الطبعة الثانية

عقيدة الشيعة

تأصيل وتوثيق من خلال سبعين رسالة اعتقادية
من القرن الثاني لغاية القرن العاشر الهجري

جمع و تحقيق و تقديم

الشيخ محمد رضا الأنصاري القمي

بسم الله الرحمن الرحيم

سرشناسه :انصاری قمی، محمد رضا، ۱۳۳۷
عنوان و نام پدیدآور : عقيدة الشيعة:تأصيل و توثيق من خلال سبعين رسالة اعتقادية من القرن الثاني لغاية القرن العاشر الهجري/ جمع و تحقيق و تقديم محمد رضا الأنصاري القمّي
مشخصات نشر : قم: دارالتفسیر، ۱۳۹۴ -
مشخصات ظاهری : ۹۸۷ ص
شابک : ۵-۴۹۴-۵۳۵-۹۶۴-۹۷۸
وضعیت فهرست نویسی :فیپا
یادداشت :عربی.
موضوع :شیعه -- عقاید -- تاریخ
رده بندی کنگره : ۲۱۱/۵/الف ۸ع ۷ ۱۳۹۴
رده بندی دیویی : ۲۹۷/۴۱۷۲
شماره کتابشناسی ملی : ۴۰۷۱۵۷۲

سازمان اسناد و کتابخانهٔ ملی جمهوری اسلامی ایران
ادارهٔ کل پردازش و سازماندهی فیپا

انتشارات دارالتفسير

عقيدة الشيعة

تأصيل و توثيق من خلال سبعين رسالة اعتقادية من القرن الثاني لغاية القرن العاشر الهجري

تأليف: الشيخ محمد رضا الأنصاري القمّي

الطبعة: الثانية
تاريخ الطبع: ١٤٣٧ هـ.ق - ١٣٩٥ هـ. ش - ٢٠١٦ م
الناشر: دارالتفسير
المطبعة: آفتاب مشرق
الكميّة: ١٠٠٠ نسخة
رقم الايداع الدولي للدورة: ٥-٤٩٤-٥٣٥-٩٦٤-٩٧٨ / 978-964-535-494-5
السعر: ٤٠٠٠٠ تومان

يطلب من: قم، خيابان معلم، ميدان روح الله، انتشارات دارالتفسير، تلفن: ٣٧٧٤٤٢١٢
العراق، النجف الأشرف، سوق الحويش، مكتبة المهذّب، جوّال ٠٧٨٠١٥٤١٥٢٣

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على محمّد وعلى آله الطيّبين.

قبل أن نستعرض محتويات هذا الكتاب، لابدّ من أن نقدّم تصوّراً عن الأحداث والتطورات التي مرّت على المذهب الإمامي، فقدا استقرّت الإماميةكمذهب فقهي وعقدي منذ أيّام الإمامين الباقر محمّد بن علي والصادق جعفر بن محمّد (٩٥ ـ ١٤٨هـ)، وأصبح هذا المنهج هو الممثل الرئيس لمعتقد أهل البيت عليهم السلام (في مقابل منهج أهل السنّة والجماعة) والرافد الأصلي، والتيار الأعظم الذي سار على وتيرةٍ واحدةٍ من أواسط القرن الثاني إلى يوم الناس هذا، فمَن سار ضمن هذا الركب عدّ شيعياً تابعاً لأئمّة أهل البيت، ومن حاد عنه وخرج عن الاعتقاد ببعض أصوله ولو قليلاً، وأصبح يغرّد خارج السّرب، عُدّ خارجاً عن المنظومة الشيعية المذكورة، ومنتسباً إلى مجموعات أخرى، وإن عدّها البعض شيعةً. ظلّ التشيّع الإمامي الإثنى عشري وبمنظومته الفكرية والعقدية، ضمن أطر ثابتة ومحدّدة هو الرافد الأصلي. ولد التشيع الإثنا عشري عربياً في الحجاز، ونما وترعرع في كوفة

العراق، ثمّ انتشر منها في الآفاق ومنها بلاد فارس لاحقاً، لكن بقي في جميع مراحله وخلال القرون المنصرمة محتفظاً بمبادئه ضمن حدوده وأطره المعروفة، فلا فارق ولا مايز بين التشيّع الإثنىعشري الحجازي أو العراقي أو الشامي أو الإيراني، فجميع المنتمين إليه لهم عقيدة واحدة وفقه واحد، كما لا فرق بين الفقيه الشيعي العراقي وغيره من فقهاء الشيعة المنتشرين في الآفاق، ومنهم فقهاء الشيعة في بلاد فارس وإيران، وعليه فمقولة التشيّع الفارسي والعربي ـ كما روّج لها دعاة العنصريّة العربية ـ أو التشيّع العلوي والصفوي ـ كما ابتدعها بعض المثقفين ـ ومحاولة التفكيك بينهما، وفرض التقابل بينهما باطلة من أساسها، لا يسندها دليل ولا برهان، بل العكس من ذلك هو الصحيح، وهما مقولتان أثبتت الوقائع بطلانهما، وأنّ الشيعة الإثنى عشريّة المنتشرين في الآفاق من شبه القارة الهندية إلى الجزيرة العربية، مروراً بإيران والعراق وبلاد الشام وشمال افريقيا، إلى أقصى بلاد الدنيا، جميعهم ينتمون إلى منظومة عقدية واحدة، وهذه هي الحقيقة التي تثبتها مجموعة الرسائل الاعتقاديّة التي حقّقناها في هذا الكتاب. نعم التشيع كبقية الديانات والمذاهب واجه خلال تاريخه تحديات وعقبات عَقَديّة عديدة، كانت السبب في انفصال جماعاتٍ وأفرادٍ من الجسم الشيعي، ولحوقهم بمجموعاتٍ أخرى فاقدة للهويّة الشيعيّة، دون أن يضرّ خروجها بأسس التشيّع الأصيل، بل بقي التشيّع هو الرافد الأصلي، واستمرّ يجرى في مجراه الطبيعي من دون أن يؤثّر فيه خروج جماعات وأفراد وبمسميات مختلفة من حظيرته، فالمتتبّع في كتب الفرق يجد أسماءً كثيرةً لما يُسمّى بفرق الشيعة، لكنّها أسماء لفرقٍ أغلبها مصطنعة لا واقع خارجي لها، بل حتّى الحقيقي منها لم تضمّ إلّا أفراداً معدودة، اضمحلّت ومحيت من الخارطة الدينيّة بعد فترة قصيرة من انفصالها عن التشيع، وظلّ الرافد الأصلي مستمرّاً، وأهمّ العقبات التي واجهتها الشيعة الإماميّة، هي:

١ـ الزيديّة: خرج زيد بن علي بن الحسين عليه السلام بالسيف ضدّ الأمويّين سنة ١٢١هـ وقتل رحمه الله أثناء المعركة، فاعتقد ـ بحسب رواية الشيخ المفيد[١] ـ (فيه كثير من الشيعة الإمامة، وكان سبب اعتقادهم ذلك فيه، خروجه بالسّيف يدعوا إلى الرّضا من آل محمّد، فظنّوه يريد بذلك نفسه) فانفصلتْ مجاميع كبيرة ممّن قاتلوا تحت رايته عن الجماعة، والتحقوا بمن كانوا يدّعون إمامته، واستمرّت دعوة دعاتهم في كسب المزيد من الشيعة المتردّدين والمشكّكين في إمامة سائر الأئمّة، الذين لم يعلنوا القيام بالسّيف، فانحاز إليهم ليس أفراداً من عامّة الشيعة فقط بل كثير من الرّواة والفقهاء، ذكر النجاشي في فهرسته أسماء جماعة من هولاء[٢]:

منهم: أبو الجارود الهَمْداني زياد بن المُنذر، قال عنه النجاشي[٣]: (كوفيٌّ، كان من أصحاب أبي جعفر، وروى عن أبي عبدالله عليهما السلام، تغيّر لما خرج زيد رضي الله عنه). وهو رأس المذهب الجارودي الزيدي، توفي بين ١٤٠ و١٥٠ للهجرة.

ومنهم: سليمان بن خالد (توفى قبل ١٤٨هـ)، قال عنه النجاشي[٤]: (كان قارئاً فقيهاً وجهاً، روى عن أبي عبدالله وأبي جعفر عليهما السلام، وخرج مع زيد).

ومنهم: أحمد بن محمّد بن سعيد، أبو العبّاس الكوفيّ، المشهور بابن عُقدة، قال عنه النجاشي[٥]: (هذا رجل جليل في أصحاب الحديث، مشهور بالحفظ، والحكايات تختلف عنه في الحفظ وعظمه[٦] وكان كوفياً زيديّاً جاروديّاً [بقى] على ذلك حتّى مات، وذكره أصحابنا لاختلاطه بهم ومداخلته إيّاهم، وعظم محلّه وثقته وأمانته).

---

١. الإرشاد: ج ٢ / ١٧٢ ط آل البيت.
٢. رجال النجاشي، ترجمة رقم: ١١١، ٢٢٩، ٢٣٣، ٤٣٨، ٤٧٤، ٤٨٤ و... .
٣. رجال النجاشي: ترجمة رقم ٤٤٨.
٤. رجال النجاشي: ترجمة رقم ٤٨٤.
٥. رجال النجاشي: ترجمة رقم ٢٣٣.
٦. ادّعى الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»: ٦ / ١٤٧ أنّه كان يحفظ ثلاث مئة ألف حديث من أهل البيت فقط.

ولم يكن الأمر مقتصراً على الفقهاء والرّواة والممدوحين، بل كان الميل إليهم حتّى من أقرب الناس إلى الإمام المعصوم، فهذا محمّد بن جعفر الصادقعليه‌السلام يقول عنه المفيد: (كان محمّد بن جعفر شجاعاً شيخاً، وكان يصوم يوماً ويفطر يوماً، ويرى رأي الزيديّة في الخروج بالسّيف... وخرج على المأمون في سنة تسع ومائة بمكّة، واتبعته الزيديّة الجاروديّة...)[1]، وغير هؤلاء. فصار لهم كيان مستقل بمرور الزمن، ونشطوا في التأليف والدفاع عن معتقداتهم من خلال عشرات الكتب والرسائل، فهم وإن اختلفوا عقدياً لكنّهم عاشوا بين اخوانهم الإمامية دهراً من الزمن، وشاركوهم في الدفاع عن مذهب أهل البيتعليهم‌السلام بالوسائل السلمية تارةً، وبالثورات الدموية أخرى، كما تقاسموا الضيم والظلم والقهر الذي كانت الخلافة الأمويّة أوّلاً، ثمّ العباسية تكيل على الموالين لأهل البيتعليهم‌السلام عموماً دون التمييز بين الزيدي والإمامي، وكان الأمر على هذا المنوال إلى حين انحسارهم وتراجعهم من بلاد فارس والعراق وهجرتهم إلى اليمن، وتأسيسهم لدولة الإمامة في اليمن، التي بقيت تحكم أجزاء كبيرة من اليمن إلى قبل قرن تقريباً.

٢ ـ الإسماعيليّة: اتباع إسماعل بن جعفر الصادقعليه‌السلام، فقد رأى جماعة من الشيعة الإمامة فيه، بل غلا بعضهم فيه حتّى بعد وفاته وانكروا موته، وقالوا بغيبته. يقول المفيد في ترجمته[2]: (كان إسماعيل أكبر إخوته، وكان أبوه شديد المحبّة له والبرّ به والاشفاق عليه، وكان قوم من الشيعة يظنّون أنّه القائم بعد أبيه والخليفة له من بعده، إذ كان أكبر إخوته سنّاً، ولميل أبيه إليه وإكرامه له، فمات في حياة أبيه بالعُرَيْض، وحُمل على رقاب الرّجال إلى أبيه بالمدينة حتّى دفن بالبقيع،.... ولمّا مات إسماعيل رضي الله عنه انصرف عن القول بإمامته بعد أبيه من كان يظنّ ذلك،

---

١. الإرشاد: ج ٢ / ٢١٠.

٢. الإرشاد: ج ٢ / ٢٠٩ ـ ٢١٠.

فيعتقده من أصحاب أبيهعليه السلام، وأقام على حياته شرذمة لم تكن من خاصّة أبيه ولا من الرّواة عنه، وكانوا من الأباعد والأطراف، فلمّا مات الصادقعليه السلام، انتقل فريق منهم إلى القول بإمامة موسى بن جعفرعليه السلام بعد أبيه، وافترق الباقون فريقين:

فريق منهم: رجعوا عن حياة إسماعيل وقالوا بإمامة ابنه محمّد بن إسماعيل، لظنّهم أنّ الإمامة كانت في أبيه، وأنّ الابن أحقّ بمقام الإمامة من الأخ.

وفريق: ثبتوا على حياة إسماعيل.

وهذان الفريقانُ يسمّيان بالإسماعيلية، والمعروف منهم الآن من يزعم أنّ الإمامة بعد إسماعيل في ولده وولد ولده إلى آخر الزمان).

وهكذا انفصلت جماعة كبيرة ممّن سلموا من التشعّبات المذهبيّة في المرحلة السابقة عن جماعة الشيعة، فأصبحوا يسمّون بالإسماعيلية، وتبلور مذهبهم بمرور الزمن، وشرعوا بالدفاع عن مذهبهم بالردّ على أقرب الناس إليهم، ومن كانوا من لحمتهم بالأمس القريب وهم الإماميّة، واستطاعوا بجهود جبّارة عن طريق دعاتهم المنتشرة في الآفاق من كسب المزيد من الأعوان والأنصار، ومن ثمّ أسّسوا دولتهم العظيمة والمشهورة بـ(دولة الفاطميّين)، وتاريخ هذه الدولةونشاطاتها، وتأثيراتها المهمّة في تاريخ الثقافة والسياسة الإسلامية معروفةومشهورة.

ثمّ انقسموا فيما بينهم ـ كما هو طبيعة الحركات الفكريّة والعقدية والسياسيّة ـ إلى فرعين رئيسين هما: نزارية ومستعلية، وتفرّع منهما مذاهب أخرى مشهورة، ولعلّ أهمّ مذاهب النزارية مذهب حسن صباح ـ الحسن بن علي بن محمّد الحميري الكوفي المتوفي سنة ٥١٨ هـ ـ الذي قام في فترة سيطرة السلاجقة على أجزاء كبيرة من بلاد فارس بتأسيس كيان سياسي ـ ديني على أسس المذهب الإسماعيلى في جبال غرب إيران، واتخذ من سفوح وقمم أعتى وأصعب جبال

منطقة قزوين مقرّاً له، وبنى لنفسه قلعةً على قمة جبل أَلَـمُوت واتـخذها مـقرّه، واستمرّت دولته مدّة ١٧٢ سـنة ـ والمشـهورة فـي التـاريخ الإسـلامي بـدولة الحشّاشين ـ إلى أن أزالها المغول في طريق حملتهم إلى العراق سنة ٦٥٤هـ.

٣ ـ الفَطَحيّة: اتباع عبدالله بن جعفر الصادقعليه‌السلام، برغم أنّ في عدّ الفطحيّة مذهباً مسامحة واضحة، لقصر مدّة نشاطه وضآلة اتباعه وزواله بعد فترة وجـيزة مـن قيامه، لكن بما أنّ دعايته تنطبق عليها المواصفات التي نبحث عنها، فقد ذكرناها ضمن المذاهب المنشقّة عن الشيعة الإمامية. وينبغي الإشارة إلى أنّ الفارق بين هذا الرجل وبين الرجلين السابقين أنّه بنفسه ادّعى الإمامة خلافاً لهما، حيث لا دليل على دعوتهما إلى ذلك، بل المشهور والثابت أنّ الدعـوة لهـما بـدأت مـن اتباعهما، قال المفيد في ترجمته[1]: (كان عبدالله بـن جـعفر أكـبر إخـوته بـعد إسماعيل، ولم تكن منزلته عند أبيه منزلة غيره من ولده في الإكرام، وكان متهماً بالخلاف على أبيه في الاعتقاد، ويقال إنّه كـان يـخالط الحَشَـويّة، ويـميل إلى مذاهب المُرجِئة، وادّعى بعد أبيه الإمامة، واحتجّ بأنّه أكبر الاءخوة الباقين، فأتبعه على قوله جماعة من أصحاب أبي عبداللهعليه‌السلام، وأقام نفر يسير منهم على أمـرهم ودانوا بإمامة عبدالله)[2]. لكن لم تستمر الفطحيّة طويلاً لضعف مـقوّمات بـقائها واستمراريتها كما سبقت الإشارة إلى ذلك، لكنّها كانت السبب في انفصال جماعة من الشيعة ولحوقهم بركب المخالفين.

٤ ـ الواقفيّة: أو الواقفة، وهي اسم لجماعة وقفوا على إمامة الإمام موسى بن جعفرعليهما‌السلام ولم يتعدّوا عنه إلى الإمام الذي بعده، بل أنكروها وعدّوا مـوسى بـن جعفر حيّاً وأنّه آخر الأئمّة المهديّين.

---

١. الإرشاد: ج ٢ / ١٠.
٢. الارشاد: ج ٢ / ١٠.

وبرغم أنّ هذه الفكرة ـ التي ذهب جماعة من أهل العلم والخبرة إلى أنّ دواعيها كانت إلى حدّ كبير ماليّة وسياسة ونفسية، وليست دينية بحتة ـ لم تستمرّ طويلاً، لكنّها سببت البلبلة والتشتت في المجتمع الشيعي، ليس في مستوى عامّة المؤمنين، بل في أعلى المستويات، فإنّ قادة الوقف ورؤسه كانوا وكلاء الإمام المعصوم ومن المقرّبين إليه، وممّن ترجع إليهم عامّة الشيعة في أمورهم الشرعية، أمثال أبي حمزة البطائني وأضرابه الذين قيل في حقّهم: (إنّ بيوت الشيعة مُلاءٌ من كتبهم وأخبارهم). ولمعرفة هول القضية وانتشارها تكفي الإشارة إلى أنّ الشيخ الطوسي ذكر في رجاله من واقفة أصحاب الكاظم عليه السلام وحده ستّة وخمسين نفراً، وذكر أسماء أخرى يتجاوز مجموعها المئة عمّن وقفوا، وللوقوف على المزيد من أخبارهم وتأثيراتهم السلبية في جماعة الشيعة، راجع كتاب «الواقفة، دراسة تحليلية» تأليف الشيخ رياض محمّد حبيب الناصري، طبعة المؤتمر العالمي للإمام الرضا عليه السلام، ١٤٠٩هـ.

٥ ـ الغيبة الصغرى والكبرى: أمّا الأولى فقد حدثت سنة ٢٦٠هـ حيث غاب الإمام عليه السلام عن أنظار الشيعة، وانقطعت علاقتهم المباشرة به إلّا عن طريق وكلاء وسفراء محدّدين تكفّلوا نقل الرسائل والأموال منهم إليه، والتوقيعات الصادرة من ناحيته إليهم. وكانت هذه الحادثة أيضاً من أسباب تحيّر جماعات من الشيعة، وبأشكال مختلفة، إذ شكّك جماعة في ولادته، وجماعة ثانية في امامته، حيث لم يسمعوا أو لم يصلهم نصّ الإمام السابق على امامة اللّاحق كما كان الحال بالنسبة إلى من سبقه من الأئمّة، وجماعة ثالثة في شرعية امامة الصّبيّ، فنشطت جماعات قاصدة أخذ زمام أمر الشيعة بيدها، فدعا بعضهم إلى إمامة جعفر بن عليّ العسكري عليه السلام المشهور بجعفر الكذّاب أو التوّاب، وآخر دعا إلى امامة محمّد بن علي العسكري والمشتهر بالمحمّدية نسبةً إلى محمّد المذكور، قائلين بأنّه لم يمت

وأنّه المهدي، ودعا ثالث إلى أنّ الإمام الحسن العسكري حيٌّ باقٍ وأنّه لا ولد له يُسمّى بالمهدي، وأنّ سلسلة الإمامة انقطعت به ولا إمام بعده، وأنّه المهدي الموعود به. هذا فضلاً عن نشاط بقايا الواقفة والفطحية وأضرابهم، فنشاطات كلّ هؤلاء ـ فضلاً عن دسائس الخلافة العباسيّة التي كانت سامراء عاصمتها في تلك الفترة، وكانت مسرحاً للأحداث المذكورة، لأنّ الأئمّة الثلاثة (الإمام الهادي والعسكري والمهدي عليهم السلام) كانوا من سكانها والمقيمين بها ـ سبّبت بلبلة كبيرة استنزفت الشيعة كثيراً.

أمّا المجموعة التي بقيت وفيّةً لمنهج الإمامة، ودانت بإمامة الغائب، وارتبطت به عن طريق الوكلاء، واجهت محنةً كبيرةً أخرى في هذه الفترة ـ أي فترة الغيبة الصغرى ـ وهي بروز أشحاص ادّعوا السفارة والوكالة والنيابة والبابيّة (باب الإمام الغائب) بل انحرفت جماعة ممّن كانوا وكلاء حقيقيين، فأصبحوا يدعون الشيعة إلى اعتقادات باطلة خارجة عن سياق المذهب. كلّ ذلك كان حملاً اضافياً يتحمّله الإمام الغائب وسفراءه، فكانت تصدر بين كلّ فترة وفترة تواقيع من الناحية المقدّسة تكذّب جماعة وتذمّ أخرى على دعاويهم الباطلة، ويكفي للوقوف على هول البليّة والحيرة، وضبابية الأمور بالنسبة إلى الشيعة في تلك الفترة، مراجعة سريعة لكتاب «الغيبة» للشيخ الطوسي، وملاحظة أسماء دعاة السفارة والوكالة ممّن صدرت في حقّهم توقيعات اللّعن والذمّ، فإنّ بينهم أسماء ملفته ،وشخصيّات اجتماعية بارزة أصبح بعضها لاحقاً رموزاً مقدّسة لمذاهب وكيانات، منهم:

محمّد بن نُصير النُميري رأس النُصيرية، والحسين بن منصور الحَلّاج رأس الحَلاجيّة، وأحمد بن هلال العَبرَتائي الكَرخي، ومحمّد بن عليّ العزاقر الشَلْمَغاني[١] وغيرهم. فكلّ هذه الأمور كان السبب في مضاعفة تشتّت الشيعة

١. راجع تفاصيل حياته وآراءه وكيفيّة القبض عليه وأعدامه في: الكامل في التاريخ: ٨ / ٢٩٠.

الإماميّة وانفصال جماعات منها.

وفي سنة ٣٢٩هـ انتهت الغيبة الصّغرى التي استمرت لسبعة عقود، وبدأت الفترة المشهورة بـ«الغيبة الكبرى»، وبانتهائها انتهى نظام السفارة والوكالة، واحيلت إدارة شؤون الشيعة ورعايتها والحفاظ على معتقداتها إلى حين الظهور لرواة الحديث و الفقهاء حيث يفهم ذلك من التوقيع الصادر من السفير الثاني أبي جعفر محمد بن عثمان العَمْري: «أمّا الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة أحاديثنا...[١].» كما جاءفي رواية أخرىٰ أمره عليه السلام الشيعة بتقليد «مَنْ كان مِن الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً لهواه، مطيعاً لأمر مولاه».

ولا يخفى الصّدمة التي أصابت الشيعة في هذه المرحلة، فقد أحدثت غيبة الإمام انقطاعاً تامّاً عن مصدر تشريعهم الذي كان متّصلاً ومستمراً طوال ثلاثة قرون، فوجدت الشيعة نفسها وفجأة منقطعةً عن الإمام الذي كان يدبّر أمورها، وكان عمودها الذي استندت إليه في جميع الظروف الصعبة التي مرّت بها، والأهمّ من ذلك أنّ عنصر الإمام كان الركن الركين الذي استندت إليه الشيعة في كلّ المراحل المضطربة السابقة، واستطاع الإمام بشخصه وشخصيته وعنوانه المقدّس أن يحفظ الشيعة في جميع المراحل الخطرة التي مرّت بها، ودفع عنهم هجوم المخالفين، وشُبه المشكّكين من داخل الطائفة وخارجها. لكن هول الصّدمة لم يمنع الشيعة عن الاستمرار في النهج الصحيح، فقام فقهاء الشيعة في بدايات فترة الغيبة الكبرى بعملية جبّارة، وهي جمع المتناثر والمتفرّق من تراث الأئمّة الإثني عشر ومرويّاتهم، وكانت خطوة مهمّة في طريق تحديد معالم المذهب، وخلال فترة قصيرة لم تتجاوز القرن الواحد كانت الشيعة تمتلك أربعة مجاميع روائية، وهي بحسب ترتيب تأليفها: «الكافي» للشيخ الكليني (ت ٣٢٩هـ)، و «من

١. كمال الدين: ٤/٤٨٤، الغيبة للطوسي: ١٧٦

لا يحضره الفقيه» للشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ)، و «التهذيب» و«الاستبصار» للشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، وهذه الأصول الأربعة أصبحت الرافد الأصلي والأساسي في عملية الاجتهاد والاستنباط التي بني عليها المذهب الإمامي، وهي المسار الذي استطاع من خلاله فقهاء الإمامية إبعاد الجمود والسكون عن المذهب وتطويره، وتقديم الحلول المناسبة للمشاكل والمسائل المستحدثة، دون الخروج عن إطار الشريعة وقواعدها العامّة.

ولعلّ أوّل الفقهاء الذين يمكن عدّهم فقهاء مجتهدين على هذا المنهج، هو الشيخ المفيد محمّد بن محمّد بن النعمان العُكْبَري البغدادي المتوفى سنة ٤١٣هـ، ولا نكون مغالين في حقّه إن قلنا إنّه أعظم شخصيّة شيعيّة على مرّ العصور، فقد بادر بتأسيس المدرسة الشيعية العقلانية ـ في مقابل مدرسة أهل الحديث الأخبارية التي كانت تتّخذ من قم معقلاً ومدرسة لها ـ التي لا زالت مستمرّة، وإنْ تطورت في مراحل لاحقة بجهود فقهاء مجتهدين تخرّجوا من نفس المدرسة، لكن بقي الاطار العامّ للمدرسة التي بناها المفيد والمستندة إلى ركنين ركينين هما: الشرع والعقل حيّاً مستمرّاً خلال عشرة قرون، وأثبتت جدارتها وقدرتها على التحمّل والمواجهة في جميع الظروف الصّبعة التي مرّت بها الإنسانية، بل والتكيّف مع مستجدات المراحل المختلفة، وإنتاج الحلول المناسبة لها دون المساس بجوهر العقيدة أو الخروج عن أصولها. وهناك شخصية أخرى لابدّ من التنويه بها والاشارة إليها لدورها المفصلي والمهمّ في تبلور عقيدة الشيعة كمذهب عقلاني بعيد عن جمود الأخباريين، ألا هو الشريف المرتضى، علي بن الحسين (ت ٤٣٦هـ) فقد تسلّم المرجعية الشيعة ببغداد بعد وفاة شيخه المفيد، فاستطاع من خلال شخصيته الاجتماعية المؤثرة وكذلك منصبه ومدرسته ومؤلفاته وتلامذته أن يبلور ويحدّد أطر الكلام الشيعي المبني على الأسس العقلية. والبحث عن دور

هذا العالم وتلامذته ـ وعلى الخصوص الشيخ الطوسي ـ له مجال آخر، إلّا اننا قصدنا الاشارة إليه لدوره التاريخي المؤثر في تاريخ الفكر الشيعي الإمامي، فمؤلفاته ورسائله الكلامية كانت مصدر الهام لمتكلّمي الشيعة خلال العصور المنصرمة. وهكذا استطاعت الشيعة ـ برغم غيبة الإمام ـ أن تؤسّس لنفسها كياناً مستقلاً، بعيداً عن أموال الخلفاء والحُكّام واملاءاتهم، بل وتوسعت دائرة المنتمين إليها والمتمذهبين بمذهبها، فانتشر التشيع في الآفاق، فصار له وجود، واستطاعت باستقلالية سياسية أن تواجه كلّ التحديات التي مرّت بها في فترة الخلافة العباسية، وبعد غزو المغول وسقوط بغداد، وانهيار الدولة، ثمّ الدول التي تلتها في الحكم، فخرجت منها مرفوعة الرأس، فأصبحت لها مدارس وحوزات تعليمية مستقلّة غير مرتبطة بالأسر الحاكمة. وبرغم أنّه لا مجال في هذه المقدّمة للحديث عن دور مدرسة بغداد، والمدارس التي تلتها مثل مدرسة النجف والحلّة وغيرهما في ترسيخ عقيدة التشيع والحفاظ عليها في اطارها المقبول ونشرها، لكن لابدّ من التعرّض ولو سريعاً لثلاث مدارس شيعية هامة خلال العصور الوسيطة ـ بين مدرسة بغداد في القرنين ٤ و٥هـ والقرنين ٩ و ١٠هـ لدورها المؤثّر في استمرارية الحركة العقلانية الشيعية في العقيدة والفقه والأصول التي بدأت من بغداد ـ وتنميتها واضافة أطر وعناوين ومحرّكات ومنمّيات جديدة إليها. وتكمن أهمية هذه المدارس الثلاثة ـ فضلاً عن دورها العلمي الرائد الذي نتحدث عنه ـ في أنّها مدارس شيعية عربية خالصة، نمت وانتجت قبل بروز العنصر الفارسي الإيراني في المنظومة الشيعية المتأخّرة عن مدرسة قم الأخبارية.

الأولى: مدرسة حلب: فهي حوزة شيعية قديمة ترقى إلى القرن الثاني،[1] فقد صحب بعضهم الإمام الصادق (ت١٤٨هـ) والأئمّة الذين بعده ورووا عنهم الأخبار،

---

١. راجع: رجال النجاشي: ترجمة رقم ٢٤٥ و١١٩٩.

ولهذه المدرسة علاقات متجذّرة وعميقة مع مدرسة بغداد، فقد هاجر كثير من أعلامها إلى بغداد للدرس والاستزادة، ثمّ عادوا إلى حلب، وبينهم من تتلمّذ على المفيد والمرتضى والطوسي ـ كان أبو الصلاح الحلبي خليفة الطوسي في البلاد الشامية ـ ويكفي للوقوف على أهمية دور حلب في تاريخ الشيعة مراجعة كتاب «أعيان الشيعة» فقد ذكر السيّد محسن الأمين ـ بحسب ما جاء في فهرسته ـ أسماء يتجاوز عددها ١٢٥ من أعلام هذه المدينة. بقيت مدرسة هذه المدينة نشطة إلى القرن السادس، وبقيت الشيعة جزءاً من النسيج الاجتماعي فيها ـ برغم مذبحة صلاح الدين الأيّوبي وبعض خلفائه ـ إلى بدايات القرن السابع الهجري. وتوجد الآن جالية شيعية في هذه المدينة.

الثانية: مدرسة الحلّة: فهي مدرسة لا تقلّ أهمية عن مدرسة بغداد والنجف في تاريخ الفكر الشيعي الإمامي، فقد انتجت هذه المدرسة عشرات المتكلّمين في الفترة بين أواخر القرن ٥هـ إلى أواخر القرن ٨هـ وبدايات القرن ٩ الهجري، ومن أوائل روّاد هذه المدرسة الشيعية العربية العملاقة يحيى بن سعيد بن بطريق الأسدي الحلّي (ت ٦٠٠هـ) وتلميذه ابن إدريس محمّد بن منصور الحلّي (٥٤٣ ـ ٥٩٨هـ)، ثمّ المحقق الحلّي جعفر بن الحسن بن يحيى (٦٠٢ ـ ٦٧٦هـ) صاحب الكتاب الخالد «شرائع الإسلام» الذي لا يزال يدرّس ويعلّق عليه، وغير هؤلاء. إلّا أنّ أبرز شخصية انتجتها هذه المدرسة والتي لا تزال تأثيراتها الفكرية والعقدية باقية في الفكر والتراث والمعتقد الشيعي، هو العلّامة الحلّي، الحسن بن يوسف بن المطهّر (ت ٧٢٦هـ) وولده محمّد فخر المحقّقين (ت ٧٧١هـ) فالعلّامة بتأليفاته الكثيرة والهامّة ضخّ دماءً جديدة في عروق المذهب، تبلورت من خلالها المنظومة العقدية الشيعية بإطار جديد كان لها تأثير مهمّ في استمرارية الفكر الشيعي التقليدي، لكن بأطر مستحدثة ومقبولة. بل وباضافات هامّة لا مجال في هذه المقدّمة لذكرها وإنّما أردنا الاشارة إليها، فقد تضلّع العلّامة في الفقه والأصول

والفلسفة والكلام ووقف على آراء الفلاسفة والمتصوفة، ولذلك تجد مؤلفاته غنيّة بهذه العلوم، لكن ما أنتجه كان عقيدة شيعية خالصة بعيدة عن أفكار الفلاسفة والغلاة والمتصوفة والأخبارية، وإن استعان بجيمعها في بلورة الفكر الشيعي العقلاني دون أن يتأثر بها.

الثالثة: مدرسة جبل عامل: فهي مدرسة شيعية عربية قديمة بقدم التشيع ولها جذور تاريخية مرتبطة بسائر المدارس الشيعة في بلاد الشام والعراق. ويمكن الوقوف على تاريخها بالرجوع إلى كتاب «أمل الآمل في تراجم علماء جبل عامل» للشيخ الحُرّ العاملي (ت ١١٠٤هـ)، ولهذه المدرسة اسهامات هامّة في تنمّية الفكر الشيعي في إطار منهج مدرسة بغداد والحلّة والنجف. ومن أبرز أعلام هذه المدرسة العملاقة، الشهيد الأوّل محمّد بن مكي العاملي (٧٣٤ ـ ٧٨٦هـ)، والشهيد الثاني علي بن أحمد العاملي (٩١١ ـ ٦٦ أو ٩٦٥ هـ)، فإنّ اسهاماتهما الفكرية في العقيدة الشيعية معروفة ومشهورة ومؤلفاتهما لا تزال متداولة في الحوزات الشيعة.

الى ذلك ينبغي التعرّض إلى نقطة أساسيّة مهمّة: وهي أنّ المدارس والحوزات الشيعية في العراق وبلاد الشام والحجاز والبحرين وبلاد فارس وغيرها برغم تباعدها الجغرافي والزمني، واختلاف انتماءاتها العرقية، إلّا أن جميعها كانت متمسّكة في اعتقاداتها ومنهجيتها بالإطار المذهبي العامّ، الذي لم تختلف عليه الشيعة في أصول الدين وفروعه.

ويمكن تلخيص ما سردناه إلى الآن: بأنّ التشيّع الإمامي وإن انفصل عنه جماعات قليلة أو كثيرة، لكن ظلّ هو الأصل الذي يمثّل مدرسة أهل البيت، ومن انفصل عنهم كانوا أقليّة، ولم تواجه الشيعة عقبات عقدية تذكر طوال تاريخها الطويل برغم خروج هذه المجاميع منها، إذ يبدو استقرار الإمامية كمنهج وفكرة ومذهب قبل عصر الغيبة الصغرى، بمعنى أنّ من تجاوز إمامة الجواد ولم يتوقّف،

وبقى مستمراً على نهج الإمامة إلى حين وقوع الغيبة الصغرى ـ وهم القطعية في مقابل الواقفة ـ فأذعن للنواب والسفراء الأربعة، وقلّد الفقهاء بعدهم، عُدّ شيعياً إثنى عشرياً ومنتمياً إلى مذهب أهل البيت، ومنفصلاً عن مذاهب العامّة ومدارسها وعقائدها، فهؤلاء الذين اجتازوا هذه المرحلة ـ لم تواجههم مشاكل عقدية مهمّة ومؤثّرة تزلزل عقيدتهم كما حدّثت في المراحل السابقة التي مرّ ذكرها، إلّا في موارد محدودة استطاعت الشيعة بقدراتها الفكرية العقدية، وبقوّة أصولها الدينية الراسخة أن تجتاز هذه المراحل، وتصلّ إلى برّ الأمان، وهذه الموارد التاريخية العقدية هي:

١ ـ **ظهور الدولة الصفويّة**: يعدّ ظهور الدولة الصفوية سنة ٩٠٧هـ من الحوادث التاريخية المفصلية، حيث استطاع شاب شيعي أن يقلب بمعونة جماعة من أتباعه الأشدّاء موازين القوى في بلاد فارس، فاستولى أوّلاً على أذْرَبيجان وهي ولاية إيرانية كبيرة متاخمة للدولة العثمانية، ومعقل اتباع أجداده الشيخ صفي الدين الأردبيلي (م٧٣٥هـ) وسلالته الشيخ جبرائيل وجُنيد وحيدر وغيرهم، فأعلن من حين سيطرته على مدينة أردبيل قيام دولة شيعيّة مبنيّة على أسس التشيّع الإثنا عشري، فأمر المؤذنين بالاعلان على المأذن بالشهادة الثالثة (أشهد أنّ علياً ولي الله) و(حيّ على خير العمل)، ثمّ ضرب الدراهم والدنانير المزيّنة بأسماء الأئمّة الإثنى عشر، واستمرّ في فتوحاته وتوسيع رقعة دولته الفتيّة، فاستولى على خراسان والرّي وغيرها من الولايات، واستطاع خلال فترة قياسيّة ضمّ جميع الولايات الإيرانية إلى دولته، وهكذا برزت على السّاحة الإسلامية كدولة موازية للخلافة العثمانية التي كانت مسيطرة على جُلّ البلاد الإسلامية، وتدّعى لنفسها الخلافة العظمى، وتطلب من الجميع الاذعان لها بذلك، ولا مجال في هذه المقدّمة للحديث عن المواجهات التي وقعت بين الدولتين؛ لأنّها خارجة عن موضوع هذا

الكتاب، إلّا أنّ الذي يهمّنا الإشارة إليه هو أنّ قيام هذه الدولة كان له تـأثيرات بعيدة المدى في المجتمع الشيعي من النـواحـي السـياسية والعـقدية، والعـلمية والاجتماعية:

أمّا من الناحية السياسية: فقد شكّل قيامها عبئاً ثقيلاً على السّواد الأعظم من الشيعة الذي كان يعيش في البلاد السنّية مثل العراق وبـلاد الشـام والأنـاضول والحجاز وغيرها، فأوغلت الدولة العثمانية في اضـطهاد الشـيعة قـتلاً وتـنكيلاً ومذابح جماعية، يمكن الوقوف على فضاعتها وبشاعتها بالمراجعة إلى عشرات الكتب التي تتحدّث عن حوادث هذه الحقبة الزمنيّة المظلمة.

وأمّا من الناحية العقدية: فقد استعانت الدولة الصفوية منذ قيامها ـ ولغـرض إشاعة التشيع في إيران، ولترسيخ شرعيّتها الدينية ـ بمجموعة من فقهاء الشـيعة الذين هبّوا لنجدتها ومدّ يد العون لها، وأغلبهم كانوا من بلاد الشام وجبل عامل والعراق، فانخرطوا في مفاصل الدولة المهمّة، وتصدّوا لمناصب عالية، وأعطيت لهم صلاحيات واسعة، فكان منهم شيخ الإسلام، والصّدر الأعظم، وإمام الجمعة، والقضاة وما إلى ذلك من المناصب الدينية التي كانت غالباً لهـا وجـهة سـياسيّة واجتماعية، فأثارت هذه المشاركة حفيظة نفر من الفقهاء الأخباريين، الساكنين خارج بلاد فارس، الذي لم يكن بطبيعة الحـال عـارفاً بـالظروف الاجـتماعية والسياسية السائدة في البلاد، فذهب إلى أنّ قيام هذه الدولة ـ المؤيّدة من قاطبة فقهاء الشيعة ـ معارضٌ للعقيدة السائدة عند الشيعة، التي ترى الحكومة والولاية مختصّة بالإمام المعصوم، وأنّ تصدي غير المعصوم لذلك يعدّ غصباً لحقّه وإقامةً لدولة الجور والظلم، واستند في دعواه إلى بعض التصرفات والمـمارسات التـي شاعت بعد قيام الدولة مثل إقامة صلاة الجمعة، وتنفيذ الحدود الشـرعية، وبـيع الأراضي الخراجيّة المفتوحة عنوة، ووضع الضرائب والمكوس وغـير ذلك مـن

الأحكام والتشريعات التي اعتبرها من مختصّات الإمام المعصوم، ومن الممنوعات التي لا يحقّ للفقيه التصدي لها في عصر الغيبة. فصدرت فتاوى ورسائل وكتب مستنكرة ومؤيدة، واحتدم الصراع بين الطرفين لفترة ليست بقصيرة، وبرغم أن الخلاف كان عقدياً مبنيّاً على اتهام الخروج عن الحدود المسموح بها، وخرق الثوابت الشرعية، وتجاوز ضروريّات المذهب، لكن بما أنّه كان محصوراً في دائرة ضيّقة وبين الفقهاء أنفسهم، ولم ينزل إلى مستوى عامّة الناس وسواد الشيعة، فقد كانت تأثيراته محدودة وضيّقة ومقتصرة على جماعة معيّنة، ولم يتبدّل إلى صراع عقدي يوجب تشتت جماعة الشيعة وتحزّبهم، وانفصال جماعة كما حصل في الصراعات السابقة، والأهمّ من ذلك أنّ قوّة حُجّة الجماعة الأولى ومكانتهم الدينية العالية والراقية في المؤسسة الدينية الشيعية، استطاعت اسكات المخالف وعزله، واثبات عدم شرعية دعواه.

وأمّا من **الناحية العلمية**: فقد قامت الدولة الصفوية برعاية كافة النشاطات العلمية الشيعية، فكثرت المعاهد والمدارس والحوزات الدينية الشيعية، وكثر الاهتمام بجمع التراث الشيعي المهمل والمبعثر والمنسيّ في زوايا مدن العراق وبلاد الشام والحجاز، وتنميته حفظاً وتكثيراً وما إلى ذلك، ولذلك نجد تضاعف التراث الشيعي في العهد الصفوي، بيد أنّ هذه الكثرة لم تكن ناتجة عن خلق فكر شيعي جديد، أو عقائد شيعية مبتدعة ومصطنعة كما يدّعيها البعض، بل كانت نتيجة طبيعية للرعاية التي حظي بها التراث الشيعي في هذه الفترة.

وأمّا من **الناحية الاجتماعية**: فإنّ قيام دولة ترفع لواء التشيع، وتدافع عن معتقدات الشيعة، وتحمى مقدساتهم وأضرحتهم، كان عاملاً مهمّاً في رفع معنويات الشيعة، وشعورهم بأنّ هناك دولة قويّة تحميهم وتذود عنهم، ويستطيعون الاعتماد عليها والاحتماء بها، واللّجوء إليها في الشدائد، ولذلك زال

شبح الخوف عنهم إلى حدّ بعيد، وقلّت حدّة العمل بالتقيّة عندهم، فبدأوا بممارسة شعائرهم الدينية علناً، وهي الشعائر والطقوس التي تعدّ جزءاً من معتقداتهم الدينية، فظنّها العامّة أنّها ممارسات وطقوس جديدة أحدثتها وانتجتها السياسية الصفوية، غافلين عن أنّها كانت في صلب عقائدهم، لكن ظروف التقية والخوف التي كانت سائدة لقرون عديدة هي التي منعتهم عن التجاهر بها، والقيام بممارستها علناً. وقد أثار شيوع ذلك في المجتمعات الشيعية المختلطة بغيرهم حفيظة العامّة، فعدّوا ذلك تحدياً لاعتقاداتهم، وطعناً برموزهم الدينية، فردّوا عليها بسلاحهم المعتاد وهو الطعن والتكفير والتفسيق، وما إلى ذلك. وينبغي أن لا نتغافل عن حقيقة اجتماعية ثابتة تعدّ من قوانينها الثابتة علمياً في علم الاجتماع الحديث، وهي أنّ ظاهرة الكبت والظلم والقساوة والتمييز التي تمارسها الأنظمة الحاكمة ضد المكوّنات العرقية والدينية، تولّد عادة ردّة فعل اجتماعي عند الطبقة المضطهدة، تكون بطبيعة الحال انفعالية وصارخة وطاعنة، تهدف الجماعات المنكوبة والمهمشة اجتماعياً من خلالها إلى افراغ الطاقة المكبوتة لفترات طويلة مصحوبة بالظلم والقسوة بداخلها، وافهام السلطة الحاكمة بأنّها رغم شدّتها وقساوتها لم تترك معتقداتها بل ازدادت اصراراً وعناداً على ممارستها واحيائها، ولذلك نجد أنّ هذه الطبقة عادة لا تتقيّد عند ما تحين لها الفرصة بالحدود الشرعية الفقهية، ولم تر نفسها ملزمة بمتابعة رأي الفقهاء، بل تتعداها وتصبح هي الرائدة والمحرّكة، وهذه الحالة الطبيعية هي التي حصلت عند قيام الدولة الصفوية ـ كما حصلت بعد سقوط النظام البعثي في العراق ـ فقامت الشيعة بممارسة الشعائر والطقوس الدينية التي كانت ممنوعة لقرون عديدة، ويعاقب الشيعي عليها بأشدّ ما يتصوّر من العقوبات، ولعلّ بعضهم تجاوز في ذلك الحدّ المشروع، وغلا آخرون، وابتدعت جماعة ثالثة باستحداث أشكال جديدة من الطقوس لم تكن معهودة، فهذه أمور يجب التنبيه على أنّها لا تحتسب من صميم العقائد، بل هي أمور تتغيّر

وتبدّل بحسب الظروف الاجتماعية والسياسية، ولا يصحّ نسبتها إلى المذاهب، وسوف نتحدّث عن هذا الجانب من تأثيرات الدولة الصفوية على الفكر الشيعي في الصفحات القادمة.

٢ ـ الحركة الأخبارية: ينبغي التذكير أنّه منذ عصر الغيبة الصغرى وتصدّي الفقهاء للفتوى، انقسم فقهاء الإماميّة إلى صنفين:

ألف) أهل الحديث: الذين لغوا عملية الاجتهاد واعتمدوا في استنباط الأحكام الشرعية على الأخبار والروايات حصراً، وابتعدوا في مقام الفتوى عن الاستعانة بآليات أخرى كالإجماع والأدلّة العقلية والقواعد الأصولية، معتبرين ذلك خروجاً عن الشريعة، وتطاولاً على الدين، وتدخلاً من العقول البشرية الناقصة في تفسير الدين وأحكامه الشرعية، ومقولتهم بأنّ (دين الله لا يصاب بالعقول) معروفة ومشهورة. وهذه المجموعة هي الرائدة والسّباقة عند الإمامية في الفقه والفتوى، حيث بدأ الاستنباط الفقهي والفتوى بهؤلاء الروّاد، وكان منهجهم الفكري والعقدي مسيطراً على الحواضر الشيعية.

ب) الأصوليون: صفة تطلق على جماعة من فقهاء الإمامية الذين رفضوا تبعيّة منهج أهل الحديث في الفتوى والتعامل مع الأخبار والأحاديث، واستعانوا في عملية الفتوى واستنباط الأحكام الشرعية بمجموعة قواعد عقلية ولفظية اشتهرت بالقواعد الأصولية، واستطاعت هذه المدرسة أن تتغلّب على المنهج الأخباري، وحصره خلال فترة قليلة، بحيث صار منهج الأصول هي السمة الغالبة على الحوزات الشيعية.

ولا مجال في هذه المقدّمة للخوض في تفاصيل نمو المدرستين وحركتهما خلال القرون العشرة الماضية، فقد نشط فقهاء كلتا المدرستين في الدفاع عن منهجها، وتبعت مدارس قم والرّي والبحرين وشيراز وغيرها المنهج الأخباري

وأمّا المنهج الأصولي فقد غلب على معظم الحوزات الشيعية المهمّة مثل بـغداد، الحلّة، جبل عامل، اصفهان، كربلا، النجف، قم (في القرن الأخير)، وبرغم تعارض منهج المدرستين، إلّا أنّهما معاً تعاونتا في اغناء الفكر الشـيعي، ورفـدتا مكـتبة المذهب بكميّة هائلة من التراث الذي لا يستغنى عنه، وعلى الخصوص التـراث الروائي الذي خلّفه الأخباريون، وهو مصدر فخر واعتزاز للشيعة عموماً.

وكما ذكرنا فإنّ الأخبارية سبقت الجميع في الفقه والفتوى، لكن برغم سيطرة منهجهم العقدي على الفكر الشيعي خلال القرنين الثالث والرابع الهجري، وتـبنّي حوزة قم في تلك الحقبة لفكرتهم والدّفاع عنها، لكن هذه الطريقة فقدت بريقها وقوّتها أمام الفكر الأصولي العقلاني ـ الذي أبدعه الشيخ المفيد وتلامذته، وصبغ به مدرسته وحوزته ببغداد ـ فظلت خافتة مستمرة ببطء شـديد خـلال القـرون اللّاحقة تبرز تارة ثمّ تعود إلى سباتها القديم، دون أن يؤثّر بروزها مشكلة عَقَدية عند الشيعة، بل ظلّت العلاقة بين أعلام مدرسة الحديث والأصول عـلاقة وديّـة تواصلية، تضمّهما حوزة واحدة، بل ومدرسة واحـدة، وانـحصرت المـناقشات والردود بين جداران المدارس، وقاعات الدرس، وصفحات الكتب والرسـائل، ولم تبرز الخلافات إلى الساحة الشيعية، بل لم تميّز عامّة الشيعة بين الأصـولي والمحدّث، واستمرّ الأمر على هذا المنوال إلى أن برز في أواخر القـرن العـاشر الهجري ومطلع القرن الحادي عشر عَلَمٌ بارز من أعلام المحدّثين، وهو الشـيخ محمّد أمين الأسترابادي (المتوفى سنة ١٠٣٣هـ) وكان متطرفاً في طـرح آرائـه خلافاً لعموم الأخباريين المعتدلين، فرفع راية الخلاف على المدرسة الأصولية، ولم يكتف في مخالفته ومعارضته لهم بالمناقشات العلمية، كما كان عليها ديدن أسلافه من المحدّثين، بل ارتقى إلى مراتب خطيرة، من التهجّم على الفقهاء فحكم عليهم بالخروج عن المذهب، ولحوقهم بركب العامّة، وليست هذه المقدّمة محلاً

لاستعراض أقواله وآرائه وتصرّفاته، لكن الذي يهمّنا هنا هي الآثار العقدية الخطيرة التي ترتبت على سلوكه وأقواله وآرائه، حيث انقسمت الشيعة إلى طائفتين: جماعة مؤيدة وأخرى معارضة، وكلّ يسّفه الآخر ويفسّق، وبرغم أنّ الأسترآبادي هاجر أخريات حياته إلى الحجاز، وسكن تارةً بالطائف وأخرى بالمدينة أو مكّة إلى أن توفي فيها، لكن بقيت أفكاره حيّة وكانت لهم الغلبة خلال القرن الثاني عشر، واستمرّ نشاطهم إلى أن وطأت أقدام أخباري متعصّبٍ آخر أرض العراق قادماً من الهند، وهو الميرزا محمّد بن عبدالنبيّ النيشابوري الهندي، والمشهور بالميرزا محمّد الأخباري (١١٨٧ ـ ١٢٣٢هـ) وما أن استقرّ في العراق حتّى بدأ بنشر أفكاره المتطرفة كسلفه، فانقسم المجتمع الشيعي بين مؤيدٍ ومعارض، وأخيراً صدرت الفتاوى ضدّه، وهاجمت جماعة داره في الكاظمية فقتل هو وبعض اتباعه، وبذلك انتهت حياته وخمدت فتنته. لكن لم يكد يمضي زمن طويل على قتل الميرزا محمّد الأخباري، حتّى ظهر أخباري متطرف آخر وهو الشيخ أحمد الأحسائي (م١٢٤١هـ) فأثارت آراؤه وعقائده المتطرفة زوبعة جديدة في الوسط الحوزوي الشيعي، فهاجت الناس وماجت، فأيّدته جماعة وفنّدته أخرى، واحتدم الصراع، حتى وصل التطرف ببعض معارضيه إلى أن أعلن تكفيره، فخرج الأحسائي من كربلا خائفاً يترقب، فوافاه الأجل بالقرب من المدينة. خلّف الأحسائي بعده اتباعاً اشتهروا بـ«الشيخية» وتزعّمهم في كربلا تلميذه الشاب السيّد كاظم الرشتي (م١٢٥٩هـ). وانقسمت الزعامة بعد موت السيّد بين اثنين من تلامذته، وهما الشيخ حسن گوهر، والحاج محمّد كريم خان الكرماني، واحتدم الصراع بينهما، ثمّ انقسما ثانياً إلى مجاميع صغيرة: شيخيّة تبريز، شيخيّة همدان، شيخيّة نائين والبصرة وكربلاء وكرمان وكشفية وركنية وغيرها. وبرغم أنّ فتنة الأخبارية انتهت بالقتل أو الموت، إلّا أنّ الذي استطاع أن

يميت أفكارهما وأفكار من على شاكلتهما من الأخبارية المتأخرين ـ الذين كانوا يحاولون أيقاف حركة الفكر الشيعي الأصولي العقلائي المتنوّر، والمتناسب مع تطوّر الحياة الإنسانية، وإرجاعه إلى الوراء، وتلبيسه ثوب السلفية الرجعية ـ هو الوحيد البهبهاني (ت ١٢٥٠هـ) صاحب المدرسة الأصولية المتأخرة الرائدة وتلامذته، أمثال الشيخ جعفر كاشف الغطاء (ت١٢٢٨هـ) وولده الشيخ موسى (ت ١٢٤٤هـ)، والسيّد علي الطباطبائي صاحب «الرياض» (ت ١٢٣١هـ) وغيرهما، ثمّ الشيخ مرتضى الأنصاري (ت ١٢٨١هـ) الذي استطاع من خلال تأليفاته الأصولية وتلامذته دحر الأخباريين وأفكارهم، واعادة الرّوح إلى المدرسة الشيعية العقلانية.

فرز الخطوط المتداخلة بين الأصولية والأخبارية

يقتضي الكلام هنا عند تعرضنا للخلافات القائمة بين الأصوليين والأخباريين الاشارة إلى حقيقة قد يغفل عنها البعض ويظن أن النزاع والصراع بينهما نزاع مطلق يشمل جميع مناحي الفكر والعقيدة، وهذا خطأ يجب التنبيه عليه، فإنّ النسبة بينهما عموم وخصوص من وجه، فهما مشتركان ومتّفقان في أمور ومختلفان في أمور أخرى، وليس بينهما تباين مطلق، والأهمّ من ذلك أنّه يجب أن نميّز بين آرائهما في الفقه والأصول والعقيدة والكلام، وبعبارة أخرى يجب أن نميّز بين مسار احداثيات ونتائج هذه العلوم، فللفقه آلياته وأدلّته المعروفة عند الامامية، والفقيه الأخباري متّفق مع زميله الأصولي في دليلي الكتاب والسنة، ويختلف معه في دليلي الاجماع والعقل حيث يراهما عاجزين وقاصرين عن كشف الحكم الشرعي ومراد الشارع. وأمّا علم الأصول فاعتقاد جُلّ الأخباريين على أنّه من مستحدثات العامّة ولا يصحّ الاعتماد على قواعده في استنباط الحكم، لكن هذا النفي المطلق لا يمنعهم من العمل بالقواعد الأصولية اللفظية ـ

دون الأصول العلمية كالاستصحاب والبراءة في الشبهات الحكمية، وأيضاً الاعتماد على المرجّحات العقلية عند تعارض الأدلّة الشرعية ـ وتطبيقها واستنباط الحكم منها. بل أجازوا ذلك من خلال بعض القواعد العقلية، فقد التزم أعيانهم[1] بجواز الاعتماد على البديهيات والعقليات المتوافقة مع الدليل النقلي، والعقل الفطري الصحيح. وأمّا في مجال العقيدة، فليس هناك خلاف عقدي بين الطرفين، فكلاهما متّفقان على ثوابت المذهب. نعم جمعت الأخبارية المتأخّرة المتطرفة ـ الاسترآبادي والميرزا محمّد الأخباري والشيخ أحمد الاحسائي والمنتمين إليه من فرق الشيخية ـ بين التصوف والعرفان والفلسفة والفقه والعقيدة، أي المعقول والمنقول، بل حتّى السحر والشعوذة، وكانت النتيجة استحداث عقائد بعيدة عن ثوابت المذهب كالقول بالمعاد الروحاني دون الجسماني، وأن الحشر يكون بالروح الهورقليائي دون الجسم المادي، والمعراج الروحاني ونوعٍ من الغلو والتفويض، والإمام الناطق والركن الرابع وما إلى ذلك،[2] ممّا تصدّى له ـ كما ذكرنا ـ الاعلام الذين سبق وأن ذكرنا اسماءهم، فمن خلال جهودهم تم القضاء عليهم وانتهت الحركة الأخبارية المتطرفة في العصر الحاضر، ولم يبق من اتباعها سوى شرذمة قليلة تعيش في بلدان نائية بعيدة عن الحواضر العلمية وهي في انحسار دائم، لكن هذه الحركة كانت السبب في إحداث شرخ في جسد المجتمع الشيعي، وعاملاً لانفصال بعض الشيعة والتحاقهم بفرق بقي بعضها داخل الأطار الشيعي العامّ لكن على الحافة الخارجية كالشيخية. وخرج بعضها الآخر عن مذهب التشيع كالبابيّة (اتباع الميرزا على محمّد الشيرازي المشهور بالباب) التي بدأت شيخية، وانتهت بعد تطورات عديدة إلى خروجها ليس عن دائرة

١. راجع: فرائد الأصول: ج ١ / ٥١ ـ ٦٧.
٢. الشيخية: ٢٤٨ ـ ٣٥٠.

التشيع فقط، بل عن الدائرة الإسلامية بتأسيس دين جديدٍ وهوبابيّة ومن ثمّ البهائية.

٣ـ البابيّة: وهي تسمية أطلقت على اتباع الميرزا على محمّد الشيرازي (١٢٣٦ ـ ١٢٦٦هـ) المشهور بالباب. هاجر الشيرازي إلى العراق ولحق بمدرسة السيّد كاظم الرشتي (رأس الشيخية الأخبارية) في كربلاء وتشبّع بآرائه، ثمّ عاد إلى مسقط رأسه فادّعى سنة ١٢٦٠هـ أنّه (الباب) والواسطة إلى الإمام الغائب، فآمن به جماعة من علماء الشيخية، وسعوا في نشر دعوته، ثمّ ارتقى الباب في دعوته فادّعى نزول الوحي عليه، وجمع ما كان يدعيه وحياً في كتاب وادّعى أنّه القرآن، وأنّه خاتم الأنبياء! فتصدّى علماء الشيعة له ولاتباعه، وتدخلت السياسة لحمايته، إلّا أنّه أعدم في النهاية بفتوى علماء الشيعة في تبريز. وكما هي طبيعة مثل هذه القضايا العقدية فإنّه لم تنته دعوته بموته، فانقسم اتباعه بعده إلى جماعتين: الأزليّة اتباع ميرزا يحيى النوري صبح أزل ، والبهائية اتباع ميرزا حسين علي النوري بهاء اللّه ، وتصارعا بينهما على الزعامة، وانتهى الصّراع بغلبة الأخير، والذي اتخذ من عكّا بفلسطين مقراً له.

والذي يهمّنا من أمر هذه الحركة هو أنّها بدأت شيعية ومبتنيّة على عقيدة المهدويّة التي هي من ركائز اعتقادات الشيعة، لكنّها انتهت إلى الردّة والخروج ليس فقط عن المذهب، بل عن الدين الإسلامي. وهكذا نرى أن حركة البابية والبهائية المنشقّة عن الشيخية والأخبارية كانت السبب في انسلاخ جماعات كبيرة من المؤمنين عن التشيّع، ولحاقهم بركب المرتدين والكفّار.

٤ ـ دعاة الإصلاح الديني في العصر الحديث: منذ بدايات القرن التاسع عشر الميلادي ظهر في عموم البلدان الإسلامية، وعلى الخصوص بمصر وبلاد الشام وإيران جيلٌ من المثقفين المتأثّرين بآراء المستشرقين، وكان هدفهم المعلن هو

الارتقاء بالمجتمعات الإسلامية المتخلّفة إلى مستويات حضارة الدول الغـربية. ولعلّ بعضهم كان صادق النيّة في مسعاه وهدفه، إلّا أن الأغلب منهم كان يُبطن غير ما يُعلن، وكان يهدف إلى عصرنة الشريعة وإفراغها من محتواها المقدس، هـذا بالنسبة إلى عموم المجتمعات الإسلامية السُّنية.

وأمّا في المجتمعات الشيعية فالتركيز للدعوة إلى الاصلاح الديني فيها كـان أشدّ لدواعٍ لا مجال في هذه المقدّمة لذكرها، وتركيزنا في هذه المقدّمة على نشاط الإصلاح الديني في المجتمع الإيرانـي، لأهـمّيته وتـأثير تـطورات وتـفاعلات الوجود الشيعي في إيران على المجتمعات الشيعية في سائر البلدان.

وبرغم أنّ الدعوة إلى الإصلاح ورجالاته تشكل سلسلة طويلة مبدأها القرن التاسع عشر الميلادي وهي مستمرة إلى الآن، وتضمّ شخصيات مختلفة وأفكاراً متنوّعة ومتضاربة، لكن هدف الجميع واحدٌ، وهو احـداث التـحوّل فـي الديـن والشريعة، وتخليصه من قبضة رجال الدين وتفسيراتهم الضيّقة والحديّة للـدين بحسب تعبيرهم، ففي هذا السياق يمكن تقسيم هؤلاء الدعاة إلى أصناف:

* قسمٌ منهم: رفع علناً راية الحـرب والمـضادّة للـدين، ومـظاهر الشـريعة وأحكامها، وطالبوا بتشريع قوانين مدنيّة مطابقة لتطورات العـصر، وبـعيدة عـن أحكام الشرع واجتهادات رجال الدين. وأغلب دعـاة هـذه الطـبقة كـانوا مـن المثقفين ـ أو ممّن كانوا يطلقون على أنفسهم إسم المتنوّرين ـ الذين درسوا في الجامعات والمعاهد الأوروبية، وتخرّجوا منها وعادوا إلى البلد ونشطوا في بث دعايتهم وأفكارهم في الجامعات الإيرانيّة، وقد عـملت الجـامعات الأوروبـية وجيل من المستشرقين في تربية هؤلاء وتقديمهم إلى المجتمع الإيراني على أنّهم نخبة عالمة مثقفة هدفها الارتقاء بمستوى الشعب، وبذلت جهوداً سياسية غربية حثيثة على أن يرتقي هؤلاء مناصب الدولة العليا، وكان لهم ذلك، فأصبحوا وزراء

ورؤساء وزراء، ومدراء جامعات ومعاهد، فَربّوا في أحضانهم أجيالاً من الشباب الذين كانوا يحملون نفس الأفكار، بل ارتقى بعضهم إلى مراتب عالية في المعارضة للدين، لم تبلغها أساتذتهم لخلفياتهم وانتماءاتهم الدينية السابقة. وبطبيعة الحال فقد أنقسم هؤلاء على أنفسهم، فصار بعضهم علمانياً معتدلاً لا يعادي الدين ولا يؤيّده، وبعضهم علمانياً متطرفاً يدعوا إلى محاربة الدين ومظاهره، وبعضهم انتمى إلى الأحزاب اليسارية فصار ماركسياً أو شيوعياً يرى ضرورة محو الدين واستئصال رجاله، واغلاق المساجد، وتعطيل المدارس والمعاهد الدينية، وتوجّه جماعة أخرى من هؤلاء في مخالفته للدين إلى الواجهة القومية، بالدعوة للرجوع إلى القومية الفارسيّة، ومحاربة مظاهر الدين باعتبار أنّها من آثار الغزو العربي لبلاد فارس، وسعوا حثيثاً لاحياء القوميّة الفارسية القديمة ومظاهرها، بالتركيز على الديانة الزرادشتيّة، وطقوسها ورموزها، وابدال الشعائر الإسلامية بالشعائر المجوسية. ولعلّ من أبرز خطواتهم في هذا المجال السعي لتبديل الأحرف الأبجدية العربية المعمول بها في اللغة الفارسية إلى اللاتينية ـ وقد نجح العلمانيّون في مسعاهم في تركيا، فبدّلوا الخطّ العربي إلى اللاتينية ـ وتنقية اللّغة الفارسية المنطوقة من الكلمات والمصطلحات العربية، وقد فشلوا في مسعاهم الأوّل ونجحوا إلى حدّ كبير في الثاني. ولعلّ من أهم الداعمين سرّاً وعلانية لهذه التوجهات بأشكالها المختلفة، هي حكومة رضا شاه بهلوي، فقد نشط ـ بعد أن استتبت الأمور له، ورسخ أركان حكمه ـ هو وأعضاء دولته في الترويج ضد الدين ورجالاته والمعارضة لهما، فمنع مظاهر الدين، وأغلق الجوامع والمدارس الدينية، ومنع الزي الديني، وحارب الدين بأشدّ ما يمكن. ثمّ توجّه إلى النساء فمنع الحجاب وروّج للسفور، وحاول جاهداً أن يقلّد مصطفى كمال باشا (آتاتورك) في ارساء قواعد العلمانية في إيران، فاستعمل العنف وقواته العسكرية مع معارضيه، لكن لم تطل أيّامه كثيراً، فسقط وهرب خارج البلاد، وخلفه ابنه

فكان في بداية أمره ضعيفاً، فخضع لضغوطات الشعب المسلم وعلماء الدين، لكن بقيت الفكرة تراود بلاطه، فسعى بطرق أخرى في سبيل الهدف السابق، وبشتى الوسائل حاول الترويج لتلك الفكرة، ففتح أبواب البلاد على مصراعيهاللأمريكان والثقافة الأمريكية في ترويج الفساد والفحشاء والخمور عن طريق الأفلام والصحافة وما إلى ذلك.

* وهناك مجاميع متنوعة أخرى ذات توجّهات علمانية، لا يهمّنا البحث عن أفكارها ودورها، فللبحث عنها مجال آخر ،لأنّ هدف جميعهم ـ باختلاف انتماءاتهم وتوجّهاتهم وسياساتهم ـ كان واحداً وهو طرد الدين وأحكامه وشرائعه ورجال الدين من المجتمع الإيراني، وبناء المجتمع على أسس علمانية بحسب زعمهم. لكن برغم قوة هذه الطبقة التي كانت تملك أقوى أدوات التنفيذ، إلّا أنّها فشلت في مسعاها وبلوغ أهدافها في المجمع الشيعي الإيراني، لأسباب عديدة، أهمّها القاعدة الشعبيّة والتاريخية القوية التي يمتلكها رجال الدين، حيث استطاعوا ـ برغم الضربات القوية التي وجهت لهم في فترات متلاحقة ـ أن يقفوا بصلابة أمام هذه الهجمة الشرسة التي تعرضت لها الطبقة المسلمة في إيران. ولعلّ انكارهم لأصل الدين في مجتمع متدين من جذوره، كان من أخطائهم الفادحة التي أودت بحياتهم الفكرية والسياسية، وسهّل على العلماء ورجال الدين محاربتهم وهزيمتهم في نهاية المطاف.

* **القسم الآخر:** هي المجموعة التي تلت الجماعة الأولى، فتعلّمت من أخطائها، وحاولت تجنّبها، فلم تتعرّض إلى الدين مباشرة، ولم تطالب بإلغاء دوره من المجتمع، لكنّها كانت تطالب بتغييرات عديدة في إطار الدين، وقد تنوّعت أساليبهم المطروحة:

فبعضهم رأى لزوم تنقية الدين ومصادره ممّا كان يسمّيه بالخرافات وما إلى

ذلك، وبعضهم أمثال شريعت سنكَلجي وأضرابه تأثر بأفكار السلفيّة السنيّة، ورأى ضرورة محو التراث الديني الشيعي الداعي إلى المذهبيّة الشيعية الضيّقة بحسب تعبيرهم، ولزوم الوحدة والاتحاد مع الأغلبية الإسلامية، والتفاعل معها، ونبذ الخلافات الماضية، والتركيز على الحاضر والمستقبل، والسعي إلى إزالة جميع مظاهر الدعاية الطائفية الضيّقة، بل ارتقى بعضهم في هذا السياق للدعوة إلى نبذ جزء كبير من التراث الشيعي المكتوب، باعتباره تراثاً مضرّاً بالوحدة الإسلامية.

وهناك جماعات أخرى فيما بينهما لها توجهات مختلفة، لكنها تصبّ في نفس المضمار، ولا يهمّنا في هذه المقدمة التحدّث عنها، ويمكن الوقوف على تفاصيل أفكارهم ورموزهم بالرجوع إلى مصادر عديدة، ولعلّ أهمّها وأوسعها وأدّقها الكتاب الذي ألّفه صديقنا الدكتور الشيخ رسول جعفريان[1] فقد استقصى الحركات المذكورة ونشاطاتها وأفكارها ورموزها وتأثيراتها الاجتماعية بدقّة متناهية.

إنّما المهمّ التركيز على شخصيّة محورية ظهرت في السبعينيات من القرن الماضي، وكانت لها تأثيرات جدلية بعيدة على المستوى الاجتماعي والفكري والعقدي، وهذه الشخصية ولدت في خراسان في أسرة دينية، وصادفت ولادته فترة نشاط الحركة الشيوعية وانتشارها بين شريحة واسعة من أفراد الشعب، وعلى الخصوص الشباب منهم، وكان والده من المتصدين لهذه الحركة والناشطين في معاداتها، وسجّلت له مساهمات كبيرة ومؤثّرة في هذا المجال في مدينة مشهد بخراسان، ومن خلال هذا النشاط ارتبط الولد برجال الدّين في حوزة خراسان، ثمّ دخل كلية الآداب وتخرّج منها، ومن خلال منحةٍ حكوميةٍ سافر إلى فرنسا ودرس في بعض معاهدها، ولا يهمّنا البحث عن مراحل دراسته الجامعية

---

١. جريانها و سازمانهاى مذهبى سياسى ايران: ٣٨٢ ـ ٥١٢.

ومستواها، فالجميع متّفق على ضحالة خلفيته الفكرية والدراسيّة، لكن هناك حقيقة لا ينكرها الجميع وهي أنّه كان خطيباً مفوّها يأخذ في خطاباته بألباب المستمعين وخاصّة الشباب منهم، ومن هذه الزاوية استطاع أن يدخل إلى قلوب الشباب الجامعي في فترة حرجة ومهمّة من تاريخ إيران الحديث، وكانت لجهود والده السابقة في النضال ضد الشيوعية والملحدين تأثيراً مهمّاً في اعتماد بعض رجال الدين عليه، فدُعي لإلقاء المحاضرات حول تاريخ الإسلام في احدى أشهر قاعات طهران الدينيّة والمشهورة بـ(حسينية إرشاد)، فاستطاع الرجل بقدرته الخطابية الخارقة، أن يملأ القاعة بشباب متلهّف ومتعطش لسماع خطاب لم يكن قد عهده من غيره من الخطباء الدينيّين. وبرغم أنّ خطاباته ضحلة وخالية من المادة التاريخية والفكرية، لكنها كانت مؤثّرة إلى حدّ بعيد لمن يستمع إليه، فقد كان فناناً بارعاً وممثلاً قلّ نظيره بين أمثاله وطبقته من الخطباء، ولذلك أصبح نجماً لامعاً بين جيل من الشباب الجامعي الذي كان محاصراً بين فكّي كماشة الأحزاب الماركسية واليسارية المتنوعة من جهة، واللّيبرالية الغربية ومظاهرها الخدّاعة من جهة أخرى، فخرج عليهم الرجل بذقنه الحليق ورباطه الأوروبي يدعوهم إلى طريق للخلاص منهما، ألا وهو طريق الإسلام الصحيح البعيد عن بلاط الخلفاء والإماء والجوارى والخمور، الطريق الذي سار عليه أهل بيت النبيّ كعليّ وفاطمة والحسين وزينب ومن شايعهم من أتقياء الصّحابة أمثال أبي ذرّ وسلمان وعمّار وغيرهم ممّن قاتل تحت راية عليّ والحسين، وهكذا أصبح الرجل خلال فترة قصيرة نجماً لامعاً، واستطاع أن يكسر شوكة الأحزاب اليسارية ودعايتها عن التقدمية والحريّة والنضال والدفاع عن الشعوب المسحوقة، وغيرها من شعاراتهم البرّاقة، وبذلك أعاد الثقة إلى بعض الشباب المرهوبين، فأخرجهم من أوكار الشيوعية وأعادهم إلى حظيرة الإسلام والدين، لكن المصيبة أن الرجل ما أن

استتبّت له الأمور، وانقادت له الاسماع، حتّى أدار ظهره لرجال الدين الذين ساندوه وفرشوا له البساط في القاعات الدينية، فخرج عليهم بإطروحته المشهورة ـ والتي سبقه فيها غيره من العلمانيّين ـ وهي: (الدين بلا رجال دين). فالرجل وان استطاع باطروحته هذه الّتي كان يركّز عليها كثيراً في خطاباته ـ والّتي كانت توافق هوى جيل من الشباب المتشبّع بدعايات الماركسيّة عن طبقة رجال الدين والأكليروس الديني بحسب اصطلاحهم ـ أن يخرجهم من حفر الأحزاب اليسارية والعلمانية، إلّا أنّه أوقعهم في بئر المعاداة لرجال الدين. وتبنيه لهذه المقولة أكسبه معاداة رجال الدين قاطبة ـ عدا بعض من لا يعتدّ به ـ ممّا تسبّبت في إيغاله في معارضتهم، فخرج على الناس بمقولة ثانية مبتدعة لم يسبقه إليها غيره من المستشرقين وأتباعهم، وهي مقولة (التشيّع العلوي والصفوي).

التشيع العلوي والصفوي: ادّعى هذا الرجل أنّ الصفوية تدخلت في عقائد الشيعة الأصليّة، وحرّفتها وخلقت عقائد جديدة لا صلة لها بجوهر التشيع الأصيل، ومن خلالها استطاعت أن تميل بالتشيع عن مساره الصحيح، وأنّ هذه الدولة استطاعت من خلال رجال الدين وعلماء البلاط أن تظهر لعامّة الشيعة العقيدة الدخيلة أصيلة، والأصيلة أجنبيّة! ثمّ جعل الرجل نفسه ممثلاً وناطقاً للعقيدة العلوية الأصيلة، ورجال الدين ورموزه مدافعين عن التشيّع الصفوي ومصالحه، بحسب زعمه. وقد استطاع الرجل من خلال هذه المقولة أن يكسب لفترة قصيرة ودّ جيلٍ من الشّبان المتحمسين. لكن انتهى كلّ ذلك بموت الرجل سريعاً، ثمّ أعقبها قيام الثورة الإسلاميّة بقيادة رجال الدين وانتصارها، ممّا أثبت بطلان نظريته. وبمقتضى طبيعة القضايا الفكرية والعقدية فإنّ الآراء لا تموت بموت أصحابها، بل تبقى إلى فترة وتتفاعل بقوّة أو بضعف بحسب الظروف الاجتماعية، وهذا ما حصل بالنسبة إلى هذا الرجل وآرائه، فقد سار على خطاه

جماعات متنوّعة ذات توجّهات مختلفة سياسية واجتماعية، لكنها متّفقة في معاداة رجال الدين ورموزه، وقد اختلفوا في ذلك فبعضهم أعلنها صراحةً وبلغ به الأمر إلى أن شهر السلاح بوجه الدين ورجاله وحاربوا الجمهورية الإسلامية من شوارع المدن الإيرانية إلى جبهات القتال مع صدام حسين، وأمّا بعضهم الآخر فقد اتّعظ من مصير مجاهدي خلق، فسكت عقداً إلى أنّ حانت له الفرصة المناسبة، فظهر برايات مختلفة وخطابات دينيّة متنوعة، داعياً إلى الاصلاح الديني من خلال تغيير المناهج الدينية، والتخفيف من حديّة الأطرو الأحكام الشرعية وما إلى ذلك. وقد ارتقى بعضهم فشكّك في ضروريات الدين، مثل عصمة النبيّ والأئمّة، وجدوى الإمامة بعد النبوّة، وأنّ المهدويّة تناقض الخاتمية، وأنّ القرآن كتاب بشري صادر من النبيّ يعبّر عن احلامه وليس بنازل من السماء، وغيرها من المقولات المستقاة أصولها وقوالبها من المستشرقين. ولعلّ أكثر ما ركّز عليه هؤلاء نظريّة الهرمونتيك في تفسير النصوص الدينية، وأيضاً ما اصطلح بالبلوريسم الديني أو التكثّر والتعدد، بمعنى أن أيّة مجموعة من التصوّرات الدينيّة المصطبغه بالصفة اللاهوتية والالهية يعدّ حقّاً، وأنّ الطرق إلى الله تعالى بعدد أنفاس الخلائق، وأنّ بامكان كلّ فرد أن يصل إلى الله من خلال تصوّراته الخاصة وفهمه من النصوص الدينية، حتّى ولو كان متعارضاً مع المعتقد العامّ والضروري الثابت.

وقد حالف هذه الجماعة الحظّ، فارتقى بعضهم إلى سدّة الحكم في إيران، فكانت فرصتهم الذهبية، وبدأوا بنشر أفكارهم الضالّة تحت مُسمّى الاصلاحات، وسمّوا أنفسهم بالاصلاحيين، واستعانوا في سبيل نشر دعوتهم بوسائل الاعلام، وعشرات الصحف ودور النشر، وبجيشٍ من الكّتاب والصحفيين، فطبعت عشرات الكتب ومثلها من الدوريات والمجلّات والجرائد، كلّها تروّج لأفكارهم في

الحداثة وتمييع الدين وأحكامه، وعصرنة الشريعة ومساواة الحقوق بين الرجل والمرأة، وحرية المعتقد، وما إلى ذلك، وكانت النتيجة كارثية على اعتقادات المجتمع الإيراني. وبرغم قوّة دعواتهم والمساندة العريضة التي تلقّوها من كلّ الجهات المعارضة للدين ورجاله، لكنهم عجزوا عن اختراق أطر العقيدة الدينيّة، ولم يتبعهم إلّا مجاميع متذبذبة تحاول الوصول إلى السلطة، تحت الراية التي توصلهم إليها.

احياء مقولة التشيّع الصفوي والصفويون: ظلّت الفكرة المبتدعة هذه منسيّة لمدة ربع قرن إلى أن سقط النظام البعثي في العراق، ونشطت الجماعات الارهابية والتكفيرية قتلاً وترويعاً لأتباع أهل البيت عليهم السلام، ورفعوا لتبرير جرائمهم الفظيعة ضد الشيعة وكيانهم في العراق شعار محاربة الصفوية، مدّعين أنّ الذين يحاربونهم هم شيعة صفويون وفرس وليسوا بعلويّين عربا، وهكذا أثمرت المقولة الباطلة التي صدرت من الرجل بعد ربع قرن دماءً وأشلاءً وجثثا. فرحم الله الصفويّين ملوكاً وحكّاماً، فقد كانوا بُناة حضارة إسلامية عريقة وعريضة شملت جميع النواحي، ولا زالت جهودهم الحضارية عقيدة وتراثاً وبناءً باقية ماثلة للعيان، وستبقى خالدة برغم كيد الحاقدين، لأنّها كانت نابعة من عقيدة شيعية خالصة، ومعتمدة على الايمان بأحقّية أهل البيت عليهم السلام في الإمامة والسياسية والحياة الكريمة.

عقائد الشيعة الإمامية من خلال المصادر التاريخية:

أثارتني أكذوبة (التشيّع العلوي والصفوي) من حين وقفت عليها، فبرغم يقيني ببطلانها لصدورها عن رجل تشهد جميع كتبه وخطاباته ومقالاته على جهله بالتاريخ والعقيدة، ومراحل تطور الفكر الشيعي من بدايته إلى العصر الحاضر، لكنها كانت السبب في أن أوجّه جزءاً من مطالعاتي إلى مراحل تطور عقائد

الإمامية من مناشئها إلى العصر الحاضر، ومقارنة عقيدة الشيعة فـي الفـترة قـبل ظهور الدولة الصفويّة مع ما بعد قيامها واستقرارها، وسعيها فـي اشـاعة العـقيدة الشيعية، فقمت بمطالعة المصادر الكلامية والعقدية الشيعية من بدايتها قرناً بقرن إلى القرن العاشر الهجري فترة قيام الدولة الصفوية، ثمّ قارنتها مع رسالة اعتقادية كتبها أبرز شخصيّة شيعية أنتجتها الدولة الصـفوية، ألا وهـو العـلّامة المـجلسي (م١١١٠هـ) فقد ضمّت رسالته الاعتقادية مجموع عقائد الشـيعة، وهـي رسـالة رسميّة صادرة من شيخ الإسلام في إيران، وكانت تدرّس في المدارس والمعاهد الدينية، فضلاً عن أنها كانت تقرأ على الناس في المساجد والمجالس، ممّا يعنى أنّ مضمونها كان يمثل العقيدة التي تسير عليها الدولة الصفوية، فلم أجد فارقاً عقدياً واحداً بينها وبين ما ضمّته عشرات الرسائل منذ القرن الثاني للهجرة ولغاية القرن العاشر، وبذلك تأكّد لديّ بالدليل القاطع أنّ المـقولة المـذكورة كـذب وبـهتان، ودعوى بعيدة عن الشاهد والبرهان. والفائدة التي ترتبت على مراجعتي للمصادر الكلامية ومطالعتها هي أنّه تجمّعت لدي مجموعة كبيرة من مصوّرات مخطوطات الرسائل الاعتقادية، فبدأت من حينه بـتحقيقها ونشـرها فـي بـعض المـجلّات والدوريات التحقيقية المتخصّصة، وقد شجّعني ورغّبني جماعة من المحققين في أنّ أجمع هذه المصوّرات ـ المطبوعة التي تم تحقيقها وغير المطبوعة ـ في كتابٍ واحد ليعمّ الانتفاع بها، وقد أعاقني عن تنفيذ ذلك موانع عديدة، إلى أن تـهيّأت الظروف والأسباب لتقديم هذه المجموعة من الرسائل الكلامية الاعـتقادية إلى النخب العلمية، ولله الحمد.

وينبغي الإشارة إلى أنّه كما سبق ذكره خلال هذه المقدّمة، تعدّ الغيبة الكبرى إحدى المفاصل العقدية المهمّة والخطيرة عند الإمامية، حيث انتقل المذهب من مرحلة الإمامة المعصومة ـ مباشرة أو بالواسطة ـ إلى مرحـلة الفـقاهة والنـيابة

العامّة، وقد تحدّثنا عن حيثيّات هذه المرحلة ومخاطرها، والآثار التي تـرتبت عليها، والذي يهمّنا الإشارة إليه هو أنّه في هذه الفـترة الدقـيقة لاحـظ الفـقهاء ضرورة تحصين عقائد الشيعة وتأطيرها بأطر معيّنة ومحددة، تكون لها المرجعية في العقيدة والانتماء، ترسّخ في أذهان المنتمين إلى المذهب الشيعي العقائد الحقّة، وتحرص عليهم، وتمنعهم عن الاعتقاد بالأفكار المنحرفة الدخيلة، خـاصّة وأن الشيعة لم تكن تمتلك دولة ولا حكومة تحميها، بل كانت تعيش في مـجتمعات مختلطة، وفي ظلّ حكومات سُنّية جائرة، تلزم الناس بمتابعة مذهب السـلطان، وما يمليه وعاظّهم وفقهائهم. ولذلك بادر فقهاء الشيعة منذ بدايـات أيّـام الغـيبة الكبرى باصدار رسائل اعتقادية جُلّها مـختصرة ومـوجزة ومـختزلة، تـتضمّن مهمّات العقائد في الأصول الخمسة التي تعتبرها الإمامية ركن الايمان والاعتقاد، وأن من اعتقد بها صُنّف في الشيعة الإمامية. ومن مختصّات هذه الرسـائل أنّـها تكون عادة مختزلة، وتحتوى على قليل من الكلمات التى وإن تختزل في داخلها معاني كثيرة قابلة للتفسير، لكنها قريبة إلى أذهان عامة الناس، سريعة الحفظ، سهلة التناول، بعيدة عن الاستدلالات العقلية والفلسفية، يفهمها العالم والمتعلّم، والصغير والكبير، والمبتدىء والمتقدّم، وبعبارة مختصرة هي رسالة للجميع وبلغة يـفهمها الجميع، وكانت بادرة طيّبة موفقة، وقلّد الخلف السّلف في ذلك كلّ بلغة عـصره، وإن تشابهت كلماتهم ولغاتهم ومصطلحاتهم المستعملة إلى حدّ بعيد، لكن يـجد القارى فروقاً بين هذه الرسائل في كيفيّة العرض.

وينبغي الإشارة إلى أنّ مذاهب العامّة سبقت الإمامية في إصدار مـثل هـذه الاعتقاديات، لحاجة كلّ مذهب من مذاهبهم إلى تحصين اتباعه، خـاصّة وأنّـه دارت معارك طاحنة ـ عقدية تارة ودمويّة أخرى ـ بين أرباب المذاهب الكلامية (المعتزلة، الأشاعرة، أهل الحديث، الشيعة)، والمذاهب الفرعية (أحناف، شوافع،

حنابلة، شيعة) واتباعهم، وسالت دماء غزيرة، ولذلك كتبت رسائل اعتقادية لتحديد الموقف، وتأطير المذهب، وإليك أهمّ اسمائها:

١ ـ كتاب الإيمان، للحافظ أبي بكر بن أبي شيبة (١٥٩ ـ ٢٣٥ ه‍)

٢ ـ كتاب الايمان، لأبي عُبيد القاسم بن سلام (١٥٧ ـ ٢٢٤ه‍)

٣ ـ الإبانة عن أصول الديانة، لأبي الحسن الأشعري (٢٤٠ ـ ٣٢٤ه‍)

٤ ـ عقيدة أبي بكر بن أبي داود السجستاني صاحب «السّنن»، (ت٣١٦ه‍).

٥ ـ أصول السّنة لأحمد بن محمّد بن حنبل (المتوفّى سنة ٢٤١ه‍).

٦ ـ العقيدة الطحاوية، لأبي جعفر أحمد بن محمّد الأزدي (ت ٣٢١ه‍)

٧ - الاقتصاد في الاعتقاد، للغزالي (ت ٥٠٥ ه‍)

٨ ـ عقيدة أهل السنّة، لأبي الخطّاب محفوظ بن أحمد الكَلْواذانيّ (ت ٥١٠ه‍)

٩ ـ لمعة الاعتقاد الهادي، لابن قدامة المقدسي الحنبلي (ت ٦٢٠ه‍)

١٠ - العقيدة الواسطية لابن تيميّة (ت ٧٢٨ ه‍)

١١ ـ الاعتصام، لإبراهيم بن موسى الشاطبي الغرناطي (ت ٧٩٠ه‍). وغيرها من الاعتقاديات التي كتبها أئمّة المذاهب السنيّة للدفاع عن معتقداتهم.

«الاعتقاديات» عند الامامية:

سبق وأن تحدّثنا عن الأسباب والظروف والفترة التي دعت فقهاء الامامية إلى ضرورة إصدار الاعتقاديات المختصرة، ولعلّ أوّل اعتقاديّة بالمعنى المصطلح عليه هي الاعتقادية التي ألّفها الشيخ الصدوق (م٣٨١ه‍) فبرغم أنّ الشيخ الصدوق يصنّف في عداد المحدّثين لاالفقهاء، إلّا أنّ اعتقاديته تحمل مواصفات سائر الاعتقاديات، مع فارق أنّها مفصّلة إلى حدّ قد يخرجها عن الاطار الذي نبحث عنه، وهي المختصرات الاعتقادية المشابهة لما تنشرها بعض الأحزاب السياسية في عصرنا الحاضر، وتسمّى بـ«المنفيست»، لكنّها برغم توسّعها المتوسط،

وتعرّضها لاعتقادات قد لا يعدّ عدم الاعتقاد بها خللاً في المعتقد الشيعي ـ بل تضمّ اعتقادات أصبحت مثاراً للجدل عند الشيعة لعدم مطابقتها مع الاعتقادات المبنيّة على الأدلّة العقلية، وقد ردّ عليها الشيخ المفيد وتحدّثنا عن ردّه في مقدّمتها ـ إلّا أنّها اعتقادية مهمّة من الناحية العقدية والتاريخية، ثمّ تلتها الاعتقاديات الصادرة من سائر الفقهاء والمتكلمين، أوّلهم الشيخ محمّد بن محمّد بن النعمان المفيد البغدادي (م٤١٣هـ)، لكن يبدو أن فكرة الاعتقادية عند الامامية أسبق من هذه الفترة، فهناك اعتقاديتان تسبقان القرن الرابع:

الأولى: الاعتقادية المنسوبة إلى الإمام الرضا عليه السلام (١٤٨ ـ ٢٠٣ هـ)، والثانية: «اعتقادات عبدالعظيم الحسني» المتوفى أواخر القرن الثالث للهجرة. وبرغم أنّه لا يمكن عدّهما اعتقادية بالمعنى المصطلح، لكنّهما تجمعان جميع مواصفاتها.

يضمّ كتابنا هذا جميع الاعتقاديات الشيعية التي صدرت من أعلام الإمامية منذ القرن الثاني للهجرة لغاية نهاية القرن العاشر الهجري ـ فترة استقرار الدولة الصفوية ـ وقد راعينا عند عرضها في هذا الكتاب عدّة أمور:

١. التسلسل التاريخي لتأليف الرسالة وصدورها.

٢. حجم الرسالة، فقد جمعت في هذا الكتاب الرسائل الاعتقادية المختزلة والمختصرة فقط، دون المطوّلات، وهي كثيرة، لأنّها تتضمّن استدلالات عقلية، واستنادات روائية، وتحتوي مناقشات عقلية، واعتقادات قد لا يخلّ عدم الاعتقاد بها بصحّة الايمان وسلامة اعتقاد الشيعي، بخلاف الرسائل القصيرة هذه، فهي تجمع بين طيّاتها أصول العقيدة الصحيحة التي لا يسع أحداً من المكلفين عدم الإيمان بها.

٣. الاقتصار على الأصول الخمسة: الرسائل المحقّقة في هذا الكتاب محصورة بالّتي تذكر خصوص الأصول الاعتقادية الخمسة عند الامامية، وهي: التوحيد،

والعدل، والنبوّة، والإمامة، والمعاد، دون غيرها التي تتحدّث عن إحدى الأصول المذكورة أو بعضها بالتفصيل، أو التي تخرج عن حجم الرسالة وتصنّف ضمن الكتب، فمثل هذا النوع من التراث كثير، وقد تركنا ذكره في الكتاب.

٤. برغم أنّ «اعتقادات الصدوق» لا تحمل المواصفات السابقة، لكن أدرجناها في هذه المجموعة لقدمها التاريخي وسبقها الزمني، وأهميّتها العقدية، ولأنّها تمثل اعتقادات الامامية من منظار المحدّثين دون الفقهاء.

٥. الاقتصار على الأصول دون الفروع: هناك بعض الرسائل الاعتقادية التي تجمع بين الأصول الخمسة والفروع الدينية الضرورية، كالصلاة والصوم والحجّ وغيرها، فقد اقتصرنا في عرضها في الكتاب على الأوّل وتركنا القسم الثاني ـ عدا موارد معدودة ـ لخروجه عن موضوع الكتاب.

٦. تتضمّن بعض الرسائل الاعتقادية فصولاً اضافية خارجة عن الأصول الخمسة المعتبرة عند الإمامية، وبعضها تعدّ من أصول المعتزلة، كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والوعد والوعيد، وبعضها أمور عامّة ورد ذكرها في الرسائل المتقدّمة على عهد نصير الدين الطوسي (م٦٧٢هـ) مثل ذكر الآجال والأسعار والأرزاق، وقد أدرجنا جميعها في هذا الكتاب لأهمّيتها، لأنّها أمور كانت مثار الجدل بين الإمامية والمعتزلة وأهل الحديث والأشاعرة، والمذكور في هذه الرسائل يمثّل رأى الإمامية.

٧. بعض الرسائل الواردة في هذه المجموعة تطرح الأصول الخمسة على سياق المسائل دون الفصول والأبواب، كما هو المتعارف (مثل رسالة «ثلاثون مسألة» للشيخ الطوسي) وقد أدرجناها في كتابنا هذا، لأنّها تحمل المواصفات المطلوبة.

٨. بعض هذه الرسائل مختزلة إلى حدّ بعيد، وبعضها تتوسّع في بعض النواحي، وتردّ على مخالفي الامامية العدلية مثل المعتزلة وأهل الحديث وغيرهما،

أدرجناها لأنّها تحمل المواصفات المذكورة.

٩ ـ برغم أن أغلب الرسائل المحقّقة في هذه المجموعة مكتوبة باللغة العربية، إلّا أنّ هذا الكتاب يحتوى على عدد قليل من الرسائل المكتوبة باللّغة الفارسية، أوردناها لأنّها تحمل المواصفات المذكورة، فضلاً عن أهمّيتها التاريخية واللّغوية، فإنّ أغلبها كُتب في عصور وقرون كانت فيها الغلبة المذهبية في بلاد فارس للمذاهب السنيّة، وكانت الشيعة أقليّة محصورة في بعض المدن والنواحي.

١٠. يتضمن الكتاب بعض الرسائل التي لم نقف على اسم مؤلّفيِها بالتحديد، والفترة التي عاش فيها، لكن بما أنّها تتضمّن عقائد الامامية، وتحمل المواصفات المطلوبة، استحقّت أن ندرجها فيه، فوضعناها ضمن الرسائل المعاصرة لها.

١١. يتضمّن كتابنا هذا بعض الرسائل الاعتقادية المنظومة، إذ لا فرق بين لغة النثر والشعر، فكلتاهما تعدّان من وسائل نقل المعلومات والمعرفة.

١٢. الرسائل التي يضمّها هذا الكتاب، تمثل خارطة جغرافيا الشيعة الامامية وتواجدها ونشاطها في المشرق الإسلامي، ففيها رسائل فقهاء ومتكلمين من خراسان والرّي وغيرهما من مدن في بلاد فارس، والعراق، وبلاد الشام، وجبل عامل، والحجاز والبحرين، ممّا يكشف سعة الرقعة الجغرافية التي كانت تسكنها الشيعة في القرون الثمانية المذكورة.

١٣. يضمّ هذا الكتاب عدداً قليلاً من الرسائل الاعتقادية المستلّة من بعض الكتب، إذ تعارف عند بعض قدماء الامامية أن يقدّموا لكتبهم الفقهية بمختصر عن الأصول الاعتقادية الخمسة، وبما أنّ بعضها يحمل مواصفاتنا المطلوبة، فقد أدرجناها في هذا الكتاب.

١٤. تحدّثنا عن مواصفات كلّ رسالة في مقدمتها، وقمنا بتعريف مؤلّفها وعصره ونسخها المخطوطة وسائر ما يتعلّق بها بالتفصيل.

١٥. الرسائل المحقّقة في هذه المجموعة هي مجموع ما استطعت الوقوف عليه قدر طاقتي وجهدي، وذلك من خلال مراجعة فهارس مخطوطات جميع المكتبات التي تضمّ مخطوطات شيعية، وهناك بعض الرسائل التي تحمل المواصفات المطلوبة، لكنّي عجزت عن تحصيل مصوّراتها لأسباب معروفة عند أهل التحقيق، والمتعامل مع المكتبات العامّة والخاصّة، لكنّها نادرة وقليلة، لا يخلّ فقدها بأهمية مجموعتنا هذه واعتبارها.

ملاحظات هامّة حول موضوع العقيدة:

بعد استعراض سريع لتاريخ عقيدة الشيعة الإمامية، منذ بداياتها والى العصر الحاضر، وما مرّ عليها من عقبات وتحديات، وتطورات، وما حدث فيها من انقسامات وتفرعات وتشعبات وانفصال جماعات كبيرة وصغيرة منها، أودّ أن أشير في نهاية هذا الاستعراض إلى نقاط هامة غفل عنها كثير ممّن يدرس عقائد الامامية بحيادية ونزاهة ودون تعصّب عليها، فضلاً عمّن اهتمّ بها من زاوية العداء والردّ وبحث عنها من منظار عقيدة أهل الضلال والمخالفين وما إلى ذلك، ممّا هو وجهة جُلّ البحوث التي تنشر عن التشيّع في البلاد السنية، من معاهد ومراكز جامعية ورجال الدين، وشخصيات دينية دعوية، فقد تتبعت كلّ ما صدر حول التشيع ـ عقيدة وتاريخاً وفقهاً وأدباً، وحضارة وما إلى ذلك ـ خلال السنين الخمسين الماضية، في مساحة كبيرة بدءاً بالهند ومروراً بالبلاد العربية، وعلى الخصوص الدول الثلاث المشهورة بانتاج الثقافة العربية الاسلامية، وهي: العراق وبلاد الشام (سوريا ولبنان) ومصر، وكذلك السعودية ـ فبرغم أنها ليست دولة منتجة للثقافة لكنّها تشتري بأموالها الأقلام والذمم من دول أخرى وتقوم بنشر أفكارها التكفيرية من خلال أقلامهم ـ فهي وحدها تصدر في سنة واحدة مئات

الاصدرات حول الشيعة[1]، وانتهاءبسائر دول شمال افريقيا الفقيرة من الفكر الاسلامي، فما صدر في هذه الرقعة الكبيرة خلال هذه الفترة الزمنية يبلغ ألوف الكتب والعناوين، القديمة التراثية والحديثة (هذا فضلاً عن عشرات الدوريات والفصليات والمجلات الجامعية التي تهتم بالشيعة عقيدة وتاريخاً) فلم أجد فيها حتى كتاباً واحداً راعى فيه مؤلفه قواعد البحث العلمي والمنهجية العلميةالتي يجب أن يراعيها كلّ مؤلف حين البحث والاستنتاج، فأكثرهم يخلط بين عقائد الشيعة وعقائد الغلاة والاسماعيلية، أو ينقل عقيدة الشيعة عن كتب مخالفيهم فلا تجد في فهرس مصادره كتاباً شيعياً معتمداً، أو يعتمد في نقله لعقيدة الشيعة على مصادر غير موثوق بها وغير معتمد عليها عند الشيعة أنفسهم، وغيرها من التصرفات البعيدة عن روح البحث العلمي، والأمرّ من ذلك أنّ هذا الأسلوب ليس مختصاً بمشائخ أهل السنّة ودعاتهم بل هو مرض أصاب الأوساط الجامعيةالعلمانية منهم أيضاً، فتجد المثقّف العلماني حين ما يكتب عن كلّ شيء يُبدع، لكن ما أن يصل الدور إلى الشيعة تجده يصبح شيخاً سلفياً حَشَوياً يفسّق ويُكَفِّر، ولذلك نجد السني المنصف يستبصر حين يقرأكتاباً واحداً من كتب علماء الشيعة مثل «المراجعات» لأنّه يقف على الحقيقة المُرّة التي عاشها،ولذلك من الضروري تنبيه وارشاد من يريد أن يبحث عن عقيدة الشيعة وتاريخها إلى أمور هامة تعينه على ذلك، بل لا تختصّ معرفة هذه الأمور بالباحثين وإنّما هي معلومات عامة مرتبطة بعقيدة الشيعة ينبغي أن يعرفها كلّ من يريد أن ينسب عقيدة إلى الشيعة، وهي:

١. المؤسف أنّني لم أجد بين مئات الكتب التي تنشر كلّ سنة فيها عن الشيعة، كتاباً واحداً يستعرض عقيدة الشيعة بحيادية وعلمية بعيدة عن الجهل والتعصب، والطائفية والسياسة، فجميعها كتب دعائية خالية عن المادة العلمية، صادرة من دائرة حكومية واحدة لكن بمسميّات متنوعة، وجميعها مشابهة للكراسات والكتب التي كانت تصدرها الاحزاب الشيوعية والماركسية والبعثية أيّام عزّها، لكن بصبغة اسلامية مطعّمة بالآيات والأحاديث، بمثل ما كانت تلك مطمّعة بأقوال ماركس ولينين.

الأوّل: عـقيدة الشـيعة الامـامية عـبارة عـمّا اتـفق عـليه أعـيان مـتكلمي الاماميةكالمفيد والمرتضى والطوسي والعلّامة الحلّي وأضرابهم، ولا اعتبار بـما تفرّد به أحدهم، فهو رأيه ولابد من نسبته إليه بالخصوص ويمكن للشيعي أن يقبله أو يرفضه، لكن لا يمكن اعتباره عقيدة الشيعة جميعاً.

الثاني: الشيعة عنوان يضمّ أصنافاً عديدة مـن العـلماء كـالفقيه والفـيلسوف والمحدّث والمفسّر والأديب، فالجهة الوحيدة التي يحقّ لها التحدّث باسم الشيعة وعقائدهم هم الفقهاء، فآراء الفلاسفة والمحدثين والمفسرين وغـيرهم مـحترمة لكنها لا يمكن عدّها «عقيدة الشيعة»،بل ينسب الرأى والقول والاعتقاد إلى قائله، إلّا إذا قام اجماع الفقهاء على تقبّله.

الثالث: لا تصحّ نسبة آراء وأفعال وأقوال وعقائد جماعات من الشيعة كالعرفاء والصوفية والدراويش وأصحاب الرياضات المدّعى أنّها شرعية، وغيرهم مـمّن اختلفت الأقوال والآراء في شرعية أفعالهم وتصرفاتهم وعقائدهم، إلى الشيعة، فبرغم أنّهم شيعة امامية ولا يصحّ سلب هذا العنوان عنهم ـ بشرط أن لا تخرجهم بعض العقائد الباطلة عن دائرة التشيع واطاره ـ لكن يجب نسـبة آرائـهم إليـهم دون المذهب.

الرابع: الغُلاة جماعة ترفع من شأن المخلوق وتـجعله فـي مـصاف الخـالق، أوترى في المخلوق بعض صفات الخالق، وقد ابتليت الشيعة بهذه الجماعة مـنذ القِدم وطردتها قبل غيرها، وبرغم ذلك نجد أنّ كثيراً من الكتّاب ينسب آراءهـم للشيعة جهلاً أو عمداً.

الخامس: لا يمكن نسبة الآراء الشاذّة عند بعض فقهاء الامامية ـ أيّاً كان ـ إلى المذهب، بل ينسب الرأي الشاذ إلى من صدر منه.

السادس: لا تصحّ نسبة الأفعال والأقوال الصادرة من المقلّدين وعامة الشيعة

إلى المذهب، فالتصرف الفردي أو الجماعي الصادر من الشيعة،تصرف صادر من فرد أو جماعة لدواعٍ عديدة ـ كالفسق أو الجهل ـ ولا يدلّ على تطابقه مع عقيدة الشيعة بالضروة.

السابع: الأخبار والروايات المحفوظة في المجاميع الروائية الشيعية الأصلية المعتمدة مثل «الكافي» للشيخ الكليني و «من لا يحضره الفقيه» للصدوق و «التهذيب» للشيخ الطوسي، وغيرها برغم أهمية مجموعها واعتبارها وسنديتها في المنظومة العقدية والفقهية والثقافية الشيعية، إلّا أنّ آحاد الأخبار الواردة فيها لا تمثّل عقيدة الشيعة بالضرروة، فقد تكون الرواية ضعيفة الاسناد أو الدلالة، بل حتّى الصحيح منها كذلك، إذ لا يمكن الاعتماد عليه إلّا بعد خضوعه لعملية فحص طويلة ومقارنة دقيقة لمعطياته الداخلية الدلالية، وعدم تعارضها مع سائر الأدلة الطولية والعرضية، النقلية أو العقلية. وبالتالي فإنّ مجرّد كون الرواية منقولة في «أصول الكافي» أو «من لا يحضره الفقيه» لا يعنى أنّها رأي الشيعة وعقيدتها لزوماً، والحال بالنسبة إلى ما جاء من الأخبار في المدونة الشيعية الكبرى والمسمّاة بـ««بحار الأنوار» أهون من غيرها، لأنّ مدوّنها كان يهدف إلى جمع تراث الشيعة المكتوب وصونه عن الضياع، ولذلك قام بجمع كلّ ما وصله من مؤلفات الامامية وكتبهم، دون أن يضمن صحّتها وتطابقها مع ضوابط النقد العلمي عند الشيعة، ولذلك نُسب فيها الأخبار والأقوال إلى أصحاب الكتب لأنّ في بعضها من الأخبار والأقوال ما هو مخالفٌ لعقيدة الشيعة نفسها. فإذن لا يصحّ لأحدٍ أن يتمسك برواية أو روايتين من رواياتها ثمّ يحتجّ بها على الشيعة، وهو سلوك نجده عند كثير من المخالفين للشيعة، فينسبون لهم آراء وعقائد ومستندهم في ذلك رواية أو روايات واردة في «بحار الأنوار» أو «تفسير العسكري» أو «كتاب سُليم» وأضرابها، ظنّاً منهم أنّ كلّ ما فيها وما يشابهها من كتب الأخبار

يمثّل عقيدة الشيعة، مع أنّ الأمر ليس كذلك بـالضرروة، فـبرغم أهـمية الكـتب الأربعة واعتبارها العقدي عند الامامية وحجية نسبة كبيرة من رواياتها، ودفاع الشيعة عن أصالتها وسـنديتها، إلّا أن حـجيّتها واعـتبارها تكـون عـلى النـحو المجموع دون أفراد الأخبار المذكورة فيها.

الثامن: يغفل أو يتغافل كثير ممّن يكتب أو يبحث عن عقيدة الشيعة عن حقيقة محورية،هي:أنّ هناك موضوعات عقدية خلافية داخل الأسرة الشـيعية، حـيث تتضارب آراء متكلمي الامامية وفقهائها حول ذلك المـوضوع قـبولاً أو رداً،أو تفصيلاً كالرجعة وتحريف القرآن،وجواز وقوع الصغائر من الأنبياء قـبل البـعثة، وجواز السهو والنسيان على النبي والامام، والشهادة الثـالثة فـي الأذان، وفـي حقيقة اعجاز القرآن، وفي حدود علم الامام، وفـي المـفاضلة بـين الائـمة عليهم السلام والأنبياء،[١] وغيرها من الأمور الداخلة في صميم عقائد الشيعة ،لكن اختلفت فيها آراؤهم وأقوالهم، فإذن لا يصحّ لباحثٍ أو كاتب أن يتمسّك برأي فقيه أو متكلّم شيعي في مثل هذه الأمور الخلافية وينسبه لعموم الشيعة على أنّه عقيدتهم. ولعلّ من أبرز الأمثلة على ذلك موضوع <تحريف القرآن >فقد وردت روايات عديدة في مصادر أهل السنة قبل الشيعة تدلّ على وقوع التحريف ـ أي النـقصان دون الزيادة ـ واعتمد عليها نفر من الامامية، إلّا أنّ جلّ المتكلمين وفقهاء الشيعة إن لم نقل قاطبتهم ذهبوا إلى عدم التحريف، وبرغم ذلك نجد أن هذه المقولة أصبحت شمّاعة بيد جماعةٍ للتهجم على الشيعة اعتماداً على رواية أو قول قائل تـاركين رأي قاطبتهم وتصريح أعيانهم بالاتفاق على عدم وقوع التحريف.

التاسع: من العقائد الثابتة عند الامامية المتّفق عليها أنّ النطق بالشهادتين هو السبب الوحيد للدخول في الاسلام، فمن نطق بهما أصبح مسلماً وحرم دمه وماله

---

١. راجع: أوائل المقالات: ص ٦٢، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٧٠، ٨٠ طبعة مؤتمر الشيخ المفيد.

وعِرضه، ولا يخرج عن الإسلام إلّا بانكار ضروري من ضـروريات الإسـلام. وبمقتضى هدا التحديد يعدّ جـميع اتـباع المـذاهب الاسـلامية السـنّية الأربـعة المشهورة فضلاً عن مذاهب الشيعة كالزيدية والاسماعيلية وغيرهما من المذاهب مسلمين، لا تصحّ نسبة الكـفر والرِّدة إليـهم. وأمّـا الأخـبار الواردة فـي بـعض مصادرالشيعة من نسبة الكفر والردّة إلى بعض المسـلمين، فـليس المـراد مـنه الكفرالمصطلح المُخرِج عن الاسلام، بل اللغوي منه المحمول على مـعانٍعديدة منها كفر نعم الله تعالى فيشمل حتّى ترك الأولى، وكفر الترك لما أمر الله تعالى به مثل ترك فرع من فروع الدين، وكفر ايمان لاكفر اسلام، وغيرهما ممّا لا يوجب الخروج به عن أصل الإيمان والإسلام.

العاشر: لا تصحّ نسبة البرامج السياسية للدول الشيعية الحاكمة قديماً وحديثاً وممارساتها وتصرفاتها، وكذلك الأحزاب والمنظّمات والفعاليات الشـيعية إلى عموم الشيعة وعقائدها، فإنّ سياسات الدول ـ سواءٌ الشيعيّة منها أو السنّية ـ ليست تابعة لقوالب جامدة كالأصول الاعتقادية، بل هي تابعة لقواعد ومعادلات معقّدة تتغيّر بتغيّر المصالح الداخلية والخارجية، وبالتالي لا دخـل للـعقيدة فـي ادارة شؤون الدولة إلّا في إطارها العام،وبما لا تتعارض مع سياساتها.

وفي الختام نأمل أن تكون هذه المجموعة الهـامة التـي سـعيت فـي جـمعها واعدادها وتحقيقها عقداً من الزمن، والتي تمثّل عقائد الامامية ناصعة دون لبس أو تقية أو خفاء، والصادرة من يراع أبرز ممثليها خـلال ثـمانية قـرون، حـافزاً للقريب والبعيد، وللصديق والعدوّ في مراعاة ما ينسبونه إلى الشيعة من عقائد لا تمّت إلى أصل عقيدتهم بصلة، والاجتناب عن نسبة ما يصدر عن الشّذاذ مـمّن يدّعي الانتماء إلى هذه الطائفة إلى مجموعهم، فقد كثر الشذّاذ في هـذا العـصر، وكثرت دعاويهم في تمثيل الامامية، وعلت أصواتهم وصراخهم في الفضائيات

بالإساءة إلى سائر المسلمين، وحتّى من لا يوافقه الرأى من الامامية، فهؤلاء لا يمثّلون إلّا أنفسهم، وأئمّة الطائفة وعلماؤها ومتكلموها، وكتبهم ورسائلهم بُـراء منهم ومن أفكارهم. كما ندعوا الآخرين ممّن ينتمي إلى سائر المذاهب الاسلامية، أنّ لا يستفزّه صرخات أئمّة التكفير المحرّضة إلى الذبح والقـتل، ولا الدعـاوي المسيئة من بعض الشيعة، وأن لا يُحمّل جميع الشيعة وزر نشازٍ من الغلاة، ويتعامل مع الامامية بحسب ما وردت في هذه الرسائل من العقيدة السليمة النقيّة، المنبعثة من روح الشريعة السمحة، وإرشادات أهل بيت النبيّ الكرام صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، في الوسطيّة والتسـامح الديـني والتـعامل مـع سـائر الطـوائـف الإسلاميّة بالحرمة والكرامة، والأخوّة الإسلاميّة، والحكم على عقودهم وزواجهم وسائر تصرّفاتهم بالصحّة والشرعية، وعدم نسبة الردّة والكفر إليهم. فليس هـذا الاعتقاد وليد السياسات الآنية والظروف الحالية أو التقيّة، بل هو جزءٌ من العقيدة الشيعيّة التي يـجب عـلى كـلّ شـيعي اتّـباعها بـمقتضى الأخـبار والأحـاديث والسلوكيات الواردة عن الأئمّة عليهم السلام، والآمرة بلزوم انتهاج هذا السلوك الإسلامي الحضاري الإنساني. ويكفي شاهداً عليه ما قاله الإمام الصادق في الخـبر الذي رواه الشيخ الكليني في «الكافي» بإسناد صحيح عن معاوية بن وهب، قال: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام: كيف ينبغي لنا أن نصنع فيما بيننا وبين قومنا وبين خلطائنا من الناس ممّن ليسوا على أمرنا؟ قال: تـنظرون إلى أئـمّتكم الذيـن تـقتدون بـهم، فتصنعون ما يصنعون، فوالله إنّهم ليعودون مرضاهم، ويشهدون جنائزهم، ويقيمون الشهادة لهم وعليهم، ويؤدّون الأمانة إليهم»، وأمثاله أخبار كثيرة يأمر الأئمّة فيها شيعتهم بالتعامل الأخوي مع من يخالفهم في الرأي والعقيدة من سائر المسلمين.

أودّ هنا أن أقدّم شكري لكلّ الذين ساعدوني وقدموا لي المشورة في إكمال هذه المجموعة، وأخصّ بالذكر الشيخ أسامة المزيدي فقد راجعت معه نـصوص

عدد من الرسائل ومقدماتها ومقدمة الكتاب، وأيضاً الشيخ محمّد الشيخ سلمان الخاقاني، والشيخ الدكتور رسول جعفريان، فقد راجعا المقدّمة، وأبديا ملاحظات قيّمة. كما لابدّ لي من تقديم اسمى آيات الشكر والثناء لأمناء المكتبات العامّة الذين رفدوني بمصورات المخطوطات، وورد ذكرها في مقدّمة الرسائل المطبوعة في هذا الكتاب، وأخصّ بالذكر من بينهم:

العلّامة الشيخ عبدالحسين الحائري، الخبير بالمخطوطات الاسلامية، وأمين عام مكتبة مجلس الشورى الاسلامي بطهران، فقد شجّعني كثيراً، وفقدناه اخيراً ورحل إلى جوار ربّه تعالى، نسأل الله سبحانه وتعالى أن يتغمّده برحمته ويجازيه جزاء المحسنين.

وأيضاً سماحة العلّامة الدكتور السيد محمود المرعشي الأمين العامّ والمتولّي على مكتبة آية الله المرعشي بقم، فإنّ له أيادي كريمة على هذه المجموعة. وأشرت إلى ذلك في مقدّمة الرسائل.

نسأل الله سبحانه أن يهدي المسلمين سبيل الرشاد، ويجنّبهم مسالك الغواية والضلال، ويفتح أبصارهم على الحقّ المبين، ويرزقهم التعايش مع بعضهم متحابين كرماء آمنين، بعيداً عن أفكار التكفيريين والانتحاريين.

وآخرُ دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

قم ـ محمّدرضا الأنصاري القمّي

رمضان ١٤٣٦هـ.

١

رسالة
في محض الإسلام وشرائع الدِّين

المنسوب إلى الإمام الرِّضا، عليّ بن موسى بن جعفر بن محمّد ابن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام
(١٤٨ ـ ٢٠٣ هـ)

۞ تعدّ هذه الرسالة من أقدم الرسائل الاعتقاديّة التي وصلتنا، والميزة التي تختصّ بها هذه الرسالة هي أنّ مُمليها إمامٌ معصوم حيث أملاها بحسب رواية ابن شاذان بطلب من الخليفة العبّاسي المأمون عبدالله بن هارون الرشيد (١٧٠ ـ ٢١٨هـ)، وقد وصفها العلّامة الطهراني في الذريعة: ٢ / ١٩١ تحت عنوان (أصول الدّين) وقال عنه: (المنسوب إلى أبي الحسن عليّ بن موسى الرِّضا عليه السلام، كتبه للمأمون حين سأله أن يجمع له أصول الدِّين جميعاً من التوحيد والحلال والحرام والفرائض والسُّنن، فدعا بدواة وقرطاس وكتب...)، وقد رواها الشيخ الصدوق في كتابه «عيون أخبار الرضا» في الباب ٣٥ بإسناده عن شيخه عبد الواحد بن محمّد بن عبدوس النيسابوري العطّار بنيسابور في شعبان سنة اثنين وخمسين وثلاثمأة، وترجمه العلّامة الطهراني في طبقات أعلام الشيعة (القرن الرابع، ص١٦٠) بأنّه: (من مشايخ الصدوق كما في جملة

من أسانيده، وهو أيضاً يروي عن عليّ بن محمّد بن قتيبة، عن الفضل بن شاذان النيسابوري...)، ويمكن الحكم بوثاقته من جهتين: الأولى كونه من مشايخ الصدوق، وقد التزم جماعة من الرجاليّين بتوثيق مشايخ الصدوق؇، والجهة الثانية أنّ الصدوق ترضّى عليه، حيث اعتبر جماعة أنّه لا يترضّى عمّن لا يكون ثقة. وأمّا الثاني في سلسلة سند هذه الرواية فهو عليّ بن محمّد بن قتيبة، أبو الحسن النيسابوري الذي ترجمه الشيخ الطهراني في طبقات أعلام الشيعة (القرن الرابع، ص٢٠٥) بقوله: (اعتمد عليه الكشّي وأكثر عنه، ويروي عنه عليّ بن بابويه (والد الصدوق) وأحمد بن إدريس القمّي، ويروي عنه أيضاً عبد الواحد بن محمّد بن عبدوس العطّار النيسابوري، وشريف الدِّين محمّد بن أحمد بن محمّد بن زيارة وكلاهما أيضاً من مشايخ الصدوق، في النجاشي و هو يروي عن حمدان بن سلمان النيسابوري كثيراً، وكان تلميذه وراوية تصانيفه كماولا يخفى وثاقته لاعتماد كثير من مشايخ الصدوق الثقاة عليه.

وأمّا الثالث في سلسلة السند:فهو الفضل بن شاذان بن الخليل، أبو محمّد الأزدي النيسابوري، ترجم له النجاشي بقوله: (روى عن أبي جعفر الثاني وقيل عن الرضا؈، وكان ثقة، أحد أصحابنا الفقهاء والمتكلّمين، وله جلالة في هذه الطائفة، وهو في قدره أشهر من أن نصفه) وله ١٨٠ مصنّف وكتاب، والطريف من أمره ما قال عنه النديم في «الفهرست» (في المقالة السادسة / الفنّ السادس): (الفضل بن شاذان الرازي وابنه العبّاس بن الفضل، وهو خاصّي وعامّي، الشيعة تدّعيه وقد استقصيت ذكره عند ذكرهم، والحَشويّة تدّعيه)! وعلى أيّة حال فالرجل ثقة عند الطائفتين.

وكما أشرنا فإنّ هذه الرسالة مرويّة برواية الصدوق في «عيون أخبار الرضا»، كما أنّ لها نسخ مخطوطة مستقلّة مذكورة في فهارس مخطوطات المكتبات العامّة والخاصّة، منها ما ذكره فؤاد سزگين في «تاريخ التراث العربي» في المجلّد الأوّل: ٣ الفقه / ص٢٨٢، وكذلك في مكتبة سپهسالار بطهران وغيرها. وأظنّ أنّ جميعها مستلّة من الكتاب المذكور، وقد اعتمدت في هذا التحقيق على النسخة المحفوظة في مكتبة مجلس شورى أسلامي بطهران، وهي ضمن مجموعة برقم ٨٤٢١ (ق١٢٢ إلى ١٢٤) مذكورة في الجزء ٢٨ / ص٢٨ من فهرست المكتبة.

بسم الله الرحمن الرحيم

ما كتبه الرضا عليه السلام للمأمون في محض الإسلام وشرائع الدِّين

حدّثنا عبد الواحد بن محمّد بن عَبْدُوس النيسابوري العَطّار رضي الله عنه بنيسابور في شعبان سنة اثنين وخمسين وثلاثمائة، قال:

حدّثنا عليّ بن محمّد بن قتيبة النيسابوري، عن الفضل بن شاذان، قال:

سأل المأمونُ عَليّ بن موسى الرِّضا عليهما السلام أنْ يكتُبَ له مَحض الإسلام على سبيل الإيجاز والاختصار، فكتب عليه السلام له:

«إنّ مَحض الإسلام شهادةَ أنْ لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، إلهاً واحداً أحداً فرداً صَمَداً قيّوماً سميعاً بصيراً قديراً قديماً قائماً باقياً.

عالماً لا يَجهلُ، قادراً لا يَعجَزُ، غَنيّاً لا يحتاجُ، عَدْلاً لا يجورُ.

وأنّه خالقُ كلّ شيء، وليسَ كمِثله شيء، لا شَبَه له ولا ضِدّ له ولا نِدّ له ولا كُفؤَ له.

وأنّه المقصودُ بالعبادة والدُّعاء والرَّغبة والرَّهبة.

وأنّ محمّداً عَبدُهُ ورَسُوله، وأمينه وصفيّه، وصَفوته مِنْ خلقه، وسيّد المرسلين، وخاتَم النَبيّين، وأفضل العالمين.

لا نبيّ بعده، ولا تبديل لملّته، ولا تغيير لشريعته.

وأنّ جميع ما جاء به محمّد بن عبد الله هو الحقّ المبين.

والتصديقُ به وبجميع مَنْ مضى قَبله من رُسُل الله وأنبيائه وحُجَجه.

والتصديقُ بكتابه الصّادق العزيز الذي **﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾**، وأنّه المهيمن على الكتب كلّها، وأنّه حقٌّ من فاتحته

إلى خاتمته، نؤمنُ بمحكمه ومتشابهه، وخاصّه وعامّه، ووعده ووعيده، وناسخه ومنسوخه، وقصصه وأخباره، لا يقدرُ أحدٌ من المخلوقين أنْ يأتي بمثله.

وأنّ الدليل بعده، والحُجّة على المؤمنين، والقائمُ بأمر المسلمين، والناطقُ عن القرآن، والعالم بأحكامه، أخوه وخليفته ووصيّه ووليّه، والذي كان منه بمنزلة هارون من موسى، عليُّ بن أبي طالب عليه السلام، أمير المؤمنين، وإمام المتّقين، وقائدُ الغُرّ المُحَجّلين، وأفضل الوصيّين، ووارثُ عِلْم النبيّين والمرسلين.

وبعده الحَسَنُ والحُسَين سيّدا شباب أهل الجنّة.

ثُمّ عليُّ بن الحسين زين العابدين، ثُمّ محمّد بن عليّ باقر علم النبيّين، ثُمّ جعفر ابن محمّد الصادق وارث علم الوصيّين، ثُمّ موسى بن جعفر الكاظم، ثُمّ عليُّ بن موسى الرِّضا، ثمّ محمّد بن عليّ، ثمّ عَلي بن محمّد، ثُمّ الحَسَن بن عليّ، ثمّ الحُجّة القائم المنتظر صلوات الله عليهم أجمعين.

أشهدُ لهم بالوصيّة والإمامة، وأنّ الأرض لا تخلُو من حُجّة الله تعالى على خَلْقه في كلّ عصرٍ وأوان، وأنّهم العُروةُ الوثقى، وأئمّة الهدى، والحُجّة على أهل الدُّنيا، إلى أن يرث اللهُ الأرضَ ومَنْ عليها.

وأنّ كلَّ مَنْ خالَفَهُم ضالٌّ مُضلّ باطل، تاركٌ للحقّ والهُدى.

وأنّهم المُعبّرون عن القرآن، والناطقون عن الرَّسول صلى الله عليه وآله بالبيان، ومَنْ ماتَ ولم يعرفهم ماتَ ميتةً جاهليّة.

وأنّ مِنْ دينهم الوَرَع والعِفّة، والصِّدق والصَّلاح والاستقامة، والاجتهاد، وأداء الأمانة إلى البِرّ والفاجر، وطول السُّجود، وصيام النهار، وقيام اللّيل، واجتناب المحارم، وانتظار الفَرَج بالصَّبر وحُسن العزاء وكَرَم الصُّحبة.

ثمّ الوضوء كما أمر الله تعالى في كتابه: غَسلُ الوجه واليدين من المرفقين، ومَسحُ الرأس والرِّجلين مرّة واحدة.

ولا ينقضُ الوضوء إلّا غائطٌ أو بولٌ أو ريحٌ أو نومٌ أو جنابة.

وأنّ مَنْ مَسَح على الخُفّين فَقد خالف الله تعالى ورسوله، وترك فريضةً من كتابه.

وغُسل يوم الجمعة سُنّة، وغُسل العيدين، وغُسل دخول مكّة والمدينة، وغُسل الزيارة، وغُسل الإحرام، وأوّل ليلةٍ من شهر رمضان، وليلة سبعة عشرة، وليلة تسعة عشرة، وليلة إحدى وعشرين، وليلة ثلاث وعشرين من شهر رمضان؛ هذه الأغسال سُنّة.

وغُسل الجنابة فريضة، وغُسل الحيض مثله.

والصَّلاة الفريضة: الظهر أربع ركعات، والعصر أربع ركعات، والمغرب ثلاث ركعات، والعشاء الآخرة أربع ركعات، والغداة ركعتان، هذه سبع عشر ركعة.

والسُنّة:أربع وثلاثون ركعة؛ ثماني ركعات قبل فريضة الظهر، وثماني ركعات قبل العَصر، وأربعُ ركعاتٍ بعد المغرب، وركعتان من جلوس بعد العُتمَة تَعدّان بركعة، وثماني ركعات فيالسَّحر والشفع والوَتْر ثلاث ركعات، يُسلّم بعد الركعتين، وركعتا الفجر.والصَّلاة في أوّل الوقت أفضل.

٢
الاعتقادات

المحدّث الجليل الشريف عبدالعظيم بن عبدالله الحسني
من أعلام القرن الثالث

❁ يعدّ عبدالعظيم الحسنى رحمه الله صاحب هذه الرسالة الاعتقادية من محدثّى الإماميّة في القرن الثالث الهجري، جليل القدر، عظيم المنزلة، شريف من السلالة النبوّة الطاهرة، وينتهى نسبة إلى السبط الأكبر بأربع وسائط. لا نمتلك معلومات دقيقة وتفصيليه عن حياته، سوى ما ورد في ترجمته من «رجال النجاشى»، فقد ترجم له ترجمة طويلة، قال: (عبدالعظيم بن عبدالله بن عليّ بن الحسن بن زيد بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام، له كتاب خُطب أميرالمؤمنين عليه السلام.

قال أبوعبدالله الحسين بن عبيدالله: حدّثنا جعفر بن محمّد أبوالقاسم، قال: حدّثنا عليّ بن الحسين السعدآبادى، قال: حدّثنا احمد بن محمّد بن خالد البرقى، قال: كان عبدالعظيم ورد الرى هارباً من السلطان، وسكن سَرَباً[١] في دار رجل من الشيعة في سِكّة الموالى، وكان يعبد الله في ذلك السَرَب، ويصوم نهاره، ويقوم ليله، وكان يخرج

١. السَرَب: بيت في الأرض لا منفذ له.

مستتراً فيزور القبر المقابل قبره(١)، وبينهما طريق ويقول: هو قبر رجلٍ من ولد موسى بن جعفرعليهما السلام. فلم يزل يأوى إلى ذلك السَرَب، ويقع خبره إلى الواحد بعد الواحد من شيعة آل محمّدصلى الله عليه وآله حتى عرفه أكثرهم. فرأى رجلٌ من الشيعة في المنام رسول الله صلى الله عليه وآله قال له: إنّ رجلاً من وَلدى يُحمل من سكّة الموالى ويدفن عند شجرة التفاح في باغ(٢) عبدالجبار بن عبدالوهاب، وأشار إلى المكان الذى دفن فيه. فذهب الرجل يشتري الشجرة ومكانها من صاحبها، فقال له: لأيّ شيء تطلب الشجرة ومكانها؟، فأخبر بالرؤيا، فذكر صاحب الشجرة أنّه كان رأى مثل هذه الرؤيا، وأنّه قد جعل موضع الشجرة مع جميع الباغ وقفاً على الشريف، والشِيع يدفنون فيه.

فمرض عبدالعظيم الحسنى ومات رحمه الله، فلما جُرّد ليُغسَّل وُجِد في جيبه رقعة، فيها ذِكْر نسبه، فإذا فيها: أنا أبوالقاسم عبدالعظيم بن عبدالله بن عليّ بن الحسن بن زيد بن الحسن بن عليّ بن أبى طالبعليه السلام(٣).

كما ترجم له ابن عنبة في «عُمدة الطالب» فقال: (... عبدالعظيم، السيّد الزاهد المدفون في مسجد الشجرة بالريّ، وقبرهُ يزار، وأولد عبدالعظيم محمّد بن عبدالعظيم، كان زاهداً كبيراً، وانقرض ولا عقب له)(٤)

ولجلالة قدره وعلوّ منزلته فقد ترجمه الصاحب بن عبّاد في رسالة منفردة.

أمّا السيّد الخوئى فقد ترجم له في «معجم رجال الحديث»(٥) وناقش أموراً تتعلّق بصحبته للائمةعليهم السلام ورواياته. والمستفاد من جميع ما ورد في ترجمة أنّه عاش في النصف الأوّل من القرن الثالث وكان يسكن في العراق في بغداد أو سامراء، وصحب على التحقيق امامين هما الإمام الهادي والإمام العسكرىعليهما السلام، وروى عنهما، ثمّ هرب من العراق خوفاً من خلفاء بني العباس وسكن الرّي متخفياً إلى أن توفاه الله هناك. ولا نعرف سنة وفاته بالتحديد، ولكنها لا تتجاوز سنة ٢٥٠ للهجرة، وقد دفن في البستان

١. أى القبر الذي دفن فيه عبدالعظيم لا حقاً، وهو الأن مرقده وضريحه.
٢. باغ: البستان بالفارسيّة.
٣. رجال النجاشى: ص ٢٤٧، رقم ٦٥٣ ط جماعة المدرسين.
٤. عمدة الطالب: ٩٣
٥. معجم رجال الحديث: ج ١٠ / ص ٤٦

الذى مرّ ذكره في ترجمته، وقد أصبح قبره منذ القرن الرابع الهجري مزاراً، وقد بنى الملوك والامراء على موضع قبره العمارات الفخمة الجليلة، ويعدّ مرقده اليوم في مدينة الري من أعظم المراقد وأفخمها وتعلوه قبة ذهبية، وتحيط به الأروقة والصحون وتزوره سنوياً مئات الاُلوف يتبركون بقبره ويتقربون به إلى الله ورسولهﷺ.

وقد رويت عنه في مصادرنا (أى الكتب الأربعة) بحسب احصاء السيّد الخوئي ٢٢رواية كما روى الخطيب البغدادي[١] باسناده عنه رواية واحدة، وقد وثـقّه جميع أصحاب التراجم والرجال، بل وردت عدة روايات عن الأئمّةعليهم السلام تدلّ على جلالة قدره وعلّو منزلته عندهم.

أمّا هذه الرسالة فقد رواها الشيخ الصدوق في (كتاب التوحيد)[٢] باسناده عن أربعة،وهم:

١ ـ عليّ بن احمد بن محمّد بن عمران الدقّاق: أبوالقاسم، وهو من مشايخ الصدوق الثقات، وذكره في مشيخته وترضّى عليه[٣]

٢ ـ عليّ بن عبدالله الورّاق: الرازي، من مشايخ الصدوق الثقات، وقد ترضّى عليه في كتابه «العيون»[٤]

٣ ـ محمّد بن هارون الصوفي: لم ترد له ترجمة في المراجع الرجالية، ويُحتمل أن يكون الرجل:

إمّا محمّد بن هارون أبو عيسى الورّاق الذى وردت ترجمته في «رجال النجاشي»[٥] ونسب له أربعة كتب جميعها في الاعتقادات، ممّا يصلح أن يكون هو الراوي لهذه الرسالة الاعتقادية.

أو محمّد بن هارون الزنجاني الذي قال عنه المحقّق الخوئي[٦]: (أبو الحسين من

---

١. تاريخ بغداد: ج ٤ / ٨٩ تحقيق بشار عوّاد.
٢. التوحيد: باب التوحيد ونفي التشبيه، ح ٣٧.
٣. معجم رجال الحديث: ١١ / ٢٥٥ – ٢٥٤.
٤. معجم رجال الحديث: ١٢ / ٨٥.
٥. رجال النجاشي: ص ٣٧٢ رقم ١٠١٦ ط جماعة المدرسين.
٦. معجم رجال الحديث: ١٧ / ٣١٨ ـ ٣١٦.

مشايخ الصدوق رحمه الله في «الامالي» ومعاني الأخبار.

٤ ـ عبيد الله بن موسى الروياني: لم تتحدث مصادرنا عن هويّة هذا الرجل بالتحديد،و قد تحدّث عنهما الشيخ منتجب الدين في فهرسته[١].

ويحتمل أنّه الذى تحدث عنه المحدّث النوري في شرح المشيخة في الفائدة الخامسة من خاتمة كتابه «المستدرك» في ترجمة عبدالعظيم الحسنى من طريقالصدوق عن رسالة الصاحب بن عبّاد، وجاء فيها: «روى أبو تراب الروياني قال:سمعت...»[٢]، أو لعلّه أحد العَلَمين اللّذين تحدّث عنهما الشيخ منتجب الدين فيفهرسته.

اعتمدت في هذا التحقيق على نقل هذه الرسالة الاعتقادية من «كتاب التوحيد» المطبوع، فهي مندرجة ضمنه.

١. الفهرست للشيخ منتجب الدين: ص ٨٢ و٧٨.

٢. معجم الرجال الحديث: ١٠ /٤٨.

بسم الله الرحمن الرحيم

اعتقادات عبدالعظيم بن عبدالله الحسني رحمه الله

حدّثنا عليّ بن أحمد بن محمّد بن عِمران الدقّاق رحمه الله، وعليّ بن عبدالله الورّاق، قالا: حدّثنا محمّد بن هارون الصّوفي، قال:

حدّثنا أبو تراب، عُبيد الله بن موسى الرُّوياني، عن عبد العظيم بن عبد الله الحسني، قال:

«دخلتُ على سيّدي عليّ بن محمّد بن عليّ بن موسى بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام، فلمّا بَصرَ بي، قال لي: مرحباً بك يا أبا القاسم أنتَ وليّنا حقّاً.

قال: فقلتُ له: يا ابن رسول الله! إنّي أُريد أن أعرِض عليك ديني، فإنْ كانَ مرضيّاً أثبتْ عليه حتّى ألقى الله عزّ وجلّ.

فقال: هاتِ يا أبا القاسم.

فقلتُ: إنّي أقول:

إنّ الله تباركَ وتعالى واحدٌ، ليس كمثله شيءٌ، خارجٌ عن الحدّين: حدّ الإبطال، وحدّ التشبيه.

وإنّه ليس بجسمٍ، ولا صورةٍ، ولا عَرَضٍ، ولا جوهرٍ، بل هو مجسِّمُ الأجسام، ومُصَوّر الصُّوَر، وخالِقُ الأعراض والجَواهر، وربُّ كلّ شيءٍ ومالكه، وجاعله ومُحْدِثه.

وإنّ محمّداً عبده ورسوله خاتَم النبيّين، فلا نبيَّ بعده إلى يوم القيامة.

وأقول: إنّ الإمام والخليفة، ووليّ الأمر من بعده، أمير المؤمنين عليّ بن أبي

طالب، ثُمّ الحَسن، ثُمّ الحُسين، ثُمّ عليّ بن الحُسين، ثُمّ محمّد بن علي، ثُمّ جعفر بن محمّد، ثُمّ موسى بن جعفر، ثمّ عليّ بن موسى، ثُمّ محمّد بن عليّ، ثُمّ أنت يا مولاي.

فقالعليه السلام: ومِنْ بعدي الحَسنُ إبني، فكيف للنّاس بالخَلَف من بعده.

قال: فقلتُ: وكيف ذاك يا مولاي؟

قال: لأنّه لا يُرى شخصهُ، ولا يَحِلُّ ذِكره باسمه، حتّى يَخرُجَ فيملأ الأرض قِسْطاً وعدلاً كما مُلِئتْ جوراً وظلماً.

قال: **فقلتُ:** أقررتُ، وأقولُ إنّ وليّهم وليّ الله، وعَدوّهم عَدوّ الله، وطاعتهم طاعة الله، ومعصيتهم معصية الله.

وأقول: إنّ المعراج حقّ، والمسألة في القبر حقّ، وإنّ الجنّة حقّ، وإنّ النّار حقّ، والصراط حقّ، والميزان حقّ، وإنّ الساعة آتيةٌ لا ريبَ فيها، وإنّ الله يبعثُ مَن في القبور.

وأقول: إنّ الفرائض الواجبة بعد الولاية: الصَّلاة، والزّكاة، والصّوم، والحَجّ، والجهاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

فقال عليّ بن محمّد عليهما السلام: يا أبا القاسم، هذا والله دينُ الله الذي ارتضاه لعباده، فاثبُتْ عليه، ثبّتك الله بالقول الثابت في الحياة الدُّنيا وفي الآخرة.

٣

وصف دين الإماميّة
(اعتقادات الشيخ الصدوق رحمه الله)

أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القُمّي
المتوفّى سنه ٣٨١ هـ

❁ يعدّ الشيخ الصدوق، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بابوية القمي، من متقدِّمي محدّثي الإماميّة، جليل القدر، عظيم المنزلة، كبير الشأن، ولد بمدينة قمّ في السنين الأولى من القرن الرابع الهجري، رحل في طلب العلم إلى بلدان عديدة من بلاد المشرق الإسلامي، من أقصى مدن ما وراء النهر وخراسان إلى مكّة والمدينة، مروراً بأُمّ الدُّنيا وعاصمة العلم والثقافة والخلافة دار السلام بغداد، فقد زار هذه الحواضر العلميّة واجتمع بأعلامها والمشايخ والمحدّثين فيها فاستمع وحدّث واستجاز وأجاز، فبلغت مشايخه المئتين، وأمّا الرّاوون عنه فلا يمكن استقصاء جميعهم، لأنّه حدّث وروي عنه وهو حدَث السّن، وقد امتدّ عمره الشريف إلى نيّف وسبعين سنة، قضى شطراً كبيراً منه في السفر والترحال إلى أُمّهات الحواضر العلميّة الإسلاميّة، صنّفَ في شتّى فنون العلوم الإسلاميّة، وكان مؤلّفاً مكثراً، ألّف الأسفار

الكبيرة والرسائل الصغيرة، قال عنه الشيخ الطوسي: (له نحو ثلاثمائة مصنّف، وفهرست كتبه معروف)، ومن أشهر كتبه «كتاب من لا يحضره الفقيه» والذي يعدّ أحد الكتب الأربعة المعوّل عليها في استنباط الأحكام الشرعيّة عند الإماميّة، وله كتابٌ آخر لا تقلّ شهرته عن الكتاب السابق، وهو «الأمالي» حيث جمع فيه أكثر من ألف حديث ممّا أملاه على تلامذته من الأخبار التي كان قد تلقّاها ورواها عن مشايخه وذلك من خلال سبعٍ وتسعين مجلس، ويبدأ مجلساً الأوّل (لأثنتي عشرة ليلة بقيت من رجب سنة سبع وستّين وثلاثمائة) وتنتهي مجالسه (لإحدى عشرة ليلة بقيت من شعبان سنة ثمان وستّين وثلاثمائة في مشهد مولانا أبي الحسن عليّ بن موسى الرضا عليه السلام).

وأمّا في مجال الاعتقاديات بالمعنى الخاصّ، فقد صنّف الصدوق عدّة الرسائل في مناسبات مختلفة وباحجام متفاوتة، وجميعها مذكورة في هذه المجموعة الاعتقادية، ونذكرها تباعاً.

الاعتقادية الأولى: وهى المسماة بـ(وصف دين الإماميّة على الايجاز والاختصار)، وهي مدرجة ضمن كتابه (الأمالى) السابق الذكر، مذكورةٌ في المجلس الثالث والتسعين والمنعقد يوم الجمعة ١٣ شعبان سنة ٣٦٨هـ ، وقد أملاها على أهل مجلسه والمشايخ حينما سألوه أن يُملي عليهم وصف دين الإماميّة على الإيجاز والاختصار، فأجابهم إلى ذلك وتعرّض لذكر أصول الدِّين وفروعه ومجموعة من الواجبات الأخلاقيّة التي ينبغي للمؤمن أن يتحلّى بها.و يجد المتتبع من خلال سرده لعقائد الإماميّة في هذه الرسالة بعض الأمور التي لا تعتقد بها جميع الإماميّة بل طائفة منها، واغلبها في فروع الدين وليس في أصوله، كحكمه بوجوب بعض العبادات التي لا يراها المشهور واجبة، ولا يخفى أنّ ذلك بم قتضى مسلكه الأخباري واعتماده على الأخبار دون الأدلة العقلية. ومن المعلوم عن لصدوق بعض المعتقدات ـ في الأصولى والفروع ـ والاختيارات هي مثارٌ للجدل والنقاش والأخذ والرّد منذ صدورها، كقوله عن سهو النبيّ صلى الله عليه وآله والشهادة الثالثة في الأذان، وقد أفرد الشيخ المفيد (المتوفى سنة ٤١٣ هـ) كتاباً في الرّد عليه والمشهور بـ(تصحيح اعتقادات الصدوق) ردّ فيه على ما يقارب من ثمانين مورداً من اختياراته و اعتقاداته. والعلّة في جميع ما أختاره

مجانبته الأدلة العقلية الأصولية غالباً، واعتماده على أخبار الآحاد التي لا توجب علماً أو أنّها معارضة مع الأدلة العقلية الثابته.

اعتمدت فيادراج هذه الرسالة على نقلهامن طبعة كتاب الأمالي المحقّقة في قسم الدراسات الإسلاميّة في مؤسّسة البعثة و الذي كنت من المشاركين في تحقيقه.

الاعتقادية الثانية: وهي التي تلي هذه الرسالة، وهو كتاب «الهداية» وقد تحدثت عن مواصفاتها في مقدمته.

الاعتقادية الثالثة: وهو الكتاب المعروف بـ«اعتقادات الصدوق».

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلس الثالث والتسعون[١] مجلس يوم الجمعة الثالث عشر من شعبان سنة ثمان وستّين وثلاثمائة:

واجتمع في هذا اليوم إلى الشيخ الفقيه أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّي رضي الله عنه أهل مجلسه والمشايخ، فسألوه أن يُملي عليهم وصف دين الإماميّة على الإيجاز والاختصار.

فقال رضي الله عنه: دين الإماميّة هو الإقرار بتوحيد الله تعالى ذكره، ونفي التشبيه عنه، وتنزيهه عمّا لا يليق به، والإقرار بأنبياء الله ورسُله وحُججه وملائكته وكُتُبه، والإقرار بأنّ محمّداً صلّى الله عليه وآله هو سيّد الأنبياء والمرسلين، وأنّه أفضل منهم ومن جميع الملائكة المقرّبين، وأنّه خاتم النبيّين، فلا نبيّ بعده إلى يوم القيامة، وأنّ جميع الأنبياء والرُّسل والأئمّة عليهم السلام أفضل من الملائكة، وأنّهم معصومون مطهّرون من كلّ دَنَسٍ ورِجس، لا يَهُمّون بذنبٍ صغيرٍ ولا كبيرٍ ولا يرتكبونه، وأنّهم أمانٌ لأهل الأرض كما أنّ النجوم أمانٌ لأهل السّماء.

وأنّ الدعائم التي بُني الإسلام عليها خمس: الصَّلاة، والزَّكاة، والصُّوم، والحجّ، وولاية النبيّ والأئمّة صلوات الله عليهم بعده، وهم اثنا عشر إماماً؛ أوّلهم أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، ثمّ الحسن، ثمّ الحسين، ثمّ عليّ بن الحسين، ثمّ الباقر محمّد بن عليّ، ثمّ الصَّادق جعفر بن محمّد، ثمّ الكاظم موسى بن جعفر، ثمّ الرضا عليّ بن موسى، ثمّ الجواد محمّد بن عليّ، ثمّ الهادي عليّ بن محمّد، ثمّ العسكري الحسن بن عليّ، ثمّ الحُجّة بن الحسن بن عليّ عليهم السلام، والإقرار بأنّهم أُولوا

---

١. الأمالي: ٧٣٨ ط مؤسّسة البعثة.

الأمر الذين أمر الله عزّ وجلّ بطاعتهم، فقال: ﴿**أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ**﴾ وأنّ طاعتهم طاعة الله، ومعصيتهم معصية الله، ووليّهم وليّ الله، وعدوّهم عدوّ الله عزّ وجلّ.

ومودّة ذُريّة النبيّ ﷺ -إذا كانوا على منهاج آبائهم الطاهرين فريضةٌ -واجبةٌ في أعناق العباد إلى يوم القيامة، وهي أجر النبوّة، لقول الله عزّ وجلّ: ﴿**قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى**﴾.

والإقرارُ بأنّ الإسلام هو الإقرار بالشهادتين، والإيمان هو إقرارٌ باللّسان، وعقدٌ بالقلب، وعمَلٌ بالجوارح، لا يكون الإيمان إلّا هكذا.

ومَن شَهِدَ الشهادتين فَقَد حُقن ماله ودمه إلّا بحقّهما، وحسابهُ عَلى الله عزّ وجلّ.

والإقرارُ بالمُسألة في القبر حين يُدفَن الميّت، وبمنكرٍ ونكير، وبعذاب القبر، والإقرار بخلق الجنّة والنّار، وبمعراج النبيّ ﷺ إلى السّماء السّابعة، ومنها إلى سِدْرَة المُنتهى، ومنها إلى حُجُب النُّور، وبمناجاة الله عزّ وجلّ إيّاهُ، وأنّه عَرَج به بجسمه وروحه على الصحّة والحقيقة، لا على الرؤيا في المنام، وأنّ ذلك لم يكن لأنّ الله عزّ وجلّ في مكانٍ هناك، لأنّه متعالٍ عن المكان، ولكنّه عزّ وجلّ عَرَج به ﷺ تشريفاً له، وتعظيماً لمنزلته، وليُريه ملكوت السّماوات كما أراه ملكوت الأرض، ويُشاهد ما فيها من عظمة الله عزّ وجلّ، وليُخبِر اُمّته بما شاهد في العُلوّ من الآيات والعلامات.

والإقرارُ بالحوض، والشفاعة للمذنبين من أصحاب الكبائر.

والإقرارُ بالصّراط، والحساب، والميزان، واللّوح، والقلم، والعرش، والكرسيّ.

والإقرارُ بأنّ الصَّلاة عمود الدِّين، وأنّها أوّلُ ما يُحاسَبُ عليه العبد يوم القيامة من الأعمال، وأوّل ما يُسأل عنه العبد بعد المعرفة، فإن قُبِلَت قُبِلَ ما سواها، وإن رُدَّت رُدَّ ما سواها.

وأنّ المفروضات من الصَّلوات في اليوم واللّيلة خمس صلوات، وهي سبع عشرة ركعة، الظهر أربع ركعات، والعصر أربع ركعات، والمغرب ثلاث ركعات، والعشاء الآخرة أربع ركعات، والغَداة ركعتان.

وأمّا النافلة: فهي مِثلا الفريضة أربع وثلاثون ركعة، ثماني ركعات قبل الظهر، وثماني بعدها قبل العصر، وأربع ركعات بعد المغرب، وركعتان من جلوس بعد العشاء الآخرة، تُحسبان بركعة، وهي وِتر لمن لم يلحق الوتر آخر اللّيل.

وصلاة اللّيل ثماني ركعات، كلّ ركعتين بتسليمة، والشّفع ركعتان بتسليمة، والوتر ركعة واحدة.

ونافلة الغداة ركعتان.

فجُملةُ الفَرائض والنوافل في اليوم واللّيلة إحدى وخمسون ركعة.

والأذان والإقامة مَثنى مَثنى.

وفرائضُ الصَّلاة سبع: الوقت، والطهور، والتوجّه، والقبلة، والرّكوع، والسّجود، والدّعاء، والقنوت في كلّ صلاة فريضة ونافلة في الرّكعة الثانية قبل الركوع وبعد القراءة، ويُجزي من القول في القنوت: «ربِّ اغفر وارْحَم، وتجاوز عمّا تعلم، إنّك أنتَ الأعزُّ الأكرم.» ويُجزي فيه أيضاً ثلاث تسبيحات، وإن أحبّ المصلّي أن يذكُر الأئمّة عليهم السلام في قنوته ويُصلّي عليهم فليُجمّلهم.

وتكبيرة الافتتاح واحدة، وسبعٌ أفضل، ويجبُ الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم في الصَّلاة عند افتتاح الفاتحة، وعند افتتاح السُّورة بعدها، وهي آية من القرآن، وهي أقرب إلى اسم الله الأعظم من سواد العين إلى بياضها، ويُستحبُّ رَفع اليدين في كلّ تكبيرةٍ في الصَّلاة، وهو زين للصلاة.

والقراءة في الأوليَين من الفريضة الحمدُ وسورة، ولا تكون من العزائم التي يُسجَد فيها، وهي: سجدة لقمان، وحمٓ السَّجدة، والنجم، وسورة ﴿اقْرَأْ بِسْمِ رَبِّكَ﴾.

ولا تكون السُّورة أيضاً ﴿لِإِيلَافِ﴾، أو ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ﴾، أو ﴿وَالضُّحَى﴾، أو ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، لأنّ ﴿لِإِيلَافِ﴾ و ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ سورة واحدة، و﴿وَالضُّحَى﴾ و ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ سورة واحدة، فلا يجوز التفرّد بواحدةٍ منها في ركعة فريضة، فمن أراد أن يقرأ بها في الفريضة فليقرأ ﴿لِإِيلَافِ﴾ و﴿أَلَمْ تَرَ﴾ في ركعة واحدة، و﴿وَالضُّحَى﴾ و ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ في ركعة.

ولا يجوزُ القِران بين سورتين في الفريضة، فأمّا في النافلة فلا بأس بأن يقرأ الرّجل ما شاء، ولا بأس بقراءة العزائم في النوافل، لأنّه إنّما يُكرَه ذلك في الفريضة.

ويجبُ أن يقرأ في صلاة الظهر يوم الجمعة سورة الجمعة والمنافقين، فبذلك جرت السنّة.

والقول في الرّكوع والسجود ثلاث تسبيحات، وخمسٌ أحسن، وسبعٌ أفضل، وتسبيحة تامّة تُجزي في الرّكوع والسّجود للمريض والمستعجل، فمن نقص من الثلاث التسبيحات في ركوعه أو في سجوده تسبيحةً، ولم يكن بمريضٍ ولا مستعجلٍ فقد نَقَص ثُلث صلاته، ومن ترك تسبيحتين فقد نَقَص ثُلثي صلاته، ومن لم يُسبّح في ركوعه وسجوده فلا صلاة له إلّا أن يُهلّل أو يُكبّر أو يُصلّي على النبيّ وآله بعدد التسبيح، فإنّ ذلك يُجزيه.

ويجزي في التشهّدُ الشهادتان، فما زاد فتعبّدٌ.

والتسليمُ في الصَّلاة يُجزي مرّة واحدة مستقبل القبلة، ويميل بعينه إلى يمينه، ومَنْ كان في جمعٍ من أهل الخِلاف سَلَّم تسليمتين، عن يمينه تسليمة، وعن يساره تسليمة كما يفعلون، للتقيّة.

وينبغي للمُصلّي أن يُسبّح بتسبيح فاطمة الزهراء عليها السلام في دَبر كلّ صلاة فريضة، وهي أربع وثلاثون تكبيرة، وثلاث وثلاثون تسبيحة، وثلاث وثلاثون تحميدة،

فإنّه من فعل ذلك بعد الفريضة قَبل أن يُثنِ رجليه غَفَر الله له، ثمّ يصلّي على النبيّ والأئمّة عليهم السلام، ويَدعُو لنفسه بما أحبّ، ويسجدُ بعد فراغه من الدّعاء سجدة الشّكر، يقول فيها ثلاث مرّات: شكراً لله، لا يدَعَها إلّا إذا حضر مخالفٌ للتقيّة.

ولا يجوزُ التكفير في الصَّلاة، ولا قول (آمين) بعد فاتحة الكتاب، ولا وضع الركبتين على الأرض في السجود قبل اليدين، ولا يجوز السجود إلّا على الأرض أو على ما أنبتت الأرض إلّا ما أُكِل أو لُبِس، ولا بأس بالصلاة في شعر ووبَر كلّ ما أُكِل لحمه، وما لا يُؤكَل لحمه فلا يجوز الصَّلاة في شعره ووبَره إلّا ما خصّته الرُّخصة، وهي الصَّلاة في السّنجاب والسَّمور والفَنَك والخَزّ، والأولى أن لا يُصلّي فيها، ومن صَلّى فيها جازت صلاته، وأمّا الثعالب فلا رُخصة فيها إلّا في حالة التقيّة والضرورة.

والصَّلاة يقطعها الريح إذا خرج من المصلّي، أو غيرها ممّا يَنْقُض الوضوء، أو يذكُر أنّه على غير وضوء، أو وجد أذىً، أو ضرباناً لا يمكنه الصبر عليه، أو رَعَف فخرج من أنفه دمٌ كثيرٌ، أو التفت حتّى يَرى مَن خَلْفه.

ولا يقطع صلاة المسلم شيءٌ يَمُرّ بين يديه من كلبٍ أو امرأةٍ أو حمارٍ أو غير ذلك.

ولا سهو في النافلة، فمن سَها في نافلةٍ فَلْيَبْنِ على ما شاء، وإنّما السَّهو في الفريضة، فمن سَها في الأوليَين أعاد الصَّلاة، ومن شكّ في المغرب أعاد الصَّلاة، ومَن شكّ في الغداة أعاد الصَّلاة، ومن شكّ في الثانية والثالثة، أو في الثالثة والرابعة، فليَبنِ على الأكثر، فإذا سَلّم أتمّ ما ظنَّ أنّه قد نَقص.

ولا تجبُ سجدتا السهو على المُصلّي إلّا إذا قام في حال قعُودٍ، أو قعدَ في حال قيامٍ، أو ترك التشهّد، أو لم يَدْرِ زاد في صلاته أم نقص منها، وهما بعد التسليم في الزيادة والنقصان، ويقال فيهما: بسم الله وبالله، السَّلامُ عَلَيك أيّها النبيّ ورحمة الله وبركاته.

وأمّا سجدة العزائم: فيُقال فيها: لا إله إلّا الله حقّاً حقّاً، لا إله إلّا الله إيماناً وتصديقاً، لا إله إلّا الله عبوديّةً ورِقّاً، سجدتُ لك يا ربّ تعبّداً ورِقّاً، لا مستنكفاً ولا مستكبراً، بل أنا عبدٌ ذليلٌ خائفٌ مستجيرٌ.

ويكبّر إذا رفع رأسه.

ولا يُقْبَل من صلاة العبد إلّا ما أقبل عليه منها بقلبه، حتّى إنّه ربّما قُبِل من صلاته رُبعها أو ثُلثها أو نصفها أو أقلّ من ذلك أو أكثر، ولكنّ الله عزّ وجلّ يُتِمّها بالنوافل.

وأولى النّاس بالتقدّم في جماعةٍ، أقرَؤهم للقرآن، فإن كانوا في القراءة سَواء فأقدمهم هجرةً، فإن كانوا في الهجرة سَواء فأسنّهم، فإن كانوا في السِنّ سواء فأصبَحهم وجهاً، وصاحبُ المسجد أولى بمسجده، ومَنْ صَلّى بقومٍ وفيهم مَنْ هو أعلم منه لم يَزَل أمرهم إلى سَفَال إلى يوم القيامة.

والجماعة يوم الجمعة فريضةٌ واجبة، وفي سائر الأيّام سُنّة، مَن تَركها رغبةً عنها وعن جماعة المسلمين من غير عِلّة فلا صلاة له، ووُضِعت الجمعة عن تسعة: عن الصغير، والكبير، والمجنون، والمسافر، والعبد، والمرأة، والمريض، والأعمى، ومن كان على رأس فرسخين.

وتفضُلُ صَلاة الرّجل في جماعةٍ على صلاة الرّجل وحده خمساً وعشرين درجةً في الجنّة.

وفرض السَّفر ركعتان، إلّا المغرب، فإنّ رسول الله ﷺ تَرَكها على حالها في السفر والحَضر، ولا يُصلّى في السّفر من نوافل النهار شيء، ولا يُترَك فيه من نوافل اللّيل شيء، ولا يجوزُ صلاة اللّيل من أوّل اللّيل إلّا في السفر، وإذا قضاها الإنسان فهو أفضل له من أن يُصلّيها في أوّل اللّيل.

وحَدُّ السَّفر الذي يجبُ فيه التقصير في الصَّلاة، والإفطار في الصوم، ثمانية

فراسِخ، فإن كان سَفَر الرجل أربعة فراسخ، ولم يَرِد الرجوع من يومه، فهو بالخيار إن شاء أتمّ وإن شاء قصّر، وإن أراد الرجوع من يومه فالتقصيرُ عليه واجبٌ. ومن كان سفره معصيةً فعليه الّتمام في الصوم والصَّلاة، والمُتمّم في السفر كالمُقصّر في الحَضر، والذين يجبُ عليهم التمام في الصَّلاة والصوم في السَّفر: المُكاري، والكَرِيّ، والاشتقان ـ وهو البريد ـ والرّاعي والملّاح لأنّه عملهم، وصاحبُ الصيد إذا كان صيده بَطَراً أو أشِراً، وإن كان صيده ممّا يعود به على عِياله، فعليه التقصير في الصوم والصَّلاة، وليس من البِرّ أن يصومَ الرَّجل في سفَره تطوّعاً، ولا يجوزُ للمُفطِر في السَّفَر في شهر رمضان أن يُجامع.

والصَّلاة ثلاثة أثلاث: فثُلثٌ طَهور، وثُلثٌ ركوع، وثُلثٌ سُجود، ولا صلاة إلّا بطهور، والوضوء مرّة مرّة، ومن توضّأ مرّتين فهو جائز إلّا أنّه لا يُؤجر عليه، والماءُ كلّه طاهر حتّى يُعْلَم أنّه قَذِر، ولا يُفسِد الماء إلّا ما كانت له نفسٌ سائلة، ولا بأس بالوضوء بماء الورد والإغتسال به من الجنابة، وأمّا الماء الذي تُسخّنه الشمس فلا بأس بالوضوء منه، وإنّما يُكره الوضوء به وغَسل الثياب والإغتسال لأنّه يُورِث البَرص، والماءُ إذا كان قدر كُرّ لم يُنجّسه شيءٌ، والكُرُّ ألفُ رَطْل ومائتا رَطْل بالعراقي، ورُوي أنّ الكُرّ هو ما يكون ثلاثة أشبار طُولاً في ثلاثة أشبار عَرضاً في ثلاثة أشبار عُمقاً، وماء البئر طَهُور كلّه ما لم يقع فيه شيءٌ يُنجّسه، وماء البحر طهُور كلّه.

ولا يَنْقُض الوضوء إلّا ما خرج من الطرفين من بولٍ أو غائطٍ أو رِيحٍ أو مَنيّ، والنومُ إذا ذهبَ بالعقل، ولا يجوزُ المسحُ على العمامة، ولا على القَلنسوَة، ولا يجوزُ المسح على الخُفّين والجورَبين إلّا من عدوٍّ يُتّقى، أو ثَلْجٍ يُخاف منه على الرِّجلين، فيُقام الخُفّان مقام الجبائر، فيُمسَح عليهما، وروت عائشة عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «أشدُّ النّاس حَسْرةً يوم القيامة مَن رأى وضوءَهُ على جِلد غيره».

وقالت عائشة: «لئِن أمسح على ظهر عَيْرٍبالفَلاة أحبُّ إليَّ من أن أمسح على خُفّي».

ومن لم يجد الماء فليتيمّم كما قال الله عزّ وجلّ: ﴿**فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً**﴾ والصعيد: الموضع المرتفع، والطيّب: الذي ينحدر عنه الماء، فإذا أراد الرجل أن يتيمّم ضرِبَ بيديه على الأرض مرّةً واحدةً، ثمّ يَنْفُضهما فيمسح بهما وجهه،ثمّ يَضرب بيده اليسرى الأرض فيمسح بها يدهاليمنى من المِرفق إلى أطراف الأصابع، ثمّ يَضرِب بيمينه الأرض فيمسح بها يساره من المِرفَق إلى أطراف الأصابع. وقد رُوي أنْ يَمسح الرَّجلُ جَبينه وحاجِبَيه، ويمسحُ على ظهر كفّيه، وعليه مضى مشايخنا رضي الله عنهم.

وما ينقضُ الوضوءَ يَنْقُض التيمّم، والنظر إلى الماء يَنقضُ التيمّم، ومن تيمّم وصَلّى ثمّ وجد الماء وهو في وقت الصَّلاة، أو قد خرج الوقت، فلا إعادة عليه، لأنّ التيمّم أحدُ الطهورين، فليتوضّأ لصلاةٍ أخرى، ولا بأس أن يُصلّي الرجل بوضوءٍ واحدٍ صلاة اللّيل والنهار كلّها ما لم يُحدِث، وكذلك للمتيمّم ما لم يُحدِث أو يُصِبْ ماءً.

والغُسل في سبعة عشر موطِناً: غُسل ليلة سبع عشرة من شهر رمضان، وليلة تسع عشرة، وليلة إحدى وعشرين، وليلة ثلاث وعشرين، وللعيدين، وعند دخول الحَرَمين، وعند الإحرام، وغُسل الزيارة، وغُسل الدخول إلى البيت، ويوم التروية، ويوم عَرَفة، وغُسل الميّت، وغُسل من غَسَّل ميّتاً أوكفّنه أو مسّه بعدما يَبْرُد، وغُسل يوم الجمعة، وغُسل الكسوف إذا احترق القُرص كلّه ولم يعلم به الرّجل، وغُسل الجَنابة فريضة، وكذلك غُسل الحيض؛ لأنّ الصادق عليه السلام قال: «غُسل الجنابة والحيض واحدٌ»، وكلّ غُسل فيه وضوء في أوّله إلّا غُسل الجنابة، لأنّه فريضة، وإذا اجتمع فرضان فأكبرهما يُجزي عن أصغرهما.

ومن أراد الغُسل من الجنابة فليجتهد أن يبول ليُخرج ما بقي في إحليله من المَنيّ، ثمّ يغسل يديه ثلاثاً من قبل أن يُدخِلهما الإناء، ثمّ يستنجي ويُنقّي فَرجه، ثمّ يَضَع على رأسه ثلاث أكفّ من الماء، ويميّز الشعر بأنامله حتّى يبلُغ الماء أصل الشعر كلّه، ثمّ يتناول بيده ويصبّه على رأسه وبدَنه مرّتين، ويُمِرّ يده على بدنه كلّه، ويُخلّل أُذنيه بإصبعيه، وكلّ ما أصابه الماء فقد طَهُر، وإذا ارتمس الجُنُب في الماء ارتماسةً واحدة أجزأه ذلك من غُسله، وإن قام في المطر حتّى يغسله فقد أجزأه ذلك من غُسله، ومن أحبّ أن يَتَمَضْمَض ويَستَنْشِق في غُسل الجنابة فليفعل، وليس ذلك بواجبٍ، لأنّ الغُسل على ما ظهر لا على ما بَطَن، غير أنّه إذا أراد أن يأكل أو يشرَب قبل الغُسل لم يَجُز له إلّا أن يغسل يديه ويتمضمض ويستنشق، فإنّه إن أكل أو شَرِب قبل ذلك خِيفَ عليه البَرَص، وإذا عَرِق الجُنب في ثوبه، وكانت الجنابة من حلال، فحلالٌ الصَّلاة في الثوب، وإن كانت من حرام فَحرامٌ الصَّلاة فيه.

وأقلّ الحيض ثلاثة أيّام، وأكثره عشرة أيّام، وأقلّ الطُهر عشرة أيّام، وأكثره لا حدَّ له، وأكثر أيّام النّفساء التي تقعُد فيها عن الصَّلاة ثمانية عشر يوماً، وتستظهر بيوم أو يومين إلّا أن تَطْهُر قبل ذلك .

والزكاة على تسعة أشياء: على الحِنطة، والشعير، والتمر، والزبيب، والإبل، والبقر، والغنم، والذهب، والفِضّة؛ وعفا رسول الله ﷺ عمّا سوى ذلك، ولا يجوز دفع الزكاة إلّا إلى أهل الولاية، ولا يُعطى من أهل الولاية الأبوان والولد والزّوج والزوجة والمملوك، وكلّ من يُجبر الرّجل على نفقته.

والخمسُ: واجبٌ في كلّ شيءٍ بلغ قيمته ديناراً، من الكُنوز، والمعادن، والغَوص، والغنيمة، وهو لله عزّ وجلّ، ولرسوله ﷺ، ولذي القُربى من الأغنياء، والفقراء، واليتامى، والمساكين، وابن السَّبيل من أهل الدِّين .

وصيام السُنّة ثلاثة أيّام في كلّ شهر: خميس في أوّله، وأربعاء في وسطه، وخميس في آخره.

وصيام شهر رمضان: فريضةٌ، وهو بالرؤية، وليس بالرأي ولا بالتظنّي، ومن صَام قبل الرؤية أو أفطر قبل الرؤية، فهو مخالفٌ لدين الإماميّة.

ولا تُقبل شهادة النساء في الطلاق، ولا في رؤية الهلال.

والصَّلاة في شهر رمضان كالصَّلاة في غيره من الشهور، فمن أحبّ أن يزيد فليُصلِّ كلّ ليلة عشرين ركعة، ثماني ركعات بين المغرب والعشاء الآخرة، واثنتي عَشَرة رَكعة بعد العِشاء الآخرة إلى أن تمضي عشرون ليلة من شهر رمضان، ثمّ يُصلّي كلّ ليلةٍ ثلاثين ركعة، ثماني ركعات منها بين المغرب والعشاء، واثنتين وعشرين ركعة بعد العشاء، ويقرأ في كلّ ركعةٍ منها الحمد وما تيسّر له من القرآن، إلّا في ليلة إحدى وعشرين وليلة ثلاث وعشرين، فإنّه يستحبُّ إحياؤهما، وأن يُصلّي الإنسان في كلّ ليلةٍ منهما مائة ركعة، يقرأ في كلّ ركعة الحمد مرّة و ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾ عشر مرّات، ومن أحيا هاتين اللّيلتين بمذاكرة العلم فهو أفضل.

وينبغي للرجل إذا كان ليلة الفِطر أن يصلّي المغرب ثلاثاً، ثمّ يسجد ويقول في سجوده: «يا ذَا الطَّوْل، يا ذا الحَوْل، يا مُصطفي محمّد وناصره، صلِّ على محمّد وآل محمّد، واغفر لي كلّ ذنبٍ أذنبتهُ ونسِيتُه وهو عندك في كتابٍ مبين»؛ ثمّ يقول مائة مرّة: «أتوب إلى الله عزّ وجلّ».

ويُكبّر بعد المغرب، والعِشاء الآخرة، وصلاة الغَداة، والعيد، والظهر، والعصر كما يُكبّر أيّام التشريق، يقول: «اللهُ أكبر، اللهُ أكبر لا إله إلّا الله، واللهُ أكبر، الله أكبرُ ولله الحمد، الله أكبر على ما هَدانا، والحمدُ للهِ على ما أبلانا»، ولا يقول فيه: «ورَزَقنا من بهيمة الأنعام»، فإنّ ذلك في أيّام التشريق.

وزكاة الفِطرة واجبةٌ: تجبُ على الرّجل أن يُخرجها عن نفسه، وعن كلّ من

يَعُول من صغيرٍ وكبيرٍ، وحُرٍّ وعبدٍ، وذكرٍ وأُنثى، صاعاً من تمر، أو صاعاً من زبيب، أو صاعاً من بُرّ، أو صاعاً من شعير، وأفضلُ ذلك التمر، والصَّاع أربعة أمداد، والمُدّ وزنُ مائتين واثنين وتسعين دِرهماً ونصف، يكون ذلك ألفاً ومائة وسبعين دِرهماً بالعراقيّ، ولا بأس بأن يدفع قيمته ذهباً أو وَرِقاً، ولا بأس بأن يدفع عن نفسه وعن من يَعُول إلى واحدٍ، ولا يجوزُ أن يدفع ما يَلزَم واحداً إلى نفسين، ولا بأس بإخراج الفطرة في أوّل يومٍ من شهر رمضان إلى آخره، وهي زكاة إلى أن يُصلّي العيد، فإنْ أخرجها بعد الصَّلاة فهي صدقة، وأفضلُ وقتها آخرُ يومٍ من شهر رمضان، ومَنْ كان له مملوكٌ مسلمٌ أو ذمّي فليَدفع عنه الفِطرة، ومن وُلِد له مولودٌ يوم الفِطر قبل الزوال فليَدفَع عنه الفِطرة، وإن وُلِد بعد الزوال فلا فِطرة عليه، وكذلك إذا أسلم الرَّجل قبل الزوال وبعده، فعلى هذا.

والحاجّ على ثلاثة أوجه: قارِنٌ، ومُفرِدٌ، ومتمتّعٌ بالعُمرة إلى الحجّ، ولا يجوز لأهل مكّة وحاضريها التمتّع بالعُمرة إلى الحجّ، وليس لهم إلّا القِران والإفراد، لقول الله عزّ وجلّ: ﴿**ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْـمَسْجِدِ الْـحَرَامِ**﴾. وحدّ حاضري المسجد الحرام أهل مكّة وحواليها على ثمانية وأربعين ميلاً، ومن كان خارجاً عن هذا الحدّ فلا يَحِجُّ إلّا متمتّعاً بالعُمرة إلى الحجّ، ولا يقبل الله غيره. وينبغي أن يكون الإحرام من العقيق، وأوّله من المَسْلَح، وأوسطه غَمرة، وآخره ذات عِرق، وأوّله أفضل، فإنّ رسول الله ﷺ وقّت لأهل العراق العَقيق، ووقّت لأهل الطائف قَرْن المنازل، ووقّت لأهل اليمن يَلَمْلَم، ووقّت لأهل الشام المَهْيَعَة وهي الجُحْفَة، ووقّت لأهل المدينة ذات الحُلَيفة وهو مسجدُ الشَّجرة، ولا يجوزُ الإحرام قبل بُلُوغ الميقات، ولا يجوز تأخيره عن الميقات إلّا لعلّةٍ أو تقيّة.

وفرائض الحجّ سبعة: الإحرام، والتلبيات الأربع، وهي: «لبّيكَ اللّهُمَّ لبّيكَ، لبّيك لا شَريك لك لبّيك، إنّ الحمدَ والنّعمة لكَ والمُلك، لا شريكَ لكَ لبّيك»، وغير ذلك

من التلبية سُنّة، وينبغي للمُلبّي أن يُكثِر من قوله: «لبّيكَ ذا المعارج لبّيكَ» فـإنّها تلبيةُ النبيّ ﷺ.

والطّواف بالبيت فريضة، والرّكعتان عند مقام إبراهيم عليه السلام فريضة، والسَّعي بين الصفا والمَروة فريضة، والوقوف بعَرفة فريضة، والوقوف بالمَشْعَر فريضة، وهَدْيُ التمتّع فريضة، وما سوى ذلك من مناسك الحجّ سُنّة، ومن أدرك يوم التروية عند زوال الشمس إلى اللّيل فقد أدرك المتعة، ومن أدرك يوم النّـحر مُـزدَلِفة وعـليه خمسة من النّاس فقد أدرك الحجّ .

ولا يجوزُ في الأضاحي من البُدْن إلّا الثَنِيّ، وهو الذي تَمّ له خـمسُ سـنين ودخل في السادسة، ويُجزي من البقر والمَعْزِ الثَنِيُّ، وهو الذي تمَّ له سنة ودخل في الثانية، ويُجزي من الضأن الجِذْع لسنَةٍ، ولا يُجزي في الأضحيّة ذات عُوَار، وتُجزي البقرة عن خمسة نفرٍ إذا كانوا من أهل بيتٍ، والثُّور عن واحد، والبَدَنة عن سبعة، والجَزُور عن عشرة متفرّقين، والكَبش عن الرجل وعـن أهـل بـيته. وإذا عزّت الأضاحي أجزأت شاةٌ عن سبعين، وتُجعل الأُضحيّة ثلاثة أثـلاث: ثُـلثٌ يُؤكَل، وثُلثٌ يُهدى، وثُلثٌ يُتصدّق به.

ولا يجوز صيام أيّام التشريق، فإنّها أيّام أكلٍ وشِرُبٍ وبِعال، وجرت السُنّة في الإفطار يوم النّحر بعد الرجوع من الصَّلاة، وفي الفطر قبل الخروج إلى الصَّـلاة، والتكبير في أيّام التشريق بمِنى في دَبر خمس عشرة صـلاةٍ؛مـن صـلاة الظـهر يومالنّحر إلى صلاة الغَداة يوم الرابع،وبالأمصار في دَبر عشر صلواتٍ؛ من صلاة الظهر يوم النحر إلى صلاة الغداة يوم الثالث.

وتحِلّ الفُروج بثلاثة وجوه: نِكاحٌ بميراث، ونِكاحٌ بلا ميراث، ونِكاحٌ بـملك اليمين، ولا ولاية لأحدٍ على المرأة إلّا لأبيها ما دامت بِكْراً، فإذا كانت ثيّباً فـلا ولاية لأحدٍ عليها، ولا يُزوّجها أبوها ولا غيره إلّا بمن ترضى بصَدَاقٍ مفروضٍ،

ولا يقعُ الطلاق إلّا على الكتاب والسُنّة، ولا يمين في طلاق ولا في عِتق، ولا طلاق قبل نكاح، ولا عِتق قبل مِلك، ولا عِتق إلّا ما أريد به وجه الله عزّ وجلّ.

والوصيّة: لا تجوزُ إلّا بالثُلث، ومن أوصى بأكثر من الثُلث رُدّ إلى الثُلث، وينبغي للمسلم أن يوصي لذوي قرابته ممّن لا يَرِثُ بشيءٍ من ماله قلَّ أم كَثُر، ومن لم يفعل ذلك فقد خَتَم عمله بمعصيةٍ. وسِهام المواريث لا تَعُول على ستّة، ولا يَرِثُ مع الولد والأبوين أحدٌ إلّا زوجٌ أو زوجة، والمسلمُ يَرِثُ الكافر، ولا يَرِثُ الكافِرُ المسلمَ، وابنُ المُلاعنة لا يَرِثه أبوه ولا أحدٌ من قِبَل أمّه، فإن لم تكن له أُمّ فأخواله وأقرباؤه من قِبل أُمّه، ومتى أقرّ المُلاعِن بالولد بعد الملاعنة أُلحِقَ به ولده، ولم ترجع إليه إمرأته، فإن مات الأب وَرِثه الإبن، وإن مات الإبن لم يَرِثه الأب.

ومن شرائط دين الإماميّة: اليقين، والإخلاص، والتوكّل، والرِّضا، والتسليم، والوَرَع، والاجتهاد، والزُّهد، والعبادة، والصِّدق، والوفاء، وأداء الأمانة إلى البَرّ والفاجر ولو إلى قاتل الحسين عليه السلام، والبِرّ بالوالدين، واستعمال المُروّة، والصبر، والشَّجاعة، واجتنابِ المحارم، وقطع الطَمَع عمّا في أيدي النّاس، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد في سبيل الله بالنفس والمال على شرائطه، ومواساة الإخوان، والمكافأة على الصنائع، وشُكر المُنْعِم، والثناء على المُحسِن، والقناعة، وصِلة الرَّحم، وبِرّ الآباء والأمّهات، وحُسن المجاورة، والإنصاف، والإيثار، ومُصاحبة الأخيار، ومجانبة الأشرار، ومعاشرة النّاس بالجميل، والتسليم على جميع النّاس مع الاعتقاد بأنّ سلام الله لا ينال الظالمين، وإكرام المسلم ذي الشَّيبة، وتوقير الكبير، ورحمة الصغير، وإكرام كريم كلّ قوم، والتواضع، والتخشّع، وكَثرة ذِكر الله عزّ وجلّ، وتلاوة القرآن، والدّعاء، والإغضاء، والاحتمال، والمجاملة، والتقيّة، وحُسن الصحابة، وكَظم الغيظ، والتعطّف على الفقراء والمساكين، ومشاركتهم في المعيشة، وتقوى الله في السِّر والعلانية،

والإحسان إلى النساء وما مَلَكت الأيمان، وحفظ اللّسان إلّا من خيرٍ، وحُسن الظنّ بالله عزّ وجلّ، والنّدم على الذنب، واستعمال السّخاء والجُود، والاعتراف بالتقصير، واستعمال جميع مكارم الأفعال والأخلاق للدِّين والدُّنيا، واجتناب مذامّها في الجملة والتفصيل، واجتناب الغَضَب، والسَّخَط، والحَميّة، والعَصَبيّة، والكِبر، والتَجَبّر، واحتقار النّاس، والفَخْر، والعُجْب، والبَذاء، والفُحش، والبَغي، وقطيعة الرّحِم، والحَسَد، والحِرص، والشَّرَه، والطَّمع، والخُرق، والجهل، والسَّفه، والكَذِب، والخيانة، والفِسق، والفجور، واليمين الكاذبة، وكِتمان الشهادة، والشهادة بالزُور، والغيبة، والبُهتان، والسِّعاية، والسِّباب، واللّعان، والطّعان، والمَكر، والخديعة، والغَدر، والنّكث، والقتل بغير حقّ، والظلم، والقساوة، والجَفاء، والنِّفاق، والرِّياء، والزِّنا، واللّواط، والرِّبا، والفِرار من الزّحف، والتعرُّب بَعدالهجرة، وعقوق الوالدين، والاحتيال على النّاس، وأكل مال اليتيم ظُلماً، وقذف المُحصَنة.

هذا ما اتّفق إملاؤه على العَجَلة من وصف دين الإماميّة، وسأُملي شرح ذلك وتفسيره إذا سَهّل الله عزّ اسمه لي العَوْد من مقصَدي إلى نيسابور إن شاء الله.

٤

الـهدايـة

للشيخ الصدوق، أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسن بن بابويه القمي المتوفى سنة ٣٨١ هـ

۞ تعدّ هذه الرسالة المسمّاة بـ «الهدايـة» للشـيخ الصـدوق مـن أقـدم الرسـائل الاعتقاديّة شهرةً وانتشاراً، وقد أجمع المـترجـمون للـصدوق (كـالنديم والنـجاشي والعلّامة الحلّي والمجلسي من القدماء ومن تأخّر عنهم من المتوسّطين والمتأخّرين) على نسبة هذه الرسالة إليه، والشاهد على شهرتها انتشار نُسـختها فـي المكـتبات العالميّة العامّة والخاصّة، والاستشهاد بـمقاطع مـنها فـي سـائر الكـتب الكـلاميّة. والملاحظ في نصّ هذه الرّسالة خلوّها عن الاستدلالات العقليّة الصرفة، التي عادةً ما يستدلّ بها المتكلِّمون لإثبات التوحيد، وأوصـاف البـاري تـعالى، وصـفاته الثـبوتيّة والسلبيّة وما إلى ذلك، لأنّ المصنّف كما هو معروف محدِّثٌ أخباريّ وليس بمتكلّم، فلا يعتمد طريقتهم بل يتبرّأ منها، ويعتمد لإثبات معتقداته على مدلول الأخبار والروايات دون الأدلّة العقليّة والمنطقيّة، ولذلك نجده يصرّح في الباب الأوّل بقوله: (ما يجب أن يعتقد في التوحيد من معاني أخبار النبيّ والأئمّة)، وقد تكلمنا عن مسلكه ومـا أورد

عليه وعلى بعض معتقداته في مقدمة الرسالة السابقة.

اعتمدنا في هذا التحقيق على نسخة محفوظة في مكتبة آية الله المرعشي النجفي بقم ورقمها ٤٣٣٢ والمذكورة أوصافها في فهرست المكتبة ج ١١ / ٣٢٤ .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي له الخَلقُ والأمر، وهو أحسنُ الخالقين، وصلّى الله على محمّدٍ خاتم النبيّين، وآله الأبرار أجمعين.

باب ما يجبُ أن يُعتقد في التوحيد
من معاني أخبار النبيّ والأئمّة صلوات الله عليهم أجمعين

قال الشيخ الجليل أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بـابويه الفقيه القمّي مصنّف هذا الكتاب:

يجب أن يعتقد: أنّ الله (تبارك و) تعالى واحدٌ، ليس كمثله شيءٌ، (لا يُحدّ)، (ولا يُحسّ، ولا يُجسّ)، ولا يُمسّ، ولا يُدرَك بالأوهام والأبصار، ولا تأخذه سِنةٌ ولا نوم، شاهد كلّ نجوى، ومحيط بكلّ شيء.

لا يوصف بجسمٍ، ولا صورة، ولا جوهر ولا عَرَض، ولا سكون ولا حـركة، ولاصعود ولا هبوط، ولا قيام ولا قعود، ولا ثقل ولا خفّة، ولا جيئة ولا ذهاب، ولا مكان ولا زمان، ولا طول ولا عرض، ولا عمق، ولا فوق ولاأسفل، ولا يمين ولا شمال، ولا وراء ولا أمام.

وأنّه لم يزل ولا يزال سميعاً بصيراً حكيماً عليماً، حيّاً قيّوماً، قـدّوساً عـزيزاً، أحداً، صمداً، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفؤاً أحد.

وأنّه شيء ليس كمثله شيء، خارج من الحدّين: حَدّ الإبطال، وحدّ التشـبيه، خالق كلّ شيء، لا إله إلّا هو، لا تُـدركه الأبـصار وهـو يُـدرك الأبـصار وهـو اللّطيف الخبير.

وأنّ الجدال منهيٌّ عنه لأنّه (يؤدّي إلى ما) لا يليق به.

وقد سُئل الصّادق عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى﴾ قال: «إذا انتهى الكلام إلى الله عزّ وجلّ فاسكتوا».

وروي عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال: «تكلّموا في خلق الله، ولا تكلّموا في الله، فإنّ الكلام في الله عزّ وجلّ لا يزيد إلّا تحيّراً».

ويجب أن يعتقد: أنّا عرفنا الله بالله، كما قال أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام: « اعرفوا الله بالله، والرّسول بالرّسالة، وأُولي الأمر بالمعروف والعدل والإحسان».

وسُئل أميرالمؤمنين (عليّبن أبيطالب) عليه السلام: « بِمَ عرفت ربّك؟ فقال عليه السلام: بما عرّفني نفسه، فقيل: وكيف عرّفك نفسه؟ فقال عليه السلام: لا يشبه صورة، ولا يحسّ بالحواسّ، ولا يُقاس بالنّاس، قريبٌ في بعده، بعيدٌ في قُربه، فوق كلّ شيء ولا يقال شيءٌ فوقه، وأمام كلّ شيءٌ ولا يُقال شيء له، داخلٌ في الأشياء لاكشيءٍ في شيءٍ داخل، وخارج من الأشياء لاكشيءٍ من شيءٍ خارج، سبحان من هو هكذا، ولا هكذا غيره، ولكلّ شيءٍ مبتدء».

ويجب أن يعتقد: أنّ رضاء الله ثوابه، وغضبه عقابه، لأنّ الله يزول من شيءٍ إلى شيءٍ، ولا يستفزّه شيءٌ ولا يغيّره.

وسئل الصّادق عليه السلام: عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ فقال عليه السلام: « استوى من كلّ شيء، فليس شيء أقرب إليه من شيءٌ» .

وقال عليه السلام: « من زعم أنّ الله تعالى من شيء أو في شيء أو على شيء فقد أشرك». ثمّ قال عليه السلام: « من زعم أنّ الله تعالى من شيء فقد جعله مُحْدَثاً، ومن زعم أنّه في شيء فقد زعم أنّه محصور، ومن زعم أنّه على شيء فقد جعله محمولاً».

وسُئل عليه السلام: عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ فقال عليه السلام: علمه.

ويجب أن يعتقد أيضاً: أنّ الله تبارك وتعالى لم يفوّض الأمر إلى العباد، ولم يجبرهم على المعاصي، وأنّه لم يكلّف عباده إلّا دون ما يطيقون، كما قال الله عزّ وجلّ: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللّٰهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

وقال الصادقعليه السلام:« لا جبر ولا تفويض بل أمرٌ بين أمرين».

وروي عن زرارة أنّه قال: قلت للصّادقعليه السلام:« جُعلت فداك! ما تقول في القضاء والقدر؟ قالعليه السلام: أقول: إنّ الله تبارك وتعالى إذا جمع العباد يوم القيامة، سألهم عمّا عهد إليهم، ولم يسألهم عمّا قضى عليهم».

والكلام في القدر منهيٌّ عنه، كما قال أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالبعليه السلام ـ للّذي سأله عن القدر ـ فقالعليه السلام:« بحرٌ عميق فلا تَلِجْه، ثمّ سأله ثانيةً عن القدر فقالعليه السلام: طريقٌ مظلم فلا تسلكه، ثمّ سأله ثالثة عن القدر، فقالعليه السلام: سرّ الله فلا تكلّفه».

ويجب أن يعتقد: أنّ القدريّة مجوس هذه الأُمّة، وهم الذين أرادوا أن يَصِفُوا الله بعدله فأخرجوه من سلطانه.

باب النبوّة

يجب أن يعتقد: أنّ النبوّة حقّ كما اعتقدنا أنّ التوحيد حقّ.

وأنّ الأنبياء الذين بعثهم الله مائة ألف نبيّ وأربعة وعشرون ألف نبيّ، جاؤوا بالحقّ من عند الحقّ، وأنّ قولهم قول الله، وأمرهم أمر الله، وطاعتهم طاعة الله، ومعصيتهم معصية الله، فإنّهم لم ينطقوا إلّا عن الله تبارك وتعالى وعن وحيه .

وأنّ سادة الأنبياء خمسة، الّذين عليهم دارت الرّحى، وهم أصحاب الشرائع، وهم أُولوا العزم: نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمّد صلوات الله عليهم.

وأنّ محمّداًصلى الله عليه وآله سيّدهم وأفضلهم، وأنّه جاء بالحقّ، وصدّق المرسلين، وأنّ

الذين كذّبوه ذائقوا العذاب الأليم، وأنّ الذين آمنوا به وعزّروه ونصروه واتّبعوا النور الذي أُنزل معه أُولئك هم المفلحون.

ويجب أن يعتقد: أنّ الله تعالى لم يخلق خلقاً أفضل من محمّد ﷺ، ومن بعده الأئمّة صلوات الله عليهم، وأنّهم أحبّ الخلق إلى الله عزّ وجلّ وأكرمهم عليه، وأوّلهم إقراراً به لمّا أخذ الله ميثاق النبيّين من الذرّ، وأشهدهم على أنفسهم: ﴿ **أَلَسْتُ بِرَبِّكُم قالُوا بَلىٰ** ﴾، وبعد[هم] الأنبياء.

وأنّ الله بعث نبيّه ﷺ (إلى الأنبياء عليهم السلام) في الذّر، وأنّ الله أعطى ما أعطى كلّ نبيّ على قدر معرفته (بنبيّنا ﷺ، وسَبقِهم إلى الإقرار به).

ويعتقد أنّ الله تبارك وتعالى خلق جميع ما خلق له ولأهل بيته عليهم السلام، وأنّه لولاهم لما خُلق السماء والأرض، ولا الجنّة ولا النّار، ولا آدم ولا حوّاء، ولا الملائكة، ولا شيئاً ممّا خلق، صلوات الله عليهم أجمعين.

باب الإمامة

يجب أن يعتقد: أنّ الإمامة حقّ كما اعتقدنا أنّ النبوّة حقّ، ويعتقد أنّ الله عزّ وجلّ الذي جعل النبيّ ﷺ نبيّاً هو الذي جعل الإمام إماماً، وأنّ نصب الإمام وإمامته واختياره إلى الله عزّ وجلّ، وأنّ فضله منه.

ويجب أن يعتقد: أنّه يلزمنا من طاعة الإمام ما يلزمنا من طاعة النبيّ ﷺ، وأنّ كلّ فضل آتاه الله عزّ وجلّ نبيّه فقد آتاه الإمام إلّا النبوّة، ويعتقد أنّ المنكِر للإمامة كالمُنكِر للنبوّة، والمنكر للنبوّة كالمُنكِر للتوحيد، ويعتقد أنّ الله عزّ وجلّ لا يقبل من عاملٍ عمله إلّا بالإقرار بأنبيائه وكتبه ورسله جملةً، وبالإقرار بنبيّنا محمّد ﷺ والأئمّة صلوات الله عليهم تفصيلاً، وأنّه واجب علينا أن نعرف النبيّ والأئمّة بعده صلوات الله عليهم بأسمائهم وأعيانهم، وذلك فريضة لازمة لنا، واجبة علينا، لا

يقبل الله عزّ وجلّ عذر [الجاهل بهم، وأنّهم منصوبون] من عند الحقّ، وأنّ من تبعهم نجا، ومن خالفهم ضلَّ وهلك، وقد قال الله عزّ وجلّ لنبيّه صلى الله عليه وآله: ﴿وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلاً لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾.

و **يجب أن يعتقد:** أنّ المنكِر لواحدٍ منهم كالمُنكر لجماعتهم، وقد قال الصادق عليه السلام: «المُنكِر لآخرنا كالمُنكِر لأوّلنا».

ويجب أن يعتقد أنّ بهم فتح الله، وبهم يختم.

باب معرفة الأئمّة الذين هم حُجج الله على خلقه بعد نبيّه صلوات الله عليه وعليهم بأسمائهم

يجب أن يعتقد: أنّ حُجج الله عزّ وجلّ على خلقه بعد نبيّه محمّد صلى الله عليه وآله الأئمّة الاثنى عشر: أوّلهم أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، ثمّ الحسن، ثمّ الحسين، ثمّ عليّ بن الحسين، ثمّ محمّد بن عليّ، ثمّ جعفر بن محمّد، ثمّ موسى بن جعفر، ثمّ الرِّضا عليّ بن موسى، ثمّ محمّد بن عليّ، ثمّ عليّ بن محمّد، ثمّ الحسن بن عليّ، ثمّ الحجّة القائم صاحب الزمان خليفة الله في أرضه صلوات الله عليهم أجمعين.

و**يجب أن يعتقد:** أنّهم أُولوا الأمر الذين أمر الله بطاعتهم، وأنّهم الشّهداء على الناس، وأنّهم أبواب الله والسبيل إليه، والأدلّاء عليه، وأنّهم عيبة علمه، وتراجمة وحيه، وأركان توحيده، وأنّهم معصومون من الخطأ والزلل، وأنّهم الذين أذهب الله عنهم الرِّجس وطهّرهم تطهيراً، وأنّ لهم المعجزات والدلائل، وأنّهم أمانٌ لأهل الأرض، كما أنّ النّجوم أمانٌ لأهل السموات، ومَثَلُهم في هذه الأُمّة

وكباب حِطّة، كمثل سفينة نوح، وأنّهم عباد الله المكرّمون الذين لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون.

و**يجب أن يعتقد:** أنّ حبّهم إيمان، وبُغضهم كُفر، وأنّ أمرهم أمر الله، ونهيهم نهي

الله، وطاعتهم طاعة الله، ومعصيتهم معصية الله، ووليّهم وليّ الله، وعدوّهم عدوّ الله.

ويجب أن يعتقد: أنّ الأرض لا تخلو من حجّة الله على خلقه ظاهرٌ، أو خائفٌ مغمور.

ويعتقد أنّ حجّة الله في أرضه وخليفته على عباده في زماننا هذا هو القائم المنتظر ابن الحسن بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن موسى بن جعفر بن محمّد بن عليّ ابن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام، وأنّه هو الذي أخبر النبيّ صلى الله عليه وآله به عن الله عزّ وجلّ باسمه ونسبه، وأنّه هو الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما مُلئت ظلماً وجوراً. وأنّه هو الذي يظهر الله عزّ وجلّ به دينه على الدِّين كلّه ولو كره المشركون، وأنّه هو الذي يفتح الله عزّ وجلّ على يديه مشارق الأرض ومغاربها، حتّى لا يبقى في الأرض مكان إلّا ينادى فيه بالأذان، ويكون الدِّين كلّه لله، وأنّه هو المهديّ الذي إذا خرج نزل عيسى بن مريم عليه السلام فصلّى خلفه، ويكون إذا صلّى خلفه مصلّياً خلف الرسول صلى الله عليه وآله لأنّه خليفته.

ويجب أن يعتقد: أنّه لا يجوز أن يكون القائم غيره، بقي في غيبته ما بقي، (ولو بقي في غيبته عمر الدُّنيا) لم يكن القائم غيره، لأنّ النبيّ والأئمّة صلوات الله عليهم عرفوا باسمه ونسبه ونصّوا به وبشّروا.

ويجب أن يتبرّأ إلى الله عزّ وجلّ من الأوثان الأربعة، والإناث الأربعة، ومن جميع أشياعهم وأتباعهم، ويعتقد فيهم أنّهم أعداء الله وأعداء رسوله، وأنّهم شرّ خلق الله، ولا يتمّ الإقرار بجميع ما ذكرناه إلّا بالتبرّي منهم.

ويجب أن يعتقد: في من يعتقد ما وصفنا أنّه على الهدى والطّريقة المستقيمة، وأنّه أخٌ لنا في الدِّين، واجبٌ علينا نصيحته ومواساته ومعاونته ومعاضدته، وأن نرضى له ما نرضى لأنفسنا، ونكره له ما نكره لأنفسنا. ونقبل شهادته، ونجيز الصّلاة خلفه، ونحرّم غيبته.

ونعتقد فيمن خالف ما وصفناه أو شيئاً منه أنّه على غير الهدى، وأنّه ضالّ عن

الطريقة المستقيمة، ونتبرّأ منه كائناً من كان، من أيّ قبيلة كان، ولا نحبّه، ولا نُعينه، ولا ندفع إليه زكوات أموالنا، ولا حجّة يحجّ بها عنا وعن واحدٍ منّا، ولا زيارة، ولا فطرة، ولا لحم أضحية، ولا شيئاً نخرجه من أموالنا لنتقرّب به إلى الله عزّ وجلّ، ولا نرى قبول شهادته، ولا الصّلاة خلفه.

هذا في حال الإختيار، فأمّا في حال التقيّة فجائز لنا أن ندفع بعض ذلك إليهم، ونصلّي خلفهم إذا جاء الخوف، وأمّا أداء الأمانة فإنّا نرى أداءها إلى البرّ والفاجر، لقول الصادق عليه السلام: «أدّوا الأمانة ولو إلى قاتل الحسين بن عليّ عليهما السلام».

باب التقيّة

التقيّة فريضةٌ واجبة علينا في دولة الظالمين، فمن تركها فقد خالف دين الإماميّة وفارقه.

وقال الصّادق عليه السلام: «لو قلت: إنّ تارك التقيّة كتارك الصّلاة، لكنتُ صادقاً.»

والتقيّة في كلّ شيء حتّى يبلغ الدّم، فإذا بلغ الدّم فلا تقيّة، وقد أطلق الله جلّ اسمه إظهار موالاة الكافرين في حال التقيّة، فقال جلّ مِن قائل: ﴿**لَا يَتَّخِذْ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنْ اللهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً**﴾.

وروي عن الصّادق عليه السلام أنّه سُئل عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿**إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ**﴾ قال: «أعملكم بالتقيّة».

وقال عليه السلام: «خالطوا النّاس بالبرّانيّة، وخالفوهم بالجوّانيّة، ما دامت الإمرة صبيانيّة».

وقال الصّادق عليه السلام: «رحم الله إمرأً حبّبنا إلى النّاس، ولم يبغّضنا إليهم».

وقال عليه السلام: «عودوا مرضاهم، واشهدوا جنائزهم، وصلّوا في مساجدهم».

وقال عليه السلام:« من صلّى معهم في الصفّ الأوّل فكأنّما صلّى مع رسول الله صلى الله عليه وآله في الصفّ الأوّل ».

وقال عليه السلام: الرِّياء مع المنافق في داره عبادة، ومع المؤمن شرك.

والتقيّة واجبة لا يجوز تركها إلى أن يخرج القائم عليه السلام، فمن تركها فقد دخل في نهي الله عزّ وجلّ ونهي رسول الله والأئمّة صلوات الله عليهم.

باب الإسلام والإيمان

الإسلام هو الإقرار بالشّهادتين، وهو الذي يُحقن به الدّماء والأموال، ومن قال: «لا إله إلّا الله محمّد رسول الله» فقد حقن ماله ودمه إلّا بحقّيهما، وعلى الله حسابهما.

والإيمان هو الإقرار باللِّسان، (و)العقدُ بالقلب، وعملٌ بالجوارح، وإنّه يزيد بالأعمال، وينقص بتركها.

وكلّ مؤمن مسلم، وليس كلّ مسلم مؤمن، ومَثَلُ ذلك مَثَلُ الكعبة والمسجد، فمن دخل الكعبة فقد دخل المسجد، وليس كلّ من دخل المسجد دخل الكعبة، وقد فرّق الله عزّ وجلّ في كتابه بين الإسلام والإيمان، فقال: ﴿**قَالَتْ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا**﴾.

وقد بيّن الله عزّ وجلّ أنّ الإيمان قولٌ وعمل بقوله: ﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آياتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ أُوْلَئِكَ هُمْ الْمُؤْمِنُونَ حَقّاً**﴾.

وأمّا قوله عزّ وجلّ: ﴿**فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنْ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنْ الْمُسْلِمِينَ**﴾، فليس ذلك بخلاف ما ذكرنا، لأنّ المؤمن يُسمّى مسلماً، والمسلم لا يُسمّى مؤمناً حتّى يأتي مع إقراره بعمل.

وأمّا قوله عزّ وجلّ: ﴿**وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ**

مِنْ الْخَاسِرِينَ﴾ فـقد سـئل الصـادقعليه السلام عـن ذلك، فـقال: «هـو الإسـلام الذي فيه الإيمان».

باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضتان واجبتان من الله عزّ وجلّ على الإمكان، وعلى العبد أن يُغيّر المُنكَر بقلبه ولسانه ويده، فإنْ لم يقدر عليه فبقلبه ولسانه، فإن لم يقدر فبقلبه.

وقال الصادقعليه السلام: «إنّما يؤمر بالمعروف وينهى عن المنكر مؤمن فـيتّعظ، أو جاهل فيتعلّم، فأمّا صاحب سيف وسوط فلا».

باب الجهاد في سبيل الله

الجهاد فريضةٌ واجبة من الله عزّ وجلّ على خلقه بالنّفس والمال مع إمامٍ عادل، فمن لم يقدر على الجهاد معه بالنفس والمال ،فليخرج بماله من يجاهد عنه، ومن لم يقدر على المال وكان قويّاً ليس به علّة تمنعه، فعليه أن يجاهد بنفسه.

والجهاد على أربعة أوجه: فجهادان فرض، وجهاد سُنّة لا يقام إلّا مع فرض، وجهاد سُنّة.

فأمّا الجهاد الذى هو فرضٌ: فمجاهدة [الانسان] نفسه عن معاصي الله، وهو من أعظم الجهاد، ومجاهدة الذين يلونكم من الكفّار فرض.

وأمّا الجهاد الذي هو سُنّة لا يقام إلّا مع فرض، فإنّ مجاهدة العدوّ فرض على جميع الأُمّة، ولو تركوها لأتاهم العذاب، وهذا هو من عذاب الأمّة، وهو سنّة على الإمام أن يأتي العدوّ مع الأمّة فيجاهدهم.

وأمّا الجهاد الذي هو سنّة، فكلّ سنّة أقامها الرّجل، وجاهد في إقامتها وبلوغها وإحيائها، فالعمل والسّعي فيها من أفضل الأعمال، لأنّه إحياء سنّة.

وقال النبيّ ﷺ: « مَن سنَّ سنّةً حسنةً فله أجرها، وأجر من عَمِل بها، مِن غير أن ينقص من أجورهم شيء ».

وقد روي :« أنّ الكادّ على عياله من حلال كالمجاهد في سبيل الله ».

وروي :« أنّ جهاد المرأة حسن التبعّل ».

وروي :« أنّ الحجّ جهاد كلّ ضعيف ».

باب الدعائم التي بُني الإسلام عليها

الدعائم التي بُني الإسلام عليها ست: الصّلاة، والزكاة، والصّوم، والحجّ، والولاية، وهي أفضلهنّ، ومن ترك واحدة من هذه الخمس عمداً فهو كافر.

ولا صلاة إلّا بوضوء. والصّلاة تتمّ بالنوافل، والزّكاة بالصّدقة، والصّيام بالقيام ثلاثة أيّام في الشهر، ووالحجّ بالعمرة، والجهاد بالمرابطة، والولاية بالتبرّي من أعداء الله، والوضوء بغسل يوم الجمعة.

باب النيّة

قال رسول الله ﷺ:« إنّما الأعمال بالنيّات ».

وروي :« أنّ نيّة المؤمن خيرٌ من عمله، ونيّة الكافر شرٌّ من عمله ».

وروي:« أنّ بالنيّات خلد أهل الجنّة في الجنّة، وأهل النّار في النّار »، وقال عزّ وجلّ: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ يعني على نيّته.

ولا يجب على الإنسان أن يجدّد لكلّ عملٍ يعمله نيّةً، وكلّ عملٍ من الطّاعات إذا عمله العبد لا يريد به إلّا الله عزّ وجلّ فهو عملٌ بنيّة، وكلّ عملٍ عمله العبد من الطّاعات يريد به غير الله فهو عملٌ بغير نيّة، وهو غير مقبول...[١]

١. هذه الرسالة تتضمّن الأصول والفروع، وقد أثبتنا الأوّل وتركنا الثاني لخروجه عن موضوع الكتاب.

٥
اعتقادات الصدوق

الشيخ الصدوق، أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسن بن بابويه القمي المتوفى سنة ٣٨١ هـ

۞ هذه الرسالة هي الاعتقادية الثالثة للشيخ الصدوق والمعروفة بـ«اعتقادات الصدوق»، وهي رسالة مفصّلة أدرج فيها الصدوق اعتقاداته المبنيّة على منهج أهل الحديث والأخبار. ولهذه الرسالة تأثيرات مهمّة في عقائد الإماميّة، وقد أثار بعض العقائد المذكور فيها حفيظة المجتمع الشيعي في عصره، فانبرى شيخ الإماميّة في وقته بالردّ عليه في كتاب مشهور سمّاه «تصحيح اعتقادات الصدوق» ، وقد تحدّثنا عن ذلك في مقدّمة الرسالة الأولى. وعليه فلا يمكن التعويل على جزء من هذه الاعتقادات إلّا من خلال نقود الشيخ المفيد عليها وتصحيحاته.

لهذه الرسالة ـ فضلاً عن التصحيح المذكور ـ شروح عديدة، كما ترجمت إلى اللغات الفارسية والاورديّة والانگليزية.

أمّا مخطوطات هذه الرسالة فعديدة تتجاوز المئة، فعلى سبيل المثال تمتلك مكتبة

السيّد المرعشي بقم وحدها أكثر من ثلاثين نســخة، وهكــذا فــي ســائر المكــتبات الشيعية، ممّا تدلّ هذه الكثرة على شيوعها وانتشارها وأهميّتها.

اعتمدنا في هذا التحقيق على نسخة مكتبة آية الله المرعشي بقم وهي برقم ١٩٤٥، فرغ كاتبها من نسخها سنة ٨١٧هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين وصلى الله على محمّد وآله الطيّبين الطاهرين.

باب في صفة اعتقاد الإماميّة

قال الشيخ أبو جعفر، محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه ـ الفقيه المصنّف لهذا الكتاب ـ:

اعلم أنّ اعتقادنا في التوحيد: أنّ الله تعالى واحدٌ أحدٌ، ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾، لم يزل ولا يزال، سميعٌ، بصيرٌ، عليمٌ، حكيمٌ، حيٌّ، قيّومٌ، عزيزٌ، قدّوسٌ، قادرٌ، غنيٌّ. لا يوصف بجوهر، ولا جسم ولا صورة، ولا عرض، ولا خط ولا سطح، ولا ثقل له ولا خفّة، ولا سكون، ولا حركة، ولا مكان، ولا زمان. وأنّه تعالى متعال عن جميع صفات خلقه، خارج من الحدّين: حدّ الابطال وحد التشبيه. وأنّه تعالى شيءٌ لاكالأشياء، أحدٌ، صمدٌ، لم يلد فيورث، ولم يولد فيشارك، ﴿**ولم يكن له كفواً أحد**﴾، ولا نِدّ له ولا شبيه ولا صاحبة ولا مثل ولا نظير ولا شريك، ﴿**لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ**﴾ والأوهام وهو يدركها، ﴿**لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ**﴾، ﴿**وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾، ﴿**خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ**﴾، ﴿**لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ، تَبَارَكَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ**﴾. ومن قال بالتشبيه فهو مشرك. ومن نسب إلى الإماميّة غير ما وصف في التوحيد فهو كاذب. وكلّ خبر يخالف ما ذكرت في [كتاب] «التوحيد» فهو موضوع مخترع. وكلّ حديث لا يوافق كتاب الله فهو باطل، وإن وجِد في كتب علمائنا فهو مدلَّس. والأخبار التي يتوهّمها الجهّال تشبيهاً لله تعالى بخلقه، فمعانيها محمولة على ما في القرآن من نظائرها، لأنّ في القرآن: ﴿**كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ**﴾ ومعنى الوجه: الدين والوجه الذي يؤتى الله منه، ويتوجّه به إليه.

وفي القرآن: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ﴾، والساق: وجه الأمر وشدّته.

وفي القرآن: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللهِ﴾، والجنب: الطاعة.

وفي القرآن: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾ وهي روح مخلوقة جعل الله منها في آدم وعيسى عليهما السلام. وإنّما قال روحي كما قال بيتي وعبدي وجنّتي وناري وسمائي وأرضي.

وفي القرآن: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ أي نعمة الدنيا ونعمة الآخرة.

وفي القرآن: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾، والأيد القوّة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ﴾ يعني ذا القوّة.

وفي القرآن: ﴿يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ يعني بقدرتي وقوّتي.

وفي القرآن: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ يعني ملكه، لا يملكها معه أحد.

وفي القرآن: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ أي بقدرته.

وفي القرآن: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ أي وجاء أمر ربّك.

وفي القرآن: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ يعني عن ثواب ربّهم.

وفي القرآن: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ أي يأتيهم عذاب الله.

وفي القرآن: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ يعني مشرقة تنظر ثواب ربّها.

وفي القرآن: ﴿وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى﴾ وغضب الله عقابه، ورضاه ثوابه.

وفي القرآن: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ أي تعلم غيبي ولا أعلم غيبك.

وفي القرآن: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللهُ نَفْسَهُ﴾ أي انتقامه.

وفي القرآن: ﴿إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾.

وفي القرآن: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾ والصلاة من الله رحمة، ومن الملائكة تزكية، ومن الناس دعاء.

وفي القرآن: ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللهُ وَاللهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾.

وفي القرآن: ﴿يُخَادِعُونَ اللهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾.

وفي القرآن: ﴿اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾.

وفي القرآن: ﴿سَخِرَ اللهُ مِنْهُمْ﴾.

وفي القرآن: ﴿نَسُوا اللهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ ومعنى ذلك أنّه عزّ وجلّ يجازيهم جزاء المكر، وجزاء المخادعة، وجزاء الاستهزاء، وجزاء السخرية، وجزاء النسيان، وهو أن ينسيهم أنفسهم، كما قال عزّ وجلّ: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ﴾ لأنّه عزّ وجلّ في الحقيقة لا يمكر، ولا يخادع، ولا يستهزئ، ولا يسخر، ولا ينسى، تعالى الله عزّ وجلّ عن ذلك علوّاً كبيراً.

وليس يرد في الأخبار التي يشنّع بها أهل الخلاف والإلحاد إلّا مثل هذه الألفاظ، ومعانيها معاني ألفاظ القرآن.

باب الاعتقاد في صفات الذات وصفات الأفعال

قال الشيخ أبو جعفر رحمه الله: كلّ ما وَصَفْنا الله تعالى به من صفات ذاته، فإنّا نريد بكلّ صفة منها نفي ضدّها عنه تعالى، ونقول:

لم يزل الله تعالى سميعاً، بصيراً، عليماً، حكيماً، قادراً، عزيزاً، حيّاً، قيّوماً، واحداً، قديماً. وهذه صفات ذاته، ولا نقول: إنّه تعالى لم يزل خلّاقاً، فاعلاً، شائياً، مريداً، راضياً، ساخطاً، رازقاً، وهّاباً، متكلّماً، لأنّ هذه صفات أفعاله، وهي محدِثة.

ولا يجوز أن يقال: لم يزل الله تعالى موصوفاً بها.

باب الاعتقاد في التكليف

قال الشيخ أبو جعفر رحمه الله: اعتقادنا في التكليف هو أنّ الله تعالى لم يكلّف عباده إلّا دون ما يطيقون، كما قال الله في القرآن: ﴿**لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا**﴾، والوسع دون الطاقة. وقال الصّادق عليه السلام: «والله ما كلّف العباد إلّا دون ما يطيقون، لِأَنَّه كلَّفهم في كلّ يوم وليلة خمس صلوات، وكلّفهم في السّنة صيام ثلاثين يوماً، وكلّفهم في كلّ مائتي درهم خمسة دراهم، وكلّفهم حجّةً واحدةً»، وهم يطيقون أكثر من ذلك من العبادات الشّرعيّة والعقليّة.

باب الاعتقاد في أفعال العباد

قال الشيخ أبو جعفر رحمه الله: اعتقادنا في أفعال العباد أنّها مخلوقة خلق تقدير لا خلق تكوين، ومعنى ذلك أنّه لم يزل عزّ وجلّ عالماً بمقاديرها.

اعتقادنا في نفي الجبر والتفويض

قال الشيخ أبو جعفر رحمه الله: اعتقادنا في ذلك قول الصّادق عليه السلام: «لا جبر ولا تفويض، بل أمرٌ بين الأمرين. فقيل له: وما أمرٌ بين الأمرين؟ قال: ذلك مثل رجل رأيته على معصية فنهيته فلم ينته، فتركته ففعل تلك المعصية، فليس حيث لا يقبل منك فتركته كنت أنت الّذي أمرته بالمعصية ».

باب الاعتقاد في الإرادة والمشيّة

قال الشيخ أبو جعفر رحمه الله: اعتقادنا في ذلك قول الصّادق عليه السلام: «شاء الله وأراد، ولم يحبّ ولم يرض، شاء أن لا يكون شيء إلّا بعلمه، وأراد مثل ذلك. ولم يحبّ أن

يقال له: ثالث ثلاثة، ولم يرض لعباده الكفر». قال الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلٰكِنَّ اللهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾. وقال عزّ وجلّ: ﴿وَمَا تَشَاؤُنَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ﴾. وقال عزّ وجلّ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لآَمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً أَ فَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتّٰى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾. وقال عزّ وجل: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللهِ﴾. كما قال: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللهِ كِتَاباً مُؤَجَّلاً﴾. وكما قال عزّ وجلّ: ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾. وقال عزّ وجلّ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾. وقال عزّ وجلّ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكُوا وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً﴾. وقال عزّ وجلّ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لآَتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدٰاهَا﴾. وقال عزّ وجلّ: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾. وقال عزّ وجلّ: ﴿يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾. وقال عزّ وجلّ: ﴿يُرِيدُ اللهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِي الآْخِرَةِ﴾. وقال عزّ وجلّ: ﴿يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾. وقال عزّ وجلّ: ﴿يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾. وقال عزّ وجلّ: ﴿وَاللهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوٰاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلاً عَظِيماً﴾. وقال عزّ وجلّ: ﴿وَمَا اللهُ يُرِيدُ ظُلْماً لِلْعِبَادِ﴾.

فهذا اعتقادنا في الإرادة والمشيّة، ومخالفونا يشنّعون علينا في ذلك ويقولون: إنّا نقول إنّ الله تبارك وتعالى أراد المعاصي، وأراد قتل الحسين بن علي عليهما السلام، وليس هكذا نقول، ولكنّا نقول: إنّ الله تعالى أراد أن يكون معصية العاصين خلاف طاعة المطيعين، وأراد أن تكون المعاصي غير منسوبة إليه من جهة الفعل، وأراد أن يكون موصوفاً بالعلم بها قبل كونها.

ونقول: أراد الله أن يكون قتل الحسين معصية خلاف الطاعة.

ونقول: أراد الله أن يكون قتله منهيّاً عنه غير مأمورٍ به.

ونقول: أراد الله عزّ وجلّ أن يكون قتله مستقبحاً غير مستحسن.

ونقول: أراد الله تعالى أن يكون قتله سخطاً لله غير رضى.

ونقول: أراد الله عزّ وجلّ أن لا يمنع من قتله بالجبر والقدرة، كما منع منه بالنهي والقول.

ونقول: أراد الله أن لا يدفع القتل عنه عليه السلام كما دفع الحرق عن إبراهيم، حين قال الله عزّ وجلّ للنار التي أُلقي فيها: ﴿**يَا نَارُ كُونِي بَرْداً وَسَلَاماً عَلَى إِبْرَاهِيمَ**﴾.

ونقول: لم يزل الله عزّ وجلّ عالماً بأنّ الحسين سيُقتل، ويَدرك بقتله سعادة الأبد، ويشقى قاتله شقاوة الأبد.

ونقول: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

هذا اعتقادنا في الإرادة والمشيّة، دون ما نسبه إلينا أهل الخلاف، والمشنّعون علينا من أهل الإلحاد.

باب الاعتقاد في القضاء والقدر

قال **الشيخ أبو جعفر** رحمه الله: اعتقادنا في ذلك قول الصّادق عليه السلام لزرارة حين سأله، فقال: «ما تقول في القضاء والقدر؟ قال: أقول إنّ الله تعالى إذا جمع العباد يوم القيامة سألهم عمّا عهد إليهم، ولم يسألهم عمّا قضى عليهم».

والكلام في القدر منهي عنه، كما قال أمير المؤمنين عليه السلام لرجل قد سأله عن القدر، فقال: «بحر عميق لا تلجه ثمّ سأله ثانيةً فقال: طريق مظلم فلا تسلكه ، ثمّ سأله ثالثةً فقال: سرّ الله فلا تتكلّفه».

وقال أمير المؤمنين عليه السلام في القدر: «ألا إنّ القدر سِرٌّ من سرّ الله، وسِترٌ من ستر الله، وحرز من حِرزٌ الله، مرفوع في حجاب الله، مطويّ عن خلق الله، مختوم بخاتم

الله، سابق في علم الله، وضع الله عن العباد علمه ورفعه فوق شهاداتهم، لأنّه لا ينالونه بحقيقته الرّبّانيّة، ولا بقدرته الصّمدانيّة، ولا بعظمته النّورانيّة، ولا بعزّة الوحدانيّة، لأنّه بحر زاخر خالص لله عزّ وجلّ، عمقه ما بين السّماء والأرض، عرضه ما بين المشرق والمغرب، أسود كاللّيل الدّامس، كثير الحيّات والحيتان، يعلو مرّةً ويسفل أخرى، في قعره شمس تضيء، لا ينبغي أن يطّلع إليها إلّا الواحد الفرد، فمن تطلّع عليها فقد ضادّ الله في حكمه، ونازعه في سلطانه، وكشف عن سرّه وستره، وباء بغضب من الله، ومأواه جهنّم وبئس المصير».

وروي أنّ أمير المؤمنين عليه السلام عدل من عند حائط مائل إلى مكان آخر، فقيل له: يا أمير المؤمنين، تفرّ من قضاء الله؟ فقال عليه السلام: «أفرّ من قضاء الله إلى قدر الله».

وسئل الصّادق عليه السلام عن الرّقي، هل تدفع من القدر شيئاً؟ فقال: «هي من القدر».

باب الاعتقاد في الفطرة والهداية

قال الشيخ أبو جعفر رحمه الله: اعتقادنا في ذلك أنّ الله عزّ وجلّ فطر جميع الخلق على التوحيد، وذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿**فِطْرَتَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا**﴾. وقال الصّادق عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ: ﴿**وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِلَّ قَوْماً بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ**﴾ قال: «حتّى يعرّفهم ما يُرضيه وما يُسخطه».

وقال في قوله عزّ وجلّ: ﴿**فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا**﴾ قال: «بيّن لها ما أتى وما ترك». وقال في قوله عزّ وجلّ: ﴿**إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً**﴾ قال «عرّفناه إمّا آخذاً وإمّا تاركاً». وفي قوله عز وجلّ: ﴿**وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى**﴾ قال: «وهم يعرفون».

وسئل عن الصّادق عليه السلام في القرآن: ﴿**وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ**﴾ قال: «نجد الخير ونجد الشّرّ». وقال عليه السلام: «ما حجب الله علمه عن العباد، فهو موضوع عنهم». وقال عليه السلام: «إنّ الله احتجّ على النّاس بما آتاهم وعرّفهم».

باب الاعتقاد في الاستطاعة

قال الشيخ أبو جعفر رضي الله عنه: اعتقادنا في ذلك ما قاله موسى بن جعفر عليهما السلام حين قيل له: أيكون العبد مستطيعاً؟ قال: «نعم، بعد أربع خصال: أن يكون مخلّى السّرب، صحيح الجسم، سليم الجوارح، له سببٌ وارد من الله عزّ وجلّ. فإذا تمّت هذه فهو مستطيع. فقيل له: مثل أيّ شيء؟ فقال: يكون الرّجل مخلّى السّرب، صحيح الجسم، سليم الجوارح، لا يقدر أن يزني إلّا أن يرى امرأةً، فإذا وجد المرأة فإمّا أن يعصم فيمتنع كما امتنع يوسف، وإمّا أن يُخلّى بينه وبينها فيزني فهو زان، ولم يطع الله بإكراه، ولم يعص بغلبة».

وسئل الصّادق عليه السلام عن قول الله عز وجلّ: ﴿وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ﴾ قال عليه السلام: «يستطيعون الأَخْذ بما أمروا به، والتّرْك لما نهوا عنْه، وبذلك ابتلوا».

قال أبو جعفر رحمه الله: «في التّوراة مسطور: يا موسى، إنّي خلقتك واصطفيتك وقوّيتك، وأمرتُك بطاعتي، ونهيتُك عن معصيتي، فإن أطعتني أعنتك على طاعتي، وإن عصيتني لم أعنك على معصيتي، ولي المنّة عليك في طاعتك لي، ولي الحجّة عليك في معصيتك لي».

باب الاعتقاد في البداء

قال الشيخ أبو جعفر رضي الله عنه: إنّ اليهود قالوا إنّ الله قد فرغ من الأمر، قلنا: بل هو عزّ وجلّ ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾، لا يشغله شأنٌ عن شأن، ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾، ويخلق ويرزق، ﴿وَيَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾.

وقلنا: ﴿يَمْحُوا اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾، وإنّه لا يمحوا إلّا ما كان،

ولا يثبت إلّا ما لم يكن. وهذا ليس ببداء، كما قالت اليهود وأتباعهم، فنسبتنا اليهود في ذلك إلى القول بالبداء، وتابعهم على ذلك من خالفنا من أهل الأهواء المختلفة من المخالفين. وقال الصّادق عليه السلام: «ما بعث الله نبيّاً قطّ حتّى يأخذ عليه الإقرار لله عزّ وجلّ بالعبوديّة، وخلع الأنْداد، وإنّ الله عزّ وجلّ يؤخّر ما يشاء ويقدّم ما يشاء»، ونسخ الشرايع والأحكام بشريعة نبيّنا محمّد صلى الله عليه وآله من ذلك، ونسخ الكتب بالقرآن من ذلك. وقال الصّادق عليه السلام: «من زعم أنّ الله بدا في شيء اليوم لم يعلمه أمس أنا بريء منه». فمن زعم أنّ الله تعالى بدا له في شيء بداء ندامة، فهو عندنا كافر بالله العظيم». وأمّا قول الصّادق عليه السلام: «ما بدا لله في شيء كما بدا له في ابني إسماعيل» فإنّه يقول: ما ظهر لله سبحانه أمر من شيء كما ظهر له في ابني إسماعيل، «إذ اخترمه قبلي، ليعلم أنّه ليس بإمام بعدي».

باب الاعتقاد في التناهي عن الجدل والمراء في الله عزّ وجلّ وفي دينه

قال الشيخ أبو جعفر رضي الله عنه رحمه الله: الجدل في الله عزّ وجلّ منهيّ عنه، لأنّه يؤدّي إلى ما لا يليق به. وسئل الصّادق عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى﴾ قال: «إذا انتهى الكلام إلى الله تعالى فأمسكوا». وكان الصّادق عليه السلام يقول: «يا بن آدم لو أكل قلبك طائر ما أشبعه، وبصرك لو وضع عليه خرق إبرة لغطّاه، تريد أن تعرف بهما ملكوت السّماوات والأرض، إن كنت صادقاً فهذه الشّمس خلق من خلق الله، إن قدرت تملأ عينك منها فهو كما تقول».

والجدل في جميع أمور الدين منهي عنه. وقال أمير المؤمنين عليه السلام: «من طلب الدّين بالجدل تزندق»، وقال الصّادق عليه السلام: «يهلك أصحاب الكلام وينجو المسلمون، إنّ المسلمين هم النّجباء».

فأمّا الاحتجاج على المخالفين بقول الأئمّة عليهم السلام أو بمعاني كلامهم لمن يحسن الكلام فمطلق، وعلى من لا يحسن فمحظور محرّم. وقال الصّادق عليه السلام: «حاجّوا النّاس بكلامهم، فإن حاجّوكم كنت أنا المحجوج لا أنتم». وروي عنه عليه السلام أنّه قال: «كلام في حقّ خير من سكوت على باطل». وروي أنّ أبا الهذيل العلّاف قال لهشام بن الحكم: (أناظرك على أنّك إن غلبتني رجعتُ إلى مذهبك، وإن غلبتك رجعتَ إلى مذهبي. فقال هشام: ما أنصفتني! بل أناظرك على أنّي إن غلبتكَ رجعتَ إلى مذهبي، وإن غلبتني رجعتُ إلى إمامي).

باب الاعتقاد في اللّوح والقلم والكرسي

قال الشيخ أبو جعفر رضي الله عنه: اعتقادنا في اللّوح والقلم أنّهما ملكان، وفي الكرسي أنّه وعاء جميع الخلق من العرش والسماوات والأرض، وكلّ شيء خلق الله تعالى في الكرسي. وفي وجه آخر الكرسي هو العلم. وسئل عن الصّادق عليه السلام في قوله تعالى: ﴿**وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ**﴾ قال: «علمه».

واعتقادنا في العرش أنّه حملة جميع الخلق. والعرش في وجه آخر هو العلم. وسئل الصّادق عليه السلام عن قوله تعالى: ﴿**الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾ فقال: «استوى من كلّ شيء، فليس شيء أقرب إليه من شيء». فأمّا العرش الذي هو حملة جميع الخلق، فحملته ثمانية من الملائكة، لكلّ واحد منهم ثمانية أعين، كلّ عين طباق الدنيا:

واحد منهم على صورة بني آدم، فهو يسترزق الله لولد آدم. والآخر منهم على صورة الثور، يسترزق الله للبهائم كلّها. والآخر منهم على صورة الأسد، يسترزق الله للسباع. والآخر على صورة الديك، فهو للطيور كلّها. فهم اليوم هؤلاء الأربعة، فإذا كان يوم القيامة صاروا ثمانية.

وأمّا العرش الّذي هو العلم، فحملتهُ أربعة من الأوّلين، وأربعة من الآخرين:

فأمّا الأربعة من الأوّلين: فنوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى. وأمّا الأربعة من الآخرين: فمحمّد، وعليّ، والحسن، والحسين، صلوات الله عليهم. هكذا روي بالأسانيد الصّحيحة عن الأئمّة عليهم السلام في العرش وحملته. وإنّما صار هؤلاء حملة العرش الذي هو العلم، لأنّ الأنبياء الذين كانوا قبل نبيّنا صلى الله عليه وآله على شرائع الأربعة: نوح وإبراهيم وموسى وعيسى عليهم السلام، ومن قبل هؤلاء صارت العلوم إليهم، وكذلك صار العلم من بعد محمّد وعلي والحسن والحسين عليهم السلام إلى من بعد الحسين من الأئمّة عليهم السلام.

باب الاعتقاد في النفوس والأرواح

قال الشيخ أبو جعفر رضي الله عنه: اعتقادنا في النفوس أنّها هي الأرواح التي بها الحياة، وانّها الخلق الأوّل لقول النّبيّ صلى الله عليه وآله: «إنّ أوّل ما أبدع الله تبارك وتعالى هي النّفوس المقدّسة المطهّرة، فأنطقها بتوحيده، ثمّ خلق بعد ذلك سائر خلقه». واعتقادنا فيها أنّها خلقت للبقاء ولم تخلق للفناء لقول النّبيّ صلى الله عليه وآله: «ما خلقتم للفناء بل خلقتم للبقاء، وإنّما تُنقلون من دار إلى دار». وأنّها في الأرض غريبة، وفي الأبدان مسجونة. واعتقادنا فيها أنّها إذا فارقت الأبدان فهي باقية، منها منعّمة، ومنها معذّبة، إلى أن يردها الله عزّ وجلّ بقدرته إلى أبدانها. وقال عيسى بن مريم للحواريّين: «بحقّ أقول لكم: إنّه لا يصعد إلى السّماء إلّا ما نزل منها». وقال عزّ وجلّ: ﴿**وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ**﴾ فما لم يرفع منها إلى الملكوت بقي يهوي في الهاوية، وذلك لأنّ الجنّة درجات والنّار دركات. وقال عزّ وجلّ: ﴿**تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ**﴾ وقال عزّ وجلّ: ﴿**إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِيكٍ مُقْتَدِرٍ**﴾ وقال عزّ وجلّ: ﴿**وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي**

سَبِيلِ اللهِ أَمْوٰاتاً بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ فَرِحِينَ بِـمَا آتَـاهُمُ اللهُ مِـنْ فَـضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ وقال عزّ وجلّ: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْوٰاتٌ بَلْ أَحْـيَاءٌ وَلٰكِـنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾، وقال النّبيّ ﷺ: «ألارواح جنود مجنّدة، فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف». وقال الصّادق عليه السلام: «إنّ الله تـعالى آخـى بـين الأرواح فـي الأظلّة قبل أن يخلق الأبدان بألفي عام، فلو قد قام قائمنا أهل البيت لورث الأخ الّذي آخى بينهما في الأظلّة، ولم يرث ألاخ من الولادة». وقال عليه السلام: «إنّ ألارواح لتلتقي في الهواء فتعارف فتساءل، فإذا أقـبل روح مـن ألارض قـالت ألارواح فدعوه فقد أفلت من هول عظيم، ثمّ سألوه ما فعل فلان وما فعل فلان، فكلّما قال: قد بقي رجوه أن يلحق بهم، وكلّما قال: قد مات قالوا هوى هوى». وقال عزّ وجلّ: ﴿وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى﴾ وقال عزّ وجلّ: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوٰازِيـنُهُ فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ وَمَا أَدْرٰاكَ مَا هِيَهْ نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ ومثل الدنيا وصـاحبها كـمثل البـحر والملاّح والسفينة. وقال لقمان عليه السلام لِابنِهِ: «يا بنيّ، إنّ الدّنيا بحر عمِيق وقد هـلك فِيها عالم كثِير، فاجعل سفينتك فيها الإيمان بالله، واجعل زادك فـيها تـقوى الله، واجعل شراعها التّوكّل على الله، فإن نجوت فبرحمة الله، وإن هلكت فبذنوبك».

وأشدّ ساعات ابن آدم ثلاث ساعات: يوم ولد، ويوم يموت، ويوم يبعث حيّاً، ولقد سلّم الله تعالى على يحيى في هذه الساعات، فقال الله عزّ وجلّ: ﴿وَسَـلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾ ، وقد سلّم فيها عيسى عليه السلام على نفسه، فقال: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾.

والاعتقاد في الروح أنّه ليس من جنس البدن، وأنّه خلق آخر، لقـوله: ﴿ثُـمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقاً آخَرَ فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾.

واعتقادنا في الأنبياء والرسل والأئمّة عليهم السلام أنّ فيهم خمسة أرواح: روح القدس،

روح الايمان، روح القوّة، روح الشهوة، روح المدرج. وفي المؤمنين أربعة أرواح: روح الايمان، روح القوّة، روح الشهوة، روح المدرج. و في الكافرين والبهائم ثلاثة أرواح: روح القوّة، روح الشهوة، روح المدرج. وأمّا قوله تعالى: ﴿وَيَسْئَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ فإنّه خلق أعظم من جبرئيل وميكائيل، كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله والملائكة، وهو من الملكوت، وأنا اصنّف في هذا المعنى كتاباً أشرح فيه معاني هذه الجمل إن شاء الله تعالى.

باب الاعتقاد في الموت

قال الشيخ أبو جعفر رضي الله عنه: قيل لأمير المؤمنين عليّ عليه السلام: «صِف لنا الموت؟ فقال عليه السلام: على الخبير سقطتم، هو أحد ثلاثة أمور ترد عليه: إمّا بشارة بنعيم الأبد، وإمّا بشارة بعذاب الأبد، وإمّا بتحزين وتهويل وأمر مبهم لا يدري من أيّ الفرق هو. وأمّا وليّنا والمطيع لِأمرِنا فهو المبشّر بنعِيم الأبد. وأمّا عدوّنا والمخالِف لأمرنا، فهو المبشّر بعذاب الأبد. وأمّا المبهم أمره الّذي لا يدري ما حاله، فهو المؤمن المسرف على نفسه لا يدري ما يؤول حاله، يأتيه الخبر مبهماً محرّفاً ثمّ لن يسوّيه الله عزّ وجلّ بأعدائنا، ويخرجه من النّار بشفاعتنا. فاعملوا وأطيعوا ولا تتّكلوا، ولا تستصغروا عقوبة الله عزّ وجلّ، فإنّ من المسرفين من لا يلحقه شفاعتنا إلّا بعد ثلاثمائة ألف سنة».

وسئل الحسن بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام: «ما الموت الّذي جهلوه؟ فقال عليه السلام: أعظم سرور يرد على المؤمنين إذ نقلوا عن دار النّكد إلى نعيم الأبد، وأعظم ثبور يرد على الكافرين إذ نقلوا عن جنّتهم إلى نار لا تبيد ولا تنفد».

ولمّا اشتدّ الأمر بالحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهما السلام نظر إليه من كان معه فإذا هو بخلافهم ، لِأنّهم [كلّما] إذا اشتدّ بِهِم الأمر تغيّرت ألوانهم، وارتعدت فرائِصهم،

ووجلت قلوبهم، ووجبت جنوبهم. وكان الحسين عليه السلام وبعض من معه من خواصّه تشرق ألوانهم، وتهدأ جوارحهم، وتسكن نفوسهم. فقال بعضهم لبعض: انظروا إليه لا يبالي بالموت! فقال لهم الحسين عليه السلام: «صبراً بني الكرام، فما الموت إلّا قنطرة تعبر بكم عن البؤس والضرّاء إلى الجنان الواسعة والنّعم الدّائمة، فأيّكم يكره أن ينتقل من سجن إلى قصر؟! وأمّا هؤلاء أعداؤكم إلّا كمن ينتقل من قصر إلى سجن وعذاب أليم. إنّ أبي حدّثني بذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله: إنّ الدّنيا سجن المؤمن وجنّة الكافر، والموت جسر هؤلاء إلى جنانهم، وجسر هؤلاء إلى جحيمهم، ما كَذِبت ولا كُذّبت».

وقيل لعليّ بن الحسين: ما الموت؟ فقال: «للمؤمن كنزع ثياب وسخة قمّلة، وفكّ قيود وأغلال ثقيلة، والاستبدال بأفخر الثّياب وأطيبها روائح، وأوطأ المراكب، وآنس المنازل. وللكافر كخلع ثياب فاخرة، والنّقل عن منازل أنيسة، والاستبدال بأوسخ الثّياب وأخشنها، وأوحش المنازل، وأعظم العذاب».

وقيل لمحمّد بن عليّ عليه السلام: ما الموت؟ فقال: «هو النّوم الّذي يأتيكم في كلّ ليلة، إلّا أنَّه طويل المدَّة لا ينتبه منه إلى يوم القيامة. فمنهم من رأى في منامه من أصناف الفرح ما لا يقادر قدره، ومنهم رأى في نومه من أصناف الأهوال ما لا يقادر قدره، فكيف حال فرحه في الموت ووجله فيه ، هذا الموت فاستعدّوا له».

وقيل للصّادق عليه السلام: صف لنا الموت؟ فقال: «هو للمؤمنين كأطيب ريح يشمّه فينعس لطيبه ، ويقطع التّعب والألم كلّه عنه. وللكافر كلسع الأفاعيّ ولدغ العقارب وأشدّ . قيل: فإنّ قوماً يقولون هو أشدّ من نشر المناشير، وقرض المقاريض، ورضخ بالحجارة، وتدوير قطب الأرحية في الأحداق؟ فقال: كذلك هو على بعض الكافرين والفاجرين، ألا ترون منهم من يعاين تلك الشّدائد فذلكم الّذي هو أشدّ من هذا و[أشدّ] من عذاب الدّنيا. قيل: فما لنا نرى كافراً يسهل عليه النّزع

فينطفئ وهو يتحدّث ويضحك ويتكلّم، وفي المؤمنين من يكون أيضاً كذلك، وفي المؤمنين والكافرين من يقاسي عند سكرات الموت هذه الشّدائد؟ فقال: «ما كان من راحةٍ للمؤمن هناك فهو عاجل ثوابه، وما كان من شدّة فهو تمحيصه من ذنوبه، ليرد إلى الآخرة نقيّاً نظيفاً مستحقّاً لثواب الله ليس له مانع دونه. وما كان من سهولة على الكافرين فليتوفّ أجر حسناته في الدّنيا، ليرد الآخرة وليس له إلّا ما يوجب عليه العذاب، وما كان من شدّة على الكافر هناك ، فهو ابتداء عقاب الله عند نفاد حسناته، ذلكم بأنّ الله عَدلٌ لا يجور».

ودخل موسى بن جعفر عليهما السلام على رجل قد غرق في سكرات الموت، وهو لا يجيب داعياً، فقالوا له: يا بن رسول الله، وددنا لو عرفنا كيف حال صاحبنا، وكيف الموت؟ فقال: «إنّ الموت هو المصفاة: و يصفّي المؤمنين من الذنوب، فيكون آخر ألمُ يصيبهم كفّارة آخر وزر عليهم. وُيصفّي الكافرين من حسناتهم، فتكون آخر لذّةً أو نعمة أو رحمة تلحقهم وهو آخر ثواب حسنة تكون لهم. أمّا صاحبكم فقد خلي من الذّنوب تخليةً، وصفى من الآثام تصفيةً، وخلص حتّى نقي كما ينقى الثوب من الوسخ، وصلح لمعاشرتنا أهل البيت وفي دارنا دار الأبد».

ومرض رجل من أصحاب الرّضا عليه السلام فعاده، فقال: «كيف تجدك؟ فقال: لقيت الموت بعدك، يريد به ما لقي من شدّة مرضه. فقال: كيف لقيته؟ فقال: أليماً شديداً. فقال: ما لقيته، ولكن لقيت ما ينذرك به، ويعرّفك بعض حاله، إنّما النّاس رجلان: مستريحٌ بالموت، ومستراح به، فجدّد الإيمان بالله وبالولاية تكن مستريحاً». ففعل الرّجل ذلك، والحديث طويل أخذنا منه موضع الحاجة.

وقيل لمحمّد بن عليّ بن موسى الرضا عليهما السلام : ما بال هؤلاء المسلمين يكرهون الموت؟ فقال :« لأنّهم جهلوه فكرهوه، ولو عرفوه وكانوا من أولياء الله عزّ وجلّ حقّاً لأحبّوه، وليعلموا أنّ الآخرة خير لهم من الدّنيا. ثمّ قال: يا عبد الله، ما بال

الصّبيّ والمجنون يمتنع من الدّواء المنقّي لبدنه والنّافي للألم عنه؟. قال: لجهلهم بنفع الدّواء. فقال: والّذي بعث محمّداً بالحقّ نبيّاً، إنّ من قد استعدّ للموت حقّ الاستعداد، إنّه أنفع لهم من هذا الدّواء لهذا المتعالج، أما إنّهم لو علموا ما يؤدّي إليه الموت من النّعم، لاستدعوه أشدّ ممّا يستدعي العاقل الحازم الدّواء، لدفع الآفات واجتلاب السّلامات».

ودخل عليّ بن محمّد عليهما السلام على مريض من أصحابه وهو يبكي ويجزع من الموت ، فقال له: «يا عبد الله، تخاف من الموت لِأنّك لا تعرِفه، أ رأيتك إِذا اتّسخت ثيابك وتقذّرتْ، وتأذّيت من كثرة الوسخ والقذرة عليك ، وأصابك قروح وجرب، وعلمت أنّ الغَسل في حمّام يزيل عنك ذلك كلّه، أما تريد أن تدخله فتغسل فيزول ذلك عنك، أوما تكره أن لا تدخله فيبقى ذلك عليك؟ قال: بلى يا ابن رسول الله. قال: فذلك الموت هو ذلك الحمّام، وهو آخر ما بقي عليك من تمحيص ذنوبك وتنقيتك من سيّئاتك، فإذا أنت وردت عليه وجاوزته، فقد نجوت من كلّ غمّ وهمّ وأذًى ووصلت إلى سرور وفرح». فسكن الرّجل ونشط واستسلم وغمّض عين نفسه ومضى لسبيله.

وسُئل الحسن بن عليّ عليهما السلام عن الموت، ما هو؟ فقال: «هو التّصديق بما لا يكون. إنّ أبي حدّثني بذلك عن أبيه عن جدّه عن الصّادق عليه السلام أنّه قال: إنّ المؤمن إذا مات لم يكن ميّتاً، وإنّ الكافر هو الميّت، إنّ الله عزّ وجلّ يقول: ﴿**يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ**﴾ يعني المؤمن من الكافر، والكافر من المؤمن».

وجاء رجل إلى النّبيّ صلى الله عليه وآله، فقال يا رسول الله، ما بالي لا أحبّ الموت؟ قال: «ألك مال؟. قال: نعم. قال: قدّمته؟ قال: لا. قال: فمن ثمّ لا تحبّ الموت».

وقال رجل لِأَبِي ذرّ رضي الله عنه: ما لنا نكره الموت؟ فقال: لِأنّكم عمّرتم الدّنيا وخرّبتم

الآخرة، فتكرهون أن تنقلوا من عمران إلى خراب. وقيل له: كيف ترى قدومنا على الله؟ قال: أمّا المحسن فكالغائب يَقدِم على أهله، وأمّا المُسيء فكالآبق يقدم على مولاه. قيل: فكيف ترى حالنا عند الله؟ فقال: اعرضوا أعمالكم على الكتاب، إنّ الله عزّ وجلّ يقول: ﴿**إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ**﴾.

فقال الرّجل: فأين رحمة الله؟ قال: ﴿**إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ**﴾.

باب الاعتقاد في المساءلة في القبر

قال الشيخ أبو جعفررضي الله عنه: اعتقادنا في المساءلة في القبر أنّها حق لابدّ منها، فمن أجاب بالصواب فاز بروحٍ وريحانٍ في قبره، وبجنّة نعيم في الآخرة، ومن لم يأت بالصواب فله نزلٌ من حميم في قبره وتصلية جحيم في الآخرة. وأكثر ما يكون عذاب القبر من النميمة، وسوء الخُلُق، والاستخفاف بالبول. وأشدّ ما يكون عذاب القبر على المؤمن مثل اختلاج العين أو شرطة حجّام ، ويكون ذلك كفّارة لما بقي عليه من الذنوب التي تكفّرها الهموم والغموم والأمراض وشدّة النزع عند الموت، فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كفّن فاطمة بنت أسدٍ رضي الله عنها في قميصه بعد ما فرغ النّساء من غسلها، وحَمَل جنازتها على عاتقه ، فلم يزل تحت جنازتها حتّى أوردها قبرها، ثمّ وضعها ودخل القبر واضطجع فيه، ثمّ قام فأخذها على يديه ووضعها في قبرها، ثمّ انكبّ عليها يناجيها طويلاً ويقول لها: ابنك ابنك، ثمّ خرج وسوّى عليها التّراب، ثمّ انكبّ على قبرها، فسمعوه وهو يقول: «اللّهمّ إنّي استودعتها إيّاك» ثمّ انصرف، فقال له المسلمون: يا رسول الله، إنّا رأيناك صنعت اليوم شيئاً لم تصنعه قبل اليوم؟ فقال: اليوم فقدتُ بِرّ أبي طالب، إنّها كانت ليكون عندها الشّيء فتؤثرني به على نفسها وولدها. وإنّي ذكرت يوم القيامة يوماً وأنّ النّاسُ يحشرون عُراةً، فقالت: وا سوأتاه، فضمنُت لها أن يبعثها الله كاسيةً. وذكرتُ ضغطة القبر، فقالت: وا ضعفاه، فضمنُت لها أن يكفيها الله ذلك. فكفّنتها بقميصي

واضطجعت في قبرها لذلك، وانكببت عليها فلقّنتها ما تسأل عنه. وإنّما سُئلت عن ربّها فقالت الله، وسُئلت عن نبيّها فأجابت، وسُئلت عن وليّها و إمامها فارتجّ عليها، فقلت لها: ابنك، ابنك. فقالت ولدي وليّي وإمامي، فانصرفا عنها وقالا: لا سبيل لنا عليك، نامي كما تنام العروس في خدرها. ثمّ إنّها ماتت موتةً ثانيةً». وتصديق ذلك في كتاب الله تعالى قوله: ﴿ رَبَّنا أَمَتَّنا اِثْنَتَين وَ أَحْيَيْتَنا اِثْنَتَين فَاعْتَرَفْنا بِذُنُوبِنا فَهَلْ إلى خُرُوجٍ مِنْ سَبيل﴾.

باب الاعتقاد في الرجعة

قال الشيخ أبو جعفر رضي الله عنه: اعتقادنا في الرجعة انّها حق، وقد قال عزّ وجلّ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ﴾، كان هؤلاء سبعين ألف بيت، وكان يقع فيهم الطّاعون كلّ سنة، فيخرج الأغنياء لقوّتهم، ويبقى الفقراء لضعفهم. فيدفع الطّاعون في الّذين يخرجون، ويكثر في الّذين يقيمون، فيقول الّذين يقيمون: لو خرجنا لما أصابنا الطّاعون، ويقول الّذين خرجوا: لو أقمنا لأصابنا كما أصابهم. فأجمعوا على أن يخرجوا جميعاً من ديارهم إذا كان وقت الطّاعون، فخرجوا بأجمعهم، فنزلوا على شطّ بحر، فلمّا وضعوا رحالهم ناداهم الله: موتوا، فماتوا جميعاً، فكنستهم المارّة عن الطّريق، فبقوا بذلك ما شاء الله. ثمّ مرّ بهم نبيّ من أنبياء بني إسرائيل يقال له إرميا، فقال: «لو شئتَ يا ربّ لأحييتهم فيعمروا بلادك، ويلدوا عبادك، وعبدوك مع من يعبدك». فأوحى الله تعالى إليه: «أفتحبُّ أن أحييهم لك؟». قال: «نعم». فأحياهم الله وبعثهم معه. فهؤلاء ماتوا ورجعوا إلى الدّنيا، ثمّ ماتوا بآجالهم. وقال عزّ وجلّ: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هٰذِهِ اللهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ

لَبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْماً فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾. فهذا مات مائة سنة ورجع إلى الدنيا وبقي فيها، ثمّ مات بأجله، وهو عُزَير.

وقال عزّ وجلّ في قصة المختارين من قوم موسى لميقات ربّه: ﴿**ثُمَّ بَعَثْنَاكُمْ مِنْ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ**﴾. وذلك أنّهم لمّا سمعوا كلام الله، قالوا: لا نصدّق به حتّى نرى الله جهرةً، ... فأخذتهم الصّاعقة بظلمهم فماتوا، فقال موسى عليه السلام: «يا ربّ ما أقول لبني إسرائيل إذا رجعت إليهم؟». فأحياهم الله له فرجعوا إلى الدّنيا، فأكلوا وشربوا، ونكحوا النّساء، وولد لهم الأولاد، ثمّ ماتوا بآجالهم.

وقال الله عزّ وجلّ لعيسى بن مريم: ﴿**وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَى بِإِذْنِي**﴾. فجميع الموتى الذين أحياهم عيسى عليه السلام باذن الله رجعوا إلى الدنيا وبقوا فيها، ثمّ ماتوا بآجالهم.

وأصحاب الكهف ﴿**لَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعاً**﴾ ثمّ بعثهم الله فرجعوا إلى الدنيا ﴿**لِيَتَسَائَلُوا بَيْنَهُمْ**﴾، وقصّتهم معروفة.

فإن قال قائل: إنّ الله عزّ وجلّ قال: ﴿**وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظاً وَهُمْ رُقُودٌ**﴾.

قيل له: فإنّهم كانوا موتى، وقد قال الله عزّ وجلّ: ﴿**قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هٰذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمٰنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ**﴾ وإن قالوا كذلك، فإنّهم كانوا موتى. ومثل هذا كثير.

فقد صحّ أنّ الرجعة كانت في الامم السالفة، وقال النّبيّ صلى الله عليه وآله: «يكون في امّتي ما كانت في الأمم السّالفة، حذو النّعل بالنّعل، والقذّة بالقذّة». فيجب على هذا الأصل أن تكون في هذه الأمّة رجعة.

وقد نقل مخالفونا أنّه إذا خرج المهديّ نزل عيسى ابن مريم فصلّى خلفه، ونزوله إلى الأرض رجوعه. إلى الدنيا بعد موته لأنّ الله عزّ وجلّ قال: ﴿**إِنِّي**

مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾. وقال عزّ وجلّ: ﴿**وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَداً**﴾. وقال الله عزّ وجلّ: ﴿**وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجاً مِمَّنْ يُكَذِّبُ بِآيَاتِنَا**﴾. فاليوم الذي يحشر فيه الجميع غير اليوم الذي يحشر فيه فوج. وقال الله عزّ وجلّ: ﴿**وَأَقْسَمُوا بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لاَ يَبْعَثُ اللهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَى وَعْداً عَلَيْهِ حَقًّا وَلٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ**﴾ يعني في الرجعة، وذلك إنّه يقول [بعد ذلك]: ﴿**لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يَخْتَلِفُونَ فِيهِ**﴾ والتبيين يكون في الدنيا لا في الآخرة.

وسأجرّد في الرجعة كتابا أبيّن فيه كيفيّتها والدلالة على صحّة كونها إن شاء الله تعالى.

ونقول: التناسخ باطل، ومن دان بالتناسخ فهو كافر، لأنّ في التناسخ إبطال الجنّة والنّار.

باب الاعتقاد في البعث بعد الموت

قال الشيخ أبو جعفر رضي الله عنه: اعتقادنا أنّه حقّ، وقال النّبيّ صلى الله عليه وآله: «يا بني عبد المطّلب، إنّ الرّائد لا يكذب أهله. والّذي بعثني بالحقّ نبيّاً، لتموتنّ كما تنامون، ولتبعثنّ كما تستيقظون، وما بعد الموت دار إلّا جنَّة أو نار». وخَلْقُ جميع الخلق وبعثهم على الله عزّ وجلّ كخَلْق نفس واحدة وبَعِثها، وقال الله تعالى: ﴿**مَا خَلْقُكُمْ وَلاَ بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ**﴾.

باب الاعتقاد في الحوض

قال الشيخ أبو جعفر رضي الله عنه: اعتقادنا في الحوض أنّه حق، وأنّ عرضه ما بين أيلة وصنعاء، وهو حوض النبيّ صلى الله عليه وآله ، وأنّ فيه من الأباريق عدد نجوم السماء. وأنّ الوالي عليه يوم القيامة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، يسقي منه أولياءه،

ويذود عنه أعداءه، ومن شرب منه شربة لم يظمأ بعدها أبداً. وقال النّبيّ ﷺ: «ليختلجنّ قوم من أصحابي دوني وأنا على الحوض، فيؤخذ بهم ذات الشّمال، فأنادي: يا ربّ، أصحابي، أصحابي. فيقال لي: إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك».

باب الاعتقاد في الشفاعة

قال الشيخ أبو جعفر رضي الله عنه: اعتقادنا في الشفاعة أنّها لمن ارتضى الله دينه من أهل الكبائر والصغائر، فأمّا التائبون من الذنوب فغير محتاجين إلى الشفاعة.

وقال النّبيّ ﷺ: «من لم يؤمن بشفاعتي فلا أناله الله شفاعتي». وقال عليه السلام: «لا شفيع أنجح من التّوبة». والشفاعة للأنبياء والأوصياء والمؤمنين والملائكة. وفي المؤمنين من يشفع في مثل ربيعة ومُضر، وأقلّ المؤمنين شفاعة من يشفع لثلاثين إنساناً. والشفاعة لا تكون لأهل الشك والشرك، ولا لأهل الكفر والجحود، بل تكون للمذنبين من أهل التوحيد.

باب الاعتقاد في الوعد والوعيد

قال الشيخ رضي الله عنه: اعتقادنا في الوعد والوعيد أنّ من وعده الله على عمل ثواباً فهو منجزه له، ومن أوعده على عمل عقاباً فهو فيه بالخيار، فإن عذّبه فبعدله، وإن عفا عنه فبفضله، وما الله بظلّام للعبيد. وقد قال عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾.

باب الاعتقاد فيما يكتب على العبد

قال الشيخ أبو جعفر رضي الله عنه: اعتقادنا في ذلك أنّه ما من عبد إلّا وله ملكان موكّلان به يكتبان عليه جميع أعماله. ومن همّ بحسنةٍ ولم يعملها كُتب له حسنة، فإن عملها

كُتب له عشر حسنات. وإن همّ بسيّئةٍ لم تُكتب عليه حتى يعملها، فإن عملها كتب عليه سيّئة واحدة. والملكان يكتبان على العبد كلّ شيء حتى النفخ في الرماد. قال الله: ﴿**وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ كِراماً كَاتِبِينَ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ**﴾. ومرّ أمير المؤمنين عليه السلام برجل وهو يتكلّم بفضول الكلام، فقال: «يا هذا، إنّك تملي على ملكيك كتاباً إلى ربّك، فتكلّم بما يعنيك، ودع ما لا يعنيك». وقال عليه السلام: «لا يزال الرّجل المسلم يكتب محسناً ما دام ساكتاً، فإذا تكلّم كتب إمّا محسناً أو مسيئاً».

وموضع الملكين من ابن آدم الترقوتان. صاحب اليمين يكتب الحسنات، وصاحب الشمال يكتب السيّئات. وملكا النهار يكتبان عمل العبد بالنهار، وملكا الليل يكتبان عمل [العبد في] الليل.

باب الاعتقاد في العدل

قال الشيخ أبو **جعفر** رضي الله عنه: اعتقادنا انّ الله تبارك وتعالى أمرنا بالعدل، وعاملنا بما هو فوقه، وهو التفضّل، وذلك انّه قال عزّ وجلّ: ﴿**مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ**﴾.

والعدل هو أن يثيب على الحسنة، ويعاقب على السيّئة. قال النّبيّ صلّى الله عليه وآله: «لا يدخل الجنّة رجل إلّا برحمة الله عزَّ وجلَّ».

باب الاعتقاد في الأعراف

قال الشيخ أبو **جعفر** رضي الله عنه: وأمّا اعتقادنا في الأعراف أنّه سورٌ بين الجنّة والنّار، عليه رجال يعرفون كلّاً بسيماهم والرجال هم النبيّ وأوصياؤه عليهم السلام. لا يدخل الجنّة إلّا من عرفهم وعرفوه، ولا يدخل النّار إلّا من أنكرهم وأنكروه. وعند

الأعراف المرجون ﴿لِأَمرِ اللهِ إِمّا يعذّبهم وإِمّا يتوب عليهِم﴾.

باب الاعتقاد في الصراط

قال الشيخ أبو جعفر رضي الله عنه: وأمّا اعتقادنا في الصراط أنّه حق، وأنّه جسر جهنّم، وأنّ عليه ممرّ جميع الخلق. قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وٰارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْماً مَقْضِيًّا﴾.

والصراط في وجهٍ آخر اسمُ حجج الله، فمن عرفهم في الدنيا وأطاعهم أعطاه الله جوازاً على الصراط الذي هو جسر جهنّم يوم القيامة.

وقال النّبيّ صلى الله عليه وآله لعليّ: «يا عليّ إذا كان يوم القيامة أقعدُ أنا وأنت وجبرئيل على الصّراط، فلا يجوزُ على الصّراط إلّا من كانت معه براءة بولايتك».

باب الاعتقاد في العقبات التي على طريق المحشر

قال الشيخ أبو جعفر رضي الله عنه: وأمّا العقبات التي على طريق المحشر فاسمها على حدة: إسمُ فرض، أو أمر، أو نهي. فمتى انتهى الإنسان إلى عقبة اسمها فرض، وكان قد قصّر في ذلك الفرض، حبس عندها وطولب بحق الله فيها. فإن خرج منه بعمل صالح قدّمه أو برحمة تداركه، نجا منها إلى عقبة اخرى. فلا يزال يدفع من عقبة إلى عقبة، ويحبس عند كلّ عقبة، فيسأل عمّا قصر فيه من معنى اسمها. فإن سلم من جميعها انتهى إلى دار البقاء، فحيى حياة لا موت فيها أبدا، وسعد سعادة لا شقاوة معها أبدا، وسكن جوار الله مع أنبيائه وحججه والصّدّيقين والشّهدٰاء و الصّالحين من عباده. وإن حبس على عقبة فطولب بحق قصّر فيه، فلم ينجه عمل صالح قدّمه، ولا أدركه من الله عزّ وجلّ رحمة، زلت به قدمه عن العقبة فهوى في جهنّم نعوذ بالله منها. وهذه العقبات كلّها على الصراط. اسم عقبة منها: الولاية، يوقف جميع الخلائق عندها فيسألون عن ولاية أمير المؤمنين والأئمّة من بعده عليهم السلام، فمن أتى بها نجا وجاز، ومن لم يأت بها بقي فهوى، وذلك قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ

مَسْؤُلُونَ﴾. واسم عقبة منها: المرصاد، وهو ذلك قول الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾. ويقول عزّ وجلّ: ﴿وَعِزَّتِي وَجَلَالِي لَا يَجُوزُنِي ظُلْمُ ظَالِمٍ﴾. واسم عقبة منها: الرحم.

واسم عقبة منها: الامانة. واسم عقبة منها: الصلاة. وباسم كلّ فرض أو أمر أو نهي عقبة يحبس عندها العبد فيسأل.

باب الاعتقاد في الحساب والميزان

قال الشيخ أبو جعفر رضي الله عنه: اعتقادنا فيهما أنّهما حق. منه ما يتولّاه الله تعالى، ومنه ما يتولّاه حججه. فحساب الأنبياء والرسل والأئمّة عليهم السلام يتولّاه الله عزّ وجلّ، ويتولّى كلّ نبيّ حساب أوصيائه، ويتولّى الأوصياء حساب الأمم. والله تبارك وتعالى هو الشهيد على الأنبياء والرسل، وهم الشهداء على الأئمّة، والأئمّة شهداء على الأوصياء. وذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾. وقوله عزّ وجلّ: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيداً﴾. وقال عزّ وجلّ: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ﴾ والشاهد أمير المؤمنين. وقوله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾.

وسئل الصّادق عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً﴾ قال: «الموازين الأنبياء والأوصياء».

ومن الخلق من يدخل الجنّة بغير حساب.

فأمّا السؤال فهو واقع على جميع الخلق، لقوله تعالى: ﴿فَلَنَسْئَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْئَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ﴾ يعني عن الدين. وأمّا الذنب فلا يسأل عنه إلّا من يحاسب لقوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْئَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾ يعني من شيعة النبيّ والأئمّة عليهم السلام دون غيرهم، كما ورد في التفسير. وكلّ محاسب معذّب ولو

بطول الوقوف. ولا ينجو من النّار، ولا يدخل الجنّة أحد بـعمله، إلّا بـرحـمة الله تعالى. وإنّ الله تبارك وتعالى يخاطب عباده مـن الأوّليـن والآخـرين بـمجمل حساب عملهم مخاطبة واحدة، يسمع منها كلّ واحد قضيته دون غيرها، ويظن أنّه المخاطب دون غيره، لا تشغله عزّ وجلّ مخاطبة عن مخاطبة، ويفرغ من حساب الأوّلين والآخرين في مقدار ساعة من ساعات الدنيا. ويخرج الله عزّ وجلّ لكل إنسان كتاباً يلقاه منشوراً، ينطق عليه بجميع أعماله، ﴿**لا يُغادِرُ صَغيرَةً وَلا كَبِيرَةً إِلاّ أَحْصاها**﴾ فيجعله الله محاسب نفسه والحاكم عليها، بأن يقال له: ﴿**اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيباً**﴾. ويختم الله تبارك وتعالى على أفـواهـهم، وتشـهد أيديهم وأرجلهم وجميع جوارحهم ﴿**بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ وَلٰكِنْ ظَنَنْتُمْ أَنَّ اللهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيراً مِمَّا تَعْمَلُونَ**﴾.

وساجرّد كيفيّة وقوع الحساب في كتاب « حقيقة المعاد ».

باب الاعتقاد في الجنّة والنّار

قال الشيخ أبو جعفر رضي الله عنه : اعتقادنا في الجنّة أنّـها دار البـقاء ودار السـلامة . لا موت فيها، ولا هرم، ولا سقم، ولا مرض، ولا آفة، ولا زوال، ولا زمانة، ولا غمّ، ولا همّ، ولا حاجة، ولا فقر. وأنّها دار الغنى والسعادة، ودار المقامة والكرامة، لا يمسّ أهلها فيها نصبٌ، ولا يمسّهم فيها لغوب ،لهم فيها ما تشتهي الأنفس وتـلذّ الأعين، وهم فيها خالدون. وأنّها دار أهلها جيران الله، وأولياؤه، وأحبّاؤه، وأهل كرامته. وهم أنواع [على] مراتب:

منهم: المنعّمون بتقديس الله وتسبيحه وتكبيره في جملة ملائكته.

ومنهم: المتنعّمون بأنواع المآكل والمشارب والفواكه والأرائك والحور العين،واستخدام الولدان المخلدين، والجلوس على النمارق والزرابي، ولباس السندس والحرير.

كلّ منهم انّما يتلذّذ بما يشتهي ويريد على حسب ما تعلّقت عليه همّته، ويعطى ما عبد الله من أجله. وقال الصّادق عليه السلام: «إنّ النّاس يعبدون الله تعالى على ثلاثة أصناف: صنف منهم يعبدونه رجاء ثوابه، فتلك عبادة الحرصاء. وصنف منهم يعبدونه خوفاً من ناره، فتلك عبادة العبيد. وصنف منهم يعبدونه حبّاً له، فتلك عبادة الكرام».

[إعتقادنا في النار]

واعتقادنا في النّار أنّها دار الهوان، ودار الانتقام من أهل الكفر والعصيان، ولا يخلد فيها إلّا أهل الكفر والشرك. فأمّا المذنبون من أهل التوحيد، فإنّهم يخرجون منها بالرحمة التي تدركهم، والشفاعة التي تنالهم. ورُوى :« أنّه لا يصيب أحداً من أهل التّوحيد ألم في النّار إذا دخلوها، وإنّما تصيبهم الآلام عند الخروج منها، فتكون تلك الآلام جزاءً بما كسبت أيديهم، وما الله بظلّام للعبيد ». وأهل النّار هم المساكين حقّا، ﴿**لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا ولَا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْداً وَلَا شَرَاباً إِلَّا حَمِيماً وَغَسَّاقاً**﴾. وإن استطعموا اطعموا من الزقوم، وإن استغاثوا ﴿**يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقاً**﴾، وينادون من مكان بعيد: ﴿**رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحاً، رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَالِمُونَ**﴾. فيمسك الجواب عنهم أحيانا، ثمّ قيل لهم: ﴿**اخْسَؤُا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَاكِثُونَ**﴾.

وروي : «أنّه يأمر الله تعالى برجال إلى النّار، فيقول لمالك: قل للنّار لا تحرقي

لهم أقداماً، فقد كانوا يمشون بها إلى المساجد. ولا تحرقي لهم أيدياً، فقد كانوا يرفعونها إليّ بالدّعاء. ولا تحرقي لهم ألسنةً، فقد كانوا يكثرون تلاوة القرآن، ولا تحرقي لهم وجوهاً، فقد كانوا يسبغون الوضوء. فيقول مالك: يا أشقياء، فما كان حالكم؟ فيقولون: كنّا نعمل لغير الله، فقيل لهم: خذوا ثوابكم ممّن عملتم له».

واعتقادنا في الجنّة والنّار أنّهما مخلوقتان، وأنّ النبيّ ﷺ قد دخل الجنّة، ورأى النّار حين عرج به.

واعتقادنا أنّه لا يخرج أحد من الدنيا حتى يرى مكانه من الجنّة أو من النّار، وأن المؤمن لا يخرج من الدنيا حتى ترفع له الدنيا كأحسن ما رآها، ويرى مكانه في الآخرة، ثمّ يخيّر فيختار الآخرة، فحينئذٍ تُقبض روحه.

وفي العادة أن يقال: فلان يجود بنفسه، ولا يجود الإنسان بشيء إلّا عن طيبة نفس، غير مقهور، ولا مجبور، ولا مكروه.

وأمّا جنّة آدم، فهي جنّة من جنان الدنيا، تطلع الشمس فيها وتغيب، وليست بجنّة الخلد، ولو كانت جنّة الخلد ما خرج منها أبدا.

واعتقادنا أنّ بالثواب يخلد أهل الجنّة في الجنّة وبالعقاب يخلد أهل النّار في النّار. وما من أحدٍ يدخل الجنّة حتى يعرض عليه مكانه من النّار، فيقال له: هذا مكانك الذي لو عصيت الله لكنت فيه. وما من أحدٍ يدخل النّار حتى يعرض عليه مكانه من الجنّة، فيقال له: هذا مكانك الذي لو أطعت الله لكنت فيه. فيورث هؤلاء مكان هؤلاء، وهؤلاء مكان هؤلاء وذلك قول الله عزّ وجلّ: ﴿**أُولَٰئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾.

وأقلّ المؤمنين منزلة في الجنّة من له فيها ملك الدنيا عشر مرّات.

باب الاعتقاد في كيفيّة نزول الوحي من عند الله بالكتاب في الأمر والنهي

قال الشيخ رضي الله عنه: واعتقادنا في ذلك أنّ بين عيني اسرافيل لوحاً، فإذا أراد الله تعالى أن يتكلّم بالوحي ضرب اللّوح جبين اسرافيل، فينظر فيه فيقرأ ما فيه، فيلقيه

إلى ميكائيل، ويلقيه ميكائيل إلى جبرئيل، فيلقيه جبرئيل إلى الأنبياء.

وأمّا الغشوة التي كانت تأخذ النبيّ صلى الله عليه وآله فإنّها كانت تكون عند مخاطبة الله عزّ وجلّ إيّاه حتى يثقل ويعرق. وأمّا جبرئيل فإنّه كان لا يدخل عليه حتى يستأذنه إكراماً له، وكان يقعد بين يديه قعدة العبد.

باب الاعتقاد في نزول القرآن في ليلة القدر

قال الشيخ رضي الله عنه: واعتقادنا في ذلك أنّ القرآن نزل في شهر رمضان في ليلة القدر جملة واحدة إلى البيت المعمور، ثمّ نزل من البيت المعمور في مدّة أربعة وعشرين سنة، وأنّ الله عزّ وجلّ أعطى نبيّه محمّداً صلى الله عليه وآله العلم جملة. ثمّ قال له: ﴿**وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً**﴾. وقال: ﴿**لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ**﴾.

باب الاعتقاد في القرآن

قال الشيخ رضي الله عنه: اعتقادنا في القرآن أنّه كلام الله، ووحيه، وتنزيله، وقوله، وكتابه. وأنّه ﴿**لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ**﴾. وأنّه القصص الحق. وأنّه قول فصل، وما هو بالهزل. وأنّ الله تعالى مُحدِثه، ومنزِله، وحافظه، وربّه.

باب الاعتقاد في مبلّغ القرآن

قال الشيخ أبو جعفر رضي الله عنه: اعتقادنا أنّ القرآن الذي أنزل الله تعالى على نبيّه محمّد صلى الله عليه وآله هو ما بين الدفّتين، وهو ما في أيدي الناس، ليس بأكثر من ذلك، ومبلغ سوره عند الناس مائة وأربع عشرة سورة. وعندنا أنّ الضحى وألم نشرح سورة واحدة، ولإيلاف والفيل سورة واحدة. ومن نسب إلينا أنّا نقول إنّه أكثر من ذلك فهو كاذب. وما روي من ثواب قراءة كلّ سورة من القرآن، وثواب من ختم

القرآن كلّه، وجواز قراءة سورتين في ركعة نافلة، والنهي عن القران بين سورتين في ركعة فريضة، تصديق لما قلناه في أمر القرآن وأنّ مبلغه ما في أيدي الناس. وكذلك ما روي من النهي عن قراءة القرآن كلّه في ليلة واحدة، وأنّه لا يجوز أن يختم في أقل من ثلاثة أيام، تصديق لما قلناه أيضاً، بل نقول: إنّه قد نزل الوحي الذي ليس بقرآن، ما لو جمع إلى القرآن لكان مبلغه مقدار سبعة عشر ألف آيـة. وذلك مثل قول جبرئيل للنّبيّ صلى الله عليه وآله: «إنّ الله تعالى يقول لك: يا محمّد، دار خلقي». ومثل قوله: «اتّق شحناء النّاس وعداوتهم». ومثل قوله: «عش ما شئت فإنّك ميّت، وأحبب ما شئت فإنّك مفارقه، واعمل ما شئت فإنّك ملاقيه. وشرف المؤمن صلاته باللّيل، وعزّه كفّ الأذى عن النّاس». ومثل قـول النّـبيّ صلى الله عليه وآله: «مـا زال جـبرئيل يوصيني بالسّواك حتّى خفت أن أدرد وأحفر [أحفي]، وما زال يـوصيني بـالجار حتّى ظننت أنّه سيورثه، وما زال يوصيني بالمرأة حتّى ظننت أنّه لا ينبغي طلاقها، وما زال يوصيني بالمملوك حتّى ظننت أنّه سيضرب له أجلاً يعتق به». ومثل قول جبرئيل عليه السلام للنّبيّ صلى الله عليه وآله حين فرغ من غزوة الخندق: «يا محمّد، إنّ الله يأمرك أن لا تُصَلّيَ العَصرَ إلّا ببَني قرَيظَةَ». ومثل قوله صلى الله عليه وآله: «أمرني ربّي بمداراة النّـاس كـما أمرني بأداء الفرائض». ومثل قوله صلى الله عليه وآله: «إنّا معاشر الأنبياء أمرنا أن لا نكلّم النّاس إلّا بمقدار عقولهم». ومثل قوله صلى الله عليه وآله: «إنّ جبرئيل أتاني من قبل ربّي بأمر قرّت به عيني، وفرح به صدري وقـلبي، يـقول: إنّ عـليّاً أمـير المـؤمنين، وقـائد الغـرّ المحجّلين». ومثل قوله صلى الله عليه وآله: «نزل عليّ جبرئيل فقال: يا محمّد، إنّ الله تعالى قد زوّج فاطمة عليّاً من فوق عرشه، وأشهد على ذلك خيار ملائكته، فزوّجها منه في الأرض، وأشهد على ذلك خيار أمّتك».

ومثل ذلك كثير، كلّه وحي ليس بقرآن، ولو كان قرآنا لكان مقروناً به، وموصلاً إليه غير مفصول منه كما كان أمير المؤمنين عليه السلام لمّا جمعه، فلمّا جاءهم بـه قـال: «هذا كتاب ربّكم كما أنزل على نبيّكم، لم يزد فيه حرف، ولم ينقص منه حرف». فـــــــقالوا:

لا حاجة لنا فيه، عندنا مثل الّذي عندك. فانصرف وهو يقول: فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمناً قليلاً فبئس ما يشترون.

وقال الصّادق عليه السلام: «القرآن واحد، نزل من عند واحد على واحد، وإنّما الاختلاف من جهة الرّواة».

وكلّ ما كان في القرآن : مثل قوله عزّ وجلّ: ﴿**لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ** ومثل قوله تعالى: **لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ**﴾ ، ومثل: ﴿**وَلَوْ لَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً إِذاً لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ**﴾ وما أشبه ذلك، فاعتقادنا فيه أنّه نزل على إيّاك أعني واسمعي يا جارة.

وكلّ ما كان في القرآن : «أو» فصاحبه فيه بالخيار.

وكلّ ما كان في القرآن : ﴿**يا أيّها الّذين آمنوا**﴾ فهو في التوراة: يا أيّها المساكين.

وما من آية أوّلها: ﴿**يا أيّها الّذين آمنوا**﴾ إلّا ابن أبي طالب قائدها، وأميرها، وشريفها، وأوّلها. وما من آية تسوق إلى الجنّة إلّا وهي في النبيّ والأئمّة عليهم السلام، وفي أشياعهم وأتباعهم. وما من آية تسوق إلى النّار إلّا وهي في أعدائهم والمخالفين لهم.

وإن كانت الآيات في ذكر الأوّلين، فإنّ كلّ ما كان فيها من خيرٍ فهو جار في أهل الخير، وما كان فيها من شرٍّ فهو جارٍ في أهل الشر.

وليس في الأنبياء خيرٌ من النبيّ محمّد صلى الله عليه وآله، ولا في الأوصياء أفضل من أوصيائه، ولا في الأمم أفضل من هذه الامّة الّذين هم شيعة أهل بيته في الحقيقة دون غيرهم، ولا في الأشرار شرّ من أعدائهم والمخالفين لهم.

باب الاعتقاد في الأنبياء والرسل والحجج

قال الشيخ أبو جعفر رضي الله عنه: اعتقادنا في الأنبياء والرسل والحجج صلوات الله عليهم ، أنّهم أفضل من الملائكة، وقول الملائكة لله عزّ وجلّ لما قال لهم: ﴿**إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَ تَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ**﴾ هو التمنّي فيها لمنزلة آدم عليه السلام، ولم يتمنّوا إلّا منزلة فوق منزلتهم، والعلم يوجب فضله. قال الله تعالى: ﴿**وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هٰؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَ لَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ**﴾.

هذا كلّه يوجب تفضيل آدم على الملائكة، وهو نبيّ لهم، يقول الله عزّ وجلّ: ﴿**أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ**﴾. ممّا يثبت تفضيل آدم على الملائكة أمر الله تعالى الملائكة بالسجود لآدم، لقوله تعالى: ﴿**فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ**﴾. ولم يأمرهم الله بالسجود إلّا لمن هو أفضل منهم، وكان سجودهم لله تعالى عبودية وطاعة ولآدم إكراما لما أودع الله صلبه من النبيّ والأئمّة صلوات الله عليهم أجمعين. وقال النّبيّ صلى الله عليه وآله: «أنا أفضل من جبرئيل وميكائيل وإسرافيل، ومن جميع الملائكة المقرّبين، ومن حملة العرش وأنا خير البريّة، وأنا سيّد ولد آدم».

وأمّا قوله عزّ وجلّ: ﴿**لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْداً لِلّٰهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ**﴾ فليس ذلك بموجب لتفضيلهم على عيسى. وانّما قال تعالى ذلك، لأنّ الناس منهم من كان يعتقد الربوبية لعيسى ويتعبّد له وهم صنّف من النصارى، ومنهم من عبد الملائكة وهم الصابئون وغيرهم، فقال الله عزّ وجلّ لن يستنكف المسيح والمعبودون دوني أن يكونوا عباداً لي.

والملائكة روحانيون، معصومون، لا يعصون الله ما أمرهم، ويفعلون ما يؤمرون

لا يأكلون، ولا يشربون، ولا يألمون، ولا يسقمون، ولا يشيبون، ولا يهرمون. طعامهم وشرابهم التسبيح والتقديس، وعيشهم من نسيم العرش، وتلذذهم بأنواع العلوم. خلقهم الله أنوارا وأرواحا كما شاء وأراد، وكلّ صنّف منهم يحفظ نوعاً ممّا خلق الله تعالى.

وقلنا بتفضيل من فضلناه عليهم، لأنّ الحال التي يصيرون إليها أفضل من حال الملائكة. والله أعلم وأحكم.

باب الاعتقاد في عدد الأنبياء والأوصياء

قال الشيخ أبو جعفر رضي الله عنه: اعتقادنا في عددهم أنّهم مائة ألف نبيّ وأربعة وعشرون ألف نبيّ، ومائة ألف وصي وأربعة وعشرون ألف وصي، لكل نبيّ منهم وصي أوصى إليه بأمر الله عزّ وجلّ.

ونعتقد فيهم أنّهم جاءوا بالحق من عند الحق. وأنّ قولهم قول الله عزّ وجلّ، وأمرهم أمر الله، وطاعتهم طاعة الله، ومعصيتهم معصية الله.

وأنّهم عليهم السلام لم ينطقوا إلّا عن الله عزّ وجلّ وعن وحيه. وأنّ سادة الأنبياء خمسة الذين عليهم دارت الرحى، وهم أصحاب الشرائع، وأولو العزم: نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمّد، صلوات الله عليهم أجمعين.

وأنّ محمّداً صلى الله عليه وآله سيّدهم وأفضلهم، وأنّه جاء بالحقّ وصدّق المرسلين، وأنّ الذين كذبوا لذائقوا العذاب الأليم.

وأنّ الذين ﴿**آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾ الفائزون.

ويجب أن نعتقد أنّ الله تعالى لم يخلق خلقا أفضل من محمّد والأئمّة، وأنّهم أحبّ الخلق إلى الله، وأكرمهم عليه، وأوّلهم إقراراً به لما أخذ الله ميثاق النبيين

﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾. وأنّ الله بعث نبيّه محمّداً ﷺ إلى الأنبياء في الذرّ.

وأنّ الله تعالى عزّ وجلّ أعطى ما أعطى كلّ نبيّ على قدر معرفته نبيّنا، وسبقه إلى الإقرار به. وأنّ الله تبارك وتعالى خلق جميع ما خلق له ولأهل بيته عليهم السلام، وأنّه لولاهم لما خلق الله السماء والأرض، ولا الجنّة ولا النّار، ولا آدم ولا حواء، ولا الملائكة ولا شيئا ممّا خلق، صلوات الله عليهم أجمعين.

و **اعتقادنا**: أنّ حجج الله تعالى على خلقه بعد نبيّه محمّد ﷺ الأئمّة الاثنا عشر: أوّلهم أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، ثمّ الحسن، ثمّ الحسين، ثمّ عليّ ابن الحسين، ثمّ محمّد بن علي، ثمّ جعفر بن محمّد، ثمّ موسى بن جعفر، ثمّ عليّ ابن موسى، ثمّ محمّد بن علي، ثمّ عليّ بن محمّد، ثمّ الحسن بن علي، ثمّ محمّد ابن الحسن الحجّة القائم صاحب الزمان خليفة الله في أرضه، صلوات الله عليهم أجمعين.

واعتقادنا فيهم: أنّهم أولوا الأمر الّذين أمر الله تعالى بطاعتهم. وأنّهم الشهداء على الناس. وأنّهم أبواب الله، والسبيل إليه، والأدلّاء عليه. وأنّهم عيبة علمه، وتراجمة وحيه، وأركان توحيده. وأنّهم معصومون من الخطأ والزلل. وأنّهم الّذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيرا. وأنّ لهم المعجزات والدلائل. وأنّهم أمان لأهل الأرض، كما أنّ النجوم أمان لأهل السماء. وأنّ مَثَلهم في هذه الأمّة كمثل سفينة نوح أوكباب حِطّة. وأنّهم عباد الله المكرمون الّذين ﴿لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾.

ونعتقد فيهم: أنّ حبّهم إيمان، وبغضهم كفر. وأنّ أمرهم أمر الله، ونهيهم نهي الله، وطاعتهم طاعة الله، ووليّهم ولي الله، وعدوّهم عدو الله، ومعصيتهم معصية الله تعالى. ونعتقد أنّ الأرض لا تخلو من حجّة لله على خلقه، إمّا ظاهر مشهور أو خائف مغمور. ونعتقد أنّ حجّة الله في أرضه، وخليفته على عباده في زماننا هذا،

هو القائم المنتظر محمّد بن الحسن بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن موسى بن جعفر ابن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب.

وأنّه هو الذي أخبر به النبيّ صلى الله عليه وآله عن الله عزّ وجلّ باسمه ونسبه. وأنّه هو الذي يملأ الأرض قسطا وعدلا، كما مُلئت جوراً وظلماً. وأنّه هو الذي يظهر الله به دينه، ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾. وأنّه هو الذي يفتح الله على يديه مشارق الأرض ومغاربها، حتى لا يبقى في الأرض مكان إلّا نودي فيه بالأذان، ﴿وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾، وأنّه هو المهدي الذي أخبر به النّبيّ صلى الله عليه وآله أنّه إذا خرج نزل عيسى بن مريم عليه السلام فصلّى خلفه، ويكون المصلّي إذا صلّى خلفه كمن كان مصلّيا خلف رسول الله، لأنّه خليفته.

و **نعتقد** : أنّه لا يجوز أن يكون القائم غيره، بقي في غيبته ما بقي، ولو بقي في غيبته عمر الدنيا لم يكن القائم غيره، لأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام دلّوا عليه باسمه ونسبه، وبه نصّوا، وبه بشّروا صلوات الله عليهم. وقد أخرجتُ هذا الفصل من «كتاب الهداية».

باب الاعتقاد في العصمة

قال الشيخ أبو جعفر رضي الله عنه: اعتقادنا في الأنبياء والرسل والأئمّة والملائكة صلوات الله عليهم أنّهم معصومون مطهّرون من كلّ دنس، وأنّهم لا يذنبون ذنباً، لا صغيراً ولا كبيراً، ﴿ولَا يَعْصُونَ اللهَ مَا أَمَرَهُمْ، وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾. ومن نفى عنهم العصمة في شيء من أحوالهم فقد جهلهم. واعتقادنا فيهم أنّهم موصوفون بالكمال والتمام والعلم من أوائل أمورهم إلى أواخرها، لا يوصفون في شيء من أحوالهم بنقصٍ ولا عصيانٍ ولا جهل.

باب الاعتقاد في نفي الغلو والتفويض

قال الشيخ أبو جعفر رضي الله عنه: اعتقادنا في الغلاة والمفوّضة أنّهم كفّار بالله تعالى، وأنّهم أشرّ من اليهود والنصارى والمجوس والقدرية والحروريّة، و من جميع أهل البدع والأهواء المضلّة، وانّه ما صغّر الله جل جلاله تصغيرهم شيء. وقال الله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَاداً لِي مِنْ دُونِ اللهِ وَلٰكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَاباً أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾. وقال عزّ وجلّ: ﴿لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾.

واعتقادنا في النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه سُمّ في غزوة خيبر، فما زالت هذه الأكلة تعاوده حتّى قطعت أبهره فمات منها. وأمير المؤمنين عليه السلام قتله عبد الرّحمن بن ملجم لعنه الله، ودفن بالغريّ. والحسن بن عليّ عليهما السلام سمّته امرأته جعدة بنت الأشعث الكنديّ، فمات من ذلك. والحسين بن عليّ عليهما السلام قتل بكربلاء، وقاتله سنان بن أنس لعنه الله. و عليّ بن الحسين سيّد العابدين عليه السلام سمّه الوليد بن عبد الملك فقتله. والباقر محمّد ابن عليّ عليهما السلام سمّه إبراهيم بن وليد فقتله. والصّادق عليه السلام سمّه المنصور فقتله. وموسى ابن جعفر عليهما السلام سمّه هارون الرّشيد فقتله. والرّضا عليّ بن موسى عليهما السلام قتله المأمون بالسّمّ. وأبو جعفر محمّد بن عليّ عليهما السلام قتله المعتصم بالسّمّ. وعليّ بن محمّد عليه السلام قتله المعتضد بالسّمّ. والحسن بن عليّ العسكريّ عليه السلام قتله المعتمد بالسّمّ. واعتقادنا في ذلك أنّه جرى عليهم على الحقيقة، وأنّه ما شُبّه للناس أمرهم كما يزعمه من يتجاوز الحدّ فيهم، بل شاهدوا قتلهم على الحقيقة والصحة، لا على الحسبان والخيلولة، ولا على الشك والشبهة. فمن زعم أنّهم شُبّهوا، أو واحد منهم، فليس من ديننا على شيء، ونحن منه برآء.

وقد أخبر النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام أنّهم مقتولون، فمن قال إنّهم لم يقتلوا فقد كذّبهم، ومن كذّبهم فقد كذّب الله وكفر به وخرج من الإسلام، ومن يبتغ غير

الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين. وكان الرّضا عليه السلام يقول في دعائه: «اللّهمّ إنّي أبرأ إليك من الحول والقوّة، فلا حول ولا قوّة إلّا بك، اللّهمّ إنّي بريء إليك من الّذين ادّعوا لنا ما ليس لنا بالحقّ. اللّهمّ إنّي أبرأ إليك من الّذين قالوا فينا ما لم نقله في أنفسنا. اللّهمّ لك الخلق ومنك الأمر، وإيّاك نعبد وإيّاك نستعين. اللّهمّ أنت خالقنا وخالق آبائنا الأوّلين وآبائنا الآخرين. اللّهمّ لا تليق الرّبوبيّة إلّا بك، ولا تصلح الإلهيّة إلّا لك، فالعن النّصارى الّذين صغّروا عظمتك، والعن المضاهين لقولهم من بريّتك. اللّهمّ إنّا عبيدك وأبناء عبيدك، لا نملك لِأنفسِنا ضرّاً ولا نفعاً ولا موتاً ولا حياةً ولا نشوراً. اللّهمّ من زعم أنّنا أرباب فنحن إليك منه براء، ومن زعم أنّ إلينا الخلق وعلينا الرّزق فنحن إليك منه براء كبراءة عيسى عليه السلام من النّصارى. اللّهمّ إنّا لَمَ نَدعُهم إلى ما يزعمون، فلا تؤاخذنا بما يقولون واغفر لنا ما يزعمون. ﴿**رَبِّ لا تَذَرْ عَلَى الأرضِ مِنْهُمْ دَيّاراً إنّك إنْ تَذَرهُم يَضِلُّوا عِبادَكَ وَلا يَلِدُوا إلاّ فاجِراً كَفَّاراً**﴾.

وروي عن زرارة أنّه قال: «قلت للصّادق عليه السلام: إنّ رجلاً من ولد عبد الله بن سبأ يقول بالتّفويض، قال عليه السلام: وما التّفويض؟ قلت: يقول: إنّ الله عزّ وجلّ خلق محمّداً صلى الله عليه وآله وعليّاً عليه السلام ثمّ فوّض الأمر إليهما، فخلقا، ورزقا، وأحييا، وأماتا. فقال: كذب عدوّ الله، إذا رجعت إليه فاقرأ عليه الآية الّتي في سورة الرّعد ﴿**أَمْ جَعَلُوا لِلّٰهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ**﴾. فانصرفت إلى الرّجل فأخبرته بما قال الصّادق عليه السلام فكأنّما ألقمته حجراً، أو قال: فكأنّما خرس».

وقد فوّض الله تعالى إلى نبيّه صلى الله عليه وآله أمر دينه، فقال: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**﴾ وقد فوّض ذلك إلى الأئمّة عليهم السلام.

وعلامة المفوّضة والغُلاة وأصنافهم، نسبتهم إلى مشايخ قم وعلماءهم القول بالتقصير. وعلامة الحلّاجية من الغلاة دعوى التجلّي بالعبادة مع تديّنهم بترك

الصلاة وجميع الفرائض، ودعوى المعرفة بأسماء الله العظمى، ودعوى اتّباع الجنّ لهم، وأنّ الولي إذا خلص وعرف مذهبهم فهو عندهم أفضل من الأنبياءعليهم السلام.

ومن علاماتهم أيضاً: دعوى علم الكيمياء ولا يعلمون منه إلّا الدغل وتـنفيق الشبه والرصاص على المسلمين.

باب الاعتقاد في الظالمين

قال الشيخ أبو جعفررضي الله عنه: اعتقادنا فيهم أنّهم ملعونون، والبراءة منهم واجبة، قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ ، وقال الله عزّ وجلّ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِباً أُولٰئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَى رَبِّهِمْ وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هٰؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللهِ عَلَى الظَّالِمِينَ الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجاً وَهُمْ بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾. قال ابن عبّاس في تفسير هذه الآية: إنّ سبيل الله في هذا الموضع عليّ بن أبي طالبعليه السلام.

والأئمّة في كتاب الله تعالى إمامان: إمام هدى، وإمام ضلالة. قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾. وقال عزّ وجلّ: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُنْصَرُونَ وَأَتْبَعْنَاهُمْ فِي هٰذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ﴾. ولمّا نزلت هذه الآية: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ قال النّبيّصلى الله عليه وآله: «من ظلم عليّاً مقعدي هذا بعد وفاتي، فكأنّما جحد نبوّتي ونبوّة الأنبياء قبلي ، ومن تولّى ظالما فهو ظالم».

قال عزّ وجلّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾.

وقال عزّ وجلّ: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾.

وقال عزّ وجلّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَوَلَّوْا قَوْماً غَضِبَ اللهُ عَلَيْهِمْ قَدْ يَئِسُوا مِنَ الآخِرَةِ كَمَا يَئِسَ الْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَابِ الْقُبُورِ﴾.

وقال عزّ وجلّ: ﴿لَا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللهَ

وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الإِيمَانَ﴾.

وقال عزّ وجلّ: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾.

والظلم وضع الشيء في غير موضعه، فمن ادّعى الإمامة وليس بإمام فهو ظالم ملعون، ومن وضع الإمامة في غير أهلها فهو ظالم ملعون.

وقال النّبيّ صلى الله عليه وآله: «من جحد عليّاً إمامته بعدي فقد جحد نبوّتي، ومن جحد نبوّتي فقد جحد الله ربوبيّته». وقال صلى الله عليه وآله لعليّ عليه السلام: «يا عليّ، أنت المظلوم بعدي، مَن ظلمك فقد ظلمني، ومَن أنصفك فقد أنصفني، ومَن جحدك فقد جحدني، ومَن والاك فقد والاني، ومَن عاداك فقد عاداني، ومَن أطاعك فقد أطاعني، ومَن عصاك فقد عصاني».

واعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب والأئمّة من بعده عليهم السلام أنّه بمنزلة من جحد نبوّة جميع الأنبياء.

واعتقادنا فيمن أقرّ بأمير المؤمنين وأنكر واحداً من بعده من الأئمّة، أنّه بمنزلة من أقرّ بجميع الأنبياء وأنكر نبوّة نبيّنا محمّد صلى الله عليه وآله. وقال الصّادق عليه السلام: «المنكر لآخرنا كالمنكر لِأوّلنا».

وقال النّبيّ صلى الله عليه وآله: «الأئمّة من بعدي اثنا عشر، أوّلهم أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب وآخرهم القائم، طاعتهم طاعتي، ومعصيتهم معصيتي، من أنكر واحداً منهم فقد أنكرني».

وقال الصّادق عليه السلام: «من شكّ في كفر أعدائنا والظّالمين لنا فهو كافر».

وقال أمير المؤمنين عليه السلام: «ما زلت مظلوماً منذ ولدتني أمّي، حتّى إنّ عقيلاً كان يصيبه الرّمد فيقول: لا تذرّوني حتّى تذرّوا عليّاً، فيذرّونّي وما بي رمد».

واعتقادنا فيمن قاتل عليّاً عليه السلام قول النّبيّ صلى الله عليه وآله: «من قاتل عليّاً فقد قاتلني، ومن حارب عليّاً فقد حاربني، ومن حاربني فقد حارب الله».

وقوله ﷺ لعليّ وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام: «أنا حرب لمن حاربكم وسلم لمن سالمكم».

وأمّا فاطمة صلوات الله عليها فاعتقادنا فيها أنّها سيّدة نساء العالمين من الأوّلين والآخرين، وأنّ الله يغضب لغضبها، ويرضى لرضاها وأنّها خرجت من الدنيا ساخطة على ظالميها وغاصبيها ومانعي إرثها. وقال النّبيّ ﷺ: «إنّ فاطمة بضعة منّي، من آذاها فقد آذاني، ومن غاظها فقد غاظني ومن سرّها فقد سرّني». وقال النّبيّ ﷺ: «إنّ فاطمة بضعة منّي، وهي روحي الّتي بين جنبيّ، يسوؤني ما ساءها، ويسرّني ما سرّها».

واعتقادنا في البراءة أنّها واجبة من الأوثان الأربعة، ومن الانداد الأربعة، ومن جميع أشياعهم وأتباعهم، وأنّهم شرّ خلق الله. ولا يتم الإقرار بالله وبرسوله وبالأئمّة إلّا بالبراءة من أعدائهم.

واعتقادنا في قتلة الأنبياء وقتلة الأئمّة أنّهم كفّار مشركون مخلّدون في أسفل دركٍ من النّار. ومن اعتقد فيهم غير ما ذكرناه فليس عندنا من دين الله في شيء.

باب الاعتقاد في التقيّة

قال الشيخ أبو جعفر رضي الله عنه: اعتقادنا في التقيّة أنّها واجبة، من تركها كان بمنزلة من ترك الصلاة. وقيل للصّادق عليه السلام: «يا ابن رسول الله، إنّا نرى في المسجد رجلاً يعلن بسبّ أعدائكم ويُسمّيهم. فقال: ما له لعنه الله يعرض بنا. وقال الله عزّ وجلّ: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ فَيَسُبُّوا اللهَ عَدْواً بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾». وقال الصّادق عليه السلام في تفسير هذه الآية: «لا تسبّوهم فإنّهم يسبّون عليكم. فلما نزلت الآية قال رسول الله ﷺ لا تسبّوا عليّاً فانّ ذاته ممدوح لذات الله». وقال عليه السلام: «من سبّ وليّ الله فقد سبّ الله». وقال النّبيّ ﷺ لعليّ عليه السلام: «من سبّك يا عليّ فقد سبّني،

ومن سبّني فقد سبّ الله».

والتقيّة واجبة لا يجوز رفعها إلى أن يخرج القائمعليه السلام، فمن تركها قبل خروجه فقد خرج عن دين الله ودين الإماميّة وخالف الله ورسوله والأئمّة. وسئل الصّادق عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ﴾ قال: «أعملكم بالتّقيّة».

وقد أطلق الله تبارك وتعالى إظهار موالاة الكافرين في حال التقية. وقال جلّ من قائل: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾. وقال عزّ وجلّ: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾.

وقال الصّادقعليه السلام: «إنّي لأَسمَع الرّجلَ في المَسجد وَهوَ يَشتمني، فَأستَتر منه بالسّارية كي لا يراني». وقال عليه السلام: «خالطوا النّاس بالبرّانيّة، وخالفوهم بالجوّانيّة، ما دامت الْإِمْرة صبيانيّة». وقالعليه السلام: «الرّياء مع المؤمن شرك، ومع المنافق في داره عبادة». قال عليّعليه السلام: «من صلّى معهم في الصّفّ الأوّل، فكأنّما صلّى مع رسول الله في الصّفّ الأوّل». وقال: «عودوا مرضاهم، واشهدوا جنائزهم، وصلّوا في مساجدهم». وقال: «كونوا لنا زيناً، ولا تكونوا علينا شيناً». وقال: «رحم الله عبداً حبّبنا إلى النّاس، ولم يبغّضنا إليهم». وذكر القصّاصون عند الصّادق، فقال: «لعنهم الله يشنّعون علينا». وسئلعليه السلام عن القصّاص، أ يحلّ الاستماع لهم؟ فقال: «لا». وقالعليه السلام: «من أصغى إلى ناطق فقد عبده، فإن كان النّاطق عن الله فقد عبد الله، وإن كان النّاطق عن إبليس فقد عبد إبليس». وسئل الصّادق عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿الشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ قال: «هم القصّاص». وقال النّبيّصلى الله عليه وآله: «من أتى ذا بدعة فوقّره فقد سعى في هدم الإسلام».

واعتقادنا فيمن خالفنا في شيء من أمور الدين كاعتقادنا فيمن خالفنا في جميع أمور الدين.

باب الاعتقاد في آباء النبيّ صلى الله عليه وآله

قال الشيخ أبو جعفر رضي الله عنه: اعتقادنا في آباء النبيّ أنّهم مسلمون من آدم إلى أبيه عبد الله، وأنّ أبا طالب كان مسلما، وأمّه آمنة بنت وهب كانت مسلمة. وقال النّبيّ صلى الله عليه وآله: «خرجتُ من نكاحٍ ولم أخرج من سفاح من لدن آدم». وروي أنّ عبد المطّلب كان حجّةً وأبا طالب كان وصيّه.

باب الاعتقاد في العلويّة

قال الشيخ أبو جعفر رضي الله عنه: اعتقادنا في العلوية أنّهم آل رسول الله، وأنّ مودّتهم واجبة، لأنّها أجر النبوّة. قال الله عزّ وجلّ: ﴿**قُلْ لَا أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى**﴾.

والصدقة عليهم محرّمة، لأنّها أوساخ أيدي الناس وطهارة لهم، إلّا صدقتهم لإِمائهم وعبيدهم، وصدقة بعضهم على بعض.

وأمّا الزكاة فإنّها تحلّ لهم اليوم عوضا عن الخمس، لأنّهم قد منعوا منه.

واعتقادنا في المسيء منهم أنّ عليه ضعف العقاب، وفي المحسن منهم أنّ له ضعف الثواب.

وبعضهم أكفاء بعض، لقول النّبيّ صلى الله عليه وآله حين نظر إلى بنين وبنات عليّ وجعفر ابني [أبي] طالب: «بناتنا كبنينا، وبنونا كبناتنا». وقال الصّادق عليه السلام: «من خالف دين الله، وتولّى أعداء الله، أو عادى أولياء الله، فالبراءة منه واجبة، كائناً من كان، من أيّ قبيلة كان».

وقال أمير المؤمنين عليه السلام لابنه محمّد بن الحنفيّة: «تواضعك في شرفك أشرف لك من شرف آبائك». وقال الصّادق عليه السلام: «ولايتي لِأمِيرِ المؤمِنِين عليه السلام أحبّ إِليّ

مِن وِلادتِي مِنه». وسئل الصّادق عليه السلام عن آل محمّد، فقال: «آل محمّد من حرم على رسول الله نكاحه».

وقال عزّ وجلّ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ فَمِنْهُمْ مُهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾.

وسئل الصّادق عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿ثُمّ أورَثَنا الكِتَابِ الّذينَ اِصْطَفَينا مِنْ عِبادنا فَمِنْهُم ظالمٌ لِنَفْسَه وَمِنْهُم مقتَصِدٌ ومِنْهُم سابقٌ بالخيرات بإذن الله﴾ فقال: «الظّالم لنفسه منّا من لا يعرف حقّ الإمام، والمقتصد العارف بحقّ الإمام، والسّابق بالخيرات بإذن الله هو الإمام».

وسأل إسماعيل أباه الصّادق عليه السلام، فقال: « ما حال المذنبين منّا؟ فقال عليه السلام: لَيسَ بِأَمانِيِّكُمْ وَلا أمانِيّ أهلِ الْكِتاب مَنْ يَعْمَل سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾.

وقال أبو جعفر الباقر عليه السلام في حديث طويل: «ليس بين الله وبين أحد قرابة، أحبّ الخلق إلى الله أتقاهم له وأعملهم بطاعته. والله ما يتقرّب إلى الله عزّ وجلّ ثناؤه إلّا بالطّاعة، ما معنا براءة من النّار، ولا على الله لأحدٍ مِن حجّة. من كان لله مطيعاً فهو لنا وليّ، ومن كان للّه عاصياً فهو لنا عدوّ. ولا تنال ولايتنا إلّا بالورع والعمل».

وقال نوح عليه السلام: ﴿ ربّ إنّ اِبْني مِنْ أهْلي وإنّ وَعْدَكَ الحَقّ وَأَنْتَ أحكَمُ الحاكِمينْ قالَ يا نوحُ إنّه ليسَ مِنْ أهلك إنّه عَمَلٌ غَيرُ صالح فَلا تَسْئَلنَ ما لَيْسَ لَك بِهِ عِلمٌ إنّي أعِظُكَ أنْ تَكُونَ مِنَ الجاهِلينْ قالَ رَبِّ إنّي أَعُوذُ بِكَ أنْ أَسْئَلَكَ ما لَيسَ لي بِهِ عِلْمٌ وَإلّا تَغفِر لي وَتَرْحَمَني أكُنْ مِنَ الخاسِرين﴾.

وسُئل الصّادق عليه السلام عن قوله تعالى: ﴿وَيُومَ القِيامَةَ تَرى الّذينَ كَذِبُوا عَلى الله وُجُوهُهُمْ مُسْوَدّةٌ أَلَيسَ في جَهَنَّمَ مَثوىً لِلْمُتَكَبِّرين﴾ قال: «من زعم أنّه إمام وليس بإمام. قيل: وإن كان علويّاً فاطميّاً؟ قال: وإن كان علويّاً فاطميّاً».

وقال الصّادق عليه السلام: «ليس بينكم وبين من خالفكم إلّا المطمر. قيل: فأيّ شيء

المطمر؟ قال: الّذي تسمّونه التّرّ، فمن خالفكم وجازه فابرءوا منه وإن كان علويّاً فاطميّاً».

وقال الصّادقعليه السلام لِأصحابِهِ فِي ابنِهِ عبد الله: «إِنّه ليس على شيء مِمّا أنتم عليهِ، وإنّي أبرأ منه، برئ الله منه».

باب الاعتقاد في الأخبار المفسّرة والمجملة

قال الشيخ أبو جعفررضي الله عنه: اعتقادنا في الحديث المفسّر أنّه يحكم على المجمل، كما قال الصادقعليه السلام.

باب الاعتقاد في الحظر والإباحة

قال الشيخرضي الله عنه: اعتقادنا في ذلك أنّ الأشياء كلّها مطلقة حتى يرد في شيء منها نهي.

باب الاعتقاد في الأخبار الواردة في الطب

قال الشيخ أبو جعفررضي الله عنه: اعتقادنا في الأخبار الواردة في الطب أنّها على وجوه:

منها: ما قيل على هواء مكّة والمدينة، فلا يجوز استعماله في سائر الأهوية.

ومنها: ما أخبر به العالمعليه السلام على ما عرف من طبع السائل ولم يتعدّ موضعه، إذ كان أعرف بطبعه منه.

ومنها: ما دلّسه المخالفون في الكتب لتقبيح صورة المذهب عند الناس.

ومنها: ما وقع فيه سهو من ناقله.

ومنها: ما حفظ بعضه ونسي بعضه.

وما روي في العسل :« أنّه شفاء من كلّ داء » فهو صحيح، ومعناه أنّه شفاء من

كلّ داء بارد.

وما روي في الاستنجاء بالماء البارد لصاحب البواسير، فإنّ ذلك إذا كان بواسيره من حرارة.

وما روي: «في الباذنجان من الشّفاء»، فإنّه في وقت ادراك الرّطب لمن يأكل الرّطب، دون غيره من سائر الأوقات.

وأمّا أدوية العلل الصحيحة عن الأئمّة عليهم السلام، فهي آيات القرآن وسوره والأدعية على حسب ما وردت به الآثار بالأسانيد القوية والطرق الصحيحة. وقال الصّادق عليه السلام: «كان فيما مضى يسمّى الطّبيب: المعالج، فقال موسى عليه السلام: يا ربّ، ممّن الدّاء؟ فقال: منّي يا موسى. قال: يا ربّ، فممّن الدّواء؟ فقال: منّي. قال: فما يصنع النّاس بالمعالج؟ فقال: تطيب أنفسهم بذلك، فسمّي الطّبيب لذلك».

وأصل الطب التداوي. وكان داود عليه السلام تنبت في محرابه في كلّ يوم حشيشة، فتقول: خذني فإنّي أصلح لكذا وكذا، فرأى آخر عمره حشيشةً نبتت في محرابه، فقال لها: «ما اسمك، فقالت: أنا الخرنوبة، فقال داود عليه السلام: خرب المحراب، فلم ينبت فيه شيء بعد ذلك».

وقال النّبيّ صلى الله عليه وآله: «من لم تشفه الحمد للّه فلا شفاه الله تعالى».

باب الاعتقاد في الحديثين المختلفين

قال الشيخ أبو جعفر رضي الله عنه: اعتقادنا في الأخبار الصحيحة عن الأئمّة عليهم السلام أنّها موافقة لكتاب الله تبارك وتعالى، متّفقة المعاني غير مختلفة، لأنّها مأخوذة من طريق الوحي عن الله تعالى، ولو كانت من عند غير الله تعالى لكانت مختلفة. ولا يكون اختلاف ظواهر الأخبار إلّا لعلل مختلفة: مثل ما جاء في كفّارة الظهار عتق رقبة. وجاء في خبر آخر صيام شهرين متتابعين. وجاء في خبر آخر إطعام ستّين مسكيناً. وكلّها صحيحة، فالصيام لمن لم يجد العتق، والإطعام لمن لم يستطع

الصيام. وقد روي :« أنّه يتصدّق بما يطيق »، وذلك محمول على من لم يقدر على الإطعام. ومنها ما يقوم كلّ واحد منها مقام الآخر، مثل ما جاء في كفّارة اليمين ﴿**إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ**﴾ فإذا ورد في كفّارة اليمين ثلاثة أخبار أحدها بالإطعام وثانيها بالكسوة، وثالثها بتحرير رقبة كان ذلك عند الجهّال مختلفاً، وليس بمختلفٍ، بل كلّ واحدة من هذه الكفّارات تقوم مقام الأخرى. وفي الأخبار ما ورد للتقيّة.

وروي عن سُليم بن قيس الهلاليّ أنّه قال: «قلت لأمير المؤمنين عليه السلام: إنّي سمعت من سلمان ومقداد وأبي ذرّ شيئاً من تفسير القرآن ومن الأحاديث عن النّبيّ صلى الله عليه وآله غير ما في أيدي النّاس، ثمّ سمعت منك تصديق ما سمعت منهم، ورأيت في أيدي النّاس أشياء كثيرةً من تفسير القرآن ومن الأحاديث عن النّبيّ أنتم تخالفونهم فيها وتزعمون أنّ ذلك كلّه باطل، أفترى النّاس يكذبون على رسول الله متعمّدين ويفسّرون القرآن بآرائهم؟ قال: فقال عليّ عليه السلام: قد سألت فافهم الجواب: إنّ ما في أيدي النّاس: حقّ وباطل، وصدق وكذب، وناسخ ومنسوخ، وخاصّ وعامّ، ومحكم ومتشابه، وحفظ ووهم. وقد كذب على رسول الله على عهده حتّى قام خطيباً فقال: أيّها النّاس، قد كثرت الكذّابة عليّ فمن كذب عليّ متعمّداً فليتبوّأ مقعده من النّار، ثمّ كذب عليه من بعد. وإنّما أتاكم الحديث من أربعة ليس لهم خامس: رجل منافق مظهر للإيمان، متصنّع بالإسلام، لا يتأثّم ولا يتحرّج أن يكذب على رسول الله متعمّداً. فلو علم النّاس أنّه منافق كذّاب لم يقبلوا منه ولم يصدّقوه، ولكنّهم قالوا: هذا صحب رسول الله ورآه وسمع منه، فأخذوا عنه وهم لا يعرفون حاله. وقد أخبر الله تعالى عن المنافقين بما أخبر، ووصفهم بما وصفهم، فقال: وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم وإن يقولوا تسمع لقولهم ثمّ تفرّقوا بعده،

فتقرّبوا إلى أئمّة الضّلالة والدّعاة إلى النّار بالزّور و الكـذب والبـهتان، فـولّوهم الأعمال، وأكلوا بهم الدّنيا، وحملوهم على رقاب النّاس، و إنّما النّاس مع الملوك والدّنيا إلّا من عصم الله. فهذا أحد الأربعة. ورجل آخر سمع من رسول الله شيئاً لم يحفظه على وجهه ووهم فيه، ولم يتعمّد كذباً، فهو في يده يقول بـه ويـعمل بـه ويرويه، ويقول: أنا سمعته من رسول الله. فلو علم المسلمون أنّه وهم لم يقبلوه، ولو علم هو أنّه وهم لرفضه. و رجل ثالث سمع من رسول الله شيئاً أمر به، ثمّ نهى عنه وهو لا يعلم، أو سمعه ينهى عن شيء، ثمّ أمر به وهو لا يعلم، فحفظ منسوخه ولم يحفظ النّاسخ. فلو علم أنّه منسوخ لرفضه، ولو علم المسلمون إذ سمعوه أنّه منسوخ لرفضوه. ورجل رابع لم يكذب على رسول الله، مبغض للكذب خوفاً من الله و تعظيماً لرسول الله، لم يسه بل حفظ ما سمع على وجهه، فجاء به كما سمع، لم يزد ولم ينقص، وعلم النّاسخ والمنسوخ، فعمل بالنّاسخ ورفض المنسوخ.

وإنّ أمر النّبيّ ﷺ مثل القـرآن، نـاسخ ومـنسوخ، وخـاصّ وعـامّ، ومـحكم ومتشابه. وقد كان يكون من رسول الله ﷺ الكلام له وجهان: كلام عـامّ وكـلام خاصّ، مثل القرآن، قال الله تعالى: ﴿**وَما آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوه وَما نَهاكُمْ عَـنْهُ فَانْتَهُوا**﴾ فاشتبه على من لم يعرف ما عنى الله ورسوله، وليس كلّ أصحاب رسول الله يسألونه ويستفهمونه، لأنّ فيهم قوماً كانوا يسـألونه ولا يسـتفهمونه، لأنّ الله تعالى نهاهم عن السّؤال، حيث يقول: ﴿**يا أَيُّها الَّذينَ آمَنُوا لا تَسْئَلُوا عَنْ أَشياءَ إِن تَبْدُلَكُمْ تَسُؤْكُم وَ إِنْ تَسْئَلُوا عَنْها حينَ يُنَزَّلُ القُرآنُ تُبْدَلَكُم عَفا اللهُ عَنْها واللهُ غَفُور حَليمْ قَدْ سَأَلَها قُومٌ مِنْ قَبلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِها كافِرينْ**﴾ فامتنعوا من السّؤال حتّى إن كانوا يحبّون أن يجيء الأعرابيّ والبدويّ فيسأل وهم يسمعون. وكنتُ أدخل على رسول الله في كلّ ليلة دخلةً، وأخلو به في كلّ يوم خلوةً، يجيبني عمّا أسأل، وأدور به حيثما دار، وقد علم أصحاب رسول الله أنّه لم يكن يصنع ذلك بأحد غـيري، وربّما كان ذلك في بيتي. وكنت إذا دخلت عليه في بعض منازله خلا بي وأقـام

نساءه، فلم يبق غيري وغيره، وإذا أتاني هو للخلوة وأقام من في بيتي لم يقم عنّا فاطمة ولا أحد إبناي. وكنت إذا سألته أجابني، وإذا سكتّ ونفدت مسائلي ابتدأني. فما نزلت على رسول الله آية من القرآن، ولا شيء علّمه الله تعالى من حلال أو حرام، أو أمر أو نهي، أو طاعة أو معصية، أو شيء كان أو يكون، إلّا وقد علّمنيه وأقرأنيه، وأملاه عليّ وكتبته بخطّي، وأخبرني بتأويل ذلك وظهره وبطنه، فحفظته ثمّ لم أنس منه حرفاً. وكان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا أخبرني بذلك كلّه يضع يده على صدري، ثمّ يقول: اللّهمّ املأ قلبه علماً، وفهماً، ونوراً، وحلماً، وحكماً وإيماناً وعلّمه ولا تجهّله، واحفظه ولا تنسه. فقلت له ذات يوم: بأبي أنت وأمّي يا رسول الله، هل تتخوّف عليّ النّسيان؟ فقال: يا أخي، لست أتخوّف عليك النّسيان ولا الجهل، وقد أخبرني الله تعالى أنّه قد استجاب لي فيك ولشركائك الّذين يكونون بعدك. قلت: يا رسول الله، ومن شركائي؟ قال: الّذين قرن الله طاعتهم بطاعته وبطاعتي. قلت: من هم يا رسول الله؟ قال: الّذين قال الله تعالى فيهم: ﴿ **يا اَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا أَطيعُوا اللهَ وَ أَطيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الأمْرَ مِنْكُم**﴾. قلت: يا نبيّ الله، من هم؟ قال: هم الأوصياء بعدي، ولا يتفرّقون حتّى يردوا عليّ الحوض، هادين مهديّين، لا يضرّهم كيد من كادهم، ولا خذلان من خذلهم، هم مع القرآن والقرآن معهم، لا يفارقونه ولا يفارقهم، بهم تنتصر أمّتي وبهم يمطرون، وبهم يدفع البلاء، وبهم يستجاب لهم الدّعاء. قلت: يا رسول الله، سمّهم لي. قال: أنت يا عليّ، ثمّ ابني هذا، ووضع يده على رأس الحسن، ثمّ ابني هذا، ووضع يده على رأس الحسين، ثمّ ابنه سميّك يا أخي سيّد العابدين، ثمّ ابنه يسمّى محمّداً، باقر علمي وخازن وحي الله، وسيولد في زمانك يا أخي فاقرأه منّي السّلام ـ، ثمّ تكملة اثني عشر إماماً من ولدك إلى مهديّ أمّة محمّد صلى الله عليه وآله، الّذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت قبله ظلماً وجوراً. والله إنّي لأعرفه يا سُلَيم، حيث يبايع بين الرّكن والمقام، وأعرف أسماء أنصاره وقبائلهم.

قال سّليم بن قيس: ثمّ لقيت الحسن والحسين عليهما السلام بالمدينة بعد ما ملك معاوية،

فحدّثتهما بهذا الحديث عن أبيهما، قالا: صدقت، قد حدّثك أمير المؤمنين بهذا الحديث ونحن جلوس، وقد حفظنا ذلك عن رسول الله كما حدّثك، فلم يزد فيه حرفاً ولم ينقص منه حرفاً.

قال **سُليم بن قيس** : ثمّ لقيت عليّ بن الحسين وعنده ابنه محمّد بن عليّ الباقر أبو جعفر، فحدّثته بما سمعت من أبيه وما سمعته من أمير المؤمنين، فقال عليّ بن الحسين: قد أقرأني أمير المؤمنين من رسول الله وهو مريض وأنا صبيّ، ثمّ قال أبو جعفر: و أقرأني جدّي من رسول الله وأنا صبيّ.

قال أبان بن أبي عيّاش: فحدّثت عليّ بن الحسين بهذا كلّه عن سُليم بن قيس الهلاليّ، فقال: صدق، وقد جاء جابر بن عبد الله الأنصاريّ إلى ابني محمّد وهو يختلف إلى الكتّاب، فقبّله وأقرأه السّلام من رسول الله .

قال أبان بن أبي عيّاش: فحججتُ بعد موت عليّ بن الحسين، فلقيت أبا جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين فحدّثته بهذا الحديث كلّه عن سُليم، فاغرورقت عيناه وقال: صدق سُليم، وقد أتى أبي بعد قتل جدّي الحسين وأنا عنده، فحدّثه بهذا الحديث بعينه، فقال له أبي: صدقت والله يا سُليم قد حدّثني بهذا الحديث أبي عن أمير المؤمنين ».

وفي كتاب الله ما يحسبه الجاهل مختلفاً متناقضاً وليس بمختلفٍ ولا متناقض ، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿**فَالْيَوْمَ نَنْسَاهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هٰذَا**﴾. وقوله تعالى: ﴿**نَسُوا اللّٰهَ فَنَسِيَهُمْ**﴾ . ثمّ يقول بعد ذلك: ﴿**وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا**﴾. ومثل قوله عزّ وجلّ: ﴿**يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمٰنُ وَقَالَ صَوٰاباً**﴾. ومثل قوله عزّ وجلّ: ﴿**ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُمْ بَعْضاً**﴾.

وقوله عزّ وجلّ: ﴿**إِنَّ ذٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ**﴾ ، ثمّ يقول عزّ وجلّ: ﴿**لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ**﴾. ويقول تعالى: ﴿**الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَى أَفْوٰاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ**﴾. ومثل قوله عزّ وجلّ:

﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ ، ثمّ يقول عزّ وجلّ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾. وقال عزّ وجلّ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ ، ثمّ يقول عزّ وجلّ: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾. وقال عزّ وجلّ: ﴿وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ﴾. وقال عزّ وجلّ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ويَا أَيُّهَا الرَّسُولُ﴾. ومثل قوله عزّ وجلّ: ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذٰلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾. ثمّ يقول: ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ﴾. وقال عزّ وجلّ: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾. ومثل قوله عزّ وجلّ: ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾. وقوله عزّ وجلّ: ﴿الرَّحْمٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾. وقوله عزّ وجلّ: (وَهُوَ اللهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾. ثمّ يقول عزّ وجلّ: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾. ويقول تعالى عزّ وجلّ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾. ويقول عزّ وجلّ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾. ويقول عزّ وجلّ: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾. ومثل قوله عزّ وجلّ: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾. ثمّ يقول عزّ وجلّ: ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾. ويقول عزّ وجلّ: ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾. ويقول عزّ وجلّ : ﴿اللهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾. ومثله في القرآن كثير.

وقد سأل عنه رجل من الزنادقة أمير المؤمنين عليه السلام فأخبره بوجوه اتفاق معاني هذه الآيات، وبيّن له تأويلها. وقد أخرجت الخبر في ذلك مسنداً بشرحه في «كتاب التوحيد»، وسأجرّد كتاباً في ذلك بمشيئة الله وعونه إن شاء الله تعالى.

وصلّى الله على محمّد وعترته الطاهرين، حسبنا الله ونعم الوكيل، نعم المولى ونعم النّصير، ألا إلى الله تصير الأمور.

٦
الـيـاقـوت

لأبي إسحاق إبراهيم بن نوبخت
القرن الثالث أو الرابع الهجري

۞ اتّفق الباحثون على أنّ رسالة (الياقوت) تعدّ من الرسائل الكلاميّة الشيعيّة المهمّة، برغم الغموض الذي يحيط بتحديد هويّة المؤلِّف وتاريخ تدوينها، لأنّها تتضمّن مجموعة من الآراء التي كانت تعتقد بها طائفة كبيرة من الإماميّة ولا زالت، أمّا المؤلّف فينتمي إلى أُسرة بني نوبخت، وهي من الأُسر الفارسيّة العريقة التي اعتنقت الإسلام قديماً، ثمّ كانت لها مساهمات مؤثّرة في الثقافة الإسلاميّة، وقد كتبت عن هذه الأُسرة وأعلامها وتراثها عدّة دراسات من المستشرقين والمسلمين، كما ألّف الباحث الإيراني عبّاس إقبال آشتياني كتاباً حول هذه الأُسرة باسم (خاندان نوبختي).

ولعلّ أفضل مَن تحدّث باختصار عن هذه الرسالة ومؤلّفها والأُسرة التي ينتمي إليها هو العلّامة الطهراني ، حيث يقول:

(**الياقوت**: في علم الكلام، للمتكلِّم الحكيم أبي إسحاق إسماعيل بن إسحاق ابن أبي سهل الفضل بن أبي سهل، الذي كنيته اسمه، ابن نوبخت الفارسي صاحب المنصور

ونديمه، ثمّ قام مقامه ولده أبي سهل الذي غيّر المنصور اسـمه وسـمّاه أبـا سـهل. والفضل ابن أبي سهل هذا أسسّ خزانة كتب الرشيد (دار الحكمة) وبـعده أقـام ولده إسحاق بن فضل مقامه في دار الحكمة. ومـات الرشـيد ١٩٠ ومـات المأمـون ٢١٨ وبينهما عصر الرِّضاعليه السلام، وإسماعيل بن إسحاق (المؤلّف) كان في هـذا العـصر وابـنه إسحاق بن إسماعيل كان في عصر الهاديعليه السلام كما ذكره الطوسي في «الرِّجال» .

قال الأفندي في «رياض العلماء»: (... الشيخ إسماعيل بن إسحاق بن أبي إسماعيل ابن نوبخت... صاحب «الياقوت» وقد شرحه العلّامة الحِلّي...) ونقل سيّدنا الصدر في «تأسيس الشيعة» عن «البُخلاء» للجاحظ: كان أبو نواس (م ١٩٨) يرتعي على خوان إسماعيل بن نوبخت... ثمّ كان جزاؤه أنّه قال: (خبز إسماعيل كالوشي...) وقـد صـرّح بمعاصرتهما في «الرياض» أيضاً. وكان جدّه فضل بن أبـي سـهل يـترجـم الحكـمة الإشراقيّة من الفارسيّة البهلويّة إلى العربيّة، وكان أخوه يعقوب ابن إسحاق بن نوبخت من أصحاب الإمام الرِّضاعليه السلام كما يظهر من ابن شهرآشوب في «المناقب»، فـتشجيع مأمون لترجمة فلسفة المشاء إنّما كان ضدّ هؤلاء الإشراقيّين. هـذا، ولكـن العـلّامة الحلّي في مقدّمة شرحه على «الياقوت» المسمّى «أنوار الملكوت» ذ٢: ٤٤٤ سـمّى المؤلّف بإبراهيم وقال: (قد صنّف شيخنا الأقدم وإمامنا الأعظم أبو إسحاق إبراهيم بن نوبخت مختصراً سمّاه الياقوت...)، وتبع العلّامة في ذلك مؤلّفوا «الكنى والألقاب» ١ / ٩٢، و«أعيان الشيعة» ٥ : ٣٣٦، و«بحار الأنوار» على ما نقل عنه الإقبال الآشتياني في «خاندان نوبختي» ص١٦٧ مرجّحاً لقول العلّامة على قول صاحب «الرياض»، ثمّ حقّق محمّد نجمي «أنوار الملكوت في شرح الياقوت» وطبعه بطهران ١٣٣٨ش ١٩٥٩م في ٢٤٩ص وقدّم له مقدّمة في ١٠٠ صفحة فنّد فيها بهذا الترجيح. أمّا استدلال عـبّاس إقبال الآشتياني بذكر مطالب في «الياقوت» تتّصل بعصر الغيبة (٢٦٠هـ) وموت محمّد ابن زكريّا الرازي ٣١٣ والأشعري (م ٣٣٠) فيمكن أن يكون ممّا اُلحق بـالكتاب، وذلك يحتاج إلى تحقيق أكثر.

وعلى الياقوت شروح ذ ١٤: ١٧٨ / :

منها: للعلّامة اسمها «أنوار الملكوت» المذكور.

ومنها: شرح عبد الحميد المعتزلي ابن أبي الحديد، قال في «الرياض»: (فى البال أنّها تُسمّى فصّ الياقوت».

ومرّ شرحه المنظوم أرجوزة في ذ: ١ / ٤٨٠ لأحمد بن الحسين العودي)[١].

أقول: كما ذكرنا يحيط غموضٌ شديدٌ بالمؤلّف وسنيّ حياته والمدرسة الكلاميّة التي كان يتبنى آراءها ومعتقدها ويدافع عنها، وهناك دراسات معمّقة من بعض المستشرقين لخصّها ـ وأضاف إليها بعض الآراء والاستنتاجات ـ ابن عمّنا المحقّق الفاضل حسن انصاري ضمن مقالة نشرها في كتابه (بررسى‌هاى تاريخى) ص ٧٩٧ لغاية ٨٠٤.

اعتمدنا في هذا التحقيق على النسخة المخطوطة الموجودة في (كتابخانه آستان قدس رضوي) التابعة لعتبة الإمام الرضاعليه السلام بمدينة مشهد في خراسان، وهي نسخة نفيسة من مخطوطات القرن الثامن الهجري، وقد جاء في آخرها: (وقع الفراغ من تعليقه على يدي أصغر عباد الله تعالى وأحوجهم إلى رحمته وغفرانه حيدر بن إبراهيم ابن علي الطبري المجاور بالمشهد... المقدّس... صلوات الله على مشرّفه في يوم... أوائل شهر صفر سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة حامداً ومصلياً ومستغفراً).

هذا، وقد يلاحظ القارىء النبيه بعض الكلمات أو الجمل الغامضة أو المبهمة، وقد نقلناها كما هي دون التعليق عليها، وبرغم ذلك فهي رسالة هامة لايستغني الباحثعنها.

۞

١. الذريعة: ٢٥ / ٢٧١.

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نَستعِين، ربِّ اختم بالخَير وعَجِّل.

مسألة: على العبد نِعَمٌ جمّة، فلابدّ أن يعرف المُنعم فيَشكُره، ولا طريقَ إلى هذه المعرفة الواجبة إلّا النظر، لأنّ التقليدَ متردّدٌ بين مَـنْ لا تـرجـيـحَ فـيهم، وقـولُ المعصومِ لا يكونُ حجّةً إلّا إذا كان معصوماً. ومِنْ مـعرفة الله تُسـتفادُ عـصمته، فيكون دوراً.

والنظر طريقٌ إلى العلم ـ وتقسيمُ الخَصْم في استفادته من الضَّرورة أوالنـظر ينعكسُ عليه في الإبطال، إنْ لم نتعرَّض لنقضِ تقسيمه. والتَهويلاتُ بخَبْط أهـل الكلام تدلُّ على الصّعوبة، لا التعذّر ـ ووجوبه عَقليٌّ، وإلّا أدّى إلى إفحام الرُّسل من مكذّبيهم، وهو أوّلُ الواجبات، وقبل القصدُ إليه .

والدليل السَّمعي لا يفيدُ اليقين أصلاً، لجواز الإشتراك والتَخصيص والمَجاز إلى غير ذلك عليه، ويفيده مع القرائن الظّاهرة، وما يُـبنى عـليه صـدق الرّسـول لا يُكتَسبُ من جهته.

والعلمُ معرفةُ المعلوم على ما هو به، وقد حَدَّه شيوخنا أيضاً بما يقتضي سكُونِ النَّفس، ومنه: ضروريٌّ كالمُشاهَد، ومكتسبٌ كالتوحيد.

والعلمُ بالدَّليل مغايرٌ للعلم بالمَدلول ويستلزمه، والعلمُ بكون الدَّليل دليلاً مغايرٌ للعلم بالدّليل والمدلول معاً.

والنظر يولِّدُ العِلم كسائر الأسباب المولِّدة لمسبّباتها، والمعارفُ مُقدورةٌ لنـا، لأنّ الجهل يقعُ بنا، ومَنْ [قَدَر] على الشيء، قدر على ضـدّه، وليستِ المَـعارفُ الضَّروريّة كالمكتسبة، للتفاوت في المشقّة الموجبة لإرتفاع الدّرجة.

مسألة: القول في الجوهر والعرض

الجوهرُ: [هو] المُتحيّزُ، والعَرَضُ [هو] الحالُّ في المُتحيّز، ولا واسطةَ بينهما.

والجسمُ: ما يتركّب من ثمانية جواهر فصاعداً، ولابدّ في كلّ جسمٍ من الانتهاء إلى الجوهر، وأنكره النظّام.

والنقطة لازمةٌ له، والكُرة فوق السّطح يُلاقيه بجزءٍ غير منقسمٍ، وإلّا لكان الشكل مُضَلّعاً، وقد فرضناه كرويّاً.[1]

والأجسامُ متماثلةٌ، لإستوائها في التحيّز، واشتباهها بتقدير الإستواء في الأعراض.

وقد يَخلُو الجسمُ من الطَّعم واللّون والرِّيح كالهواء، وهي مرئيّة، واعتبارها بالحصول في الحيّز المُبطل لشبهة القوم في العَرَض.

ولابدّ في العالَم من الخلاء، وإلّا لزم أنّ [يكون] العالَمُ لا يزال منتقلاً عند تنقّل بعوضةٍ واحدة، وهذا مُحال.

والحركة: حصول الجوهر في حيّزٍ عقيب حصوله في حيّزٍ قبله.

والسّكون: حصوله في حيّزٍ واحدٍ أكثر من زمانٍ واحد، وليس حصوله بمعنى، بل نفس الحصول [هي] الحركة.

والأعراض لا يصحّ عليها البقاء والانتقال، لأنّهما عَرَضان، والعَرَضُ لا يقوم بالعَرَض.

مسألة

الأجسام حادثة، لأنّها إذا اختصّت بجهةٍ ، فهي: إمّا للنفس ويلزم منه عدم

---

١. في الأصل: كرّياً

الانتقال، أو لغيره، وهو: إمّا واجبٌ أو مختار.

والمختار قولنا، والموجب يبطل التسلسل، ولأنّها لا تـخلو مـن الأعـراض الحادثة، لعدمها المعلوم، والقديمُ لا يعدم، لأنّه واجبُ الوجود، إذ لو كان وجوده جائزاً لكان إمّا بالمختار وقد فرضناه قديماً، أو بالموجب ويستلزم منه استمرار الوجود، فالمقصودُ أيضاً حاصلٌ.

وبـطلان التسـلسل بـفرض نـقصان جـملةٍ، فـإمّا أن لا يـؤثّر أو يـؤثّر، وكلاهما مُحالان.

ولأنَّ ما لا يتناهى لا ينقضي بالأفراد، ولأنّ حركات بعض الأفلاك أكثر مـن بعض، وقبول التفاوت في مثل هذا محالٌ، ومعلومات القديم ومقدوراتـه ليست أعداداً متحقّقة لا نهاية لها، بل المعلوم الصلاحيّة.

وحُجّة الخصم: أنّ حدوث العالم بعد أنْ لم يَحدث يفتقرُ إلى مخصّصٍ، ويلزم المذهب، ولأنّ الإمكان متحقّقٌ أزلاً، فلابدّ من محلٍّ.

وأيضاً: فهو جواد، فكيف يكونُ مدّةً عاطلاً عن الجود.

وهذا كلُّه يدفعه أنّ فرض قِدم الحادث محالٌ، فـلا مُـخصّص سـواه، وعـليه تخرّج الشُّبَه.

مسألة: العالم لا يجب كونه أبديّاً

لأنّ قبول الماهيّة للعدم من لوازمها، فكيف يكون أبديّاً؟!

[و]شُبهة الخصم ناشئة من كيفيّة الأعدام، لأنّ عدم الشيء:

إمّا بمُعدِمٍ، أو بضدٍّ، أو انتفاء شرطٍ.

وفي الانتفاء ما يتّجه أوّلاً، والضّدُّ يلزمه الدّور، والمعدوم لا يفعل النفي، ولابدّ من الوجود وهو الضدُّ.

وهذه الشُّبهة باطلة بالواحد منّا، ونلتزم الضّدَّ، والعلّة غير محوجة إلى المعلول.

القول في الموجودات

وجود الشيء نفس ذاته، وإلّا : لزم التسلسل، ووجب قيام الموجود بالمعدوم، وكلاهما مُحال.

والمعدومُ غَيرُ ذاتٍ في العدم، والعلمُ المُدّعى ، والتمييز حاصلٌ في المستحيل والوجود وفيما يساعدون على أنّه غير متحقّقٍ، وإن كان ممكناً.

والموجودُ: إمّا أن يكون لا أوّل له وهو القديم، أو يكونَوهو الحادث.

والقديمُ لا يستندُ إلى الفاعل إنْ كان مختاراً، ويُستَندُ إليه إنْ كان موجباً.

والموجودُ: إمّا أن يكون واجباً أو ممكناً.

خواص الواجب لذاته:

أنْ لا يكون وجوده بغيره، وإلّا ينافي الحالُ حالَ فرض عَدم الغير.

وأنْ لا يتركّب عن الغير، وإلّا لكان محتاجاً إليه.

وأنْ لا يكون وجوده زائداً عليه، وإلّا لزم الإستغناء عنه، أو تنافي الوجوب والإمكان، أو لزم تأثير المعدوم في الموجود، والكلّ محالٌ.

وأنْ لا يصحّ عدمه، وإلّا كان وجوده مفتقراً إلى عدم موجبِ العدم. فيتنافى الفرضان.

خواص الممكن لذاته:

أنْ لا يوجد أحَد طرفيه إلّا بأمرٍ منفصل .

وأنْ لا يكون أحد الطّرفين أولى به .

والحاجةُ إلى المؤثّر من الإمكان، لا من الحدوث.

القول في إثبات الصّانع وتوحيده وأحكام صفاته

وثبوتِ حدثٍ يوجبُ ثبوت صانع، لأنـّه ممكنٌ، فلابدّ له من مؤثّر.

والصانعُ: قادرٌ مختارٌ، وإلّا لزم قِدم العالم، لقِدَم موجبه، وإحالة العـالَم عـلى فاعلٍ أوجبه الموجب، مستفادةٌ البطلان من الشّرع وهو كافٍ.

والقَدْحُ بعدم بقاء القادريّة، لو فرضناه؛ تهويلٌ، فإنّه في الحقيقة عـدم الأمـور الإضافيّة، ولا وجود لها إلّا في الذّهن.

وهو عالِمٌ : لوقوعِ الأفعال المُحْكَمَةِ منه، والمحتذي والزَّنبور عـالمان، ولأنَّ المحتذي إن كان فعله فهو عالم، وإلّا كان قديماً وسَنبطُله.

وهو حيٌّ : ومعناه أنّه لا يمتنع عليه صدور الفعل، وسنُبيّنهُ.

وهو سميعٌ بصيرٌ : أي يعلم ما نسمعه ونُبصره .

وادّعاءُ أمرٍ زائدٍ على العلم، لا يُتلقّى إلّا من الشاهد، ومدركه الحواس، فكيف نُثبته غائباً؟!

والإعتمادُ على المشاركة في الحياة وعدم الآفة، لا يُغني لما ذكرناه.

ولأنّ حياته مخالفة لحياتنا، فلا يلزم الإشتراك في كلّ حكمٍ، فحياتنا مُصحّحة للشهوة دون حياته.

وهو مريدٌ : أي يعلم المصلحة في فعلٍ، فيدعوه علمُه إلى إيجاده، ولا زيـادة على ذلك من الشّاهد ، وهو غَيرُ ثابتٍ غائباً، لأنّ الزائد :

إنْ كان للذّات، أو المعنى القديم، أو الحادث فيه، أو في الجماد، أو لا في محلٍّ، فهو باطلٌ بالمنافاة للكراهية، وبما تبطل به المعاني القديمة، وباستحالة حـدوثه، وباستحالة قيام الإرادة بـالجماد، وبـوجوب رجـوع حكـم الإرادة إلى الحَـيّ، وباستحالة حلول عَرَضٍ لا في محلٍّ .

وتقديم الأفعال وتأخيرها، وأمرُ عباده ونهيه، وعقابُ أهل الآخرة إلى غير ذلك، يكفي فيه الدّاعي، وإذا تأمّلته وجدته صحيحاً.

وهو متكلّم : واستفادته من السّمع ، ومعناه أنّه فاعلُ الكلام، لأنّه في اللّغة كذلك، وإلّا لزم أن يُقال: تكلّم المصروع والصَّدى.

وقول الخَصم : كلامُ النّفسِ، باطلٌ لأنّا لا نعلمه ولا نجده.

وأيضاً: فهو متتابعٌ متوالٍ إن صحّ، فكيف يُثبت قِدمه؟.

وهو غنيٌّ : أي لا حاجة له إلى غيره، وإلّا لكان ناقصاً، ومنه يستفاد الكمال.

والقول بالمعاني القديمة باطلٌ؛ لأنّ العلم بذا غير العلم بذا، فيلزم إثبات قدماءٍ لا نهاية لها، ولأنّه إنْ حَلَّ فيه لم يعقل، وإلّا لم يكن عالماً أولى منّا، ولأنّ قديماً غير الله باطلٌ بالإجماع .

وأيضاً: فلم يكن هذا ذاتاً وذلك صفة أولى من عكسه.

والاعتماد على تسميته عالماً ليس بشيءٍ، لأنّ أهل اللّغة لم يَعلَم معنى ذلك، ويُثبته على اعتقادها .

واستفادة أمرٍ زائدٍ على الذّات من دليل العالميّة مسلَّمٌ، لكنّه غير موجودٍ في الخارج، بل في الذّهن كالطّول للطويل.

والفعل المُحكَم يدلُّ على أنّه عالمٌ، لا على ذات العلم.

وليس بجسمٍ ولا جُوهرٍ ولا عَرَض : وإلّا كان حادثاً، لما ذكرنا ـ ولم يصحّ أن يفعل الجسم، وبهذا تبطل المعاني أيضاً في القدرة ـ واستحالة خَرْقِ الإجماع في إثبات معنىً دون معنىً.

وليس متحيّزاً : لأنّه إنْ كان منقسماً فقد أبطلناه، وإلّا كان أصغر شيءٍ! تَعالى اللهُ عن ذلك عُلوّاً كبيراً.

ولا حالاً في شيءٍ : وإلّا يقوم بالمَحلّ، وهو يَستغني مطلقاً، ويلزم قِدَم المحلّ أيضاً.

ولا تقومُ الحَوادث بذاته، وإلّا كان حادثاً.

ولا تصحّ رؤيته: لاستحالة الجهة عليه، ووجوب رؤيته الآن، لصحّة أبصارنا، وارتفاع الموانع.

والإعتذار بالعلم لا يُغني، لأنّ مخالفة الدليل شاهداً جائزٌ، فعلى الخصم بيان مثله.

وآية النظر محذوفة المضاف، ومعارضة بقوله تعالى: ﴿**لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ**﴾ عند التمدّح.

وعليه، يخرجُ قولهم بموجب الآية، بناءً على العموم، وحملهم لها على بعض الأحوال، فتدبّره.

وهو سُبحانه تعالى قادرٌ على كلّ ما يصحُّ أن يكون مقدوراً: لأنّ نسبة الذّات إلى كلّ مُمكنٍ متساوية.

وعلى أعمال عباده: لأنـّه إنْ اتّصف بها قبل خَلقه لم يَزُل، وإنْ لم يكن متّصفاً بها، فقد فُقدت العلّة، فكيف لا يفقد الحُكُم الذاتي، واستحالة أن يبطل المتأخّرُ المتقدِّمَ.

وعلى أمثال العباد، فإنّ صفاتها أحوالٌ عارضة لا تدخل في حقائقها.

وهو عالمٌ بكلّ المعلومات: لإستواء نسبة الذّات إليها، وبذاته.

والمغايرةُ المدّعى اشتراطها، تبطلُ بعلمنا بأنفسنا، وبالجزئيّات.

والتغيّر في الأمور الإضافيّة لا يقتضي التغيّر في الذّات.

وهو واحدٌ: لأنّ إثبات ذاتين لا يتميّزان، كإثبات ذاتٍ واحدةٍ لها حكمُ ذاتين.

وأيضاً: فهما ممّا يصحّ تمانعهما، فليفرض وقوعه، فيؤدّي إلى الفساد.

والأقوى الاعتماد على السّمع.

والماهيّة باطلة، لأنّا نعلم وجوده، وهو عين الذّات والحقيقة.

وليس مخاطباً متكلِّماً في الأزل، لقُبح خطاب المعدوم.

القول في الدِّلالة على أنّ الصِّفات ثابتة من وجوب وجوده فقط

مُدبّر العالم إن كان واجبُ الوجود فهو المقصود، وإن كان جائزُ الوجود افتقر إلى مؤثّرٍ، فيتسلسل، أو يؤدّي إلى الواجب بذاته.

والموجودُ : إمّا أن يتعلّق وجوده بغيره، بحيثُ يَلزم من عدم الغير عدمه، أو لا يتعلّق، والأوّل الممكن، والثاني الواجب لذاته.

والله تعالى ليس بعَرَضٍ : لأنّ العَرض يتقوَّم بمحلّه، وما يُتقوَّم بغيره فهو ممكن وليس بجسمٍ، لما ذكرناه أوّلاً .

وليس له وصفٌ زائدٌ على ذاته : لأنـّه إنّ تقوّم وجوده به كانت ذاته مفتقرة إلى غيره، وإن لم يتقوّم، فهو معلولٌ، وعلّته إمّا الذّات ويستحيل كونها فاعلة قابلة أو غيرها، ولا علاقة لواجب الوجود بغيره .

وليس بمتغيّرٍ : لأنّ حدوثَ أمرٍ في ذاته إن اقتضاه غيره، كانت الذّات متعلّقة بالغير، والذّات يقتضي دوام التغيّر.

دقيقة: والمؤثّر مبتهجٌ بالذّات، لأنّ علمه بكماله الأعظم يوجبُ له ذلك، وكيف لا والواحد منّا يلتذُّ بكماله النفساني . وكونها في الشّاهد من توابع المزاج، لا ينفي أن يكون في الغائب لغير ذلك، لجواز تعدّد السّبب.

ولسنا نقول: إنّه يلتذُّ بخلق شيءٍ ليجبَ وجوده أزلاً، بل هو ملتذٌّ بذاته، وهذه المسألة سطّرنا فيها كتاباً، وسمّيناه بكتاب «الإبتهاج».

القول في العدل

والأفعال قد يستقلُّ العقلُ بقُبح بعضها دون بعض، وبحُسْنه كالظّلم والإنصاف والكَذِب والصّدق، لأنـّه :

معلومٌ ولا يستند إلى الشّرع، لإستقباح الجاهليّة له، فلابدّ من العقل.

ولأنّا عند كونه ظُلماً نحكم بقُبحه، فالمؤثّر فيه نفس كونه ظلماً.

ومنّا مَن ادّعى الضَّرورة في ذلك، وهو حقٌّ، ولهذا إذا شككنا في النُبوّة يرتفع قبح الزّنا دون قبح الظّلم.

ولو كان الحُسْنُ للأمر، لم تكن أفعال الصّانع حَسَنة، وانتفاء النَّهي مقابلةً في القبح انتفاءُ الأمر، فوجَب أن تكون أفعاله قبيحة.

والصّانع تعالى لا يفعلُ القبيح، لِعلْمه بقُبحه وغِنائه عنه. واعتباره بالشّاهد والتضرّر المُدّعى مُلغى حالة الغفلة .

والحُسن إنّما يُفعل لحسنه كالتكليف الذي لا غَرَض فيه إلّا ذلك .

ونحنُ فاعلون لأفعالنا الحَسَنة والقبيحة، لأنّها واقعة بحسب قصدنا، والذّمّ والمدح يتعلّق بهما .

والكسبُ هَذَيانٌ :

للزوم القول في فعل القلب على أصلهم.

ويلزمهم أنْ لا يكون لله تعالى نعمة على كافرٍ، بل ولا على مؤمن.

وأن تظهر المُعجزات على يد الكاذب، فلا نثق بالشّرائع .

وأن يكون ظالماً جائراً .

والتعلّق بالحاجة إلى مُرجّحٍ ، والكلام فيه كالسّالف، فلابدّ فيه من مرجّحٍ مُلجىءٍ [وهو] باطلٌ، لأنّ المرجّح العلم بما في الفعل من المصلحة له، وكذلك في الوقت على أنّ ذلك بمنزلة طريقين للهارب من السَّبُع، وقد أجمعنا على اشتراط المُخصّص .

وصدور فعلٍ غير مشعورٍ به ليس بشيءٍ، لأنّا استدلّلنا على العالِميّة بالأحكام، وأينَ الأحكام فيما تذكرونه؟!

وليس القديمُ مريداً للقبائح من عباده، وعندنا لا يكادُ الخلاف يتحقّق هاهنا، لأنّ الإرادة هي العلم على ما سبق .

وإنْ سَلّمنا قول الشيوخ، أمكننا أنْ ندلّ عليه بالأمر والنهي، وأنّ الطاعة موافقة للإرادة، فيكون الكافر مطيعاً وأنّ الرِّضا واجبٌ بقضائه، فكيف يَرضى بالكُفر .

وتعلّقهم بادّعاء التعجيز ليس بشيءٍ، وإنّما يكـون عـاجزاً لو لم يـقدر عـلى إخبارهم، وقد بيّنّا أنّه قادرٌ.

وتقع الأفعال المتولّدة منّا أيضاً، لتوجّه الأمر والنهي إلى الفعل والترك، وكيف لا وأصل القبائح وهو الظلم والكذب متولّدٌ.

ويقبح الألمُ في الشّاهد، لأنـّه عبثٌ، وهو أنْ يفعل لغرضٍ ممكن الوصول من دونه، لأنـّه ظلمٌ وهو ما لا نفع فيه، ولا يستحقّ ولا يُشارِف الاستحقاق. ويدخلُ في النفع دفع الضرر.

ولأنـّه مفسدة، ويحسنُ عند عِرائه من هذه الوجـوه، ولا يـقبح الألم لمـجرّد الضّرركالمستحقّ، ولا يُسمّى ضرراً إلّا عند الاستحقاق، والظنّ في النفع قائمٌ مقام العلم.

وحُسْنه به معلومٌ في الشاهدكالمبايعات، ولا يكون الظلم على هذا حَسناً لنقل المنافع، لأنّ نقلها لم يكن مقصوداً فيه، وحُسنُه لدفع الضرر معلومٌكشُرب المريض الدواء المرّ. وليس في الشاهد علمٌ متعلّقٌ بالتحصيل، بل الظنّ؛ حتّى قال الشيوخ: مثله في الأكل والضّرر المستحقّ حَسَنٌ، والظنّ كافٍ فيه كمن أذنَب وغاب عنّا، فإنّا نذمّه مع جواز توبته.

الصّانع تعالى لا يفعل [الألم] لدفع الضّرر، لقدرته على فِعله ابتداءً، لأنّهما فِعله، ولا لظنٍّ مّا لأنـّه عالمٌ لنفسه، ولا لأنـّه يعلم أنّه إن لم يؤلم زيداً فعل ما يستحقّ به العقاب، لقدرته على العفو، وقدرة العاصي على الامتناع، وإنّما يفعله للاعتبار.

ولابدّ من عوضٍ يُخرجه عن كونه ظلماً، ولا يفعله للعوض فقط لحُسن الإبتداء

به، إذ ليس كالثواب المقارن تعظيماً وتبجيلاً، لقبح الابتداء به.

وإذا ساوى الألمُ اللّذّةَ في المصلحة، لم يجُزْ فعل الألم، لإمكان التحصيل بغيره والتفضّل بالعوض.

وقولُ البَكريّة: هذيان، لأنّا نعلم تألّمنا أطفالاً وتألّم البهائم، وقولُ التناسخيّة أقربُ منه؛ وقد قال شيوخُنا القدماء به، وهو باطلٌ، لوجوب تذكّره، ووقوع الألم في المعصومين، ووجوب مقارنة الإستخفاف له، ووجوب الهرب منه، والفزع والجزع، وما قدّمناه في فعل غير المستحقّ يُبطل قولهم جملةً.

والألم المبتدأ منه سبحانه وتعالى في المكلّف وغيره، من غير عُلقة العبد، عليه عِوَضه، وكذلك الآلام الواقعة بأمره وإباحته وإيجابه، مع عدم الاستحقاق لفعله، ولا عوض على ذابح الشاة، وإلّا لم يكن الفعل حسناً كذابح السّنور.

وأيضاً: فالعوض لا يَربى على الألم، ويَحسُن منّا أن نبتدئ بذبح المُحرّمات. وفاعل القتل دون الآمر يسلتزم العوض، لاختلاف الأمرين في التحسين، واللّطف في الذّبح وإن تحقّقَ، فعدم وجوبه لغيريّة المصلحة، فإن عَلِمَ سبحانه وقوعَه، وإلّا أقام غيره مقامه.

وقد يكون نافي العبثيّة الأكلُ وأمثالُه، والإلجاءُ آكدّ من الأمر، وليس الهرب من السَّبُع على الشوك ملزماً للقديم عوضاً، بل للأسد، والمعرفة حاصلة من قبل إقدامه، وفي استخدام العبيد عوضٌ لهم، عليه جهة الثّواب غير جهة العوض.

وهو تعالى بالتمكين ضامنٌ للإنتصاف لا العوض، كدفعي سيفاً إلى شخصٍ ليقتل كافراً، فقَتَل به مؤمناً.

ولا يجوزُ أن يُمكّن أحداً من الظلم، إلّا وله من الأعواض ما يُوازي ظلمه، وإلّا كان تعليقاً للواجب بالتفضّل، وهو غير جائز.

والعِوضُ منقطعٌ وإلّا لم يحسن تحمّل ضررٍ شاهداً، ولا جازَ إيلامُ الكافر

المكلّف واخترامه.

وحديث الغمّ والضّرر هذيانٌ، لجواز وصول العوض في الدُّنيا، أو جعله بحيثُ لا يشعر الإنسان بانقطاعه.

ولا يسقطُ العوض بالهبة، ولا بالإبراء في الدّارين معاً، كما لا يسقطُ حقّ اليتيم والمحجور عليه بإبرائه منه، والعوض يزيدُ بالتأخير إن كان في التأخير مصلحةٌ وإلّا فلا.

القولُ في أفعال القلوب ونظرائها

العِلم معرفة المعلوم على ما هو به، وقد يتعلّق العلم بمعلومين، كعلمنا بمنافاة الحركة للسّكون، فإنّه لولا أن نعلم به كلاهما لم يصحّ الأوّل.

والعلوم المتعلّقة بالمعلومات المختلفة مختلفة، لأنّ النظر منافٍ للعلم بالمدلول، ومشروطٌ بالعلم بالدّليل.

والإرادة منّا القصد، ومن الصّانع العلم الدّاعي.

والفرقُ بين الإرادة والشهوة: أنّ الإنسان المريض يَنفُر طبعه عن الدّواء المُرّ ويريده، وليست إرادة الشيء كراهة ضدّه، لوجودها حالة الغفلة عن الضِّدّ.

والعزم إرادة جازمة، حصلت بعد تردّدٍ.

والمحبّة الإرادة، لكنّها منه إرادة الثواب، ومنّا إرادة الطاعة والرِّضا.

قيل: إنّه الإرادة.

وقيل: ترك الاعتراض.

والإرادة لا تُراد، كالشّهوة لا تُشتهى، والتمنّي لا يُتمنّى.

وكلام النفس هذيانٌ، وإلّا لم يَجُزْ أن نَصِفَ أحداً بأنّه غير متكلّمٍ، أخرساً كان أو ساكتاً.

والألم إدراكُ المنافي، واللّذة إدراكُ الملائم، وليس الخلاص عن الألم للذّة

المُبصِر مبتدأً لصورة جميلة.

والقُدرة عبارة عن سلامة الأعضاء وصحّتها، لإستحالة الانفكاك، وقد أثبتها قومٌ من أصحابنا معنىً، وهي ما يصحّ وجودها واستدامتها بعده، إذ هي صحّة الأعضاء.

وقد نفى قومٌ كون القدرة قبل الفعل، فيلزم عليه تكليف ما لا يُطاق، وحدوث قدرته تعالى، أو قِدَم العالم، أو إثبات أمرٍ مستغنٍ عنه، لأنّ الحاجة إليها وجوده وقد وُجد.

وهي متعلّقة بالأضداد، لتحقّقه فينا، ولأنّها لو تضادّتْ لتضادّ المقدورات، لكُنّا على أحوالٍ متضادّة، وذلك باطلٌ.

ولابدّ من تعلّق القدرة بشيءٍ، وإلّا نقضَ كونها قدرةً، وهي متعلّقة بالحدوث، لأنّه الحاصل بها .

وليست موجبة، وإلّا لزم إذا خلق الله تعالى في الضّرير الأمّي قدرةً على الكتابة، أن يكتب .

وأيضاً: فإنْ كانت علّةً لم تتعلّق إلّا بالموجود، وإن كانت سبباً وجب أن لا يستطيعَ ردّ المقدور، وكلاهما باطلان.

وهي غير باقية، لإستحالة قيام المعنى بالمعنى، وهي موجودة قبل الفعل بزمانٍ واحدٍ، فإذا وُجِد استغنى عنها وعن مقارنتها.

القول في التكاليف

من جملة شرائط التكليف: العقل، والقدرة، والعلم بما كُلِّف به، أو التمكّن من العلم به، وما يشير إليه الإنسان بقوله: (أنا هذه البنية والجملة)، لأنّ الأحكام ترجع إليها، والإدراك يقع بها، والأفعال المبتدأة تظهر في أطرافها، وليست شيئاً في

القلب، وإلّا لم يصحّ تحريك يد المريض.

وأفعال الصّانع لابدّ فيها من الأغراض، وإلّا كانت عَبَثاً، والغرض في التكليف التعريض لنفعٍ عظيم لا يُوصل إليه إلّا به، إذ يقبح الإبتداء بالثواب.

وتكليفُ المعلوم كفره حَسَنٌ، لأجل التعريض، وكفره مِن قِبل نفسه لا مِن قِبل القديم تعالى، ولهذا يَحسُن منّا أن ندعو إلى الطعام مَنْ نعلم امتناعه، وإلى الدِّين مَنْ نعلم إبائه.

وقد قرّرنا أنّه لا يفعل القبيح، فلا يجوز منه أن يُكلّف عباده ما لا يطيقونه، كما لا يجوز مخاطبة الجماد، والعلمُ لا يؤثّر في المعلوم، بل يتعلّق به على ما هو عليه، وكلُّ فرضٍ نفرض يقتضي فرضاً في الأزل يوافقه، إذ لو لم يكن كذلك، لكان لا يجوز إلّا تكليف ما لا يُطاق، ولم يَقُلْ به أحدٌ من العقلاء.

واللّطف أمرٌ يفعله الله تعالى بالمكلَّف، لا ضَرَرَ فيه يُعلَم عند وقوع الطاعة، ولولاه لم يُطَعْ، فهو واجبُ الفعل، لأنّ قاعدة التكليف يقتضي إيجابه كالتمكين، ولأنّ تركه لطفٌ في ترك الطاعة، واللّطف في المفسدة مفسدة.

ومَن لُطفُه في فعل قبيحٍ لا يَحسُن تكليفه، لدوران الأمر بين ممتنعين، ولو لم يفعل القديم لطفاً واجباً لم يَحسُن منه عقاب المكلّف، لأنّه لمنعه يفسد، فكان الفساد منسوباً إليه، لا إلى العبد.

والأصلح واجبٌ في الدُّنيا، إذ لا مانع منه، وتركه بُخْلٌ.

وأيضاً: فعدم وقوعه ينقضُ حقيقة القادر .

ولا إخلال منه تعالى بواجبٍ، لأنّه إنّما يَحرِمُنا ذلك لعلمه بوجود مفسدة فيه، وهكذا نقول في مرض الطفل والبهيمة.

وأهلُ الجنّة منزَّهون عمّا يُنفّر، وزيادة الشهوات تفتقر إلى زيادة البُنى، فكان مفسدة من هذا الوجه.

والشّكر المتعلّق هذيان، لوجوده في الثواب والأعواض، وفعل الأسباب

مقابَلٌ بمثله.

وأيضاً: فشكره على الألطاف الدينيّة مشهورٌ، وقول إبراهـيمعليه السلام: ﴿**وَاجْـنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ**﴾ معلومٌ.

وكيف يَحسُن من العاقل أن يمنع الإنسان الصّادي من بَحْرٍ يملكه، أو يمنعه من السّكون والإستظلال بظلِّ داره، ولفظ ما تناثر من حَبِّه، أو الانتفاع بما يُلقيه من مأكله رغبةً عنه، والصّانع مالكُ خزائن الدُّنيا، فهو بأنْ لا يمنعنا أولى.

نُكتةٌ من التّوحيد أغفلنا في بابها

الصّانع عالمٌ فيما لم يزل، لأنـّه لو تجدّد له ذلك لقامت به الحوادث، واستحال أنْ يُحدث العِلْم إلّا وهو عالم.

وقادرٌ فيما لم يزل، لأنـّه لو تجدّد له ذلك، لكان مفيده لذلك إمّا هو، ويلزم منه سبق القادريّة، أو غيره، ولابدّ أن يكون خَلَقه، وكيف يخلقه وهو غير قادر؟!

وهو قادرٌ على القبيح، وإلّا لم يستحقّ مدحاً إذا لم يفعله، ولم يصحّ أن يفعله ونحن الضعفاء.

وموجِد الخير خيّرٌ، وموجِد الشرِّ شِرِّير، إنْ عَنَوْا به نفس المسألة، فهو التزامٌ[1] بمذهبنا، وإلّا فلا معنى له، وعدم الفعل إنّما جاء لعدم الدّاعي، فكيف يُسمَح بعدم المقتضي؟!

وقادرٌ على خلاف المعلوم للإمكان.

وعِلْمه بأنّ العالم معدومٌ حـال عـدمه لم يـتغيّر، لأنّ عِـلْمه لذلك فـي حـالة مخصوصة، وعلمه بغيره أيضاً في حالة أخرى، وقد ذهب قومٌ من شـيوخنا إلى حدوث العلم، وذلك فَزعاً من تكليف المعلوم كفرُهُ، وقد دلَّلْنا على حُسْنِه.

---

١) في الأصل: التزامنا.

القول في تتبّع اعتراضات مخالفينا في التوحيد على طريق الإشارة الإجمالية

إحالتهم في العُذر عن إبطال الموجب عِلْم الصدور على مانعٍ، يلزم منه أن لا يوجِد العالم، لاستحالة عدم القديم .

وإحالتهم العالم على فاعلٍ صادر عن الموجب باطلٌ، لوجوب صدور أمثاله، بل نحن كلُّنا عنه، فلابدّ من مخصّص غيره، والكلام فيه كما في الأوّل.

القدح في القادر الأزلي باستحالة قِدم العالم فاسدٌ، لأنّ المشدود قادرٌ على المشي ولكنّ المانع منعه.

وليس سميعاً بصيراً بسمعٍ وبَصَرٍ، لأنّ الإبصار اتّصالُ الشّعاع بسطح المرئيّ، فلا يُعقل إلّا في الأجسام، وتفسيره بأنّه حيٌّ لا آفة به فاسدٌ، لأنـّه فينا لمعنيٍ لا يتحقّق فيه، فلا يُحال به على الشّاهد، بل هو العِلم فقط.

وإحالة الإرادة على القصد باطلٌ، لأنـّه لا دليل عليه، وخَلْقها لا في محلٍّ معارضٌ بخَلْقها في جمادٍ، ومنعه لعدم الشّرط يُعكس عليهم بالإبطال، لأنّهم نَفُوا الشّرط وغيره ممّا زاد عليه .

وليس بقديمٍ الكلام، وتقسيم الخصم ذلك إلى أنّه يحلُّ فيه أو في غيره، وإبطال الثاني بوجوب الإشتقاق ممنوعٌ، وكم من الأشياء القائمة بالمحال ولا إشتقاق كرائحة الكافور وغيرها.

وأيضاً: فالوجوبُ باطلٌ عندهم؛ لأنـّه متلقّى من السّمع.

والوجود في الرؤية باطلٌ، لوجوب رؤية الرؤية وغيرها، ورؤية الطّعم والرائحة.

وأيضاً: فالوجود مختلفٌ، لأنـّه عين الذّات، والذّوات منّا متساوية، وهو مخالفٌ لها.

القول في تتبّع اعتراضاتهم في مسائل العدل

إلزامُهم في مسألة تحسين العقل و تَقبيح الكَذِب، لتخليص باطلٌ[١]، لأنـّه قبيحٌ، لكنّ يحسُنُ التعريض، ووقوع فعل الرّعية بحسب إرادة المَلِك، وكذلك العبد مـع السيّد لا يُطابق لما ذكرناللوجوب الفاصل.

والزام الخصم إيجاد الجواهر لعلّة الوجود المطّردة باطلٌ، لأنّ تعلّق قدرته لا يُعلّل، ولو عُلّل فمن أين أنّ العلّة فيه هي الوجود دون غيره ؟ والتعليق بـالمشيّة ليس تعليقاً حقيقة، بل هو إيقافُ حكم اليمين.

وإلزامُ الخصم لنا في التولّد دفـعاً وجَـذْباً حـصلا مـعاً، فكـان مـقدوراً بـين قادرين باطلٌ، لأنّهما بمنزلة شخصٍ واحد، ويستحيلُ وقـوع الإنـتقال بـهما وإن ظننّاه، كما نشاهده.

والقدرة على إيجاد الدّاعية في اللّطف باطلٌ، لعدم وقوع الثّـواب المـطلوب من التكليف.

القولُ في مسائل الوَعد والوعيد

ليس في العقل ما يدلُّ في ثوابٍ ولا عقاب، لكثرة النِّعم التي لا يستحقّ العبد معها جزاءً على طاعته، وإن استحقّ فلا دليل على الدّوام قطعاً عقلاً، ولا عقاب؛ إذ لا يقتضي العقل تعذيبُ المُسيء في الشّاهد أبداً.

والإحباط باطلٌ: لأنّ العقل لا يقتضي مَحو الإحسان الكثير بالإساءة القليلة، ولا منافاة بين الثّواب والعقاب.

ولأنّ انتفاء الأقدم بالأحدث ليس أوْلى من عكسه. وللزوم الدّور المشـهور.

---

١. هكذا في الأصل.

ولأنّ الطارئ إن أحبط وبقي أدّى إلى مخالفة قوله: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَه﴾، وإنْ لَم يبقَ، استحال زوال شيءٍ منهما، إذ لا مقتضي له إلّا بالتزام وجودهما حال عدمهما، لوجوب وجود العلّة مع المعلول.

والفاسقُ المؤمِنُ لا يُخلّد في النّار، لأنّ ثوابَ طاعته قد بَطل أن يحبط، وبقاؤه مع القول بنقله من الجنّة إلى النّار خلافُ الإجماع؛ ولأنّه تعالى وصفَ نفسه بأنّه عفوٌّ غفورٌ، فلو كانت الصغائرُ مكفّرة، والكبائر غير مكفّرة لبطل الوصف.

وأيضاً: فالجمعُ بين العمومين في الآيتين المذكورتين واجبٌ لابدّ منه، وعمومات الخصم ظاهرة لا تفيد العلم، ومُعارِضة بأمثالها.

والشفاعة من النبيّ ﷺ في أهل الكبائر متحقّقة، للخبر القاطع، ولوجوب شفاعتنا في النبيّ ﷺ لو لم يكن كذلك.

والتوبةُ لا يجبُ قبولها على الله تعالى، لأنّ المُسيء في العُرف يَحسُن قبولُ توبته، ويَحسُن الإعراض عنه، والإجماعُ على الدّعاء يمنع وجوبها أيضاً.

والتوبة على العبدُ واجبة، لقضاء العَقل والشّرع بوجوبها، وليس من شرطها النَّدم على جميع الذنوب، وإلّا لزم لو أذنبتُ ذنوباً إلى شخصٍ، وكسرتُ منه قلمه ألّا تُقبل توبتي لو لم أذْكُر القلمَ، وأعتذر من كَسْرِه، وذلك باطلٌ.

والمؤمن لا يصحُّ منه الكفر، وإلّا أدّى إلى تعذّر استيفاء الحقّ منه، لإنعقاد الإجماع على أنّه لا ينفكّ عن إحدى النّفعين.

والمؤمنُ إذا فسق يُسمّى مؤمناً؛ لأنّ الإيمان هو التصديق، وهو مصدِّقٌ، وليست الطاعات جزءاً من الإيمان، وإلّا كان قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ تكراراً.

وسائر السمعيّات من الصّراط والميزان نقولُ به، لأنّ العقلَ يُجيزُ ذلك وقد ورد به الشرع، فكان حقّاً.

القول في تتبّع اعتراضات الخَصم على مسائل الوعد والوعيد

ادّعاؤه حُسْنِ المَدح أبداً، وقياس الثّواب عليه قياسٌ من غير جامعٍ، والتجاؤهم إلى الإغراء بالمعاصي واقعٌ لو لم نقل بدوام العقاب باطلٌ بالتوبة عندهم، ويسير العقاب كافٍ للعاقل.

واعتصامهم في الإحباط بما لو كسرتُ لغيري قلماً، وأنجَيْتُ ولده من الهلكة باطلٌ؛ بإحسان الكافر إلينا، فإنّه يذمّ ويمدح معاً.

وعُذرهم في الشفاعة باعتبار الرتبة باطلٌ، لسقوطها في المشفوع فيه كسقوطها في المأمور به، وإن اعتبرت في الشافع والمشفوع إليه، والآمر والمأمور.

القول في النُّبوّات

يجوز أن يعلم تعالى أنّ لنا في بعض الأفعال مصالح أو مفاسد، فبعثُ الأنبياء لتعريفِ المكلّف ذلك.

وشرطُ المعجز أنْ يكون من الله تعالى، أو جارياً مجرى فعله، والغرضُ به التصديق.

محمّدٌ رسول الله ﷺ: لظهور المُعجزة على يده وهو القرآن، لأنـّه تحدّى به، وعجز العرب عن معارضته وتحدّيه به في قوله تعالى: ﴿**فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ**﴾ وغيرها من الآيات، وعجزوا عن معارضته، لأنـّه لو عُورِضَ لنُقِلَ، وعَجْزُهم عن المُعارِض كان للتعذّر دون غيره، لشدّة شغفهم بإطفاء نوره وإبطال أمره، فلو قدروا على المعارضة لعارَضُوه.

وغير القرآن من الآيات دليلٌ على صدقه، كانشقاق القمر، والإخبار عن الغيوب في مواضعَ كثيرة.

وظهور المعجزات على أيدي الأولياء والأئمّة جائز، ودليله ظهور المعجز على آصف وعلى مريم، إلى غير ذلك.

والأنبياء أفضلُ من الملائكة، لاختصاصهم بشرف الرّسالة ، مع مشقّة التكليف.

القولُ في تتبّع الاعتراضات على النبوّة

القَدْحُ بإستغناء العقل عنها فاسدٌ، لأنّ العقل لا مدخل له إلّا في الكليّات.

وتجويز أن يكون الموحي غير مَلِك مدفوعٌ، بإمكان اضطرار النبيّ إلى أنّه ملك، إمّا بالعلم أو بالعمل.

والقرآنُ لا يقدحُ في كونه من عند الله، لجواز أن يكون الذي ألقاه شيطاناً، لأنّه تعالى يجبُ عليه دفع ذلك الشيطان، ومنعه الإضلال.

وأيضاً: الشيطان لا قدرة له على الإخبار عن الغيوب التي تضمّنها القرآن.

وتجويزُ أن يكون النبيّ ﷺ أفصحُ العرب، لا يمنع من معارضته بما يماثله، أو يقاربه.

وتجويز وجودُ المعارضة ـ وإن لم تُنقل، كما نقولُه في النصّ عن الإمام ـ ليس بشيءٍ، لأنّ النصّ نَقَله أهلُ التواتر، والمعارضة لم ينقلها يهوديٌّ ولا نصرانيّ فضلاً عن المسلمين.

والقَدْحُ في كرامات الأولياء بالتنفير المُدَّعى باطلٌ، لأنّه إنّما يكون عند التحدّي، لا عند سواه.

والتمسّكُ بكون المَلَك روحانيّاً، لا تأثير له في الفضل على ما تقضي به أوائل العقول.

القول في الإعادة وأحكامها

الأجزاء بعد الموت تُجمع وتُؤلَّف، لإخبار الصادق بذلك. واغتذاء الحيوان

بمثله يُعاد الأصل دون الزائد، وإعادة المعدوم جائزة، وإلّا لم يصحّ جمع الأجزاء بعد التفرّق، لعدم الأعراض الأولى.

والجوهرُ باقيةٌ، لعلمي بأنّي الذي كنتُ بالأمس لا غير، ولا تنتفي بـانتفاء مـا يحتاج إليه لعدم الحاجة، فلا ينتفي إلّا بضدٍّ.

جمل متفرّقة

الأمرُ بالمعروف واجبٌ، وكذلك النهيُ عن المُنكَر، ومن شرط وجوب النّـهي عن المنكر أنْ لا يغلب في ظنّ المنكر مفسدةٌ تلزم من الإنكار.

والأجل: هو الوقت، والميّتُ يموتُ بأجَله، وليس كلّ مقتولٍ يُقتل بأجله، وإلّا كان المَلِكُ لو قَتَل أهل بلده في يومٍ، كان مماتهم واجبة، وهو خَرقُ العادة.

والسِّعْرُ: تقديرُ البَدَلِ، وهو مِن الله تعالى عند الأفعال التي لا تقبح، ومنّا عـند الأفعال القبيحة.

والرّزق: ما صَحَّ أن يُنتَفع به، وجائزٌ أن يأكل الإنسان رزق غيره، كما يأكل مال الغير، وليس الرِّزقُ مالاً فقط، بل يكون حياةً وولداً إلى غير ذلك.

القولُ في عِصْمة الأنبياء، والردّ على مخالفي الملّة أجمع

العِصْمة لطفٌ يمتنعُ مَنِ اختصَّ به مِن الخطأ، ولا يمنعه على وجه القهر، وإلّا لم يكن المعصوم مُثاباً.

ووجه عِصْمة الأنبياء أنّهم لو لم يكونوا معصومين لأدّى إلى التنفير عن قبول أقوالهم، ذلك وممّا يدرأه المُعجِز ودلالته.

وما يدّعي اليهودُ من استحالة النسخ باطلٌ، لجواز تـغيّر المـصلحة كـما فـي المريض، وعليه يخرج قولهم: «إن لم يكن [في] السبْت مصلحةً كـان الأمـرُ بـه قبيحاً، وإن كان مصلحة كان النّهي عنه قبيحاً».

على أنّ في التوراة أوامرُ كثيرةٌ منسوخة.

وادّعاؤهم أنّ موسى، قال: «أنا خاتم النبيّين» باطلٌ؛ لأنّهم لا تواتر لهم بحادثة بُختُّ نصر؛ على أنّ ألفاظ التأبيد لا تدلّ على الدّوام كقصّة دم الفصيح، وعبد المعتق.

وادّعاء النّصارى [الأقانيم الثلاثة][1] باطلٌ، لأنّها إن كانت كالمعاني بطلت، وإن كانت عين الذّات فهو مناقض.

وقول المُنجّمين يبطله قِدم الصّانع، واشتراط اختياره، ويلزم عليه أن لا يستقرّ الفعل على حالٍ من الأحوال.

وقول أهل الطبيعة يبطلُ بمثل ذلك .

وقول الثنويّة فاسدٌ بنحو ما ذكرناه، وقد ألزموا اعتذار الجانيّ وغير ذلك.

وقول المجوس باطلٌ، بمثل ذلك .

وقول عَبَدة الأصنام يبطل، لعِلْمنا بعدم فعلها.

وقول الغُلاة يبطلُ أصله استحالة كون البارئ جسماً.

ومعجزاتُ أمير المؤمنين عليه السلام، معارَضة بمعجزات موسى وعيسى عليهما السلام .

***

الإمامة واجبةٌ عقلاً، لأنّها لطفٌ يُقَرِّبُ من الطاعة، ويُبعّد من المعصية، ويختلُّ حالُ الخلق مع عدمها. وقد ذَكر أصحابُنا فيها وجوهاً:

من إرشاده إلى الصَّنائع، وتمييز الأغذية من السّموم ، وغير ذلك .

وواجبة سمعاً أيضاً:

لقوله: ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**﴾. والأمرُ بالشيء أمرٌ بما لا يتمّ ذلك الشيء إلّا به.

ولقوله عليه السلام: «الأئمّةُ مِن قُرَيش»، وهو إلزامٌ، وإجماع الصَّحابة حُجّة على ذلك.

---

١. في الأصل: أقانين الآلة .

وواجب في الإمام عصمته، وإلّا كانت علّة الحاجة إليه فيه، فيؤدّى إلى التسلسل.

وأيضاً: فنحنُ مأمورون بطاعته، فلو أمر بمعصيته لتناقض القول، فلابدّ من عصمته.

ولأنّه إمام، والإمام من يُفعل الشيء لأجله، وإلّا كانت اليهود والنصارى أئمّةً لنا.

ويستحيلُ التعبّدُ باتّباع غير المعصوم: لقُبحه.

ولأنّ الأُمّةُ مختلفةٌ في الأحكام، فلابدّ من حُجّة تقطع اختلافهم، ويظهر لنا منه العلم.

ولأنّ الأدلّة غيره باطلة من الرّأي والخبر المفرد، فلابدّ من إثباته.

ولأنّ الشريعة إمّا أن تحفظ بالأُمّة أو به:

والأُمّة يجوزُ خطاؤها، وإلّا لم يكن له عليه السلام أن يقول: «ألا، لا ترجعوا بعدي كفّاراً». ولا قوله تعالى: ﴿**أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ**﴾ فلابدّ منه.

ولأنّ خصائص الرَّسول متحقّقة في الإمام، من كونه يُولِّي ولا يُولَّى عليه، ويَعزِل ولا يُعزَل إلى غيره، فوجب عصمته كعصمته.

وواجبٌ في الإمام أنّه أفضلُ بالعلم والشَّجاعة والزّهد، لقُبح تقديم المفضول على الفاضل. وواجبٌ أنْ لا يشذّ شيءٌ من الأحكام الشرعيّة لقُبحه، كقُبح نصب الوزير لا يضطلع بأعباء الوزارة، والتمكّن ليس بشيءٍ، وإلّا لجاز أن يولّى البقّال وزيراً لتمكّنه.

وواجبٌ النّصّ، لأنّ الشرط الخفيّ به تَحقُّقه، إذ لابدّ من إبانته بالنصّ أو المُعجِز، والعلمُ بالإصابة لا يكفي، لقُبحه في الإعتبار بالشاهد، والأفضليّة خفيّة أيضاً لوجوب المساواة ثمّ النظر، وهذا يظهر في كثرة الثواب ظهوراً بيّناً، ويستدلّ عليه :

بامتناع التنفير، وتحقّقه لو زاد ثوابُ أحدٍ من رعيّته عليه.

ولأنّ الإمامة ركنٌ عظيم كالصلاة وغيرها، فكما لم يَثبُتْ ذلك إلّا بالنصّ، فكذلك هاهنا.

القولُ في تتبّع اعتراضات مُخالفينا
في وجوب الإمامة والعِصْمة

القدحُ بغيبة الإمام، وإلزامَهُم إيجابُ ظهوره باطلٌ، لوجود الطريق ـ كما قلناه ـ في المعرفة.

وإلزامَهُم وجود أئمّة متعدّدةٍ باطلٌ، لأنّا نكتفي بخلفائه الّذين يرجعون إليه.

وقيام غيرها مقامها لا يصحّ، لأنّه لا تُعقل العِصْمة وكلامنا في رعيّةٍ غير معصومين.

وتخيّل امتناع جريان العِصْمة فاسدٌ، لأنّها ممّا يُزجر عنها كالكبائر، لاسيّما عندنا.

وحاجة أمير المؤمنين عليه السلام إلى النبيّ صلى الله عليه وآله لم يكن للإمتناع من القبيح، بل لتعلّمه الأحكام.

والتمسُّكُ بأنّ الحدودُ زمانُ الغيبة؛ إمّا أن لا تسقط فتحتاجُ إلى ظهوره، أو تسقط وهو نَسْخٌ للشريعة باطلٌ؛ لأنّ الحدود ثابتة في جنوب مستحقّيها، فإن أدركهم ظهوره استوفاها، وإلّا فأمرهم إلى الله، وإثمهم على الُمخيفِ له.

والإقتداءُ بنوّابه في الأطراف البعيدة لا يوجبُ عِصْمتهم، لأنّ الإقتداء بهم ما كان لأجل فعلهم، ولهذا يقتدونَ بإمامهم.

واختلافُ الشّيعة كان لغيبة الإمام، فما أجمعوا عليه حقٌّ، وما اختلفوا فيه رجعنا فيه إلى أصله .

وما يُدّعى من اختلاف أمير المؤمنين عليه السلام دعاوي آحادُ فاسدة، وقد تكلّم

أصحابنا عليها في كتبهم.

والتمسُّكُ بوقوع البُعد عن الإمام، فلابدّ من النّقل، وإذا اكتفى به ثمّ اكتفى بـه عن الإمام، جملةً فاسدٌ، لأنـّه يُكتفى به لكون الإمـام مـن ورائـه، وإذا عـدم لم يوجد الحافظ.

وتقديم عَمْرو بن العاص على أبي بكر وعُمر كان في السـياسة، وهـو أعـلمُ بها منهما.

القولُ في الإعتراض على وجوب النـصّ، ويـتبعه التسـوية بـين الأوصـياء والأُمراء والأئمّة فاسدٌ، لعدم اختصاصهم بالصّفة الخفيّة.

وأعلم أنّ هذه الصّفة إذا ثبت، لم يبق للخصوم مضطربٌ، والكـلام كـلّه فـي ثبوتها، وقد قرّرنا فيها ما تقرّر بعون الله تعالى.

القول في إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام
بعد الرّسول صلى الله عليه وآله بغير فصل

الكلامُ على أنّ أبا بكر غيرَ معصُومٍ، [و] مع اشتراط العِصْمة تَبطُل إمامته، فتعيّن إمامة إمامنا.

وأصحابُنا على كثرتهم ينقلون أنّه استَخلف بألفـاظٍ صـريحة، كـقوله: «هـذا خليفتي عليكم، وإمامكم مِنْ بعدي» وهم أهلُ تواترٍ، وينقلون أنّ أسلافهم كانوا أهل تواتر، فدلّ على استواء الأطراف في الشروط .

ولأنـّه لو حدثت هذه الدّعاوى، لعُلِم وقتَ حـدوثها، كـعلمنا بـالوقتِ الذي حدث فيه أقوال الفرق.

ونصِّه عليه كنصّه أقوالاً من إخائه له وتزويجه ابنته وغير ذلك.

ولأنّ أصحابنا على كثرتهم ينقلون معجزاتـه عـقيب ادّعـائه للإمـامة، وذلك دليلُ صدقه.

ولأنّ التوراة والإنجيل مُصَرِّحان بإمامته في مواضع نقلها أصحابُنا كثيرة.

تتبّع اعتراضاتهم

عدم عِلْمهم بذلك لا يقدحُ في التواتر، لعدم مخالطتهم لنا، ولدخُـولِ الشُّـبهة والتَقليد، ولا يلزمُ مِثل ذلك في البُلدان لعدم الدّاعي، وبالدّواعي فارَقَ نقلُ تأميرهِ وإمامتهِ نَقْلَ تأميرِ غيرهِ وسائرُ الحَوادث.

وتوضيحه: أنّ كيفيّات العبادات ممّا وقع فيها النزاع، وفُقِد النَقلُ القاطع، فـلو كان ممّا ذكروه دون ما ذكرناه، لم يَقع النِزاعُ، كما لم يقع في الأصل، مع تساويهما في النصّ، وإلّا لم يصحّ الإمتثال .

والإعتذارُ بوقوعها مختلفاً يوجبُ نَقل وقوعها مـختلفاً، ولأنّـهم يـقولون: إنّ النصّ وقع على الفعل، وخالَفناهُ لشُبهةٍ، وهذا ممّا يمكن قوله لهم في هذا المقام.

ولأنّ مُعجِزات الرَّسول عليه السلام قد وقعت ولم تتواتر .

وقد قابلَهُم أصحابُنا في إنكار الثبوت: وجودنا له ليس كتأمير زيدٍ في غَزوة مُؤتة بإنكار الإنتفاء، إذ وجدناه ليس كانتفاء النصِّ على أبي هُريرة، وكلُّ جوابٍ لهم فهو جوابنا.

والالتجاءُ إلى سقوط تكليفهم إذا لم يعلموا باطلٌ، لأنّهم قادرونَ عـلى العِـلْم بتخلية الشُّبهة والاعتقادات الفاسدة، فهو كقول اليهوديّ: «إنّي لم أعلم نبوّة محمّد، فيسقط تكليفي».

والمعارضة بأبي بكر في ادّعاء النصّ عليه فاسدٌ، لأنـّه :

غير مَعصُومٍ، ولا أفضَلِهم، ولا عالماً بكلّ الأحكام، فيستحيلُ النَّصّ عليه.

ولأنّ أحداً لا يدّعي النصّ عليه إلّا شذوذاً انقرضوا وذهبوا، وما يدّعي ليس صريحاً، بل مِنْ أخفى الخفيّ.

وما ظهر من حاله وحال أولياءه، يمنعُ مِنْ وقوع النَّصِّ عليه.

وبمثل ذلك يبطلُ قولَ من عارَضَنا بالعبّاس.

وعدم ذكر النصّ الجَليّ يوم السَّقيفة، وموافقة بعضهم بعضاً عليه، كان لدخول الشُّبهة.

وظنَّ القوم أنّ تقديم أبي بكر للصّلاة ناسخٌ لما تقدّم.

وسكوتُ أمير المؤمنين عليه السلام كان للتقيّة والخوف على النفس تارةً، والدِّين أخرى، وما نقل عنهم من التظلّم يدلُّ على ما ذكرناه.

وأمّا نقل القوم لفضائله، فليس موجباً ضلال أحدٍ منهم وتفسيقه، وليس كذلك نَقلُ النَصِّ الجليّ، والنصّ الخفيّ يُقارب نقل الفضائل، لإمكان دخول الشُّبهة.

القولُ في النصِّ الخَفيّ ممّا لا شكّ في تواتره، لإعتراف اليهوديّ والنصرانيّ به، فضلاً عن قول فِرق المسلمين، وذلك قوله عليه السلام: «أنتَ منّي بمنزلة هارونَ مِنْ موسى إلّا أنّه لا نبيّ بَعدي».

وقوله: «مَنْ كُنتُ مولاه فَعَليٌّ مولاه»، ولفظة (مولى) صريحة في الإمامة، دليله أقوال أهل اللّغة أنّها بمعنى أولى. ومنه قوله تعالى: ﴿**النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ**﴾ أي أولى بكم، وإنْ كانتْ مُشتركةً، إلّا أنّ القرائن المنقولة في الخبر تدفعُ احتمال غيرها.

وتهنئة الصَّحابة له تدلُّ على ذلك، وإلّا فأيُّ معنىً لتهنئته بذلك! مع أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله لم يَزَل يَذكُر فضائله وفضائل غيره أيضاً.

واحتجاجات أمير المؤمنين عليه السلام في مواضع كثيرة تدلُّ على ما ذكرناه، ومقدّمة الخبر صريحة أيضاً، وإلّا لم يَحسُن فاء التعقيب.

وخبر المنزلة دليلٌ عليه وإلّا لم يكن للإستثناء فائدة.

تتبّع اعتراضاتهم

القدحُ بعدم الإمامة في الحال فاسدٌ، لأنّا نقول بها تارةً، ونَحمِلُ الكلام على الإستحقاق عاجلاً، والتصرّف آجلاً، أو نترك الظاهر لدليلٍ ثالث.

وحمله على واقعة زيد بن حارثة هذيانٌ، لقتله في مؤتة، والمقدّمة تدفع كلّ احتمالٍ.

ولا يصحُّ حمله على وقتِ البيعة، لأنّ النبيّ عليه السلام مولى المتقدّمين.

ولأنّ أحداً لا يثبتُ الإمامة له، إذ ذلك بالنَّصّ .

وقد أبطل أصحابنا كلّ الاحتمالات.

والإمامة ظاهرة، وإرادة الغير تلبيسٌ لا يجوزُ على الحكيم. وليسَ هذا كمُتَشابه القرآن، لِلّطفِ في ذلك عند التأمّل، دون هذا.

والقدحُ بموت هارون قبل موسى فاسدٌ، لأنّه مستحيلٌ في الحياة، ولأنّه لو بقي لتصرّف، ولأنّ الاستثناءَ يدفَعُهُ.

وحَملُه على خلافة المدينة فاسدٌ، لأنّ غيره قد وليها، فأيُّ فخرٍ له في ذلك حتّى يبتهجَ ويفتخرَ به، والاستثناءُ يدفعه أيضاً .

القول في أدلّةٍ أُخَرَ على النَّصّ

وذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ﴾، ولا يجوز أن يخاطب به المؤمنين، لأجل التهافت، ولا خطابُ الكفّارِ للآية السّابقة.

ودفع الخاتم معلومٌ بالإجماع، ولا قدح بالأفعال في الصّلاة، لأنّ ذلك ليس بكثيرٍ.

وقوله: «أنتَ وَصِيّي» يدلُّ عليه.

وولاية المدينة، وتَرك عَزْله عنها يدلّ عليه، وعزل أبي بكر عن بَراءة يدلُّ على أنّه لا يصلحُ للإمامة.

ولو لم يذكر نصّاً أصلاً لصحَّ مذهبنا، لأنّ العِصْمة المُشترَطة تقتضي النصّ، وقد اتّفقنا على فقده في أبي بكر، فتعيّن في إمامنا.

وقدحهم بفترة الرّسل ليس بشيءٍ، لأنّها ليست فترة[١] إمامٍ، والمعلومُ من حال الأُمم قبلنا ادّعاء العِصْمة في أشخاص معيّنين.

وقد قَدَح أصحابُنا في الأخبار بوجوهٍ، ليس هذا موضع ذكرها، وكذلك في أئمّة الخصوم.

القولُ في إمامة الأحَد عَشَر بعده

نَقْلُ أصحابِنا متواترُ النصّ عليهم بأسمائهم من الرَّسول عليه السلام، يدلُّ على إمامتهم، وكذلك نَقْلُ النصّ من إمامٍ على إمامٍ بعده، وكتب الأنبياء سالفاً يدلّ عليهم، وخصومنا في خبر مسروق معترفون بهم، واشتراط العِصْمة يُبطل غيرهم، وإلّا خرج الحقّ عن الأُمّة قاطبةً.

القول في أحوال المخالفين

دافعوا النَّص كَفَره عند جمهور أصحابنا، و[منهم] من فسّقهم فقط، ثمّ اختلفوا: فقيل بتخليدهم، وقيل بعدم التخليد.

١. في الأصل: فطرة.

أمّا النَقلُ إلى الجَنّة وهو قول بَعض شذوذنا، أو لا إليها وهو قريبٌ.

ومحاربوه كَفَرة بالنَّصّ المتّفق عليه في قوله ﷺ (حَرْبُكَ حَربي).

وأحكامُ الكفّار مختلفة كاليهودي المُحارب، واليهوديّ الذِّمي.

ومخالفونا في مسائل التوحيد، وفي مسائل العدل، وفي مسائل الوعد والوعيد، وفي مسائل الإمامة فَسَقَةٌ مبتدعون، ومخالفونا في بعض فروعها مُخطِئون لا يوجبُ فسقاً ولا براءة، والله أعلم.

٧
التذكرة للأصول الخمسة

الصاحب إسماعيل بن عبّاد بن العباس الأصفهاني
(٣٨٥ ـ ٣٢٦ هـ)

۞ مؤلّف هذه الرسالة الاعتقادية عَلَمٌ من أعلام الفكر الإسلامي في القرن الرابع الهجري، وهو أشهر من أن يُعرّف وأعرف من أن يُترجم له، وقد ترجمه كلّ من كتب عن القرن الرابع الهجري، عصر دولة البويهيين الذى يعدّ من القرون الحافلة والمجيدة في تاريخ الفكر الإسلامي.

قال النديم في «الفهرست»: (أبوالقاسم بن عبّاد أوحد زمانه، وفريد عصره في البلاغة والفصاحة والانشاء، وله من الكتب...)[١]

وقال الزركلي: (الصاحب بن عبّاد، إسماعيل بن عبّاد بن العباس، أبوالقاسم الطالقاني، وزير غلب عليه الأدب فكان من نوادر الدهر علماً وفضلاً وتدبيراً وجودة رأى، استوزه مؤيد الدولة ابن بويه الديلمي ثمّ أخوه فخر الدولة، ولُقّب بالصاحب لصحبة

١. الفهرست: ١٥٠، ط تجدد

مؤيد الدولة من صباه، فكان يدعوه بذلك، ولد في الطالقان من اعمال قزوين وإليها نسبتة، وتوفي بالري ونقل إلى اصبهان فدفن فيها، له تصانيف جليلة...)[(١)]

وقال الشيخ آقا بزرگ الطهراني: (إسماعيل بن عباد بن عباس بن احمد بن ادريس الطالقاني الوزير، كافي الكفاة أبوالقاسم، الصاحب، صاحب «المحيط» و«الجوهرة» في اللغة، أخذ الأدب عن ابن فارس وابن العميد، عدّه ابن شهرآشوب من الشعراء المجاهرين، وفي «كامل البهائي» له عشرة الأف بيت في أهل البيت، وقد ألّف «عيون أخبار الرضا» في شرح أحد قصائده، وألّف الثعالبي «يتيمة الدهر» في احواله واحوال شعرائه. وتوفي في صفر ٣٨٥ هـ وكانت ولادته ٣٢٦ كما في (طالقان) من «معجم البلدان»....

وترجم له في «معجم الأدباء» في ١٤٩ صفحة... ولأجله ألّف الحسن بن محمّد بن الحسن القمي: كتاب «تاريخ قم» سنة ٣٧٨هـ وأطراه في أوله في سبع صحائف...)[(٢)]

وقال عنه فؤاد سزگين: (هو أبو القاسم إسماعيل بن عبّاد الطالقاني، ولد سنة ٣٢٤ / ٩٣٦ وقيل ٣٢٦ باصطخر وقيل بطالقان ـ وكان أبوه وزيراً لركن الدولة، واشتغل بالأدب، وألّف أيضاً كتاب «احكام القرآن» ـ تلقى إسماعيل أول دروسه على يد أبيه، ثمّ رحل إلى بغداد حيث واصل دروسه عند احمد بن فارس وأبي الفضل ابن العميد، وعمل كاتباً لهذا الأخير، إلّا أنّه لم يلبث بعدها أن كتب لمويّد الدولة أخي عضد الدولة، وأخيراً خلّف الوزير ابن العميد، وبقي في هذالمنصب حتى وفاته سنة ٣٨٥ / ٩٩٥. وكان الصاحب بن عبّاد كأبيه معتزلياً، والى جانب نجاحه في الاضطلاع بوظيفته فقد كان أديباً أيضاً، ولغوياً نابهاً وروى الحديث، ونظم الشعر)[(٣)]. ثمّ عدّد مصادر ترجمته والمؤلّفات المفردة عن حياته، وهي:

١ ـ أحوال الصاحب الكافى إسماعيل بن عبّاد، لأبى القاسم احمد بن محمّد القوپائي الحسينى ط في طهران سنة ١٩٠٧ و١٩٣٣.

---

١. الاعلام: ج ١ / ٢١٦ ط درالعلم للملايين
٢. طبقات أعلام الشيعة: القرن الرابع: ص ٦٢.
٣. تاريخ التراث العربى: مج ٨ علم اللّغة، ص ٣٧٢

٢ ـ الصاحب بن عبّاد، لخليل مردم ط في دمشق سنة ١٩٣٢.

٣ ـ الصاحب بن عبّاد، حياته وأدبه، للشيخ محمّد حسن آل ياسين، بغداد ١٩٥٧ ثمّ ذكر قائمة بمصنّفاته.

و أيضاً كتب عنه بالتفصيل العلّامة السيّد محسن أمين العاملي في «أعيان الشيعة»[١]، حيث يعدّ ترجمته له عبارة عن رسالة أدرجها في الكتاب وتستحقّ أن تطبع مستقلة، فقد توسّع في ترجمتة وتحدّث عن جميع جوانب حياته العلميّة والسياسية والدينيّة، وأورد قصائده وأشعاره.

وأمّا قصائده فقد قام بجمعها جماعة من القدماء منهم الثعالبي في «يتيمة الدهر»، وأمّا من المتأخّرين فأوّل من بادر بجمع أشعاره هو الشيخ محمّد السماوي رحمه الله، ثّم تلاه الشيخ محمّد حسن آل ياسين رحمه الله باستدراك مافات الأوّل، فجمع معظم أشعاره ـ عدا طائفة من اشعاره التي ورد فيها ذم معاوية وبني اُميّة وبعض الظالمين، فلم يدخلها في ديوانه للظروف التي كانت تحيط بالعراق أنذاك ـ وطبعها ببغداد، ثمّ تلتها طبعة اُخري بقم سنة ١٤١٢ هـ.

أقول : هنا عدّة أمور ينبغي الإشارة إليها والبحث عنها:

١ ـ مولده : فقد اتفقت المصادر جميعها على أنّ الصاحب رحمه الله مولود في طالقان من اعمال مدينة قزوين الشهيرة، وهو خطألم يتنبه إليه المترجمون للصاحب، وأظنّ أنّ الصحيح أنّه مولود بناحية تسمّى (طالخونچة) من أعمال مدينة اصفهان، ثمّ حرّفت الكلمة على ألسن عامّة الناس من اسمها الأصلي إلى (طالقون) فـ(طالقان) ومن ثَم نُسب الرجل إلى منطقة طالقان المشهورة والواقعة في شمال شرق مدينة قزوين، ومن أقوى الشواهد على ذلك ـ فضلاً عن ورود النصّ به ـ أنّ الصاحب توفي بالرّى وكان قد أوصى أن يدفن في مسقط رأسه في القرية المذكورة، فحملت جنازته من الرّى ونقلت إلى ٤٠٠ كيلاً تبعد عنها إلى الجنوب ودفن فيالقرية المذكورة حيث ضمّتها مدينة اصفهان لا حقاً، ولا زال قبره موجود فيها، وعليه بناء وقبة عالية وضريح عامر، تزوره

---

١. اعيان الشيعة: ج ٤ / ص ١٧٨ ـ ١١٠م.

عامّة الناس، و عليه فالرجل اصفهاني وليس بطالقاني أو قزويني

٢–مذهبه : نسب جميع المترجمين ـ سواءٌ الشيعة منهم أو غيرهمٍ ـ الصاحب الى التشيّع، ويدّل على تشيّعه شواهد كثيرة، منها علاقته الحـميمة مـع امـراء آل بـويه واستيزارهم له، ومنها علاقته بعلماء الشيعة في عصره منهم الشيخ الصدوق الذى ألّف بطلب منه كتابه الشهير «عيون أخبار الرضا» وجاء في مقدمته: (وقع اليّ قصيدتان من قصائد الصاحب الجليل كافي الكفاة أبى القاسم إسماعيل بن عبّاد أطـال الله بـقاءه، وأدام دولته ونعمائه وسلطانه وعلاه في اهداء السلام إلى الرضا عليّ بن مـوسى بـن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن أبي طالبعليهما السلام، فصّنفت هذا الكتاب لخزانته المعمورة ببقائه، إذ لم أجد شيئاً آثر عنده وأحسن موقعاً لديه من علوم أهل البيتعليهم السلام لتعلّقه بحبهم وتمسّكه بولايتهم: واعتقاده بفرض طاعتهم، وقوله بامامتهم ، واكرامه لذريتهم...)[١] ثمّ ذكر له قصيدتين طويلتين في مدح الإمام الرضا، مطلع الأوّل منهما:

يـا سـائراً زائـراً إلى طـوسِ ... مشهد طـهرٍ وأرض تـقديس

أبلغ سلامي الرّضا وحطّ على ... أكـرم رمس لخـير مـرموس

ومطلع الثاني منهما:

يـــا زائــراً فــي نـهضا ... مـــبتدراً قـــد ركـــضا

و قـــد مـضى كأنـــّــه ... البـــرق إذا مـــا أومـضا

أبـــلغ ســـلامي زاكـــياً ... بـطوسِ مـولاى الرّضـا

سبط النـبيّ المـصطفى ... و ابن الوصي المـرتضى

ومنها الكلمة المشهورة المنسوبة إلى القاضي عبدالجبار المعتزلي، حيث قال بـعد وفاة الصاحب: (كيف أصلّي على هذا الرافضي) فهو أعرف من غيره بعقيدته ومذهبه لأنّه تربّى تحت رعايته، وتنعم بخيراته وكرمه وفضله، وأكل من زاده كثيراً حتّى أتخم، وألّف كتبه في الرّد على الشيعة مستغلاً سماحته وسعة صدره المشهورة. والأهمّ من جميع هذه الأمور والشواهد ، قصائده وأشعاره التي تنمّ عن تشيّعه الإمـامي الانـثي

١. عيون أخبار الرضا: ص ١٢ ط منشورات الشريف الرضي

عشري، واليك نتفاً منها وهي صريحة في ولاءه للائمةعليهم السلام:

يــا زائــراً قــد قـصد المشـاهدا وقــــطع الجــبال والفــدافــدا
فــــابلغ النــبيّ مــن ســلامي مـــا لا يَـــبيدُ مــدّة الايّــام
حــــتى إذا عُــدتَ لأرض الكــوفة البــــلدة الطــــاهرة المــعروفة
و صرتَ في الغريّ فــي خــير وطــن سلّم على خير الوري أبي الحسـن
ثــمَّتَ سِــرْ نــحو بـقيع الغـرقد مســــلّماً عــلى أبــي مــحمّد
و عُــــد إلى الطّــف بكــر بــلاء أهــد ســلامي أحســن الاهـداء
لخــير مــن قـد ضَـمَّه الصـعيدُ ذاك الحســين الســيّد الشــهيد
وأجــنب إلى الصــحراء بــالبقيعِ فــــثمَّ أرضُ الشــرفِ الرفــيعِ
هــناك زيــن العــابدين الأزهــر وبــاقر العــلم وثــمّ جــعفر
أبــلغهمُ عــني الســلام راهــنا قــد مــلاء البــلاد والمــواطـنا
وأجــنب إلى بــغداد بُـعد العـيسا مســلّماً عــلى الزكــي مــوسى
و أعجل إلى طوس على أهدى سكن مــبلّغاً تــحيّتي أبــاالحســن
وعْــــد لبــغداد بــطيرٍ أســعد ســلّم عــلى كـنز التُـقى مـحمّد
وأرض ســــامراء أرض العسكـــر ســــلّم عــلى عــليٍّ المــطهَّر
والحســن الرضــي فــي أحــواله مَــن مــنبعُ العــلوم فــي أقــواله
فــــانّهم دون الانــــام مــفزعي و مَن إليهم كـلّ يـومٍ مـرجـعي[١]

وأيضاً له يمدح الائمة ألانثي عشرعليهم السلام:

بــمحمدٍ ووصــيّه وابــنيهما الطــــاهرين وســيّد العُــبّادِ
ومـحمدٍ وبـجعفر بـن مـحمدٍ وسمّي مبعوثٍ بشـاطي الوادي
وعــليّ الطـوسي ثـمّ مـحمدٍ وعـليّ المسـموم ثـمّ الهـادي
حســنٍ وأتــبع بـعده بـامامةٍ للـقائم المـبعوث بـالمرصاد[٢]

---

١. ديوان صاحب بن عباد: ٢٠٧ ـ ٢٠٦.
٢. ديوان صاحب بن عباد: ٤٠٤

وعليه فما قيل في حقّهﷺ أنّـه (شـافعي المـذهب شـيعي النـحلة)[١] ، أو (أنّـه حشويّ)[٢] ، أو (يتشيّع لمذهب أبي حنيفة ومقالة الزيديّة)[٣] فشـطط مـن القـول، وجمع بين المتناقضات، فضلاً عن أن أشعاره في ديوانه تنفي هذه الأقول، يقول ﷺ في مطلع إحدى قصائده:

أنا رجلٌ يرميني الناس بالرفض...[٤]

ويقول أيضاً في غيرها:

فكم قـد دعـونى رافـضاً لحـبكم   فلم يثنني عنكم طويل عدائـهم[٥]

و **أمّا نسبته إلى الاعتزال** : فلا تنافي بين الاعتقاد بالتشيّع والاعتزال، فهما متفقان في بعض الأصول العقلية كالتوحيد والعدل، ومختلفان في الإمامة (راجع تفصيل ذلك في مجلة تراثنا: مقاله الكلام عند الإماميّة، للشيخ محمّدرضا الجعفري، العـدد ٣٠، ص٢٩٨ ـ ١٤٤) وقد صرّح الصاحب نفسه بجمعه بينهما بقوله في عدة قصائد:

*قالت: فما اخترتَ في دينٍ تفوز به؟   فـقلت: إنّـي شـيعي ومـعتزلي[٦]

*العـدل والتـوحيد كـلّ مـعاقلي   و ولاء آل الطـهر جِـلّ حـصوني[٧]

*لوشُـقَّ عـن قـلبي يُـرى وسـطه   سـطران قـد خُـطا بـلا كـاتبِ

العـدل والتـوحيد فـي جـانبِ   و حبُّ أهـل البـيت فـي جـانب[٨]

و **أما نسبته إلى الزيديه** : فقد جاءت هذه النسبة من اثنين:

الأوّل: أبـو حـيّان التـوحيدي مـن المـتقدمين، فـقد قـال فـي كـتابه «الإمـتاع والمؤانسة»[٩]: إنّ الصاحب (كان يتشيّع لمذهب أبي حنيفة ومقالة الزيدية).

---

١. لسان الميزان: ١ / ٤١٦ و ٤١٣
٢. لسان الميزان: ١ / ٤١٦ و ٤١٣
٣. معجم البلدان: ٢ / ٢٧٦
٤. ديوان صاحب بن عباد:١٦٩ و ١٨٢ و ٣٩ و ١٢٩ و ١٨٤
٥. ديوان صاحب بن عباد:١٦٩ و ١٨٢ و ٣٩ و ١٢٩ و ١٨٤
٦. ديوان صاحب بن عباد:١٦٩ و ١٨٢ و ٣٩ و ١٢٩ و ١٨٤
٧. ديوان صاحب بن عباد: ١٦٩ و ١٨٢ و ٣٩ و ١٢٩ و ١٨٤
٨. ديوان صاحب بن عباد: ١٦٩ و ١٨٢ و ٣٩ و ١٢٩ و ١٨٤
٩. الأمتاع والمؤانسة: ١ / ٥٥

الثاني: الدكتور ناجي حسن من المعاصرين، فقد ساق في مقدمة الكتاب الذي اختلقة ونسبه إلى الصاحب بن عبّاد وسمّاه بـ (الزيديّة)، ساق أدلة لاثبات زيدية الصاحب، قال في ص ١٣:(و ليس أدلّ على زيديته من تصدّر علماء الإماميّة في الرّد عليه، وفي مقدمتهم الشيخ المفيد الذي كتب كتاباً باسم (النقض على ابن عبّاد في الإمامة) والمرتضى في كتابه (الانصاف في الرد على ابن عبّاد). وما كتاب الزيدية الاّ دليل آخر يدعم ما ذهبنا إليه ويدفع الشكوك المتعلّقة بعقيدته، وهو خير أثر لزيديته)

أقول أولاً: دعواه (و ليس أدلّ على زيديته من تصدّر علماء الإماميّة...)فمردودة:

أمّا كتاب الشيخ المفيد،فيدور البحث فيه عن أمور تتعلّق بالإمامة، ومالها من الخصائص والمواصفات، وكم له نظير بين مؤلّفات الإماميّة، فقد يكون الرجل شيعيّا امامياً وبرغم ذلك له مناقشات حول بعض ما يتعلق بالائمة من دون أن تسلبه تلك المناقشات نسبة الإمامي الاثناعشري عنه. هذا فضلاً عن أنّ في تسمية الكتاب اختلافاً فقد قال عنه الشيخ آقا بزرگ الطهرانى:(و في بعض النسخ: النقض على عليّ بن عبّاد في الإمامة)[١]

أمّا كتاب الشريف المرتضى فهو أيضاً لا علاقة له بمذهب الصّاحب، بل كما قال عنه الشيخ آقا بزرگ الطهرانى نقلاً عن كتاب «اليقين» للسيّد ابن طاوس: (إنّ الشريف المرتضى ردّ في هذا الكتاب على الوزير الصاحب إسماعيل بن عبّاد في تعصّبه للجاحظ)[٢]، وعليه فلا علاقة للكتاب المذكور بمذهب الصاحب رحمه الله.

وثانياً: دعواه (وما كتاب الزيدية إلّا دليل آخر يدعم...) فمردودة أيضاً، لأنّ الكتاب المشار إليه ليس للصاحب وإنّما هو لأبي طالب يحيى بن الحسين بن محمّد بن هارون ابن حسين بن محمّد هارون البطحاني الحسيني الهاروني، المشهور بالناطق بالحقّ، والمتوفى حدود سنة ٤٢٢ هـ وهو من أئمّة الزيديّة بطبرستان، وكان أول أمره امامياً ثمّ انتقل إلى الزيديّة، وقد روى الشيخ الطوسى عن شيخه المفيد، قال: (سمعت

١. الذريعة: ٢٤ / ٢٨٨

٢) الذريعة: ٢ / ٣٩٥

شيخنا أبا عبدالله أيّده الله يذكر أن أباالحسين الهاروني العلوي كان يعتقد الحقّ ويدين بالإمامة، فرجع عنها لما التبس عليه الأمر في اختلاف الأحاديث، فترك المذهب ودان بغيره لما لم يتبيّن له وجوه المعاني فيها)[١]. ومن مؤلّفات هذا الرجل كتاب (الدعامة في تثبيت الإمامة) كتبه رداً على الإماميّة وتثبيتاً لإمامة زيد بن علي عليهما السلام، وقد ورد عنه نقول في بعض المصادر، منها ما نقله ابن نشوان الحميري في كتابه «حور العين»، ومنها ما نقله ابن المرتضى، وهذه النقول بعينها موجودة في الكتاب المسّمى (نصرة المذهب الزيديّة) الذي طبعه الدكتور ناجى حسن أولاً بهذا الاسم، ثمّ طبعه ثانياً باسم آخر وهو (الزيدية) ونسبهالى الصاحب بن عبّاد خطاءً وجهلاً أو عمداً، وقد ردّ عليه عبدالسلام بن عباس الوجيه، المفهرس الزيدي والخبير بتراث الزيديّة وأخبارها ورجالاتها، ونقل عن محمّد يحيى سالم عزّان حول هذاالكتاب:

(كتاب «الدعامة في الإمامة»: قال محقّق «الفلك الدّوار»: قام بتحقيقه الدكتور ناجي سالم، ولكنه لم يوفّق إلى ما يلزم على المحقّق التأكد منه، من التأكد من اسم المولف واسم الكتاب، والمقابلة على النسخ المخطوطة، فسمّاه أولاً (نصرة المذاهب الزيديّة) ثمّ نشره ثانياً بعنوان (الزيديّة) ونسبه إلى الصاحب بن عبّاد، ومازال مشوباً بالكثير من الأخطاء المطبعيّة والاملائية والتاريخيّة، ولو تأمّل في المصادر التي رجع إليها لعرف مافات، ومخطوطة «الدعامة» بأيدينا وله شرح لطيف للحافظ العلّامة عليّ بن الحسين الزيدي سمّاه «المحيط بالإمامة»، وشحنه بالأحاديث المستندة والروايات المفيدة)[٢]

و عليه ، فدعوى الدكتور ناجى حسن بأنّ الكتاب للصاحب، ويثبت من خلاله أنّه زيدي باطلة جملة وتفضيلاً، بل الأدلة مطبقة على أنّ الصاحب شيعي امامي اثنا عشري، وأقوى شاهد على ذلك ــ فضلاً عن النقول المتواترة والنصوص الصريحة على ذلك ــ ديوان أشعاره فقد ملأها بقصائد وابيات صريحة في ولائه لآل البيت عليهم السلام وذكر الأئمة الأنثي عشر، دون الاشارة ولو لمرّة واحد للشهيد زيد بن علي عليهما السلام أو غيره من

١. التهذيب: ١ / ٣٠٢

٢. الفلك الدوار في علوم الحديث والفقه والأثار: تحقيق:محمّد يحيى سالم عزّان،صعدة، ١٤١٥ق، ص ٦٤ الهاش الأوّل.

أئمّة الزيدية ودعاتهم،وقد ذكرنا نتفاً منها آنفاً.

٣ ـ **رسالة التذكرة لأصول الخمسة**: من مميّزات هذه الرسالة التي تتفرّد بها عن سائر الرسائل المطبوعة في هذه المجموعة ، أنّها رسالة اعتقادية تجمع بين عقائد الشيعة الإماميّة وأصول المعتزلة الخمسة، فمراد المصنّف من الأصول الخمسة المذكورة في عنوان الرسالة هي التي يشترك المعتزلة في اثنين منها مع الشيعة الإماميّة وهما التوحيد والعدل، وهما الأصول الثلاثة الاخرى وهي: الوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،فهي أصول تختصّ بها جميع المعتزلة ـ فضلاً عن الأصلين الأولين ـ دون الإماميّة، وعليه فهذه الرسالة من هذه الناحية يمكن عدّها من النصوص الرائعة المتضمنّة لخلاصة فكر الاعتزال في القرن الرابع الهجري.

و لم ترد ذكر لهذه الرسالة ونسبتها إلى الصاحب في المراجع القديمة،لكن النسخ المخطوطة المتوفرّة منها صريحة في نسبتها الى الصاحب ،منها النسخة التي بخط الشيخ شرف الدين المازندراني، تاريخ كتابتها سنه ١٠٥٥ هـ كما شاهدها الشيخ الطهراني (الذريعة: ٤ / ٢١) ، وأيضاً النسخة التي اعتمد عليها العلّامة المحقّق الشيخ محمّد حسن آل ياسين في تحقيقه لهذه الرسالة (المطبوعة في مجلة المورد سنة ١٣٩٣ هـ ج ٣،ع ٢ / ٢٣٦، حسب ما قاله مفهرس مخطوطات مكتبة المجلس الشورى الإسلامى: ج ٣٢، ص ١٩) لكنني لم أقف عليها

اعتمدتُ في هذا التحقيق على النسخة الموجودة ضمن مجموعة برقم ١٠٠٦ من مخطوطات (كتابخانه مجلس شوراى إسلامي): ج ٣٢ / ص ١٩ ، وهي بخط نسخي من خطوط اوائل القرن الرابع عشر الهجري.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الواحد العدل، وصلاته على النبيّ وخيرة الأهل.

الأصول الخمسة: التوحيد والعدل والصدق في الوعد والوعيد والمنزلتين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

فضّ المقالة النظر لأنّ بالتدبير والتميّز يعرف الصحيح من السّقيم، قال الله تعالى: ﴿**أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ**﴾ ، وقال عزّ وجلّ: ﴿**فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ**﴾، والتقليد فاسد لأنّه يوجب أن يعذر الله جميع المبطلين الّذين قلّدوا آبائهم الظالمين، ألا ترى أنّ الله تعالى ذمّ الكافرين بقوله تعالى: ﴿**إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكُمْ بِأَهْدَى مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ**﴾ والعالم مُحْدَثٌ كائن بعد أن لم يكن ، لأنّ جميعه فيه أثر الصنعة من طول أو قصر وصغر وكبر وتربيع واستدارة وزيادة ونقصان ، وتغيّر من حال ، إلى حال واستبدال ليلٍ بنهار ،كما قال: ﴿**إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ**﴾، والله تعالى خالقه[١] ومنشئه ومصوّره ومبدئه ، لأنّ ا لصنع لابدّ له من قابل كالكتابة لابدّ له من كاتب والبناء لابدّ له من بانٍ، قال الله تعالى: ﴿**خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ**﴾، وهو تعالى واحدٌ لا قديم معه ولا إلهٌ سواه ، إذ لو جاز إثبات اثنين لما امتنع من إثبات ثالثٍ ورابع إلى ما لا نهاية له، ولجاز أن يتوهّم كيف يختلفان ويتغالبان، وفي تجويز الغلبة لأحدهما إثبات العجز. والإله لا يكون عاجزاًكما قال عزّ اسمه: ﴿**لَوْكَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا**﴾، وهو عزّ وجلّ قادر لأنّ مَن ليس بقادرٍ لا يصحّ أن يعلم وهو عالم،كما قال الله عزّ وجلّ: ﴿**كَانَ اللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً**﴾، وهو حَيٌّ لأنّ

١. في الاصل: خالق

من ليس بحيّ لا يصحّ أن يكون عالماً قادراًكما قال الله عزّ وجلّ: ﴿اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾، وهو تعالى عالم بنفسه لا يحتاج إلى علم يعلم به، قادرٌ بنفسه لا يحتاج إلى قدرة بها يقدر، وحَيٌّ بنفسه لا يحتاج إلى حياة بها يحيى ، لم يزل كذلك ، ولا يزال كذلك إذ لو أثبتنا معه فيما لم يزل علماً وحياة وقدرة لكنّا قد أثبتنا أكثر من قديم واحد، والله تعالى كما وصف نفسه أحدٌ صَمدٌ لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد، ولا يشبه شيئاً ممّا خلق ، إذ لو يشبهه لكان في الحاجة والغضب والافتقار إلى صانع مثله،[و]ليس كمثله شيء. ولا يجوز أن يكون جسماً ولا جسداً ولا شخصاً ولا ذا جوارح أعضاء[و] وجوانح ، فيدلّ الطول والعرض والعمق والتأليف على كونه مُحْدثاً. ولا يجوز أن يكون متحرّكاً أو ساكناً أو صاعداً أو نازلاً أو حالاًّ في محلّ قاعداً أو قائماً، فتدلّ هذه الصِّفات على كونه متغيّراً منتقلاً مخلوقاً كما دلّ إبراهيمعليه السلام على أنّ الشمس والقمر والنجوم ليست بآلهة ، كما تغيّرت وظهرت واستقرّت وتحرّكت وسكنت، قال الله عزّ وجلّ: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَباً... إلى قوله: ﴿وَمَا أَنَا مِنْ الْمُشْرِكِينَ﴾، والقرآن كلام الله ووحيه وتنزيله تكلّم لا بآلة كما يتكلّم المخلوقين ، بل بكلامٍ أحدثه وأنشأه وخلقه، ومعنى خَلَقه قدّره إذ لو كان الكلام من القرآن وغيره قديماً معه لأدلّ ذلك بالتثنية والخروج عن جملة التوحيد، وقد أجمع المسلمون على أن لا قديم إلّا الله، وقد أخبر الله أنّ القرآن مُحْدَث فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾، قال: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ﴾، وليس يصحّ على الله تعالى درك الأبصار ، [لا] لأنّه تعالى حجبنا عن رؤيته ، بل لأنّه عزّ اسمه في ذاته غير مرئيّ ، كما أنّه في ذاته غير مشموم ولا مذوق ولا ملموس ولا مسموع، ولو رُئي بالأبصار لكان جسماً أو هيئة جسم، كما أنّه لو سمع بالآذان لكان كلاماً أو صوتاً أو شمّ بالآناف ، لكان رائحةً ، أو ذوق بالأفواه لكان طعماً كما قال تعالى لموسىعليه السلام: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ وكما

قال تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾، ولو جاز أن تُدركه الأبصار في الدُّنيا أو تُدركه في الآخرة لجاز في قوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾، وفي قوله: (لَمْ يكُنْ له شَرِيْكٌ) أن يكون في الدُّنيا دون الآخرة. أمّا قوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ فالقول فيه ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام: « إنّها منتظرة إلى ثواب ربّه » اكما قال الفقير: إنّما أنظر إلى الله وإليك أنتظر فضله وفضلك.

القول في العدل

إنّ الله عَدْلٌ حكيم كما قال: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ و ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً﴾، خلق العباد والعقلاء جميعاً للطّاعة ، إذ ليس بحكيمٍ من أنشأ عبيده وقصده في إنشائهم أن يعصوه كما قال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾. وأمّا قوله: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيراً مِنْ الْجِنِّ وَالْإِنسِ﴾ فهذه لام العاقبة، ومعناه ذرأنا وعاقبتهم إلى النار كما قال: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً﴾ وهم إنّما التقطوه ليكون لهم قرّة عين، فأخبر بما عاقبته إليه، وما كلّف أحداً شيئاً من الأفعال إلّا وأزاح علّته في قدرته وآلته واستطاعة الفعل قبل، كما أنّ اليد قبل البطش والعين قبل النظر، ولو كانت الاستطاعة مع الفعل ، لكان تكليف الذي لم يفعل الإيمان لا يستطيعه وقد كلّف الإيمان وقد كلّف ما لا يطيق، تعالى الله عن ذلك كما قال: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا﴾، وأفعال العباد وطاعتها ومعاصيها هم يخترعونها ويؤخذون بها، وكذلك يحمدون على حسنها ويذمّون على سيّئها، ولو كان الله تعالى خلقها لما جاز أن يثيبهم ويعاقبهم عليها ويأمرهم وينهاهم عنها، كما أنّه لمّا خلق الطول والقصر وسواد الزّنج وبياض الرّوم لم يجز أن يذمّ على ذلك ولا يعاقب ولا يأمر به ولا ينهى عنه ، كما قال تعالى في تصديق ذلك: ﴿يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنْ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنْ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ

مِنْ عِنْدِ اللهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ ردّاً على المذجْبرة الذين يزعمون أنّ معبودهم خالق الزّنا وفاعل الكذب ومخترع القيادة ومنشئ السرقة وهم يكرهون ذلك، قال الله عزّ وجلّ: ﴿**وَيَجْعَلُونَ لِلّٰهِ مَا يَكْرَهُونَ**﴾ .

ونقول: الخير والشرّ من عند الله ونريد به الحياة والموت والغنى والفقر والعافية والسّقم والخصب والجدب، فأمّا القبائح والفضائح فلا تكون من أحكم الحكماء.

ونقول: حسناتنا من الله ليس بمعنى أنّه فعلها ، ولكن أعان عليها وهدى إليها وأمر بها وأراد فعلهاكما يقول الانسان للعالم الذي أخذ عنه: جميع ما أحسنه منك. كما قال تعالى: ﴿**وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللهَ رَمَى**﴾.

ونقول: سيّئاتنا من الشيطان ليس بمعنى أنّه فعلها ، ولكن وسوس بها وحسّنها وزيّنها ودعا إليها كما قال عزّ وجلّ: ﴿**فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ**﴾.

ونقول: الله عزّ وجلّ مريدٌ للطّاعات والحسنات وكارهٌ للمعاصي والسيّئات ، لأنّ الحكيم يحبّ الحَسن ويكره القبيح ،كما قال ردّاً على المُجْبِرة الذين يزعمون أنّ معبودهم يشمّ ويشرك ويدّعى الصّاحبة والولد: ﴿**يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ**﴾ ولا عسر أعسر من الكفر كما قال: ﴿**وَمَا اللهُ يُرِيدُ ظُلْماً لِلْعِبَادِ**﴾، وكما يقول: ﴿**سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا**﴾، وكما قال في كراهة المعاصي: ﴿**وَلَكِنْ كَرِهَ اللهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ**﴾، وقال: ﴿**كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهاً**﴾، والله تعالى يريد بإرادة مُحْدَثة، وقال ردّاً على المُجْبِرة الذين قالوا لم [يكن] مريداً: ﴿**إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾، وإذا يدخل المستقبل كما قال: ﴿**إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ**﴾.

ونقول: إنّه تعالى يهدي العقلاء إلى الطّاعة ، بمعنى أنّه أوضح الطريق وبيّن

الدليل وحسّن الطّاعة وقدّم الاستطاعة، وكما قال: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾؛ لأنّه إذا لم يهدهم إلى ما أمرهم به لكان في حكم الظالم لهم، والله لا يظلم مثقال ذرّة.

ونقول: لن يضلّ أحداً من الناس يعني عن الدِّين، لأنّ ذلك من فعل الشياطين والفراعنة الّذين ذمّهم الله بكونهم مضلّين ، فقال تعالى: ﴿وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾ وقال: ﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَى﴾ وقال: ﴿وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلّاً كَثِيراً﴾.

ونقول: إنّ الله يهدي ويضلّ بمعنى أنّه يهدي الذين اهتدوا بالطّاعة إلى الثواب، وبمعنى أنّه يضلّ عن الثواب [الذين] يستخفون بفسقهم كما قال: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾، وأطفال المشركين في الجنّة لأنّ الحكيم لا يأخذ أحداً ، بوِزر غيره قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾.

ونقول : إنّ من أطاع الله في اجتناب الكبائر وأداء الفرائض ومات بِرّاً فهو في الجنّة، وكذلك من ارتكب الذُّنوب صغيرة كانت أو كبيرة وختم أمره بالتوبة، فأمّا من قتل النّفس وشرب الخمر وقطع الطريق ومات ولم يتُب ، فهو ممّن يصلى النار ولا يغيب عنها كما قال: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾، وبيّن أنّ الخُلف لا يجوز في وعده ، يقول: ﴿قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ﴾ تبديلاً، وقال: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، وقد بيّن بقوله عزّ وجلّ: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ ومن ارتكب الكبائر من أهل القبلة فإنّا لا نطلق به الكفر كما زعمت الخوارج ، إذ لو كان كافراً لما صُلّي عليه ولاورثه المسلمون، ولا نقول إنّه مؤمن لأنّ صفة الإيمان صفة تشريف وتعظيم، ومرتكب الكبائر مُهانٌ ذليل، ونقول إنّه فاسق وذلك منزلة بين المنزلتين، فمحال أن يكون الرّجل في حالة مؤمناً فاسقاً عدوّاً لله وليّاً، قال الله عزّ وجلّ: ﴿بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾.

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يجبان بقدر الاستطاعة (الطّاعة)، فإن انتهى عن المنكر بأخفّ الأمور وإلّا وجب الارتقاء إلى أعظمها متى استطعنا، قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنْ الْمُنْكَرِ﴾.

ونبوّة نبيّنا صلى الله عليه وآله ثابتة بالمعجزات التي صحبته، والله أحكم أن يجعلها على أيدي الكاذبين، فمنها: أنّ القرآن الذي جاء به إلى أفصح العرب فعادوه ونابذوه ولم يمكنهم أن يأتوا بمثله أو بعشر سورٍ وهو يتلو عليهم، مع بغضهم له ومحاربتهم إيّاه، وقال الله تعالى: ﴿قُلْ لَئِنْ اجْتَمَعَتْ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾، وقال: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ﴾، هذا مضافاً إلى ما صحبه من تكلّم الذّراع المشوي له، وتسبيح الحصى في يده، ومجيئ الشجرة حين دعاها إليه.

وخيرة النّاس بعده من اختاره لأخوّته عليّ بن أبي طالب عليه السلام، لاجتماع الجهاد والغزو والعلم والزّهد والسابقة فيه، وهذه الخصال مفترية في غيره، قال عزّ وجلّ: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُوْلَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾، وقال تعالى: ﴿وَفَضَّلَ اللهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ﴾، وقال: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾، وقال: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾، وقال: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾.

تم المختصر المفيد.

٨

أوائل المقالات
في المذاهب والمختارات

الشيخ المفيد، أبي عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان
الحارثي العُكبري البغدادي
المتوفّى سنة ٤١٣ هـ

۞ يعدّ الشيخ المفيدرحمه الله من عُمد الإماميّة وأركانها وأساطينها، ولا داعي للإطالة في ترجمته، فهو أشهر من أن يُعرّف وأعرف من أن يُترجم له ، وكفاه فخراً أن مدحه ألدّ أعداء الشيعة ـ أي الذهبي ـ بأوصافٍ قلَّ أن يَمدح بها أصحابه وأعلام مذهبه، لكن المقام يقتضي أن نشير إلى أنّ المتّفق عليه أنّ المفيد وتلميذه الشيخ الطوسي يعدّان من أعظم متكلِّمي الإماميّة على الإطلاق، ولا زالت تأثيرات مدرستيهما الفقهيّة الاجتهاديّة ـ في مقابل مدرسة قم المبتنية على الحديث ـ وآرائها الكلاميّة باقيّة ومؤثّرة، برغم التعديلات الواردة على بعض محاورها خلال هجرتها من دار السلام بغداد إلى الحواضر الشيعيّة، التي احتضنت تراث مدرسة بغداد لاحقاً، مثل الحوزة الشيعيّة الكبرى في النجف، ثمّ مدينة الحلّة الفيحاء، أو مدينة حلب الشهباء وبلاد جبل عامل،

إلى أن وصلت إلينا، فبرغم التغييرات التي طرأت عليها خلال رحلتها الألفيّة، لكنّها ظلّت الرافد النقيّ الذي يمدّ المذهب الشيعي وأعلامه بالفكر السديد دون أن ينضب. إلى ذلك ينبغي الإشارة إلى خطوة مهمّة أقدمَ عليها الشيخ المفيد وهي نقده الآراء الكلاميّة الاعتقاديّة لشيخ المحدّثين في عصره الشيخ الصدوق عليّ بن الحسين بن بابويه القمّي المتوفّى سنة ٣٨١هـ في مصنّف ضخم سمّاه «كتاب جوابات أبي جعفر القمّي» (فهرست النجاشي: رقم ١٠٦٧) أو «تصحيح اعتقادات الصدوق» وقد تحدّثنا عنه سابقاً في ذيل رسالة الصدوق الاعتقاديّة.

للشيخ المفيد ـ التي بلغت مؤلّفاته بحسب رواية النجاشي[١] ١٧٢ كتاباً ورسالة ـ ما يزيد على سبعين كتاباً ورسالة في شتّى مسائل علم الكلام التي كانت مطروحة في عصره، وللأسف فإنّ أغلبها مفقودة، فالحوادث والنكبات التي حدثت ببغداد و كان المستهدف الرئيسي فيها هم الشيعة، قضت على معظم تراث المفيد، فلم يبق لنا اليوم من تراثه سوى عددٍ محدودٍ منه لا يتجاوز الخمسين، وفي هذا الباقي عنوانان يرتبطان بأصول اعتقادات الشيعة، وهما:

١. **أوائل المقالات في المذاهب والمختارات**: ويعدّ من أهمّ الكتب الكلامية الباقية من تراث المفيد، فبرغم صغر حجمه يتضمّن أبحاثاً مهمّة مرتبطة بأصول العقيدة والدين، وهو مشتملٌ على أبواب كلّ واحد منها يبحث عن جانب ممّا يرتبط بالعقيدة، وهي:

١. الفرق بين الشيعة والمعتزلة.

٢. الفرق بين الإماميّة وغيرهم من فرق الشيعة وعلى الخصوص الزيديّة.

٣. الفرق بين معتقدات الإماميّة في باب النبوّة والأمامة، وغيرها مع المعتزلة.

٤. بيان مختاراته في أصول الاعتقاد ومن اتّفق معه فيها واختلف، وذكر أهمّ المسائل الاعتقادية في أبواب التوحيد والصفات والعدل واللّطف والصلاح والأصلح والنبوّة وما يرتبط بها، والامامة ومتعلّقاتها ما يتفرّع عليها، والمعاد والوعد والوعيد وغيرها.

٥. باب القول في اللطيف من الكلام، ويبحث فيه عن أمور كلية، تعدّ معرفتها من

---

١. رجال النجاشي: ترجمة رقم ١١٦٧.

ضروريات علم الكلام ومبادئه مثل البحث عن الجواهر وألاعراض وألاكوان وما إلى ذلك.

٦. زيادة أضافها الشريف الرضي، وهي عبارة عن أمور سألها من الشيخ المفيد.

وقد انتخبنا الأبواب الأربعة وأدرجناهاي هذه المجموعة لأهميتها ولارتباطها بموضوع «عقيدة الشيعة»، وتركنا البابين الأخيرين. وقد اعتمدت في ذلك على نسخة طبعة مؤتمر الشيخ المفيد.

٢. النكت في مقدّمات الأصول: وهي رسالة اعتقادية مختصرة ومختزلة وخالية من الاستدلالات العقلية، لأنّها مؤلّفة بحسب ما جاء في بدايتها لإرشاد المبتدئين، وتتحدث باقتضاب عن بعض الأصول الاعتقادية. اعتمدنا في هذه الطبعة على النسخة الموجودة في مجموعة ابن العودي الأسدي الحلّي، الذي فرغ من جمعها يوم ٢٤ شعبان ٧٤٠هـ وهي نسخة نفيسة محفوظة في مكتبة بودليان باكسفورد، وقد أكملنا بعض الأسطر والكلمات المخرومة أو المموّهة أو التي لا يمكن قراءتها من نسخة أخرى مصوّرة ـ عن مخطوطة مكتبة (الامام الحكيم العامّه) في النجف الأشرف ـ محفوظة في مصوّرات (كتابخانه مركزى دانشگاه تهران).

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد الله على نعمته، وأعتصم به من خلافه ومعصيته، وأعوذ به من سخطه ونقمته، وصلّى الله على صفوته من بريته محمّد نبيّه، والأصفياء البررة من عترته، وسلّم كثيراً.

أمّا بعد، أطال الله بقاء سيدنا الشريف النقيب في عزّ طاعته، وأدام تمكينه وعلوّ كلمته، فإنّي بتوفيق الله ومشيّته مثبتٌ في هذا الكتاب ما آثر اثباته من فرق ما بين الشيعة والمعتزلة، وفصل ما بين العدلية من الشيعة، ومن ذهب إلى العدل من المعتزلة، والفرق ما بينهم من بعد وبين الإمامية فيما اتفقوا عليه من خلافهم فيه من الأصول، وذاكر في أصل ذلك ما اجتبيته أنا من المذاهب المتفرعة عن أصول التوحيد والعدل، والقول في اللطيف من الكلام، وما كان وفاقاً منه لبني نوبخت رحمهم الله، وما هو خلاف لآرائهم في المقال، وما يوافق ذلك مذهبه من أهل الاعتزال، وغيرهم من أصحاب الكلام، ليكون أصلاً معتمداً فيما يمتحن للاعتقاد، وبالله أستعين على تيسير ذلك، وهو بلطفه الموفّق للصواب.

باب القول في الفرق بين الشيعة فيما نسبت به إلى التشيع، والمعتزلة فيما استحقّت به اسم الاعتزال

التشيع في أصل اللغة هو الاتباع على وجه التدين والولاء للمتبوع على الإخلاص، قال الله عزّ وجلّ: ﴿**فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِى مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِى مِنْ عَدُوِّهِ**﴾، ففرّق بينهما في الاسم بما أخبر به من فرق ما بينهما في الولاية والعداوة، وجعل موجب التشيع لأحدهما هو الولاء بصريح الذكر له في الكلام، وقال الله تعالى:

﴿وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ﴾ فقضى له بالسّمة للاتّباع منه لنوح عليه السلام على سبيل الولاء ، ومنه قولهم: «فلان تكلّم في كذا وكذا فشيّع فلان كلامه» إذا صدّقه فيه واتبعه في معانيه. ومن هذا المعنى قيل لمن اتبع المسافر لوداعه: «هو مشيّع له»، غير أنّه ليس كلّ مشيّع لغيره على حقيقة ما ذكرناه من الاتّباع يستحقّ السّمة بالتشيّع، ولا يقع عليه إطلاق اللفظ بأنّه من الشيعة، وان كان متبوعه محقّاً أو كان مبطلاً، إلّا أن يسقط منه علامة التعريف التي هي الألف واللّام، ويضاف بلفظ «من» التبعيض فيقال: «هؤلاء من شيعة بني أميّة» أو «من شيعة بني العبّاس» أو «من شيعة فلان أو فلان»؛ فأمّا إذا أدخل فيه علامة التعريف فهو على التخصيص لا محالة لأتباع أمير المؤمنين صلوات الله عليه، على سبيل الولاء والاعتقاد لإمامته بعد الرسول صلوات الله عليه وآله بلا فصل، ونفي الإمامة عمّن تقدمه في مقام الخلافة، وجعله في الاعتقاد متبوعاً لهم غير تابع لأحدٍ منهم على وجه الاقتداء.

والذي يدلّ على صحّة ذلك: عُرف الكافّة ومعهودهم منه في الاطلاق، ومعرفة كلّ مخاطب منه مراد المخاطب في تعيين هذه الفرقة دون من سواها ممّن يدّعي استحقاقه من مخالفيها بما شرحناه، وكما يفهم العرف مراد المخاطب بذكر الاسلام على الإطلاق، وذكر الحنيفية والايمان والصلاة والزكاة والحجّ والصيام، وإن كانت هذه الأسماء في أصل اللسان غير مفيدة لما قرّرته الشريعة، وقضى به العرف فيها على البيان.

ويزيد ذلك وضوحاً: ما حصل عليه الاتّفاق من تعرّي الخوارج عن هذه السمة، وخروجهم عن استحقاقها وجهل من أطلقها عليهم بذكر الألف واللام، وإن كانوا أتباعاً لأبي بكرٍ وعمر على سبيل الولاء، وكما خرج عن استحقاقها أيضاً أهل البصرة وأتباع معاوية، ومن قعد عن نصرة أمير المؤمنين عليه السلام وإن كانوا أتباعاً لأئمّة هدى عند أهل الخلاف، ومظهرين لترك عداوته مع الخذلان.

فيعلم بهذا الاعتبار أن السمة بالتشيّع عَلَمٌ على الفريق الذي ذكرناه، وإن كان أصلها في اللّسان ما وصفناه من الاتّباع، كما أنّ الإسلام عَلَمٌ على أمّة محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم خاصّة، وإن كان في أصل اللّغة إسماً تستحقّه اليهود لاستسلامها لموسى عليه السلام، وتستحقه النّصارى بمثل ذلك، وتستحقّه المجوس لانقيادها لزرادشت، وكلّ مستسلم لغيره يستحقّه على معنى اللغة، لكنّهم خرجوا عن استحقاقه لمّا صار عَلَماً علىً أمّة محمّد صلّى الله عليه وآله، وتخصّصت به دون من سواها للعرف والاستعمال.

وهذه الجملة كافية فيما أثبتناه، وإن كان شرحها يتّسع ويتناصر فيه البيّنات، لكنّا عدلنا عنه لما نؤمه من الغرض فيما سواه، وقد أفردنا رسالة لها استقصينا فيها الكلام.

وإذا ثبت ما بيّناه بالسّمة بالتشيّع كما وصفناه، وجبت للإمامية والزيديّة الجاروديّة من بين سائر فرق الأمّة لانتظامهم بمعناها، وحصولهم على موجبها، ولم يخرجوا عنها وإن ضمّوا إليها وفاقاً بينهم أو خلافاً في أنحاءٍ من المعتقدات، وخرجت المعتزلة والبكريّة والخوارج والحشوية عنها، لتعريهم عن معناها الذي وصفناه، ولم يدخلهم فيها وفاقٌ لمن وجبت له فيما سواه كائناً ما كان.

وأمّا **المعتزلة**: وما وسمت به من اسم الاعتزال، فهو لقبٌ حدث لها عند القول بالمنزلة بين المنزلتين، وما أحدثه واصل بن عطاء من المذهب في ذلك، ونصب من الاحتجاج له فتابعه عمرو بن عبيد، ووافقه على التديّن به من قال بها، واتبعهما عليه إلى اعتزال الحسن البصريّ وأصحابه، والتحيّز عن مجلسه، فسمّاهم النّاس المعتزلة لاعتزالهم مجلس الحسن بعد أن كانوا من أهله. وتفرّدهم بما ذهبوا إليه من هذه المسألة من جميع الأمّة وسائر العلماء، ولم يكن قبل ذلكَ يعرف الاعتزال، ولا كان عَلَماً على فريقٍ من الناس. فمن وافق المعتزلة فيما تذهب إليه

من المنزلة بين المنزلتين كان معتزليّاً على الحقيقة، وإن ضمّ إلى ذلك وفاقاً لغيرهم من أهل الآراء، وغلب عليه إسم الاعتزال، ولم يخرجه عنه دينونته بما لا يذهب إليه جمهورهم من المقال.

كما يستحقّ اسم التشيّع ويغلب عليه: من دان بإمامة أمير المؤمنين عليه السلام على حسب ما قدّمناه، وإن ضمّ إلى ذلك من الاعتقاد ما ينكره كثير من الشيعة ويأباه، وكذلكِ ضرار بن عمرو كان معتزلياً وان دان بالمخلوق والماهية على خلاف جمهور أهل الاعتزال، وكان هِشام بن ألحكم شيعيّاً وإن خالف الشّيعة كافّة في أسماء الله تعالى، وما ذهب إليه في معاني الصفات!

باب الفرق بين الإمامية وغيرهم من الشيعة وسائر أصحاب المقالات

فأمّا السمة للمذهب بالإمامة، ووصف الفريق من الشيعة بالإمامية، فهو عَلَم على من دان بوجوب الإمامة ووجودها في كلّ زمان، وأوجب النصّ الجليّ والعصمة والكمال لكلّ إمام، ثمّ حصر الإمامة في ولد الحسين بن علي عليهما السلام، وساقها إلى الرضا علي بن موسى عليهما السلام، لأنّه وإن كان في الأصل عَلَماً على من دان من الأصول بما ذكرناه، دون التّخصيص لمن قال في الأعيان بما وصفناه، فإنّه قد انتقل عن أصله، لاستحقاق فرقٍ من معتقديه ألقاباً بأحاديث لهم بأقاويل أحدثوها، فغلبت عليهم في الاستعمال دون الوصف بالإمامية، وصار هذا الاسم في عرف المتكلّمين وغيرهم من الفقهاء والعامّة عَلَماً على من ذكرناه.

وأمّا الزيديّة: فهم القائلون بإمامة أمير المؤمنين عليّ بن أبى طالب والحسن والحسين، وزيد بن علي عليهم السلام، وبإمامة كلّ فاطميّ دعا إلى نفسه وهو على ظاهر العدالة ومن أهل العلم والشجاعة، وكانت بيعته على تجريد السيف للجهاد.

باب ما اتّفقت الإمامية فيه على خلاف المعتزلة
فيما اجتمعوا عليه من القول بالإمامة

اتّفق أهل الإمامة: على أنه لا بد في كلّ زمان من امام موجود يحتجّ الله عزّ وجلّ به على عباده المكلّفين، ويكون بوجوده تمام المصلحة في الدين. وأجمعت المعتزلة على خلاف ذلك، وجواز خلوّ الأزمان الكثيرة من إمام موجود، وشاركهم في هذا الرأي ـ وخالف الإمامية فيه ـ الخوارج والزيديّة والمرجئة، والعامة المنتسبون إلى الحديث.

واتّفقت الإمامية: على أنّ إمام الدين لا يكون إلّا معصوماً من الخلاف لله تعالى، عالماً بجميع علوم الدين، كاملاً في الفضل، بائناً من الكلّ بالفضل عليهم في الأعمال التي يستحقّ بها النعيم المقيم.

وأجمعت المعتزلة ومن ذكرناه من الفِرق الخارجة عن سمة الإمامية على خلاف ذلك، وجوّزوا أن يكون الأئمة عصاة في الباطن، وممّن يقارف الآثام، ولا يجوز الفضل، ولا يكمل علوم الدين.

واتّفقت الإمامية: على أنّ الإمامة لا تثبت مع عدم المعجز لصاحبها إلّا بالنصّ على عينه والتوقيف.

وأجمعت المعتزلة والخوارج والزيدية والمرجئة، والمتّسمون بأصحاب الحديث على خلاف ذلك، وأجازوا الإمامة في من لا معجز له، ولا نصّ عليه ولا توقيف.

واتّفقت الإمامية: على أنّ الإمامة بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله، في بني هاشم خاصّة، ثمّ في علي والحسن والحسين، ومن بعد في ولد الحسين عليه السلام دون ولد الحسن عليه السلام، إلى آخر العالم.

وأجمعت المعتزلة ومن ذكرناه من الفرق على خلاف ذلك، وأجاز سائرهم ـ إلّا الزيديّة خاصّة ـ الإمامة في غير بني هاشم، وأجازتها الزيديّة في غير ولد الحسين عليه السلام.

واتّفقت الإمامية: على أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله، استخلف أمير المؤمنين عليه السلام في حياته، ونصّ عليه بالإمامة بعد وفاته، وأنّ من دفع ذلك فقد دفع فرضاً من الدين.

وأجمعت المعتزلة والخوارج والمرجئة والبُتريّة والحشويّة المنتسبون إلى الحديث على خلاف ذلك، وأنكروا نص النبيّ صلّى الله عليه وآله على أمير المؤمنين عليه السلام، ودفعوا أن يكون الإمام بعده بلا فصل على المسلمين.

واتّفقت الإمامية: على أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله نصّ على إمامة الحسن والحسين بعد أمير المؤمنين عليه السلام، وأنّ أمير المؤمنين عليه السلام أيضاً نصّ عليهما كما نصّ الرسول صلّى الله عليه وآله.

وأجمعت المعتزلة ومن عددناه من الفرق ـ سوى الزيديّة الجاروديّة ـ على خلاف ذلك، وأنكروا أن يكون للحسن والحسين عليهما السلام، إمامة بالنصّ والتوقيف.

واتّفقت الإمامية: على أنّ رسول الله صلوات الله عليه وآله، نصّ على علي بن الحسين، وأنّ أباه وجدّه نصا عليه كما نصّ عليه الرسول صلّى الله عليه وآله، وأنّه كان بذلك إماماً للمؤمنين.

وأجمعت المعتزلة والخوارج والزيدية والمرجئة، والمنتمون إلى أصحاب الحديث على خلاف ذلك، وأنكروا بأجمعهم أن يكون علي بن الحسين عليهما السلام إماماً للأمّة بما توجب به الإمامة لأحدٍ من أئمّة المسلمين.

واتّفقت الإمامية: على أنّ الأئمّة بعد الرسول صلّى الله عليه وآله اثنا عشر

إماماً، وخالفهم في ذلك كلّ من عداهم من أهل الملّة، وحُججهم في ذلك على خلاف الجمهور ظاهرة، من جهة القياس العقلي، والسمع المرضي، والبرهان الجليّ الذي يفضي التمسّك به إلى اليقين.

القول في المتقدّمين على أمير المؤمنين عليه السلام

و **اتّفقت الإماميّة**: وكثير من الزيديّة على أنّ المتقدّمين على أمير المؤمنين عليه السلام ضُلّال فاسقون ، وأنّهم بتأخيرهم أمير المؤمنين عليه السلام عن مقام رسول الله صلوات الله عليه وآله عُصاة ظالمون، وفي النار بظلمهم مخلّدون.

وأجمعت المعتزلة والخوارج وجماعة من الزيدية والمرجئة والحشوية على خلاف ذلك، ودانوا بولاية القوم، وزعموا أنّهم لم يدفعوا حقّاً لأمير المؤمنين عليه السلام، وأنّهم من أهل النعيم، إلّا الخوارج والجميعة من الزيديّة، فإنّهم تبرّءوا من عثمان خاصّة، وزعموا أنّه مخلّد في الجحيم بإحداثه في الدين لا بتقدّمه على أمير المؤمنين عليه السلام.

القول في محاربي أمير المؤمنين عليه السلام

و **اتّفقت الإماميّة** : والزيديّة والخوارج على أنّ الناكثين والقاسطين من أهل البصرة والشام أجمعين، كفّار ضُلّال ملعونون بحربهم أمير المؤمنين عليه السلام، وأنّهم بذلك في النار مخلّدون. وأجمعت المعتزلة ـ سوى الغزّال منهم وابن باب[1] ـ والمرجئة والحشويّة من أصحاب الحديث على خلاف ذلك. فزعمت المعتزلة كافّة إلّا من سمّيناه، وجماعة من المرجئة، وطائفة من أصحاب الحديث، أنّهم فسّاق ليسوا بكفّار، وقطعت المعتزلة من بينهم على أنّهم لفسقهم في النّار مخلّدون.

---

١. عمرو بن عُبيد بن باب

وقال باقي المرجئة وأصحاب الحديث: إنّهم لا يستحقّون اسم الكفر والفسوق.

وقال بعض هذين الفريقين: أنّهم كانوا مجتهدين في حربهم أمير المؤمنين عليه السلام، ولله بذلك مطيعين، وعليه مأجورين!

وقال البعض الآخر: بل كانوا لله تعالى عاصين، إلّا أنّهم ليسوا بفاسقين، ولا يقطع على أنّهم للعذاب مستحقّون.

وزعم واصل الغزّال، وعمرو بن عبيد بن باب من بين كافة المعتزلة أنّ:

طلحة والزبير وعائشة ومن كان في حيّزهم، من علي بن أبي طالب عليه السلام والحسن والحسين عليهما السلام ومحمّد ومن كان في حيّزهم، كعمّار بن ياسر وغيره من المهاجرين، ووجوه الأنصار، وبقايا أهل بيعة الرضوان، كانوا في اختلافهم كالمتلاعنين، وأنّ إحدى الطائفتين فسّاق ضلّال مستحقّون للخلود في النّار، إلّا أنّه لم يُقم عليها دليل.

و **اتّفقت الإماميّة**: والزيديّة وجماعة من أصحاب الحديث على أنّ الخوارج على أمير المؤمنين عليه السلام، المارقين عن الدين، كفّار بخروجهم عليه، وإنّهم في النار بذلك مخلّدون.

وأجمعت المعتزلة على خلاف ذلك، ومنعوا من اكفارهم، واقتصروا في تسميتهم على التفسيق، وأوجبوا عليهم التخليد في الجحيم.

وزعمت المرجئة وباقي أصحاب الحديث، أنّهم فسّاق يخاف عليهم العذاب، ويُرجى لهم العفو والثواب ودخول جنّات النعيم.

القول في تسمية جاحدي الإمامة ومنكري ما أوجب الله تعالى للأئمّة من فرض الطّاعة

و **اتّفقت الإماميّة**: على أنّ من أنكر امامة أحد الأئمّة، وجحد ما أوجبه الله

تعالى من فرض الطاعة، فهو كافر ضالّ، مستحق للخلود في النار. وأجمعت المعتزلة على خلاف ذلك، وأنكروا كفر من ذكرناه وحكموا لبعضهم بالفسق خاصّة، ولبعضهم بما دون الفسق من العصيان.

القول في أنّ العقل لا ينفكّ عن سمع، وأنّ التكليف لا يصحّ إلّا بالرسل عليهم السلام

و **اتّفقت الإماميّة**: على أنّ العقل محتاج في علمه ونتائجه إلى السمع، وأنّه غير منفكّ عن سمعٍ ينبّه العاقل على كيفيّة الاستدلال، وأنّه لابدّ في أوّل التكليف وابتداؤه في العالم من رسول، ووافقهم في ذلك أصحاب الحديث. وأجمعت المعتزلة والخوارج والزيدية على خلاف ذلك، وزعموا أنّ العقول تعمل بمجرّدها من السمع والتوقيف، إلّا أنّ البغداديين من المعتزلة خاصّة يوجبون الرسالة في أوّل التكليف، ويخالفون الإمامية في علّتهم لذلك، ويثبتون عللاً يصحّحها الإماميّة ويضيفونها إلى علّتهم فيما وصفناه.

القول في الفرق بين الرسل والأنبياء عليهم السلام

و **اتّفقت الإمامية**: على أنّ كلّ رسول فهو نبيّ، وليس كلّ نبيّ فهو رسول. وقد كان من أنبياء الله عزّ وجلّ حفظة لشرائع الرسل وخلفائهم المقام، وإنّما منع الشرع من تسمية أئمّتنا بالنبوّة، دون أن يكون العقل مانعاً من ذلك، لحصولهم على المعنى الذي حصل لمن ذكرناه من الأنبياء عليهم السلام. واتّفقوا على جواز بعثة رسول يجدّد شريعة من تقدّمه، وإن لم يستأنف شرعاً ويؤكّد نبوّة من سلف، وإن لم يفرض غير ذلك فرضاً. وأجمعت المعتزلة على خلاف هذين القولين، ومع الإمامية في تصحيحه جماعة من المرجئة وكافّة أصحاب الحديث.

القول في آباء رسول الله صلّى الله عليه وآله وأمّه وعمّه أبي طالب رحمة الله تعالى عليهم

و **اتّفقت الإمامية** : على أنّ آباء رسول الله صلّى الله عليه وآله من لدن آدم إلى عبد الله بن عبد المطلب مؤمنون بالله عزّ وجلّ موحّدون له. واحتجّوا في ذلك بالقرآن والأخبار. قال الله عزّ وجلّ: ﴿**الَّذِی يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ وتَقَلُّبَكَ فِی السَّاجِدِينَ**﴾. وقال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «لم يزل ينقلني من أصلاب الطاهرين إلى أرحام المطهّرات حتّى أخرجني في عالمكم هذا». وأجمعوا على أنّ عمّه أبا طالب رحمه الله مات مؤمناً، وأنّ آمنة بنت وَهْب كانت على التوحيد، وأنّها تحشر في جملة المؤمنين. وخالفهم على هذا القول جميع الفرق ممّن سمّيناه بدءاً.

القول في الرجعة والبداء وتأليف القرآن

و **اتّفقت الإمامية** : على وجوب رجعة كثير من الأموات إلى الدنيا قبل يوم القيامة، وإن كان بينهم في معنى الرجعة اختلاف. واتّفقوا على اطلاق لفظ البداء في وصف الله تعالى، وأن ذلك من جهة السمع دون القياس. واتّفقوا على أن أئمة الضلال خالفوا في كثير من تأليف القرآن، وعدلوا فيه عن موجب التنزيل وسنة النبيّ صلّى الله عليه وآله. وأجمعت المعتزلة والخوارج والزيديّة والمرجئة وأصحاب الحديث على خلاف الإمامية فى جميع ما عددناه.

القول في الوعيد

و **اتّفقت الإمامية** : على أنّ الوعيد بالخلود في النار متوجه إلى الكفار خاصّة دون مرتكبى الذنوب من أهل المعرفة بالله تعالى، والإقرار بفرائضه من أهل

الصلاة، ووافقهم على هذا القول كافة المرجئة سوى محمّد بن شبيب وأصحاب الحديث قاطبة. وأجمعت المعتزلة على خلاف ذلك، وزعموا أنّ الوعيد بالخلود في النّار عامّ في الكفّار وجميع فسّاق أهل الصلاة.

واتّفقت الامامية على أنّ من عُذّب بذنبه من أهل الإقرار والمعرفة والصلاة لم يخلّد في العذاب، وأخرج من النار إلى الجنّة فينعم فيها على الدوام، ووافقهم على ذلك من عددناه. وأجمعت المعتزلة على خلاف ذلك، وزعموا أنّه لا يخرج من النار أحد دخلها للعذاب

القول في الشفاعة

و **اتّفقت الإمامية** : على أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله يشفع يوم القيامة لجماعةٍ من مرتكبى الكبائر من أمّته، وأن أمير المؤمنين عليه السلام يشفع في أصحاب الذنوب من شيعته، وأن أئمّة آل محمّد عليهم السلام يشفعون كذلك، وينجّي الله بشفاعتهم كثيراً من الخاطئين، ووافقهم على شفاعة الرسول صلّى الله عليه وآله المرجئة سوى ابن شبيب وجماعة من أصحاب الحديث. وأجمعت المعتزلة على خلاف ذلك، وزعمت أنّ شفاعة رسول الله صلّى الله عليه وآله للمطيعين دون العاصين، وأنّه لا يشفع في مستحق العقاب من الخلق أجمعين.

القول في الأسماء والأحكام

و **اتّفقت الإمامية** : على أن مرتكب الكبائر من أهل المعرفة والإقرار لا يخرج بذلك عن الإسلام، وأنّه مسلم وإن كان فاسقا بما فعله من الكبائر والآثام، ووافقهم على هذا القول المرجئة كافّة، وأصحاب الحديث قاطبة، ونفر من الزيديّة. وأجمعت المعتزلة وكثير من الخوارج والزيدية على خلاف ذلك، وزعموا أن

مرتكب الكبائر ممّن ذكرناه فاسق ليس بمؤمن ولا مسلم، وإن ضمّ إلى فسقه كلّ ما عُدّ تركه من الطاعات.

القول في الإسلام والإيمان

واتّفقت الإمامية : على أنّ الإسلام غير الإيمان ، وأنّ كلّ مؤمن فهو مسلم وليس كلّ مسلم مؤمناً، وأنّ الفرق بين هذين المعنيين في الدين كما كان في اللّسان، ووافقهم على هذا القول المرجئة وأصحاب الحديث. وأجمعت المعتزلة وكثير من الخوارج والزيدية على خلاف ذلك، وزعموا أنّ كلّ مسلم مؤمن وأنّه لا فرق بين الإسلام والإيمان في الدين.

القول في التوبة وقبولها

و **اتّفقت الإمامية** : على أنّ قبول التوبة تفضّل من الله عزّ وجلّ وليس بواجب في العقول اسقاطها، لما سلف من استحقاق العقاب ، ولو لا أنّ السمع ورد باسقاطها لجاز في العقول فعله في التائبين على شرط الاستحقاق، ووافقهم على ذلك أصحاب الحديث. وأجمعت المعتزلة على خلافهم، وزعموا أنّ التوبة مسقطة لما سلف من العقاب على الوجوب.

القول في أصحاب البِدع، وما يستحقّون عليه من الأسماء والأحكام

و **اتّفقت الإمامية** : على أنّ أصحاب البدع كلّهم كفّار، وأنّ على الإمام أن يستتيبهم عند التمكن بعد الدعوة لهم، وإقامة البينات عليهم، فإن تابوا عن بدعهم وصاروا إلى الصواب، وإلّا قتلهم لردّتهم عن ايمان. وأنّ من مات منهم على تلك

البدعة فهو من أهل النار. وأجمعت المعتزلة على خلاف ذلك، وزعموا أنّ كثيراً من أهل البدع فسّاق وليسوا بكفّار، وأنّ فيهم من لا يفسق ببدعته، ولا يخرج بها عن الاسلام كالمرجئة من أصحاب ابن شبيب والبُترية من الزيدية الموافقة لهم في الأصول، وإن خالفوهم في صفات الإمام.

القول في المفاضلة بين الأنبياء والملائكة عليهم السلام

و **اتّفقت الإمامية** : على أنّ أنبياء الله تعالى عزّ وجلّ ورسله من البشر أفضل من الملائكة، ووافقهم على ذلك أصحاب الحديث. وأجمعت المعتزلة على خلاف ذلك، وزعم الجمهور منهم أنّ الملائكة أفضل من الأنبياء والرسل. وقال نفر منهم سوى من ذكرناه بالوقف في تفضيل أحد الفريقين على الآخر، وكان اختلافهم في هذا الباب على ما وصفناه، واجماعهم على خلاف القطع بفضل الأنبياء على الملائكة حسب ما شرحناه.

❊ ❊ ❊

باب وصف ما اجتبيته أنا من الأصول نظرا ووفاقاً لما جاءت به الآثار عن أئمّة الهدى من آل محمّد صلّى الله عليه وآله وذكر من وافق ذلك مذهبه من أصحاب المقالات

القول في التوحيد

أقول: إنّ الله عزّ وجلّ واحد في الإلهية والأزلية، لا يشبهه شيء، ولا يجوز أن يماثله شيء، وأنّه فرد في المعبودية لا ثاني له فيها على الوجوه كلّها والأسباب، وعلى هذا اجماع أهل التوحيد إلّا من شذّ من أهل التشبيه، فإنّهم أطلقوا ألفاظه وخالفوا في معناه.

وأحدث رجل من أهل البصرة يعرف بالأشعري قولاً خالف فيه ألفاظ جميع الموحدين ومعانيهم فيما وصفناه، وزعم أنّ لله عزّ وجلّ صفات قديمة، وأنّه لم يزل بمعان لا هي هو ولا غيره، من أجلها كان مستحقّاً للوصف بأنّه عالم حيّ قادر سميع بصير متكلّم مريد، وزعم أنّ لله عزّ وجلّ وجهاً قديماً، وسمعاً قديماً، وبصراً قديماً، ويدين قديمتين، وأنّ هذه كلّها أزليّة قدماء، وهذا قول لم يسبقه إليه أحد من منتحلي التوحيد فضلاً عن أهل الإسلام.

القول في الصفات

وأقول: إنّ الله عزّ وجلّ اسمه حيّ لنفسه لا بحياة، وأنّه قادر لنفسه وعالم لنفسه لا بمعنى كما ذهب إليه المشبهة من أصحاب الصفات، ولا الأحوال المختلفات كما أبدعه أبو هاشم الجُبائي، وفارق به سائر أهل التوحيد، وارتكب أشنع من مقال أهل الصفات، وهذا مذهب الإمامية كافّة والمعتزلة إلاّ من سمّيناه، وأكثر المرجئة، وجمهور الزيدية، وجماعة من أصحاب الحديث والمحكّمة.

وأقول: إنّ كلام الله تعالى مُحْدَث، وبذلك جاءت الآثار عن آل محمّد عليهم السلام وعليه إجماع الإمامية والمعتزلة بأسرها والمرجئة إلاّ من شذّ عنها، وجماعة من أصحاب الحديث وأكثر الزيدية والخوارج.

وأقول: إنّ القرآن كلام الله ووحيه، وأنّه مُحْدَث كما وصفه الله تعالى، وامنع من اطلاق القول عليه بأنّه مخلوق، وبهذا جاءت الآثار عن الصادقين عليهم السلام، وعليه كافّة الإمامية إلّا من شذّ منهم، وهو قول جمهور البغداديين من المعتزلة، وكثير من المرجئة والزيدية وأصحاب الحديث.

وأقول: إنّ الله تعالى مريد من جهة السمع والاتباع والتسليم على حسب ما جاء في القرآن، ولا أوجب ذلك من جهة العقول.

وأقول: إنّ ارادة الله تعالى لأفعاله هي نفس أفعاله، وارادته لأفعال خلقه أمره بالأفعال، وبهذا جاءت الآثار عن أئمة الهدى من آل محمّد عليهم السلام وهـو مذهب سائر الإمامية الا من شذّ منها عن قرب، وفارق ما كان عليه الأسـلاف، وإليه يذهب جمهور البغداديين من المعتزلة، وأبو القاسم البلخي خاصّة، وجماعة من المرجئة، ويخالف فيه من المعتزلة البصريّون، ويوافقهم عـلى الخـلاف فـيه المشبهة وأصحاب الصفات.

وأقول: إنّه لا يجوز تسمية البارى تعالى إلاّ بما سمّى به نفسه فـي كـتابه، أو على لسان نبيّه صلّى الله عليه وآله، أو سمّاه به حججه من خلفاء نـبيّه، وكـذلك أقول في الصفات، وبهذا تطابقت الأخبار عن آل مـحمّد عـليهم السـلام ، وهـو مذهب جماعة الإمامية وكثير من الزيديّة والبغداديين من المعتزلة كافّة وجمهور المرجئة وأصحاب الحديث، إلّا أنّ هؤلاء الفرق يجعلون بدل الإمام الحجّة فـي ذلك الإجماع.

القول في وصف الباري تعالى بأنّه سميع بصير وراءٍ ومُدرِك

وأقول: إنّ استحقاق القديم سبحانه لهذه الصفات كلّها من جـهة السـمع دون القياس ودلائل العقول، وإنّ المعنى في جميعها العلم خـاصّة دون مـا زاد عـليه في المعنى، إذ ما زاد عليه في معقولنا ومعنى لغتنا هو الحس ، وذلك ممّا يستحيل على القديم.

و قد يقال في (مدرک) **أيضاً إذا وصف به الله تعالى** : إنّه لا يفوته شـيءٌ، ولا يهرب منه شيءٌ، ولا يجوز أن يراد به معنى ادراك الأبصار وغيرها من حواسّنا، لأنّه الحسّ في الحقيقة على ما بيّناه. ولست أعلم من متكلّمي الإمامية في هـذا الباب خلافاً، وهو مذهب البغداديين من المعتزلة وجماعة من المرجئة ونفر من

الزيديّة، ويخالف فيه المشبّهة واخوانهم من أصحاب الصفات، والبصريون من أهل الاعتزال.

القول في علم الله تعالى بالأشياء قبل كونها

وأقول: إنّ الله تعالى عالم بكل ما يكون قبل كونه، وإنّه لا حادث إلّا وقد علمه قبل حدوثه، ولا معلوم وممكن أن يكون معلوماً إلّا وهو عالم بحقيقته، وإنّهسبحانه لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء وبهذا قضت دلائل العقول، والكتاب المسطور، والأخبار المتواترة عن آل الرسول صلّى الله عليه وآله، وهو مذهب جميع الإماميّة. ولسنا نعرف ما حكاه المعتزلة عن هشام بن الحكم في خلافه. وعندنا أنه تخرّص منهم عليه، وغلط ممّن قلّدهم فيه، فحكاه من الشيعة عنه، ولم نجد له كتاباً مصنّفا ولا مجلساً ثابتاً، وكلامه في أصول الإمامة ومسائل الامتحان[١] يدلّ على ضد ما حكاه الخصوم عنه. ومعنا فيما ذهبنا إليه في هذا الباب جميع المنتسبين إلى التوحيد، سوى الجهم بن صفوان من المجبرة، وهشام بن عمرو الفوطي من المعتزلة، فإنّهما كانا يزعمان أنّ العلم لا يتعلق بالمعدوم، ولا يقع إلّا على موجود، وأنّ الله تعالى لو علم الأشياء قبل كونها لما حسن منه الامتحان.

القول في الصفات

وأقول: إنّ الصفة في الحقيقة ما أنبأت عن معنى مستفاد يخصّ الموصوف وماشاركه فيه، ولا يكون ذلك كذلك حتّى يكون قولاً أو كتابةً يدلّ على ما يدلّ النطق عليه، وينوب منابه فيه وهذا مذهب أهل التوحيد، وقد خالف فيه جماعة من أهل التشبيه.

---

١. كذافي الأصل و لعلّه: الأِيمان.

القول فيما انفرد به أبو هاشم من الأحوال

أقول: إنّ وصف الباري تعالى بأنّه حيّ قادر عالم، يفيد معاني معقولات ليست الذات ولا أشياء تقوم بها، كما يذهب إليه جميع أصحاب الصفات، ولا أحوال مختلفات على الذات كما ذهب إليه أبو هاشم الجُبّائي وقد خالف فيه جميع الموحّدين. وقولي في المعنى المراد به ، المعقول في الخطاب دون الأعيان الموجودات وهذا مذهب جميع الموحّدين، وخالف فيه المشبهة وأبو هاشم كما ذكرناه.

القول في وصف الباري تعالى بالقدرة على العدل وخلافه وما علم كونه وما علم أنّه لا يكون

وأقول: إنّ الله جلّ جلاله قادر على خلاف العدل، كما أنه قادر على العدل، إلّا أنّه لا يفعل جوراً ولا ظلماً ولا قبيحاً، وعلى هذا جماعة الإماميّة والمعتزلة كافّة، سوى النظّام وجماعة من المرجئة والزيديّة وأصحاب الحديث والمحكّمة، ويخالفنا فيه المُجْبِرة بأسرها والنظّام ومن وافقهم في خلاف العدل والتوحيد.

وأقول: إنّه سبحانه قادر على ما علم أنه لا يكون ممّا لا يستحيل كاجتماع الأضداد ونحو ذلك من المحال، وعلى هذا اجماع أهل التوحيد إلّا النظّام وشُذّاذ من أصحاب المخلوق.

القول في نفي الرؤية على الله تعالى بالأبصار

وأقول: إنّه لا يصحّ رؤية الباري سبحانه بالأبصار وبذلك شهد العقل، ونطق القرآن، وتواتر الخبر عن أئمة الهدى من آل محمّد صلّى الله عليه وآله، وعليه جمهور أهل الإمامة، وعامّة متكلّميهم، إلّا من شذّ منهم لشبهة عرضت له في

تأويل الأخبار. والمعتزلة بأسرها توافق أهل الامامة في ذلك وجمهور المرجئة وكثير من الخوارج والزيديّة، وطوائف من أصحاب الحديث، ويخالف فيه المشبّهة واخوانهم من أصحاب الصفات.

القول في العدل والخلق

أقول: إنّ الله عز وجل عدل كريم ، خلق الخلق لعبادته، وأمرهم بطاعته، ونهاهم عن معصيته، وعمّهم بهدايته، بدأهم بالنّعم وتفضل عليهم بالإحسان، لم يكلّف أحداً إلّا دون الطاقة، ولم يأمره إلّا بما جعل له عليه الاستطاعة، لا عبث في صنعه، ولا تفاوت في خلقه، ولا قبيح في فعله، جلّ عن مشاركة عباده في الأفعال، وتعالى عن اضطرارهم إلى الأعمال. لا يعذّب أحداً إلاّ على ذنب فعله، ولا يلوم عبداً إلّا على قبيح صنعه. لا يظلم مثقال ذرّة، وإن تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجراً عظيماً. وعلى هذا القول جمهور أهل الإمامية، وبه تواترت الآثار عن آل محمّد صلّى الله عليه وآله، وإليه يذهب المعتزلة بأسرها إلاّ ضراراً منها وأتباعه، وهو قول كثير من المرجئة وجماعة من الزيديةوالمحكّمة، ونفر من أصحاب الحديث، وخالف فيه جمهور العامّة وبقايا ممّن عددناه، وزعموا أنّ الله تعالى خلق أكثر خلقه لمعصيته، وخصّ بعض عباده بعبادته، ولم يعمّهم بنعمته ، وكلّف أكثرهم ما لا يطيقون من طاعته ، وخلق أفعال جميع بريّته، وعذّب العصاة على ما فعله فيهم من معصيته، وأمر بما لم يرد ونهى عما أراد، وقضى بظلم العباد، وأحبّ الفساد، وكره من أكثر عباده الرشاد، تعالى عمّا يقول الظالمون علوّاً كبيراً.

القول في كراهة اطلاق لفظ «خالق» على أحدٍ من العباد

وأقول: إنّ الخلق يفعلون ويحدِثون ويخترعون ويصنعون ويكتسبون، ولا أطلق القول عليهم بأنّهم يخلقون، ولا أقول إنّهم خالقون، ولا أتعدّى ذكر ذلك

فيما ذكر الله تعالى، ولا أتجاوز به مواضعه من القرآن، وعلى هذا القول اجماع الإمامية والزيدية والبغداديين من المعتزلة، وأكثر المرجئة وأصحاب الحديث. وخالف فيه البصريون من المعتزلة وأطلقوا على العباد أنّهم خالقون، فخرجوا بذلك من اجماع المسلمين.

القول في اللُّطف والأصلح

وأقول: إنّ الله تعالى لا يفعل بعباده ما داموا مكلّفين، إلّا أصلح الأشياء لهم في دينهم ودنياهم، وأنّه لا يدخرهم صلاحاً ولا نفعاً، وإنّ من أغناه فقد فعل به الأصلح في التدبير، وكذلك من أفقره ومن أصحّه ومن أمرضه فالقول فيه كذلك.

وأقول: إنّ ما أوجبه أصحاب اللّطف من اللّطف إنّما وجب من جهة الجود والكرم، لا من حيث ظنوا أن العدل أوجبه، وأنّه لو لم يفعله لكان ظالماً.

وأقول: إنّ من علم الله تعالى أنّه إذا خلقه وكلّفه لم يؤمن، ولا آمن أحد من الخلق لخلقه أو بقاءه أو تكليفه أو فعل من أفعاله، ولا انتفع به دينه منتفع لم يجز أن يخلقه ، ومن علم أنه إن أبقاه تاب من معصيته لم يجز أن يخترمه. وأن عدل الله جلّ اسمه وجوده وكرمه يوجب ما وصفت ويقضي به ولا يجوز منه خلافه ، لاستحالة تعلّق وصف العبث به أو البخل والحاجة، وهذا مذهب جمهور الإمامية والبغداديين كافّة من المعتزلة وكثير من المرجئة والزيدية، والبصريون من المعتزلة على خلافه، والمُجْبِرَة توافقهم في الخلاف عليه.

القول في ابتداء الخلق في الجنّة

وأقول: إنّه لم يكن جائزاً ابتداء الخلق في الجنّة على وجه التنعيم من غير تكليف، لأنّه لو كان يكون اقتطاعاً لمن علم الله تعالى منه أنّه إن كلّفه أطاع على

النعيم المستحقّ على الأعمال الذي هو أعلى وأجلّ وأسنى من التفضّل بالتنعيم، والله سبحانه أكرم من أن يقتطع أحداً عن نفع حسن، أو يقتصر به على فضل غيره أفضل منه له وأصلح في التدبير، لأنّ ذلك لا يقع إلّا من جاهل يحسّن ذلك، أو محتاج إلى منعه أو بخيل، والله تعالى عن هذه الصفات علوّاً كبيراً. وهذا مذهب جمهور الإمامية ، وقد جاءت به الآثار عن الأئمّة عليهم السلام، والبغداديون من المعتزلة يوافقون فيه، والبصريّون منهم يخالفون الجماعة عليه، ويوافقهم في هذا الخلاف المُجْبِرة والمشبّهة.

القول في المعرفة

وأقول: إنّ المعرفة بالله تعالى اكتساب، وكذلك المعرفة بأنبيائه عليهم السلام، وكلّ غائب، وأنّه لا يجوز الاضطرار إلى معرفة شيء ممّا ذكرناه، وهو مذهب كثير من الإماميّة والبغداديّين من المعتزلة خاصّة، ويخالف فيه البصريّون من المعتزلة والمُجبرة والحشوية من أصحاب الحديث.

القول في أنّ الله لا يعذّب إلّا على ذنب أو على فعل قبيح

وأقول: إنّ الله جلّ جلاله عدل كريم لا يعذّب أحداً إلّا على ذنب اكتسبه، أو جرم اجترمه، أو قبيح نهاه عنه فارتكبه، وهذا مذهب سائر أهل التوحيد سوى الجهم بن صفوان، وعبد السلام بن محمّد بن عبد الوهاب الجُبّائي.

فأمّا الجهم بن صفوان: فإنّه كان يزعم أن الله يعذّب من اضطرّه إلى المعصية، ولم يجعل له قدرة عليها ولا على تركها من الطاعة.

وأمّا عبد السلام الجُبّائي: فإنّه كان يزعم أن العبد قد يخلو من فعل الخير والقبيح معاً، ويخرج عن الفعل والترك جميعاً، فيعذّبه الله سبحانه على أنّه لم يفعل الواجب، وإن لم يكن بخروجه منهما فعل شيئاً أو فعل به شيءٌ، وهذا قول لم يسبقه

إليه أحد من أهل التوحيد وهو في القبح كمذهب جَهم، وفي بعض الوجوه أعظم قبحاً منه.

القول في عصمة الأنبياء عليهم السلام

أقول: إنّ جميع أنبياء الله صلوات الله عليهم معصومون من الكبائر قبل النبوّة وبعدها، وممّا يستخّف فاعله من الصغائر كلّها، وأمّا ما كان من صغير لا يستخفّ فاعله فجائز وقوعه منهم قبل النبوّة، وعلى غير تعمّد، وممتنع منهم بعدها على كلّ حال، وهذا مذهب جمهور الإماميّة، والمعتزلة بأسرها تخالف فيه.

القول في عصمة نبينا محمّد صلّى الله عليه وآله

وأقول: إنّ نبيّنا محمّداً صلّى الله عليه وآله وسلّم ممّن لم يعص الله عزّ وجلّ منذ خلقه الله عزّ وجلّ إلى أن قبضه، ولا تعمّد له خلافاً، ولا أذنب ذنباً على التعمّد ولا النسيان، وبذلك نطق القرآن، وتواتر الخبر عن آل محمّد عليهم السلام، وهو مذهب جمهور الإمامية، والمعتزلة بأسرها على خلافه.

وأمّا ما يتعلّق به أهل الخلاف من قول الله تعالى: ﴿**لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ**﴾ وأشباه ذلك في القرآن، ويعتمدونه في الحجّة على خلاف ما ذكرناه، فإنّه تأويل بضدّ ما توهّموه، والبرهان يعضده على البيان، وقد نطق الفرقان بما قد وصفناه، فقال جلّ اسمه: ﴿**وَالنَّجْمِ اِذَا هَوى مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوى**﴾ فنفى بذلك عنه كلّ معصية ونسيان.

القول في جهة اعجاز القرآن

وأقول: إنّ جهة ذلك هو الصرف من الله تعالى لأهل الفصاحة واللّسان عن المعارضة للنبيّ صلّى الله عليه وآله ، بمثله في النظام عند تحديه لهم، وجعل

انصرافهم عن الاتيان بمثله ـ وإن كان في مقدورهم ـ دليلاً على نبوّته صلّى الله عليه وآله. واللّطف من الله تعالى مستمر في الصرف عنه إلى آخر الزمان، وهذا من أوضح برهان في الإعجاز، وأعجب بيان، وهو مذهب النظّام، وخالف فيه جمهور أهل الاعتزال.

القول في النبوّة، أهي تفضّل أو استحقاق؟

وأقول: إنّ تعليق النبوّة تفضّل من الله تعالى على من اختصّه بكرامته، لعلمه بحميد عاقبته، واجتماع الخلال الموجبة في الحكمة بنبوّته في التفضيل على من سواه. فأمّا التعظيم على القيام بالنبوّة والتبجيل، وفرض الطاعة، فذلك يستحقّ بعلمه الذي ذكرناه، وهذا مذهب الجمهور من أهل الإمامة، وجميع فقهاؤنا وأهل النقل منها، وإنّما خالف فيه أصحاب التناسخ المعتزين[1] إلى الإمامية وغيرهم، ووافقهم على ذلك من متكلّمي الإمامية بنو نوبخت، ومن اتبعهم بأسره من المنتمين إلى الكلام، وجمهور المعتزلة على القول بالتفضّل فيها، وأصحاب الحديث بأسرهم على مثل هذا المقال.

القول في الإمامة، أهي تفضّل من الله عزّ وجلّ أم استحقاق؟

وأقول: إنّ تكليف الإمامة في معنى التفضّل به على الإمام كالنبوّة على ما قدّمت من المقال، والتعظيم المفترض له، والتبجيل والطاعة مستحقّ بعزمه على القيام بما كلفّه من الأعمال، وعلى أعماله الواقعة منه أيضاً حالاً بعد حال، وهذا مذهب الجمهور من الإمامية على ما ذكرت في النبوّة، وقد خالف فيه منهم من قدمت ذكره، ومعي فيه جمهور المعتزلة، وسائر أصحاب الحديث.

---

١. ؟

القول في عصمة الأئمّة عليهم السلام

وأقول: إنّ الأئمّة القائمين مقام الأنبياء صلّى الله عليه وآله في تنفيذ الأحكام، واقامة الحدود وحفظ الشرائع وتأديب الأنام، معصومون كعصمة الأنبياء، وإنّهم لا يجوز منهم صغيرة إلّا ما قدّمت ذكر جوازه على الأنبياء، وأنّه لا يجوز منهم سهو في شيءٍ في الدين، ولا ينسون شيئاً من الأحكام، وعلى هذا مذهب سائر الإمامية إلّا من شذّ منهم، وتعلّق بظاهر رواياتٍ لها تأويلات على خلاف ظنّه الفاسد من هذا الباب، والمعتزلة بأسرها تخالف في ذلك، وتجوّز من الأئمّة وقوع الكبائر والردّة عن الإسلام.

القول في ولاة الأئمّة عليهم السلام وعصمتهم وارتفاعها، وهل ولايتهم بالنصّ أو الاختيار؟

وأقول: إنّه ليس بواجب عصمة ولاة الأئمّة عليهم السلام، وواجب علمهم بجميع ما يتولّونه، وفضلهم فيه على رعاياهم، لاستحالة رئاسة المفضول على الفاضل فيما هو رئيس عليه فيه. وليس بواجب في ولايتهم النصّ على أعيانهم، وجائز أن يجعل الله اختيارهم إلى الأئمّة المعصومين عليهم السلام، وهذا مذهب جمهور الإماميّة، وبنو نوبخت رحمهم الله يوجبون النصّ على أعيان ولاة الأئمّة كما يوجبونه في الأئمّة عليهم السلام.

القول في أحكام الأئمّة عليهم السلام

وأقول: إنّ للإمام أن يحكم بعلمه كما يحكم بظاهر الشهادات، ومتى عرف من المشهود عليه ضدّ ما تضمنته الشهادة، أبطل بذلك شهادة من شهد عليه، وحكم فيه بما أعلمه الله تعالى. وقد يجوز عندي أن تغيب عنه بواطن الأمور، فيحكم فيها

بالظواهر، وإن كانت على خلاف الحقيقة عند الله تعالى. ويجوز أن يدلّه الله تعالى على الفرق بين الصادقين من الشهود وبين الكاذبين، فلا تغيب عنه حقيقة الحال. والأمور فى هذا الباب متعلقة بالألطاف والمصالح التي لا يعلمها على كلّ حال إلّا الله عزّ وجلّ، ولأهل الإمامة في هذه المقالة ثلاثة أقوال:

فمنهم: من يزعم أن أحكام الأئمّة عليهم السلام على الظواهر، دون ما يعلمونه على كلّ حال.

ومنهم: من يزعم أن أحكامهم إنّما هي على البواطن دون الظواهر التي يجوز فيها الخلاف.

ومنهم: من يذهب إلى ما اخترته أنا من المقال، ولم أر لبني نوبخت رحمهم الله فيه ما أقطعُ على اضافته اليهم على يقينٍ بغير ارتياب.

القول في معرفة الأئمّة عليهم السلام بجميع الصنائع وسائر اللّغات

وأقول: إنّه ليس يمتنع ذلك منهم، ولا واجب من جهة العقل والقياس، وقد جاءت أخبار عمّن يجب تصديقه بأن أئمّة آل محمّد صلّى الله عليه وآله قد كانوا يعلمون ذلك، فإن ثبت وجب القطع به من جهتها على الثبات. ولي في القطع به منها نظر، والله الموفّق للصواب، وعلى قولي هذا جماعة من الإِمامية، وقد خالف فيه بنو نوبخت رحمهم الله وأوجبوا ذلك عقلاً وقياساً، ووافقهم فيه المفوّضة كافّة وسائر الغلاة.

القول في علم الأئمّة عليهم السلام بالضمائر والكائنات، واطلاق القول عليهم بعلم الغيب، وكون ذلك لهم في الصفات

وأقول: إنّ الأئمّة من آل محمّد صلّى الله عليه وآله قد كانوا يعرفون ضمائر بعض العباد، ويعرفون ما يكون قبل كونه، وليس ذلك بواجب في صفاتهم، ولا

شرطاً في إمامتهم، وإنّما أكرمهم الله تعالى به، وأعلمهم إيّاه للّطف في طاعتهم والتمسك بامامتهم، وليس ذلك بواجب عقلاً، ولكنّه وجب لهم من جهة السماع.

فأمّا اطلاق القول عليهم بأنهم يعلمون الغيب، فهو منكر بيّن الفساد، لأنّ الوصف بذلك إنّما يستحقّه من علم الأشياء بنفسه لا بعلمٍ مستفادٍ، وهذا لا يكون إلّا لله عزّ وجلّ، وعلى قولي هذا جماعة أهل الإمامة، إلّا من شذّ عنهم من المفوّضة ومن انتمى إليهم من الغلاة.

القول في الإيحاء إلى الأئمّة وظهور الإعلام عليهم والمعجزات

وأقول: إنّ العقل لا يمنع من نزول الوحى إليهم وان كانوا أئمّة غير أنبياء، فقد أوحى الله عزّ وجلّ إلى أم موسى: ﴿**أَنْ أَرْضِعِيهِ فَاِذا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى الْيَمِّ ولا تَخافِى ولا تَحْزَنِى اِنَّا رَادُّوهُ اِلَيْكِ وجاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ**﴾، فعرفتْ صحة ذلك بالوحي، وعملِتْ عليه ولم تكن نبيّاً ولا رسولا ولا إماماً، ولكنّها كانت من عباد الله الصالحين. وإنّما منعتُ من نزول الوحى عليهم والإيحاء بالأشياء إليهم للإجماع على المنع من ذلك، والاتّفاق على أنّه من يزعم أن أحداً بعد نبيّنا صلّى الله عليه وآله يوحى إليه فقد أخطأ وكفر، ولحصول العلم بذلك من دين النبيّ صلّى الله عليه وآله، كما أنّ العقل لم يمنع من بعثة نبيّ بعد نبيّنا صلّى الله عليه وآله ونسخ شرعه، كما نُسخ ما قبله من شرائع الأنبياء، وإنّما منع ذلك الإجماع والعلم بأنّه خلاف دين النبيّ صلّى الله عليه وآله من جهة اليقين وما يقارب الاضطرار. والإمامية جميعاً على ما ذكرت ليس بينها فيه على ما وصفتُ خلافٌ.

فأمّا **ظهور المعجزات عليهم والإعلام**: فإنّه من الممكن الذي ليس بواجب عقلاً ولا ممتنعٌ قياساً، وقد جاءت بكونه منهم عليهم السلام الأخبار على التظاهر والانتشار، فقطعتُ عليه من جهة السمع وصحيح الآثار، ومعي في هذا الباب جمهور أهل الإمامة، وبنو نوبخت تخالف فيه وتأباه، وكثير من المنتمين إلى

الإماميّة يوجبونه عقلاكما يوجبونه للأنبياء، والمعتزلة بأسرها على خلافنا جميعاً فيه، سوى ابن اخشيد ومن اتّبعه يذهبون فيه إلى الجواز، وأصحاب الحديث كافّة تجوّزه لكلّ صالح من أهل التّقى والإيمان.

القول في ظهور المعجزات على المنصوبين من الخاصّة والسفراء والأبواب

وأقول: إنّ ذلك جائزٌ لا يمنع منه عقل ولا سنة ولا كتاب، وهو مذهب جماعة من مشايخ الإمامية، وإليه يذهب ابن اخشيد من المعتزلة، وأصحاب الحديث في الصالحين والأبرار. وبنو نوبخت من الإمامية يمنعون ذلك ويوافقون المعتزلة في الخلاف علينا فيه، ويجامعهم على ذلك الزيديّة والخوارج المارقة عن الإسلام.

القول في سماع الأئمّة عليهم السلام كلام الملائكة الكرام وإن كانوا لا يرون منهم الأشخاص

وأقول: بجواز هذا من جهة العقل، وأنّه ليس بممتنع في الصديقين من الشيعة المعصومين من الضّلال، وقد جاءت بصحته وكونه للأئمّة عليهم السلام ومن سمّيت من شيعتهم، الصالحين الأبرار الأخيار، واضحة الحجّة والبرهان، وهو مذهب فقهاء الإمامية وأصحاب الآثار منهم. وقد أباه بنو نوبخت وجماعة من أهل الإمامة لا معرفة لهم بالأخبار، ولم يمعنوا النظر ولا سلكوا طريق الصواب.

القول في صدق منامات الرسل والأنبياء والأئمّة عليهم السلام وارتفاع الشبهات عنهم والأحلام

وأقول: إنّ منامات الرسل والأنبياء والأئمّة عليهم السلام صادقة لا تكذب، وإنّ الله تعالى عصمهم عن الأحلام، وبذلك جاءت الأخبار عنهم عليهم السلام

على الظهور والانتشار، وعلى هذا القول جماعة فقهاء الإمامية وأصحاب النقل منهم، وأمّا متكلّموهم فلا أعرف لهم نفياً ولا إثباتاً ولا مسألة فيه ولا جواباً. والمعتزلة بأسرها تخالفنا فيه.

القول في المفاضلة بين الأئمّة والأنبياء عليهم السلام

قد قطع قوم من أهل الإمامة بفضل الأئمّة عليهم السلام من آل محمّد صلّى الله عليه وآله على سائر من تقدّم من الرسل والأنبياء سوى نبيّنا محمّد صلّى الله عليه وآله، وأوجب فريقٌ منهم لهم الفضل على جميع الأنبياء سوى أولي العزم منهم عليهم السلام، وأبى القولين فريقٌ منهم آخر وقطعوا بفضل الأنبياء كلهم على سائر الأئمّة عليهم السلام، وهذا باب ليس للعقول في ايجابه والمنع منه مجال، ولا على أحد الأقوال فيه اجماع، وقد جاءت آثار عن النبيّ صلّى الله عليه وآله في أمير المؤمنين عليه السلام وذرّيّته من الأئمّة، والأخبار عن الأئمّة الصادقين أيضاً من بعد، وفي القرآن مواضع تقوّي العزم على ما قاله الفريق الأوّل في هذا المعنى، وأنا ناظر فيه وبالله أعتصم من الضّلال.

القول في تكليف الملائكة

وأقول: إنّ الملائكة مكلّفون وموعودون ومتوعّدون. قال الله تبارك وتعالى: ﴿ومَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ اِنِّى اِلهٌ مِنْ دُونِهِ فَذلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذلِكَ نَجْزِى الظَّالِمِينَ﴾.

وأقول: إنّهم معصومون مما يوجب لهم العقاب بالنار، وعلى هذا القول جمهور الإمامية وسائر المعتزلة وأكثر المرجئة، وجماعة من أصحاب الحديث. وقد أنكر قوم من الإمامية أن تكون الملائكة مكلّفين، وزعموا أنّهم إلى الأعمال مضطرّون، ووافقهم على ذلك جماعة من أصحاب الحديث.

القول في المفاضلة بين الأئمّة عليهم السلام والملائكة

أمّا الرسل من الملائكة والأنبياء عليهم السلام: فقولي فيهم مع أئمّة آل محمّد صلّى الله عليه وآله كقولي في الأنبياء من البشر والرسل عليهم السلام.

وأمّا باقي الملائكة: فإنّهم وإن بلغوا بالمَلَكيّة فضلاً، فالأئمّة من آل محمّد صلّى الله عليه وآله أفضل منهم وأعظم ثواباً عند الله عز وجل بأدلة ليس موضعها هذا الكتاب.

القول في احتمال الرسل والأنبياء والأئمة الآلام وأحوالهم بعد الممات

وأقول: إنّ رسل الله تعالى من البشر وأنبياءه والأئمّة من خلفائه، محدّثون مصنوعون تلحقهم الآلام، وتحدث لهم اللّذات، وتنمي أجسامهم بالأغذية، وتنقص على مرور الزمان، ويحلّ بهم الموت، ويجوز عليهم الفناء، وعلى هذا القول اجماع أهل التوحيد. وقد خالفنا فيه المنتمون الى التفويض وطبقات الغلاة.

وأمّا أحوالهم بعد الوفاة: فإنّهم يُنقلون من تحت التراب فيسكنون بأجسامهم وأرواحهم جنّة الله تعالى، فيكونون فيها أحياء يتنعّمون إلى يوم الممات، يستبشرون بمن يلحق بهم من صالحي أممهم وشيعتهم، ويلقونه بالكرامات، وينتظرون من يرد عليهم من أمثال السابقين من ذوى الديانات. وإنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله والأئمّة من عترته خاصّة، لا يخفى عليهم بعد الوفاة أحوال شيعتهم في دار الدنيا باعلام الله تعالى لهم ذلك حالاً بعد حال، ويسمعون كلام المناجي لهم في مشاهدهم المكرّمة العظام، بلطيفة من لطائف الله تعالى، و ينبّئهم بها من جمهور العباد ، وتبلغهم المناجاة من بعد كما جاءت به الرواية، وهذا مذهب فقهاء الإمامية كافّة وحملة الآثار منهم، ولست أعرف فيه لمتكلّميهم من قبل

مقالاً، وبلغني عن بني نوبخت رحمهم الله خلاف فيه، ولقيت جماعة من المقصّرين عن المعرفة ممّن ينتمي إلى الإمامة أيضاً يأبونه، وقد قال الله تعالى فيما يدلّ على الجملة: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِى سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتاً بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، وما يتلو هذا من الكلام. وقال في قصّة مؤمن آل فرعون: ﴿قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِى يَعْلَمُونَ بِمَا غَفَرَ لِى رَبِّى وَجَعَلَنِى مِنَ الْمُكْرَمِينَ﴾.

وقال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «من سَلّم عليّ عند قبري سمعته، ومن سلّم عليّ من بعيد بُلّغته»، سلام الله عليه ورحمة الله وبركاته.

ثمّ الأخبار في تفصيل ما ذكرناه من الجمل عن أئمّة آل محمّد صلّى الله عليه وآله بما وصفناه نصّاً ولفظاً أكثر، وليس هذا الكتاب موضع ذكرها، فكنت أوردها على التفصيل والبيان.

القول في رؤية المحتضرين رسول الله صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام عند الوفاة

هذا باب قد أجمع عليه أهل الإمامة، وتواتر الخبر به عن الصادقين من الأئمّة عليهم السلام، وجاء عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال للحارث الهَمْداني رحمه الله:

يا حار هَمْدان من يمت يرني ... من مؤمنٍ أو منافقٍ قُبُلا
يعرفني طرفه، وأعرفه ... بعينه واسمه وما فعلا

في أبيات مشهورة، وفيه يقول اسماعيل بن محمّد السيّد رحمه الله:

ويراه المحضور حين تكون ... الروح بين اللّهاة والحلقوم
ومتى ما يشاء أخرج للناس ... فتدمي وجوههم بالكلوم

غير أنّي أقول فيه: إنّ معنى رؤية المحتضر لهما عليهما السلام هو العلم بثمرة ولايتهما، أو الشكّ فيهما والعداوة لهما، أو التقصير في حقوقهما على اليقين، بعلاماتٍ يجدها في نفسه، وأماراتٍ ومشاهدة أحوالٍ، ومعاينة مدركاتٍ لا يرتاب معها بما ذكرناه، دون رؤية البصر لأعيانهما، ومشاهدة النواظر لأجسادهما باتصال الشعاع، وقد قال الله عزّ وجلّ: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقالَ ذَرَّة خَيْراً يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقالَ ذَرَّة شَرا يَرَهُ﴾، وإنّما أراد جلّ شأنه بالرؤية هاهنا معرفة ثمرة الأعمال على اليقين الذي لا يشوبه ارتياب. وقال سبحانه: ﴿مَنْ كانَ يَرْجُوا لِقاءَ اللهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللهِ لَآت﴾. ولقاء الله تعالى هو لقاء جزاؤه على الأعمال، وعلى هذا القول محقّقو النظر من الإمامية، وقد خالفهم فيه جماعة من حشويتهم، وزعموا أنّ المحتضر يرى نبيّه ووليه ببصره كما يُشاهد المرئيات، وإنّهما يحضران مكانه ويجاورانه بأجسامهما في المكان.

القول في رؤية المحتضر الملائكة

والقول عندي في ذلك كالقول في رؤيته لرسول الله وأمير المؤمنين عليه السلام، وجائز أن يراهم ببصره، بأن يزيد الله تعالى في شعاعه ما يُدرك به أجسامهم الشفافة الرقيقة، ولا يجوز مثل ذلك في رسول الله صلّى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام ، لاختلافٍ بين أجسامهما وأجسام الملائكة في التركيبات، وهذا مذهب جماعة من متكلّمي الإمامية، ومن المعتزلة البلخي وجماعة من أهل بغداد.

القول في أحوال المكلّفين من رعايا الأئمّة عليهم السلام بعد الوفاة

أقول : إنّهم أربع طبقات:

طبقة: يحييهم الله ويسكنهم مع أوليائهم في الجنان.

وطبقة: يحيون ويلحقون بأئمّتهم في محلّ الهوان.

وطبقة: أقف فيهم وأجوّز حياتهم وأجوّز كونهم على حال الأموات.

وطبقة: لا يحيون بعد الموت حتّى النشور والمآب.

فأمّا الطبقة المنعّمة: فهم المستبصرون في المعارف، المتمحصون للطاعات.

وأمّا المعذّبة: فهم المعاندون للحقّ المسرفون في اقتراف السيّئات.

وأمّا المشكوك في حياتهم وبقائهم مع الأموات: فهم الفاسقون من أهل المعرفة والصلاة، الذين اقترفوا الآثام على التحريم لها للشهوة دون العناد والاستحلال، وسوّفوا التوبة منها، فاخترموا دون ذلك، فهؤلاء جائز من الله عزّ وجلّ اسمه رفع الموت عنهم لتعذيبهم في البرزخ على ما اكتسبوه من الأجرام، وتطهيرهم بذلك منها قبل الحشر، ليردوا القيامة على الأمان من نار جهنّم، ويدخلوا بطاعتهم الجنان، وجائز تأخير حياتهم إلى يوم الحساب، لعقابهم هناك أو العفو عنهم كما يشاء الله عزّ وجلّ، وأمرهم في هذين القسمين مطويّ عن العباد.

وأمّا الطبقة الرابعة: فهم المقصّرون عن الغاية في المعارف عن غير عنادٍ، والمستضعفون من سائر الناس.

وهذا القول على الشرح الذي أثبت هو مذهب نقلة الآثار من الإماميّة، وطريقه السمع وصحيح الأخبار، وليس لمتكلّميهم من قبل فيه مذهب مذكور.

القول في نزول الملكين على أصحاب القبور ومساءلتهما عن الاعتقاد

وأقول: إنّ ذلك صحيح وعليه اجماع الشيعة وأصحاب الحديث، وتفسير مجمله: أنّ الله تعالىُ ينزل على من يريد تنعيمه بعد الموت ملكين اسمهما مبشّر وبشير، فيسألانه عن ربّه جلّت عظمته، وعن نبيّه ووليّه، فيجيبهما بالحقّ الذي

فارق الدنيا على اعتقاده والصواب، ويكون الغرض في مساءلتهما استخراج العلامة بما يستحقه من النعيم فيجدانها منه في الجواب.

ويُنزل جلّ جلاله على من يريد تعذيبه في البرزخ ملكين اسماهما ناكر ونكير، فيوكّلهما بعذابه، ويكون الغرض من مساءلتهما له استخراج علامة استحقاقه من العذاب، بما يظهر من جوابه من التلجلج عن الحقّ، أو الخبر عن سوء الاعتقاد، أو ابلاسه[١] وعجزه عن الجواب. وليس ينزل الملكان من أصحاب القبور إلّا على من ذكرناه، ولا يتوجّه سؤالهما منهم إلّا إلى الأحياء بعد الموت لما وصفناه، وهذا هو مذهب حملة الأخبار من الإماميّة، ولهم فيما سطّرت منه آثار، وليس لمتكلميهم من قبل فيه مقال عرفته فأحكيه على النظام.

القول في تنعيم أصحاب القبور وتعذيبهم، وعلى أيّ شيء يكون الثواب لهم والعقاب، ومن أيّ وجه يصل إليهم ذلك، وكيف تكون صورهم في تلك الأحوال؟

وأقول: إنّ الله تعالى يجعل لهم أجساماً كأجسامهم في دار الدنيا، ينعّم مؤمنيهم فيها، ويعذّب كفّارهم فيها وفسّاقهم فيها، دون أجسامهم في القبور يشاهدها الناظرون، تتفرّق وتندرس وتبلى على مرور الأوقات، وينالهم ذلك في غير أماكنهم من القبور، وهذا يستمر على مذهبي في النفس. ومعنى انسان المكلف عندي، هو: الشيء المحدَث القائم بنفسه الخارج عن صفات الجواهر والأعراض، ومعي به روايات عن الصادقين من آل محمّد صلّى الله عليه وآله، ولست أعرف لمتكلّم من الإمامية قبلي فيه مذهباً فأحكيه، ولا أعلم بيني وبين فقهاء الإمامية وأصحاب الحديث فيه اختلافاً.

١. أبلس الرجل ابلاساً: سكت، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَاهُم مُبْلِسُون﴾

القول في الرجعة

وأقول: إنّ الله تعالى يردّ قوماً من الأموات إلى الدنيا في صورهم التي كانوا عليها، فيعزّ منهم فريقاً ويذلّ فريقاً، ويديل المحقين من المبطلين، والمظلومين منهم من الظالمين، وذلك عند قيام مهدي آل محمّد عليهم السلام.

وأقول: إنّ الراجعين إلى الدنيا فريقان:

أحدهما: مَن عَلَت درجته في الإيمان، وكثرت أعماله الصالحات، وخرج من الدنيا على اجتناب الكبائر الموبقات، فيريه الله عزّ وجلّ دولة الحقّ ويعزّه بها، ويعطيه من الدنيا ما كان يتمنّاه.

والآخر: مَن بلغ الغاية في الفساد، وانتهى في خلاف المحقين إلى أقصى الغايات، وكثر ظلمه لأولياء الله واقترافه السيّئات، فينتصر الله تعالى لمن تعدّى عليه قبل الممات، ويشفي غيظهم منه بما يحلّه من النقمات.

ثمّ يصير الفريقان من بعد ذلك إلى الموت، ومن بعده إلى النشور، وما يستحقّونه من دوام الثواب والعقاب، وقد جاء القرآن بصحة ذلك، وتظاهرت به الأخبار، والإمامية بأجمعها عليه إلّا شذاذاً منهم تأوّلوا ما ورد فيه ممّا ذكرناه على وجهٍ يخالف ما وصفناه.

القول في الحساب وولاته والصراط والميزان

وأقول: إنّ الحساب هو موافقة العبد على ما أمر به في دار الدنيا، وإنّه يختصّ بأصحاب المعاصي من أهل الإيمان، وأمّا الكفّار فحسابهم جزاؤهم بالاستحقاق، والمؤمنون الصالحون يوفون أجورهم بغير حساب.

وأقول: إنّ المتولّي لحساب من ذكرت رسول الله صلّى الله عليه وآله وأمير

المؤمنين عليه السلام والأئمّة من ذرّيّتهما عليهم السلام بأمر الله تعالى لهم بذلك، وجعله إليهم تكرمة لهم واجلالاً لمقاماتهم، وتعظيماً على سائر العباد وبذلك جاءت الأخبار المستفيضة عن الصادقين عليهم السلام عن الله تعالى، وقد قال الله عزّ وجلّ: ﴿**وقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ ورَسُولُهُ والْمُؤْمِنُونَ**﴾ يعنى الأئمّة عليهم السلام على ما جاء في التفسير الذي لا شكّ في صحّته ولا ارتياب.

وأقول: إنّ الصراط جسر بين الجنة والنّار، تثبت عليه أقدام المؤمنين، وتزلّ عنه أقدام الكفار إلى النّار، وبذلك جاءت أيضاً الأخبار. وأمّا الميزان فهو التعديل بين الأعمال والمستحق عليها، والمعدّلون في الحكم إذ ذاك هم ولاة الحساب من أئمّة آل محمّد صلّى الله عليه وآله، وعلى هذا القول اجماع نقلة الحديث من أهل الإمامة، وأمّا متكلّموهم من قبل فلم أسمع لهم في شيءٍ منه كلاماً.

القول في الشفاعة

وأقول: إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله يشفع يوم القيامة في مذنبي أمّته من الشيعة خاصّة فيشفّعه الله عزّ وجلّ. ويشفع أمير المؤمنين عليه السلام في عصاة شيعته فيشفّعه الله عزّ وجلّ. وتشفع الأئمّة عليهم السلام في مثل ما ذكرناه من شيعتهم، فيشفّعهم. ويشفع المؤمن البرّ لصديقه المؤمن المذنب، فتنفعه شفاعته ويشفّعه الله، وعلى هذا القول اجماع الإمامية إلّا من شذّ منهم، وقد نطق به القرآن، وتظاهرت به الأخبار، قال الله تعالى في الكفّار، عند إخباره عن حسراتهم على الفائت لهم ممّا حصل لأهل الإيمان: ﴿**فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ وَلَا صَدِيق حَمِيم**﴾. وقال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «إنّي أشفع يوم القيامة فأشفّع، ويَشْفع عليٌّ عليه السلام فيُشفّع، وإنّ أدنى المؤمنين شفاعةً يشفع في أربعين من إخوانه».

القول في البداء والمشيّة

وأقول: في معنى البداء ما يقوله المسلمون بأجمعهم في النّسخ وأمثاله من الإفقار بعد الإغناء، والامراض بعد الإعفاء، والإماتة بعد الإحياء، وما يذهب إليه أهل العدل خاصّة من الزيادة في الآجال والأرزاق والنقصان منها بالأعمال.

فأمّا اطلاق لفظ البداء: فإنّما صرت إليه بالسمع الوارد عن الوسائط بين العباد وبين الله عزّ وجلّ، ولو لم يرد به سمع أعلم صحّته ما استجزت إطلاقه، كما أنّه لو لم يرد عليّ سمع بأن الله تعالى يغضب ويرضى ويحب ويعجب، لما أطلقت ذلك عليه سبحانه، ولكنّه لمّا جاء السمع به صرت إليه على المعاني التي لا تأباها العقول، وليس بيني وبين كافّة المسلمين في هذا الباب خلاف، وإنّما خالف من خالفهم اللفظ دون ما سواه، وقد أوضحت عن علّتي في إطلاقه بما يقصر معه الكلام، وهذا مذهب الإماميّة بأسرها، وكلّ من فارقها في المذهب ينكره على ما وصفت ـ من الاسم دون المعنى ـ ولا يرضاه.

القول في تأليف القرآن، وما ذكر قوم من الزيادة فيه والنقصان

أقول: إنّ الأخبار قد جاءت مستفيضة عن أئمة الهدى من آل محمّد صلّى الله عليه وآله، باختلاف القرآن، وما أحدثه بعض الظالمين فيه من الحذف والنقصان.

فأمّا القول في التأليف: فالموجود يقضي فيه بتقديم المتأخّر وتأخير المتقدّم، ومن عرف الناسخ والمنسوخ، والمكّي والمدني، لم يرتب[١] بما ذكرناه.

وأمّا النقصان: فإنّ العقول لا تحيله ولا تمنع من وقوعه، وقد امتحنت مقالة من ادّعاه، وكلّمت عليه المعتزلة وغيرهم طويلاً، فلم أظفر منهم بحجّة أعتمدها في فساده.

---

١. أي الارتياب.

وقد **قال جماعة من أهل الإمامة:** إنّه لم ينقص من كلمة ولا من آية ولا من سورة، ولكن حذف ما كان مثبتاً في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام من تأويله وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله، وذلك كان ثابتاً منزلاً، وإن لم يكن من جملة كلام الله تعالى الذي هو القرآن المعجز. وقد يسمّى تأويل القرآن قرآناً قال الله تعالى: ﴿**وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى اِلَيْكَ وَحْيُهُ وقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً**﴾، فسمّى تأويل القرآن قرآناً، وهذا ما ليس فيه بين أهل التفسير اختلاف.

وعندي أن هذا القول أشبه من مقال من ادعى نقصان كلم من نفس القرآن على الحقيقة دون التأويل، وإليه أميل، والله أسأل توفيقه للصواب.

وأمّا **الزيادة فيه:** فمقطوع على فسادها من وجه، ويجوز صحتها من وجه:

فالوجه الذي أقطع على فساده: أن يمكّن لأحد من الخلق زيادة مقدار سورة فيه، على حدّ يلتبس به عند أحد من الفصحاء.

و **أمّا الوجه المجوّز** : فهو أن يزاد فيه الكلمة والكلمتان، والحرف والحرفان، وما أشبه ذلك ممّا لا يبلغ حدّ الإعجاز، ويكون ملتبساً عند أكثر الفصحاء بكلم القرآن، غير أنّه لابدّ متى وقع ذلك من أن يدلّ الله عليه، ويوضّح لعباده عن الحقّ فيه، ولست أقطع على كون ذلك، بل أميل إلى عدمه، وسلامة القرآن عنه، ومعي بذلك حديث عن الصادق جعفر بن محمّد عليهما السلام. وهذا المذهب بخلاف ما سمعناه عن بني نوبخت رحمهم الله من الزيادة في القرآن والنقصان فيه، وقد ذهب إليه جماعة من متكلّمي الإمامية وأهل الفقه منهم والاعتبار.

القول في أبواب الوعيد

وأقول: في الوعيد ما قد تقدّم حكايته عن جماعة الإمامية، وأقول بعد ذلك إنّ من عمل لله عملاً، وتقرّب إلى الله بقربة أثابه على ذلك بالنعيم المقيم في جنات

الخلود، وبنو نوبخت رحمهم الله يذهبون إلى أن كثيراً من المـطيعين لله سـبحانه وتعالى يثابون على طاعتهم في دار الدنيا، وليس لهم في الآخرة من نصيب، ومعي على ما ذهبت إليه أكثر المرجئة، وجماعة من الإمامية.

القول في تحابط الأعمال

وأقول: إنّه لا تحابط بين المعاصي والطاعات، ولا الثواب ولا العقاب، وهـو مذهب جماعة من الإماميّة والمرجئة، وبنو نوبخت يـذهبون إلى التـحابط فـيما ذكرناه، ويوافقون في ذلك أهل الاعتزال.

القول في الكفار، وهل فيهم من يعرف الله عزّ وجلّ وتقع منهم الطاعات؟

وأقول: إنّه ليس يكفر بالله عزّ وجلّ من هو به عارف، ولا يطيعه من هو لنعمته جاحد، وهذا مذهب جمهور الإمامية وأكثر المرجئة، وبنو نـوبخت رحـمهم الله يخالفون في هذا الباب، ويزعمون أنّ كثيراً من الكفّار بالله تعالى عـارفون، ولله تعالى في أفعال كثيرة مطيعون، وأنّهم في الدنيا على ذلك يجازون ويثابون، ومعهم على بعض هذا القول المعتزلة، وعلى البعض الآخر جماعة من المرجئة.

القول في الموافاة

وأقول: إنّ من عرف الله تعالى وقتاً من دهره، وآمن به حالاً من زمانه، فإنّه لا يموت إلّا على الإيمان به، ومن مات على الكفر بالله تعالى، فإنّه لم يؤمن به وقتاً من الأوقات، ومعي بهذا القول أحاديث عن الصادقين عليهم السلام، وإليه ذهب كثير من فقهاء الإمامية ونقلة الأخبار، وهو مذهب كثير من المتكلّمين في الإرجاء، وبنو نوبخت رحمهم الله يخالفون فيه ويذهبون في خلافه مذاهب أهل الاعتزال.

القول في صغائر الذنوب

وأقول: إنّه ليس في الذنوب صغيرة في نفسه، وإنّما يكون فيها باضافة إلى غيره، وهو مذهب أكثر أهل الإمامة والإرجاء، وبنو نوبخت رحمهم الله يخالفون فيه، ويذهبون في خلافه إلى مذهب أهل الوعيد والاعتزال.

القول في العموم والخصوص

وأقول: إنّ لأخصّ الخصوص صورة في اللّسان، وليس لأخصّ العموم ولا لأعمّه صيغة في اللّغة، وإنّما يعرف المراد منه بما يقترن إليه من الأمارات، وهذا مذهب جمهور الراجئة، وكافة متكلّمي الإمامية إلّا من شذّ عنها، ووافق الراجئة أهل الاعتزال.

القول في الأسماء والأحكام

وأقول: إنّ مرتكبي الكبائر من أهل المعرفة والإقرار مؤمنون بإيمانهم بالله وبرسوله، وبما جاء من عنده، وفاسقون بما معهم من كبائر الآثام، ولا أطلق لهم اسم الفسق ولا اسم الإيمان، بل أقيّدهما جميعاً في تسميتهم بكلّ واحد منهما، وأمتنع من الوصف لهم بهما من الإطلاق، وأطلق عليهم اسم الإسلام بغير تقييد وعلى كلّ حال، وهذا مذهب الإماميّة إلّا بني نوبخت، فإنّهم خالفوا فيه وأطلقوا للفساق اسم الإيمان.

القول في التوبة

وأقول: في التوبة بما قدّمت ذكره عن جماعة الإمامية، ومن بعد ذلك أنّها مقبولة من كلّ عاص ما لم ييأس من الحياة، قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ

يَعْمَلُونَ السَّيِّئاتِ حَتَّى إِذا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وهُمْ كُفَّارٌ﴾، وقوله سبحانه: ﴿حَتَّى إِذا جاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قالَ رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صالِحاً فِيما تَرَكْتُ كَلّاً إِنَّها كَلِمَةٌ هُوَ قائِلُها ومِنْ وَرائِهِمْ بَرْزَخ إِلى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾. ولست أعلم بين أهل العلم كافّة في هذا الباب اختلافاً.

القول في حقيقة التوبة

أقول: إنّ حقيقة التوبة هو الندم على ما فات على وجه التوبة إلى الله عزّ وجلّ، وشرطها هو العزم على ترك المعاودة إلى مثل ذلك الذنب في جميع حياته، فمن لم يجمع في توبته من ذنبه ما ذكرناه فليس بتائب، وإن ترك فعل أمثال ما سلف منه من معاصي الله عزّ وجلّ، وهذا مذهب جمهور أهل العدل، ولست أعرف فيه لمتكلّمي الإمامية شيئاً أحكيه، وعبد السلام الجُبّائي ومن اتّبعه يخالفون فيه.

القول في التوبة من القبيح مع اقامة على مثله في القبح

أقول: إنّ التوبة من ذلك تصحّ، وإن اعتقد التائب قبح ما يقيم عليه، إذا اختلفت الدّواعي في المتروك والمعزوم عليه، فأمّا إذا اتّفقت الدّواعي فيه، فلا تصحّ التوبة منه، وهذا مذهب جميع أهل التوحيد، سوى أبي هاشم الجبّائي فإنّه زعم أنّ التوبة لا تصحّ من قبيح مع الإقامة على ما يعتقد قبحه، وإن كان حسناً، فضلاً عن أن يكون قبيحاً.

القول في التوبة من مظالم العباد

أقول: إنّ من شرط التوبة إلى الله سبحانه من مظالم العباد، الخروج إلى المظلومين من حقوقهم بأدائها إليهم، أو باستحلالهم منها على طيبة النفس بذلك

والاختيار له، فمن عدم منهم صاحب المظلمة وفقده، خرج إلى أوليائه من ظلامته، أو استحلّهم منها على ما ذكرناه، ومن عدم الأولياء حقّق العزم على الخروج إليهم متى وجدهم، واستفرغ الوسع في ذلك بالطلب في حياته، والوصيّة له بعد وفاته، ومن جهل أعيان المظلومين أو مواضعهم، حقّق العزم والنيّة في الخروج من الظلّامة اليهم متى عرفهم، وجهد وأجهد نفسه في التماسهم، فإذا خاف فوت ذلك بحضور أجله، وصىّ به على ما قدّمناه، ومن لم يجد طولاً لردّ المظالم سأل الناس الصلّة له، والمعونة على ما يمكّنه من ردّها، أو آجر نفسه إن نفعه ذلك، وكان طريقاً إلى استفادة ما يخرج به من المظالم إلى أهلها.

والجملة في هذا الباب: أنّه يجب على الظالمين استفراغ الجهد مع التوبة في الخروج من مظالم العباد، فإنّه إذا علم الله ذلك منهم قبل توبتهم، وعوّض المظلومين عنهم اذا عجز التائبون عن ردّ ظلاماتهم، وإن قصّر التائبون من الظلم فيما ذكرناه، كان أمرهم إلى الله عزّ وجلّ، فإن شاء عاقبهم، وإن شاء تفضّل عليهم بالعفو والغفران، وعلى هذا اجماع أهل الصلاة من المتكلّمين والفقهاء.

القول في التوبة من قتل المؤمنين

أقول: مَن قتل مؤمناً على وجه التحريم لدمه دون الاستحلال، ثمّ أراد التوبة ممّا فعله، فعليه أن يُسلّم نفسه إلى أولياء المقتول، فإن شاءوا استقادوا منه، وإن شاءوا ألزموه الدية، وإن شاءوا عفوا عنه، وإن لم يفعل ذلك لم تقبل توبته، وإن فعله كانت توبته مقبولة، وسقط عنه بها عقاب ما جناه. وبهذا نطق القرآن وعليه انعقد الإجماع، وإنّما خالف فيه شذّاذ من الحشوية والعوام.

فأمّا القول فيمن استحلّ دماء المؤمنين، وقتل منهم مؤمناً على الاستحلال: فإنّ العقل لا يمنع من توبته وقبول التوبة منه، لكن السمع ورد عن الصادقين من أئمّة

الهدى عليهم السلام أنّه من فعل ذلك لم يوفّق للتوبة أبداً، ولم يتب على الوجه الذي يسقط عنه العقاب به مختاراً لذلك غير مُجبَرٍ ولا مضطرّ،كما ورد الخبر عنهم عليهم السلام: «أنّ ولد الزنا لا ينجب ولا يختار عند بلوغه الإيمان على الحقيقة، وإن أظهره على كلّ حال، وإنّما يظهره على الشك فيه أو النفاق، دون الاعتقاد له على ايقان»، وكما ورد الخبر عن الله عزّ وجلّ في جماعة من خلقه أنّ مآلهم إلى النار، وأنّهم لا يؤمنون به أبداً، ولا يتركون الكفر به والطغيان، وعلى هذا القول اجماع الفقهاء من أهل الإمامة ورواة الحديث منهم والآثار، ولم أجد لمتكلّميهم فيه مقالاً أحكيه في جملة الأقوال.

باب القول في بيان العلم بالغائبات، وما يجري مجراها من الأمور المستنبطات، وهل يصحّ أن يكون اضطرارا أم جميعه من جهة الاكتساب؟

وأقول: إنّ العلم بالله عزّ وجلّ وأنبيائه عليهم السلام، وبصحّة دينه الذي ارتضاه، وكلّ شيء لا يدرك حقيقته بالحواس، ولا يكون المعرفة به قائمة في البداية، وإنّما يحصل بضربٍ من القياس، لا يصحّ أن يكون من جهة الاضطرار، ولا يحصل على الأحوال كلّها إلّا من جهة الاكتساب. كما لا يصح وقوع العلم بما طريقه الحواس من جهة القياس، ولا يحصل العلم في حال من الأحوال بما في البداية من جهة القياس. وهذا قد تقدم وزدنا فيه شرحا هاهنا للبيان، وإليه يذهب جماعة البغداديين، ويخالف فيه البصريون من المعتزلة والمشبّهة وأهل القدر والإرجاء.

القول في العلم بصحّة الأخبار
وهل يكون فيه اضطرار أم جميعه اكتساب؟

وأقول: إنّ العلم بصحّة جميع الأخبار طريقه الاستدلال، وهو حاصل من جهة الاكتساب، ولا يصحّ وقوع شيء منه بالاضطرار، والقول فيه كالقول في جملة

الغائبات. وإلى هذا القول يذهب جمهور البغداديّين، ويخالف فيه البصريّون والمشبّهة وأهل الإجبار.

القول في حدّ التواتر من الأخبار

وأقول: إنّ التواتر المقطوع بصحّته في الأخبار هو نقل الجماعة التي يستحيل في العادة أن تتواطأ على افتعال خبر، فينطوى ذلك ولا يظهر على البيان، وهذا أمر يرجع إلى أحوال الناس واختلاف دواعيهم وأسبابهم، والعلم بذلك راجع إلى المشاهدة والوجود، وليس يتصوّر للغائب عن ذلك بالعبارة والكلام. وهذا مذهب أصحاب التواتر من البغداديّين، ويخالف فيه البصريّون ويحدّونه بما أوجب علماً على الاضطرار.

القول فيما يدرك بالحواسّ، وهل العلم به من فعل الله تعالى أو فعل العباد؟

وأقول: إنّ العلم بالحواس على ثلاثة أضرب: فضربٌ هو من فعل الله تعالى، وضربٌ من فعل الحاسّ، وضربٌ من فعل غيره من العباد.

فأمّا فعل الله تعالى: فهو ما حصل للعالم به عن سبب من الله تعالى، كعلمه بصوت الرعد، ولون البرق، ووجود الحرّ والبرد، وأصوات الرياح، وما أشبه ذلك ممّا يبدو للحاسّ من غير أن يتعمّل لإحساسه، ويكون بسببٍ من الله سبحانه ليس للعباد فيه اختيار.

فأمّا فعل الحاسّ: فهو ما حصل له عقيب فتح بصره، أو اصغاء بأذنه، أو التعمّل لإحساسه بشيء من حواسه، أو بفعله السبب الموجب لإحساس المحسوس وحصول العلم به.

وأمّا فعل غير الحاس من العباد: فهو ما حصل للحاسّ بسببٍ من بعض العباد كالصائح بغيره، وهو غير متعمّل لسماعه، أو المؤلم له، فلا يمتنع من العلم بالألم عند ايلامه وما أشبه ذلك. وهذا مذهب جمهور المتكلّمين من أهل بغداد، ويخالف فيه من سمّيناه.

القول في أهل الآخرة، وهل هم مأمورون أو غير مأمورين؟

وأقول: إنّ أهل الآخرة مأمورون بعقولهم بالسّداد، ومحسّن لهم ما حسن لهم في دار الدنيا من الرشاد، وإنّ القلوب لا تنقلب عمّا هي عليه الآن، ولا تتغيّر عن حقيقتها على كلّ حال. وهذا مذهب متكلّمي أهل بغداد ويخالف فيه البصريّون ومن ذكرناه.

القول في أهل الآخرة، وهل هم مكلفون أو غير مكلّفين؟

وأقول: إنّ أهل الآخرة صنفان:

فصنف منهم: في الجنّة، وهم فيها مأمورون بما يؤثرون، ويخفّ على طباعهم ويميلون إليه، ولا يثقل عليهم من شكر المنعم سبحانه وتعظيمه وحمده على تفضّله عليهم واحسانه إليهم، وما أشبه ذلك من الأفعال، وليس الأمور لهم بما وصفناه إذا كانت الحال فيه ما ذكرناه تكليفاً، لأنّ التكليف إنّما هو الزام ما يثقل على الطباع، ويلحق بفعله المشاقّ.

والصنف الآخر: في النار، وهم من العذاب وكلفه ومشاقّه وآلامه على ما لا يُحصى من أصناف التكليف للأعمال، وليس يتعرّون من الأمر والنهي بعقولهم حسب ما شرحناه، وهذا قول الفريق الذي قدّمناه، ويخالف فيه من الفرق مَن سمّيناه وذكرناه.

القول في أهل الآخرة، وهل هم مختارون لأفعالهم أو مضطرّون، أم ملجئون على ما يذهب إليه أهل الخلاف؟

وأقول: إنّ أهل الآخرة مختارون لما يقع منهم من الأفعال، وليسوا مضطرّين ولا ملجئين، وإن كان لا يقع منهم الكفر والعناد.

وأقول: إنّ الذي يرفع توهم وقوع الفساد منهم، وقوع دواعيهم إليه، لا ما ذهب إليه من خالف في ذلك من الإلجاء والاضطرار. وهو مذهب متكلّمي البغداديّين، وكان أبو الهُذيل العلّاف يذهب إلى أنّ أهل الآخرة مضطرّون إلى الأفعال، والجبّائي وابنه يزعمان أنّهم ملجئون إلى الأعمال.

القول في أهل الآخرة وهل يقع منهم قبيح من الأفعال؟

أقول: إنّ أهل الآخرة صنفان:

فصنف: من أهل الجنة مستغنون عن فعل القبيح، ولا يقع منهم شيءٌ منه على الوجوه كلّها والأسباب، لتوفّر دواعيهم إلى محاسن الأفعال، وارتفاع دواعي فعل القبيح عنهم على كلّ حال.

والصنف الآخر: من أهل النار، قد يقع منهم القبيح على غير العناد، قال الله تعالى: ﴿ولَوْ تَرى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقالُوا يا لَيْتَنا نُرَدُّ ولا نُكَذِّبَ بِآياتِ رَبِّنا ونَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ بَلْ بَدا لَهُمْ ما كانُوا يُخْفُونَ مِنْ قَبْلُ ولَوْ رُدُّوا لَعادُوا لِما نُهُوا عَنْهُ وإِنَّهُمْ لَكاذِبُونَ﴾. وقال سبحانه: ﴿ويَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا أَيْنَ شُرَكاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قالُوا واللَّهِ رَبِّنا ما كُنَّا مُشْرِكِينَ انْظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلى أَنْفُسِهِمْ وضَلَّ عَنْهُمْ ما كانُوا يَفْتَرُونَ﴾، فأخبر جلّ اسمه عن كذبهم في الآخرة، والكذب قبيح بعينه وباطل على كلّ حال. وهذا

المذهب أيضاً مذهب من ذكرناه من متكلّمي أهل بغداد، ويخالف فيه البصريّون من أهل الاعتزال.

القول في المقطوع والموصول

وأقول: إنّ كلّ عمل ذي أجزاء من الفعل أمر الله تعالى باتيان به على الكمال، وجعله مفترضاً وسنّة يستحقّ به الثواب كالصلاة والصيام والزكاة والحجّ، وأشباه ذلك من الطاعات، ثمّ علم سبحانه أن العبد يقطعه قبل تمامه مختاراً، أو يفسده متعمّداً بترك كماله، فإنّه لا يقع منه شيء على وجه القربة إليه جلّ اسمه، ومتى ابتدأ به لقربة الله تعالى في الحقيقة، فلن يقطعه فاعله مختاراً، ولن يفسده بترك كماله متعمّداً، ولابدّ أن يصله حتّى يأتي به على نظامه مؤثراً لذلك مختاراً. وهذا الباب لاحقٌ بباب الموافاة في معناه. وهو مذهب هشام بن الفُوّطي من المعتزلة، وزرارة ابن أعين، ومحمّد بن الطيّار وجماعة كثيرة من متكلّمي الإمامية، ويخالف فيه جمهور المعتزلة وسائر الزيدية، وأكثر أهل التشبيه وطوائف من المرجئة.

القول في حكم الدار

وأقول: إنّ الحكم في الدار على الأغلب فيها، وكلّ موضع غلب فيه الكفر فهو دار كفر، وكلّ موضع غلب فيه الإيمان فهو دار ايمان، وكلّ موضع غلب فيه الإسلام دون الإيمان فهو دار إسلام. قال الله تعالى في وصف الجنّة: ﴿**وَلَنِعْمَ دارُ الْمُتَّقِينَ**﴾، وإن كان فيها أطفال ومجانين، وقال في وصف النار: ﴿**سَأُرِيكُمْ دارَ الْفاسِقِينَ**﴾، وإن كان فيها ملائكة الله مطيعون، فحكم على كلتا الدارين بحكم الأغلب فيها.

وأقول: لمّا وصفت أنّ كلّ صُقع من بلاد الإسلام ظهرت فيه الشهادتان،

والصلوات الخمس، وصيام شهر رمضان، وزكاة الأموال، واعتقاد فرض الحجّ إلى البيت الحرام، ولم يظهر فيه القول بإمامة آل محمّد عليهم السلام أنّه دار إسلام لا دار إيمان، وأنّ كلّ صقع من بلاد الإسلام كثر أهله أو قلّ عددهم ظهرت فيه شرائع الإسلام، والقول بإمامة آل محمّد عليهم السلام فهو دار إسلام ودار إيمان. وقد تكون الدار عندي دار كفر ملّة وإن كانت دار إسلام، ولا يصحّ أن تكون كذلك وهي دار إيمان. وهذا مذهب جماعة من نقلة الأخبار من شيعة آل محمّد عليهم السلام، وعلى جمل مقدّماته وأصوله التي ذكرت جماعة كثيرة من أهل الاعتزال.

٩
النُكت في مقدّمات الأصول

الشيخ المفيد، أبي عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان
الحارثي العُكبري البغدادي
المتوفّى سنة ٤١٣ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

وبالله التوفيق، والعِصْمة، والعَوْن.

أمّا بعدُ: فإنّ أكثر الموحّدين افتتحوا كلامهم في إرشاد المبتدئين، بالقول في أوّل فرائضِ اللهُ تعالى على عباده المكلَّفين، فكان ترتيبُ ذلك :

إن سألَ سائلٌ فقال: ما أوّل فَرْض الله على عباده المُكلّفين؟

قيل له: النَظَرُ في أدلّته.

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على ذلك ؟

فقُلْ: لأنّـه سبحانه قد فَرَض معرفته، ولا سَبيل إلى معرفته إلّا بالنظر في أدلّته.

وهذا الكلام صحيحٌ، غيرَ أنّه لابدّ فيه من المعرفة بالنظر، ليعلم المكلَّفُ ما الذي عليه من ذلك فَرْضٌ؟

بابُ الإبانَة عن معاني الألفاظ في مقدّمات النظر وماهيّة الأعراض

فإنْ قالَ: ما النظرُ ؟

فقلْ: هو استعمالُ العقل في الوصول إلى الغائب، باعتبار دلالة الحاضر.

فإنْ قالَ: وما الاعتبار ؟

فقلْ: هو الفِكرُ فيما ظهَرَ للنفس، لإستفادة ما بَطَنَ عنها.

فإنْ قالَ: فهو النظرُ أم غيره ؟

فقلْ: هُوَ هُوَ بعينه .

فإنْ قالَ: فإذا كانَ هو هو بعينه، فلِمَ فسّرتموه على وجهين؟

فقلْ: لم يقع التفسيرُ له على وَجهين يتضادّان، بل يتّفقان في المعنى، وإن اختلفا في العبارة والكشف والإيضاح، وهذا غيرُ مُنكَرٍ عند أهل التحصيل.

فإنْ قالَ: ما العقل ؟

فقلْ: العقل معنىً يتميّز به من معرفة المستنبطات، ويسمّى عقلاً؛ لأنـّـه يَـعْقِلُ عن المقبّحات.

فإنْ قالَ: ما العِلمُ ؟

فقلْ: هو الاعتقاد للشيء على ما هو به، مع سكُون النَفس المعتَقد بها.

فإنْ قالَ: ما هو سكُون النفس الذي أشرتَ إليه ؟

فقلْ: هو معنىً يحصل للقدرة على نَفي الشُبَه له في ضدّ الاعتقاد، لحصوله من جهة النظر والحُجّة .

فإنْ قالَ: ما الجهل ؟

فقلْ: هو الاعتقادُ للشيء على غير ما هو به .

فإنْ قالَ: ما المعرفة ؟

فقلْ: هي الاعتقاد .

فإنْ قالَ: فيجبُ على هذا الأصل أن يكون كلُّ عالمٍ عارفاً معتقداً؟

فقلْ: لا يجبُ ذلك، لأنّه ليس حدُّ العالم أن يكون له عِلمٌ، وقد يكونُ عالمٌ مُستغنياً عن معنىً يَعْلَمُ به .

فإنْ قالَ: ما الشكّ ؟

فقلْ: هو توقّفُ النفس فيما عَرِيَتْ من اعتقادهِ على ما هو به، وعلى غير ما هو به.

فإنْ قالَ: ما اليقين ؟

فقلْ: هو قطعُ النفس على ما تبيّنته ووضح لها.

فإنْ قالَ: ما الحقّ ؟

فقلْ: ما عَضدَ مُعتقِدهُ البرهان .

فإنْ قالَ: ما الباطلُ ؟

فَقُلْ: ما خَذَلَ مُعتقِده البيانُ.

فإنْ قالَ: ما الصحيح ؟

فقلْ: هو الحقّ عيناً.

فإنْ قالَ: ما الفاسد ؟

فقلْ: هو الباطلُ عيناً .

فإنْ قالَ: ما الصِدقُ ؟

فقلْ: هو الخبر بالشيء على ما هو به .

فإنْ قالَ: ما الكذب ؟

فقلْ: هو الخبرُ عن الشيء على خلاف ما هو به .

فإنْ قالَ: ما الخَبَرُ ؟

فقلْ: هو ما أمكنَ فيه الصدقُ والكَذب .

فإنْ قالَ: ما الحَسَنُ ؟

فقلْ: هو ما كان فِعله للعقول ملائماً.

فإنْ قالَ: ما القبيح ؟

فقلْ: هو ما كان فِعلُه للعقول مخالفاً.

فإنْ قالَ: ما الدليل ؟

فقلْ: هو المُعتبرُ في إدراك ما طلبت النفس إدراكَه .

فإنْ قالَ: ....[1]

فقلْ: هي الدليل عيناً.

فإنْ قالَ: ما الشُّبهة ؟

فقلْ: هي ما يحصل للنفس من باطلٍ تخيّلَته حقّاً.

فإنْ قالَ: .....؟[2]

فقلْ: ....[3] عن جهة الحقّ .

فإنْ قالَ: ما الشيء ؟

فقلْ: هو الموجود .

فإنْ قالَ: ما الموجود ؟

فقلْ: هو ما صحَّ التأثيرُ به أو فيه .

فإنْ قالَ: ما المعدوم ؟

---

١ ـ ٣. بياض في الأصل .

فقلْ: هو ما لا يصحُّ التأثيرُ به ولا فيه .

فإنْ قالَ: ما الحَدَثُ ؟

فقلْ: هو الكونُ بعد العَدَم .

فإنْ قالَ: ما القِدَم ؟

فقلْ: هو الوجودُ في الأزل .

فإنْ قالَ: ما الجسم ؟

فقلْ: هو ذو الطُول والعَرض والعُمق .

فإنْ قالَ: ما الجوهَر ؟

فقلْ: هو ما تألّفت منه الأجسام .

فإنْ قالَ: ما العَرَض ؟

فقلْ: هو ما احتاج في وجوده إلى غيره، ولم يكن له لَبْثٌ كلَبْث الأجسام.

فإنْ قالَ: ما الاجتماع ؟

فقلْ: هو ما .....[1] به الجواهِرُ .

فإنْ قالَ: ما الافتراق ؟

فقلْ: هو ما انفصلت به الجواهر.

فإنْ قالَ: ما المُماسّةُ ؟

فقلْ: هي الاجتماع عيناً .

فإنْ قالَ: ما المُباينة ؟

فقلْ: هي الافتراق عيناً.

فإنْ قالَ: ما الحركة ؟

فقلْ: هي ما قطعتْ به الجواهر مكانَين .

فإنْ قالَ: ما السُكونُ ؟

١. كلمة غير مقروءة في نسخة الأصل، ولعلّها (يأتلف).

فقلْ: هو ما لبَثَتْ به الجواهر في مكانٍ بوقتين .

فإنْ قالَ: ما العالَم ؟

فقلْ: هو السماء والأرض، وما فيهما وما بينهما، من الجواهر والأعراض.

فإنْ قالَ: ....[١] من الأجناس ؟

فقلْ: جنسين لا ثالث لهما، يتضمّن كلّ واحدٍ منهما أجناساً.

فإنْ قالَ: ما هما ؟

فقلْ: هما المتقدّم ذِكرهما من الجواهر والأعراض.

باب الكلام في حَدَث العالَم وإثبات مُحدِثه والإبانة عن صفاته

فإنْ قالَ: ما الدليل على حَدَث العالَم ؟

فقلْ: تغيّرُ أجزائه، واحتمالها الزيادة والنقصان.

فإنْ قالَ: ما وجهُ دلالة ذلك، والبرهان عليه ؟

فقلْ: لأنـّه لو كان قديماً لاختصَّ في القِدَم بصفة، واستحال خروجه عنها، لفساد تعلّق العَدَم بالقديم والبطلان.

فإنْ قالَ: ما الدليل........[٢].

فقلْ: ما أوجب في البدائة للكتابة كاتباً، وللبناء بانياً، وللمساحة ماسحاً.

فإنْ قالَ: ما الدليل على وجوده ؟

فقلْ: ما في العقول من استحالة فعلٍ من غير......[٣]، ووجوده وعلمه وحياته، فهو من معدومٍ ليس بشيءٍ أشدُّ استحالةً.

فإنْ قالَ: لِمَ لا يجوزُ عدمهُ بعدَ الوجود ؟

فقلْ: لقِدَمه، إذ القديمُ بالوجود أولى منه بالعدم.

---

١ ـ ٣. كلمة غير مقروءة في الأصل .

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنّه قديم؟

فقلْ: لأنـّه يتأتّى منه ما لا يتأتّى منّا.....[١] بالجواهر والأجناس المـخصوصة من الأعراض.

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنّه حيٌّ ؟

فقلْ: اقتضاء ما في العالَم من آثار قدرته، والقادر في مقتضى العقول يجبُ أن يكون حيّاً.

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنّه قادرٌ؟

فقلْ: تعلّقُ الأفعال به، مع تعذُّرها في البدائة على العاجز، واستحالة وقـوعها على طريق الابتداء من الميّت.

فإنْ قالَ: ما الذي يدلّ على أنّه عالِمٌ؟

فقلْ: ما في أفعاله من الإتقان، و....[٢] على الاتّساق، وتعذّر ما كان بهذه الصفة في البدائة على الجاهل.

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنّه سميعٌ؟

فقلْ: ما ثَبتَ من حياته مع تعرّيه من الآفات.

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنّه بصيرٌ؟

فقلْ: ما تقدّم من دلالة السَمْع .

فإنْ قالَ: ما الدليل على أنّه حكيمٌ ؟

فقلْ: ما ثبتَ من غِناه، وعلمه بقبح القبيح.

فإنْ قالَ: ما الدليل على غِناه ؟

فقلْ: ما ثبتَ من قِدَمه، واستحالة الحاجة في صفة القديم.

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على صدقهِ ؟

---

١ و ٢. كلمة غير مقروءة في الأصل.

فقلْ: ما ثَبتَ من حكمته، وغناه عن القبيح.

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنّه غير....[١]؟

فقلْ: قد ثبتَ من غِناه في الحكمة،.........[٢].

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنّه جوادٌ كريم ؟

فقلْ: ما دلَّ على أنّه حكيمٌ رحيمٌ.

باب الكلام في نَفي التشبيه

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنّه لا يَشْبَهُ خَلْقَهُ ؟

فقلْ: ما في الاشتباه من دلالة الحَدَث بالاتّفاق، وقد ثبتَ أنّه قديمٌ.

فإنْ قالَ: ما الدليل على أنّه لا يُدرَك بالأبصار؟

فقلْ: ما استحالَ من اشتباهه بخلقه، وإيجاب الرؤية الاشتباه.

فإنْ قالَ: أين دلالةُ السمع على ذلك ؟

فقلْ: قول الله تعالى: ﴿**لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾.

فإنْ قالَ: ما الدليل على أنّه عالِمٌ لنفسه ؟

فقلْ: استحالة جريان الجَهل عليه، ووجوب جوازِه على سائر ما عَلِمَ بمعنىً من الموجودات.

فإنْ قالَ: ما الدليل على أنّه قادرٌ لنفسه ؟

فقلْ: ما دلَّ على كونه بها عالماً. وكذلك في باب الحياة.

فإنْ قال: ما الدليل على أنّ كلامه مُحْدَثٌ ؟

فقُلْ: ما فيه من آية الحَدَثِ، من التفصيل والنظام.

---

١ و٢. كلمات غير مقروءة في نسخة الأصل.

باب الكلام في التوحيد

فإنْ قالَ: ما الدليل على أنّه في الإلهيّة واحدٌ ؟

فقُلْ: استحالة تعلّق النقص بمستحقّ الإلهيّة، ووجوبه فيما زاد...[١]، المعنى على الواحد.

فإنْ قالَ: فما وجهُ وجوبِه فيما زاد على الواحد ؟

فقُلْ: هو ما للعقول من وجوب التساوي إذ ذاك بينهما أو بينهم في القدرة والتفاضُل.

ولو تساويا، لكان كلّ واحدٍ منهما متى رامَ ضِدَّ ما رام صاحبه إيقاعه، امتنعا، وتكافئا في المنع، فعدُمَ مرادهما جميعاً، وذلك غايةُ النقص.

ولو تفاضلا، لكان المفضولُ بالبدائة ناقصاً.

بابُ الكلام في الرّسالة

فإنْ قالَ: ما الدلالة على جواز بَعْثِهِ بالرّسل عليهم السلام ؟

فقُلْ: قدرتهُ على ذلك، واستحالة تعذّره عليه .

فإنْ قالَ: ما الدليل على حُسن بعثته بالرُّسل؟

فقُلْ: ما في ذلك من اللّطف للخَلْقِ .

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنّ فيها لُطفاً للخَلق ؟

فقُلْ: وجودها فيما سَلَف بالصحيح من السَمْع.

فإنْ قالَ: ما الدّلالة على وجُودها من السَمْع ؟

فقُلْ: تواتر الأخبار بما ظهرَ على كثيرٍ من مدّعيها من العَجْزِ في نفسه بالنظر

---

١. كلمة غير مقروءة في الأصل .

إلى....[١] بالعقل.

فإنْ قالَ: ما الدليل على نبوّة محمّد عليه السلام ؟

فقُلْ: ما قهَرَ به العَرب والعَجم، والخاصّة والعامّة من القرآن.

فإنْ قالَ: ما وجه دلالة القرآن ؟

فقُلْ: وجهها التحدّي الواقع بسائر الفُصحاء والبُلغاء، وعجْزُهم عن معارضته بمثله في النظام.

فإنْ قالَ: ومن أيّ وجهٍ حصلَ عجزُهم عنه؟ وما الحجّة في ذلك والبُرهان؟

فقُلْ: بُرهان ذلك عُدولهم عن المعارضة إلى السيف الذي هو أشقُّ على الأنفس من سائر أجناس الكلام.

بابُ الكلام في الإمامة

فإنْ قالَ: ما الدليل على إمامة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام؟

فقُلْ: ما وقعَ من استخلافه عليه وآله السَّلام له بحضرة الأنام.

فإنْ قالَ: وما الدليلُ على أنّه استخلَفَهُ، وجعَلَهُ بعده الإمام؟

فقُلْ: تواتر الشيعة بأمره عليه السلام جماعةً من أصحابه بالسَّلام عليه بإمرة المؤمنين تهنيةً له بالمقام.

فإنْ قالَ: وما الذي يُؤمَنُ من غَلَط الشيعة، وإن كانوا متواترين في هذا الزمان؟

فقُلْ: الذي آمَنَ من غلَط المسلمين فيما نقلوه من معجزات الرَّسول عليه السلام، وفرائضه وسُننهِ وأحكامه، وكانوا متواترين به في هذا الزمان.

فإنْ قالَ: ما الدليل على إمامة الحسن والحسين عليهما السلام ؟

فقُلْ: دلالة إمامة أمير المؤمنين عليه السلام .

---

١. كلمة مشوّشة في الأصل.

فإنْ قالَ: ما الدلالة على إمامة التسعة من وَلد الحسين عليهم السلام؟

فقُلْ: ما تقدّم ذِكره في إمامة عليّ والحسن والحسين عليهم السلام، من التواتر في الأخبار.

فإنْ قالَ: فهل لكَ ـ مع ذلك ـ أخبارٌ في إمامتهم، على الإجماع والاتّفاق؟

فقُلْ: أجَلْ، إنّ معي في ذلك ما ليس فيه اختلافٌ.

فإنْ قالَ: هلُمَّ به على التفصيل للبيان.

فقُلْ: قد أجمع أهلُ الإسلام على أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله نَصَبَ عليّاً عليه السلام يوم غدير خُمٍّ في رجوعه مِنْ حَجّة الوداع للأمّة جَمعاء، ثمّ واجههم بالخطاب، فقال: «مَنْ كنتُ مولاهُ، فعليٌّ مولاه»، فأوجبَ له ما لنفسه من الطاعة وشريف المقام، ولا خلاف بين أهل اللّسان أنّ (المولى) عبارة في اللّغة عن السيّد المطاع.

وأجمعوا أيضاً على أنّه قال لعليّ عليه السلام: «أنتَ منّي بمنزلة هارُونَ من موسى، إلّا أنّه لا نبيَّ بعدي»، فأوجبَ بذلك له الخلافة من بعده، وأوضح به عن استخلافه إماماً.

واتّفقوا على أنّه عليه السلام قال ـ في الحسن والحسين صلوات الله عليهما ـ: «إبنايَ هذان إمامان، قاما أو قعدا»، وهذا في الإمامة من أوضح المقال.

ولم يختلفوا في أنّه عليه السلام قال: «الأئمّة بعدي عددهم عَدَدُ نُقباء موسى عليه السلام، اثنا عشر إماماً»، بالظاهر الصحيح من الأخبار.

فإنْ قالَ: فإنّ الشيعة أنفسها تفترقُ في الإمامة على مذاهب وأقوالٍ،....[1].

فقُلْ: يصحُّ ذلك على الوجه الذي يصحّ في تأويل القرآن، وما تُثبت الآيات، وإن كان أهل فرقه اختلفوا....[2] في المعجزات، وبما يَثبتُ به أعلامُ النبيّ عليه السلام خاصّة، وفرائضه وسُننهُ وأحكامه، وإن كان بين المسلمين فيها اختلاف.

١ و ٢. كلمات غير مقروءة ومشوّهة في الأصل.

بابُ الكلام في الوَعدِ والوعيد

فإنْ قالَ: ما الدليل على أنّ المُطيع مستحقٌّ بطاعته للثواب؟

فقُلْ: ما ثبتَ من حُسن فعله، وثبتَ في البدائة من وجوب المَدح على ما حَسُنَ من الأفعال.

فإنْ قالَ: ما الدليل على أنّ العاصي مستحقٌّ بمعصيته للعقاب؟

فقُلْ: ما ثبتَ من قُبح فعله، وصحَّ في البدائة من حُسن الذمّ على ما قَبُح من الأفعال.

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على جواز العفو عن مرتكب كبيرةٍ من المُوبِقات؟

فقُلْ: ما حَسُنَ من العفو في العقول عمّن وجبَ عليه عقابٌ افتقرَ إلى إزالته الصَّفح والغُفران.

فإنْ قالَ: ما الدليل على صحّة الوقف في أصحاب الكبائر من أهل المعرفة والصَّلاة؟

فقُلْ: عدم الدّلالة من الجهات التي لو كانت لوُجِدتْ فيها على فعل المستحقّ لهم، على القطع والثبات.

فإنْ قالَ: هل مع ذلك حجّةٌ أخرى توجب الوقفَ أو بيان ؟

فقُلْ: أجَلْ، إنّ معه لأكثر الحُجَج والبيّنات، وهو القرآن.

فإنْ قالَ: أينَ وردَ في ذلك من القرآن ؟

فقُلْ: قول الله تبارك وتعالى: ﴿**إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ**﴾، وقوله عزّ وجلّ: ﴿**رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِنْ يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِنْ يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلاً**﴾. وما أشبه ذلك من الآيات.

فإنْ قالَ: هل نُقِلَ لك في هذين الأمرين شيءٌ عن النبيّ ﷺ؟

فقُلْ: نعم.

قوله صلى الله عليه وآله: «لَتُخرَجُونَ من النّار بعدما تصيرونَ....[١] وفحماً».

وقوله عليه وآله السَّلام: «ادّخرتُ شفاعَتي لأهل الكبائر من أُمّتي».

وما أشبه هذين من الأخبار.

فإنْ قالَ: فعلى هذا الأصل الذي قاطِعٌ على العفو دون الوقف، على ما قدَّمْتَ في المقال؟

فقُلْ: معاذَ الله، ما قطعتُ على ما وقفتُ فيه، إذ كان الوقف في كلّ عاصٍ فـي الد....[٢]، وليس في القطع في الجملة على عفوٍ عن مُبهَم لا يُعرفُ عيناً، قطعاً على ما كان الوقف فيه من الأعيان.

تمّ الكـتاب. والحـمد لله رَبّ العـالمين، والصّـلاة عـلى خـير خـلقه مـحمّد وآله الطاهرين.

وفرغ من نسخه أفقر عباد الله تعالى أحمد بن الحسين العودي عفا الله عنه ، يوم السبت الرابع والعشرين من شهر شعبان من سنة أربعين وسبعمائة...[٣].

١ ـ ٣. كلمة غير مقروءة في الأصل.

١٠
مقدّمة المقنعة

الشيخ المفيد، أبي عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان الحارثي العُكبري البغدادي المتوفّى سنة ٤١٣ هـ

۞ يعدّ «كتاب المقنعة» أوسع كتاب فقهي للشيخ المفيد، فهو متضمّن لدورة فقهية كاملة تشتمل على جميع أبواب الفقه، فضلاً عن ذلك يتضمّن هذا الكتاب باباً لم يندرج موضوعه في أبواب الفقه، ولم يتعرّض له الفقهاء في كتبهم الفقهية عادةً، وهو «كتاب الأنساب والزيارات». افتتح المفيدرحمه الله كتابه بمقدّمة اعتقادية تتضمّن ما يجب على المكلّف المسلم الاعتقاد به والإذعان له، قال: (أفتتحه بما يجب على كافّة مكلّفين من الاعتقاد الذي لا يسع إهماله البالغين، إذ هو أصل الإيمان والأساس الذي عليه بناء جميع أهل الأديان، وبه يكون قبول الأعمال، ويتميّز الهدى من الظلال).

اعتمدنا في نقل هذه المقدّمة على ما جاء في طبعة مؤتمر الشيخ المفيد سنة ١٤١٣هـ وهو المجلّد الرابع عشر بحسب تسلسل ترقيم أعمال شيخ المفيد المطبوعة.

۞

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي نهج السبيل إلى معرفته، ويسّر ما دعا إليه من طاعته، وأعان على شكر منته ونعمته، بما ندب إليه من العمل في عبادته، ورغّب فيه من جزيل ثواب جنّته، وهدى إليه بما أوضح عنه من حجّته، وصلّى الله على خيرته من بريّته، محمّد سيّد أنبيائه وصفوته، وعلى الأئمّة الراشدين من عترته وسلّم كثيراً.

وبعد: فإنّي ممتثلٌ ما رسمه السيّد الأمير الجليل أطال الله في عزّ الدين والدنيا مدّته، وأدام بالتأييد نصره وقدرته، وحرس من الغير أيّامه ودولته، من جمع مختصر في الأحكام وفرائض الملّة وشرائع الإسلام، ليعتمده المرتاد لدينه، ويزداد به المستبصر في معرفته ويقينه، ويكون إماماً للمسترشدين، ودليلاً للطالبين وأميناً للمتعبّدين، يفزع إليه في الدين، ويقضي به على المختلفين. وأن افتتحه بما يجب على كافّة المكلّفين من الاعتقاد الذي لا يسع إهماله البالغين، إذ هو أصل الإيمان والأساس الذي عليه بناء جميع أهل الأديان، وبه يكون قبول الأعمال، ويتميّز الهدى من الضلال، وبالله أستعين.

باب ما يجب من الاعتقاد في إثبات المعبود جلّت عظمته وصفاته التي باين بها خلقه، ونفي التشبيه عنه و توحيده

واجب على كلّ ذي عقل أن يعرف خالقه جلّ جلاله، ليشكره على نعمه، ويطيعه فيما دعاه إليه، فيعلم أنّ له صانعاً صنعه واخترعه من العدم وأوجده، وأنعم عليه بما أسداه من الفضل والإحسان إليه، فجعله حيّاً سميعاً بصيراً مميّزاً، وأمره ونهاه وأرشده وهداه، كما ذكر ذلك جلّ اسمه فيما عدّده عليه من الآلاء فقال: ﴿**أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ وَلِسَاناً وَشَفَتَيْنِ وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ**﴾.

و **يعتقد**: أنّه الخالق لجميع أمثاله من البشر وأغياره من الجنّ والملائكة والطير والوحوش، وجميع الحيوان والجماد، والسماء والأرض وما فيهما وما بينهما من الأجناس والأصناف والأفعال التي لم يقدر عليها سواه. وأنّه الله القديم الذي لم يزل ولا يزال، لا تلحقه الآفات، ولا يجوز عليه التغيّر بالحادثات، الحيّ الذي لا يموتُ والقادر الذي لا يعجز، والعالم الذي لا يجهل ، لم يزل كذلك ولا يزال ، وأنّه لا يشبه شيئاً، ولا يشبه شيءٌ على حالٍ، وكلّ ما توهمته النفس فهو بخلافه ﴿**لَا تُدْرِكُهُ الأَبْصٰارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصٰارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾. وأنّه عدل لا يجور ، وجواد لا يبخل ، بدأ خلقه بالإحسان، وعرضهم بما أكمل من عقولهم، لعظيم النفع بالثواب الذي يجب بالعبادة له والطاعات، ويسّر عليهم ذلك بالقدرة عليه والهداية إليه والإرشاد والبيان. وأنّه رحيم بهم، محسن إليهم، لا يمنعهم صلاحاً، ولا يفعل بهم فساداً. غنيّ لا يحتاج وكلّ العباد إليه محتاجٌ. واحدٌ في الإلهية، فرد في الأزلية، لا يستحقّ العبادة غيره، يجزي بالأعمال الصالحات، ولا يضيع عنده شيءٌ من الحسنات، ويعفو عن كثيرٍ من السيّئات ﴿**لَا يَظْلِمُ مِثْقٰالَ ذَرَّةٍ وَ إِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضٰاعِفْهٰا وَ يُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْراً عَظِيماً**﴾.

باب ما يجب من الاعتقاد في أنبياء الله تعالى ورسله عليهم السلام

و **يجب أن يعتقد** : التصديق لكلّ الأنبياء عليهم السلام، وأنّهم حجج الله على من بعثهم إليه من الأمم والسفراء بينه وبينهم، وأنّ محمّد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف صلى الله عليه وآله خاتمهم وسيّدهم وأفضلهم، وأن شريعته ناسخة لما تقدّمها من الشرائع المخالفة لها، وأنّه لا نبيّ بعده ولا شريعة بعد شريعته، وكلّ من ادّعى النبوّة بعده فهو كاذب على الله تعالى، ومن يغيّر شريعته فهو ضال كافر من أهل النار إلّا أن يتوب ويرجع إلى الحق بالإسلام ، فيكفّر الله تعالى حينئذٍ عنه بالتوبة ما كان مقترفاً من الآثام.

و **يجب اعتقاد** : نبوّة جميع من تضمّن الخبر عن نبوّته القرآن على التفصيل، واعتقاد الجملة منهم على الإجمال. ويعتقد أنّهم كانوا معصومين من الخطأ، موفّقين للصواب، صادقين عن الله تعالى في جميع ما أدّوه إلى العباد، وفي كلّ شيءٍ أخبروا به على جميع الأحوال. وأن طاعتهم طاعة لله، ومعصيتهم معصية لله، وأنّ آدم ونوحاً وإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب ويوسف وإدريس وموسى وهارون وعيسى وداود وسليمان وزكريا ويحيى وإلياس وذا الكفل وصالحاً وشعيباً ويونس ولوطاً وهوداً كانوا أنبياء الله تعالى ورسلاً له، صادقين عليه كما سمّاهم بذلك وشهد لهم به، وإنّ من لم يذكر اسمه من رسله على التفصيل كما ذكر من سمّيناه منهم وذكرهم في الجملة حيث يقول ﴿**وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلاً لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ**﴾ كلّهم أنبياء عن الله صادقون، وأصفياء له منتجبون لديه، وأن محمّداً صلى الله عليه وآله سيّدهم وأفضلهم كما قدمناه.

و **كذلك يجب الاعتقاد** : في رسل الله تعالى من ملائكته عليهم السلام ، وأنّهم أفضل الملائكة وأعظمهم ثواباً عند الله تعالى ومنزلة كجبرائيل وميكائيل وإسرافيل. ويجب الإيمان بهم على التفصيل، ومن لم يتضمّن القرآن ذكره باسمه على التعيين جملة، كما وجب ذلك في الأنبياء من البشر عليهم السلام، قال الله تعالى: ﴿**اللهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلاً وَمِنَ النَّاسِ**﴾ فأخبر عن جملتهم في هذا المكان، وفصّل ذكر من سمّيناه في مواضع أخر من كتابه على ما بيناه.

باب ما يجب في اعتقاد الإمامة و معرفة أئمّة العباد

و **يجب على كلّ مكلّف** : أن يعرف إمام زمانه، ويعتقد إمامته وفرض طاعته، وأنّه أفضل أهل عصره وسيّد قومه، وأنّهم في العصمة والكمال كالأنبياء عليهم السلام . ويعتقد أنّ كلّ رسول الله تعالى فهو نبيّ إمام، وليس كلّ إمام نبيّاً ولا رسولاً، وأنّ الأئمّة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله حجج الله تعالى وأولياؤه وخاصّة أصفياء الله أوّلهم

وسيّدهم أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف عليه أفضل السلام، وبعده الحسن والحسين، ثمّ عليّ بن الحسين، ثمّ محمّد بن عليّ بن الحسين، ثمّ جعفر بن محمّد، ثمّ موسى بن جعفر، ثمّ عليّ بن موسى، ثمّ محمّد بن عليّ بن موسى، ثمّ عليّ بن محمّد بن علي، ثمّ الحسن بن عليّ بن محمّد، ثمّ الحجّة القائم بالحق ابن الحسن بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن موسى عليهم السلام. لا إمامة لأحد بعد النبيّ صلى الله عليه وآله غيرهم، ولا يستحقّها سواهم، وأنّهم الحجّة على كافّة الأنام كالأنبياء عليهم السلام، وأنّهم أفضل خلق الله بعد نبيّه عليه وآله السلام، والشهداء على رعاياهم يوم القيامة، كما أنّ الأنبياء عليهم السلام شهداء الله على أممهم، وأن بمعرفتهم وولايتهم تقبل الأعمال، وبعداوتهم والجهل بهم يستحقّ النار.

باب ما يجب من ولاية أولياء الله في الدين و عداوة أعدائه الفاسقين

وولاية أولياء الله تعالى مفترضة، وبها قوام الإيمان، وعداوة أعدائه واجبة على كلّ حال. قال الله عزّ وجلّ: ﴿لَا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَ الْيَوْمِ الآخِرِ يُوٰادُّونَ مَنْ حَادَّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كٰانُوا آبٰاءَهُمْ أَوْ أَبْنٰاءَهُمْ أَوْ إِخْوٰانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾. وقال ﴿وَلَوْ كٰانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيٰاءَ﴾. وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «أوثق عُرى الإيمان الحبّ في الله والبغض في الله والولاية لأولياء الله والعداوة لأعداء الله».

باب ما يجب من اعتقاد المعاد و الجزاء و القصاص والجنّة والنّار

و **يجب اعتقاد**: البعث بعد الموت والحساب والجزاء والقصاص والجنّة والنار، وأنّ الله تعالى يثيب المؤمنين بالنعيم الدائم في الجنّات، ويعذّب الكافرين بالخلود في النار، ويقتصّ للمؤمنين، ولا يضيع أجر العاملين، ومن شكّ في شيء ممّا

سمّيناه أو أنكره خرج عن ملّة الإسلام، ولم يقبل منه شيءٌ من الأعمال.

باب ما يجب معرفته و العمل به من شرائع الإسلام

ويجب معرفة الطهارة التي تزيل الأحداث ، والصّلوات الخمس في اللّيل والنهار، وصوم شهر رمضان، وجملة الزكاة، وفرض الحج إلى البيت الحرام، ثمّ العمل بذلك على شرائطه، وإيقاعه على حدوده، والمعرفة بما ظهر من أحكام الملّة واستفاض به الخبر فيما يحلّ ويحرم، والعمل بذلك والاعتقاد لصوابه والاجتناب لخلافه.

وأنا مبيّن لوجوهه، وذاكر لتفصيله بعد الذي سلف من إجماله على الترتيب الذي يقتضيه الدين، إن شاء الله.

باب فرض الصلاة

....

١١

المقدّمة في الأصول

الشريف المرتضى عليّ بن الحسين بن محمّد الموسوي البغدادي رحمه الله
المتوفّى سنة ٤٣٦ هـ

۞ الشريف المرتضى، عليّ بن الحسين بن محمّد بن موسى بن إبراهيم ابن الإمام موسى الكاظم بن جعفر الصادق عليهما السلام، أبوالقاسم، علم الهدى، ذوالمجدين الموسوي البغدادي (٣٥٥ ـ ٤٣٦ هـ) من أعلام المسلمين العظام، تسابق المترجمون له في وصفه بأجلّ النعوت وأجمل الصفات، قال عنه تلميذه الشيخ الطوسي: (المرتضى متوحدٌ في علوم كثيرة: مُجمع على فضله، مقدّم في العلوم مثل علم الكلام والفقه وأصول الفقه والأدب والنحو ومعاني الشعر واللغة وغير ذلك... وأنّه أكثر أهل زمانه أدباً وفضلاً، متكلمٌ، فقيه، جامع العلوم كلّها)[١]، وقال عنه معاصره الخطيب البغدادي: (كان يلّقب المرتضى ذالمجدين، وكانت إليه نقابة الطالِبيّن، وكان شاعراً متكلماً،له تصانيف على مذهب الشيعة)[٢]، وغيرهما ممّن ترجم له نعته بأطيب الصفات والملكات، فالرجل أشهر من أن يُعَّرفُ ويُترجم له. ومن أراد الاستزادة فعليه بمصادر ترجمته.

١. الفهرست: ٩٩، الرجال: ٤٨٤

٢. تاريخ بغداد:١١ / ٤٠٢

للشريف المرتضى مؤلّفات عديدة في الفقه والكلام، ولذلك صحّ أن يقال عنه بأنّه فقيه متكلم أو متكلمٌ فقيه، وممّا وصلنا من تراثه الكلامي في خصوص الاعتقاديات الموجزة، رسالتان، هما:

۱ ـ **المقدّمة في الأصول**: وهي رسالة صغيرة يذكر فيها المرتضى معتقد الإماميّة في الأصول الخمسة. ذكرها الشيخ الطهراني في الذريعة: ۲۲ / ۸۸ وأشار الى نسختها، ولهذه الرسالة عدة نسخ :

الأولى: وهي التي اعتمدنا عليها في هذا التحقيق وهي برقم ۱۰۰۰۰ من مخطوطات (كتابخانه مجلس شوراى اسلامى) (فهرست المكتبة: ج ۳۲ / ۱۹)

الثانية: نسخة مكتبة السيّد المرعشي، برقم ۱۱ ۱٤٦۷۳

الثالثة: النسخة التي ذكرها الشيخ الطهرانى في« الذريعة »

الرابعة: وهي النسخة التي كان يمتلكها الباحث العراقي العلّامة السيّد عبد الرزاق محي الدين، وأشار إليها في كتابه «أدب المرتضى»[1].

۲ ـ **رسالة ما يجب اعتقاده**: وهي في الحقيقة لم تكن رسالة مستقلة وإنّما هي مقدمة لكتابه (جُمل العلم والعمل) ولها نسخ عديدة، وجميعها مستلّة من الكتاب المذكور. وقد أدرجناها في هذه المجموعة.

۱. أدب المرتضى: ص ۱٥۰

بسم الله الرحمن الرحيم

اِعلَم أنّ أوّل فعل يجب على العاقل من أفعال قلبه ما هو ذريعة إلى العلم بـربّه، والطّريق إلى ذلك ليس إلّا النظر في حدوث الأجسام وما يجري مجراها، والذي يدلّ على حدوث الأجسام، استحالة خلوّها من المعاني المتجدّدة، وما لم يخل من التجدّد، يجب أن يكون مُحدَثاً؛ فإذا ثبت حدوثها فليقس على أفعالنا يعلم أنّ لها مُحْدِثاً، لأنّ الفعل المحكم لا يقع إلّا من عالم. ويجب أن يكون تعالى قادراً عالماً لنفسه لاستغناؤه عن غيره، ولابد من كونه حيّاً، لحصول الفرق بين من يصحّ كونه حيّاً قادراً عالماً ومن لا يصحّ. ورجوع الفرق إلى من يرجع كونه قادراً عالماً إليه يبطل البنية وما في معناها، ورجوعه إلى غير النفس باطل. وإذا كان حيّاً ولم تكن به آفة وجب أن يكون سميعاً بصيراً. ولمّا تعلّق كونه قادراً بكونه موجوداً وجب وجوده. ولابدّ من كونه قديماً وإلّا لم تتوقّف الحوادث على هذه. ووجوب هذه الصفات تدلّ على أنّ لها مقتضياً، والمقتضي لذلك صفة ذاته التي خالف بها جميع الذّوات. ويجب أن يكون تعالى مُدرِكاً عند وجوب المُدرَكات من حيث كونه حيّاً. وإذا كان عالماً واستحال عليه السّهو، كان قد فعل الفعل لغرضٍ يخصّه، فلابدّ أن يكون مُريداً. وإذا ثبت كونه مريداً ثبت كونه كارهاً، واستحقاقه لها بين الصّفتين لمعنى ظاهر التجدّد مقتضاهما. واستحالة قِدَم المعنى بوجوب ثبوت حدوثه وبطلان حلوله فيه أو في غيره، يقتضي وجوده لا في محلّ. ولابدّ من كونه غنيّاً لأنّه ليس بمحتاج. ولا يجوز إثبات ما زاد عن هذه الصِّفات لأنّه يفضي إلى الجهالات. ولا يجوز أن يُدرَك بشيءٍ من الحواس، لأنّ ذلك يؤدّي إلى قدِم المدرَكات أو إلى حدوثه، وكلاهما باطلان. ولابدّ من كونه واحداً، لأنّه لو كان معه ثانٍ لكان: إمّا فاعلاً لفعله، أو مانعاً له، وكلاهما باطلان.

فصلٌ في العدل

يجب العلم بأنّه تعالى قادرٌ على فعل القبيح بثبوت كونه قادراً، ولا يجوز أن يفعله من حيث كان عالماً بقبحه، وقبح ذلك في الشاهد على من له مسكةٌ من عقله، وبهذا القدر يثق بحسن جميع أفعاله وتكاليفه. والطريق إلى إثباته متكلّماً السّمع. وكلامه مُحدَث لأنّه من جنس كلامنا، وإن كان فيه من الآي ما يدلّ على حدوثه.

فصلٌ في النبوّة

الدّليل على نبوّة نبيّنا محمّد ﷺ القرآن الذي تحدّى به العرب، فعجزوا عن معارضته مع تقريعه لهم وتوبيخه إيّاهم، ومعلوم بقريب من الضّرورة اشتهار علوّ طبقتهم في الفصاحة، كالأعشى والمغيرة ومن يجري مجراهما. وعدولهم عن المعارضة يدلّ على عجزهم، وصرفهم إلى المحاربة يدلّ على صدقه ﷺ.

فصلٌ في الإمامة

الإمامة تجب بشرط انتفاء العصمة عن المكلّفين، وإلّا فلا وجه لوجوبها. والطّريق إلى وجوبها العقل، بخلاف ما يذهب إليه المعتزلة ومن ضارعهم. وإنّما وجبت لقرب المكلّفين من الصّلاح وبُعدهم من الفساد، فدليل الألطاف متناول لها. ولابدّ من كون الإمام معصوماً، وإلّا أدّى ذلك إلى أن تكون علّة الحاجة إليه فيه، وذلك يؤدّي إلى رئيس معصوم يكون رئيساً للكلّ، وكلاهما باطلان. وإذا ثبت وجوب الرياسة ووجوب العصمة، ثبت إمامة الإثني عشر الّذين أوّلهم أمير المؤمنين ثمّ الحسن ثمّ الحسين ثمّ عليّ ثمّ محمّد ثمّ جعفر ثمّ موسى ثمّ عليّ ثمّ

محمّد ثمّ عليّ ثمّ الحسن ثمّ الحجّة صاحب الزمان صلوات الله عليهم أجمعين. لأنّ من أثبت هذين الشرطين المتقدّمين، وجعل الإمامة في غيرهم يُقال له خارج عن الإجماع، وإذا كان ثاني عشرهم قد غاب، قطعنا على حُسن غيبته لثبوت عصمته. وحكم من حارب إماماً عادلاً، حكم من حارب النبيّ ﷺ، وتجب محاربته، ويستحقّ الخلود في النار، إلى أن يتوب ويراجع التّوبة على شروطها الصحيحة.

فصلٌ في الوعد والوعيد

يجب العلم بما يستحقّ على الأفعال التي أمر الله بها ونهى عنها، فيعلم أنّ الثواب يُستحقّ بالطّاعة إذا فُعلت على الوجه الذي أمر الله تعالى به، وأنّ العقاب يُستحقّ بالمعصية إذا فُعلت على الوجه الذي نهى الله تعالى عنه، ومن استحقَّ ثواباً أوصل إليه دائماً، ومن استحقّ ثواباً وعقابه، وحضر عرصة القيامة، فلا تخلو حاله: أن يعفو الله عنه إمّا ابتداءً، أو يشفع فيه النبيّ ﷺ، فإنّ له شفاعة، وهي حقيقة في إسقاط المضارّ. ولا يشفع في زيادة المنافع على ما يذهب إليه المعتزلة، لأنّ ذلك يؤدّي إلى أن يكونوا شافعين في النبيّ ﷺ، بل في جميع الأنبياء صلّى الله عليهم، وهذا حدّ لا يرتكبه إلّا مؤف العقل فاسد التصرّف، فإنّ عدم ذلك ونعوذ بالله منه أوصل إلى ما يستحقّه من العقاب، ويعاد إلى الثواب الدائم. بخلاف ما تذهب إليه المعتزلة القائلون بالإحباط. ومن استحقّ عقاباً فعاقبه بلا خلاف، وذلك يختصّ بالكفّار.

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يجبان إذا لم يؤدّيا إلى الفساد فيهما قلَّ بهما أو كثُر منهما، والأمر بالمعروف الواجب واجب، وبالمندوب مندوب، والنهي

عن المنكر كلّه واجب، لأنّه ليس في المنكر ما هو مستحبّ للترك.

ويجب الإيمان بعذاب القبر، وبفناء العالم، والإعادة إلى الحساب والميزان والصّراط والجنّة والنار، فمن عرف ذلك معرفة صحيحة بتحقيقٍ، كان مستحقّاً للثواب، والله أعلم بالصواب.

تمّت المقدّمة، وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله الطاهرين.

١٢
مقدّمة «جُمل العلم والعمل»

الشريف المرتضى عليّ بن الحسين بن محمّد الموسوي البغدادي رحمه الله
المتوفّى سنة ٤٣٦ هـ

يعدّ كتاب «جُمل العلم والعمل» من تراث الشريف المرتضى رحمه الله، فهو كتاب فقهي مختصر ألّفه بأمرٍ من استاذه الشيخ المفيد لتعليم المبتدئين وتنبيه المتقدّمين. قدّم الشريف لكتابه بمقدّمة مختصرة في أصول الاعتقادات، قال في بدايتها: (فقد أجبت إلى ما سألنيه الاستاذ أدام الله تأييده من إملاء مختصرٍ يحيط بما يجب اعتقاده من جميع أصول الدين).

الكتاب مطبوع مرّات عديدة، فضلاً عن أنّ المقدّمة مطبوعة ضمن مجموعة «رسائل الشريف المرتضى» [ج ٤ / ص ٩ ـ ٢١] ولها مخطوطات عديدة، اعتمدنا هنا على طبعة النجف الأشرف سنة ١٣٨٧هـ وطبعة مطبعة البيان ببغداد لاعتمادهما على نسخ مخطوطة عديدة كانت متوفّرة آنذاك في مكتبات العراق العامّة والخاصّة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كما هو أهله ومستحقّه، وصلّى الله على سيّد الأنبياء محمّد وعترته الأبرار الأخيار، صلاةً لا انقطاع لمددها، ولا انتهاء لعددها، وسَلّم وكَرّم.

أمّا بعدُ: فقد أجبتُ إلى ما سألنيه الأُستاذ ـ أدام الله تأييده ـ من إملاءٍ مختصرٍ محيطٍ بما يجب اعتقاده من جميع أُصول الدِّين، ثمّ ما يجبُ عمله من الشرعيّات التي لا يكاد ينفكّ المكلّف من وجوبها عليه، لعموم البلوى بها. ولم أخلّ شيئاً ممّا يجبُ اعتقاده من إشارةٍ إلى دليله وجهة عمله، على صغر الحجم وشدّة الاختصار.

ولن يستغني عن هذا الكتاب مبتدءٍ تعليماً وتبصرةً، ومنتهٍ تنبيهاًو تذكرةً. ومن الله أستمدّ المعونة والتوفيق، وما المرجوّ لهما إلّا فضله، وما المعلّق بهما إلّا حَبله، وهو حسبي ونِعم الوكيل.

باب ما يجبُ اعتقاده في أبواب التوحيد

الأجسامُ مُحْدَثة، لأنّها لم تَسبق الحوادث، فلها حكمها في الحدوث، ولابدّ لها من مُحْدِثٍ كالصياغة والكتابة، ولابدّ من كونه قادراً، لتعذّر الفعل على من لم يكن قادراً، ويتيسّر على من كان كذلك.

ولابدّ من كون مُحْدِثها عالماً، وهذا الضّرب من التعلّق لا يَصلحُ إلّا من الموجود كونه قديماً، لانتهاء الحوادث إليه.

ويجبُ كونه حيّاً، وإلّا لم يصحّ كونه قادراً عالماً، فضلاً عن وجوبه.

ويجبُ أن يكون مُدْرِكاً، إذ أوجد المُدْرَكات، لاقتضاء كونه حيّاً.

ووجبَ كونه سميعاً بصيراً، لأنّه يجبُ أن يُدْرِك المُدْرَكات إذا وُجِدت، وهذه فائدة قولنا: (سميعٌ بصير).

ومِنْ صفاته ـ وإن كانتا عن علّة ـ كونه مريداً وكارهاً، لأنـّه تـعالى قـد أمـر وأخبر ونهى، ولا يكون الأمر والخبرُ أمراً ولا خَبراً إلّا بإرادة، والنهي لا يكون نهياً إلّا بكراهة.

ولا يجوزُ أن يستحقّ هاتين الصفتين لنفسه، لوجوب كونه مريداً كارهاً للشيء الواحد على الوجه الواحد.

ولا لعلّةٍ قديمة، لما سَنُبطل به الصفات القديمة .

ولا لعلّةٍ مُحْدَثة في غير حيّ، لإفتقاره الإرادة إلى نيّة.

ولا لعلّةٍ موجودة في حيّ، لوجوب رجوع حكمها إلى ذلك.

فلم يبقِ إلّا لأن توجد لا في محلّ .

ولا يجوزُ أن يكون له في نفسه صفةٌ زائدةٌ على ما ذكرناه، لأنـّه لا حكم لها معقولٌ من الصفات، ويُفضي إلى الجهالات.

ويجبُ أن يكون قادراً فيما لم يزل، لأنـّه لو تجدّد له ذلك لم يكن إلّا لقـدرة مُحْدَثة، ولا يمكن استناد إحداثها إلّا إليه، فيؤدّي إلى تعلّق كـونه قـادراً بكـونه مُحْدِثاً، وكونه مُحْدِثاً إلى كونه قادراً.

وثبوت كونه قادراً فيما لم يزل، يقتضي أن يكون فيما لم يزل حيّاً موجوداً.

ويجبُ أن يكون عالماً فيما لم يزل، لأنّ تجدّد كونه عالماً يقتضي أن يكـون بحدوثِ علمٍ، والعلمُ لا يقعُ إلّا ممّن هو عالم.

ووجوب هذه الصفات له تدلّ على أنّها نفسيّة، وادّعاء وجوبها لمعانٍ قـديمة تُبطل صفات النفس، ولأنّ الاشتراك فـي المـقدّم يـوجبُ التـماثل والمشـاركة في سائر صفات النفس، ولا يجوزُ خروجه تعالى عن هذه الصـفات لاسـتنادها إلى النفس.

ويجبُ كونه تعالى غنيّاً غير محتاجٍ، لأنّ الحـاجة يـقتضي أن يكـون يـنتفع

ويستضرّ، ويؤدّي إلى كونه جِسْماً. ولا يجوز أن يقال له صفة الجواهر والأجسام والأعراض لقِدمِه وحدوثه هذه أجمع، ولأنـّه فاعلٌ للأجسام، والجسـمُ يـتعذّر عليه فعل الجسم.

ولا يجوزُ عليه تعالى الرؤية، لأنـّه كان يجبُ مع ارتفاع الموانع وصحّة أبصارنا أن نراه، وبمثل ذلك نعلمُ أنّه لا يُدْرَك بسائر الأجسام.

ويجبُ أن يكون تعالى واحداً لا ثاني له في القِدَم، لأنّ إثبات ثانٍ يؤدّي إلى إثبات ذاتين لا حكم لهما يزيد على حكم الذّات الواحدة. ويؤدّي أيضاً إلى تعذّر الفعل على القادر من غير جهةِ منعٍ معقول. وإذا بطل قديم ثانٍ بطل قول الثـنويّة والنصارى والمجوس.

باب بيان ما يجب اعتقاده في أبواب العدل كلّها، وما يتّصل بـها سـوى النبوّة والإمامة، وسوى ذكر الآجال والأرزاق والأسعار فإنّا اعتمدنا تأخيرها

يجبُ أن يكون تعالى قادراً على القبيح، لأنـّه قادرٌ لنفسه واحدٌ حالاً منافي كوننا قادرين، ولا يجوز أن يفعل القبيح لعلمه بقبحه، ولأنـّه غنيٌّ عنه. ولا يجري فيما ذكرناه مجرى الحُسن، لأنّ الحَسَن قد يفعله لحُسنه لا لحاجةٍ إليه.

ولا يجوز أن يريد تعالى القبيح، لأنـّه:

إذا أراده بإرادة مُحْدَثة كانت قبيحة، وهو تعالى لا يفعل شيئاً من القبائح، تعالى عن ذلك.

وإن أراده لنفسه، وجب أن يكون تعالى على صفةِ نقصٍ، وصفات النقص كلّها عنه منتفية.

وهو تعالى متكلِّمٌ، وبالسمع يعلم ذلك، وكلامه فعله، لأنّ هذه الإضافة تقتضي الفعليّة كالضرب وسائر الأفعال.

والأفعال الظاهرة من العباد، التابعة لقصورهم وأحوالهم، هم المُحْدِثون لها دونه تعالى:

لوجوب وقوعها بحسب أحوالهم.

ولأنّ أحكامها راجعة إليهم من مدحٍ أو ذمّ.

وهذان الوجهان معتمدان أيضاً في الأفعال المتولّدة، وقدرتنا لا تتعلّق إلّا بحدوث الأفعال لإتّباع هذا التعلّق صحّة الحدوث نفياً وإثباتاً، وهي متعلّقة بالضدّين، لتمكّن كلّ قادر غير ممنوعٍ من التنقّل في الجهات، وهي متقدّمة للفعل، لأنّها ليست بعلّة ولا موجبة، وإنّما يحتاج إليها ليكون الفعل مُحْدَثاً، فإذا وجد استغنى عنها. وتكليف ما ليس بقادر في القبح كتكليف العاجز، وقد كَلَّف الله تعالى من تكاملت فيه شروط التكليف من العقلاء.

ووجه حُسن التكليف: أنّه تعريضٌ لنفع عظيم لا يوصل إليه إلّا به، والتعريض للشيء في حكم إيصاله، والنفع الذي أشرنا إليه هو الثواب، لأنّه لا يَحسُن الابتداء به، وإنّما يحسن مستحقّاً، ولا يستحقّ إلّا بالطاعات، ولحسن تكليف من علم الله تعالى أنّه يكفر، لأنّ وجه الحسن ثابتٌ فيه، وهو التعريض للثواب.

وعلمه أنْ يَكفر ليس بوجه قُبح، لأنّا نستحسن أن ندعو إلى الدِّين في الحالة الواحدة جميع الكفّار لو جُمِعوا لنا، مع العلم بأنّ جميعهم لا يؤمن. ونعرض الطعام على من يغلب ظنّنا أنّه لا يأكله، ونُرشد إلى الطريق من نظنّ أنّه لا يقبل، ويحسن ذلك منّا مع غَلَبة الظنّ. وكان طريق حُسنه أو قُبحه المنافع والمضارّ، قام الظنّ فيه مقام العلم.

ولابدّ من انقطاع التكليف، وإلّا لانتقض الغرض من التعريض للثواب، والحَيّ المكلّف هو هذه الجملة المشاهدة، لأنّ الإدراك يقع بكلّ عضوٍ منها، ويبتدئ الفعل في أطرافها، ويخفّ عليها إذا حمل باليدين ما يثقل ويتعذّر إذا حمل باليد

الواحدة. وما يعلم الله تعالى أنّ المكلّف يختار عنده الطاعة ويكون إلى اختيارها أقرب، ولولاه لم يكن من ذلك يجبُ أن يفعله، لأنّ التكليف يوجبُ ذلك، قياساً إلى مَن دُعي إلى طعامٍ وغلبَ على ظنّه أنّ من دعاه إليه لا يحضر ببعض الأفعال التي لا مشقّة فيها، وهذا هو المسمّى لطفاً.

ولا فرق في الوجوب بين اللّطف والتمكين، وقُبح منع أحدهما كقبح منع الآخر.

والأصلح فيما يعود إلى الدُّنيا غير واجب، لأنّه لو وجبَ لأدّى إلى وجوب ما لا يتناهى، ولكان القديم تعالى غير منفكٍّ في حالٍ من الأحوال بالواجب.

وقد يفعلُ الله الألم في البالغين والأطفال والبهائم.

ووجه حُسن ذلك في الدُّنيا: لأنـّه يتضمّن اعتباراً يخرج به من أن يكون عَبَثاً أو عِوضاً يخرج به من أن يكون ظلماً.

فأمّا المفعول منه في الآخرة، فوجه حسن فعله الاستحقاق فقط.

ولا يجوز أنْ يحسُن الألم للعوض فقط، لأنـّه يؤدّي إلى حُسن إيلام الغير بالضرب، لا لشيءٍ إلّا لإيصال النفع، واستيجار من ينقل الماء من نهرٍ إلى نهر آخر، لا لغرض بل للعوض.

ولا اعتبار في حُسنه للتراضي، لأنّ التراضي إنّما يعتبر فيما يشتبه من المنافع، فأمّا ما لا يشبهه في اختيار العقلاء لمثله إذا عرفوه لبلوغه أقصى المبالغ، فلا اعتبار فيه بالتراضي.

ولا يجوز أن يفعل الله تعالى الألم لدفع الضرر، من غير عوضٍ عليه، كما يفعل أحدنا بغيره.

والوجه فيه: أنّ الألم إنّما يَحسُن لدفع الضرر في الموضع الذي لا يندفع إلّا به، والقديم تعالى قادرٌ على دفع كلّ ضررٍ عن المكلّف من غير أن يؤلمه.

والعوض: هو النفع المستحقّ العاري من تعظيم وإجلال. والعوض منقطعٌ، لأنـّه جارٍ مجرى المثامنة والأرش، فلو كان دائماً لكان العلم بدوامه شرطاً في حسنه، فكان لا يَحسُن من أحدنا تحمّل الألم لعوضٍ، كما لا يَحسُن تحمّل ذلك من غير عوض.

وأمّا مَن فعل الألمُ بأمره تعالى، والعوض على غيره بالتعويض له، نـحو مـن عرّض طفلاً للبرد الشديد فتألّم بذلك، فالعِوض هاهنا على المعوّض للألم عـلى فاعل الألم، وصار ذلك الألم كأنّه من فعل المعوّض.

والأولى أن يكون مَنْ فَعَل الألم على وجه الظلم منّا لغيرنا، في الحال مستحقّاً من العوض، المبلغ الذي لم يستحقّ فعله عليه.

والوجه في ذلك: أنّه لو لم يكن لذلك مستحقّاً، لم يكن الإنتصاف منه مـمكناً مع وجوب الإنتصاف، بخلاف ما قال أبو هاشم، فإنّه أجاز أن يكون ممّن لا يخرج من الدُّنيا إلّا وقد استحقّ ذلك، وقد كلّف الله تعالى من أكـمل عـقله النـظر فـي طريق معرفته.

ثمّ وهذا الواجب أوّل الواجـبات عـلى العـاقل، لأنّ جـميعها عـند السـائل يجبُ تأخيره أو يجوز ذلك فيه، ووجه وجوب هذا النظر وجوب المـعرفة التـي يؤدّي إليها.

ووجه وجوب المعرفة: أنّ العلم باستحقاق الثواب والعقاب الذي هـو لطـف في فعل الواجب العقلي لا يتمّ إلّا بحصول هذه المعرفة، وما لا يـتمّ الواجب إلّا به واجبٌ.

والنظر: هو الفكر، ويعلمه أحدنا من نفسه ضرورة، وإنّما يجبُ على هذا النظر إذا خاف من تركه وإهماله، وإنّما يخافُ الضرر بالتخويف من العباد إذا كان ناشئاً بينهم، أو بأن يبتدئ في الفكر في أمارة الخوف من ترك النظر، أو بأن يخطر الله

تعالى بباله ما يدعوه إلى النظر، ويخوّفه من الإهمال.

والأولى في الخاطر أن يكون كاملاً خفيّاً يُسمّيه وإن لم يميّزه، والنظر في الدليل على الوجه الذي يدلّ سبب تولّد العلم، لأنّه يحدث بحسبه، فجرى في أنّه مولودٌ مجرى الضرب والألم.

والمستحقّ **بالأفعال**: مدحٌ، وثوابٌ، وشكرٌ، وذمٌّ، وعقابٌ، وعوض.

فأمّا المدح: فهو القول المنبئ عن عظم الممدوح.

وأمّا الثواب: فهو النفع المستحقّ المقارن للتعظيم والإجلال.

وأمّا الشكر: فهو الاعتراف بالنعمة مع ضربٍ من التعظيم.

وأمّا الذمّ: فهو ما أنبأ عن إنصياع المذموم.

وأمّا العقاب: فهو الضرر المستحقّ المقارن للاستخفاف والإهانة.

وأمّا العوض: فهو النفع الحَسَن الخالي من تعظيم وتبجيل، ويستحقّ بفعل الواجب وما له صفة الندب، وبالتحرّز من القبيح.

ويستحقّ الثواب بهذه الوجوه الثلاثة، إذا اقترنت بها المشقّة، ويستحقّ الشكر المنعم والإحسان.

فأمّا العبادة: فهي ضربٌ من الشكر وغايةٌ فيه، فلهذا لم نفردها بالذِّكر.

فأمّا الذمّ: فيُستحقّ بفعل القبيح، وبأن لا يفعل الواجب.

وأمّا العقاب: فيستحقّ بهذين الوجهين معاً، بشرط أن يكون للفاعل اختيارُ ما استحقّ به ذلك على ما فيه مصلحته ومنفعته.

وإنّما قلنا إنّه يستحقّ الذمّ على الإخلال بالواجب، وأنّه جهة في استحقاق الذمّ كالقبح، لأنّ العقلاء يعقلون الذمّ بذلك، كما يعقلونه بالقبيح، ولأنّهم يذمّونه إذا علموه غير فاعل للواجب عليه، وإن لم يعلموا سواه.

والمطيع منّا يستحقّ بطاعته الثواب مضافاً إلى المدح، لأنّه تعالى كلّفه على

وجهٍ يشقّ، فلابدّ من المنفعة، ولا تكون هذه المـنفعة مـن جـنس العـوض، لأنّ العوض يَحسُن الابتداء بمثله.

ويستحقّ أحدنا بفعل القبيح والإخلال بالواجب العقاب، مضافاً إلى الذمّ، لأنـّه تعالى أوجب عليه الفعل وجعله شاقّاً.

والإيجابُ لا يَحسُن لمجرّد النفع، فلابدّ من استحقاق ضررٍ عـلى تـركه، ولا دليل في العقل على دوام الثواب والعقاب، وإنّما المرجع في ذلك إلى السمع.

والعقابُ يحسن التفضّل بإسقاطه، ويسقط بالعفو، لأنّه حقّ الله تعالى، إليه قبضه واستيفاؤه، ويتعلّق باستيفائه ضررٌ فأشبه الدِين .

ولا تحابط بين مجراه وقبول التوبة، وإسقاط العقاب عـندها تـفضّل مـن الله تعالى، والوجه الذي ذكرناه من فقد التنافي.

ومَنْ جَمَع بين طاعةٍ ومعصية، اجتمع له استحقاق المدح والثـواب بـالطاعة، والذمّ والعقاب بالمعصية، وفعل ذلك به على الوجه الذييمكن.

وعقاب الكفّار مقطوعٌ عليه بالإجماع، وعقاب فُسّاق أهل الصَّلاة غير مقطوع عليه، لأنّ العقل يجيزُ العفو عنهم، ولم يرد سمعٌ قاطعٌ بعقابهم. وما يدّعى من آيات الوعيد وعمومها مقدوحٌ فيه، بأنّ العموم لا ينفرد بصيغة خاصّة فـي اللّـغة، ولأنّ آيات الوعيد مشروطة بالثابت، ومـن زاد ثـوابـه عـندهم، ومـا أوجب هـذين الشرطين يوجبُ اشتراط من تفضّل الله تعالى بالعفو عنه.

وهذه الآيات أيضاً معارضة بعموم آياتٍ أخرى، مثل قوله تعالى: ﴿**وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ**﴾، و ﴿**وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُـلْمِهِمْ**﴾، و ﴿**إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً**﴾.

وشفاعة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم إنّما هي في إسقاط عقاب العاصي، لا في زيادة المنافع، لأنّ حقيقة الشفاعة تختصّ بذلك من جهة أنّـها لو اشـتركت لكـنّا شـافعين فـي النبيّ صلى الله عليه وآله إذا سألنا في زيادة درجاته ومنازله.

وإذا بطل التحابط، فلابدّ فيمن كان مؤمناً في باطنه من أن يوافي بالإيمان، وإلّا أدّى إلى تعذّر استيفاء حقّه من الثواب.

ونُسمّي مَنْ جَمَع بين الإيمان والفسق مؤمناً بإيمانه، فاسقاً بفسقه؛ لأنّ الاشتقاق يوجب ذلك، ولو كان لفظ (مؤمن) منتقلاً إلى استحقاق الثواب والتعظيم ـكما يُدّعى ـ يوجبُ تسميته به، لأنـّه عندنا يستحقّ الثواب والتعظيم وإن استحقّ العقاب.

والأمر بالمعروف: ينقسم إلى واجب وندب، فما تعلّق منه بالواجب، كان واجباً.

والنهي عن المنكر: كلّه واجبٌ عند الشرط، لأنّ المنكر لا ينقسم انقسام المعروف، وليس في العقل دليلٌ على وجوب ذلك، إلّا إذا كان على سبيل دفع الضرر، وإنّما المرجع في وجوبه إلى السمع.

وشرائط إنكار المنكر: أن يعلمه منكراً، ويجوز تأثير إنكاره، ويزول الخوف على النفس وما جرى مجراها، ولا يكون في إنكاره مفسدة.

باب ما يجب اعتقاده في النبوّة

متى علم الله سبحانه أنّ لنا في بعض الأفعال مصالح وألطافاً، أو فيها ما هو مفسدة في الدِّين ، والعقل لا يدلّ عليها، وجبَ بِعثة الرَّسول لتعريفه، ولا سبيل إلى تصديقه إلّا بالمعجِز.

وصفة المعجِز: أن يكون خارقاً للعادة، ومطابقاً لدعوى الرّسول، ومتعلّقاً بها، وأن يكون متعذّراً في جنسه أو صفته المخصوصة على الخلق، ويكون من فعله تعالى، أو جارياً مجرى فعله تعالى، وإذا وقع موقع التصديق فلابدّ من دلالته على المصدّق وإلّا كان قبيحاً.

وقد دلَّ الله تعالى على صدق رسوله محمّد ﷺ بالقرآن، لأنّ ظهوره من جهته معلومٌ ضرورة، وتحدّيه العرب والعجم معلومٌ أيضاً ضرورة، وارتفاع معارضته أيضاً بقريب من الضرورة، فإنّ ذلك التعذّر معلومٌ بأدنى نظر، لأنّه لولا التعذّر لعورض، ولولا أنّ التعذّر خَرق العادة، توقّف على أنّه لا دلالة في تعذّر معارضته.

فإمّا أن يكون القرآن من فعله تعالى على سبيل التصديق له، فيكون هو العِلم المُعجَز، أو يكون تعالى صَرَف القوم عن معارضته، فيكون الصرف هو العلم الدالّ على النبوّة، وقد بيّنا في «كتاب الصرفة»[١] الصرف الصحيح من ذلك وبسطناه.

وكلّ من صدّقه نبيّاً من الأنبياء المتقدّمين، فإنّما علينا تصديق نبوّته بخبره، ولولا ذلك لما كان إليه طريق العلم.

ونسخ الشرائع جائز في العقول، لاتّباع الشريعة للمصلحة التي يجوز تغييرها وتبديلها.

وشرع موسى عليه السلام وغيره من الأنبياء منسوخٌ بشريعة نبيّنا ﷺ، وصحّة هذه النبوّة دليلها يكذّب من ادّعى أنّ شرعه لا يُنسخ.

باب ما يجب اعتقاده في الإمامة وما يتّصل به

الإمامةُ في كلّ زمانٍ لقُربِ النّاس من الصلاح، وبُعدهم عن الفساد عند وجود الرؤوساء المهيبين.

وأوجب في الإمام عصمته، لأنّه لو لم يكن كذلك لكانت الحاجة إليه فيه، وهذا يتناهى من الرؤساء، والانتهاء إلى رئيس معصوم.

وواجبٌ أن يكون أفضل مِنْ رعيّته وأعلم، لقُبح تقديم المفضول على الفاضل فيما كان أفضل منه فيه في العقول.

---

١. واسمه: (الموضح عن جهة اعجاز القرآن) وقد طبع بتحقيقنا ضمن منشورات مجمع البحوث الإسلاميّة بمدينة مشهد المقدّسة سنة ١٤٢٤ هـ.

فإذا وجبتْ عِصمته، وجب النصّ من الله تعالى عليه، وبطل اختيار الإمـامة، لأنّ العِصْمة لا طريق للأنام إلى العلم بمن هو عليها.

فإذا تقرّر وجوب العِصْمة، فالإمام بعد النبيّ صلى الله عليه وآله بلا فصلٍ أمير المؤمنين عليّ ابن أبي طالب عليه السلام:

لإجماع الأُمّة على نفي القطع على هذه الصفة في غيره عليه السلام ممّن ادّعى الإمامة في تلك الحال.

وخبر الغدير، وخبر غزوة تبوك يدلّان على ما ذكرناه من النصّ عليه.

وإنّما عدلَ عن المطالبة والمنازعة، وأظهر التسليم والانقياد: للتقيّة، والخوف على النفس، والإشفاق من فساد الدِّين [الذي] لا يُتلافى.

١٣

البرهان على ثبوت الايمان

لأبي الصلاح الحلبي التقي بن نجم بن عبيدالله

٣٤٧ ـ ٤٤٧ هـ.

۞ هذه الرسالة الاعتقادية للشيخ أبي الصلاح تقي الدين بن نجم الدين بن عبيدالله ابن عبدالله بن محمّد الحلبي، من أعلام و فقهاء القرن الخامس، قرأ على الشريف المرتضى والشيخ الطوسي ، ووصفه الأخير في رجاله بقوله: (تقي الدين بن نجم الحلبي، ثقة له كتب قرأ علينا وعلى المرتضى) وله فضلاً عن هذه الرسالة، كتاب «تقريب المعارف في الكلام» و«الكافي في الفقه». وقد أدرج هذه الرسالة الشيخ الجليل الحسن بن أبي الحسن الديلمي (من أعلام القرن الثالث الهجري) في كتابه المعروف بـ«أعلام الدين في صفات المؤمنين»، وقامت مؤسّسة آل البيت عليهم السلام بطبعه محقّقاً، والرسالة تشغل من صفحة ٤٤ لغاية ٥٨، واعتمادنا على هذه الطبعة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، وصلواته على خيرة النبيّين، محمّد وآله الطاهرين وسلّم وكرّم.

أوّل فعل مقصود يجب على العاقل: ممّا لا يخلو منه عند كمال عقله، من وجوب النظر المؤدي إلى المعرفة، لأنّ الحي عند كمال عقله يجد عليه آثارَ نفع، من كونه حيّاً سميعاً بصيراً عاقلا مميّزاً قادراً متمكناً، مدركاً للمدركات منتفعاً بها، ويجوز أن يكون ذلك نعمة لمنعم.

ويعلم أنّها إن كانت كذلك فهي أعظم نعمة، لانغمار كلّ نعمة في جنبها.

ويجد في عقله وجوب شكر المنعم، واستحقاق المدح على فعل الواجب، والذمّ على الإخلال به.

ويجوز أن يستحقّ من موجده والمنعم عليه مع المدح ثواباً، ومع الذمّ عقاباً.

ويجد في عقله وجوب التحرّز من الضرر اليسير، وتحصيل النفع العظيم.

فتجب عليه معرفة من خلقه والنفع له، ليعلم قصده فيشكره إن كان منعماً، ولا سبيل إلى معرفته إلّا بالنظر في آثار صنعته لوقوعها بحسبها، ولوكانت لها سبب غيره لجاز حصول جميعها لمن لم ينظر وانتفاؤها عن الناظر، فوجب فعله لوجوب ما لا يتمّ الواجب إلّا به.

والواجب من المعرفة شيئان: توحيد وعدل.

وللتوحيد: إثبات ونفي.

فالإثبات: اثبات صانع للعالم سبحانه، قادرٍ عالمٍ حيٍّ قديمٍ مدرِكٍ مريد.

والنفي: نفي صفة زائدة على هذه الصفات، ونفي التشبيه، ونفي الإدراك

عنه تعالى بشيء من الحواس، ونفي الحاجة، ونفي قديمٍ ثانٍ شارك في استحقاق هذه الصفات.

والعدل: تنزيه أفعاله عن القبيح، والحكم لها بالحُسن.

فصل: في الكلام في التوحيد

طريق العلم باثبات الصانع سبحانه: أن يعلم الناظر أنّ هاهنا حوادث يستحيل حدوثها عن غير مُحْدِث. وجهة ذلك أن يعلم نفسه وغيره من الأجسام، متحركاً ساكناً، ثمّ مجتمعاً مفترقاً، أوضحه ذلك، فيعلم بتغاير هذه الصفات على الأجسام، أنّها أعيان لها، لأنّها لو كانت صفات لذواتها، لم يجز تغيرها.

ويعلم بتجدّدها عن عدمٍ وبطلانها عن وجود، أنّها محدَثة، لاستحالة الإنتقال عليها من حيث لم تقم بأنفسها، والكمون المعقول راجع به إلى الانتقال.

فإذا علم استحالة ذلك على هذه الصّفات، علم أنّ المتجدّد منها إنّما تجدّد عن عدم، وهذه حقيقة المُحْدَث والمنتفي.

وأنّ ما انتفى عن الوجود والعدم يستحيل على القديم لوجوب وجوده، وما ليس بقديمٍ مُحدَث.

فإذا علم حدوث هذه المعاني المغايرة للجسم، وعلم أنّه لابدّ في الوجود من مكان يختصّه، مجاوراً لغيره أو مبايناً، وقتاً واحداً أو وقتين، لابثاً فيه أو منتقلاً عنه، وقد تقدّم له العلم أنّه إنّما كان كذلك لمعان غيره مُحْدَثة علم أنّه مُحدَث، لأنّه لو كان قديماً لوجب أن يكون سابقاً للحوادث بما لا نهاية له، فإذا علم أنّه لا ينفكّ من الحوادث، علم كونه مُحدَثاً، لعلمه ضرورة بحدوث مالم يسبق المُحدَث.

ولأنّه إذا فكر في نفسه وغيرها، فوجدها كانت نطفة ثمّ علقةً ثمّ مضغةً ثمّ عظماً، ثمّ جنيناً، ثمّ حيّاً، ثمّ طفلاً ثمّ يافعاً ثمّ صبياً ثمّ غلاماً ثمّ بالغاً ثمّ شاباً قويّاً ثمّ شيخاً ضعيفاً، ثمّ ميتاً.

وأنّه لم يكن كذلك إلّا بتجدّد معانٍ فيه: حرارات، وبرودات، ورطوبات، ويبوسات، وطعوم، وألوان، وأراييح مخصوصة، وقدر، وعلوم، وحياة.

وعلم بطلان كلّ صفة من هذه الأُغيار بعد وجود، وتجددها عن عدم، والجواهر التي تركب منها الجسم باقية، علم أنّها صفات مغايرة لها وأنّها مُحْدَثه، لاستحالة الكون والانتقال عليها بما قدمناه.

وإذا علم حدوث جواهره ـ وغيره من الجواهر ـ بالاعتبار الأوّل، وصفاته بهذه وصفات غيره بالاعتبار الثاني، ولأنّها لا تنفكّ من المحلّ المُحْدَث. وعلم أن في الشاهد حوادث ـ كالبناء والكتابة ـ وأن لها كاتباً وبانياً، هو من وقعت منه بحسب غيرها، وإنّما ذلك مختص بما يجوز حصوله وانتفاؤه، فلا يحصل بمقتض.

فأمّا ما وجب؛ فمستغن بوجوبه عن مؤثّر منفصل عن الذّات، كتحيّز الجوهر، وحكم السواد.

ولا يجوز خروجه تعالى عن هذه الصفات، لوجوب الوجود له تعالى في حقّ كونه قديماً لنفسه، يجب له وجوده تعالى في كلّ حال. وكونها صفات نفسه يجب ثبوتها للموصوف، ويستحيل خروجه عنها كلّ ما وجد، لكون المقتضي ثابتاً وهو النفس، واستحالة حصول المقتضي وانتفاء مقتضاه.

وبعلمه سبحانه مُدْرِكاً إذا وجدت المدركات، لكونه تعالى يستحيل فيه الآفات والموانع، بدليل حصول هذا الحكم لكلّ حيّ لا آفة به متى وجد المدرك، وارتفعت الموانع.

وبعلمه سبحانه مريداً لوقوع أفعاله على وجه دون وجه، وفي حالٍ دون إخرى، وذلك مفتقر إلى أمر زائد على كون الحيّ قادراً عالماً، لكونه صفة للفعل زائدة على مجرد الحدوث والأحكام. وارادته فعله إذ كونه مريداً لنفسه، أو معنى قديم يقتضي قِدم المرادات، أو كونه عازماً، وكلا الأمرين مستحيل فيه سبحانه.

والمحُدَث لا يقدرعلى فعل الإرادة في غيره، وقديم ثان مرّ برهان نفيه.

فثبت سبحانه مريداً بإرادة يفعلها لا في محلّ، لاستحالة حلولها فيه أو في غيره، ولا صفة له سبحانه زائدة على ما علمناه، لأنّه لاحكم لهما ولا برهان بثبوتهما، واثبات مالا حكم له ولا برهان عليه مفض إلى الجهالات.

وبعلمه سبحانه لايشبه شيئاً من الأجسام والأعراض، لقدمه تعالى وحدوث هذه الأجناس، لتعذّر هذه الأجناس على غيره.

وإذا علمه تعالى، فكذلك علم استحالة ادراكه بشيء من الحواس، لأنّ الادراك المعقول مختصّ بالمحدثات. وعلم كذلك استحالة الاختصاص بالجهات والنقل فيها، والمجاوزة والحلول وايجاب الإحكام والأحوال عليه سبحانه، لكون ذلك من صفات الأجسام والأعراض المباينة له تعالى.

وبغناه عنها يستحيل عليه الحاجة، لاختصاصها باجتلاب النفع ودفع الضرر، واختصاص النفع والضرر بمن يصحّ أن يألم ويلذّ. واختصاص اللّذة والألم بذي شهوة ونفار، وكونهما معنيين يفتقران إلى فعل، وذلك لايجوز عليه، لحدوث المحلّ وقدمه سبحانه، ولخلوّ الفعل من دليل على اثباته مشتهياً أو نافراً.

وإذا علم تخصصه تعالى بهذه الصفات من سائر الموجودات، عُلم تعالى واحداً، لأنّهما لوكانا اثنين لوجب اشتراكهما في جميع الصفات الواجبة والجائزة، وذلك يوجب كون مقدورهما ومرادهما واحداً، مع حصول العلم الضروري بصحّة إرادة أحد المتحيّزين ما يكره الآخر، أو لا يريده ولا يكرهه. وقيام البرهان على استحالة تعلّق مقدورٍ واحدٍ بقادرين، وتقدير قديمٍ ثانٍ يقتضي نقض هذا المعلوم.

فثبت أنّه تعالى واحد ولا ثاني له، ولأنّه لا دليل من جهة العقل على إثبات ثان، وقد ورد السمع المقطوع بإضافته إليه سبحانه بنفي قديم ثانٍ، فوجب له القطع على كونه واحداً.

فصل: في مسائل العدل

ثبوت ما بيّناه: من كونه تعالى عالماً لا يصحّ أن يجهل شيئاً، غنياً لا يصحّ أن يحتاج إلى شيء، يقتضي كونه سبحانه عادلاً لا يخلّ بواجب في حكمته سبحانه، ولا يفعل قبيحاً، لقبح ذلك، وتعذّر وقوع القبيح من العالم به وبالغني عنه، وذلك فرع لكونه قادراً على القبيح.

وكونه تعالى قادراً لنفسه، يقتضي كونه قادراً على الحسن، يقتضي كونه قادراً على القبيح، إذ كان الحسن من جنس القبيح، وذلك مانع من كونه مريدا للقبيح، لأناقد بينا أنّه لا يكون مريداً إلّا بإرادة يفعلها، وإرادة القبيح قبيحة، لأنّ كلّ من علم مريداً للقبيح علم قبح إرادته واستحقاقه الذم، ومقتض لكونه مريداً لما فعله تعالى وكلّفه، لاستحالة فعله مالا غرض فيه، وتكليفه مالا يريده. وكارهاً للقبيح لكونه غيرمريد له، وفساد... ما كلّفه، واحسانه من الارادة والكراهة، لأن ذلك يلحقه بالمباح، وموجب لكون المكلّف قادراً على ما كلّفه ـ فعلاً وتركاً ـ من متماثل الأجناس ومختلفها ومضادّها قبل وقوع ذلك، ومزيح لعلّته بالتمكين من ذلك والعلم به واللّطف فيه، ومقتض لحسن أفعاله وتكاليفه، لأن خلاف ذلك ينقض كونه عادلاً وقد أثبتناه.

ولا يعلم كون كلّ مكلّف:

قادراً لصحّة الفعل منه، ومتعلّقاً بالمتماثل والمختلف والمتضاد، لصحّة وقوع ذلك من كلّ قادر.

وفاعلاً لوجوب وقوع التأثيرات المتعلّقة به من الكتابة والبناء وغيرهما بحسب أحواله، ولتوجيه المدح إليه على حسنها والذمّ على قبحها. وثبوت القادر على الفعل قبل وقوعه، لثبوت حاجة المقدور في حال عدمه إلى حال القادر،

واستغنائه في حال وجوده عنها كحال بقائه، ومتمكناً بالآلات من جميع ما يفتقر إليها. وبكمال العقل من العلم بذوات الأشياء وأحكامها، وبالنظر في العلوم المكتسبة، بدليل حصول الأوّل لكّل عاقل، والثاني لكلّ ناظر، ووجوب اصطلاح المريد من غيره ما يعلم أو يظن كونه مؤثراً في اختياره، ولوجوب تمكينه.

وعلمنا بأنّه تعالى لا يخلّ بواجب في حكمته. وظهور الغرض الحكمي في أكثرها أوجده سبحانه على جهة التفضل، وثبوت ذلك على الجملة فيما لا يظهر لنا تفصيل المراد به كأفعال سائر الحكماء.

وحسن التكليف لكونه تعريضاً لما لا يوصل إليه إلّا به من الثواب.

وكون التعريض للشيء في حكم إيصاله من حسن وقبح، لأنّه لا حسبة له بحسن التكليف غيره. وعلمه سبحانه بكفر المكلّف أو فسقه لا يقتضي قبح تكليفه، لكونه تعالى مزيحاً لعلّته، ومحسناً إليه كإحسانه إلى من علم من حاله أنّه يؤمن، أُتي من قبل نفسه فالتبعة عليه دون مكلّفه سبحانه.

وحسن جميع ما فعله تعالى من الآلام أو فعل بأمره أو إباحته، لما فيه من الاعتبار المخرِج له من العيب، والعوض الزائد المخرِج له عن قبيل الظلم والاساءة، إلى حيّز العدل والاحسان.

ووجوب الانتصاف للمظلوم من الظالم، لوقوع الظلم عن تمكينه تعالى، وإن كان كارهاً له تعالى.

ووجوب الرئاسة، لكون المكلّف عندها أقرب من الصلاح، وأبعد من الفساد.

ووجوب ما له هذه الصفة لكونه لطفاً، ووقوف هذا اللطف على رئيس لا رئيس له، لفساد القول بوجود ما لا نهاية له من الرؤساء، ومنع الواجب في حكمته تعالى.

ولا يكون كذلك إلّا بكونه معصوماً، كون الرئيس أفضل الرعية وأعلمها لكونه إماماً لها في ذلك، وقبح تقديم المفضول على الفاضل فيما هو أفضل منه فيه.

ووجوب نصبه بالمعجزات والنصّ المشير إليه، لوجوب كونه على صـفاتٍ لا سبيل إليها إلّا ببيان علّام الغيوب سبحانه.

وهذه الرئاسة قد تكون نبوّة، وقد تكون إمامة ليست بنبوّة.

[فصل: في النبوّة]

فالنبيّ هو المؤدي عن الله سبحانه بغير واسطة من البشر. والغرض في تـعيّنه بيان المصالح من المفاسد.

والدلالة على حسن البعثة لذلك: قيام البرهان على وجـوب بـيان المـصالح والمفاسد للمكلِّف في حق المكلَّف، فلابدّ متى علم سبحانه ماله هذه الصفة من بعثه مبيّناً له، ولابدّ من كون المبعوث معصوماً فيما يرد به، من حيث كان الغرض في تعينه، ليعلم المكلّف المصالح والمفاسد من جهته، فلو جاز عليه الخطأ فيما يؤدّيه لارتفعت الثقة بأدائه، وقبح العمل بأوامره واجتناب نواهيه.

ولابدّ من كونه معصوماً من القبائح، لوجوب تعظيمه على الإطلاق، وقبح ذمه. والحكم بكفر المستخفّ به مع وجوب ذمّ فاعل القبيح.

ولا يعلم صدقه إلّا بالمعجز، ويفتقر إلى شروط ثلاثة:

أوّلها: أن يكون خارقاً للعادة، لأنّه إن كان معتاداً ـ وإن تعذّر جنسه ـ كخلق الولد عند الوطء، وطلوع الشمس من المشرق، والمطر في زمان مـخصوص، لم يقف على مدّع من مدع.

وطريق العلم بكونه خارقاً للعادة، اعتبار حكمها وما يقع فيها، ويـميّزه مـن ذلك على وجه لا لبس فيه، أو بحصول تحدّ وتوفر دواعي المـتحدي وخـلوصه وتعذّر معارضته.

وثانيها: أن يكون من فعله تعالى، لأن من عداه سبحانه يصحّ منه ايثار القبيح،

فلا يؤمن منه تصديق الكذاب، وطريق العلم بكونه من فعله تعالى، أن يكون متعدد الجنس كالجواهر والحياة وغيرهما من الأجناس الخارجة من مقدور المحدثين، أو يقع بعض الأجناس المختصّة بالعباد على وجهٍ لا يمكن إضافته إلّا إليه سبحانه.

ثالثها: أن يكون مطابقاً للدعوى، لأنّه إن كان منفصلاً عنها لم يكن مدّع أولى به من مدّع، وطريق ذلك المشاهدة أو خبرالصادق.

فمتى تكاملت هذه الشروط، ثبت كونه معجزاً، إذ لا أصدق من اقترن ظهوره بدعواه، لأنّه جار مجرى قوله تعالى: (صدّق هذا عليَّ فيما يؤدّيه عني) وهو تعالى لا يصدّق الكذّابين.

فإذا علم صدقه بالمعجز، وجب اتّباعه فيما يدعو إليه، والقطع على كونه مصلحة، وفيما ينهى عنه والقطع بكونه مفسدة.

ولا طريق إلى نبوّة أحد من الانبياء عليهم السلام الآن، إلّا من جهة نبيّنا صلوات الله عليه وآله، لانسداد طريق التواتر بشيءٍ من معجزاتهم بنقل من عدا المسلمين، لفقد العلم باتصال الأزمنة مشتملةً على متواترين فيها بشيءٍ من المعجزات، وتعذر تعيّن الناقلين لها.

وطريق العلم بنبوّته صلى الله عليه وآله القرآن وما عداه من الآيات، ووجه الاستدلال به: أنّه تحدّاهم به على وجه لم يبق لهم صارف عن معارضته، فتعذّرت على وجهٍ لا يمكن اسناده إلى غير عجزهم، إمّا لأنّه في نفسه معجز، أو لأن الله سبحانه صرفهم عن معارضته، إذ كلّ واحد من الأمرين دالّ على صدقه.

وقد تضمّن القرآن ذكر أنبياء على جهة التفصيل والجملة، فيجب لذلك التديّن بنبوّتهم، وكونهم على الصفات التي يجب كون النبيّ عليها.

وإنّ رسول الله صلوات الله عليه أفضلهم وخاتمهم، والناسخ لشرائعهم بشريعةٍ يجب العلم والعمل بها إلى يوم القيامة.

[فصل في الإمامة]

والإمام هو الرئيس المتقدّم المقتدى بقوله وفعله، والغرض في نصبه فيه من اللّطف للرعية في تكاليفهم العقلية، ويجوز أن يكون نائباً عن نبيّ أو إمام في تبليغ شريعة. ومتى كان كذلك:

فلابد من كونه عالماً بجميعها، لقبح تكليفه الاداء وتكليف الرجوع إليه، مع فقد العلم بما يؤديه ويرجعٍ إليه فيه.

ويجب أن يكون معصوما في ادائه، لكونه قدوة، ولتسكن النفوس إليه، لتسلم بعظمة الواجب خلوصه من الإستخفاف.

ويجب أن يكون عابداً زاهداً لكونه قدوة فيهما، وإن كان مكلّفاً بجهادٍ أوجب كونه أشجع الرعية لكونه فئة لهم.

ويجوز من طريق العقل أن يبعث الله سبحانه إلى كلّ واحد من المكلّفين نبيّاً وينصب له رئيساً ويكون ذلك في الأزمنة، وإنّما ارتفع هذا الجائز في شريعتنا، بحصول العلم من دين نبيّنا صلى الله عليه وآله: أن لا نبيّ بعده، ولا إمام في الزمان إلّا واحد.

ووضح البرهان على تخصيص الإمامة بعده بأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، والحسن، والحسين، وعليّ بن الحسين، ومحمّد بن علي، وجعفر بن محمّد، وموسى بن جعفر، وعليّ بن موسى، ومحمّد بن علي، وعليّ بن محمّد، والحسن بن علي، والحجّة بن الحسن صلوات الله عليهم.

لا إمامة لسواهم، بدليل وجوب العصمة للإمام فيما يؤديّه، ومن سائر المصالح، وكونه أعلم الخلق وأعظمهم وأعدلهم وأزهدهم وأشجعهم، وتعدى مَن عداهم من منتحلي الإمامة مِن تكامل هذه الصفات دعوى، وتخصّصهم عليهم السلام وشيعتهم بدعواها لهم، في ثبوت النصّ من الكتاب والسنّة المعلومة على إمامتهم، وتعريهما

ذلك فيمن عداهم حسب ما ذكرناه في غير موضع، وذلك مقتضٍ لضلال المتقدّم عليهم، وكفر الشاك في إمامة واحدٍ منهم.

وغيبة الحجّة عليه السلام ليست بقادحة في إمامته، لثبوتها بالبراهين التي لا شبهة فيها على متأمّل، وأمان المكلّف من خطأ به في ظهور فاستتار وغيرهما لعصمته.

[**فصل**: **أقسام أحكام الشريعة**]

ويلزم العلم بجملة الشريعة فعلاً وتركاً، لكون ذلك جملة الايمان، والعلم بتفصيل ما تعيّن فرضه منها وايقاعه للوجه الذي شُرّع على جهة القربة، لكون ذلك شرطاً في صحّته، وبراءة الذمة منه، واستحقاق الثواب عليه.

وهي على ضروب أربعة: فرائض، ونوافل، ومحرمات، وأحكام.

فجهة وجوب الفرائض: كون فعلها لطفاً في فعل الواجب العقلي. وترك القبيح، وقبح تركها لأنّه ترك الواجب.

وجهة الترغيب في السنن: كونها لطفاً في المندوب العقلي ولم يقبح تركها، وكما لا يقبح ترك ماهي لطف فيه.

وجهه قبح المحرمات: كونها مفسدة في ترك الواجب وفعل القبيح، ووجب تركها لأنّه ترك القبيح.

وجهة الأحكام: ليعلم مكلّفها الوجه الذي عليه يصحّ التصرف ممّا لا يصحّ.

فوضح ذلك علمنا ضرورة من حال فاعل العبادات الشرعيّة ومجتنب المحرمات، كونه أقرب لنا، للانصاف والصدق وشكر النعمة وردّ الوديعة وسائر الواجبات، والبعد من الظلم والكذب وسائر القبائح.

ومن حال فاعل المحرمات الشرعيات والمخلّ بالعبادات، كونه أقرب [من] القبيح العقلي وأبعد من الواجب.

ولا شبهة أن من بلي بالتجارة فلم يعلم أحكام البيوع، لم يكن على يقين من صحّة التملك.

وكذلك من بلي بالإرث مع جهله بأحكام المواريث، لايكون على ثقة ممّا يأخذ ويترك.

وكذلك يجري الحال في سائر الأحكام، وقد استوفينا الكلام في هذا القدح في مقدمة كتابي «العمدة» و«التلخيص» في الفروع، وفي كتابي «الكافي في التكليف» وفيما ذكرناه هاهنا بلغة.

ولا طريق إلى اثبات الأحكام الشرعيّة والعمل بها، إلّا العلم دون الظن، لكون التعبد بالشرائع مبنياً على المصالح التي لايوصل إليها بالظن، ولا سبيل إلى العمل بجملتها إلّا من جهة الأئمّة المنصوبين لحفظها، المعصومين في القيام بها، المأمونين في أدائها، لحصول العلم بذلك من دينهم لكلّ مخالط، وارتفاع الخوف من كذبهم لثبوت عصمتهم عليهم السلام.

ولابدّ في هذه التكليف من داعٍ وصارفٍ، وذلك مختصّ بالمستحقّ عليه من المدح والثواب والذم والعقاب والشكر.

فالمدح: هو القول المُنبيء عن عِظم حال الممدوح، وهو مستحقّ بفعل الواجب والمندوب واجتناب القبيح.

والثواب: هوالنفع المستحقّ الواقع على جهة التعظيم والتبجيل، وهو مستحقّ من الوجوه الثلاثة بشرط المشقة.

والذّم: هوالقول المنبئ عن إيضاح حال المذموم، وهو مستحقّ بفعل القبيح والإخلال بالواجب.

والعقاب: هوالضرب المستحقّ من الوجهين بشرط زائد.

والشكر: هو الاعتراف بالنعمة مع ضرب من التعظيم، وهومستحقّ بالإحسان خاصّة.

والوجه في حسن التكليف: كونه تعريضاً للثواب الذي من حقه ألا يحسن الابتداء به من دون العلم باستحقاق العقاب ودوامه. وإنّما يعلم أن الثواب دائم والعقاب مستحقّ ودائم بالكفر، ومنقطع بما دونه، من جهة السمع.

والمستحقّ من الثواب ثابت لا يزيله شيء، لأنّه حق واجب في حكمته سبحانه، لايجوز فيها منعه، وإلّا سقوط بندم أو زائد عقائد[١]، لاستحالة ذلك، لعدم التنافي بين الثواب وبينهما لعدم الجميع، وإحالة التنافي بين المعدومات.

وعقاب الفسق يجوز اسقاطه تفضلاً بعفو مبتدأ وعند الشفاعة لجوازه، وعند التوبة لأنّه حقّ له تعالى إليه قبضه واستيفاؤه، واسقاطه إحسان إلى المعفوّ عنه، وقد ورد الشرع مؤكداً لأحكام العقول، فمن ذلك تمدحه سبحانه في غير موضع من كتابه بالعفو والغفران، المختصين باسقاط المستحقّ في اللغة والشرع، ولا وجه لهذا التمدح إلّا توجّهه إلى فساق أهل الصلاة، لخروج المؤمنين الذين لا ذنب لهم والكفار عنه باتفاق، اذ لا ذنب لأولئك يغفر، والعفو عن هؤلاء غير جائز.

ولأن ثواب المطيع دائم، فمنع من دوام عقاب ما ليس بكفر، لإجماع الأُمة على أنّه لا يجتمع ثواب دائم وعقاب دائم لمكلّف، وفساد التخالط بين المستحقّين بما بيناه. ولا أحد قال بذلك، إلّا جوز سقوط عقاب العاصي بالعفو، أو الشفاعة المجمع عليها، ويخصصها بإسقاط العقاب، ولا يقدح في ذلك خلاف المعتزلة، لحدوثه بعد انعقاد الاجماع بخلافه.

[فصل في الوعد والوعيد]

وآيات الوعيد كلها وآيات الوعد مشترطة بالعفو، ومخصّصة بآيات العفو وعموم آيات الوعد، ولثبوت ثواب المطيع وفساد التخالط، وكون ذلك موجباً لتخصيصها بالكفار ان كان وعيدها دواماً، أو كون عقابها منقطعاً إن كان عاماً، من حيث كان القول بعمومها للعصاة ودوام عقابها ينافي ماسلف من الأدلة.

١. كذا في الأصل

والمؤمن: هو المصدق بجملة المعارف عن برهانها، حسب ما خاطب به في لسان العرب، المعلوم كون الايمان فيه تصديقاً، والكفر اسم لمن جحد المعارف أو شكّ فيها أو اعتقدها عن تقليد أو نظر لغير وجهه.

والفسق: إسم لمن فعل قبيحاً، أو أخلّ بواجب من جهة العقل أو السمع، لكونه خارجاً بذلك عن طاعة مكلّفه سبحانه.

والفاسق في اللغة:هو الخارج، [و] في عرف الشريعة هو الخارج عن طاعتهسبحانه.

ومن جمع بين إيمان وفسق، مؤمن على الاطلاق فاسق بما أتاه من القبيح، لثبوت كلّ واحد منهما، ومن ثبت إيمانه لا يجوزأن يكفر لدوام ثواب الإيمان وعقاب الكفر وفساد اجتماعهما لمكلّف واحد، وثبوت المستحقّ منهما وعدم سقوطه بندم أو تحابط.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا﴾ مختصّ بمن أظهر الايمان أو اعتقده لغيروجهه، دون من ثبت إيمانه، كقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ يعني مظهرة للإيمان باتفاق، ومدح المقطوع على إيمانه مطلق مقطوع بالثواب، والمظهر مشترط بكون الباطن مطابقاً للظاهر واقعاً موقعه.

وذم الكافر ولعنه مطلق، مقطوع له بالعقاب الدائم.

وذم الفاسق مشترط..... عن مستحقّه ابتداءاً أو عند شفاعة، وإذا ظهر كفرٌ ممّن كان على الإيمان، وجب الحكم على ما مضى منه على المظاهرة به النفاق أو كونه حاصلاً عن تقليد، أو عن نظر لغير وجهه، لما بيّناه من الأدلة الموجبة لذلك.

ولابد من انقطاع التكليف، وإلاّ انتقض الغرض المجرى به إليه من التعريض للثواب، ولا يعلم بالعقل كيفية انقطاعه، وحاله أيضاً أو جنسه وكيفية فعله، إنّما يعلم ذلك بالسمع.

[فصل: في المعاد]

وقد حصل العلم من دينه صلى الله عليه ضرورةً، ونطق القران بأن الله تـعالى آخر بعد فناء كلّ شيء، كما كان أولاً قبل وجود شيء، حسب ماأخبر سبحانه من قوله: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ ينشؤهم بعد ذلكُ، ويحشرهم ليوم لا ريب فيه، مستحقّ الثواب خالصاً والعقاب الدائم، ليوصل كلاً منهما إلى مستحقّه على الوجـه الذي نصّ عليه تعالى . ومن اجتمع له الاستحقاقان فإنّه يستوفي منه سبحانه ما يستحقّه من العقاب، أو يعفو عنه ابتداءاً، أو عند شفاعة، ثـمّ يـوصله إلى ثـواب إيـمانه وطاعاته الدائم ، و... به تعالى أو بغيره، ليوصله إلى ما يستحقّه من العوض عليه تعالى أو على غيره، ثمّ يدخله الجنّة إن كان من أهلها أو النار، أو يبقيه، أو يحرمه إن كان ممّن لا يستحقّها من البهائم والأطفال والمجانين ومن لا يستحقّ العوض، ليتفضل عليه.

وهذا أجمع جائز من طريق العقل لتعلّقه بمبتدئهم تعالى، والنشأة الثانية أهون من الأولى، وهي واجبة لما بيناه من وجوب إيصال كلّ مستحقّ إلى مستحقه من ثواب أو عقاب أو عوض.

ولا تكليف على أهل الآخرة باجماع، ولأنّ العلم بحضور المستحقّ من الثواب والعقاب وفعله عقيب الطاعة والمعصية مُلْجٍ، والإلجاء يـنافي التكـليف. وأهـل الآخرة عالمون بالله تعالى ضرورةً، ليعلم المثاب والمعاقب والمعوض وصوله إلى ما يستحقّه على وجهه، ويعلم المتفضل عليه كون ذلك النفع نعمة له تعالى. وقلنا أنّ هذه المعرفة ضرورية، لأنا قد بينا سقوط تكليف أهل الآخرة، فلم يبق مع وجوب كونهم عارفين إلّا كون المعرفة ضرورية.

هذه جمل يقتضي كون العارف بها موقناً مستحقّاً للثواب الدائم وإيصاله إليه،

ومرجوّ له العفو عمّا عداهما من الجرائر. ويوجب كفر من جهلها، أو شيئاً منها، أو شكّ فيها، أو اعتقدها عن غير علم، أو شيئاً منها، أو لغير وجهها، قد قربناها بغاية وسعنا، من غير اخلال بشيء يؤثر جهله في ثبوت الايمان لمـحصّلها، وإلى الله سبحانه الرغبة في توفير حظنا ـ ومن تأملها أو عمل بها ـ من ثوابه وجزيل عفوه، بجوده وكرمه انّه قريب مجيب. تمّ الكتاب.

١٤

البيان عن جُمل اعتقاد أهل الإيمان

الشيخ أبي الفتح، محمّد بن عليّ بن عثمان الكَراجُكي الواسطي
المتوفّى سنة ٤٤٩ هـ

۞ يعدّ مؤلّف هذه الرسالة من فقهاء الإماميّة الأجلّاء في القرن الخامس الهــجري، تتلمذ على جماعةٍ منهم الشيخ المفيد والشريف المرتضى وسلّار بــن عــبد العــزيز الديلمي والحسين بن عبيد الله الواسطي، وأبو الحسن بن شاذان القمّي، وصفه العلّامة المجلسي بأنّة : (من أجلّة العلماء والفقهاء والمتكلّمين، وأسند إليــه جــميع أربــاب الإجازات)، وكراجُك قرية على باب واسط كما في «مراصد الاطلاع».

وهذه الرسالة تتضمّن أموراً لم يرد ذكرها في سائر الاعــتقاديّات الصــغيرة ولذلك اقتضى التنبيه عليها.

١ ـ يقول عن حقيقة الله سبحانه وتعالى وماهيّته إنّه: (شيءٌ لا كــالأشياء) وهــذه مقولة قديمة تشبه المقولة المنسوبه الى هشام بن الحكم من أنّه تعالى (جســمٌ لا كالأجسام) وقد أُثير لغط كبير حــولها ونُسب إليــه القــول بــالتجسيم زوراً وبُــهتاناً،

ولايخفى مراده لمن تدبّر فيها.[١]

٢ ـ يقول عن صفات الله تعالى: (إنّ له صفات أفعالٍ لا يصحّ إضافتها إليه في الحقيقة إلّا بعد فعله... وإنّ له صفاتٍ مجازاتٍ وهي ما وصف به نفسه من أنّه يريد ويكره...).

٣ ـ يقول عن حقيقة حجج الله تعالى : إنّهم (لا يقدرون على خلق ولا رزق ولا يعلمون الغيب إلّا ما أعلمهم إله الخلق).

٤ ـ يقول عن شريعة الإسلام : بأنّها (ناسخة لما خالفها من شرائع الأنبياء المتقدّمين).

٥ ـ يقول عن المؤمن وشرط تسميته بذلك : إنّ (من الشرائط الواجبة للإيمان العمل بالفرائض اللّازمة) .

٦ ـ يقول عن علم الأئمّةعليهم السلام : (وليسوا عارفين بجميع الضمائر والغايبات على الدوام).

٧ ـ وأيضاً يقول عنهمعليهم السلام : (إنّهم بشرٌ مُحَدّثون، وعبادٌ مصنوعون، لا يَخلِقون ولا يَرزقون،.... ويُستضامون ويخافون فيتّقون، وأنّ منهم مَن قتل ومَن قُبض).

٨ ـ يقول عن أمير المؤمنينعليه السلام : آنّه أفضل الأئمّة قاطبةً و(أنّه لا يجوز أن يُسمّى بأمير المؤمنين أحدٌ سواه، وأنّ بقيّة الأئمّة يُقال لهم الأئمّة والخلفاء والأوصياء والحُجج، وأنّهم كانوا في الحقيقة أُمراء المؤمنين، فإنّهم لم يمنعوا من هذا الاسم لأجل معناه لأنّه حاصلٌ لهم على الاستحقاق، وإنّما مُنعوا من لفظه حِشمةً لأمير المؤمنين).

٩ ـ ويقول أيضاً عن مراتبهم: (إنّ أفضل الأئمّة بعد أمير المؤمنين ولده الحسن ثمّ الحسين، وأفضل الباقين بعد الحسين إمام الزمان المهديعليه السلام، ثمّ بقيّة الأئمّة بعده على ما جاء به الأثر وثبت في النظر).

١٠ ـ يقول عن التوبة : إنّه (تجوز التوبة من زلّة إذا كان التائب منها مُقيماً على زلّة

---

١. راجع حول هذه المقولة ما كتبه السيّد محمّد رضا الجلالي في بحثه (مقولة جسمٌ لا كالاجسام بين هشام ابن الحكم ومواقف سائر اهل الكلام) المطبوع في مجلة تراثنا: العدد ١٩، ص ٧.

غيرها لا تشبهها ويكون له الأجر على التوبة، وعليه وِزر ما هو مُقيمٌ عليه من الزلّة).

١١ ـ يرى أنّ في يوم القيامة لا يحاسب الله عباده المؤمنين والكافرين بل يأمر بالأوّل منهم إلى الجنّة والثاني إلى النّار (وإنّما يحاسب من خلط عملاً صالحاً وآخر سيّئاً وهم العارفون العُصاة).

١٢ ـ يرى أنّ مسؤوليّة المحاسبة عن العباد يوم القيامة ليست على عهدة الملائكة بل على أنبياء الله تعالى وحججه ، و(أنّ حجّة أهل كلّ زمان يتولّى أمر رعيّته الذين كانوا في وقته).

١٣ ـ يقول عن الأحكام واستنباطها في عصر الغيبة : إنّه (لا يجوز إخراج الأحكام في السمعيّات بقياس ولا اجتهاد، فأمّا العقليّات فيدخلها القياس والاجتهاد).

أدرج الكراجُكي هذه الرسالة ـ مع رسائل أخرى له ـ في كتابه المشهور والمسمّى بـ (كنز الفوائد) وللكتاب مخطوطات عديدة وطبعات حجريّة وحروفيّة متنوعة، وقد استعنتُ في هذه المجموعة بما ورد في ص١٠٩ـ ١١٥ من الطبعة الحجريّة.

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة كتبتها إلى أحد الإخوان، وسمّيتها بـ «البيان عن جُمَل اعتقاد أهل الإيمان».

سألتَ يا أخي أسعدك الله بألطافه، وأيّدك بإحسانه وإسعافه، أنْ أثبتَ لك جُملاً من اعتقاد الشيعة المؤمنين، وأُصولاً في المذهب، يكون عليها بناء المسترشدين، لتُذاكِر نفسك بها، وتجعلها عُدّةً لطالبها، وأنا أختصر لكَ القول وأُجملهُ، وأُقرِّب الذِّكر وأُسهِّله، وأُوردِه على سُنن الفُتيا في المقالة من غير حُجّة ولا دلالةٍ، وما توفيقي إلّا بالله.

اعلم أنّ الواجب على المكلّف:

* أن يعتقد حُدُوث العالم بأسره، وأنّه لم يكن شيئاً قبل وجوده، ويعتقد أنّ الله تعالى هو مُحْدِثُ جميعه؛ من أجسامه وأعراضه، إلّا أفعال العباد الواقعة منهم، فإنّهم مُحْدِثوها دونه سبحانه.

* ويعتقد أنّ الله تعالى قديمٌ وحده، لا قديم سواه، وأنّه موجودٌ لم يزل، وباقٍ لا يزال، وأنّه شيءٌ لا كالأشياء، لا يَشبهُ الموجودات، ولا يجوزُ عليه ما يجوز على الـمُحْدَثات، وأنّ له صفات يستحقّها لنفسه لا لمعان غيره، وهو:

كونه حيّاً عالماً قادراً قديماً باقياً، لا يجوزُ خروجه عن هذه الصفات إلى ضدّها.

يعلم الكائنات قبل كونها، ولا يخفى عليه شيءٌ منها.

وأنّ له صفاتُ أفعالٍ لا يصحّ إضافتها إليه في الحقيقة، إلّا بعد فعله، وهي ما وَصَف به نفسه من أنّه خالقٌ ورازقٌ ومُعْطٍ وراحم، ومالك ومتكلّم ونحو ذلك.

وأنّ له صفاتُ مجازاتٍ، وهي ما وصف به نفسه من أنّه يُريدُ ويَكره، ويَرضى

ويَغْضَب، فإرادته لفعلٍ هي الفعل المرادُ بعينه، وإرادته لفعل غيره هي أمره بـذلك الفعل، وليس تسميتها بالإرادة حقيقةً، وإنّما هو على مجاز اللّغة.

وغضبه هو وجود عِقابه، ورِضاهُ هو وجود ثوابه.

وأنّه لا يفتقرُ إلى مكانٍ، ولا يُدْرَك بشيءٍ من الحواسّ.

وأنّه منزّهٌ من القبائح، لا يَظْلِمُ العباد، وإن كان قادراً على الظلم، لأنـّـه عـالمٌ بقبحه، غنيٌّ عن فعله.

قوله صِدقٌ، ووعده حقٌّ.

لا يُكلّف خَلْقه ما لا يُستطاع، ولا يُحرّمهم صَلاحاً لهم فيه الانتفاع، ولا يأمرُ بما لا يُريد، ولا يَنهى عمّا يريد.

وأنّه خَلَق الخلق لمصلحتهم، وكلّفهم لأجل منازل منفعتهم، وأزاح في التكليف عِلَلهم، وفعل أصلح الأشياء بهم، وأنّه أقدرهم قبل التكـليف، وأوجـدهم العـقل والتمييز، وأنّ القدرة تَصْلَحُ أن يُفعل بها الشيء وضدّه بدلاً منه.

وأنّ الحقّ الذي تجبُ معرفته تُدرك بشيئين وهما العقل والسمع:

وأنّ التكليف العقلي لا ينفكُّ من التكليف السمعي، وأنّ الله تعالى قـد أوجـدَ النّاس في كلّ زمان مُسمِعاً من أنبيائه وحُجَجه بينه وبين الخلق، ينبّههم على طريق الاستدلال في العقليّات، ويفقّههم على ما لا يعلمونه إلّا به من السمعيّات.

* و[يعتقدَ] أنّ جميع حُجَج الله تعالى محيطون عِلْماً بجميع ما يفتقر إليهم فيه العباد، وأنّهم معصومون من الخطأ والزّلل عِصمة اختيار، وأنّ الله فـضّلهم عـلى خلقه، وجَعَلهم خلفاء القائمين بحقّه، وأنّه أظهر على أيديهم المُعجِزات تصديقاً لهم فيما ادّعوه من الإنباء والإخبار، وأنّهم مع ذلك بأجمعهم عبادٌ مخلوقون، وبشـرٌ مكلّفون، يأكلون ويشربون ويتناسلون، ويحيون بإحيائه، ويموتون بإماتته، تجوز عليهم الآلام المعترضات، فمنهم من قُتِل، ومنهُم مَن مات، لا يقدرون على خَلقٍ

ولا رزقٍ ولا يعلمون الغيب إلّا ما أعلمهم إله الخلق، وأنّ أقوالهم صدقٌ، وجميع ما أتوا به حقّ.

وأنّ أفضل الأنبياء أُولي العزم، وهم خمسة: نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمّد صلّى الله عليه وعليهم.

وأنّ محمّداً صلى الله عليه وآله بن عبد الله أفضل الأنبياء أجمعين، وخير الأوّلين والآخرين، وأنّه خاتم النبيّين، وأنّ آبائه من آدم عليه السلام إلى عبدالله وعبد المطّلب رضوان الله عليهم كانوا جميعاً مؤمنين موحّدين لله تعالى عارفين.

وكذلك كان أبو طالب بن عبد المطّلب رضوان الله عليه.

* ويعتقدَ أنّ الله سبحانه شَرّف نبيّنا محمّداً صلى الله عليه وآله بباهر الآيات، وقاهر المعجزات، فسبّح في كفّه الحصى، ونبع من بين أصابعه الماء، وغير ذلك ممّا قد تضمّنه الأنباء، وأجمع على صحّته العلماء، وأتى بالقرآن المبين الذي بَهرَ به السامعين، وعَجَز عن الإتيان بمثله سائر المُلْحِدين، وأنّ القرآن كلامُ رَبّ العالمين، وأنّه مُحْدَثٌ ليس بقديم.

* ويجبُ أن يعتقد أنّ جميع ما فيه من الآيات، الذي يتضمّن ظاهرها تشبيه الله تعالى بخلقه، وأنّه يُجبرهم على طاعته أو معصيته، أو يُضِلّ بعضهم عن طريق هدايته، فإنّ ذلك كلّه لا يجوزُ حمله على ظاهرها، وأنّ له تأويلاً يُلائم ما تشهدُ العقول به، ممّا قدّمنا ذكره في صفات الله تعالى، وصفات أنبيائه، فإنْ عرف المكلّف تأويل هذه الآيات فحَسَنٌ، وإلّا أجزأه أن يعتقد في الجملة أنّها متشابهات، وأنّ لها تأويلاً يُلائِم ما تشهد به العقول والآيات المحكمات، وفي القرآنُ المحكم والمتشابه، والحقيقة والمجاز، والناسخ والمنسوخ، والخاصّ والعام.

* ويجبُ عليه أن يقرّ بملائكة الله أجمعين، وأنّ منهم جبرئيل وميكائيل،

وأنّهما من الملائكة الكرام كالأنبياء بين الأنام، وأنّ جبرئيل عليه السلام هو الرُّوح الأمين الذي نَزَل بالقرآن على قلب محمّدٍ خاتم النبيّين، وهو الذي كان يأتيه بالوحي من ربّ العالمين.

* ويجبُ الإقرار بأنّ شريعة الإسلام التي أتى بها محمّد عليه السلام ناسخةٌ لما خالفها من شرائع الأنبياء المتقدّمين، وأنّه يجب التمسّك بها، والعمل بما تضمّنه من فرائضها، وأنّ ذلك دينُ الله الثابت الباقي إلى أن يَرِث اللهُ الأرضَ ومن عليها، لا حَلال إلّا ما أحلّت، ولا حَرام إلّا ما حَرّمت، ولا فَرض إلّا ما فَرَضت، ولا عبادة إلّا ما أوجَبَتْ.

وأنّ من انصرف من الإسلام وتمسّك بغيره كافرٌ ضالّ، مخلّدٌ في النّار، ولو بذل من الاجتهاد في العبادة غاية المستطاع.

وأنّ من أظهر الإقرار بالشهادتين كان مُسلماً، ومَنْ صدّق بقلبه ولم يَشُكّ في فرضٍ أتى به محمّد صلى الله عليه وآله كان مؤمناً.

ومن شرائط الواجبة للإيمان العمل بالفرائض اللّازمة، فكلّ مؤمن مُسلمٌ، وليس كلّ مسلمٍ مؤمناً، وقول الله تعالى: ﴿**إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الْإِسْلَامُ**﴾ إنّما أراد به الإسلام الصحيح التامّ الذي يكون المسلم فيه عارفاً مؤمناً عالماً بالواجبات طائعاً.

* ويجبُ أن يعتقد أنّ حُجَج الله تعالى بعد رسوله، الذين هم خلفاؤه، وحَفَظة شرعه، وأئمّة أُمّته إثنى عشر من أهل بيته :

أوّلهم: أخوه، وابن عمّه، وصِهْره، بعل فاطمة الزهراء ابنته، ووصيّه على أُمّته، عليُّ بن أبي طالب أمير المؤمنين، ثُمّ الحَسنُ بن عليّ الزكيّ، ثُمّ الحُسينُ بن عليّ الشهيد، ثُمّ عليّ بن الحسين زين العابدين، ثُمّ محمّد بن عليّ باقر العلوم، ثُمّ جعفر ابن محمّد الصادق، ثُمّ موسى بن جعفر الكاظم، ثُمّ عليّ بن موسى الرِّضا، ثُمّ

محمّد ابن علي التقيّ، ثُمّ عليّ بن محمّد المنتجب، ثُمّ الحَسن بن عليّ الهادي، ثُمّ الخَلَف الصالح ابن الحسن المهدي صلوات الله عليهم أجمعين.

لا إمامة لأحدٍ بعد رسول الله ﷺ إلّا لهم عليهم السلام، ولا يجوزُ الإقتداء في الدِّين إلّا بهم، ولا أخذ معالم الدِّين إلّا عنهم.

وأنّهم في كمال العِلْم والعِصْمة من الآثام نظير الأنبياء عليهم السلام.

وأنّهم أفضل خلق الله بعد رسوله عليه السلام.

وأنّ إمامتهم منصوصٌ عليها من قِبل الله على اليقين والبيان.

وأنّه سبحانه أظهر على أيديهم الآيات، وأعلمهُم كثيراً من الغايبات، والاُمور المستقبلات، ولم يُعْطِهم من ذلك إلّا ما قارن وجهاً يعلمه من اللُّطف والصَّلاح.

وليسوا عارفين بجميع الضمائر والغايبات على الدّوام، ولا يُحيطون العلم بكلّ ما عَلمه الله تعالى.

والآيات التي تظهر على أيديهم هي فعلٌ لله دونهم، أكرمهم بها، ولا صُنْعَ لهم فيها.

وأنّهم بَشَرٌ مُحْدَثُون، وعبادٌ مصنوعون، لا يَخْلِقُونَ ولا يَرزِقون، ويأكلون ويشربون، وتكون لهم الأزواج، وتنالهم الآلام والأعلال، ويُستَضامون ويَخافون فيتّقون، وأنّ منهم من قُتِل، ومنهم من قُبض.

وأنّ إمام هذا الزمان هو المهديّ بن الحسن الهادي، وأنّه الحُجّة على العالمين، وخاتم الأئمّة الطاهرين، لا إمامة لأحدٍ بعد إمامته، ولا دولة بعد دولته، وأنّه غائبٌ عن رعيّته غيبة اضطرارٍ وخوفٍ من أهل الضلال، وللمعلوم عند الله تعالى في ذلك الصّلاح.

ويجوز أن يُعرِّف نفسه في زمن الغيبة لبعض النّاس، وأنّ الله عزّ وجلّ سيُظْهِره وقت مشيئته، ويجعل له الأعوان والأصحاب، فيمهّد الذين به يظهر الأرض على

يده، ويُهلِك أهل الضَّلال، ويُقيم عمود الإسلام، ويصير الدِّين كلّه لله، وأنّ الله عزّ وجلّ يظهر على يديه عند ظهوره الأعلام، وتأتيه المُعجزات بخرق العادات، ويُحيي له بعض الأموات، فإذا قام في النّاس المدّة المعلومة عند الله سبحانه قبضه إليه، ثمّ لا يمتدُّ بعده الزمان، ويتّصل الأيّام حتّى يكون شرائط الساعة، وإماتة مَنْ بقي من النّاس، ثمّ يكون المعاد بعد ذلك.

* ويعتقد أنّ أفضل الأئمّة عليهم السلام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، وأنّه لا يجوز أن يسمّى بأمير المؤمنين أحدٌ سواه، وأنّ بقيّة الأئمّة صلوات الله عليهم يُقال لهم الأئمّة والخُلفاء والأوصياء والحُجَج، وإن كانوا في الحقيقة أُمراء المؤمنين، فإنّهم لم يُمنَعُوا من هذا الاسم لأجل معناه، لأنّه حاصلٌ لهم على الاستحقاق، وإنّما مُنِعوا من لفظه حِشْمةً لأمير المؤمنين عليه السلام.

* وأنّ أفضل الأئمّة بعد أمير المؤمنين وَلَده الحَسن، ثُمّ الحُسين، وأفضل الباقين بعد الحسين إمام الزمان المهديّ عليه السلام، ثُمّ بقيّة الأئمّة بعده على ما جاء به الأثر، وثَبَت في النظر.

وأنّ المهدي عليه السلام هو الذي قال فيه رسول صلى الله عليه وآله: «إنّه لو لَم يبق من الدُّنيا إلّا يومٌ واحد لطوّل الله تعالى ذلك اليوم حتّى يَظهر فيه رجلٌ من وَلَدي يُواطي اسمه اسمي يملؤها عَدْلاً وقِسْطاً كما مُلئت ظُلماً وجوراً»، فاسمه يواطي اسم رسول الله صلى الله عليه وآله، وكنيته تواطي كنيته، غير أنّ النهي قد ورد عن اللّفظ، فلا يجوز أن يتجاوز في القول إنّه: المهديّ، والمنتظر، والقائم بالحقّ، والخَلَف الصالح، وإمام الزمان، وحُجّة الله على الخلق.

* ويجبُ أن يُعتقد أنّ الله فَرَض معرفة الأئمّة عليهم السلام بأجمعهم، وطاعتهم وموالاتهم والاقتداء بهم، والبراءة من أعدائهم وظالميهم ومخالفيهم، والمتغلّبين على مقاماتهم، والمدّعين لمنازلهم، وأشياعهم وأتباعهم، وجميع المتفقّهين لغير

الأئمّة صلوات الله عليهم، وأنّه لا يتمّ الإيمان إلّا بموالاة أولياء الله ومعاداة أعدائه، وأنّ أعداء الأئمّةعليهم السلام كفّارٌ مُلْحِدون في النّار وإن أظهروا الإسلام، فمن عَرَف الله ورسوله والأئمّة الإثني عشر، وتولاهم، وتَبرّء من أعدائهم، فهو مؤمن، ومن أنكرهم أو شَكَّ فيهم، أو أنكر أحدهم، أو شكّ فيه، أو تولّى أعدائهم، أو أحد أعدائهم، فهو ضالٌّ هالك، بل كافرٌ، لا ينفعه عملٌ ولا اجتهاد، ولا تُقبل له طاعة، ولا تصحّ له حسنات.

* ويعتقد أنّ الله يزيد وينقص إذا شاء في الأرزاق والآجال، وأنّه لم يَرزق العبد إلّا ما كان حلالاً طيّباً.

* ويعتقد أنّ باب التوبة مفتوحٌ لمن طَلَبها، وهي النَّدم على ما مضى من المعصية، والعَزمُ على ترك المعاودة إلى مثلها، وأنّ التوبة ماحيةٌ لما قبلها من المعصية الّتي تاب العبد منها.

وتجوزُ التوبة مِنْ زلّةٍ إذا كان التائب منها مقيماً على زلّةٍ غيرها لا تشبهها، ويكون له الأجر على التوبة، وعليه وِزر ما هو مُقيمٌ عليه من الزلّة، وأنّ الله يقبل التوبة بفضله وكرمه، وليس ذلك لوجوب قبولها في العقل قبل الوعد، وإنّما عُلِم بالسَّمع دون غيره.

* ويجب أن يعتقد أنّ الله سبحانه يميتُ العباد ويُحييهم بعد الممات ليوم المعاد، وأنّ المحاسبة حقٌّ والقصاص، وكذلك الجَنّة والنّار والعقاب، وأنّ مرتكبي المعاصي من العارفين بالله ورسوله والأئمّة الطاهرين، المعتقدين لتحريمها مع ارتكابها، المسوّفين التوبة منها عُصاةٌ فُسّاق، وأنّ ذلك لا يَسلبهم اسم الإيمان كما لم يسلبهم اسم الإسلام، وأنّهم يستحقّون العقاب على معاصيهم، والثواب على معرفتهم بالله تعالى ورسوله والأئمّة من بعده صلوات الله عليهم، وما بعد ذلك من طاعتهم، وأمرُهُم مردودٌ إلى خالقهم، وإن عفا عنهم فبفضله ورحمته، وإن عاقبهم

فبعدله وحكمته، قال الله سبحانه: ﴿وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾.

وأنّ عقوبة هؤلاء العُصاة إذا شاءها الله تعالى لا يكون مؤبّدة ولها آخر، يكون بعده دخولهم الجنّة، وليسوا من جُملة مَنْ توجّه إليهم الوعيد بالتخليد، والعفو من الله تعالى برجاء للعصاة المؤمنين، وقد غلطت المعتزلة فسمّت من يرجو العفو مُرجئاً، وإنّما يجبُ أن يُسمّى راجياً، ولا طريق إلى القطع على العفو، وإنّما هو الرجاء والتجويز فقط.

* ويعتقدَ أنّ لرسول الله ﷺ والأئمّة من بعده عليهم السلام شفاعةً مقبولة يوم القيامة، تُرجا للمؤمنين من مرتكبي الآثام، ولا يجوزُ أن يَقطع الإنسان على أنّه مشفوعٌ فيه على كلّ حال، ولا سبيل له إلى العلم بحقيقة هذه الحال، وإنّما يجب أن يكون المؤمن واقفاً بين الخوف والرّجاء.

* ويعتقدُ أنّ المؤمنين الذين مَضوا من الدُّنيا وهم غير عاصين، يؤمر بهم يوم القيامة إلى الجنّة بغير حساب، وأنّ جميع الكفّار والمشركين، ومَنْ لم تصحّ له الأصول من المؤمنين، يؤمَر بهم يوم القيامة إلى الجحيم بغير حساب، وإنّما يُحاسب من خَلَط عملاً صالحاً وآخر سيّئاً وهم العارفون العُصاة.

* وأنّ أنبياء الله تعالى وحُجَجه عليهم السلام هم في القيامة المسؤولون للحساب بإذن الله تعالى، وأنّ حُجّة أهل كلّ زمان يتولّى أمر رعيّته الذين كانوا في وقته، وأنّ سيّدنا رسول الله ﷺ والأئمّة الاثني عشرة من بعده عليهم السلام هم أصحاب الأعراف، الذين لا يَدخُل الجنّة إلّا مَن عَرِفهم وعرفوه، ولا يدخلُ النّار إلّا من أنكرهم وأنكروه، وأنّ رسول الله ﷺ يُحاسِبُ أهل وقته وعصره، وكذلك كلّ إمامٍ بعده، وأنّ المهديّ عليه السلام هو المواقف لأهل زمانه والمُسائِل للذين في وقته، وأنّ الموازين الذي تُوضَع في القيامة هي إقامة العدل في الحساب، والإنصاف في الحكم والمجازات، وليست في الحقيقة موازين بكفّات وخيوط كما تَظنُّ العوام.

* وأنّ الصراط المستقيم في الدُّنيا دين محمّدٍ وآل محمّد عليهم السلام، وهو في الآخرة طريق الجنان.

* وأنّ الأطفال والمجانين والبُله من النّاس، يتفضّل عليهم في القيامة بأن تكمل عقولهم ويدخلون الجنان.

وأنّ نعيم أهل الجنّة متّصلٌ أبداً بغير نفاد، وأنّ عذاب المشركين والكفّار متّصلٌ في النّار بغير نفاد.

* ويجبُ أن تؤخذ معالم الدِّين في زمان الغيبة من أدلّة العقل، وكتاب الله عزّ وجلّ، والأخبار المتواترة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وعن الأئمّة عليهم السلام، وما أجمعت عليه الطائفة الإماميّة، وإجماعها حُجّة.

فأمّا عند ظهور الإمام عليه السلام، فإنّه المفزَعُ عند المشكلات، وهو المنبّه على العقليّات، والمعرّف بالسَّمعيّات، كما كان النبيّ صلى الله عليه وآله.

ولا يجوزُ إخراج الأحكام في السمعيّات بقياسٍ ولا اجتهاد. فأمّا العقليّات فيدخلها القياس والاجتهاد .

ويجبُ على العاقل مع هذا كلّه ألا يقع بالتقليد في الاعتقاد، وأن يسلك طريق التأمّل والاعتبار، ولا يكون نظره لنفسه في دينه أقلّ من نظره لنفسه في دُنياه، فإنّه في أُمور الدُّنيا يحتاط ويحترز، ويفكّر ويتأمّل، ويعتبر بذهنه ويستدلّ بعقله، فيجبُ أن يكون في أمر دينه على أضعاف هذه الحال، فالغَررُ في أمر الدِّين أعظمُ من الغرر في أمر الدُّنيا، فيجبُ أن لا يعتقد في العقليّات إلّا ما يَصحّ عنده حقّه، ولا يُسلّم في السمعيّات إلّا لمن ثبت له صدقه.

نسأل الله حُسن التوفيق برحمته، وألا يَحرِمنا ثواب المجتهدين في طاعته. قد أثبَتُّ لك يا أخي أيّدك الله ما سألتَ، واقتصرتُ وما أطلتُ، والذي ذكرتُ أصلٌ لما تركتُ، والحمدُ لله وصلواته على سيّدنا محمّدٍ رسوله وآله وسلّم.

١٥
إشارة السَّبق

الشيخ أبي الحسن عليّ بن الحسن بن أبي المجد الحلبي
القرن الخامس الهجري

۞ هذه الرسالة الاعتقاديّة لأحد أعلام الإماميّة في القرن الخامس الهجري، وهو حلبي من مدينة حلب الشهباء، وهذه المدينة كانت من معاقل الشيعة الإماميّة منذ القدم إلى أن قام صلاح الدين الأيّوبي بمذبحة عظيمة قتل فيها الشيعة، ولكن بقيت لهم بقيّة قليلة حتّى الآن في داخل المدينة والقرى المحيطة بها مثل منطقة نُبُّل والزهراء وفوعه حرسهم الله ودفع عنهم كيد الخائنين.

ومن أعلام هذه البلدة في القرن الخامس مؤلّف هذه الرسالة، وقد تحدّث عنها الشيخ آقا بزرگ الطهراني [طبقات أعلام الشيعة: ق٥هـ / ص ١١٩] بقوله: «علي بن الحسن بن أبي المجد الحلبي، علاء الدين أبو الحسن، مؤلّف كتاب (إشارة السبق إلى معرفة الحق) المطبوع في مجموعة (جوامع فقهية) في ١٢٧٦. قال صاحب المقابس : إنّ كتابة النسخة الموجودة عنده ٧٠٨، وكنية والده: أبوابفضل بن أبي المجد).

وقد أنجبت هذه المدينة مجموعة كبيرة من العلماء والفقهاء، وللوقوف على أهميّة

هذه المدينة في تاريخ الإماميّة راجع: «بغية الطلب في تاريخ حلب» لابن العديم ـ تتلمذ جماعة منهم ببغداد عند المرتضى والطوسى، منهم أبي الصلاح الحلبي الذي خلّف الطوسي في إمامة الطائفة ومرجعيتها ببلاد الشام.

لهذه الرسالة نسخ عديدة تبلغ العشرة (راجع: فهرست دنا: ج ١ / ٨٤٢). واعتمدنا في هذا التحقيق على نسخة (كتابخانه مجلس شوراى اسلامى) بطهران، برقم ١٢٧٢.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله على ما عَمّ من نعمه، وخَصّ من عوارف جوده وكرمه، وصلاته على سيّدنا محمّد نبيه ﷺ المؤيّد بإعجاز وحيه وكلمه، النافذ أمره في عروب الوجود وعَجمه، وعلى أهل بيته خُزّان علمه وحِكمه، وحُفّاظ عهده وذِممه.

وبعدُ: فقد أشرتَ إلى تحرير ما يجب اعتقاده عقلاً، والعمل به شرعاً، إشارة تعمّباشتمالها على أركان كلّ واحدٍ من التكليفين نفعاً، وتفيد من وعاها وآثرها ضبطاً وجمعاً. ومن الله أستمدّ المعونة على ما يرضيه، والمثوبة على ما أعبده من الحقّ وأبديه.

إنّ الذي يجب اعتقاده من الأركان الأربعة التي هي: التوحيد، والعدل، والنبوّة، والإمامة، هو ما يعمّ تكليفه ولا يسع جهله، ممّا جملته كافية أهل الجمل، دون النظّار وأهل التفاصيل. وذلك ممّا لا يتمّ ثبوت كلّ واحد من هذه الأركان إلّا بثبوته، وما زاد على ذلك ممّا يتنوّع من المباحث العقلية، ويتفرّع من الدقائق الكلاميّة، لا يلزم أصحاب علم الجملة، ولا هو من تكليفهم، بل هو من تكاليف النُظّار المفصِّلين ولوازمهم. وربما أنّ فيه ما ليس بلازمٍ لهم، بل هو ممّا قد التزموا به، إمّا ديانةً وتحقيقاً، وإمّا فضيلةً وتدقيقاً.

ولمّا كانت جملة هذا التكليف ـ التي لابدّ منها، ولا غنى عنها، يقلّ رسمها لسهولتها وتفاصيلها التي تكلّفها النظّار ـ يكثر رقمها، ويطول شرحها لصعوبتها، كانت الإشارة إلى ذلك، بحيث لا تفريط في إيراد ما يفيد علمه، ويعود نفعه وفهمه، ولا إفراط فيما يتّسع نظمه، ويكشف حجمه، أجود ما عوّل عليه المستفيد، وأجدى ما نحاه واستزاد به المستزيد، فخير الأمور أوسطها، وهو ما سلكته في هذه الإشارة.

أمّا الكلام في ركن التوحيد

فهو في إثبات صانع العالم سبحانه، وما يستحقّه من الصفات نفياً وإثباتاً، وذلك يترتّب على حدوث العالم.

وبرهانه: لو كان قديماً لوجب وجوده فيما لم يزل، وذلك يفيد صحّة تنقّل جواهره الآن وهو محالٌ، ولو لم يكن مُحْدِثاً لم تكن أجسامه مختصّةً بالحوادث التي هي ملازمة لها غير منفكّة عنها، واختصاصها على الوجه الذي لا يصحّ خلّوها في وجودها منها حاصلٌ، وكلّما لا يخلو من المحدَث ولا يسبقه في وجوده، فهو محدَث. ولو صحّ خلوّ جسم من تعاقب الصّفات الموجبة عن الأكوان اللّازمة له في وجوده عليه، لم يكن معقولاً، فضلا عن أن يكون موجوداً، لأنّه قلب لجنسه المقطوع على استحالته، وإذا لم يعقل خلوّ الأجسام من الحوادث الملازمة لها في وجودها، فلابدّ من كونها محدَثة مثلها، وتناهي الحوادث مقطوعٌ عليه بأنّه إذا ثبتت لآحادها الأوليّة، فلابدّ من ثبوتها لمجموعها، وإلّا فإثباتها حوادث مع نفي تناهيها متناقضٌ. وثبوت حدوثه دالّ على إثبات محدِثه، لكونه ترجيحاً لوجوده على عدمه، وترجيح أحد الجائزين على الآخر لابدّ له من مرجّح.

وعلى كونه فاعلا مختاراً، لأنّ الموجب يستحيل تخلّف معلوله عنه:

فإن كان قديماً أدى إلى التباس الأثر بالمؤثّر، واحتياج كلّ واحد منهما إلى الآخر في نفس ما احتاج الآخر إليه فيه.

وإن كان مُحدَثاً احتاج إلى محدِث، ويلزم على كليهما الدّور والتسلسل.

وإذا ثبت كونه تعالى فاعلاً مختاراً، وجب كونه قادراً، لأنّه قد صحّ منه الفعل المتعذّر على غيره، وكلّ من صحّ منه ذلك، لابدّ أن يكون قادراً.

وعالماً: لأنّه أحكم أفعاله وأتقنها إحكاماً يتعذّر على غيره، وذلك لا يتأتّى إلّا من عالم.

وحيّاً: لأنّه قد صحّ كونه قادراً عالماً، لا بل قد وجب وصحّته فضلاً عن وجوبه لا يثبت إلّا لحيّ.

وموجوداً: لأنّه أثر ما لا يعقل كونه أثر المعدوم، ولأن له تعلّقاً بمقدوراته ومعلوماته، يرجع إلى ذاته، وثبوته مع انتفاء الوجود محالٌ.

وقديماً: لما ثبت من انتهاء الحوادث إليه، ومن تأثيره ما يتعذّر على كلّ مؤثّر سواه.

وسميعاً بصيراً: بمعنى أنّه حَيّ لا آفة به، لما ثبت من كونه كذلك.

وهذه صفات ذاته الثبوتية التي يستحقّها أزلاً وأبداً، لأنّها واجبة له لا لموجب، لأنّه لو صحّ إسنادها إلى موجبٍ زائدٍ على ما هو عليه في ذاته، لكان:

إمّا قديماً، فتلزم المماثلة، وقد ثبت أنّه لا مثل له تعالى من حيث إنّه لا ثاني له في القدم.

وإمّا محدِثاً فيتوقّف إحداثه على كونه مُحدِثه أولا، ويلزم الدور، فكانت واجبة لما هو عليه في ذاته فيما لم يزل، واستحال بذلك خروجه عنها فيما لا يزال.

وهو تعالى مدرِك للمُدرَكات إذا وجدت، لاقتضاء كونه حيّاً لا آفة به ذلك، وإدراك المعدوم لا بمعنى كونه معلوماً، بل بمعنى كونه مسموعاً مبصراً محال.

وهذه الصفات المقتضاة عن صفة الذّات فيه سبحانه وعن صفة المعنى في غيره، واجبةٌ له، لا على الإطلاق بل بشرط منفصل.

ومريدٌ وكاره: لجواز تقديمه من أفعاله أو تأخيره ما لا خفاء في جواز العكس فيه، فلو لا المخصّص لم يكن لتقديم ما قدّم وتأخير ما أخّر وجه.

ولأنّ العالِم بفعله وغرضه به يخصّه مع خلوّه من السهو والغفلة. وكونه مخلا بينه

وبين الإرادة يجب كونه مريداً.

وهذه حاله سبحانه، فهو مريد على الحقيقة، ولأنّه أمر بالطاعة ونهى عن المعصية، فلو لا أنّه مريد لما أمر به كاره لما نهى عنه، لم يتميز الأمر ولا النهي من غيرهما، ولا كان لكونه آمراً وناهياً وجه، ويستحيل استحقاقهما لذاته وإلا لزم قِدم المرادات واجتماع المتضادات للذّات ولمعنى قديم، لأنّه لا قديم سواه،ولمعنى محدث حالة فيه، لاستحالة كونه محلاًّ للحوادث وفي غيره، لوجوب رجوع حكمه إليه إن كان حيّاً واستحالته في الجماد، فلابدّ من وجودهما لا في محلّ.

وما لا يجوز عليه تعالى ممّا يجب نفيه عنه، فمنه ما لفظه ومعناه يفيد السلب، وهو نفي المائية المحكية عن ضرار بن عمرو لأنّه لا حكم يدلّ على ثبوتها ولا طريق إلى صحتّها، والأصح إثبات الكيفيّة والكميّة، وهو جهالة، ونفي الجسميّة والجوهرية والعرضية، لما ثبت من قدمه وحدوث ذلك أجمع، فلو لااستحالة كونه بصفة شيءٍ منها لوجب حدوثه أو قدمها، لثبوت المشاركة في الحقيقة، ولأنّه فاعل ما فعل من ذلك اختراعاً، فلو كان مثلها تعذر عليه إنشاؤها واختراعها، كما تعذّر على غيره.

ونفي الرؤية بالأبصار والإدراك بسائر الحواس، لأنّه لو صحّت رؤيته آجلاً لوجبت عاجلاً، لأنّ الرؤية إذا صحّت وجبت، وإذا لم تجب استحالت وفي استحالتها الآن وجوب استحالتها هناك، ولأنّه ليس بمقابل ولا حال فيه ولا في حكمه، فلا يعقل كونه مرئياً ولا محسوساً، وقد تمدح بنفي الرؤية عنه تمدحاً عاماً، فإثباتها نقص لتمدحه، لإ طّراد ذلك في كلّ ما تمدّح بنفسه، كالسِّنة والنوم وغيرهما.

ونفي الاتحاد : لأنّه إن أريد به الحلول، فهو من خصائص الأعراض، أو

المجاورة، فهو من لوازم الأجسام، وكلاهما مستحيل عليه، وإن أريد به غير هما لم يكن معقولا. ونفي الاختصاص بالجهات والحلول في المحال بمثل ما ذكرناه.

ومنه ما لفظه ثبوتي ومعناه سلبي، وهو كونه غنيا، لأنّه حيّ يستحيل عليه الحاجة التي لا وجه لثبوتها إلّا اجتلاب المنافع ودفع المضار، المترتّبين على ثبوت الملاذ والآلام المصححة للشهوة والنفار المختصين بالأجسام. فلما استحال ذلك عليه مع كونه حيّاً، استحال كونه محتاجاً، وثبت أنّه غني.

وكونه واحدا لا ثاني :له في القدم، لأنّه لو كان له ثان، لجاز وجود أحدهما مع عدم الآخر، أمّا في الزمان أو المكان أو المحال، لثبت لهما ما به تتميز الذاتان من الذات الواحدة، وتأتّي ذلك في القديم غير معقول، ولأنّه لا طريق إلى إثبات الثاني من نفس الفعل ولا من واسطته وإثبات ما لا طريق إلى إثباته جهالة، ولأن إثباته مكاف لإثبات ما زاد عليه، وفيه ارتفاع الفرق وإمكانه بين الحقّ والباطل، وهو محال، فإذا انتفى عنه الثاني ـ شريكاً كان أو نظيراً ـ ثبتت وحدانيته، والسمع كافٍ في الدلالة على ذلك.

أمّا الكلام في ركن العدل

فإنّه يترتّب على أصلين:

أحدهما: إثبات التحسين والتقبيح العقليين، لأنّه قد ثبت عموم العلم بمحسنات ومقبحات، ولا يقف العلم بُحسنها وقُبحها على ما وراء كمال العقل، ولا يمكن الخروج عنه معه، فلو لا أنّه من جملة علومه، لم يكن لجميع ذلك وجه، ولا تأثير لأمرٍ ولا نهي في حسن مأمور ولا قبح منهي، لأنّهما لو أثرا لتوقف العلم بحسن ما حسنته العقول، وقبح ما قبحته على ورود هما فيستحيل الجميع لما فيه من الدور، وكان لا يقبح منه تعالى تصديق الكذابين، الذي لو جاز عليه لم يبق طريق إلى

العلم بصدق الأنبياء عليهم السلام ولا بصحة الشرائع، وما بصحّة مدلوله فساد دليله إلّا غير خاف الفساد.

وثانيهما: إثبات اقتداره تعالى على ما له صفة القبيح، لأن استناد كونه قادراً إلى ما هو عليه في ذاته، يقتضي عموم تعلّق قادريته بكلّ مقدور على الوجه الذي لا يتناهى.

ومن جملة المقدورات القبيح، فيجب كونه قادراً عليه، ولأنّ القبيح مقدور لنا، لصحة وقوعه منا، وهو آكد حالا منا في كونه قادرا، فلا وجه لكونه غير قادر عليه، كما لا وجه لاختصاص قادريته بمقدور دون غيره. وحينئذ يجب كونه متنزها عن فعل القبيح، لأنّه عالم لا يجهل، وغني لا يحتاج، فهو عالم بقبحه، واستغنائه عنه، ومع ثبوت ذلك لا يجوز أن يختار فعله، لأنّه لا يكون إلّا لداع، وهو أمّا جهل بقبحه، أو حاجة إليه، ومع استحالتهما وثبوت داعي الحكمة الذي لا يتقدر له داع سواه ، لابدّ من كونه متعالياً عنه ، ولأنّ وجه حسن الفعل داع إليه ووجه قبحه صارف عنه ، إذ المخبر فيهما مع علمه بهما لغرض مستوفي كليهما لا يختار إلّا الحسن الذي وجه حسنه داع له إلى فعله، وإن جاز عليه خلافه، فأولى بذلك من لا يجوز عليه ما ينافي داع الحكمة ولا ما يخالفه.

ولأنّه لو جاز منه وقوع القبيح لسمي بأسمائه التي إطلاقها تابع لوقوعه، فكما استحال أن يسمى بشيء منها يكون وقوع القبيح منه أولى بالاستحالة وعن إرادته، لأنّها تابعة المراد، فمتى كان قبيحا كانت هي أيضاً قبيحة، فلما لم يجز عليه فعله لم يجز منه إرادته، ولأنّه لا فاعل لإرادته سبحانه سواه، فلو جاز أن يريد القبيح، كان على الحقيقة فاعلا له، وذلك مناف لحكمته التي يستحيل منافاتها ولأنّه ناه عنه، لكونه كارها له، فلو أراده كان على الشيء وحده وعن الأمر به لقبحه ولمنافاته لما ثبت من حكمته، ولاستحالة كونه آمرا بما ثبت كونه عنه ناهيا، مع اتحاد الوقت والمأمور، فإنّه لا يأمر إلّا بما يريد، كما لا ينهى إلّا عما يكره.

وقد ثبت بذلك تنزّهه عن كلّ ما يتبع إرادة القبيح من مشيته ومحبته والرضا به، إذ كلّ واحد من ذلك إرادة مخصوصة، وعن قضائه وقدره، لوجوب الرضا بهما، والصبر عليهما، مع قبح الرضا والصبر ممّا ليس بحسن ، ولأنّه لو جاز أن يقضي ويقدر شيئا من القبيح كان العبد بذلك معذوراً غير ملوم، كما لا ملامة عليه في كلّ ما قضاه وقدره من أفعاله سبحانه وكانت حجّة العباد عليه لاستحالة خروجهم عن قضائه وقدره، فلا يبقى له في كلّ ما احتج به عليهم حجّة، ولا وجه مع ذلك لبعثة نبيّ ولا إنزال كتاب ولا نصب دلالة ولا أمر ولا نهي.

والوجه في جميع ذلك ظاهر، وأفعاله سبحانه كلها مقتضية مقدرة لكونها حكمة وصواباً وصلاحاً، سواءٌ ظهر الوجه فيها مفصلاً أو مجملاً أو لم يظهر، فإنّه يجب إلحاق ما خفي وجهه منها بما ظهر ذلك فيه، وحمل الجميع على الأصل المقرر بأدلته، لاستحالة تنافي مدلول الأدلة.

و **من جملة صفاته الفعليه** :كونه تعالى متكلماً، لاستحالة أن يكون الكلام ذاتياً أو معنوياً، لأنّه لا حكم لذلك، فلا طريق إليه، ولو كان كذلك وجب شياع كلامه في كل ما يصحّ أن يسمى كلاماً، من كذب وغيره، فلا يوثق مع ذلك بخطابه، لانسداد طريق العلم القطعي بصدقه وصدق أنبيائه، فلا معنى لكونه متكلماً إلّا ما هو معقول من كونه فاعلاً.

وقد تبين بذلك حدوث كلامه كحدوث جميع أفعاله. ويزيده بيانا:

أنّه مؤلّف من الحروف والكلمات التي لا فائدة فيها إلّا باختلافها وترتيبها في تقديم بعضها على بعض، وباشتماله على البداية والنهاية والتجزئ والانقسام الذي هو من خصائص الحدوث، لاستحالة جميع ذلك على القديم، وكلّ ما يقع من العباد من فعلهم باطناً وظاهراً منسوب إليهم لا إليه لوجوب وقوعه بحسب الداعي والإرادة، وانتفائه بحسب الصارف والكراهة، فلو لم يكن فعلاً ممّن وقع منه لم

يجب ذلك، وجاز خلافه، كما لا يجب في كلّ ما ليس من فعلهم ذلك، لظهور الفرق بينهما، ولأن وجوب استحقاقهم المدح على فعل، والذم على آخر كاشف عن كونهم فاعلين وإلا لم يكن لهذا الاستحقاق وجه، كما لا وجه له في كلّ ما لا تعلّق لهم بفعله، ولأنّهم مأمورون ومنهيون، مرغبون بالمثوبة على امتثال ما أمروا به، مرهبون بالعقوبة على مخالفتهم، فلو لا أنّهم ممكنون من ذلك، لم يكن لجميعه وجه، ولأن نفي كونهم فاعلين يسد طريق العلم بإثبات الفاعل مطلقا، وثبوت الفعل مع انتفاء الفاعل ممّا لا يعقل، لكونه جهالة.

وقد ظهر بذلك أن أفعالهم ليست مخلوقة فيهم، ويزيده ظهوراً أنّه يستحيل وقوع الفعل الواحد بفاعلين، كما يستحيل وقوع مقدور الواحد بقدرتين، لاستحالة كون الشيء الواحد موجوداً معدوماً، واقعاً مرتفعاً، في حالة واحدة، فيتحقّق بذلك بطلان الكتب، وإن كان غير معقول، لكون العلم بكلّ واحد من صحّته وحقيقته موقوفاً بالعلم على الآخر، مع أنّه إن كان نفس الفعل فهو واقع بفاعله، وإن كان وجهه الذي يقع عليه فهو تابع لاختيار الفاعل وقصده، لاستحالة تجرده عن ذات الفعل وماهيته، فلا معنى لكون العبد مكتسباً إلّا كونه فاعلاً، وليس في العقلاء من يسند الفعل الواحد إلى فاعلين: أحدهما محمود، وهو الخالق والآخر مذموم وهو العبد المكتسب، إلّا المُجْبِرة والمجوس.

وإذا ثبت كون العباد فاعلين ثبت كونهم قادرين، لاستحالة وقوع المقدور لا بقادر، ولأن لهم بصحة وقوعه مزية على تعذره لولاها لم يكونوا بأحد هما أولى من الآخر، وهي مستندة إلى القدرة المُحْدَثة، لاستحالة كونها ذاتية أو فاعلية، ولأن جواز حصول القدرة وإن لا تحصل، وثبوت التفاضل بين القادرين في كونهم كذلك مع استمرار ما هم عليه من حال وشرط، دلالةٌ على ثبوت القدرة، إذ لا وجه لشيء من ذلك إلّا باعتبارها وقدرهم متعلّقة بحدوث أفعالهم، لاتباع تعلّقها صحّة الحدوث، وهي متقدّمة على الفعل، فيصحّ كونها مؤثرة فيه ومخرجة له من العدم

إلى الوجود، لأن تأخّرها يستحيل منه ذلك فكيف يكون بـه. ومـقارنتها تـنافي الاختيار، ويقتضي كونها علة في أثرها، وهو ظاهر الفساد، لمنافاته ما دلت عليه الأدلة، فصح كونها متقدّمة ومتعلّقة بالضدين لصحة التصرف في الجهات المختلفة مع تضادها. ولأنّها ليست بأحدهما أولى من الآخر، فلو لم تكن متعلّقة بهما للزم اجتماعهما عند حدوث الفعل، فلا يخفى فساده، وإيجابها الصفة وتعلّقها بمتعلّقها لما هي عليه في نفسها لكونها لا تعلم إلّا كذلك، وهي مختلفة لا متضاد ولا متماثل فيها ، لتعلّق كلّ جزءٍ منها بجزءٍ من المقدور مع اتحاد الوقت والجنس والمـحلّ، ولاستحالة أن يصحّ بكلّ جزء منها غير ما يصحّ بالآخر، لكونه إيجاد موجود.

فأمّا مع اختلاف ما ذكرناه فلا انحصار لتعلّقها، وهي متفقة فيه ـ وإن اختلف، لأنّه لا وجه لاختلافها فيه ـ وشرط مقدورها أن يكون ممكناً في نفسه، لاستحالة تعلّقها بما ليس كذلك.

فعلى هذا يكون تكليف الكافر بالإيمان ممكناً، لكونه مقدوراً له وحسناً، لكونه إرادة حكيم منزه عن كلّ قبيح.

وقد يكون واجباً في الحكمة لتكامل شروطه، ولا تأثير لتعلّق العالِميّة بأنّه لا يختاره، إذ ليست مؤثرة في معلومها ولا مضادة لوقوعه منه، فكان ممكن الوقوع باعتبار تمكنه واقتداره محالاً بسوء اختياره، ولو أوجب تعلّق العالِميّة كفر الكافر، لأوجب إيمان المؤمن، فيقبح التكليف، ويسقط ما يترتّب عليه، وقـد كـلف الله سبحانه كلّ من أكمل له شروطه التي هي

الحياة والعقل والاقتدار والتمكين ونصب الأدلة وإزاحة العلة وشهوة القـبيح والنفار عن الحسن والألطاف المعلومة له، لأنّه مع إكمالها إذا لم يغن بالحسن عن القبيح، بل جعل ما أمر به شاقاً، لكونه مؤلما منفوراً عنه ، وما نهى عنه كذلك لكونه ملذّا مشتهى، فلو لا كونه مكلّفاً كلّ من أكمل له فعل المشاق وترك الملذ ، كان عابثاً أو مغرياً له بالقبيح ويتعالى الله عنهما . ولا وجه لكونه باعتبارها غير مكلّف، لأنّه

على الصفات المعتبرة في ثبوت كونه كذلك، وحسن هذا التكليف معلوم، لاستناده إلى مكلّف حكيم، ولتضمّنه التعريض إلى استحقاق المنافع العظيمة التي لا تستحقّ إلّا به، لقبح الابتداء بمثلها، وذلك هو الغرض به . والتعريض للشيء في حكم إيصاله، والمخاطب به من تكاملت له شروطه المشار إليها، وهو من جملة المشاهدة المسماة إنساناً ما لا يتم كونه حيّاً إلّا به، ولا اعتبار بما سوى ذلك، كما لا اعتبار بالسمن بعد الهزال، ولا بالزيادة بعد النقصان، لأنّ الحياة حالّة في الجملة. والأفعال صادرة عنها، والأحكام متعلّقة بها، والإدراك واقع ببعض أعضائه فلو لا أنّ التكليف منها ما بيناه لم يكن لجميع ما ذكرناه وجه، كما لا وجه له بالنسبة إلى الشعر منها والظفر.

و **ما به يتعلّق التكليف** : إمّا إلزام بفعل فإيجاب، أو ما هو أولى فندب، أو ما منع من فعل فحظر، أو ما الامتناع منه أولى فكراهة ومكروه.

وذاك إمّا عقلي أو سمعي، من أفعال القلوب أو الجوارح الظاهرة، داخل تحت الطاقة والاستطاعة، لكونه مقدورا للمكلّف، بشهادة العقول بقبح تكليف ما لا يطاق، سواءٌ كان بفقد قدرة أو آلة أو شرط من شروطه التي لا يحسن إلّا معها، ولكونه مستحيلا بأن لا يكون مقدورا، ولا وجه لقبحه إلّا لكونه تكليفا بما لا يطاق، لثبوت حسنه بثبوت الطاقة، ولانتفائه بانتفائها، ولا يتعلّق بما لا حكم له ولا استحقاق به كالمباح.

و **يعتبر في قيام المكلّف به**: معرفته بمكلّفه سبحانه على صفاته جملة وتفصيلاً، وبالتكليف على صفته وبكيفية ترتيبه وإيقاعه، وإلّا لم يفد قيامه به . ولابدّ من فاصل بين التكليف وبين ما يستحقّ عليه، لأنّه لو اتصل به ممازجاً أو معاقباً لزم الإلجاء المنافي له، وحصول المستحقّ على الوجه المنافي لما به يستحقّ محال، فكان انقطاعه واجباً لذلك، وهو إمّا بالفناء أو بغيره ممّا تتعلّق به المصلحة، وتقتضيه الحكمة . ولا ضد للجواهر إلّا الفناء ، وبوجوده إلّا في محلّ ينتفي

وجودها جملة، ووجود ما يتبعها ويختص بها تبعاً لانتفائها، وطريق إثباته السمع، وهو إجماع الأمّة وظواهر الآيات وما هو معلوم من الملّة الإسلاميّة والشريعة النبويّة، فيكون عدم الجواهر به حقيقياً لا مجازياً، وإعادتها بأعيانها لإيفائها والاستيفاء منها مقدور له سبحانه، ليتميزها بما لا تعلم إلّا عليه . ولا يصحّ خروجها عنه، لاستحالة خروج المعلوم عن كونه معلوماً . ولا تجب إعادة ما زاد من الجملة على ما به يكون المكلّف مكلّفاً، بل ذلك راجع إلى اختيار الحكيم ولا إعادة من لا مستحقّ له أو عليه.

وما علم تعالى أنّه يقرب المكلّف إلى ماكُلف فعلاً واجتناباً، أو يكون معه أقرب باختياره هو المسمّى باللّطف والصلاح، وهو : إمّا عام أو خاصّ، أو ما هو أخصّ منهما، إمّا من فعله تعالى أو من فعل المكلّف لنفسه ، أو من فعل غيره له إذا كان في المعلوم فعله أو ما يقوم مقامه، والحكمة تقتضي فعله لوجوبه، لأنّه جار مجرى التمكين والإقدار، وقبح منعه كقبح منعهما، ولأن منعه مناقض للغرض المجري بالتكليف إليه، والحكم لا يناقض غرضه، لكونه منافياً لحكمته، وشروطه تقدّمه على ما هو لطف فيه، وثبوت مناسبته بينهما وخلّوه من كلّ مفسدة، وهو فيما لا يتعلّق بالدين غير واجب، إذ لا وجه لوجوب الأصلح الدنياوي، ولا طريق إليه، لاستحالة كونه تعالى في كلّ حال غير منفك من الإخلال بالواجب، وتقتضيه المفسدة، ولا يجب المنع منها بل الإعلام بها والتمكين من دفعها، لإزاحة العلة، واستتمام الغرض بذلك.

ولا وجه في اللطف إذا كان مصلحة في أمر أو لمكلّف مفسدة في غيره ولآخر، كما لا وجه لكل مصلحة لا تتم إلّا بمفسدة.

ومعرفة الله تعالى واجبة، لكونها أصلاً لجميع التكاليف المكتسبة، عقلاً وشرعاً، لكون اللّطف – الذي هو العلم باستحقاق الثواب والعقاب على الطاعة – مشروطاً بثبوتها، ومتوقفاً على حصولها، ولكونها شرطاً في شكر نعمه سبحانه تعالى وعبادته، التي هي كيفية في شكره الذي لا يصحّ إلّا بعد صحّتها، ولا يثبت حقيقته

بعد ثبوتها.

وكلّ ما لا يتم الواجب إلّا به فهو واجب، ولا وصلة إليها في دار التكليف إلّا بالنظر الحاصل على شروطه، لاستحالة كونها ضرورية أو حاصلة عن طريق يرجع إلى الضرورة، لثبوت الخلاف فيها، وارتفاعه في كلّ ضروري.

ولسنا في تكليف العلم بالمكلّف مضطرّاً إلى العلم به أو سمعه ، لتوقف العلم بصحة السمعيات على تقدّمها، وأنّ السمع مؤكّد لوجوبها، فكانت باعتبار ما ذكرناه نظرية واستدلالية، وكان النظر واجباً لوجوبها، وهي على التحقيق أول الواجبات، فيكون ما هو وصلة إليها وسبب فيها كذلك، لأنّ ما عدا النظر من جميع الواجبات العقلية والسمعية قد يخلو المكلّف منها إمّا وجوباً أو جوازاً، أو لا يخلو من وجوبه عليه فكان أوّل : الواجبات وصلة وترتيباً. وإنّما يجب عند حصول الخوف والرجاء، وقد يحصل خوف المكلّف بسببٍ لا يتعدى عنه، لتدبره ما هو عليه من أحواله، وما هو فيه من النعم ظاهراً وباطناً، وبسبب خارج عنه، لسماعه اختلاف العقلاء في المذاهب والآراء، مع فقدهما وفقد ما به يحصل كلّ واحد منهما، لابدّ من ورد الخاطر عليه، وأولى ما كان كلاماً داخل سمعه متضمّناً إخافته من إهمال النظر وحثّه على استعماله. وتجويز الضرر يقتضي وجوب الاحتراز منه، معلوماً كان أو مظنوناً، وذلك باعث على النظر ومؤكد لوجوبه، وهو مولّد للعلم مع تكامل شروطه، لكونه واقعاً بحسبه وتابعاً له، يقل بقلته ويكثر بكثرته، فكان مسبباً عنه ومتولّداً من جهته، ومن لم يولّد نظره العلم فلتقصير منه : إمّا في النظر أو في المنظور فيه أو لأنّه نظر في الشبهة لا في الدليل، والنظر فيها لا يولّد شيئاً ولا يفضي بصاحبه إلّا إلى الجهل أو الشك، والجهل ليس مسبباً ولا متولداً عن النظر، لكونه نقيض العلم وضده، لاستحالة الجمع بين النقيضين.

والمنظور فيه لاكتساب المعرفة الواجبة، ما خرج عن مقدور كلّ قادر بقدرة

ممّا يختص سبحانه بالاقتدار عليه، ومن الجائز في أصل العقل أن يخلو العاقل من كل تكليف، لكن ذلك مشروط بأن يغنيه بالحسن عن القبيح، ولا يثبت ذلك إلّا بأن يكون مشتهياً للحسن نافراً عن القبيح لا بالعكس من ذلك، فبتقديره يكون خلوّه من التكليف جائزاً، لكونه غير منافٍ للحكمة، ويكون كمال عقله مع ما يضامه من أصول النعم الباطنة والظاهرة نعمة منه سبحانه عليه، وإحساناً إليه، والعقل يقتضي حسن الابتداء بذلك لا قبحه.

[الكلام في الوعد والوعيد]

وممّا يتفرع على ركن العدل، الكلام فى الوعد و الوعيد، و هو ما يستحق بالتكليف فعلا و تركا. والمستحقات ستّه : المدح والذم والثواب والعقاب والشكر والعوض.

فالمدح: يتميز بكونه دالاًّ على الارتفاع، والذم بكونه دالاًّ على الاتضاع، والثواب بوقوعه مستحقّاً على وجه التعظيم، والعقاب بوقوعه مستحقّاً على وجه الإهانة، والشكر بوقوعه اعترافاً مقصوداً به التعظيم، والعوض بانقطاعه وتعريه من تعظيم.

ويعتبر في المدح والذم العلم بما به يستحقّان، والقصد إلى كلّ واحد منهما، والوضع العرفي فيهما، ويثبتان بالقول حقيقة وبالفعل مجازاً، ويشتملان على أسماء ودعاء، ويستعمل كلّ واحد منهما بحسب الموجب له مطلقا في موضع، مقيدا في غيره، ويعلمان عقلا لاقتضاء ضرورته لهما.

فما به يستحقّ المدح : إمّا فعل الواجب لوجه وجوبه، أو الندب لوجه ندبيته، أو اجتناب القبيح لوجه قبحه، أو إسقاط الحقوق لوجهها لا يستحقّ على ما سوى ذلك، وعلى ما به يثبت استحقاقه ثبت استحقاق الثواب بشرط حصول المشقة في الفعل والترك، أو في سببهما وما به يتوصل إليهما.

وطريق العلم باستحقاقه العقل، لثبوت إلزام المشاق التي لولا ما في مقابلتها من الاستحقاق لم يحسن إلزامها، ولا كان له وجه فبوجوهها تعنى اللطف فيها، وبما يقابلها من الاستحقاق تعين فيها وجه الحكمة، ولزم احتمالها والصبر عليها.

وبدوامه السمع ، لحسن تحمّل المشاق للمنافع المنقطعة عقلا، إذ ليس فيه ما يقتضي اشتراط دوامها، فيكون القطع على دوامه وصفاته سمعاً بـإجماع جـميع الأمّة، ولا يلزم حمله على المدح، لاشتراكهما في جهة الاستحقاق، لأنّـهما وإن اشتركا في ذلك فقد اختلفا في غيره، ويثبت أحد هما في موضع يستحيل ثبوت الآخر فيه.

وما به يستحقّ الذم: إمّا فعل القبيح أو الإخلال بالواجب ، لا يستحقّ بغيرهما، وممّا به يثبت استحقاقه ثبت استحقاق العقاب بشرط اختيار المكلّف ذلك على ما فيه مصلحته.

وطريق العلم به السمع، لأنّ العقل وإن أجازه ولم يمتنع منه ، إلّا أنّه لا قطع به على ثبوت استحقاقه، لخلوّه من دلالة قـطعية عـلى ذلك ضـرورة واسـتدلالاً، فالمرجع بإثباته قطعاً إلى السمع المقطوع على صحّته، وهو الإجماع والنصوص القرآنية، ولا يلزم عليه الإغراء لأن تجويزه عقلاً، والقطع عـليه سـمعاً زاجـرٌ لا إغراء معه.

وإذا كان الأصل الذي هو ثبوت استحقاقه لا يُعلم إلّا سمعاً، فالفرع الذي هو دوامه وانقطاعه أولى بذلك.

وقد أجمعت الأمّة على دوام عقاب من مات من العصاة كافراً، ولا إجماع على دوام عقاب من عداهم من عصاة المؤمنين، فهم على ما كانوا عليه مـن ثـبوت استحقاق الثواب الدائم وإن استحقّوا معه بعصيانهم العقاب، لأنّ انقطاع عـقابهم ممكن بتقديمه، ودوام ثوابهم المجمع عليه مانع من انـقطاعه، لإمكـان حـصوله

معاقباً للاستيفاء منهم، ولا مانع من ذلك كما لا مانع من استحقاقهم المدح في حالهم فيها مستحقّون الذم، لوجوب مدحهم بإيمانهم وذمهم بفسقهم، وما تعذر ذلك من فاعلٍ واحد إلّا لفقد الآلة لا لفقد الاستحقاق، فإنّه لو كان له لسانان لمَدَحَ بأحدهما وذَم بالآخر، ولو مدح بلسانه وذم بما يكتب بيده وبالعكس من ذلك لصح وكان جامعاً بينهما في حال واحدة، فكما لا تنافي بين ثبوت استحقاقهما إلّا على أمر واحد بل على أمرين مختلفين، فكذلك لا تنافي أيضاً بين ثبوت استحقاق ما يتبعهما من ثواب وعقاب، وكما أجمعت الأمّة على دوام عقاب الكفار، أجمعوا أيضاً – عدا الوعيدية – على انقطاع عقاب من وصفنا حالهم.

ولاستحالة الجمع بين دائمي الثواب والعقاب، وجب كون المنقطع متقدّماً على الدائم الذي يحصل بدلاً منه ومعاقباً له.

الكلام في الإحباط وبطلانه

وقد ثبت بما ذكرناه أنّ المستحقّ من الثواب لا ينفيه شيء ولا يسقطه مسقط، لأن إسقاطه منافٍ للحكمة لكونه مستحقّاً على الله لا على غيره، فتقدير سقوطه بعد ثبوته منافٍ لحكمته تعالى. وإذا صحّ ذلك بطل التحابط بين الطاعات والمعاصي، وبين المستحقّ عليهما.

ويبطله أيضاً: أنّه لا تنافي بين ذلك، لكونه متجانساً، فإنّ جنس ما يقع طاعة أو معصية واحدٌ لا تضادّ فيه، ولا اختلاف بينهما إلّا بالوجوه التي يقع عليها، وهي تابعة لاختيار الفاعل وقصده، بل ممّا يصحّ تعرّيها منها، فإنّ دخول الدار بإذن صاحبها كدخولها بغير إذنه، وأحد الدخولين طاعة والآخر معصية، وجنسهما واحد لا اختلاف فيه إلّا بالوجه الواقع عليه، وكذلك جنس ما يقع ثواباً أو عقاباً واحدٌ، لا مضادّة فيه ولا انفصال بينهما إلّا بالشهوة لأحد هما والنفار من الآخر،

فإنّ جنس الألم واللذّة واحد. وإدراكهما بطريقٍ واحـد، ولا افـتراق بـينهما إلّا بالشهوة والنفار، ولولا ذلك ما التذّ أحدنا بما يتألّم به غيره، وبالعكس من ذلك فإنّ المبرود يلذّ له ما يؤلم المحرور من النار وغيرها من الحرارات.

وإذا كان جنس المستحقّ واحداً، وما به يثبت استحقاقه أيضاً كذلك، لم يعقل دخول التحابط فيه، لأنّه لا معنى له إلّا التنافي الذي لا يدخل إلّا في المتضادات، لا في المتجانسات. على أنّه لو صحّ ـ وهيهات ـ لكان بين الموجودات والمستحقّ معدوم لم يوجد بعد، فكيف يدخله الإحباط؟

ولو جمع جامعٌ بين الطاعة والمعصية على حدٍّ واحد، لم يثبت له عـلى رأي الوعيديّة به استحقاق، وكان بمنزلة من لم يطع ولم يعص، لا له ولا عـليه، وهـو ظاهر الفساد.

وإذا بطل التحابط فالتكفير أيضاً باطل، لأنّ صغائر الذنوب في استحقاق الذمّ والعقاب عليها ككبائرها، وإذن زاد ما يستحقّ على الكبائر بالنسبة إلى ما يستحقّ على الصغائر. ولأنّ إثبات الصغير مكفرٌ لا وزر بها مبنيٌّ على إثبات الكبيرة محبطة لا أجر معها، فبطلانهما واحد.

ومسقط العقاب على الحقيقة عفو الله:

إمّا عند التوبة التي هي بذمّ التائب على ما مضى منه من القبيح، وعـلى أن لا يعود إلى مثله مستقبلاً، مع الخروج من حقّ ثبت في الذمـة إن كـان لله تـعالى، فبتلافيه وأدائه إن كان ممّا يُؤدّى، وقضائه إن كان ممّا يُقضى، وإن كـان لبـعض العباد فبتأديته وفعل ما يجب في مثله. وإذا صحّت التوبة، كانت مقبولة إجـماعاً وسقوط العقاب عندها تفضّل من الله لا وجوباً، لأنّه لو وجب على وجه تكون هي المؤثّرة في الإسقاط، لم يكن له سبحانه بذلك تكرّم ولا تـمنّن ولا اخـتيار ولا تمدّح. مع أنّ ذلك كله له بقبولها، فيكون الوجوب من حيث استحال خلاف الوعد عليه تعالى، لا من حيث كونها مؤثّرة في إسقاط ما هو حقّ له.

وإمّا عند عفوه ابتداءً، والعقل شاهد بحسنه، لأنّه إذا كان العقاب حقّاً له لا حقّ فيه لغيره، بل لا يسقط بإسقاطه حقّ الغير، جرى حسن إسقاطه مجرى حسن إسقاط الدين، وكان في الحسن أبلغ منه، لكونه محضاً، وأكّده أنّه سبحانه لا ينتفع باستيفاءٍ ولا يستضرّ بإسقاط. ولا يناط بذلك شيء من وجوه القبح وحسن الإحسان ممّا تشهد به أوائل العقول. والسمع دالّ على ثبوته، ولا إغراء بذلك لما يقابله.

وإمّا عند الشفاعة التي هي قبولها، لا نزاع فيه كثبوتها، ولا وجه لحقيقتها إذا كانت في زيادة المنافع للاستغناء عنها، ولجواز العكس فيها، بأن يعود الشفيع مشفوعاً فيه، فتكون حقيقةً في إسقاط المضارّ، وهو الذي يقتضيه العقل ويؤكّده السمع. ومع فقد جميع ذلك، وخلوّ المرجئ له منه، لابدّ من انتهائه إلى الثواب الدائم بعد الاقتصاص منه بالعقاب المنقطع كما بيّناه.

والإيمان وإن كان في أصل الوضع عبارة عن التصديق، إلّا أنّه يختصّ شرعاً بتصديق ما يجب اعتقاده من وحدانية الله تعالى وعدله، ونبوّة أنبيائه، وإمامة أوليائه، وما يترتّب على ذلك من تحليل حلاله وتحريم حرامه وبعثه ومعاده. فالمؤمن هو المصدّق المعتقد لذلك بقلبه، لا المُظهِر له بلسانه من دون اعتبار اعتقاده:

فإن كانت موافقة باطنه لظاهره في الصدق والإخلاص معلومة، إمّا بكونه معصوماً، أو مشاراً إليه بذلك ممّن في إشارته الحجّة، فمدحه مطلق وإلا فهو مقيد.

وإن كان اعتقاده ذلك مستنداً إلى معرفة تفصيلية فهو الغاية، ولا جزاء ما لابدّ منه من علم الجملة.

وإن كان خالياً من الحجّة على كلّ وجه واقعاً على وجه، المطابقة لمعتقده لا ببرهان قطعي وعلم يقيني، بل بمجرد القبول والتسليم، فهو الذي يسمّى تقليداً، إلّا أنّ صاحبه مقلّد لأهل الحقّ في حقهم، فله بذلك مزيّة على مقلدي أهل الباطل في

باطلهم، وهو عند بعض علماء الطائفة مصيب في اعتقاده، مخطىء في تقليده، فيرتجى له من العفو ما يرتجى لغيره من مستضعفي أهل الحق، بناءً على أنّه لا وجه لتكفير أحدٍ من الطائفة على أيّ حال كان.

والكفر وإن كان في الأصل الجحود المأخوذ من الستر والتغطية، إلّا أنّه اختصّ شرعاً بجحود ما وجب التصديق به، أو جحود ما لا يتم الإيمان إلّا به، فالجاحد لذلك هو الكافر - الذي يجب إطلاق دمه، وتجري عليه أحكام أهل الكفر والفسق - وإن كان في الوضع الخروج، إلّا أنّه اختصّ شرعاً بالخروج من طاعة إلى معصية، فالخارج بذلك مع صحّة اعتقاده هو المؤمن الفاسق الذي قد بيّنا أحكامه، لأنّه لا منافاة بين ثبوت الإيمان ووقوع الفسق، لصحّة الجمع بين الطاعة والمعصية والحسنة والسيّئة في وقت واحد من فاعل واحد، كمن تصدق بيمينه وسرق بشماله، أو سبّح بلسانه ورأى محظوراً بطرفه قصداً، وقد أومأنا إلى ذلك متقدّماً.

وجميع ما أشرنا إليه من أحكام الإيمان والكفر معلومة مقطوع عليها بالسّمع خاصّة وهو إجماع الطائفة المحقّة، لخلوّ العقل من طريق يقطع به على كلّ واحدٍ منهما.

[**الكلام عن سؤال القبر**]

وسؤال القبر وما يتبعه من نعيم أو عذاب، والبعث والنشور والموافقة، والحساب والميزان والصراط، وتطاير الكتب، وشهادة الأعضاء، والانتهاء

بحسب الاستحقاق إلى جنّةٍ يختصّ نعيمها بالملاذّ والمسار، وإلى نارٍ يختصّ عذابها بالإيلام والمضارّ، وما يتبع ذلك ويترتّب عليه، حق يجب اعتقاده والقطع عليه، لأنّه ممّا لا يتمّ الإيمان إلّا به، وطريق العلم به إجماع الأمّة، والنصوص القرآنية والنبويّة، ولا اعتداد بمخالفة من خالف في شيء منه، لسبق الإجماع

وتقدّمه على خلافه.

والشكر يستحقّ على النعم المقصود بها جهات النفع، فإن كان كمال المنعم بها معلوماً، وبلغت أعلى المبالغ، كنعم الله ونعم أنبيائه وأوليائه، كان شكرها مطلقاً، وإلّا فهو مقيد، وطريق العلم باستحقاقه ضرورة العقل، لأنّه من جملة علومه.

والعوض يستحقّ على الآلام لا على غيرها، ويُعلم وجوبه بوجوب الانتصاف الذي لا يتمّ إلّا به. وثبوت الألم معلوم بوجدانه وإدراكه، والفرق بين حصوله وارتفاعه، ولا يكاد يشتبه الأمر فيه على عاقل، فإن كان من فعل الله تعالى:

فإمّا مبتدئ لا عن سبب، والوجه فيه لطف بعض المكلّفين. أمّا المفعول به إن كان مكلّفاً أو غيره، وبذلك ثبت الغرض به، وانتفى البعث عنه.

ولابدّ فيه من عوض زائد موف عليه ينغمر بالنسبة إليه في جانبه، ويحسن لأجله تحمّله، وبذلك ثبت العدل به وانتفى الظلم عنه.

أو [لا عن] مسبب:

فأمّا في الدنيا: وهو ما حصل عن تعريض المعرضين، وحسنه معلوم بجريان العادة به، وإن خرقها فيه لا لوجه ممتنع، والعرض فيه على المعرض، لأنّه فاعل المسبّب.

وأمّا في الآخرة: فلا وجه له إلّا الاستحقاق، وهو المقتضي حسنه.

وإن كان من فعل غيره سبحانه:

فإمّا حَسَن: وهو ما كان لاجتناب نفع حسن لا يجتلب إلّا به، أو دفع ضرر عظيم لا يندفع إلّا به، أو لمدافعة متعدٍ غير مقصود إيلامه، أو لإتّباع أمر مشروع وإذن متبوع، أو لإقامة حقّ وأداء مستحقّ، فكلّ هذه الوجوه يحسن فيها الألم.

وإمّا قبيح: وهو ما عداها ممّا لم يكن على وجهٍ منها، وهو الظلم الذي لابدّ فيه من الانتصاف، وعوضه على فاعله جزء بجزء، لاستحقاقه بمقدار المستحقّ عليه، وكلّ ما يصحّ حدوثه يصحّ التوقيت به، لاستحالته بما لا يصحّ فيه ذلك.

[الكلام عن الآجال]

ولا أجل للإنسان إلّا واحد، وهو الوقت الذي يحدث عليه الحادث من موتٍ أو قتل، فكما أنّ أجل الموت وقت حصوله، فكذلك أجل الوقت. وبقاء المقتول لولا قتله وموته كلاهما بالنسبة إلى قادريّة الله تعالى وحسن اختياره جائز. ولا دلالة على القطع على أحدهما لاستحالة تعجيزه سبحانه. والتعجيز عليه بقطع ما لا وجه للقطع به، فيكون الوقف في ذلك مع تجويز كلّ واحدٍ منهما كافياً في اعتقاد الحقّ الذي لابدّ منه.

[الكلام في الأرزاق والأسعار]

وما يصحّ انتفاع المنتفع به على وجهٍ لا منع فيه عليه هو المسمّى رزقاً، وبذلك خرج الحرام عن كونه كذلك، ويعني أنّه لا رزق إلّا الحلال المطلق الذي به المدح، ولاجتلابه توجَه الأمر.

والسعر وإن كان عبارة عن تقدير البدل، فقد يختلف بالغلاء تارةً، وبالرخص أخرى:

فإن كان من قبل الله سبحانه، فهما من قبيل اللّطف، وعوض آلام الغلاء عليه خاصّة.

وإن كانا من قِبل العباد إمّا بالإكراه أو بفعل أسبابهما، فعوض ما فيه العوض على من هو بسببه.

أمّا الكلام في ركن النبوّة

فإنّ بعثة الأنبياء ممكنة، لكونها مقدورة وحَسَنة، لاستنادها إلى حكيم منزّه عن كلّ قبيح، لأنّه لما بعثهم وصدّقهم بإظهار المعجزات، مع استحالة تصديقه الكذّابين،

وإظهاره المعجزات لغير التصديق، ثبت القطع على حسنها، وربما كانت واجبة من حيث وجب الإعلام بالمصالح والمفاسد التي لا يمكن العلم بها والاطلاع على ما وجب منها فعلاً وتركاً إلّا ببعثتهم، فيكون الوجه فيها ظاهراً، وهو إرشاد المكلّفين إلى ما لا سبيل لهم إلى الاسترشاد إليه إلّا بهم.

واللّطف في الواجب واجب، كما أنّه في الندب ندب. وعصمة الأنبياء مطلقة بالنسبة إلى جميع الأوقات، وجميع ما منه العصمة واجبة، لأنّه لو جاز عليهم شيء من القبائح قَدَح في أدائهم وتبليغهم المقطوع على صدقهم فيه بظهور المعجز عليهم، فكان لا يبقى لأحدٍ طريق إلى العلم بصدقهم، الذي لولا القطع عليه تعذّر الوثوق بهم، والقبول منهم، وذلك مناف للغرض في بعثتهم الذي منافاته تنافي الحكمة وتناقضها، فكما وجب تنزيههم عن الكذب في الأداء والتبليغ، ليصحّ الرجوع إليهم والاقتداء بهم، فكذلك وجب تنزيههم عن كلّ قبيح لا تسكن مع تجويزه النفوس إليهم، لنفورها عنهم. ولا يثبت ذلك التنزيهً التام الذي لا يبقى للتنفر معه وجه، إلّا بعصمتهم على الإطلاق، وهو ما أردناه. وبالعلم المعجز الظاهر على يديهم أو نصٍّ صادق يثبت القطع على صدقهم.

وشرط المعجِز في دلالته على التصديق ، أن يكون متعذّراً في جنسه أو صفته المخصوصة، لكونه من فعل الله تعالى، أو جار مجرى فعله لأنّ الدعوى عليه، فما تصديها إلّا إليه خارقاً للعادة الجارية بين المبعوث إليهم، لأنّ المعتاد لا إبانة به ولا دلالة فيه مطابقاً لدعوى المدّعي على وجه التصديق له، لأنّ المتراخي لا قطع به على ذلك، لتجويز دخول الحيلة فيه.

فإذا حصل على هذه الشروط، دلّ على صدق من ظهر على يديه واختصّ به، وسُمي لذلك مُعْجِزاً، لأنّه إذا وجب في حكمته سبحانه تصديق المدّعى عليه من

حيث كان صادقاً عليه في دعواه، وكان غاية تصديقه منه بالقول أن يقول: هـذا صادق فيما ادّعاه علي، فكذلك إذا فعل له ما ذكرناه ممّا يقوم في تصديق ادعائه مقام قوله إنّه صادقٌ فيه. ولا فرق في ذلك بين القول والفعل القائم في إقامة الحجّة به مقامه، كما لا فرق بين أن تكون الدعوى نبوّة أو إمامة أو غيرهما من مراتب الصلاح، إذ وجه الحكمة في وجوب تصديق الجميع ـ إذا تعلّقت المصلحة بـه ـ واحد، فتجويزه في موضعٍ والمنع منه في آخر لا وجه له.

ومشاهدة المعجز لمن يشاهده يقتضي علمه به، وإلّا فالخبر المتواتر فيه إذ ذاك يفيد العلمو القطع به مع فقد مشاهدته، ولا يتميّز الخبر بكونه متواتـراً مـفيداً مـا ذكرناه، إلّا بأن يكون على شروطه التي هي كون مـخبره فـي الأصـل مشـاهداً محسوساً لا يلتبس الحال في مثله، ولا يدخل فيه الاشتباه. وكون ناقلية بالغين في الكثرة إلى حدّ لا يجوز على مثلهم في العادة التواطؤ فيه والافتعال له أو ما يجري مجراهما، مع ارتفاع جميع الأسباب الداعية إلى ذلك عنهم، واسـتحالتها مـنهم، وتساوي طبقاتهم في ذلك على الوجه المقطوع به، إنّه لم يكن مختصا بطبقة دون طبقة، ولا بفريق دون فريق، فإذا اختصّ الخبر بذلك أفاد العـلم، وأثـمر اليـقين بمخبَره، وسمّي لذلك متواتراً وإلّا فلا.

وصدق جميع أنبياء الله معلومٌ بإخبار الصادق عنهم، وهو نبيّنا محمدٍ ﷺ مـع ما تضمّن الكتاب العزيز من ذكر الأنبياء المعينين فيه.

وصدق نبيّنا محمّد بن عبد الله ﷺ معلوم بادّعائه النبوّة، وظهور المعجِز مطابقاً لادّعائه مختصّاً بجميع شرائطه، فلو لا أنّه صادق لم يجز ذلك.

ومعجزاته ﷺ وإن كانت كثيرة إلّا أن :

منها : ما هو باقٍ موجود، وهو القرآن الكريم.

ووجه الاستدلال به على نبوّته: أنّه تـحدّى العـرب، وقـرعهم بـالعجز عـن

معارضته، ولو لا التحدي لم يكن لادّعائه وجه، فعجزوا عن المعارضة، مع توفر الدواعي إليها، وقوّة البواعث عليها، ولو لا عجزهم عنها لأتوا بها، ولو أتوا لنُقلت وظَهَرت، بل كان نقلها وظهورها أعظم من ظهور القرآن ونقله، لأنّها كانت حجّة لهم، بمثلها بقاء جميع ما كانوا فيه من ديانة ورئاسة وغيرهما، فلما لم يُعرف لها نقلٌ، ولا أشير إلى ذلك بوجهٍ، مع تطاول المدّة التي كانوا فيها بها مهتمين، وعلى إثباتها مجتهدين متحيلين، عُلم بلا شبهة عجزهم عنها، وثبت أنّه عائق لعوائدهم، لأنّهم مع ما كانوا فيه من الفصاحة والبلاغة عدلوا عنها إلى ما لا مناسبة بينه وبينها في كلفةٍ ولا مشقة، لأنّ تفاوت ما بين المعارضة بالكلام والحروب المفضية إلى المهلك، التي لم يخطو فيها ببلوغ غرضٍ ولا مرامٍ، لا يخفى عن عاقلٍ، فلو لا أنّ عجزهم خارق العادة لم ينتهوا إلى ذلك، ولا كان لانتهائهم إليه وجه، لكونه مخالفاً لعوائد العقلاء، وذلك شاهد بصدقه وصحّة نبوّته من حيث صرفهم الله عن معارضته بسلبهم العلوم المخصوصة في كلّ وقت اهتموا فيه بها وتطاولوا إليها، لأنّه لو لا الصرف لم يكن لوقوفهم وخرسهم عند التفرغ لها والطمع بحصولها وجه، إذ كان الكلام البليغ مقدوراً لهم، وهم عليه مطبوعون، وبه متطاولون، فما وجه اخلافه لهم وتعذّره عليهم في وقت اضطرارهم وحاجتهم إليه لولا ما ذكرناه. فإن كانت [الـ]ـفصاحة ما تحداهم به أو نظمه أو كلاهما، وجب الفرق بين أفصح كلامهم وأرتبه، وبين أقصر سور المفصّل على وجه يشترك في العلم به كلّ سامعٍ لهما من مبرز ومقصر، لكونه فرقاً بين ممكن ومعجز، فإن من أمحل المحالات أن يفرّق بين المتقاربين مَن لا يفرّق بين المتباعدين.

وإذا كان ظهوره على هذا الوجه، أو بلوغه في الظهور إلى هذا الحدّ غير حاصل ولا واقع، ثبت أنّه لا وجه لإعجاز القرآن إلّا الصّرفة، وهي خارجة عن مقدور كلّ قادر بقدرة، لاختصاصه تعالى بالاقتدار عليها على ما بيناه من معناها، ومن

أنّهسبحانه لا يجوز عليه تصديق من ليس بصادقٍ، وفي ذلك ثبوت صدقه وصحّة نبوّته ﷺ.

ومنها: ما ليس بباق لتقضيّه، وإنّما علم بتواتر النقل به، وهو باقي معجزاته ﷺ، كتسبيح الحصاة، وانشقاق القمر، ونبع الماء تارةً بغرز سهمه، وأخرى بوضع كفّه، وحنين الجذع، وكلام الذراع، ومجيء الشجرة إليه وعودها إلى موضعها عند أمره لها بذلك، وإشباع الجماعة الكثيرة بالطعام القليل، وإخباره بكثير من الغائبات والحوادث المستقبلات. ويقع الخبر مطابقاً لما أخبر، وبابها متّسع. فإنّ ما أشرنا إليه قطرة من بحر ما له ﷺ منها.

ووجه الاستدلال بها: أنّ فيها ما نطق القرآن به، وفيها ما علم علماً لا مجال للشكّ فيه، وباقيها بانضمام بعضه إلى بعض واتفاقه في دلالة الإعجاز، فلحق بالمتواتر ويفيد مفاده، ولوقوعها على صفة المعجز المعتبر بشرائطه لا يتقدّر فيها ما ينافيه ويقدح فيه، فأكّدت ما بيناه من نبوّته وصدق دعوته، وببقاء شريعته إلى انقضاء التكليف، وتحقيق ثبوتها وجوب كونها ناسخة لما تقدّمها من الشرائع، لأنّ العقل لا يمنع من جواز النسخ، بل يشهد بحسنه، لكونه طريقاً إلى الإعلام بتجدّد المصالح التي لا يمكن استعمالها إلّا به، ولأنّ التعبد بالأحكام الشرعيّة تابع للمصالح الدينية وبحسبها، وإذا جاز في العقل اختلافها بحسب اختلاف الأزمان والمكلّفين، فما المانع من النسخ، وهو سبب الإعلام بتجديدها، وبالوصول إلى العلم بها، وبما تعلّقت به المصلحة منها، فيكون المنع منه تعويلاً على أنّه يؤدّي إلى البداء باطلاً، لأنّه يخالفه حدّاً وشرطاً، والفرق بينهما ظاهر. ولو كان نسخ الشرائع بداءً أو مؤدياً إليه، لزم مثله في كلّ ما تجدّد من أفعاله تعالى وحصل بعد غيره، كالموت بعد الحياة، والسقم بعد الصحّة، والضعف بعد القوّة، والغلاء بعد الرخّص، وهلّم جرّا. وإذا لم يكن في شيء من ذلك ما يؤدّي إليه ولا ما يقتضيه، فنسخ

الشرائع أولى أن لا يلزم عليها ما يؤدّي إليه ولا إلى غيره، لتعلّق الجميع بداعي الحكمة التي يستحيل منافاتها. وإذا ساغ النسخ عقلاً فلا مانع منه شرعاً لأنّه لا حجّة لمانعيه فيما احتجّوا به من النقل، لكونه من أضعف رواية آحادهم التي لا سبيل لهم إلى تصحيحه، ولا إلى إثبات كونهم متواترين به، للعلم الضروري بارتفاع شروط التواتر عنهم، بل استحالتها فيهم، ولو لم يكونوا كذلك، كان احتمال ما تشبّثوا به من نقلهم للتأويل، ولزوم حمله عليه، لئلا يرجع بالقدح على نبوّة نبيّهم، مُسقطاً للاحتجاج به، ومغنياً عن النظر فيه.

وأمّا الكلام في ركن الإمامة

فإنّها واجبة عقلاً بشرطين:

أحدهما: بقاء التكليف العقلي، نظراً إلى أن سقوطه مسقط وجوبها.

وثانيهما: ارتفاع العصمة عن المكلّفين، نظراً إلى غنى المعصوم عن اللّطف الذي حاجة من ليس معصوماً إليه بالإمامة ماسّة لابدّ منه، ولا بدل إلّا له باعتبارهما، لأنّ ثبوت اللّطف بالرئاسة العقلية على هذين الشرطين ظاهر، وما ثبت اللطف به لا يكون إلّا واجباً، ولهذا فإنّ وجود الرئيس منبسط اليد، مرهوب الجانب، نافذ الأمر والنهي، محقّق التمكين في كلّ ما هو رأس فيه، لا يخفى كونه مقرباً إلى الصلاح، مبعداً عن الفساد. ولا معنى للطف إلى ذلك وعدمه، أو عدم تمكّنه بانقباض يده أو جحده جملةً ينعكس الأمر معه بفوات ما وجوده وما يتبعه لطف فيه، فيؤول إلى ظهور المفاسد، وفوات المصالح، وهذا معلوم لكلّ عاقل، خبر العوائد الزمانية، والأحوال البشرية، فمن أنكره لم يحسن مكالمته بجحده ما لا شبهة في مثله، ومن عارضه بما وقع عند رئاسة معينة من فتن ومحن، لم تتوجّه معارضته عليه، ولم يقدح فيه، لأنّه كلام في جنس الرئاسة لا في تعيينها ، وكلّ

واحدٍ منهما منفصلٌ عن الآخر. مع أنّ الواقع عند الاعتبار ليس من قبل الرئيس، بل من مخالفة المرؤسين له وجهلهم به، فلا ملامة إلّا عليهم، وإذا ثبت أن في الرئاسة لطفاً، وكان اللّطف واجباً بما بيّناه متقدّماً، وجبت الإمامة في كلّ زمان من أزمان التكليف، لوجوب الألطاف الدينية التي لا يحسن إلّا معها، لكونها شرطاً فيه، ولأنّ مع استقرار الشريعة واستمرارها إلى قيام الساعة، يتعيّن وجوب إزاحة العلّة في حفظها بعد أدائها،كحفظها بمن به أدائها في حال الأداء، ولا حافظ لها في الحقيقة إلّا من حكمه في وجوب الاقتداء به، وإزاحة العلّة بوجود حكم مؤديها، وهو الرئيس الذي لا يجوز خلوّ زمان التكليف من وجوده فيه، لأنّها إن لم تكن محفوظة جاز دخول التبديل والتحريف فيها، وهو مناف لوجوب القطع على صحّتها، ولإزاحة علّة من هو مكلّف بها، وإن كانت محفوظة.

فأمّا الكتاب: فليس مشتملاً على جميع أحكامها، ولاكلّ ما اشتمل عليه مبيّن، لما فيه من المجمل الذي لابدّ له من بيان.

أو السنّة: وحكمها في عدم الإحاطة بجميع الأحكام حكم الكتاب، ومتواترها قليل بالنسبة إلى الآحاد الذي هو كثير، واتّصاله به جائز إمّا بإعراض الناقلين عنه، أو باختلافهم فيه، أو بغير هما من الأسباب، وليس الآحاد مثمراً عِلما، ولا موجباً عملاً، ولا طريقاً إلى العلم بشيء من الأحكام الشرعيّة، فلابدّ لها من ضابط.

والإجتماع: ولا حجّة به إلّا بوجود المعصوم وتعيينه فيه، وإلا مع خلّوة منه، وجواز الخطأ على كلّ واحد من المجمعين لا حجّة في إجماعهم، ولا فرق بينه وبين انفرادهم،كما لا حجّة في إجماع أهل الكفر على ما أجمعوا عليه من كفر هم الذي كلّ واحدٍ منهم عليه بإجماعه أو انفراده.

ولو كان مجرد إجماع أهل الخطاء علّة في كونه حجّة، لزم مثله في إجماع كلّ فرقة من فِرق الكفار. بل لو قامت الحجّة بإجماع أهل الزلل والعصيان قياماً يفيد

ارتفاع ذلك عنهم، وارتفعت بانفصالهم وانفرادهم ارتفاعاً يقتضي عود ذلك إليهم، لزم مثله في الكفار، بل في السودان حتّى يصحّ أن يقال: إنّ كلّ واحد من الزنج أسود، فإذا أجمعوا على أمرٍ ما، أو اجتمعوا له، زالت السوادية عنهم واختصوا بالبياضية بدلاً منها، فإذا انفصلوا وانفرد كلّ واحدٍ منهم عن الآخر عادت إليهم، وبسقوط ذلك واستحالته ، يُعلم قطعاً أنّه لا حجّة في الإجماع إلّا بتعيين من في قوله بانفراده الحجّة.

أو القياس و الرأي : ولا يخفى سقوطهما، لأنّ المعوّل فيهما على الظن الذي يخطئ ويصيب، مع خلوّهما عن طريق إلى العلم بثبوتهما، ودليل على جواز التعبد بهما، والعمل بأحكام الشرع لا عن علم يقيني وطريق قطعي بصحته فاسد.

فإذا بطل أن يكون الشيء ممّا ذكرناه حافظاً لها، وكان حفظها واجباً، لوجوب إزاحة العلّة في التعبد بها، ثبت أنّه لا حافظ لها بعد مؤدّيها إلّا الإمام القائم في ذلك مقامه.

وهذه الطريقة وإن كانت دالّة على وجوب الإمامة مع بقاء الشريعة، فإنّها دالّة أيضاً على عصمة الإمام، لأنّ خلوّه من العصمة مناف لكونه حافظاً، لما ثبت أنّه لا حافظ له سواه، فلابدّ من اختصاصه بها، لاختصاصه بما لا يثبت إلّا بثبوتها، ولا يتمّ إلّا بوجوبها له، وكان المحوج إليه جواز الخطأ على غيره، فلو لا عصمته لكان ما أحوج إليه حاصلاً فيه، فلا مزيّة له مع ذلك على غيره. بل يكون حكمه في الاحتجاج حكم الغير، فإن تسلسل إلى غير نهاية كان محالاً، وإن انتهى إلى معصوم مميّز بذلك كان هو المراد. ولأنّه لو جاز عليه ما ينافي العصمة، لحق بكلّ مَن جاز عليه الخطأ في دخوله تحت الذمّ والحدّ والتعزير وغيره ممّا يتنزّه بعض رعيته عنه، فكيف يصحّ وقوع ما يوجب ذلك منه؟!

وإذا ثبت عصمته، فلابدّ من كونه أفضل الرعية باطناً، أي أكثرهم ثواباً وأعلى

منزلةً عند الله، لأنّه معصوم مستحقّ من المدح والتعظيم مطلقهما، فلو لا تميّزه بهذه الفضيلة، لم يثبت له ذلك، ولا كان بين المعصوم وغيره ممّن ليس كذلك فرق، ولا بين ثبوتها ونفيها أيضاً فرق. وقد تحقّق الفرق بما لا خفاء فيه وظاهراً، أي في كلّ ما هو رئيس فيه، لأنّه متقدّم على جميع الأمّة، مفروض الطاعة عليهم. وقبح تقديم المفضول على الفاضل فيما هو أفضل منه فيه معلوم يقتضيه عقل كلّ عاقل، لاقتضاء العقول، وشهادتها أنّه لا وجه لقبحه سوى كونه كذلك. وطاعة من يقبح تقدّمه في ما بمثله ثبوت الطاعة قبيحة. ومن لا تجب طاعته لا تثبت إمامته، فتقدير كونه مفضولاً أو تجويزه منافٍ لكونه إماماً، ولأن ثبوت فضيلته باطناً يقتضي ثبوتها له ظاهراً، إذ التفرقة بينهما أو إثبات إحداهما دون الأخرى لا وجه له.

وأعلم بالتدبير والسياسة: لتوليه ذلك، ولزوم كون المتولّي عالماً بما تولّاه، وإلّا لم تثبت ولايته. وبجميع أحكام الشريعة، لفتواه وحكمه بها، والحاكم المفتي إن لم يكن أعلم بالأحكام والفتاوى من المستفتي والمحكوم له أو عليه، لم يكن لكونه كذلك وجه، وكان تقدّمه على من هو أعلم منه بالحكم والفتوى قبيحاً، ولا ثبوت لإمامته معه، فوجب تميّزه بما لا يتم كونه إماماً إلّا به.

وأكرم: لأنّه قائم بضبط الحقوق المالية، ووضعها في مواضعها.

وأشجع: وإن كان إليه...[١] لأنّه...[٢] فيه ويختصّ بتدبيره وتوليه.

وأزهد وأعبد: لأنّه قدوة فيهما والداعي إليهما.

وبثبوت عصمته ثبوت هذه الصفات له، إذ هي أصل صفات الكمال والكاشف عنها، لتعيينه وتمييز شخصه.

أمّا المعجِز المطابق لادعائه أو نصٍّ صادق يخصّه، لأنّ اختصاصه بها ممّا لا

---

١ و٢. كلمة مبهمة.

يشاهد، بل ممّا لا يحيط به علما إلّا علّام الغيوب سبحانه، لكونه أمراً باطناً لا سبيل إلى العلم به والقطع عليه إلّا بما يكشف عنه، وليس إلّا ما أشرنا إليه، فلو لم يكن منصوصاً عليه بالإمامة، أو مختصّاً بمعجزٍ يصدّق ادّعاه بها، تعذّر تعيينه، ولم يكن لأحد ممّن كُلّف ذلك طريق إليه، وما تكليف ما لا طريق إلى العلم به في القبح بل في التعذّر إلّا كتكليف ما لا قدرة عليه. وكلّ ما لا تتمّ إزاحة علّة المكلّف في تكليفه إلّا به، فهو واجب لوجوب إزاحتها. وقد بطل بثبوت كون النصّ أو المعجز طريقي تعيين الإمام ما يدعى من الاختيار. ويبطله زائداً أنّه لو ساغ في الإمامة لساغ في النبوّة وفي الأمور الدينية، ولأنّه إن خصّ قوماً دون قوم فلا وجه له لكونه تخصيصاً لا بمخصّص، وترجيحاً لا بمرجّح، وإن عمّ جميع الأمّة أو سائر علماإها وأهل الرأي والمشورة منها، فلا خفاء في تعذّره واستحالته، ولو كان ممكناً لم يثبت، ولا اتفق لأحدٍ ممّن ادعيت إمامته. ثمّ هو مناف لما له وجبت الإمامة، لأنّه يقتضي من اختلاف الآراء وتشتت الأهواء ما أيسره منع المستحقّ وإعطاء من لا يستحقّ، وجواز نصب أئمةٍ شتى في وقت واحد، فإمّا أن تفوت جملة المصالح المناطة بالإمام أو أكثرها، وإمّا أن تعمّ بفواتها كلّ المفاسد أو معظمها، وذلك ينافي ما قلناه.

وما يُدّعى أيضاً من الميراث بمثل ما أبطلنا به الاختيار، ولأنّه لو تعيّن للإمامة لتعينت لكلّ مستحقّ له، ويندرج في ذلك النساء والصبيان، فكان ظاهر البطلان.

وإذا تحقّقت هذه الخصائص والمزايا للإمام، وثبت أنّه لا يتمّ ولا يثبت كونه إماماً على الحقيقة إلّا باختصاصه وامتيازه بها، فلا شبهة في انتفائها عمّن ادعيت إمامتهما بطريقي الاختيار والميراث، لما بين هذين الطريقين وبين ما قدّمناه من التفاوت والتنافي المقطوع بهما على بطلان كلّ واحدٍ منهما، لمنافاته مدلول الأدلة.

وحينئذٍ يجب أن يكون أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام إماماً بعد

النبيّ ﷺ بلا فصل، لاختصاصه بذلك وامتيازه به، فإنّه إذا تعيّن قطعاً تعدّى مَن سواه ممّن ادّعت إمامته عنها وخلوّه منها، وكان سقوط إمامته بذلك ظاهراً، ثبت كونه عليه السلام مختصّاً بها، لادعائه الإمامة، أو ادعائها له، وتحقّقت بذلك إمامته، وإلاّ خرج الحقّ عن أمّة الإمامة، أو صحّ خلوّ زمان التكليف من الإمام، أو صحّت إمامة العاري من الصفات المعتبرة، وفي العلم بفساد ذلك، بل باستحالته دلالة على ثبوت إمامته.

ولأنّه عليه السلام مختصّ بالنصوص القرآنية، وهي آيات كثيرة، يكفي في الاستدلال:

منها: آية مدحه لمّا تصدّق بخاتمه في حال ركوعه، قوله تعالى ﴿**إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكاةَ وَهُمْ راكِعُونَ**﴾، فأثبت له سبحانه الولاية التي مراده بها فرض الطاعة ما أثبته لنفسه ولرسوله، مؤكّداً ذلك بلفظة (إنَّما) الدالّة على تحقيق ما تضمّنته، وتأكيده ونفي ما لم تتضمّنه. فكان اختصاص هذه الآية به كاختصاصها بهما بثبوت هذا التأكيد، وباقتضاء واو العطف إلحاق المعطوف به بالمعطوف عليه.

وبأنّها لو كانت عامّة لم يكن لهذا التأكيد وجه، ولا كان بين من له الولاية ومن هي عليه فرق، ولا كان لما أثبته تعالى له ولرسوله من الاختصاص بها وجه، مع أنّ المذكور فيها من إيتاء الزكاة في حال الركوع لم يثبت إلاّ له، ولم يكن إلاّ منه، وعليه إجماع المحقّقين من المفسرين وبالنصوص النبوية.

منها: الجليّة التي لا تحتمل التأويل، لدلالتها بظاهر لفظها على المعنى المراد بها، وهي كثيرة مع اختلاف ألفاظها واتفاق معانيها، كأمره أن يُسلّموا عليه صلوات الله عليه بإمرة المؤمنين، وتصريحه بأنّه بعده الإمام والخليفة والوصيّ.

وهذا الضرب من النصّ وإن لم يظهر بين مخالفي الشيعة، كظهور غيره من النصوص، فلأغراض أوجبت إعراضهم عن التواتر بنقله. ودعتهم إلى كتمانه،

فلذلك جاء في نقلهم آحاداً وفي نقل الشيعة متواتراً، لأنّهم مع اختلافهم وتباين آرائهم، وبلوغهم في الكثرة حدّاً يستحيل معه حصول التواطؤ وما يجري مجراه، وتساوي طبقاتهم في ذلك، وكون المنقول مدركاً في الأصل لا شبهة في مثله، قد أطبقوا على نقله، وقد بنوا بروايته خلفاً عن سلف، فهو بينهم شائع ذائع لا يرتاب فيه منهم بعيد ولا قريب، ولا يزال إجماعهم منعقداً عليه من لدن النبيّ ﷺ إلى الآن، بل إلى انقضاء التكليف، فلو لا أنّه حقّ، وأنّهم صادقون في روايته ونقله، لم يكن لشيء من ذلك وجه، وفيه المراد.

ومنها: الخفيّة المحتملة للتأويل:

أوّلها: نصّ يوم الغدير قوله ﷺ: «من كنت مولاه فعليّ مولاه». ولا ريب عند محصّل أنّه قدّم مقدّمة تفيد نفاذ الأمر وإيجاب الطاعة، وصرّح فيها بذكر «الأولى» بذلك، ثمّ عطف عليها بهذا اللفظ الذي هو في معناها، فكان مراده بالجملتين واحداً، إذ المولى بمعنى الأولى، ولو أراد به غيره لم يكن كلامه مقيّداً، فإن جميع ما تحتمله لفظة «مولى» من الأقسام المعروفة في اللّغة لا تصحّ أن تكون شيء منها مراداً هاهنا، سوى «الأولى» لأنّها كلّها ترجع في التحقيق إليه، فكأنّه أصل لها. ولأنّ منها ما علم استحالته، ومنها ما علم ضرورة ثبوته بينهما، فلا فائدة في إشارته إليه ونصّه به، سيّما في ذلك المحفل العظيم، والجمع الكثير، والوقت الشديد، مع المشهور من تهنئة من حَضَر، وإعلانهم بذلك نثراً ونظماً، ورضاه ﷺ، وسروره بكلّ ما ظهر منهم من ذلك. فلو لا أنّه مراده لم يسغ له الرضا به، ولوجب عليه الإعلام بغرضه، والإبانة عن قصده، لاستحالة التلبيس والتعمية عليه، فكأنّه ﷺ قال ـ بعد أن قدر هم على فرض طاعته، وثبوت ولايته التي هي نفاذ أمره ونهيه فيهم، عاطفاً على النسق من غير تراخ ـ: «فمن كنت أولى به منه فعليٌّ

بعدي أولى وأحقّ به منه». ولو أراد ما سوى هذا المعنى، لم يكن لكلامه معنى، ويجلّ عن ذلك، ولا معنى للإمام إلّا من اختص بهذا الشأن.

وثانيها: نصّ غزاة تبوك: قوله ﷺ: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي»

ولا مندوحة عن أنّه ﷺ أراد «بمنزلة» جميع المنازل، لانتهاء المنزلتين: الأخوّة للأبوة ضرورة، والنبوّة استثناء. فلو كان مراده غير ذلك كان مستثنياً أمراً من أمر مع انتفاء أمر آخر تبعاً لما استثناه. وانتفاء شيئين من شيء واحد ممّا لا يعقل. بل ولا واحد من واحد، لكونه نقضاً لحقيقة الاستثناء، ولغواً لا فائدة فيه، ولا معنى لقوله إلّا ما بيناه.

وإذا كان من جملة منازل هارون من موسى عليهما السلام الخلافة في قومه، كما أخبر تعالى عنه، مع ما يضامها من محبّة، وشد أزر، وقوّة اختصاص، تحقّق أنّه ﷺ عنى بهذا النصّ ذلك، وأراده، وهو الإمامة.

ولا يقدح فيما ذكرناه موت هارون في حياة موسى، لأنّه لو بقي بعده لاستمرّ على ما كان له منه، لاستحالة عزله عنه. ولما بقي علي عليه السلام بعد النبيّ ﷺ ثبت له ما أثبته، واختصّ بما خصّه به.

وثالثها: نصّ القضاء: قوله ﷺ: «أقضاكم عليّ عليه السلام» وإنّما أراد أنّه أعلمهم بالقضاء الذي يجمع علوم الدين، ويقتضي التقديم في الحكم، والمقطوع على تميّزه بذلك لا يكون إلّا معصوماً، ولم يتحقّق ذلك بعده بلا فصل إلّا لعليّ عليه السلام.

ورابعها: نصّ المحبّة المعيّنة في حديث الطائر وحديث خيبر ونظائرهما. لأنّ محبّة الله ورسوله مفيدة علوّ المنزلة عندهما، وهي ما أردناه من الفضيلة باطناً وظاهراً، ولا امتياز بها إلّا لمن ثبت كونه معصوماً، وبثبوت عصمته ثبوت إمامته.

وخامسها: نصّ الفِعال: وهو المشهور عنه ﷺ، من استخلافه له في حياته، وإقامته في كثير من الأمور مقام نفسه، على وجه لم يعزله ولا استبدل به. ولا خفاء

أنّ الحاجة إليه بعد وفاته آكد منها في حال حياته، فكان ذلك مستمرّاً له وباقياً فيه.

وقد ظهرت له عليه السلام مطابقةً لادعائه الإمامة ، فنون المعجزات التي ظهورها واشتهارها مغنٍ عن التطويل بذكرها، كلّ صنّف منها دالّ على إمامته، وشاهد بها، وما أشرنا إليه من نصوصه وكراماته معروف أمرها، مشهور نقلها، لظهوره وشياعه بين الطائفتين المختلفتين، والفرقتين المتباينتين، ولا يكاد يقدح في روايته إلّا من طوى العناد، أو منطو على الإلحاد، فإنّ الشكّ فيها كالشك في كلّ ما ظهر واشتهر من معجزات نبيّنا صلى الله عليه وآله وآياته وحروبه وغزواته.

وإذا ثبت إمامته عليه السلام فكلّ ما يعترض به من أقواله وأفعاله للقدح في كونه منصوصاً عليه بها، ساقط على رأي الخاصّة والعامّة، لأنّه من المطهرين المعصومين. فكلّ ما يقال مَن أنّه بايع من تقدّمه، ورضي بهم، ونكح من سبيهم، واقتدى بصلاتهم، وتناول من عطائهم ولم ينكر عليهم، ولا غيّر كثيراً من أحكامهم عند خلافته، مع انقياده إلى واحدٍ منهم بعد واحد حتّى دخل الشورى، وانتهى إلى تحكيم الحكمين ـ وما لا يزال المخالف به متشبثاً متعلّقاً من هذه الأشياء وأمثالها ـ لا قدح به ولا تعويل على مثله:

أمّا عند الخاصّة: فلما ذكرناه من عصمته وطهارته، فلابدّ لكلّ ما كان منه من ذلك وغيره من وجه حكمةٍ وسبب مصلحةٍ، فالطاعن به إنْ وافق على ثبوت العصمة سقطت مطاعنه، وتيقّن الصواب والمصلحة في ذلك، فحمله عليهما وصرفه إليهما، وإلّا لم يحسن إجابته عنه ولا مكالمته فيه، لمخالفته في الأصل الذي يبنى عليه ويرجع إليه.

وأمّا عند العامّة: فلأنّ الاجتهاد يؤدي إلى ما هو أكثر من ذلك، والمجتهد فيه عندهم مصيب، وهو عليه السلام من أجلّ المجتهدين، فلا ملامة عليه في جميع ما أدّاه اجتهاده إليه على أصولهم. فكيف يليق مع هذا الأصل الطعن بشيء من ذلك؟!

على أنّ المحقَّق المُحرَّر أنّه عليه السلام لم يكن راضياً بشيء ممّا ادّعي رضاه به. بل لا طريق إلى العلم بذلك، لاحتماله وجوهاً من التقية والاحتياط وخوف انقلاب الملّة وارتداد أكثر الأمّة، وغيرها من الوجوه التي يحتملها إظهار الرضا، وكذا كلّ ما اعتمده عليه السلام من ذلك لم يكن اختياراً وإيثاراً بل تقيةً واضطراراً.

وقد تظلّم من القوم، وأنكر عليهم بالقول بحسب إمكان الوقت، ولم يأل جهداً في التلويح بذلك بل في التصريح، ولو لم يكن منه شيء من ذلك كان في إباحة التقية ما لولاها لم يكن مباحاً، وتسويغها ما لولاها لم يكن سائغاً كفاية.

وقد وضح بما بيّناه أن أحكام ظالميه ومحاربيه والباغين عليه أحكام أهل الارتداد، وهي الكفر الذي لم يتقدّمه إيمان. ولو لم يشهد بذلك إلّا شهادة الرسول صلى الله عليه وآله بأنّ حبّهما واحد ، وبغضهما واحد ودعاؤه له بقوله: «اللّهم وال من والاه وعاد من عاداه»، وإخباره أن حربه كحربه بقوله: «حَربُك حربي، وسِلْمك سلمي»، لكفى وأغنى عن غيره، فإن عدو الله ومبغض رسول الله صلى الله عليه وآله أو محاربة كافرٌ إجماعاً، وما أراد بالحرب إلّا حكمه لا نفسه، وما يُدّعى لمحاربيه في تسوية محال، لكونه عدولاً عن معلوم إلى مجهول أو مظنون، ولفقد أماراتها وأسبابها منهم، ولأنّ جميع ما يعوّل عليه في ذلك ساقط، لكونه آحاداً ومعارضاً بما يناقضه.

ولما لم تكن أحكامهم متفقة بل مختلفة، حسبما قررته الشيعة، لم يلزم حملهم على من يسبي ويغنم منهم، وإن حملوا عليهم في لزوم الكفر ودوام عقابه.

والطريق في إثبات إمامة الأئمّة الأحد عشر بعد أمير المؤمنين عليه السلام من ابنه الحسن إلى الحجّة المهدي محمّد بن الحسن صلوات الله عليهم: واحدة، لأنّ كلّ من ادعيت إمامة سواهم من لدن أمير المؤمنين عليه السلام وإلى المهدي عليه السلام لم يكن مقطوعاً على عصمته، ولا ممتازاً ممّا يجب للإمام من مزايا الكمال، لأنّ الأمّة بين قائلين: قائل باعتبار ذلك، وأنّه لا يثبت كون الإمام إماماً به.

وقائل لا باعتباره، بل إمّا بالاختيار، أو الميراث، أو القيام بالسيف، أو الإشارة إلى حياة من لا شبهة في موته، لكونه معلوماً ضرورة، أو التعويل في الإمامة على ما لا يعقل إلّا في الربوبية، أو على ما لا يعقل أصلاً، أو التمويه بادعاء عصمة من ظهر فسقهم وسوء سيرتهم، مغنٍ عن القدح فيهم، مع المعلوم المفهوم من رداءة بواطنهم، وخبث سريرتهم.

فتكافأت هذه الأقوال كلّها في فساد أصولها وقواعدها التي هي مبنية عليها، وكانت نسبتها في البطلان والسقوط نسبة واحدة، فإنّ فيها ما قد انقرض القائلون به انقراضاً لم يبق منهم سوى الحكاية عنهم، والحقّ لا يجوز انقراضه، وفيها ما ظهور فساده، وبُعده عن الحقّ يُغني عن تكليف الكلام عليه، فيكون الإجماع الكلي ، والوفاق القطعي ، والعلم اليقيني مفرداً حاصلاً أنّه لا عصمة ، ولا مزايا كمال لكلّ من عدا أئمتنا الإثني عشر عليهم السلام من جميع من ادعيت لهم الإمامة على اختلاف طرقها وجهاتها في الادعاء، فبطلان الجميع على هذا الأصل ظاهر، وكان فيه شيء واحد.

وحينئذٍ لولا ثبوت إمامة أئمّتنا عليهم السلام والقطع على أنّه لا حظّ لأحد سواهم في الإمامة، لامتيازهم بخصائصها ومزاياها التي كون الإمام إماماً مشروطاً بها، ومترتّباً على ثبوتها، لزم : إمّا خروج الحقّ عن هذه الأمّة، أو خلوّ زمان التكليف من الرئيس، أو إمامة من لا طمع له بمزيّة من تلك المزايا، لاستحالتها فيه. وبفساد ذلك واستحالته، وقيام الأدلة عقلاً وسمعاً على خلافه ، دلالة واضحة على ما أشرنا إليه ونبهنا عليه من إمامة أئمّتنا عليهم السلام ، ولأنّهم مختصّون بالنصوص الربانيّة الدالّة على عصمتهم وكمال صفاتهم، [مثل] :

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ وهم من لا يجوز عليهم الكذب، والكون معهم هو الانقياد لهم. وإطلاق الأمر به يقتضي فرقاً

بين من يجب معه ومن يجب عليه، وفيه ما أردناه.

وقوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ وعموم الأمر وإطلاقه بوجوب طاعة أولى الأمر عطفاً على عمومه، وإطلاقه بوجوب طاعة الرسول، وطاعة الآمر سبحانه، يقتضي كون الحكم في الجميع واحداً.

أو بوجوب الفرق بين من تجب له الطاعة وبين من تجب عليه، وفيه الغرض.

وقوله ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيداً﴾ إخبار عن أنّه لابدّ لكلّ زمان تكليف من شهيد على الأمّة، هو الرئيس الذي لا شهيد عليه إلّا الله، وإلّا تسلسل الأمر. وفيه ما قصدناه.

وقوله ﴿فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾ أمر بوجوب المسؤولين لا يجوز كونهم سائلين، لإحاطتهم عِلماً بكلّ ما يسألون عنه، وهو المعوّل.

وقوله في آخر آية إبراهيم ﴿قالَ لَا يَنالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ نفى استحقاق عهده الذي هو إمامة الأئمّة كلّ من تناوله اسم الظلم وجاز عليه، وفيه ثبوت عصمة من استحقّ ذلك واختصّ به، وهو المقصد، مع كثير من الآيات التي يطول شرحها.

وبالنصوص النبويّة: المتضمّنة أسماءهم وأوصافهم وتعيينهم واحداً بعد واحد، والتصريح فيها بثبوت إمامتهم، ولزوم خلافتهم، وفرض طاعتهم، وإيجاب ولايتهم، والتنبيه على عددهم، وغيبة قائمهم وما يكون لهم ومنهم إلى قيام الساعة، فإنّها أكثر من أن تُحصى، وأعظم من أن تستقصى، لظهورها وشياعها في نقل كلّ مؤالفٍ ومخالف، فتواتر نقلها واتفاق الفريقين على روايتها أشهر من كلّ مشهور، وأظهر من كل ظهور، وليس غرضنا هاهنا ذكر الأحاديث، كراهية التطويل بإيرادها، واكتفاءً بالإشارة إليها، رغبةً في الاختصار، وإلّا أوردنا منها جملاً من الطرفين تحقّق ما أشرنا إليه وعوّلنا عليه، من أرادها أخذها من مظانها، وفي كلّ نصّ منها ظهور المحجّة وقيام الحجّة، لأن مع تضمّنها لهذا العدد

المخصوص المعين الذي لم يقع ادعاؤه ولا أشير به إلى ما سوى المعنيين فيها، وتصريحاً بأسمائهم وسماتهم ونعوتهم وصفاتهم وأنسابهم وأسبابهم، ليستحيل تعلّقها بغيرهم، وأن يكون المراد بها سواهم.

وإذا صحّت هذه الجملة، فما به ثبتت إمامة أمير المؤمنينعليه السلام من النصّ الجلي الذي هو من بعض براهينها الكاشف عنها كشفاً لا يحتمل سواها، والمختصّ به اختصاصاً يستحيل تعلّقه بغيره به بعينه من جهة النصوص التي أشرنا إليها، تثبت إمامة الأئمّة الإحدى عشر من ولدهعليهم السلام، لأنّها واضحة جليّة في تصريحها بثبوت الإمامة التي لا يحتمل شيئا سواه، وإن كانت إمامتهم ثابتة بغير ذلك. ويكفي في ثبوتها نصّ كلّ واحد منهم على الذي يليه بالإمامة والإشارة إليه بالوصية، وإيداعه من الذخائر النبويّة والعلوم الباهرة الحقية، ما لا يقوم به إلّا المخصوص بالعصمة، وتميّزه بالعهد إليه والتعويل عليه عن باقي الأهل والأولاد والذرية.

وهذه وإن كانت حجّة قاطعة، وطريقة معتمدة في إثبات إمامتهمعليهم السلام إلّا أنّها تختصّ بنقل الطائفة المحقة، فهم متدينون بروايتها، متواترون بنقلها، مجمعون على صحتها، وفي بعضهم ما تقوم بنقله الحجّة فكيف في جميعهم؟ ولو كان في هذا الضرب من النصّ ما هو من خبر الآحاد، كان بكثرته واتفاق دلالته على المدلول الواحد، مع انضمام بعضه إلى بعض ما يبلغ درجة المتواتر ويقتضي مقتضاه. كيف وإجماع الفرقة الناجية منعقد عليه، مع كون المعصوم في جملة إجماعهم، لاستحالة كونه في غيره، فإنّ كلّ من خالفهم موافق لهم على أنّه لا معصوم فيمن عداهم من جميع الفرق على اختلافها، فلابدّ من كونه فيهم، لاستحالة خلوّ زمان التكليف ممن هذه صفته.

وممّا اختصّوا به قدّس سرّه عليهم السلام ظهور المعجزات مطابقةً لادعائهم الإمامة، فلو لا أنّهم صادقون في ادعائها، لم يكن لظهورها وجه، لاستحالة منافات الحكمة الإلهية. وحكم معجزاتهم في ظهور النقل والرواية لها بين الشيعة وبين مخالفيها أيضاً حكم

نصوصهم، من أراد الجميع أخذه من مواضعه المختصة بذكره.

وإذا تمهدت هذه الأصول، وتقررت قواعدها، علم بثبوتها وجود إمام الزمان القائم المهدي صلوات الله عليه، وأنّ زمان التكليف لا يخلو من وجوده، وكان الكلام في غيبته مترتّباً عليها ومتفرّعاً عنها، وجملته:

أنّه مع ثبوت عصمته لابدّ له من وجه حكمة فيها، للقطع اليقيني على حسن جميع أفعال المعصوم، واختصاصها بالثواب الذي لا يقدّر له سواه، ولو قدح في العصمة ما لا يظهر فيه وجه المصلحة، أو يظهر جملة لا تفصيلا، لقدح مثل ذلك في حكمة الله تعالى، فكما أن كلّ ما لا يتبين فيه وجه المصلحة من الأمور التي يكثر عددها يجب حمله على ما يناسب الحكمة ويطابقها، ولا يليق القدح بمثله فيها، لكونه فرعاً محتملاً يبنى على أصل غير محتمل، فكذلك يجب حمل الغيبة لاشتمالها على العصمة التي لا مدخل للاحتمال منها، ويكفي هذا في معرفة الحقّ واعتقاده.

والزيادة عليه: أنّ العلم بوجوب التحرّز من الضرر ـ ولو كان مظنوناً فكيف إذا كان معلوماً ـ مركوز في غريزة عقل كلّ عاقل، فهو من العلوم الضرورية التي بها كمال العقل، وإمام الزمان عليه السلام لما لم يكن له بدل يقوم مقامه فيما وجوده لطف فيه، تعيّن عليه مع فرض الاحتراز دفعاً للضرر عن النفس ما لا تعيّن على آبائه عليهم السلام. ولا غاية في التحرّز أبلغ من الغيبة، فيجب تجويزه صلوات الله عليه الخوف، أو قطعه عليه، إن لم يتوقّاه حصل احترازه وتوقيه منه، فكانت غيبته إمّا حسنة لحسن ما لا مدفع للضرر إلّا به، أو واجبة لوجوبه.

ثمّ إذا لم يكن من قِبل الله للقطع على أنّه سبحانه قد أزاح العلّة بإيجاد الإمام وتمكينه، والإعلام والإبانة له عن غيره بالمعجز المطابق، وبالنصّ عليه، وكان تكليفه عليه السلام القيام بما فوّض إليه، إنّما هو مع التمكّن من ذلك، لكونه مشروطاً به متوقّفاً عليه، وكان تمكينه منه موقوفاً على طاعته التي هي مشروطة بمعرفة الأمّة

له، وانقيادهم إليه، وتعويلهم عليه، لكونهم مكلّفين بذلك، قادرين عليه، مرتهنين به، وكانت الأمّة بين محقّ أو مبطل، فالمحقّ بالنسبة إلى المبطل قليل من كثير، وجزء من كل، والمبطل عكسه، فأيّ حرج على الإمام في غيبته إذا كان مخافاً على نفسه، مدفوعاً عمّا يجب له من طاعة وغيرها، ممنوعاً من حقّه ومرتبته لا بأمر من قبل الله أو قبله، بل بما هو معلوم من جهل أكثر الأمّة وعنادها وزيغها عن الحقّ، وتشبثها باتباع أهوائها المضلّة، وآرائها المزلة وهل هو فيها إلّا محتاط لنفسه وشيعته غاية الاحتياط، مرتبط بما يجب له وعليه أحسن الارتباط؟! ففوات اللطف العام بظهوره متمكّناً، لا يعدو إثمه من سببها وأحوج إليها، وإن كان اللطف الخاصّ بوجوده ومعرفته وترقّبه حاصلاً لأوليائه.

هذا مع ما ثبت من أنّه تعالى كما لا يُلجىء إلى طاعةٍ، لا يمنع من معصية، إذ الإلجاء والمنع منافيان للتكليف الذي بشرطه الاختيار، فسبب الغيبة وإن كان قبيحاً، إلّا أن مسبّبه في غاية الحسن، وليس المراد بها أكثر من أنّه عليه السلام لا يميّز عن غيره، ولا يعرف بعينه، مع تجويز كونه مخالط الأولياء والأعداء. وعلى هذا لا يمتنع ظهوره لكثير من أوليائه إذا دعت المصلحة إلى ذلك، ومن لا يظهر له منهم لابدّ فيه من وجه حكمةٍ تغني جملة القطع عليه عن تفصيل، ولا يعجب. أو إنكار لطول عمره بعد القطع على إثبات الفاعل المختار سبحانه، لاستناده إليه، أو اقتداره عليه.

كما لا معنى للتعجّب من ذلك، مع إنكار الفاعل المختار، إذ الكلام في الفروع لا مع تسليم الأصل، والوفاق عليه لا معنى له ولا فائدة فيه.

ولو كان عمره عليه السلام خارقاً لا معتاداً، لجاز بالنسبة إلى حُسن الاختيار، ولوجب بالنسبة إلى ما لا يتمّ إلّا به، وفاتت الحدود وما يتبعها من الأحكام، والحقوق المعطّلة لا إثم في تعطيلها، إلّا على من أحوج إليه، مع بقائها في ذمم من تعلّقت به، الله ولي التوفيق.

١٦

ثلاثون مسألة في معرفة الله تعالى
(اعتقادات الشيخ الطوسي رحمه الله)

الشيخ الطوسي، أبوجعفر، محمّد بن الحسن بن عليّ بن الحسن
(٣٨٥ ـ ٤٦٠ هـ)

۞ مؤلّف هذه الرسالة هو الإمام الشيخ أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي، وهو غنيٌّ عن التعريف وأشهر من أن يُعرّف، فقد ملأ صيته الخافقين، ويكفيه فخراً وشرفاً أنّه الملقّب عند الإماميّة بـ (شيخ الطائفة) أو (الشيخ) على الإطلاق، ولا نكون مبالغين إذا اعتبرنا الشيخ الطوسي أشهر فقهاء الإماميّة ومنظّريهم خلال القرون العشرة الماضية بكتبه وتلامذته وعلى الخصوص مدرسته وحوزته التي أسسها في داره ـ التي أصبحت لاحقاً مقبرته ومدرسة تلامذته ـ في مدينة النجف الأشرف بجوار ضريح أمير المؤمنين عليه السلام، والتي صارت بمرور الأيّام والأعوام جامعة إسلاميّة كبيرة خرّجت الآلاف من أهل العلم خلال الألفيّة المنصرمة ولا زالت معطاءة حتّى يرث الله الأرض ومن عليها إن شاء الله تعالى.

وهذه الرسالة هي إحدى مؤلّفات الشيخ رحمه الله وقد نسبها إليه المترجمون جميعاً

(الذريعة: ج٥ / ٩) ولها نسخ عديدة تربو على العشرة، وهي شاهدة على تداولها في الحواضر العلميّة، كما أنّ لها شرحين أحدهما باللّغة الفارسيّة لعزيز الله الحسيني المدرّس (ق ١١هـ) والآخر بالعربيّة وهو بخطّ عبد الله بن محيي الدِّين الجامعي العاملي. وقد طبعت هذه الرسالة بتحقيقنا في مجلّة (گنجينه بهارستان: ج١ / ٤٩ - ٤١، شعبان ١٤١٨هـ) من منشورات (كتابخانه مجلس شوراى اسلامي) بطهران.

۞

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله رَبِّ العالمين، ولا عُدوان إلّا على الظالمين، والصَّلاة والسّلام على سيّد الأنبياء والمرسلين، محمّدٍ وعترته الطاهرين.

أمّا بعد: فهذه ثلاثون مسألة في معرفة الله تعالى، أثبتَها الإمام الشيخ أبو جعفر الطوسي، قُدّس سِرّه العزيز.

❊ ❊ ❊

مسألة [١] : معرفة الله تعالى واجبةٌ على كلّ مكلّف، بدليل أنّه مُـنعمٌ فـيجبُ شكره، فتجبُ معرفته كي نَشكُره .

مسألة [٢] : اللهُ تعالى موجودٌ بدليل أنّه صنعَ العالَم وأعطاه الوجود، وكلُّ مَن كان كذلك فهو موجودٌ.

مسألة [٣] : اللهُ تعالى واجبُ الوجود لذاته، بمعنى أنّه لا يفتقرُ في وجوده إلى غيره، ولا يجوزُ عليه العَدَم، بدليل أنّه لو كان ممكنُ الوجـود لافـتقر إلى صـانعٍ كافتقار هذا العالَم، وذلك محالٌ على المُنعم المعبود.

مسألة [٤] : اللهُ تعالى قديمٌ، أزليٌّ، بمعنى أنّ وجوده غيرُ مسبوقٍ بالعَدَم، وباقٍ أبديّ، بمعنى أنّ وجوده لم يَلْحَقه العَدَم، بدليل أنّه واجبُ الوجود، فيستحيلُ سَبقُ العَدَم عليه، وتطرّقه إليه .

مسألة [٥] : اللهُ تعالى قادرٌ مختارٌ، بمعنى أنّه إن شاء فعَل وإن شاءَ تَركَ، بدليل أنّه تركَ إيجاد هذا العالم في وقتٍ وصَنَعه في آخر.

مسألة [٦] : اللهُ تعالى عالمٌ، بـمعنى أنّ الأشـياء مـنكشفةٌ له، حـاضرةٌ غـير غائبةٍ عنه، بدليل أنّه فَعَل الأفعال المُـحكَمة المُـتقنة، وكـلّ مَـن فـعلَ ذلك كـانَ عالماً بالضرورة.

مسألة [٧] : اللهُ تعالى حيٌّ، بمعنى أنّه يصحُّ منه أنْ يقدِرَ ويَعلَمَ، بدليل أنّه ثبت له القُدرة والعِلْم، وكلّ من ثَبَتا له فهو حيٌّ بالضرورة.

مسألة [٨] : اللهُ تعالى قادرٌ على كلّ مقدورٍ، وعالمٌ بكلّ معلومٍ، بدليل أنّ نسبة المقدورات والمعلومات إلى ذاته المقدّسة على السَّويّة، فاختصاص قدرته وعِلمه بالبعض دون البعض ترجيحٌ من غير مرجّح، وهو محالٌ.

مسألة [٩] : اللهُ تعالى سميعٌ لا بأُذُنٍ، بَصيرٌ لا بعينٍ، لتنزّهه عن الجارحة بدليل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

مسألة [١٠] : اللهُ تعالى مُدْرِكٌ لا بجارحةٍ، بدليل قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾.

مسألة [١١] : اللهُ تعالى مُريدٌ، بمعنى أنّه يُرجّحُ الفِعل إذا عَلِمَ المصلحة، بدليل أنّه خَصَّص إيجادُ بعضِ الأشياء في وقتٍ دون وقت.

مسألة [١٢] : اللهُ تعالى كارهٌ، بمعنى يُرجّحُ ترك الفعل إذا علِمَ المفسدة، بدليل أنّه ترك الإيجادَ في وقتٍ مع قدرته وعلمه.

مسألة [١٣] : اللهُ تعالى واحدٌ؛ بمعنى أنّه لا شريك له في الإلهيّة، بدليل قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾.

مسألة [١٤] : اللهُ تعالى متكلّمٌ؛ بمعنى أنّه أوجدَ الكلامَ في جسمٍ من الأجسام الجامدة لإيصال غَرَضه إلى الخلق، بدليل قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾.

مسألة [١٥] : اللهُ تعالى ليس بجسمٍ، ولا عَرَضٍ، ولا جُوهَرٍ.

والجسمُ: هو الجوهر المتحيّز الذي يقبل القسمة.

والعَرَضُ: هو الحالُّ في المُتحيّز، بدليل أنّه لو كان أحد هذه الأشياء لكانَ مفتقراً ممكناً، وهو مُحالٌ.

مسألة [١٦] : اللهُ تعالى ليس في جهةٍ، ولا مكانٍ، بدليل أنّ كلّ ما بالجهة والمكان ممكنٌ مفتقرٌ إليهما، وهو محالٌ.

مسألة [١٧] : اللهُ تعالى لا يتّحدُ بغيره، لأنّ الاتّحاد غير معقولٍ، وذلك محالٌ، والله لا يوصَفُ بالمَحال.

مسألة [١٨] : اللهُ تعالى لا يتّصفُ بصفةٍ زائدةٍ على ذاته، لأنّها إنْ كانت حادثةً كان محلّاً للحوادث، وهو محالٌ.

مسألة [١٩] : اللهُ تعالى ليس مرئيّاً بحاسّة البَصَر، لأنّ كلّ مرئيٍّ لابدّ أن يكونَ في جهةٍ، وهو مُحالٌ.

مسألة [٢٠] : اللهُ تعالى عَدْلٌ حكيمٌ، لا يفعلُ القَبيح، ولا يَخلُّ بواجبٍ، بدليل أنّ فعل القبيح والإخلال بالواجب نقصٌ، وأنّه محالٌ.

مسألة [٢١] : نبيُّنا محمّدُ بن عبد الله، بن عبد المطّلب، بن هاشم، بن عبد مناف، نبيُّ الله بدليل أنّه ادّعى النبوّة، وأظهرَ المُعجِزَ على يده، فيكون نبيّاً حقّاً، ورسولاً صِدْقاً.

مسألة [٢٢] : نبيّنا محمّد صلى الله عليه وآله معصومٌ من أوّل عمره إلى آخره، في أقواله وأفعاله، وتروكه وتقريراته، عن الخطأ والغَلَط، والسّهو والنسيان، بدليل أنّه لو فعلَ المعصية لسَقط محلّه من القلوب، ولو جازَ عليه السَّهو والنسيان لارتفع الوثوق عن إخباراته، فتبطلُ فائدة بعثته.

مسألة [٢٣] : نبيّنا محمّدُ خاتم النبيّين، بدليل قوله تعالى: ﴿**مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ**﴾.

مسألة [٢٤] : نبيّنا محمّدُ أشرف الأنبياء والمرسلين، بدليل قوله عليه السلام لفاطمة: «أبوكِ خيرُ الأنبياء، وبَعْلُكِ خَيرُ الأوصياء».

مسألة [٢٥] : الإمامُ بعد النبيّ بلا فصلٍ عليُّ بن أبي طالب، بدليل قوله:

«**أنتَ الخليفةُ مِنْ بعدي**»، و «**أنت قاضي دَيني**»، و«**أنتَ مِنّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي**»، و: «**سَلّموا عليه بإمرة المؤمنين**»، و: «**أسْمِعُوا له وأطيعوه**»، و: «**تَعلّموا منه ولا تُعلِّموه**».

مسألة [٢٦]: الإمامُ يجبُ أن يكونَ معصوماً مِنْ أوّل عمره إلى آخره، في أقواله وأفعاله، وتروكه وتقريراته، عن الخطأ والنسيان، لأنـّه لو لم يكن معصوماً لسقط محلّه من القلوب، فلو جاز عليه السّهو والنسيان لارتفع الوثوق عن إخباراته، فتبطلُ فائدة بعثه.

مسألة [٢٧]: الإمامُ بعد عليٍّ ولده الحَسَن، ثمّ الحُسين، ثمّ عليُّ بن الحسين، ثمّ محمّد بن علي الباقر، ثمّ جعفر بن محمّد الصادق، ثمّ موسى بن جعفر الكاظم، ثمّ عليّ بن موسى الرِّضا، ثمّ محمّد بن علي الجواد، ثمّ عليّ بن محمّد الهادي، ثمّ الحسن بن عليّ العسكري، ثمّ الخَلَف الحُجّة القائم المنتظر محمّد ابن الحسن صاحب الزمان، صلوات الله عليه وعليهم أجمعين، بدليل:

أنّ كلّ سابقٍ منهم نصّ على لاحقه نصّاً متواتراً بالخلافة.

ولأنّهم معصومون، وغيرهم ليس بمعصومٍ بالإجماع.

ولقول النبيّ ﷺ للحسين: «إبني هذا إمامٌ، ابنُ إمامٍ، أخو إمام، أبو أئمّةٍ تسعة، تاسِعُهم قائمهم».

مسألة [٢٨]: غيبة الإمام ليست مِنْ قِبل اللهُ تعالى - لأنـّه عدلٌ حكيمٌ لا يفعلُ قبيحاً، ولا يَخلُّ بواجبٍ - ولا من جهته، بل هي من كثرة الأعداء، وقلّة الناصر.

مسألة [٢٩]: لا استبعاد في طول عمر القائم عليه السلام؛ لأنّ غيره من الأمم السالفة عاش ثلاث آلاف سنةٍ كشُعيبٍ، ولقمان عليهما السلام، ولأنّ أمره ممكنٌ، واللهُ تعالى قادرٌ على كلّ ممكن.

مسألة [٣٠]: جميعُ ما جاء به النبيّ ﷺ، من ثبوت الأنبياء، ورسالة الرُّسل، والكُتب المنزَلة، والصُحفِ المذكورة، وأحوال القبر، وسؤال منكرٍ ونكيرٍ، ومبشرٍ وبَشيرٍ، والصّراط، والميزان، وتطاير الكتب، وإنطاق الجوارح، والحساب والجَنّة وما فيها من النعيم، والنّار وما فيها من العَذاب الأليم، وانتصاف المظلوم من

الظالم، والحوض الذي يَسقي منه أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، ومن أنّ شفاعته مُدّخرةٌ لأُمّته.

كلّ ذلك حقٌّ لا ريبَ فيه، لأنّه معصومٌ، وكلُّ ما أخبر به المعصوم فهو حَقٌّ وصدقٌ.

والحمدُ لله ربّ العالمين، وصلّى الله على محمّدٍ وآله أجمعين.

١٧
رسالة تلقين أولاد المؤمنين

الشيخ، العلّامة زين الدِّين أبي محمّد عبد الرحمن
ابن أحمد بن محمّد الآوي رحمه الله
القرن...؟

۞ هذه الرسالة مصنوعة من ناحية الأسلوب والاستدلال على نهج الرسائل الاعتقاديّة عند قدامى الإماميّة، وقد اختلف المفهرسون في تحديد مؤلّفها، أمّا ابن شهرآشوب السَّروي فقد عدّها في كتابه «معالم العلماء» من الرسائل المجهول كاتبها، لكن عدّ آخرون هذه الرسالة من مؤلّفات الشيخ الكَراجُكي أبي الفتح محمّد بن علي المتوفّى سنة ٤٤٩هـ (الأعلام للزركلي: ٦ / ٢٧٦)، أمّا الشيخ آقا بزرگ الطهراني فقد ذكرها (الذريعة: ٤ / ٤٢٩) مرّتين، قال أوّلاً (١٨١٨ ـ تلقين أولاد المؤمنين: للعلّامة الكراچكي أبي الفتح محمّد بن علي المتوفّى ٤٤٩ في كراستين صنّفه بطرابلس كما ذكره بعض معاصريه في فهرس كتبه، وكذا في «معالم العلماء» ص١٠٦ طبع طهران)، ثمّ تحدّث عنها ثانياً قال (١٨١٩ـ تلقين أولاد المؤمنين: عدّه ابن شهرآشوب في آخر «معالم العلماء» ص١٣٣ من الكتب المجهولة المؤلّف مع تصريحه بكتاب الكراجكي

كما ذكرناه، فيظهر أنّ هذا غير سابقه)، لكن يبدو أنّ النسخة المعتمدة في هذا التحقيق قد تزيل الشكّ عن اسم مؤلّف هذه الرسالة، فقد اعتمدنا على المجموعة النفيسة التي تتضمّن عدداً من الرسائل الكلاميّة والمحفوظة برقم ١٥٤٤١ في مكـتبة (مـجلس الشورى الإسلامي بطهران (راجع: فهرست المكـتبة ج٤٣ / ص٩١) وفـيها رسـالتان الأولى هذه وتليها رسالة (نظم تلقين أولاد المؤمنين) ويصرّح نـاظمها بأنّـه تـلميذ (الشيخ الإمام العلّامة زين الدِّين أبي محمّد عبد الرحمن بن أحمد بـن مـحمّد الآوي تغمّده الله برحمته)، ويبدو أنّ المفهرس استنتج من ذلك أنّ الآوي مؤلّف رسالة التلقين وتلميذه ناظمها، لكن بما أنّ الناظم لم يصرّح بأنّ الآوي مؤلّف رسالة التلقين، يـبقى الشكّ في اسم المؤلّف باقياً.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال رحمه الله ورضي عنه:

نعتقد: أنّ العالم بأسره محدَثٌ، وأنّ الله سبحانه هو مُحدِثهُ وخالقهُ ومدبّرهُ، وأنّه قديمٌ بمعنى أنّه موجودٌ يجب له الوجود لذاته لا عن عدمٍ سبقه. واحدٌ في الاختصاص بوصف القِدم، فلا قديم معه ولا إله لنا غيره. حيٌّ لا يجوز عليه الموتُ. دائمٌ يمتنع عليه العدمُ والتغيّر. غنيٌّ يستحيل عليه الحاجة. وأنّه قادرٌ على جميع المقدورات وعالمٌ بجميع المعلومات، وأنّ علمه باشتمال الفعل على المصلحة مرجّحٌ لوجوده، وهو معنى كونه مُريداً لفعله، وباشتماله على المفسدة مرجّح لعدمه وهو معنى كونه كارهاً لفعله. وأنّه سميعٌ وبصير ومدركٌ، ومعناه أنّه عالم بسائر المسموعات والمُبصَرات والمدرَكات. ومتكلّمٌ معناه أنّه فعل حروفاً وأصواتاً في بعض الأجسام الجماديّة تدلّ على مراده تعالى كما في قصّة موسى عليه السلام. وأنّه لا يشبهه شيئاً من المخلوقات ولا يجوز عليه ما يجوز على المحدَثات، فليس بجسمٍ ولا جوهر ولا عرض ولا في مكانٍ ولا جهةٍ، ولا يُرى بالأبصار في الدُّنيا والآخرة، ولا يُوصَف بالجوارح والآلات، ولا يقوم بذاته المقدّسة شيءٌ من المعاني، ولا يحلّ في شيء، ولا يتّحد بشيءٍ ولا يعلم عن كُنه ذاته تعالى في سائر الحالات، وأنّ أفعاله كلّها حسنة، وأنّه عَدلٌ لا يجور وهو معنى كونه حكيماً فلا يفعل شيئاً من القبائح مطلقاً كالظلم وتكليف ما لا يُطاق، ولا يأمر بشيءٍ من المعاصي ولا يرضى به ولا يحبّه، ولا يفعل فعلاً لغير غرض وفائدة، ولا يخلّ بشيء من الواجبات، وأنّ أفعالنا الحَسَنة والقبيحة صادرة منّا على جهة الاختيار، وأنّه تعالى كارِهٌ لما فيها من المعاصي، مسرورٌ لما فيها من

الطاعات، وأنّ جميعها واقعٌ بقضائه وقدره، بمعنى أنْ عَلِمَها وأعلمنا بأوصافها، وبما نستحقّه على غير المباح منها من ثوابٍ أو عقابٍ، لا بمعنى أنّه خلقها فينا وإلّا لزم الشكّ في الضروريّات.

ونعتقد : وجوب بعثة الأنبياء، ونصب الأئمّة القائمين في الأمّة مقامهم من بعد وفاتهم[كما] عليه تعالى في كلّ زمان، لكون كلّ منهما لطفاً في فعل الحسن وترك القبيح، ووجوب اللّطف من اليقينيّات.

وأنّ الأنبياء معصومون من كلّ قبيحٍ مطلقاً من أوّل العمر إلى آخره، منزّهون عن كلّ مُنفِّرٍ، متّصفون بكلّ حسن، ولما يشترطه العقل في النبيّ من الصِّفات، وأنّ نبيّنا محمّداً ﷺ حقّ، وأنّ الله تعالى أرسله إلى الإنس والجِنّ كافّة، وأيّده لما أظهره على يده من المعجزات الدالّة على صدقه، ونسخ شريعته جميع الشرائع، وختم نبوّته النبوّات، وأنّه أشرف الخليقة وسيّد البشر، وبلغ في الكمالات النفسانيّة والبدنيّة إلى غاية لم يصِل إليها أحدٌ من أهل الأرضين والسماوات، وأنّ جميع ما جاء به من السمعيّات التي أكّد تعالى بها حكم العقل وفصّل ما يمتنع عليه تفصيله وانتظم لمشروعيّتها أمور الخلق في المعاش والمعاد، وتكمّلت أسباب السعادات، وأخبر بحصوله من أحوال الموت والبرزخ والمسائلة في القبر وما يتبعها من نعيمٍ أبدي أو عذابٍ أزلي، والبعث في يوم القيامة وأحوال الآخرة كلّها، كالحوض والميزان المعبّر به عن العدل هناك، ونشر صحائف الأعمال، وإنطاق الجوارح، وكيفيّة الحساب والجواز على الصراط المنصوب على متن جهنّم، والسؤال عند كلّ عقبة من عقباته عن الفرض المسمّاة من أمرٍ أو نهيٍ، والشفاعة لأهلها في إسقاط عقاب فسّاق المؤمنين الذين ماتوا عن غير توبةٍ، أن يعفو تعالى بفضله عنهم ابتداءً ، ونقلهم إلى الجنّة بعد استيفاء ما يستحقّونه من العقاب على فسقهم، وأحوال أهل الجنّة، وأحوال أهل النّار حقّ وصدق، وأنّ المُنكِر لذلك أو لشيءٍ منه كافر، وعقاب الكافر دائم بنصّ كثير من الآيات.

ونعتقد: أنّ الإمام مطلقاً يجب أن يكون معصوماً من سائر القبائح كعصمة النبيّ، منزّهاً عن كلّ ما يجب تنزيهه عنه، متّصفاً من صفات الكمال بمثل أوصافه، وأنّه أفضل واحد من رعيّته في كلّ ما هو رئيس فيه، ومنصوصاً عليه من الله تعالى، ويعلم ذلك بنصّ نبيٍّ أو إمامٍ على تعيينه، أو لما يُظهره تعالى على يده من المُعجزات، وأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله لم يخرج من الدُّنيا حتّى نصَّ على أنّ الأئمّة من بعده إثنا عشر إماماً، وأخبر أنّهم أهل بيته المطهّرون من الذّنوب وعترتهُ وخاصّتهُ وأهل الذِّكر وأولوا الأمر وحفظَة الشّرع، وأمرَنا باتّباعهم والتمسّك بهم، وحكم بأمان المتمسّك بهم من الضلال وبإيمانه ودوام ثواب المؤمن في أعلى الدرجات، وأنّ أوّلهم أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب المرتضى، ثمّ الحسن بن عليّ المجتبى، ثمّ الحسين بن عليّ شهيد كربلاء، ثمّ عليّ بن الحسين زين العابدين، ثمّ محمّد بن علي باقر علم الدِّين، ثمّ جعفر بن محمّد الصادق، ثمّ موسى بن جعفر الكاظم، ثمّ عليّ بن موسى الرِّضا، ثمّ محمّد بن عليّ الجواد، ثمّ عليّ بن محمّد الهادي، ثمّ الحسن بن عليّ العسكري، ثمّ خاتم الأئمّة خليفة عصرنا وإمام زماننا محمّد بن الحسن القائم بأمر الله تعالى المنتظر المهدي، وأنّه يملأ الأرض قِسطاً وعدلاً كما مُلئت جوراً وظلماً، واستلزم إخباره بذلك حصول كلّ واحدٍ منه على سائر ما يشترط في الإمام من الصفات.

فهذا اعتقادنا الذي شهدت بصحّته العقول، وورد به الثبت المنقول، والحمدُ لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله وعترته الطاهرين وسلّم عليهم أجمعين.

١٨

نظم تلقين أولاد المؤمنين

الناظم: من تلامذة الشيخ العلّامة زين الدِّين
أبي محمّد عبد الرحمن بن أحمد بن محمّد الآويﷺ
القرن التاسع الهجري أو ما قبله

۞ هذه منظومة اعتقاديّة قام ناظمها بنظم الرسالة السابقة أي «تلقين أولاد المؤمنين» وسمّاها «نظم تلقين أولاد المؤمنين»، وعدد أبياتها ١٠٧، وأمّا ناظمها الأديب فلا نعرف عنه شيئاً سوى ما عرّف به نفسه في بداية هذه المنظومة من أنّه (تلميذ الشيخ الإمام العلّامة زين الدِّين أبي محمّد عبد الرحمن بن أحمد الآوي تغمّده الله برحمته)، والشيخ المذكور هو كاتب الرسالة السابقة، وقد مرّ ذكره هناك.

اعتمدنا في هذا التحقيق على النسخة الموجودة في المجموعة المرقّمة ١٥٤٤١ والمحفوظة في مكتبة (مجلس شورى اسلامي) بطهران (راجع فهرست المكتبة: ج٤٣ / ٩٢) وهي من مخطوطات بدايات القرن التاسع الهجري.

بسم الله الرحمن الرحيم

ربِّ يسِّر وأعن

قال رحمه الله:

الحمدُ لله الكريم الهادي ... لسائِر الخلق إلى الرّشاد
ثمّ الصلاة مدّة الأعصارِ ... على النبيّ المصطفى المختار
وآله الأئمّة الأطهارِ ... وصحبه الأماجد الأخيار
أوّل مفروضٍ على من عقلا ... معرفة الخالق جلّ وعلا
لدفعها لحوفه[1] من الزلل ... في نقلها عن بعض أصحاب الملل
ولا طريق نحوها سوى النظر ... في كلّ ما يعجز عنه البشر
وهو المسمّى عندهم بالعالم ... فقل على طريقة التلازم:
لو كان واجباً لما تغيّرا ... ولم يكن مركّباً فيما يُرى
واللّازمان فيه باطلان ... فاحكم على الملزوم بالبطلان
فكان ممكناً وكلّ ممكنٍ ... فمُحْدَثٌ قد صحَّ للمبرهن
فذلك العالم طُرّاً مُحْدَثٌ ... وكلّ مُحْدَثٍ عليه مُحْدِثُ
مُحْدِثه بالكُنه ليس يُعرف ... لكن بأوصاف بها تُتّصَفُ
وهي قسمان[1]: قسمٌ منها ... يجب للذّات وليس عنها
تخلوا اتّفاقاً ثمّ قسمٌ يتبعُ ... أفعاله وهو إليها يرجع
يكون وصفه بها مجدّداً ... لأنّ ذاك الفعل قد تجدّدا

---

١. كذا في الأصل.

١. في الأصل: قسمين.

فالأوّل القادرُ والموجودُ   والعالمُ الحيُّ كذا المريدُ
والكارهُ السميعُ والبصيرُ   وواحدٌ ليس له نظيرُ
كذا الغنيّ مطلقاً في الذّاتِ   ومطلقاً في سائر الصِّفاتِ
كذا القديم وهو ما لم يُسبَق   بعدمٍ كذا به لم يُلْحَقِ
قدرته وعلمه حُكمانِ   لذاته في العقل زائدانِ
لا خارجاً وقيل إن الأولا   صحّته أن يترك أو أن يفعلا
والثاني......[1] للمعلومِ   لا فرق في الموجود والمعدومِ
وكلّ مقدور فتحت قدرته   وكلّ معلوم ففي إحاطته
وجوده في العقل ليس زائداً   كذاك في الخارج قولاً واحداً
ووصفه بالحيّ أي لم يستحيل   عليه علمٌ ثمّ قدرةٌ فقل
معنى المريد علمه بالمصلحة   في الفعل فالعلم بها قد رجّحه
والكاره العلم بما في فعله   من الفساد فانتفى لأجله
وبالسميع والبصير علم ما   نراه أو نسمعه فليُعْلَما
وبالغنى يستحيلُ فقره   إلى سواه فتعالى ذكره
ولا يجوزُ أن يكونَ جلّا   مماثلاً لما سواه أصلا
أو جوهراً أو عرضاً أو أن يحلّ   في غيره كفي مكانٍ أو محلّ
ولا مركّباً ولا أن يتّحد   بغيره فالاتّحادُ قد فسد
ولا يصحّ أن يكون في جهةٍ   أو أن تكون ذاته المشرّفة
بها يقومُ حادثٌ أو أن يرى   بِبَصَرٍ أنّى يكونُ مُبْصَرا؟!
والثانِ كالخالق أو كالباعثِ   ومتكلّم كذا كالوارثِ
كلامه فعلٌ له تعالى   لكونه أنزله إنزالا

١. كلمة غير مقروءة.

تــركيبه مــن الحـروف يـقضي / عــــليه بــالحدوثِ والتــقضّي
ومــن صــفاته تــعالى العــدلُ / لا يـــفعل القـــبيح أو يــخلُّ
بـــواجبٍ لأنّ تـــرك الواجبِ / أيــضاً قـبيحٌ عُـدّ فـي المـعايبِ
والمـــقتضي للامــتناع مــنه / عـــرفانه ثـــمّ غِـناه عَـنهُ
فـــينتفي التكــليف بــالمحالِ / فـي حـقّه والظـلم فـي الأفـعالِ
وبـــالمعاصي أمــره أو الرِّضــا / بـــها أو الحُبّ لهــا لو فُــرضا
والفــعلُ لا لغــرضٍ أو فــايدة / لمـــا ســواه لا إليــه عــائدة
أفـــعالنا مــن حُســن أو أفكِ / صـــادرة مـــنّا بـــغير شكّ
ورُبـــنا فـــللمعاصي مــنها / يكـــره قـطعاً إذ نـهانا مـنها
طـــاعتنا يـــريدها لأمـــره / بـــها تـعالى عـن وجـوب قـهره
وقـــد قــضى أفـعالنا وقــدّرا / أعـــنى بــها أعــلمنا وأخــبرا
معنى (أضـلّ) أو (هـدى) مـقيّدا / جــزاهُ عـن فـعل شـرٍّ أو هُـدى
ومـــطلقاً عــلى مــقيّد حُــمل / تـــفصّياً مـــن قـبحه إذا فُــعل
ونصبه الإمـام فـي العـقل يـجب / في كلّ وقتٍ وكـذا أيـضاً يـجب
بـعث الرسـول لحـصول اللّـطفِ / فـــي الحــالتين، ثـمّ كـلّ لطـفٍ
فواجب إذ كـان مـا هـو الغـرض / مـــن التكـــاليف بــتركه انـتقض
عـــصمته عـــن القـــبح مـطلقاً / واجـــبة وأن يكـــون مـطلقاً
مـــتّصفاً بســـائر الفـــضائلِ / مـــنزّهاً عـــن ســائر الرذائـــل
ومـــا يكـــون عـــندنا مــنفّراً / عـــنه لتــنقاد إلى مــا قــرّرا
ويُـــظهر الله عــليه المُـعجزة / مشـــاهده بـــصدقه مــميّزه
نـــبيّنا مـــحمّدٌ رســـولُ / إلى جـــميع الخــلق والدليــل
دعـــواه للـــرسالة المشــتهرة / وكـــان تــصديقاً له مــا أظـهره

عـــلى يــديه اللهُ جـلّت قـدرته — مــن....[1] مـعجزاتٍ نـقلها أُمّـته
لأنّ مَــــن صــدّقه الله يَــجِبْ — تـصديقُهُ لقُبح تـصديق الكَـذِبْ
فكـــان صـــدقاً كـــلّ مـــا وردا — عنه من الشرع الشـريف مسَّـندا
وكـــلّ مـــا مـــن ديـــنه عَـلِمني — نــــنقله تــــواتُــــراً ودِنّــــا
كـــفسخ شـــرعه لمـــا تـــقدّما — من شـرع غـيره كـذا قـد خـتما
كـــلّ النـــبوّات فـلا يأتـي نـبيٌّ — مـــن بـعده مـن عـجمٍ أو عَـرَبِ
وإنّــــه أشــــرف خــــلق اللهِ — وســــيّدُ الإنسِ حــــبيبُ اللهِ
وإنّــــه فــــي ذُروة الكـــمالِ — فــي القــوّتين: العِــلم والفـعالِ
ولم يَـــنَلْ رُتــبته قــطُّ أحــد — فــي قُــربه مـن ربّـه ولا وجـد
ومـــنه أحـــوال المـــمات بـعده — ســؤالنـــا فـــي القـبر ثـمّ بَـعده
نـــعيمُ بـــعض أو عـــذاب بـعض — فـــي مـــدّة البـرزخ ثـمّ يـقضي
عـــند اقـــتراب البـعث والنشـور — بـــالنفختين فـي مُـسمّى الصُّـورِ
ومـــنه تـبديل السَّـماء والأرض — والبـعث يـوم حشـرنا والعَـرضِ
والحــوضُ والصـراطُ والمـيزانُ — ونشـــــرها أطـــهره الديـــوانُ
أعـــني بــه صــحائف الأعـمالِ — وتـــنطق الأعــضاءُ بـــالأفعالِ
وكـــنب[2] ثـــمّ صـورة الحسّـابِ — وصـــورة الســؤال والجــوابِ
عــلى الصــراط وكـذا الشـفاعة — لأهـــلها فـي غـير أهـل الطّـاعة
إن مـــات مـــؤمناً كـــذا مُـصِرّاً — عـــــلى الفســـــوق لم تـــعسّرا
مـــن عـــفوه بـفضله عـند ابـتدا — فـــإنْ يكـــن شـفاعةً لن تـؤجّلا
عــــاقَبَهُ اللهُ عــــقاباً مــنقطع — ثـــمّ إلى الجـــنّة بـــعده رَجـــع

---

١. كلمة غير مقروءة في الأصل.
٢. كذا في الأصل، و لعلّه: و كتب

وحـــــالنا فـــي جـــنّةٍ أو نـــارِ مــفصَّلاً قـد جـاء فـي الأخـبارِ
وعـــــصمة الإمـــــام كـــالنبيّ واجــبةٌ فـــي المـذهب الجـليّي
ولن يكـــــون مـــطلقاً مـــتّصفاً بـما بـه يـوصفُ مـن غـير خـفا
مـــنزّهاً عـــن كـــلّ مـــا تـنزّها وبـــالغاً مـــن الكـــمال المـنتهى
لا أحـــــدُ إلى الرعـــايا يَـنسِبْ بـــفضله فـــيما لأجـــله نُــصب
ولا يســــــاويه لجــــزم العــقل بـــقبح تـقديمٍ عـلى ذي الفـضلِ
لنــــاقص عـــن فـــعله ولو عـدل كـــان بـــلا مـرجّـحٍ وقـد بـطل
لا يــــحصل التـعيّين للأئــمّة بـــغير نـــصٍّ لاشـتراط العـصمة
وإنّـــــما نــــعلمه إذا صـــــدر عـــن النـــبيّ أو إمـــامٍ أو ظــهر
عـــلى يـــديه مُـــعْجزٌ واجـتمعا فـــــى أوصـــيا نـــبيّنا وجُـــمعا
الخــــــلفاءُ بـــــعدهُ فـــي أُمّــته والحـــافظون شـرعه فـي غـيبته
فـــهم أولوا الأمـر وأهـلُ الذِّكـر وســـــادة الخـــلق ولاة الحشـــرِ
وآيـــــة التـــطهير فـــيهم نـــزلت وصرّح الرّسـولُ فـيما قـد ثـبت
بأنّ مـــن فـــارقهم قـــد هـــلكا وأنّ مـــن كـــان بـهم مسـتمسكا
فــــلا يـــضلّ أبـــداً وحَســـبُنا هـــذا بـــياناً فـي ظـهور قـصدنا
عـــددهم لا شكّ فـيه اثـنا عشـر تـــواتـــراً بـــنقله جـــاء الأثـــر
أوّلهـــــم أمـــير كـــلّ مـــؤمن المـــرتضى رئـيسُ أهـلُ الزمـنِ
عـــليٌّ المـــخصوص بـــالتفضيلِ ثـــمّ الإمـــامان عـــلى التـفصيلِ
الحســــــن الزّكـــــيُ والشَّـــهيدُ أعـــني الحســـينُ وإبـنهُ السـعيدُ
عــــــليٌّ السَّـــجاد ثـــمّ نَـــجلُهُ مــــحمّد البـــاقر ثـــمّ نَـــجلُهُ
جـــــعفر الصـــادق ثـــمّ نَـــجلُهُ مـــوسى الكـــاظم ثـــمّ نَـــجلُهُ
عـــــلي الرضـــــا ثـــمّ نَـــجلُهُ مــــحمّد الجـــواد ثـــمّ نَـــجْلُهُ

عــلي الهــادي وثــمّ الحســنُ	العسكـــري نــجلُهُ المــؤتمنُ
ثــمّ ابــنُه مــهدي هــذه الأُمّــة	مــحمّد القــائم مــولى النــعمة
وحــــجّة الله عـــلى عــباده	ونــوره المُشــرِقُ فــي بــلاده
وهــو الذي يــملأ كــلّ الأرض	قســطاً وعـدلاً للـجليل يُـرضي
بــــموته يــــنقطعُ التكـــليفُ	يــــعقِبُه مَــــعادُنا المــعروفُ
هــذا طـريق الحـقّ قـد ذكـرتُهُ	مــــختصراً لكــــنّني أثــــبتُهُ
مــــفصّلاً بـــواضــح الدليــلِ	فــي جـملة التـقريب والتسـهيل

تمّت والحمدُ لله رَبّ العالمين، وصلّى الله على سيّدنا محمّدٍ وآله الطاهرين.

١٩

المعتمد من مذهب الشّيعة الإماميّة

الشيخ سديد الدين، محمود بن علي الحُمّصي الرازي

القرن السادس الهجري

۞ هذه الرسالة من الرسائل الاعتقادية المصنوعة على طريقة قدماء الإماميّة حيث تبدأعادة بالبحث عن اثبات واجب الوجود وصفاته الثبوتية والسلبية، وتنتهى بالبحث عن الأرزاق والأجال، والمشكلة التي تواجهنا في هذه الرسالة هي عدم التصريح باسم المولف ولاعنوان الرسالة، نعم فيها قرائن قد تكون مفيدة لمعرفة المؤلّف والوقوف على اسمه وتحديد فترة حياته والقرن الذي كان يعيش فيه، وهي:

١ ـ يتحدث المؤلّف عن بعض مصادره ويشير إلى اسماء بعض الاعلام وكتبهم ممّا يمكن من خلالها تحديد عصرالمؤلّف ، منهم: أبوالحسين البصري المتوفى ٤٣٦ هـ والشيخ الطوسي المتوفى ٤٦٠ هـ والخطيب الخوارزمي المتوفى سنة ٥٦٨ هـ

٢ ـ يقول مؤلّف الرسالة في مقدمتها:(إن الذى بعث على سطر هذه الاوراق بالتخصيص، امتثال رسم من أحبّ اجابته فيما عوّل عليه لشيء ممّا وقفت الاشارة إليه، وهو الأخ في الله تعالى محمّد بن عبدالله الأسدي، المؤنس في بدر الغربة،

المشكور في الصحبة...) فالرسالة ولدت بطلب من الذى احتضن المؤلّف في دار غربته و قام له بواجب الضيافة خير قام بحيث آنس مؤلّفنا به في فترة غربته وسفره، ومن المعروف أنّ بني أسد من القبائل العربية الصليبة التي سكنت وسط العراق وجنوبه وهي المناطق التي كانت مشهورة سابقاً بمنطقة السواد، وتُسّمى حالياً بالفرات الأوسط، و بنوا فيها مدينة عامرة وهي الحلّة المزيدية. ـ بنو مِزيد بطنٌ من أسد في القرن الخامس ـ فأصبحت من الحواضن العلميّة لعدة قرون ونما فيها أُسر علميّة قادوا الحركة العلميّة فيها لعقود طويلة كآل المحقّق الحلّي، وآل طاوس، وآل العلّامة وغيرهم من البيوتات العلميّة، كما أنّ المدينة احتضنت مجاميع من العلماء الهاربين من بطش المغول، وبالخصوص من مدينة السلام بغداد لقربها منها. ويبدو أن مؤلّف رسالتنا هذه ممن استوطن هذه المدينة فترة فاستضافه محمّد بن عبدالله الأسدي واكرم وفادته، فأنس مؤلّفنابه، وقد فحصت طويلاً عمّن سكن الحلّة في هذه الفترة أو ما يقاربها، فلم أقف على من تنطبق عليه المواصفات الّا الشيخ سديد الدين محمود الحُمّصيالرازي، المتكلم الشيعي صاحب كتاب «المنقذ من التقليد» حيث يقول في مقدمته: (إنّى لما وصلتُ إلى العراق في منصرفي من الحرمين بالحجاز ـ حماها الله ـ مجتازاً مولياً شطر بيتي، لقيني جماعة من اخواننا علماء الحلّة وفقهائهم، ومستقبلين، ومكرمين مقدمي، مستبشرين بوصولي إليهم استبشار الخليل بالحبيب، والعليل بالطبيب، وأدخلوني باعزازٍ وإكرام وإجلال وإنعام، وأنزلوني أشرف منازلهم وأطيبها وأفسحها، واكرموا مثواي، ولقوني بكلّ جميل، واستأنسوني واستأنستُ بهم، ثمّ بعد الاستيناس أظهروا ما أضمروه في الالتماس المشتمل على اقامتي عندهم أشهراً، فشقّ علي واستعفيت عنها، واعتذرتُ بالتَّحنّن إلى الأهل والوطن...فاستجبتُ و عزمت على الاقامة واشتغلنا بالمذاكرة والمدارسة...[١]

واعتماداً على ما جاء في هذه المقدمة يمكن الاطمئنان إلى أنّ مؤلّف رسالتنا هذه هو الشيخ سديدالدينرحمهم الله. و قد اختلف المترجمون له في نسبته، فقد نسبه بعضهم إلى

١. المنتقد من التقليد: ج ١ / ص ١٨

مدينة حِمص بالشام و آخرين إلى الحُمُّص كما قال ابن حجر في «لسان الميزان»: (إنّه كان يتعاطي بيع الحُمُّص المسلوق)، و لكن الصحيح أنّ الرجل منسوب إلى قرية من أعمال مدينة الرّي تُسمى بـ (نخودك) و هي كلمة فارسية تعني الحُمُّص، والظاهر أنّه كان يزرع بها فسميّت القرية باسمه، كما نسب إليه أهلها ثمّ عُرّبت الكلمة في المراجع ثمّ نُسب صاحبها إلى المدينة المشهورة بالشام بعد وقع الخلط والخطاء في تحريك الحروف.

و يعدّ الحُمُصي من أعلام القرن السادس الهجري، و قد ترجمه معاصره و تـلميذه الشيخ منتجب الدين الرازي في كتابه «الفهرست» و قال عنه: (الشيخ الإمام، سـديد الدين، محمود بن عليّ بن الحسن الحُمُّصي الرازي، علّامة زمانه في الأصولين، ورع، ثقة، له تصانيف، منها:التعليق الكبير، التعليق الصغير، المنقذ من التقليد والمرشد إلى التوحيد، المصادر في أصول الفقه، التبين والتنقيح في التحسين و التقبيح، بـداية الهداية، نقص الموجز. حضرت مجلس درسه سنين، و سمعت أكثر هذه الكتب بقراءة من قرأ عليه)[١]، كما أشار إليه في الترجمة رقم ٧٩ و ٣٧٣ و ٣٨٩ و ٤٢١ و ٥٢٢.أمّا الذهبى فقد ترجم له بالتفصيل و كشف عن جوانب هامّة من حياته، فقال (محمود بن عليّ بن الحسين الشيخ سديد الدين، أبوالثناء الرازي المتكلم، المعروف بـالحمصّي. شيخ شيعي، فاضل، بارع في الأصولين والنظر، له عدة مصنفّات عمّر نحواً من مـائة سنة، وقرأ عليه الفخر بن الخطيب. وورد العراق في هذه الحدود و أخذواعنه، و تعصّب له ورّام بن أبي فراس و حصّل له ألف دينار، و دخل الحلّة وقرر لهم نفي المـعدوم، و أملى التعليق العراقي، و له تعليق أهل الرّي، و له كتاب المـنقذ مـن التـقليد،وكـتاب المصادر في أصول الفقه، وكتاب التحسين و التقبيح و غير ذلك، و كان في ابتدائه يبيع الحمّص المسلوق بالرّي، ثمّ اشتعل على كبرٍ و نَبُلَ و صار آية في علم الكلام والمنطق و كان درسه يبلغ ألف سطر و ما يتروى و لا يستريح كأنّما يقرأ من كتاب، و كان بصيراً باللّغة والشعروالايّام وأيام الناس، و كان صاحب صلاة و تعبد و خشية، ذكره يحيى بن

١. فهرست منتجب الدين الرازي: ترجمة رقم ٣٨.

أبي طيّ في تاريخه و بلغ في وصفه والله اعلم)[١] كما تحدّث عنه الفخر الرازي في تفسيره ذيل آية المباهلة بأنّه:(كان في الري رجل يقال له محمود بن الحسن الحمصي، و كان معلّم الاثني عشرية...)و عليه فيعدّ الرجل من أعلام القرن السادس الهجري، و يحتمل ادراكه لاوائل القرن السابع الهجري. راجع: طبقات أعلام الشيعة: ق٦، ص ٢٩٥)

أمّا اسم الرسالة، فلم يرد له ذكر في أثناءها سوى ما جاء في مقدمته حيث قال: (متوخياً فيما ألتمس المعتمد من مذهب الشيعة الإماميّة)، هذا وقد سمّاه مفهرس مكتبة المجلس الشورى العلّامة الشيخ عبدالحسين الحائري رحمه الله في فهرسته بـ«المعتمد في المعتقد».

أمّا نسخة الرسالة فهي ضمن مجموعة من مخطوطات طباطبايي برقم ٧٧٠ من مخطوطات مكتبة (مجلس شوراى اسلامي) ، ولها نسخة أخرى في مكتبه آية الله المرعشي بقم برقم ٤٥٩٣ (فهرست المكتبة:ج ١٢ / ١٦٢) فهي مطابقة للنسخة السابقة في جميع الجهات ولعلّها مستنسخه منها أو كلاهما من نسخة ثالثة، فهما مشتركان في الاخطاء والسقطات وغيرهما. وقد أخبرني العلّامة السيّد عبدالعزيز الطباطبايى بوجود نسخة ثالثة لها في مكتبة (آستان قدس رضوي) و قد نسيت رقمها فلم اعثر عليها.

والرسالة بحسب ما جاء في فهرستها تحتوي على ٢١ فصلاً، إلّا أنّ المخطوطة تفتقد ثلاثة فصول و هي فصل ١٢ في أنّه غني، و فصل ١٣ في أنّ صفاته أزليّة سرمدية، و فصل ١٤ في خلق الأعمال.

طبعت هذه الرسالة أُولاً بتحقيقي في مجموعة (ميراث إسلامي ايران) المجموعة السادسة، سنة ١٨١٤ هـ: ص ٣٤ ـ ١١.

۞

---

١. موسوعة «تاريخ الإسلام» للذهبي، وأيضاً ترجم له ابن حجر في «لسان الميزان»: ج٦ / ٤٠٧ لكنه أخطأ في اسمه فسمّاه محمّداً.

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله الذي عجزت العقول عن أن تدرك كُنه معرفته، وعثرت الأوهام عن تقدير جلال عزّته، أظهر في البدايع التي أحدثها آثار صُنعه وأعلام حكمته، فصار كُلّ ما خلق حجّةً له ودليلاً على كمال قدرته. الأوّل الذي لم يُكن له قبلٌ فيكونَ شيءٌ قبله، والآخر الذي ليس له بعدٌ فيكون شيءٌ بعده. وصلّى الله على محمّد عبده ورسوله، الذي أرسله رحمةً للعباد، وهادياً إلى طريق الرَّشاد، فأغنى الخلق عن اقتحام السُّدد المضروبة دون الغيوب بالبيان عمّا جَهِلوا تفسيره من الغيبَ المحجوب، وآله المعصومين من الزلّل والخطأ، وأئمّة الدّين ومنار الهُدى.

وبَعدُ، فإنّ أحقّ ما تصرفُ إليه الهِّمم بالاهتمام، هو التَّوجه نحو أسرار علم الكلام، وقداستخرتُ الله تعالى وكتبتُ كتاباً يشتمل على شريف المقاصد، والورود لشرايع التأمّل إلى خصائص من تميز الموارد، والتبحر في دفائن أسرار سبرها الأجتهاد[1] وإن كانت جملة المعارف الإلهيّة تذعنُ بها آثار مُلكِ ملك العباد.

مع أنّ الذي بعث على سطر هذه الأوراق بالتخصيص، امتثال رسم من أحبُّ أجانبه، فيما عوّل عليه لشيءٍ ممّا وقعت الإشارة إليه، وهو الأخ في الله تعالى محمّد بن عبدالله الأسديّ،[2] المؤنس في بدر الغُربة، المشكور في الصحبة، متوخّياً

١. كذا في النصّ، والجملة مبهمة و لعلها نشأت من سقط بعض الكلمات

٢. لم نعثر في المصادر المتاحة على ترجمة هذا الرجل، ولكن يفهم من نسبة الأسدي انتسابه الى بني أسد المزيديون، وهولاء بطنٌ من بطون بني أسد بن خزيمة من أجيال مضر في القرن الرابع الهجرى الذين سكنوا بين البصرة و واسط والأهواز وميسان، واستقروا أخيراً في منطقة الفرات الأوسط ببابل غربى الفرات وبنوا مدينة الحلّة المزيدية، وكانت لهم الزعامة والرياسة، ونبغ بينهم جماعة في قيادة الجيوش و سياسة الملك وفي

فيما ألتمس المُعتمدُ من مذهب الشيعة الإماميّة، وحساب الجميع إلى إله البريّة، وإلّا فأين المعترفُ بالعجزَ عن معرفة دقائق أحواله، والتعرّض بخبر من حارت العقول في كشف غوامض جلاله، ومنَ الله تعالى أسألُ التوفيق في المقالِ والفِعال، وعليه أعتمدُ للعاجل والمآل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

***

الإشارة إلى ذكر ما وقع العزم عليه مِن مباحث الكلام، وهو مرتّبٌ على فصول:

الفصل الأوّل: في إقامة البرهان على وجودٍ، مؤثرٍ، أزليٍّ، قادرٍ.

الفصل الثاني: في أنّه تعالى باقٍ، سرمدي.

الفصل الثالث: في أنّه تعالى ليس بمتحيّزٍ ولا في جهةٍ.

الفصل الرابع: في أنّه غيرُ مرئيّ

الفصل الخامس: في أنّه تعالى قادرُ على كلّ مقدورٍ، وعالمُ بكلّ معلوم.

الفصل السادس: في أنّه تعالى مريدٌ وكارهٌ، وماهيّة الإرادة.

الفصل السابع: في أنّه تعالى حيّ.

الفصل الثامن: في أنّه تعالى سميعٌ بصيرٌ.

الفصل التاسع: في كونه تعالى متكلماً.

الفصل العاشر: في أنّ حقيقته تعالى غير معلومةٍ لنا.

الفصل الحادي عشر: في أنّه تعالى واحد.

الفصل الثاني عشر: في أنّه تعالى غنيٌ.

الفصل الثالث عشر: في أنّ صفاته تعالى أزليّة سرمديّة.

⇐ الآداب والعلوم، كما ارتبطوا بعلاقات سياسية مع خلفاء بغداد و أُمرائِها، وقد ارتبط تاريخ الحلّة بهذه الأُسرة الشيعية منذ تأسيسها للحلّة في أواخر القرن الرابع الهجري إلى عدة قرون، ونلاحظ بقاء اسم هذه الأُسرة لامعاً و تردد اسماء أعلامهم في كتب التراجم والتاريخ حتى القرن التاسع الهجري حيث اختفي ذكرهم ودخلوا في غمار الناس.

الفصل الرابع عشر: في خلق الأعمال.

الفصل الخامس عشر: في الوعد والوعيد.

الفصل السادس عشر: في انقطاع التكليف .

الفصل السابع عشر:في النبوّة.

الفصل الثامن عشر: في النسخ.

الفصل التاسع عشر: في الإمامة.

الفصل العشرون: في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

الفصل الحادي والعشرون: في الآجال والأرزاق.

فعدّة الفصول أحدى وعشرون فصلاً في المعنى المشار إليه، وليس الغرض ذكر ما يحتوي هذا الفنّ عليه، بل الغرضُ الإختصار لا الإكثار، وبالله الثقة في بلوغ المراد.

الفصل الأوّل

في اقامة الدليل على وجودٍ، مؤثّرٍ، أزليٍّ، قادر

والدليلُ على ذلك: أنّ الأجسامُ مُحْدَثةُ، وكلّ مُحْدَثٍ ممكن، وكلّ ممكنٍ لابدّ أن يستند إلى مؤثر أزليّ.

أمّا بيان أنّ الأجسام مُحدثة فهو أنّا نقول: إنّها لو كانت أزلية، لكانت في الأزل إمّا أنْ تكون متحركة، أو ساكنه، أو كائنة، والأقسام بأسرها باطلة، فامتنع كون الأجسام أزليّة.

أمّا الحَصر فظاهرٌ.

وأمّا بيان استحالة كونها متحركة: فلأنّ حقيقة الحركة يقتضي المسبوقيّة، والأزل عبارةٌ عن نفي المسبوقية، والجمع بينهما محال. وبمثل هذا يبطل كونها ساكنة في الأزل.

وأمّا بيان استحالة كونها كائنة في الأزل: فلأنّ الكائن هو ما تقدّم على المتحرّك والسّاكن بوقتٍ واحدٍ، وما كان سابقاً للمحدَث بوقتٍ واحدٍ كان محدِثاً، فثبت أنّ الأجسام محدَثة.

وأمّا بيان أنّ كلّ محدَثٍ ممكن: فلأنّ المعقولات ثلاثة: إمّا واجبة الوجود لذواتها، أو ممكنة الوجود بالنسبة إلى ماهيّاتها، أو ممتنعة الوجود لذاتها.

وإذا كان الأمرُ على هذه القضية، فنقول:

الحادثُ خارج عن قسمي الوجوب والإستحالة، فيكون ممكناً.

و أمّا بيان أنّ الممكن يَستدعي مؤثّراً: فلأنّه لمّا كانَ قابلاً للوجود والعدم على حدٍ واحدٍ بالنسبة إلى ذاته، وَجَب أن لا يكون الترجيح بالنسبة إليه، وإلّا لزم التناقض. وإذا كان الأمر كذلك، فلابدّ مِن استناد الممكن إلى مؤثرٍ واجب الوجود لذاته، وهو الله تعالى.

وأمّا بيان أنّه تعالى أثّر على سبيل القدرة والإختيار لا على سبيل الإيجاب: فلأنّه لو كان موجَباً، لكان صدور الممكنات عنه إمّا أن يكون لنفس ذاته، أو موقوفاً على شرطٍ.

والأوّل: محالٌ، لأنّه كان يلزم منه قِدم ما بيّنا حدوثه، وهو محالٌ.

وإن كان موقوفاً على شرطٍ، فذلك الشرط إمّا أزليٌّ وإمّا حادثٌ؛

والأوّل: محالٌ لما بيّنا.

وإن كان صدور الممكنات موقوفاً على شرطٍ حادثٍ؛ فلا يخلو أن يكون المؤثّر فيه الباري أو غيره؛

والأوّل يفيدُ المطلوب مِن كونه قادراً لا مِن كلّ وجهٍ كذلك إلّا القصد والإختيار، فَبَطل على هذا الوجه الترجيح ودُفع التسلسل،

فظهر ما قلناهُ من كونه تعالى قادراً غير موجبٍ، وهو المطلوب.

فإن قيل: يرِدُ على قولكم: (إنّ الممكن المتساوي لا يُرجّح أحد طرفيه على الآخر إلّا لمرجّحٍ)، قول من يقول: (إنّ الذوّات المعدومة لا تأثير للباري تعالى في تحقّق ذواتها).

وشرح ذلك: أنّه لما إتّسع إجتماع النفي والإثبات، وامتنع كونها أزليّة بدليل حدوث الأجسام، ثبتَ كونها حادثة، وقد ثبت أنّ الحادثَ ممكنٌ، فإذن قد رَجح جانب الوجود في الممكن على جانب العدم من غير مرجّح.

والجوابُ: أنّ دعوى من زعم صحّة ذلك القول باطلةٌ بنفس ما ترتّب عليها من المحال، فَسَقط الإيراد.

الفصل الثاني

في أنّه تعالى سرمدي

والدليل على ذلك: أنّه لمّا ثبت كونه تعالى واجب الوجود لذاته، استحال عليه العَدَم، كما وجب له التقدّم.

الفصل الثالث

في أنّه تعالى ليس بمُتَحيّزٍ و لا في جهةٍ

والدليل على ذلك: أنّه لو كان مُتحيّزاً لكان حلوله في الحيّز:

إمّا أنْ يكون كحلول الجسم في الحيّز، فَيَلزم حدوثه بما ذكرناه مِن حدوثِ الجسم كحلوله في الحيّز، وهو باطلٌ، لثبوت قِدمه.

أو كحلول العَرَض في الجسم، فَيَلزم قِدم الجسم، وهو باطلٌ.

فبطل القول بكونه متحيّزاً، وهو المطلوب.

وأمّا بيان أنّه تعالى ليس في جهةٍ: فلأنّه لو كان كذلك لكان مركّباً إن كان منقسماً، وهو محالٌ إذ كانت حقيقته تتوقف على وجود التركيب، والأزليُ يجبُ

أن لا تتوقف على غيره.

أو بحيث لا يقبل القسمة، وهو محالٌ تنزيهاً لذاته عن المشابهة للجوهر الفَرد، تعالى الله عن ذلك عُلوّاً كبيراً.

الفصل الرابع

في أنّه ليس بمرئيّ

والدليل على ذلك: أنّه لما ثبت كونه تعالى في غير جهةٍ ومكانٍ، استحال رؤيته، والعلمُ به ضروري.

الفصل الخامس

في أنّه تعالى قادر على كلّ مقدور، و عالم بكلّ معلوم

والدليل على الأوّل: أنّا قد بيّنا كونه تعالى قادراً على بعض المقدورات، والمقتضي لذلك ذاته، والمصحّح له حياته. ونسبة هذين إلى جميع المقدورات على واحدة، فَلَمّا قَدَر على البعض، وَجَب أن يَقدر على الكُلّ.

وأمّا **بيان كونه تعالى عالماً بكلّ معلومٍ:** فلأنّ أثر الأحكام في العالم معلومٌ ضرورةً، وهو يدلُّ على العلم، والمقتضي لذلك العلم الخاصّ ذاته، والمصحّح له حياته، فلمّا ثبت علمه بالبَعض وَجب علمه بالكلّ، فَثبت أنّه تعالى قادر على كلّ مقدور وعالم بكلّ معلوم.

الفصل السادس

في أنّه تعالى مُريد وكاره، وماهيّة الإرادة

قال أبوالحسين البصري: المعنى من كونه تعالى مريداً، هو أنّ له حاثٍ وداعٍ دعاه إليها.

ومعنى كونه تعالى كاره: هو أنّ له، أيّ... دعاه الدّاعي الحثّ عليها.

و أمّا الدليل على أنّ هذا الصفة حاصلة له سبحانه: فهو أنّه لما ثبت كونه مؤثراًفي العالم مع جواز ألّا يؤثر، فلابدّ من أمرٍ اقتضى ايجادالعالم، وهو المسمِّى بالإرادة.

وأمّا بيان كونه تعالى كارهاً: فلأنّه لمّا حكم صريح العقل بوجود مقبّحات عقليّة، وكان سبحانه في غاية درجات الكمال، فلابدّ أن يكون كارهاً لها.

الفصل السابع

في أنّه تعالى حيٌّ

والدليل على ذلك: أنّه قد ثبت كونه تعالى عالماً، قادراً ، والحيّ هو الذي لا يمتنع أن يعلَم ويقدِر، فلما ثبت الأوّل ثبت الثاني.

الفصل الثامن

في أنّه تعالى سميعٌ بصير

ومعنى ذلك أنّه تعالى عالم بالمسموعات والمبصَرات، وقد تقررّ أصل ذلك في كونه تعالى عالماً.

الفصل التاسع

في كونه تعالى متكلماً

وهو يحتوي على أربعة أقسام:

أحدها: حدّ الكلام.

الثاني: في وجه كونه تعالى متكلّماً.

الثالث: في اقامة البرهان على كونه تعالى متكلّماً.

الرابع: في أنّ كلامة تعالى مُحدَث.

قال الشيخ أبو جعفر محمّد بن الحسن الطُّوسي[١] قدس الله روحه، في بيان الوجه الأوّل وهو حدّ الكلام: «إنّه ما انتظم من حرفين فصاعداً من هده الحروف المعقولة، إذا وقع ممّن يصِّح منه، أو مِنْ قبله الإفادة».

وأمّا وجه كونه تعالى متكلماً: فلأنّه تعالى فعل الكلام، وكلُّ مَن فعل الكلام سُميَّ متكلماً. والدليل على وقوع ذلك منه السَمع.

وأمّا بيان أنّ كلامه تعالى مُحدَث: فلأنّه غير مستمر الوجود، فامتنع كونه أزليّاً.

الفصل العاشر
في أنّ حقيقته تعالى غير معلومة لنا

إعلم أيّها الطالب: الذي أحاطت به عقولنا: إمّا صفات ثبوتية، أو سلبيّة، والقسمان مغايران للذّات، فظهر أنّ حقيقته غيرُ معلومةٍ لنا.

الفصل الحادي عشر
في أنّه تعالى واحدٌ لا ثاني له

والدليل على ذلك: أنّه قد ثبت أنّ الإله يَجب أن يكون قادراً على كلّ مقدور،

---

١. وهو شيخ الطائفة الإماميّة الإمام أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي، من أعلام المسلمين في القرن الخامس الهجري، ولد بخراسان عام ٣٨٥ هـ و هاجر إلى بغداد سنة ٤٠٨ هـ و تتلمذ أولاً على الشيخ المفيد أبو عبدالله محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري البغدادي، ثمّ على الشريفين الرضي والمرتضى، ثمّ استقلّ بالدرس والبحث والمناظرة والتأليف إلى أن توفي المرتضى رحمه الله عام ٤٣٦ هـ فصار زعيم الطائفة وشيخ الشيعة، هرب من بغداد إلى النجف الاشرف أثر الحوادث الطائفية التي أعقبت دخول طغرل بك بغداد، فبقى فيها وأسس حوزتها العلميّة الشهيرة، له تأليفات عديدة، توفي عام ٤٦٠ هـ بالنجف الاشرف.

وإذا كان الأمر كذلك فنقول: لو جاز أن يكون معه تعالى إلهٌ آخر، لكان بتقدير أن يريدا جميعاً ايجاد أثرٍ واحدٍ، فإمّا أنْ يقع بهما، أو لا بواحدٍ منهما، أو بأحدهما دون الآخر. والأقسام باطلة، فبطل القول بتجويز إلهين.

بيان إمتناع الوجه الأوّل: أنّ الأثر مع المؤثر التامّ الواجب الوقوع، مستغنٍ عن غيره، فلو وقع بهما لا يقطع عنهما، وهو جمعٌ بين النقيضين، وهو محالٌ.

والثاني: محالٌ لأنّ المانع له من قوعه بأحدهما وقوعه بالآخر، فلو امتنع بهما لوقع بهما، وهو محال.

والثالث: محالٌ لأنّه يقتضي عجز أحدهما، والعاجز لا يكون إلهاً.

فظهر أنّ القول بتجويز الهين مفضٍ إلى المحال، وما يفضي إلى المحال كان محالاً، فثبت أنّ الله تعالى واحدٌ لا ثاني له، وهو المطلوب.

الفصل الثاني عشر[١]
في أنّه غنيٌ

....

الفصل الثالث عشر
في أنّ صفاته أزليّة سرمديّة

....

الفصل الرابع عشر
في خلق الأعمال

....

١. بياض في الأصل.

الفصل الخامس عشر
في الوعد والوعيد و ما يتَّصل بذلك

الوعد إخبارٌ بوصول نفعٍ، أو دفع ضررٍ في المستقبل. والوعيد نقيضه، ويقال: (وعدته خيراً ووعدته شراً). فإذا أبهمت كان الوعد للخير والوعيد للشر.

والمذهب: أنّ الوعد لأهل الإيمان بالثواب الدائم، وللكفّار بالعقاب الدائم.

والفسوق لا يقتضي خلود من صدر عنه في النار. سواء كان بكبيرةٍ أو صغيرة، خلافاً للمعتزلة والخوارج في الكبيرة.

ويردّ عليهم: ﴿**لا يُكَلِّف الله نَفْساً إلّا وُسعَها لَها ما كَسَبَت وَ عَلَيها مااكتَسَبَت**﴾، وقوله تعالى: ﴿**فَمَن يَعمَل مِثْقال ذَرةٍ خَيْراً يَرَه وَ مَنْ يَعْمَل مِثْقال ذَرَةٍ شَراً يَرَه**﴾

ولمّا ثبت أن دخول الجنة لا يتعقّبه عقاب، كانَ وجه وصول ثمرة الوعد والوعيد لِمَن جمع بين الطّاعة والمعصيّة البداءة بالانتقام ثُمّ الإنعام، مع أنّ العاصي مُعرّض للعفو مِنَ الله تعالى، قال سبحانه: ﴿**إنّ الله لا يَغفِرَ أنْ يُشرَك به ويَغفرُ ما دون ذلك لِمَن يشاء**﴾، ولمّا كان نفي المغفرة مع عدم التوبة في الشّرك، وَجَب أنْ يكون الوعد بها موجوداً مع عدم التوبة في صنوف العصيان، ليرجع النفي والإثبات الى معنى واحد.

ورُوى عن الصّادق جعفر بن محمّد عليه السلام أنّه قال في معنى هذه الآية: «الكبائر في الإستثناء؟ قال: نعم».

ورُوى عن النبيّ عليه وآله السّلام، قال: «إدّخرتُ شَفاعتي لأهل الكبائر من اُمّتي».

هذا الذي ذكرناه في حقوق الله تعالى.

وأمّا **حقوق العبيد فيما بينهم**: فانّها معرّضة لعفو من كان له حقّ، واتصال ذلك

إليه بوجه من الوجوه، ﴿وَ نَضَعُ الموازين القسطَ ليوم القيامة فلا تُظلم نفْسُ شيئاً وإن كان مِثقال حَبّة مِنْ خردلٍ أتَينا بِها وَكَفَى بنا حاسِبِيْن﴾.

وممّا يتّصل بالوعد والوعيد عذاب القبر، وحال الموقف والحساب والميزان، والصراط. قال الشيخ محمّد بن الحسن الطوسي قدس الله روحه: (جميع المسلمين على عذاب القبر لا يختلفون فيه، وضِرار بن عمرو[١] لا يُعتدَّ بخلافه).

وامّا حال الموقف والحساب والميزان، فما نطق به لسان أهل الكتاب.

والمعنى من الميزان: إمّا وزن صُحُف الأعمال، أو أنّه اشارة إلى العدل، فيكون ذكر الموازين كناية واستعارةً.

أمّا الصراط: فقيل إنّه طريق أهل الجنّة، وإنّه يتّسع عليهم، ويضيقُ على أهل النار. وقيل المراد به الحجج والأدلّة. والله أعلم.

الفصل السادس عشر
في انقطاع التكليف

والدليل على ذلك: أنّ الثواب الأخروي خالص من الشوائب،والتكليف مبني على المشقّة، وأمّا الشكر من المثابين باللّسان، فيجوز أن يقع مقترناً باللذّة والسّرور.

الفصل السابع عشر
في النبوّة

واشتقاق لفظه [مِنَ] «النبيّ»، وهو مبنيٌّ على وجهين:

إن كان بالهمز، فهو من الإنباءِ هو الإخبار.

---

١. هو أبو عمرو ضرار بن عمرو القاضي، كان تلميذاً لواصل بن عطاء، ثمّ انصرف عنه و أسس فرقة سُمّيت بـ(الضراريّة) كان لا يزال حياً حوالى سنة ١٨٠هـ

وإن كان مُشدّداً غيرُ مهموزٍ فهو مشتقٌ مِنَ النباوة، وهي الإرتفاع.

ولنذكر بعد هذا ما يتعلّق بهذا الفصل مِنَ المعاني المعقولة، فنقول:

بعثة الرُّسل حسنة لما ينطوي عليه من مصالح الخلق عاجلاً وآجلاً. والمذهب يقتضي وجوبها، بدليل أنّ العقلاء لمّا كانوا جائزي الخطاء، فلابدّ من وازعٍ وهو الرَّسول، أو ما يجري مجراه.

وأمّا الدليل على نبوّة نبيّنا محمدٍ ﷺ بن عبدالله بن عبدالمطّلب، بن هاشم، بن عبد منافٍ، فهو أنْ نقول:

إنّه ﷺ إدّعي أنّه رسول الله وذلك معلوم يقيناً بين العقلاء، و ظَهَر على يده المعجِز الالهيّ المقترن بتصديقه في الدّعوى، ومَن حَصَل له ذلك ثبت نبوّته .

أمّا بيان دعوى النبوّة: فقد سَلَف.

وأمّا بيان أنّه ظهر على يده المعجِز: فانّه ظهر على يده القرآن الذى عجز الفصحاءُ عن مشابهته، والبلغاء من مداناته ومقاربته:

فإمّا يكون ذلك لمعنىً يرجع إلى شريف ما حواه،

أو لأنّ الله تعالى صَرَفهم[١] عن الإتيان بما ضاهاه وداناه،

وعلى كلّا الأمرين، ثبت وجود أمرٍ باهر يدّل على أنّ الذي وقع ليس من آثار القُدر البشرية، بل من صنيع إله البريّة الموصوف بالكمال، مصدقاً له فيما ادّعاه من الإرسال، ثبت إذن صدقة فيما ادّعاه، وقصداً إليه نجاةً، وهو المطلوب.

إلى غير ذلك من المعجزات وفنون الإشارات.

الفصل الثامن عشر

في النسخ

وهو عبارة عن كلّ دليلٍ شرعي على أنّ مثل الحكم الشرعي الثابت بالنَّص

١. اشارة إلى مذهب الصرفة الذى تبّناه الشريف المرتضى و بعض المعتزلة.

الأوّل زائلُ في المستقبل، على وجهٍ لولاه كان ثابتاً بالنصّ الأوّل مع تراخيه عنه.

والخلاف في ذلك مع اليهود، واختلف قولهم في ذلك إلى ثلاثة طرق:

فمنهم: من منع منه عقلاً.

ومنهم: من منع شرعاً، مستدلاً بقول موسى عليه السلام ﴿**تمسّكوا بالسَّبت مادامت السّماوات والأرض**﴾، وعلى هذا فيكون هذا منعاً خاصّاً لنسخ شريعة موسى عليه السلام.

ومنهم: من أجازة عقلاً وشرعاً ومنع من نبوّة نبيّنا محمّد صلى الله عليه وآله.

وفيما ذكرناه من البرهان على نبوّته عليه السلام ولوازمها ما يبطل مذاهبهم.

ولا وجه لقول مَن منع النسخ لأجل البداء ما جمع شروطاً واحداً، أمّا إذا فقدت هذه الوجوه أو بعضها فلا مانع أن يصير ما كان مصلحةً مفسدةً.

وأمّا الرواية عن الكليم صلوات الله عليه بتأييد شريعته فغير مسلّمة، وإنّما هو قول إدّعاه اليهود، [و] مع تسليم الرواية فإنّ لفظة التأبيد في [الخبر] ليست للدّوام، بدليل قوله في العبد: «**أنّه يُستَخدم ستّ سنين ثمّ يعتق في السّابعة، فإن أبي العتق، فليُثقب أُذنه ويستخدم أبداً**».

ولأنّه قيل في البقرة التي أمروا بذبحها:(يكون ذلك سُنّة أبداً) ، ثمّ انقطع.

وممّا يرد على اليهود في معنى النسخ عقلاً وشرعاً إن كان أحد منهم يذهب الى أن ذلك ممنوع في جميع الشرائع: أنّه جاء في التوراة أنّه قال لنوح عليه السلام بعد خروجه من الفُلك: (**قَد جَعلتُ كلّ دابّةٍ مأكلاً لك**)، ثمَّ إنّه تعالى حرّم على موسى عليه السلام كثيراً من الحيوانات.

الفصل التاسع عشر

في الإمامة

ومذهب الإماميّة أنّ نصب رئيس يكون اماماً لجميع الأُمّة واجبٌ على الله تعالى، مع بقاء التكليف، وجواز الخطأ على الأُمّة، اعتباراً ممّا ثبت من صفات

الخالق من الحكمة وغيرها، ومعلوم أن من صنع مأدبةً ثمّ دَعا الناس إليها، وعرف أنّ تقريبهم من الحضور الذى أراده منوط بالمعنى الفلاني، فانّه والحال هذه لابدّ أن يفعله إذا كان موصوفاً بالحكمة والقدرة، جامعاً للشروط المهيّئة له، ولا شبهة في أنّ تأثير الرئيس في القرب من الطّاعات، والبعد عن المقبّحات، كتأثير المعنى المذكور في حضور الطعام، فوجب نصب الإمام على أحكم الحكماء، وأقدر القدراء، وأعظم العظماء، وأرحم الرحماء.

فصل

قالوا: ويجب أن يكون الأمام معصوماً، ويجب أن يكون أفضل من رعيّته في فنون الفضائل، حاوياً لما يحتاج إليه من إرشاد الجاهل وتقويم المائل.

أمّا وجه الأوّل: فلأنّ علّة الحاجة إلى الرئيس، جواز الخطاء على الرَّعية، فلو شاركهم في هذا المعنى لأحتاج إلى إمامٍ، وتسلسل القول في ذلك إلى وجود أئمّةٍ لا نهاية لهم، وهو محال.

وأمّا أنّه يجب أن يكون أفضل من رعيّته: فلأنّ العقل يقبّح عليه تعالى تقديم المفضول على الفاضل.

قالوا: وإذا ثبت هذا فالأمام الحقّ بعد الرَّسول صلوات الله عليه وآله، علىّ بن أبى طالب عليه السلام، وذلك [لأنّ] كلّ من ادعيّت له الإمامة في زمانة أجمعت الأمة على أنّه غير [واجد] العصمة، فامتنع أن يكون إماماً، لما بينّا وثبت أنّه لابدّ من [ذلك]، فتعيّن هو عليه الصّلاة [والسّلام].

وأمّا بيان أنّه عليه السلام، كان أفضل من جميع الأمة: فهو من الأمور المعلومة عند كلّ منصفٍ [تأمّل] فنون فضائلة، وتدبّر شرف صفاته، وباهر شمائله في كتب العامّة فضلاً من الخاصّة، بل هي مسطورة في صحائف قلوب المتواترين، مرقومة في

دفاتر خواطر المحقّقين، والإشارة إلى ذلك جملةً بأن نقول:

الفضائل تنقسم إلى قسمين: كسبيّة وغير كسبيّة.

فامّا غير الكسبيّة: فكالقوّة المزاجيّة، وشرف النفس الطاهر[ة] القدسية، وما يحتوي عليه الانسان من أوصاف زكيّة كالعقل الوافر، وآلة الحفظ الباهرة، ولصوق ذلك بصحف السرائر والبلاغة، والعلم، والشجاعة، والكرم، والبراعة، وكرم الأخلاق، وشرف العناصر والأعراق، وغير ذلك من أوصاف حاز فيها عليه السلام قصب السباق.

وأمّا الفضائل الكسبيّة: ...[1] الانبعاث إلى ثمرات هذه الأصول الفريعة، ونتايجها الرفيعة، وممّا يلحق بذلك ماورد عن الرسول عليه السلام في حقّه من المدح العظيم، والتعريض الباهر الجسيم.

إذا ثبت هذا فنقول :

إنّ علياً عليه السلام كان فيه من إلى أنّه جعل باب خيبر ترساً في الشمال على خلاف مجرى العادة في مثل هذا الحال، وكان لا يقدر على تحريكه إلّا ثمانية رجال، وقيل أكثر من ذلك، ونسبة كون الباب ترساً في اليد الشمال إلى تمام قوته جزءٌ يسيرٌ من معنى كبير.

وأمّا بيان طهارة نفسه عليه السلام: فلأنّ دنس الضَّلال لم يمازج شرفها قطّ، ولم يدنُ إليه.

وأمّا بيان شرفه في ميمون الآراء، ومجيد الأنحاء: فأنّ أكمل البشر رسول الله صلى الله عليه وآله، وكان مؤمّراً له عليه السلام مع حداثة سنَّه، مقدّماً منتخباً له بأمر الله، مكلماً هذا في زمن الشباب، فكيف ولاستمرار البقاء مع العناية الإلهيّة معنى عجاب، والاستقراء يحقّق جلالة حاله في هذا المقام. ومن العجب الإستدلال على البدر في ليالي التمام!!

---

١. بياض.

وأمّا بيان شرفه في آلة الحفظ، وما ترتّب عليه: فإنّه أمرٌ لا يخفى عمَّن لم يعرق في قوس التدّبر، فكيف يلتبس على أهل التأمّل والتفكر، ولو لم يكن من المشاهد على ذلك إلّا قول الرّسول ﷺ له عليه السلام: «**إنّ الله أمرني أن أدنيك ولا أفضيك، وأن أعلّمك وتَعي، وحقٌّ على الله تعالى أنْ تَعي**»، وفي بعض الروايات يقول عليّ عليه السلام: «**وما كان لى أن أنساهُ**». وإذا تأمّل العاقل المديحة فيما يندرج عليه قول الرسول عليه السلام: «**وحقّ عَلى الله أنْ تَعِي**» رأى أنّ فكره مقَّصر عن الوصول إلى معنى ثمراتها، وعرف أنّ هذه فضيلة يقع العجز عن استبقاء شرف غاياتها، فلقد كان عبدالله بن العباس رضي الله عنه يسمع هذا القصيدة مرّةً واحدةً فيحفظها، فيقال له: ما رأينا أذكى منك! فيقول: (**ما رأيتُ أذكى مِن عَليّ بن أبي طالب**)، وفي غير ذلك من فنون الغرائب.

وأمّا بيان شرفه في آلة البلاغة: فأمرٌ يُغني ظهوره عن إقامة البرهان، والاستقراء يحقّق ما أشرت إليه.

وأمّا ما يتعلق بالحلم النفساني لا التكليفي: فإنّه عليه السلام كان كثير الأعداء، ومجتمع الفضائل، مظنة للحسَّد والشَّحناء، ومع ذلك فلم ينقل عنه تحرّق على ترك الإنتقام، وحسد سار في كثير من الأنام، ومن...اشتغل عمّن عداه، ولا يرى معنى سواه.

و أمّا بيان شرفه في الكرم الذّاتي: فلأنّ الكرم والبخل في مقام النقيضين، إذا انتفى أحدهما نفى الآخر، وإذا كان الأمر كذلك، فنقول:

إنّ الشُحّ ثمرة لتعظيم زهرات الدنيا الزابلة، ونجوم فرحاتها الآفلة، ومن كانت الدنيا عنده كعفطةِ عنزٍ، أو عِراق[١] خنزير في يد مجذومٍ، بدليل قوله ﷺ [و بـ] شهادة الرسول عليه الصلوات، بمتابعة الحق فيما يسير فيه، وجب أن يكون ذاته أسمع بما في الوجود من سماح جوادٍ معدوم.

---

١. عراق: بكسر العين، هو من الحشا ما فوق السُّرة معترضاً البطن. جاء في حكم أميرالمؤمنين عليه السلام (حكمة رقم ٢٣٦، نهج البلاغة) قوله: «والله لدنياكم أهون في عيني من عِراق خنزير في يد مجذوم».

وأمّا بيان شرفه في آلة الشجاعة والإقدام، وعدم الاهتمام بخوض غمار الجمام: فأمرٌ يشهد به لسان التواتر، وهو في الشهرة كالنجم الزّاهر.

وأمّا بيان شرفه في كرم الأخلاق: فانه أمرٌ ظهر بين الأولياء والأعداء، والمحبّين والبغضاء، حتى نسبه الأعداء إلى الدُّعابة المذمومة وكذبوا، ولكنّها أخلاق النّبوة المعروفة المفهومة، وكيف لا يكون عليه السلام مشبهًا للرّسول وهو بمنزلة الرأس من الجسد، بدليل المنقول.

وأمّا بيان شرفه في طهارة الأعراق والعناصر، وما يترتّب على ذلك من المفاخر: فانّه ابن عمّ الرسول، وزوج البتول، وأبو السبطين، وأوّل هاشمى ولد بين هاشميين، مع خصوصيّة أخرى وهي ولادته في الكعبة، ونيله بذلك غريب الرُّتبة، الى غير ذلك من الخصائص التي تندرج تحت هذا الإجمال، والبسط لا يحتمله هذه الأوراق، ولكلّ مقام مقال.

وأمّا بيان شرفه في الإنبعاث إلى ثمرات بعض ما ذكرته من الأصول، وهي الفضائل الكسبيّة، و ان كان في بعض ما ذكرت تنبيه على معانيها المرضيّة، فنقول:

أمّا انبعاثه إلى ثمرات العقل وما ترتّب عليه، وان كانت المحاسن بأسرها ثمرةً لما أشرت إليه، إلّا أنّي أذكر في هذا المعنى ما هو شديد المناسبة للوجه المذكور، من شريف الأمور، وشرح ذلك: أنّه أشتهر عنه صلوات الله عليه من الوصول إلى دقائق المعارف الإلهيّة، والإخبار بالأحوال الغيبيّة، والمتجدّدات الخفيّة ـ حتّى ادّعى فيه جماعةٌ من العقلاء وإلى الآن مقام الرُّبوبيّة ـ أمورٌ باهرة، وعلومٌ على مرور الأيام ظاهرة، مع الذى ينضِّم إلى ذلك من معرفته بالقضايا والأحكام، والحلال والحرام، وأشرف من ذلك الأطلّاع على أسرار التَّنزيل، ودقائق التأويل، وكيف لا يكون كذلك وقد كان للوحي الشريف كاتباً، ولسيّد البشر تلميذاً وأخاً وصاحباً، ومَن حقّه في الفهم على الله واجباً.

ثمّ إنّه عليه السلام كان الموطّى لقواعد العربية، ومقاماتها المرضيّة، فعلى هذا جماعة الفضلاء في ضيافة تسليكه يرتعون، وإلى وظيفة تهذيبه يتقلّبون، وكذلك استفاد العلماء من مباحثه الكلاميّة ما يشهد به جواهر كلماته المنظومة، وبراعته المفهومة، مع الذي ينضمُّ إلى ذلك من فوائد خطابته، وفرائد محاسن بلاغته، إلى غير ذلك من المعرفة بأحوال النجوم، ...[1] ولا عجب فيمن كوشف بشرف المعارف العُلويّة، إذا أظهر على بعض الآثار الجزئيّة.

وهذه جملة في هذا المقام، تحتوي على تفصيل، وقد ينبّه على الكثير بالقليل، و فيما ذكرناه بعض المراد، وكيف يحوى ما لا ينحصر بضبط الأعداد.

و أمّا بيان شرفة في الانبعاث إلى ثمرة آلة الحِلم: فمشهور غير مستور، وممّا أذكرة في هذا المقام ـ وإن كانت نسبته إلى الإخلاص أتمّ من نسبته إلى الحلم عن الانتقام ـ وذلك أنّه عليه السلام لمّا قعد على عمرو بن عبد ودّ العامري بصق في وجهه، فقام صلوات الله عليه عن صدره، مع بليغ قدرته عليه، حذراً أن يمازج إجهازه على مهجته شائبة الغضب، لما اعتمده من سوء الأدب. وكذلك رجع عمّن نازله بصفين مع القدرة على الإصطلام، لقصصٍ لا يليق ذكرها في هذا المقام.

وممّا يذكر أيضاً في هذا الباب: ما روى أنّ عبيد الله بن عمر كان يقول: «قولوا لعلّي يعرفني في الصَّف»، فما كان ذلك يهيّجه صلوات الله عليه، ويقول: «لأنّ دمه دم عصفور»، مؤثراً للإغظاء عن معاجلة عبيدالله بن عمر بالثبور.

وأمّا بيان شرفه في الانبعاث إلى ثمرة آلة الشجاعة: فأمر اشتهر، وفضل ظهر، ومواقفه مع الرَّسول في جهاد الكفّار في الشهرة كوضوح النهار، فكم جدّل من الأبطال، وقصَّ من الرجال، وقرّب من الآجال، وحطّم ببأسه من قرون الضّلال، حتّى أثنى عليه جبرائيل، ومدحه الرّب الجليل، فأصبحت نار الكفر بقطر سيوفه

---

١. بياض في الأصل.

خامدة، وخضراء الشِّرك بصواعق صوارمه هامدة، فله بذلك على المسلمين على توالي الأعصار حق لا ينزع قلائده، وفضل لا يتكدّر موارده، فهو قسيمهم في أجر ما يتّقربون به من الأعمال. صلى الله عليه من عاملٍ لا ينقطع ثوابـه الشـائع إلى يوم المآل. وله بعد النبيّ عليه السلام وقعات تضمّنت السِّير شرح حالها، ومن بعض معانيها أنّه عليه السلام قتل في ليلةٍ واحدة بيده الشريفة ما يزيد على خمس مائة انسانٍ في معرك القتال في غزاةٍ يعدّ العلماء وقوعها من معجزات... لأخبار النبيّ عليه السلام بما يعتمده من هاتيك الوقائع العظام.

وأمّا بيان شرفه في الانبعاث بحسب آلة الكرم: فإنّ الذي ينبغي أن يذكر في مثل حاله صلوات الله عليه، بذل الأرواح، وتـعريضها لشـوك الرَّمـاح، وخـطر الكفاح، وقد اعتمد ذلك صلوات الله عليه واقياً للـرسول عليه السلام بـمهجته فـي ليـلة الفراش، وغيرها من أيّام موافقته ومواردته.

وممّا يذكر من مبرور سماحته ما أنبأ الله تعالى عليه وكفى، وذلك مذكورٌ في سورة هل أتى، وغير ذلك ممّا تضمّنه القرآن الشريف، والتنزيل المقدس المنيف.

وممّا يُروى عنه أيضاً فيما وقـعت الإشـارة إليـه: أنّـه أعـتق ألف عـبدٍ مـن كسب يديه، وغير ذلك من فنون صدقاتٍ بـاهرات، حـتّى أنّ السُّـراة مـن بـنيه صلوات الّله عليه كانـ[ـوا] يتنافسون في تـولّى مـا جـعله وقـفاً عـلى المـبارّ، ومساعدة أهل الاضطرار.

وأمّا بيان شرفه فيما يتعلّق بالزّهاد والعبادة والمخالفة وذلك ثمرة لبعض مـا ذكرناه من الأصول ، فإنّي أقول:

أمّا زهده في الدُّنيا: فانّه أشهر أن يدلّ عليه، وكيف يتقدّر غير ذلك والدُّنيا عنده بمنزلة عِراق خنزير لا يتلفت إليه، بدليل قوله، وشهادة الرسول بمتابعته الحقّ فيما يعوّل عليه. ومعلوم أنّ حبّ الدّنيا فرع لجهالة حـالها، وتـرك التـدّبر لحـقارتها، وزوالها وكدورتها واضـمحلالها، وعـدم المكـاشفة بـالأسرار الإلهـيّة، وشـرف

المقامات الأخرويّة. أمّا من كان في هذه القواعد كعبة مأمومة، ومحجّة مفهومة، إمتنع أن يكون مشغولاً بما يقرّب من ملك العباد، ويونس سلطان يوم التناد، ولا أقول مشغولاً بما يقرّب من الثواب في دار المعاد، لأنّ ذلك أمر ينزّه العارف صلوات الله عليه عنه إذااستخلصه سيّده من كلّ شى إلّا منه.

وأمّا عباداته وخدماته ومجاهداته: فانّها كانت إلى حدٍ فيستصغر ولده زين العباد ألف ركعةٍ منه عند ركعةٍ واحدة صدرت عنه، وفي ذلك بيان الإخلاص التّام، بل غيره من شريف الأقسام.

وأمّا بيان مخافته من الله تعالى: فقد روي أنّه عليه السلام كان في بعض خلواته ومناجاته مغشيّاً عليه، هذا وإن كان آمناً من الأخطار، ولكن حقّ لمن عرف ذلك الجلال أن يتلاشيوجوده في باهر تلك الأنوار.

وأمّا ما يؤثر من الأخبار النبويّة في الثناء على شرف حاله : فأمرٌ ظاهرٌ بين العلماء، بل عند الأغبياء، وقد روي عن الشيخ الجليل أحمد بن حنبل ما معناه أنّه قال: «**ما جاء لأحدٍ من الصّحابة من الفضائل ما جاء لعليّ بن أبي طالب**».[١]

هذه جملة يسيرة يحتاج تفصيل القول فيها إلى كتب بسيطة غزيرة، ولولا أنّه لامندوحة عن ذكر نبذ فيما قصدت إليه، لكان لي عذر في الاعراض عمّا نبّهت عليه، حذراً أن أكون في مقام معتابٍ بتهجمّي على مدح فضائل تولّى اطراءها لسان الكتّاب تجاوز حدّ المدح، حتى كأنّه بأحسن ما يثنى عليه يعاب.

وأمّا بيان أنّ هذه الأمور لم تكن حاصلة لمن سواه: فانّ الاستقراء يحقّق ذلكويوضّحه، ويقوّيه ويرجحه، وتركت ايراد الآيات الدّالة على إمامته، والآثارالصريحة في خلافته، تجنباً للإسهاب، وايثاراً للاختصار في هذا الباب، والله الموفّق للصّواب، وقد نذكر من ذلك في الفصل التالي لهذا نبذة يسيرة

١. رواه الحاكم النيسابوري في «المستدرك»: ج٣ / ١٠٧، والذهبي في «التلخيص»، وابن الجوزى في «مناقب أحمد»: ١٦٣، والسيوطي في «تاريخ الخلفاء»: ١٦٨.

اتّباعاً لقاعدة من يستدلّ على ضياء الشمس المنير بالزاهر القصير، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

[فصل]

قالوا: وأمّا الدليل على إمامة الأئمّة الاثني عشر، عليٌّ والأحد عشر من ولده عليهم السلام، فمن وجوه كثيرة، ولنقتصر على طريقين:

أحدها: دليل العصمة.

الثاني: النّص.

أمّا الأوّل: فقد سبق تقريره في الفصل الثاني المتعلّق بامامة مولانا أميرالمؤمنين عليه السلام.

وأمّا الثاني: فبيانه ما روي من طريق الخاصّة والعامّة:

أمّا ما ورد من طريق الخاصّة: فانّه أمر متواتر لا يحتاج فيه عندهم إلى تعيين نصّ يشار إليه، كوجوب الصلاة التي لا يحتاج إلى نصّ معين، يستثمر منه وجوبها في شرع النبّي عليه السلام.

وأمّا ما روى من طرق العامّة: فكثيرٌ، وقد إدّعت الإماميّة في بعضه التواتر من جهتهم أيضاً.

وأيضاً: فممّا يذكر من طرقهم ما روي من طريق البخاري يرفعه إلى عبدالملك قال: سمعت جابر بن سمرة، قال: سمعت النّبي صلى الله عليه وآله يقول: «**يكون بعدي اثني عشر أميراً**» فقال كلمةً لم أسمعها، قال أبي: إنّه قال: «**كلّهم من قريش**»[1].

ومن ذلك ما روي من طريق مسلم يرفعه إلى حصين، عن جابر بن سمرة، قال: دخلت مع أبي على النبى صلى الله عليه وآله فسمعته يقول: «**إنّ هذا الأمر لا ينقضي حتّى يمضي فيهم إثنا عشر خليفه**» قال: ثمّ تكلّم بكلام خفي عليّ، فقلت لأبي: ما قال؟ قال:

---

١. صحيح البخاري: كتاب الأحكام: حديث رقم ٧٩.

«كلّهم من قريش»[٢].

ومن ذلك ماوراه ابن المغازلي الفقيه الشافعي، يرفع الحديث إلى علىّ بن جعفر، قال: سألت [أبا] الحسن عن قول الله عزّوجلّ: ﴿**كمشكاة فيها مصباح**﴾؟ قال: «**المشكاة فاطمة، والمصباح الحسن والحسين**»؟ ﴿**والزجاجة كأنّها كوكب درّي**﴾؟ قال: «**كانت فاطمة عليها السلام كوكباً درّياً من نساء العالمين**». ﴿**توقد من شجرةٍ مباركة**﴾؟ **الشجرة المباركة إبراهيم،** ﴿**لا شَرْقِيّة و لاغَرْبِيّة**﴾؟ **لا يهوديّة ولا نصرانيّة** ﴿**يَكَادُ زِيتُها يُضِيءُ**﴾؟ **قال: يكاد العلم ينطق منها.** ﴿**وَلُولَمْ تَمْسَسهُ نارٌ مَن يَشاءِ**﴾ **قال: منها إمام بعد إمام.** ﴿**يَهْدِي اللّهُ لِنُورِه مَن يَشاءِ**﴾؟ **قال: [يهدي] الله عزّوجل لولايتهم من يشاء»**.

أمّا وجه استثمار الدّلالة من الخبرين الأوّلين: فهو أن الامة بين قائلين:

منهم من يذهب إلى حصر هذه الأعداد في الإمامة، ومنهم من لا يقول به.

فمن لا يقول بذلك قوله باطلٌ بهذين الخبرين الصحيحين، ومن قال بالحصر وجب أن يكون معيّناً على ألائمة الإثني عشر الذين نشير إليهم، إذ القول الخارج عن ذلك قول خارج عن الإجماع، فيكون باطلاً.

وأمّا وجه استثمار الدّلالة من الحديث الثالث فظاهرٌ، والطريق إليه كالطريق الى الإستدلال بالحديثين الأوّلين، وفي ذلك ثبوت ما ندّعيه من امامة الائمة الأثني عشرعليهم السلام.

وأمّا ما روى في امامتهمعليهم السلام من طريق المخالف على سبيل التفصيل: فقد روى أخطب خطباء خوارزم موفّق بن أحمد المكّي[١]، يرفع الحديث إلى أبى سلمان، داعي رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «**سمعت** رسول الله صلى الله عليه وآله **يقول: ليلة أُسري بي إلى السماء قال لى الجليل جل جلاله: آمُنَ الرّسول بما أُنزل إليه من ربّه. فقلت:**

٢. صحيح مسلم: كتاب الامارة: حديث رقم ٥.

١. هو الإمام الموفّق بن أحمد بن محمّد بن المكّي الخوارزمي، أخطب خطباء خوارزم المتوفى سنة ٥٦٨ هـ و له عدة كتب منها «المناقب» أو فضائل اميرالمؤمنينعليه السلام.

والمؤمنون؟ قال: صدقت يا محمّد

مَن خلّفت في أمّتك؟ قلت: خيرها. قال: عليّ بن أبي طالب؟ قلت: نعم يا ربّ. قال: يا محمّد إنّي اطّلعت إلى الأرض اطّلاعةً فاخترتُك منها، فشققتُ لك إسماً من أسمائي ، فلا أذكر في موضع إلّا ذكرت معي ، فأنا المحمود و أنت محمّد، ثمّ اطّلعت الثانية فاخترت علياً فاشتققت له اسماً من أسمائي ، فأنا الأعلى و هو عليّ. يا محمّد إنّي خلقتك، و خلقت علياً، و فاطمة، والحسن، والحسين، والأئمة من ولده من نوري، و عرضت ولايتكم على أهل السّماوات والأرض فمن قبلها كان من المؤمنين، و من جحدها كان عندي من الكافرين. يا محمّد لو أنّ عبداً من عبيدى عبدني حتّى ينقطع، أو يصير كالشّن البالي، ثمَّ أتاني جاحداً لولايتكم، ما يقرب له حتى يقرَّ بولايتكم. يا محمّد أتحبّ أن تراهم؟ قلت: نعم يا ربّ. قال: فالتفتْ عن يمين العرش. قال: فالتفتُّ فإذا بعلّي، وفاطمة، والحسن، والحسين، و عليّ بن الحسين، و محمّد بن عليّ، وجعفر بن محمّد، وموسى بن جعفر، وعليّ بن موسى، ومحمّد بن عليّ، وعليّ بن محمّد، والحسن بن علي، والمهديّ في ضحضاحٍ من نورٍ قيامٌ يصلّون، وهو في وسطهم ـ يعني المهديّ ـ كأنّه كوكب درّي. فقال: يا محمّد هؤلاء الحجج، و هو الثائر من عترتك، و عزتّي و جلالي إنّه الحجّة الواجبة والمنتقم من اعدائي».

ومن الكتاب يرفع الحديث إلى سلمان المحمّديّ، قال: «دخلت على النبيّ ﷺ والحسين على فخذيه، وهو يقبّل عينيه ويلثم فاه، ويقول: أنت سيّد وابن سيّد أبوالسّادة، و أنت امام ابن امامٍ أبوالائمة ، أنت حجّة ابن حجّة أبو حججٍ تسعة من صلبك، تاسعهم قائمهم».

وهذا الحديث ليس هو في التفصيل كالحديث السّابق عليه، وليس الغرض استيفاء ما ورد جملةً وتفصيلاً من طريق المخالفة فيما نشير إليه، وفيما ذكرناه تنبيه لأهل الإنصاف البائنين عن الانحراف.

فصل

قيل: وأمّا الذي روي فيما يتعلّق بالمهدي عليه السلام بالتخصيص من طريق الخصم فكثير:

منه: ما روي في «الجمع بين الصحاح السّتّة» لرزين العبدي وهو آخر الباب من صحيح النسائي في باب (جامع ما جاء في العرب والعجم) ويرفع الحديث إلى مسعدة الباب، عن جعفر، عن أبيه، عن جدّه أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: **«أبشروا، أبشروا، إنّما أمتى كالغيث لا يدرى آخره خير أم أوله، أو كحديقةٍ أطعم منها فرح، ثمّ اطعم منها فرح عاماً لعلّ آخرها فرحاً يكون أعرضها و أعمقها عمقاً و أحسنها حسناً كيف تهلك أمّة أنا أوّلها، والمهديّ أوسطها، والمسيح آخرها، ولكن بين ذلك نسيج أعوج ليسوا مني ولا أنا منهم»**.

ومن الكتاب من صحيح أبي داوود وهو الكتاب «السّنن»، ومن «صحيح الترمذي» عن أمّ سلمة، قالت: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: **«المهدي من عترتي، من ولد فاطمة صلوات الله عليها»**.

وروى في عدة أحاديث من طريق العامّة أنّه من ولد الحسين عليه السلام، والكتاب يحتوي على ما يزيد على مائة حديث يتعلّق بالمهدي عليه السلام، وقد صنّف أيضاً بعض الأفاضل في أخبار المهدي وما يناسب ذلك كتاباً مجلداً.

وبالجملة: فلا خلاف بين الكلّ في ظهوره، إنّما الخلاف في وجوده. وقد ثبت أنّ الله تعالى لا يخلي الأرض من حجّة ـ مع بقاء التكليف ـ موصوف بصفات العصمة وغيرها، قالوا كما ادّعوا وذلك متعذّر في غيره، فتعيّن هو صلوات الله عليه، وهو المطلوب.

وأمّا كيفية ظهوره فهو أمر لا يلتبس إذا كان على ما يروى أنّ غمامةٍ تنطق بحاله، وقيل: ملك ينادي بذلك، والله أعلم.

الفصل العشرون

في الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر

ولا خلاف في وجوبهما على تفصيل في الأمر بالمعروف، وإنّما الخلاف في هل وجوبهما عقلي أو سمعي؟ والثاني أرجح. وهل يختار على الكفاية أو على الأعيان؟ فيه خلاف، والثاني أرجح.

والأمر بالمعروف ينقسم الى: واجبٍ وندبٍ. فالأمر بالواجب واجب، وبالندب ندب.

والنهي عن المنكر لا ينقسم، لأنّ المنكر جميعه قبيح. والنهي عن المنكر يترتّب بالأسهل، ثمّ ويفتقر شرعيّة انكار المنكر إلى أربعة شروط:

أن يعرف المنكر، وأن يظهر له أمارة استمرار العاصي على المعصيّة، وأن يعلم تأثير الإنكار أو يغلب على ظنه، وألّا يؤدي الإنكار إلى مفسدة يتعلّق بالمال والنفس.

الفصل الحادي و العشرون

في الآجال والأرزاق

الأجل: هو الوقت، أو ما تقديره تقدير الوقت فيما لا يصحّ تجدّده، ولا يصحّ التوقيت به.

وأمّا الرزق: فهو ما للحيوان الإنتفاع به وليس لأحد منعه منه.

هذا آخر ما أردناه من الفصول، وتفصيل الكلام، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وصلواته على سيّدنا محمّد، المبعوث بالرّسالة، وآله وعترته، ولا حول ولا قوة الا بالله العليّ العظيم.

٢٠
الخلاصة في علم الكلام

قطب الدين السبزواري
القرن السابع الهجرى ؟

۞ هذه الرسالة الاعتقادية آخر رسالة من مجموعة ابن العودي القيّمة ـ التي سوف نتحدّث عن كاتبها ومواصفاتها في مقدمة رسائل ابن العودي القادمةـ ولا نعرف مؤلّفها بالتحديد، لكن المذكور في آخرها: (تعليقة[١] العبد الفقير إلى الله تعالى احمد ابن الحسين بن أبي القسم العودي... الحلّي عفا الله عنه. وذلك بتاريخ نهار الجمعة[٢]...[٣] شهر ذي الحجّة من شهور سنة اثني وأربعون وسبعمائه)، وبرغم أنّ هذه الترقيمة قد تكررت في ما سبقها من الرسائل مع اختلاف تواريخ نسخها، وتدّل على أنّ الرسالة للشيخ احمد بن العودي، لكن مع ملاحظة الرسائل الثمانية عشرة التي سبقت هذه نجد أن من عادة ابن العودي ذكر المؤلّف في بداية الرسالة عدا رسالتنا هذه حيث يُستشم من ديباجتها أنّها تأليفه، إلّا أنّه بعد الفحص في نسخ أخرى كانت مجتمعة

١. هكذا تقرأ الكلمة برغم طمسها و عدم وضوح حروفها.
٢. ولعلّها الخميس.
٣. أربع كلمات ممحوة.

عندي، تبيّن أنّ هذه الرسالة هي رسالة «الخلاصة في علم الكلام» والمتضمّن لاعتقادات أحد أعلام الإماميّة في القرن السابع احتمالاً. وهو كما جاء وصفه في نهاية إحدى النسخ (رقم ٥١٤ في مكتبة آية اللّه المرعشي): الإمام، العالم، البارع، الورع، التقي، قطب الدين السبزواري. ولا نعرف شيئاً عن تفاصيل حياته ولا عن القرن الذي عاش فيه ، إذ لم يرد له ذكر في كتب التراجم حسب ما فحصت فيها. قال الشيخ آقا بزرگ الطهراني في الذريعة: ٧ ـ ٢٠٨: (الخلاصة في أصول الدين مرتّباً على ثمانية أبواب لبعض قدماء الأصحاب. توجد نسخة منه في النجف عند السيّد حسين بن عليّ ابن أبي طالب الحسيني الهمداني، وهي ضمن مجموعة من الرسائل كلّها بخطّ مهدي ابن الحسن بن محمّد النيرمي الجرجاني. فرغ من كتابته في ٦٥٧).

أقول: لهذه الرسالة نسخ عديدة:

١ـ نسخة مكتبة بودليان ، و المشهورة بنسخة آل العودي وهي المعتمدة في هذه التحقيق.

٢ ـ ٤ ـ نسخ مكتبة السيّد المرعشي رحمه الله بقم بأرقام: ٥١٤، ٢٢٤٧، ٤٥٤.

وتوجد نسخ أخرى لهذه الرسالة الاعتقادية في مكتبات أخرى داخل إيران وخارجها ومنها النسخة التي تحدّث عنها الشيخ الطهراني في الذريعة وهي من القرن السابع ممّا يدلّ على أنّ المؤلّف من أعلام القرن السابع على أقلّ تقدير إن لم يكن من قبله.

والرسالة تبدأ من ظهر ورق ١٢١ لغاية ورق ١٣١، و تحتوي على ثمانية أبواب. و ينبغي التنبيه إلى أنّ مصوّرة هذه الرسالة والتي اعتمدنا فيالتحقيق عليها سقيمة بدرجة كبيرة، فكلماتها و حروفها بل مقاطع كبيرة ، بل و أسطر منها كانت مخرومة لم نتمكن من قراءتها، و برغم ذلك فقد استطعت بمساعدة العالم الفاضل شيخ اسامة المزيدي من قراءة قسم كبير منها، فقد راجعنا قراءة الرسالة مرات و مرات، و بجهد بليغ استطعنا اعادة كتابة الكلمات الممحوّة والتي لم تبق منها سوى حروف خفيفة من بدايتها أو آخرها.

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه العون

الحمدُ لله رَبِّ العالمين والصلاة على محمّدٍ وآله الطاهرين.

اِعلَم أنّ هذا الكتاب يشتمل على مسائل تتعلّق بعلم الأصول من التوحيد والعدل والنبوّة والإمامة ، ومعرفة الثواب والعقاب والآلام والأعواض والآجال والأرزاق والأسعار وما يتعلّق بها، ونحن نرتّب الأوّل فالأوّل إن شاء الله تعالى.

الباب الأوّل: في التوحيد

وفيه فصول:

الأوّل: في إثبات وجوب النظر :

إعلَم أنّ معرفة الله تعالى واجبة ولا يمكن تحصيلها إلّا بالنظر، فيلزم أن يكون ذلك النظر واجباً، وإنّما قلنا إنّ معرفة الله تعالى واجبة لأنّ شكر المُنعِم واجب، ودفع الضرر عن النفس أيضاً واجب، وإذا جوّز الكامل العقل أن تكون المنافع الحاصلة له من الحياة والقدرة وغير ذلك :

إمّا أن تكون نعماً لمنعم يجب عليه شكرها ويستحقّ الذمّ بترك شكرها.

وإمّا أن تكون ضرراً على نفسه يجب عليه التحرّز منها.

فإذن وجبَ عليه معرفة فاعلها ليشكرها ويتحرّز عنها، وإنّما قلنا إنّ معرفة الله تعالى لا تحصل إلّا بالنظر ، لأنّ معرفة الله تعالى ليست بديهيّة ولا وجدانيّة، ولا حسيّة ولا خبرية ، فلم يبق إلّا النظر، فثبت أنّ طريق معرفة الله تعالى بالنظر، وإلّا تسلسل. فثبت أن يكون النظر واجباً.

الفصل الثاني: اثبات أزليته تعالى:

كلّ جسمٍ مُحدَث وكلّ محدَثٍ يحتاج إلى المؤثّر، وإنّما قلنا إنّ كلّ جسم محدث لأنّ الجسم... يصّح أن يشار إليه إشارة حسيّة، والمشار إليه الإشارة الحسيّة يجب أن يكون حاصلاً في الحيّز، وإذا ثبت هذا فالجسم لو كان أزليّاً لكان في الأزل حاصلاً في الحيّز، لكن يستحيل أن يكون حصوله في الحيّز أزليّاً، فيستحيل أن يكون الجسم أزليّاً.

و إنّما قلنا إنّ حصوله في الحيّز يستحيل أن يكون أزليّاً لأنّه لو كان كذلك لكان:

إمّا أن يكون حاصلاً في حيّز لا يكون قبله حاصلاً في حيّز آخر.

أو لم يكن كذلك، بل كان حاصلاً في حيّز كان قبله حاصلاً في حيّز آخر، فمن ذلك يلزم أن لا يخرج عن ذلك الحيّز ، وإن خرج بالقهر وجب أن يعود إليه إذا زال القهر ، وإذا لم يعد عَلِمنا أنّه ليس كذلك، ومن الثاني يلزم أن تكون الأولى مسبوقاً بغيره وهو محال، فثبت أنّه لا يكون حصوله في الحيّز أزليّاً، وإذا كان كذلك لم يكن الجسم أزليّاً.

وإنّما قلنا إنّ كلّ محدَث محتاج إلى المؤثّر؛ لأنّ المحدَث هو الموجود الذي لم يكن ثمّ كان وما كان كذلك علم بالضرورة أنّ له محدِثٌ، فثبت أنّ لجميع الأجسام محدِث.

دليلٌ آخر: كلّ موجود سوى الواحد ممكن، وكلّ ممكن محدَث ، وكلّ موجود سوى الواحد ممكن محدَث.

وإنّما قلنا إنّ كلّ موجود سوى الواحد ممكن، لأنّا لو قدّرنا موجودين واجبي الوجود، لكان كلّ واحدٍ منهما مشاركاً للاخر... واجباً ومبايناً عنه بالتمييز، وما به المشاركة غير ما به المباينة... ممّا به المباينة ومما به المشاركة. وكلّ مركب ممكن، وكلّ ممكن محتاج إلى مؤثر، وجزءه غيره لأنّه ليس هو، وكلّ ليس هو غيره، [فثبت أنّ] كلّ مركب ممكن.

وإنّما قلنا إنّ كلّ ممكن محدَث، لأنّ كلّ ممكن محتاج إلى المؤثّر، لأنّ الممكن هو الذي يكون نسبة طرفي الوجود والعدم إليه على السويّة ، فإذا حصل الرجحان فلابدّ من مرجّح، فثبت أنّ كلّ ممكن محتاج إلى المرجّح، وما كان كذلك كان محدَثاً، فثبت أنّ كلّ موجودٍ سوى الواحد ممكن محدَث .

الفصل الثالث: في إثبات صفاته الثبوتيّة :

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: ولابدّ من كونه قادراً، لأنّه لو لم يكن قادراً لكان موجباً، لأنّه قد صدر عنه الفعل، وكلّ من صدر عنه الفعل:

فإمّا أن يصدر عنه الفعل مع جواز أن لا يصدر، أو مع استحالة أن لا يصدر، والأوّل هو القادر، والثاني هو الموجَب، ويستحيل أن يكون تعالى موجَباً، لأنّه لو كان كذلك للزم من قدمه قدم العالم، أو من حدوث العالم حدوثه، وهما محالان، فيلزم أن لا يكون موجَباً.

وأيضاً: لو كان تعالى موجَباً، لكان يلزم من تغيّر كلّ شيء في العالم تغيّره في ذاته تعالى، لأنّ تغيّر المعلول دليلٌ على تغيّر العلّة، فلو لم تتغيّر العلّة لم يتغيّر المعلول، وإذا كان التغيّر على حالات لزم أن يكون موجَباً.

مسألة: ولابدّ من كونه تعالى عالماً.... وقت دون وقت، فلابدّ أن يدعوه الدّاعي إلى ذلك البعض، والداعي... أن يدعو ما علم حقيقته وتصوّر ماهيّته، وإذا ثبت كونه قادراً، ثبت كونه عالماً.

دليل آخر: كلّ من صدر عنه أفعال محكمة متقنة، لابدّ أن يكون عالماً ، وقد صدر عنه أفعال محكمة متقنة فيجب أن يكون عالماً، فالأوّل بديهي حسّي، فثبت كونه تعالى عالماً.

مسألة: ولابدّ من كونه تعالى حيّاً ، لأنّ الحيّ هو الذي يصحّ أن يقدر ويعلم، وإذا ثبت كونه تعالى قادراً عالماً، ثبت كونه حيّاً.

ولابدّ من كونه تعالى موجوداً، لأنّه لو لم يكن موجوداً لكان معدوماً، والمعدوم مستحيل أن يكون قادراً عالماً، وإذا ثبت كونه كذلك، ثبت كونه موجوداً.

مسألة: ولابدّ أن يكون تعالى موصفاً بهذه الصّفات أزلاً وأبداً، لأنّه لو لم يكن كذلك لم يصير موصوفاً بهذه الصفات ، والتالي باطل لما مرّ، فالمقدّم باطل، فثبت أنّه تعالى موصوف بهذه الصفات أزلاً وأبداً.

مسألة: ولابدّ من كونه تعالى قادراً على جميع الممكنات، وعالماً بكلّ المعلومات، لأنّه لو لم يكن كذلك لكان اختصاصه بالبعض دون البعض، مع استواء جميع المقدورات والمعلومات، ومع أنّ نسبة ذاته إلى الجميع على السويّة، يحتاج إلى مخصّص، ولا مخصّص هناك، فوجب أن يكون قادراً على الكلّ عالماً بالكلّ.

مسألة: ولابدّ من كونه تعالى مدرِكاً سميعاً بصيراً مُريداً وكارهاً، لأنّ المرجع في جميع هذه الصفات إلى كونه تعالى عالماً بكلّ.....، كونه موصوفاً بهذه الصفات،.... هذه الصفات التي أثبتناها صفات إضافيّة نسبيّة ليست زائدة على ذاته المنزّهة، لأنّه لو كانت زائدة فلا يخلو:

إمّا أن تكون واجبة أو ممكنة، وهما محالان. ويستحيل أن تكون زائدة.

وإنّما قلنا إنّها لم تكن واجبة، لأنّها محتاجة إلى الغير، وما كان محتاجاً إلى الغير لا يكون واجباً.

وإنّما قلنا إنّها لا تكون ممكنة ، لأنّها لو كانت ممكنة لكانت محتاجة إلى الغير، والمحتاج إلى الغير محدَثٌ لما مرّ، وإذا لم تكن واجبة ولا ممكنة لم تكن زائدة على ذاته، فحصل المرام.

الفصل الرابع: في صفاته السّلبيّة :

وفيه مسائل:

مسألة: ويستحيل أن يكون تعالى جسماً ، لأنّه لو كان جسماً لكان مساوياً لسائر الأجسام في الجسميّة، فإن لم يخالف الأجسام من وجه آخر لزم : إمّا

حدوثه أو قدمه لكونه محدِثاً ، وإن خالفها لزم أن يكون مركّباً ممّا به المشــاركة ومما به المخالفة، وهذا أيضاً محال.

ويستحيل أن يكون تعالى جسماً... لأنّه لو كـان تـعالى جسـماً لكـان لابـدّ أن يكون حاصلاً في الحيّز لما مرّ، ثمّ لا يخلو : إمّا أن يصحّ خـروجه عـن ذلك الحيّز أو لا:

فإنْ صحّ صحّ عليه الحركة، وإن لم يصحّ لزم أن يكون كالمقيّد العاجز، وهما محالان عليه تعالى، فيستحيل أن يكون جسماً.

مسألة: ويستحيل أن يكون تعالى عرضاً ، لأنّ العرض يحتاج إلى الغير، وإذا ثبت أنّه تعالى غير محتاج إلى الغير فلا يكون عرضاً.

مسألة: ذاته تعالى مخالفة لسائر الذوات لغير ذاته لا لأمر، إذ لو كانت ذاتـه مساوية لسائر الذوات لكان اختصاصه بتلك الصـفات لأمـرٍ أو لا لأمـرٍ: يـلزم التسلسل من الثاني، ويلزم ترجيح الممكن من غير مرجح ،وهما محالان، فيثبت كونه تعالى مخالفاً لسائر الذوات لغير ذاتهالمحسوسة.

مسألة: لو كان الباري تعالى محتاجاً إلى الغير لكان: إمّا أن يكون محتاجاً إلى الغير، لكان إمّا أن يكون محتاج في ذاته، أو في صفاته، وهما محالان لمـا مـرّ، فيستحيل أن يكون تعالى محتاجاً.

مسألة: ويستحيل أن يكون تعالى مرئيّاً بالبصر، لأنّه لو كان كـذلك لكـان لا يخلو: إمّا أن يكون مقابلاً للرائي أو لا يكون.

فإن كان مقابلاً: فإمّا أن يكون في جهة أو لا.

فإن كان في جهةٍ: لزم كونه تعالى جسماً وهو محال.

وإن لم يكن في جهة: لم يكن مقابلاً.

فلم تكن الرؤية معقولة ، لأنّ الرؤية المعقولة عبارة عن ارتسام صورة المرئي في العين واتّصال شعاع البصر به، وهذا لا يعقل إلّا فيما كان مقابلاً للرائي، وهو عليه تعالى محال.

وإذا بطلت هذه الأقسام ثبت استحالة رؤيته تعالى بالبصر.

مسألة: يستحيل قيام الحوادث بذاته تعالى خلافاً للكراميّة والحنابلة، لأنّه لو صحّ اتّصافه تعالى بها لكان تلك الصفة: إمّا أن تكون من[لوازم] ذاته أو من عوارض ذاته.

فمن الأوّل يلزم أزليّة الحوادث.

ومن الثاني يلزم التسلسل.

وهما محالان، فيستحيل كونه تعالى موصوفاً بها.

مسألة: الألم واللّذة عليه تعالى محال لأنّها من توابع المزاج، الذى هو من توابع الأجسام، ولما ثبت كونه تعالى ليس بجسم يستحيل أن يكون موصوفاً بهما أو بواحدٍ منهما.

مسألة: يستحيل أن يتّحد بغيره، لأنّهما لا يخلو من أقسام ثلاثة، وهي:

إمّا أن يبقيا كما كانا، أو صارا معدومين، أو عدم أحدهما دون الثاني، وليس في هذه الأقسام اتّحاد فيستحيل عليه الاتّحاد.

مسألة: يستحيل أن يحلّ تعالى في شيء، لأنّه لو حلَّ في شيء لا يخلو : إمّا أن يجب حلوله فيه أو لا يجب:

فمن الأوّل: يلزم حدوثه تعالى وهو محال.

ومن الثاني: استغناؤه عنه، والمستغني عن الشيء يستحيل أن يحلّ فيه.

مسألة: يستحيل أن يكون تعالى موصوفاً بشيءٍ من الألوان، لاستحالة كونه تعالى [محلّاً] للأعراض، لأنّ محلّها الأجسام، وإذا لم يكن تعالى جسماً لم يكن محلّاً للأعراض، ولم يكن موصوفاً بشيء من الألوان.

الباب الثاني: في العدل

وفيه فصول: اِعلَم أنّ مرادنا من كونه تعالى عادلاً هو أنّه لا يفعل القبيح ولا

يخلّ بالواجب، وهذه المسألة متفرّعة على إثبات الحسن والقبيح بحكم العقل خلافاً للأشعريّة.

اعلم أنّ كلّ من صدر عنه فعل من المكلّفين من الأفعال الاختياريّة فلا يخلو:

إمّا أن يكون صدور ذلك الفعل منافراً للعقل أو لا يكون، والأوّل هو القبيح.

والثاني إمّا أن يكون تركه منافراً للعقل أو لا يكون: والأوّل هو الواجب.

والثاني: إمّا أن يكون فاعله مستحقّاً للذمّ أو لا يكون. والأوّل هو القبيح.

والثاني إمّا أن يكون...، أو لا يكون. والأوّل هو الحسن.

والثاني: فعله أو لا يكون. والأوّل هو المكروه، والثاني هو المباح.

وإذا ثبت هذا ، فلا شكّ أنّ بعض أفعالنا ما يكون العقل منافراً من فعلها، فالظلم والكذب والعبث والمفسدة....، ونفس أفعالنا ما لائم العقل كشكر المنعم وردّ الوديعة، وقضاء الدين، وغير ذلك. والعلم بذلك يجده كلّ عاقل من نفسه ولا يحتاج فيه إلى شرع، ولهذا يعرفه المنكرون للشرائع كالكفّار الأصليّة، والبراهمة، وعَبَدة الأوثان والأصنام، كما يعرفه المكيّون[1]، ومن أنكر ذلك منهم جاهل مكابر.

الفصل الثاني: لا شكّ أنّ العلم بحسن المدح والذمّ، يتوقف على بعض أفعال الإنسان علم ضروري، ولا شكّ أنّ حسن المدح والذم يتوقّف على كون الممدوح والمذموم فاعلاً ، وما يتوقّف عليه العلم الضروري يجب أن يكون ضروريّاً، فثبت أنّ العلم بكون العبد فاعلاً علمٌ ضروري.

حجّة أخرى: أنّ كلّ ما صدر عنّا من الأفعال إنّما تصدر بحسب دواعينا وقصودنا ، وكلّ فعل يكون كذلك كان ذلك الفعل فعلاً لذلك الفاعل[ال] قادر، فاذن وجب أن يكون كلّ ما صدر عنّا من الأفعال فعلاً لنا .

الفصل الثالث: في أنّه تعالى قادر على القبيح، والدليل عليه هو أنّ القبيح من

---

١. كذا في الأصل ،و لعلّه : المثبتون

الممكنات، لأنّه لو لم يكن من الممكنات لما قدرنا عليه، وإذا كان من الممكنات والله تعالى قادر على جميع الممكنات، فلابد وأن يكون قادراً على القبيح.

الحجّة الثانية: أنّه تعالى قادر على تعذيب المصرّ[على] الكفر، فإذا تاب بعد أن يكون، كان قادراً عليه لأنّ توبته... قادريّته، وتعذيبه بعد التوبة ظلم، والظلم قبيح، فثبت أنّه تعالى قادرٌ على القبيح.

الفصل الرابع: في أنّه تعالى لا يفعل القبيح، ولا يخلّ بالواجب... لأنّه تعالى عالمٌ بأنّه... قبح القبيح، لأنّه عالم بكلّ المعلومات.... عنها، فإذاً علمه يصرفه عن فعله ولا يدعوه الداعي إليه لاستغنائه به عنه، ومع عدم الداعي ووجود الصارف يستحيل أن يصدر الفعل عن القادر، فثبت أنّه تعالى لا يفعل القبيح البتّة ولا يخلّ بالواجب.

مسألة: فإذا ثبت أنّه تعالى لا يفعل القبيح، وكلّ ما صدر عنه من إحداث العالم وما فيه من خلق الحيوانات المؤذية والنباتات المضرّة والقاتلة وغير ذلك من التكاليف الشاقّة حسن ، وكلّ ما صدر من الظلم والقبيح والكذب والفساد وغير ذلك إنّما صدر عن غيره لا عنه ، ولا يريد شيئاً من القبائح البتّة لأنّ إرادة القبيح قبيحة.

مسألة: ما فعل الله تعالى بالمؤمنين من تعريض الثواب وإزاحة العلّة من التمكين والألطاف، وبعث الأدلّة فقد فعله بالكافر، فإذن[لو كان] تكليف المؤمن حسناً يجب أن يكون تكليف الكافر أيضاً حسناً، فأمّا ما صدر عنه من الكفر فإنّما صدر عنه باختياره وبترك الواجب لا بالتكليف .

الباب الثالث: في النبوّة

الفصل الأوّل: في حسن بعثة الأنبياء فوائد:

منها: أن يأتوا من الله تعالى إعلام الثواب الدائم للمطيع المؤمن والعقاب الدائم للكافر العاصي، وذلك لطفٌ لهم.

ومنها: أن يعلّمهم كيفيّة شكر المُنعِم.

ومنها: زيادة دواعي المكلّفين في أداء الواجبات واجتناب المقبّحات.

وما كان فيه هذه الفوائد الموفرة كان حسناً، فيجب كون بعثة الأنبياء حسنة.

الفصل الثاني: في إثبات نبوّة نبيّنا محمّد رسول الله صلى الله عليه وآله :

لأنّه ادّعى النبوّة، وظهرت المعجزة على يده موافقاً لدعواه، وكلّ من كان كذلك كان نبياً حقّاً.

أمّا أنّه إدعى النبوّة فذلك معلوم بالتواتر.

وأمّا أن ظهر المعجز على يده فهو أنّه ظهر القرآن عليه.

وأمّا بيان أنّ القرآن معجز: فمن حيث لفظه البليغ، ومعناه المبين ما لم يعهده أحدٌ من العرب، إذ تفرّد عليه السلام بالقرآن وتحدّاهم به وأجمعوا على أن يأتوا بمثله أو بسورةٍ فقد عجزوا عن ذلك، ولمّا ظهر عجزهم عن المعارضة ثبت أنّه معجز من قبل الله تعالى. ولو قدروا على إتيان مثله لأتوا به، ولما خرجوا بالسيف، ولا اختاروا ما فيه بذل المهج والنفوس واسترقاق الأولاد، لأنّ من قدر على دفع الخصم بأهون الأمور وأيسر ما في المقدور، لا يقصد الأصعب الأشقّ، وذلك لا يكون منهم إلّا عجزاً ظاهراً ونكولاً فاضحاً، فثبت أنّ القرآن معجز خارق للعادة، وإذاً ثبت أنّه نبيّ من الله تعالى.

ومن معجزاته: ـ التي هي سوى القرآن ـ تسبيح الحصى في يديه، وحنين الخشبة، وشكاية الناقة، وتكلّم الذراع المشوي، [و] انفجار الماء من بين يديه،....و اشباع الخلق الكثير من الطعام القليل، ومجيء [الشَّجرة]، والادبار وعودها إلى مكانها لمّا قال لها ادبرت، وانشقاق القمر.... على ما تواتر به النقل......وإن كان كلّ واحدٍ منهما في حيّز الآحاد، إلّا أنّه لمّا كثرت الأخبار..... يستحيل أن تكون كلّها

كذباً، وإذا صحَّ واحد منها حصل المقصود وصحّ الباقي، فثبت أنّه كان نبيّاً حقّاً من عند الله، صادقاً في جميع ما أتى به.

الفصل الثالث: في صفاته عليه السلام

يجب أن يكون النبيّ عليه السلام موصوفاً بكمال العقل والذكاء والفِطنة وقوّة الرأي وجوده، ووجب أن يكون معصوماً من القبائح كلّها صغيرها وكبيرها قبل النبوّة وبعدها، عمداًكان أو نسياناً، لأنّ جواز ذلك عليه ينفّر العقل عن متابعته، ولا يليق للحكيم ايجاب من ينفّر العقل عن متابعته ، فيجب أن يكون موصوفاً بهذه الصفات.

الفصل الرابع: كلام الله تعالى محدَث لأنّه مركّب من الحروف على وجه يتقدّم بعضها على بعض ، وكلّ ما كان كذلك كان محدَثاً.

وإنّما قلنا إنّه مركّب من الحروف على ذلك الوجه لأنّه لا يفهم الكلام إلّا أن يكون كذلك، وذلك بديهي.

وإنّما قلنا إنّ كلّ من كان كذلك كان محدَثاً، لأنّ المتقدّم إنّما يتقدّم على المتأخّر بمقدار متناهٍ، لأنّه مسبوق بالتقدّم، فيلزم أيضاً أن يكون المتقدّم متناهياً، لأنّه... متناهٍ، وما كان متقدّماً المتناهي... متناهياً، وكلّ ما كان متناهياً في... كان محدَثاً، فلزم أن يكون جميع كلامه مُحدَثاً.

الفصل الخامس: في جواز النسخ.

دليل نبوّة نبيّنا محمّد عليه السلام وصحّة نبوّته موقوفة على النسخ... يكون النسخ حقّاً.

دليل آخر: المصالح الشرعيّة تختلف باختلاف الأوقات والأشخاص، فلابدّ من أن يبيّن سبحانه وتعالى للمكلّفين ازاحته لعلّتهم ، فإذن لابدّ أن تتغيّر الأحكام كتغيّر المصالح وذلك هو النسخ.

الباب الرابع: في الإمامة

وفيه فصول:

الأوّل: في إثبات وجوب الإمام.

الإمامة واجبة في الدِّين عقلاً وشرعاً، كما أنّ النبوّة واجبة عقلاً سمعاً، وكما أنّ النبوّة واجبة في النظر عقلاً وسمعاً خلافاً لأكثر الاُمّة:

أمّا الوجوب عقلاً: هو أنّ احتياج الناس إلى إمام واجب العصمة يحفظ أحكام الشرع عليهم، يحملهم على مراعاة أحكامه بالوعد والوعيد، وإجراء حدود الدِّين، كاحتياجهم إلى نبيٍّ يشرّع لهم الأحكام، ويُبيّن لهم الحلال والحرام، وكاحتياج الخلق إلى استيفاء الشرع كاحتياجهم إلى تمهيده. وإن كان إرسال الأنبياء واجباً لكونه لطفاً وتمكيناً، كان أيضاً نصب الإمام عليه واجباً.

حجّة أخرى: نصب الإمام لطف، واللّطف واجب على الله تعالى، فوجب أن يكون نصب الإمام أيضاً واجباً عليه تعالى.

وإنّما قلنا إنّ نصب الإمام لطف: لأن... المكلّف الطاعة أولى واختيارها أقرب، ولولاه لما كان كذلك مع تمكّنه في الحالين، وهذا فيه وجهُ قبيحُ. ولا شكّ أنّ عند وجود الرئيس المهيب النافذ الأمر، الآخذ على اليد السعيد[1] المنتصف للمظلوم من الظالم، يرتفع الفساد كلّه أو أكثره، فوجب أن يكون وجوده لطفاً كسائر الألطاف.

وإنّما قلنا إنّ اللّطف واجبٌ عليه تعالى لأنّ كلّ ما كان كذلك يجب أن يفعله الحكيم، لأنّه لو لم يفعله... والتكليف، لكان المكلّف غير مزاح العلّة، فيكون الله تعالى ناقضاً لغرضه، وهو عليه محال.

وإذا ثبتت المقدّمتان ثبت أنّ نصب الإمام واجبٌ عليه تعالى.

---

١. هكذا تقرأ الكلمة.

حجةٌ أخرى: أمّا الدليل السمعي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّـذِينَ آمَـنُوا اتَّـقُوا اللهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ إنّ الله تعالى أمرنا بالكون مع الصادقين وذلك يدلّ على أنّه تعالى أوجب علينا متابعتهم، فنقول:

ذلك الصادقين الذي يجب علينا متابعته، يجب أن يكون صادقاً في كلّ ما قال، وإلّا لكان يجب علينا متابعته فيما لا يكون صادقاً فيه، وذلك لا يجوز، وإذا كان صادقاً في كلّ الأُمور فذلك الصادق:

إمّا أن يكون معيّناً، أو غير معيّن:

والثاني: باطل بالضرورة، وإلّا لزم الإجمال والتعطيل،

والأوّل: إمّا أن يكون ذلك المعيّن جميع الأُمّة أو بعضهم؟

والأوّل باطل بالضرورة فيبقى الثاني، فوجب أن يكـون فـي الأُمّـة شـخصٌ معصوم، ولا يجوز عليه الخطأ وهو المطلوب.

الحجّة الرابعة: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُـولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾

وجه الاستدلال: أنّه تعالى أمر المكلّفين باطاعة أولى الأمر، كما أمر بـطاعته وطاعة رسوله واجبة، وإذا كان طاعته تعالى واجبة، وطاعة رسوله واجبة، وجب أن تكون طاعة أُولي الأمر كذلك، لأنّه... عليه، وإذا ثبت ذلك فنقول لا يخلو:

إمّا أن يكون الأمير معيّن ويتمّ هذا الدليل كما مرّ.

الحجّة الخامسة: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمْ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَـنُوا الَّـذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾.

وجه الاستدلال: أنّ الوليّ هو أولى بالتدبير وأحرى بالتصرّف في الدّين، وإذا كان المراد في هذه الآية أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام يجب أن يكون أولى بالمؤمنين بالتدبير وأحرى بالتصرّف في... يدلّ على إمامته.

بيان الصغرى: تقليلاً للاشتراك كما هو مذكور...

وبيان الكبرى: اجماع الطائفة المحقّة مع فِرقٍ من الطوائف المختلفة.

وإذا ثبتت المقدّمتان ثبت أنّه متصرّف في الدِّين وهو المطلوب.

الفصل الثاني: في صفات الإمام.

يجب أن يكون الإمام معصوماً من جميع القبائح كما مرّ في النبيّ صلى الله عليه وآله، قبل الإمامة وبعدها، لأنّ العلّة في وجوب عصمة النبيّ عليه السلام والإمام واحد كما مرّ. وإذا كانت عصمة النبيّ صلى الله عليه وآله واجبةٌ فيجب أن تكون عصمة الإمام كذلك.

وأيضاً: إنّ الله تعالى أمرنا بتعظيمه وطاعته ساحته فوقف تعظيمه على كلّ واحدٍ من الأُمّة.

ويجب أن لا يكون خبيثاً[1] في عقيدته... اللهم الّا أن... الرعيّة وذلك باطل.

ويجب أن يكون... تقياً عند الله تعالى،... لأنّ تعظيمه فوق تعظيم كلّ واحدٍ منهم.

ويجب أن يكون أفضل مِن سائر رعيّته فيما هو إمامهم فيه، لقبح تقديم المفضول على الفاضل.

ويجب أن يكون أعلم منهم فيما هو إمامهم فيه لما مرّ.

ويجب أن يكون أشجع... رأياً، لقبح تقديم الأضعف على الأقوى، مع أنّهم متعبّدون بالجهاد.

ويجب أن لايكون ناقص الخلقه، مشنوا الصورة على حدٍّ يوجب النفرة عن متابعته. ويجب أن لا يكون متحرّفاً بحرفة توجب النفرة عن متابعته.

الفصل الثالث: في تبيين إمام الحقّ بعد النبيّ صلى الله عليه وآله بلا فصل.

وهو أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، لأنّا قد دللنا على أنّ وجوب العصمة

---

١. هكذا تقرأ الكلمة في الأصل.

شرط في صحّة الإمامة وكلّ من قال إنّ الإمام يجب أن يكون معصوماً قـال إنّ الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله بلا فصل أمير المؤمنين عليه السلام ، ثمّ الحسن ثمّ الحسين ثـمّ عليّ بن الحسين ثمّ محمّد بن علي الباقر ثمّ جعفر بن محمّد الصادق ثمّ موسى بن جعفر الكاظم ثمّ عليّ بن موسى الرضا المدفون بخراسان، ثمّ محمّد بن عليّ التقيّ، ثمّ عليّ بن محمّد ثمّ الحسن بن عليّ العسكري ثمّ الحجّة القائم الخَلَف الصـالح محمّد المهدي صاحب الزمان صلوات الله عـليه وعـليهم أجـمعين، لأنّ إمـامنا ودليلنا الذي أوجب الله تعالى علينا طاعته هو الخلف الصالح الذي ننتظر ظهوره وخروجه، اللَّهُمَّ ارزقنا أن نكون من المستشهدين بين يديه، الذابّين عنه، آمين يا ربّ العالمين.

الفصل الرابع: في سبب غيبته عليه السلام

غيبته عليه السلام لا يجوز أن يكون من فعل الله تعالى، ولا مـن...، ولا يـخلو...، ولا يجوز أن يكون من الإمام لأنّه معصوم لا يترك ما كان واجباً عليه، فلم يبق إلّا أن يكون مِن خوف الأعداء، ومِن فقد الناصر، فإذا زال الأوّل وحصل الثاني ظـهر ويملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً إن شاء الله تعالى.

الباب الخامس: الوعد والوعيد

إذا خرج [الانسان] من دار الدُّنيا فلا يخلو إمّا أن يكون كافراً أو لا يكون:

والأوّل: يبقى مخلّداً في النار، والثاني إمّا أن يكون عاصياً أو لا يكون.

والثاني: يبقى مخلّداً في الجنّة، والأوّل إمّا أن يتوب قبل أن يموت أو لا يتوب، والأوّل يعفو الله تعالى عنه بمنّه وكرمه.

والثاني: اختلفت الاماميّة في حاله:

فعند أهل الوعيد: يبقى مخلّداً في النار.

وعند الخوارج: في الجنة .

وعند أهل التفصيل: يعذّب بقدر ما اقترفه من المعاصي إذا لم يعف الله عنه، ولم يشفع فيه شفيع، ثمّ يدخل الجنّة ويبقى مخلّداً وهو الحقّ،

والدليل عليه: أنّ ذلك الفاسق صار مستحقّاً للعقاب بفسقه لكن مع ذلك يكون مستحقّاً للثواب بإيمانه وبسائر طاعته، بل ولا يزيل فسقه ما كان ثابتاً له من استحقاق الثواب، وإذا كان كذلك، وجب عليه أن لا يكون عقابه دائماً، لأنّ له انزاله وإزالته به... أو على طريق الاحباط، لأنّه إمّا أن يؤثرا معاً أو على التعاقب:

والأوّل باطلٌ، لأنّ المؤثّر في عدم كلّ واحد منهما وجود الآخر، والعلّة تجب حصولها مع المعلول، ويلزم أن يكونا موجودين، حال كونهما معدومين، وذلك محالٌ. والثاني أيضاً، كذلك لأنّ المعدوم لا يؤثّر.

وأمّا الثاني: وهو طريق الاحتباط، وهو أيضاً باطل، لأنّه يلزم أن لا ينتفع المؤمن بإيمانه وسائر طاعته.

ولا يندفع عنه بذلك الإيمان...، وذلك ظلم فلم يبق إلّا أن يكون استحقاق الثواب باقياً مع استحقاق العقاب، فإذا خرج من الدُّنيا مع هذين الاستحقاقين، فلا يخلوا:

إمّا أن يدخل الجنّة ثمّ يخرج منها ويدخل النار، وذلك خلاف الإجماع.

أو يدخل النار ثمّ يخرج منه.

أو يدخل الجنّة وهو الحقّ.

الباب السادس: الآلام والأمراض

إذا رأينا أنّ بعض الحيوانات يتألّمون بالأمراض والأوجاع التي لا يمكن أن... إلّا الله تعالى، وجب أن تكون من فعله تعالى، وإذا ثبت أنّه لا يفعل القبائح وجب

أن تكون هذه الآلام حسنة، وإذا كانت حسنة فلابدّ لها من وجهة حسن، وذلك لا يجوز إلّا أن يكون لطفٌ لغيرهم مع أعواض مستوفاة لهم، أو من غير عوض لهم، وهو لطف لهم. وعليه كلّ ألم صدر عنه تعالى لا يكون المتألّم مستحقّاً له، وجب عليه تعالى أن يعوّضه أعواض مستوفاة برفعٍ أو دفع ضررٍ، فلا يخرج عن كـونه ظلماً وإن يكن لطفاً للآخر حتّى يخرج أن كونه غيره ظلماً وجب عليه....[١]

الباب السابع: في الآجال والأرزاق والأسعار

داخلٌ في... ثبوته فيه من غير تأثير الوقت...، إذا بطلت حياة أحد، فلا يخلو بطلانها:

إمّا أن تكون من جهة الله تعالى، أو من جهة غيره:

فإن كانت من جهة الله تعالى ، فلابدّ من أن يكون فيه حكمة، وإلّا لزم الترجيح من غير مرجّح وهو محال. وإذابطل من جهته،فحكمه حكم سائر الآلام.

ثمّ اختلفت الأُمّة فيه:

فقال بعضهم: يمكن أن... لو لم يقتل.

وقال بعضهم: يموت.

وقال بعضهم: يمكن أن... لأنّ بقاء حياته من الممكنات، والله تعالى قادر على كلّ الممكنات، فثبت كونه تعالى قادراً على بقائها.

...الرزق: تمكين الحيوان... إمّا أن ينتفع به ولم يكن لأحدٍ منعه عنه، وعلى هذا فلا يكون له تعالى...لاستحالة الانتفاع عليه، ويكـون للـحيوان رزق، لحـصول الانتفاع... المنع فيما كان ملكاً لهم، ولم يكن الحرام رزق لوجوب المنع لديه، إمّا كونه من باب أنّ الحرام رزق، لأنّ الرزق هو ما أكله الحيوان باطل لقوله تعالى:

---

١. سطران مخرومان و ممحوّان.

﴿وَيُنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾ ولا يمكن انفاق ما أكله وابتلعه الحيوان، ولأن الله تعالى مدح على إنفاق الرزق، ولوكان... لكان الله تعالى مادحاً على المعصية...، على الله تعالى محالٌ.

فصلٌ: في الأسعار: اعلم أنّه... من الله تعالى، كان اكثار الأشياء المنتفع بها، وتقليل المشتهين والشهوات، وذلك... من الله تعالى. وإن كان سبب الغلاء منه كتقليل الأشياء وتكثير المشتهين أو الشهوات، فذلك الغلاء منه تعالى. وإن كان سببها من الناس كابتياع المتاع، أو إجبار صاحب المتاع على البيع وإزالة إخافة الطريق، كان الرخص منهم، فإن كان بالعكس من ذلك، كان الغلاء منهم.

الباب الثامن

وفيه فصول:

فصل: في أحوال المكلّفين بعد الموت.

فصل: الدليل على سؤال القبر .

إجماع الأُمّة لا يؤثّر في ذلك خلاف من خالف إجماع الأُمّة فيه، ولا يمتنع أيضاً أن يكون في ذلك مصالح ولطفاً لمن سمع الخبر.

فصل: في الإعادة

حشر الأجساد ممكن، والله تعالى قادر على الممكنات وعالم بجميع المعلومات. ثمّ الأنبياء الذين عرفنا صدقهم أخبرونا عن ذلك، وكلّما أخبر عنه الصادق فهو حقّ، وكان ذلك الشيء ممكن الوقوع، كان وقوعه حقّاً، وإلّا لزم كذب الأنبياء، و هو محال فوجب أن يكون حشر الأجساد حقّ.

فصل: في الشفاعة.

اتّفقت الأُمّة على أنّ لنبيّنا شفاعة مقبولة، لكنّهم اختلفوا في كيفيّة شفاعته:

فقال بعضهم: هي للمؤمنين خاصّةً لزيادة درجتهم.

وقال بعضهم: بل لاسقاط العقاب عن أهل الكبائر ولإخراجهم من النار، وهو الحق. والدليل عليه هو أنّ لفظة الشفيع إمّا تكون في الزيادة أو إسقاط العقاب أو فيهما:

إن كان حقيقة في الاوّل لزم أن يكون مجازاً في الثاني، وابطلنا من الشفيع... يكون... النّبي صلى الله عليه وآله...له. وإذا بطل هذا ثبت أنّ الشفاعة لا تكون إلّا في إسقاط العقاب عنهم وإخراجهم من النار.

فصل: وأهل الآخرة ليسوا بمكلّفين، والدليل عليه هو أنّه يجب على الله تعالى أن يثيب المكلّف ثواباً خالصاً من المشقّة، فلو كانوا مكلّفين، لم يكن خالصاً من المشقّة، وهو محالٌ. فيثبت أنّهم لو كانوا مكلّفين لم تكن خالصاً من المشقّة وذلك محال. فثبت أنّهم غير مكلّفين بل منعّمين مكرّمين.

والحمد لله ربّ العالمين وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين.

... العبد الفقير إلى الله تعالى أحمد بن الحسين بن أبي القاسم العودي الحلّي، عفى الله عنه، وذلك بتاريخ نهار الخميس... شهر ذي الحجّة من شهور سنة اثني واربعين وسبع مائة.

٢١
قواعد العقائد

العلّامة الخواجه نصير الدّين محمّد بن الحسن الطوسي رحمه الله
(٥٩٧ ـ ٦٧٢ هـ)

رغم أنّه لا يمكن عدّ هذه الرسالة رسالة اعتقادية بالمعنى المصطلح عليه ،لكنّها هامّه نظراً لأهميّة مؤلّفها-و هو أشهر من أن يترجم له - ولأهميّة ما تضمّنته هذه الرسالة من بحوث وآراء، فبرغم أنّ مصنّفها تعهّد في بدايتها أن يختصر في ما يطرحه من بحوث وأدلّة وآراء وقد كان وفيّاً بذلك، لكنّه استقصى فيها آراء معظم المذاهب الكلاميّة التي كانت مطروحة في عصره، فذكر أُصول تلك المذاهب وأدلّتها بصدق وأمانة خلال الأبواب الخمسة التي بنى بها رسالته هذه، ومنها اعتقادات الشيعة الاماميّة ،دون أن يشير في ثناياها الى مذهبه الاعتقادي و انتماءه اليها. ومن خصوصيّات هذه الرسالة:

١ ـ تعرّض في الباب الرابع لموضوع الإمامة عند جميع المذاهب الإسلاميّة، وخصَّ من بينها الإسماعيليّة بالذِّكر والذى قال إنّهم يُسمّون بـ(الباطنيّة) وربما يلقّبون بـ (الملاحدة) فاستعرض آراءهم بالتفصيل وعن رأيهم في الإمام، وعن تقسيماتهم لأئمّتهم من الظاهر والناطق والباطن والمستور، وعن تقسيمهم إلى نزاريّة ومُستعلية، وعن أتباع حسن الصباح الذي قال عنهم (وكان الحسن بن عليّ بن محمّد الصباح المستولي على قلعة أَلَمُوتْ من دُعاة النزاريّين، ثمّ ادّعوا بعده أنّ الحسن الملقَّب بـ (على ذكره السَّلام) كان إماماً ظاهراً من أولاد نزار واتّصل أولاده إلى أن انقرضوا في

زماننا هذا) إشارة منه إلى استيلاء المغول على القلعة المذكورة وهي آخر قلاع ومعاقل النزاريّين في المشرق الإسلامي، حيث أصبحوا بعده في خبر كانَ ولم تقم لهم بعده قائمة إلى يوم النّاس هذا.

٢ ـ تسميته للباب الخامس بـ (في الوعد والوعيد) ولا تخفى دلالته على مذهبه الكلامي، باعتبار أنّ هذين الأمرين من الأصول الثابتة عند المعتزلة بجميع فرقهم ومذاهبهم.

٣ ـ نسبته المذهب الإمامي الإثني عشري في أكثر أصوله إلى الاعتزال حيث يقول: (... ولأجل ذلك لقّبوهم بالإثنى عشريّة وهم في أكثر أصول مذهبهم موافقون للمعتزلة)!، ولا ريب أنّه يقصد اتّفاقهم مع المعتزلة في أبواب التوحيد والنبوّة والعدل المبنيّة على الأدلّة المنطقيّة العقليّة، والا لا يخفى على العارف التباين الجذري بين معتقدهما في أبواب مختلفة ومواضيع متنوّعة وعلى الخصوص في باب الإمامة وخاصّة مع معتزلة البصرة التي كانت عثمانيّة الهوى، وعلى أيّ حال فلا يخلو إطلاق دعواهﷺ من مناقشة.

هذا، ونظراً إلى أهمّية هذه الرسالة، فقد كثرت نسخها، وكثرت الشروح والتعليقات الموجزة والمفصّلة عليها، وبحسب استقصائي فإنّ هناك ستّة شروح عليها، وهي :

١ ـ كشف الفوائد في شرح قواعد العقائد للعلّامة الحلّي.

٢ ـ شرح القواعد، للسيّد ركن الدِّين شرفشاه المتوفّى سنة ٧١٧هـ.

٣ ـ الرسالة العِزيّة في شرح المقالة النصيريّة، لشارح مجهول قام بشرح هذه الرسالة وأهداهما إلى عزّ الدِّين بن جعفر النيشابوري، فنسبت إليه، ولها نسختان إحداها في المكتبة الوطنيّة بباريس، والأخرى في خزانة مكتبة (آستانقدس رضوي)بمشهد.

٤ ـ تحرير القواعد الكلاميّة في شرح الرسالة الاعتقاديّة، لعبد الرزّاق بن ملّا مير الجيلاني الرانكوئي الشيرازي، كتبها سنة ١٠٧٧ هـ.

٥ ـ شرح الشُعيبي، لأبي عبد الله محمّد بن زنگي الخراساني الاسفراييني.

٦ ـ شرح الرازي أو كشف المعاقد في شرح قواعد العقائد للعلّامة المتكلِّم الشيخ محمود بن علي الحُمُّصي الرازي.

أمّا النسخة المعتمدة: فكما أشرت آنفاً فإنّ لهذه الرسالة نسخاً مخطوطة عديدة، وبحسب ما جاء في فهارس المكتبات العامّة فإنّ هناك ما يزيد على عشرة نسخ لها:

١ ـ نسخة مكتبة آستان قدس رضوي في مشهد بخراسان برقم ٢١٧ مؤرّخة ١٩ محرّم ٦٨٧ هـ وهي أقدم النسخ .

٢ و ٣ ـ نسختان أخريان في نفس المكتبة.

٤ ـ نسخة في مكتبة السلطان محمّد الفاتح باسطنبول.

٥ ـ نسخة في مكتبة سراي همايون باسطنبول.

٦ ـ نسخة في مكتبة مدرسة سپسهالار بطهران.

٧ ـ نسخة في مكتبة جامعة الآداب بطهران.

٨ ـ عدّة نسخ من قرون مختلفة في مكتبة جامعة طهران المركزيّة.

٩ ـ نسختان رقمهما ٧٠٣٦ و ١٦٦٨ في مكتبة آية الله المرعشي في قم.

١٠ ـ نسخة في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران رقم ١٢٢٠.

وغيرها من النسخ التي تضمّها مكتبات عامّة وخاصّة أخرى (الذريعة: ١٦٨/١٧، أحوال وآثار خواجة نصير الدِّين طوسي: ص٤٣٦).

طبعت هذه الرسالة لأوّل مرّة طبعة حجريّة في ذي الحجّة سنة ١٣٠٢هـ ذيل كتاب (إلزام الناصب في خلافة عليّ بن أبي طالب عليه السلام) .

وقد استعنت في هذه المجموعة بالنسخة رقم (١) ورقم (٩) و(١٠)، والطبعة الحجريّة، وحاولت أن أُقدّم طبعة لعلّها تكون أقرب إلى ما كتبه المؤلّف رحمه الله، وينبغي الإشارة أخيراً إلى أنّ أوّل طبعة محقّقة لهذه الرسالة صدرت بتحقيقي وطبعت في مجموعة (ميراث إسلامي إيران: الدفتر الثامن: ص٤٦٧ ـ ٤٩٨) سنة ١٤١٥هـ، وآخر دعوانا أنّ الحمد لله ربّ العالمين...

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمدُ لله المُنقذ من الحيرة والضّلالة، والصَّلاة على محمّدٍ المخصوص بالرِّسالة، وآله الموصوفين بالعدالة.

يقول صاحب هذه المقالة:

إنّي أوردتُ[1] فيها قواعد العقائد، من العلم المنسوب إلى الأصالة، واحترزت في تقريرها عن الإطناب والإطالة، مخافة أن يؤدّي إلى السَّآمة والملالة، وأُقدّم ذكر أُصولٍ يجبُ الوقوف عليها في كلّ حالة، وهي هذه:

أصلٌ

كلّ ما يمكن أن يُعبَّر عنه: فإمّا أن يكون موجوداً[2]، وإمّا أن لا يكون موجوداً، وما لا يكون موجوداً معدومٌ.

ولا فرق بين الموجود والثابت، ولا بين المعدوم والمنفيّ عند المحقّقين.

ومشايخ المعتزلة يُقسّمون الثابت إلى: موجود، معدوم، وواسطة بينهما تُسمّى بالحال[3]، ويجعلون المنفيّ ما عدا هذه الثلاثة.

والحكماءُ يقولون: الموجودُ يكون خارجيّاً، ويكون ذهنياً، ويكون كليهما، وكذلك المعدوم.

---

١. أردتُ

٢. زيادة من الطبعة الحجرية

٣. الحال

أصلٌ آخر

كلّ ما يُمكن أن يُعبّر عنه: فأمّا أن يجبُ وجوده، أو يجبُ عدمه، أو لا يجب أحدهما.

والأوّل هو الواجبُ، والثاني هو الممتنعُ أو المحالُ أو المستحيل، والثالث هو الممكنُ والجائز.

أمّا الواجب: [فإمّا أنْ يكون وجوبه لا عن غيره، وهو الواجب لذّاته][1]

وإمّا أن يكون وجوبه عن غيره، فيكون واجباً بغيره، ممكناً بذاته.

وكذلك الممتنع.

وما يفيدُ وجود غيره[2] يُسمّونه موجِداً أو علّةً، وذلك الغيرُ يكونُ موجَدَاً أو معلوماً.

والممكنُ لذاته متساوى النسبة إلى طرفي وجوده وعدمه، فإنّ كان له موجِدٌ كان موجوداً، وإن لم يكن له موجِدٌ بقي على حالة العَدَم، ويكونُ عدم موجده كالعلّة لعدمه.

أصلٌ آخر

كلّ ما يُتصوّر: فإنْ أمكن تصوّره لا مع غيره فهو ذاتٌ، وإلّا فهو صفةٌ.

مثلاً إذا قلنا: «موصوفٌ» عَنينا به شيئاً له صفة، فالشيءُ هو الذّات، وقولنا «له صفةٌ» فهو صفته.

---

١. من نسخة ١ و ٢

٢. في نسخة ١ و ٢: وجوده غيره

أصلٌ آخر

كلُّ موجودٍ: فإمّا أن يكون لوجوده أوّلٌ، ولا محالة يكون لا وجوده متقدّماً على وجوده، ويُسمَّى مُحْدَثاً.

وأمّا أن لا يكون لوجوده أوّلٌ، ويُسمَّى قديماً وأزليّاً.

والتقدُّمُ يكون: بالذّات كتقدّم المُوجِد على ما يُوجِدَهُ.

أو بالطبع كتقدّم الواحد على الاثنين.

أو بالزمان كتقدّم الماضي على الحاضر.

أو بالشَّرف كتقدّم المعلّم على متعلّمه.

أو بالوضع كتقدّم الأقرب على الأبعد.

والمتكلّمون يزيدون على ذلك التقدّم بالرُّتبة كتقدّم الأمس على اليوم.

أصلٌ آخر

كلّ ما يُوجَدُ من الممكنات: فأمّا أن يُوجَدَ قائماً بذاته كالإنسان، وهو الجوهر.

أو يوجَدَ قائماً بغيره كالحركة وهو العَرَض، ويُسمّى العَرضُ حالاً، وذلك الغيرُ محلَّه.

[والحكماء يقولون]: الحالُ إن كان سبباً لِقوام محلّه[1] كالانسانيّة[2] لبدن الإنسان، كان صورةً، ومحلّه مادته[3].

وإن لم يكن كذلك كالبياض في الجسم، كان عَرَضاً، ومحلّه موضوعه.

والجوهرُ عندهم كلّ ما لا يكون في موضوعٍ، سواءٌ كان صورةً أو مادةً أو مركّباً

١. مقوّماً لمحله.

٢. كالانسان

٣. في نسخة ١ و ٢: مادة

منهما، وهو الجسم عندهم، أو غير ذلك.

وأمّا عند المتكلّمين: فالجسمُ مؤلّفٌ من أجزاء لا يُتَّجزى، يُسمّون كلّ جـزءٍ منها بالجوهر الفرد، وتأليفه عند الأشعريّة من جوهرين فصاعداً، وعند المعتزلة إمّا من أربعة جواهر، وإمّا من ثمانية جواهر فصاعداً، لكون الجِسم عندهم مـا هـو الطّويل العريض العميق.

والجوهرُ الفردُ عند الحكيم ممتنعُ الوجود.

والأعراض عند أكثر المتكلّمين إحدى وعشرون نوعاً، وعند بـعضهم ثـلاثة وعشرون نوعاً، عشرةٌ تختصُّ بالأحياء، وهي:

الحياة، والشَّهوة، والنفرَة، والقُدرة، والإرادة، والكراهـة، والاعـتقاد، والظـنّ، والنَّظر، والألم.

وأحد عشر منها تكونُ للأحياء وغير الأحياء، وهي:

الكون ـ وهو يشتمل على أربـعة أشـياء: الحـركة، والسكـون، والاجـتماع، والافتراق ـ والتأليف والاعتماد ـ كالثّقل والخِفّة ـ والحرارة، والبرودة، واليبوسة، والرّطوبة، واللُّون، والصُّوت، والرّائحة، والطّعم.

والاثنان اللّذان زاد بعضهم فيها: الفناءُ والموت.

والحكماء قالوا: أجناس الأعراض تسعةٌ: الكمّ، والكيف، والمُضاف، والوضع، والأين، ومتى، والمِلك، والفعل[١]، والانفعال.

وتُسمى هي مع الجوهر بالمعقولات العشرة، الشّاملة لجميع الممكنات.

أصلٌ آخر

الموجودات: إمّا مثماثلة، وإمّا متضادّة، وإمّا متخالفه.

أمّا المتماثلة: فكالبياضين المتساويين في البياضيّة.

---

١. زيادة من الطبعة الحجرية

أمّا المتضادّة: فهي الأعراض التي تكونُ من جنسٍ واحدٍ، لا يمكن أن يجتمع في محلّ واحدٍ في وقتٍ واحدٍ، ويمكنُ حلولها فيه على التعاقب، وخلّوه عنها جميعاً كالألوان.

والحكماءُ زادوا في قيودها أن يكون بينهما غاية البُعد.

فإذاً يجوزُ أن يكون لغرضٍ أضدادٌ كثيرةٍ على الرأي الأوّل، ولا يجوز أن يكون له إلّا ضدّاً واحداً على الرأي الثاني.

وما عدا المتماثلة والمتضادّة فمختلفةٌ.

وأعلم أنّ التقابل الذي يشمِلُ المتضادّة وغيرهما على أربعة أوجه:

أحدها: التضادّ.

والثاني: التقابل بالنَّفي والإثبات.

والثالث: التقابل بالعدم والمَلَكة، كالبَصَر والعَمى.

والرابع: التقابل بالتضايف، كالأُبوّة والبنوَّة.

أصلٌ آخر

الدور محالٌ، وهو أن يكون المعلول علّةً لعلّته، بواسطةٍ أو غير واسطه، إذ المتأخرّ من حيثُ هو متأخّرٌ متقدّمٌ على متقدّمه من تلك الحيثيّة.

والتسلسلُ عند المتكلّمين محالٌ مطلقاً.

وبالجملة: كلّ عددٍ يُفرضُ غيرُ متناهٍ فهو متناهٍ، لأنّ كلّ عدد يُفرض فهو قابلٌ للقلّة بأن ينقص منه شيءٌ، وللكثرة بأن يزادَ عليه شيء، وكلُّ قابلٍ للقلّة والكثرة فهو متناهٍ، [وأمّا العدد الذي يكون له أوّل ولا يكون له آخر، بل هو إنّما يوجدُ منه شيءٌ بعد شيء لا إلى نهايةٍ، فليس بمحالٍ عند أكثرهم، يكون كلّ ما يوجدُ منه حصّةً في أي وقتٍ ويُفرضُ متناهياً][1].

١. زيادة من الطبعة الحجرية

وأمّا عند الحكماء: فكلّ عددٍ يكون آحادهُ موجودةٌ دفعةً، وله ترتيبٌ، فهو متناهٍ، ويستحيلُ[١] أن يكون غيرُ متناهٍ.

وأمّا ما لا يكون آحاده[٢] موجودة دفعةً، أو لا يكون له ترتيبٌ، فيجوز أن يكون غير متناهٍ.

فهذه من الأصول التي أردنا تقديمها، وبيانُ ما يُحتاج إلى البيان منها[٣]، فيجيءُ في مواضعها، وقد أوردنا [ما أردنا إيراده] في خمسة أبواب:

الباب الأوّل

في إثبات موجِد العالم

العالمُ عبارةٌ عمّا سوى الله تعالى، وما سوى الله تعالى: إمّا جواهرٌ، وإمّا أعراضٌ.

وإذا ثبت احتياج الجواهر إلى موجدٍ، ثَبَت احتياجُ الأعراض إليه، لاحتياجها إلى ما يحتاجُ إليه.

والمتكلّمين ينكرون وجود جواهرٍ غير جسمانيّة كما سيجئ، ويُثبتون أوّلاً حدوث الأجسام والجواهر، ويستدلّون بذلك على إثبات[٤] مُحْدِثها القديم، ولهم في إثبات حدوث الأجسام طرقٌ:

أحدها: قولهم: «كلّ جسمٍ لا يَخلُو من الحوادث، [وكلُّ ما لا يَخلُو من الحوادث[٥]] فهو حادثٌ، فكلّ جسمٍ حادث» وهذه الحجيّةُ مبنيّةٌ على إثبات أربع دعاوى:

---

١. و مستحيلٌ
٢. ما يكون
٣. فيها
٤. في النسخة ١ و ٢: احداث.
٥. زيادة من الطبع الحجرية

إحداها: إثبات وجود الحوادث.

والثانية: بيان أنّ كلّ جسمٍ لا يخلو منها.

والثالثة: بيانُ حدوثها جميعاً.

الرابعة: بيانُ أنّ كلّ ما لا يخلو من الحوادث حادثٌ.

أمّا الأوّل: فظاهرٌ فإنّ الأكوان ـ أعني الحَرَكات والسَّكنات والاجتماعات والافتراقات ـ أمور ثبوتيّة هي غير الأجسام، وذلك لأنّ:

الحركة: هي كون الجسم في حيّزٍ بعد كونه في حيّزٍ آخر.

والسَّكونُ: هو كونه في حيّزٍ بعد كونه في ذلك.

والاجتماع: هو كون الجسمين في حيّزين على وجهٍ لا يمكن أن يتخلّل بينهما جوهر.

والإفتراق: هو كونهما في حيّزين على وجهٍ يمكن أن يتخلّل بينهما جوهرٌ.

والأكوان يتغيّر ويتبدّل مع ثبوت الأجسام، فهي أمورٌ موجودةٌ غير الأجسام [التي] لا يمكنُ وجودها إلّا في الأجسام.

وأمّا بيان أنّ الأجسام لا يخلو عنها: فلأنّ كلّ جسمٍ يستحيلُ أن يكون لا في حيّزٍ، [فكونه في حيّزٍ[1]] ينحصرُ في الحركة والسُّكون، وإذا كان جسمان في حيّزيّهما انحصر كونهما في الاجتماع والافتراق.

وأمّا أنّها حادثة: فلأنّها تزول وتتبدّل بعضها ببعض، إذ هي محتاجةٌ في وجودها إلى غيرها فهي ممكنة، وسنُقيم الدّلالة على أنّ كلّ ممكنٍ حادثٌ، ولا يجوزُ أن يكون حادثٌ حادثاً إلى غير النهاية:

أمّا أوّلاً: فلأنّ الحوادث الماضية يتطرّق إليها الزّيادة والنقصان، ويستحيلُ أن يتطرّق إلى غير المتناهي الزيادة والنقصان، وذلك لأنّ الناقص منها بعددٍ متناهٍ

١. زيادة من الحجرية

يستحيلُ أن يكون مساوٍ لها، وإذا فُرِض للناقص وغير الناقص تطابقٌ من مبداءٍ واحدٍ، وجب أنْ ينتهي الناقص ويمتدّ بعد انتهاءِ غير الناقص، فيكون الناقصُ متناهياً، وغَير الناقص لا يزيدُ عليه إلّا بعددٍ متناهٍ من الحوادث، حتّى تصل النوبة إليه، وإنقضاء ما لا نهاية له، فيكون الكلُّ متناهياً، وبطل كونه متناهٍ، فيكون جميع الحوادث الماضيّة مسبوقةٌ بالعدم.

وأمّا ثانياً: فلأنّ كلّ واحدٍ من الحوادث على تقدير كونه مسبوقاً، قائماً بما لا نهاية له، يستحيلُ أن يوجدَ إلّا بعد انقضاء ما لا نهاية له من الحوادث، [حتى يتَّصل النوبة إليه، وانقضاء ما لا نهاية له محالٌ[1]]، ويلزم منه أن يكون وجود كلّ حادثٍ يسبقه ما لا نهاية له من الحوادث، فيكون وجوده محالاً، ولكن الحوادثَ موجودةٌ، فإذن كونها مسبوقة بما لا نهاية لها باطلٌ.

وأمّا ثالثاً: فلأنّ كلّ حادثٍ مسبوقٌ بعدمٍ أُزلي، ولو كانَ في الأزال حادثٌ موجوداً، لاجتمع وجوده مع عدمه، وذلك محالٌ، فإذن [يكون[2]] في الأزل جميعُ الحوادثِ معدومة.

وأمّا بيان أنّ كلّ ما لا يخلو من الحوادث حادثٌ : فظاهرٌ، وذلك لأنّ جميع الحوادث معدومةٌ في الأزل، فالشيء الذي لا يخلو منها لو كان موجوداً في الأزل، لكان خالياً عنها، وهو محالٌ.

فإذن ثبتَ أنّ الأجسامَ حادثةٌ، وكذلك الجَوهر والعَرَض.[3]

الطريق الثاني: لا يجوزُ أن يكون جِسْماً من الأجسام أزليّاً، لأنـّه في الأزل: إمّا أن يكون متحرّكاً، أو ساكناً، وكلاهما محالٌ.

أمّا كونه متحرّكاً: فلأنّ الأزل عبارةٌ عن نفي المسبوقيّة بالغير، والحَركةُ عبارةٌ

---

١. فاءذن
٢. زيادة من الحجرية
٣. الجواهر والاعراض

عن كون المسبوقيّة بالغير، وهما لا يجتمعان.

وأمّا كونه ساكناً فمحالٌ، لأنّ السكونَ مع أنّه يقتضي أيضاً المسبوقيّة، يكـونُ مثله ليس بواجبِ الوجود، وإذ كان ممكناً كان مسبوقاً بالعدم على ما يجيء بيانه.

الطريق الثالث: وهو أعمّ من الأولين، وذلك أن يقال:

كلُّ ما سوى الواجبِ ممكنٌ، وكلُّ ممكنٍ مُـحْدَثٌ، فكـلّ مـا سـوى الواجب مُحْدَثٌ، سواءً كان جِسماً أو جَوهراً أو عَرَضاً أو غير ذلك.

أمّا المقدّمة الأولى: فظاهرةٌ.

وأمّا المقدّمة الثانية: فلأنّ الممكن يحتاجُ في وجوده إلى مـوجدٍ، والمـوجِدُ يمكنُ أن يوجد حالةَ وجوده، فإنّ إيجاد الموجود، وتحصيل الحـاصل مـحالٌ، ويلزم منه أن يوجَدَ حالٌ لا وجود له، فيكونُ وجودُه مسبوقاً بلا وجـوده وذلك حدوثه، وإذا ثبت كون ما سوى الواجب مُحْدَثاً، وكان احتياجُ كلّ مُـحْدَثٍ إلى مُحْدِثٍ ضروريّاً، ثَبَت أنّ لجميع العالم من الأجسام والأعراض وما سواهما من الممكنات مُحْدِثاً، وهو المطلوب.

فهذه طريق المتكلّمين في إثبات الصّانع.

وأمّا **الحكماء**: فقالوا الموجوداتُ تنقسمُ إلى واجبٍ وممكن، والممكنُ محتاجٌ في وجوده إلى مؤثّر موجدٍ:

فإنْ كان موجده واجباً، فقد ثَبَت أنّ في الوجود واجباً وجوده[١] لذاته.

وإن كان ممكناً، كان محتاجاً إلى مؤثّرٍ آخر، والكلامُ فيه كالكلام في مـؤثّره الأوّل، والدور محالٌ، والتسلسل محالٌ كما مرَّ.

وعلى تقدير ثبوته يأخذ جميع الممكّنات الموجودة فيكون ممكناً، لأنـّـه لا يتحصّل بدون أفراده، وأفراده غيره.

١. واجب الوجود

ثمّ المؤثِّرُ فيه لا يجوز أن يكون نفسه، ولا يجوز أن يكون داخلاً فيه، لأنّ الدّاخل لا يكون موثّراً في نفسه ولا في علله، فلا يكون مؤثّراً في المجموع، فلم يبق إلّا أن يكون للجميع مؤثّرٌ خارجاً، والخارجُ عن جميع الممكنات لا يكون ممكناً، فيكون واجباً، فإذن وجوب واجب الوجود لذاته ضروريّ، وهو المؤثِّر الموجِد للممكنات كلّها، وهو المطلوب.

فهذا ما قاله المتكلّمون والحكماء في هذا المقام.

وقد يورد على كلّ موضعٍ من اعتراضات، ويُجاب عنها بأجوبة لا نذكرها، لأنّها بالكتب المطوّلة أليق، لكنّا نوردُ ما هو موضع معظم الخلاف بين المتكلّمين والحُكماء في هذه المواضع، وهو:

إنّ **المتكلّمين** قالوا: إنّما يُقدّم عَدمُ الممكن على وجوده تقدّماً لا يمكن أن يكون المتقدَّم مع المتأخّر دفعةً.

و**الحكماءُ** قالوا: إنّ مثل هذا التَّقدُّم لا يمكن وقوعه إلّا في الأشياء الواقعة في الزّمان، لكنّ يجب أن يقعَ المتقدّمُ في زمانٍ والمتأخّرُ في زمانٍ غيره، والزّمانُ ليس بواجب الوجود، فتقدُّم العدم على كلّ ما سوى الواجب بهذا المعنى محالٌ. هذا هو قولهم بقِدَم بعض الممكنات، قالوا بل إنّما يكونُ هذا التقدّم من جملة التقدّم بالطّبع الذي ذكرناه.

وأجاب **المتكلّمون**: بأنّ التقدُّم الذي لا يُمكن اجتماع المتقدّم والمتأخّر معاً، لا يَجب أن يكون بحسب زمانٍ مباينٍ لهما، فإنّ تقدّم بعض أجزاء الزّمان على بعضٍ لا يكون بزمانٍ آخر، وهذا التقدُّم مثله. ثمّ إنّ كان ولابدّ فيكفي فيه تقديرُ زمانٍ، ولا يحتاجُ فيه إلى وجوده المغاير للممكنات المُحْدَثة.

فهذا معظم الخلاف بين الفريقين في هذه المسألة، مع اتّفاقهما على إحتياج جميع الممكنات إلى موجدها[1].

---

١) في الأصل: موجودها.

الباب الثاني
في ذكر صفات الصّانع تعالى

وهي تنقسم إلى: ثبوتيّة وغير ثبوتيّة.

أمّا الثبوتيّة:

فمنها: أنـّه تعالى قادرٌ، والقادر هو الذي يصَّح منه أن يفعل وأنْ يترك، وإذا فَعَل فَعَل باختيارٍ وارادةٍ لدّاع يدعوه إلى أن يفعل، ويقابله الموجب، وهو الذي يَجبُ أن يصدُرَ عنه الفعل، ويجبُ أن يُقارنه فعله، لأنـّه لو تأخّر الفعل عـنه لمـا كـان صدور الفِعل عنه واجباً، إذا يصدُرُ عنه في الحال المتقدّم على الصّدور.

والمتكلّمون يقولون: إنّ الباري تعالى قادرٌ إذا كان فِعلُه حادثاً غيرُ صادرٍ عنه في الأزل، ويلزمُ القائلين بالقِدم كونُ فاعله موجباً.

والحكماءُ يقولون: كلُّ فاعلٍ فَعَل بإرادته مختارٌ، سواءٌ قارنه الفعلُ في زمانه أو تأخرّ عنه.

وموضعُ الخلاف في الدّاعي، فإنّ المتكلّمين يـقولون [إنّـه لا يـدعوا إلّا إلى معدوم، ويصدر عن الفعل وجوده بعد وجود الدّاعي بالزّمان أو تـقدير الزمـان، ويقولون[1]] إنّ هذا الحكم ضروريٌّ، والحكماءُ ينكرونه.

وإذا حصل الدّاعي للقادر فهل يجبُ وجود الفعل أم لا؟

فيه خلافٌ بين المتكلّمين، والمحقّقون من المتكلّمين يقولون بوجوبه، ويقولون إنّ هذا الوجوب لا يقتضي إيجابُ فاعله إذا كان فعله تبعاً لداعيه، وليس للاختيار معنى غيرُ ذلك.

وبعض القُدَماء أنكروه مخافة التزام الإيجاب.

---

١. زيادة في الطبعة الحجرية.

وقال **بعضهم**: عند الدّاعي يصيرُ وجود الفعل أولى من لا وجوده.

وقيل **لهم**: مع هذه الأولويّة، هل يُمكن لا وقوع الفعل أم لا؟

فإنْ أمكنَ فلا تكون للأولويّة أثرٌ، وإن لم يمكن كانت الأولويّة هي الوجوب، ولا يتغيّر الحكمُ بتغيّر الألفاظ.

وقال **الآخرون**: للقادر أن يختار أحد طرفي الفعل والترك، من غير رُجحانٍ لذلك الطَّرف، ويتمثّلون بالهارب الواصل إلى طريقين متساويين، يضطرُّ إلى المشي في أحدهما، والعطشان إذا حَضَره وعائان للماء متساويان، فانّهما يختاران أحد الطّريقين، وأحد الوعائين من غير ترجيحٍ لأحدهما على الآخر. ومع التزام هذا يلزم محالاتٍ، ويتعذّر إثباتُ الإرادة له تعالى.

ومنها: أنّه تعالى عالِمٌ، والعالِمُ لا يحتاجُ إلى تفسيرٍ.

والدليلُ على [ذلك]: أنّ أفعاله محكمة متقنة، على وجهٍ يصحُّ الانتفاع به، وهذا ظاهرٌ في حقّه، فيكون الباري تعالى عالماً، وتتبيّن ذلك لمن يعرف حكمته تعالى في خَلْق السَّماوات والأرض، واختلاف اللّيل والنهار، وخَلْق الحيوانات، ومنافع أعضائها، وسائر الموجودات، وكون كلّ من يَصدُرُ عنه افعالٌ منظمةٌ محكمةٌ عالماً، وهذا ضروريٌ.

ولكونه تعالى واجباً لذاته، وغيره ممكناً لذاته، كان ما سواه متساوي النّسبة[١] إليه، ولم يكن بعضه أولى بأن يكون مقدوراً له دون بعضٍ، أو معلوماً له دون بعض، فهو قادرٌ على جميع ما يصحُّ أن يقدر عليه، عالمٌ بجميع ما يصحُّ أن يعلم، كليّاً كان أو جزئيّاً، وتكونُ المعلوماتُ أكثر من المقدورات، لأنّ الواجبَ والممتنعَ يعلمان، ولا يقدر عليهما، ويكون مقدوره عند الحكماء بلا توسّطٍ شيئاً واحداً، والباقي بتوسّطه، ومعلومه كلّ ما لا يتغير، وأمّا المتغيّرات فلا يكونُ من حيثُ التغيّر معلومةً

١. في النسخة ١ و ٢: النسب

له، لوجوب تغيّر العِلْم بتغيّر المعلوم، وامتناع تغيّر علمه تعالى. وسيجيءُ القولُ في هذا المبحث.

وأيضاً عند بعض المعتزلة: أنّه تعالى لا يقدرُ على القبائح، لامتناع وقوعها عن العالِم بها الغنيّ عنها.

ومنها: أنّه تعالى حيٌّ، لامتناع من يمكن أن يُوصَف بأنّه قادرٌ وعالمٌ وغيرُ حيّ، ويفسّرون الحياة بما من شأنها أن يُوصَف الموصوف به القدره والعلم.

ومنها: أنّه تعالى مريدٌ، وذلك لأنّ صدور بعض الممكنات عنه دون بعضٍ، وصدور ما يصدرُ عنه في وقتٍ دون آخر، يحتاجُ إلى مخصّصٍ، والمخصّصُ هو الإرادة، وهو الداعي الذي مرّ ذكره.

وبعض المعتزلة يقولون: بحدوث الإرادة المتعلّقة بالمتجدّدات، لوجوب وقوعها عند اجتماع القدرة والإرادة، ويقولون إنّها عَرَضٌ لا في محلّ، وبذلك ينقضُ حَدُّ الجوهر والعَرَض اللّذين مرّ ذكرهما.

والإرادة المتعلّقة ببعض الممكنات دون بعضها، يقتضي وجوب كون المُريد عالماً مميّزاً، ولكونه تعالى واجبُ الوجود لذاته يجبُ أن يكون دائم الوجود باقياً فيما لم يزل ولا يزال.

والأشعريّة يقولون: بأنّ البقاء صفةٌ مغايرةٌ لغيرها من الصِّفات.

ومنها: أنّه تعالى سميعٌ بصيرٌ، ويدلّ عليه إحاطته بما يصحُّ أن يُسمع ويُبصر، فلهذا المعنى وللإذن الشرعي بإطلاق هاتين الصِّفتين عليه تعالى، يوصفُ بهما.

وكذلك يُطلق عَليه أنّه متكلّمٌ:

والكلامُ عند أهل السُّنة معنىً في ذات المتكلّم، به يَخبرُ بإيجاد الحروف والأصوات التي يتألّف منها الكلام عمّا يُريد الإخبار عنه، ومَن لا يكون له ذلك المعنى، ويُسمَعُ منه الحروف والأصوات المؤلّفة تأليف الكلام، لا يكون متكلّماً كالبَبِغاء.

والمعتزلة يقولون: كلّ من يوجِّه أصواتاً وحروفاً منظومةً، دالَّةً على معنى يُريد الإخبار بها عنه فهو متكلّمٌ، ولا يعتبرون المعنى الذي في نفس المتكلّم.

وبعض المعتزلة يقولون: إنّه تعالى مُدْرِكٌ، ويقولون إنّ الإدراك صفةٌ له غير العلم والسَّمع والبصر والحياة.

ومنها: أنّه تعالى واحدٌ.

أمّا دليل المتكلّمين عليه: فهو أنّ الإله عبارةٌ عن ذاتٍ موصوفةٍ بهذه الصِّفات، وذلك لا يُمكنُ أن يكون إلّا واحداً، فإنّ على تقدير كون الآلهة كثيرون، واختلاف دواعيهم في إيجاد مقدور واحدٍ بعينه، في وقتٍ واحدٍ، على صفةٍ واحدة، وعدم إيجاده أو إيجاده في غير ذلك الوقت، أو على تلك الصّفة ممكنٌ، وعند وقوع ذلك الاختلاف، يستحيلُ أن يَحصَل مرادهم جميعاً، لاستحالة حصول الأُمور المتقابلة المتناقضة معاً، ويلزمُ من ذلك أن لا يكون جميعهم آلهة، فإذن يستحيلُ كونهم كثيرين.

فهذه الحُجّة تُعرف بالتمانع، وإنّما أخرّنا ذكر هذه الحُجّة عن ذكر سائر الصِّفات، لكون حُجّة الوحدة مبنيّةٌ على إثبات الصِّفات الإلهيّة.

وأمّا الحكماء فقالوا: إنّ الواجبَ لذاته يمتنعُ أن يكون أكثرَ من واحدٍ، لأنّ الإتّصاف [بهذا المعنى ليس بمختلفٍ، ولو كان المتَّصف به أكثر من واحدٍ وجب أن يكون امتيازُ كلّ واحدٍ منهم عن غيره[١]] بغير هذا المعنى المشترك فيه، والمجتمع من هذا المعنى وغيره لا يكون واجباً لذاته مطلقاً، فيلزم من ذلك أن يكون كلّ واحدٍ من المتّصفين غير متَّصفٍ به، وذلك محالٌ.

وهذه الحجَّة غيرُ محتاجةٍ إلى اعتبار شيء خارجٍ عن مفهوم الواجب لذاته.

والصفاتُ عندهم ليست بزائدة على ذات الواجب لذاته بهذه الحُجَّة بعينها، بل

١. زيادة من الحجرية

حقيقته هو الوجود وحدهُ، لا الوجودِ المشتَرك بينه وبين غيره، وقدرته وعلمه وإرادته ليس غير اعتبار ذلك الوجود بالنسبة إلى مقدوراته ومعلوماته ومرادته، فقدرته هو عين صدور الكلّ عنه، وعِلْمه هو حضور الكلّ له، وإرادته عنايته بالكلّ فقط، من غير أن يُتوهم تكثرٌ في ذاته تعالى أصلاً.

وبعض مشايخ المعتزلة: يقيمون الحجّة بعد إثبات هذه الصفات على أنّه تعالى موجودٌ، وذلك لأنّ المعدوماتَ عندهم ثابتةٌ، ولا يستحيلُ اتّصاف ذواتها بصفاتٍ لا يُعتَبر فيها الوجود.

وأبو هاشم ـ من المعتزلة ـ يقول: بصفةٍ زائدة على هذه الصِّفات، بها يمتاز الصّانع عمّا يشاركه في مفهوم الذّات وهذه الصِّفة، ويُسميها الصِّفة الإلهيّة.

ويقول هو أصحابه إنّ هذه الصِّفات جميعاً أُصولٌ لا موجودة ولا معدومه، بل وسائطٌ بين الوجود والعدم، أمّا الإرادة فإنّها موجودة ومُحْدَثة، وهي عَرَضٌ لا في محلّ، يُحْدِثُها الله تعالى وبحدوثها يَحدُثُ الموجودات.

ومتأخّروهم كأبى الحُسين البَصريّ ومن تبعه يقولون: إنّ صفاته تعالى ليست بزائدةٍ على ذاته، فهو قادرٌ بالذّات، عالمٌ بالذّات، حيٌّ بالذّات، وباقي الصفات راجعةٌ إليها، فإنّ الإدراك هو علمه بالمُدْرَكات، والسَّمعُ والبصر عِلْمُه بالمسْموعات والمُبصَرات، والإرادة علمه بالمَصالح المقتضية لإيجاد الموجودات، والكلامُ راجعٌ إلى القدرة، والوجود غير زائدٍ على الذّات، وليس وجودٌ مشتركٌ بينه وبين غيره، وإنّما يكون للعلم إضافةٌ إلى المعلومات، يتغيّر تلك الاضافة بتغيّر المعلومات، ولا يتغيّر الذّات بتغيّرها.

وأهلُ السُنّة يقولون: إنّه تعالى قادرٌ بقدرةٍ قديمة، وكذلك عالمٍ بعِلْمٍ قديم، ومريدٌ بإرادةٍ، وحيٌّ بحياةٍ، وسميعٌ بسَمْعٍ، وبصيرٌ ببصر، ومتكلّمٌ يتكلّم بكلامٍ، وباقٍ ببقاء، وكلّ ذلك قديمٌ.

ويقول **أبوالحسن الأشعري**: بغير ذلك من الصفات، ويقول:

إنّ الصِّفات ليست هي ذاته ولا غير ذاته، فإنّ الغيرين هما ذاتان، ليست إحداهُما هي الأخرى، والصِّفات وإن كانت زائدة على الذّات، فلا تكون مغايرةً لها بهذا المعنى.

وفُقَهاء ما وراء النَّهر يقولون: التكوين أو الخالقيّة صفةٌ غير القدرة، فإنّ القدرة متساوية [النسبة إلى جميع الممكنات، والتكوين [والخالقيّة][1] مختصٌّ بالمخلوقات.][2]

وعند **أهل السُّنة**: أنّ الله تعالى يصحُّ أن يُرى مع امتناع كونه في جهةٍ من الجهات، واحتجّوا بالقياس على الموجودات المرئيّة، وبنصوص القرآن والحديث.

والمُشبّهة قالوا: إنّ الله تعالى في جهة الفوق، ويمكن أن يُرى كما تُرى الأجسام.

وبعضهم قالوا: إنّه تعالى جسمٌ لا كالأجسام. وقالوا إنّه تعالى خَلَق آدم على صورته.

والمعتزلة قالوا: إنّه تعالى ليس في جهةٍ، ولذلك لا يمكنُ أن يُرى.

والحكماءُ قالوا: إنّه تعالى وغيره من المفارقات كالعقول والنفوس لا يمكن يُرى، لكون جميع ذلك مفارقة للأجسام[و]، الأجسام المشِّفة لا تُرى مع كونها في جهةٍ، وأكثر الأعراض لا تُرى، والمرئيُّ عندهم ليس غير الألوان والأضواء، وإنّما تُرى محالّها بتوسطها، وغير ذلك لا يُمكن أن يُرى.

فهذا هو الكلام في الصِّفات الثبوتيّة.

وأمّا غير الثبوتيّة من الصفات:

فمنها: أنّه تعالى لا يمكنُ أن يكونَ فيه تركيبٌ أو إثنينيّةٌ، أو احتمالُ قسمةٍ بوجهٍ

١. زيادة في الطبعة الحجرية
٢. زيادة في النسخة ٢

من الوجوه، وذلك لاحتياج ما يكون كذلك، أي كلّ واحدٍ من أجزائه وأقسامه، وذلك يناقض كونه واجباً لذاته، وكونه مبدأ أوّل لكلّ ما عداه.

ومنها: أنّه تعالى لا يمكن أن يكون في حيّزٍ أو جهةٍ أو إشارة حسيَّة.

وخالفت المشبّهة والمُجسّمة في ذلك، إذ قالوا: إنّه تعالى في جهةٍ أو جسمٍ لا كغيره من الأجسام.

وذهب بعض الصُّوفيّة إلى جواز حلوله في قلوب أوليائه، ولعلّ مرادهم غير ما نعني به من حلول الأعراض في محالّها.

ولا يجوزُ أن تكون فاعليّته زائدة على ذاته، لأنّه تعالى فاعلٌ لما سواه، ولو كانت فاعليّته زائدة على ذاته، لكانتْ مغايرةً لذاته، وحينئذٍ يكون الذّات قاعدةً لتلك الفاعليّة، فيكون فاعليّته تعالى قبل فاعليّته، وهذا محالٌ، وذلك مخالفٌ لما ذهب إليه القائلين بالتكوين [والفاعليّة[١]] والخالقيّة.

ولا يجوزُ أن يكونَ قابلاً لشيءٍ من الأعراض والصُّور، أو لتأثير غيره فيه[٢]، لأنّ اجتماع الفاعليّة والقابليّة فيه يقتضي التركيب.

ولا يجوزُ أن يكون له ألمٌ، لأنّ الألمَ هو إنّما يحدثُ من إدراك المُـنافي، ولا منافي له، فإنّ ما عداه يَصدُرُ عنه.

وعند المتكلّمين أيضاً: لا يجوزُ أن يكون له لذّةٌ، لأنّ اللّذة إدراكُ انفعالٍ، ولا منافي من الغير ملائمٌ للمزاج أو للطبيعة.

والحكماءُ قالوا: اللَّذة هي إدراك الملائم، وهو تعالى عالمٌ لذاته بذاته، أو لشدّة الملائمات بالقياس إليه هو ذاته، فلذّته أعظمُ من اللّذات.

ولا يجوز عليه الاتّحاد، والاتّحادُ هو صيرورة شيئين شيئاً واحداً، لا[٣] بأن

---

١. زيادة (شيء) في الطبعة الحجرية.
٢. في الحجرية: ولا يجوز أن يكون لشيء من الأعراض والصور أو لغيره تأثير فيه.
٣. في الحجرية: لأنّه إنّما أن.

ينتفي أحدهما ويبقى الآخـر، أو يـنتفيا مـعاً ويَـحدُثَ شـيءٌ ثـالث، فـإنّ ذلك محالٌ عقلاً[١].

وقومٌ من القدماء قالوا: كلّ[٢] من تَعَقّل شيئاً تعقُّلاً تامّاً إتّحد بمعقوله ذلك.

وإليه ذهب جمعٌ من المتصوّفة، وذلك بالمعنى الذي ذكرناه غير معقولٍ.

فهذا ما ذكره مثبتوا الصِّفات ونُفاتها.

الباب الثالث

في ذكر ما يُنسب إليه تعالى من الأفعال

قال بعضُ أهل السُنّة: لا يمكن اجتماع قادرين على مقدورٍ واحدٍ، لأنّ ذلك المقدور إن حصل:

فإنْ كان المؤثّر فيه كلّ واحدٍ منها، لم يكن كلّ واحدٍ منهما مؤثّراً.

وإن كـان مـجموعهما، لم يكـن [واحـدٌ مـنهما قـادراً، وقـد فُـرِض قـادراً، هذا خُلفٌ.[٣]]

وإن لم يكن أحدهما، أو كلّ واحدٍ منهما، ثبت المطلوب.

وقال أبو الحسن الأشعري: هذا إنّما يلزمُ عند تقرير كونهما مـؤثّرين، ولذلك جوّز أن يكون للعبد قدرةٌ، ولله تعالى قدرةٌ أخرى، لكن قدرة الله تعالى قـديمة، وقدرة العبد تكونُ مع الفعل، ولا تكونُ قَبل الفعل، ولا تأثـير له فـي الفـعل، إلّا أنّ العبد الذي يُخلقُ فيه القدرةُ مع فعلٍ، لا يكون يُخلق فيه فعلٌ من غير قـدرة، والفعلُ يُسمّى كَسْباً للأوّل، ولا يُسمّى بذلك للثاني، ومذهبه أنّه لا مؤثّر في الوجود إلّا الله تعالى.

---

١. قطعاً

٢. زيادة في الحجرية

٣. زيادة في الحجرية

وقال القاضي الباقلّاني من أهل السُنّة: إنّ ذات الفعل من الله تعالى، إلّا أنّه بالقياس إلى العبد يصيرُ طاعةً أو معصية.

وهذا قريبٌ في المعنى من قول أبي الحُسين.

وذهب أبو إسحاق: إلى أنّ القدرتين مؤثّرتان فيه، وهذا ليس بحقّ لما مرّ بيانه.

وذهب المعتزلةُ، وأبو الحُسين البصري، وامامُ الحرمين ـ من أهل السُنّة ـ: إلى أنّ العبد له قدرةٌ قبل الفعل، وله ارادةٌ بها تتم مؤثّريّته، فيصدرُ عنه الفعل، ويكونُ العبدُ مختاراً إذا كان فعله بقدرته الصّالحة للفعل والترك، وتبعاً لداعيه الذي هو إرادته، والفعلُ يكونُ بالقياس إلى القدرة وحدها ممكناً، وبالقياس إليها مع الإرادة تصيرُ واجباً.

وقال محمود الملاحميّ وغيره من المعتزلة: إنّ الفعل عند وجود القدرة والإرادة يصير أولى بالوجود، حَذراً من أن يلزمهم القول بالجبر إنّ قالوا بالوجوب!

وليس ذلك بحقّ، لأنّ مع حصول الأولويّة، إن جازَ حصول الطرف الآخر، لما كانت الأولويّة أولويّة، وإن لم يُجز، فهو الواجب، وإنّما غيّروا اللّفظ دون المعنى.

والحكماءُ أيضاً قالوا: بمثل ذلك، أعني بوجوب حصول الفعل مع القدرة والإرادة.

والذين قالوا بمؤثّريّة الله تعالى وحده، صَرَّحوا: بأنّه تعالى مريدٌ لكلّ الكائنات.

والمعتزلة قالوا: إنّه يريدُ ما يفعله، وأمّا ما يفعله العبدُ فهو يريدُ طاعته، ولا يريدُ معصيته، وهذه الإرادة غير الإرادة الأولى في المعنى.

فصلٌ

الأفعال تنقسم إلى: حَسَنٍ وقبيحٍ.

وللحُسن والقُبح معانٍ مختلفة:

منها: أن يوصف الفعل الملائم أو الشيء الملائم بالحُسن، وغير الملائم بالقُبح.

ومنها: أن يوصَفَ الفعل أو الشيء الكامل بالحُسن، والناقص بالقَبيح.

وليس المراد هنا هذين المعنيين، بل المرادُ بالحَسَن في الأفعال ما لا يَستَحقُّ فاعله بسببه ذمّاً أو عقاباً، وبالقَبيح ما يَسْتَحِقُّهُما بسببه.

وعند **أهل السُنّة**: ليس شيءٌ من الأفعال عند العقل بحَسَنٍ ولا قَبيحٍ، وإنّما يكون حَسَناً أو قَبيحاً بحُكم الشرع فقط.

وعند **المعتزلة**: أنّ بديهة العقل يَحكُم بحُسْنِ بَعض الأفعال كالعدل والصدق، وبقُبح بعضها كالظّلم والكَذِب، والشَّرع أيضاً يحكُم بهما في بعض الأفعال. والحُسن العقليّ: ما لا يَستَحقُّ فاعل الفِعل الموصوف به الذَّم. والقُبح العَقلي: ما يَستحقُّ به الذّم.

والحُسْنُ الشَّرعي : ما لا يستحقُّ به العقاب، والقُبحُ الشَّرعي ما يستحقّ به.

وبإزاء القبح الوجوب، وهو ما يستحقُّ تارك الفعل الموصوف به الذمّ أو العقاب، ويقولون: بأنّ الله تعالى لا يَخِلُّ بالواجب العقلي، ولا يَفعلُ القَبيح العقلي البتَّة، وإنّما يَخلُّ بالواجب ويرتكب القبيح بالاختيار جاهلٌ أو محتاجٌ.

واحتجَّ عليهم **أهل السُّنة**: بأنّ الفعل القبيح كالكذب مثلاً قد يزول قُبحَه عند اشتماله على مصلحةٍ كليّة عامّة، والأحكام البديهيّة ككون الكُلّ أعظم من الجزء[1] لا يُمكُن أن يزول بسببٍ أصلاً.

وأمّا **الحُكَماء** فقد قالوا: العقلُ الفطريّ[2] الذي يحكُم بالبديهيّات، ككون الكلّ أعظمُ من جزئه ، لا يحكمُ بحُسن شيءٍ من الأفعال ولا بقُبحه، وإنّما يَحكُم بذلك العقل العَمَلي الذي يُدبّرُ مصالح النُّوع والأشخاص، ولذلك رُبَما يَحكُم بحُسْن فعلٍ

---

١. جزئه
٢. في النسخة ١ و ٢: النظري

وقُبحه بحَسَب مصلحتين، ويُسمّون ما يقتضيه العقل العملي [الذي يُدبّره مصالح]، ولا يكون مذكوراً في شريعةٍ من الشَّرايع بأحكام الشرائِع غير المكتوبة، ويُسمّون ما ينطق به شريعةٌ من الشرايع بأحكام الشرائِع المكتوبة.

والقائلون بالحُسْن والقُبح والوجوب العقلي اختلفوا:

فقال **أكثر المعتزلة**: بوجوب العِوض والثَّواب واللّطف على الله تعالى، وهكذا العقابُ لمن يَستحقّه، وذلك لأنّ الله تعالى وعَدَهم وأوعدهم، والوفاء بما وعد وأوعد واجبٌ عقلاً.

وقال **غير المعتزلة**: ـ من القائلين بالحُسْن والقُبح والوجوب العقلي ـ الوفاء بالوعد واجبٌ، وأمّا بالوعيد فغيرُ واجبٍ، لأنّه حقّ الله سبحانه وتعالى، ولا يجبُ عليه أن يأخذ حَقّ نفسه، وإنّما ذلك إليه؛ يعفو عمَّن يشاء، ويُعاقب من يشاء.

والبغداديّون من المعتزلة قالوا: الأصلُح واجبٌ عليه، لأنّ الأصلح وغير الأصلح متساويان بالقياس إلى قدرته، والقادرُ المُحسِنُ إلى غيره إذا تساوى شيئان بالقياس إليه، وكان في أحدهما زيادةُ احسانٍ إلى غيره، اختاره منها البتّة.

واتَّفقوا على أنّ التكليف منه تعالى حَسَنٌ ، إذ فيه تعريضُ العباد لاستحقاق التَّعظيم والإجلال الذي لا يَحصلُ لهم بدونه، واللُّطف واجبٌ وهو ما يُقرِّب العَبدَ من الطاعة، ويُبعّده عن المعصية.

والثَّوابُ على الطّاعة واجبٌ، وهو يشتملُ على عِوضِ المشَقَّة التي يشتملُ عليه القيام بالطّاعة مع التعظيم والإجلال.

والعِوضُ واجبٌ عن الآلام التي تصل إلى غير المكلّفين كالأطفال والبهائم.

فهذه جملة ما قالوه في هذا الباب.

وعند **أهل السُنّة**: أنّه لا واجبَ على الله تعالى، ولا يقبحُ منه شيءٌ، ولا يَفعلُ شيئاً لغرضٍ البتّة، فإنّ الفاعل لغرضٍ مستكملٌ بالغَرَض، ولا يجوزُ عليه

تعالى الاستكمال.

والمعتزلة قالوا: إنّه تعالى يَفعلُ لِغَرضٍ يستكمل به غيره لا هو، وإلّا لكانَ فِعلهُ عَبَثاً، والعبثُ منه تعالى قبيحٌ.

وقالت الحكماء: إنّ علمه بما فيه المصلحة سببٌ لصدور ذلك عنه، وهو بوجهٍ قدرته، وبوجهٍ علمه، وبوجهٍ إرادته ، من غير تعدّدٍ فيه إلّا باعتبار القياس العقلي، ويُسمون تلك الإرادة بالعناية.

فصلٌ

قالت الحكماءُ: الواحدُ لا يَصدُرُ منه من حيثُ هو واحدٌ إلّا شيءٌ واحد، وذلك لأنـّه إنْ صَدَر عنه شيئان: فـمن حـيثُ صَـدَر أحـدهما لم يـصدرُ عـنه الآخـر وبالعكس، فإذا صدرا عنه من حيثيّتين، والمبدأُ الأوّل تعالى واحدٌ من كلّ الوجوه، فأوّل ما يَصدُرُ عنه لا يكون إلّا واحداً.

ثمّ إنّ ذلك الواحد يلزمه أشياء، إذ له اعتبارٌ من حيثُ ذاته، واعتبارٌ بقياسه إلى مبدأه، واعتبارٌ للمبدأ بالقياس إليه، وإذا تركّبت الاعتبارات، حَصَلت اعـتباراتٌ كثيرة، وحينئذٍ يمكنُ أنْ يَصدُرَ عن المبدأ الأوّل بكلّ اعتبارٍ شيءٌ، وعـلى هـذا الوجه تَكثر الموجودات الصّادرة عنه تعالى.

وأمّا المتكلّمون:

فبعضهم يقولون : إنّ هذا إنّما يَصحُّ أنْ يقال في العلل والمعلولات، أمّا القادر، أعني الفاعل المختار، فيجوزُ أن يفعل أشياء من غير تكثّر الاعتبارات، ومن غير ترجّح بعضها على بعضٍ.

وبعضهم : يَنكرونَ وجود العِلل والمعلولات أصلاً، فيقولون: بأنْ لامؤثّر إلّا الله سبحانه وتعالى، والله تعالى إذا فَعَل شيئاً كالإحراق مقارناً لشـيءٍ كـالنّار عـلى

سبيل العادة، ظنَّ الخلقُ أنّ النّار عِلّةٌ والإحراق أثره ومعلوله، وذلك الظنّ باطلٌ على ما مرَّ بيانه.

الباب الرابع

في النبوّة وما يتبعها من الإمامة وغيرها

ويشتملُ على قسمين:

القسم الأوّل: في النبوّة وما يتعلّق بها

النبيُّ إنسانٌ مبعوثٌ من الله تعالى إلى عباده ليُكْمِلهم، بأنْ يُعرّفهم ما يحتاجون إليه في طاعته، وفي الاحتراز عن المعصية، ثمّ ويُحرّضَهم على طاعته، وعلى الامتناع عن معصيته[1].

ويعرفُ نبوّته بثلاثة أشياء:

أوّلها: أن لا يُقرّر ما يُخالفُ ظاهر العقل، كالقول بأنّ الباري تعالى أكثر من واحد.

والثاني: أن يكون دعوته للخلق إلى طاعته تعالى، والاحتراز عن معاصيه.

والثالث: أن يَظهر منه عقيب دعوى النبوّة معجزةٌ مقرونةٌ بالتّحدي، مطابقٌ لدعواه.

والمُعجِزْ: هو فعلٌ خارقٌ للعادة يَعجزُ عن أمثاله البشر.

والتحدّي: هو أن يقول لأمّته إنْ لم تَقبلوا قولي فافعلوا مثل هذا الفعل، والفعلُ الذي يظهر على أحدٍ من غير التَّحدي يُسمّى بالكرامة، ويختصّ بالأولياء عند من يَعترف به.

واختلفوا في عصمة الأنبياء:

---

١. في الطبعة الحجريّة: ويعرض نبوّته عليهم، ثمّ يحرّضهم على طاعته وعلى الامتناع عن معصيته.

والعِصْمةُ: هو كون المكلّف بحيثُ لا يمكن أن يصدر عنه المعاصي من غير إجبارٍ له على ذلك.

فقال **بعضهم**: هي من لا يصدرُ عنه معصيةٌ لا كبيرةٌ ولا صغيرة، لا بالعمد ولا بالسَّهو، من أوّل عمره إلى آخره.

وقال **بعضهم**: السَّهو لا يُنافي العِصْمة.

وقال **بعضهم**: الصغيرة لا يخلُّ بالعصمة.

وقال **بعضهم**: الشرط في عصمة الأنبياء اختصاصها بزمانِ دعوتهم، لا قبل ذلك.

وقال **بعضهم**: باختصاصها في أداء الرسالة فقط، أعنّي أنّه يؤدى ذلك ويَصْدُّق فيه ولا يكذِبُ ، لا بالعمد ولا بالسَّهو والنسيان، وأمّا في سائر الأحوال فيجوزُ عليه جميع ذلك.

والبراهمة من الهند أنكروا النبوّة، وقالوا: كلّ ما يُعرَفُ بالعقل فلا يحتاجُ فيه إلى نبيّ، وكلّ ما لا يكونُ للعقل إليه طريقٌ فهو غيرُ مقبولٍ عند العقلاء، فإنّ دعوى النّبوة غير مقبولةٌ أصلاً!

فصلٌ

محمدٌ رسول الله، لأنـّه إدّعى النبوّة، وظَهَر[١] عليه المُعجزة[٢]، وكلُّ من يكون كذلك كان رسولاً من الله، إذ لا يمكن بغير الله إظهار المُعجز عقيب دعوى انسانٍ مطابقاً لقوله.

---

١. اظهر
٢. المعجزة فيه

أمّا دعواه فمعلومةٌ[١] بالتواتر، وأمّا ظهور المُعجِز عليه، وإن كانت رواياته مختلفةً؛ لكنّها أكثر ممّا يمكن أن يُنكر، والقرآنُ ممّا لا يمكن أن يُنكَر، والتحدّي منه[٢] ظاهرٌ.

واختلفوا في وجه إعجازه:

فقال قومٌ:[إنّ فصاحته إعجازه.]

وقال قومٌ: إنّ صَرْف عقول القادرين على إيراد معارضته عنه، وظهور عَجْزِهم عند التحدّي مع القدرة عليه، هو إعجازٌ.

وأمّا كون كلّ مدّعي نبوةٍ ذى مُعجزٍ مطابقٍ لدعواه، فهو نبيٌّ، معلومٌ عقلاً، لأنّ المُعجِز لا يكونُ من غير الله، وظهوره مع دعواه يدلُّ على تصديق الله تعالى إيّاه، ومن ادّعى النّبوة وصدَّقه الله فهو نبيٌّ بالضرورة.

وكلُّ من أخبَرَ محمّدٌ ﷺ عن نبوّته من الأنبياء الماضين، فهم أنبياءٌ معصومون، لوجوب صِدْقه، اللّازم لنبوّته.

فصلٌ

للحكماء في إثبات النبوّة طريق آخر، وهو:

أنّ الإنسان مدنيٌّ بالطّبع، أي لا يمكن تعيّشه إلّا باجتماعه مع أبناء نوعه، ليقومَ كلّ واحدٍ بشيءٌ ممّا يحتاجون إليه في معاشهم من الأغذيّة،والملبوسات، والأبنيّة وغير ذلك، فيتعاونون في ذلك، إذ يمتنعُ أن يقدرَ واحدٌ على جميع ما يحتاجُ إليه من غير معاونة غيره فيه، وإذا كان كلّ إنسانٍ مجبولاً على الشَّهوة والغَضَب، فمن المُمكن أن يستعين من أبناء نوعه من غير أن يُعينهم، فلا يستقيم أمرهم إلّا بعدلٍ،

١. فمعلومٌ
٢. فيه

ولا يجوزُ أن يكون مقرّر ذلك العدل أحداً منهم من غير مزيّة، إذ لو كان كذلك لما استقام أمرهم.

والمُعجِزُ هو الذي به يمتازُ مقرّر العدل عن غيره، ولو لم يكن ذلك من عند الله، لم يكن مقبولاً عند الجمهور، ولو لم يعرفوا الله تعالى لما عرفوا كون ذلك من عنده، فإذن لا يمكن استقامة أمور نوع الإنسان إلّا بنبيّ مُعْجِزٍ يخبرهم عن بارئهم بما لا يمتنعُ في عقولهم، ويُظهر العدل، ويَدعُوهم إلى الخير، ويَعِدُهم بما يرغبون فيه إن استقاموا، ويُوعدهم بما يكرهونه [من العذاب والعقاب، والسقيم وغيره] إن لم يستقيموا، ويُمهِّد لهم:

قوانين في عبادة بارئهم، القادرُ على كلّ ما يشاء، المطَّلعُ على الضَّمائر، الغنيُّ عن غيره، لكي لا يَنسُوه ويقبلوا شريعته ظاهراً وباطناً.

وقواعدَ يقتضي العَدل في الأُمور المتعلّقة بالأشخاص وبالنّوع، والسياسة لمن لا يقبل تلك القوانين، أو يعمل بخلافها، ليستمرّ النّاس على ما ينفعهم في دُنياهم وأُخراهم، فإنّ من الممتنع ممّن يجعل في كلّ بنيةٍ حيوانٌ، ما ذُكر في علمي التشريح ومنافع الأعضاء أن يُهمل ما يقتضي مصلحتهم في معاشهم ومعادهم!

فهذا ما ذكره الحكماء في هذا الباب

فصلٌ

النَسخُ جائزٌ، وهو تغيير الأحكام الشرعيّة في الأوقات المختلفة من عند الله تعالى. واليهودُ لا يجوّزونَه، ويقولون: النسخُ بَداءٌ، هو لا يجوز على الله تعالى.

وذلك ليس بصحيح، فإنّ البداء لا يتحقّق إلّا أن يكون المحكوم عليه والوقتُ غير مختلفين. وتمسَّكوا بقول موسى عليه السلام: «تمسّكوا بالسَّبت أبداً».

وهو ليس بدليلٍ قطعيٌ، فإنّ التأ يد قد يُستعمل في المدة الطَّويلة.

والدليلُ على جواز النسخ ثبوت حقيّة الشرائع التي جاءت بعد موسى عليه السلام.

القسم الثاني من الباب الرابع

الإمامة رئاسةٌ [عامّةٌ] دينيّة، مشتملة على ترغيب عموم النّاس في حفظ مصالحهم الدينيّة والدُّنياويّة، وزَجْرهم عمّا يَضرُّ بهم بحسبهما.

واختلف النّاس في نصب الإمام:

فقال بعضهم: بوجوبه عقلاً.

وبعضهم: بوجوبه سمعاً.

وبعضهم: بلا وجوبه.

والذين يوجبونه عقلاً اختلفوا:

فقال بعضهم: بوجوبه من الله.

وبعضهم: بوجوبه على الله.

وبعضهم: بوجوبه على الخلق.

أمّا القائلون بوجوبه من الله، فهم الغُلّاة والإسماعيليّة.

وأمّا القائلون بوجوبه على الله، فهم الشيعة، القائلون بإمامة عليّ عليه السلام بعد النبيّ صلى الله عليه وآله.

واختلفوا في طريق معرفة الإمام، بعد أن اتّفقوا على أنّه هو النّص من الله، أو ممّن هو مَنصوصٌ مِنْ قِبل الله تعالى لا غير:

فقالت الإماميّة الإثني عشريّة والكيسانيّة: إنّه إنّما يحصلُ بالنّص الجليّ لا غير.

وقالت الزيديّة: إنّه يَحصَلُ بالنَّص الخفيّ أيضاً.

وأمّا القائلون بوجوبه على الخلق عقلاً، فهم أصحابُ الجاحظ، وأبي القاسم البَلْخيّ، وأبي الحُسين البَصريّ من المعتزلة.

وأمّا القائلون بوجوبه على الخلق سمعاً فهم أهل السُّنة.

وهذان الفريقان أجمعوا على أنّ الأئمّة بعد النبيّ صلى الله عليه وآله هم الخلفاء.

وأمّا القائلون بلا وجوبه، فَهُم الخَوارج والأصمّ من المعتزلة.

فهذه هي المذاهب في الإمامة.

أمّا الغُلاة:

فبعضهم قالوا: إنّ اللّه تعالى يَظهر في بعض الأوقات في صورة إنسانٍ يُسمّونه نبيّاً أو إماماً، يدعوا النّاس إلى الدّين القويم، والصّراط المستقيم، ولولا ذلك لضَلّ الخَلق.

وبعضهم قالوا: بالحُلُول أو بالاتّحاد، كما يقولُ به بعض الصُّوفيّة.

فمن القائلين بإلهيّة علي عليه السلام السَبائيّة، أصحاب عَبدالله بن سبأ.

ومنهم: النُصيريّة.

ومنهم: الإسحاقيّة.

ومنهم: فرقٌ أخرى، وليس في تفصيل مذاهبهم زيادة فائدة.

وأمّا الإسماعيليّة: ويُسمَّون بالباطنيّة، وربما يُلقَّبون بالمَلاحِدة :

وإنّما سُموا بالإسماعيليّة : لانتسابهم إلى إسماعيل بن جعفر الصادق عليه السلام.

وبالباطنيّة: لقولهم كلّ ظاهرٍ فله باطنٌ، يكونُ ذلك الباطن مصدراً، وذلك الظاهر مَظهراً له، ولا يكون ظاهراً لا باطن له إلّا ما هو مثل السَّراب، ولا باطن لا ظاهر له إلّا خيالٌ لا أصل له.

ولُقّبوا بالمَلاحِدة لعُدولِهم عن ظواهر الشريعة إلى بواطنها في بعض الأحوال.

ومذهبهم: أنّ الله تعالى أبدع بتوسّط [كلمةٍ] معنىً يُعبَّر عنه بكلمة (كُن) أو غيرها، عالِمَين : عالَمُ الباطن، وهو عالمُ الأمر، وعالمُ الغيب، وعالمُ الملكوت، يَشتملُ على العقول والنفوس والأرواح والحقائق كلّها، وأقربُ ما فيها إلى الله تعالى الفعلُ الأوّل، ثمّ ما بعده على الترتيب.

وعالم الظاهر: وهو عالمُ الخَلْق، وعالم الشِّهادة، ويشتملُ على الأجرام العُلويّة

[و]السِّفليّة، والأجسام الفَلَكيّة والعُنصريّة، وأعظمها العرش، ثمّ الكُرسي، ثمّ سائر الأجسام على الترتيب.

والعالمان ينزلان من الكمال إلى النقصان، ويعودان من النقصان إلى الكمال، حتّى ينتهي إلى الأمر، وهو المعنى المعبّر عنه بـ (كُـن)، ويُـنتظم بـذلك سـلسلة الوجود الذي مبدأه من الله تعالى ومعاده إليه.

ثمّ يقولون: إنّ الإمام هو مَظهر الأمر، وحُجّته مَظهر العقل الذي يقالُ له العقل الأوّل، والعقل الكُلّ، والنبيُّ مَظهر النفس التي يقال لها نفس الكُلّ، والإمـام هـو الحاكمُ في عالم الباطن، ولا يصيرُ غـيره عـالماً بـالله إلّا بـتعليمه إيّـاه، ولذلك يُسمّونهم بالتعليميّين.

والنبيُّ هو الحاكمُ في عالم الظّاهر، ولا يتمُّ الشريعة التي يحتاجُ النّاس إليها إلّا به. ولشريعته تنزيلٌ وتأويلٌ، ظاهره التنزيل وباطنه التأويل.

والزّمانُ لا يخلو : إمّا عن نبيٍّ، [و] إمّا عن شريعة، وأيضاً لا يخلو عن إمام أو دعوته، وهي ربّما تكون خفيّة مع ظهوره، إلّا أنّها تكون ظاهرة مع خفائه البـتّة، ﴿**لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ**﴾.

وكما يُعرف النبيّ بالمُعجِز القولي أو الفعلي، كذلك الإمام يُعرفُ بدعوته إلى الله، بدعواه أنّ المعرفة بالله لا تحصل إلّا به.

والأئمّة ذريّةٌ بعضها من بعض، فلا يكون امامٌ إلّا وهو ابنُ إمـام، ويـجوزُ أن يكون للإمام أبناءً ليسوا بأئمّة.

ولا يخلو الزَّمانُ من إمامٍ إمّا ظاهرٌ وإمّا مستورٌ، كما لا يخلو من نور نهارٍ أو ظُلمة ليلٍ، لم يزل العالم هكذا ولا يزال.

فطريقتهم التأليف بين أقوال الحكماء وأقوال أهل الشرائع ، فـيما يـمكنُ أن يؤلّف بينهما أحدٌ.

وأمّا في تعيين أئمّة الإسلام، قالوا:

الامامُ في عهد رسول الله ﷺ كان عليّاً، وبعده كان ابنُه الحَسنُ إماماً مستودعاً، وابنُه الحُسَين كان إماماً مستقرّاً، ولذلك لم تذهب الإمامة في ذُريّة الحَسَن، ثمّ نزلت الإمامة في ذريّة الحُسين، فانتهت بعده إلى عليّ إبنه، ثمّ إلى محمّد الباقر، ثمّ إلى جعفرٍ ابنه، ثمّ إلى إسماعيل ابنه، وهوالسّابع.

وقالوا: بأنّ الأئمّة في عهد ابن إسماعيل محمّدٍ صاروا مستورين، ولذلك سَمُّوهم أيضاً بالسَّبعِيّة لوقوفهم على السبعة الظاهرة.

ودخل في عهد محمّدٍ زمانُ استتار الأئمّة، وظهور دعاتهم، ثمّ ظهر المهديُّ ببلاد المغرب، وادّعى أنّه من أولاد إسماعيل، واتَّصل أولاده ابنٌ بعد ابن إلى المُستنصر، واختلفوا بعده:

فقال بعضهم: بإمامة نزار ابنه.

وبعضهم: بإمامة المستعلي إبنه الآخر.

وبعد نزار استتر أئمّة النزاريّين، واتَّصلت إمامة المستعليّين إلى أن استقرّ في العاضد، وكان الحسن بن عليّ بن محمّد الصَّباح، المستولي على قلعة أَلَمُوتْ من دُعاة النزاريّين، ثمّ ادّعوا بعده أنّ الحسن الملقّب بـ«عَلى ذِكْره السَّلام» كان إماماً ظاهراً من أولاد نزار، واتَّصل أولاده إلى أنْ انقرضوا في زماننا هذا.

وأمّا الإماميّة، فقالوا:

إنّ نصب الإمام لطفٌ، وهو واجبٌ على الله تعالى، ويجبُ أن يكونَ الإمام معصوماً، لئلّا يَضلَّ الخَلق، ويؤكّدُ ذلك قوله تعالى: ﴿**لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ**﴾.

واتّفقوا على إمامة عليّ عليه السلام بعد النبيّ ﷺ، إذ لم يكن غيره معصوماً، ثمّ ساقوا الإمامة بعده إلى ابنه الحسن المجتبى، ثمّ إلى أخيه الحُسين الشَهيد بكربلاء، ثمّ إلى ابنه عليّ زينُ العابدين، ثمّ إلى ابنه محمّد الباقر، ثمّ إلى ابنه جعفرُ الصادق، ثمّ إلى

ابنه موسى الكاظم، ثمّ إلى ابنه عليّ الرضا، ثمّ إلى ابنه محمّد التقيّ، ثمّ إلى ابنه عليّ النقيّ، ثمّ إلى ابنه الحَسن الزَّكي العَسكري، ثمّ إلى ابنه محمّد المهدي المُنتَظر خروجه، صلواتُ الله عليهم أجمعين.

وقالوا: إنّه باقٍ وسَيَظهر، ويملأُ الدُّنيا عَدْلاً كما مُلِئت جوراً وظُلماً، وهو الثاني عشر من أئمّتهم، ولأجل ذلك لقَّبوهم بـ «الإثني عشريّة»، وهم في أكثر أصول مذهبهم موافقون للمعتزلة، ولهم في الفروع فقهٌ منسوبٌ إلى أهل البيت، وكان لهم في سياقة الإمامة اختلافاتٌ كثيرةٌ، لا فائدة في إيرادها، وجمهورهم الباقون إلى هذا الزمان على هذا المذهب الذي ذكرناه.

وأمّا الكيسانيّة:

فقالوا: بإمامة عليّ عليه السلام، وبعده بالحسن، ثمّ بالحسين، ثمّ بمحمّد ابن الحنفيّة، وقالوا إنّه الإمام المنتظر، أعني المهديّ الذي يملأُ الدُّنيا عَدْلاً، وهو الآن مُستترٌ في جَبَل رضوى بِقُرب المدينة.

وبعضهم: قدّموه على الحَسن والحُسين.

وبعضهم: ساقوا الإمامة إلى ابنه أبي هاشم ثمّ إلى غيره.

ولهم فرقٌ متعدّدة، وقد انقطعت الكيسانيّة ولم [يبق] منهم أحدٌ.

وأمّا الزيديّة:

فقالوا: بإمامة عليّ عليه السلام، والحَسن والحُسين، وأثبتوها بالنَّص الجليّ، وأثبتوا إمامة باقي أئمّتهم بعدهم بالنصَّ الخفيّ، وذلك أنّ شرائط الإمامة عندهم:

١ ـ كون الإمام عالماً بشريعة الإسلام، ليهدي النّاس إليها ولا يضِّلَهُم.

٢ ـ وزاهداً لكي لا يطمع في بيوت أموال المسلمين.

٣ ـ وشجاعاً لئلّا يهرب في الجهاد مع المخالفين، فيظفروا على أهل الحقّ.

٤ ـ وكونه من وَلدِ فاطمة، أعني من أولاد الحسن والحسين عليهما السلام، لقوله عليه السلام: «المهدي من وَلد فاطمة».

٥ ـ وكونه داعياً إلى الله تعالى وإلى دين الحقّ ظاهراً، أو يشهر سيفه في نُصرة دينه.

قالوا: وقد نَصَّ النبيّ صلى الله عليه وآله، والأئمّة عليهم السلام بعده أنّ كلّ من استجمع هذه الشرائط الخمسة، فهو امامٌ مفترض الطّاعة، وذلك هو النَّص الخفيّ، ولم يجبوا في الحسن والحسين عليهما السلام الدّعوة بالسَّيف، لقوله عليه السلام: «هما إمامان قاما أو قعدا».

ويجوّزون خُلوّ الزمان عن الإمام، وقيام إمامين في بُقعتين متباعدتين، إذا استجمعا هذه الشرائط، [ولذلك لم يقولوا بإمامة زين العابدين عليه السلام، لأنّه لم يَشهر سيفه في الدّعوة إلى الله سبحانه]، وقالوا بإمامة ابنه زيد، لاجتماع الشرائط فيه، وإليه نُسِبوا، إذ فارقوا سائر الشيعة بقولهم بإمامته، ولَقَّبوا باقي الشيعة بـ«الرّافضة» إذ رفضوا زيداً.

والزيديّة فرقٌ كثيرة:

منهم: الصالحيّة، وهم لا ينكرون خلافة الخلفاء الذين كانوا قبل عليّ عليه السلام، لرضا عليّ عليه السلام بخلافتهم!

ومنهم: الجاروديّة.

ومنهم: السُّليمانيّة[1].

وقيل: لهم فرقٌ غيرها، وأكثرهم في الفروع متابعون لأبي حنيفة، إلّا في مسائل قليلة خالفه أئمّتهم فيها.

وأمّا القائلون بوجوب نصب الإمام على الخلق عقلاً، فقالوا:

الضرر مع عدم الإمام متوقعٌ من الظلَمَة على الضُّعَفاء، ودفع الضَّرر المظنون واجبٌ عقلاً، وذلك إنّما يندفع بنصب إمامٍ يقوم بأحكام الشَّرع، وهم موافقون لأهل السُّنة في تعيين الأئمّة.

---

١. في النسخة ١ و ٢: السلمانية

وأمّا أهل السُّنة:

فيقولون بوجوب نصب الإمام على من يقدر على ذلك لإجماع السَّلف عليه.

وذهبوا إلى أنّ الإمام يُعرف:

١ ـ إمّا بنصّ مَنْ يجبُ أن يُقبل قوله كنبيٍّ أو إمامٍ.

٢ ـ أو باجماع المسلمين عليه.

وكان الإمامُ بعد رسول الله ﷺ بالإجماع أبابكر الصِّديق، ثمّ عُمر الفاروق بنصّ أبي بكر عليه، ثمّ عُثمان ذا النورين بنصّ عُمر على جماعةٍ أجمعوا على إمامته، ثمّ عَليّاً المُرتضى باجتماع المعتبرين من الصَّحابة، وهؤلاء هم الخلفاء الراشدون.

ثمّ وقعت المخالفة بين الحسن عليه السلام وبين معاوية، وصالحه الحسن فاستقرّت الخلافة عليه، ثمّ على مَن بعده مِن بني أميّه وبني مروان، حتّى انتقلت الخلافة إلى بني العبّاس، وأجمع أكثر أهل الحلّ والعقد عليهم، وانساقت الخلافة فيهم إلى عهدنا الذي جرى فيه ما جَرى[1].

وأمّا الذين لا يقولون بوجوب نصب الإمام، فقالوا:

يقعُ في نصب الأئمّة فِتنٌ وقَتلِ بعض النّاس بعضاً، كما جرى في أيّام علي عليه السلام ومعاويّة ومَن بعدهما في أكثر الأوقات، والاحتراز عمّا يوقع في الفتنة والمحاربة أولى بالاتّفاق، والشريعة كافيةٌ لمن أراد أن يكون على الحقّ، ويتقرّب إلى الله تعالى بطاعته!

فهذه هي مذاهب النّاس في الإمامة.

---

١. يقصد؛ هجوم التتر على بلاد المسلمين، وقتلهم الخليفة، واستيلاءهم على الأمور، وإبطالهم الإمامة والخلافة السُّنيّة وإلى الأبد.

الباب الخامس

في الوعد والوعيد ومايتبعهما

قد مرَّ أنّ القائلين بالحُسن والقُبح، والوجوب في العقل، أوجبوا الوعد بالثّواب للمكلَّفين لكونه لطفاً، وقالوا بحُسنِ الوعيد لكونه أصلح، أو بوجوبه لكونه لطفاً أيضاً، ثمّ أوجبوا الوفاء بالوعد، واختلفوا في الوفاء بالوعيد:

فقالت التفضّليّة: ليس ذلك بواجبٍ، لأنـّه حقُّ الله تعالى.

وقالت الوعيديّة: بوجوبه لئلّا يصير الوعيدُ كذباً.

وأمّا الذين لا يقولون بالحُسن والقبح والوجوب عقلاً، قالوا:

إنّ الثواب والعقاب يتعلّقان بمشيئة الله تعالى فقط، ولا يَحسُنُ ولا يقبحُ منه شيءٌ، ولا يجبُ عليه شيءٌ أصلاً.

والحكماء القائلون بثبوتهما في العقل العملي دون النظري، قالوا:

بكون السَّعادة والشقاوة لازمتين للأفعال الملائمة وغير الملائمة كالصِّحة لاعتدال المزاج، والمرض لانحرافه.

وأعلم أنّ هذه الأقوال مبنيّةٌ على كون الإنسان مُدْرِكاً بعد موته، فالأهمّ في هذا الباب النظرُ في ذلك وهو مبنيٌّ على ستّ مسائل:

المسألة الأولى: في إعادة المعدوم

وهي جائزة عند مثبتي المعتزلة، لأنّ الذّات باقية عندهم حال تعاقب الوجود والعدم عليها، وكذلك عند بعض أهل السنّة، فإنّهم قالوا الممكنُ لا يصيرُ بانعدامه ممتنعاً.

ومحالٌ عند غيرهم، لاستحالة تخلّل العدم بين شيءٍ واحدٍ بعينه، فإذن لا يكونُ المعادُ عين المبدأ، بل إن كان ولا بدَّ فهو مثله.

وقال سديدُ الدّين محمود الحُمُّصيّ[1]: إنّ ذلك يُنتَقَضُ بالتّذكُّر، فإنّ الحاصل في الذكر بعد النسيان هو ما أدركه أوّلاً بعينه، وهو عوده.

وليس ذلك بصحيحٍ، لأنّ التعدّد ينافي الوحدة، وتماثُل المعاد والمبدأ لا يقتضي اتّحادهما.

المسألة الثانية: في أقوال النّاس في حقيقة الإنسان، وأنّها أيّ شيء هي؟

اختلفوا في حقيقة الإنسان:

فبعضهم قالوا: إنّ الإنسان هو هيكله المُشاهَدُ المَحسوس.

وبعضهم قالوا: هو أجزاءٌ أصليّة في تركيب الإنسان، لا يزيدُ بالنموّ ولا ينقص بالذُّبول.

وقال النَظَّام: هو جسمٌ لطيفٌ في داخل الإنسان سارٍ في أعضائه، وإذا قُطع منه عضو تعلّق ما فيه إلى باقي ذلك الجسم، وإذا قُطِعَ بحيثُ انقطع ذلك الجسم ماتَ الإنسان.

وقال ابن الرّاوندي: هو جزءٌ لا يُتجزّى في القلب.

وبعضهم قالوا: هو الأخلاط الأربعة.

وبعضهم قالوا: هو الدَّم.

وبعضهم قالوا: هو الرّوح، وهو جوهرٌ مركّبٌ من بُخاريّة الأخلاط ولطيفها، مسكنها الأعضاء الرئيسيّة التي هي القلب والدّماغ والكبد، ومنها يَنفذُ في العروق والأعصاب إلى سائر الأعضاء، وجميع ذلك جواهر جسمانيّة.

وبعضهم قالوا: هو المزاج المعتدل الإنساني.

وبعضهم قالوا: هو تخاصيط[2] الأعضاء، وشكل الإنسان الذي لا يتغيّر من أوّل عمره إلى آخره.

---

١. سديد الدِّين الحُمُصيّ الرازي من أعلام الإماميّة ومتكلِّميهم في القرن السابع الهجري.

٢. لعلّها: تحطيط أو تخليط.

وبعضهم قالوا: هو العَرَضُ المُسمّى بالحياة

وجميعُ ذلك أعراض.

والحُكماءُ وجمعٌ من المحقّقين من غيرهم، قالوا: إنّه جوهرٌ غيرُ جسماني لا يُمكن أن يُشار إليه إشارةً حسيّة.

فهذه هي المذاهب، وبعضها ظاهرُ الفساد كما لا يخفى.

المسألة الثالثة: في المعاد.

اختلف النّاس فيه:

فالدهريّة أنكروه، وقالوا الإنسان ينعدمُ بموته، ولا يكونُ له عودٌ إلى الوجود.

والقائلون بأنّ المعدوم شيءٌ، قالوا: بأنّه ينعدمُ ثمَّ يعودُ إلى الوجود، وحينئذٍ يُثاب ويعاقب.

أمّا انعدامه: فلقوله تعالى: ﴿**كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ**﴾، ﴿**كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ**﴾.

وأمّا عوده: فلوجوب كونه مُثاباً أو معاقباً في الآخرة.

والنُّفاة القائلون بكونه جسماً، قالوا: فناءه وهلاكه عبارةٌ عن تلاشي أجزائه، واضمحلال أعراضه كالتّركيب وغيره.

وإعادته جمعُ أجزائه، وإحداثُ أعراضٍ فيه مثل ما كانت قبل موته.

وهو عند أكثرهم يستحيلُ أن يكون عَرَضاً، لأنّ المعدوم لا يُعادُ.

والحكماءُ قالوا: إنّه محلٌّ للعلم بما لا ينقسمُ، وبما لا يمكنُ أن يشار إليه اشارةً حسيَّة، ويستحيلُ أن يكون محلّاً لا ينقسم، أو لا يقبل الإشارة حسّاً، لوجوب انقسامه وقبوله للإشارة، ووجوب انقسام ما فيه وقبول ما فيه للإشارة بالتبعيّة، فإذن هو جوهرٌ مفارقٌ للاجسام.

ثمّ اختلفوا:

فقال القدماء منهم: إنّ ذلك الجوهر قديمٌ، وإنّما يكون تعلّقه بالبدن مُحْدَثاً.

وقال أرسطاطاليس وأتباعه: إنّه حادثٌ مع حدوث البدن وحدوث المزاج الانساني الحاصل من إختلاط العناصر، إذ الاختلاط شرطٌ في إفاضة الحادثة من مُفيض وجوده، وليس بشرطٍ في بقائه، ولذلك قالوا باستحالة التَّناسخُ، فإنّه عندهم يقتضي أن يكون لبدنٍ واحدٍ نفسان:

إحداهما: حادثةٌ مع حدوث المزاج.

والثانية: قديمةٌ متعلّقةٌ به على سبيل التّناسخ، وذلك محالٌ.

واتَّفقوا على امتناع فنائه، قالوا لأنّ امكان فنائه يستدعي محلّاً يبقى مع الفناء ويبقى مع البقاء، ولا تفنى بالنفس غير ذلك الباقي، فإذن الفاني على ذلك التقدير إنّما كان عَرَضاً زال عن محلّه، والنفسُ ليست بعرضٍ.

المسألة الرابعة: في الثواب والعقاب

وهما إمّا بدنيّان كاللّذات الحسيّة أو الآلام الحسيّة، وإمّا نفسانيّان كالتعظيم والاجلال، وكالخزي والهَوان، وتفصيلهما لا يُعلم إلّا بالشرع.

واللّذَّة: إدراك الملائم من حيثُ هو ملائمٌ.

والألم: إدراكٌ منافٍ من حيثُ مناف.

فإن كان أدراكهما بالعقل فهما عقليّان، والعقليُّ:

أثبتُ لكونه أبعدُ عن الانفعال المؤدّي إلى الزّوال، وأقوى لاستغنائه عن توسّط الآلة ، وأكملُ لكون الموانع فيه أقلّ.

المسألة الخامسة: فيما به يحصل استحقاق الثواب والعقاب

قالوا: الإسلام أعمُّ في الحكم من الإيمان، وهما في الحقيقة واحدٌ.

أمّا كونه أعمٌ، فلأنّ من أقرَّ بالشهادتين، كان حكمه حكم المسلمين، وبقوله تعالى: ﴿**قَالَتْ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَنْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا**﴾.

وأمّا كون الإسلام في الحقيقة هو الايمان، فلقوله تعالى: ﴿**إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ**

الْإِسْلَامُ﴾.

واختلفوا في معناه:

فقال **بعض السَّلف**: الإيمان اقرارٌ باللِّسان، وتصديقٌ بـالقلب، وعَـمَلٌ صـالحٌ بالجوارح.

وقالت **المعتزلة**: أصول الإيمان خمسة:

التوحيد والعدل، والإقرار بالنبوّة، وبالوعد والوعيد، والقيام بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

وقالت **الشيعة**: أصول الإيمان ثلاثة:

التصديق بوحدانيّة الله تعالى في ذاته، والعدل في أفعاله، والتصديق بنبوّة الأنبياء، والتصديق بإمامة الأئمّة المعصومين بعد الأنبياء.

وقال **أهل السُّنة**: هو التصديق بالله، وبكون النبيّ صادقاً، والتصديق بالأحكام التي يعلم يقيناً أنّه ﷺ حَكَم بها دون ما فيه خلافٌ أو اشتباهٌ.

والكفرُ يقابلُ الإيمان، والذّنبُ يُقابلُ العَمَل الصّالح، وينقسمُ إلى كبائر وصغائر.

ويستحقُّ المؤمن بالإجماع الخُلُود في الجنّة، ويستحقُّ الكافِرُ الخُلود في العذاب.

وصاحبُ الكَبيرة عند الخوارج كافرٌ، لأنّهم جَعَلوا العمل الصالح جزءً من الإيمان، وعند غيرهم فاسقٌ.

والمؤمنُ عند المعتزلة والوعيديّة لا يكونُ فاسقاً، وجَعَلوا للفاسق الذي لا يكون كافراً منزلةً بين منزلتي الإيمان والكفر، وهو لا يكون في النّار خالداً.

وعند غيرهم المؤمنُ قد يكون فاسقاً، وقد لا يكون، وقد يكونُ عاقبة أمره على التَّقديرين الخُلودُ في الجنّة.

المسألة السادسة: في تمام القول في الوعد والوعيد

اتَّفقوا على أنّ المؤمن الذي عَمِل عَمَلاً صالحاً، يَدخلُ الجنَّة، ويكونُ خالداً فيها، وعلى أنّ الكافر يَدخُلُ جهنّمَ، ويكونُ خالداً فيها.

وأمّا الذي خَلَط عملاً صالحاً بغير صالح فاختلفوا فيه:

قالت **التفضيليّة (من أهل السنّة)** وغيرهم: عَسى الله أن يعفو عنه برحمته، أو بشفاعة نبيّه ﷺ، وإلاّ فيُدخله جهنَّم، يعذّبه عذاباً منقطعاً، ويردّه إلى الجنّة، ويخلّده فيها لكونه مؤمناً.

وقالت **الوعيديّة (من المعتزلة)** وغيرهم: إنّ صاحب الكبيرة إن لم يَتُب كانَ في النّار خالداً، ثمّ اختلفوا:

فقال **أبو عليّ الجُبّائي**: بالإحباط، وهو أنّه أقدم على كبيرةٍ أحبطت الكبيرةُ جميع أعماله الصالحة المتقدّمة، ويكونُ معاقباً على ذلك الذَّنبُ أبداً.

وقال **ابنه أبو هاشم**: بالموازنة، وهو أن يوزنَ أعماله الصالحة [و] ذنوبه الكبائر، ويكونُ الحكمُ للأغلب.

قيل لهم: إن غَلِبَ أحدهما على الآخر، لم يكن له تأثيرٌ فيما غلب عليه؟

وقالوا في **جوابه**: للعمل الصّالح استحقاقُ ثوابٍ يلزمه، والكبيرة استحقاق عقابٍ يلزمه، فيؤثّر كلّ واحدٍ من العَملين في استحقاق الآخر بأن ينقصه حتّى يبقى في الآخر بقيّةٌ من أحد الاستحقاقين بحسب رجحانه، فيحكم بذلك، وهذا مأخوذٌ من قول الحكماء في المزاج، فإنّهم قالوا بكسر سَوْرة كلّ عنصرٍ كيفيّة العنصر الذي يُقابله. ويخالطه حتّى يستقرّ العُنصران على كيفيّة واحدة متشابهة في العُنصرين، وهو المزاج.

وصاحب الصغيرة عندهم معفوٌّ عنه، إذ لا تأثير لذلك في العمل الصالح.

وأطفال الكُفار ملحقة بهم عند أهل السنّة، ويُحشر في النَّعيم بلا ثوابٍ كالحيوانات عند غيرهم.

فهذا ما قالوه في هذا الباب.

وأمّا **القائلون بالثّواب والعقاب النفسانيّين، قالوا:** النفوسُ باقيةٌ أبداً، فإنّ كانت مُدْرِكةً لذاتها وللذّوات الباقية، معتقدة لما يجبُ عليه أن يعتقدها، متحلّيةٌ بالأخلاق الفاضلة، والأعمال الصالحة، منقطةُ العلاقة عن الأشياء الفانيّة، وكان جميع ذلك مَلَكَةً راسخةً فيها، كانت من أهل الثَّواب الدائم.

وإن كانت عديمة الإدراك للذّوات الباقية، معتقدةً لما لا يكونُ مطابقاً لنفس الأمر، مائلةً إلى اللّذّات البدنيّة، منغمسةً في أمور الدُّنيا الفانية، متخلّقة بالأخلاق الرذيلة الفاسدة، وكان ذلك مَلَكةً راسخةً فيها، كانت مِنْ أهل العقاب الدائم، لفقدان ما ينبغي لها، ووجود ما لا ينبغي لها دائماً، وبين المرتبتين مراتبُ لا نهاية لها، بعضها أميلُ إلى السَّعادة، وبعضها أميلُ إلى الشقاوة.

وإن كانت الخيراتُ أو الشرور غير متمكّنة منها تمكّن المَلَكات، بل كانت معرَّضةً للزّوال والفوات، زالتْ سَعادتها وشقاوتها بزوالها.

والنفوس الخاليّة عن الطرفين، كنفوس الصِّبيان والبُلَه تبقى غير متألَّمة، وتكون لها لذّاتٌ ضعيفة بحسب إدراكها لذاتها، ولما لابدّ لها منه.

والله أعلمُ بحقائق الأُمور، ﴿**وَمَنْ لَمْ يَجْعَلْ اللهُ لَهُ نُوراً فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ**﴾.

تمَّ بحمد الله، الحمد لله تعالى.

٢٢
فصول نَصيريّة

العلاّمة الخواجه نصير الدّين محمّد بن محمّد الطوسي
المتوفّى ٦٧٢ هـ

۞ للإمام خواجه نصير الدِّين الطوسيرحمه الله مؤلّفات باللّغتين العربيّة والفارسيّة، وهذه الرسالة من رسائله الاعتقاديّة المدوّنة باللّغة الفارسيّة، ذكرها العلّامة الشيخ آقا بزرگ الطهراني في «الذريعة» (ج١٦ / ٢٤٦) وقال عنها: (الفصول النصيريّة فارسي في أصول الدِّين، للخواجه نصير الدِّين الطوسي. مرتّب على أربعة فصول: في التوحيد والعدل والنبوّة والمعاد. والموجود منه في النجف عند السيّد أبي القاسم الخوانساري في مجموعة بياضيّة أوّله بعد الخطبة المختصرة [وبعد هر كه از چيزى آگاهى يابد لا محالة از هستى آن چيز آگاه شده باشد...] ومنه في تلك المجموعة التي بخطّ طيب ابن ملّا محمّد الطالقاني في ١١٢٩ معرّبة. ونسخة أخرى بخطّ جدّي المولى محمّد رضا بن الحاج محسن الطهراني عندي في النجف فرغ من الكتابة في ١٢٥٤. وطبع مع معرّبه الذي عرّبه المولى ركن الدِّين محمّد بن علي الجرجاني القريب عصره من المحقّق الطوسي، وعلى هذا المعرّب شروح كثيرة...).

اعتمدت في هذا التحقيق على النسخة الموجودة ضمن مجموعة تتضمّن عدداً من الرسائل الاعتقاديّة وهي من مخطوطات (كتابخانه مجلس شوراى اسلامى) بطهران برقم ١٠٠٢١ (فهرست المكتبة: ج٣٢ / ٣٠) مكتوبة خلال سنوات ١١١٠ هـ لغاية ١١١٦ هـ. وجاء في آخر رسالتنا هذه: (تمّ في دار السلطنة قزوين صينت عن كيد الحاسدين بقلم الحقير ابن محمّد الرضا محمّد حسين الطالقاني عفى عنهما).

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين و السلام على خير خلقه محمّد و آله الطيبين الطاهرين

این رساله در چهار فصل مرتب گردانیده آمد.

فصل اول: در توحید و درو عنواناتست:

أصل: هر که از خبری آگاهی یابد، از هستی آن چیز آگاه شده باشد، چه بضرورت داند که آنچه بود یابند، و آنچه نبود نتوان یافت. پس هستی که آن را وجود خوانند دانسته باش، چه آن هستی جز او نیست از این هستی که یافت، و هر که کلّ داند، از پیش جزو دانسته باشد. و چون این چنین مقرر گشت، روشن باشد که یابنده پیش از همه یافتها معنی وجود یابد، و داننده پیش از همه دانستنیها حقیقت وجود داند، و هر که خواهد که شرح این چنین دهد، یا به چیزی دیگر تعریف کند محتاج شود بدانچه موجود دانند یا با وجود دانند و این چنین تعریف زیرکان نپسندند.

تقسیم: هر که تفکّر کند به اندَك نظری بداند که هر موجودی که بود یا هستی او از غیر بود یا نبود، و اصل نظر اول را ممکن خوانند، و دوم را واجب، پس موجود یا ممکن بُود یا واجب.

أمّا ممکن را چون وجود او را از غیر فرض کردیم، بی اعتبار آن غیر موجود نتواند بود، و چون موجود نبود موجود غیر خویش هم نتواند بود، که ایجاد از ما ناموجود در عقل محالست، پس ممکن بی اعتبارِ غیر نه موجود باشد و نه غیرِ او را از او وجودی تواند بود.

أصل: و هر که حقیقت واجب و ممکن – چنانچه گفتیم – دانست بی زیادتی

کلفتی، داند که اگر واجبی نبود هیچ موجودی را نه از خویش و نه از غیریش از وجود آن غیر وجود نتواند بود، از جهت آنکه همه ممکن باشند، و غیر ممکن در این هنگام موجودی نباشد. پس غیر ممکن موجودی باید تا ممکن موجود تواند بود، و موجود غیر ممکن واجب بود، پس همه کس چنانکه موجودات بسیار می بینند و می یابند ، یقین دانند که بعضی از آن واجبست.

هدایة: و هر چه واجب بود چون وجود او بی اعتبار غیر واجبست، فرض عدمش نتوان کرد، پس همیشه بوده باشد و همیشه باشد، پس واجب را به این اعتبار هم باقی و هم ازلی و هم ابدی و هم سرمدی توان خواند ، و به اعتبار آنکه سبب وجود موجود است، صانع و خالق و باری توان گفت.

أصل: و بعد از این چون تأمل کند داند که هر چه در وی کثرتی باشد بوجهی از وجوه ـ فرضی یا وقوعی ـ محتاج بود به غیر خویش در وجود، چه هیچ کثرت بی آحاد نتواند بود، و هر يك ازین آحاد غیر آن کثیر بود، پس هر چه در وی کثرتی تواند بود مرکّب بود، و هر چه مرکّب بود قابل قسمت بود، پس بدین سبب همه ممکن بود، و هیچ ممکن واجب نیست. پس واجب آن بود که کثیر نبود بلکه واحد بود، و چون شاید که از هیچ وجه مرکّب بود تا قابل قسمت بود، پس از جمله جهات و به جهت اعتبارات واحد بود.

أصل: حقیقت واجب يك أمر ثبوتی است، از آنکه مدلول یک دلیل است، و آن امتناع عدمست، پس از زیاده از یک، ذات درین حقیقت فرض کرده می‌شود، هر آیینه در هر یک بیرون از آن حقیقتِ واجبْ چیزی دیگر بود که موجب تغایر باشد، و برین تقدیر هر یک مرکّب و ممکن باشد، پس این حقیقت جز يَك ذات بی‌همیار نیست.

هدایة: معلومست که هیچ متحیّزی بی حیّز نتواند بود و حیّز غیر اوست، و

هيچ عَرَض بی محلّ نتواند بود، و محلّ غیر اوست ، پس واجب نه متحيّز بود و نه در محلّ. و چون هر چه قابل اشاره حسّی است يكی است ازين دوست، پس واجب به هيچ وجه قابل اشاره حسّی نتواند بود.

تبصره: معقول از حلول بودن موجوديست در محلّ قايم بدو، و چون واجب قايم بذات خويش است، حلول بروی محال بود. و چون متحيّز نـيست مـحلّ أعراض نتواند بود، چه محلّ هر متحيّزی بود كه عرض در وی حلول كند.

تبصره: معقول از اتحاد يكی شدن دو است، و اين چنين در عقل محالست، پس اتحاد بر باری سبحانه و تعالی محالست.

تبصره: لذّت و ألم تابع مزاجند، و مزاج عَرَض است، و چون ذات او سبحانه و تعالی نمی شايد كه محلّ عَرَض بود، لذّت و ألم بر وی محالست.

تبصره: ضد آن دو عَرض باشند كه بر سبيل تعاقب در محلّی حلول كنند، و ذات هر يَك اقتضاء منافات ديگری كند. و نِدّ و همتا آن را گويند كه در حقيقت شريک باشد با شيء، و چون باری سبحانه و تعالی عَرض نيست، پس او را ضد و نقيض نبود. و چون حقيقت او مخالف ديگر حقايق است چه او واجب است و ديگر حقايق ممكن، او را نِدّ نبود.

أصل: هر چه ممكن بود چون وجود او از غير است، لا محاله در حال ايجاد موجود نبود، كه ايجاد موجود محال بود، و هر چه موجود نبود معدوم بود، پس هر چه ممكن بود نخست معدوم بوده باشد آن گاه موجود شده بـاشد. و ايـن وجود را حدوث گويند، و خيلی موجود را مُحْدَث.

پس ظاهر شد كه هر چه جز يک ذات واجبست مـحدَث بـود، و اسـتحاله تسلسل حوادث لا إلى إزل چنانچه فلاسفه گويند، چون امكان موضوعش كـه مقتضی حدوث است معلومست، به زيادتی بيانی محتاج نيست.

مقدمه: هر ذات که اثری از وی صادر شود:

یا صدور آن اثر تابع داعی او بود، و تحقّق این چنین شرط بشرط تحقیق قدرت او بود بر صادر شدن و ناشدن.

یا نه بود، بلکه حقیقت ذاتش اقتضاء آن وجود کند.

و متکلمانْ اول را قادر خوانند، و دوم را موجِب.

و هر آینه فعلِ قادر مسبوق بود به عدم، چه داعی جز با معدوم دعوت نتواند کرد، و فعلِ موجب مقارن ذات او باشد که اگر متأخّر بود تخصیص به بعض اوقات دون بعض محتاج بود به مخصّص، و با فرض مخصّص موجب مؤثر تام نباشد، و ما مؤثر تام فرض کردیم، و با وجود مؤثر و مخصص که مؤثر تامست، تأخر نبود، پس مقارن باشد.

نتیجه: واجب که مؤثر است در ممکنات قادرست، که اگر موجب بودی قِدم بعض ممکنات، بلکه جمله تکلفّات لازم آمدی، و این باطل شده است الزام.

فلاسفه گویند: واجب موجب بالذات است، و هر چه موجب بود چون حقیقت او اقتضاء فعلی کند، مادام که حقیقت او باقی باشد اثر او باقی بود ایشان را، پس ایشان را لازم آمد که اگر یک چیزی در عالم با عدم شود، ذات واجب صانع آن نیز با عدم شود، چه سبب این عدم شرطی یا جزئی از علت او باشد، و عدم آن علت یا شرط یا جزء سبب عدم چیزی دیگر بود از علل آن وجود، و چون هر چه موجود است منتهی است در سلسله حاجت به واجب، پس آن أعدام با عدم واجب شود، و ایشان را از این الزام هیچ مفرّی نیست.

نقض و جواب شُبهه: مذهب فلاسفه آنست که از یک حقیقت جز یک أثر صادر نتواند شد، و هر شبهه که برین دعوی گفته‌اند در غایة رکاکت بود. و نیز ایشان را لازم آید که هر دو موجود که در عالم فرض کنی یکی علت دیگری بود،

به واسطه يا بی واسطه. و گويند از ذات باری يک عقل صادر شد، و از آن عقل چهار چيز عقلی ديگر، و نفسی و فلکی مرکب از هيولی و صـورت از جـهت کثرتی که در عقل هست، چون وجوب، و امکان و تعقل واجب و تعقل خويش و اين کثرت در واجب نيست.

گوييم: که اين کثرت يا موجوداتند يا موجودات نيستند:

اگر موجوداتند و هستند باشند به واجب پس کثرت از وی صادر شده باشد و اگر مستند نباشند، واجب يکی بيشتر بود، و اگر موجودات نيستند تأثـير ايشان معقول نبود.

اصل: معلوم شد که فعل باری تعالی تابع داعيست، و چون فعلش تابع داعی باشد هر آينه عالِم بود، از آن که داعی شعورست به مصلحت ايجاد يا ترک، پس باری سبحانه و تعالی دانا و عالِم بود، و چون تخصيص تعلق علم و قدرت او ببعض ممکنات دون بعض بی مخصص محالست پس هر چه ممکن باشد او سبحانه و تعالی بدان قادر و بدان عالم بود.

نقض و جواب شبهه: فلاسفه گويند علم حصول صورتيست مساوی معلوم در ذات عالِم و گويند که علم به علت موجب علم بود به معلول و گويند علت جمله ممکنات ذات واجب الوجود است و او به ذات خويش عالم است (بـه جمله حوادث عالم، پس محل حوادث بود. پس گويند که اگر به جزئی زمانی به وجهی که متغير می‌شود عالم باشد، و به اين تغير صور که در ذات او باشد متبدل شود پس ذات واجب محل حادث باشد، و إلّا آنچه علم فرض کـرديم جـهل مرکب باشد، پس واجب گويند که به جزيات زمانی بر وجه زمانی عالِم نبود.)[١]

---

١. در حاشيه نسخه اين جمله به اين گونه امده است:(پس به جمله کائنات عالم بود، و گويند که نشايد که ⇦

و عجبست که با همه دعوی زیرکی، از مناقضت این قضیه با آنچه گذشت غافل مانده‌اند. پس ایشان مخیرند میان آن که جزئیات را علتی اثبات کنند که در سلسله حاجت منتهی به علت اولی نباشد، یا علم به علت موجب علم به معلول ندانند یا اعتراف کنند به عجز از اثبات عالمیت واجب، یا اثبات عالمی نتوانند کرد، یا علم را حصول صورتی مساوی معلوم در ذات عالم ندانند، یا ذات او را محل حوادث روا دارند!

و جواب این شبهه: آنست که علم او سبحانه و تعالی بل جملگی صفات ذات او عین ذات اوست، چون معلوم شده است که از جمله جهات و به جمله اعتبارات واحد است، و قابل تعدد نیست، و به ضرورت معلوم شده است که هر که به متغیری عالم بود، از تغیر معلوم تبدل ذات او لازم نیاید، پس از تغیر و تبدل معلوم هیچ تغیر به علم مقدس او راه نیاید.

فایده: در عرف متکلمان حَیّ هر موجودی بود که قادر و عالم تواند بود، و چون باری سبحانه قادر و عالم است پس واجب بود که حی بود.

فایده: علم باری سبحانه به مصلحت ایجاد یا ترک که سبب فاعلی اوست اراده او باشد، و علمش به مُدْرَکات برآن وجه که موجود و مدرَکند ادراک او بود، و علمش به مسموعات و مبصَرات سمع و بصر او ، و او سبحانه بدین معانی مرید و مدرِک و سمیع و بصیر بود.

أصل : چون معلوم شد که باری تعالی در جهت نیست، چون معلوم شد که هر چه در جهت بود محدَث بود، و واجب محالست که در جهت بود پس محال بود که او را به آلت جسمانی ادراک توان کرد، زیرا که به آلت جسمانی چیزی توان

ﷻ واجب محل حوادث باشد. پس گویند اگر به جزئیات زمانی بر وجهی که متغیر می‌شود عالم باشد، از آن تغیر صورت که در ذات او باشد اگر زان لازم اید که ذات وی محل حوادث، و لو علم فرض کردیم جهل مرکب بود، پس.... بر جزئیات زمانی بر وجه جزئی زمانی).

يافت که قابل اشارت حسی بود یا به ذات یا به عرض. و از این جا معلوم شود که دیدن او چنانکه محسوسات را ببیند محال باشد، چه دیدن بی مقابله معقول نیست. و مقابله جز میان دو چیز که هر دو در جهت باشند نتواند بود، پس آنچه عبارت کرده‌اند از دیدن او سبحانه کشف و ظهور تام است، رزقنا الله بفضله وجوده.

هداية: چون باری سبحانه و تعالی قادر است بر کلّ ممکنات، قادر باشد که ایجاد حروف و اصوات منظوم کند در جسمی از اجسام غیر حیّ، و ذاتِ او را به این اعتبار متکلم خوانند. و کلام چون مرکّب از حروف و اصوات بود عَرض لا یبقی بود فضلا عن القِدَم.

أمّا اگر گویند: چون به کلام حقیقتی می‌خواهیم که این حروف و اصوات از وی صادر شود، و بدین معنی قدیم بود.

گوئیم: که ما بیان کردیم که از این حقیقت ذات اوست که بیرون او حق سبحانه هیچ قدیم دیگر نیست، و اگر درین معنی مساعدت کنند در لفظ هیچ مضایقه نیست.

لطیفه: چون معلوم شد که باری تعالی یك ذات پاکست، و از هیچ جهت تعدد و کثرت را مجال تعرض کبریای بی همتای او نیست، پس نامی که بر ذات پاکش إطلاق کرده‌اند بی اعتبارِ غیر؛ لفظ الله است، و دیگر نام‌های بزرگوار:

یا بحسب اعتبار اضافت ذات او با غیری باشد، چون قادر و عالم و خالق و کریم.

یا به حسب سلب غیر از وی چون واحد و فرد و غنی و قدیم

یا به حسب ترکّب از اضافت و سلب، چون حیّ و عزیز و واسع و رحیم.

پس بدین قضیه هر لفظ که لایق جلال و مناسب کمال او باشد بر وی إطلاق

توان کرد، إلّا آنست که ادب نیست که هر نامی که اجازت از آن حضرت صادر نشده باشد بر وی إطلاق کنند، از آن که ممکن بود کـه بـوجهی دیگـر لایـق و مناسب نیفتد، چه ظاهر حال خود چنان اقتضاء می‌کند که اگر رأفت بی آفت، و عنایت بی نهایت از پی الفاظ انبیاء صلوات الله و سلامه علیهم و مقربان را الهام ندادی، هیچ گوینده را یارای لفظی به ازای حقیقت او نبود، چون از همه وجه اسم مطابق مسمّی نمی‌تواند بود.

ختم و ارشاد: این قدر که در معرفت ذات و صفات باری سبحانه و تعالی، که رکن اعظم، و قاعده بزرگتر اُصول دین است، بلکه اصل دین خود اینست کفایت باشد. تا هر که بر این واقف شود از حد تقلید فراتر آید، چه به عقل پیش از این شناخته نشود، و در علم کلام فراتر شدن از این مقام میسّر نشود. أمّا بباید دانست که معرفتِ آنچه حقیقت ذات پاك اوست مقدور بشر نیست، و در وسع فکرت هیچ آدمی نتواند آمد که کمال الهیت او بکند، بر تر از آنست که دست عقل و وهم بدو رسد، و عظمت ربوبیت او بزرگوارتر از آنست که به احاطت ذهن و خاطر ملوّث شود. اما آنچه ما می‌دانیم بیش از این نیست که موجودی هست اگر بـا بعض موجودات که یافته‌ایم اضافت دهیم، یا از آن سلب کنیم پنداریم که او را ازین جهت صفتی ثبوتی یا سلبی حاصل است، تعالی الله عن ذلك علوّاً کبیرا.

و اگر کسی خواهد که ازین مقام برتر آید، بباید دانست که برون از آنچه یافته است چیزی دیگر هست ، همّت برین قدر مقصور ندارد ، و آلتی که بدو داند تا بدان خبرها را در یابد به معرفت و احاطت، کثرتی که از آن بوی عدم آید مشغول نگرداند ، بلکه علایق و عوایق دنیاوی از خاطر و ضمیر خود منقطع گرداند، و حواس قوایی را که آلات ادراکات فانی اند ضعیف کند، و نفس أمارّه را که لشکر تخیلات واسعه و توهمات کاذبه در بیابان ضمیر پراکنده نبود یا صفت برنهدو

بکلی روی همّت متوجه به عالم قدس دارد، و قضا را امنیّت بر نیل درک حق مقصود گرداند، و به خشوع و تضرّع از جواد مطلق می‌خواهد تا درِ خزانه رحمت بر دل او بگشاید، و به نور هدایتی که بعد از مجاهده وعده داده است، آینه بصیرت او را منوّر گرداند، تا اسرار ملکوتی و آثار جبروتی، یعنی آثار عالم وحدت که عالم محیاست مشاهده کند، و حقایق غیبی و دقایق فیضی براندرون او کشف شود، إلّا آنست که این قبا بر بالای هر کس ندوخته‌اند، و مقدمات این نتیجه بهر کس نیاموخته‌اند ﴿**ذٰلِكَ فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ**﴾ .جعلنا الله من السالکین بطریقه المستحقّین لحسن توفیقه، المستعدین لالهام تحقیقه، المُستَبصرین بتجلّی حقیقته و هدایته.

و چون این فصل در توحید تحریر افتاد، برادری از برادران دینی اقتراح کرد، تا باقی ابواب اصول هم بر همین منوال مختصر، با اخلال پرداخته باید گردانید. و اگر چه علایق و عوایق که اسباب منعند در این وقت در غایت جمعیت بودند، و خاطر و ضمیر در غایت پراکندگی، چاره نبود از بذل التماس او. پس چنانچه حالی دست می‌داد فصلی چند بر فصول گذشته بر سبیل تتمه الحاق کرده آمد، واقتدا به نسبت أهل عدل، و اقتفاء سیرت ایشان در ترتیب ابواب اختیار کردن، واز باری تعالی یاری خواسته آمد، که اوست یاری دهنده به حقیقت، و توفیق‌بخشنده بِحَقٍّ. و ما ذلك علی الله بعزیز. توقعست از کسانی که درین مختصر نظر کنند که به دیده رضا نگرند، و از روی انصاف تأمل کنند، و اگر چیزی نه بر نهج استقامت یابند، بدامن عفو پوشیده گردانند، که در چنین حالی اخلال قول عجب نبود.

و چون از بحث در خالق فارغ شویم، اول در احوال شروع کنیم، و بعد از آن از کیفیت بعثت بحث کنیم، و بالله التوفیق.

فصل دوم: در عدل

و درو نیز عنواناتست:

تقسیم: هر فعل که از فاعل صادر شود خالی نبود از آن که: بی اعتبار امری دیگر منافی عقل بود یا نبود، اول را قبیح خوانند، و دوم را حسن خوانند. و آنچه حسن بود خالی نبود از آنکه: یا ترك آن منافی عقل بود، یا نبود. و اول را واجب خوانند، و دوم را ندب.

پس ازین جهت بود که عقلا فعل قبیح و اخلال به واجب را موجب استحقاق ذم دانند.

اصل: مُجْبِره و فلاسفه منکر حسن و قبح و وجوب عقلی اند، و هر چند بر اثبات آن أهل عدل دلیلها گفته‌اند دعوی ضرورت داشتن اولی‌تر است، چه نهایت استدلال هم با ضرورت، باشد و معنی ضرورت آنست که چون تصور حقیقت معانی الفاظ کرده شود، این حکم جزم کرده آید، و این معنی در محلّ ترک حاصل است، چه هر که تصور حقیقت فعل واجب و قبیح کند بی اعتبار امری دیگر، داند که از اخلال آن و به فعل آن عقل نفرت گیرد.

و اما سبب قصور علوّ عقل درین احکام به خلاف دیگر بدیهیات، پوشیدگی معانی الفاظ، و عدم وقوف او بود بر حقیقت این فعلها، و بدیهی بودن احکام و قضایا موقوف تصور معانی حدود و نسبت آن بود، و به خلاف دیگر بدیهیات باشد که معانی الفاظ و حدود قضایا[**معلوم**] باشد.

اصل: هر که قادر بود، و عالم بود به تفاصیل قبایح و ترک واجبات ومقبحات عقلی و به تفصیل، عالِم و از آن مستغنی، چه اخلال واجب و فعل قبیح نکند و این معنی به ضرورت معلوم است، چه اخلال واجب و فعل قبیح: جاهل کند یا محتاج، و چون این معنی در واجب مقرّر شده است، پس واجب بود عقلاً که واجب اخلال واجب و ارتکاب قبیح نکند.

أصل: افعالی که از بندگان یافت می‌شود موجد آن افعال ایشانند بر سبیل

اختيار، چه تبع داعی ایشان است.

و فلسفی گوید: موجد آن ایشان می‌باشند إما بر سبیل ایجاب.

و مُجْبِره گویند: موجِد آن خداست سبحانه و تعالی چه مذهب ایشان آنست که لا مؤثّر إلّا الله.

أبوالحسین بصری درین مقام به اختیار دعوی ضرورت کرده است، و هر که انصاف بدهد، داند که این معنی از حق دور نیست.

اما اگر خواهیم که [به دلیل گوییم که اگر فعل قبیح موجود باشد در عالم، پس بندگانْ موجِد آن افعالند، و نتواند بود که از خدای تعالی باشد. وجواب بعد از اعتراف][1] بر آن: که هر فعل قبیح که موجود باشد در عالم، موجود آن غیر خدای تعالی بود. گوئیم: هیچ فعلی قبیح از حق تعالی صادر نشود، و در عالم افعال قبیح موجود است، پس فاعل آن غیر خدای تعالی بود.

بیان مقدمه أوّل: - بعد از اعتراف خصم - آنست که یا.... آید از استحاله صور و قبیح از واجب.

و انکار مقدمه دوم بعد از اثبات حسن و قبح صورت بندد، و به ضرورت معلوم است که آن که فاعل قبیح است همان فاعل حسن است.

پس ظاهر شد که تصرفات بندگان فعل ایشانست، و وجود و عدم آن راجع با ایشان، و آنچه أبوالحسن الاشعری اثبات کند به فعله کرده، و کسب نام نهد، بعد از آن که وجود و عدم او از خدای داند، و به فعله کرده هیچ تأثیر ننهد معقول نیست.

شبهه و جواب: مُجْبِره گویند که اگر قدرت و ارادت به فعله از خداست، و بی قدرت و اراده فعل نتواند کرد، و چون قدرت و اراده باشد و مانعی نبود، هر آینه

---

١. این متن در حاشیه آمده است.

بکند. پس وجود و عدم فعل از جهت خدای بود.

گوئیم: غاية مافی الباب آنست که از این شبهه تخیّل ایجاب توان کرد چه به هیچ وجه لازم نیاید، و دفع ایجاب آنست که ما به مختار پیش از آن نخواهیم، که فعلش تبع داعی او بود، و نزاع نیست در آن که آلات خدای آفریند بعد از آن که روشن شده است که فعل به فعله تبع و اثر اوست به جهت آن که آلات فعل او نیست، و بی آلات نتواند کرد، او را موجب می‌باید خواند.

در الفاظ مضایقت نیست، آنچه ایشان موجب خوانند ما مختار می‌خوانیم، پس در معنی مخالفت نبود.

أمّا اگر گفتندی که : به فعله را خدای آفریند و تا نیافریند فعل نتواند کرد، و چون بیافریند هر آینه او را تأثیر بود ، پس فعلِ به فعله فعل اوست، ایشانرا آسانتر بودی، لیکن عُقلا دانند که این چه سخن باشد!

شبهه و جواب: هم ایشان گویند علم خدای تعالی که به فعل بنده تعلق کرده است، پس امکان آن که از به فعله خلاف آن واقع شود علم نباشد، بل جهل باشد. پس به فعله را فِعل نبود گوئیم، این شبهه نیز ایجاب پیش نتیجه ندهد، و اگر متمشی شود ایشان را همین بعینه در فعل خدای لازم آید.

اما دفع از آنست که علم تبع معلوم باشد، چه تا مطابق معلوم نشود علم نبود، پس اگر علم را در معلوم تاثیری بود، معلوم تبع علم بود، پس دور بود، و چون تأثیر نبود ایجاب لازم نیاید.

هداية: چون معلوم شد که به فعله را فعلی هست، فرق میان افعال به فعله و خداوند ظاهر بود ، چه هر چه به فعله را کردن مدح و ذم کنند. حسن باشد، یا او را توان گفت که چرا کردی وی فعل او بود و باقی فعل خدای بود.

اصل: چون باری سبحانه فعلش تبع داعی است، و داعی علم اوست بمصلحت فعل یا ترك، پس هیچ فعل خدا از مصلحتی خالی نبود. یعنی هر چه

فعل که کند برای غرض کند، و مصالح افعال او نشاید که راجع و عاید بود به او، و چون مستغنی از غیر و کامل لذاته است، پس غرض او سبحانه از آفرینش هم رعایت مصلحت آفرید گان بود. و چون رعایت مصلحت ایشان می‌کند، هر فعلی که متضمّن فسادی بود راجع با ایشان از وی صادر نشود که آن گاه نقض غرض خویش کرده باشد، یعنی هم خواسته بود و هم نخواسته بود.

تبصره: اراده حق تعالی افعال خویش را بیان کرده شد که چیست، و ارادت او افعال بندگان را أمر بود بدان، و چون أمر به قبیح متضمّن فساد باشد پس از وی سبحانه و تعالی صادر نشود، و پیش ازین بیان کردیم که قبیح نکند، پس بهیچ وجه مرید قبایح نبود، و بهر چه قبیح بود راضی نبود، چه رضا بقبیح قبیح است. تفسیر آنکه خدای را خالق خیر و شر گویند، بشر درین موضع فعلی خواهند که ملایم طبایع نبود، اگر چه مشتمل بود بر مصلحتی از مصالح.

تبصره: تکلیف خدای به فعله را فرموده بود به فعلی که مشتمل بر مصلحت او باشد و نهی کردن او آنچه مشتمل بر مفسده او، بود اگر چه مشقّتی در آن فعل و ترك بودی و این معنی موافق غرض آفرینش است. پس هیچ قبیح نبود، و چون غرض از تکلیف قیام نمودن به فعله بود، بدان تکلیف ما لا یطاق قبیح بود، چه آنرا غرض صحیح نباشد.

أصل: و اگر باری سبحانه و تعالی داند که به فعله بتکلیف قیام ننماید، تا فعل حسن ازو صادر نشود، صادر ناشدن آن فعل ناقض غرض وی بود، پس صدور آن فعل از وی واجب بود. و متکلمان چُنان فعل را لطف خوانند، پس لطف واجب بود.

فصل سیّم: در نبوّت و امامت

و درو نه عنوانست:

.......[1] ومفسدتی که عقول ایشان به ادراك آن مشتمل نبود لطف باشد، و دیگر چون از جهت کثرت حواس و قوی، و اختلاف دواعی در اشخاص، ملاقات ایشان وقوع شر و فساد ممکن است، تنبیه ایشان بر کیفیت معاشرت، و راستی معاملت، و انتظام اُمور معاش که آن را شریعت خوانند هم لطف بود، و از آنجا که ذات پاک اوست سبحانه و تعالی قابل اشاره حسّی نیست.

تنبیه: خلقِ خیر بواسطه مخلوق دیگر نتواند بود، پس فرستادن رسولان واجب باشد.

اصل: و امتناع وقوع قبایح، و اخلال واجبات از ایشان ، بر وجهی که افعال ایشان را از دایره اختیار بیرون نبرد لطف بود، تا عقول ازیشان متنفر نشوند. و در تصدیق و انقیاد ایشان ایمن باشند، و این معنی را عصمت خوانند، پس عصمت انبیاء واجب بود.

مقدمه: هر که از آن درگاه مبعوث شود به قومی ، تا أمر خارق عادتِ خالی ازمعارضاتِ مقرون به تحدی موافقِ دعوی او با او مقارن نباشد، خلق را طریقی نبود به تصدیق او، و آن امر را معجزه خوانند، پس ظهور معجزه بر انبیاء واجب بود.

أصل: رسول ثقلین، و خواجه قاب قوسین، محمّد صلی الله علیه و آله رسول خدا است، چه دعوی نبوّت کرده، و معجزات بر دست وی ظاهر شده. اما دعوی او بتواتر معلوم است، و اظهر معجزات او قرآن است، که در میان خلق موجود است، چه با غلبه مشرکان، و وفور دواعی ایشان بر ایراد معارضه آن عاجز شدند، تا این غایت هیچ آفریدهٔ را مجال تلفیق کلماتی مرکب از حروف و اصوات برآن منوال نبوده است، پس نبوّت او معلوم باشد.

---

۱. یک سطر در صحافی نسخه از میان رفته است.

هداية: و چون محمّد صلى الله عليه و آله پيغمبر است ، واجب بود كه معصوم بود، پس هر چه معلوم شد كه از اين چيز واجد است، و از جمله ممكنات بود، و عقل معارض آن نباشد، حق باشد، و قبول او لازم. و شريعت او را كه ناسخ شرايع است، و تا بقاء خلق در دار دنيا باقى خواهد بود. انقياد نمودن واجب، و امتثال احكام آن متحتّم باشد، و اگر نقلى ازو معلوم گردد كه معارض عقل افتد، و محتاج تأويل بود، از انكار آن احتراز بايد كردن، و در حكم آن توقف بايد نمودن، تا سِرّش معلوم شود.

اصل: چون امكان شر و فساد در ميان مردم و ارتكاب معاصى قائمست، هر گاه كه آدميان را رئيس قاهر بود كه حق ظاهر مى‌گرداند، و از باطل زجر مى‌كند، و شريعتى كه خداى فرستاده بود انقياد مى‌كند، از وقوع فتنه و ظهور فساد ايمن باشند، و اين معنى را امامت خوانند. پس امامت لطف باشد، و چون علت حاجت به إمام امكان فعل قبايحست از مكلفان، يا اخلال واجباتست، و اين علت در غير معصوم موجود است، پس واجب بود كه إمام غير معصوم نبود، وإلّا غرض حكيم حاصل نباشد، پس إمام نيز معصوم بود.

اصل: و چون عصمت إمام مؤدّى نيست بالجاء خلق به صلاح و كثرت ائمه، مقتضى امكان فتنه بود، از جهت امكان اختلاف دواعى ايشان، و وقوع خلاف بسبب آن، و وحدت إمام دفع آن امكان كند، پس إمام در همه اقطار يكى باشد.

هداية: و چون طريقى نيست مردمانرا بمعرفت وجود عصمت در شخصى از اشخاص الناس، پس واجب بود كه عَلّام الغيوب تنبه دهد و إلّا فايده حاصل نيابد. پس إمام بايد كه منصوص بود از قِبل خداى تعالى به اظهار معجزه، يا به إخبار كسى كه صدقش معلوم باشد، از نبى يا امامى كه پيش ازو باشد.

مقدمه: معلوم شد كه زمانه از صادق القولى خالى نباشد، پس در هر عصرى كه

اهل آن بر امری ممکن از ممکنات عقلی اتفاق کنند، آن اتفاق حق باشد، و مطابق و متفق علیه. پس اجماع أمّت محمّد صلی الله علیه و آله بِحَقٍّ بود.

اصل: اختلاف امت در امامت و عدم دعوی عصمت در غیر ائـمه اثـناعشر علیهم السلم معلومست، و اتفاق همه بر بطلان محال است. و با وجوب عصمت و عدم ثبوت آن در غیر ائمه ی اثنی عشر به اتفاق خصم، امامت ایشان ثابت، و متابعت ایشان لازم باشد.

فایده: سبب حرمان خلق از إمام ، و علت غیبت او جون معلوم است، که از جهت خدای سبحانه و تعالی نباشد ، چه او خلاف مقتضای حکمت و نـقض غرض خود نکند، و بسبب وجوب عصمت إمام سبب غیبت از جهت إمام نیز نبود. پس لابد از جهت رعیت باشد، و تا علت زایل نشود ظاهر نگردد چه بعد از ازاحت علت و کشف حقیقت، حجّت خدای را باشد بر خلق نه خلق را بر وی.

و استبعادی که از درازی عمر مهدی علیه السّلام نمایند، چون امکانش معلوم است و در غیر او متفقند جهل محض بود.

تبصره: پیغمبر و إمام عالمتر از امت و رعیّت باشند، چون محتاج الیه‌اند، و شجاع‌تر چون منصوب اند اندر تحریک مفسدان، و به خدای تـعالی نـزدیکتر چون معصومند . و تفضیل پیغمبری که صاحب سِرّ مُلک است و مقرب درگاه بر امامت که ریاست خلق است، همچون تفضیل امامت بود بر رعیتی.

فصل چهارم در معاد:

و درو نیز عنواناتست:

اصل: باری تعالی چون خلق را بیافرید، و به علم و قدرت و اراده و ادراکات و قوای مختلف مخصوص گردانید، و زمام اختیار بدست ایشان داد، و ایشان را تکلیف های شاق فرمود، و چندین الطاف خفیّ و جلیّ بتقدیم رسانید و غرض

ازين جمله مصلحت ايشان بود. پس هر آينه نوعی کمال باشد که ايشان را جز به کسب حاصل نتواند آمد، و إلّا خود بر آن کمال آفريدی، و چون دنيا را دار تکليف گردانيده است، پس موضع کسب دنياست، با اين اندك عمر در تحصيل آنچه برای آن آفريده است صرف کند، و اين کمال مقصود که اهل عدل آن را استحقاق ثواب خوانند، کسب کنند. آنگاه بعد از تحويل از آن به خانه جزا تمتع گيرند، و آن سرای را سرای آخرت خوانند.

مقدمه: آنچه آدمی بدو اشارت کند، در آن حال که می‌گويد که من، خالی نبود که جوهر بود يا عرض: اگر عرض بود بايد که در محلّی باشد، و آن محل بدو موصوف باشد، و معلومست که هيچ چيز به آدمی موصوف نيست، بلکه آدمی به غير خويش موصوفست، پس جوهر بود. و آن جوارح را که به او اضافت می‌کنند آلات او باشد در افعالی که می‌کند، که اگر بدن و جوارح نبودی موصوف به علم نشدی، و حال آنکه وصف او به علم صحيح است. و چون آدمی چيزها می‌داند، و می‌يابد، پس آن جوهر مُدرِك و عالم بود، و ما درين مقام او را روح نام نهاديم.

مقدمه: حشر اجساد به معنی آنکه اجزای شهدا و مردگان را جمع گردانند، و تأليف دهند مثل تأليف اول، و روحی که بار اول مدبّر وی بود باز مدبّر او گردانند، ممکن است. چه باری تعالی قادر است بر جمله مقدورات، و عالِم است بر جمله ممکنات، و جسم لذاته قابل تأليف و ترکيب است. پس قادر بود برين ترتيب و ترکيب که ياد کرده شد.

اصل: جملگی انبيا به اتفاق چون از حشر اجساد إخبار کرده‌اند، و ايشان معصوم بودند، و حشر موافق مصلحت مکلفست، پس حشر اجساد حق بود. و بهشت و دوزخ محسوس، چنانکه وعده فرموده‌اند واجب بود، تا مکلفان استيفاء حقوق خويش کنند، از ثواب و عقاب. و همچنين عذاب گور و صراط، و نامه

بدست دادن، و انطاق جوارح و غیر آن از آنچه خبر داده‌اند حق باشد، چه جمله از محکماتست، و مُخبِرِ صادق خبر داده است.

هدایه: اعاده معدوم محالست، چه لازم می‌آید که عدم در میان یك موجود متخلّل شده باشد. پس یك وجود دو وجود بوده باشد. و چون حشر حق است، پس أجزاء أصلی أبدانِ مکلفان و أرواح ایشان هرگز معدوم نشود، بلکه تألیف اجزای بدن و مزاج آن در بدلی افتد. و آنچه فرموده‌اند از معنی آنکه همه چیز فانی شود یعنی مستهلك و متفرق گردد.

شبهه: فلاسفه گویند حشر اجساد محالست ، از بهر آنکه هر چند که مزاج به اعتدال نزدیك یابد و استعداد فیض حاصل کند، هر آینه عقل فعالِ نفسی بر وی فایض گرداند. پس اگر باری تعالی جسد را مزاجی دیگر دهد، یک نفسِ دیگرِ عقل بر وی فایض گرداند و یکی خود داشت، پس یک جسد را دو نفس بُوَد.

و ما را بعد از آن که اثبات قادری عالمِ مختار کردیم، و ابطال آن أصولِ فاسده ایشان ظاهر کردیم، به جواب این هذیانات احتیاجی نیست.

اصل: ثواب و عقاب چنانکه فرموده‌اند مخلّد باشد، پس هر که مستحق ببهشت باشد او علی الإطلاق جاوید در بهشت بوده، و هر که مستحق دوزخ بوده علی الإطلاق جاوید در دوزخ بوده، و هر که مستحق هیچ کدام نبود، چون کودکان و مستضعفان و دیوانگان، همه أهل بهشت باشند. چه اگر کریم مطلق تعذیب ایشان نسزد، بماند کسی که استحقاق ثواب و عقاب بهم حاصل کند ثواب دادن واجب است مطلقاً، چه غرض آفرینش ثوابست، پس معاقبه او ناقضِ غرض باشد ، و نیز چون وعده داده است. خُلف وعده قبیح بود. اما عقاب کردن کسی را واجب بود که إخبار کرده باشد از عقاب او به یقین نه بتهدید مطلق، تا خلافِ قول نکرده باشد. و عفو حَسَن است، و وعده داده است، پس عفو جماعتی که به یقین از عقاب ایشان إخبار نکرده باشد قبیح نبود، بلکه بعضِ از آن

واجب بود ايفاء وعده كرده.پس هر كه او را عفو در يابد، هم از اهل بهشت بود، و هر كه از آن محروم ماند، يا استحقاق ثواب و عقاب او يكديگر را مُحبَط گردانند، يا هم ثواب و هم عقاب بدهند، و اين نيز از دو نوع خالى نبود: يا نخست ثواب دهد پس عقاب كند، يا عكس آن، و اينست حصر مذاهب درين مقام.

حلّ شک: مذهب اول: مذهب وعيديانست، و ايشان عفو در غير صغاير روا ندارند، و در كباير خلاف كنند:

أصحاب أبى علي گويند: كه استحقاقى كه زيادت بود ديگر استحقاق را نيست گرداند، و او باقى ماند بتمامه، و اين مذهب إحباطست.

و أصحاب أبى هاشم گويند: مِثل به مِثل متحابط شوند، و حكم فاضل را بود، و اين مذهب موازنه است.

و هر دو باطل است، چه مبنى است بر تأثير و تأثّر استحقاق، و آن معقول نيست، چه استحقاق امرى اضافي است، و اضافات در اعيان موجود نباشند، و إلّا بتسلسل انجامد. و هر چه موجود نبود تأثير و تأثر آن معقول نبود، و اگر موجود باشند به یک زمان در يك محل، هر دو استحقاق موجود توانند بود يا نه، اگر توانند بود ضد نباشند، و اين خلاف مذهب ايشانست. و ديگر آن كه يكى از ايشان نيز اوليتر نبود به تأثير از ديگرى، و چون احباط كند يكى از آن دو استحقاق ديگرى را در موازنه، چگونه آن ديگر احباط او تواند كرد؟ چون تأثير معدوم در وجود معقول نيست. و اگر نتواند بود تاثير ايشان و تأثر ايشان در يكديگر ، از يكديگر معقول نبود، و اين به اندک توجهى مفهوم گردد.

و برما نقض نتوانند كرد به اضداد چه ما ايشان را در يكديگر تأثر ندانيم. پس احباط و موازنه باطل بود.

و مذهب دوم: كه ثواب يابد پس عقاب بيند، متروكست به اجماع.

پس مذهب حق مذهب سيم است، كه اين جماعت را عقاب منقطع بود، بعد

از آن ثوابی مخلّد، چه لایق عدل خود همین است. پس آنچه عبارت کرده‌اند از ترازو مبالغه است در استحقاق حساب و جزا.

هدایة: شفاعت محمّد صلی الله علیه و آله حق است به اجماع، و بعضی از اهل کبایر را در یابد، چه هر که عفو از کبیره جایز دارد، شفاعت پیغمبر ما هم جایز دارد. و هر که از آن منع کند، ازین امتناع کند. و مذهب دوم باطل شد، پس مذهب اول حق باشد.

فایده: ایمان عبارتست از تصدیق آنچه واجب بود تصدیق آن از دین پیغمبر صلی الله علیه و آله، و این تفسیر با اهل لغت نزدیکتر از آنست که وعیدیان گویند. پس اهل کبایر چون تصدیق کرده باشند مؤمن باشند، و معلومست که هر که بر چنین تصدیق میرد، و از اعمال بد و نیک خالی بود، مستحق ثواب جاوید بود، پس ثواب جاوید عوض ایمانست.

تبصره: وحوش را به قیامت حشر کنند، چنانکه وعده کرده است، وعوض آلام و مشاقّ به ایشان در رسانند چنانکه لایق کرم باشد. و همچنین مکلفان را و غیر مکلفان را عِوَض آلام و مشاق بدیشان رسانند،و حساب جمله براستی بکنند، **إنّه القادر اللّطیف** .

ختم و نصیحت: چون از آنچه وعده داده بودیم، فارغ شدیم وقت آمد که سخن قطع کنیم، پس برین نصیحت ختم کردیم که:

هر که بدیده بصیرت چندین حکمتها و صنعتها در آفرینش خویش مشاهده کند، باید که آنچه غرض آفریننده بوده باشد از آفریدن صنایع نگرداند، تا بدبخت دو جهان نشود به تفریط وجهل خود. ایزدِ تعالی عزّوجلّ کافه اهل رحمت را توفیق رفیق گرداند، وزیادت داراد ، إنّه خیر موفّق و معین، و صلی الله علی خیر خلقه محمّد و آله الأطهرین، والحمد لله ربّ العالمین.

تمّ في دار السلطنة قزوين صينت عن كيد الحاسدين، بقلم الحقير ابن محمّد رضا، محمّد حسين الطالقاني عفى عنهما.

٢٣
عُجالة المعرفة في أُصول الدِّين

الشيخ ظهير الدِّين أبي الفضل محمّد بن سعيد
ابن هبة الله بن الحسن الرّاوندي
من أعلام القرن السابع

۞ يعدّ مؤلّف هذه الرسالة الكلاميّة المختصرة وهو الشيخ محمّد بن سعيد بن هبة الله الراوندي أحد أعلام الإماميّة في القرن السابع الهجري، فقد وصفه الشيخ منتجب الدِّين في «فهرست أسماء علماء الشيعة ومصنّفيهم» بـ (الشيخ، الإمام، ظهير الدِّين، أبو الفضل... فقيه، ثقة، عدل، عين)، وهو سليل أُسرة علميّة في القرنين السادس والسابع تُنسب إلى الإمام القطب الراوندي (المتوفّى سنة ٥٧٣هـ) خرّجت مجموعة من الأعلام.

ونسخة الرسالة موجودة في (كتابخانه مركزى دانشگاه تهران) في مجموعة برقم ٢١٤٤ مذكورة في الصفحات ٤١٥ ـ ٤٢٤،من فهرست المكتبة، (راجع: فهرست كتابخانه مركزي دانشگاه تهران: ٩ / ٨٠٤). كما تحدّث عن الرسالة ومؤلّفها سيّدنا العلّامة السيّد عبد العزيز الطباطبائي في مقالته (نهج البلاغة عبر القرون ـ ٧)

والمنشورة في مجلّة تراثنا العدد ٣٨ ـ ٣٩ ص ٢٩٥، وإليك مصادر ترجمته المذكورة فيها:

أمل الآمل: ٢ / ٢٧٤، رياض العلماء: ٥ / ١٠٧، الثقات العيون: ٢٦٥، معجم رجال الحديث: ١٧ / ١١٥، روضات الجنات: ٤ / ٧.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله كما هو أهله، وصلواته على محمّدٍ وآله أجمعين.

مقدّمة:

إعلَم أنَّ العبدَ إذا نشأ بإنشاء الله إيّاه؛ لا يخلو: إمّا أن يَنْشأ وحده، أو مع غيره: ووحدهُ لا يخلو: إمّا أن يكون مستقلاً بنفسه، أو لا يكون.

ومعلومٌ أنّ أكثر النّاس ـ بل كُلّهم ـ يَعلمون مِنْ أنفُسهم احتياجهم إلى غيرهم، وذلك أوَّل مراتب الاحتياج، وإذا كان وحدَه محتاجاً؛ يعلمُ أنَّ المحتاج إليه ممَّن تنتهي إليه الحاجة، وهو لا يحتاجُ إلى غيره، إذ لو احتاجَ إلى غيره لانتهى إلى غير نهايةٍ، وهو محالٌ.

والذي ينشأ مع غيره يعلمُ أنّ غيرَه ـ في حقيقة الحاجة ـ مُشاركه، فيعلَمُ أنّ حال غيره كحاله في الحاجة، فيُضطَرُّ أنّ المحتاجَ لابدَّ من محتاجٍ إليه.

فصلٌ

لمّا ثبت أنّ المتغيّر مُحتاجٌ، والعالَم بجميع أجزائه وتركيبه متغيَّر؛ فهو محتاجٌ، والمحتاجُ لابدَّ له من محتاجٍ إليه، وهو صانعه.

مسألةٌ: ولمّا ثبت هذا؛ فلابدَّ أن يكون هو غنيّاً من كلّ وجهٍ، إذ بيَّنّا أنّ الحاجة علّةٌ لإثبات المحتاج إليه، فهو بذاته مستغنٍ عن كلّ شيءٍ، فيكون واجبُ الوجود بذاته، وكلُّ شيءٍ سواه يحتاج إليه.

وإذا كان مؤثّراً؛ فلابدَّ أن يكون تأثيره على وجهٍ يصحُّ أن يفعل ويصحُّ أن لا يفعل، وهذا معنى كونه قادراً.

مسألة: ولمّا ميَّز بين أجزاء الأفعال، وقصد بعضها دون بعض، وركَّبها على وجهٍ تصلح للنفع، واستمرَّ ذلك منه؛ دلَّ على كونه عالماً.

مسألة: ولمّا عُلِمَ أنّه عالمٌ قادرٌ، ثبت أنّه حيٌّ، موجود، إذ يستحيل تصوُّر عالمٍ قادرٍ غير حيّ، ولا موجودٍ.

على أنّا أثبتنا أوّلاً وجوبَ وجوده، وإذا كانَ المُمكن المحتاجُ موجوداً؛ فواجبُ الوجود الذي لا يحتاج إلى غيره بالوجود أولى.

مسألة: ويتفرّع من كونه حيّاً وعالماً، أنّه لابدّ أن يعلمَ الأشياء كما هي؛ إذ لا اختصاص لكونه عالماً بمعلومٍ دون معلومٍ، فيعلمُ ما يُفْضي إلى صلاح الخَلْق، وما يؤدّي إلى فسادهم؛ فيختارُ ما يُفْضي إلى صَلاحهم، ويُعبَّر عنهُ بالحَسَن؛ ولا يختارُ ما يؤدّي إلى فسادهم وهو القبيح.

ثمَّ ذلك الإختيارُ، لا يخلو: إمّا أن يتعلّق بفعله، أو بفعل غيره:

فما يتعلَّقُ بفعله يكونُ علمهُ بحُسنِهِ داعياً إلى فعله؛ فيُسمّى مُريداً.

وما يتعلَّقُ بفعل غيره، يُعلمُهُ أنَّ صلاحه في بعضٍ، وفساده في بعضٍ، فيكون إعلامه أمراً ونهياً وخبراً.

ويُسمّى كارِهاً؛ إذا تعلَّق علمُهُ بقُبحِ شيءٍ، ويَصرِفُهُ علمُه عنه، أو ينهى عنه غيره.

مسألة: وعِلمُهُ أيضاً يتعلّق بالمعدوم والموجود:

فما يتعلَّق بالمعدوم يُسمّى كونُهُ عالماً فحسب

وما يتعلّق بالموجود المُدرك، يُسمّى كونُهُ مدركاً.

والسَّمعُ وردَ بأنْ يُوصَف تعالى بكونِهِ مُدركاً، سميعاً، بصيراً، وإلّا فَقد كفانا إثباتُ كونه عالماً بجميع المعلومات، أنّه يعلمُ المُدْرَكات والمسموعات والمُبصَرات؛ إذ ليس إدراكُهُ لشيء منها من جهةِ الحاسَّة.

مسألة: وإذا ثبت أنّه تعالى واجبُ الوجود من كلّ وجهٍ؛ فلا يتوقّف وجودُه على غيره، فلا يحتاج إلى فاعلٍ، ولا شرطٍ، ولا علّةٍ، ولا زمانٍ، ولا مكانٍ، ولا غايةٍ، ولا ابتداءٍ، ولا انتهاءٍ، لأنّ هذه الأشياء غيرُهُ، وقد قرَّرنا أنّه لا يحتاجُ إلى غيره، فيكونُ قديماً موجوداً أزلاً؛ إذ هو عبارةٌ عمّا لا أوّل له، ولا يزال؛ إذ هو عبارةٌ عمّا لا آخر له، إذ لو توقَّفَ وجودُهُ على الابتداء والانتهاء؛ لبَطَلَ وجوبُ وجُودِه، وقد ثبَتَ وجوبُه.

مسألة: وإذ قد ثبت وجوبُ وجوده؛ فهو واحدٌ من كلّ وجهٍ لا ثاني له، لأنّه لو كان له ثانٍ، واستغنى عنه من كلّ وجهٍ؛ لما استغنى عنه في العدد، وهو كونُهما اثنين، وقد فرضناه غنيّاً من كلّ وجهٍ.

وأيضاً: لما تميَّز الواحدُ من اثنين، إذ كان من كلّ وجهٍ مثلَه، فبماذا يتميَّزُ منه؟! وإثباتُ ما لا يتميَّزُ يُفضي إلى الجهالات.

وكما لا ثاني له؛ فلا جُزءَ له، لأنّه لو كان له جُزءٌ لاحتاج إلى ذلك الجُزء؛ فيكون محتاجاً إلى غيره، وقد فرضناهُ غنيّاً من كُلّ اَحَدٍ، فقد ثبت أنّه واحدٌ لا ثاني له، ولا جُزءَ له.

مسألة: ولمّا ثبت غِناه وعِلمُهُ؛ فكلّ ما يجوزُ على المحتاج لا يجوزُعليه:

فلا يحتاج إلى الجهَةِ، ليشغلها؛ فلا يكونُ جوهراً.

ولا إلى التركيب، فلا يكونُ جِسْماً.

ولا إلى المحلّ، فلا يكون عرضاً.

ولا إلى الزمان إذ قد ثبت قِدَمه، فبطل عَدمُه.

ولا إلى المكان؛ إذ هو من لواحق الجسم.

ولا يختارُ إلّا ما هو صَلاحُ العباد؛ لأنّه لا يحتاج إلى فعله، فلا بُدَّ من أن يكون قد خلق الخلق لغايةٍ تؤدّي إليها حِكْمته، وتلك الغاية تكونُ كمالَ خَلقه.

والطريقُ إلى ذلك الكمال لا يخلو: إمّا أن يَفْعله هو، وأن يُعلِّمنا الطريق إليه:

وما يفعله هو لا يخلو:

إمّا أن يفعله أوّلاً لا من شيءٍ، ويُسمّى ذلك الفِعلُ مُختَرَعاً.

أو يخلُقُ شيئاً من شيءٍ، وهو المتولِّد.

والُمختَرَع يكونُ مبدأ المتولّد، لأنـّه لا بُدّ وأن يبتدى أوّلاً، ثمّ يخلُقَ منه شيئاً.

فقد عرفت حينئذٍ أنَّ الملائكة ملأٌ خَلَقَهُم الله تعالى لا عن شيء، لمّا عَلم أنّ كُنه قُدرَةِ البشر لا يبلُغُ أدنى أثر، جَعل الملائكة واسطة المتولِّدات، وهم الذين ذكرهم الله في كتابه: من حملَة عرشِهِ وسُكّان سماواته والذاريات والمُرسلات وغيرهم ممّن لا يعلَمُهُم إلّا الله تعالى، كما قال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾، والمقصود من هذا أنَّ العبد لا يصلُ إلى كماله ونجاته: إمّا بفعله كخلقه، وبَعثِ الملائكة إلى ما يحتاج إليه، وإعلامه بأنّ كماله فيما هو، وهو الكلام في النُبوّات.

فصل: في النبوّة

تقتضي حكمةُ الصّانع تعالى إعلام العبد أنّ كماله فيما هو وكم هو، وكيف هو وأينَ هو ومتى هُوَ؟ وهذه الأشياءُ ممّا لا تَهتدي إليه عقولُ البَشر؛ لأنّها تفاصيلُ مقتضى العقل؛ لأنـّه يَقتضي أنّ طلب الكمال حَسَنٌ، والهَرَب من الهلاك واجبٌ، وهو دفعُ المضرّة، ولكنّه لا يهتدى إلى طريق كُلّ واحدٍ منهما من الكمال والهلاك، فيختارُ الحكيم مَنْ إنْ يستعدُّ لقبول تفاصيل الكمال، ولكن بواسطة الملائكة ـ الذين هم خواصُّ حضرته ـ فيُفضي إليه ما هو سببُ كمالهم؛ فيُسمّى نبيّاً، وقبوله من الملائكة يُسمّى وحياً، وتبليغه إلى الخلق يُسمّى «نُبُوَّةً».

ولابدَّ أن يكون ممّن لا يُغيّر ما يُوحَى إليه، ويؤمَنُ عليه من الكَذب والتَغيير، ويُسمّى عصمةً، وهي: لطفٌ يختارُ عنده الطاعة، ويصرفهُ عن المعصية، مع قدرته

على خلافه، فيُظهر الله عليه من العلم ما يدلُّ على صدقه بعد دعواه، ويكونُ ذلك خارقاً للعادة، وممّا يعجُزُ عنه غيرُه؛ فيُسمّى مُعجزاً، وما يُظهره من الطريق إلى النجاة والدرجات، يسمّى شريعةً.

ثمّ لا تخلو تلك الشريعة من أن تتعلّق بمصالح العبد آجلاً أو عاجلاً.

فالمصالح الآجلة تُسمّى عبادات، والمصالح العاجلة تسمّى معاملات، كما هي مذكورة في كتب الفقه، فيَضَع كلَّ أمرٍ موضِعَه، ويُعَلّم كلَّ من يَطلُبُ مبدأَه ومعادَه، والطريق إليه، ويُنَظّم الخلق على نظامٍ مستقيم.

وتلك الغاية التي يُعلِمُنا أنّها كمالُنا، تُسمّى معاداً وآخرة.

ويُعلّمنا أيضاً: مقادير العبادات، والمعاملات وكيفيّاتها، وأين يختصُّ بالتوجّه إليه كالقبلة، ومتى يَجبُ كأوقات العبادات، ومتى خالفنا ذلك إلى ماذا يصيرُ أمرنا؟ ونهلك هلاكاً دائماً أو منقطعا؟

هذه كلّها ممّا لا يعلمُ إلّا بواسطة.

فعلمنا أنّ الخلق محتاجون في هذه الوجوه إلى من يعلّمهم هذه الأشياء.

فلمّا ثبت على الجملة وجوب النبوّة، بقي علينا أن نثبت نبوّة نبيّنا صلى الله عليه وآله .

أنّ النّاس ضربان:

ضربٌ منهم من يُنكرُ النبوّة أصلاً.

ومنهم من يُثبتها، ولكنّه يُنكِرُ نبوَّة نبيّنا صلى الله عليه وآله .

وقد بيّنّا أنّ الدليل على صحّة نبوَّةِ كُلّ نبي العلم المُعجِز.

وإذا تقرَّر هذا، فظهورُ مُعجِز نبيّنا صلى الله عليه وآله أجلى، وأمرُهُ في ذلك أعلى، فهو بالنبوَّة أولى، وهو القرآن؛ الظاهر بين ظهرانيّ البَرّ والفاجر، والباهِرُ بفصاحته على فَصَاحته كُلّ ماهر، وغيرُهُ ممّا ذُكر أقلّه لا يحتملُه هذا الموضع، فضلاً عن أكثره.

ولمّا ثبت بالتجربة، – وعليه البراهين المعقولة التي ليس هاهنا موضع ذكرها –

، أنّ الإنسان لا يبقى في الدُّنيا أبداً؛ فلابُدَّ أن يرجِعَ النبيُّ إلى معاده، ويَبقى بعده من يحتاج إلى هذه الأشياء، وإلى النظام في أمور الخلق، فيُفضي جميع ما تحتاج إليه أُمّتُهُ إلى من يؤمَنُ عليه من التغيّير والتبديل، وهو الكلام في الإمامة.

فصل: في الإمامة

إعلم أنّ الوُصول إلى الكمال والتمام لا يحصلُ إلّا بالنظام، وذلك لا يَتمُّ إلّا بوجود الإمام، فوجودُه مقرّبٌ إلى الطريق المُفضي إلى الكمال، ويأمُرُ بالعدل، وينهى عن الفحشاء والمنكر، فلا بدّ من وجوده مادام التكليفُ باقياً.

ويجبُ أن يؤْمَن عليه مثل ما يؤمَنُ على النبيّ ﷺ، ومن التغيّير والتبديل، فيكون معصوماً.

ويجبُ أن يكون أعلمَ أهل زمانه، فيما يتعلّقُ بالمصالح الدينيّة والدنيويّة، ونعلمُ أنّا لا نعرِفُ من هذه صفتُهُ إلّا بإعلامٍ من قبل الله، وهو:

إمّا أن يُعلِمنا على لسان نبيّه، وهذا هو النصُّ.

وإمّا بالعلم المُعجِز عقيبَ دعواه عند فقدِ حُضُور النبيّ ﷺ.

وإذا ثبت هذا، فالإمام على هذه الصفات، بعدَ نبيّنا ﷺ بلا واسطةٍ، أمير المؤمنين عليٌّ عليه الصَّلاة والسَّلام، لأنّ النّاس ضَرْبان:

أحدهما: لا يوجبُ الإمامة، وهذا يكذّبُهُ فِعلُهُ، واحتياجه إلى الإمام.

والآخر: يوجبها.

والقائل بوجوبها على ضربين:

منهم من قال: بوجوبها شرعاً، وهو باطلٌ؛ لأنـّه لو لم يرد الشرعُ، لَعَلمنا أنّ الخلق لابُدّ لهم من ناظمٍ يكونُ أعلَمَ منهم بنَظْمِهم على طريقٍ مستقيمٍ.

ومن قال: بوجوبها عقلاً يعتبر الصفات التي ذكرناها، وكلُّ من أثبت الصفات لم

يُثبتها إلّا لأمير المؤمنين عليٍّ عليه الصلاةُ والسَّلام، فالقولُ بوجوب العِصمة، مع إثباتها لغيرِهِ، خروجٌ عن الإجماع.

ولأنّ الأخبار المتواترة ـ من طريق الخاصّة والعامَّة ـ دلَّت على تنصيص النبيّ عليه وآله السّلام، عليهِ وعلى أولاده، والأخبار المتواترةُ تُفضي إلى العلم؛ إذا لم تكن عن تواطُؤٍ، ولا ما يجري مجرى التواطُؤ من المُراسلة، وهذا لا يمكن في رُواة أخبار النَصّ مع تباعُدِ الديار، وعدم معرفة أهلِ كُلّ بلدٍ لأهل بلدٍ آخر؛ فعُلِمَ أنّه لا جامع لهم على نقل هذه الأخبار إلّا صدقها.

وبعده لِأَولادِهِ، إلى الثاني عشر عجَّل الله فرجه، والدليلُ على إمامته نصُّ النبيّ عليه، ونصُّ آبائه، وقولهم حُجَّةٌ.

ودليل وجوده على الجُملَةِ: هو ما دلَّ على أنَّ الزمان مع بقاء التكليف لا يجُوزُ أن يخلو من إمامٍ معصومٍ هو أعلمُ أهل زمانه.

بقي علينا أن نُبيّن سبب غيبَتِه عليه الصلاةُ والسَّلام، وهو السَّببُ الُمحوجُ للأنبياء إلى الغَيبة: مثل هرب موسى عليه السلام الذي دلَّ عليه القرآن، حيثُ قال: ﴿فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ﴾، وهرب يونس عليه السلام، ودخول إبراهيم عليه السلام النّار، ودخول نبيّنا صلى الله عليه وآله الغار.

فإذا لم يوجب هربُ الأنبياء خَللاً في نبُوَّتهم، فبأنْ لا يوجبُ هَرَب الإمام ـ مع أنّ الأعداء الآن أكثر ـ أولى.

وأمّا طولُ حياته؛ فممّا لا يُتعجَّبُ مِنه، لأنّ هذا الإنكار:

إمّا أن يكون ممّن يُثبِتُ قُدرة الله، أو ممَّن لا يُثبتها:

فمن أثبتها: إنّ شكَّ في أنّ الله تعالى قادرٌ على إبقائه أحداً، مع أنّه قادرٌ على جميع المقدورات؛ فهو كمَن شَكَّ في أنّ الله تعالى عالمٌ بجميع الجُزئيّات، مع أنّه عالمٌ بجميعِ المعلومات.

وإن كانَ لا يُثبته قادراً على ذلك؛ فالكلامُ معهُ لا يكون في الإمامة، والغيبة، ولكنّه في كونه تعالى قادراً، ومن ثمَّ إلى هنا بونٌ بعيد، فعلمنا أن ذلك غير منكرٍ.

وإذا كان سببُ الغيبة الخوف، واللهُ عالمُ بجميع المعلومات؛ فمهما عَلم أنّ تلك العلّة المُحوِجة زالت؛ أظهره.

فإن قلت: فاللهُ قادرٌ على إزالة الخوف، فإذا لم يُزِلهُ؛ فهوَ مُحوِجُهُ إلى الغيبة؟!

قُلنا: إزالةُ علّة المكلَّف في التكليف واجبةٌ، ولكن حَملُهُ على فعل التكليف بالقهر غير جائزٍ، فضلاً عن أن يكون واجباً، لأنّه لو حمَلَهُ على ذلك بالجبر؛ لزال التكليفُ، وبطل الثواب والعقاب.

فصل: في الكلام في العَدل والوعد والوعيد

الطاعة: فعلٌ يُعرّضُ العبد لعوضٍ مع التعظيم، ويُسمّى ذلك العوض المقارن ثواباً.

والمعصية: فعلٌ يُفضي إلى عوضٍ يُقارِن الإستخفاف، ويُسمّى ذلك عقاباً.

والعبدُ مخلوقٌ على أنّه يَقدر على اكتساب كلا الطرفين، وإلى ذلك أشار بقوله تعالى: ﴿**وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ**﴾ طريق الخير وطريق الشرّ، ولو لم يقدر على ذلك؛ لما أمره الله تعالى ولا نَهاهُ، كما أنّه لم يأمُرهُ بتغيير هيئاته وألوانه وأشكاله، التي لا يقدرُ الإنسان على تغييرها.

وإذا ثبت هذا؛ فالعبدُ معرَّضٌ بالطاعات والتكاليف العقليّة والشرعيّة لعوضٍ مقارنٍ للتعظيم، وهو الثوابُ، وهذا هو الذي بيَّنّا أنَّ العبد مخلوقٌ له، وهو أنّه خُلِق لا لانتفاع الخالق، بل لانتفاع الخَلْق، وكلّما كان النفعُ أجلَّ وأجمل؛ دلَّ على أنّ فاعِلَه أجوَدُ وأكمَلُ.

وأجَلُّ المنافع أن تكون دائمةً لا تزول.

ولمّا ثبت قطعاً أنّ هذه الدار ليست بدار الخلود؛ ثبت أنّ دار الخلود غير هذه، وهي دارُ الآخرة، فعُلِمَ أنّ هناك بقاءً لا فناءَ معه، وعِلْماً لا جهل معه، ولذَّةً لا نفرَةَ معها، وعِزّاً لا ذُلَّ مَعَه.

ولمّا لم تَصِل إلى تفاصيل ما قلناهُ عُقُولُ البشر؛ شرَحَهُ الشرعُ بالجنّة، والحور، والقصور، والأنهار، والأشجار والأثمار.

وكلّ من فوَّت نفسه هذه الدرجات؛ بقي في دركات الهلاك، وهي مقابلاتُ ما قلناه من الفناء، والجهل، والنفرة، والذُلّ، وشَرَح جميعَ ذلك السَّمعُ بالجحيم والحميم، والعقاب والعذاب الأليم، والعقارب والحيّات، والنيران واللّظى، أعاذَنا الله تعالى مِنها.

ولمّا كان الخَلقُ في باب التكليف على درجتين: مُطيعٍ، وعاصٍ؛ كان العدلُ أن يبني دارين: جنةٍ، ونارٍ.

والمطيع: إمّا أن يكون في الغاية القُصوى، وهو الذي يُطيعُ ولا يَعْصي، كالملائكة والأنبياء والأئمّة على الصحيح من المذهب .

وإمّا أن يُطيع ويَعْصي، كسائر المسلمين من المجرمين.

وإمّا أن يعصي ولا يُطيع كالشياطين، والكفرة.

وكانتِ الطاعةُ ضربين: عِلميّ، وعمليّ؛ كان العوَض في معرضها:

والعلميُّ دائمٌ، كمعرفة الله تعالى، ومعرفة رسوله، والأئمّة، ومعرفة الشرائع؛ فثوابُهُ دائمٌ.

والعمليُّ منقطعٌ، كالصلاة والصدقة، فعوضه منقطعٌ.

والمعصية أيضاً ضربان: اعتقاديّ، وعمليٌّ:

فالاعتقاديّ عقابُه دائمٌ، كالشِّرك بالله، وتكذيبِ حُجَجِ الله من الأنبياءوالأئمّة.

والعمليّ عِقابُهُ مُنقطِع، كلَطمَةِ اليتيم، وتَرك الصَّلاة، والزنا، والرِّبا، وتفاصيل ذلك ممّا أوردَهُ الشَرعُ.

ولمّا كان لابدّ من إيصال الثواب والعقاب إلى مُستحقّهما، ولا يصحُّ ذلك إلّا بالحَشْرِ والنَشر؛ وجبَ الحشرُ للعباد.

ولمّا كان عدلُهُ يقتضي أن لا يُؤاخِذَ أحداً على غفلةٍ؛ فلابدَّ من حسابٍ يُعْلِمهم الله أن ذلك جزاءُ أعمالهم.

ولمّا كانت الأعمال تتفاضلُ، ولا يُمكِنُ معرفةُ ذلك إلّا بتعديلٍ وتسويةٍ؛ فلابدّ من الميزان، ولابدَّ من أن تكون مثبتةً في كتابٍ لتَقرأ كلُّ نفسٍ كتابها، كما قال: ﴿**كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيباً**﴾ فالكتاب حقٌّ.

وإذا ثبت بالسَّمع أنّ القبر روضةٌ من رياض الجنّة، أو حُفرةٌ مِنْ حُفَر النيران؛ فلابدَّ من أن يُشعر ذلك حتّى لا يكون عَبَثاً.

وإذا كان النبيُّ صادقاً مصدّقاً، وأخبر بشفاعَتِهِ للأُمَّة؛ وجَب تصديقُهُ؛ لأنّا صدّقناه على الجملة، فمتى لم نُصَدّقهُ في هذه القضيّة؛ بَطَلَ ما أثبتناه أوّلاً من تصديقه عليه وآله الصَّلاة والسَّلام.

ولمّا كان النّاس فريقين: فريقٌ في الجنّة، وفريقٌ في السَّعير؛ فلابدَّ من طريقٍ لكلّ فريقٍ، وذلك هو الصراط، الذي وُصِف بأنّه أدقَّ من الشعر، في هذه الدار له نظير، وهو الطريقة الوُسطى التي هي واسطةٌ بين الإفراط والتفريط، فمتى عَبَر السّالك هذا الصراط الذي هو بين التفريط والإفراط، عَبَر ذلك الصراط كالبرق الخاطف، ومتى كان هاهنا في الطريق عاثراً، يكون هناك كذلك، كما قال النبيُّ ﷺ: «يموتُ المَرءُ على ما عاش عليه، يُحْشَر على ما مات عليه».

ثبَّتنا الله تعالى بالقول الثابت في الحياة الدُّنيا وفي الآخرة، وأقامنا على الصراط المستقيم، إنّه رؤوفٌ رحيم.

***

قد نجز تحرير هذه الرسالة، وهي مختصر عُجالة المعرفة، من تصانيف الإمام السعيد، العلّامة قطب الدِّين محمّد، ابن الإمام الصدر السعيد، حجّة الحقّ، هادي

الخلق، قطب الدِّين، شيخ الإسلام، أبي الحسين سعيد بن هبة الله بن الحسن الراوندي، قدّس الله تعالى أرواحهم بحقّ محمّدٍ وآله الطاهرين، صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين الطيّبين الطاهرين، والحمد لله ربّ العالمين، وذلك في بعض من يوم الخميس ثامن عشر شوّال، تمّ بالخير والإقبال سنة ٩٨٦ .

٢٤
رسالة في العقيدة

المحقّق الحلّي، أبو القاسم، نجم الدين جعفر بن الحسن بن يحيى الحلّي (٦٠٢ ـ ٦٧٦هـ)

❁ هذه الرسالة الاعتقادية لأشهر علماء الإماميّة في القرن السابع على الاطلاق، و هو المحقّق الحلّي ، صاحب الكتاب الخالد «شرائع الإسلام في مسائل الحلال و الحرام»، و قد وصفها الشيخ الطهراني (في الذريعة: ١٨٦/٢) و سمّاها باسم رسالة في أصــول الدين، و أشار إلى وجود نسخة منها في خزانة السيّد حسن الصدر في الكاظميّة، و لعلّ تسميتنا لها أنسب، إذ تكرر منه كلمة (عقيدة) في ثنايا الرسالة، و ذكر خلالها احدى الواجبات الاعتقادية. والنسخة التي اعتمدنا عليها في هــذا التــحقيق مــوجودة فــي مجموعة نفيسة تحتوي على عددٍ من الرسائل الكلاميّة والفلسفية و منهارسالتنا هذه، و هي من مخطوطات (كتابخانه مجلس شوراى اسلامى) بطهران برقم ٤٠١٣ (راجع فهرس المكتبة: ج ١١ / ص ١٣)، و تتشكّل الرسالة من ثلاثة فصول: في مــعرفة الله تعالى، و في أنّه تعالى حكيمٌ، و في النبوّة ، و تحدث المؤلّف في نهاية الفصل الثالث عن موضوع الإمامة. طبعت هذه الرسالة أولاً بتحقيقنا عام ١٤١٨هـ فــي مــجموعة «ميراث إسلامي ايران» الدفتر السادس، ص٦٩ ـ ٦٢.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمدُ للهِ رَبِّ العالمين، والصلاة على نبيّه محمّد وآله أجمعين.

يجبُ على كلّ عاقلٍ نشأ بين العقلاء، وسمع اختلافهم في إثبات الصانع ونفيه، وإثبات الثواب والعقاب، أن يصرف فكرته إلى معرفة ذلك بحيث يأمن زوال الضرر المجوّز، وأن يأمن ذلك إلّا بعد معرفة الله تعالى، ومعرفة ما يجوز أن يُوصف به وما لا يجوز، وأنّه حكيم لا يفعل قبيحاً، ولا يخلّ بواجبٍ، وإثباتُ النّبوة، ومن يقوم مقام الأنبياء عند عدمهم، ليهتدي بما يُبيَّن له من الطُرُق الموصِلة إلى النَّجاة.

فهذه أربعة فصول:

الفصل الأوّل

في معرفة الله وما يجوز أن يوصف به وما لا يجوز

والطريق الموصل إلى ذلك، النظرُ في أفعاله المختصّة به، وهي الجوامد والأعراض المخصوصة، لأنّه تعالى لا يعرف ضرورةً ـ لثبوت الشكّ في المعارف قبل النظر ـ ولا بالتقليد، لأنّ تقليد المُحقّ ليس أولى من تقليد المُبطل.

وكيفية النظر في أفعاله: أنّه نجِدُ بعضها منتقلاً في ضرائب الحدوث من صِغَرٍ إلى كبر، وهو يعلم اضطراراً أنّ ذلك لم يحصل لها من ذاتها، وإلّا لاَستوت في المقادير والنشوء.

ونجدُ بعضها مختلفاً في الألوان والطعوم والهيئات، فنعلم أنّه لابدّ ممن خالف بينها، لأستحالة أن يكون ذلك من ذاتها.

ونجدُ الجوامد لا تخلو من الحوادث المتباينة، وكلّ ما لا يخلو من الحوادث المتباينة فهو حادثٌ، وكلُّ حادثٍ فله مُحْدِثٌ ضرورةً.

ثمّ نعلم بواسطة اختلاف الأشياء وتباين أوصافها أنّ مبدعها مختارٌ، إذ لو كان موجباً لكانت أفعاله واقعةٌ على وجهٍ واحدٍ ولدامت لدوامه، إذ بقاء العلّة موجبٌ لبقاء المعلول. وفي اختلافها وعدمها بعد الوجود دلالةٌ على اختيار الموجد.

ثمّ نجدُ العالم محكماً مرتّباً على وجه المنفعة المقصودة، وهو يعلم أنّ المحكم لا يقعُ اتفاقاً، ولا يقع إلّا من عالمٍ به قبل ايقاعه كالكتابة المحكمة فإنّها لا تقع إلّا من عالم بها، فنعلم عند ذلك أنّ صانع العالم عالِمٌ. وإذا عرف إتّصافه بهذين الوصفين، علم أنّه حيٌّ موجودٌ، لأنّ الحيَّ هو الذي لا يستحيل أن يقدر ويعلم، ولأنّ المعدوم يستحيل أن يؤثّر في الموجودات.

فائدة

المعنيّ بكونه قادراً: أنّه يصحُّ أن يفعل وأن لا يفعل.

والمعنيّ بكونه عالماً: أنّه تبيّن الأشياء تبيّناً يصحُّ معه إيقاع الفعل محكماً.

والمعنيّ بكونه حَيّاً: أنّه لا يستحيل كونه قادراً عالماً.

والمعنيّ بكونه موجوداً: أنّ له ذاتاً متحقّقه في الأعيان.

وليس له بهذه الأوصاف أحوالٌ زائدةٌ على هذه الاعتبارات، لأنّ هذا القدر يكفي في إطلاق الوصف ولا دلالة على ما زاد عليه.

وهذه الأوصاف الأربعة واجبةٌ لذاته المقدّسة، إذ لو كانت حادثة لم يتّصف بها إلّا لأمرٍ.

ثمّ إنْ كان ذلك الأمرُ قديماً، لزم أن يكون في الوجود قديمان، وهو محالٌ.

وإنْ كان مُحْدَثاً، إفتقر إلى محدِثٍ، فإن كان المحدِثْ هو الله تعالى لزم كونه قادراً قبل كونه قادراً وهو محالٌ.

فإن كان غيره، تسلسلت العلل، أو ينتهى إلى قديمٍ غير الله تعالى، فيلزم أن يكون في الوجود قديمان، وهو محالٌ.

وإذا ثبت أنّها واجبة، لزم أن يستحقّها لذاته لا لمعانٍ توجبها له، وإلّا لكانت جُزءً من ذاته، فيلزم التركيب في ذاته تعالى، وهو محالٌ.

وإذا تحقّق أنّ هذه الصفات ذاتية، وجب أن يكون قادراً على كلّ مقدورٍ، عالماً بكلّ معلوم، لأنّ نسبة ذاته إلى الكلّ بالسَّوية، فيجُب أن يكون قادراً على الكلّ، لعدم المخصّص.

عقيدة

ويجب أن يُوصف بما دلّ عليه القرآن المجيد والسُّنة المتواترة: من كونه سميعاً، بصيراً، مُدْرِكاً، بمعنى كونه عالماً بالمسموعات والمبصَرات والمدرَكات، لا بمعنى إثبات صفةٍ.

ومريداً لأفعاله وللطّاعات من أفعال عباده، بمعنى أنّ له داعياً حكمياً إلى فعلها، لا بمعنى إثبات أمرٍ زائدٍ على العلم المخصوص.

ومتكلِّماً، بمعنى أنّه خاطب بعض رُسُله من الأنبياء والملائكة بالحروف والأصوات المعقولة، يفعلها لا بجوارح والآتٍ، ولا بمعنى إثبات معنىً قائم بالنفس، لأنّه غير معقول، وإثباته جهالةٌ.

عقيدةٌ

يجب أن نعلم أنّه تعالى قديمٌ، إذ لو كان مُحْدَثاً لأفتقر إلى مُحْدِثٍ، ويتسلسل العلل والمعلولات، وهو محالٌ، فلابدَّ من انتهاء الحوادث إلى قديم.

فإذا عُرِفَ ذلك، عُرِفَ استحالة أن يكون تعالى جسماً أو عرضاً أو حالاً في محلٍّ، لأنّ كلّ متصفٍ بذلك حادثٌ، وقد وَضُح أنّه قديمٌ، فإذا تحقّق اتّصافه بالقِدَم، وجب أن لا يشاركه فيه غيره، إذ لو كان في الوجود قديمان، لكان إن لم يُتمه

أحدهما عن الآخر بأمرٍ استحال التعدّد فيهما. وإن تمّه أحدهما عن الآخر لزم أن يكون أحدهما مركّباً ممّا به الإشتراك وممّا به الامتياز، والمركب لا يكون قديماً، لأنّ القديم لا يكون موجوداً إلّا بذاته، وواجب الوجود بذاته يستحيل أن يكون مركّباً.

إذا عُرف أنّه ليس بجسم ولا عرض، عُرِفَ أنّه لا يجوز أن يُرى، لأنّ الرؤية واجبةٌ عند سلامة الحوّاس وارتفاع الموانع، فلو كان ممّا يصحُّ أن يُرى، لوجب أن يُرى.

ولأنّه إن رُئي في جهةٍ فهو جسمٌ أو عرضٌ. وإن رُئي من غير مقابلةٍ ولا في جهةٍ، كان ذلك غير معقول، وإنّما به جهالة.

ويدلّ على ذلك من القرآن قوله تعالى: ﴿**لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ**﴾ ، وقوله تعالى: ﴿**لَنْ تَرَانِي**﴾.

و(لَن) لنفي الأبد، ومن المستحيل أن يراه آحاد الناس، وموسى عليه السلام لا يراه.

عقيدة

يجب أن يُعلم أنّه تعالى غنيٌ في ذاته وصفاته، غير محتاج إلى اجتلاب نفع، ولا دفع ضرر، لأنّ اجتلاب النفع إنّما يصحُّ على من تصحُّ عليه الشَّهوة، والشَّهوة لا تصحُّ إلّا على الأجسام، تعالى الله عن ذلك.

الفصل الثاني

في أنّه حكيمٌ، لا يفعل قبيحاً، ولا يخلُّ بواجبٍ

إنّك لتعلم حكم الفعل في كثير من الأفعال بالقبح، كالظلم والكذب، وفي كثير من الأفعال بالوجوب، كرَّد الوديعة وقضاء الدَّين، وفي كثير من الأفعال بالحسن كالصَّدقة وإرشاد الضّال.

وتعلم أنّ الكَذِبَ إنّما قبحُ لكونه كذباً لا لأمرٍ سوى ذلك، وكذلك إنّما وجب ردّ الوديعة لكونه ردّاً للوديعة، فنعلم عند ذلك أنّه لا يختلف باختلاف الفاعل، بل ممّن وقع الكذب كان قبيحاً، لحصول الوجه المقتضي لقبحه.

فإذا تقرّر ذلك، وجب أن تعلم [أنّه] تعالى لا يفعل قبيحاً، ولا يخلُّ بواجبٍ، لأنّ القبيح لا يفعله إلّا جاهلٌ بقبحه، أو معتقدٌ لاحتياجه إليه، والأمران منفيّان عنه تعالى.

عقيدةٌ

يجب أن يُعلم أنّ العبد فاعلٌ لتصرّفاته، لأنّه يجد من نفسه وجداناً ضروريّاً قدرته على الحركة يمنةً ويسرةً، وأنّه ليس كالمُلجأ الذي لا يقدرُ على الامتناع. ولأنّه يذمُ على القبيح من أفعاله، ويُمدح على الحسن منها، فلِمَ لم يُكِن فعلاً له لما حَسُنَ ذَمّه كما لا يحسن ذَمُّه على خلقته وصورته.

ولأنّه لو كانت أفعال المكلّفين أفعالاً لله تعالى، لبطل الثّوابُ والعقاب، والوعد والوعيد. ولم يكن لبعثة الأنبياء وشرح العبادات وإنزال القُرآن فائدة، وذلك هدمٌ للدين ، ومصيرٌ إلى قول المُلحدين.

عقيدة

ويجبُ أن نعلم أن ارادة القبيح قبيحةٌ، لأنّ الذم تعلّق بمريد القبيح، كما تعلّق بفاعله.

وإذا ثبت أنّ الله تعالى ما يفعل القبيح، ثبت أنّه لا يريدُ القبيح.

وقول المسلمين: «ما شاء الله كان وما لم يشاء لم يكن»، يَعنونَ بذلك من أفعاله خاصّة دون أفعال المكلّفين، يشهد بذلك قوله تعالى: ﴿**وَاللهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ**﴾، ﴿**وَمَا اللهُ يُرِيدُ ظُلْماً لِلْعِبَادِ**﴾.

وإذا تحقّق ذلك، عُرِفَ أنّ جميع ما يفعل الله تعالى حسنٌ، سواءٌ علم وجه حُسنِه أو جُهِلَ، مثل فعل الآلام وخلق المؤذيات، فإنّ جميع ذلك فعل اللُّطف والأعتبار، وفي مقابلة الآلام من الأعواض ما يخرجها عن كونها ظلماً.

فائدة

ومن الواجب في الحكمة اللُّطف للمكلّفين، وهوأن يفعل معهم كلَّ ما يعلم أنّه مجردٌ لدواعيهم إلى الطّاعة، لأنّه لو لم يفعل ذلك لكان ناقضاً لغرضه، إذ لا مشقّة عليه في فعله، وهو مُفضٍ إلى غرضه.

ويجب عليه أيضاً في الحكمة تعويض الموالين وثواب المُطيعين، لأنّه لو لم يفعل لَدَخل في كونه ظلماً، و لأنّ التكليف شاقٌ، وقد ألزمنا به مع إمكان أن نجعله غير شاقٍ، فلو لم يثبُت لكان التّكليف ظلماً وعبثاً.

فإذا عرفت ذلك، فثواب الإيمان دائمٌ،[و] عقاب الكفر كذلك بغير خلافٍ بين المسلمين.

وأمّا الفاسق، فإنّ عقابه منقطعٌ لأنّه يستحقُّ الثواب بإيمانه،[و] لو كان عقابه دائماً لأجتمع له استحقاقان دائمان، وهو محالٌ. ويجوز أن يعفو الله عن عقابه، ويجوز أن يسقط بشافعة من له شفاعةٌ يوم القيامة، أو بالتّوبة.

فإنْ لم يحصل شيءٌ من ذلك، إقتص الله منه بقدر لعنه، ثمّ مآله إلى الثّواب الدائم.

الفصل الثالث

في النبوّة

هو البُشرى عن الله تعالى ... بشري وإنّما يعلم صدقه بواسطة المعجزة، وهي فعلٌ خارقٌ للعادة متعذّرٌ في جنسه أو صفته، مطابقٌ لدعوى المُدّعي والشّرع، إنّما

يتضمّن دلالة الخلق على مصالحهم ومفاسدهم، و... تجوز اختلاف المصالح إلى اختلاف الأزمان، فجاز اختلاف الشرائع تبعاً لاختلاف المصالح.

إذا عرفت أنّ الأنبياء نُصبوا لإرشاد الخلق، وجب أن يكونوا معصومين من الذنوب، كبيرها وصغيرها، لأنّهم قدوة الخلق، فلو جاز وقوع الخطأ منهم لُحمل ذلك على اتّباعهم فيه.

ويدلّ على ذلك من القرآن قوله تعالى: ﴿**لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ**﴾.

ولأنّ فعل المعصيةُ منفِرٌ عن الاتّباع، ويجب صونُ الأنبياء عن الأُمور المنفرّة.

عقيدة

محمدٌ رسول الله، رسولٌ صادقٌ، لأنّه إدّعى النبوّة، وظهر على يده المعجز، ومن كان كذلك فهو صادقٌ.

أمّا دعواه النّبوة فمتواترٌ، لا يدفعه إلّا مكابر.

وأمّا ظهور المعجز، فإنّه تحدّى العرب بالقرآن ولم يعارضوه، فلو كانوا قادرين على معارضته لعارضوه، لأنّ دواعيهم كانت متوفرةً إلى اظهار غلبته، ومن كان داعيه متوفراً إلى شيءٍ وعلم أنّه يحصل بما هو قادرٌ عليه، فإنّه يفعله لا محالة، فلمّا لم يعارضوه وعدلوا إلى حربه مع صعوبة الحرب وشدّتها، دلَّ على العجز، لأنّ العاقل لا يعدل عن الأسهل إلى الأشقّ، إلّا مع العجز.

ومن معجزاته ﷺ ما اشتهر نقله واستفاض، مثل : حنين الجِذع، وانشقاق القمر، وكلام الذّراع، وانباعُ الماء من بين أصابعه، وطعام الخلق الكثير من الطّعام القليل، وغير ذلك مِن المعجز التي يقوم من مجموعها الجزم بظهور العجز.

وأمّا الدليل على أنّ كلّ من ظهر المعجز على يده فهو صادق : فلأنّ المعجز يجيءُ مجرى قول القائل : صدقتَ، ألا ترى أنّ الملك العظيم إذا إدّعي إنسانٌ

بحضرته النيابة عنه، وقال الدليل على ذلك أنّه يرفع عمامته عن رأسه، أو يفعل شيئاً لم تجر العادة به، ثمّ فعله. دلّ ذلك على صدق مدّعى النيابة.

فإن قيل: ما المانع أن يكون المعجز فعلٌ حسيٌ أو غيره؟

قلنا: كان يجب في حكمة الله تعالى كشف ذلك وإلّا كان معمّياً على الخلق، ولأنّه كان يلزم اشتباه دلالة النبيّ الصادق بالمُتنبيء الكاذب، وذلك غير جائز في حكمة الله تعالى.

فإذا ثبت نبوّة نبيّنا عليه السلام، ثبت بُطلان اليهود وغيرهم من الفِرق قطعاً.

وفعل اللُطف واجبٌ على الله تعالى، وإذا ثبت ذلك وجب القول بوجود الإمام في هذا الوقت، وإلّا خلا الزمان من الإمام، وهو محالٌ.

فائدة

إنّما إستتر عن أعدائه خوفاً على نفسه، وعن أوليائه خوفاً عليهم من أعدائه، وكما جاز لعليّ عليه السلام والأئمّة من بعده عليهم السلام كفّ ألسنتهم عن الفُتيا في وقتٍ، وأيديهم عن اصلاح الرّعية في أكثر الأوقات، خوفاً على أنفسهم، فكذلك يجوز لإمام الوقت إخفاء نفسه خوفاً عليها.

ويدلّ على وجوده من حيث النقل، اتفاق طائفة كثيرةٍ من الشيعة على مشاهدته، وطائفة على مكاتبته ومراسلته، اتّفاقاً يحصلُ من مجموعه اليقين بوجوده.

فمن المشاهدين له من النساء: حكيمة بنتُ محمّد بن عليّ بن موسى عليهم السلام، وماريه، وجارية الخيزرانيّ.

ومن الرجال: أبو هارون، فإنّه قال: (رأيت صاحب الزمان وكان مولدهُ يوم الجمعة سنة ستٍ وخمسين ومائين).

وأبو غانم الخادم، قال: (وُلد لأبي محمّد عليه السلام ولد فسمّاه محمّداً، وعرضه على أصحابه يوم الثالث).

وعن محمّد بن معاوية بن حكيم، ومحمّد بن محبوب بن نوح، ومحمّد بن عثمان العَمْري، قالوا: (عرض علينا أبو محمّد عليه السلام إبنه صلوات الله عليه، ونحن أربعون رجلاً، فقال: هذا إمامكم بعدي).

ومن كلامه ومكاتبته العَمري وإبنه، ومحمّد بن مهزيار، وأحمد بن إسحاق، والبسّامي، والقاسم بن العلاء، ومحمّد بن شاذان، وغيرهم ممّن لا يحضرني كثرةً، ممن يحصل بهم التواتر عند الوقوف على أخبارهم، والاطّلاع على ما نُقِل عنهم، ويزول به الرَّيب.

وربما استبعد كثيرٌ من المخالفين بقائه عليه السلام هذا العُمر المتطاول، غفولاً منهم عن قدرة الله تعالى، وقلّة تأمّل فيما نُقِل من أخبار المعمّرين مثل نوح عليه السلام، فإنّه عاش بنصّ القرآن ما يزيد على ﴿**أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَاماً**﴾، وفي الأخبار ألفي سنةٍ، وخمس مائة سنة.

ومثل سليمان فإنّه عاش سبعمائة سنة واثنتي عشرة سنة.

وفي زَمَن نبيّنا عليه السلام، سلمان الفارسي رضي الله عنه فإنّه عاش أربعمائة سنة وخمسين عاماً، ولم نقف على ذلك لعلمنا أنّ ذلك داخلٌ في قدرة الله تعالى، وغيرُ متعذّرٍ عليه سبحانه، إذا اقتضه المصلحة.

فائدة

وقد ثبت عن الأئمّة عليهم السلام بالنقل، أنّه يجب أن يُعرفوا بأجمعهم، وأنّ من جحد أحدهم كمَن جحدهم سائرهم.

فليعمل على ذلك إن شاء الله تعالى.

تمّت كتابة هذا المختصر الذي أملاه الشيخ الإمام، الفقيه، نجم الدين، مفتي الشيعة جعفر بن الحسن بن سعيد، قدّس الله روحه، في الثاني من شهر ربيع الأوّل لسنة خمس وثمانين وستمائة هجريّة.

٢٥
أُرجوزة
نظم «الياقوت» في علم الكلام

صنعة

الإمام شهاب الدِّين إسماعيل ابن العودي الأسدي الحِلّي

من أعلام القرن السابع أو الثامن للهجرة

۞ نمتلك شواهد قويّة على أنّ كتاب «الياقوت في علم الكلام» يعدّ من أقدم كتب الكلام عند الشيعة الإماميّة، فقد كان الكتاب في متناول يد متكلِّمي الشيعة، ووردت عنه نقولات كثيرة في العديد من كتب الشيعة الكلاميّة والاعتقاديّة، و رغم كلّ ذلك فإنّ هناك اختلافاً بين الباحثين حول حياة مؤلّفه وعصره والآراء الكلاميّة الواردة فيه، فقد تضاربت الآراء حول اسم المؤلّف و الفترة التي عاش فيها حيث تبدأ الاحتمالات بالقرن الثالث الهجري وتنتهي إلى القرن السابع، لكن المتّفق عليه أهمّية الكتاب ودوره في تنمية علم الكلام الشيعي وإبرازه وتبلوره في فترة هامّة من تاريخ علم الكلام عند الإماميّة، راجع رياض العلماء: ٦ / ٣٨، أعيان الشيعة: ٢ / ٢٧٤، الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٢٥ / ٢٧١، الكنى والألقاب: ١ / ٩٤، خاندان نوبختى: ١٦٨ـ ١٧٠، الشيعة

وفنون الإسلام: ٦٩، تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام: ٣٦٤، تاريخ الأدب العربي، بروكلمان: ٣ / ٣٣٨، تاريخ التراث العربي، لفؤاد سزكين: المجلّد الأوّل: ص ٢٩٥ حيث وصف كتاب «الياقوت» بأنّه (هجوم عقيدي شيعي على الأشاعرة)، ومن المحتمل أنّه اقتبس الوصف من سلفه بروكلمان الذي سمّى الكتاب بـ (الياقوت في كلام أهل الشيعة ومناظرة الأشاعرة) والتسمية استنباط شخصي منه حيث لم ترد هذه التسمية في المراجع المعتمدة.

ولهذا الكتاب شرحان:

١ ـ شرح الياقوت: لابن أبي الحديد عبد الحميد بن محمّد المدائني المعتزلي المتوفّى ٦٥٧هـ ، أشهر شرّاح «نهج البلاغة»، (شرح نهج البلاغة: ١ / ١٩ ط مصر المحقَّق).

٢ ـ أنوار الملكوت في شرح الياقوت: للعلّامة الحلّي الحسن بن يوسف ابن المطهّر المتوفّى ٧٢٦هـ .

فضلاً عن هذين الشرحين فقد نظمه المتكلّم والأديب الشيعي العلّامة شهاب الدِّين إسماعيل ابن العودي الأسدي الحلّي وسمّاه بـ «أُرجوزة في شرح الياقوت في علم الكلام».

مؤلّف الأُرجوزة: اختلف أصحاب التراجم والمفهرسون في صاحب الأرجوزة، فبعضهم نسبها إلى ابن العودي الأسدي الحلّي، وآخرون إلى ابن العودي العاملي الجزّيني ، بل حاول بعضهم التوفيق بينهما بأن اعتبر الأوّل من نسل بعض من هاجروا من جبل عامل إلى بلاد الرافدين أو بالعكس (طبقات أعلام الشيعة: ق٨ : ٢٠٧ و ٢٢٢) والظاهر أنّ سبب الاختلاف يعود إلى ما ذكره الشيخ محمّد بن الحسن الحُرّ العاملي حيث قال في كتابه «أمل الآمل» عن المترجم له: (الشيخ شهاب الدِّين إسماعيل بن الشيخ شرف الدِّين أبي عبد الله الحسين العودي العاملي الجزّيني، فاضل، عالم، علّامة، شاعر، وله أُرجوزة في شرح الياقوت في علم الكلام وغير ذلك)، ثمّ نقل الأفندي العبارة بنصّها في «رياض العلماء»: ١ / ٨٣، وتبعهما على ذلك السيّد محسن الأمين العاملي في «أعيان الشيعة» ٣ / ٣١٩، والشيخ آقا بزرگ الطهراني في «الذريعة»: ١ /

٤٠٨ مع بعض الإضافات التي لا تخلّ بأصل ما ورد أوّلاً، والغريب أنّهم جميعاً لم يتعرّضوا إلى حياة الرجل وسيرته وعلى الخصوص لتاريخ ولادته ووفاته، عدا الشيخ الطهراني حيث يقول: (وعلى كلّ فلم نعلم طبقة هذا الناظم وعصره، والظاهر أنّه من أقرباء ابن العودي المشهور الذي كان تلميذ الشهيد الثاني، وهو محمّد بن عليّ بن الحسن العودي الجزيني مؤلّف «بغية المُريد» في أحوال اُستاذه الشيخ زين الدِّين الشهيد). وبناءً عليه بما أنّ الشهيد الثاني قد استشهد سنة ٩٦٦هـ فيقتضي أن يكون ناظم الأرجوزة من علماء القرن العاشر، لكنّه مردود لجهتين:

١ ـ ما نقله السيّد محسن الأمين العاملي؆ في «أعيان الشيعة: ٣ / ٣١٩» عن مخطوط كتاب «الطليعة من شعراء الشيعة من القدماء والمتأخّرين» للشيخ محمّد طاهر السماوي: (في الطليعة: إسماعيل بن الحسين العودي العاملي المعروف بشهاب الدِّين ابن شرف الدِّين، توفّى في الجبل سنة ٥٨٠ هـ تقريباً، كان فاضلاً متضلّعاً في العلم والفضل الجمّ وكان أديباً شاعراً، دخل العراق وزار المشاهد وحضر على علماء الحلّة، ثمّ رجع إلى بلده جزّين، له نظم الياقوت، أُرجوزة نظم بها كتاب «الياقوت» لابن نوبخت في علم الكلام، أورد له ابن شهرآشوب في «المناقب» وكان شاعراً له أبياتاً من قصيدة علويّة...).

٢ ـ هناك مخطوطة تضمّ مجموعة من الرسائل في مكتبة بودليان باكسفورد برقم (64F) ومصوّرتها في مكتبة العلّامة السيّد عبد العزيز الطباطبائي؆ التخصّصيّة في قمّ، وهي تضمّ ١٩ رسالة كلاميّة شيعيّة، والرسالة ١٧ منها هي أُرجوزة ابن العودي. وتبدأ من ورق ١١٣ وتنتهي في ورق ١١٩، والأرجوزة في ٣٢٦ بيتاً، أوّلها:

الحمدُ لله على التوفيق إلى طريق الحقّ بالتحقيق

بقلم الشيخ الإمام العالم المحقّق... شهاب الدِّين إسماعيل بن العودي الأسدي الحلّي قدّس الله روحه.

وجاء في آخرها: (تمّت والحمد لله وصلواته على محمّد وآله الطاهرين... يوم الثلاثاء السادس وعشرين من شهر ذي الحجّة من شهور سنة واحد وأربعين وسبعمئةٍ، أحسن الله تقضيّها بمنّه وكرمه... قُوبلت على النسخة المكتوبة بخطّ المصنّف).

وتبيّن عند المقارنة بين نسخة مكتبة بودليان ونسخة مكتبة السيّد المرعشي بقم أنّ الأخيرة مستنسخة من الأولى لتطابقهما من البداية إلى النهاية بل وحتّى الكلمات الساقطة والممحوّة وغير المقروءة.

والنتيجة: هي أنّ المستفاد من مجموع ما مرّ ذكره الأُمور التالية:

الأمر الأوّل: أنّه بملاحظة ما ورد في نسختي بودليان والمرعشيّة، فإنّ ناظم هذه الأرجوزة هو شهاب الدِّين إسماعيل بن العودي الأسدي الحلّي، وليس الجزيني العاملي.

الأمر الثاني: أنّه بملاحظة تاريخ كتابة نسخة بودليان (سنة ٧٤١هـ)، و طلب الرحمة على الناظم الوارد في النسختين، فإنّ احتمال أنّ ناظمها من أعلام القرن السابع لم يكن أمراً مستبعداً، وممّا يؤيّد هذا الاحتمال أنّ الناظم يذكر بالخصوص في البيت الثلاثين من قصيدته كبير فقهاء ومتكلِّمي الشيعة في بدايات القرن السابع الهجري، أي الشيخ محفوظ سالم بن محفوظ السوراوي دون غيره من متكلِّمي الحلّة في القرنين السابع والثامن برغم كثرتهم، وهذا يقوّي احتمال حياته في بدايات أو أواسط القرن السابع، وبهذا يبطل كلام الشيخ آقا بزرگ الطهراني الذي عدّه من أقرباء ابن العودي الذي كان تلميذ الشهيد الثاني ﵀ المستشهد سنة ٩٦٦هـ، وعليه فيصبح ما نقله السيّد محسن الأمين العاملي عن «الطليعة» من أنّ الناظم من معاصري ابن شهرآشوب المتوفّى سنة ٥٨٠هـ غير بعيد.

الأمر الثالث: فضلاً عن جميع ما ذكر فإنّ نصّ الأرجوزة والمسائل والآراء المطروحة فيها كالبحث عن الآجال والأرزاق والأسعار يشابه إلى حدٍّ بعيد سياق النصوص الكلاميّة المتقدّمة على مؤلّفات خواجه نصير الدِّين الطوسي (المتوفّى ٦٧٢ هـ) والعلّامة الحلّي المتوفّى ٧٢٦هـ.

الأمر الرابع: فضلاً عن جميع ما قلناه آنفاً فلا بأس بملاحظة ما قاله العلّامة السيّد عبد العزيز الطباطبائي﵀ في «معجم أعلام الشيعة» ج ١ / ٤٦٦ عن ابن العودي، فلعلّ في كلامه ما يرفع الشبهة عن النسبتين (الأسدي الحلّي، والجزيني العاملي) ويوفّق

بينهما، برغم اختلاف الاسم والكنية بين ناظم الأرجوزة والمترجم له، يقول:

(الشيخ نجيب الدِّين أبو القاسم بن حسين بن العود الأسدي الحلّي المولود بعد سنة ٥٨٠ هـ والمتوفّى في جزين ليلة النصف من شعبان سنة ٦٧٩هـ وقيل سنة ٦٧٧. ترجم له الذهبي في «تاريخ الإسلام» في وفيّات سنة ٦٧٩، وحكاه عنه الشيخ راغب الطبّاخ في «أعلام النبلاء بتاريخ الحلب الشهباء»، ٤: / ٤٧٩ رقم ٢٦٠، وقال: الفقيه المتكلِّم، رئيس الرافضة، وشيخ الشيعة، وكان قد أسنّ وعمّر وانهرم، قدم حلبُ تردّد إلى الشريف عزّ الدِّين مرتضى ـ نقيب الأشراف ـ... وابن العود المذكور كان من الحلّة، وهو عندهم إمامٌ يُقتدى به في مذهبهم، فيه مشاركة في علوم شتّى، وحُسْن عشرةٍ ومحاضرةٍ بالأشعار والتواريخ والحكايات والنوادر، قال الذهبي في «المشتبه» ص٤٧٧: النجيب ابن العود الحلّي الرافضي من علمائهم، سكن جزين، ونحوه في «تبصير المنتبه» ص٩٧٦).

خصائص الأرجوزة: نظم ابن العودي أُرجوزته هذه في ٣٢٦ بيتاً، وبالرغم من عدم إشارته إلى كتاب «الياقوت» خلال هذه الأرجوزة، إلّا أنّنا حينما نقارن بينهما نجد أنّها ليست إلّا نظماً لمضمون ما ورد في «الياقوت» من دون زيادة عليه أو شرحٍ لموادّه، وبذلك يتبيّن بطلان دعوى من عدَّ الأرجوزة شرحاً للياقوت، و منهم صاحب «أَمل الآمل» فقد قال في ترجمة الناظم: (الشيخ شهاب الدين بن الشيخ شرف الدين، أبي عبدالله الحسين العودي العاملي الجزّيني، فاضلٌ عالمٌ علّامةٌ شاعرٌ اديبٌ، و له أرجوزةٌ في شرح الياقوت في الكلام).

وقد أفصح الناظم في مقدّمة أرجوزته ـ السادس والسابع ـ عن مراده وأنّه قصد إيجاز الواجبات الاعتقاديّة بألفاظ منتظمة ليسهل حفظها على من أراد ذلك:

هذا وإنّي أذكر المفروضا مرصَّعاً، منتظماً، قريضا
وأُوجزُ المعنى مع الألفاظ ليسهل الحفظَ على الحفّاظِ

تعرّض الناظم لذكر بعض المذاهب الكلاميّة ـ كالمُجْبرة والأشاعرة والحنابلة والبكريّة والتناسخيّة والخوارج والكراميّة، والمشركين، واليهود والنصارى والمجوس والغُلاة ـ والمتكلّمين كابن محفوظ السوراوي، وفخر الرازي، وابن سينا، وجهم بن

صفوان ، وبعض كتبهم مثل كتاب «الإشارات والتنبيهات» و«المنهاج».

أمّا النسخة المخطوطة المعتمد عليها في هذا التحقيق فهي النسخة المحفوظة في مكتبة بودليان بأكسفورد، و تحدّثنا عن خصائصها سابقاً، وقد استعنّا بمصوّرتها الموجودة في مكتبة العلّامة السيّد عبد العزيز الطباطبائي بقم، كما استعنت بنسخة أخرى موجودة ضمن مجموعة برقم ٢٧٥٤ في مكتبة آية الله المرعشي النجفي بقم (فهرست المكتبة: ٧ / ٣١٢) وهي بخطّ محمّد بن زين العابدين الموسوي بتاريخ ١٢ محرّم ١٢٨٢هـ ، فقد راجعتها لمعرفة بعض الكلمات الممحوّة أو المخرومة أو الساقطة من نسخة الأصل .

وينبغي التنبيه إلى أمرين:

١. فقدان بعض الأبيات للوزن والقافية المطلوب وجودهما، و لعل ذلك ناجمٌ عن صعوبة نظم المصطلحات الكلاميّة المعقدة في إطار الشعر.

٢. أضفتُ عناوين الفصول ليسهل تناولها والرجوع إليها، وإلاّ فإنّ المخطوطتين خاليتان عن التبويب والتفصيل، وقد طُبعت هذه الأرجوزة بتحقيقنا أوّلاً سنة ١٤١٨هـ في مجموعة (ميراث إسلامي إيران ـ الدفتر الثامن: ص٥١٣ ـ ٥٣٣).

بسم الله الرحمن الرحيم

الحـــمدُ للهِ عـــلى التـــوفيقِ   إلى طَـــريق الحــقِّ والتّــحقيقِ
حَمْداً يَدوُمُ مــا بــقيَ الديــمومُ   وأزهرتْ فــي الفَــلَكِ النــجومُ
ثُـــمَّ الصَّـــلاةُ والسَّــلامُ النّــامِ   عَـــلى النَــبيِّ أفــضَلِ الأنــامِ
وصِــــنْوِهِ عـــليٍّ خَــيرِ الأُمــمِ   مِنْ بَعدِهِ مِــنْ عُــرْبِها والعَــجَمِ
وَوُلْــدِه الأمــاجِدِ الأخـــيارِ   الطّــــيبينِ صَــفوَةِ الأبـــرارِ

***

هذا، وإنّي أذكُــرُ المــفروضا   مُــرَصَّعاً مُــنتظَماً، قــريضا
وأُوجزُ المعنى مــع الألفــاظِ   لَيَسهُلَ الحِفْظُ على الحُــفّاظِ
أعُــدّها ذَخــيرةَ يــومِ الوَفــا   وَوَصْلَنا إلى جوارِ المُصطفى

[القول في النظر]

وأوّلُ الفـــروضِ فــي الأديــانِ   مَــــعرِفةُ اللهِ العَـــظيمِ الشأنِ
لأنّ فـــيها مُــخلِّصاً مِــنَ الضّــررِ   ولا طــريقَ نــحوها ســوى النَّــظَرِ
فــــهو إذَنْ لأجــــلها مَــفروضُ   وَفَـــرضُهُ كَـــفَرضِها مَــفْروضُ
ومــــا سِـــواهُ لا يُــفيدُ جَــزْماً   مـــعرفةً بـــه، ولكــن وَهْــمَاً
لأنّ قـــولَ الصَّـــادقِ الأمــينِ   بـــغيرها لم يَـــحْضَ بــالتبيّينِ
والقــولُ بــالتَّقليدِ فــي البُــطلانِ   لم يُـــفْتَقر فـــيه إلى بـــيانِ
عـــند الذي يَســتحضِرُ الوجــوها   فَـــظاهِرُ البُــطلانِ جَــزماً فــيها
ولَــــيسَتِ المــعارِفُ المَــنظورة   كـــافيةً فــيها وذا ضَــرورة

لأنّ فـــيها غـــايةَ الخـــلافِ فـــهو إذنْ لمُـــدّعيها نـــافِ
وحِـــينَ مـــا قَـدْ بَـطَل التَـحصيلُ لِـــغَيْرِهِ إذا ظَـــهرَ الدّليـــلُ
كـــانَ مـــفيداً للـعلومِ حَـتماً ومُـــنكِروه مـــا أصَـابوا عِـلْماً
وكـلُّ مـا قَـد قسّـموا عـلينا نَـــــردُّه بـــفاضلٍ لَـــدَينا
وَهُـو قـد يُـخْطئُ وَقـدْ يُـصيبُ إلّا إذا مـــا رُوعـــيَ التّـرتيبُ
وواجبٌ بـــالعقلِ لا بـــالنقلِ إذْ لازمٌ مـــنه انـقطاعُ الرُّسُـلِ
ويَـــلزمُ الدُّور كـــمّا بـــيَّنا وهـــي مَـحالٌ بـالّذي بَـرهنّا
وقـــولُهُم: إلزامـــنا مُشـــتركٌ فـليسَ عَـنه مَـخلصٌ يَـنْسَلِكُ
قـلنا لهُـم: خَـلاصُنا بـالفطريّ فَـلا اشـتِراكَ بـيننا فـي الأمـرِ
وحَـــدَّه الإمـامُ فـخرُ الدّيـنِ فـــي كُـتْبِهِ بـــناقصٍ مُـبينِ
لأنـــّـه قـد أخـرجَ التّـصُورا بـقيده التّـصديقَ لمّـا ذَكَـرا
وابـنُ سـينا حَـدَّهُ فـي «الشِّـفا» بـالإنتقال، و«الإشـارات» نـفى
فَـبينَ قـولَيه وضِـدّيه غَـدا تـناقضٌ يـوجَدُ بـاقٍ أبـدا
وابـنُ مـحفوظٍ عـليه نَـقضُ فـي جـزئِه الثـاني، ودورٌ مـحضُ
إذ قـال هـذا مِـنْ قَـضاء العَـبيدِ وفِـعلُها فـي الـمنهج السَّـديدِ
وكـلُّ إنسـانٍ لمـا يَـفعَلُه بِـعِلْمه جَـزْماً ولا يَـجْهَلُه
فـالحقُّ والتّـحقيق إنّ النَّـظر إلى الحُـدود لَـمْ يَكُـنْ مُـفْتَقِرا
لأنّ وضـعَ الحـدِّ للـبيانِ وذاك مـعلومٌ لدى الإنسـانِ
لكـنّه يُـولِّدُ العُـلُوما لا عـادةً جـازَتْ ولا لزُومـا
والعِـلمُ مـقدورٌ لدى النُّـظارِ بـالأوليّات مِـنَ الأفكـارِ
ومِـنعُ فـخر الدِّيـنِ مَنعٌ واهـي إذ أسْـنَدَ الكُـلَّ إلى الإلهِ
وذاك مَحضُ الجَـبرِ عـند الُـمجْبِرَة قـد خـالَفُوا فـيه العُـقولَ النـيّرة

ويُـفسَدُ الجَـبرُ إذا انـتهينا إليـه فـي مـوضعه يـقينا
والعِـلمُ لا يُكسبُ بـالتعريف إذ يَستحيلُ الكَشْفُ بـالمكشوفِ
والعِـلْمُ بـالدَّليل والمَـدلُولِ غـيرَ أنّ فـي أدلّـة العُـقولِ
كـذلك القـولُ فـي الدَّلالة فـإنّه غَـيرٌ بـلا استحالة

[القول في الجوهر والعَرَض]

القولُ فـي الأعـراضِ والأجسـامِ والجـوهرِ الفـردِ مع الأحكـامِ
فـالجوهرُ الفَـردُ بـه اختلافُ فـي حـدَّه، جـميعها ضِـعافُ
كـذا فـي النـفي وفـي الإثـباتِ قد حَصَل الخـلافُ فـي الرايـاتِ
فَـبعضُهُم أثـبته بـالنقطة وبـالزّمانِ ثـمّ فَـرَض الكُـرَة
وبَـعضُهُم بـالخطّ مِـن زوجـينِ كـفاه لَـمّا فـرَضَ الجُـزئينِ
مِـنْ فـوقهِ وتـحتِ ثـمَّ انْـتَقَلا عـلى تسـاوٍ فـالتحادي حَـصَلا
عـلى اتّـصالٍ ثـالثٍ وثـانِ فَـتَلْزَمُ القِسْـمَةُ مـن بـيانِ
كـذلك الجُـزءُ مـعَ الجُـزئينِ إذ حـصَلَ التـلاقِ بـالجَنبينِ
أو كـانَ بـالكُلّ فـذا تـداخـلُ وهـو لديـنا مُستحيلٌ بـاطلٌ
وسـالمٌ قَـد قـالَ بـالتّوقفِ عَسـى دَليـلٌ بَـعده ليُـقْتَفي
لكـنّه فـي ثـاني المـنهاجِ أثـبتَهُ بأحسـنِ الحِـجاجِ
والجِسْـمُ لا تُـحدُّ بـالعميقِ والطُّولِ والعَرْضِ عـلى التَّحقيقِ
والعَـرَضُ القـائمُ بـالأغيارِ ولَـيس مـنقوضاً بـقصد البـاري
لِـنَفْيه عِـندَ الكـلامِ فـيهِ ونُـوضِحُ البـطلانَ إذ نأتـيه
وبَـعضُه كـالجسمِ فـي البـقاءِ وبـعضُهُ مُسْـتَوجَبُ الفَـناءِ
لكـن عـليه يُستحيلُ النَـقَلَة إذ خَـفّفتْ ذاتُ المـحلِّ العِـلّة

وقــد يــجوزُ أنْ يَـحلَّ العَـرَضُ ... فــي عَــرَضٍ كسُـرعةٍ تُـفْتَرَضُ
قـــيامُها وَالبُـــطوءُ بــالزّوالِ ... ولَــيسَ ذا قِسْــماً مِـنَ الَـمحالِ
لأنــّــه قـد يَـنتهى فـي الآخِـرِ ... مِــنَ الحُــلُولاتِ إلى الجَـواهـرِ

***

القــولُ فـي تـماثل الأجسـامِ ... وذاك لشــريكٍ فــي الأحكـامِ
لأَنّــها قَــد إسْــتَوَتْ حُـصُولا ... فــي حَــيّزٍ واشْـتَرَكَتْ قَـبُولا
جَــميعُها لِــلعَرَضِ المـفترضِ ... والْتَبَسَتْ إذا إستَوَتْ في العَرَضِ
وجازَ أن تَخْلُو مِـنَ الأعـراضِ ... كــالطَّعْمِ والرِّيــحِ وكـالْبَياضِ
والجِسـمُ مـرئِيُ بِـحَسْبِ الذّاتِ ... إذ نـرى الطَّـويلَ فـي الجِـهاتِ
فِـــمُبطِلٌ لشُـــبْهَةِ الأقــوامِ ... في عَرَضٍ يَحِلُّ فـي الأجسـامِ
وَواجبٌ فــي العــالمِ الخَــلاءُ ... لِــمّا اســتَحال ضِــدُّهُ المَـلاءُ
بــامتناعِ الدُّور والتّــداخُــلِ ... إذ يُـوصَفُ الأجسـامُ بـالتَّناقُلِ
والكونُ لِـلْجِسمِ هـو الحـصولُ ... فــي حــيِّزٍ وغَــيرُهُ مــجهولُ
ونُـــوعه أربـــعةٌ مــفهومة ... تــحويكمُ عَـن جـهةٍ مـوهومة
ولَـــبْثُهُ فــيها وإفْــتِراقُ ... عــن غَـيرِه وعكسـهُ الْـتصاقُ

[القول في حدوث الأجسام]

القـولُ فـي الحُـدُوثِ والإمكـان ... ومــا أتـى فـي ذاكَ مِـن بُـرهانِ
الجِسْمُ لو كـانَ قـديماً فـي الأزلْ ... لكــانَ عَــن حَــيّزه لم يُــنتقلْ
إذ الزَّوالُ مِـــنْ مكـــانٍ لابَثْ ... فــيه دليــلُ المُــمكِنُ الحـادِثْ
ولازمٌ بأَنْ يَـــــدُومَ المكْثُ ... وَذاكَ مــمّا قَــد نَـفاه البَـحثُ
لأنّــــها إنْ كـــانتِ الأفــلاكُ ... زوالهــا قــد حَـصّل اشــتراكُ

فــي عِــلْمه للكُــلّ والعــناصِرُ زوالهـــا لا شكَّ فــهو ظــاهرُ
والجِسْمُ مِن حـوادثٍ مَـحصُورة لأنّــهـا تُــعْدَمُ بـــالضَّرورة
لم يَخْلُ مـنها قـطُّ فـي الأوقـاتِ فـــحادثٌ بـــالذّات والصِّــفاتِ
والواجبُ القـــديمُ لا يَـــجوزُ فــناهُ، بَــلْ هــو بــاقٍ عــزيزُ
وقـــالتِ الخُــصومُ: هـذا العـالَمْ وُجُـــوبه عَـــن واجبٍ لازمْ
لأنــّـه لو لم يَــجِبْ لأَســتوَيا وُجُــودُه ونَـــفيهُ، فَـــانْتَفَيا
عـــنه، فـــإمّا يُـــوجَدُ المُساوي مَنْ غَـير تـرجـيحٍ فـقولُ واهـي
أو لم يَجُز حُـصُول شـيءٍ مـنهما إلّا بــتّخصيصٍ كـما قَــد عُـلِما
لكـن يَـعودُ البـحثُ بـالترديدِ فــي ذلك الُمخصَّصِ المـوجودِ
هَـلْ هُـو قـديمٌ كـاملُ التأثـيرِ بِــقِدَمِ العـــالم مِـنْ تأثــير؟
أو حـــادثٌ فَــيَلزمُ التــرامــي كـــذلك الدوُر فـــي الإلزام؟

***

والخَـــيّرُ الجــوادُ يَسْــتَحيلُ عــليه فــي إحسـانهِ التَـعْطِيلُ
والعــالَمُ المــمكنُ بــالإمكان قـبلَ الوجـودِ خـارجُ الأذهـانِ
وذلك الإمكـــان جَــزماً لازمُ لحــــاملٍ وَهـــوَ بــه قــائمُ
ولا يــجوزُ أن يكـونَ الحـاملُ غَـيرَ هَـيولى شَـخصُها حـاصلُ
وثـــابتٌ مــحقَّقٌ فــي الأزلِ كــي لا يُـودينا إلى التَسَـلْسُلِ
ولا يَــجوزُ إنْــفكاكُ الصُّــورة عــنها فــي الأدلّـة المشـهورة
ومنهما الجِسْمُ فـقد بـانَ القِـدَمْ وتـــمَّ مــقصودٌ لديــنا والتَـزَمْ
والكُـلُّ مـدفوعٌ بـما قـد قُـدما مِنَ الحُـدُوثِ إذ يُـنافي القِـدَما
فكـــانَ مِــن لازمِــهِ القــبولُ للـــنَّفي وهـــو جــائزٌ مــعقولُ

[القولُ في الموجوداتِ]

القولُ في الوجود للأشياءِ   وما أتى في ذاكَ مَنْ آراءِ
وقالت المَشايخُ المعتزلة: إنَّ له زيادةً مُحصَّلة
والفَيْلَسُوفُ قَدْ نَفاها غائباً   وأثبتها في شاهدٍ واجبا
والبَصْرويُّ قد نَفاهُ مُطلقاً   وهو الصَّحيحُ إذ لنا تَحقّقا
لأنّه إنْ قامَ بالموجودِ   أدّى إلى التَسَلسُلِ البعيدِ
أو قامَ بالمَعْدوم فهو السَّفسطه   يُظهِرُ في العَقْلِ حقيقاً غَلَطه
ولَيس لِلْمعدومِ ذاتٌ في الْعَدَمْ   ثابتةٌ، إذ لازمٌ فيها القِدَمْ
والعلْمُ والتَّمييزُ برهانانِ   على ثبوت الذّاتِ في الأذهانِ
لا خارجاً إذ لازمٌ في المُمْتنعْ   ثُبوتُه وذاك أمرٌ مندفعْ
والواجِبُ القَديمُ فَهو الأزَليّ   والحادِثُ المُفتَتَحُ [في] الأوّلِ
ولا يَجوزُ إسْتِنادُ الباري   إلى قديمٍ فاعلٍ مُختارِ
وَجازَ في القَديمِ أنْ يَسْتَنِدا   إلى قديم.................[١]
والثابتُ المُوجودُ إمّا واجبٌ   أو ممكنٌ وذاك ضَرْبٌ لازبٌ
القَولُ في الخَواصِّ للوُجوبِ   للذّاتِ وهي مَنعُه التَّركيبُ
فِيه وعَنْه والوجود زائِدُ   ومنه والغَير ونفيٌ واردُ
وفي خواصّ المُمكِن المَعقُولِ   وهي إسْتواء النِّسبة القَبولِ
لِذّاتِه في النَّفي والوجودِ   فلابدّ مِنْ فَصْلٍ موجودِ
ولا يكونُ النَّفيُ أولى به   كذلك النَقيضُ في إنسلابهِ
وعلّةُ الحاجةِ هي الإمكانُ   إذ ذاكَ قد حقَّقهُ البرهانُ

١. بياض في الأصل.

[القولُ في إثبات الصّانع وتوحيده وأحكام صفاته]

الْـــقولُ فـــي الصّـانع والصِّـفاتِ والعِــــلْمِ بـــالتّوحيدِ والإثــباتِ
الجِسْـــمُ والجَـــوهرُ بـــالحُدوثِ إتّــصفا فــي ســالفِ البُــحُوثِ
فـــــممكنانِ بَــــرْهَنا بـــالخَبَرِ عـــلى ثــبوتِ العِــلْم بــالمؤثِّرِ
ضـــــرورةً لا بـــالقياس الوَهْــمِ عَلى أُمـورٍ مـا كَـفَتْ فـي العِـلْمِ
وَلا إعــتبارَ بــخلافِ الحـاصِلِ مِـنَ الحكـيم فـي اِنْـتِفاء الفـاعِل
بَل حيثُ ما كـانتْ فـي الصُّـدورِ جـــــائزةٌ دلَّتْ عَـــلى القَــديرِ
وحيثُ كانَ الفِـعلُ مـنها مُـحكَماً دلّتْ عــلى عـالِمها مـثل السَّـمآ
وَكــــالهَواء والنّــــباتِ النّــافعِ والزّاهراتِ فـي الدُّجـى الطَّـوالعِ
وحَـيثُ مـا قَـدْ ثَـبَتا قـد ثَـبَتَتْ حــياته، والنَّــفيُ عــنه اِنْــتَفَتْ
وهـــو السَّـــميعُ المُـبْصِرُ العَـظيمُ والسّـــــامِعُ البَـصيرُ أي عَــليمُ
والمُـــــدْرِكُ الكــارهُ والمُــريدُ أي عـــــالِمٌ وخـــــابرٌ مــجيدُ
فـــإنْ رأى مـصلحةً سَّــواهــا وإنْ رأى مَــــــفْسدَةً نــــفاها
ومــــتكلّمٌ بِــــمَعنى صَـــنَعا كــلامه مِــنْ أحْــرُفٍ مُـجمَّعا
وليس مـــــحتاجاً إلى سِــــواهُ بَـــلْ عَـلِمْتَ ضـرورةً غِـناهُ
والقَـــولُ بـــالمَعاني القَـديمة ضَـعيفَةٌ، فــي أصــلها سَـقيمة
لأنّـــــها إنْ وَجَـــبَتْ اِسْــتَغْنَتْ أو أمْكَنَتْ، فـالذّاتُ قـد أمكَـنَتْ
وليس بـــالجسْمِ ولا بـــالجَوهرِ لمــا ذَكَـرنا مِـنْ حُـدُوثِ الأثـرِ
ولا يــحِلُّ لَـيْسُ فـي الأجسـامِ على أصـحّ القـولِ فـي الإسلامِ
ولا تـــحِلُّ ذاتَـــه الأكــوانُ لأنّ مِـــنه يَــــلْزَمُ الإمكـــانُ
ولا يـــجوزُ دَرْكُـــه بـالرؤية إذ يَسْــتَحيلُ كــونه فـي الجـهة

والأَعــتذار بــاعتقاد الحَــنْبليّ — لَـيسَ مـفيدَ الخَـصْمِ عـن الحِـيَلِ
وآيـــة الوجـــوه والإنــذار — مـــمنوعةٌ بآيـــة الأبـــصارِ
وهُـــوَ تــعالى قــادِرٌ فـي الأزَلْ — عَلى جـميع المُـمكناتِ لَـمْ يَـزَلْ
لإسْـــتِواء الذّاتِ عِـندَ الْـنِسبة — إلى الجَـــميع، وإشْـــتراك العِـلّة
وقــادرٌ عــلى القَــبيح الشَّـنيعِ — إذ يَســتَّحقُ المَــنعَ إذ لَــمْ يَـقَعِ
لكــنّه قـــد اسْـتحالَ مـنه — لارتــفاع العِــلْمِ قَـصداً عَـنهُ
وقــادرٌ عَــلى الّـذي مـا عَـلِما — لمــا ذكــرناه ومــا تــقدّما
كَـــذاك مِــثلُ الفِــعل للــعبادِ — له عَــليه قُـــدْرَةُ الإيــجادِ
ويَـــعْلَمُ الذّاتَ ومـــا سِـواهُ — لأنّــــه جَـميعه سِــواهُ
وهُــو تـعالى واحـدٌ فـي الذّاتِ — مــنفردٌ فــي النَّـعْتِ بـالصِّفاتِ
لأنّـــه لو كـــانَ واجـــبانِ — مِــثْلانِ فــي الوجــود ثــابتانِ
إشْـــتركا فــيه، فــإنْ اِمــتازا — اِسْـــتَلْزَمَ التَّــركيبَ والجــوازا
أو لم يَـــقَع بـــينهما اِنْــفِصالُ — كــانَ الكــثيرُ واحــداً يُــقالُ
وَلَـــو فَــرَضنا فــيهما مُـمانِعة — أدّى إلى الفســادِ فـي المُـنازعة
والسَّــمعُ قــد دلَّ بــلا تـوقيفِ — عَــلى الإله الواحــدِ اللّــطيفِ
ولَـيس للـباري تـعالى مِـثلُ مـا — يَــقولُهُ الصَّــبيُ، فـافهم وأعْـلَمَا
مـــائيّةٌ ثـــابتةٌ لَــم تَـعْلَمِ — إلّا له للــــخَبَر المُــــلْتزمِ
وليسَ للــمَعْدوُمِ بــالخطابِ — مشــافهاً بــمُحكمِ الكــتابِ
فـــي أزلٍ إذ ذاكَ فــي العــقولِ — مُســـتقبحٌ بـــالمنظَر الجــميل

[القول في الدلالة على أنّ الصفات ثابتةٌ في وجوب وجودهفقط]

ولا يَـــحِلُّ ذاتَـــه التَّـــغيُرُ — لأنـــه إنْ كـــانَ عـــنها يَــصدُرُ

فـــــواجبٌ فـــيه الدَّوامُ والبــقاءْ وفـــــي غـــــيره [بـــه] تَـــعلَّقا
والغَيرُ وهو الخُلفُ فافهم مـا تـرى فـــــإنّ فـــيه الغـــيرُ لَـــنْ يـــؤثِّرا

[دقيقة]

الصَّـــــــانِعُ الحكـــــيمُ مُـــبْتَهـــــجٌ لأنّـــه عَـــليمُ
بـذاتـه الكـاملة الصِّـفات فَمَوجبٌ للإبـتهاج الذّاتـي
والحقُّ نـفِيُ اللّـذة العـقليّة عـنه كـنفيِ اللَّـذة الحِسِّـية

[القول في العدل]

القولُ في العَـدلِ وفـي الأفـعالِ والحُسْــنُ والقُـبحُ لدى العُـقّالِ
قـــد يسـتقِلُّ العـقلُ بـالتَّحسينِ كـــالشُكر والقـــضاءِ للـــدُّيونِ
كـــذاك بـــالْقَبيحِ ذو اسْـــتَقْلالِ كـــالظُّلْمِ والتَّكـــليف بـالُمحالِ
وليس تـــوقيفاً بـــل الشَّـــريعة ....[1] الوديـــــعة
والصّـــــانعُ العـــــالِمُ بـــالقبيحِ وبـالك.....[2] الكـاملِ الصـحيحِ
لا يَـــــفْعَلُ القـــبيحَ بـــالقياسِ عَلى الذي شـوهدَ بـين النـاسِ
ولا كـذاك الحُسْـنُ المُسْـتَجملُ فـــــإنّه بـــــحُسْنِهِ يَـــــنفَعِلُ
وعِـــــلْمُنا بِـــفِعْلِنا ضَـــروريّ إذ قـــارنه القَـــصْدُ مِـنَ القـديرِ
وقـــولُ جَـــهْمٍ بـاطلٌ للكَـذِبْ كـــذلك النّـــجارُ عـند الكَسِبِ
ولا يُـــــريدُ ربُّـــــنا قـــبيحاً إذْ قد نـهى عـن فـعْلِهِ صـريحاً
وَيَـــــقْبَحُ الآلامُ إنْ تَـــضَمَّنَتْ ظُلْماً وإفساداً، وإنْ هِـيَ خَـلَتْ
مِنْ غَـرَض المـنافع الصَّـحيحة وإنْ عَـــرَتْ لم تَـــبْقَ بـالقبيحة

---

١ و ٢. بياض في الأصل.

وحُسْنُهُ يُعْلَمُ دفعاً للضَّرر ... وكالبُيُوع والهباتِ بالأُجَر
وَلَمْ يُرِدْنا اللهُ بالإضرارِ ... إلّا لتعويضٍ وإعتبارِ
وقالَتِ البكريّة: الأطفالُ ... عنها لَقَد اِرتَفَع الإنزالُ
واِعْتَرَفت به التَّناسُخيّة ... لدينها في بَيْئَةٍ غَيريّة
والألمُ الواقِع بالإباحة ... والنّدبِ وَالوُجوبِ كالذِّباحة
والمُبْتَدأُ عَلَيه فَيه العِوَضْ ... كذلك الإلجاءُ إذ يُفْتَرَضْ
وهُوَ تعالى إذ لنا قد مكَّنا ... للإنتصافِ في القضايا ضَمِنا
ولا يجوزُ منهُ أن يُمكِّنا ... شخصاً مِنَ الظُّلْمِ بلا نَفْعٍ جَنى
والعِوضُ الثابتُ باستحقاقِ ... يَنْفَعُ كالثّوابِ الباقي
لأنّه لو لم يكن مُنْقَطِعا ... ما صَحَّ في الكفّارِ أن يَقَعا

[القول في القدرة]

القَولُ في القُدْرَة والآراءِ ... قَد قيل: هي سَلامة الأعضاءِ
وَقيل: بل معنىً مِنَ المعاني ... سابِقة المقدور بالزّمانِ
وقال قومٌ: بَل بِسَبق العلّة ... ولازمٌ لهم حُدوُثُ القُدرة
أو قِدَمُ العالَمِ والتّكليفُ ... بالمسَّتحيلات، وذا سخيفُ
وجازَ في القُدرَة أن تَنْعلقا ... بِالفِعْل وَالتَّرك، وأنْ يَفْتَرِقا
وهي مِنَ المُمكنِ بالحدوثِ ... تَعَلّقت في المَذْهَب......
وواجبٌ في حِكْمةِ المُكلّفِ ... أنْ يُلزِمَ التكليف للمُكلِّفِ
عِندَ حُصُول العقلِ والإقدارِ ... والعِلْم، أو مُكْنَتِهِ للعاري
والفاعلُ الحيُّ هو الَمحسُوسُ ... والهَيكلُ المركَّبُ المَلموسُ
وذاك إنَّ سائِرَ الأحكامِ ... راجعةٌ إليه كالآلامِ

كذلك الإدراكُ والأفعالُ ... جميعُها فيها لنا إدلالُ
واللهُ لا يَفْعَلُ إلّا لِغَرَضِ ... إذْ لَوْ خَلا منه له القُبْحُ عَرَضْ
وهو للتَّكليف في الإنسانِ ... تَعريضه للنَّفْعُ بالإيمانِ
وَغيرُه لم يَكُ بالأسبابِ ... أنْ يَقْبَحَ البِداءُ بِالثَّوابِ
واللُّطفُ ما يَفعله الحكيمُ ... لا ضَررٌ فيه ولا كُلومُ
يَعْلَمُ إذ يَفْعَله أنّ الحَسَنْ ... لَواقعُ إذْ كان باللُّطف إقْتَرَنْ
وَواجبٌ إذ كانَ ذا التمكينْ ... في المذهب الُمحقَّق المتينْ
والأصلحُ النّافِعُ في الدُّنياءِ ... وجوبه مِن أوضحِ الأشياءِ
لأنّه لو لَمْ يَجبْ فالفاعلُ ... مُنْتَقِضٌ، والنْجلُ[١] فيه حاصلُ

***

القولُ في التزامهم حُسْنَ الكَذِبْ ... يوماً لتخليص النبيّ إذ يَجِبْ
قلنا لهم الحَسَنُ التعريضُ ... لا الكذبُ، إذ بِقُبحه مَلْحوظ
وقولهم فِعْلُ العبيد قَدْ يَقَع ... بِحَسْب داعي ربّهمِ إذا جَمَع
لم يُغنهم عن الوجوب الفاصلِ ... عن الأداء...وداعٍ كافلِ
ولَو صحَّ إيجادُ الغَرَض ... أوجَدتُم الجُوهرَ خُلفٌ مُنْتَقَضْ
بالمنعِ في الحصرِ إذ الإمكانِ ... هو علّةٌ وقدَّم البيانِ
ومسألة التَّولد المَشهورة ... داخِلةٌ في فِعلها ضرورة

[القولُ في مسائل الوعد والوعيد]

والقولُ في الوَعدِ وفي الوَعيدِ ... فَالعقلُ لا يِقَومُ بالتَّهديدِ
ولا دوامَ النفع في الحياتِ ... وإنّما جاءَ في الآياتِ

---

١. ؟

والقولُ بالتَّكفير والإحباطِ … مشتهرُ البُطْلانِ في الأنماطِ

إذ العَذابُ الدائِمُ الأليمُ … مِن جنسه الثَّوابُ والتَّعظيمُ

فَلَم يكنْ بينهما تنافي … إذ لازمٌ منه إنتفاء النّافي

أو تقدّمُ المَعصيةِ القَليلة … مستحسناتٌ جَمَّةٌ جزيلة

وكلُّ إذا قد جاء في القرآنِ … بُطلانَه بواضح البيانِ

والفاسقُ الموصوف بالإيمانِ … لا يَستَمرُّ في حَوى النّيرانِ

لأنّه قد بَطَل الإحباطُ … فَحَقّه ما أنْ له إسقاطُ

واللهُ أيضاً غافرٌ عَفوٌّ … قد جاءَ في ذِكرٍ له سُموٌّ

والمُصْطَفى يَشْفَعُ في الفُسّاقِ … للخَبر المنقول بِالوفاقِ

وواجبٌ على المُسيء التوبَة … عقلاً، وللمآثر المكتوبة

وربُّنا لا يَجبُ القبولُ … عليه، بل إفضاله جزيلُ

وجازَ ممّنَ أكثر الذّنوبا … مِنْ واحدٍ مِنها بأنْ يتوبا

والمؤمنُ الُمحقُّ في التَّصديقِ … مُمتنعُ الكُفرِ على التّحقيقِ

وقد يُسمَّى مؤمناً إذا فَسَق … لأنّه مُصَدِّقٌ بِمَنْ خَلَقْ

وَلَيست الطّاعاتُ والأعمالُ … أجزاءَ للتَّصديقِ والأقوالِ

وقالتْ الخوارجُ: الفُسّاق … قد كفَروا وَما لَهُم فَواقُ

وقيل: بل كافرُ بعضِ النِّعمِ … لا مطلقاً كمُشْركٍ مُنْعَدمِ

وقالت المشايخُ المعتزلة: … يُسْلَبُ وَصْفَاه لدى التَّحقيق له

وجُملة المنقولِ كالميزانِ … ومثل أحوالِ المقامِ الثّاني

فإنّها ممكنةٌ في العقلِ … واردةٌ في واضحِ النقلِ

[القول في النبوّات]

وجـــائِزٌ فـــي بـــعض أفـــعالنا مـــفاسَدُ مِـــثلُ الرِّبـــا والزِّنـــا
وبَـــعضُها البـــاقي صـلاحاً لنـا فَـــــبَعَثَ الرُّســــــلَ لتـــعريفنا
إذ يَســـتحيلُ عِـــلْمُها بـــالْعَقْلِ فـلا طـريقَ غـير بَـعثْ الرُّسُـلِ
وشـــرطُ مـــا يُـفْعَلُ للـتَّصديقْ يكـــونُ فِـــعلَ اللهِ بـــالتَّحقيقْ
أو جـــارياً مَـــجراهُ والرَّسـولُ مُـــحمّدٌ المكـــرَّمُ الجـــليلُ
لأنـــــــّـه صَـــدَّق بـــالقرآنِ لَـــمّا تَـحدّى النّـاس بـالإتيانِ
بـــمِثلِه أو سُـــورةٍ مِـــنْ مِـــثْلِهِ فـلَمْ يُـطيقوا النْـزرَ مِـن شَكْـلِه
وغـــيرُهُ مـــثلُ إنْشِـقاقِ القَّـمرِ دلائِـــلُ الصِّـــدْقِ فـلا تـمتري
وجـــائِزٌ فـــي أوليـاء البـاري أن يُـظْهِروا المُـعْجِزَ كـالإخْبارِ
عن آصّـفِ ومـريمَ والمُـرْتَضى في رَدِّه الشَّـمسَ إلى أنْ قـضى
والأنـــبياءُ الطّـــاهِرُونَ أفْـضَلُ مِـــنْ مَـلَكٍ مُـقرَّبٍ إذ يُـرْسَلوا
وَأمْـــرُهُمْ مَـــقرونٌ بـالشَّهواتِ وَهُـــو دَليـلُ الفَـضْلِ كـالآياتِ

[القول في الإعادة وأحكامها]

والجِسْمُ بَعد المـوتِ والتَّشـديبِ يَـــــعُودُ للـــــنَّفعِ أو التَّـعذِيبِ
وِمِـــــمكنٌ بـــــالمعنيّين عَـــقْلا وَواقَـــــعٌ بَـــين الأنـــامِ نَـــقْلا
والعِـــــلْمُ بـــالأجسام والبـــقاءِ مـــن أوضـــح العـــلوم والأنـباءِ

[جُمَل متفرّقة]

والأمر بـالمعروفِ فـي الصَّـحيحِ والنَّـــهيُ عَـــنْ أفـــعُلِهِ القَـــبيحِ

قَدْ وَجَبْا عَقْلاً على الأعيانِ — لظاهر الآيّ وللطفانِ[١]
والأجَلُ الوقتُ فَمَن يَموتُ — فيه، ومَنْ خُلِّي فلا يفوَتُ
وَقيل: بل يعيشُ لو لم يُقتَل — وقيل: بالجواز في التّأجُلّ
والسِّعرُ ضربان: فَرُخْصٌ وغَلا — لم يَقْبُحا مَنْ ربّنا إنْ فَعلا
والرِّزقُ ما يَصِّحُ منه النَفْعُ — عَقلاً ولا يَمنَعُ منه الشَّرعُ

[القول في عصمة الأنبياء والرّد على مخالفي الملّة أجمع]

والأنبياءُ لم يَجُز أن يَفْعَلوا — قُبحاً وإلّا نَفَّرُوا إذْ أُرسِلُوا
وَذاك مِمّا يَنتفي منه الغَرَضْ — ومُعْجزات الرُّسل منه تُنْتَقَضْ
والنَّسْخُ معلومُ الجَواز قطعاً — وَواقعٌ بين الأنامِ سَمْعاً
وقالَتِ اليَّهودُ: موسى أمرا — بالسَّبتِ، والأمرُ فَلَنْ يَتَغيّرا
وقال: في شريعةٍ لا تُنْسَخُ — وعقدها مؤبّدٌ لا يُفْسَخُ
وكلُّ ذا منقوضٌ بالمريض — ودائِه الطّويل والعَريضِ
والقتلُ من بُخْتُ نُصّرٍ المشهودْ — نَفى به تواترَ اليَّهودْ
واضْطَرَبَتْ مذاهبُ النّصارى — بقولهم في واحدٍ قَدْ صارا
ثلاثةً، فإنْ عَنَوا الذَّواتا — تناقضت، وإنْ عَنوا الصَّفاتا
كالأشعريّ أوهى الأحوالُ — فسألنا قد بُيِّن الإبطالُ
وإنْ عَنُوا المذهب الكَرّامي — ألجأهُم للدُّور والتَّرامي

***

والقولُ بالتأثير للنّجومِ — في غاية البُطلان والتّوهم
لأنّها حادثة جمادُ — لله في ذَواتها إيجادُ

---

١. ؟

ولازمٌ بأن يـــدومَ الفِـــتَن ويســـتقرُّ مـــا يـدومُ الزّمَـــن
والقـــولُ بـــالطَّبايع الكُـــليّة قـــولٌ فـضيعٌ بـــاطلُ الهَـــويّة
لأنّ مـــا تَـــحلّه الطـــبيعة مُـــفتَقِرٌ فـــي ذاتِـــه الوضـــيعة
إلى قـــديمٍ مُـــحْدِثٍ للّـــذاتِ فـي كـفِّ مـا يَـحِلُّ مِـن صـفاتِ
والنـــورُ والظُـــلمة مـــمكنانِ اِذ هـــما جِسْـــمانِ حـــادثانِ
أو عَـــرَضانِ واحـــدٌ مـــوجودُ وآخـــرُ فـــي ذاتـــه مـــفقودُ
أو ثـــابتانِ فـــالحدوثُ لازمٌ والرَّبُ بـــاقٍ أزليٌّ دائِـــمٌ
والإعـــتذار الحَسَـــنُ المـوجودُ إنْ كـــانَ عـــن نـــورٍ فـلا يـعودُ
لأنـــه لم يَـــجْنِ ذَنـــباً يُـعتذر منه، ولكنْ عـن ظَـلامٍ قَـد صَـدَر
فَـــيَنقُضُ المـــذهبَ بـــالتَّحقيق ويُـــلْزِمُ الُـــمحقِّ بـــالتَّصديقِ
وقـــالت المـــجوسُ: إنّ البـاري لازمـــه وســـاوسُ الأفكـــارِ
فـــقال: لو شـــاركني فـي مـالي غيري ترى كيف يكـونُ حـالي؟
فـانجدثَ الشَّـيطانُ مِـنْ فكـرته وقـــامَ بـــالسَّيفِ إلى فـــتنته
وإصْـطَلَحا وأودعـا عـند القَـمر سـيفيهما وذا مـحالٌ فـي النَّـظر!
وعـــابِدُ الأصـــنامِ قـــد يَـعْتَقِدُ بِأنّـــها آلهـــةٌ تـــعُيد
وقَـــدْ يـــقول إنّـها تُـقرّبِه فـخابَ فـي قـوليه حَـقّاً تَـعبُه
واخْـــتَلَفَت الغُـــلاة فـــي عِـــليّ فَـــبَعْضُهُم ســـمّاهُ بـــالنبيّ
وبَعْضُهُم قـال: هـو الرَّبُ الصَّـمد وبَـــعْضُهُم قـال: بـه الرَّبُ إتَّـحد
وبَـعضهُم [قـالَ]: حَـلَّ بـه الإلهُ والكـــلُّ كـــفرٌ لم نكـــنْ نـــراهُ
ومُـعْجِزات المـرتضى الكـرّارِ قـــد عُـورِضَتْ بِـمُعْجِزِ المـختار

[القول في الإمامة]

القُـــولُ فـــي إمـــامة الأئـــمّة وهـــي إذنْ لطـفٌ لكـلّ الأُمّـة

لأنْ مـعَ وجـودِ شـخصٍ قـاهرٍ مُـنبَسطِ اليـدِ عـليهم قـادرِ
يُـتقرّبُ النّـاس إلى الثـوابِ وصَـعِدُوا مِـنْ دَرَك العـقابِ
وإنْ خَـلا مِـنْ عِـدْله الزَّمـانُ إشـتَهَر الفسـوقُ والعِـصيانُ
وواجبٌ عَـقلاً عـلى الرّحـمانِ أن يَنْصِبَ الإمام فـي الأزمـانِ
لأنّ لُـطفَه كـما بـيّنا فـواجبٌ بـما له قـدَّمنا
وواجبٌ فـي الإمـام العِـصْمَةِ لأنّ مـا احـتاجت إليـه الأُمّـةِ
لكـونه عـن جُـملة القـبيح مـنزَّهاً فـي المـذهب الصَّحيح
لأنـّه لو لم يَكُـنْ مَعصوماً كـانَ لدورٍ بـاطلٍ مـلزوماً
أو للـتراقـي لا إلى نـهايةْ فـلم يَـجُز أن تُـوجَد الولايـة
وواجبٌ فـي الإمـام العـالي أن يَـجمع الصّـفات للكـمالِ

[القول في إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام بعدالرَّسول صلى الله عليه وآله وحده بغير فصلٍ]

وحـيدرٌ بـعدَ النّـبيّ المُـصْطَفى بـغير فـصلٍ هـو الإمـامُ المـرتضى
إذ شـرطها الخَـفيّ فـي غـير عـليّ وَوُلْـدِه فـي النّـاس لم يَـحْصُلِ
الشِّـيعةُ الكـثيرةُ الأعـدادِ فـي سـائر الأعـصارِ والبـلادِ
قد نَقَلوا جـميعاً نـصوصَ المُـرْسَلِ صريحةً في المرتضى الهادي عَـليّ
ونَـصُّهُ عـليه بـالأفعالِ كَـنصَّهِ عـليهِ بـالأقوالِ
كـالْقُربُ والتَّـخصِيص بـالإخاءِ وتَـزويجهِ سَـيِّدةَ النِّسـاءِ
كـذا فـي التـوراة والإنـجيلِ بأنّـهُ الوصـيُّ للـرَّسولِ
القـولُ بـالنَّص الخَـفيّ قـد نُـقِلْ تـواتـراً مـا بـين أربـاب المِـلَلْ
وهكـذا فـي قـوله: «أنتَ مِـنّي هـارون مِـنْ مُـوسى الكَـليمِ»

[القول في أدلّة التّخصيص على النّص]

القــولُ فــي أدلّـةِ التَّـخصيصِ عـلى أمـير النَّـحلِ بـالتَّنْصيصِ
مِنَ الذي قد جـاءَ فـي القـرآنِ مُـخَصّصٌ فـيه فـي البـيانِ
كـنصِّه فـي سـورة المـائدة بـ «إنّـما» وهـي لنـا فـائدة
لأنّـها لِـلْحَصر فـي اللُّـغاتِ تـتضمّنُ النّـصَ مع الإثـباتِ
أعني ثبوتَ الحُكـمِ لِـلْمَحصورِ وَنَـفيَهُ عـمَّن سـوى المـذكورِ

[القول في إمامة الأحد عشر بعده]

القولُ فـي إمـامةِ الأحـدَ عَشَـر مِـنْ وُلدِ مـولانا الإمـام حـيدَرْ
قـد نَـقَلوا أصـحابنا الأخـبارا تـواتـراً عَـلَيْهُمُ مِـراراً
كـذلك نَـقلُ النَّـص مِـن إمـامٍ عـلى إمـامٍ فـي أشـهر المـقامِ
والأنـبياءُ سـالفاً فـي كُـتْبِهم دلَّت عـليهم وأنـبأتنا بـهم
وَخَـصْمُنا فـي خَـبر المسـروقِ قـابَلَهُ بـالفَهمِ والتَّـصديقِ
وكـلُّ ذا دلائـلُ الإمـامة إلّا لِـمَنْ فـي عَـقله غَشـامة
والشرطُ فـيهمْ حـاصلٌ وكـافي عن انّـصوصِ لو نَـفَاها النـافي

***

و هاهنا المـقصودُ مـن نـظامي و منتهى المـطلوبُ مِـنْ كَـلامي
فأسألُ اللهَ بـجاه المُـصْطَفى والأوصـياءَ الطّـاهرين الخُـلَفا
أنْ يُـحسِنَ الجـزاءَ بـالجنّاتِ ويَـغْفِرَ المكـتوبَ مِـن زلّاتـي
فـإنّي غَـرِقتُ فـي الخَـطايا وأوقَـرَتْ رزّيـتي الرَّزايـا
ومـا اتّكـالي عـند رؤيـا النّـارِ إلّا عـلى عَـفو الحَـليمِ البـاري

فــــإنّه الرَّحــمانُ والرَّحــيمُ   والغــــافِرُ الحــليمُ والكــريمُ

تمّت، والحمدُ لله وحده، وصلواته على محمّدٍ وآله الطاهرين، عـلّقها الفـقير إلى... السادس وعشرين من شهر ذي الحجّة، من شهور سـنة إحـدى وأربـعين وسبعمائة، أحسن الله تقضّيها بمنّه وكرمه، إن شاء الله تعالى.

قُوبلت على النسخة المكتوبة بخطّ المصنّف فصُحّحت.

٢٦

الكافي في التوحيد والنبوّة والإمامة

الشيخ العلّامة فريد الدين محمّد بن الحسن البيهقي
كان حيّاً سنة ٧٧٧ هـ

❁ هذه رسالة اعتقادية موجزة، لا نعرف عن حياة صانعها سوى اسمه المذكور في العنوان ، و أنّه قد أملاها (في شهور سبع و سبعين و سبعمائة) كما جاء في آخرها. و يستفاد من وصف الكاتب له بـ(الشيخ السعيد، العلّامة، فريدالدين) أنّه كان عَلَماً من أعلام المنطقة، شيخاً يُملي ويُلقي الدروس. و عليه فالرسالة من الرسائل الاعتقادية المصنوعة في القرن الثامن الهجري في ناحية بيهق بخراسان، و التي كانت تعدّ من الحواضر العلميّة المهمّة حيث خرّجت طائفة كبيرة من الأعلام. والرسالة مصنوعة باللغة الفارسية، و من الواضح أنّها موجهة للمؤمنين في ناحية خراسان حيث أنّ الفارسية هي اللغة السائدة فيها. والرسالة برغم صغر حجمها تتضمّن خلال ثمانية مسائل مجموع الأصول الاعتقادية الخمسة.

و قد اعتمدت في هذا التحقيق على نسخة فريدة ضمن مجموعة مشهورة بـ (دستور) و هي برقم ٢١٤٤/٢٨ من مخطوطات مكتبة جامعة طهران (راجع فهرس

المكتبة: ج٩ / ٨٠)، وقد فرغ كاتبها منها ليلة الاثنين ١٥ شوال ٩٨٦ هـ و قد طبعت الرسالة سابقاً بتحقيقنا ونشرت في مجموعة «ميراث إسلامى ايران» الدفتر الثاني، ص ١٤٩ ـ ١٤١، سنة ١٤١٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه ثقتي، فوفّقني بحقّ وليّك الرِّضا عليه الصّلاة والتسليم

چون حكمت بسيار در قطره آب پديد آمد، بايد كه آن را پديد آورندهٔ بود دانا و زنده، از آنكه كارها بسيار درست و راست از نادان و مرده روا نبود، و كسى نيز كه مانند ما بود بر آب چنين صورتى پديد نتواند كرد، خاصه جايى كه آن را نبيند و دست وى فرا آن نرسد. و در آب نيز خاصيتى نبود دانا تا از وى چندين حكمت پديد تواند آمدن.

مسئلة

وبايد كه مختارى بود كه روا بود از وى كردن و ناكردن، از آنكه اگر چنين نبود بايد كه هيچ چيز نشود، از آنكه اگر نو كنندهٔ آن موجب بود بايد كه وى نيز نو بود، از آنكه محال بود بيشى بى نهايت، بود بر موجب خويش. و چون نو بود، ويرا نيز موجبى بايد نو. پس هر مؤثرى محتاج بود فرا مؤثرى ديگر: يا به دور كشد، از آنكه لازم آيد كه هر يكى بنفس خويش محتاج بود از آنكه چيزى محتاج بود به دومى كه آن دوم در همان چيز محتاج بود به سومى، و چون آن سوم با زيادت در همان محتاج اول بود، بايد كه اول به خويشتن محتاج بود

و يا به تسلسل انجامد. و آن آن بود كه هر مؤثرى محتاج بود به مؤثرى ديگر، و محال بود مؤثرى كه زيادت بود بر هر يكى از اثرات، از آنكه لازم آيد تا كه يكى بود برون بر يكى، و اين نشايد از آنكه آن زيادت نيز يكى باشد ازيشان.

مسئله

و باید که مؤثری بود که توانایی، و دانائی، و زندگی، و هستی وی به دیگری نبود، و درین صفات وی را به کسی حاجت نبود، و اگر نه هر یکی را حاجت بود بدیگری تا بدور کشد یا به تسلسل.

مسئله

اگر حق تعالی جایی بود، باز آن که درست شده است که وی هم قدیم است، باید که جایی‌گیری قدیم بود، و یا حق تعالی، و یا محلّ وی. و این نشاید از آن که لابد بود که جایی بوده بود که پیش از آن جایی دیگر نبوده باشد، و اگر نه به تسلسل کشد. و چون همیشه در جایی معین بوده باشد، نشاید که به مختاری بوده باشد، از آن که مختار را رسد که کُنَد و نکند، و در چیزی که همیشه بوده بود این محال بود. و چون به مختاری نبود واجب بود بودن وی آنجا، از آن که اگر جایز بود محتاج بود به مؤثری، یا به شرطی تا به مؤثری تا به شرطی رسد که بودن آن و اثر کردنش واجب بود، و اگر نه یا به دور کشد یا به تسلسل انجامد. و چون آنجا بودن وی واجب بود، باید که محال بود که از آنجا بشود، و چون هیچ جای گیر نبود مگر روا بود که از جای خویش بشود، پس درست شد که هیچ جای گیریی قدیم نبود، پس حق تعالی جایی نبود.

مسئله

و چون جایی نبود پوسته چیزی نبود، پس باید که بر همه چیزها توانا بود، و اگر نه لازم آید که بر هیچ چیز توانا نبود، از آن که هر که بر چیزی توانا بود بی پیوستگی، عاقلان توانایی وی بر دیگر چیزها طلب کنند.

مسئله

و اگر به همه چیزی دانا نبود، باید که دانستن وی به طریقی و آموختنی بود، از آن که هر که دعوی کند که من چنین چیزی بدانستم، عاقلان از وی طلب کنند دانستن دیگر چیزها. و اگر دانستن وی به طریقی و آموختنی بود، همیشه دارا نبوده باشد. و ما دلیل گفتیم بر همیشگی دانایی وی.

مسئله

و چون توانا بود بر همه چیزها، توانا بود بر نیکی مانند بدی. پس به بدی و واجب فرو گذاشتن محتاج نبود. و چون دانا بود به همه چیزها به بـذی بـد و واجبی واجب دانا بود، چه مراد به بذ آنست که عقل از کردن آن نفرت گیرد. و هر که دانا بود به بذی بذ و واجبی واجب، و آن که بدان محتاج نبود نه کار بذ کند، و نه واجب فرو گذارد.

مسئله

بما نارسیدن معارضهٔ قرآن با تمامی داعي دشمنان دین بمعارضه کردن و بما رسانیدن آن، دلیل معجزات قرآن بود، و اگر مصطفی ﷺ دروغ زن بودی، معجزه بر دست وی ظاهر کردن بد بودی. و درست شد که حق تعالی کار بذ نکند، و خبر داد بر اعمالی که بدان تکلیف است که جزا خواهد بود.

مسئله

بودن امامی باز آن که خطا بر بعضی مکلفان روا بود لطف بود بضرورت، و هر چه لطف بود واجب بود، از آن که در نا بودن لطف نقصان غرضی بود، و آن بی

يغمايى و رنجى و زيانى كه خواهد بود، قبيح بود، پس إمام بودن واجب بود. و اگر إمام معصوم نبود هر امامى را حاجت بود به امامى ديگر، از آنكه جواز خطا در همه ثابت بود، يا به دور كشد يا به تسلسل.

و بايد كه امير المؤمنين على عليه‌السلام بود بعد از مصطفى تا صاحب الزمان عليهم الصَّلاة والسلام ، از آن كه هر كه امروز امامت براى لطف واجب گفت اينها نيز گفت.

و از فرق كردن ميان اينها لازم آيد كه معصوم بر باطل بود. والسلام.

تمّ كتاب (الكافي في التوحيد والنبوّة والإمامة) إملاء الشيخ السعيد، العلّامة، فريد الدين، محمّد بن الحسن البيهقي رحمه الله تعالى رحمةً واسعةً في شهور سنة سبع وسبعين وسبعمائة.

ووقع كتابته في ليلة الأثنين المذكورة في الرسالة السالفة، بتوفيق الله تعالى.

٢٧
المقدّمة في علم الأصول

نجيب الدِّين، أبي طالب محمّد بن مدك الأستراَبادي
من أعلام القرن الثامن الهجري

۞ هذه رسالة مختصرة ومختزلة تضمّ ـ كسائر الرسائل الاعتقاديّة ـ ما يتعلّق بالتوحيد والنبوّة والإمامة مع أدلّة صحيحة لكنّها بسيطة وقريبة إلى أفهام عامّة النّاس، ولا نعرف عن حياة مصنّفها شيئاً سوى ما جاء في آخر الرسالة من قول الناسخ: (تمّت المقدّمة في علم الأصول، من تأليف الإمام الأفضل الأكمل، نجيب الدِّين، شمس الإسلام، أبي طالب محمّد بن مدك الأستراَبادي رضي الله عنه في أواسط سنة سبع وسبعين وسبعمائة)، حيث يستفاد من النعوت والصفات التي وصف الكاتب بها،أنّ المؤلّف كان من الأعلام البارزين، وإماماً من أئمّة المسلمين، لكن لم أقف على ترجمته في المصادر المتاحة بأيدينا. والنسخة المعتمد عليها في هذا التحقيق هي النسخة اليتيمة المحفوظة في المكتبة المركزيّة بجامعة طهران ضمن مجموعة برقم ٢١٤٤ (راجع فهرست المكتبة: ج٩ / ص٨٠) وهي بخطّ تاج الدِّين حسين بن صاعد، وقد فرغ من كتابتها (ليلة الاثنين، خامس عشر شهر شوّال سنة ٩٨٦هـ). وقد قمتُ بتحقيقها وطبعها أوّلاً في محرم سنة ١٤١٥هـ في مجموعة (ميراث إسلامي إيران) الدفتر الثاني، ص١٥١ ـ ١٥٧.

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمدُ للهِ حقّ حَمده، والصَّلاة على خير خَلْقِه محمّدٍ وآله.

إعلم أنّ معرفة الله تعالى واجبةٌ، لأنّ العاقل إذا عَرفه كان أقربَ إلى الطاعة، وأبعدَ من المعصية، وقد ثبتَ أنّه تعالى:

لا يُعرَفُ ضرورةً[1] لوجود الخلائق من العقلاء فيه.

ولا بالمشاهدة، لأنـّه غير جسم.

ولا بالحيّز، لأنـّه لا يوجبُ العِلم إذا لم يكن غير مشاهدٍ وما يجري بمجراه.

ولا بالتقليد، لأنـّه قبولُ قول الغير من غير حجّةٍ.

ولا بالتعليم، لعدم الطريق إلى صدق المعلِّم.

فلم يبق إلّا أن يُعرَف بالنظر، الذي هو الفكر في الدليل، الذي هو العالَم وما فيه.

وإنّما يدلُّ العالَم عليه تعالى:

بأن تَنظِرُ فيه، فتَجده متغيّراً حالاً بعد حال، والمتغيّر لابدَّ له من مغيّرٍ كالكتابة والنساخة.

وبأن تنظر في نَفسِك، فتراها منتقلةً من نطفةٍ، إلى عَلَقةٍ، إلى عَظْمٍ، إلى لَحمٍ، إلى حياةٍ، إلى قدرةٍ وعلم، فتعلم أنّك لا تفعلُ ذلك بك، ولا مِثْلك من الأب والابـن، لعجز الكلّ عن بعض ذلك.

فإذاً لابدَّ من صانع يَفعلُ ذلك لمنفعتك، وهو الله تعالى.

وتَعلَمَ أنّه قادرٌ، لصحّة وقوع هذه الأشياء منه.

---

١. يقصد المصنّف أنّ معرفته تعالى ليست بديهية ولا وجدانية ولا حسّية ولا خبرية، بل هي بالنظر والاستدلال، وأنّ على العاقل أن يستدلّ بالدليل حتّى يثبت وجوده تعالى.

وعالمٌ لوقوعها منه على وجه الإحكام.

وأنّه حيٌّ، موجود، لكونه قادراً عالماً.

وأنّه قديمٌ، وإلّا أدّى إلى ما لا نهاية من الـمُحْدِثين.

وأنّه سميعٌ بصيرٌ أبداً.

وأنّه مُدْرِكٌ، سامعٌ، مُبْصِرٌ الآن، لأنّه حيٌّ لا آفة به، لأنّ الآفة هي زيادة الحاسّة، أو نقصان فيها، وكلاهما يَصحّان على الجسم.

وهو تعالى ليس بجسمٍ، لأنّه لو كان جسماً لما صحَّ منه فعلُ الجسم كالواحد منّا. ولا بعرضٍ لاستحالة فعل الجسم من العَرَض.

وتعلم أنّه قادرٌ للذّات، عالمٌ للذّات، موجودٌ للذّات، يعني لا يحتاج في كونه قادراً، عالماً، حَيّاً، إلى قدرةٍ، وعلمٍ وحياةٍ. بل لو لم يكن في الوجود غَيرُهُ تعالى، كان قادراً عالماً، لأنّه لو كان قادراً بقدرةٍ، عالماً بعلمٍ، حَيّاً بحياةٍ، لكان محتاجاً إلى جميع ذلك. والمحتاجُ لا يكون إلهاً.

وتعلم أنّه تعالى مُريدٌ لأنّه أمرك، والحكيمُ لا يأمر إلّا بما يريده. وأنّه كارهٌ لأنّه نهاك، والحكيمُ لا ينهَ إلّا عمّا يَكرَه.

وأنّه لا يُرى الآن، لحصول المُدْرَك، وإرتفاع الموانع.

وأنّه واحدٌ، لعدم الطريق إلى إثبات صانعٍ آخر مَعَه.

وأنّه غنيٌّ، لأنّ الحاجةً لا يجوزُ إلّا على من يجوزُ عليه المنافع والمضّار. وهما إنّما يَصحّان على الجِسم، وهو تعالى ليس بجسمٍ.

وأنّه لا يفعلُ القَبيح، لأنّه عالمٌ بقبحه، وغنّيٌ عنه، ومن كان بهذه الصِّفة، لا يفعلُ القبيح، لأنّه يكون منقوصاً عند العقلاء.

ثمّ تعلم أنّ كلّ ما يفعله الله حِكْمةٌ وصوابٌ، وإن كان ظاهره المفسدة. وأنَّ كلّ ما في الدُّنيا من الطّاعات، فهو فعلُ الواحد منّا، بدليل أنّه مأمورٌ به وممدوحٌ عليه.

وأنَّ كلّ ما في الدّنيا من المعاصي، فهو فعلُ الواحد منّا، بدليل أنّه منهيٌّ عنه مذمومٌ ومعاقبٌ عليه.

وأنَّ المؤمنَ يستحقُّ بإيمانه وطاعته الثَّواب الدائم باجماع المسلمين، ولقوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلاً خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاً**﴾.

وأنّ الكافرَ يستحِقّ بكُفره وبمعصيته العِقاب الدائم لإجماع المسلمين، ولقوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ**﴾.

وأمّا الفاسق المؤمن فيستحقُّ بفِسْقه ومعصيته العقاب المُنقطع، لأنـّه لا دليلَ على دوامه، ولا يجوز أن يبطل عقاب فِسقه ثواب إيمانه، لأنـّه لا تضادَّ بينهما. ثمَّ لا يخلو من أمرين:

إمّا أن يتوبَ عن فِسقه، فيتوبُ الله عليه بالإجماع، ولقوله تعالى: ﴿**وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ**﴾.

وإمّا أن يَخرُجَ من دار الدُّنيا بلا توبةٍ، فلا يخلو حاله من أمرين:

إمّا أن يغفر الله تعالى عنه، لأنّ العفوَ مِن العُصاة حَسَنٌ، لأنّ صاحب العفو هو الله تعالى، إليه قبضه واستيفاؤه، فَيَحسُنَ منه عفوه كالدِّين، ولقوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ**﴾.

ولقوله تعالى: ﴿**قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللهِ إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً**﴾.

وإمّا أن يَشفَع النّبيُّ صلى الله عليه وآله لقوله: «إدَّخَرْتُ شَفاعتي لأهلِ الكَبَائِر مِنْ أُمَّتي».

وإمّا أن يُعاقبه الله تعالى على فسقه بقدر ما يستحقّه، ثمَّ يُخرجه من النّار، لقول النبيّ صلى الله عليه وآله: «يخرجون من النّار بعدما يصيرون حَممةً وفَحْمَة».

أعاذنا الله من سطوته، ورزقنا من رَحمته.

ثمّ تعلم أنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله بعثه الله بالنّبوة، وجعل القرآنِ تصديقاً لدعواه، بدليل أنَّ محمّداً تحدّى العرب بمعارضة القرآن، وقيل أنتم لم تعارضوه، حتّى قال: ﴿**قُلْ لَئِنْ اجْتَمَعَتْ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً**﴾، ولولا أنّه جَعَل الله ذلك تصديقاً لدعواه لعارضوه.

ثمَّ تعلَم أنّ عليّ بن أبي طالب عليه الصَّلاة والسَّلام وصيّه وخليفته من بعده، بدليل قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «مَنْ كنتُ مولاه فَعَليٌّ مولاه، اللَّـهُمَّ والِ مـن والاه، وعادِ مَنْ عاداه، واخذُل مَنْ خَذَله، وانصُر من نَصَره».

فإذا كان النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم أولى بنا مِن أنفسنا من حيث أنّه مُفتَرضُ الطاعة، وهذا هو المقصود.

ثمّ تعلَم أنّ الحَسَن والحُسين عليهما السلام إمـامان بـنصّ أمـيرالمـؤمنين عليه السلام، وبـقول النّبيّ صلى الله عليه وآله: «الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا وأبوهما خيرٌ منها».

ثمَّ تعلَمُ إمامة تسعةٍ من وَلد الحُسين، وهم:

عليُّ بن الحسين، ومحمدُّ بن علي، وجَعفرُ بن محمّدٍ، وموسى بن جَعفر، وعليُّ ابن موسى، ومحمّد بن عليّ، وعليّ بن محمّد، والحسن بن علي، والخَلَف الحُجّة. بدليل ما رواهُ سلمانٍ رضي الله عنه، قال:

«دخلتُ على رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال: يا سلمان، هذا ولدي الحسين إمام أخـو إمامٍ، أبو أئمّةٍ تسعة، تاسعهم قائمهم».

***

تمّت المقدّمة في علم الأصول، من تأليف الإمام، الأفضل، الهُـمام، الأكـمل، نجيب الدِّين، شمس الإسلام، أبي طالب، محمّد بن مَدك الأسترآبـادي رضي الله عنه فـي أواسط جمادى الأولى سنة سبعٍ وسبعين وسبعمائة حامداً لله، ومصلياً على رسوله ومسلِّماً. ووقع كتابته في ليلة الاثنين خامس عشر شهر شوال سنة ٩٨٦ هـ

٢٨

العقيدة الكافية
في معرفة الله تعالى وصفاته وآثاره الوافية
(اعتقادات الشهيد الأوّل رحمه الله)

الشهيد الأوّل، الشيخ أبو عبد الله جمال الدِّين محمّد بن مكّي ابن شمس الدِّين محمّد الدمشقي العاملي الجِزّيني المستشهد سنة ٧٨٦ هـ

۞ هذه الرسالة هي الاعتقادية الأولى للشهيد، و قد اتّفقت الإماميّة على أنّ الشهيد الأوّل يعدّ من الرعيل الأوّل من فقهاء الإماميّة العظام، فقد وصفه المترجمون له بصفات قلَّ ما أطلقوها على غيره، قال الشيخ عبّاس القمّي في «هدية الأحباب» هو (رئيس المذهب والملّة، ورأس المحقّقين الجلّة، شيخ الطائفة بغير جاحد، وواحد هذه الفرقة، أفقه جميع فقهاء الآفاق) وكفاه فخراً أنّ كتابه الخالد «اللّمعة الدمشقيّة» لا زال من مناهج التدريس والتعليق عليه في الحوزات العلميّة الشيعيّة. وكانت خاتمته التي أكرمه الله سبحانه وتعالى بها هي الشهادة التي زادته عزّاً وشرفاً وفخراً في الدُّنيا والآخرة، فضلاً عن أنّها أصبحت صفته ولقبه التي لا تنفكّ عنه إلى يوم الدِّين، فرحمة الله عليه رحمةً واسعة، ولعنة الله على ظالميه.

وهذه الرسالة برغم قصر عنوانها على معرفة الله وصفاته وآثاره، لكنّها تتضمّن الأصول الخمسة المتّفق عليها عند الإماميّة. وقد اعتمدتُ في تحقيقها على النسخة المحفوظة في مكتبة آية الله السيّد المرعشي ـ الذي جمع تراث الأوّلين والآخرين وخلّده إلى أبد الآبدين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فرحمة الله عليه رحمة واسعة ـ وهي في مجموعة برقم ٤ / ١٤٣٠٨ (راجع فهرست المكتبة: ج٣٦ / ١٥٢) من مخطوطات القرن العاشر الهجري. وهناك نسخة أخرى كانت في مكتبة المولى محمّد علي الخوانساري تاريخ كتابتها سنة ٩٩٦هـ و قد أشار إليها الشيخ الطهراني في (الذريعة: ج٢ / ٢٢٨)، و قد تفرقت المكتبة و لا نعلم مكان النسخة في الوقت الحاضر.

بسم الله الرحمن الرحيم

أشهدُ أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، إلهاً واحداً أحداً فرداً صمداً، لم يتّخذصاحِبةً ولا ولداً، ولم يكن له شريكٌ في الملك، ولم يكن له وليٌّ من الذلّ وكبّره تكبيراً.

وأشهدُ أنّ محمّداً عبده ورسوله، وخاتم أنبياءه، وأشرف رُسُله.

وأشهدُ أنّ خليفته عَلى اُمّته أخوه وابن عمّه، أمير المؤمنين أبو الحسن عَليُّ بن أبي طالب عليهما أفضل الصّلوات، وأكمل التحيّات، وعلى ذرّيتهما الطاهرين والطاهرات.

ثُمّ وَلَده الحَسن، ثُمّ الحُسين، ثُمّ عليّ بن الحسين، ثُمّ محمّد بن [عليّ] الباقر، ثُمّ جعفر بن محمّد الصادق الأمين، ثُمّ موسى بن جعفر الكاظم الحليم، ثُمّ عليّ بن موسى الرضا، ثُمّ محمّد بن عليّ الجواد، ثُمّ عليّ بن محمّد الهادي، ثُمّ الحسن بن علي العسكري، ثُمّ الحُجّة الخَلَف الصالح محمّد المهدي، صاحب الزَّمان صَلّى الله [عليه] وعليهم أجمعين، [و] عَجّل الله فَرَجه وفرجنا به وفَرَج المؤمنين.

وأعتقد أنّ جميع ما جاء به محمّد ﷺ حقٌّ وصدقٌ، ومن نبوّة الأنبياء السابقين، وتكليف المكلّفين، والحَشر والنَشر، والصّراط والميزان، والجنّة والمعاد، وما وَعَدنا الله فيهما من الثواب والعقاب حقٌّ.

واستدلّ على وجود الله: بحدُوثِ ما سواه، وعلى الحدوث بالتغيير والزَّوال.

وعلى قِدَمه ووجوب وجوده: بانتهاء الحوادث إليه، وإمكان ما سواه.

وعلى بقائه وأبديّته: بوجوه وجوده.

وعلى قدرته: بوقوع أفعاله على وجه الجَواز.

وعلى عِلْمه: بإحكام أفعاله وإتقانها .

وعلى عموم قدرته وعِلْمه: بتساوي نسبة ذاته إلى الجميع على السويّة، فلا مخصّص لبعضٍ دون بعض.

وعلى سمعه وبصره: بمعنى عِلْمه بهما لعموم علمه.

وعلى إرادته وكراهته: بأمره ونهيه.

[و] على كلامه: بالقرآن العزيز، وقوله تعالى على كلام الله.

وعلى وحدانيّته:

بانتظام العالم، ولولا الوحدة لَفَسد نظام العالم.

وقوله تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ**﴾.

وعلى غنائه عن غيره في ذاته وصفاته: بكونه واجبُ الوجود.

وعلى أنّه ليس بجسمٍ ولا جوهر ولا عَرَض، ولا متحيّزٍ، ولا مرئيٍّ، ولا مركّب، ولا يُوصَفُ بالمعاني القديمة ولا إلى الحادثة: بكونه قديماً واجبُ الوجود.

وعلى عَدْله وحِكْمَته: بكماله وغنائه.

وعلى نبوّة نبيّنا محمّدٍ ﷺ: بدعواه النُبوّة، وتصديق الله تعالى إيّاه بالمُعْجِزات، مثل: انشقاق القمر، والقرآن العزيز، وبنبوع الماء من بين أصابعه، وحَنين الجذع إليه، وشكوى الصَّخر والبعير إليه.

وعلى عصمته: بالوثوق بأمره ونهيه، ووعده ووعيده.

وعلى خَتْم الأنبياء عليهم السلام: بقوله تعالى: ﴿**وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ**﴾.

وعلى إمامة عليّ بن أبي طالب وأولاده الأحدَ عَشَر :

بالعصمة المشترط في الإمام ، حَذَراً من الدور والتسلسل لو كان الإمام غير معصوم.

وقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ**﴾.

وقول النبيّ ﷺ للحُسين عليه السلام: «أنتَ إمام، ابن إمام، أخو إمام أبو أئـمّة تسـعة تاسعهم قائمهم».

وعليٌّ أفضلهم [و] أعلمهم .

وعلى بقاء المهدي ووجوده: بتواتر الأخبار وعدم إخلال الله تعالى بـاللُّطف الواجب.

وعلى المعاد والسؤال في القبر، والحَشْر والنَّشر، والصِّراط والميزان، والجـنّة والنّار: بثبوتِ صِدْق المُخبِر بها، وهو النبيّ ﷺ لعصمته.

هذا اعتقادي، عليه أحيا، وعليه أموت، وعليه أُبعَثُ إن شاء اللهُ تعالى.

هذا قول مُصنّفه ومُعتقده محمّد بن مكّي قدّس الله روحه الزكيّة، والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله وصحبه وسلّم.

٢٩

الطلائعيّة
تَسْتَطلِع بِـمُعتَقَدِها المرتبة العليّة

الشهيد الأوّل، الشيخ أبو عبد الله جمال الدِّين محمّد بن مكّي ابن شمس الدِّين محمّد الدمشقي العاملي الجزيني المستشهد سنة ٧٨٦ هـ

۞ هذه الرسالة هي الاعتقادية الثانيه للشهيد رحمه الله، و يعدّ مؤلّف هذه الرسالة من أشهر فقهاء الإماميّة في عصره والى يوم الناس هذا، فقد كان فقيهاً بلا منازع، ولا زال كتابه الخالد (اللّمعة الدمشقيّة) من مناهج الدراسة في الحوزات الديـنيّة الشـيعيّة، عاش سعيداً وكتب الله له الشهادة أخيراً فنالَ بها السعادة والشفاعة، ترجمه المحدّث القمّي في «هديّة الأحباب» بقوله:

(الشهيد الأوّل، هو الشيخ الأجلّ الأفقه، أبو عبد الله محمّد ابن الشيخ العالم جمال الدِّين مكّي بن شمس الدِّين محمّد الدمشقي العاملي الجِزّيني، رئيس المذهب والملّة، ورأس المحقّقين الجلّة، شيخُ الطائفة بغير جاحد، وواحد هذه الفرقة، وأيّ واحد، كانرحمه الله بعد مولانا المحقّق على الإطلاق، أفقه جميع فقهاء الآفاق، ولد سنة ٧٣٤، تلمذ عـلى

العلّامة، والسيّد عميد الدِّين وابن نما وابن معيّة وشمس الأئـمّة الكـرماني الشـافعي وغيرهم، سافر إلى معظم الحواضر الإسلاميّة وأجـازه عـلمائها، وكـانت وفـاته يـوم الخميس التاسع من جمادى الأولى سنة ٧٨٦هـ ، قُتل بالسيف ثمّ صُلب ثمّ رُجم ثمّ أُحرق بدمشق في دولة بيدمر وسلطنة برقوق بفتوى القاضي برهان الدِّين المـالكي وعباد بن جماعة الشافعي بعدما حُبس سنة كاملة في قلعة الشام، وفي مدّة حسبه ألّف «اللّمعة الدمشقيّة» في سبعة أيّام)، فذهب شهيداً إلى رضوان الله تعالى، فرحـمة الله عليه رحمةً واسعة، ولعن الله قاتليه وأخزاهم في الدُّنيا والآخرة.

وقد اعتمدنا في تحقيقنا لهذه الرسالة على النسخة التي تحويها المجموعة برقم ١٣٥٣٧ والمحفوظة في مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي بقم.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الإمام العلّامة شمس الدِّين محمّد بن مكّي تغمّده الله برحمته، وأسكنه الله بحبوحة جنّته:

الحمدُ لله بارئ البريّة، والصَّلاة على سيّدنا محمّد وآله العترة المرضيّة. هذه الرسالة الطلائعيّة، تَسْتَطْلِعُ بمعتقدِها المرتبةَ العليَّة، وهي أربعة فصولٍ سَنيّة:

الفصل الأوّل: في التوحيد

يجبُ معرفة الله تعالى؛ لوجوب شكره، وطريقها النظر في مصنوعاته. وصورته: أنّ العالَم مُحدَثٌ، وكلُّ مُحدَثٍ فله فاعلٌ.

أمّا حُدُوث العالم: فلأنّه لا يخلو عن الحركة والسّكون المسبوقين بغيرهما، والمسبوق بغيره مُحدَث.

أمّا احتياج الـمُحْدَث إلى فاعلٍ فبالضرورة.

ويجبُ كون فاعله قديماً لا أوّل لوجوده؛ للزوم الدُّور والتَسلسل لو كان مُحدَثاً.

ويجبُ كونه تعالى واجبَ الوجود، وإلّا لافتقر إلى فاعلٍ لو كان ممكناً، فيكون باقياً أبديّاً سَرْمديّاً؛ لإستحالة العَدَم على واجبِ الوجود.

ويجبُ كونه تعالى قادراً مختاراً؛ للزوم قِدَم العالم لو كان مُوجباً.

ويجبُ كونه عالماً؛ لأنّه أحكمَ العالَم وأتقنه.

ويجبُ كونه تعالى قادراً على كلّ مقدورٍ، وعالماً بكلّ معلوم؛ لاستواء نسبته إلى جَميع المقدُورات والمَعلُومات، واستواء صحّتها في المعلوميّة والمقدوريّة،

فلو قَدَر على البعض خاصّة، أو عَلِم البَعض خاصّة، لزم الترجيحُ بلا مُرجّح، وهو محال.

ويجبُ كونه تعالى سميعاً بصيراً، بمعنى عِلمه بالمَسمُوع والمُبصَر؛ لاستحالة الحواسّ عليه؛ لأنّه عالمٌ بكلّ معلومٍ، فيدخلُ المسموعَ والمُبصَر.

ويجبُ كونه تعالى مريداً؛ لأنّ الحدوث مُستوٍ نسبته إلى جميع الأحوال والأوقات، فتَخصِيصُه ببعض الأحوال والأوقات إنّما تكون بالإرادة، ولأنّ الإرادة نوعٌ من العلم، وقد ثَبَت عِلمُه تعالى بكلّ معلوم.

ويجبُ كونه كارهاً؛ لأنّ إرادة الشيء كراهةُ ضدّه، ولأنّه نَهى عن المعاصي، والناهي كارهٌ.

ويجبُ كونه تعالى متكلِّماً؛ لأنّ الكلام مقدورٌ، وهو تعالى قادرٌ على كلّ مقدور، وقد قال تعالى: ﴿**وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً**﴾.

وكلامه مُحدَثٌ؛ لأنّه مركّبٌ من الحروف المسبوقة بغيرها، والمسبوق بغيره مُحْدَث، ولقوله تعالى: ﴿**مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ**﴾.

ويجبُ كونه تعالى واحداً؛ للزوم التركيب والفساد لو تعدّد الآلهة، كما قال تعالى: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا**﴾.

ويجبُ كونه تعالى غنيّاً؛ لأنّه لو افتقر في ذاته أو في صفاته لم يكن واجبَ الوجود.

ويجبُ أن يستحقّ صفاته لذاته لا لمعنى قديم، لاستحالة تعدّدالقدماء، ولا بمعنى مُحْدَث وإلّا لزم احتياجه تعالى إلى المُحْدِث.

ويجبُ تنزيهه عن الجسميّة، والعَرَضيّة، والجوهريّة، والتحيّز، والحلول في غيره، والمحلّيّة لغيره، والتركيب، والجهة، والاتّحاد بغيره؛ لِما ثَبَت من قِدَمه تعالى ووجوب وجوده، وقد ثبت حدوث هذه الأُمور.

ويجبُ تنزيهه عن الرؤية بالبصر؛ لاستحالة الجهة عليه، لقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾.

الفصل الثاني: في العَدل

يجبُ كونه تعالى عَدْلاً حكيماً، أي لا يفعلُ قبيحاً، ولا يُخلُّ بواجب؛ لأنّه تعالى عالمٌ بقُبح القَبيح، ووجوب الواجب، وغنيٌّ عن القبيح، والإخلال بالواجب، فيستحيلُ توجّه دواعيه إلى فعلٍ قبيح، وإخلالٍ بواجب.

ويجبُ أن لا يريدُ شيئاً من القبائح؛ لأنّ إرادة القبيح قبيحةٌ، وكلّ ما في العالم من القبائح، فهو فعلُ عباده لا فعله، تعالى اللهُ عن ذلك .

ويجبُ عليه اللّطف؛ لأنّه مُقرِّبٌ من الطاعة، ومُبعِّدٌ عن المعصية، فلو لم يفعله انتقض غَرَضه تعالى.

ويجبُ حُسن جميع ما فعله الله من الآلام والأمراض، و[خلق] الحيوانات المؤذية، والسّموم القاتلة؛ لما ثبت مِن تنزيهه مِنْ فِعل القبائح.

ويجبُ حُسن التكليف بأسره؛ لما فيه من زجر المكلّف عن القبائح، والإخلال بالواجب، وذلك حَسَنٌ، وهو أيضاً لطفٌ، واللّطف واجبٌ، فيجب التكليف.

ويجبُ الجزاء عليه بالثواب الدائم عند الامتثال، والعقاب الدائم للكافر بوعده تعالى بالثّواب، ووعيده بالعِقاب، وأمّا الفُسّاق من المؤمنين المصرّين غير التائبين فمنقطعٌ؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَه وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَه﴾.

الفصل الثالث: في النُبوّة

النُبوّة حَسَنةٌ، لما فيها من تعريف المكلّفين بالمصالح والمفاسد الخفيّة على العقول، وتقوية العقل فيما يدلّ عليه من الأصول.

ويجبُ بعثة الأنبياء؛ لتوقّف التكليف بالسَّمعيّات عليها، وما يتوقّف عليه الواجب واجبٌ.

ويجبُ تصديقهم بالـمُعجِز الخارق للعادة، المطابق للدّعوى، ليعلم المكلّفون صدقهم.

ويجبُ عصمتهم من جميع المعاصي، والسَّهو والغلط، لِتؤثّر أوامرهم[١] ونواهيهم، ووعدهم ووعيدهم.

ومحمّدٌ رسول الله ﷺ لدعواه النبوّة، وظهور ألف مُعجزةٍ على يده:

منها: القرآن العزيز، وانشقاق القمر، والإخبار بالغيب، وتكليم الذراع المشويّ، وشكاية البعير، وحَنين الجِذع اليابس، ومجيء الشَّجرة وعودها، ونَبع الماء، وإشباع الخلق الكثير من الزاد القليل، وهو خاتمُ النبيّين.

الفصل الرابع: في الإمامة

الإمامة رئاسةٌ عامّة، لشخصٍ إنساني، في الأُمور الدينيّة والدنيويّة، وهي حَسَنةٌ، لما فيها من حفظ الشريعة، وإرشاد المكلّفين، وحماية الثغور، والأخذ على يد السَّفيه، والانتصاف للمظلوم من الظالم. وواجبةٌ على الله لكونها لطفاً؛ لأنّ المكلّفين يكونُ حالهم معها إلى الصَّلاح أقرب، ومن الفساد أبعد.

ويجبُ في الإمام العِصْمة ليُوثَق بأمره ونهيه، كما قلناه في النبيّ ﷺ؛ لأنّ المُحوِج إليه جوازُ الخطأ على الأُمّة، فلو جازَ خطؤه احتاج إلى إمامٍ آخر ويتسلسل.

ويجِبُ كونه منصوصاً عليه من الله تعالى، ومن الرَّسول، ومن الإمام قبله؛ لأنّ العِصْمة أمرٌ خفيّ لا يعلمه إلّا الله تعالى.

---

١. في الأصل: ليؤثّر بأوامرهم.

ولم يحصل النصّ والعِصْمة لغير مولانا أمير المؤمنين عليٌّ بن أبي طـالبٍ عليه السلام وأولاده الأحد عشر: الحَسَن، والحُسين، وعليّ، ومحمّد، وجعفر، وموسى، وعليّ، ومحمّد، وعليّ، والحسن، والحُجّة بن الحسن:

لقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ**﴾. والصادق المطلق ظاهراً وباطناً في أقواله وأفعاله هو المعصوم.

ولقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمْ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾. ولم يؤتِ أحدٌ الزكاة وهم راكعون إلّا أمير المؤمنين عليه السلام.

ولقول النبيّ صلى الله عليه وآله: «هذا ولدي الحُسين إمامٌ، ابن إمام، أخو إمام، أبو أئمّةٍ تسعة تاسِعُهم قائمهم».

ويجبُ كون الخَلَف الحُجّة الثاني عشر موجوداً بعد موت أبيه إلى هذا الزمان، لوجوب اللُّطف على الله تعالى في كلّ وقت.

ويجبُ ظهوره، وتملّكه، ومِلأ الأرض قِسْطاً وعدلاً كما مُلِئتْ ظُلماً وجوراً؛ لتواتر الأخبار بذلك.

ويجبُ صدقُ الأئمّة في جميع ما جاؤوا به عن الرَّسول عليه الصَّلاة والسَّلام من فروع التكليف وغيرها، لثبوتِ عِصمته وعِصْمتهم.

ويجبُ الثناء عليهم، وشُكر إنعامهم بعد شُكر الله تعالى والثَّناء عليه؛ لقضاء صريح العقل بوجوب شُكر المُنعم.

تتمّةٌ

سؤال القبر حقٌّ، وكذا الحشر والنشر، والإعادة بعد الموت، والثَّواب والعقاب، والجنّة والنّار، وما أُعِدَّ فيهما، والصراط والميزان، وتطاير الكتب، وإنطاق

الجوارح؛ لإمكانها، وإخبار المعصوم بها.

والحمد لله ربّ العالمين، والصَّلاة والسّلام على سيّد المرسلين، الأوّلين والآخرين، محمّدٍ وآله الطاهرين.

٣٠

الرسالة التكليفيّة

الشهيد الأوّل، الشيخ أبو عبد الله جمال الدِّين محمّد بن مكّي ابن شمس الدِّين محمّد الدمشقي العاملي الجِزّيني المستشهد سنة ٧٨٦ هـ

۞ هذه الرسالة هي الاعتقاديّة الثالثة للشهيد ، وتتضمّن بعض الأمور الاعتقادية التي لم يرد لها ذِكرٌ إلّا في المفصّلات، لكن أشار إليها الشهيد رحمه الله في رسالته هذه ، وقد عرّفها الشيخ آقا بزرگ الطهراني في الذريعة (ج ٤ / ٤٠٨) بأنّها (رسالة مبسوطة أوّلها... مرتّبٌ على خمسة فصول مدارها على خمسة مطالب: مطلب ما و هل ومن وكيف ولم، فالثلاثة الأوّل في الفصل الأوّل والرابعة في الفصل الثاني، والخامسة في الفصل الثالث، والفصل الرابع في الترغيب، والخامس في الترهيب، وفي آخره : سوّد ذلك في هزيع ليلة السبت لإحدى عشرة ليلة خلت من جمادى الأولى سنة ٧٦٩)، والنسخة التي اعتمدنا عليها في هذا التحقيق هي ضمن مجموعة برقم ١٠٠٧٠ كتبت رسائلها في فترة سنة ٩٣٣ هـ لغاية ٩٤٥ وهي محفوظة في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي

الإيراني بطهران، وتحتوي هـذه المـجموعة عـلى عـدد مـن الرسـائل الاعـتقاديّة المختصرة والمطوّلة (راجع فهرست المكـتبة: ج٣٢ / ٩٠) ونسـخة رسـالتنا هـذه تتضمّن الفصول الثلاثة الأولى والمتضمّنة للـواجـبات الاعـتقاديّة، دون الفـصلين الأخيرين ويبدو أنّ الكاتب حذفهما لوقوفه على أنّ الترغيب والترهيب خارجان عن دائرة الواجبات الاعتقاديّة.

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين وعليه نتوكّل وإليه ننيب

الحمد لله الذي لم يخلق الخلق عبثاً ولم يدعهم هَمَلاً، بل كلّفهم بالمشاق علماً وعملاً لينزجروا عن قبائح الأعمال، وينبعثوا على محاسن الخِلال، ويفوزوا بشكر ذي العزّة والجلال، والصلاة على من أيّد الله ببعثهم العقل الصريح وخصوصاً نبيّنا محمّد البليغ الفصيح، وعلى أهل بيته وأرومته المساميح، والطيّبين من عترته وذرّيته المراجيح.

وبعد، فهذه المقدّمة التكليفيّة مرتّبة على خمسة فصول:

الفصل الأوّل: في ماهيّته وتوابعها.

الفصل الثاني: في متعلّقه.

الفصل الثالث: في غايته.

الفصل الرابع: في الترغيب.

الفصل الخامس: في الترهيب.

ومدار هذه الفصول على خمسة كلمات مفردة، وهي: ما وهَل ومَن وكيف ولِم.

والفصل الأوّل: يبحث فيه عن الثلاثة الأوّل وهي: ما التكليف والبحث فيه عن مفهومه بحسب الاصطلاح، وهل يجب في حكمة الله تعالى أم لا، ومَن المكلِّف والمكلَّف؟

والفصل الثاني: يبحث فيه عن مدلول كيف التكليف؛ أي على أيّ صفة يكون.

والفصل الثالث: يبحث فيه عن مدلول لِمَ يجب التكليف مثلاً وهو السؤال عن غايته. والفصلان الأخيران من مكمّلات هذا الفصل.

أمّا الأوّل: فالتكليف تفعيل من الكُلْفة وهي المشقّة، وعرفاً إرادة واجب الطاعة شاقّاً مُعلماً ابتداءً، وفيه نظر لأنّ الإرادة سبب التكليف لا عينه، ولهذا يقال أراد الله الطاعة فكلّف بها، ولانتقاضه في عكسه بالتكليف باجتناب الماهيّات، فإنّه كراهة لا إرادة، ولأنّه يخرج منه التكليف بالمشتهي طبعاً كأكل لحم الهَدْي ونكاح الحليلة وما لا يسعه فيه أصلاً كتسبيحه وتحميده، وأيضاً الإعلام إنّما هو شرط في تكليف واقع لا في مطلق التكليف، فالأولى أن يُقال: التكليف بعث عقلي أو سمعي على فعلٍ أو كيفٍ ابتداءً للتعريض بالثواب.

والكلام أمّا في حسنه وهو ظاهر من حدِّه، ولأنّ الإنسان مدنيّ بطبعه لا يستقلّ بأمر معاشه، فلابدّ من التعاضد بالاجتماع المُفضي إلى التنازع، فلابدّ من نبيٍّ معصوم مبعوث بقانون كلّي يَعدُ على طاعته بالثواب، ويتوعّد على معصيته بالعقاب، ليحمل النوع على تجشّم المشاقّ، ولزوم الميثاق، وذلك ممتنع بدون (إثبات) الصانع وما يثبت له ويُنفى عنه، وتعظيمه وإجلاله، مؤكّداً لذلك. والطريق إليه التكرار الموجب للتذكار بنصب عبادات معهودة في أوقاتٍ مخصوصة، يذكر فيها الخالق بصفات جلاله، وكماله والانقياد لسُنّته، فيحصل من ذلك غايات ثلاث:

ألف: رياضة القوى النفسانيّة يمنعها عن مقتضى الشهوة الغضبيّة، وعن الأسباب المُثيرة لها من التخيّل والتوهّم والإحساس والفعل المانع عن توجّه النفس الناطقة إلى جنان القدس ومحلّ الأُنس

ب: دوام النظر في الأُمور العالية المطهّرة عن العوارض الماديّة والكدورات الحسيّة المؤدّية إلى ملاحظة الملكوت ومعاينة الجبروت.

ج: دوام تذكّر إنذار الشارع ووعده المطيع ووعيده العاصي، المستلزم لإقامة العدل ونظام النوع من زيادة الأجر الجزيل والثواب العظيم.

وأمّا في وجوبه: وهو واجب على الله تعالى بناءً على قاعدة الحسن والقبح

العقليّين، وعلى أنّه تعالى لا يفعل القبيح، ولا يخلّ بالواجب لعلمه بقبحه وغناه عنه، لثبوت علمه بجميع المعلومات، لاستواء نسبة ذاته، وتساوي الجميع في صحّة المعلوميّة، واستفادة علمه على الجملة من إحكام الأفعال وإتقانها، وغناه من وجوب وجوده مطلقاً قطعاً للدور والتسلسل لو كان ممكناً.

إذا تمهّد ذلك: فلو لم يجب التكليف عليه تعالى، لزم عدم وجوب الزاجر عن القبائح بل كان مغرياً بها، والتالي باطل، لاستحالة فعل القبيح والإخلال بالواجب عليه تعالى، هكذا المقدّم. ولا يمتنع الملازمة بعلم المدح والذمّ لأنّهما مخصوصان بما يستقلّ العقل بدركه لا بما في السمعيّات، ومع ذلك فكثيرٌ من العقلاء لا يعبأ بهما ويفعل مقتضى الشهوة والغضب، فيستحقّ الإغراء بالقبيح حينئذٍ.

وأمّا في **المكلّف**: وهو الباعث إمّا بخلق العقل الدالّ، أو بنصب النبيّ المُخبِر.

وأمّا في **المكلّف**: وهو الكامل العقل. وأمّا حسنه[1] وهو مشروط بأربعة: ما يتعلّق فيه، وهو أمور ثلاثة:

ألف: الإعلام به أو التمكين منه،

ب: تقدّمه على الفعل زماناً يمكن المكلّف فيه الاطّلاع عليه،

ج: انتفاء المفسدة فيه.

ومنه يعلم اشتراط نصب اللّطف في كلّ فعل وترك لا يقع امتثاله إلّا به إذ لولاه لزمت المفسدة المنتفية

ب: الراجع إلى المتعلّق: وهو ثلاثة أيضاً:

ألف: إمكانه لاستحالة التكليف بالمحال عند العدليّة.

ب: حسنه لاستحالة التكليف بالقبيح.

ج: رجحانه بحيث يستحقّ به الثواب كفعل الواجب والندب وترك الحرام والمكروه.

---

١. هكذا في الأصل، وعلّق عليها المصحّح في حاشية النسخة: (أي في شرائطه، وأمّا حسنه فقد مرّ ذكره)

ج: العائد إلى المكلِّف تعالى: وهو أربعة:

ألف: العلم بصفة الفعل لئلّا يكلّف بغير المتعلّق

ب: العلم بقدر المستحقّ عليه حذراً من النقص

ج: قدرته على إيصاله ليثق المكلّف بوصوله إليه

د: امتناع القبيح عليه لئلّا يخلّ بالواجب

د: ما يعود إلى المكلّف: وهو أمران:

ألف: أن يكون قادراً على الفعل لامتناع التكليف بالمحال

ب: علمه به أو تمكّنه من العلم كما ذكر، ولا يشترط إسلامه لعموم علّة الحسن والفساد من سوء اختيار الكافر، ووجوبه مشترط بكمال العقل.

الفصل الثاني: في متعلّقه وهو المسؤول عنه بكيف باعتبار مّا، فهو: إمّا أن يستقلّ العقل بدركه أو لا.

والأوّل: العقلي، فإمّا أن يكون بلا وسط وهو الضروري، أو بوسطٍ وهو النظري.

والثاني: هو السمعي.

ثمّ إمّا أن يكون التكليف بمجرّد الاعتقاد علماً أو ظنّاً أو به وبالعمل،

وكلّ واحدٍ منهما: إمّا فعلٌ يستحقّ بتركه الذمّ وهو الواجب، أو لا يستحق. فإمّا أن يستحقّ بفعله المدح وهو الندب، أو لا وهو المباح، أو ترك يستحقّ بفعله الذمّ وهو الحرام، أو لا يستحقّ؛ فإن استحقّ بتركه المدح، فهو المكروه وإلّا فالمباح، ولنذكر هنا أقسامها: الأوّل:

فالأوّل: العلم الضروري العقلي بكلّ من الأحكام الخمسة:

فبالواجب: كالصدق والإنصاف وشكر النعمة، والعلم بوجوب ردّ الوديعة، وقضاء الدَّين، ودفع الخوف، والعزم على الواجب، والعملي منه فعل مقتضى ذلك كلّه.

وبالندب: كالعلم بابتداء الإحسان وحسن الخلق والصمت ، والاستماع اللّين والأناة ، والحِلم والرِّفق والعفّة والنصيحة ، وحسن الجوار وحسن الصحبة ، والمبالغة في صلة الرّحم وصدق الودّ والرِّضا واليأس عن الناس ، وتعليم الجاهل وتنبيه الغافل ، والإغاثة والإرشاد حيث يمكن بدونه، وإجابة الشفاعة وقبول المعذرة، والمناقشة في الفضائل، ومصاحبة الأفاضل، ومجانبة السفهاء ، والإعراض عن الجهّال، والتواضع للأخيار والتكبّر على الأشرار إذا كان طريقاً إلى الحِسبة والفكر في العاقبة، وتجنّب المريب والمكافاة على المعروف، والعفو عن المظلمة وشرف النفس وعلوّ الهمّة، واحتمال الأذى ومداراة الناس والأمر بالحسن والترغيب فيه، والنهي عن المكروه، والفحص عن الأُمور وغير ذلك، والعملي فعل مقتضاها.

وبالحرام: كالعلم بقبح الكذب والظلم والتصرّف في ملك الغير بغير إذنه والإغراء بالقبح والإخلال بالواجب وتكليف المحال وإرادة القبيح والعبث، والعملي مباشرة مقتضاها.

وبالمكروه: وهو مقابل الندب كالبُخل وسُوء الخُلق والهذر ، وعمليّه فعله

والمباح: من الفعل والترك ما لا رجحان فيه البتّة.

الثاني: العلم النظري العقلي كالعلم بحدوث العالم ووجود الصانع وإثبات صفات كماله ونبوّة الأنبياء وإمامة الأوصياء، وعمليّه فعل مقتضى النظر.

الثالث: العلم السمعي الضروري ، كالعلم بضروريّات الدِّين كوجوب الطهارة والصلاة وندب إتيان المساجد وحرمة الزِّنا والسكر وكراهة استقبال القمرين عند [قضاء] الحاجة ، وإباحة تزويج الأربع.

الرابع: النظري منه كالعلم بوجوب قراءة الحمد في الصلاة وتسبيح الركوع وندب القنوت وحرمة ذي الناب وكراهة الحُمُر الأهليّة، والعملي مباشرة ذلك.

الخامس: الظنّي كظنّ القبلة، وطهارة الثوب وعدد الركعات والعملي

فعل مقتضاه.

تنبيه: كلّ هذه الأُمور يجب اعتقادها على ما هي عليه إجمالاً وعلى ما كلّف بها تفصيلاً، ويمكن خلوّ المكلّف عن أكثرها إلّا دفع الخوف الحاصل من ترك معرفة المكلِّف سبحانه وما يتعلّق باعتقاد التروك وتركها.

واعلم أنّ العلماء شرطوا في استحقاق المدح والثواب: إيقاعها لوجوبها مثلاً، أو وجه وجوبها وهما متلازمان، وتركها لحرمتها مثلاً، أو وجه حرمتها، وهما أيضاً متلازمان، وسنذكر الوجه في ذلك.

الفصل الثالث: في غايته الحاصلة بالامتثال وهي المسؤول عنها بـ لِمَ وهو أربع:

أ ـ التقرّب إلى الله سبحانه والزّلفى لديه تعالى، ومعناها فعل ما يرضيه ـ وقيل موافقة إرادته تعالى ـ وفعل ما يرضيه عن المكلّف قرب الشرف لا الزمان والمكان.

ب ـ المدح من العقلاء والثواب من الله تعالى والخلاص من العقاب، وهاتان غايتا حسنه.

ج ـ القُرب من الطاعة والبُعد عن المعصية العقليّتين وهو المعبّر عنه بـ اللّطف، هذه الغاية حاصلة في امتثال السمعيّات.

د ـ الفوز بتعظيم المكلِّف سبحانه والثناء عليه والاعتراف بنعمته، وهو المعبّر عنه بالشكر، وهاتان الغايتان مصلحان لما عدا المباح.

ثمّ لمّا كان بعض المعارف العقليّة سبباً لدفع الخوف الواجب أمكن أيضاً جعله غاية لها، ولمّا كان السمعي إنّما يعلم بالأمر والنهي على لسان النبيّ عليه السلام وكان ترك الواجب مستلزماً للمفسدة غالباً وترك القبيح مستلزماً للمصلحة كذلك ظنّ أنّهما وجهان أيضاً.

وتحقيق القول في ذلك يتوقّف على مقدّمتين:

أ ـ إنّ العقل يحكم بحسن أشياء وقبح أشياء كما مرّ، والعلم بذلك ضروري، والمنازع إن لم يكن مكابراً فقد خفي عليه التصوّر، ولأنّهما لو انتفيا عقلاً لانتفيا سمعاً لانسداد باب النبوّة.

ب ـ هل حسن الأشياء وقبحها للذات أو للوجه اللّاحق للذات؟ البصريّون من العدليّة على الأوّل، والبغداديّون على الثاني، لتعليل كلّ منهما بعللٍ عارضةٍ ، ومن ثمّ أمكن كون الشيء الواحد بالشخص حسناً وقبيحاً باعتبارين كضرب اليتيم، وعلى هذا يترتّب النسخ إذا لُحِظ ذلك فنقول: لولا الوجه المخصوص كان ترجيح الواجب بخصوصه على الحرام ليس أولى من عكسه ، وبطلان الثاني ظاهر.

فحينئذٍ لنشرع في بيان الوجه في ثلاثة مباحث:

أ ـ وجه الضروري هو اشتماله على المنافع والمضارّ التي لا يمكن مفارقتها إيّاه كالصدق والإنصاف، ومَن جعلها لذاته علّل بنفس كونها صدقاً وإنصافاً إلى آخره لدوران العلم بأحكام تلك الأفعال والتروك مع العلم بها وجوداً وعدماً، فلو كان وجه آخر امتنع ذلك بالنسبة إلى الجاهل بذلك الوجه، ولأنّه لو كان غير ذاتي لأمكن الانقلاب في الأحكام وأنّه محال.

البحث الثاني: في النظري ولوجوبه وجوه ثلاثة:

ألف ـ أنّه شرط في العلم بالثواب والعقاب على الضروري، وشرط الواجب المطلق واجب.

أمّا الصغرى: فلأنّ العلم بالجزاء موقوف على: معرفة المجازي، ومعرفة قدرته الذاتيّة العامّة لتوقّف المجازاة عليها، ومعرفة علمه كذلك حذراً من النقص والإيفاء لغير الفاعل، ومعرفة حياته ليصحّ عليه الوصفان، ومعرفة وجوب وجوده ليمتنع عدمه وعدم صفاته ويمتنع الحاجة عليه حذراً من أخذ المستحقّ، ويمتنع شبهه للحوادث، ومعرفة وحدته لامتناع اجتماع واجبين، ومعرفة عدله ليؤمن إخلال

بالواجب. ويحكم بحسن أفعاله وتعليلها بالأغراض، وبعث الأنبياء ونصب الأوصياء لتوقّف العلم السمعي عليه، وهناك يعرف كيفيّة الجزاء وما يمكن إسقاطه منه كعقاب الفاسق وثواب المرتدّ والجزاء موقوف على المعاد، وهذا القدر وما يتعلّق به هو المبحوث عنه في المعارف العقليّة.

وأمّا الكبرى: فإنّه لولاه لزم خروج الواجب المطلق عن كونه واجباً والتكليف بالمُحال.

ب ـ إنّ كلّاً من شكر المنعم ودفع الخوف واجب، ولا يتمّ إلّا بالمعرفة على الوجه المذكور، وما لا يتمّ الواجب إلّا به فهو واجب، وأمّا وجوب الشكر والدفع ضروري، وأمّا توقّفه على المعرفة فلأنّ تلك الآثار الحاصلة من الحياة والقدرة وتوابعهما من المنافع: إمّا أن تكون نعمة فيجب الشكر، أو نقمة فيجب الدفع وذلك محال معرفته بدون المعارف المذكورة.

ج ـ إنّ المعرفة دافعة للخوف الحاصل من الاختلاف وغيره، ودفع الخوف واجب بالبديهة.

تنبيه: علم من ذلك وجوب النظر، لأنّ المعرفة واجبة، والنظر طريق إليها ليس إلّا، وما لا يتمّ الواجب إلّا به واجب.

أمّا الأوّل فقد تقدّم، وأمّا الثاني فلأنّ النظر مولّد للعلم بحصوله عقيبه وبحسبه وبكميّته وتخلّف العلم النظري عن تاركه، ولولا ذلك لجاز تخلّفه عن فاعله وحصوله لتاركه، وهو باطل ضرورة، فثبت أنّه طريق إليها.

وأمّا انتفاء غيره من الطرق: فلأنّ المعرفة ليست شيئاً من أقسام الضروري، وما ليس بضروري نظري قطعاً.

وأمّا الثالث: قد مرّ. ومَن زعم حصول المعرفة بغير نظر، فهو كمَن رامَ بناءً من غير آلاتٍ وكتابةً من دون أدواتٍ.

البحث الثالث: في وجه السمعي.

لا ريب أنّ بعض السمعيّات قد يكون وجوبه وجهاً لوجوب بعض آخر كالصلاة الموجبة للطهارة، فجاز أن يطلق على ذلك أنّه وجهه، والكلام في مطلق الواجبات والسُّنن والقبائح والمكروهات السمعيّة، والمراد بالوجه هنا الغاية التي لأجلها كان ذلك الحكم، وقد اختلف العقلاء فيه على أربعة أقوال:

ألف ـ مذهب جمهور العدليّة من الإماميّة والمعتزلة: أنّه اللّطف في التكليف العقلي مطلقاً انبعاثاً وانزجاراً، والغاية في الواجب السمعي اللّطف في الواجب العقلي، وفي الندب السمعي هو اللّطف في الندب العقلي أو زيادة اللّطف في الواجب العقلي، فإنّ الزيادة توصف بالندب ، وفي ترك القبيح السمعي ترك القبيح العقلي ، وفي ترك المكروه السمعي ترك المكروه العقلي أو زيادة اللّطف في ترك القبيح، بمعنى أنّ الممتثل للسمعي أقرب من العقلي وغيره أبعد ولا نعني بذلك أنّ اللّطف في العقلي منحصر في السمعيّات ، فإنّ النبوّة والإمامة ووجود العلماء والوعد والوعيد بل جميع الآلام يصلح للألطاف في العقليّات أيضاً، وإنّما هو نوع من الألطاف الواجبة تكاد أن يكون ملاكها النبيّ والإمام ، والعالم إنّما يدعون إليه والوعد والوعيد توجّهاً عليه.

فإن قلت: فإذن يقوم غيره من الألطاف مقامه، فلا بحث .

قلت: ظهر ممّا بيّنا أنّ جميع الألطاف متعلّقة فيمتنع قيام غيره مقامه، ومن هنا يُعلم السرّ في الواجب والمستحبّ المخيّرين ، فإنّه لمّا كان المقصود اللّطف وهو حاصل في كلّ من الخصال بلا مزيّة لإحداها على الأخرى ، لم يكن لإيجاب الجميع معنى ولا لترك إيجاب شيء سبيل، فتعيّن التكليف على طريق التخيير.

ب ـ مذهب أبي القاسم الكعبي: وهو أنّه الشكر لنعم الله تعالى، ولا نعني به انحصار طريق الشكر فيه ، بل على معنى أنّه نوع من الشكر، بل أشرف أنواعه، فإنّ الشكر يُطلق على الاعتقاد المتعلّق بأنّ جميع النِعَم من الله سبحانه كليّاتها

وجزئيّاتها، ويلزمه أمور ثلاثة:

أ ـ شغل النفس بالفكر في عظمته والتصوّر لجلائل نعمته ، والعزم والانبعاث الدائم إلى طاعته ، وابتغاء مرضاته ، وصيانة السِرّ عن الاشتغال بتصوّر غيره فضلاً عن التصديق به ، إلّا من جهة أنّه منسوب إليه وفائض عنه ، وهنالك يستوعب جلال الله سبحانه الفكر بحيث يصير مقصوراً عليه ليس إلّا، ويصير همّ العاقل شيئاً واحداً وغاية ذلك الشيء ، فينظر فيه وبه ومنه وإليه ، ويحذف غيره من درجات الاعتبار حتّى الجنّة والنار وما فيهما. قال العالم الربّاني أمير المؤمنين وارث النبيّ عليهما أفضل الصلاة والسلام:« ما عَبَدتُك طمعاً في ثوابك ولا خوفاً مِن عقابك بل وجدتُك أهلاً للعبادة فعبدتك» .

وقال الله تعالى: ﴿**رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللهِ**﴾ ، وقال: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللهِ**﴾.

وروى هارون بن خارجة عن أبي عبد الله جعفر الصادق عليه السلام أنّه قال: «العباد ثلاثة: قومٌ عبدوا الله تبارك وتعالى خوفاً فتلك عبادة العبيد، وقومٌ عبدوا الله عزّ وجلّ طلب الثواب فتلك عبادة الأُجراء، وقومٌ عبدوا الله عزّ وجلّ حبّاً له فتلك عبادة الأحرار وهي أفضل العبادة».

اللّازم الثاني: وهو مسبّب عن اللّازم الأوّل، وهو شغل اللِّسان بتنزيه الله تعالى عمّا وصفه الظالمون، وبحمده بما حَمدَهُ الحامدون العارفون، بحيث لا يَفتُر عن ذكر الله تعالى باللِّسان، كما لم يفتر عن ذكره بالجنان، قال سبحانه: ﴿**يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ**﴾، ووصفَ الملائكة بهذا الوصف الشريف لينبّه البشر على اقتفائه ويتشرّفوا باصطفائه، فهنالك تصير ألسنتهم مخزونةً إلّا عن ذكره، وألفاظهم موزونة إلّا فيما يتعلّق به، وهو السرّ بالصمت إلّا عن ذكر الله.

اللّازم الثالث: استخدام القوى والأركان فيما أمر به من عبادته، بحيث لا يكون

لها انقطاع ولا اضمحلال، فيشغل العين بالنظر في عجائب مصنوعاته، والبكاء من خشيته لما يراه من التقصير في طاعته، والأُذن بسماع كلامه العزيز لتلقّي أوامره ونواهيه والتفهّم بمقاصده ومعانيه، واليد بالبطش فيما خلقها له من نهيٍ عن منكر أو أمرٍ بمعروف أو جهادٍ في سبيله أو إعانة ضعيف أو إغاثة ملهوف أو وضع شيء في محالّها من هيئات المصلّي، والرِّجل في السعي إلى بقاعه التي أُمِر بالسعي إليها ورغّب في العكوف عليها، وأشرفها بيتهُ الحرام وكعبته المقدّسة، وحرم نبيّه عليه أفضل الصلاة والسلام، ومشاهد الأنبياء والأئمّة عليهم السلام، والجوامع والمساجد، ومجالس العلم، وزيارة الإخوان في الله تعالى. وإن لم يكن هناك ما يحتاج إلى البطش والتنقّل شغلهما بالسكينة والوقار مستشعراً في ذلك عظمة بارئه وكمال مُنشِئه، معتقداً أنّ جميع ذلك من أعظم نعمه وأكبر مننهِ، فحينئذٍ يحتاج إلى أن يشكر على حسن توفيقه بشكره وهلمّ جرّاً، ولمّا خطر لداود على نبيّنا وعليه الصلاة والسلام وناجى ربّه بهِ أجابه: «إذا علمتَ أنّ ذلك منّي فقد شكرتني».

وحينئذٍ نقول: هذه العبادات ـ وخصوصاً الصلاة ـ فإنّها مشتملة على اللوازم الثلاثة المنبعثة عن الاعتقاد القلبي، ولا معنى للشكر عند الخاصّة إلّا ذاك.

أو نقول: إنّ الشكر يكون بفعل هذه الأُمور أقرب إلى الوقوع وأبعد من الارتفاع وهو معنى اللّطف في الشكر، ولعلّ القائل عنى ذلك وهو في الحقيقة شعبة من المذهب الأوّل، فإنّ الأوّل زعم أنّها لطف في التكليف العقلي مطلقاً، وهذا يقول إنّها لطف في نوع منه وهو الشكر وإن لم يكن الشكر بعينه على المصطلح العامّي، وبهذا التوجيه تُعرف بقيّة الأحكام من حيث إنّ النذر كالتكملة للفرض، واجتناب الحرام والمكروه يوجب صيانة اللوازم عن تطرّق النقص، وهو مذهبٌ حَسَن.

المذهب الثالث: لجمهور الأشعريّة: وهو أنّ الأحكام شُرِّعت بمجرّد الأمر والنهي لا لغاية أخرى بناءً على هدم قاعدة الحسن والقبح العقليّين، وأنّ أفعال

الباري تعالى غير معلّلة بالأغراض ، بل على عدم الحاجة إلى العبادة أصلاً، ولعلّ الباعث على هذا القول ليس هو هذا البناء وإنّما نظر إلى القول بالشكر فاستحقّ جميع العبادات بالنظر إلى عظمة الله تعالى وأنّها لا يوازي ذرّةً من جبال نِعمه ولا قطرةً من بحار كرمه، ونظر إلى القول باللّطف فوجده غير مطّرد في حقّ مَن ثبتت عصمته أو ظنّ قيام غيره مقامه ، وسمع قوله تعالى: ﴿**لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ**﴾. ويكافئ عنده الوجهان فرجع بصره خاسئاً وفكره حسيراً، فاقتصر على مجرّد الأمر والنهي الذين لا يُعلم غايتهما، ويمكن أيضاً أن يشير بهما إلى قصر العبادة على التوجّه إلى المعبود، فإنّ اللّطف والشكر وإن كانا للقرب إليه إلّا أنّ إسقاط الوسائط من البين أقرب.

المذهب الرابع: لبعض المعتزلة: أنّ الوجه هو ما تضمّن ترك الفعل من المفسدة وترك القبيح من المصلحة، وذلك لأنّ ترك العبادات مقرّب إلى المعاصي ومبعّد من الطاعات العقليّة، ولا نعني بالمفسدة إلّا ذلك، وترك القبيح بالعكس وهو معنى المصلحة، ولمّا كان الترك مستلزماً للمفسدة وترك المفسدة واجب ولا يتمّ إلّا بزوال الترك الحاصل بالفعل أو عند الفعل وجب الفعل، وكذلك نقول ترك القبيح لطف وكلّ لطف واجب فيكون الترك واجباً فيلزمه تحريم الفعل، لأنّه لا يحصل إلّا لترك الواجب عنده لتنافيهما، وهو في الحقيقة ضغث من المذهب الأوّل، إلّا أنّه لم يجعل نفس فعل الواجب لطفاً بل به يحصل اللّطف. وفعل القبيح ليس لطفاً في القبائح العقليّة بل تركه لطف في الواجبات العقليّة، ولعلّه نظر إلى مذهب بعين مَن قبله وإلى مذهب الأمر والنهي بعين الهدم، ورأى عليه القوى الشهوانيّة والغضبيّة على نوع الإنسان، بحيث لو خُلّي وطبعه جمح به في المهالك باتّباع مقتضى الشهوة والغضب المعبّر عنهما بالحرام والمكروه، وترك الأفعال الحسنة مُعِدٌّ لذلك ومسلّط عليه، فجعلت تلك الأفعال قيوداً له لئلّا يرتطم في الهلكات ويقتحم

التبعات، فكان الغرض الذاتي عند ترك مقتضى الطبع وترك العبادات ينافيه، وكان الترك منافياً للغرض فوجب، أو ندب الاشتغال بالفعل المحصِّل للترك المـذكور، ولعلّ صاحب هذا الرأي ممّن يرى المطلوب في النهي إنّما هو اتّحاد الضدّ بـناءً على أنّ الترك غير مقدور، وهذا القدر يصلح أن يكون مسلك أصـحاب هـذين المذهبين، فلنذكر حجّة مَن قبلهما؛ فقد احتجّ الأوّلون بوجهين:

ألف ـ إنّ معنى اللّطف حاصل فيها فيكون لطفاً : أمّا الصغرى فللعلم الضروري بقرب المتّصف بها من الطاعة وبُعده عن المعصية ، والكبرى وعليه نبّه الباري جلّ ذكره في قوله: ﴿وَأَقِمْ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلَفاً مِنْ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُـذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ ، ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنْ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ ، ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ ، ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِـهِمْ صَـدَقَةً تُـطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ ، ﴿وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ إلى قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللهِ وَعَنْ الصَّـلَاةِ﴾ ، ﴿اصْـبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾.

ب ـ إبطال كلٍّ من الأقوال الأخيرة : أمّا مذهب الأمر والنهي فلأنّه بناءً على ماسلف وعلى فقد وجه الفعل، ونحن نقول إنّهما فرع الوجه فلا يكونان مؤثّرين فيه وإلّا لجاز الأمر بالقبيح فينقلب حسناً، والنهي عن المعروف فـينقلب قـبيحاً، وأنّه ظاهر.

وأمّا التروك: فلتوجّه الخطاب بالأفعال ولا شعور بالترك البتّة، ولأنّه لو اعتبر لوجب بيانه قبل بيان الواجب، ولقبح تقدّم.....[١] ضرورة تقدّم العلّة الغائيّة فـي التصوّر، ولكان لا نفرّق بين السّاهي والمصلّي وبين الساهي عن الشرب والشارِب

١. كلمة ممحوّة.

إذا لم يتعللّا تركاً.

وأمّا الشكر: فلأنّه لغةً طمأنينة النفس على تعظيم المُنعِم كما ذكر بعض المتكلّمين ، والثناء على المُحسِن بما أولاه من المعروف كما ذكره اللّغوي، وعرفاً الاعتراف بالنعمة مع ضرب من التعظيم لدوران الشكر معه وجوداً وعدماً . وظاهره مغايرة العبادة للمعنيين، ولأنّ مجرّد الاعتراف القلبي كافٍ في معرفة الله سبحانه شكراً للعبد، وإنّما احتيج إلى اللّسان لإشعار المشكور، فلا معنى لوجوب الزائد على الاعتراف، ولأنّ الشكر لا يمنع الخلق من وجوبه بخلاف العبادة فإنّها قد تقبح واجباً كصلاة الحائض، ويجب قبيحها كأكل الميتة، ومن ثمّ تطرّق النسخ إلى السمعيّات ، ولقبح الإلزام بشكر النعمة شاهداً فكذا غائباً.

وفي الجميع نظر:

أمّا الأوّل: فلأنّه واردٌ في كلّ عبادة عقليّة كانت فعليّة ، فإنّ فعلها مقرّب من عبادة أخرى وتركها مبعّد، مع أنّ وجوبها لا يكون معلّلاً بها، فلو صحّ هذا ألزم تعليل كلّ عبادة بالأخرى وهم لا يقولون به.

وأمّا الآيات الكريمة : فإنّها تدلّ على حصول هذه الغايات عندها، أمّا أنّ تلك الغايات هي العلّة الموجب لأجلها فلا، والنزاع إنّما هو فيه.

وأمّا الثاني: فلجواز إرادة القائل بالأمر والنهي ما فسّرناه، ولا يرد عليه ما ذكروه، وأمّا التروك فلا يلزم من المخاطبة بالأفعال أن لا يكون الوجوب لأجل ما يتضمّن الترك في المفسدة ، ووجوب سبق البيان ممنوعٌ ، والساهي غير مكلّف. ويمتنع شمول التفسيرين لما يصدق عليه الشكر.

ونحن قد بيّنا أنّ الشكر الخاصّي شامل للعبادات، سلّمنا لكن العبادة مشتملة عليهما

قوله : بخلاف العبادة فإنّه قد يقبح

قلنا : المعتبر هو كيفيّة خاصّة للعبادة التي هي شكر وأصلها قائم، ولِم لا يكون الباري جلّ اسمه جَعَل للشكر وظائف مختلفة بحسب الأشخاص والأزمنة والأحوال والأمكنة ، مع أنّ الشكر في الشاهد يختلف بحسب المقام ، وحينئذٍ يطرق إليه النسخ والتخصيص وغيرهما ولا قبح في اللّازم بالشكر، ولهذا يحسن ذمّ كافر النعمة . سلّمنا قبحه شاهداً، لكن لعدم استتباع عوض وفي الغائب يستتبع الثواب الجزيل فلا قبح ، ولأنّه تعالى أمر بشكر نعمهِ بقوله: ﴿**وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ**﴾ ، ﴿**أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ**﴾.

واحتجّ أصحاب الشكر بثلاثة أوجه:

ألف ـ إنّ نِعَم الله سبحانه لا تُحصى كما قال سبحانه: ﴿**وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللهِ لَا تُحْصُوهَا**﴾، فيجب أبلغ أقسام الشكر والعبادة صالحة لذلك فصرفها إليه أولى.

ب ـ إنّ العبادة فِعالةٌ من التعبّد الذي هو الخضوع وهو معنى الشكر.

ج ـ ما اشتهر من قول أكثر المتكلّمين أنّ العبادة كيفيّة في الحكم.

واُجيب: بتسليم المقدّمات ولا يلزم منه صرف العبادة إليه، ولأنّه لو وجب الأبلغ لم يقف على حدّ العبادة، لإمكان ما هو أبلغ منها، ويمتنع كون الخضوع شكراً وإن اشتمل عليه اشتمال العامّ على الخاصّ، فلا يكون مسمّى العبادة شكراً وإن كان الشكر واقعاً فيها.

وفي التحقيق : الخضوع للمعبود، وشرط صحّة العبادة ، والشرط قبل المشروط في الوجود ، والعلّة الغائيّة قبله في التصوّر وبعده في الوجود فلا يكون أحدهما عين الآخر، والشهرة ممنوعة ولو سلمت فليست حجّة، ولو سلّمنا حجّيتها فإطلاق اسم العبادة على الشكر لاشتمالها عليه كما مرّ، والمجاز يصار إليه لقرينة ، وإنّما يطلق عليه اسم العبادة عند بلوغه الغاية لأجل بلوغ النعمة الغائيّة ، ومن ثمّ يُطلق على شكر بعضنا نعمة بعض اسم العبادة لعدم بلوغ الإنعام الغاية.

واعلم أنّ تحرير كلّ من الوجوه قائمٌ ولا قاطع هنا على اليقين، وإن كان مذهب اللّطف قريباً في الشكر، ولا يمتنع أن يكون اللّطف والشكر علّة تامةً في الوجوب إمّا باعتبار كون كلّ واحدٍ منهما جزءاً، أو باعتبار كون أحدهما شرطاً للآخر، لأنّ مجرّد اللّطف إذا سُلّم أمكن أن يُقال يجوز غيره مقامه، ومجرّد الشكر إذا لم يشتمل على لطف يمكن إجزاء بعض أفراده عن بعض، أمّا إذا اشتمل اللّطف على الشكر ولم يكن في غيره من الألطاف ذلك، أو اشتمل الشكر على اللّطف ولم يكن في مجرّد الاعتراف ذلك، أمكن استناد الوجوب إليهما، ولو قدّر أنّ أحداً من المكلّفين اعتقد واحداً من الأُمور الأربعة بموجبٍ، لم يكن عبادته خارجة عن الاعتبار، ولو قُدّر أنّه فعل الواجب لوجوبه مثلاً وترك القبيح لقبحه معرضاً عن النظر، لم يكن مؤاخذاً إن شاء الله تعالى، فإنّها دقيقة يعسر على العوام تحقيق الحال فيها، فتكليفهم بها نوع عُسْرٍ، والله الموفّق.

تمّت الفصول الثلاثة من الفصول الخمسة للرسالة التكليفيّة.

٣١

عقيدة الشيخ الشهيد

الشهيد الأوّل، الشيخ أبو عبد الله جمال الدِّين محمّد بن مكّي ابن شمس الدِّين محمّد الدمشقي العاملي الجِزّيني المستشهد سنة ٧٨٦ هـ

۞ هذه الرسالة الاعتقادية هي رابع رسائل الشهيد الأوّل في الأعتقاديات وأصول ألدين، وهي أخصّ من سابقاتها، رغم احتوائها لنفس المضمون والأدلّة. وقد اعتمدت في هذا التحقيق على النسخة الموجودة ضمن المجموعة برقم ٥١٣٨ من مخطوطات مكتبة المجلس الشورى الإسلامي الإيراني بطهران (راجع فهرس المكتبة: ج ١٥/ ١٥٩). وقد طبع بتحقيقنا في «ميراث إسلامي ايران» المجموعة السادسة، ص٥٨، سنة ١٤١٨هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

أشهدكم يا معاشر المؤمنين:

أنّي أشهد أن لا اله إلّا الله، وحده لا شريك له، إلهاً واحداً، أحداً، صمداً، فرداً، وتراً، حيّاً، قيوماً، دائماً، أبداً، لم يتّخذ صاحبةً ولا ولداً.

وأنّ محمّداً عبده ورسوله، وخاتم أنبيائه، وأفضل رُسُله.

وأنّ خليفته على اُمته أخوه، وابن عمّه، أميرالمؤمنين، أبو الحسنين عليّ بن أبي طالب عليه أفضل الصّلوات، وأكمل التّحيات، وعلى ذرّيته الطاهرين والطاهرات.

ثمّ من بعده الحسن، ثمّ الحسين، ثمّ علي، ثمّ محمّد ثمّ جعفر، ثمّ موسى، ثمّ علي، ثمّ محمّد ثمّ علي، ثمّ الحسن، ثمّ الخَلَف الحُجّة القائم المنتظر المهدي، عجّل الله فرجه.

وأستَدِّلُ على [قِدمه] تعالى بحدوث ما سواه.

وأستَدِّلُ على حدوث ما سواه بالتغيير والزّوال.

وأستَدِّلُ على قِدمه بانتهاء الحوادث إليه.

وأستَدِّلُ على وجوب وجوده بإمكان ما سواه.

وأستَدِّلُ على بقائه وأبديّته.

وأستَدِّلُ على قدرته بوقوع الفعل منه على سبيل الجواز.

وأستَدِّلُ على علمه بإحكام أفعاله وإتقانها.

وأستَدِّلُ على عموم قدرته وعلمه بمساواة الجميع إليه، فلا يتخصّص البعض دون البعض.

وأستَدِّلُ على كونه سميعاً بصيراً، بعموم علمه بهما.

وأستَدِّلُ على ارادته وكراهته بأمره ونهيه.

وأستَدِّلُ على كلامه بالقرآن العزيز بقوله: ﴿**حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللهِ**﴾.

وأستَدِّلُ على وحدته ... العالم، وقوله تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ**﴾.

وأستَدِّلُ على غناه عن غيره بذاته وصفاته لكونه واجب الوجود.

وأستَدِّلُ على كونه ليس بجسم، ولا جوهر، ولا عرض، ولا متحيّز، ولا حال في المتحيّز، ولا مرئيٌّ، ولا موصوفٌ بالمعاني القديمة، ولا الحادثة، بكونه قديماً واجب الوجود.

وأستَدِّلُ على عَدله وحكمته، بأنّه تعالى لا يفعل قبيحاً، ولا يخلُّ بواجبٍ، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً، وبكونه غنيّاً

وأستَدِّلُ على نبوّة نبيّنا محمّد صلى الله عليه وآله [بادّعاءه] النبوّة، وصدقه إليه بالمعجز الظاهر على يده، مثل: انشقاق القمر، ونبوع الماء بين أصابعه، وحنين الجذع اليابس إليه، وشكوى...

وأستَدِّلُ على عصمته بـ.. ونهيه.

وأستَدِّلُ على كونه خاتم النبيِّين بقوله تعالى: ﴿**مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ**﴾.

وأستَدِّلُ على إمامة عليّ عليه السلام وأحد عشر من ولده الطيّبين خلفاً عن سلف: إمّابالعصمة المشترطة في الإمامة حذراً من الدور والتسلسل لو كان الإمام غير معصوم.

وبقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ**﴾.

وقول النبيّ صلى الله عليه وآله: «ولدي الحسين إمام، ابن إمام، أخو إمام ، أبو أئمّةٍ تسعة، تاسعهم قائمهم، أفضلهم أوّلهم».

وأستَدِّلُ على بقاء المهدي بتواتر الأخبار، وامتناع الإخلال باللُّطف الواجب على الله تعالى.

وأستَدِّلُ على المعاد، ورسول القبر، والجنّة والنّار، والصّراط، والميزان، بثبوت صدق المُخبر بذلك، وهو النبيّ المعصوم عليه السلام.

وأعتقدُ بجميع ما جاء به النبيّ صلى الله عليه وآله، من نبوّة الأنبياء السالفة ـ على نبيّنا وعليهم السلام ـ ومن تكليف المكلّفين، ومن الحشر والنشر، والجنّة والنار، وما أعدَّ الله فيهما من الثواب والعقاب، والمطعم والمشرب والنكاح، حقٌ وصدقٌ.

هذا اعتقاديّ، وإليه أُحييّ، وعليه أموت وأبعث، إن شاء الله.

وصنَّفه معتقده محمّد بن مكّي، ويشهد بأنّ معتقِده والقائل به ناجٍ من عـذاب النّار، فائزٌ برضى الجبّار،... في عليه إلى نزول الحافرة، وأوّل أيّام الآخرة.

والحمد لله حَمد الشاكرين، وصلّى الله على محمّدٍ وآله الطاهرين

٣٢
في بيان ما يجب اعتقاده في مذهب الإماميّة

لمؤلّف من القرن ٨ هـ

هذه الرسالة الاعتقادية رغم جهلنا بمؤلّفها، لكن احتمال كونها من مصنوعات القرن الثامن الهجري قوي، لمشابهة سياقها سياق الرسائل الأخرى من هذا القرن، و باعتبار أن نسختها الفريدة موجودة في مجموعة برقم ٥١٣٨ من مخطوطات مكتبة المجلس الشورى الإسلامي بطهران (راجع فهرس المكتبة: ج١٥ / ١٥٩) وهذه المجموعة تتضمّن عدداً من الرسائل الكلاميّة من القرنين السابع والثامن، مثل رسائل خواجه نصير الدين الطوسي والشهيد الأوّل وغيرهما. وقد طبعت هذه الرسالة لأوّل مرّة سنة ١٤١٨هـ بتحقيقنا في «ميراث إسلامي ايران» المجموعة السادسة: ص٦٠ / ٦١.

بسم الله الرحمن الرحيم

فأوّل ما يجب على المكلّف، التبصّر ومعرفة الله [تعالى، وأنّـه] مـوجودٌ، واجبُ الوجود لذاته، وفيما يصحُّ عليه ويمتنع، وعدله، وحكمته، و نبوّة نـبيّنا، وإمـامة الأئمّة الأثني عشر، والإقرار بجميع ما جاء به النبيّ ﷺ.

فذهبوا إلى أنّه تعالى هو المخصوص بالأزليّة والقِدم، وأنّ كلّ ما سواه محدَثٌ، وأنّه تعالى ليس بجسم، ولا في مكان، وإلّا لكان محدَثاً، بل هو منزهٌ عن مشاهد المخلوقات، وهو قادرٌ على جميع المقدورات، عالمٌ بجميع المعلومات، عادلٌ لا يفعل قبيحاً، ولا يخلُّ بواجبٍ، وأنّ أفعاله تعالى إنّما يقع لغرضٍ صحيحٍ وحكمة، وأنّه لا يفعل الظلم ولا العبث، وأنّه رحيم، رؤفٌ بالعباد، ويفعل لهم ما هو الأصلح، وأنّه تعالى كلَّفهم تخيّيراً لا جبراً، وعدهم بالثّواب، وتوَّعدهم بالعقاب، على لسان أنبيائه ورسله المعصومين، بحيث لا يجوز عليهم الخطاء والنسيان، ولا المعاصي، وإلّا لم يبقَ وثوقٌ بأقوالهم، وتنتفي فائدة البعثة.

ثمّ أردفَ الرِّسالة بعد فوت الرَّسول ﷺ بالإمامة، فنصب الأئمّة المعصومين، ليأمن الناس من غلطهم وسهوهم وخطائهم، وينقادون إلى أوامرهم لئـلّا تـخلوا العالم من لطفه ورحمته.

وأنّه لما بعث نبيّه محمّداً ﷺ أدَى الرسالة كما ينبغي، ومن جملتها أنّه نصَّ على عليّ عليه السلام بالخلافة بعد وفاته بلا فاصلةٍ، ولم يمُت بغير وصيّةٍ، بل نصَّ على خلافة الأئمّة المعصومين الإثنى عشر، أوّلهم عليّ وآخرهم المهدى الحقّ القائم المنتظر.

ويعتقدون أنّ العصمة في الجميع، وما يشترط [في] الإمـامة مـوجود فـيهم، قولُ أوّلهم وآخرهم واحدُ لا خلاف بينهم، ويجب الإنقياد لهم ومـعرفتهم عـلى كافّةالمكلّفين.

وأنّه ما مات حتّى أكمل الشريعة والدِّين من أحوال المعاد وغيره.

ذهب المخالفون إلى خلاف ذلك، فلم يخصّوه بالأزليّة والقدم، ووصفه بعضهم بصفات الحوادث،

فقال بعضهم: هو جسمٌ لا كالأجسام.

وقال آخرون: هو جسمٌ، حتّى قالوا إنّه يجلس على العرش، يفضل من كلّ جانبٍ مقدار أربع أصابع، وهو بصورة الآمر، وفي كلّ ليلة جمعةٍ ينزل من السماء، [راكباً] حماراً!! يزور الصّلحاء، وبكى على طوفان النّوح حتّى رمدت عيناه فعادته الملائكة!!

ولم ينسبوا له العدل والحكمة، وجوَّزوا عليه فعل القبيح، والإخلال بالواجبات، وأنّه يفعل لا لغرض إليه، وربّما يفعل ما هو الفساد!! وأن فعل العاصي من أنواع الكفر والظلم والفساد الواقع في العالم، حتّى إغواء ابليس ونحوه يستند إليه تعالى!!

وأنّ المطيع لا يستحقّ الثّواب، والعاصي لا يستحق العقاب، بل قد يُعذب الأنبياء، ويثيب ابليس!! وأنّ الأنبياء غير معصومين، بل قد يقع منهم الخطأ والنسيان.

وأنّ النبيّ ﷺ مات بغير وصيّةٍ، ولم ينصَّ على امامٍ، وأنّ الإمام بعد رسول الله أبابكر بن أبي قحافة بمبايعة عمر بن الخطاب، برضاء أربعة... وسالم مولى حذيفة، وبن أبي حصين، وبشر و... ابن سعد، ثمّ من بعده عمر بن الخطاب بنصّ أبي بكر، ثمّ عثمان بن عفّان بنصّ عمر على ستة هو أحدهم، فاختاره بعضهم، ثمّ عليّ عليه السلام لمبايعة الخلق له، ثمّ اختلفوا:

فقال بعضهم: إنّ الإمام الحسن بن عليّ عليهما السلام .

وقال (آخرون): إنّ الإمام معاوية، وصيّروها من بنى اُميّة إلى مروان الحمار، ثمّ انتقل الامر منهم إلى بنى العباس بمعاونة أبي مسلم المروزي، أوّلهم سفاحٌ

وآخرهم المستعصم [بالله]، قُتل على أيدي التُرك الذي خرجوا من توران قائدهم هلاكو خان، ثمّ تفرّق الأمر، ولم يتعيّن الإمام، ولا يوجبون الإنقياد له ومعرفته على من كان في عصره، حتّى لو مات أحدٌ في هذا الزمان ولم يعرف أبا بكر وعمر وعثمان لم يكن عند الله تعالى مؤاخذاً.

٣٣
عـقـيـدة

الشيخ عليّ بن طاهر الصُّوري
النصف الأوّل من القرن الثامن الهجري

۞ لا نمتلك معلومات عن حياة كاتب هذه الرسالة الاعتقادية، سوى أنّه كان من أعلام النصف الأوّل من القرن الثامن الهجري، ويعود الفضل في معرفتنا لهذه المعلومة عنه إلى مجموعة نفيسة كانت في احدى مكتبات العراق ثمّ انتقلت إلى مكـتبة بـودليان باكسفورد في بريطانيا، و هي برقم ٤٦ عربى / و تحتوي على عشرين رسالة كلاميّة شيعيّة هامه، قام بجمعها و نسخها أحد أعلام أسرة آل العودي الاسدي الحلّي ، و هو الشيخ احمد بن شرف الدين حسين بن أبي القاسم بن حسين بن محمّد بن العودي الأسدي الحلّي في فترة ما بين شعبان عام ٧٤٠ هـ لغاية ٢٤ ذي الحجّة عام ٧٤٢ هـ و لعلّ أول من وقف عليها و نقل مصوّرتها إلى ايران، ثمّ قام بالتعريف بها و حقّق بعض رسائلها هو الدكتور حسين طباطبايي، حيث وصفها في المقدمة التي كتبها الرسالة (في اثبات المعدوم) والمنشورة في مجموعة (ميراث إسلامي ايران) الدفتر الأوّل: ص١٦١. أمّا كاتب هذه المجموعة فهو سليل أسرة علميّة وهي آل العودي الحلّي، وقد

نبغ من هذه الأسرة الكريمة خلال ثلاثة قرون (ق ٦ لغاية ٨ هـ) اعلام وردت أسماءهم في كتب التراجم (راجع: طبقات أعلام الشيعة: ق ٨: ص ٥٩، ٢٠٧، ٢٢٢) و منهم مستنسخ رسالتنا هذه فهو ، الشيخ احمد ابن الشيخ شرف الدين أبو عبدالله حسين ابن نجيب الدين أبوالقاسم بن الحسين بن العود الحلي من كبار مشايخ الشيعة في الحلّة، والمتوفى سنة ٦٧٧ هـ ، و قد ترجمه ابن كثير في «البداية والنهاية» ج ١٣ / ٢٨٧ في حوادث السنة المذكورة، قال: (ابن العودي الرافضي أبوالقاسم بن الحسين ابن العود نجيب الدين الأسدي الحلّي، شيخ الشيعة و امامهم و عالمهم في أنفسهم، كانت له فضيلة و مشاركة في علوم كثيرة، و كان حسن المحاضرة والمعاشرة، لطيف النادرة، و كان كثير التعبّد باللّيل، ولد سنة احدي ثمانين وخمس مائة وتوفى في رمضان من هذه السنة عن ستٍ و تسعين سنة، والله أعلم بأحوال عباده و سرائرهم ونيّاتهم). ولا يخفى أن اختيار جامع هذه المجموعة لاستنساخ هذه الرسالة كاشف عن علوّ كعب كاتبها، ولعلّ الشيخ عليّ بن طاهر الصوري الذى يتبين من لقبه أنّه عاملي ممّن هاجر إلى العراق ودرس في معاهد الحلّة العلميّة في تلك الفترة، فأدرج جامع الكتاب رسالته في مجموعته القيّمة.

هذا وتتضمّن هذه المجموعة رسائل اعتقادية أخرى، اخترنا منها ثلاثة رسائل وهي:

١ ـ عقيدة الشيخ احمد بن الحسين ابن العودي الاسدي الحلّي، و هو كاتب المجموعة

٢ ـ عقيدة الشيخ شرف الدين أبى عبدالله الحسين العودي الحلّي الاسدي و هو والد كاتب المجموعة

٣ ـ رسالة كلاميّة في اعتقادات الإماميّة.

وقد قمت بتحقيق بعض رسائل هذه المجموعة، و طبعت بعضها في مجموعة (ميراث إسلامي ايران) قبل عقدين، و نعيد تحقيقها و طبعها في كتابنا هذا.

بسم الله الرحمن الرحيم

عقيدة مباركة الابتداء، حميدة الانتهاء، نقلت عن الشيخ عليّ بن طاهر الصوري رحمة الله على روحه ونوّر ضريحه، بمحمّدٍ وآله الطاهرين.

اِعلَم أنّ معرفة الله واجبة لأنّ الإنسان إذا عرف الله تعالى كان أقرب إلى طاعته وأبعد من معصيته.

والله تعالى لا يُعرف بالضرورة ولا بالمشاهدة ولا بالخبر ولا بالتقليد، بل يُعرف بالنظر الذي هو الفكر، والفكر يكون في الجواهر والأجسام والأعراض المحدَثة، فإذا عرف حدوثها عرف أنّ لها مُحدِثاً أحدثها وهو الله تعالى.

وهو تعالى قادرٌ لصحّة وقوع الفعل منه، وعالم لإحكام...[1] منه... لصحّة كونه قادراً عالماً، سميعٌ بصيرٌ في المرئي... مدركٌ لجميع المدرِكات... لا يفعلُ القبيح، ولا يأمر به...

نعتقد نبوّة سيّدنا ومولانا محمّد صلى الله عليه وآله وأنّه أشرف الرسل والانبياء، معصومٌ من الزلل قبل النبوّة وبعدها، خاتم النبيّين لا نبيّ بعده إلى يوم القيامة. وأنّ الله تعالى صدّقه في دعواه وأظهر على يده المعجزات ليدلّ على صحّة نبوّته، وهو القرآن المجيد، وغيره من المعجزات التي خرق بها العادات، مثل شكوى البعير، وكلام الذراع، وتسبيح الحصى، وإنباع الماء بين أصابعه، وإطعام الخلق الكثير من الطعام اليسير، وغير ذلك.

ونعتقد إمامة مولانا وسيّدنا أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام والأحد عشر من أولاده وهم الحسن والحسين وعليّ بن الحسين ومحمّد بن عليّ وجعفر بن

١. كلمة غير مقروءة.

محمّد وموسى بن جعفر وعليّ بن موسى ومحمّد بن عليّ وعليّ بن محمّد والحسن والمهدي محمّد بن الحسن صلوات الله عليهم أجمعين.

ونعتقد أنّه أفضل خلق الله تعالى من بعد رسول الله صلى الله عليه وآله معصومٌ من الزلل قبل الإمامة وبعدها وقد نصَّ الله تعالى عليه بقوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمْ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾، ولم يعلم من لدن آدم إلى يومنا هذا أنّ أحداً تصدّق بالخاتم في الركوع غير أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وقد نصَّ النبيّ صلى الله عليه وآله بقوله: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي».

وبقوله عليه السلام: «من كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه، ومن كنت نبيّه فعليٌ إمامه، اللَّهُمَّ والِ من والاه وعادِ من عاداه، واخذل، من خذله وانصر من نصره».

وقد نصَّ النبيّ على الحسن والحسين بقوله عليه السلام: «إبناي هذان إمامان قاما أو قعدا، صمتا أو نطقا».

وقد نصّ النبيّ عليه السلام على الحسين وعلى التسعة من أولاده عليهم السلام بما رواه سلمان الفارسي رحمة الله عليه، قال: «دخلت على النبيّ صلّى الله عليه والحسين بن عليّ جالسٌ على فخذه، فقال: يا سلمان إنّ ابني هذا سيّد ابن سيّد أبو سادة، حجّة ابن حجّة أبو حجج، إمامٌ ابن إمام أبو أئمّة تسعة من ولده، تاسعهم قائمهم» صلّى الله عليهم أجمعين.

وهذه جملة كافية فيما وضعت له أدنى ما يجري، والحمدُ لله وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين وسلّم عليهم تسليماً.

علّقها الفقير إلى الله تعالى أحمد بن الحسين العودي الأسدي الحلّي، عفا الله عن سيّئاته في شهر رمضان المعظّم من شهور سنة أربعين وسبع مائة.

٣٤

عقيدة ابن العودي

الشيخ شرف الدِّين، أبي عبد الله الحسين ابن أبي القاسم ابن العودي الأسدي الحلّي
النصف الأوّل من القرن الثامن الهجري

✿ يعدّ كاتب هذه الرسالة الاعتقادية من أعلام أسرة آل العودي الأسدي الحلّي ، وهي أسرة علميّة برزت منها طائفة من الفقهاء والمتكلمين خلال ثلاثة قرون ـالقــرن ٦هـ لغاية القرن ٨ هـ ـ وقد ترجم الشيخ آقا بزرگ الطهراني لعدد من أعلام هذه الاســرة (راجع طبقات أعلام الشيعة: ق ٨ / ص ٥٩، ٢٠٧، ٢٢٢)، و يعود فضل معرفتنا لبعض أعلام هذه الأسرة و نتاجهم العلمي الى المجموعة الكلاميّة الفريدة التي تحدّثنا عنها في مقدمة الرسالة السابقة، و هذه الرسالة من رسائِل المجموعة المذكورة، و كـاتبها والد ناسخ المجموعة، و لا نعرف تفاصيل دقيقة عن حياته، لكن المستفاد من الصفات الواردة في عنوان الرسالة (الشيخ، الإمام، الفاضل، الكامل، العلّامة، شرف الدين) أنّـه كان علماً بارزاً من أعلام الحلّة يُقتدي به، و لذلك طُلب منه كتابة اعـتقاداتـه الحـقّة لتكون حجّة على الناس. واحتمل الدكتور حسين طباطبايى أنّه من أولاد الشيخ نجيب

چالدين، ابوالقاسم بن الحسين بن العود الحلي، الذى كان من كبار مشايخ الإماميّة في الحلّة، والمتوفى في رمضان عام ٦٧٧ هـ والذي ترجمه ابن كثير في «البداية والنهاية» ج١٣ / ٢٨٧ في حوادث العام المذكور بقوله: (ابن العودي الرافضي، أبوالقاسم بن الحسين بن العود، نجيب الدين الأسدي الحلّي، شيخ الشيعة و امامهم و عالمهم في انفسهم، كانت له فضيلة و مشاركة في علوم كثيرة، و كان حسن المحاضرة والمعاشرة، لطيف النادرة، و كان كثير التعبد بالليل، ولد سنة ٥٨١ و توفي في رمضان من هذه السنة عن ستٍ و تسعين سنة).

ورسالتنا هذه هي الرسالة الثالثة عشرة من المجموعة المذكورة، و هي من ورق ١٠٥ لغاية ١٠٧.

بسم الله الرحمن الرحيم

تصنيف الشيخ الإمام المقدّم، الفاضل الكامل، العلّامة شرف الدِّين أبو عبد الله الحسين بن أبي القاسم بن الحسين ابن العودي عفا الله عنه.

معرفة الله تعالى واجبة لوجوب شكره على أصول النِعَم، ولا طريق إلى معرفته إلّا بالنظر، فوجب النظر لوجوب ما لم يتمّ الواجبُ إلّا به.

والنظر هو الفِكر، والفكر يكون في الجواهر والأجسام والأعراض التي لا تدخل تحت مقدورنا، والأجسام محدَثَة لأنّها لا تخلو من الحوادث، وما لم يخل من المُحدَث فهو مُحدَث مثله، وكلّ محدَثٍ يحتاج إلى محدِثٍ بالضرورة كالبناء والكتابة.

والصانع جلّت عظمتهُ قديمٌ لانتهاء الحوادث إليه.

ويجب أن يكون قادراً لوقوع الفعل منه على وجه الجواز، وهو تعالى عالم لوقوع الإحكام وتكرّره منه.

وهو حَيّ لثبوت كونه قادراً عالماً، وهو موجود لاستحالة وقوع الفعل المعدوم. ويستحقّ هذه الصِّفات لنفسه لا لمعانٍ قديمة، لبُطلان قديمٍ ثانٍ معه، ولا لمعانٍ مُحدِثة لاستحالة حصولها منه أو من غيره من دون حصولها، وهو مُدرك للمدرَكات سميعٌ بصير لثبوت كونه عالماً... بالمسموعات والمبصرات، وهو مُريد وكاره لوقوع الفعل منه... دون وقت.

وهو غَنيٌّ لأنّ الحاجة لا تكون إلّا لنفع أو لدفع ضررٍ وهما من توابع اللّذة والألم، وهما من توابع الشهوة والنفار، وهما عرضان يحتاجان إلى محلّ، وهو يتعالى عن ذلك.

ولا يصحّ عليه الرؤية لاستحالة المقابلة أو حكمها عليه.

ولا يجوز أن يكون جوهراً أو جسماً أو عَرَضاً لثبوت قِدَمه وحدوثها أجمع.

ولا يجوز أن يُدرك بشيء من الحواس لأنّها لا يدرك بها إلّا ما كان جسماً أو جوهراً أو عرضاً، وهو يتعالى عن ذلك.

وليس له ماهيّة ولا صفة زائدة على ما ذكرناه ،لاستحالة إقامة دليل على ذلك.

وهو واحدٌ لاستحالة وقوع الفعل مع فرض الممانعة من اثنين أو أكثر من ذلك، ولقوله تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ**﴾.

وهو متكلِّمٌ لوقوع الكلام منه، وكلامهُ محدَثٌ لأنّه مؤلّف من الحروف والأصوات المعقولة، ولقوله تعالى: ﴿**مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ**﴾.

وهو قادر على القبيح لأنّه قادرٌ لذاته والقادرُ للذات غير متناهي المقدور، ولأنّه أقدرنا، وهو لا يفعله ولا يريده ولا يأمر به لعلمه بقبحه وغناهُ عنه، فعلى هذا جميع ما فعله وأمر به وأباحهُ حسنٌ لا وجه من وجوه القبح فيه.

والنبوّة حسنة ولا... حسنها من وجوبها، لأنّه لا يمتنع أن تكون أفعالنا ما هو مفسدة مقرِّب إلى النار، وما هو حسن مقرب إلى صلاح، ولأنّ قلم الفرق بينهما ضرورةٌ، لأنّ معرفتة الله تعالى لا تكون ضروريّة وهذا فرعٌ عليها، والفرع لا يكون أقوى من الأصل، فلم يبق يتميّز لنا إلّا بالبعثة بوجوب البعثة لذلك ولم ينفك وجوبها عن حسنها.

والنسخ حسن لأنّه من فعله تعالى، وهو تابع للمصالح، وهو جائز عقلاً وواقع سمعاً.

والدليل على نبوّة نبيّنا محمّد ﷺ ادّعاؤه النبوّة، وظهور المعجزات عليه ومعجزاته القرآن العظيم وغيره ممّا ظهر على يده.

ووجهُ إعجاز القرآن: أنّه تحدّى به العرب مع قدرتهم على الفصاحة الزائدة في النظم والنثر والخُطَب والشِعر، فعجزوا عن معارضته وعدلوا عنها إلى الحروب وسفك الدماء، والعاقل لا يعدل عن الأسهل إلى الأشقّ إلّا للعجز عنه، ولو عُورِض لنقلت المعارضة لأنّها كانت تكون حجّتهم، فلمّا لم تنقل علمنا أنّه لم يتعارض.

والمعجزات الأُخر مثل: انشقاق القمر، وحنين الجِذع، وتسبيح الحصاء، وإنباع الماء من بين أصابعه، وإطعام الخلق الكثير من الطعام اليسير، والعِلم بهذه المعجزات كون نقلها متواتراً.

وهو معصومٌ من المعاصي كلّها، لظهور المعجزات على يده، ولحصول التنفير عن قبول قوله عند وقوع المعصية منذ...

...واجبة عقلاً بشرطين: أحدهما ارتفاع للعصمة... والآخر... بدليل أنّ الناس متى كان لهم رئيس مهيب متصرّف مبسط اليد كانوا إلى الصّلاح أقرب وعن الفساد أبعد، وهذا معلومٌ ضرورة.

والإمام يجب أن يكون معصوماً، لأنّه لو لم يكن كذلك احتاج إلى إمامٍ آخر وذلك يؤدّي إلى القول بأئمّة لا نهاية لهم وهو مُحال. ويجب أن يكون حاوياً صفات الكمال بأسرها لقُبح تقديم المفضول على الفاضل، ويجب أن يكون منصوصاً عليه لعدم العلم بمن هذه صِفتهُ إلّا لعلّام الغيوب، أو يظهر على يده معجِزٌ يدلّ على صدقه.

والإمام بعد النبيّ ﷺ عليّ بن أبي طالب:

لحصول النصّ عليه من الله بقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾، وهذه الآية نزلت في عليّ عليه السلام بإجماع الأُمّة

وبنصّ النبيّ ﷺ عليه النصّ الجليّ المنقول بالتواتر يوم الدار، ويقول النبيّ

له: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي». ومِن جملة منازل هارون من موسى الإمامة. وبقوله:« مَن كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه».

والإمام بعد عليّ ولده الحسن عليهما السلام بنصّ أبيه عليه عند وفاته ، وبنصّ النبيّ عليه وعلى أخيه الحسين عليهما السلام بقوله:« إبناي هذان إمامان قاما أو قعدا ، صمتا أو نطقا».

والإمام بعد الحسن أخوه الحسين عليه السلام بنصّ أخوه عليه عند وفاته، وبهذا النّص المذكور عن النبيّ عليهما، وبنصّ النبيّ أيضاً عليه بقوله:« ولدي هذا إمامٌ ابن إمام أخو إمام أبو أئمّةٍ تسعة تاسعُهُم قائمهم»، وهذا بعينه دليلٌ على إمامة التسعة من ولده.

وصحيفة جابر الأنصاري تُعيّن أسماءهم ، ونصّ كلّ واحدٍ منهم على ولده أيضاً دليلٌ على إمامته ، وقول النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم:« خلّفت فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي حبلان ممدودان لن يفترقا حتّى يردا عليَّ الحوض ».

والأُمّة بين قائلين: قائلٌ يقول بصحّة الإمامة بالاختيار، وقائل يقول بالنّص والعصمة.

وكلّ من قال بالعصمة والنّص قال إنّ الأئمّة هؤلاء، فالقول بالعصمة والنّص وأنّ الأئمّة غير هؤلاء قولٌ ثالث يبطله الإجماع، وقد ثبت وجوب اعتبار النصّ والعصمة فتعيّن القول بإمامتهم والا خرج الحقّ عن الأُمّة.

وغيبته حسنة لأنّها ليس فعله وهو معصوم، ولا تخلو: إمّا أن يكون سببها من الله أو منه أو من الناس: لا جابر أن تكون من الله لأنّه لا يفعل قبيحاً ولا منه لهذه الحجّة أيضاً فلم يبق إلّا أن تكون من الناس.

والسّبب فيها الخوف على النفس، فمتى زال الخوف ظهر.

والله الموفّق للصواب. تمّت والحمد لله... الباهر، وصلّى الله على محمّدٍ وآله.

٣٥
عقيدة ابن العودي

الشيخ أحمد بن الحسين بن أبي القاسم ابن العودي الأسدي الحلّي
من أعلام القرن الثامن الهجري

۞ كاتب هذه الرسالة الاعتقاديّة والذى عبّر عنها في أخرها بالوصيّة المشتملة على شرح الأصول الخمسة الايمانيّة، هو الشيخ احمد بن العودي الأسدي، و قد تـحدّثنا خلال مقدمة الرسالتين السابقتين عن تاريخ اُسرته و عن والده وجدّه و عن فضله في جمعه لمجموعة بودليان باكسفورد بالتفصيل، و عليه فهو علمٌ من أعلام هذه الأسرة العلميّة النبيلة، وتدل حُسن انتخابه و اختياره للرسائل التي حوتها المجموعة المذكورة على علمه و فضله و وقوفه على تراث الإماميّة ودراستها لها وانتقاء خيرتها لنفسه ليستعين بها في مطالعاته و دروسه، و تكشف المجموعة المذكورة عن توجهاته واهتماماته الفكرية، حيث تشير إلى رغبته في علم الكلام و ممارسته له إلى جانب سائر الفروع العلميّة.

ورسالتنا هذه هي الرسالة الثامنة عشرة بحسب ترتيب نظم المجموعة، وتعدّ رسالة صغيرة الحجم (ورق ١٢٠ ــ ١٢١) بالقياس إلى سائر الاعتقاديات المذكورة فيها.

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله الطاهرين.

هذا ما أوصي به العبد الفقير إلى الله تعالى المحتاج إلى عفو ربّه أحمد بن الحسين بن أبي القاسم بن الحسين ابن العودي الأسدي الحلّي:

أنّه قدّم بين يديه ذخيرةً وعهداً بلقاء الله به حين قدومه على الله تعالى، وعلى دارٍ منعوت نعيمها بالبقاء وخروجه من دار منعوتة بالغرور والفناء، شهادتين:

أحدهما: شهادة أن لا إله إلّا الله وحده، المنفرد بصفات يستحقّها لذاته، وهو كونهُ قادراً عالماً حيّاً موجوداً قديماً سميعاً بصيراً، أي عالم بالمسموعات والمبصَرات، مُريداً وكارهاً.

وأنّهُ عدلٌ حكيم لا يفعل القبيح ولا ما يجري مجراه من الإخلال بالواجب، تنزيهاً لذاته عن التشبيه بشيءٍ من سائر موجوداته.

وأنّه كلّف الخلق لتمام حكمته وإحساناً إليهم وتفضّلاً، وأمرَهُم ونهاهُم لتمام لطف التكليف، وخلقهم لغرضٍ يخصّهم وهو التكليف لإيصال المنافع وهو الثواب التي لا يحسن الابتداء بمثلها، وبعث الأنبياء لتمام الحكمة وإعلام المكلّفين بتفاصيل التكاليف الشرعيّة.

وأشهدُ أنّه خصّنا بمحمّدٍ صلّى الله عليه وآله، محمّد بن عبد الله بن عبد المطّلب... وأنّه رسول الله، لأنّه ظهر على يديه المعجز كالقرآن وغيره... من الرسالة وأنّ القيام بشريعته والعمل بها من الواجبات... التي لا يجوز الإخلال بها لتمام طاعته.

وأنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله معصومٌ من سائر القبائح، الصغائِر والكبائر قبل النبوّة وبعدها، في حال الأداء وغيره.

وأنّ النبيّ ﷺ نصبَ بعده حافظاً لشريعته ولطفاً لأُمّته ، وهو عليّ بن أبي طالب عليه السلام، بالنصّ المتواتر من النبيّ عليه السلام، ولأنّه أفضل لقوله تعالى: (وأنفسنا وأنفسكم) ومساوي الأفضل أفضل، ولقوله عليه السلام: «أقضاكم عليّ»، ولأنّه أعلم وأزهد من غيره، طلّق الدُّنيا ثلاثاً، والأدلّة لا تحصى كثرةً.

ثمّ من بعده ولده الحسن ثمّ الحسين ثمّ عليّ بن الحسين ثمّ محمّد بن علي ثمّ جعفر بن محمّد ثمّ موسى بن جعفر ثمّ عليّ بن موسى ثمّ محمّد بن علي ثمّ عليّ بن محمّد ثمّ الحسن بن علي ثمّ محمّد بن الحسن صاحب الزمان عليهم السلام بنصّ كلّ سابقٍ على لاحقه، وبالأدلة السابقة له.

وأشهدُ أنّ الموت حقّ ، وسؤال منكرٍ ونكير في القبر حقّ، والنشور حقّ، وأنّ الله يبعث من في القبور، وأنّ الحساب حقّ، وأنّ الصراط والميزان حقّ، وإنطاق الجوارح وتطاير الكتب إلى مكانها، وقد أخبر النبيّ الصادق بها... الاعتراف بها.

ومن ذلك الثواب والعقاب، وأنّ ألجنة وما فيها من النعيم حقّ والنار وعقابها حقّ، فبهذا ألقى الله تعالى وبه أوصيكم سائر الاخوان من بعدي، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم.

والحمدُ لله ربّ العالمين وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله الطاهرين وسلّم تسليماً إلى يوم الدِّين .

هذه الوصيّة قد اشتملت على الأصول الخمسة وهي أصول الإيمان، من عرفها تحقيقاً كفاه في دخول الجنّة وحصول الثواب الجزيل والنجاة من العذاب، ومن جهل واحد منها فهو في أسفل درك الشقاء. العبد أحمد المذكور... عفى الله عنه.

٣٦
رسائل العلّامة الحلّي الاعتقادية

العلّامة الحِلّي، الحسن بن يوسف بن المطهّر رحمهم الله
(٦٤٨ ـ ٧٢٦ هـ)

۞ العلّامة الحلّي من مشاهير علماء الشيعة، والمشتهر عندهم على الإطلاق بصفة (العلّامة) فلا تُطلق إلّا عليه، وقد اعتبره جماعة بداية المتأخّرين في طبقات فقهاء الإماميّة، وله فضلٌ كبير على بلاد فارس، فقد قيل إنّه بجهوده انتشر التشيّع لآل بيت النبيّ صلى الله عليه وآله فيها. وعلى أيّ حال فإنّ الرجل أشهر من أن يُعرّف، ساهم رحمه الله بمؤلّفاته في كافة العلوم الإسلاميّة المتداولة في إثراء المكتبة الإسلاميّة الشيعيّة، وله رسائل باحجام مختلفة في الاعتقاديات:

الرسالة الأولى: وهي الرسالة المشهورة بـ(الباب الحادي عشر) والسبب في هذه التسمية كما جاء في كلام الفاضل المقداد السيوري ـ شارح الرسالة ـ هو: (إنّما سُمّي هذا «الباب الحادي عشر» لأنّ المصنّف اختصر «مصباح المتهجّد» الذي وضعه الشيخ أبو جعفر الطوسي في العبادات والأدعية، و رتّب ذلك المختصر على عشرة أبواب، و سمّاه «كتاب منهاج الصلاح في مختصر المصباح»، و لمّا كان ذلك الكتاب في فنّ العمل

والعبادات والدعاء، أستدعى ذلك إلى معرفة المعبود و المدعوّ، فأضاف إليه هذا الباب) وهو فيما يجب على عامّة المكلّفين من معرفة أصول الدين، كما جاء في مقدمة هذه الرسالة.

وقد وقعت هذه الرسالة موقع القبول عند علماء الإماميّة لمكانة مؤلّفها، و لأنّها جامعة لجميع ما تعتقد به الإماميّة في الأصول، فأصبحت من يوم تأليفها محطّ أنظار متكلمى الإماميّة، فتلقوها بالدرس والشرح والتعليق، وقد عدّ الشيخ آقا بزرگ الطهراني في (الذريعة: ج ٣ / ٥) ٢٨ شرحاً وحاشية وتعليقة ونظماً لهذه الرسالة ممّا تدلّ على أهميّتها. ولا زال تدرّس هذه الرسالة في معاهدا الشيعة ومدارسهم وحوزاتهم العلميّة.

الرسالة الثانية: وهى رسالة يقرّ و يبيّن العلّامة من خلالها اعتقاداته في أصول الدين، وسياقها سياق الرسائل الاعتقادية المتعارفة عند الإماميّة.

والنسخة المعتمدة في هذا التحقيق هي نسخة ابن العودي المحفوظة في مكتبة بودليان باكسفورد برقم ٤٦ / ف ،المؤرخة سنة ٧٤١هـ وقد صرّح الكاتب بأنّه كتبها من نسخة مستنسخه من نسخة المؤلّف.و قد أكملنا بعض الكلمات الساقطة و الممحوّة فيها من نسخ أخرىٰ.

الرسالة الثالثة: وهي الرسالة المسمّاة بـ«واجب الاعتقاد على جميع العباد».

الرسالة الرابعة: وهي الرسالة المسمّاة بـ«الأبحاث المفيدة في تحصيل العقيدة».

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الحادي عشر

فيما يجب على عامّة المكلّفين من معرفة أصول الدين:

أجمع العلماء كافة على وجوب معرفة الله تعالى، وصفاته الثبوتية والسلبية. وما يصحّ عليه ويمتنع. والنبوّة والإمامة والمعاد بالدليل لا بالتقليد. ولابدّ من ذكر ما لا يمكن جهله على أحدٍ من المسلمين، ومن جهل شيئاً منه خرج عن ربقت المؤمنين، واستحقّ العقاب الدائم. وقد رتبت هذا الباب على فصولٍ:

الأوّل: في اثبات واجب الوجود تعالى

فنقول: كلّ معقولٍ فإمّا أن يكون واجب الوجود في الخارج لذاته، وإمّا ممكن الوجود لذاته، وإمّا ممتنع الوجود لذاته.

ولا شك في أن هاهنا موجوداً، فإن كان واجباً فالمطلوب. وإن كان ممكناً افتقر إلى موجد يوجده بالضرورة. فإن كان الموجد واجباً فالمطلوب ، وإن كان ممكناً افتقر إلى موجدٍ آخر. فإن كان الأوّل دار، وإن كان الثاني ممكناً تسلسل، وهو باطلٌ بالضرورة، لأنّ جميع آحاد تلك المسألة الجامعة لجميع الممكنات تكون ممكنة بالضرورة. فتشترك في امتناع الوجود بذاتها، فلابدّ لها من موجدٍ خارجٍ عنها بالضرورة، فيكون واجباً بالضرورة، وهو المطلوب.

الفصل الثاني: في صفاته الثبوتية

وهي ثمان:

الأوّل: في كونه تعالى قادراً مختاراً،[لأنّ العالَم محدَثٌ] لأنّه جسمٌ وكلّ جسمٍ

لا ينفك عن الحوادث، أعني الحركة والسكون وهما حادثان[لاستدعائهما المسبوقية بالغير، و ما لا ينفكّ عن الحوادث] ، فهو محدِثٌ مثله بالضرورة، فيكون المؤثّر فيه هو، الله تعالى و[قادرٌ]مختارٌ، ولأنّه لو كان موجباً لم يتخلّف أثره عنه بالضرورة، ويلزم منه: إمّا قدم العالم، أو حدوث الله تعالى، وهما باطلان .

وقدرته يتعلق بجميع المقدورات، لأنّ العلّة المحوجة هي الإمكان، ونسبة ذاته إلى الجميع بالسوّية، فتكون قدرته عامّة.

الثاني: في كونه تعالى عالماً

لأنّه تعالى فَعل الأفعال المحكمة المتقنة، وكلّ من فعل ذلك فهو عالمٌ بالضرورة. وعلمه يتعلّق بكلّ معلوم، لتساوى نسبة جميع المعلومات إليه، لأنّه حيّ يصحّ أن يعلم كلّ معلومٍ، فيجب له ذلك لاستحالة افتقاره إلى غيره.

الثالث: في كونه تعالى حيّ.

لأنّه تعالى قادرٌ عالمٌ، فيكون حيّاً بالضرورة .

الرابع: في كونه تعالى مريدٌ وكارهٌ

لأن تخصيص الأفعال وايجادها في وقتٍ دون وقتٍ آخر لابدّ له من مخصّص، وهو الإرادة ، لأنّه تعالى أمر ونهى، وهما يستلزمان الإرادة و الكراهة بالضرورة.

الخامس: في كونه تعالى مُدرِكٌ.

لأنّه تعالى حيّ ، فيصحّ أن يُدرِك، وقد ورد القرآن بثبوته له، فيجب اثباته.

السادس:في كونه تعالى قديمٌ ازليٌ باقٍ أبدي.

لأنّه واجب الوجود، ويستحيل العدم السابق واللّاحق عليه تعالى.

السابع: في كونه تعالى متكلّمٌ

للاجماع. والمراد بالكلام الحروف ، و الأصوات المنتظمة. ومعنى أنّه تعالى

متكلم أنّه يوجِد الكلام في جسمٍ من الأجسام. وتفسير الأشاعرة غير معقول.

الثامن: كونه تعالى صادقٌ.

لأنّ الكذب قبيح بالضرورة، ولأنّه تعالى منزّه عنه، لاستحالة النقص عليه تعالى.

الفصل الثالث: في صفاته السّلبيّة

وهي سبعٌ:

الأوّل: في أنّه تعالى ليس بمركب، وإلّا لكان مفتقراً إلى آخر، والمفتقر ممكنٌ.

الثاني: في أنّه تعالى ليس بجسمٍ ولا عرضٍ، وإلّا لافتقر الى المكان، ولامتنع انفكاكه من الحوادث، فيكون حادثاً وهو محال. ولا يجوز أن يكون في محلّ وإلّا لافتقر إليه. ولا في جهةٍ وإلّا لافتقر إليها.

ولا يصحّ عليه اللذّة والألم، لامتناع المزاج عليه. ولا يتحد بغيره لبطلان الاتحاد مطلقاً.

الثالث: في أنّه تعالى ليس محلّاً للحوادث، لامتناع انفعاله عن غيره، ولامتناع النقص عليه تعالى .

الرابع: في أنّه تعالى يستحيل عليه الرؤية، لأنّ كلّ مرئيّ فهو ذو جهة، لأنّه: إمّا مقابلٌ، أو في حكم المقابل بالضرورة، فيكون جسماً وهو محالٌ. ولقوله تعالى: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ النافية للأبد.

الخامس: في نفي الشريك عنه تعالى

للسمع و للتمانع فيفسد نظام الوجود، ولاستلزامه التركيب لاشتراك الواجبين في كونهما واجبي الوجود، فلابدّ من مائزٍ.

السادس: في نفي المعاني والأحوال عنه تعالى.

لو كان قادراً بقدرة، أو عالماً بعلمٍ وغير ذلك، لافتقر في صفاته إلى ذلك المعنى فيكون ممكناً، وهذا خلفٌ

السابع: أنّه تعالى غنيٌّ ليس بمحتاج، لأنّ وجوب وجوده دون غيره يقتضي استغناؤه عنه ، وافتقار غيره إليه.

الفصل الرابع: في العدل

وفيه مباحث:

الأوّل: العقل قاضٍ بالضرورة أنّ من الأفعال ما هو حسنٌ كردّ الوديعة، والصدق النافع. وبعضها ما هو قبيحٌ كالظلم والكذب، ولهذا حكم بهما من نفى الشرائع كالملاحدة والهند. ولأنّهما لو انتفيا عقلاً انتفيا سمعاً، لأنتفاء قبح الكذب من الشارع.

الثاني: في أنّا فاعلون[بالاختيار] ، والضرورة قاضيةٌ بذلك للفرق الضروري بين سقوط الانسان من سطح ونزوله منه على الدرج. ولامتنع تكليفنا بشيءٍ فلا عصيان. ولقبح أن يخلَق فينا ثُمّ يعذّبنا عليه. وللسمع.

الثالث: في استحالة القبيح على الله تعالى، لأنّ له صارفاً عنه وهو[العلم]،بالقُبح ولا داعي له إليه، لأنّه: إمّا الحاجة الممتنعة عليه، أو الحكمة وهو منفيٌ هنا. ولأنّه لو جاز صدوره منه امتنع اثبات النبوّات، فحينئذٍ يستحيل عليه ارادة القبيح لأنّهاقبيحةٌ.

الرابع: في أنّه تعالى يفعل لغرضٍ. لدلالة القرآن عليه، ولاستلزام نفيه العبث القبيح. و ليس الغرض الإضرار لقبحه بل للنفع، فلابد ممّن التكليف، وهو من تجب طاعته على ما فيه مشقة على جهة الابتداء بشرط الاعلام، وإلّا لكان مغرياً بالقبيح، حيث خلق الشهوات، والميل إلى القبيح، والنفور عن الحَسن، فلابدّ من زاجرٍ هو التكليف. والعلم غير كافٍ لاستسهال الذم في قضاء الوطر. وجهة حسنه

التعريض للثواب ، أعني النفع المستحقّ المقارن للتعظيم والاجلال الذي يستحيل الابتداء به.

الخامس: في أنّه تعالى يجب عليه اللطف. وهو ما يقرّب العبد للطاعة ويبعدّه عن المعصية، ولا حظّ [له] في التمكين، ولا يبلغ الجاءً لتوقف غرض المكلّف عليه، فإنّ المريد لفعلٍ من غيره إذا علم أنّه لا يفعله إلّا بفعلٍ يفعله المريد من غير مشقة، لو لم يفعله لكان ناقضاً لغرضه، وهو قبيحٌ عقلاً.

السادس: في أنّه تعالى يجب عليه فعل عوض الألم الصادر عنه. ومعنى العوض هو النفع المستحقّ الخالي من تعظيمٍ واجلالٍ، والّا لكان ظالماً ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. وتجب زيادته على الألم وإلّا لكان عبثاً.

الفصل الخامس: في النبوّة

النبيّ هو الانسان المُخبِر عن الله تعالى بغير واسطة أحدٍ من البشر.

وفيه مباحث:

الأوّل: في نبوّة نبيّنا محمدٍ ﷺ :

محمّد بن عبدالله بن عبدالمطب بن عبد مناف رسول الله، لأنّه ظهر على يده المُعجِز كالقران، وانشقاق القمر، ونبوع الماء من بين أصابعه، واشباع الخلق الكثير من الزاد القليل ، وتسبيح الحصى في كفه، وهو أكثر من أن تُحصى. وادّعى النبوّة فيكون صادقاً والّا لزم اغراء المكلّفين بالقبيح، فيكون محالاً.

الثاني: في وجوب عصمة :

العصمة لطفٌ يفعله الله تعالى بالمكلّف، بحيث لا يكون له داعٍ إلى ترك الطاعة وارتكاب المعصية، مع قدرة على ذلك. لأنّه لولا ذلك لم يحصل الوثوق بقولهم، فانتفت فائدة البعثة وهو محالٌ.

الثالث: في أنّه معصومٌ من أول عمره إلى آخره، لعدم انقياد القلوب إلى طاعة من عُهد منه في سالف عمره أنواع المعاصى والكبائر وما تَنفرُّ النفس منه.

الرابع: يجب أن يكون أفضل أهل زمانه، لقبح تقديم المفضول على الفاضل عقلاً وسمعاً، قال الله تعالى: ﴿**أَفَمَنْ يَهدى إلى الحَقّ أحَقّ أن يُتّبَع أمَّن لا يَهّدي إلّا أنْ يُهدى فما لكُم كيفَ تَحكمُون**﴾.

الخامس: يجب أن يكون منزّهاً عن دنائة الآباء، وعَهر الأُمهات، وعن الرذائل الخُلقيّة، والعيوب الخَلقية، لما في ذلك من النقص عليه، فيسقط محلّه من القلوب، والمطلوب غيره.

الفصل السادس: في الإمامة

وفيه مباحث:

الأوّل: الإمامة رئاسة عامّة في الدين والدنيا لشخصٍ من الأشخاص، وهي واجبة عقلاً، لأنّ الإمامة لطفٌ فاءنّا نعلم قطعاً أنّ الناس متى كان لهم رئيس ينتصف للمظلوم من الظالم، ويردّ الظالم عن ظلمه، كانوا إلى الصلاح أقرب، وعن الفساد أبعد. وقد تقدّم أنّ اللطف واجبٌ.

الثاني: يجب أن يكون الإمام معصوماً وإلّا تسلسل، لأنّ الحاجة الداعية إلى الإمام هي الردّ للظالم عن ظلمه، والانتصاف للمظلوم من الظالم، فلو جاز أن يكون غير معصوم افتقر إلى امامٍ آخر ويتسلسل. ولأنّه لو فعل المعصية [فإن وجب الانكار عليه] سقط محلّه من القلوب، وانتفتً فائدة نصبه، وإن لم يجب سقط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو محال. ولأنّه حافظ للشرع فلابدّ من عصمة، وليؤمَن من الزيادة والنقصان، ولقوله تعالى: ﴿**لا يَنالُ عَهدِي الظالِمين**﴾

الثالث: الإمام يجب أن يكون منصوصاً عليه، لأنّ العصمة من الأمور الباطنة

التى لا يعلمها الّا الله تعالى، فلابدّ من نصٍ من نعلم عصمته بالنصّ عليه، أو ظهور المعجز على يده يدلّ على معرفته.

الرابع: يجب أن يكون الإمام أفضل الرعية كما تقدّم في النبيّ عليه السلام.

الخامس: الإمام بعد رسول الله صلّى الله عليه عليّ بن أبي طالب بالنصّ المتواتر من النبيّ عليه السلام. لأنّه أفضل لقوله تعالى: ﴿و **أَنْفُسَنا وَأَنْفُسَكُم**﴾ ومساوى الأفصل أفضل، ولاحتياج النبيّ عليه السلام في المباهلة إليه، ولأنّ الإمام معصوم ولا أحد غيره ممّن ادعى له الإمامة بمعصومٍ اجماعاً، فيكون هو الإمام. ولأنّه أعلم لرجوع الصحابة إليه في وقائعهم، ولم يُرجع إلى أحدٍ غيره. ولقوله عليه السلام: «أقضاكم علّي» ولأنّه أزهد من غيره طلّق الدنيا ثلاثاً. والأدلة لا تحصى كثرة.

ثمّ من بعده ولده الحسن، ثمّ الحسين، ثمّ عليّ بن الحسين، ثمّ محمّد بن علي الباقر[ثم جعفرُ بن محمّد الصادق ، ثمّ موسىٰ بن جعفر الكاظم]، ثمّ عليّ بن موسى الرضا، ثمّ محمّد بن علي الجواد، ثمّ عليّ بن محمّد الهادي، ثمّ الحسن بن علي العسكري، ثمّ محمّد بن الحسن صاحب الزمان عليه وعليهم السلام ، بنصّ كلّ سابقٍ على لاحقه، وبالأدلّة السابق له.

الفصل السابع: في المعاد

اتفق المسلمون كافة على وجوب المعاد البدني، ولأنّه لولاه لقبح التكليف، ولأنّه ممكن، والصادق أخبر بثبوته فيكون حقّاً. والآيات الدالّة عليه والانكار على جاحده.

وكلّ من له عوض أو عليه عوض ، يجبُ بعثه عقلاً، وغيره يجب اعادته سمعاً .

ويجب الإقرار بكلّ ما جاء به النبيّ عليه السلام، فمن ذلك: الصراط، والميزان، وانطاق الجوارح، وتطاير الكتب، لامكانها، وقد أخبر النبيّ الصادق عليه السلام بها، فيجب

الاعتراف بها .

ومن ذلك: الثواب والعقاب ،وتفاصيلهما المنقولة من جهة الشرع صلوات الله على الصّادع بها.

وجوب التوبة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بشـرط أن يـعلم الآمـر والناهي كون المعروف معروفاً والمنكر منكراً ، وأن يكون ممّا سيقعان، وأن الامر والنهى بالماضي وعنه عبث، وتجويز التأثير والأمن من الضرر.

وليكن هذا آخر ما ذكرناه في هذا الباب، والله الموفق للصواب.

تأليف الشيخ الإمام العالم، جمال الدين يوسف بن المطهر الحـلّي رحـمه الله تعالى.

قيل إنّها نُقلت من نسخة بخطه قدس الله روحه ونـوّر ضـريحه بـمحمدٍ وآله الطاهرين.

علّقها العبد الفقير إلى الله تعالى أحمد بن الحسين بن العودي الأسدي عفا الله عنه، نهار السبت الثالث والعشرين من شهر ذي الحجّة من شـهور سـنة احـدى أربعين وسبعمئة، حامداً مصلياً على رسوله وآله الطاهرين.

٣٧
الرسالة الاعتقادية الثانية

العلّامة الحِلّي، الحسن بن يوسف بن المطهّر
(٦٤٨ ـ ٧٢٦ هـ)

هذه الرسالة هي الاعتقاديّة الثانية للعلّامة الحلّي، وهي في سياق الرسائل الاعتقاديّة التي دأبَ فقهاء الإماميّة علىكتابتها ونشرها لتعمّ المعتقدات الحقّة بين عامّة النّاس، وله فيها عدّة رسائلبصياغات متفاوتة لكنّها متّحدة من حيث المحتوى والمضمون، ونسخة هذه الرسالة موجودة ضمن مجموعة طباطبايي والمحفوظة في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران برقم ٨٨٣ (راجع فهرست المكتبة: ج٢٣ / ١٨٦ ـ ١٨٧). وقد طبعت هذه الرسالة لأوّل مرّة بتحقيقنا عام ١٤١٨هـ ضمن مجموعة (ميراث إسلامي إيران) المجلّد ٥ / ٥٣٧ ـ ٥٣٨ .

بسم الله الرحمن الرحيم

أشهدُ أنْ لا إلهَ إلّا الله، وحده لا شريك له، إلهاً أحداً، صمداً، فرداً، وِتراً، حيّاً قيّوماً، لم يتَّخذ صاحبةً ولا ولدا.

وأشهدُ أنّ محمّداً عبده ورسوله، خاتم الأنبياء، وأفضلُ رُسُله.

وأنّ خليفته من بعده على اُمّته أخوه، وابن عَمّه أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالبٍ عليه السلام، ثُمّ من بعده وَلَده الحسن، ثُمّ الحسين، ثُمّ عليّ بن الحسين، ثُمّ محمّد بن عليّ، ثُمّ جعفر بن محمّد، ثُمّ موسى بن جعفر، ثُمّ عليّ بن موسى، ثُمّ محمّد بن عليّ، ثُمّ عليّ بن محمّد، ثُمّ الحسن بن عليّ، ثُمّ محمّد بن الحسن صاحب الزّمان، صلوات الله عليه وعليهم أجمعين.

وإنّي أعتقدُ كلّ ما جاء به النّبي صلى الله عليه وآله حقٌّ وصدقٌ، من نبوّة الأنبياء السّالفين، وتكليف المكلّفين، وسؤال القبر وضغطته، والحَشر والنَشر، وتطايُر الكُتُب، وإنطاق الجوارح، والميزان، والصّراط [و]الجنّة والنّار، وما أعدهُ الله تعالى فيهما من الثواب الذي لا ينقطع، والعقاب الدائم.

واستدلّ على وجود الله: بإمكان حدوث ما سواه، وعلى حدوثِ ما سواه بالتغيُّر والزّوال.

وعلى قِدم الله تعالى: بوجوب وجوده.

وعلى وجوب وجوده: بانتهاء الحوادث إليه، وإمكان ما سواه.

وعلى بقائه وأبديّته: بوجوب وجوده.

وعلى قدرته: بوقوع الأفعال منه على وجه الجواز.

وعلى عِلمه: بإحكام أفعاله وإتقانها.

وعلى عموم علمه: بتساوى نسبة ذاته إلى الجميع على السّوية، فلا مخصّص لبعضٍ دون بعض.

وعلى سمعه وبـصره: بمعنى عِلْمه بهما، لعموم علمه.

وعلى إرادته وكراهته: بأمره ونهيه.

وعلى كلامه: بالقرآن العزيز، وبقوله: «**حتّى يَسْمَعَ كَلام الله**».

وعلى وحدانيّته: بانتظام العالَم، فلو لا الواحد لفسد نظامه، وبقوله تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ**﴾.

وعلى أنـّه ليس بـجسمٍ، ولا جـوهرٍ، ولا عَـرَضٍ، ولا مـتحيّزٍ، ولا مُـركّبٍ، ولا مرئيّ، ولا متّحدٍ، ولا موصوفٍ بالمعاني القـديمة والحـادثة: بكـونه واجبُ الوجود قديماً.

وعلى عَدْله وحكمته: بأنّه لا يفعلُ القَبيح، ولا يَخِلُّ بواجبٍ، لكماله وغِناه عن غير في ذاته وصفاته.

وعلى نبّوة نبيّنا محمّدﷺ بدعواه النبوّة، وتصديق الله له بـالمعجزات، مـثل: القرآن العزيز، وانشقاق القمر، ونبوع الماء مـن بـين أصـابعه، وحـنين الجِـذْع، وشكاية الظبيّه والبعير إليه.

وعلى عصمته: بالوثوق على أمره ونهيه.

وعلى ختمه الأنبياء: بقوله: ﴿**خَاتَمَ النَّبِيِّينَ**﴾.

وعلى إمامة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالبعليه السلام وأحد عشر إماماً بعده خَلَفاً عن سلف:

بالعصمة المشترطة في الإمامة، حذراً من الدُّور والتسـلسل لو كـان الإمـام غيرُ معصوم.

وبقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ**﴾.

وبقول النبيّ ﷺ: «هذا ولدي الحُسين امامُ، ابنُ إمامٍ، أخو إمام، أبو أئمّةٍ تسعة، تاسعُهُم قائمهم».

وعلى بقاء المهدي ووجوده: بتواتر الأخبار، وعدم إخلاء الله تعالى العالم اللّطف الواجب عليه.

وعلى المعاد، وسؤال القبر وضغطته، والحَشر والنَشر، وتطاير الكُتُب، وإنطاق الجوارح، والميزان، والصراط والجنّة والنّار، وما أعدّه الله تعالى فيهما من الثواب والعقاب: بثبوت صدق الـمُخبِر بها، وهو النبيّ ﷺ لعصمتهم.

هذا إعتقادى وديني، عليه أحيا وأموت، وعليه أُبعثُ إن شاء الله تعالى.

٣٨

الرسالة الاعتقادية الثالثة
واجب الاعتقاد على جميع العباد

العلّامة الحِلّي، الحسن بن يوسف بن المطهّر رحمه الله

(٦٤٨ ـ ٧٢٦ هـ)

۞ هذه رسالة اعتقادية أخرى للعلّامة الحِلّي، و هي أوسع من سابقتها حيث تتضمّن فضلاً عن الأصول الاعتقادية ـ عدا المعاد فإنّ نسخ هذه الرسالة خالية عنه ـ طائفة من الواجبات في فروع الدين كالصلاة والصوم والحج وآخرها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ولا ترديد في انتساب هذه الرسالة للعلاّمة الحلّي، فقد نسبها الشيخ آقا بزرگ الطهراني (الذريعة: ٢٥ / ٤) والسيّد عبدالعزيز الطباطبائي (مكتبة العلّامة الحلّي: ٢١٧) إليه ، وتحدثنا عنها بالتفصيل، وذكر الأخير مخطوطاتها و شروحها. أمّا النسخة المخطوطة فهي ١٣ نسخة مخطوطة أقدمها كتبت سنة ٨٧١ هـ و نسخ أخرى من مخطوطات القرن الثامن الهجري مقروءة على فخر المحقّقين ابن المصنّف. أمّا الشروح فهي خمسة.

اعتمدنا في هذا التحقيق على نسختين تمتلكهما مكتبة السيّد المرعشي النجفي بقم:

١ ـ مخطوطة ضمن مجموعة برقم ٩٥٢٩ من ١ ب ـ ١٠ أ، ذكرت في فهرسها(ج ٢٤ / ٢٨٠). و هي مخطوطة كتبت سنة ٨٧١ هـ كتبها السيّد شمس الدين علاء الدين طاهر بن فخر الدين الحسيني الكور سرخي، و فرغ منها في أواسط رمضان .

٢ ـ مخطوطة ضمن مجموعة برقم ٢/٥٧٩٧ من ١٤ ب ـ ٢٤ ذكرت في فهرسها: (ج ١٥ / ١٨٤ ـ ١٨٥) ، كتبت سنة ٨٩٢ هـ كاتبها عزالدين بن نجم الدين.

وقد حقّقتُ هذه الرسالة ونشرتها أولاً سنة ١٤١٧هـ في مجموعة (ميراث إسلامي ايران) الدفتر ٦: ص٥١.

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله على نعمائه، وصلّى الله على سيّد رسله، وأشرف أنبيائه، محمّد المصطفى، وعلى المعصومين من أبنائه.

أمّا بعد: فقد بيّنت في هذه المقاله واجب الإعتقاد على جميع العباد، ولخّصتُ فيها ما يجب معرفته من المسائل الأصوليّة على الأعيان، وألحقتُ بها بيان الواجب من أصول العبادات، والله الموفّق للخيرات.

فنقول:

[١] يجب على المكلّف أن يعتقد أنّ الله تعالى موجودٌ، لأنّه أوجد العالم بعد أن لم يكن، إذ لو كان العالم قديماً لكان إمّا متحرِّكاً أو ساكناً، والقسمان باطلان:

أمّا الحركة فلأنَّ ماهيتها تستدعي المسبوقيّة بالغير، والقديم لا يصحّ إقتضاءً أن يكون مسبوقاً بالغير، فلا يعقلُ قِدم الحركة.

وكذلك السكون، لأنّه عبارةٌ عن الكون الثاني في المكان الأوّل، فيكون مسبوقاً بالكون الأوّل بالضرورة، والأزليّ لا يصحّ أن يكون مسبوقاً بغيره، فثبت حدوث العالم، فيجب أن يكون له مُحدِثٌ بالضرورة، وهو المطلوب.

ولا يجوز أن يكون كذلك المُحدِثُ محدِثاً وإلّا افتقر إلى مُحدِثٍ آخر، فإمّا أن يتسلسل أو يدور، أو يثبت المطلوب، وهو إثبات موثّر غير مُحدِثٍ، والتسلسل والدور باطلان، فثبت المطلوب.

[٢] ويجب أن يعتقد أنّه تعالى واجب الوجود، لأنّه لو كان ممكن الوجود لافتقر إلى مؤثرٍ، فإمّا أن يدور أو يتسلسل، أو ينتهي إلى واجب الوجود، و هو المطلوب.

[٣] ويجب أن يعتقد أنّه الله تعالى قديم، أزلي، باقٍ، أبديٌ، لأنّه لو جاز عليه العدم لم يكن واجب الوجود، وقد ثبت أنّه واجب الوجود.

[٤] ويجب أن يعتقد أنّه تعالى قادرٌ، لأنّه لو كان موجباً لزم قِدم العالم أو حدوثه تعالى، لإستحالة انفكاك المعلول عن علّته، وقد بيّنا أنّ العالم محدَثٌ.

[٥] ويجب أن يعتقد أنّه تعالى عالمٌ، لأنّه فعل الأفعال المحكمة المتقنة، وكلّ من كان كذلك كان عالماً بالضرورة.

[٦] ويجب أن يعتقد أنّه تعالى حَيٌ، لأنّ معنى الحيّ هو الذي يصحّ منه أن يقدر ويعلم، وقد بيّنا أنّه قادرٌ، عالمٌ، فيكون حيّاً بالضرورة.

[٧] ويجب أن يعتقد أنّه تعالى قادرٌ على كلّ مقدورٌ، وعالمٌ بكلّ معلوم، لأنّ نسبة المقدورات والمعلومات إليه بالسّوية، لأنّ مقتضى إسناد الأشياء هو الإمكان، وجميع الأشياء مشتركةٌ في هذا المعنى، وليس علمه تعالى ببعض الأشياء أُولى من علمه ببعض الأُخر، فإمّا أن لا يعلم شيئاً منها، وقد بينّا استحالته، أو يعلم البعض دون البعض، وهو ترجيحٌ من غير مرجّح، أو يعلم الجميع، وهو المطلوب.

[٨] ويجب أن يعتقد أنّه تعالى سميعٌ، بصيرٌ، لأنّه عالمٌ بكلّ معلومات، ومن جُملتها المسمَع والمُبصَر، فيكون عالماً بهما، وهو معنى كونه سميعاً بصيراً.

[٩] ويجب أن يعتقد أنّه تعالى واحدٌ، لأنّه لوكان معه إلهٌ آخر لزم المحال، لأنّه لو أراد أحدهما حركة الجسم وأراد الآخر سكونه، فإمّا أن يقعا معاً وهو محالٌ، وإلّا لزم اجتماع المتنافيين، وإمّا أنْ لا يقعا معاً فيلزم خلوّ الجسم عن الحركة والسكون، وهو باطلٌ بالضرورة، أو يقع مراد أحدهما دون الآخر، وهو ترجيحٌ من غير مرجّح.

[١٠] ويجب أن يعتقد أنّه تعالى مريد، لأنّه أمر بالطاعة على جميع العباد

فيكون مريداً لها، ولأنّ نسبة الحدوث إلى جميع الأوقات بالسَّوية، فلابدّ من مخصَّصٍ وهو الإرادة.

[١١] ويجب أن يعتقد أنّه تعالى ليس بجسم، ولا جوهرٍ، ولا عَرضٍ، وإلّا لكان متحيّزاً أو حالّاً في المتحيّز، فيكون محدَثاً، وأنّه تعالى يستحيل عليه الحول في محلّ أو جهةٍ، وإلّا لكان مفتقراً إليهما فلا يكون واجباً. وأنّه لا يتحدُّ بغيره، لأنّ الاتحاد غير معقول.

[١٢] ويجب أن يعتقد أنّه تعالى غير مركّبٍ عن شيءٍ، وإلّا لكان مفتقراً إلى جزئه فيكون ممكناً، وأنّه تعالى يستحيل رؤيته، وإلّا لكان في جهةٍ، وقد بيّنا بطلانه، وأنّه يستحيل عليه الحاجة، وإلّا لكان ممكناً، وهو محالٌ.

[١٣] ويجب أن يعتقد أنّه تعالى حكيمٌ، لأنّه لا يفعل قبيحاً، ولا يخلُّ بالواجب، وإلّا لكان ناقصاً، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً.

[١٤] ويجب أن يعتقد نبوّة نبيّنا محمّدٍ ﷺ، لأنّه ظهر المُعجِز على يده، وادّعى النبوّة، فيكون نبيّاً حقّاً، والمقدّمتان قطعيّتان.

ويجبُ أن يعتقد أنّه معصومٌ صلى الله عليه وآله وإلّا لارتفع الوثوق عن إخباراته، فتبطل فائدة البعثة.

ويجب أن يعتقد أنّه خاتم الرسل، لأنّه معلوم بالضرورة من دينه عليه السلام.

[١٥] ويجب أن يعتقد أنّ الإمام الحقّ من بعده عليّ بن أبي طالب عليه السلام، لأنّه ﷺ نصّ عليه نصاً متواتراً بالخلافة، لأنّ الإمام يجب أن يكون معصوماً، لأنّ الإمامة لطف، لأنّ الناس إذاكانوا لهم رئيسٌ ومهيبٌ مرشداً، كانوا إلى الصّلاح أقرب ومن الفساد أبعد، والأوّل واجبٌ على الله تعالى، فتعيّن عليه تعالى نصب الإمام، وذلك الإمام لا يجوز أن يكون جائزُ الخطاء، وإلّا لإفتقر إلى إمام آخر، ويتسلسل، فثبت أنّه معصومٌ، وغير عليّ بن أبي طالب عليه السلام ممّن ادّعى فيه الإمامة بعد النبيّ ﷺ ليس بمعصومٍ بالإجماع، والأدلّة في ذلك أكثر مِن أن تُحصى.

[١٦] ويجب أن يعتقد أن يكون الإمام بعد عليّ بن أبي طالب عليه السلام ولده الحسن، ثمّ من بعده الحسين، ثمّ علي، ثمّ محمّد ، ثمّ جعفر، ثمّ موسى، ثمّ علي، ثمّ محمّد ، ثمّ علي، ثمّ الحسن، ثمّ الخَلَف الصالح الحُجّة محمّد المهدي، لأنّ كلّ إمام نـصّ على من بعده بالخلافة نصّاً متواتراً، ولأنّ الإمام يجب أن يكون معصوماً، وغيرهم ليس بمعصومٍ بإجماع المسلمين، فتعيّنت الإمامة فيهم عليهم السلام .

[١٧] ويجب أن يعتقد أنّ الإمام الحُجّة صلّى الله عليه حَيٌّ موجودٌ في كلّ زمانٍ بعد موت أبيه الحسن عليه السلام، لأنّ الزمان لابدّ أن لا يخلو من إمام معصوم، وغـيره ليس بمعصومٍ بالإجماع، وإلّا لخلا الزمان عن الإمام مع وجود لطف واجب على الله تعالى في كلّ وقت.

[١٨] ويجب أن يعتقد أنّ الله تعالى كلّف العباد بالشرائع المعلومة مـن ديـن النبيّ صلى الله عليه وآله:

فمنها: الصلاة اليوميّة، وهي: الظهر، والعـصر، والمـغرب، والعشـاء، والغـداة. ويفتقر إلى مقدّمات منها: الطهارة وهي الوضوء، والغسل، والتيمم.

أمّا الوضوء: فيجب فيه النيّة، وهي الإرادة بالقلب يقصد بها إلى صفة الفعل، بأن يعتقد إيقاعه تقرّباً إلى الله، وصفتها: (أتوضوء لرفع الحدث أو لاِستباحة الصـلاة لوجوبه قُربة إلى الله تعالى)، ثمّ يغسل وجهه وحده من قصاص شعر الرأس إلى محادر شعر الذَّقن طولاً، ومادارت عليه الإبهام والوسطى عرضاً، ثمّ يغسل يده اليُمنى من المرفق إلى أطراف الأصابع، ثمّ يده اليُسرى كذلك، ثمّ يمسح بـمقدّم الرأس بأقلّ ما يقع عليه اسم المسح، ثمّ يمسحُ رجليه من رؤوس الأصـابع إلى الكعبين، وهما ملتقى الساق والقدم.

وإن كان جُنُباً، أو حائضاً، أو مستحاضةً، أو نُفَساء، أو مسّ ميّتاً من الناس بعد بردهم بالموت وقبل تطهيرهم بالغُسل، وجب عليه الغسل، ويجب فيه النيّة فيقول

المُجنبُ: (اغتسل لرفع حدث الجنابة لوجوبه قربةً إلى الله)، ثمّ يغسل رأسه أوّلاً، ثمّ جانب الأيمن، ثمّ الأيسر، ويجزيه أن يرتمس ارتماسةً واحدةً.

وفاقدُ الماء يجب عليه التَّيمم، ويجبُ فيها النيّة وصفتها أن يقول: (أتيمّمُ بدلاً من الوضوء أو من الغُسل لإستباحة الصلاة لوجوبه قُربة إلى الله)، ثمّ يمسح جبهته بعد أن يضرب بيده على التراب من قصاص شعر الرأس إلى طرف أنفه، ثمّ يمسح ظهر كفّه اليُمنى ببطن كفّه اليسرى، ثمّ ظهر اليُسرى ببطن اليُمنى. وإن كان تيمّمه بدلاً من الغُسل ضرب ضربتين ضربةً للوجه والأخرى لليدين.

ثمّ يجبُ عليه استقبال القبلة ويشرع في الصَّلاة، ويجبُ فيها القيام مستقبلاً مع المُكنة، ثمّ ينوي فيقول: (أُصَلّي فرض الظهر ـ مثلاً ـ أداءً لوجوبه قربةً إلى الله) ثمّ يكبّر. فيقول: الله أكبر، ثمّ يقرءُ الحمد وسورة أخرى، ويركع إلى أن يصل كفّاه إلى رُكبتيه ويذكر الله تعالى، ثمّ ينتصب مطمئنّاً، ثمّ يسجدُ على سبعة أعضاء: الجبهة، والكفّين، والرُّكبتين، وإبهامي الرّجلين.

ويجب أن يكون موضع الجبهة طاهراً، واقعاً على الأرض أو ما أنبتته الأرض ممّا لا يؤكل ولا يُلبس، ثمّ يذكر الله تعالى، ثمّ يجلس مطمئنّاً، ثمّ يسجدُ ثانياً كما سجد أوّلاً، ثمّ ينهض إلى الثانية فيقرأ الحمد والسورة، ثمّ يصنع كما صنع في الركعة الأولى، ثمّ يتشهد فيقول: (أشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له وأشهد أنّ محمّداً عبده ورسوله اللَّهُمَّ صلِّ على محمّد وآل محمّد)، ثمّ ينهض إلى الثالثة، فيقرأ الحمد وحدها إن شاء، وإن شاء سبّح عوض الحمد ، فيقول: (سبحان الله والحمدُ لله ولا إله إلّا الله والله أكبر) مرةً واحدة، ثمّ يُصلّي الركعة الرابعة كذلك، ثمّ يتشهّد كالأوّل، ويُسلّم مستحبّاً.

وكذلك العصر، والعشاء الآخرة.

والمغرب ثلاث ركعاتٍ، والصُّبح ركعتان،و [الجهر في]أُولتي المغرب والعشاء، والإخفات في البواقي.

ويجب أن يكون بدنه خالياً من النجاسة وكذلك الثوب، إلّا ما عُفي عنه، وإيقاع الصلاة في أوقاتها.

ومنها: صلاة الآيات : وتجبُ عند أسبابها كالخوف، والكسوف والزلزلة، وأخاويف السماء، وهي عشر ركوعات بأربع سجدات.

ويجب فيها النيّة ، فيقول: (أصلّي صلاة الخوف ـ مثلاً ـ أداءً لوجوبه قُربةً إلى الله)، ويكبّر ثمّ يقرأ الحمد والسّورة أو بعضها، فإن أتمّ ركع، ثمّ قام فيقرأ الحمد وسورةٍ أو بعضها، وهكذا إلى الركوع الخامس، فينتصب ويسجد، ثمّ يفعل في الثانية كذلك، وإن لم يتمّ السورة قام من ركوعه فأتمّها أو قرأ بعضها، وفعل كما قلناه، ويتشهّد ويسلّم.

ومنها: صلاة النذر وشبهه، وصلاة العيدين، وصلاة الجمعة، والأموات : ويجب عند أسبابها وصفة صلاة الميت أن ينوي فيقول: (اُصلّي على هذا الميّت لوجوبه قربةً إلى الله)، ثمّ يكبّر ويتشهّد الشهادتين، ثمّ يكبّر ثانياً ويصلّى على النّبي وآله، ثمّ يكبّر ثالثةً ويدعوا للمؤمنين، ثمّ يكبّر رابعةً ويدعوا للميت، ثمّ يكبّر خامساً وينصرف.

ومنها: الزكاة وهي تجبُ في تسعة أشياء: الإبل، والبقر، والغنم، والذهب، والفضّة، والحنطة، والشعير، والتّمر، والزَّبيب.

ويجبُ في إخراجها النيّة فيقول: (أخرج زكاة مالي لوجوبها قُربةً إلى الله تعالى).

أمّا الإبل: ففى كلّ خمسٍ من الابل شاة إلى أن يبلغ ستّاً وعشرين، ففيها بنت مخاضٍ، ثمّ في ستٍ وسبعين ففيها بنتا لبون، ثمّ في إحدى وتسعين فقيها حقّتان، إلى أن يبلغ مائة وإحدى وعشرون، ففي كلّ خمسين حقّة، وفي كلّ أربعين نبتُ لبون.

وأمّا البقر: ففى كلّ ثلاثين منها تبيعٌ أو تبيعة، وفي كلّ أربعين مسَّنة.

وأمّا الغنم: ففى كلّ أربعين شاة، ثمّ في مائة وإحدى وعشرون شاتان، ثمّ في مأئتين وواحدة ثلاث شياة، ثمّ في ثلاث مائة وواحدة [حتى تبلغ أربع مائه، فتؤخذ من كّل مائة شاة] أربع شياة بالغاً ما بلغ.

وأمّا الذهب: ففي كلّ عشرين مثقالاً نصف مثقال، وفي كلّ أربعة دنانيز قيراطان بالغاً ما بلغ.

وأمّا الفضّة: ففي كلّ مائتي درهمٍ منها خمسة دراهم، ثمّ في كلّ [اربعين دينار درهم] بالغاً ما بلغ.

وهذه الأجناس يُراعى فيها الحول، وهو مُضيّ أحدَ عشر شهراًكاملةً ثمّ يدخل الثاني عشر.

وأمّا الحِنطة، والشّعير، والتّمر والزَّبيب: فيجبُ فيها إذا بلغ خمسة أوسق، مجموعها ألفان وسبعمائة رطلٍ بالعراقي، ففيها العُشر إن سُقيت سَيْحاً وشبهه، ونصفُ العُشر إنّ سُقيت بالقِرَب والدّوالي وشبههما.

ومنها: زكاة الفطرة : وهي تجبُ على كلّ متمكنٍ من مؤنة السَّنة له ولعياله، أن يخرج عن كلّ رأسٍ من أحد الأجناس السبعة صاعاً من ليلة الفطر إلى زوال الشمس ناوياً ، فيقول: (أخرج هذا الصّاع من زكاة الفطرة أداءً لوجوبه قربةً إلى الله) فإن فات الوقت وجب نيّة القضاء.

ومنها: الصوم: وهو يجب في كلّ سنةٍ[في] شهر رمضان ، و نية صوم فى كلّ يوم من أيّامه، ووقتها اللّيل إلى طلوع الفجر، فيقول ليلاً: (أصومُ غداً لوجوبه قربةً إلى الله).

ومنها: الخمس: وهو يجب في أرباح التجارات، والصناعات، والزراعات، والمعادن، والغوص، والكنوز، والغنائم دار الحرب، وإنّما يجبُ في أرباح

التجارات والصناعات والزراعات بعد إخراج مونة السَّنة له ولعياله على الاقتصاد من غير اسرافٍ ولا تقتيرٍ، ويجب فيه النيّة فيقول: (أخرج هذا الخُمس لوجـوبه قربةً إلى الله تعالى)، ويوصل نصفه إلى فقراء العلويّين والهاشميّين إن شاء، والباقي للإمام عليه السلام يفعل به ما يأمر به الحاكم.

والمعادنُ والكنوز يُشترط فيها نصاب الزكاة، والغوص يُراعى فيه ديناراً.

ومنها: الحجّ والعمرة: وهما واجبان في العمر مرةً واحدة، والحجُ ثلاثة أقسام: تمتع ، وقِران، وإفراد.

والتمتع: فرض من نأى عن مكّة بإثنا عشر ميلاً، وصـفته أن يـحرم بـالعمرة المتمتّع بها إلى الحجّ من إحدى المواقيت التي وقّتها رسول الله صلى الله عليه وآله، وهي لأهـل العراق بطنُ العقيق، وأفضله المسلخ، ثمّ غمرة، ثمّ ذات عرقٍ، في أشهر الحجّ وهي شوال وذو القعدة وتسعٌ من ذي الحجّة.

وصفة الاحرام: أن ينزع ثيابه المخيطة وينوي فيقول: (أحرم بالعمرة المتمتّع بها إلى حجّة الإسلام لوجوبه قربةً إلى الله)، ثمّ يلبسُ ثوبي الأحرام، فيقول: (ألبسُ ثوبى الإحرام لوجوبه قربةً إلى الله)، ثمّ يُلّبي بعد نيّتها فيقول: (أُلبّي لعقد إحـرام العمرة المتمتّع بها إلى حجّة الإسلام لوجوبها قربةً إلى الله)، فيقول:

لبّيك اللّهُمَّ لبّيك، لبّيك أنّ الحمد والنعمة والملك لك لا شريك لك لبّـيك)، ثـمّ يمضي إلى مكّة فيطوف طواف العمرة، ويجب فيه النيّة فيقول: (أطـوف طـواف العُمرة المتمتع بها إلى حجّة الإسلام لوجوبه قُربةً إلى الله)، ثمّ يطوفُ سبعة أشواطٍ من الحجر الأسود إليه شوطٌ واحدٌ، وهكذا سبع مرّات، متطهراً ويجعل البيت على يساره ويكون بين البيت والمقام، ويُدخل الحجر في طوافه، ثمّ يُـصلّي ركـعتي الطواف في مقام إبراهيم عليه السلام ونيّتها: (أُصلّي ركعتى طواف العمرة المتمتّع بـها إلى حجّة الإسلام لوجوبها قربةً إلى الله)، ثمّ يسعى بين الصَّفا والمروة، ويبدأ بالصَّفا

ويلصق عقيبه بها أو يصعد عليه وينوي فيقول: (أسعى سعي العمرة المتمتّع بها إلى حجّة الإسلام لوجوبه قربةً إلى الله)، ثمّ يمضي إلى المروة فيلصق أصابع قدميه بها أو يصعد عليها، ثمّ يمضي إلى الصَّفا ثانياً، ويمضي إلى المروة ثالثاً، إلى أن يكمل سبعاً، ثمّ يقُصُّ شيئاً من شعر رأسه أو شعر لحيته، ثمّ يُنشئُ إحراماً آخر للحجّ من مكّة، وأفضله من تحت الميزاب يوم التَّروية، ويتضيّق يوم عرفة، وصفته كالأوّل إلّا أنّه ينوي إحرام الحجّ فيقول: (أُحرمُ بالحجّ الواجب حجّة الإسلام حجّ المتمتّع لوجوبه قربةً إلى الله) ثمّ يمضي إلى عرفات فيقفُ بها واجباً من زوال الشمس يوم عرفة إلى غروبها ناوياً للوقوف، فيقول في ابتدائه: (أقفُ بعرفة لحجّ المتمتّع حجّة الإسلام لوجوبه قربةً إلى الله)، ثمّ يمضي بعد الغروب إلى المزدلفة فيبيت بها، ويقف بها واجباً من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس يوم النحر فيقول: (أقف بالمشعر لأجل حج المتمتّع حجّة الإسلام لوجوبه قربة إلى الله)، ثمّ يمضي إلى منى فيرمي جمرة العقبة بسبع حصّياتٍ ناوياً فيقول: (أرمي جمرة العقبة لوجوبه قربةً إلى الله)، ثمّ يذبح هديه ناوياً فيقول: (أذبح الهَدْي الواجب عليَّ من حجّة الإسلام لوجوبه قربةً إلى الله)، ثمّ يأكل ثلثه، ويتّصدق ثلثه للقانع والمعتَّر وجوباً، ويهدي ثلثه، ثمّ يحلق رأسه أو يُقّصر، والحلق أفضل مع النيّة فيقول: (أحلق رأسي للإحلال من إحرام الحجّ المتمتّع حجّة الإسلام لوجوبه قربةً إلى الله)، ثمّ يمضي إلى مكّة إمّا ليومه أو لغده، فيطوف بالبيت سبعة أشواطٍ كما تقدّم ناوياً للحجّ، فيقول: (أطوف طواف الحجّ المتمتّع حجّة الإسلام لوجوبه قربةً إلى الله) ثمّ يُصلّي بعد فراغة ركعتين في مقام إبراهيم عليه السلام ونيّتهما: (أُصلّي ركعتي طواف الحجّ المتمتّع لوجوبهما قربة إلى الله) ثمّ يسعى بين الصّفا والمروة ـ كما تقدّم ذكره ـ إلّا أنّه ينوي سعي الحجّ فيقول: (أسعى سعي الحجّ المتمتع حجّة الإسلام لوجوبه قربة إلى الله). ثمّ يطوف بالبيت سبعة أشواط كما تقدّم ذكره، ونيّته: (أطواف طواف

النساء لوجوبه قربةً إلى الله)، ثمّ يُصلّي ركعتي طواف النساء له بعد فراغه ونيّتها: (أُصلّي ركعتي طواف النساء لوجوبهما قربةً إلى الله). ثمّ يمضي إلى منى فيَبيتُ بها ليالي التشريق وهي: ليلة الحادي عشر، والثاني عشر، والثالث عشر، ويجوز له النَّفرُ يوم الثاني عشر إن إتَّقى الصّيد والنساء، ولم تغرب الشمس يوم النحر الأوّل بمنى، ويرمي في كلّ يومٍ من أيّام التشريق الجمار الثلاث مُرتباً، يبدأ بالأولى ثمّ الوسطى، ثمّ جمرة العقبة، كلّ جمرة بسبع حصيّات مع النيّة فيقول: (أرمي هذه الجمرة لوجوبه عليَّ في حجّة الإسلام حجّة المتمتّع قربةٌ إلى الله تعالى).

ومنها: الجهاد وهو واجبٌ على الكفاية لحراسة المسلمين، فيجبُ مطلقاً، أو للردّ إلى الدِّين، ويجب بشرط دعاء الإمام إليه أو مَن نصبه.

ومنها: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: هذان واجبان على كلّ من يستطيع إليه بشروطٍ وهي: العلمُ بكون المعروف المعروفاً، والمنكر منكراً، وتجويز تأثير الإنكار، والأمن من الضَّرر.

وبالله التوفيق، وصلّى الله على نبيّنا محمّد وآله أجمعين.

***

ختم تحريراً في اواسط رمضان المبارك سنة إحدى وسبعين وثمانمائة، اللَّهُمَّ اغفر لكاتبه بِحَقِّ محمّدٍ وعترته الطاهرين.

كتبه سيِّد شمس الدِّين بن سيِّد علاء الدِّين أقلّ طلبة كور سرخي.

وفي نهاية النسخة الثانية:

وقع الفراغ من كتابته في يوم الأثنين، حادي عشر سنة ٨٩٢. كاتبه وصاحبه ومالكه عزّالدين نجم الدين غفرالله له ولوالديه، ولجميع المؤمنين والمؤمنات.

٣٩

الرسالة الاعتقادية الرابعة

الأبحاث المفيدة في تحصيل العقيدة

العلّامة الحِلّي، الحسن بن يوسف بن المطهّر

(٦٤٨ ـ ٧٢٦ هـ)

۞ هذه الرسالة الإعتقادية (التي سمّاها بعضهم: الأبحاث المفيدة في تحقيق العقيدة) فضلاً عن أنّها تتضمّن الأصول الخمسة، تحتوى على فصل في بدايتها وهو الفصل الأوّل، سمّاها المصنّف بـ«الأمور العامّة» تحدّث فيه عن مجموعة من المصطلحات الكلاميّة مثل الوجود والعدم والوجوب والامكان والقديم والمحدث والجوهر والعرض والكون والفناء واللون والروائح والطعوم والحرارة والبرودة والرطوبة واللذّة والألم والصوت والحياة والقدرة وغيرها. اعتمدنا في هذا التحقيق على نسخة مكتبة المجلس الشورى الإسلامي بطهران، وهي برقم ٧٤١٣، وقد شرح عَلَمين من أعلام الإماميّة هذه الرسالة وهما:

١ـ الشيخ ناصر بن إبراهيم البويهي الأحسائي، المتوفى سنة ٨٥٣هـ

٢ـ الشيخ ملّا هادي السبزواري، المتوفى سنة ١٢٨٩هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتوحّد بالجلال، المتفرّد بالكمال، المؤيّد عباده بخلق العقل حتّى يتنبّهوا لتأثيراته، والمتفضّل عليهم بإرسال الرسل ليرتكبوا مأموراته، فيتوصّلوا بأفعالهم في استعمال هاتين القوتين إلى تحصيل النعيم المؤبّد، ويتخلّصوا من العذاب السرمد، وصلّى الله على أشرف أنبيائه محمّد وعلى أكرم أنبيائه.

فهذه الرسالة تشتمل على المطالب الكلاميّة، وتحتوي على البراهين القطعية، قد سلكنا فيها طريق الحقّ الواضح، وبرهنا فيه بالدليل الصحيح الّلائح، وسمّيناها بـ«الأبحاث المفيدة في تحصيل العقيدة» ورتّبناها على فصول، ونسأل الله تعالى أن يوفّقنا للوصول إلى النهاية القصوى من الحقّ إنّه ولي هدايتنا، منه بدؤنا وإليه عودنا، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

الفصل الأوّل: في الأمور العامّة

وفيه مباحث:

المبحث الأوّل: الحقّ عندنا أنّ الوجود والعدم، والوجوب والإمكان والإمتناع من التصوّرات البديهية، وإنّ من رام تحديد هذه الأشياء فقد أخطاء، فإنّه يعرف بالأخفى، ولا يخلو تعريفه عن دور.

المبحث الثاني: في أنّ الوجود مشترك

اعلم أنّ الناس اختلفوا في أنّ الوجود هل هو مشترك بالاشتراك المعنوي بين الموجودات، كما أنّه مشترك لفظاً أم لا؟

والحقّ هو الأوّل، فإنّا قد بينا أن تصوّر الوجود بديهي، ولو كان عبارة عن حقائق الأشياء لم يكن كذلك.

وأيضاً: فإنّا نقول: الموجود إمّا أن يكون واجباً أو ممكناً.

و مورد التقسيم يكون مشتركاً قطعاً، وإذا ثبت أنّ الوجود مشترك ثبت أنّه زائد وللزم اشتراك الحقائق في خصوصياتها، أو تركيب الموجودات البسيطة، وكلاهما محال.

المبحث الثالث: اتّفق العقلاء على أنّ المعدوم الممتنع نفي محض، والمحقّقون على أنّ الممكن كذلك، وذهب أبو هاشم وأصحابه إلى أنّه ثابت.

وتحقيق مذهبهم: إنّ الوجود عندهم زائد على الماهية وأنّه أخصّ من الوجود، والماهية حال عدمها يستحيل أن تكون موجودة، وإنّما هي ثابتة أو ذات وعرض وجوهر وسواد وبياض، إلى غير ذلك من الأجناس، وأنّ الله تعالى لا يقدر على جعل الذات ذاتاً والجوهر جوهراً، ويقدر على إخراج الذات من العدم إلى الوجود.

وهذا المذهب لا شكّ في سخافته، فإنّ الثبوت والوجود عبارتان عن موجود واحدٍ وهو الكون في الأعيان، فإن جعلوا الفظ (الوجود) يدلّ على غير هذا المعنى، كان نزاعاً لفظياً، إلا أنّهم يلزمهم القول بالقِدم.

ونقول أيضاً: الذّوات المعدومة إذا خرج منها من الوجود شيءٌ ونقصت عمّا كانت، فيلزم التناهي في المعدومات، وأن يتناهى مقدور الله تعالى.

المبحث الرابع: الحقّ أنّ الشيء إمّا أن يكون موجوداً وإمّا أن يكون معدوماً، ومستند هذا الحصر العقل، وقد نازع فيه جماعة وأثبتوا بينهما واسطة وهو الحال، وهي صفة الوجود لا توصف بالوجود ولا بالعدم، وقالوا: الأعراض التي لا تكون مشروطة بالحياة كاللّون والرائحة لا توجب لمحالها أحوالاً ولا صفاةً إلّا الكون، فإنّه توجب ما له فهي الكائنة، والتي تشترط بالحياد فإنّها توجب لمحالها أحوالاً عائدةً إلى الجملة، كالعلم فإنّه يقتضي لجملة البدن حالة هي العالميّة والقدرة تقتضي القادرية، وكذلك البواقي، وهذا مذهب أبي هاشم.

وأمّا القاضي وأمام الحرمين فإنّهما جزما القول بالأحوال في كلّ صفة قائمة بالذات، سواء شرطت بالحياة أو لا، ثمّ قسّموا الأحوال إلى قسمين:

١ـ أن يكون ثبوتها للشيء معلّلة بوجود قائم بذلك الشيء كالعالميّة المعلّلة بالعلم.

٢ـ أن لا يكون كذلك كسوادية السواد.

واتّفقوا على أنّ الذوات مشتركة، وإنّما تختلف بهذه الأحوال.

وهذا المذهب في السخافة كالأوّل، على أنّ قولهم الذوات مشتركة لا يخلو من خطأ فاحش، فإنّ المشتركات تتساوى في لوازمها، فيصحّ على القديم الحدوث وبالعكس.

المبحث الخامس: في أنّ الوجوب والامتناع والامكان ليست أموراً ثبوتية، لأنّ كلّ ما هو ثابت، فهو إمّا واجب أو ممكن، فلو كانت هذه الأمور ثابتة لزم التسلسل، ولو كان الوجوب ثابتاً لكان المعدوم المتّصف به ثابتاً، وكذلك الامتناع، وإنّما هي أمور ذهنية يعتبرها العقل عند قياس المهية إلى الوجود.

المبحث السادس: في علّة الحاجة

ذهب جماعة إلى أنّ علّة حاجة الأثر إلى المؤثر إنّما هي الحدوث، وآخرون أنّها الامكان وهو الحقّ ، فإنّ الممكن لمّا كان عبارة عن الأمر الذي تتساوى الوجود والعدم إليه، استحال اتّصافه بأحدهما إلّا بأمرٍ خارج عن ذاته، ولو جوّز كون الحادث واجباً لاستغنى عن المؤثر، وإذا كان الإمكان هو علّة الحاجة، كان الممكن بالباقي مفتقراً إلى المؤثّر، لوجوب وجود المعلول عند علّته.

المبحث السابع: في القديم والمُحْدَث

القديم: هو الذي لا أوّل لوجوده وهو الله تعالى، وبعض الأشاعرة أثبت قِدم الصانع، وسيأتي البحث في ذلك.

والمُحدَث: هو الذي لوجوده أوّل، ولا يعتبر فيها زمان، بل لو فرض وجود الله تعالى وأزمنة لا نهاية لها لكانت مصاحباً له.

ثمّ إنّ المعتزلة قالوا: القِدم هو أخصّ الصفات، فلو كان قديم آخر لشارك الله تعالى في أخصّ صفاته فكانا مثلين فكانا إلهين، وهو محال.

وأيضاً: القديم الآخر لا دليل عليه، فيجب نفيه.

وهذان الطريقان رديان جدّاً، والمعوّل في نفي قديمين إنّما هو على السّمع، ومَن زعم أنّ القِدم والحدوث صفتان وجوديتان فقد أخطا، وإلّا لزم التسلسل.

الفصل الثاني: في الجواهر

وفيه مباحث:

المبحث الأوّل: الجوهر هو المتحيّز الذي لا يقبل القسمة.

والحقّ ثبوته، لأنّ الحاضر من الزمان الوجود، وإلّا لكان الزمان معدوماً، فالمتحرك في الآن إذا قطع مسافة منقسمة انقسمت الحركة، فانقسم الآن، هذا خلف، وإن كانت غير منقسمة هو المطلوب.

وفي المشهور أنّ الجسم يحصل بانضمام جواهر ثمانية بعضها إلى بعض حتّى يحصل الطول والعرض والعمق.

وأمّا الخط فإنّه طول لا غير، ويحصل من انضمام جوهر إلى آخر، والسطح طول وعرض لا غير ويحصل من انضمام خطين.

المبحث الثاني: في تماثل الجواهر

الأقر بأنّ الحقّ ذلك، وقد صدر عن القوم حجج واهية كقولهم إنّما تتشابه في الحسّ على تقدير تساوي الأعراض، وأنّها مشتركة في الحصول في الحيّز، و أنّها تخالف العرض.

وعلّة المخالفة إنّما هي كونه جوهراً وهو مشترك لاشتراك المعلول، وإذا ثبت تماثلها امتنع في التداخل، وإلّا ارتفع الامتياز الموجب لارتفاع الإثنينيّة.

المبحث الثالث: في صحّة بقائها

إنّ أجلى العلوم كون الجسم الذي شاهدته بالأمس هو الذي شاهدته الآن، ولو أخذ العقل يتشكّك في ذلك لم يبق وثوق بشيءٍ من أحكام العقل.

وأيضاً: فإنّ الأجسام ممكنة الوجود في الزمان الأوّل، فلو استحال في الثاني لكان الشيء انقلب من الإمكان الذاتي إلى الامتناع الذاتي.

وهذا البرهان كما دلّ على جواز البقاء، دلّ أيضاً على جواز الفناء.

المبحث الرابع: في أنّ الجوهر ليس جواهراً في حال العدم.

قد نقلنا عن القوم أنّهم يثبتون الجوهر في العدم، وقبل أن نذكر ما احتجّوا بـه نقول المعدوم اختلفوا في العلم به:

فقال قوم: إنّه غير معلوم، وهو خطأ، فإنّا نميّز بعض المعدومات عـن بـعض، والقائلون بأنّه معلوم اختلفوا على قولين:

الأوّل: أنّ المعلوم يجب أن يكون متميّزاً في نفسه ومخالفاً لغيره حالة العلم به، فالمعدوم يجب أن يكون ذا صفة يتميّز بها عن غيره حتّى يصحّ تعلّق الحكم به.

الثاني: أنّ المعلوم قد يكون معلوماً بأمور مترقبة مـتجددة فـيما بـعد تـقضي امتيازه عن غيره.

قال الفريق الأوّل: الجوهر في حال عدمه معلومٌ ومتميّز عن العرض، ومخالف ومماثل لغيره من الجواهر، فلابدّ من أمر يوجب التمييز، لأنّها كلّها معلومة، فـلا تتميّز بكونها معلومة، وذلك الأمر هو المسمّى بالصفة أو الحال، ولا يجوز أن يكون مترقّب الوجود، لأنّ التميّز والتخالف والتماثل حاصلة في الحال، فلا يتوقّف على ما لا حصول له في الحال.

وهذه الحجّة ضعيفة، لأنّ التميّز قد يكون في الذهن وقد يكون في الخـارج، وهولاء القوم لمّا لم يعترفوا بالثبوت الذهني وقعوا في هذه الظلمات.

ثمّ إنّهم متّفقون على أنّ الصور والأشكال والتركيبات الحادثة معدومة ليست ثابتة مع تعلّق العلم بها.

المبحث الخامس: في أنّ كون الجوهر جوهراً في[من]هو بالفاعل أم لا؟

الحقّ ذلك، وإلّا لكان واجباً لذاته، والتالي باطل لما يأتي، فالمقدّم مثله.

وقد ذهب بعضهم إلى أن الأجناس لا تتعلّق بالفاعل، لأنّ ما تتعلّق بالفاعل لا يختلف باختلاف الفاعلين قياساً على الكلام، فإنّه لما كان مقدوراً للقديم فلو كان الجوهر جوهراً بالفاعل، لأمكننا جعل الجوهر جوهراً، والتالي باطل، لأنّ المفعول بالقدرة:

إمّا أن يفعل في غير محلّ القدرة وهو المسمّى بالمخترع وهو باطل أيضاً، وإلّا لأمكننا أن نمنع الضعيف عن فعله إذا كان بعيداً كما نمنعه إذا كان قريباً.

وإمّا أن يفعل في محلّ القدرة، وهو المسمّى بالمباشرة، وهو باطل أيضاً، وإلّا للزم التداخل..

وإمّا أن يفعل بحسب غيره، وهو المسمّى بالتولّد، وهو باطل، لأنّ المتولد؛

قد يقع في محلّ القدرة كالعلم والنظر والتأليف والمحاورة، وهو هاهنا محال، وإلّا للزم التداخل.

وقد قع لا في محلّ القدرة، وإنّما يتعدّى الفعل عـن مـحلّ القـدرة بـواسـطة الاعتماد، وهو مقدور لنا، وليس يقع منه الجوهر، لأنا لو أدخلنا أيـدينا فـي زقّ وشددنا رأسه واعتمدنا عليه طول الدهر لم يتولّد فيه جوهر.

واعلم أنّ هذه الأدلّة أظهرُ فساداً من أن تفتقر إلى بيان ، لاجواهر مدركه لمساً وحساً وهو ضروري، ويجوز خلوّها من جميع الأمراض، ومن يـثبت الأكـوان يمنع كليّة هذه القضية.

المبحث السادس: في تناهي الأجسام

والدليل على ذلك: أنّها لو كانت غير متناهية أمكن فرض خطين غير متناهيين مبدأهما واحد، ثمّ يقطع من أحدهما قطعة متناهية، ثمّ يطبق أحدهما بالآخر بأن يجعل المبدأ فيهما واحداً وكذلك الثاني من كلّ منهما، فإن امتدّ ذلك كان الزائد والناقص متساويين هذا خلف، وإن انقطع الناقص انقطع الزائد، وهو المطلوب.

المبحث السابع: في إثبات الخلاء

والمعنى منه كون الجسمين غير متلاقيين ولا يكون بينهما ما يلاقيهما.

والدليل عليه: أنّ الملأ لو كان ثابتاً لامتنعت الحركة، واللّازم باطل فالمزوم مثله.

بيان الملازمة: إنّ المتحرك إن تحرك إلى مكان خال ثبت المطلوب، أو مملوّ فإن تحرك إليه وهو مملوّ لزوم التداخل، وإلّا لزم الدور.

وأيضاً: إذا دفعنا إحدى الصحيفتين عن الأخرى دفعاً متساوياً كان الوسط خالياً.

الفصل الثالث: في الأعراض

وفيه مباحث:

المبحث الأوّل: العرض: الذي يحلّ الأجسام ولا بقاء كبقائها، وقال قوم: حدّه الذي عرض في الوجود ولا لبث له كلبث الأجسام.

وقسّموا الأعراض إلى قسمين:

أحدهما قائم بالمحلّ، والآخر غير قائم به.

فالذي لا يقوم بالمحلّ هو إرادة الله تعالى وكراهته على رأيهم والفناء، والقائم بالمحلّ أحد وعشرون جنساً.

الكون، واللّون، والطعم، والرائحة، والحرارة، والبرودة، والرطوبة، واليبوسة، والصوت، والاعتماد فهذه يكفي في وجودها مجرد المحلّ.

والتأليف، والألم وهذان يحتاجان إلى جزئين عند من يجوّز وجود الألم للجماد.

والحياة وهي لا توجد إلّا مع البِنية.

والقدرة، والاعتماد، والظنّ، والنظر، والإرادة، والكراهة، والشهوة، والنفرة، وهذه تفتقر إلى الحياة.

المبحث الثاني: في الفناء

الحقّ أنّ الفناء ليس معنىً من المعاني، لأنّه إن كان متحيزاً كان جسماً، وإن كان حالاًّ فيه كان عرضاً، فمحلّ الفناء ثابت هذا خلف، وإن كان مجرداً لزم منه أن يكون مماثلاً للباري تعالى عندهم.

وهذه الطريقة هي التي ارتضوها في نفي الجواهر المجردة، وأيضاً فلا يبقى له اختصاص في نفي بعض الموجودات دون بعض.

والذي حمل هولاء القوم على التزام هذا المحال ، أنّ الجواهر عندهم باقية، وأن الباقي مستغن عن المؤثر، وأنّ الأعلام لا تتعلّق بالفاعل، فإذن الموجود إنّما ينتفي بضدّه، فأثبتوا للجواهر ضداً وهو الفناء، ثمّ قالوا: لا يجوز أن يكون متحيّزاً، وإلّا لكان جوهراً، ولا حالّاً في محلّ وإلّا لزم اجتماعهما في الوجود، فإذا وجد جزء من الفناء انتفت الجواهر بأسرها، لأنّه لا اختصاص له بجوهر دون آخر.

وهذه القواعد لما كانت عندنا فاسدة، سقط عنّا هذا المحال.

ثمّ إنّ المشايخ أطبقوا على أنّ الفناء متماثل، لأن أخصّ صفاته كونه منافياً للجوهر، وهو مساوٍ في كلّ ما نفرض فناء.

ثمّ قالوا: الفناء لا يجوز عليه البقاء، وإلّا لزم التسلسل، أو أن يبقى مع الله تعالى شيءٌ لا يفنى، واللّازمان باطلان:

أمّا الأوّل فبالبرهان ، وأمّا الثاني فبالاجماع.

بيان الملازمة : إنّ الباقي لا يفنى بذاته، وإلّا لما وجدوه بالفاعل، لأنّ فعل

الفاعل أثر وليس العدم أثراً، وإنّما نفي بالضد، والكلام في ذلك الضدّ كالكلام في الأوّل، فإمّا أن يتسلسل أو يقال إنّ بعض الأضداد باقية لا تفني.

المبحث الثالث: في الكون

الكون: جنس يندرج تحته أربع أنواع :

الحركة: وهي الحصول الأوّل في الحيّز الأوّل.

السكون: وهو الحصول الثاني في الحيّز الثاني.

الإجتماع: وهو حصول الجوهرين بحيث لا يتخلّلهما ثالث.

الافتراق: وهو حصول الجوهرين بحيث يتخلّلهما ثالث.

والجنس لهذه الأربعة هو الحصول في الحيّز، والمتكلمون يفتقرون إلى أثبات هذه الأنواع، فاستدلّوا عليه:

بأنّ الجسم يُوصف بأحدها بعد أن لم يكن متّصفا به، وذلك يدلّ على وجوده، ويلزم منه وجود النوع الآخر، لأنّ المايز بين الحركة والسكون مثلاً إنّما هو أمر عرضي.

ثمّ إنّهم علّلوا المحصول في الحيّز بمعنى آخر ، قالوا: لأنّ حصول الجوهر في الحيّز أمر جائز لابدّ له من مؤثّر غير ذاته، وإلّا لدام الحصول. ولا يجوز أن يكون مفارقاً، لأنّ نسبة تأثيره إليه وإلى غيره على سواء، فيكون معنى قائماً فيه ، وهو المطلوب.

والحقّ خلاف هذا، فإنّ استناد الحصول إلى الفاعل أولى من التزام هذاالمحال.

قالوا: والأكوان منها متماثل، وهو ما اختصّ بجهة واحدة من الأكوان، سواءٌ اختصّ بجوهرٍ واحد أو بجواهر ، إذا كانت في تلك الجهة على البدل، وسواءٌالجوهر في مكانين.

ثمّ المتضاد منه ما هو متنافٍ ، وهو الكونان في مكانين متباعدين، فإنّ أحدهما يستحيل أن يوجد في مكانين عقيب صاحبه، فلا يصحّ أن ينفيه ، والحركة إذا بقيت صار سكوناً، والكون المبتدأ ليس حركة ولا سكوناً.

المبحث الرابع: في اللّون

اللّون الذي استقرّ عليه رأي أبي هاشم وأصحابه أنّ أنواعه خمسة : البياض والسواد والحمرة والخضرة والصفرة ، وآخرون جعلوها أربعة، وجعلوا الصفرة مركبة من البياض والحمرة.

وما عدا هذه الألوان من الغبرة والسُّمرة وغيرهما، فإنّه مركب منهما.

وهذه دعوى خالية من البرهان.

ثمّ اختلفوا فى الزيادة عليها هل هي ممكنة أو لا؟

فأبو عليّ كان يجوّز وجود ألوان كثيرة سوى هذه في مقدور الله تعالى، ويقطع بمضادتها لهذه الألوان، وتضادها في نفسها. والأولى حقّه والثانية ممنوعة. والألوان قابلة للشدة والضعف.

والحقّ أنّ الشديد مغاير للضعيف، وعندهم أنّ الشديد بكثرة السواد، فجوّزوا اجتماع مثلين في محلّ واحد، وهو عندهم باطل، وسبب الضعف على رأي بعضهم انضمام اللّون المضادّ له إليه كالسواد مع البياض، والقائل بهذا القول كان يشكّ في التضاد بينهما.

ومن الألوان متماثل كالسوادين ، ومنها متضادين كالسواد والبياض.

المبحث الخامس: في الطعوم

الجسم إذا كان عدم الطعم فهو التفه ، وإذا عَدُم الطعوم فهو على سبيل التسامح.

والمشهور أن أصول الطعوم ثمانية: الحلاوة والمرارة والملوحة والحموضة والحرافة والدسومة والعفوصة والقبض.

فإنّ الحار إنْ فعل في الكثيف أحدث المرارة، وإنْ فعل في اللّطيف أحدث الحرافة، وإنْ فعل في المعتدل أحدث الملوحة.

والبارد إنْ فعل في الكثيف أحدث العفوصة، وإنْ فعل في اللطيف أحدث الحموضة، وإنْ فعل في المعتدل أحدث القبض.

والمعتدل إنْ فعل في اللّطيف أحدث الدسومة، وإن فعل في الكثيف أحدث التفاهة ، ولا شك أنّ فيها متماثلاً، وهل يوجد المتضاد؟ فيه نظر.

المبحث السادس: في الروائح

لم يوضع لأنواعها أسماء بازائها، بل وضع لها اسم وبحسب الموافقة والمخالفة،فقيل رائحة منتنّة وطيّبة ، وهي مختلفة، وهل فيها تضاد؟ فيه نظر، والتماثل ثابت قطعاً.

المبحث السابع: في الحرارة والبرودة

ولا شكّ في أنّهما كيفيتان مدركتان لمساً ، وقد ذهب جمعٌ من القدماء إلى أنّ البرودة عدم الحرارة، وهو خطأ فإنّ الجسم البارد قد يدرك فيه كيفية زائدة والعدم لا يدرك باللّمس ، للشك في أنّ الحرارة والبرودة تضاداً، وكلّ واحدٍ منهما مشتمل على أمور متماثلة.

المبحث الثامن: في الرطوبة واليبوسة

وهما كيفيتان ملموستان متضادتان متنافيتان لما سبق.

وأمّا الّلين: فإنّه كيفية يكون الجسم بها سهل الانفصال عن الغير سريع الاتصال.

والصّلابة: كيفية يكون الجسم بها عسر الاتصال، واللّزوجة بالعكس، وهما ينسبان إلى الرطوبة واليبوسة.

والسيلان: حركة أجزاء الجسم المتفاضلة في نفس الأمر المتواصلة بالحس.

المبحث التاسع: في الصوت

وهو كيفية مدركة بحاسة السمع، متولدٌ بمصاكّة بعض الأجسام لبعض بعنف، و يشترط التمانع، ولا تشترط الصلابة في الأظهر، فإنّ الماء إذا ضرب بعنف سمع منه صوت وليس ثمّ صلابة ، والسوط إذا سمع منه طنينة إنّما هو لأن بعض أجزائه تصاك بعضاً، وقد يحصل السوط من القلع بأن يؤخذ أحد شقيّ الخشبة عن صاحبه، ولا يحتاج الصوت إلى نفيه، خلافاً لأبي هاشم والقاضي، وذهب القاضي إلى أنّه الجوهر ينقطع بالحركة، وهو خطأ لأن الأجسام غير مدركة بالسمع ومدركة بالبصر بخلاف الصوت، والأصوات متماثلة مختلفة.

وهل هي متضادة أم لا؟ جزم أبو هاشم بأنّها مختلفة أو هو غير باق، وأمّا الحرف: فإنّه كيفية عارضة للصوت ، يتميّز بها عن صوتٍ آخر مثله تمييزاً في المسموع.

والكلام: هو المنتظم من حرفين فصاعداً إذا وقع ممّن يصحّ منه أو من مثله الإفادة، ولا يفتقر إلى الحياة، لجواز أن يخلق الله تعالى في أجسام حجريّة أصواتاً وحروفاً منومة تؤدّي إلى معنى من المعاني.

والأشعرية أثبتوا كلام النفس وهو غير معلوم، فإنّهم إنْ ارادوا به التصور فهو متفق عليه، وإلّا فيجب بيان المراد من هذا اللفظ، ثمّ استدلال عليه.

واعلم أنّ الحكاية كلام الحاكي يعبّر بها عن معنى كلام المحكيّ عنه، وأبو الهُذيل يقول إنّ الحكاية هي نفس المحكيّ، وهو جهالة.

المبحث العاشر: في الاعتماد

إنّا نجد تفرقة ضرورية بين حالنا إذا لامسنا من غير اعتماد فتلك الحالة هي الاعتماد، وهي غير الحركة والسكون، فإنّ الجسم الساكن قسراً في الهواء يحسّ بثقله، والمتحرك قسراً كذلك، وأجناسه ستة بعدد الجهات:

فما اختصّ جهة واحدة فهو متماثل، وما تغاير جهته فهو مختلف غير متضاد على رأي أبي هاشم، متضادّ على رأي أبى عليّ. قالوا الاعتماد صعداً وسفلا باقيان، بخلاف الأربعة الباقية ، فإنّه لا عرض من الأعراض يوجد إلّا وقد يفارق هذه الأربعة باقية الاجناس بخلاف الأولين اللاّزمين الرطوبة واليبوسة.

المبحث الحادي عشر: في التأليف

وهو معنى يحلّ المحلّين على رأي أبي هاشم، لأن بعض الأجسام يصعب تفكيها، فلابدّ لها من معنى:

فإن كان حالاًّ في أحد نصفي الجسم لم يمنع مفارقة النصف الآخر، فلابدّ أن يكون حالاً فيها، والحجّة ضعيفة جدّاً، والمطلوب ممتنعٌ، فإنّه يستحيل قيام عرض واحد بمحلّين، وإلّا لقام الجسم بمكانين.

قالوا: وهو باق ومتماثل، لأن أخصّ صفاته هو اختصاصه بمحلّين: والاشتراك في أخصّ الصفات يقتضي الاشتراك في المهية، ولا يخفى ضعف هذا أيضاً.

المبحث الثاني عشر: في الألم واللّذّة

لا نزاع في أنّ الألم أمر وجودي يُدرك بالحس، وإنّما الخلاف في اللذة، والحقّ أنّها كذلك، لأنا ندرك اللذة كما نُدرك الألم، والعدم المحض يستحيل أن يكون مُدرِكاً، وقد نقل عن أبي هاشم أنّ الألم يوجد في محلّ لا حياة فيه، فلا يسمّى ألماً ولا يدركه أحد تألم به، وإن أدركه تعالى، وهو مستبعد.

ومن قال: إنّ اللذة إدراك الملائم ، والألم إدراك المنافر اشترطها بالحياة، وهو الحقّ.

المبحث الثالث عشر: في الحياة

قال المعتزلة: إنّ الحياة معنى من المعاني حالّ في الجسم.

وقال قوم: إنّها عبارة عن اعتدال المزاج.

وشرط المعتزلة في الحياة وجود البِنية، لأنّ الحياة تبطل مع انـتقاض البِـنية. وجمع من الأشاعرة لم يشترطوا فيها البنية، ومن المشهور عند المعتزلة أنّ الحياة لا يقدر عليها إلّا الله تعالى.

واستدلّ أبو هاشم بأنّا غير قادرين على الموت، لأنّا لو أردنا فعله فينا أو في غيرنا لتعذّر وجوده مع امكان إتّصاف المحلّ به، فلا نقدر على الحياة، لأنّ القادر على شيء قادر على ضدّه.

والسيّد المرتضى رضي الله عنه كان يقف في ذلك من جـهة العـقل، ويـجزم بامتناعه من حيث السمع.

وأمّا الموت فالحقّ أنّه عدم الحياة عمّا من شأنه أن يكون حـيّاً، فـعلى هـذا إذااشترطنا في الحياة البنية، وجب اشتراطها في الموت، وإلّا فلا، وهذا مذهب أبي هاشم.

المبحث الرابع عشر: في القدرة

القوّة قد تكون مؤثرة في الشيء على سبيل الوجوب عن غير شعور، وقد تقرن بشعور، ويقال للأوّل طبيعة وللثاني قدرة، هذا عند قوم.

وعند آخرين: أنّ القدرة ما يصحّ معها الفعل، وهي متقدّمة عليه، لامتناع الترك عند حصول الفعل.

وعند الأشعرية: أنّها عوض لما يبقى فلا تتقدّم عليه.

وهل يجوز اجتماع قدرتين على مقدو واحد؟

منع منه جماعة، لأنّه لو جاز ذلك لم يمتنع وجـود القـدرتين فـي قـادرين، واجتماع قادرين على الفعل محال، لجواز أن يريد أحدهما ما يكـرهه الآخـر، فيجتمع فيه الوقوع نظراً إلى الإرادة وعدمه نظراً إلى الكراهة، وبنوا عـلى هـذه القاعدة اختلاف القدرة وإلّا لتماثلت، وتتعلّق قدرتان بمقدور واحد وهي متعلقٌ بالضدين، وإلّا لم يكن قادراً.

وأمّا العجز: فالحقّ أنّه عدم القدرة عمّا من شأنه أن يكون قادراً، وقد جزم الأشاعرة بوجوده بناءً منهم على أنّ كونه ليس عدماً أولى من العكس، وهذا في غاية الركالة.

المبحث الخامس عشر: في الاعتقاد والظنّ

الاعتقاد يدرك بالبديهة، فإن كان جازماً مطابقاً ثابتاً فهو العلم، وإن خلا عن الثالث فهو اعتقاد مقلدي الحكم، وإن خلا عن الثاني فهو اعتقاد الجهّال، وإن خلا عن الأوّل فإن ترجّح أحد الطرفين فهو الظن، ومرجوحه الوهم، وإن تساوى فهو الشك.

والحقّ أنّ الشكّ ليس من قبيل الاعتقادات وإنّما أدخله قوم فيه، وإن الظنّ من قبيلها وإن أخرجه قوم عنه.

أمّا العلم: فهو مُدرَكٌ بالبديهية، وقد حدّه قوم بأنّه يقضي سكون النفس، وآخرون اعتقاد الشيء على ما هو مع سكون النفس، وهما غير ما نعين، وهو غير باق لما مضى من الكلام في بقاء الأعراض، وخالف في ذلك أبو إسحاق بن عباس والسيّد المرتضى.

واستدلّ عليه المرتضى: بأنّه لو كان باقياً لما صار عدمه إلّا بطريان الضد، والتالي باطل، فالمقدم مثله ، وبيان الملازمة عندهم ظاهرة.

وبيان بطلان التالي: أنّ العالِم منهم يخرج من كونه عالماً إلى الشكّ، وليس الشك معنى يضاهي العلم، لأنّ الضد يجب أن يتعلّق بما تعلّق به صاحبه، والشكّ يتعلّق بأمرين، كمن شكّ في حدوث ذات وقِدمها، وأبو هاشم تخيّر البقاء على العلم مطلقاً، وأبو علي تخيّره على الجنس، لكنّه يقول في الضروري: إنّه يبقى على كلّ حال، والمكتسب يبقى إذا وجد معه منع عن مثله أو عجز، فأمّا القادر مخلى بينه وبين فعله، فالبقاء لا يجوز عليه.

والعلم متماثل ، وهو الذي يتعلّق بشيءٍ واحد على وجه واحد، على طـريقة واحدة في وقت واحد، ومختلف إمّا باختلافه لمعلوم في ذات أو في الاعـتبار، بأن يتعلّق أحد العلمين بالذات اجمالاً وعلى آخر تفصيلاً، أو يـتعلّق إحـداهـما بالذّات ببعض اعتباراتها ولآخر بها مع اعتبار آخر، أو بكونه موجوداً فـي وقت والآخر في آخر، ويتعلّق بأحدهما كلياً والآخر جزئياً، ولأبي هاشم نـظرة فـي ثلاثة مواضع هنا:

الأوّل: أنّه في بعض أقواله ذهب إلى أنّ الشيء لا يعلم اجمالاً لأنّه حينئذٍ لا يتميّز معلومه من غيره، فلا يكون معلوماً ، وهو مكابرة.

الثاني: أنّه في بعض أقواله أيـضاً يـذهب إلى أنّ العـلم وجـود الشـيء فـي الزمان الأوّل هو العلم بوجوده في الوقت الثاني، وهو خطأ فإنّا قد اعـتبرنا فـي العالم المطابقة.

الثالث: إنّ العلم بالكلي هو بعينه العلم بالجزئي، وهو أيضاً خطأ، فإنّ الجاهل بكون هذا الفعل قبيحاً العالم بأنّه قبيح ينبغي أن يجتنب عنه، جاهلٌ بأن هذا ينبغي أن يُجتنب عنه، فثبوت أحد العلمين دون الآخر دالّ على تميّزه.

ومن المشهور أنّ العلم الواحد لا يتعلّق بمعلومين كما ذكرنا.

المبحث السادس عشر: في النظر

وهو ترتيب أمور ذهنيّة يتوصّل بها إلى آخر، كمن يقول: العالم متغير، وكـلّ متغير محدَثٌ ، طالباً منها النتيجة ، وهي: العالم محدَث. وهاتان المقدمتان إن كانتا قطعيتين والترتيب على الوجه الصحيح، حصل العلم بالنتيجة.

وإذا فسد إحداهما لم يحصل العلم، وهل يستلزم الجهل؟ فيه نظر ذكرناه في كتاب «المناهج»، واتّفق الناس على وجوبه واختلفوا في مدركه، فالحقّ أنّه العقل، لأنّ معرفة الله تعالى واجبة ، ولا يمكن تحصيلها إلّا بالنظر، ومـا يـتوقّف عـليه الواجب المطلق هو واجب، ولو وجب بالسمع أدّى لإفحام الأنبياء.

والنظر في معرفة الله تعالى إنّما يجب إذا ورد على الخاطر، وهو الدّاعي، لأنّه إنّما يجب عليه النظر دفعاً للخوف، وهو إنّما يكون بالخاطر أو الداعي.

والخاطر عند أبي هاشم وأصحابه كلام يفعله الله تعالى خفي، وعند أبي عليّ أنّه اعتقاد. وقد يأتي في بعض كلام أبي هاشم أنّه ظنّ.

المبحث السابع عشر: في الإرادة والكراهة

قال بعض الناس: إنّ الإرادة عبارة عن علم الحيّ واعتقاده أو ظنّه بأنّ الفعل فيه منفعة، والكراهة علمه أو ظنّه أو اعتقاده أنّ فيه مفسدة.

والحقّ أنّ هذا الاعتقاد أمر زائد على الإرادة في حقّنا، والإرادة غير الشهوة، لأنّا نريد شرب الدواء ولا نشتهيه، ومن قال إن إرادة الشيء كراهة ضدّه، أخطاء من حيث جعل ما بالعرض مكان ما بالذات.

والعزم إرادة جازمة حصلت بعد التردد.

ومن الإرادات: متماثل، وهي التي يتّحد متعلّقها وقت حصولها.

ومختلف، وهي التي لا تكون كذلك.

وإرادة القديم تعالى عند بعض المعتزلة محدَثة لا في محلّ، وهي محدَثة لأنّها لو كانت قديمة لشاركت الباري تعالى في القِدم الذي هو أخصّ الصفات، ولا تكون حادثة حالّة فيه لاستحالة حلول الحوادث في ذاته تعالى ولا في غيره، وإلّا لكان ذلك الغير هو المريد، فتعيّن أن يكون لا في محلّ، وهذا الكلام عندي في غاية السقوط.

واعلم أنّه يصحّ في الواحد منا أن يفعل في نفسه إرادة يكون بها مريداً ، لأنّ الداعي إلى الفعل داع إلى إرادته، ولا يصحّ من أن يفعل في غيره إرادة.

أمّا القديم: فإنّه يصحّ أن يفعل فينا الإرادة، فلو اضطرّ الله تعالى زيداً إلى إرادة فعل القبيح، لكان زيد هو المريد، وإن كان الله تعالى هو الفاعل ، ولا يكون زيد

مقدوراً في فعل القبيح إن أمكنه الترك، ويصحّ أن تراد الإرادة بإرادة أخرى، فإنّ تعلّق الإرادة بالمراد إنّما هو تعلّق الحدوث والاعتقاد.

المبحث الثامن عشر: في النفار والشهوة

وهما مدرَكان بالضرورة، وقد بيّنا الفرق بينهما وبين الإرادة والكراهة، وهما لا يصحّان إلّا على ذي المزاج بخلاف الإرادة والكراهة، وفي بقائهما خلاف.

المبحث التاسع عشر: في الإدراك

ذهب جماعة إلى أنّه عبارة عن العلم، والحقّ التغاير، واختلفوا:

فقال أبو الحسين: إنّ تلك الزيادة عائدة إلى تأثير الحدقة عند الرؤية، وحاسة السمع عند السماع، وكذا باقي الحواس.

والأشاعرة وباقي المعتزلة: على أنّه زائد على ذلك.

واختلفوا في الإبصار هل هو بحصول صورة المرئي في الحدقة، أو بخروج الشعاع؟ وقد بيّنا الحقّ في ذلك في كتاب «مناهج اليقين».[1]

واعلم أنّ شروط الإدراك عندنا ثمانية: سلامة الحاسة، وحصول المرئي، وعدم القُرب المفرط، وعدم البُعد المفرط، وعدم الصغر، وعدم اللطافة، وعدم الحجاب، وحصول المقابلة تحقيقاً أو تقديراً، ومعها يجب الإدراك.

وقد نازع في ذلك جماعة من الأشعرية وأبو الهُذيل من المعتزلة.

المبحث العشرين: في بقية أعراضٍ وقعت فيها المشاجرة بين القوم.

فمنها: البقاء . الحقّ أنّه عبارة عن استمرار الوجود، وليس أمراً زائداً على الوجود، وإلّا لزم التسلسل.

ومنها: الخشونة واللّين: فقيل إنّهما زائدتان على التأليف، والحقّ أنّهما نوعان له.

---

١. صدر هذا الكتاب محقّقاً لأوّل مرّة بتحقيقنا سنة ١٤١٦هـ ثمّ أعيد طبعه سنة ١٤٣٤هـ.

ومنها: الكلام، والحقّ أنّه نوع للصوت.

ومنها: الموت والعجز، وقد بيّنا كونهما عدميين.

المبحث الحادي والعشرين: في أحكام كليّة للأعراض.

فمنها: امتناع الانتقال، وهو عبارة عن الحصول في حيّز البطؤ قائم بالحركة.

وخالف في ذلك جماعة ظنّوا أنّه لابدّ من الانتهاء إلى محلّ جوهري، وهولاء قد غفلوا عن معنى القيام فإنّ المراد هاهنا الاختصاص.

ومنها: صحّة البقاء عليها، لأنّه ممكنة في الزمان الأوّل وإلّا لما وجدت، فكذلك في الثاني، لامتناع الانقلاب، والخلاف في هذا للأشاعرة.

الفصل الرابع: في اثبات واجب الوجود

وفيه مباحث:

المبحث الأوّل: في اثبات حدوث العالم

العالم كلّ موجود سوى الله تعالى، وهو إمّا جواهر وإمّا أعراض، والأعراض: مفتقرة إلى الجواهر.

فإذا برهنا على حدوث الجواهر ثبت حدوث الأعراض.

والدليل على حدوث الجواهر: أنّها لا تخلوا عن الحوادث، وكلّ ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث.

بيان الصغرى : أنّها لا تخلوا عن الحركة والسكون وهما حادثان .

أمّا عدم الخلو : فلأن كلّ جسم في مكان، فإذا كان لابثاً فيه أكثر من زمان فهو الساكن، وإلّا فهو المتحرك.

وأمّا بيان حدوثهما: أمّا الحركة فلأنّ ماهيتها هو التغير والانتقال، فهي بماهيتها تستدعي المسبوقية وعدم السكون، فلأنّه لو كان قديماً استحال عليه العدم، لأنّه

إمّا يكون واجباً أو معلولاً للواجب، وعلى كلا التقديرين استحال عـليه العـدم، والتالي باطل اتفاقاً، ولأنّ الأجسام بيّنا تساويها، فيصحّ على أحد طـرفيها مـن الملاقاة ما يصحّ للحركة، وذلك إنّما يكون بالحركة.

وأمّا الكبرى: فقد ادعوا الضرورة والمتكلمون يفتقرون في هـذا الدليـل إلى ابطال ذاتٍ لا أوّل لها، وقد صدر عن القدماء منهم حجج واهـية سـوى بـرهان التطبيق، وهو أن نفرض جملة من زماننا معي من الحدثان ثمّ نجعل مبدأهما واحداً فإنّ تساوياً كان الزائد مثل الناقص، وإن انقطعت إحداهما تناهت المنقطعتان.

وأيضاً: عدم كلّ حادث أزلي،فمجموع العدمات حوادث، فإن وجد معها شيء من الموجودات تساوى السابق مع المسبوق وإلّا فالكلّ حادث.

المبحث الثاني: في إبطال التسلسل والدور

مجموع الممكنات ممكن مفتقر إلى المؤثر، فالمؤثر فيه : إمّا أن يكون نـفسه وهو محال، أو أجزائه وهو باطل، لعدم تأثيره في نفسه وفي علله وعلل علله، أو خارجاً عنه فيكون خارجاً.

واعلم أنّ برهان التطبيق له مدخل هاهنا، فنقول:

إن كلّ مؤثر له تقدّم بالذات على أثره، فلو كان كلّ واحد من الأثرين له علة لصاحبه لتقدّم على صاحبه، والمتقدّم على المتقدّم متقدّم، فيكون الشيء متقدّماً على نفسه، هذا خلف.

المبحث الثالث: في أنّه تعالى موجود

لما أبطلنا الدور والتسلسل قلنا الموجود: إمّا أن يكون واجباً أولا ، فإن كان الأوّل فهو المطلوب، وإن كان الثاني افتقر إلى الواجب،فيحصل المطلوب.

واختلف الناس في وجوده: فذهب قوم إلى أنّه زائد على الماهية، وآخـرون قالوا إنّه نفسه الماهية وهو الحقّ، لأنّه لو كان زائداً لكان ممكناً، لافتقار كلّ صفةٍ إلى موصوفها، وهو ينافي الوجوب.

اللهمّ إلّا أن يقولوا: ننفي بالواجب لذاته الذي يصدر الوجود عن ماهيته. فنقول: هذا محال أيضاً، لأنّ المهيّة حالة الاقتضاء : إنْ كانت موجودة لزم وجود المهيّة مرّتين أو مراراً كثيرة،

وإنْ كانت معدومة كان المعدومه مؤثراً في الموجود ، وهو محال.

المبحث الرابع: في أنّه تعالى قادر

والخلاف فيه مع الفلاسفة، ونعني بالقادر الذي يصدر عنه الفعل مع إمكان أن لا يصدر عنه، مع اجتماع الشرائط.

والدليل عليه: أنّه لو صدر الفعل عنه على سبيل الوجوب، لزم القِدم إن كان مجموع الشرائط حاصلاً في الأزل، أو وجود حوادث لا أوّل لها إن لم يكن ،

والقسمان قد أبطلناهما، فثبت الاختيار.

وقدرته تتعلّق بكلّ مقدور، لأنّ كلّ مقدور يصحّ نسبته إليه، لأنّه ممكن، وكلّ ممكن يصحّ نسبته إلى الواجب.

والنّظام ذهب إلى أنّه غير قادرٍ على القبيح، وإلّا لجاز صدوره منه، فيلزم الجهل أو الحاجة.

والجواب: أنّه محال نظراً إلى الداعي لا إلى الذات، والغلط نشأ من أخذ لازم الشيء مكانه.

المبحث الخامس: في أنّه تعالى عالم

والدليل عليه وجهان:

الأوّل: أنّه فعل الأفعال المحكمة كبدن الإنسان، وكلّ من كان كذلك فهو عالم، والأولى حسيّة والثانية بديهية.

الثاني: أنّه تعالى مختار، والمختار إنّما يرجّح أحد مقدوريه على الآخر بالقصد المستلزم للعلم، وهو عالم بكلّ معلوم، فوجب أن يعلم كلّ معلوم، فيصحّ أن يعلم

كلّ معلوم. فإذا صحّ علمه بكلّ معلوم، وجب أن يعلم كلّ معلوم، لأنّ هذه الصحّة من الصفات النفسية متى صحّت وجبت.

المبحث السادس: في أنّه تعالى حيّ

الحيّ: هو الدرّاك الفعّال، والله تعالى موصوف بهذين الوصفين، فهو حَيّ.

المبحث السابع: في أنّه تعالى مُدرِك

لا خلاف في اطلاق هذه الصفة عليه تعالى، وإنّما الخلاف في فائدته:

فذهب الجَبائيّان وأتباعهما إلى أنّه زائد على العلم، وأبو الحسين جعله نفس العلم.

والحقّ في ذلك أن نقول: الشيء قد يكون كليّاً فتقع فيه الشركة كالإنسان والحيوان، وهي الطبائع المعقولة، والتصور لهذه الأمور يطلق عليه اسم العلم.

وقد يكون جزئياً تمتنع فيه الشركة كزيد وعمرو، والصور المتعلّق بهذا يطلق عليه اسم الادراك.

وهل يفتقر في الإدراك به إلى آلة أم لا؟

الحقّ أنّه ليس كذلك، وإن افتقرنا نحن إلى الآلة في ذلك، لكنّه ليس كذلك في حقّ واجب الوجود، والفرق بينهما إنّما يكون في حقّنا، أمّا في حقّه تعالى فلا، فإنّه نفس الحضور عنده، والحضور هو العلم.

فقد تلخص أنّ الإدراك هو العلم في حقّه، مغائر له في حقّنا نحن.

المبحث الثامن: في أنّه مريد وكاره

الأقرب في هذا الباب الاستدلال بالسمع ،والمتكلمون قد يستدلّون هاهنا بالعقل، فيقولون إنّه قادر مختار ونسبة الفعل والترك إليهما على السواء، فلابدّ من مرجّح هو الإرادة.

وهذا يناقض قاعدة كلية لهم هي أنّ القادر يرجّح أحد مقدوريه على الآخر لا لمرجح.

والحقّ أنّهما زائدان على العلم في حقّنا نحن، فإنّا تقدر على الفعل ثمّ نفتقر في صدور الفعل إلى انضمام أمر زائد على القدرة نرجّح بها جانب الفعل هو الإرادة، وهل هما زائدان في حقّه تعالى أم لا؟ الحقّ التوقّف.

المبحث التاسع: في أنّه متكلّم

العقل قد دلّ على أنّه تعالى قادر على كلّ مقدور، فيكون قادراً على الكلام، أمّا على وقوعه فلا، وإنّما استفيد من السمع، وإنّما استدلّ بالسمع لا من حيث أنّه كلام الله تعالى وإلّا لزم الدور، بل من حيث أنّه خارق للعادة، فإنّه حينئذٍ يكون دالاً على صدق الآتي به، فإذا أخبر بأنّه كلامه يصحّ الاستدلال حينئذٍ على هذا المطلوب والمعنى بكونه متكلّماً ، أنّه أوجد حروفاً وأصواتاً قائمة بأجسام دالّة على معان، فالمتكلّم عند هولاء مَن فَعَل الكلام، وعند الأشاعرة أنّه متكلّم بكلام قائم بالنفس قديم، ليس بأمرٍ ولا نهي ولا خبر، على أشهر أقوالهم.

والحقّ خلاف هذا، فإنّه لا يقال للمعدوم ولا فعله يزيد، وتجرّد الكلام عن هذه الأمور غير معقول.

المبحث العاشر: في أنّ هذه الصفات غير زائدة على الذات

والأقرب إلى الحقّ ذلك، وهو مذهب أبي الحسين والفلاسفة وباقي المعتزلة ، والأشاعرة قالوا: إنّها زائدة، وهولاء:

إن أرادوا بالزيادة الزيادة في العقل والتصور، بحيث يكون كونه قادراً في التصور يغاير كونه عالماً، فهو حقّ.

وإن أرادوا التغاير في الوجود، بحيث يجعلون لهذه الصفات وجوباً بالذات، فهو ممنوع.

والأشاعرة أثبتوا لها معاني قديمة كالقدرة والعلم والحياة وغيرها من الصفات، والحقّ نفيهاً، وإلّا افتقر في كونه عالماً إلى مؤثر، فيكون الله تعالى مفتقراً إلى الغير، تعالى الله عن ذلك.

المبحث الحادي عشر: في أنّه يخالف غيره لذاته

كلّ ذاتين اشتركا في أمر ذاتي. فلابدّ أن يتميّز أحدهما عن الآخر بأمر عرضي، إن كان الذاتي تمام ماهيته أو مقوم إن كان الذاتي جزءاً من ماهيتهما.

وعلى التقديرين فإنّ ما به الامتياز جزءً لكلّ واحدٍ منهما من حيث هو معه ومشخص، فلو كان الله تعالى يشارك غيره شيئاً من الأشياء لكان مركباً، ويكون ممكناً ، واللاّزم باطل فالملزوم مثله.

المبحث الثاني عشر: أنّه تعالى ليس بجسم ولا عرض

والدليل : أنّه لو كان أحدهما لكان محدَثاً لما ذكرنا،والمجسّمة قالوا: إنّه جسم. ونحن نقول: إن عنيتم به شيئاً آخر فاذكروه، وإذا انتفى كونه تعالى جسماً وعرضاً فبالضرورة لا يكون في جهة، فإنّ كلّ ما يشير الحسّ إليه بأنّه هنا أو هناك لابدّ و أن يكون أحدهما. والمتكلّمون قد يستدلّون هنا بأمور محدَثة . وإذا انتفى كونه عرضاً استحال حلوله في الأجسام وفي غيرها فبالسمع.

المبحث الثالث عشر: في أنّه تعالى ليس بمحلّ للحوادث

الكرّاميّة جوّزوه، لأنّه إمّا أن يحلّ في ما يحلّ مع الصحة، والصحة لازمة، وهي حادثة لاستحالة اتّصافه في المحلّ بالحوادث، فإذن لا يخلو من الحوادث فهو حادثٌ على كلّ حال.

المبحث الرابع عشر: في أنّه تعالى ليس بمحتاج

الحاجة إمّا أن تكون في الذات فيلزم الإمكان، أو في الصفات، والذّات لا تخلو منها أو من عدمها، وهما محتاجان إلى الغير، فالذات محتاجة. وقيل الحاجة : إمّا إلى جلب النفع أو دفع الضرر، وهما باطلان، لأنّهما إنّما تجوزان على الأجسام وهو تعالى ليس بجسم، فليس بمحتاج.

المبحث الخامس عشر: في أنّه تعالى تستحيل رؤيته

الحقّ ادّعاء الضرورة في ذلك، فإن الضرورة قاضية بأن كلّ مرئي فهو في جهة،

والله تعالى منزّه عن ذلك، والأشاعرة ادّعوها: فإن عنوا العلم القطعي به، فهو مسلم وغيره ممنوع إذا السمع دلّ على امتناع الرؤية له تعالى.

والأشاعرة قالوا الجوهر والعرض مرئيان، فلابدّ من علّة مشتركة هي الحدوث والوجود، والأوّل لا يصلح للعلية لتركبه من قيد عدمي فيتعين الثاني، وذاته موجودة فهو مرئي، وضعف هذه الطريقة ظاهر، وقد اعترضنا عليها بوجوه كثيرة، قد ذكرناها في كتاب «مناهج اليقين».

المبحث السادس عشر: في أنّه تعالى واحد

لو وجد موجودان واجبا الوجود لاشتركا في مفهوم واجب الوجود، فإن تميّزا تركبا، وإلّا فهما واحد، ولأنّه لو أراد أحدهما حركة والآخر سكوناً، فإن حصل المراد لزم... وإن لم يحصل لزم حصولهما، وإنْ حصل مراد أحدهما دون الآخر لزم الترجيح من غير مرجح.

الفصل الخامس: في العدل

وفيه مباحث:

المبحث الأوّل: في أنّ العقل هل يقتضي حُسن بعض الأشياء وقبحها أم لا؟

اختلفت الناس فيه:

فذهبت الأشاعرة إلى أن الحسن والقبح بمعنى لحوق المدح والذم إنّما يستفاد من الشرع.

والمعتزلة قالوا: إنّ مدركه العقل، وهو الحقّ.

لنا: إنّا نجزم بحسن ذم الفاعل للضرر الخالي عن مصلحة ترجع إلى الفاعل، مع تمكّنه من تركه، وحسن المدح لفاعل الإحسان الخالي عن العوض، ولهذا فإنّ البراهمة المنكرين للشرائع يجزمون بذلك، حتّى الصبيان يجزمون بحسن مدح من أحسن إليهم، وقبح مدح من أساء.

والمعتزلة في هذا المقام قالوا: إنّ الأشياء إنّما تحسن أو تقبح لما هي عليه، فإنّ العقلاء يعلّلون حسن الذمّ على الظلم بكونه ظلماً، وحسن المدح على ردّ الوديعة بكونه ردّاً للوديعة.

المبحث الثاني: في أنّه تعالى لا يفعل القبح، ولا يخلّ بالواجب

لأنّه ليس له داع إلى فعل القبيح، والصارف موجود، فلا يصدر عنه.

أمّا وجود الصارف: فلأنّ القبيح من حيث أنّه قبيح جهة صَرف للـعالِم، والله تبارك اسمه عالم به.

وأمّا عدم الدّاعي: فلأنّ الدّاعي: إمّا داعي الحاجة أو داعي الحكمة.

والأوّل: منفيّ عنه تعالى لما مرّ من أنّه غنيّ.

والثاني: يقتضي الصرف عن القبيح.

ومن هذا تبيّن أنّه تعالى يريد الطاعة ويكره المعصية، فإن له داعياً إلى الأوّل، وليس له صارف والثاني بالعكس.

والأشاعرة نازعونا في المقامين بناء منهم على انتفاء الحسن والقبح العقليين.

المبحث الثالث: في إنّا فاعلون

الأقرب في هذا الباب مذهب أبي الحسين وهو الألتجاء إلى الضرورة، فـإنّ العقلاء يمدحون على الفعل الحسن، ويذمّون على الفعل القبيح، والعـلم بـحسن المدح والذم ضروري، وهو مبنيٌّ على العـلم بـأنّا فـاعلون، فـيجب أن يكـون ضرورياً. ومشايخ المعتزلة استدلّوا بهذا على أصل المطلوب، وهو إنّـا فـاعلون فلزمهم الدور.

وأبو الحسين استدلّ به على أنّ العلم الضروري به ، فلم يلزمه مـا لزم اولئك.

ومن استدلالاتهم ثبوت الأمر والنهي، وهما لا يمكنان إلّا مع إمكان الفعل ، فإنّه يقبح أمر الجماد.

والخلاف في هذا مع المُجْبِرة ، فإنّهم يسندون الأفعال إلى الله تعالى، ويجعلون للعبد كسباً، وثبتون قدرة بإجراء العادة بخلق القدرة والطاعة من الله تعالى عند اختيار العبد لها، وبعض أصحابه فسّر الكسب بوقوع أمر غير الاحداث من العبد، وهو غير معلوم عند بعضهم.

وقال آخرون: إنّه له الصفة الحاصلة للعمل من كونه طاعة ومعصية.

وهذا المذهب باطل ، لأنّ القدرة إن كان لها أثر فلها أثر في الفعل، وإلّا لزم الطعن في الضروريات ولم ينفعهم الاعتذار بالكسب.

وجهم بن صفوان ذهب إلى أنّه لا قدرة للعبد البتة لا إحداثاً ولا كسباً، وهو مكابر في الضروريات.

المبحث الرابع: في التكليف

وهو إرادة من تجب طاعته على جهة الابتداء ما فيه مشقة بشرط الإعلام، فالاحتزار بمن تجب طاعته دفع عمّن لا تجب طاعته، فتدخل فيه إرادة الخالق، فإنّه تجب طاعته على المخلوق، والنبيّ والإمام على الرعية، والمنعم على المنعَم عليه.

ولو وقعت الإرادة من هولاء على غير جهة الابتداء، لم يكن تكليفاً بالصلاة، لمسبوقية إرادة الله تعالى.

والمشقة لابدّ من اعتبارها، لأنّ التكليف مأخوذ من الكلفة، فيجب في المشتق منه. وكذلك لابدّ من تحقّق الإعلام، فإنّ الإرادة قد تتحقّق من دون الأمر.

وفيه نظر، فإنّ الإعلام إنّما يشترط في التكليف الواقع، أمّا في المطلق فلا ،

وهو حسن لأنّ الله تعالى فعله، ووجه حسنه تعريض المكلّفين لإيصال النفع إليهم، فلأنّه لابدّ من غرض ولا يكون هو النفع ، لانتقاضه بتكليف الكافر، بل التعريض له.

وجمهور المعتزلة أوجبوه، وإلّا لجاز إيصال البعض منه.

وقدرته على الإيصال، وتنزهه عن فعل القبائح، وأن يكون الفعل ممكناً، وأن يكون ممّا يستحقّ به الثواب وهو الواجب والمندوب وترك القبيح، وأن يكون المكلّف قادراً على ما كلف به عالماً به.

والتكليف قد يقع بالعلم كمعرفة الله تعالى، وبالعمل كالصلوات وغيرها من العبادات، وهو منقطع، وإلّا لزم الإلجاء.

المبحث الخامس: في اللّطف

وهو ما كان المكلّف أقرب إلى فعل الطاعة وأبعد عن فعل المعصية، ولم يكن له حظّ في التمكين.

وهذا الأخير احتراز من الآلة التي هي جزء الفاعل، فلها حظّ في التمكين.

وهو واجب، لأنّه إذا علم أنّ المكلّف لا يختار الطاعة، أو لا يكون أقرب إليها إلّا مع فعل يفعله الله تعالى، فلو لم يفعله لكان مناقضاً لغرضه، وهو نقض.

وينقسم إلى:

ما يكون من فعله تعالى، فيجب عليه تعالى أن يعرّفه أياه ويوجّهه عليه، فإذا أخلّ بذلك اللّطف، يكون قد منع اللطف من نفسه.

وإلى ما يكون من فعل غيره تعالى، وحينئذٍ لا يجوز له تكليف المكلّف بذلك الفعل الملطوف بهذا إلّا مع علمه بأن ذلك الغير يفعل ذلك الفعل.

المبحث السادس: في الآلام

وهي غير مفتقرة إلى التعريف، وتنقسم إلى القبيح والحسن.

والأوّل: من فعلنا، والعوض فيه علينا.

والحسن قد يكون من فعلنا وهو المباح كذبح الحيوان للأكل، والمندوب كذبح الأضاحي، والواجب كذبح الكفّارات.

والعوض في الجميع عليه تعالى، فقد يكون على جهة الاستحقاق كالعقاب،

وقد يكون على جهة الابتداء كآلام الدنيا.

والحقّ أنّه إنّما يفعله بشرط أن تكون فيه مصلحة، فلا تحصل من دونه، وهذا اللطف أمّا للمؤلم أو لغيره، وأن يكون في مقابلته عوض يزيد عليه بحيث يختار المتألم العوض.

واعلم أنّ العوض هو النفع المستحقّ الخالي من تعظيم واجلال،فبالاستحقاق يتميّز عن التفضّل، وبعدم التعظيم والإجلال يتميّز عن الصواب، وهو ينقسم:

إلى ما يساوي الألم وهو المستحقّ علينا.

وإلى ما يزيد عليه وهو المستحقّ عليه تعالى، سواءٌ كان فعلاً أو اباحة لنا أو أمر به أو مكّن غير العاقل منه.

وفي الأخير خلاف:

فإنّ بعضهم قال: إنّ جناية البهيمة لا عوض لها.

وقال آخرون: العوض عليها.

حجّتنا : أنّه تعالى مكّنه منا مع وجود الميل الطبيعي وعدم العقل المميّز بين الحسن والقبح، ولم يزجره ممّا يوجب الزجر مع إمكانه.

واختلف أهل العدل في مسألة أخرى هي:

أنّه هل يمكّن الله تعالى من الظلم مَن لاعوض له في الحال يوازي ما يفعله أم لا؟

أجازه أبو هاشم والبلخي، لكن اختلفا في شيءٍ آخر، وهو أنّه على تقدير التمكين، هل يجب أن يبقيه الله حتّى يحصل له من العوض ما يوازي فعله؟

قال أبو هاشم نعم والبلخي لا.

وأمّا السيّد المرتضي: فإنّه أوجب حصول العوض الموازي في الحال.

واحتجّ البلخي: بأنّه يجوز أن يتفضّل الله تعالى على الظالم بالعوض.

وقال أبو هاشم: التفضل جائز، والانتصاف واجب، فلا تعلّق للواجب بالجائز.

وقال السيّد المرتضى: العوض في الحال واجب لأنّ التبقية أيضاً غير واجبة، وكلام السيّد حسن.

المبحث السابع: في الأرزاق والآجال والأسعار

الأجل: هو الوقت المقارن للشيء، فيقال: طلوع الشمس وقت لوجود زيد، فيجعل طلوع الشمس عَلَماً لوجود زيد، فهو وقت له، وأجل الموت وقت حصوله.

واختلفوا في المقتول: هل كان يجوز أن يعيش وأن يموت؟

والجمهور على ذلك، وآخرون جزموا بحياته، قيل وهو خطاء، و الّا لكان الذابح غنم غيره محسناً إليه.

وهو ضعيفٌ ، لأنّه يكون قد فوّته أعواضاً كثيرة، فإنّا قد بيّنا أن العوض المستحقّ عليه تعالى أزيد من الألم، والمستحقّ علينا مساوٍ له، وتفويت النفع الكثير يكون إساءة لا إحساناً.

وآخرون جزموا بموته، وإلّا لزم انقلاب العلم جهلاً، وهو ضعيف لجواز اشتراط الحياة بعدم القتل.

والرزق: عند أهل العدل ما صحّ الانتفاع به، ولم يكن لأحدٍ منع المنتفع به منه، فهو لا يكون إلّا حلالاً. واستدلّوا بقوله تعالى: ﴿**وَأَنْفِقُوا ممّا رَزَقْناكُم**﴾ ، والله تعالى لا يأمر بإنفاق الحرام.

والأشاعرة ذهبوا إلى أنّ الرزق هو ما أُكل، حلالاً كان أو حراماً، ولا نزاع في طلبه عند جمهور العقلاء، وإن كان قد يقال عن بعض المنع منه.

والسعر: هو تقدير البدل فيما يباع به، لا نفس البدل فإنّه إمّا الثمن أو المثمن، وهو ينقسم إلى رخص وهو السعر المنحط عما جرت به العادة، وإلى غلاء وهو ما يضادّه، وكلّ منهما قد يكون من العباد وقد يكون من الله تعالى اسمه.

الفصل السادس: في النبوّة

النبيّ هو الإنسان المُخبِر عن الله بغير واسطة من البشر. وهنا أبحاث:

المبحث الأوّل: في وجوب النبوّة

ويدلّ عليه: أنّ السمعيات ألطاف في العقليات، فإنّا نعلم بالضرورة أنّ الشخص متى كان مواظباً على فعل الواجبات السمعية، كان أقرب إلى فعل العادات العقلية.

وأيضاً: العقليات تحسب في أزمنة متباعدة كردّ الوديعة وقضاء الدين، فلو لم يقصد الإنسان هذه الواجبات السمعية، لوقعت الغفلة عن الخوف عن الله تعالى وعن رجاء الثواب.

وإذا تبيّن أنّها لطف، وقد بينا أنّ اللطف واجب، ثبت أنّ السمعيات واجبة، لكن السمعيات إنّما يعلم كيفيتها من الرسول، فكان نصب النبيّ واجباً.

وأيضاً: العلم بالعقاب وبدوام الثواب إنّما يجب من السمع، وهذه الأشياء ألطاف في التكليف، وقد بيّنا أنّ التكليف واجب واللطف فيه واجب.

المبحث الثاني: في وجوب عصمته

وقد خالفنا فيه جميع الطوائف:

فإنّ المعتزلة والزيديّة جوّزوا وقوع الصغائر منهم، وجمهور الأشاعرة والحشويّة جوّزوا صدور الكبائر عنهم أيضاً.

والدليل لنا أن نقول: لو جاز صدور الذنب لوجب علينا اتّباعهم، فإنّ الغرض منهم إنّما هو اتباعهم فيما يأتون به، واللازم باطل فالملزوم مثله.

وأيضاً: الغرض من البعثة تعريف المكلّفين مصالحهم ومفاسدهم الذي لا سبيل إليه إلّا من قِبلهم، وذلك لا يتمّ إلّا إذا كانوا بحيث يؤمن منهم وقوع الخطأ عمداً وسهواً، بحيث تسكن النفس إلى أقوالهم.

المبحث الثالث: في نبوّة محمّد ﷺ

ويدلّ عليه: ظهور القرآن على يده متحدياً بـه مـع اقـتران الدّعـوة، وعـجز الفصحاء عن معارضته، وكلّ من كان كذلك فهو نبيّ، فإنّ الشخص إذا ادّعى رسالة ملكٍ ، وقال للملك إن كنتُ صادقاً فانزل نقبض عوائدك أو خالفها، فكان الملك يجيبه عقيب الدعوى المتكررة على التكرار، علم بالضرورة أنّه رسول ذلك الملك.

واليهود الذين منعوا النسخ، يرد عليهم نسخ شريعة موسى عليه السلام لمن تقدّم، وأمّا الذين جوّزوه وطعنوا في نبوّة محمّد ﷺ بقول موسى عليه السلام: «شريعتي لا تنسخ أبداً» فإنّهم يمنعون النقل، لانقطاع تواترهم، ولأنّ لفظة التأبيد قد وردت فـي التـوراة للبقاء المتطاول مدّة منقطعة، وإذا احتمل هذا النصّ التأويل لم تبق فيه حجّة.

المبحث الرابع: في الكرامات

ذهب قوم إلى جوازها وهو الحقّ، والاستدلال بقصّة مريم عليها السلام.

وجماعة من المعتزلة منعوا ظهور كرامة لغير نبيّ لا على سبيل الأِرهاص، لأنّه لا يمكن الاستدلال على النبوّة.

وهو ضعيف، فإنّ انضمام الدعوى مع العجز مختصّ بالنبيّ.

الفصل السابع: في الإمامة

وهي رئاسة عامّة لشخص من الأشخاص في أمور الدين والدنيا، وفـي هـذا الفصل أبحاث:

المبحث الأوّل: في وجوبها

والدليل على ذلك: أنّها لطف، واللطف واجب.

بيان الصغرى: أنّ العلم الضروري حاصل بأنّ الناس مع وجود رئيس يسوسهم ويخافون سطوته ويعدهم الثواب ويخوّفهم العقاب، فإنّهم والحال هذه يكـونون إلى الصلاح أقرب، وعن الفساد أبعد، وهذا هو المراد باللطف.

المبحث الثاني: في وجوب عصمته

ويدلّ عليه: أنّه لو جاز عليه الخطأ لافتقر إلى إمام يكون لطفاً له، ويلزم التسلسل، واللازم باطل فالملزوم مثله.

وأيضاً: الحافظ للشرع ليس إلّا الإمام، فإن الكتاب لا يحيط بتفاصيله ولا السنة، ولأنّها متناهية، والحوادث غير متناهية.

لا يقال: الإمام استفاد الشرع من النبيّ صلى الله عليه وآله ولا يلزم ما ذكرتم.

لأنّا نقول: إنّه استفادها منه بألفاظه عامّة، عرف بالضرورة إرادة العموم منها. ولا الاجماع لأنّه متعذّر، فإنّ العلم بالعلماء المنتشرين في الأرض متعذر، ولأنّ كلّ واحد من المجتمعين يجوز عليه الخطأ، فكذلك المجموع، وإذا ثبت أنّه عليه السلام هو الحافظ للشرع، وجب أن يكون معصوماً لما بيناه في عصمة النبيّ صلى الله عليه وآله.

المبحث الثالث: في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام

يدلّ على ذلك: أنّ الإمام معصوم ولا واحد من الثلاثة بمعصوم، فلا واحد منهم بإمام، فالإمام هو عليه السلام.

وأيضاً: النصّ الجلي الذي تواترت به الإماميّة.

وأيضاً: قوله تعالى: ﴿**إِنّما وَلِيكُمُ اللهُ وَرَسُولُه وَ الذين آمَنُوا الّـذِينَ يُـقِيمُونَ الصَّلوةَ وَيَؤْتُونَ الزَّكاة وَهُم راكِعُون**﴾. والولي بمعنى الأولى بالتصرّف بالنقل عن أهل اللغة.

ولا يجوز أن يكون المراد بقوله: ﴿**الّذين آمنوا**﴾ كلّ المؤمنين، لأنّه يلزم أن يكون الشخص أولى بالتصرّف من نفسه، فلابدّ وأن يكون بعضهم، وذلك هو علي عليه السلام.

ولاتفاق المفسّرين عليه، ولأنّه الذي اجتمع فيه الصفات.

ولقوله تعالى: ﴿**وَصَالِحُ المُؤْمِنينْ**﴾ وهو عَليّ عليه السلام اتفاقاً.

وأيضاً: الأخبار المتواترة ، كقوله صلى الله عليه وآله: «من كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه» ، وكخبر الطائر والمنزلة وغير ذلك ممّا ذكرناه في كتبنا الكلاميّة.

المبحث الرابع: في إمامة الأئمّة الأثني عشر عليهم السلام

ويدلّ **على ذلك** : ما بيّناه من وجوب العصمة، ولا معصوم سواهم، فهم الأئمّة، والنقل المتواتر عند الشيعة بنصّ النبيّ صلى الله عليه وآله ، ونصّ كلّ واحدٍ منهم على الآخر حتّى انتهى الأمر إلى القائم عليه السلام .

الفصل الثامن: في المعاد

وفيه أبحاث:

المبحث الأوّل: في حقيقة الإنسان

اختلفوا فيه، والمشهور مذهبان:

الأوّل: أنّه عبارة عن النفس الناطقة المتعارفة.

والثاني: أنّه أجزاءٌ أصلية في هذا البدن باقية من أوّل العمر إلى آخره، وهو الأقرب إلى الصواب.

ويدلّ عليه: أنّ المُدرِك للجزئيات هو البدن. فالمدرِك للكليات هو البدن.

بيان الملازمة من وجهين:

الأوّل: أنّ الكلي جزء من الجزئي، وإدراك الكلّ مستلزم لإدراك الجزء.

الثاني: إنّا نحمل الإنسان على زيدٍ وعمرو، والعلم بالقضية يستدعي العلم بمفرداتها.

احتجّ القائلون بالنفس: بأنّ المعلومات الغير المنقسمة كالبسائط حالّة في العالم، والجسم والجسماني منقسم ، فلو حلّت تلك المعلومات فيه، لانقسمت لانقسامه، فالمحلّ شيء آخر هو النفس.

والجواب: إنّ العلم لا يستدعي الحلول، ثمّ لو استدعاه لكن انقسام الحال لانقسام المحلّ ممنوع، والاستقصاء في هذا ذكرناه في «كتاب الأسرار».

المبحث الثاني: في صحّة العدم على العالم

ويدلّ عليه: أنّه جائز الوجود والعدم، وإلّا لما وجد أو كان قديماً ، واللازمان باطلان:

أمّا الأوّل فبالضرورة، وأمّا الثاني فبالاستدلال ، وإذا جاز العدم عليه، ثبت المطلوب.

وإذا ثبت أنّه صحيح فهل يعدم أم لا؟

الحقّ عندنا أن كلّ ما وجب من ثواب أو عقاب واجب، فإنّه يستحيل عدمه، لأن الاعادة واجبة ليصل كلّ مستحقّ إلى مستحقّه، لكن القول بالعدم يستلزم امتناع الإعادة، فإنّ المعدوم تستحيل اعادته على أقوى المذهبين.

المبحث الثالث: في استحقاق الثواب بسبب الطاعة

ويدلّ عليه: أن الطاعة مشقة، وهو من غير عوض قبيح، خصوصاً من الملك المستغني، وذلك العوض:

أمّا أن لا يصحّ الابتداء به أو يصحّ، والثاني باطل وإلّا لكان توسط التكليف عبثاً. والأوّل حقّ وهو الثواب.

والثواب: هو النفع المستحقّ المقارن للتعظيم والتبجيل. وأمّا استحقاق العقاب بسبب العصيان، فلأنّه لطف، فإنّ المكلّف متى عرف أن في ترك الواجب يلحقه ضرر، كان أقرب إلى الامتناع من تركه، واللطف واجب.

المبحث الرابع: في التوبة

قال أبو هاشم: إنّها الندم على المعصية، والعزم على ترك المعاودة.

وهل تصحّ من قبيح دون قبيح؟ قال به أبو علي، و هو الحقّ، لأنّ الاتيان بواجب دون واجب ممكن، فكذا التوبة.

وأطبقت المعتزلة على أن سقوط العقاب عندها واجبٌ ، وقال المرجئة إنّه تفضّل، لأنّ:

السقوط إن كان لأنّ قبولها واجب فهو محال، فإنّ من أساء إلى غيره بأعظم الاساءات ثمّ اعتذر إليه لم يجب قبوله.

أو لأنّ ثوابها أعظم ، وهو باطل لبطلان التحابط، وإلّا لزم أن يكون مَن عبدالله تعالى مدّة متطاولة حتّى عصى لحظة واحدة أن يسقط ثواب تلك العبادات منه، وهو باطل، وهذا هو الأقرب.

وقال أبو هاشم: إنّها واجبة، لأنّها دافعة للضرر، وهو حسن، غير أنّه خصّص بالوجوب العقلي الكبيرة، فأوجب التوبة عند الصغيرة بالسمع، وأبو عليّ أوجب بهما معاً لبرهان أبي هاشم، وهو الحقّ.

وليكن هذا آخر ما أردنا ذكره في هذه المقدّمة، والحمد لله على نعمه المتواترة، والصَّلاة على محمّدٍ وآله ملوك الدنيا والآخرة.

تمّ كتاب « الأبحاث المفيدة في تحصيل العقيدة » للإمام العلّامة الحسن بن يوسف بن المطهر الحلّي. أسبغ الله على تربته سجال لطفه الخفيّ والجليّ في بلدة الغَريّ المشرفة.

٤٠

العقائد الفخريّة

فخر المحققّين، محمّد بن الحسن بن يوسف بن المطهرّ الحِلّي المتوفى سنة ٧٧١ ﻫ

۞ يعدّ فخر الدين أبي طالب الحلّي الملقّب بفخر المحقّقين، ابن العلّامة الحلّي أشهر علماء الحلّة بعد أبيه في القرن الثامن، و قد ورث عن أبيه وسائر أعيان أسرته الكريمة العلم والفضل والشرف. ولد سنة ٦٨٢ وتوفى ٧٧١هـ ، وسيرته وحياته ومؤلّفاته معروفة و مشهورة، و له ترجمه في كتب التراجم والفهارس، قال عنه الشيخ آقا بزرگ الطهراني في «طبقات أعلام الشيعة» القرن ٨/ص ١٨٥: (و مكانته و مكانة والده الاجتماعية سببت لهما حرمة عظيمة حتى عند العامّة، فنرى الفيروز آبادي، محمّد بن يعقوب الشيرازي مؤلّف «القاموس المحيط» في اللغة يفتخر بتتلمذه عليه فيقول في اجازة كتبها بخطه لبعض أصحابه... : (عن شيخي و مولاي علّامة الدنيا، بحر العلوم، وطود العُلى، فخر الدين أبي طالب محمّد ابن الشيخ الإمام الأعظم، برهان علماء الأمم، جمال الدين أبي منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الحلّي، بحقّ روايته عن والده...). من أشهر مؤلّفاته « ايضاح الفوائد في شرح مشكلات القواعد » و له

أيضاً هذه الرسالة الاعتقادية الموجزة، المسمّاة بـ(العقائد الفخرية)، وقد استحسنها الشيخ بهاء الدين العاملي فألّف رسالةً مشابهة لها سمّاها (عقائد الشيعة في الأصول والفروع) بل أوصى أحد تلامذته ـ وهو صدر الدين محمّد التبريزي ـ بترجـمتها إلى الفارسية لتعمّ بها الفائدة، و هي مطبوعة بتحقيق صديقنا الشيخ رسول جعفريان في مجموعة (ميراث إسلامي ايران) ج٣/ ٣٧٣ باسم (عقائد عباسيّة) و ألحق بها النـصّ العربي وقد اعتمدت في هذا التحقيق على نسخة ضمن مـجموعة مـن مـخطوطات مكتبة المجلس الشورى الايراني (راجع فهرس المكتبة: ج ٢٢ / ١٧٧)

بسم الله الرحمن الرحيم

أمّا بعد حَمد الله على الآئه، والصلاة على أفضل انبياء هو أشرف أولياءه.

فقد شاع وذاع قول النبيّ ﷺ: «ستفترق أُمّتى ثلاثاً وسبعين فرقة فرقة ناجيّة والباقون فى الهاوية»، وقوله ﷺ: «إنّي تاركٌ فيكم الثقلين ما إن تمسكتم بـه لن تضلّوا كتاب الله وعترتي وأهلُ بيتي»، وقد تمسّكنا معاشرالشيعة الإماميّة بكتاب الله عزّوجل وعترت رسول الله ﷺ، وأخذنا معالم ديننا عنهم عليهم السلام، كما أخذ غيرنا دينه من غيرهم، ﴿**واللهُ يَهْدِي مَنْ يَشاءُ إلى صِراطٍ مُسْتَقِيم**﴾[١].

واعتقادنا: أنّ جميع ما سوى الله سبحانه حادثٌ عن العـدم، جـوهراً كـان أو عرضاً، بسيطاً أو مركباً. وأنّه لا قديم إلّا هو وأنّه واجب الوجود لذاته. وأنّه قادرٌ حيّ سميعٌ بصيرٌ غنيٌ أزليٌ أبديٌ، مريدٌ كاره متكلم صادق، منزّه عن الجـوهرية والعَرَضيّة وجميع لوازمهما. وأنّه واحدٌ أحدٌ بريءٌ عن الشريك و... والخارجي. وأنّ قدرته وعلمه يعمّان كلّ مقدور ومعلوم. وأنّه لا يتّحد بغيره. وأنّ صفاته عين ذاته كما أشار إليه أميرالمؤمنين عليه السلام بقوله: «تمام توحيده نفي الصفات عنه». وأن كلامه تعالى حروف وأصوات مخلوقة وحروفه مسموعة موسومة بالحدوث، وأنّه منزّه عن الإدراك بالبصر في الدنيا والآخرة. وأنّ كُنه ذاته مـمّا لا تـصل أيـدى العقول والأفكار إليه. وأنّه تعالى أرسل رسلاً ببيّنات وحجج لهداية عـباده إليـه ودلالتهم عليه؛ أوّلهم آدم وآخرهم خاتم الأنبياء والمرسلين، وأشرف الأوّليـن والآخرين نبيّنا محمّد ﷺ، وأن جميع ما جاء به من الأحكام الاعتقاديّة والعلميّة حقّ وصدق، وأنّ خليفته بلا فصل، وأفضل البشر بعده بلا استثناء أميرالمـؤمنين

١. البقرة: ٢١٣.

عليّ بن أبي طالبعليه السلام بالنصّ عليه، وبعده ولده الحسن، ثمّ الحسين، ثمّ محمّد الباقر، ثمّ جعفر الصادق، ثمّ موسى الكاظم، ثمّ علي الرضا، ثمّ محمّد التقي، ثمّ على النقي، ثمّ الحسن العسكري، ثمّ صاحب الزمان محمّد بن الحسن المهدي سلام الله عليهم اجمعين، بنصّ كلّ سابق على لاحقه. وأنّ المهديعليه السلام حيٌّ مستورٌ عن الناس كاستتار الخضر والالياس إلى أن يأذن الله له في الظهور، فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً.

ونعتقد : أنّ جميع الأنبياء وخلفاءهم معصومون عن الذنوب الكبيرة والصغيرة، منزّهون عن النقائص الظاهرة والخفيّة. وأنّ الحسن والقبح عقليان. وأنّا فاعلون لأفعالنا غير مجبورين عليها ، وأنّه تعالى منّزهٌ عن فعل القبيح. وأنّ كلّ ما يفعله سبحانه فهو لمصلحةٍ وغرض وحكمة. وأنّ فعل الأصلح يجب عليه عزّوجلّ إذا كان تركه منافياً لغرضه. وأنّ شكر المنعم واجبٌ عقلاً وسمعاً. وأنّه جَلّ شأنه لم يكلّفنا ما لا طاقة لنا به.

ونعتقد : أنّ القرآن المجيد محفوظ عن الزيادة والنقصان، كما قال سبحانه: ﴿**وإنّا له لحافظون**﴾. ونحمل الآيات والروايات على ظواهرها إلّا ما قام الدليل على خلافه. ولا نعمل بالقياس إلّا في منصوص العلّة وطريق الأوليّة.

ونعتقد وجوب محبّة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله الذين لم يخالفوا وصيّه، ولم ينحرفوا عن أهل بيته كأبي ذرّ وسلمان والمقداد وعمّار وحُذيفة، وكلّ من كان على منهاجهم رضي الله عنهم. ونقدح فيمن حارب أميرالمؤمنينعليه السلام، أو غصب حقّه، أو ظهر منه الميل إلى اعداءه، ونتقرّب إلى الله بعداوتهم.

ونوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بشرط جواز التأثير وانتقاء الضرر. ونؤمن بعذاب القبر ونعيمه، وسؤال الملكين فيه، والمعاد الجسماني، والحساب، والصراط والميزان، والجنّة والنار، وبثبوت الشفاعة لأهل الكبائر، وعدم خلود

فاعلها في النار إذا كان في أهل الايمان ، وهو : اعتقادٌ بالقلب، وأقرارٌ باللّسان. ونجوّز ظهور الكرامات على يد أولياء الله.

ونوجبُ مسح الرجلين، ولا نقول بالمسح على الخُفين، ولا نأتمّ في الصلاة بالفاسق، ولا بمجهول الحال. وكلمة (حَيّ على خير العمل) من أجزاء الأذان والإقامة عندنا. ولا نرى قول «آمين» من الصلاة، ولا تكتفّ فيها، ونرى البسملة جزءاً من الفاتحة ومن كلّ سورة سوى سورة البراءة.

ولا نكفّر أحداً من أهل القبلة إلّا من أنكر شيئاً من ضروريات الدين، أو نصب العداوة لأحد المعصومين، أو غلا في أحدهم سلام الله عليهم أجمعين.

٤١

عقائد عباسيّة

محمد بن الحسن بن يوسف بن المطّهر الحلّي

المتوفى سنة ٧٧١ هـ

ترجمة : صدر الدين محمّد التبريزي

۞ هذه ترجمة لرسالة فخر المحقّقين الاعتقادية السابقة، والمسمّاة بـ«العقائد الفخرية». وهناك قرائن تدلّ على أنّ هذه الرسالة انتشرت بعد صدورها وأقبل الناس عليها، حتّى أنّ الشيخ بهاء الدين العاملي المتوفّى سنة ١٠٣٠هـ لفرط علاقته بها كتب رسالة اعتقادية باسم «عقيدة الشيعة في الأصول والفروع» وهي مشابهة إن لم نقل مطابقة لها، كما أوصى أحد تلامذته بترجمة رسالة فخر المحقّقين ليستفيد منها المتحدّثين باللغة الفارسية، وسمّاها بـ«عقائد عباسية» تيمّناً باسم الملك شاه عباس الصفوي، وهو أحد أشهر أباطرة الصفوية، وكان البهائي معاصراً له و قريباً إليه.

أقول: هذه الرسالة يعدّ أحد الشواهد القوية على أنّ الدولة الصفوية لم تتدخل في عقائد الإماميّة، ولم تستحدث أو تبتدع شعيرة فيها، بل عقيدتهم كانت مطابقة لعقائد أسلاف الإمامية من الصدر الأوّل، وإنّما سعت دولتهم في ابرازها وتنميتها ونشرها بين

عامّة الناس بالوسائل المتاحة في تلك الأزمنة.

المترجم: هو صدر الدين محمّد التبريزي، ولا نمتلك معلومات عن حياته سوى ما اقتنصها الشيخ الطهراني من مجموعة تراثه، ويبدو أنّه كان تلميذ الشيخ البهائي أو كاتباً عنده، فقد قام بترجمة بعض كتبه، وليس له تراث سوى عدد من الكتب المترجمة.

قال الطهراني عنه: (محمّد التبريزي: صدر الدين ابن محبّ علي من تلاميذ البهائي ١٠٣٠هـ له «آداب عباسي» ذريعة: ج ١ / ١٢٧ في ترجمة «مفتاح الفلاح» لاستاده... وله أيضاً ترجمة «إثنا عشريات» استاذه البهائي... وله ترجمة أخرى لـ«مفتاح الفلاح» أيضاً وكأنّه مختصر الأوّل... وله ترجمة «الإثنا عشريات» الصلاتية والصومية والزكاتية كلّها بخطّه، وعلى ظهرها بخطّه إجازة لتلميذه الملّا عبدالله التبريزي ١٠٢٤هـ) طبقات أعلام الشيعة: ق ١١ / ٥٠٢.

هذه الرسالة حقّقها صديقنا الفاضل الشيخ رسول جعفريان معتمداً على نسخة تمتلكها مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، طبعت في مجموعة «ميراث اسلامي ايران» الدفتر الثالث، ص ٣٦٩ ـ ٣٧٧ سنة ١٤١٦هـ وقد وافق مشكوراً على أن ندرجها ضمن مجموعتنا العقائدية.

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

مقدمه

ستایش معبودی را عزّ وجلّ که معرفتش دل را نور است، و محبتش روان را بهجت و سرور، شهد حیات أبدی از قدح متابعت محمدی صلی الله علیه وآله چشانده، و ثمرهٔ شجرهٔ سعادت را در ریاض اطاعت أهل بیت عصمت و طهارت علیهم السلام رساند.

وبعد: به عهد جهانگیری شاه دین، شه پادشاهان روی زمین، جهانگیر شاهی ده شه‌نشان، أبوالنصر عباس صاحب قران، جبین شهان را درش سجدگاه، مؤید به تأیید حضرات إله،

به صحت تنش باد و خوش خاطرش — خداحافظ و یاور و ناصرش
فلک بر مراد و دلش شادمان — به زیر نگینش تمام جهان

نواب مستطاب عالمیان مآب، مجتهد الزمانی سلطان العلماء المتألهین، بهاء الملة والحقیقة والدین محمداً ادام الله ظلّه علی رؤوس المؤمنین، در حوالی «باشی آجوف[1] گرجستان» ذرّهٔ حقیر صدر الدین محمد تبریزی را به ترجمه کردن عقاید فخریه که حضرت شیخ فخر الدین بن مطهر حلی قدس الله روحه، تألیف فرموده، مأمور ساختند. امتثالاً لأمره دام ظلّه آن را ترجمه نمود تا جمیع فارسی‌زبانان از آن منتفع گردند، و ثواب آن به روزگار فرخنده آثار ظل اللهی صاحب قرانی عاید گردد.

***

---

۱. آجوق؟.

قال الشيخ الأفضل زين المجتهدين فخر الملة والدين محمد بن المطهر الحلّي قدس الله روحه:

كالشمس في رابعة النهار ، در غايت وضوح و اشتهار است اين حديث كه خورشيد اوج رسالت ﷺ فرمود: «**ستفترق أمّتي ثلاثاً وسبعين فرقة، فرقة ناجية والباقون في الهاوية**»؛ يعنى زود باشد كه متفرق شود امت من به هفتاد و سه فرقه، يک فرقه، ناجى، يعنى رستگار است و باقى فرقه‌ها در هاويه‌اند، و هاويه آتش دوزخ است. و نيز آن حضرت فرموده كه: «**إنّي تارك فيكم الثقلين ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا، كتاب الله وعترتي أهل بيتي**»؛ يعنى به تحقيق و درستى كه من وامى‌گذارم در ميان شما چيزى را كه اگر متمسک شويد، يعنى آن را وسيلهٔ هدايت خود سازيد، هرگز گمراه نگرديد: كتاب الله تعالى و عترتم، اهل بيتم را.

پس بنابراين هر كه به كتاب خداى تعالى و عترت اهل بيت پيغمبر ﷺ متمسک شود، يقيناً ناجى و رستگار باشد. ولله الحمد كه تمسک ما شيعيان به كتاب الله تعالى است ، و به عترت حضرت پيغمبر ﷺ كه طريق دين و اعتقاد خود و روش طاعت و بندگى خداى تعالى را از ايشان فرا گرفته‌ايم، چنان كه غير ما از فرقه‌هاى ديگر، طريق دين و اعتقاد خود را از غير اهل بيت پيغمبر ﷺ فرا گرفته‌اند، و خداى تعالى هدايت كند به راه راست آن را كه خواهد.

اعتقاد ما شيعيان آن است :كه، غير الله تعالى، هرچه باشد حادث است، يعنى اول معدوم بوده و بعد از آن موجود باشد، خواه جوهر باشد، خواه عرض، خواه بسيط باشد، خواه مركب.

و آنكه : غير الله تعالى قديمى ديگر نيست، و او واجب الوجود لذاته است، يعنى ذات مقدس او تقاضاى وجود او مى‌كند.

و آنكه :خداى تعالى قادر مختار است؛ يعنى هرچه موجود مى‌سازد، مسبوق

به اراده و اختيار است. و عالم است يعنى دانا است. و حيّ است؛ يعنى آنچه بر حيات مرتب مى‌شود، مثل علم و قدرت، او را مرتب است. و سميع و بصير است، يعنى شنوا و بينا است، بى‌گوش و چشم. و غني است، يعنى محتاج نيست و احتياج بر او روا نيست. و ازلى است؛ يعنى وجود او را اول نيست. ابدى است، يعنى وجود او را آخر نيست. مريد است يعنى كار نيک از بندگان مى‌خواهد ، كاره است يعنى كار بد نمى‌خواهد. متكلم است، يعنى خلق‌كنندۀ كلام است در جسم از اجسام مثل درخت طور در زمان موسى عليه السلام . و صادق است، يعنى هرچه گفته است و گويد، راست است و دروغ بر او روا نيست. و منزه است از جوهريت و عرضيت و آنچه لازمۀ اين هر دو است، يعنى خداى تعالى، جوهر نيست و عرض نيست ، و هرچه لازمۀ جوهر و عرض است، مثل مكان و محل، بر او روا نيست.

و آنكه : خداى تعالى واحد است، يعنى ذات مقدس او را، در وجوب وجودش، شريكى نيست؛

و آنكه : احد است، يعنى او را جزء نيست، و هر قسمت ذهنى و خارجى بر او روا نيست.

و آنكه : قدرت و علم خداى تعالى شامل است هر مقدور را. و آنكه خداى تعالى، حلول در چيزى نكرده و نمى‌كند، و يكى شدن او با چيزى روا نيست.

و آنكه : صفات خداى تعالى، زياده بر ذات مقدس او نيست، بلكه عين ذات اوست، چنان كه حضرت اميرالمؤمنين عليه السلام به آن اشاره فرموده كه: «**تمام توحيده نفي الصفات عنه**»، يعنى تمام توحيد و يكى دانستن خداى تعالى، نفى صفات است از او.

و آنكه : كلام خداى تعالى، حرفي چند است حادث شده و خلق كرده شده.

و آنکه: خدای تعالی، منزه است از دیده شدن به چشم در دنیا و در آخرت.

و آنکه: کنه ذات الهی دانسته نمی‌شود و عقلها و فکرهای خلایق به کنه ذات او نرسد.

و آنکه: خدای تعالی فرستاده است پیغبران را و معجزات و حجتها برای هدایت بندگان به سوی خودش و دلالت کردن ایشان به او. و اول پیغمبران حضرت آدم است، و آخر ایشان، که پیغمبری بر او ختم شده و اشراف اولین و آخرین است،: پیغمبر ما محمد بن عبدالله صلی الله علیه و آله است.

و آنکه: جمیع آنچه پیغمبر ما به آن خبر داده از حکمهای الهی که اعتقاد باید داشت یا عمل باید کرد، همه حق و صدق است.

و آنکه: خلیفهٔ او به حق و بی‌فاصله و فاضلترین و بهترین خلایق بعد از پیغمبر ما بی‌استثنای دیگری، حضرت امیرالمؤمنین علی بن ابی طالب علیه السلام است. و خلافت آن حضرت به نص حضرت پیغمبر صلی الله علیه و آله است بر او. و بعد از او امام حسن علیه السلام، و بعد از او پسر او امام حسین علیه السلام، و بعد از او پسر او علی بن الحسین امام زین العابدین علیه السلام، و بعد از او پسر او امام محمد باقر علیه السلام، و بعد از او پسر او امام جعفر صادق علیه السلام، و بعد از او پسر او امام موسی کاظم علیه السلام، و بعد از او پسر او امام علی بن موسی الرضا علیه السلام، و بعد از او پسر او امام محمد تقی علیه السلام، و بعد از او پسر او امام علی النقی علیه السلام، و بعد ازاو پسر او امام حسن عسکری علیه السلام، و بعد از او صاحب الزمان محمد بن الحسن المهدی علیه السلام؛ پنهان است از مردم، او را به شخصه و صورته‌نمی‌شناسند، مثل خضر و الیاس تا آن‌که رخصت دهد خدای تعالی به ظاهر شدن، و بعد از آن پر خواهد کرد زمین را به عدل و انصاف چنانکه پر شده از جور و ظلم. و اعتقاد داریم که جمیع پیغمبران و خلیفه‌های ایشان، همه از گناه معصومند، گناه صغیره و کبیره، و منزه‌اند از نقصان

ظاهری و باطنی.

و **آنکه** : حسن و قبح، یعنی نیکی و بدی چیزهای عقلی اند، یعنی عقل حاکم است به نیکی و بدی. و اعتقاد داریم که ما فاعل فعل خودیم، یعنی هر کار که می‌کنیم خود می‌کنیم ، و به اختیار و ارادهٔ خود می‌کنیم ، و مجبور و بی‌اختیار نیستیم در کارهای خود.

و **آنکه** : خدای تعالی منزه است از کردن قبیح ، و هرچه او می‌کند برای غرضی و مصلحتی و حکمتی است.

و آنکه واجب است بر خدای تعالی، هرچه اصلح باشد و ترکش باعث فوت غرض خودش باشد.

و آنکه: شکر نعمت‌دهنده واجب است عقلاً و شرعاً.

و آنکه: خدای تعالی تکلیف ما لا یطاق نکرده و نمی‌کند.

و اعتقاد آن داریم که قرآن مجید محفوظ است از زیاده و نقصان چنان که خدای تعالی فرموده: ﴿**وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون**﴾؛ یعنی به تحقیق و درستی که ما مر قرآن را نگاه‌دارنده‌ایم. و هر آیتی از قرآن را و هر روایتی را از معصومین علیهم‌السلام حمل می‌کنیم بر ظاهرش، مگر چیزی را که دلیل بر خلافش باشد. و به قیاس عمل نمی‌کنیم مگر یاس منصوص العلة وقیاس به طریق اولی. و اعتقاد داریم: واجب است دوست داشتن جمعی از اصحاب پیغمبر صلی‌الله‌علیه‌وآله که مخالفت وصیّت آن حضرت نکرده‌اند و از اهل بیت آن حضرت منحرف و روی‌گردان نشده‌اند، مثل سلمان و ابوذر و مقداد و عمار یاسر و حذیفه و هرکه بر راه و طریق ایشان بوده رضی الله عنهم اجمعین، و عداوت داریم با کسی که با حضرت امیرالمؤمنین علیه‌السلام جنگ گرده یا حق او را غصب کرده یا محبت و دوستی دارد با کسی که دشمن امیرالمؤمنین علیه‌السلام بوده.

و واجب می‌دانیم: امر به معروف و نهی از منکر را به شرایط گمان اثر و

انتفاء ضرر.

و ایمان داریم به عذاب قبر و به نقمت و راحت قبر و به سؤال منکر و نکیر در قبر. و ایمان داریم به معاد جسمانی؛ یعنی بعد از آنکه بدنها خاک شده باشد، خدای تعالی در قیامت آن اجزاء را به هم آورده، بدن را خلق خواهد کرد و همین روح را در آن خواهد دمید، چنانکه در دنیا است. و اعتقاد داریم به حساب خلایق در روز قیامت و به صراط، و آن پلی است کشیده بر روی دوزخ. و میزان، و آن ترازوی عدل است که اعمال بندگان در روز قیامت به آن کشیده می‌شود.

و آنکه: جنّت برای نیکوکاران مؤمنان و آتش دوزخ برای کافران و بدکاران و ظالمان است. و به آنکه ثابت است شفاعت پیغمبران و اوصیا و ائمهٔ معصومین علیهم‌السلام و شهدا و صلحا برای کسانی که گناه کبیره کرده باشند و بی‌توبه مرده باشند.

و آنکه: کنندهٔ گناه کبیره که بی‌توبه مرده باشد در آتش دوزخ مخلد نیست، اگر مؤمن بمیرد. و ایمان، اعتقاد است به دل و اقرار است به زبان. و جایز می‌دانیم ظاهر شدن کرامات از اولیاء الله و مردم صالح. و واجب می‌دانیم مسح پا را در وضو، و قایل نیستیم به مسح خفین، یعنی موزه‌ها و اقتدا نمی‌کنیم در نماز به فاسق و مجهول الحال؛ یعنی کسی که از او فسقی ظاهر شده باشد و عدالتش مشخص نباشد. و کلمهٔ «حی علی خیر العمل» را جزء اذان می‌دانیم. و در نماز بعد الحمد، آمین نمی‌گوییم و دستها را در نماز نمی‌بندیم. و بسم الله الرحمن الرحیم را جزء فاتحه و جزء هر سوره می‌دانیم سوای سورهٔ برائت. و کافر نمی‌دانیم هیچ یک از اهل قبله را مگر کسی را که منکر ضروری دین ما باشد یا عداوت داشته باشد با یکی از معصومین علیهم‌السلام یا غالی باشد، یعنی در محبت یکی از معصومین غلوّ کرده باشد چنانکه او را خدا داند.

تمت العقاید العباسیة بعون الملك الوهاب

٤٢
إرشاد المسترشدين

فخر المحققّين، محمّد بن الحسن بن يوسف بن المطهرّ الحِلّي
المتوفى سنة ٧٧١ هـ

❁ هذه هي الاعتقادية الثانية لفخر المحقّقين وهي أوسع من الأولى، وقد ترجم لها الشيخ الطهراني في الذريعة (الذريعة: ١ / ٥٢١) بقوله: (إرشاد المسترشدين: وهداية الطالبين، في أصول الدين لفخر المحقّقين. الشيخ فخرالدين أبي طالب محمّد بن الحسن بن يوسف بن عليّ بن المطهّر الحلّي المولود سنة ٦٨٢ والمتوفى سنة ٧٧١هـ أوّله: (الحمد لله رب العالمين... أمليت هذه الرسالة لارشاد المسترشدين وهداية الطالبين، وقد بيّنت فيها ما يجب على المكلّفين من الاعتقاد في أصول الدين....) ولذا عبّر عنه في «الرياض» بالرسالة الاعتقادية الفخريّة وقال: (إنّه شرحها المولى نظام الدين محمّد القرشي الساوجي شرحاً جيداً طويل الذيل) توجد منه نسخة....).

اعتمدنا في هذا التحقيق على نسخها الموجودة في مكتبة السيّد المرعشي رحمه الله بقم وهي بأرقام: ١ / ٤٥٤ و ٢ / ٦٨٥ و٢٢٤٧.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلّى الله على سيّد المرسلين محمّد النبيّ الصادق الأمين، وعلى آله المعصومين.

أمّا بعد، فيقول محمّد بن الحسن بن المطهّر:

إنّي أمليت هذه الرسالة لإرشاد المسترشدين وهداية الطالبين، وبيّنت فيها ما يجب على المكلفّين من الاعتقاد في أصول الدين، به يثابون على أعمالهم ويعاقبون على تركهم وإهمالم، فمن حصل هذه الأصول عدّ من الفائزين، وحصل له النجاة يوم الدين. ومن جهل شيئاً منها كان من الأخسرين، وحشر يوم القيامة في جهنّم مع الأسفلين.

وهي هذه الأصول الخمسة:

الأصل الأوّل: في معرفة الله تعالى

ولنقدّم لذلك مقدّمات:

المقدمة الأولى: الممكن هو الذي يتساوى نسبة الوجود والعدم إلى ماهيّته، فيجوز وجوده ويجوز عدمه، ومثاله كفّتا الميزان المتساويتان بلا زيادة ولا نقصان، فإنّه لا يترجّح إحداهما على الأخرى إلّا بأمرٍ خارجٍ وهو المرجّح، فإن لم يحصل المرجّح الخارجي فالكفّتان متساويتان.

المقدمة الثانية: المُحدَث هو الذي يسبقه العدم.

المقدمة الثالثة: واجب الوجود هو الذي يستحقّ الوجود لذاته، ويمتنع عليه العدم لذاته، وهو الغني عن كلّ ما سواه.

المقدمة الرابعة: ممتنع الوجود هو الذي يجب العدم لذاتـه، ويسـتحيل عـليه الوجود لذاته.

وكلّ معقول إذا نسبنا الوجود إلى ماهيته لا يخلو من هذه الثلاثة:

إمّا أن يجب له الوجود، أو يمتنع عليه الوجود، أو يجوز عليه الوجود والعدم.

المقدمة الخامسة: القديم هو الذي لا يسبقه العدم، إذ لا أوّل لوجوده، فلا يسبقه غيره في الوجود.

إذا عرفت ذلك، فلنشرع في المقصود، فنقول:

الموجودات منحصرة في الواجب والممكن، فلا موجود خارجٌ عنهما، ووجود الممكن من غيره، ولا وجود له من ذاته أصلاً بل من غيره، وكلّ صـفة للـممكن يتوقّف ثبوتها له على وجوده، فليست له من ذاته قطعاً، بل لابدّ وأن يكون مـن الغير، وجميع الممكنات اشتركت في هذا المعنى. والتأثير في ايجاد الغـير صـفة موقوفة على وجود المؤثّر، فحيث إنّ وجود الممكن من غيره، وكلّ ما هو وجوده من غيره لا يصحّ أن يكون مؤثّراً تامّاً وحده. فقد ظهر من ذلك أنّ كلّ ما جاز عليه العدم لابدّ له من علّة خارجة من ذاته توجد. فجميع الممكنات أمر ممكن لابدّ لها من علّة خارجة عنها. والخارج عن جميع الممكنات هو واجب الوجود، لأنّا قلنا إنّ الموجودات منحصرة في الواجب والممكن، فإذا كان جميع الممكنات محتاجة إلى الواجب في وجودها، فلو لم يوجد الواجب، لم يوجد شيءٌ من الموجودات، وهو خلاف بالضرورة، فقد ثبت وجود واجب الوجود.

ويجب أن يعتقد: أن يكون الواجب قديماً، لأنّه لا يجوز عليه العدم.

يجب أن يعتقد: أنّ واجب الوجود واحدٌ، لأنّ كلّ كـثيرٍ مـمكن، لأنّ الكـثرة تقتضي احتياج الكثير إلى غيره، لأنّه محتاج إلى جزئه وجزؤه غيره، فكلّ كثير ممكن. وكلّ ماليس بممكنٍ ليس بكثير، وواجب الوجود ليس بممكن البتة. ولأنّ

كلّ ماهيّة [إذا] تعدّدت أفرادها فلتعدّدها سبب، فما لا سبب له لا تعدّد فيه، وواجب الوجود لا سبب له، فلا تعدّد فيه.

ولقوله تعالى: ﴿**فَاعْلَم أنّه لا إله إلّا الله...**﴾، و﴿**قُلْ هُو اللهُ أحد**﴾، إلى غير ذلك من الآيات.

ويجب أن يعتقد: أنّه تعالى قادر لا موجَب، ونعني بالقادر هو الذي إذا شاء أن يفعل فعل، وإذا لم يشأ لم يفعل. ونعني بالموجَب هو الذي صدور أثره عنه، كالنّار فإنّه لا يعقل وجود نارٍ بلا إحراق، بل متى وجدت النّار وجب الإحراق.

وكلّ مؤثّر صدر عنه أثره: إمّا أن يصدر على سبيل الإيجاب أو الإختيار، لأنّه: إمّا أن يتمكّن من تركه أو لا، فإن تمكّن من ترك الفعل فهو القادر، وإلّا فهو الموجَب.

فإذا عرفت ذلك فنقول: لمّا عرفتَ الموجَب ما هو، عرفت أنّه يستحيل أن يوجد الموجَب وأثره الذي هو موجبٌ له لذاته معدومٌ، بل إنّما يُعدم المعلول لعدم علّته. فلو كان واجب الوجود موجَباً، لزم من عدم أيّ شيء كان من العالَم بعد وجوده، عدمُ واجب الوجود، وهو ظاهر البطلان، فدلّ على أنّه قادر.

ويجب أن يعتقد: أنّه تعالى قادر على كلّ مقدور، لأنّ نسبة ذاته إلى المقدورات كلّها على السويّة، فترجُّح بعضها بالقدرة عليه دون البعض ترجيحٌ من غير مرجّح، وهو محال.

ويجب أن يعتقد: أنّه تعالى عالمٌ، لأنّه فعل الأفعال المحكمة المتقنة، وكلّ من فعل الأفعال المحكمة المتقنة فهو عالم بالضرورة.

أمّا أنّه فعل الأفعال المحكمة المتقنة: فلأنّه لا شيء عند الإنسان أظهر من بدنه وحواسّه، وهو إذا تفكّر في حواسّه وقواه الظاهرة والباطنة، علم حكمة الله تعالى فيها واتقانه لهذا الفعل، وأشار إلى هذا بقوله تعالى: ﴿**وَفِي الأَرضِ آيَات لِلمُوقِنِين وَفِي أَنفُسِكُم أَفَلَا تُبصِرُون**﴾.

ويجب أن يعتقد: أنّه تعالى عالمٌ بكلّ المعلومات، لأنّ نسبة المعلومات إليه على السوية، فإمّا لا يعلم شيئاً منها وهو محالٌ لما قلنا، أو يعلم الكلّ وهو المطلوب، أو يعلم البعض دون البعض وهو ترجيحٌ من غير مرجّح وهو محال، فتعيّن أن يكون عالماً بكلّ معلوم.

وحيث ثبت أنّه تعالى قادرٌ عالم، ثبت أنّه تعالى حيّ، لأنّا نعني بالحَي هنا هو الذي يصحّ أن يقدر ويعلم.

ويجب أن يعتقد: أنّه تعالى سميعٌ بصيرٌ، أي عالم بالمسموعات والمُبصَرات، لأنّه عالم بكلّ المعلومات، ومن جملتها المسموعات والمُبصَرات، فمعنى قولنا: (سميعٌ بصير)، هو أنّه عالمٌ بالمسموعات والمُبصَرات، لا معنى زائد على العلم.

ويجب أن يعتقد: أنّه تعالى مريدٌ، لأنّه قادر بالمعنى المذكور، فترجيح الفعل على الترك لابدّ له من مرجّح وهو الإرادة.

ولأنّ العالم حادثٌ، لأنّا بيّنا أنّه تعالى قادر، وفعل القادر محدَث والعالَم فعله، فيكون العالَم محدَثاً، فتخصيص وقت حدوثه بذلك الوقت المعيّن دون قبله وبعده لابدّ له من مرجّح، وذلك المرجّح هو الإرادة، فهو مريد.

ويجب أن يعتقد: أنّه تعالى متكلّم، بمعنى أنّه تعالى أوجد حروفاً وأصواتاً في أجسام جمادية، لأنّه تعالى قادرٌ على كلّ مقدور، وعالم بكلّ معلوم، وقد وُجِد هذا المعنى، فإنّه تعالى كلّم موسى من الشجرة المباركة، وسيأتي صدق النبيّ صلى الله عليه وآله وصدق القرآن من حيث أنّه معجز، وقد دلّ عليه في عدّة مواضع، فلم يثبت كلامه تعالى بكلامه، بل من حيث صدوره من النبيّ الصادق.

ويجب أن يعتقد: أنّه تعالى ليس بجسم ولا عرض، لأنّه لو كان جسماً لكان متحيّزاً، ولو كان عرضاً لكان حالاً في المتحيز فيكون ممكناً، ولأنّا بيّنا أنّ جميع ما عداه ممكن الوجود، وأنّه تعالى وحده واجب الوجود، وإمكان الممكن لازم

لذات الممكن، وكونه تعالى واجباً لماهيّته، واختلاف اللّوازم يدلّ على اختلاف الملزومات، فلا يناسب لماهيته تعالى شيءٌ من الأشياء، فحقيقته تعالى مـخالفة لسائر الأشياء، وهذا معنى قولهم: هو شيء لا كالأشياء.

واعلم أنّ اتحاد الإثنين غير معقول، لأنّ الاتحاد:

إمّابالاستحالة : بأن يفسد صورة أحد الشيئين ثمّ يصير لماهيته صورة أخرى، كما قالوا: (يصير الماء هواء)، وهذا لا يتحقّق ولا يتصوّر إلّا في الممكنات، مع أنّه قد نازع كثير من الناس فيه، والصحيح نفيه، ولكن لا حاجة لنا هنا إلى بيانه، لأنّ عند القائلين به إنّما يتصوّر في الممكنات، والله تعالى تقدّس وتنزّه عن الامكان.

وأمّا بمعنى صيرورة الشيئين شيئاً واحداً : فهو غير معقول، لأنّهما بعد الاتّحاد إن بقي المايز بينهما فلا اتّحاد، وإن عدم مايز أحدهما عَدُم ذلك الذي عدم مايزه، فلا يكون اتّحاداً، إذ المعدوم يستحيل اتّحاده بالموجود ، وإن عدماً معا فلا اتّحاد، فبطل قول النصارى لعنهم الله.

ويجب أن يعتقد: أنّه تعالى لا جزء له، لأنّ كلّ ماله جزء فجزؤه غيره، فيكون محتاجاً إلى جزئه الذي هو غيره، وكلّ محتاج إلى غيره ممكن، والله تعالى ليس ممكناً فلا جزء له.

ويجب أن يـعتقد: أنّ الله تعالى ليس في جهةٍ، لأنّ كلّ ما هو في جهةٍ ممكن، والله تعالى ليس ممكناً.

ويجب أن يعتقد: أنّه تعالى ليس بجوهر، لأنّ الجوهر ممكن.

ويجب أن يعتقد: أنّه تعالى لا يُرى، لأنّ كلّ مرئي في جهةٍ، لأنّه مقابلٌ أو في حكم المقابل، وكلّ ما هو مقابلٌ أو في حكم المقابل فهو في جهةٍ، والله تعالى ليس في جهة، فلا يكون مقابلاً ولا في حكم المقابل فلا يُرى.

ولقوله تعالى: ﴿**لا تُدْرِكُهُ الأبصَارُ وَهُو يُدْرِكُ الأبصارَ**﴾، وهو صفة مدحٍ وكمالٍ، لأنّ صفات الله تعالى صفة كمال، فضدّه نقص ولا يجوز أن يوصف بالنقص.

ويجب أن يعتقد: أنّه تعالى حكيم، لأنّه يعلم الأشياء كما هي، ومن يعلم الأشياء كما هي فلا يعزب عن علمه مثقال ذرةٍ في الأرض ولا في السماء، فلا يفعل قبيحاً ولا يخلّ بواجب.

ومعنى الوجوب عليه تعالى أن يكون ما هو واجبٌ عليه فعله موافقاً لحكمته تعالى، وتركه يخالف حكمته تعالى.

ويجب أن يعتقد: أنّ صفاته تعالى ليست بزائدة على ذاته في الوجود الخارجي.

أمّا وجوده تعالى ، فلو كان زائداً على ماهيّته في الخارج، لزم أن يكون صفة لها ومحتاجاً إليها، فيكون ممكناً، ومحال أن يكون وجود الواجب ممكناً.

وأمّا غير الوجود كالقدرة والعلم، فلأنّها لو كانت زائدة على ذاته لكانت قديمة لاستحالة كونه تعالى محلّاً للحوادث.

ولأنّ كلّ صفة الله تعالى: إمّا أن يكون المؤثّر فيها غير الله تعالى، أو ذات الله تعالى.

والأوّل محالٌ بالضرورة، والثاني إمّا أن يكون مؤثراً فيها على سبيل الايجاب، أو الاختيار:

والثاني محالٌ أيضاً، وإلّا لاحتاجت القدرة إلى قدرة، والعلم إلى علم، فيلزم سبق الشيء على نفسه. ولأنّه ليس إحداهما أولى بالاحتياج إلى الآخر لتساويهما في الماهيّة وهو محالٌ، لأنّه ترجيحٌ من غير مرجّح، فبقي أن يكون تأثيره فيها على سبيل الإيجاب، فيجب أن يكون قديمة ، ولا قديماً إلّا الله تعالى، ولقوله: ﴿**هُوَ الأَوّلُ وَ الآخِرُ**﴾.

ويجب أن يعتقد: أنّ تعالى كلّف من له أهلية التكليف، والتكليف لطفٌ لأنّه يقرّب العباد إلى الطاعة ويبعدّهم عن المعصية، وهو واجب على الله تعالى لأنّه مناسب لحكمته ورحمته وعنايته، وضدّه يخالف ذلك.

ويجب أن يعتقد: أنّ العالم محدَث، وهذا المقام يحتاج إلى بيان ثلاثة أشياء:

الأوّل: ما معنى العالم؟ والثاني: ما معنى المحدَث؟ والثالث: نذكر البرهان الدالّ على ذلك.

أمّا الأوّل، فنقول: مرادنا بالعالَم في هذه الدعوى كلّ ما سوى الله تعالى من الموجودات.

وأمّا الثاني: فمرادنا بالمحدَث هنا هو الذي يسبقه العدم كسبق الأمس على اليوم، وهذا التقدّم يسمّيه المتكلّمون بالتقدّم الرتبي، وهو الذي لا يجامع المتقدّم المتأخّر.

وأمّا الثالث: وهو البرهان على صدق هذه الدعوى، فنقول:

هنا قضيّة ضروريّة هي : أنّ الموجودات منحصرة في الواجب والممكن ولا ثالث، ثمّ بيّنا أنّ واجب الوجود واحد وحدة حقيقة ليس فيه وجه كثرة أصلاً باعتبار من الاعتبارات، وقد بيّنا أنّ واجب الوجود قادرٌ مختار، وهنا قضية ضرورية هي أنّ فعل المختار لا يمكن أن يكون قديماً، بل لابدّ وأن يكون حادثاً بالمعنى المذكور، وإلّا لكان قاصداً لايجاد الموجود، وهو باطل بالضرورة. وكلّ ممكن موجود فعلّة الموجدة له: إمّا واجب الوجود، أو شيءٌ صدر عن واجب الوجود، وقد بان ذلك فيما تقدّم، ففعله تعالى محدِث، وكلّ ما يصدر عن المحدِث محدَث، وقد ظهر أنّ كلّ ممكن محدَث، وأنّ كلّ ما سواه تعالى ممكن، فكلّ ما سواه تعالى ممكن محدَث بالمعنى المذكور، وهو المطلوب.

ويجب أن يعتقد: أنّه تعالى حكيم، وقد نطق به القرآن الكريم في عدّة مواضع. وعالم بكلّ معلوم، وغنيّ عن كلّ ما سواه، ولا يتصوّر عليه الحاجة بوجه، ولا يخلّ بواجب البتة.

فيلزم من هذه المقدمات الثلاث أنّه لا يفعل القبيح [بوجهٍ] من الوجوه، لأنّ القبيح يصدر عن فاعل محتاج إليه، أو جاهل بقبحه، أو عابث بايجاده، وهذا أمر معلوم بالضرورة، والكلّ على الله تعالى محال، فلا يفعل قبيحاً ولا يخلّ بواجب.

الأصل الثاني: في العدل

مقدمة: الإنسان قادرٌ على فعل ما كُلّف به وترك ما نُهي عنه، بمعنى أنّه إن شاء أن يفعل فعل، وإن شاء أن يترك ترك، أي نسبة الفعل والترك إليه نسبة الإمكان لا الوجوب.

فنقول: أمّا ثبوت قدرته له على فعل وترك فضروري، لأنّا نعلم بالضرورة الفرق بين أفعالنا الاختيارية والاضطراريّة، كحركة اليد يَمنّة ويسرةً، وحركة النبض، وهذا معلوم بالضرورة.

أمّا أنّه قادر على كلّ ما كُلّف به وترك ما نُهي عنه، فلأنّه لو لم يكن كذلك لكان أمره ونهيه عبثاً، وكان عذابه على ترك فعله لا يناسب فعل الحكيم، كما لو طلب الملك من الإنسان فعل ما لا يقدر عليه إلّا الملك ويضربه على عدم الفعل، فإنّه يعدّه العقلاء سفيهاً.

وكيف يخلق الله تعالى فيهم الإفك ثمّ قال: «أَنَّىٰ تُؤفَكُونْ»؟

وكيف يخلق الله فيهم الكفر، ويقول: «لِمَ تَكْفُرُوُن»؟

وكيف يُعذّبه على فعل هو الله تعالى فعله؟

وصدور هذا من الحكيم أظهر استحالةً من تعذيبه ابتداءً لا على سبب صدر منه.

ولأنّ كلّ ما صدر منه فعلٌ على سبيل الايجاب، كالنّار في الإحراق، أو خَلَق فيه الفعل كصورة السرير التي فعلها النجّار في الخشب، فإنّ الأوّل لا يحتاج في صدور فعله إلى العلم به، ولا الثاني وهو المحلّ المفعول فيه الفعل، لا يحتاج إلى العلم بالفعل الصادر من الفاعل، لأنّ القابل لا يحتاج في قبوله إلى العلم بما يفعل به ويحلّ فيه، وإنّما يحتاج إلى العلم القادر المختار.

فإذا كان الله تعالى هو الذي يخلق الفعل في العبد، لم يحتجْ العبد إلى العلم بالتكليف، ولم يحتجْ إلى العالم بالفعل، فلا ينتفي حجّة العبد على الله تعالى في

فعل الحرام أو ترك الواجب بإرسال الرسل، لأنّ فائدة الرسل الإعلام والإلزام ، ولا يتوقّف الفعل من الموجِب على واحدٍ منهما، ولا يحتاج المحلّ القابل إليـهما أيضاً، بل الحجّة ثابتة لهم في الفعل المحرّم، وعدم قدرتهم على الإتيان بالواجب. فما فيه نفي الحجّة لم يذكره في الآية، وذَكَر ما لا يتمّ من نفي الحجّة، وهذا محالٌ على الحكيم.

مقدّمة أخرى: العقل يقضي بحسن بعض الأفعال وقبحها ويستقلّ بذلك، لأنّـا نعلم بالضرورة أنّ الظلم الخالي من نفعٍ قبيحٌ، وكذا الكذب وحسن الصدق النافع، فلذلك يحكم به من لا يتديّن بالشرائع.

مقدّمة أخرى: الله تعالى يفعل لغرضٍ لا يعود إليه،- تعالى الله عن ذلك عـلواً كبيراً،- بل هو نفعٌ للعباد، لأنّ الفاعل لا لغرضٍ عابثٌ، والعبث عليه تعالى محال. ولأنّ القرآن ناطقٌ بذلك، بقوله تعالى: ﴿**وَلُولا دَفْـعُ اللهِ النّـاسَ بَـعضَهُم بـبعضٍ لفَسَدَتِ الأرض**﴾ الآية.

وإذا عرفت ذلك فنقول هنا مسائل:

الأولى: اللّطف ما كان معه المكلّف أقرب إلى الطاعة وأبعد من المعصية، ولا مدخل له في التمكين. وهو واجب على الله تعالى، لأنّه لائق بـحكمته ورحـمته وكرمه ، ولا نعني بالوجوب إلّا ذلك، ولأنّ من أراد من آخر فعلاً وعلم أنّه يرجّح فعله عند فعل نوع ما من اللّطف به وهو قادر عليه، ولا ضرر في فعله عليه ولا على غيره ولا على ذلك المكلّف، فانّه إن لم يفعل به كان ناقضاً لغرضه، ونقض الغرض على الحكيم محال.

الثانية: التكليف لطف، واللّطف واجبٌ على الله تعالى، فالتكليف واجب.

الثالثة: إنزال الكتب وإرسال الرسل لطف، واللّطف واجب على الله تعالى.

المقدّمة الأولى: فلأنّه تعالى خلق الشهوات في بني آدم وأقدرهم ولم يـقدّر

عقول كثير منهم بإدراك الحسن والقبح، وبسبب استيلاء الجهل على أكثرهم يسهل الفعل القبيح والإخلال بالحسن، ويسهل اختلال النظام النوع في ابلاغ القوة الشهوية والغضبيّة مقتضاهما، ومع انزال الكتب وارسال الرسل وإيجاب طاعتهم على الناس، يكون معه الناس إلى الصلاح أقرب، ومن الفساد أبعد، فهذا هو اللّطف، فيجب عليه تعالى.

ولأنّه لولا أن يفعل ذلك، لكان الله تعالى تاركاً للحسن وفاعلاً للقبيح، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً.

الأصل الثالث: في الوعد والوعيد

وفيه مسائل:

الأولى: إعادة الأبدان يوم القيامة واقعة، وهذا موقوفٌ على أمور ثلاثة:

أحدها: إنّ هذا أمر ممكن، ولا شكّ في إمكانه، لأنّ هذه الماهيّة قابلة للوجود والعدم.

وثانياً: إنّ الله تعالى قادر على كلّ ممكن كما بيّناه فيما تقدّم.

وثالثها: إنّه عالم بكلّ المعلومات فصّحت الإعادة.

فإذا عرفت ذلك فنقول:

إذا تفرّقت الأجزاء عند الموت وصارت تراباً، علم الله تعالى كلّ جزء لأي بدون هو فيعيده إليه، ولهذا قال الله تعالى: ﴿**قالَ مَنْ يُحْيِي العِظامَ وَهِي رَمِيْمٌ قُلْ يُحْيِيها الذي أنشأها أوّل مَرّةٍ وَهُو بِكُلّ خَلْقٍ عَلِيم**﴾، وقال الله تعالى: ﴿**كَمَا بَدَأْنا أوّل خَلْقٍ نُعِيْدُهُ وَعْداً عَلَينا إنّا كُنّا فاعِلين**﴾، وواجبة لإيصال الثواب إلى مستحقّه.

الثانية: عذاب القبر حقّ، والصراط حقّ، والميزان حقّ، وتطاير الكتب يميناً وشمالاً، ومسائلة منكرٍ ونكيرٍ كلّ ذلك حقّ، لأنّه أمر ممكن، وقد أخبر بذلك من دلّت المعجزة على وجوب صدقه بوقوعه، فيجب وقوعه.

الثالثة: وعد الله تعالى المطيع بالثّواب على طاعته ووعده صدق، فيجب إيصال المطيع إلى الثواب الذي جعل الله جزاءً له، وكيف لا يُثيب وقد قال الله تعالى: ﴿**إنّ الله لا يُضِيْعُ عَمَلَ عامِلٍ مِنْكُم مِنْ ذَكَرٍ أو أُنثى**﴾.

الخامسة: العفو عن المذنبين جائز، لأنّ العقاب حقّ الله تعالى، وكرمه لا ينتهي، فيجوز اسقاط حقّه، ولقوله تعالى: ﴿**إنّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيْعاً**﴾، ولقوله تعالى: ﴿**إنّ اللهَ لاَ يَغْفِرُ أنْ يُشْرَكَ بِه وَ يَغْفِر ما دُونَ ذلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ**﴾، ولقوله تعالى: ﴿**إنّ رَحْمَتي وَسِعَتْ كُلّ شَيء**﴾.

إذا عرفت ذلك فنقول:

ما هو حقّ الله تعالى لا غير يجوز العفو عنه ويجوز العذاب عليه. وأمّا حقوق الآدميّين كالأموال والدّماء فمحالٌ أن يغفر الله تعالى بغير هبة أصحابها، وإلّا لكان ظلماً، وهو على الله تعالى محالٌ لوجوب العدل منه.

السادسة: الله تعالى يقبل التوبة عن عبادة لإخباره بذلك، وقبولها تفضّل، لأنّ التعذيب حقّه، ولا يسقط حقّ المستحقّ بالاعتذار.

الفصل الرابع: في النبوّة

النبيّ هو الإنسان المُخبِر عن الله تعالى بغير واسطة أحدٍ من البشر، والمعجِزُ دلّ على صدقه بالضرورة، والمعجِزُ هو أمرٌ خارق للعادة خارج عن قدرة البشر مطابق للدعوى، يخلقه الله على يديه تصديقاً للنبيّ عليه السلام.

وهنا مسائل:

الأولى: محمّد صلى الله عليه وآله نبيٌّ لأنّه ادّعى النبوّة، وأتى بمعجزاتٍ تواتر نوعها، والقرآن وهو متواتر بشخصه، وتحدّى به العرب، وذكر الحروف التي هي مادّة كلامهم والمتداول بينهم في أوائل السور، وهم قادرون عليها، فجمع الكلّ وذكرها، ثمّ ذكر

التركيبات التى أتى بها العرب، فلم يخرج القرآن في مادّته ولا في صورته من كلامهم، ثمّ عجزوا عن معارضته بمثله، ثمّ طلب منهم معارضته بعشر سور، ثمّ بسورة، فعجزوا عن الكلّ، وتجاوز إلى الحرب وقتل أنفسهم وهلاكها ونهب أموالهم، فلو تمكّنوا من معارضته بسورة واحدة لم يتجاوز إلى الحرب، وكان أقوى في حجّتهم، وفي انقطاعه وعجزه عن اثبات مطلوبه، هذه أمور ضروريّة، والكلّ متواتر.

الثانية: إنّه ﷺ معصومٌ من الخطايا والذّنوب جميعاً صغيرها وكبيرها، وإلّا ارتفع موقعه عن القلوب، ولم يبق وثوق بإخباراته ولا بفعله ولا بتركه، ولأنّ العصمة لطف، واللّطف واجبٌ على الله تعالى، فيجب عصمته على الله، وكذا الأنبياء معصومون، ولا يجوز عليهم السهو والنسيان، لأنّ كلّ ذلك يرفع الوثوق بوعده ووعيده، ولأنّ عدم عصمته ينافي الغرض عن نصبه نبيّاً، فلو كان غير معصومٍ لكان نصبه يناقض الغرض، وهو على الحكيم محال.

الثالثة: شرعه ﷺ باقٍ إلى يوم الدين، وهو خاتم الأنبياء كما أخبر الله تعالى عنه في القرآن المجيد.

الفصل الخامس: في الإمامة

الإمامة رئاسة عامّة في أمور الدين والدنيا نيابة عن النبيّ ﷺ.

وهنا مسائل:

الأولى: نصبُ الإمام على الله تعالى واجب، وهو مبني على المقدّمتين:

أحدهما: أنّه لطف، والثانية: أنّ اللطف على الله تعالى واجب.

أمّا الأولى: فلأنّ الإنسان مدنيّ بالطبع، لا يمكن أن يعيش وحده، بل لابدّ له من مشارك من بني نوعه، فلابدّ له من اجتماع ، والاجتماع مظنّة التنازع والتحارب،

والعقل لا يكفي في كثير من الناس في زجرهم عن اختلال نظام النوع عن المعاصي. وارسال الرسل بعد النبيّ ﷺ محال، لأنّه خاتم الأنبياء كما قرّر في القرآن المجيد، فنصب رئيس يحفظ الشرع ويعاقب العاصي على عصيانه، وينتصف للمظلوم من الظالم، فيكون المكلّفون معه أقرب إلى الطاعة وأبعد من المعصية، فقد ثبت أنّ نصب الإمام لطف.

وأمّا المقدّمة الثانية: فقد بيّناها.

المسألة الثانية: يجب أن يكون الإمام معصوماً، لأنّ العلّة الموجبة في نصبه هو إمكان الخطأ على المكلّفين، فلو جاز عليه الخطأ لاحتاج الإمام إلى إمامٍ آخر وتسلسل، وهو محال. ولأنّه تعالى ساوى طاعة الإمام بطاعة الرسول وطاعة الله تعالى في قوله تعالى: ﴿**يا أيّها الّذِينَ آمَنُوا أَطِيْعُوا اللهَ وَ أَطِيْعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الأَمْرِ مِنْكُم**﴾ فإذا جعل طاعته كطاعة الله تعالى وطاعة رسوله، قبح أن يكون جائز الخطأ، ثمّ أيّ فائدةٍ في نصب الإمام جائز الخطأ مساو للمكلّفين في جواز الخطأ، ولأنّ التحكيم زيادة في جواز الخطأ والاقتدار على ما يشاء، فيكون أحوج إلى إمامٍ غيره، فإذا لم يكن له إمام... يكون قد خلا الأحوج إلى اللّطف عنه، فهو محال.

ولأنّه ينافي الغرض من نصبه إماماً، بل يمكن أن يحصل منه الفساد في الأكثر، ولأنّ الذي شاهدناه ورأيناه أنّ الحاكم الرئيس إذا كان أقلّ ديناً كان الخبط معه والخراب وترك العبادات أكثر.

الثالثة من المسائل: يجب نصب الإمام على الله تعالى، وهو مِن فعله تعالى لا مِن فعل الخلق، لأنّ الإمام يجب أن يكون معصوماً، والعصمة أمر خفيّ لا يعلمها إلّا الله، ولأنّا بيّنا أنّه لطف، واللّطف واجب على الله تعالى، فيجب نصب الإمام على الله.

وقد ذكر والدي الحسن بن المطهّر قدس الله روحه في كتاب «الألفين» ألف دليل على وجوب عصمة الإمام من القرآن والآيات المحكمة الدالّة والبراهين القطعية.

المسألة الرابعة: أنّ الإمام بعد النبيّ صلى الله عليه وآله هو عليّ بن أبي طالب عليه السلام، لقوله تعالى: **﴿إنَّما وَلِيكُم اللهُ وَرَسوُله وَالذِينَ آمَنوُا الذِينَ يُقيمُونَ الصَلاةَ وَيُؤتُونَ الزَّكاةَ وَهُم راكِعُون﴾** وهذه الصفة التى بيّن فيها الوليّ اختصت بعليّ عليه السلام، والمراد بالوليّ: الأولى بالتدبير، والأحرى بالتصرّف، ولأنّه عطفه على الله تعالى والنبيّ في الحكم المذكور أوّلاً فيتساوون فيه.

ولأنّه يجب أن يكون الإمام معصوماً، وغيره من الصحابة لم يكن معصوماً، ولأنّه غيره من الصحابة الذين ادّعى فيهم الخلافة كانوا كفّاراً قبل الإسلام ثمّ أسلموا بعد جماعةٍ، وكلّ من كان كذلك لا يصلح للإمامة، لقوله تعالى لإبراهيم عليه السلام: **﴿إنّي جاعِلُكَ للنّاسِ إماماً قالَ وَمِن ذُرِّيتي قالَ لا يَنالُ عَهدِي الظالمين﴾**. و(لا) هنا لنفي الأبد، لأنّ (ينال) نكرة، والنكرة المنفيّة للعموم، و(الظالم) يصدق على من كفر عُمره مرّة، ولأنّ مفهوم الآية المنافات بين الإمامة والظلم وهو أعمّ من الكفر، لأنّ كلّ ذنب ظلم، لأنّ الكافر حال كفره لا يحتاج إلى بيان، لأنّه لا يجعله الله للناس إماماً ضرورة، فتعيّن أن يكون المراد لا حال كفره.

ولأنّ غيره من الصحابة لم يكونوا منصوصين، والإمام يجب أن يكون منصوصاً، ونصّ الله عليه في القرآن المجيد كثيراً، وقد ذكر والدي قدس الله روحه في كتاب «الألفين» ألف دليل في إمامة علي عليه السلام، وألف دليلٍ على إبطال إمامة غيره.

ولأنّ معجزاته أكثر من أن تُحصى.

المسألة الخامسة: الإمام بعد علي عليه السلام ولده الحسن، وبعده الحسين بنصّ

النبيّ ﷺ: «هذا إبنان إمامان قاما أو قعدا»، ولقوله ﷺ: «الحسين ابني هذا إمام ابن إمام، أخو إمام، أبو أئمّة تسعة، تاسعهم قائمهم»، ثمّ من بعد الحسين ولده عليّ ابن الحسين زين العابدين، ثمّ من بعده ولده محمّد بن علي الباقر، ثمّ من بعده ولده جعفر بن محمّد الصادق، ثمّ بعده ولده موسى بن جعفر الكاظم، ثمّ من بعده ولده عليّ بن موسى الرضا، ثمّ من بعده ولده محمّد بن علي الجواد، ثمّ من بعده ولده عليّ بن محمّد الهادي، ثمّ من بعده ولده الحسن بن علي العسكري، ثمّ من بعده ولده الإمام الخلف الحجّة القائم المنتظر المهدي محمّد بن الحسن، كنيته أبو القاسم.

لأنّ عليّاً عليه السلام نصّ عليهم ، ثمّ إنّ كلّ إمام نصّ على من بعده.

ولأنّ الإمام يجب أن يكون معصوماً، ولأنّه لا يخلو الوقت من إمام معصوم، وغيرهم ليس بمعصوم بالإجماع، فلو لم يكونوا أئمّة لخلا الوقت من إمام معصوم وهو باطل كما تقدّم، ولأنّ كلّ إمام من هؤلاء صدر عنه معجزات كثيرة دالّة على إمامته.

المسألة السادسة: القرآن دلّ على إمامة محمّد بن الحسن صاحب الزمان عليهما السلام في مواضع كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿**وَنُرِيدُ أَن نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ استُضعِفُوا فِي الأَرضِ وَنَجعَلَهُم أَئِمَّة وَنَجعَلَهُم الوَارِثِين**﴾ ، ففي هذه الآية منافع:

أحدها: إن الله تعالى هو الذي جعله إماماً، وهذا نصّ في أنّه تعالى نصّ عليه بالإمامة، لأنّ الإمامة من فعله تعالى، ولم يقل أحد في هذا العصر إنّ ذلك يتحقّق في غير محمّد بن الحسن عليهما السلام .

وثانيها: إنّه إخبار وقع في زمن النبيّ ﷺ إلى ابتدائه عن فعلٍ مستقبل يريد الله أن يفعله.

وثالثها: قوله تعالى: ﴿**وَنَجعَلَهُم الوَارِثِين**﴾ والألف واللّام متى دخلا في الخبر

أفادا انحصاره في المبتدأ؛ فانّا إذا قلنا: (زيدٌ هو العالم)، دلّ على أنّ غيره ليس بعالم، وكلّ إمام غيره من الأئمّة فهو موروث، ولا يكون هو الوارث دون غيره، لأنّ من بعده وارثه، فدلّ على أنّ الإمام الذي هو بهذه الصفات يرث من قبله، أعنى يرث الإمامة ولا يرث غيره من الأئمّة ليس له هذه الصفة بإجماع المسلمين فهو المراد بهذه الآية.

المسألة السابعة: الإمام محمّد بن الحسن عليهما السلام حيٌّ موجودٌ لا يموت إلّا بعد فناء المكلّفين، فإنّه لا إمام بعده، فلو مات والمكلّف على وجه الأرض لخلا المكلّفون عن لطف الإمامة، فهو محال.

المسألة الثامنة: الشفاعة عند الله تعالى للنبيّ والأئمّة عليهم السلام ثابتة في يوم القيامة إلّا في حقوق الناس منعٌ.

المسألة التاسعة: ولنختم رسالتنا هذه بمسألة مباركة نافعة، وهي:

أنّ العديلة يقع عند الموت، فإنّه يجيء الشيطان ويعدل الإنسان عند الموت ليخرج عن الإيمان، فيحصل له عقاب النيران [إلّا] مع الدعاء، [و] قد تعوّذ الأئمّة عليهم السلام منها، فإذا أراد الإنسان أن يأمن من هذه الأشياء فليحضر أدلّة الإيمان، وهي الأصول الخمس بالأدلّة القطعية، ويصفّي خاطره، ويقول:

«اللهمّ يا أرحم الراحمين إنّي أودعتك يقيني هذا، وثبات ديني، وأنت خير مستودع، وقد أمرتنا بحفظ الودائع، فردّه عليّ وقت حضور موتي يا أرحم الراحمين»، ثمّ يجرى الشيطان ويبتعد منه ، وعند ذلك يسلم من العديلة عند الموت قطعاً.

ويقول أيضاً: إذا أراد السلامة من هول منكرٍ ونكير لفظ الشهادتين، والإقرار بالأئمّة عليهم السلام بيقين صادق وصفاء خاطر، ثمّ يقول:

«يا الله يا أرحم الراحمين ، إنّي أودعتك هذا الإقرار بك وبالنبيّ وبالأئمّة عليهم السلام ، وأنت خير مستودعٍ ، فردّه عليّ في القبر عند مسائلة منكر ونكير» فإنّه يسلم من عذاب منكر ونكيرٍ قطعاً.

واقتصرت على هذا القدر طلباً للاختصار، وتسهيلاً على المكلّفين في الاستحضار، واقتصرت على هذه الأصول، ولم أذكر العبادات الشرعيّة السمعيّة، لأنّ والدي جمال الدين بن الحسن بن يوسف بن المطهّر قدّس سرّهم ذكر ما أجمع أهل البيت عليهم السلام وهم الأئمّة المعصومين، وما صحّ نقله عنهم بالطريق الصحيح الذي له إلى الشيخ الطوسي قدس الله روحه، ومن الشيخ الطوسي إلى الأئمّة عليهم السلام بالطريقة الصحيحة التي لا شكّ فيها ولا ريب، لأنّ والدي كما ذكرناه قال:

(إنّي أثبت لكم ما اتّفقت عليه كلّ الأئمّة عليهم السلام، لا يحتاج إلى تقليد أحد بعد معرفة واجب الاعتقاد، ومن عَدَل عنه إلى غيره فقد عَدَل عن يقين إلى ظنّ، وعن قول معصومٍ إلى قول مجتهد. فأيّها المؤمنون تمسّكوا واعتمدوا عليه).

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وصلّى الله على نبيّنا محمّد وآله أجمعين.

تمّ الكتاب بعون الله ملك الوهّاب.

٤٣
الفخريّة في العقائد

منسوبة لفخر المحقّقين محمّد بن الحسن بن يوسف بن المطهّر الحليّ رحمه الله المتوفّى سنة ٧٧١ هـ

۞ لا نعرف بالتحديد مؤلّف هذه الرسالة الاعتقاديّة وإن سمّاها البعض بـ«النُكَتُ الاعتقاديّة» ونسبها خطاءً إلى الشيخ المفيد رحمه الله، وقد تحدّثت بالتفصيل عن هذه الرسالة ومحتواها في مقدّمة الطبعة الأولى المحقّقة منها والمنشورة في مجموعة (ميراث إسلامي إيران) الدفتر الرابع: ٦٠٠ ـ ٦٠٦، وإليك خلاصتها:

١ ـ من المؤكّد أنّ هذه الرسالة لم تكن من مؤلّفات الشيخ المفيد رحمه الله (المتوفّى ٤١٣هـ) لأدلّة داخليّة وخارجيّة:

أمّا الخارجيّة: فلعدم ورود اسمها في المراجع القديمة ضمن مؤلّفات المفيد، كما لم ينسبها إليه المفهرسون.

وأمّا الداخليّة: فلتباين سياقها والمصطلحات والألفاظ ونمط الاستدلال المذكور فيها مع سياق مؤلّفات الشيخ المفيد رحمه الله .

٢ ـ تتوفّر لدينا إلى الآن خمس نسخ من هذه الرسالة، ثلاث منها لا تحمل العنوان

ولا اسم المؤلّف، أمّا الرابعة فهي ضمن مجموعة في مكتبة الإمام الرِّضاعليه السلام بخراسان تحمل رقم ٢٥١٠ وتحتوي على رسالتين: الأولى رسالة (الفخريّة في معرفة النـيّة) لفخر المحقّقين، والثانية رسالتنا هذه حيث كتب أحدٌ ـ غـير كـاتب الرسـالة ـ فـي الصفحة الثانية منها متردّداً أنّ الرسالة للعلّامة أو لولده فخر المحقّقين، وبما أنّه ليس للعلّامة مثل هذه الرسالة، فيُحتمل أن تكون لولده ، خاصّةً وأنّ الرسالة التي تسبق هذه الرسالة هي لفخر المحقّقين، ومع احتمال أن يكون كاتب المجموعة قصد أن يـجمع رسائل الفخر في مجلّد واحد، يقوى احـتمال أن تكـون هـذه الرسـالة لولد العـلّامة رحمهما الله تعالى.

٣ ـ وممّا يؤيّد احتمال أن تكون هذه الرسالة لفـخر المـحقّقين رحمه الله هـي النسـخة الخامسة والموجودة في خزانة الإمام الرِّضاعليه السلام بخراسان وهي برقم ٢٠٦ من خطوط القرن التاسع الهجري، وبرغم وجود بعض الاختلافات البسيطة بينها وبين سائر النسخ ـ (مثل حذف كلمتي: فإن قيل، فالجواب) ـ إلّا أنّها متطابقة تماماً مع سائر النسخ، وقد جاء في صفحة العنوان اسمها بخطّ الكاتب (الفخريّة في العقائد) مع نسبتها إلى فخر المحقّقين رحمه الله.

٤ ـ لفخر المحقّقين رحمه الله عدّة مؤلّفات كلاميّة وهي: الكافية الوافية، تحصيل النجاة، إرشاد المسترشدين، هداية الطالبين، شرح الفصول النصيريّة، فلا يبعد أن تكون هذه الرسالة أيضاً له، خاصّةً وأنّ المتتبّع لأبحاث هذه الكتب والمقارن بينها يجد تشـابهاً وتقارباً في الأسلوب والاستدلال والأدلّة.

وبملاحظة هذه الاُمور وبرغم عدم تصريح المفهرسين بنسبة هذه الرسـالة لفـخر المحقّقين رحمه الله، لكن اعتماداً على ما ورد في النسختين المذكورتين، فقد اخترتُ هـذه التسمية للرسالة، برغم بقاء الشكوك المذكورة حول اسمها ونسبتها، والله العالم.

هذا، وقد اعتمدتُ في هذا التحقيق على نسختي مكتبة آستان قدس رضوي، وأشرت في هوامش الرسالة إلى اختلافها مع نسخة مكتبة آية الله المرعشي (فهرست مكتبة آيةالله المرعشي النجفي: ج٢٨ / ١٣٢ـ١٣٥). والله من وراء القصد.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله رَبّ العالمين، والصّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء وسيّد المرسلين، محمّدٍ خاتم النبييّن، وعلى آله المعصومين[١].

أمّا بعدُ: فهذه عقيدتي قادني الدليل إليها، وقوي إعتمادي عليها، جَعلتُها بعد التوضيح والتبيين، تُحفةً لإخواني المؤمنين، تقرّباً إلى الله الكريم، وطلباً لثوابه الجسيم، راجياً أن ينتفع بها الطالبين، إنّه خيرُ موفّق ومُعين، ورتبّتها على فصول[٢]:

الفصل الأوّل

في معرفة الله تعالى وصفاته الثبوتيّة والسَّلبيّة

أيّها العاقل أنزل نفسك منزلة المسؤول[٣]!!

فإن قيل لك: أنتَ حادثٌ أو[٤] قديمٌ؟

فالجواب: حادثٌ غَيرُ قديمٍ، وكلُّ موجودٍ سوى الله تعالى حادثٌ ممكنٌ غير قديم.

فإن قيل: ما حَدُّ الحادث، وما حدّ القديم؟

فالجواب: الحادثُ هو الموجودُ المسبوقُ بالعَدَم، والقديمُ هو الموجودُ الذي لم يسبقه العَدَم.

فإن قيل: ما الدليلُ على أنّك حادثٌ؟

١. وأهل بيته الطاهرين.

٢. خمسة فصول.

٣. تنبّه أيّها العاقل، ونزّل نفسك بمنزلة المسؤل والسائل.

٤. أم.

فالجوابُ: سبقُ العَدَم على وجودي دليلٌ على حدوثي.

فإن قيل: ما الدليلُ على أنّ العدم سابقٌ على وجودك؟

فالجواب: الضرورةُ قاضيةٌ بأنّي لم أكن موجوداً في زمان نوح عليه السلام، فعدمي محققٌ في ذلك الزمان، ووجودي في هذا الزمان، فعدمي سابقٌ على وجودي.

فإنْ قيل: ما الدليل على أنّ كلّ موجودٍ ممكنٌ حادثٌ؟

فالجواب: كلُّ موجودٍ من الممكنات إمّا جوهرٌ، أو عَرَضٌ، والجوهر حادثٌ، والعَرَض حادثٌ، فكلّ موجودٍ من الممكنات حادثٌ.

فإنْ قيل: ما حدُّ الجوهر، وما حَدُّ العَرَض؟

فالجواب: الجوهرُ هو المتحيّز، والعَرَض هو الحالُ في المتحيّز.

فإنْ قيل: ما حدّ المتحيّز؟

فالجواب: المتحيّزُ هو الحاصلُ في حيّزٍ، بحيثُ يُشار إليه إشارة حسّية بأنّه هنا أو هناك لذاته.

فإنْ قيل: ما حَدُّ الحيّز؟

فالجواب: الحيّزُ والمكان عبارة عن البُعد المنظور الذي تشغله الأجسام بالحصول فيه.

فإنْ قيل: كم أقسام الجوهر؟

فالجواب: الجوهر أربعة: الجوهرُ الفرد، والخطّ، والجسم، والسَّطح.

فإنْ قيل: ما حَدّ كلّ واحدٍ من هذه الأربعة؟

فالجواب: حدّ الجوهر الفرد هو المتحيّز الذي لا يقبل القسمة في جهةٍ من الجهات.

وحَدُّ الخَط: هو المتحيّز الذي يقبل القسمة في الطول لا في العرض خاصّة[1].

---

١. حَدّ الخَطّ هو المتحيّز الذي يقبل القسمة في الطول خاصّة.

وحدّ **السطح**:هو المتحيّز الذي يقبل القسمة في الطول وفي العرض خاصّة.

وحدّ **الجسم**: هو المتحيّز الذي يقبل القسمة في الطول والعرض والعُمق.

فإنْ قيل: ما الدليلُ على حُدوث الجواهر؟

فالجواب: الدليلُ على ذلك أنّها لا تخلو عن الحوادث، فكلُّ ما لا يَخلو عن الحوادث فهو حادث.

فإنْ قيل: ما تَعنُونَ بالحوادث؟

فالجواب: أربعة[١]: الحركة، والسّكون، والإجتماع، والإفتراق.

فإنْ قيل: ما حدُّ كلّ واحد من هذه الأربعة؟

فالجواب:

حدُّ الحركة: حصولُ جوهرٍ في مكانٍ عقيب أن كان في مكانٍ آخر.

وحدّ **السّكون**: حصول جوهرٍ في مكانٍ واحدٍ أكثر من زمانٍ واحد.

وحدّ **الإجتماع**: حصولُ جوهرين في مكانين بحيثُ لا يمكن أن يتخلّلهما ثالثٌ.

وحدّ **الإفتراق**: حصولُ جوهرين في مكانين بحيث يمكن أن يتخلّلهما ثالثٌ.

فإنْ قيل: ما الدليلُ على أنّ هذه الأُمور[٢] حادثة؟

فالجواب: الدليل على ذلك أنّها تُعدم، والقديمُ لا يُعدم، فتكونُ حادثة.

فإنْ قيل: ما الدليلُ على أنّ الجواهر لا يخلو عن هذه الحوادث؟

فالجواب: الدليلُ على ذلك أنّ الجواهر لابدّ له من مكانٍ، فإن كان لابثاً فيه كان ساكناً، وإن كان منتقلاً عنه كان متحرّكاً، وإذا نُسبت إلى جوهرٍ آخرٍ من مكان آخر، فإن أمكن أن يتخلّلهما ثالثٌ فهو الإفتراق، وإلّا فهوالإجتماع.

فإنْ قيل: ما الدليلُ على حدوث باقي الأعراض؟

---

١. أربعة أشياء.
٢. الأُمور الأربعة.

فالجواب: الدليلُ على ذلك أنّها تـفتقرُ إلى الجـواهـر الحـادثة، والمـفتقرُ إلى الحادث حادثٌ.

والدليل على حدوث الحركة والسّكون والإجتماع والإفتراق : أنّ كلّ واحـدٍ منها إذا وُجد الأوّل عَدم الآخر، ولا نعني بالحوادث إلّا الذي يُوجدويُعدَم.

فإنْ قيل: قد ثبت أنّ كلّ موجودٍ ممكنٍ حادثٌ، فهل وجود الحوادث من نفسها أو من غيرها؟

فالجواب: وجودها من غيرها لا من نفسها.

فإنْ قيل: ما الدليلُ على أنّ وجود الحوادث من غيرها لا من نفسها؟

فالجواب: هاهنا دعويان:

أحدهما: أنّ الحادث لا وجود له من نفسه.

والثاني: أنّ وجوده من غيره.

والدليلُ على الأوّل: أنّ الحادث قبل وجوده عَدمٌ محضٌ، ونفيٌ صِرفٌ، فـلو أثّر في وجود نفسه لزِمَ تأثير المعدوم في الوجود، ولزم تأثير الشيء فـي نـفسه، وهما محالان.

والدليل على الثاني: أنّ الحادث لما اتّصف بالعدم تارةً وبالوجود أخرى ،كان ممكناً يفتقرُ في ترجيح وجوده إلى غيره،لاستحالة ترجيحِ أحد المتساويين على الأخرى لا لمرجّحٍ، فيكون وجوده من غيره.

فإنْ قيل: قد ثبت أنّ وجود الحوادث من غيرها، فالغير الذي أوجد الحوادث موجودٌ أو معدومٌ؟

فالجواب: موجودٌ ؟

فإنْ قيل: ما الدليلُ على أنّه موجودٌ.

فالجواب: الدليلُ على ذلك أنّه إن كان معدوماً لزم تأثير المعدوم في الموجود، وهو محالٌ.

فإنْ قيل: موجِدُ الحوادث قديمٌ أم حادثٌ؟

فالجواب: قديمٌ.

فإنْ قيل: ما الدليلُ على أنّه ليس بحادثٍ؟

فالجواب: الدليلُ على ذلك أنّه :

لو كان حادثاً لكان من جملة الحوادث، فيفتقر إلى مُحْدِثٍ كإفتقار الحوادث، وننقلُ الكَلامَ إلى ذلك الـمُحْدِث، فإن كان قديماً إنـتهت الحـوادث إلى مُـحْدِثٍ قديمٍ، وهو المطلوب.

وإن كان حادثاً، فيفتقرُ إلى مُحْدِثٍ آخر، فإن كان الأوّل لزم الدّور، وإن كان غيره ترامى التسلسل والدور[1]، والتسلسلُ والدورُ باطلان، فلابدّ أن يـنتهي إلى مُحْدِثٍ قديمٍ، وهو المطلوب.

فإنْ قيل: ما حَدُّ الدور والتسلسل؟

فالجواب:

حَدُّ الدور: توقّف كلّ واحدٍ من الشيئين على صاحبه فيما هو موقوفٌ عليه فيه امّا بمرتبةٍ أو بمراتبٍ.

وحَدُّ التسلسل: ترامي اُمورٍ مُحْدَثاتٍ إلى غير نهايةٍ.

فإنْ قيل: ما الدليلُ على بطلان الدور؟

فالجواب: الدليل على ذلك أنّه يُفضي إلى كون الشيء موجوداً قبل وجوده وهو محالٌ، والمفضي إلى المحال محالٌ.

فإنْ قيل: ما الدليلُ على بطلان التسلسل ؟

فالجواب: الدليلُ على ذلك أنّ التسلسل[2] الحادثة لجميع الممكنات مـمكنةٌ،

---

١. وإن كان غيره وترامى تسلسل .

٢. السلسلة الحادثة .

فلابدّ لها من مؤثرٍ خارجٍ عنها، والخارج عن جميع الممكنات هو واجب الوجود لذاته، فينتهي السلسلة إليه، وينقطع التسلسل.

فإنْ قيل: موجِدُ الحوادث واجبُ الوجود، أم ممكنُ الوجود؟

فالجواب: واجبُ الوجود.

فإنْ قيل: ما حدُّ الواجب، وما حدُّ الممكن؟

فالجواب:

الواجبُ: هو الذي لا يفتقرُ في وجوده إلى غيره، ولا يجوزُ عليه العدم.

والممكنُ: هو الذي يفتقرُ في وجوده إلى غيره، ويجوزُ عليه العدم.

فإنْ قيل: ما الدليل على أنّ موجد الحوادث واجبُ الوجود؟

فالجواب: الدليلُ على ذلك أنّه لو لم يكن واجبُ الوجود، لكان ممكنُ الوجود، ولو كان ممكنُ الوجود لافتقر[1] في وجوده إلى غيره، وننقلُ الكلام إلى الغير، فإن كان واجبُ الوجود، فهو موجدُ الحوادث، وإن كان ممكن الوجود إفتقر في وجوده إلى موجدٍ آخر، فإن كان الأوّل لزم الدور، وإن كان غيره ترامى التسلسل، وهما باطلان كما عرفت، فلابدّ أن تنتهي الحوادث إلى موجدٍ، وهو واجبُ الوجود لذاته.

فإنْ قيل: موجدُ الحوادث قادرٌ مختارٌ، أم موجبٌ؟

فالجواب: قادرٌ مختارٌ.

فإنْ قيل: ما حَدُّ القادر، وما حدُّ الموجب؟

فالجواب:

القادرُ: هو الذي يُمكنه الفعل، ويمكنه الترك بالنسبة إلى شيءٍ واحدٍ.

والموجبُ: هو الذي يفعلُ ولا يمكنه الترك كالنّار في الإحراق، والشّمس في إشراقها.

---

١. افتقر.

فإنْ قيل: ما الدليلُ على أنّ موجد الحوادث قادرٌ مختارٌ؟

فالجواب: الدليل على ذلك أنّه لو لم يكن قادراً لكان موجَباً، كما عرفت أنّه لا واسطة بين القادر والموجَب، ولو كان موجَباً لكانت الحوادث التي هي آثاره قديمة لقدمه، وقِدَم الحوادث محالٌ، فكونه موجَباً محالٌ، فيكون قادراً، مختاراً، وهو المطلوب.

فإنْ قيل: موجِدُ الحوادث قادرٌ على كلّ مقدورٌ، أم على مقدورٍ دون مقدور؟

فالجواب: قادرٌ على كلّ مقدورٍ.

فإنْ قيل: ما الدليلُ على أنّه قادرٌ على كلّ مقدور؟

فالجواب: الدليلُ على ذلك أنّ نسبة ذاته المقدّسة إلى جميع المقدورات على السّوية، لكونها[1] ممكنةٌ، والإمكان علّة الإحتياج، فاختصاص قدرته بمقدورٍ دون مقدورٍ ترجيحٌ من غير مرجّحٍ، وهو باطلٌ، فيكون قادراً على كلّ مقدورٍ، وهو المطلوب.

فإنْ قيل: موجدُ الحوادثِ عالمٌ أم لا؟

فالجواب: العالمُ بالشيء هو الذي يكونُ الشيءُ مُنكَشِفاً له، حاضراً عنده، غيرُ غائبٍ عنه.

فإنْ قيل: ما الدليلُ على أنّ موجد الحوادث عالمٌ ؟

فالجواب: الدليل على ذلك أنّه تعالى فعل الأفعال الـمُحكمة المتقنة، وكلُّ من فعل الأفعال المحكمة المُتقنة فهو عالم.

فإنْ قيل: ما حَدّ الفعل الُمحكم المتقن؟

فالجواب: الفعلُ المحكم المُتقَن هو المطابق للمنافع المقصودة منه.

---

١. لكونها مجرّداً، ونسبتها في الاحتياج إلى ذاته المقدّسة، لكونها ممكنة والإمكان علّة الاحتياج ـ على السّوية.

فإنْ قيل: موجِدُ الحوادث عالمٌ بكلّ معلومٍ أم لا[١]؟

فالجواب: عالمٌ بكلّ معلومٍ.

فإنْ قيل: ما الدليلُ على أنّه عالمٌ بكلّ معلوم؟

الجواب: الدليلُ على ذلك أنّ نسبة ذاته المقدّسة إلى جميع المعلومات على السّوية، لكونه مجرداً، ولكونه حيّاً، وكلّ واحدٍ منها قابلٌ لأنّ يكون معلوماً للمجرّد[٢]، فاختصاص علمه تعالى بمعلومٍ دون معلومٍ ترجيحٌ من غير مرجحٍ؛ وهو باطلٌ، فيكون عالماً بكلّ معلومٍ، وهو المطلوب.

فإنْ قيل: موجد الحوادث حيٌّ أم لا؟

فالجواب: حيٌّ.

فإنْ قيل: ما حدُّ الحيّ؟

[فالجواب: الحيّ هو الذي يصحّ منه أن يقدر ويعلم][٣].

فإنْ قيل: ما الدليل على أنّه حيٌّ؟

فالجواب: ثبوت القدرة والعلم بالشيء[٤] دليلٌ على أنّه حيٌّ.

فإنْ قيل: موجدُ الحوادث سميعٌ[٥] أم لا؟

فالجواب: سميعٌ لا بالسَّمع[٦]، بل بمعنى أنّه عالم بالمسموعات، وبصيرٌ لا بعين، بل معنى أنّه عالم بالمُبصَرات.

فإنْ قيل: ما الدليل على أنّه سميعٌ، بصيرٌ بهذه المعاني؟

فالجواب: الدليلُ على ذلك أنّه عالمٌ بجميع المعلومات، ومن جملتها

١. أم بمعلوم دون معلوم.
٢. للحيّ.
٣. بياض في الأصل.
٤. للشيء.
٥. سميعٌ بصيرٌ.
٦. بأُذُن.

المسموعات والمُبصَرات، فيكون عالماً بها، سميعاً بصيراً بهذا المعنى، وهو المطلوب.

فإنْ قيل: موجدُ الحوادث مُدْرِكٌ أم لا؟

فالجواب: مُدْرِكٌ، لا بحاسةٍ يحصل الأدراك بواسطتها، بل بمعنى أنّه عالمٌ بما يُدْرَك بالحواس.

فإنْ قيل: ما الدليلُ على أنّه مُدْرِكٌ بهذا المعنى؟

فالجواب: الدليلُ على ذلك أنّه عالمٌ بجميع المعلومات التي من جملتها المُدْرَكات، فيكون عالماً بالمدركات، فيكون مدرِكاً بهذا المعنى، وهو المطلوب.

فإنْ قيل: موجِدُ الحوادث مريدٌ، كارهٌ، أم لا؟

فالجواب: مريدٌ، كارهٌ.

فإنْ قيل: ما حدّ الإرادة والكراهة؟

فالجواب: الإرادة هنا قسمان: إرادة الأفعال نفسه، وإرادة أفعال عبيده، وكذا الكراهة.

فإرادة الأفعال نفسه : عبارةٌ عن علمه الموجب لوجود الفعل في وقتٍ دون وقتٍ، بسببِ إشتماله على مصلحةٍ داعيةٍ إلى إيجاد الفعل في ذلك الوقت دون غيره.

وإرادة أفعال عبيده : عبارةٌ عن طلبه إيقاعها منهم على وجه الإختيار.

وكراهية الأفعال نفسه : عبارةٌ عن علمه الموجب لإنتفاء الفعل في وقتٍ دون وقت، بسبب إشتماله على مفسدةٍ صارفةٍ عن الإيجاد[1].

وكراهته لأفعال عبيده : عبارةٌ عن نهيه إيّاهم عن ايقاعها على وجه الإختيار.

---

١. وكراهته لأفعال نفسه عبارة عن علمه الموجب لترك فعل في وقت دون وقت، بسبب اشتماله على مفسدة صارفة عن إيجاد الفعل في ذلك الوقت.

فإنْ قيل: ما الدليلُ على أنّه مريدٌ بوجود الأفعال نفسه[١]؟

فالجواب: الدليلُ على ذلك أنّه خصّص إيجاد الحوادث بوقتٍ دون وقتٍ، والأوقات كلّها صالحةٌ للإيجاد، فلابدّ من مخصّصٍ، لإستحالة التخصيص من غير مُخصصٍ، وذلك المخصّص هو الإرادة، فيكونُ مريداً للأفعال[٢] نفسه، وهو المطلوب.

فإنْ قيل: ما الدليلُ على أنّه تعالى كارهٌ للأفعال[٣] نفسه؟

فالجواب: الدليلُ على ذلك أنّه ترك إيجاد الحوادث في وقتٍ دون وقتٍ، والأوقات صالحةٌ كلّها للترك، فلابدّ من مخصصٍ لإستحالة التخصيص من غير مخصصٍ، وذلك المخصّص هو الكراهة، فيكون كارهاً للأفعال[٤] نفسه، وهو المطلوب.

فإنْ قيل: ما الدليلُ على أنّه مريدٌ من عبيده أفعالاً، ويكره منهم أفعالاً؟

فالجواب: الدليلُ على ذلك أنّه أمرهم بالطّاعة، فيكون مريداً لها، ونهاهم عن المعصية فيكون كارهاً لها، إذ الحكيمُ لا يأمر إلّا بما يُريد، ولا ينهى إلّا عمّا يكره.

فإن قيل: موجدُ الحوادث متكلّمٌ أم لا؟

فالجواب: متكلّمٌ لا بجارحةٍ، بل بمعنى أنّه يُوجِدُ حروفاً وأصواتاً في جِسمٍ من الأجسام، تدلّ على المعانى المطلوبة له، كما فَعَل في الشجرة حين خاطب موسى عليه السلام.

فإنْ قيل: ما الدليلُ على أنّه متكلم؟

فالجواب: الدليلُ على ذلك الإجماع، والقرآن.

فإنْ قيل: كلامه تعالى حادثٌ، أم قديمٌ؟

---

١. مريدٌ لأفعال نفسه.

٢ ـ ٤. لأفعال نفسه.

فالجواب: حادثٌ غير قديم.

فإن قيل: ما الدليلُ على ذلك ؟

فالجواب: الدليلُ على ذلك من جهة العقل والنقل :

أمّا العقل: فلأنّ الكلام مركّبٌ من الحروف المتتالية التي يَعدمُ بعضها بـبعضٍ، ويَسبق بعضها بعضاً، فيكون حادثاً.

وأمّا النقل: فلقوله تعالى: ﴿**مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ**﴾، والذِّكر هو القرآن، لقوله تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَـحَافِظُونَ**﴾، ﴿**وَإِنَّـهُ لَـذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ**﴾.

فإنْ قيل: موجِدُ الحوادث واحدٌ لا شريك له أم لا؟

فالجواب: واحدٌ لا شريك له.

فإنْ قيل: ما الدليلُ على أنّه تعالى واحدٌ لا شريك له؟

فالجواب: الدليلُ على ذلك أنّه لو كان مع الحكيم حكيمٌ[1] آخر لإمتنع منه نفيه لكونه كذباً، والكذب منافٍ[2]للحكمة، لكنّ الحكيم قدنهاه، فنفيه له دليـل عـلى انتفاؤه، وإلاّ لم يكن الحكيمُ حكيماً.

وأمّا النقل: فلقوله تعالى : ﴿**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**﴾، وقوله تعالى: ﴿**إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾، وأمثال ذلك كثيرة.

فإنْ قيل: موجدُ الحوادث جوهرٌ، أم عَرَضٌ، أم لا؟

فالجواب: ليس بجوهرٍ ولا عَرَضٍ.

فإنْ قيل: ما الدليلُ على أنّه تعالى ليس بجوهرٍ؟

فالجواب: الدليلُ على ذلك أنّ الجوهر إمّا جوهرُ فردٍ، أو خـطٍ، أو سـطحٍ، أو

---

١. إلهٌ.

٢. منافياً.

جسمٍ، وكلّ واحدٍ منها مفتقرٌ حادثٌ، والباري تعالى ليس بمفتقرٍ، لكـونه واجبُ الوجود لذاته، وليس بحادثٍ، لكونه قديماً.

فإنْ قيل: ما الدليلُ على أنّه تعالى ليس بعرضٍ؟

فالجواب: الدليلُ على ذلك أنّ العرض مفتقرٌ إلى غيره، فيكونُ ممكناً، وواجبُ الوجود ليس بممكنٍ فلا يكون عرضاً.

فإنْ قيل: موجدُ الحوادث في محلٍّ، أو جهةٍ أم لا؟

فالجواب: ليس في محلٍّ ولا في جهةٍ.

فإنْ قيل: ما حدُّ المحلّ والجهة[1]؟

فالجواب: المحلُّ عبارة عن التحيّز[2] الذي تَحِلُّه الأعراض، والجهةُ هي متعلّق الإشارة الحسيّة ومقصد المتحرّك[3].

فإنْ قيل: ما الدليلُ على أنّه تعالى ليس في محلّ ولا في جهة؟

فالجواب: الدليلُ على ذلك أنّه لو حَلّ في محلٍّ أو جهةٍ لكان مفتقراً إليهما، فلا يكونُ واجبُ الوجود لذاته، وقد ثبتَ أنّه واجبُ الوجود لذاته، فلا يكون في محلٍّ ولا في جهةٍ.

فإنْ قيل: موجدُ الحوادث متّحدٌ بغيره أم لا؟

فالجواب: ليس متحداً بغيره.

فإنْ قيل: ما حدُّ الإتّحاد؟

فالجواب: صورة الاتّحاد صيرورة الشيئين شيئاً واحداً، من غير زيادةٍ ولا نقصان.

فإنْ قيل: ما الدليلُ على أنّه تعالى لا يتّحدُ بغيره؟

---

١. ما حدّ المحلّ وحَدّ الجهة.

٢. المتحيّز.

٣. والجهة هي المتعلّق للإشارة الحسيّة ومقصد المتحرّك الأيني.

فالجواب: الدليل على ذلك من وجهين:

أمّا أوّلاً: فلأنّ الإتحادُ غير معقولٍ.

فأمّا ثانياً: فلأنّ الواجب لو اتّحدَّ بغيره لكان ذلك الغير: إمّا واجباً، أو ممكناً.

فإن كان ممكناً: فالحاصلُ بعد الاتّحاد إن كان واجباً صار الممكنُ واجباً، هذا خلفٌ.

وإن كان ممكناً: صار الواجبُ ممكناً، هذا خلفٌ أيضاً.

فإنْ قيل: موجِدُ الحوادث مركّبٌ أم ليس بمركّبٍ؟

فالجواب: ليس بمركّب.

فإنْ قيل: ما الدليلُ على ذلك[١]؟

فالجواب: الدليلُ على ذلك أنّه لو كان مركباً لإفتقر إلى جزئه، وجزؤه غيره، فيكون مفتقراً إلى غيره، فيكون ممكناً.

فإنْ قيل: موجِدُ الحوادث مرئيّ بحاسّة البصر أم لا؟

فالجواب: ليس بمرئيّ بحاسّة البصر.

فإنْ قيل: ما الدليلُ على ذلك أنّه ليس بمرئيّ بحاسّة البصر؟

فالجواب: الدليلُ على ذلك أنّ المرئي بحاسّة البصر لابدّ أن يكون في جهةٍ، والله تعالى منزهٌ من[٢] الجهة، فلا يكون مرئيّاً بحاسّة البصر.

فإنْ قيل: موجِدُ الحوادث غنيٌّ عن غيره، أم محتاجٌ؟

فالجواب: ليس محتاجاً إلى غيره،وغيره محتاجٌ إليه[٣].

فإنْ قيل: ما الدليلُ على ذلك؟

فالجواب: الدليلُ على ذلك أنّه واجبُ الوجود لذاته، وغيره ممكن الوجود

---

١. ما الدليل على أنّه تعالى ليس بمركّب.

٢. عن.

٣. غنيٌّ عن غيره وغيره مفتقرٌ إليه.

لذاته، فوجب[١] وجوده لذاته، وغيرهُ ممكنٌ يقتضي استغناؤه عن غيره، وإمكان غيره يقتضي إفتقاره إليه.

الفصل الثاني: في العدل

فإنْ قيل: موجِدُ الحوادث عَدلٌ حكيمٌ، أم لا؟

فالجواب: عدلٌ حكيمٌ.

فإنْ قيل: ما حَدُّ العَدل الحكيم؟

فالجواب: العدل الحكيم هو الذي لا يفعل قبيحاً، ولا يخلُّ بواجبٍ.

فإنْ قيل: ما حَدُّ القبيح، وما حدّ الواجب؟

فالجواب:

القبيحُ: هو الذي يُذمُّ فاعله في الدُّنيا، ويُعاقب في الأخرى[٢]، ويُمدح تاركه[في الدنيا] ويُثاب في الآخرة.

والواجبُ: هو الذي يُمدَحُ فاعله ويُثابُ في الآخرة، ويُذمّ تاركه في الدُّنيا ويُعاقب في الآخرة.

فإنْ قيل: ما الدليلُ على أنّ الحكيم لا يفعل قبيحاً ولا يخلُّ بواجب؟

فالجواب: الدليلُ على ذلك أنّه لو لم يكن كذلك كان ناقصاً ، تَعالى اللهُ عن ذلك عُلوّاً كبيراً.

وأيضاً: لو جاز فعل القبيح، لجاز عليه الكذب، فيرتفع الوثوق عن وعده ووعيده، فيرتفع الأحكام الشرعيّة، ويَنتقضُ الغَرَضُ من بعثة الأنبياء والرّسل.

---

١. فوجوب وجوده يقتضي استغناؤه عن غيره، وإمكان غيره يقتضي افتقاره إليه.

٢. في الآخرة.

الفصل الثالث: في النّبوة

فإنْ قيل: حِكْمة الله تقتضي نصب الأنبياء والرّسل أم لا؟

فالجواب: تقتضي ذلك وتوجبه.

فإنْ قيل: ما حَدّ النبيّ، وما حَدّ الرُّسل؟

فالجواب :

النبيُّ: هو الإنسان المُخبِر عن الله تعالى بغير واسطة أحدٍ من البشر، أعمُّ من أن يكون له شريعة كمحمّداً صلى الله عليه وآله أو ليس له شريعة كيحيى عليه السلام، مأموراً من الله تعالى بتبليغ الأوامر والنواهي إلى قومٍ.

والمُرسَل: هو الإنسان المُخبِر عن الله تعالى بغير واسطة أحدٍ من البشر، مأموراً من الله تعالى بتبليغ الأوامر والنواهي إلى قوم.

فإنْ قيل: ما الدليلُ على أنّ نصب الأنبياء والرّسل واجبٌ من الحكيم؟

فالجواب: الدليلُ على ذلك أنّه لطفٌ، واللّطف واجبٌ من الحكيم(١)، فنصبُ الأنبياء والرّسل واجبٌ على الحكيم(٢).

فإنْ قيل: ما حَدُّ اللّطف؟

فالجواب: اللّطف هو ما يقرّب المكلّف معه إلى الطّاعة، ويُبعّدُ عن المعصية، ولا حظَّ له في التمكين، ولم يبلغ الإلْجاء.

فإنْ قيل: ما الدليلُ على أنّ اللّطف واجبٌ من الحكيم(٣)؟

فالجواب: الدليلُ على وجوبه توقّف غَرَض المكلّف عليه، فيكونُ واجباً من الحكيم(٤)، وهو المطلوب.

فإنْ قيل: مَنْ نبيُّ هذه الأُمّة؟

فالجواب: محمّد بن عبدالله بن عبدالمطّلب بن هاشم بن عبدالمناف صلى الله عليه وآله.

---

١ ـ ٤. في الحكمة.

فإنْ قيل: ما الدليلُ على نبوّته؟

فالجواب: الدليلُ على ذلك أنّه إدّعى النبوّة، وظَهَرتِ المُعجِزة[١] على يديه، وكلُّ من إدّعى النبوّة، وظهرت المعجزة[٢] على يديه، فهو نبيٌّ حقّاً.

فإنْ قيل: ما حدُّ المعجزات؟

فالجواب: المُعجِزُ هو الأمرُ الخارق للعادة، والمطابقُ للدَّعوى، المقرون بالتّحدي، المتعذّر على الخلق الإتيان بمثله.

فإنْ قيل: بما علمتم أنّه إدّعى النبوّة، وظهرتِ المُعجزة على يده؟

فالجواب: علمنا ذلك بالتواتر، فإنّه لا يشكّ من المؤمنين أحدٌ أنّ رجلاً اسمه محمّد بن عبدالله بن عبدالمطّلب[٣] ظهر بمكّة، وادّعى النبوّة،

فأمّا ظهور المُعجز على يديه ﷺ فأكثر من أن تحصى، حتّى ضَبَط المسلمون ألف مُعجزٍ[٤] من جملتها: القرآن، وانشقاق القمر، وحنين الجِذع، نبوع الماء[٥]، وختم الحصا[٦]، وشكاية البعير، وسلام الغزالة، وكلام الذئب، وكلام الزرع المسمومة، وإشباع الخلق الكثير من الطعام القليل، وإحياء الميّت، والإخبار بالغيب، وأمثال ذلك.

فإنْ قيل: ما الدليلُ على أنّ كلّ من ادّعى النّبوة، وظهرت المُعجزة[٧] على يديه نبيّ؟

فالجواب: هذه المقدّمة ضروريّة، لا يفتقرُ إلى دليلٍ، لكنّا ننبّه عليها فنقول:

المعجِزُ من فعل الله تعالى، وهو قائمٌ مقام التصديق، مَن صدّقه الله تعالى فهو صادقٌ، لإستحالة أن يُصدّق الله الكذّاب.

---

١ و٢. ظهر المعجز.
٣. عبد المطّلب بن هاشم بن عبد منافٍ.
٤. معجزة.
٥. من بين أصابعه.
٦. الحصا في كفّه.
٧. المعجز.

فإنْ قيل: وهذا النبيّ الذي أثبتموه معصومٌ أم لا؟

فالجواب: معصومٌ من أوّل عمره إلى آخره عن السّهو والنسيان والذنوب، صغائراً وكبائراً[١]، عمداً وسهواً.

فإنْ قيل: ما حدّ العِصْمة؟

فالجواب: العِصْمة لطفٌ يفعله الله تعالى بالمكلّف، بحيثُ يمتنع منه وقوع المعصية وترك الطّاعة مع قدرته عليها.

فإنْ قيل: ما الدليلُ على أنّه معصومٌ من أوّل عمره إلى آخره؟

فالجواب: الدليلُ على ذلك أنّه لو عَهِد منه سهوٌ ونسيان لارتفع الوثوق عن إخباراته، ولو عَهِد منه خطيئة لنفرت العقول عن متابعته، فتبطل فائدة البعث.

فإنْ قيل: هل علمتم من دينه أنّه خاتَمُ الأنبياء أم لا؟

فالجواب: علمنا ذلك من دينه صلى الله عليه وآله.

فإنْ قيل: بما علمتموه؟

فالجوابُ: علمنا ذلك بالقرآن، والحديث:

أمّا القرآن: فقوله تعالى: ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ**﴾، و ﴿**مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ**﴾.

وأمّا الحديث: فقوله صلى الله عليه وآله لعليّ عليه السلام: «أنتَ مِنّي بمنزلة هارونَ مِنْ موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي».

الفصل الرابع: في الإمامة

فإنْ قيل: حِكمة الله تعالى تقتضى نصب إمامٍ وتوجبه أم لا؟

فالجواب: الحكمة تقتضي وتوجبه.

---

١. الصغائر والكبائر.

فإنْ قيل: ما حَدُّ الإمام؟

فالجواب: الإمام هو الإنسان الذي له مباشرة عامّة في أُمور الدّين والدّنيا، نيابةً عن النبيّ صلى الله عليه وآله.

فإنْ قيل: ما الدليلُ على أنّ الإمامة واجبةٌ من الحكيم(١)؟

فالجواب: الدليلُ على ذلك أنّها لطف، واللُّطف واجبٌ من الحكيم(٢)، فالإمامة واجبةٌ من الحكيم(٣).

فإنْ قيل: هل يشترط في الإمام العِصْمة أم لا(٤)؟

فالجواب: يُشترطُ العِصْمة في الإمام، كما أنّها تُشترط في النبيّ صلى الله عليه وآله.

فإنْ قيل: ما الدليلُ على أنّ الإمام يجب أن يكون معصوماً؟

فالجواب: على ذلك من وجوه:

الأوّل: أنّه لو جاز عليه الخطاء، إفتقر إلى إمامٍ آخر يُسدّده، وننقلُ الكلامَ إليه ويتسلسل، ويثبتُ المطلوب.

الثاني: أنّه لو فعل الخطيئة فإمّا أن يجبُ الإنكار عليه أو لا:

فإنّ وجب الإنكار يسقطُ محلّه من القلوب، فلم يُـتّبع، والفرض من نصبه إتّباعه.

وإن لم يجبُ الإنكار عليه، سَقَطَ وجوبُ النهي عن المنكر، وهو باطلٌ.

الثالث: إنّه حافظٌ للشرع، فلو لم يكن معصوماً لم يؤمن الزيادة والنقصان منه.

فإنْ قيل: مَنْ إمامُ هذه الأُمّة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله؟

فالجواب: عليُّ بن أبي طالب عليه السلام.

فإنْ قيل: بما علمتم أنّه الإمام؟

فالجواب: علمنا بالنصّ المتواتر من الله جلّ جلاله، ومن رسول الله صلى الله عليه وآله:

---

١ ـ ٣. في الحكمة.

٤. في الإمام أن يكون معصوماً أم لا.

أمّا من الله تعالى:

فمثل قوله: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمْ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا**﴾.

ومثل قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنْ النَّاسِ**﴾.

ومثل قوله تعالى: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي**﴾.

ومثل قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ**﴾.

ومثل قوله تعالى: ﴿**فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ**﴾.

وأمّا من رسول الله ﷺ:

فمثل قوله: «أنتَ الخليفةُ من بعدي، وأنتَ وصيّي، وأنتَ قاضي ديني، سَلّموا عليه بإمرة المؤمنين».

«أقضاكُم عليّ».

«تعلَّموا منه ولا تُعلِّموه».

و«أسمعوا له وأطيعوا».

«مَنْ كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه».

«أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيَّ بعدي».

«آتيني بأحبّ خَلقك يأكُل معي من هذه الطائرة».

«أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها».

«نِعْم الراكبان هما، وأبوهما خيرٌ منهما».

«لأعطينَّ الرايةَ غداً رجلاً يحبّ الله ورسوله كرارٌ غير فرارٍ».

ومثل إخاؤه، وتزويجه، وتعميمه بعمامته، وركوبه على ناقته، وأمثال ذلك.

فإنْ قيل: مَنِ الإمام بعد عليّ عليه السلام؟

فالجواب: وَلَدَهُ الحَسَن، ثُمّ الحُسين، ثُمّ عليّ بن الحُسين، ثُمّ محمّد بن علي الباقر، ثُمّ جعفر بن محمّد الصادق، ثُمّ موسى بن جعفر(١)، ثُمّ عليّ بن موسى(٢)، ثُمّ محمّد بن عليّ(٣)، ثُمّ عليّ بن محمّد(٤)، ثُمّ الحسن بن عليّ(٥)، ثُمّ الخلف القائم المهدي صلوات الله عليه أجمعين.

فإنْ قيل: ما الدليلُ على إمامة كلّ واحدٍ من هؤلاء المذكورين؟

فالجواب: الدليلُ على ذلك أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله نصّ عليهم نصّاً متواتراًبالخلافة:

مثل قوله «إبني هذا الحُسين إمامٌ، ابنُ إمام، أخو إمام، أبو أئمّة تسعة، تاسعهم قائمهم يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما مُلِئتْ ظُلماً وجوراً».

وأمثال قوله صلى الله عليه وآله في حقّ القائم عليه السلام: «ولو لم يبق من الدُّنيا إلّا ساعة واحدة لطوّل الله تعالى تلك الساعة حتّى يخرج رجلٌ من ذريّتي إسمه كإسمي، وكُنيته كُنيتي، يملأ الأرض قِسْطاً وعدلاً كما مُلِئتْ ظُلماً، ويجب على كلّ مخلوقٍ متابعته».

ولأنّ كلّ إمام نصَّ على مَنْ بعده(٦).

ولأنّهم صلوات الله عليهم ظهرتْ عنهم المعجزات(٧) خارقةً للعادة، لم تظهر على يد غيرهم، كعجن الحصا وأمثال ذلك.

فإنْ قيل: مَنْ إمامُ هذا الزمان؟

فالجواب: القائم المنتظر المهدي محمّد بن الحسن العسكري عليه السلام.

---

١. الكاظم.
٢. الرِّضا.
٣. التقي الجواد.
٤. الهادي.
٥. العسكري.
٦. نصّاً متواتراً بالخلافة.
٧. معجزات وكرامات.

فإنْ قيل: هو موجودٌ أم سيوجد؟

فالجواب: موجودٌ من زمان أبيه العسكري عليه السلام، لكـنّه مسـتترٌ إلى أن يأذن الله تعالى بالخروج، فيملأُ الأرضَ قِسْطاً وعدلاً، كما مُلِئَتْ ظُلماً وجوراً.

فإنْ قيل: ما الدليلُ على وجوده؟

فالجواب: الدليلُ على ذلك أن كلّ زمانٍ لابدّ فيه من إمامٍ معصومٍ، وإلّا لخلا من إمامٍ معصوم، مع أنّه لطفٌ، واللّطف واجبٌ على الله تعالى[1].

فإنْ قيل: ما وجه إستتاره؟

فالجواب: وجه إستتاره كثرة العدوّ، وقلّة النّاصر، وجاز أن يكون لمصلحةٍ خفيةٍ إستتاره[2] الله تعالى بعلمه.

فإنْ قيل: قد تقدّم أنّ الإمامة لطفٌ، واللّطفُ واجبٌ على الله تعالى، فإذا كـان مستتراً كان الله تعالى مُخلّاً بالواجب، تعالى الله عن ذلك علّواً كبيراً؟

فالجواب: اللّطف الواجبُ على الله تعالى في الإمام هو نصبه، وتكليفه بالإمامة، والله تعالى قد فَعَل ذلك، فلم يكن مُخلّاً بالواجب، وإنّما الإخلال بالواجب من قبل الرعيّة، فإنّهم تجبُ عليهم أن يتابعوه، ويمتثلوا أوامره ونواهـيه، ويـمكّنوه مـن أنفسهم، فحيثُ لم يفعلوا ذلك كانوا مُخلّين بالواجب، فهَلَاكُهُم من قِبَل أنفسهم.

فإنْ قيل: ما الطريقُ إلى معرفته حين ظهوره بعد إستتاره؟

فالجواب: الطريقُ على ذلك هو ظهور المُعجز على يده.

الفصل الخامس: في المعاد

فإنْ قيل: كلُّ من إتّصف بالحياة هل يعادُ بعد الموت أم لا؟

فالجواب: كلُّ من إتّصف بالحياة يُعاد بعد الموت.

---

١. في كلّ زمان.

٢. استأثر الله تعالى بعلمها.

فإنْ قيل: ما الدليلُ على ذلك؟

فالجواب: الدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿**وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ**﴾.

وإخبار الصادق عليه السلام حقٌ، فإنّ العقل والنقل دلّ على إعادة من له عوضٌ أو عليه عوضٌ، والنقل دالٌ على إعادة الجميع.

فإنْ قيل: ما جاء به الرَّسول من سؤال القبر، ومنكرٍ ونكيرٍ، وشُبرٍ وشُبير، وحَشر الأبدان، والنفوس، والميزان، وتطاير الكتب، وشهادة الجوارح، والصّراط، والجنّة، وما وعد الله تعالى بها من النعيم الدائم الذي لا ينقطع[1]، وشفاعة محمّدٍ صلى الله عليه وآله لأهل الكبائر، والكوثر الذي يَسقي منه عليٌّ عليه السلام العِطاش من المؤمنين حقٌّ أم لا؟

فالجواب: حقٌّ لا شكّ[2] فيه لأحدٍ من المؤمنين.

فإنْ قيل: ما الدليلُ على أنّ ما جاء به النّبي صلى الله عليه وآله فهو حقّ؟

فالجواب: الدليلُ على ذلك أنّه صلى الله عليه وآله معصومٌ، وكلّ ما أخبر به المعصوم فهو حقّ، وإلّا لو لم يكن المعصوم معصوماً [لأرتفع الوثوق عن إخباراته]، فكلَّ ما أخبر به النبيّ صلى الله عليه وآله فهو حقٌّ.

***

وهذا آخر ما أردنا إيراده في هذه المقدّمة، ولنختمها بآيةٍ من كتاب الله العزيز، وهي: ﴿**سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ وصَلّى الله على محمّد وآله أجمعين، كتبه العبد محمّد زمان.

---

١. أبداً.

٢. يشكّ.

٤٤

كفاية الطالبين فيما يجب على المكلّفين

أحمد بن عبدالله بن المتوّج البحراني

القرن الثامن الهجري

۞ هذه الرسالة الاعتقادية لأحد فقهاء الإماميّة من آل المتوّج البحراني، من الأسر العلميّة في البحرين (راجع ترجمته في: أعيان الشيعة: ج ٣ / ١٠، وأعلام الشيعة: ق٨ / ص٧). تحدّث الشيخ الطهراني عنها (في الذريعة: ١٨ / ٩٣) بقوله: (كفاية الطالبين في ما يجب على المكلّفين من أصول الدين وفروعه، لشيخ أحمد بن عبدالله بن سعيد المتوّج البحراني، تلميذ فخر المحقّقين ولد العلّامة الحلّي، ذكره المحدّث الحرّ العاملي. واحتمل في «اللؤلؤة» أنّه لوالده، وكأنّه أخذه من كلام المولى محمّد سعيد المرندي في كتابه «تحفة الإخوان»، ولكن خرّيت الصناعة في «رياض العلماء» وافق المحدّث الحرّ. وهو مرتّب على قاعدتين: أوّلهما في الواجبات الكفائية، وثانيهما في التكاليف السمعية وفروع الدين).

اعتمدنا في هذا التحقيق على نسخة مخطوطة وهي ضمن مجموعة برقم ١٧٥٧/٤ في مكتبة الإمام الحكيم العامّة في النجف الأشرف.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتطوّل بجوده وإفضاله، المتفضّل بسابغ كرمه ونواله، وصلّى الله على سيّدنا محمّد النبيّ وآله.

أمّا بعد: فقد سألت أيّها الأخ في الله أدام الله إقبالك، وبلّغك في الدارين آمالك، أن أملي عليك رسالة موجزة فيما يجب على الأعيان، وبمعرفته تتحقّق الإيمان، وأتبعها بمسائل شرعيّة عمّت بها بلوى المكلّفين، ولم يتعرّض لأفرادها أحداً من المصنّفين بما لا يكاد يستغنى عنها، ولا يسع المكلّف التخلّي منها. فأجبتُ مبتغاك، وسارعت إلى رضاك، مع قلّة بضاعتي، وكثرة إضاعتي، متقرّباً إلى من لا يستصغر القُرُبات، ولا يحتقر أهل الطلبات. ورتّبتها على قاعدتين وتذييل، وبالله استهدى إلى سواء السبيل، ومِنْ كرمه استمدّ المعونة والتسديد، إنّه حميدٌ مجيد فعّال لما يريد.

القاعدة الأولى: في الواجبات العقلية

أقول: يجب على [كلّ واحدٍ من]المكلّفين أن يعلم أنّ العالَم حادثٌ ، لعدم خلوّه عن الحركة والسكون الحادثين، بدليل فناء إحداهما عند طريان الآخر. وأن يعلم أنّ له محدِثاً، لقضاء الضرورة باحتياج الصنعة إلى صانعٍ. ومحدِثه هو الله. وأن يعلم أنّ ذلك الصانع موجود، لأنّ تأثير المعدوم ظاهر الاستحالة. وأن يعلم أنّه واجب الوجود، لا يتطرّق إليه العدم أصلاً، إذ لو تطرّق إليه العدم أو جاز عليه لاحتاج إلى صانع ويتسلسل ذلك أو يدور، وبطلانهما ظاهرٌ. وأن يعلم أنّه قديمٌ أزليٌ، باقٍ أبدي وإلّا لم يصدق عليه إلّا أنّه واجب الوجود. وأن يعلم أنّه قادرٌ مختارٌ، وإلّا لزم قِدَم العالَم لقِدمه، أو حدوثه تعالى لحدوث العالم، ومعلوم بطلانهما لما بيّنّاه. وأن

يعلم أنّه عالِم، لإحكام صُنعه هذا العالم، واشتمال كلّ صنعةٍ صدرت عنه على المنافع المطلوبة منه ، وللقرآن.

وأن يعلم أنّه واحدٌ للقرآن، وإلّا لكان يلزم تركيبه ممّا به المشاركة والممايزة، والتركيب على الله تعالى محالٌ كما يأتي. وأن يعلم أنّه حيّ لما ثبت من كونه قادرٌ عالمٌ. وأن يعلم أنّه عالم بجميع المعلومات، قادرٌ على جميع الممكنات، لاستواء جميعها إلى ذاته المقدّسة في الإمكان. وأن يعلم أنّه سميعٌ بصيرٌ، لما ثبت من كونه تعالى عالمٌ بجميع المعلومات والمبصَرات، وللقرآن. وعنه يعلم كونه مُدرِكاً.

وأن يعلم أنّه مريدٌ ، لصدور أفراد هذا العالم عنه مختلفات، ويقدّم بعضها بعض في الوجود، وللقرآن.

وأن يعلم أنّه كارهٌ لنهيه عن المعاصي وللقرآن. وأن يعلم أنّه متكلّم للاجماع وللقرآن، ولأنّه ممكن. وأن يعلم أنّه عدل حكيم منزّه عن الإخلال بالواجب وفعل القبيح، وإلّا لزم النقص عليه تعالى.

وأن يعلم أنّ أنواع اللطف واجبة عليه تعالى،لمناسبة ذلك حكمته، ولئلّا ينتقض غرضه.

وأن يعلم أنّه تعالى ليس بجسم، ولا ما يتألّف منه، وإلّا لاحتاج إلى حيّز. ولا عرض وإلّا لاحتاج إلى محلّ. ولا في جهةٍ وإلّا لاحتاج إليها. ولا مركّبٍ عن شيءٍ وإلّا لاحتاج إلى جزئه المغاير له. ولا متّحدٌ لشهادة العقول بنفي الاتّحاد. ولا مرئيٌ، للقرآن، ولما ثبت أنّه ليس في جهة. وما دلّ ظاهره على الرؤية، فمؤوّلٌ . ولا محتاجٌ لما ثبت من أنّه واجب الوجود.

وأن يعلم وجوب بعثة الأنبياء، إذ بها يقرب العبد إلى الطاعة ويبعد عن المعصية. وأن يعلم أنّهم معصومون قبل البعثة وبعدها، وإلّا لأدّى إلى بطلان الغرض من بعثتهم، والنفور من الانقياد إليهم.

وأن يعلم أنّ النسخ جائزٌ عقلاً، لامكان كون الفعل مصلحة في وقتٍ مفسدةٌ في آخر. وإنّما ذكرنا هذا لتوقّف نبوّة نبيّنا عليه السلام عليه.

وأن يعلم حقيقة نبوّة نبيّنا صلى الله عليه وآله، لما ثبت بالتواتر من ادّعائه النبوّة، وظهور المعجز على يده المطابق للدعوى الخارق للعادة على يده. وكفىٰ بالقرآن معجزاً.

وأن يعلم أنّه خاتم الأنبياء، أي لا نبيّ فيما بينه وبين القيامة. ولا نزاع في هذه المسألة، ولأنّه معلوم من كتابه وسنّته ضرورة.

وأن يعلم وجوب نصب الأئمّة عليهم السلام لمساواتها النبوّة في إصلاح المكلّفين، وتقرّبهم من الطاعات، وإبعادهم عن المعاصي. وأن يعلم أنّهم معصومون لما تقدّم منها في النبوّة، إذ الغرض منهما في الحقيقة واحدٌ.

وأن يعلم أنّ الإمام الحقّ بعد النبيّ صلى الله عليه وآله بلا فصل عليّ بن أبي طالب عليه السلام بنصّ النبيّ عليه السلام في مواضع كثيرة، وللقرآن ولاختصاصه بالعصمة دون ممّن ادُّعيت له بعده.

وأن يعلم أنّ الإمام من بعده ولده الحسن، ثمّ الحسين، ثمّ عليّ بن الحسين، ثمّ محمّد بن علي الباقر، ثمّ جعفر بن محمّد الصادق، ثمّ موسى بن جعفر الكاظم، ثمّ عليّ بن موسى الرضا، ثمّ محمّد بن علي الجواد، ثمّ عليّ بن محمّد الهادي، ثمّ الحسن العسكري، ثمّ الخلف الحجّة صلوات الله عليهم أجمعين، للنصّ عليهم، ولاختصاصهم بالعصمة.

وأن يعلم حقّية بقاء القائم عليه السلام لما ثبت من أنّ الإمام لطف، واللطف واجب على الله، فالإمامة واجبة على الله تعالى ما بقي التكليف. واستتاره إمّا للخوف من أعدائه، أو لأمرٍ استأثره الله تعالى بعلمه. وأن يعلم أنّه سيظهر مؤيّداً منصوراً يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، وللقرآن، وللنصوص المتواترة عن النبيّ عليه السلام وعن الصادقين عليهما السلام بعده بذلك، وما أخبر به النبيّ الصادق والأئمّة بعده، يجب الانقياد إليه والتصديق له، ولأنّه ممكن.

وأن يعلم أحوال القيامة من : الحشر والحساب ، والميزان والصراط، وما أعدّ الله لأوليائه من درجات النعيم، وما أعدّ لأعدائه من درجات الجحيم حقٌّ، للقرآن، وإخبار الصادقين عليهم السلام بذلك، ولأنّه ممكن والله تعالى قادر على جميع الممكنات. ولوجوب إثابة المطيع ومعاقبة العاصي، وإنصاف المظلوم.

وأن يعلم أنّ المؤمن إذا ارتكب شيئاً من المحرّمات، أو ترك شيئاً من الطاعات الواجبات، وكان ذلك حقّاً لله محضاً وتاب، خَلَص من ذلك تفضّلاً من الله تعالى عليه وتطوّلاً، وللقرآن والأخبار. أمّا مظالم العباد فلا إلّا بإيفائهم أو حصول البراءة منهم.

وأن يعلم أنّه إذا بعث مَن مات مُصرّاً على معاصيه، فإن تفضّل الله تعالى بعفو عمّا يتعلّق من ذنوبه به، خَلَصَ من ذنوبه، وكان من الفائزين. وكذا من شفع فيه من له الشفاعة، ومع فقدهما يستوفى منه قدر ما وجب عليه من العقاب، ثمّ يخرج من دار البوار والجحيم إلى ذلك القرار والنعيم. وما ذهب إليه بعضهم من الموازنة والإحباط والتكفير فباطلٌ لا نطوّل هذه الحزازه بالاستدلال على بطلانه.

وأن يعلم أنّ التكليف حَسَنٌ، وهو إلزام مَن تجب طاعته أمراً... بشرط الإعلام، إذ به تحصل السعادة الأخروية الأبديّة، المقارنة للتعظيم والإجلال، التي لا يتصوّر الابتداء به عقلاً، والحوالة في جميع ما ذكرناه على النظر المستقيم الذي مرجعه إلى العقل السليم، ولا يكفى قبول النقل فيه، وإن كان من عدل.

ثمّ العبادات التي كلّفنا الله تعالى بها خمس: الصلاة والزكاة والصوم والحجّ والجهاد، ولابدّ من تبيّن ذلك مفصّلاً.

إنتهت القاعدة الأولى بعون الله.

٤٥

غُنية المكلّفين في أصول الدّين

لمؤلّف من القرن ٨ هـ

۞ هذه الرسالة الاعتقادية لأحد متكلّمي الإماميّة الذي نجهل إسمه، إذ لم يرد ذكرٌ لإسمه في رسالته هذه ولا في شرحها ولا في الفهارس. نعم هناك قرينة يـمكن مـن خلالها أن نحدد الفترة الزمنيّة التي عاش فيها المؤلّف، والقرينة الوحيدة التي يمكن أن نستعين بها ــ فضلاً عن سياق الرسالة ومضمونها ــ هي أنّ المؤلّف أشار في «هداية الطالبين» إلى عَلَمين من أعلام الإماميّة:

أحدهما: خواجه نصيرالدين الطوسي المتوفى سنة ٦٧٢ هـ

والآخر: نصيرالدين عليّ بن محمّد بن عليّ الكاشي الذي نعته الشيخ الطهراني في (طبقات أعلام الشيعة: ق ٨ هـ / ص ١٤٩) بأنّـه: (الإمـام العـلّامة المـحقّق اسـتاذ الفضلاء) المتوفى سنة ٧٥٥ هـ و عليه فنتحمل قوياً أن يكون المؤلّف من أعلام القرن الثامن الهجري. و قد ألّف رسالته المختصرة والمسمّاة بـ(غُنية المكلّفين في أصول الدين) أولاً، ثمّ بطلبٍ من بعض أصحابه شرحها شرحاً مـزجـيّاً وسـمّاه بـ(هـدايـة الطالبين لشرح غُنية المكلّفين). راجع: الذريعة: ١٦ / ٦٩ و ٢٥ / ١٨١.

وقد اعتمدت في هذا التحقيق على نسخة ضمن مجموعة برقم ٢٨٢٢ مــخطوطة في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران (فهرس المكــتبة: ج ١٠/ ١٣٩). وهــي مطبوعة سابقاً سنة ١٤١٩هـ بتحقيقنا في مجموعة (ميراث إسلامي ايران) الدفتر ٨/ ص٥٠٩.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ الأرباب، ومنشئ السّحاب، وخالق العبد من تراب. والصلاة على لبّ اللّباب محمّد وعترته، وأولي الجودة، ومن عندهم علم الكتاب.

أمّا بعد: فهذه رسالة سمّيتها «غنية المكلّفين في أصول الدين».

فصل

المعقول: إمّا موجودٌ، أو معدوم.

والموجود الخارجي: إن كان وجوده حتماً فواجب لذاته، وإلّا فمكن. ومن هنا يعلم أنّه لابدّ من موجدٍ واجبُ الوجود.

فصل: في صفاته الثبوتيّة التي هي صفات الإكرام

الفاعل إن كان فعله ملازماً لذاته خارجاً فموجَب، وإلّا فقادر، ومن هنا يعلم أنّه لو كان الواجب موجَباً لزم قِدم العالم مع ثبوت إمكانه. وإحكامُ فعله وإتقانه دليل على علمه. وقدرته وعلمه دلّاً على حياته. وحياته تعالى واستحالة الترجيح يدلّان على عموم قدرته وعلمه. والتخصيص في إيجاد العالم والقرآن دلّاً على إرادته وكراهته، وهما علمه بالمصلحة لعدم صلاحيّة غيره لذلك.

والسّمع دلَّ على اتّصافه بالسَّمع والبصر والإدراك والحمل على الحقيقة، فيتعيّن العلم بالمسموعات والمبصَرات.

والقرآن دلَّ على اتّصافه تعالى بالكلام، وكونه لا حرفاً ولا صوتاً غير معقول، [و] حدوثه يعلم من تركُّبه.

فصل: في صفاته السلبيّة المسمّاة بصفات الجلال

الواجب ليس بممكن، وكلّ مركبٍ ممكن، فلا يكون الواجب تعالى مركباً، للزوم الدور المحال.

ووجوبه تعالى دلَّ على استحالة كونه جسماً أو عرضاً، فيستحيل تحيَّزه، ويستحيل حلوله، ويستحيل الإشارة الحسيّة إليه، واللَّذة والألم عليه، وقيام الحوادث، وكونه في جهة فيستحيل رؤيته.

ووجوبه دلَّ على صدق خبره، وعدم احتياجه، وانتفاء الأحوال مع أنّها غير معقول، والآحادُ غير معقول.

ووجوبه تعالى والتّمانع والنقل يدلّ على أنّه تعالى واحدٌ.

فصل: في العدل وما يتوقّف عليه من المقدّمات

الفعل إنّ نفر العقل منه فقبيح، وإلّا فحسن. والعقل قاض بهما ضرورة، ولوجودهما سمعاً، وحكم الملاحدة والهند بهما، وليس ذلك لاختلافهما فيهما.

والعبيد موجِدون لأفعالهم اختياراً، لعدم كونها على وتيرةٍ واحدة ، وللتكليف، وللوعد والوعيد، والقرآن الذي لا يقبل التأويل.

والباري سبحانه وتعالى عدلٌ حكيمٌ لوجوب وجوده، ولوجود الشرايع، وأفعاله معلّلة بأغراض حسنة عائدة إلى غيره، فلا يلزم استكماله.

ويجب عليه فعل ما يقرّب من الطاعة، ويبعّد عن المعصية الذي يمكن الفعل من دونه ولا ينافي التكليف.

وعوض الألم إن صدر عنه تعالى، وكذا الألم الصادر عن غير العاقل، أو عنه بأمره، أو إباحته.

فصل: في النبوّة

لمّا كان الاجتماع الذي لابدّ منه مظنّة النزاع، المؤدّى ذلك إلى اضمحلال النوع الإنساني لو لا قوانين عادلة يرجع إليها إذا وقع، وجب وجودها، ولكونها لطفاً.

والنبيُّ معصومٌ من أوّل عمره إلى آخره، وإلّا لم يحصل الانقياد التامّ إليه، وهو خلاف الحكمة.

والعصمة لطفٌ للمكلّف صادرٌ من الله، مع ذلك لا يختار قبيحاً، ولا ترك واجباً مع القدرة عليهما.

والنبيّ صلى الله عليه وآله منزّهٌ عن كلّ ما يوجب النفير لما قُلنا.

والنبيّ صلى الله عليه وآله أفضل من رعيّته للعقل والنقل. وفي هذا الزمان محمّد بن عبدالله ، لادّعائه المقترن بالمعجِز ، قد أخبر ببقائها ما بقي المكلّفون، فيكون إخباره صدقاً، فيجب كونه أفضل الأنبياء.

والأنبياء أفضل من الملائكة، إذ أفضل العبادات أحمزها.

فصل: في الإمامة

الغرض الذي نصب له النبيّ باق، والنبي ليس بباقٍ، فيجب وجود نائبه العام واستحاله الدور والتسلسل دلت على عصمته، ولأنّه لو لاها سقط محلّه من القلوب، ولأنّه حافظٌ للشَّرع، فلا يؤمن الزّيادة والنقصان لولاها، ويجب أن يكون منزّها عن كلّ ما يوجب التَنفير وإلّا سقط.

ويجب أن يكون الإمام أفضل من جميع رعيته، فغير عليّ بن أبي طالب ليس بإمام ، ونصّ الله ورسوله المعيّنين له دون غيره، ثمّ من بعده ابنه الحسن، ثمّ الحسين، ثمّ عليّ بن الحسين، ثمّ محمّد الباقر، ثمّ جعفر الصادق، ثمّ الكاظم، ثمّ الرضا، ثمّ الجواد، ثمّ الهادي، ثمّ العسكري، ثمّ ابنه المهدي، صلوات الله عليهم

أجمعين، لعصمتهم دون غيرهم، وزيادة شرفهم، ونص الله رسوله، ونـص سـابقٍ منهم على لاحقه.

والمهدي موجودٌ، لوجوب اللّطف في كـلّ وقتٍ، واسـتبعاد طـول عـمره جـهلٌ وعنادٌ، وغيبته لا يقطع من اللّطيف، ولا يلزمه إخلاله بالواجب لوجوب حفظ نفسه.

فصل: في ذكر المعاد وتوابعه

أخبر الأنبياء بالمعاد الجسمانيّ فـيجب أن يكـون حـقّاً، لوجـوب التكـليف المستلزم للجزاء، ولأنّه لطفٌ، وكلّ لطفٍ واجبٌ.

والعقل والسَّمع دلاً على عود المكلّفين، والسَّمع دلَّ على عود غيرهم.

الميزان، وحساب القبر، وتطاير الكتب، ونعيم الجنّة من المآكل والمشارب، و المناكح ، والنكال، والأغلال، والسّرابيل حقّ. لإخبار المعصوم، والجـنّة والنّـار موجودتان للقرآن.

والموافي بالإيمان من المكلّفين يستحقّ الثواب الدائم، وغيره يعاقب دائماً.

الشفاعة من النبيّ والأئمّة والمؤمنين ثابتة للقرآن وإخبار المعصوم به، وكـذا العفو من الله [ثابت بدليل]القرآن، وإخبار المعصوم.

ومن فعل كبيرة معها إيمان، ولم يـحصل له أحـدهما يـدخل النـار أوّلاً ثـمّ الجنّةللحديث.

والتوبة هي النّدم واجـبةٌ، لوجـوب حـفظ النـفس، وللـقرآن، ويـجبُ عـليه تعالى قبولها.

ويجبُ الأمرُ بالمعروف والنهي عن المنكر على الأعيان، للحديث، والقـرآن، لأنّه لطفٌ واجبٌ على الأعيان، بشرط الأمن، وتجويز التأثير، بشرط العلم بهما، وكونهما ممّا يقعان.

وهذا آخر ما أردناه، ونهاية ما قصدناه، والحمدلله على الإتمام.

٤٦

رسالة في الاعتقادات

لمؤلّف من القرن ٨ هـ

۞ هذه رسالة مختصرة و موجزة في اعتقادات الإماميّة، بيّن فيها كـاتبها الأصـول الاعتقادية الخمسة المعروفة عند الإماميّة، وأمّا كاتبها فلا زلنا نجهله و لا نعرف عن حياته شي سوى أنّه نحتمل قويّاً أنّه من أعلام القرن الثامن للهجرة، باعتبار أن نسخة الرسالة موجودة ضمن مجموعة رسائل جُلّها اعتقادية و من القرن الثامن، و جميعها بخط جمال بن عليّ بن مجد الدين سديد مؤرخة سنة ٨٧٥ هـ، و هي من مخطوطات مكتبة السيّد المرعشي بقم برقم ٥١٤ (راجع فهرس المكتبة: ج ٢ / ١٨٨) و قد اعتمدنا عليها في هذا التحقيق. و قد طبعت هذه الرسالة بـتحقيقنا فـي مـجموعة (مـيراث إسلامي ايران) ج ٧ / ٥٧٥، سنة ١٤١٨ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

إذا سألك سائلٌ وقال: ما الإيمان؟

قل: هو التصديق بالله، وبالرسول، وبما جاء به الرسول، وبالائمّة، وكلّ ذلك بالدليل لا بالتقليد. وهو مركبٌ ومرتّبٌ على خمسة أركان، من عرفها كان مؤمناً ومن جهلها كان كافراً، وهي:

التوحيد، والعدل، والنبوّة، والإمامة، والمعاد.

وحدّ التوحيد: إثبات صانع واحدٌ للعالم ونفي مازاد عليه.

والعدل: تنزيه ذات الباري تعالى عن فعل القبيح، والإخلال بالواجب.

والنبوّة: هي الإخبار عن الله تعالى بغير واسطة أحد من البشر، وإنّما الواسطة ملكٌ من الملائكة وهو جبرئيل.

والإمامة: رياسة عامّة، هي تقتضي لشخصٍ من الإشخاص في أمور الدين والدنيا، معصوم بنصّ النبيّ صلى الله عليه وآله.

والمعاد: اعادة الأجسام على ما كانت عليه.

والدليل [على] أنّ الله تعالى موجود: أنّ العالم أثره، والأثر يدلُّ على وجود المؤثر.

والدليل على أنّ العالم محدَث: لأنّه لا يخلو عن الحوادث، وكلّ ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادثٌ، والحادث هي الحركة والسكون، والدليل على حدوث الحركة والسكون أنّ كلّ واحد منهما إذا وُجِد الأوّل عدم الآخر، ولا نعني بالمحدَث إلّا الذي يوجد ويعدم.

والدليل على أنّه تعالى واجب الوجود: لأنّا نقسم الموجود إلى قسمين: واجب الوجود، وممكن الوجود.

فواجب الوجود: هو الذي لا يفتقر في وجوده إلى غيره، ولا يجوز عليه العدم، وهو الله تعالى.

وممكن الوجود: هو الذي يفتقر في وجوده إلى غيره، ويجوزُ عليه العدم، وهو ما سوى الله تعالى.

فلو كان الباري تعالى ممكن الوجود لإفتقر إلى مؤثّر، والمفتقر ممكنُ الوجود، فيكون الباري تعالى واجبُ الوجود، وهو المطلوب.

والدليل على أنّه تعالى قديمٌ أزلي: أنّ القديم الأزلي لا أوّل لوجوده، فلو كان البارى تعالى لوجوده أوّل لكان محدَثاً، وقد ثبت أنّه تعالى واجب الوجود، فيكون قديماً أزليّاً.

والدليل على أنّه تعالى أبدي: أنّ الأبدي هو الذي لا نهاية لوجوده، فلو كان الباري تعالى لوجوده نهاية لكان محدَثاً، وذلك عليه محال لوجوب وجوده. ومضى أنّه باقٍ أي مستمر الوجود بين القديم والأبدي.

والدليل على أنّه تعالى قادرٌ مختارٌ: أنّ الفاعل على قسمين:

قادرٌ مختار، ومُوجَب.

فالقادر المختار هو الذي يصدر عنه الفعل، ويمكنه الترك.

والموجَب هو الذي يصدر [منه] الفعل دفعةً واحدةً ولا يمكنه الترك، كالنار في إحراقها، والشمس في إشراقها. فلو كان الباري تعالى موجباً لزم قِدَم العالم وقد بيّنا حدوثه، أو حدوث الباري تعالى، وقد بينّا قِدمه وقِدم العالم وحدوث الباري تعالى، وهما محالان، فيكون الباري تعالى قادر مختار.

والدليل على أنّه تعالى عالمٌ: أنّ العالِم هو الذي يصدر عنه الأفعال المحكمة المتقنة على جهة الإنتفاع به، وهذا ظاهر في حقّه تعالى، فيكون الله تعالى عالماً.

والدليل على أنّه تعالى حيّ: أنّه قادرٌ عالمٌ بالأشياء كلّها، فهو عالمٌ بما يسمع منّا وما يبصر، وهو معنى كونه سميعاً بصيراً.

والدليل على أنّه واحد: أنّ معنى الواحد، المنفرد بصفاتٍ ذاتيّةٍ لا يُشاركه فيها غيره، فلو كان الباري معه الآخر لاشتركا في الذّات والصفات، والمشارك ممكنٌ، فالله تعالى واجب، فيكون الله تعالى واحد.

والدليل على أنّه تعالى مريدٌ: أنّه أمر بالطاعة ونهى عن المعصية، والحاكم لا يأمر إلّا بما يريدُ، ولا يَنهى إلّا عمّا يكره.

والدليل على أنّه تعالى ليس بجسم: أنّ الجسم هو المركب الذي يقبل القسمه، وهو محدَثٌ لإفتقاره إلى جزء الذي يتركّب منه، والله تعالى واجبُ الوجود، فإنّ الله تعالى ليس بجسم.

والدليل على أنّه ليس بعرض: لأنّ العرض هو الذي يحلّ في الأجسام من غير، متجاوزةٍ ولا يمكن قيامه بذاته، فلو كان الباري تعالى عرضاً لأفتقر إلى محلّه، وقد ثبت غنائه، فهو ليس بِعَرَض.

والدليل على أنّه تعالى [ليس] بجوهرٍ: أنّ الجوهر هو الذي يتركّب الأجسام منه، وهو محالٌ [في حقه تعالى لحدوثه].

وبيان حدوثه: افتقاره إلى محلّ يحلُّ فيه، والمفتقر ممكنٌ، وقد ثبت أنّه تعالى واجب الوجود، فهو ليس بجوهر.

والدليل على أنّه تعالى ليس بمرئي: لأنّ الرؤية لا تقع إلّا على الأجسام والألوان، والله تعالى ليس بجسم ولا لون، فلا يكون مرئيّاً.

والدليل على أنّه تعالى ليس بمحتاجٍ: أنّ الحاجة لا تكون إلّا في الذّات أو الصفات، والله تعالى غنيّ في ذاته وصفاته، فلا يكون محتاجاً.

والدليل على أنه تعالى عادل حكيم، لا يفعل القبيح ولا يخلُّ بواجب: أنّ فعل

القبيح لا يفعله إلّا جاهلاً بقبحه، أو عابثاً، أو مفتقراً، والله تعالى غنيٌ في ذاته وصفاته، فلا يفعلُ قبيحاً، ولا يخلُّ بواجب.

والدليل على نبوّة نبيّنا محمّدﷺ: دعواه النبوّة، وظهر المعجز على يديه، والمعجز من فعل الله، فيجب أن يكون نبيّاً حقّاً ورسولاً صدقاً.

والدليل على أنّه معصومٌ لا يفعل قبيحاً ولا يخلُّ بواجب: لأنّه لو صدر عنه القبيح لنفرت العقول عنه، فتبطل فائدة البعثة، فيجب أن يكون معصوماً من أوّل عمره إلى آخره.

والدليل على أنّه خاتم الرّسل: أنّه معلوم من دينه، لقوله تعالى: ﴿**مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ**﴾.

ولقوله لعليّ أمير المؤمنينعليه السلام: (أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيَّ بعدي).

والدليل على إمامة عليّ بن أبي طالبعليه السلام **وأولاده الطيّبين الطاهرين**: نصُّ النبيّ ﷺ وأنّ الفائدة [في] الإمامة أن يكون معصوماً [و] غيرهم ليس بمعصوم. فتكون الإمامة فيهم صلوات الله عليهم.

والدليل على أنّ الإمام حيّ : ببقاء التكليف لأنّ التكليف لطفٌ، واللطف واجبٌ على الله تعالى. فيجب أن يكون حيّاً موجوداً.

ويجبُ أن يعتقد أنّه تعالى يُعيد الأجسام على ما كان عليه لإيصال الحقّ إلى مستحقّيه، [و] ما ثبت من عدله وحكمته، فثبت إعادة الأجسام.

***

تمّ الكتاب بعون الملك الوهاب، سنة خمس وسبعين وثمان مائة، كاتبه الفقير جمال بن عليّ بن مجد الدِّين سديد.

٤٧

رسالة في الفَرضِ العَيني

لمؤلّف من القرن التاسع أو قبله

لا نمتلك معلوماتٍ تفصيليّة عن مؤلّف هذه الرسالة الاعتقاديّة ، التي تدلّ القرائن الداخليّة والخارجيّة على أنّها من مصنوعات ومكتوبات القرن التاسع الهجري أو ما قبله، فهي موجودة ضمن مجموعة نفيسة برقم ١٥٤٤١، محفوظة في مكتبة مجلس الشورى الاسلامي الإيراني (فهرست المكتبة: ج٤٣/ ٩١ ـ ٩٤) والتي تتضمّن عدداً من الرسائل الاعتقاديّة الشيعيّة من القرون المتقدّمة، وبرغم أنّ النسخة فاقدة لتاريخ الكتابة والاستنساخ، إلّا أنّ بعض رسائلها مؤرّخة ممّا تدلّ على تقدّم الرسائل المدوّنة فيها على التاريخ المذكور ، ومنها رسالتنا هذه، فقد ورد في آخرها أنّها كتبت يوم السبت ٤ ربيع الأوّل سنة ٨٢٢ هـ

وهذه الرسالة كسائر الرسائل الاعتقاديّة، تتضمّن خلاصة الأُصول الخمسة عند الشيعة بأسلوب موجز وأدلّة مختزلة، واستدلالات قريبة إلى أذهان عامّة النّاس.

بسم الله الرحمن الرحيم

ربِّ يسّر وأعِن، وأتمّ بخير

الحمد لله على نوالهِ، وصلواته على محمّدٍ النبيّ وآله.

وَبَعدُ: هذه رسالة في الفَرض العيني، وضعتها تقرّباً إلى الله الواحد الغنيّ.

إعلَم أنّ العالم كلّه موجودٌ ـ سوى الله تعالى ـ مُحْدَثٌ؛ لأنـّه لا يخلو عن الحركة والسكون، وهي حادثة.

واعلم أنّ الله تعالى موجودٌ، لأنـّه المُحْدِث لهذا العالم.

واعلم أنّه قادرٌ، وإلّا لزم قِدمَ العالم، أو كان موجباً.

واعلم أنّه عالمٌ، لأنـّه أحكم صُنع العالم وأتقنه.

واعلم أنّه حيٌّ، لأنـّه قد ثَبَت أنّه قادرٌ عالِمٌ، وكلّ قادرٍ عالمٍ حَيٌّ قطعاً.

واعلم أنّه قادرٌ على جميع المقدورات، وعالِمٌ بجميع المعلومات لاستواء نسبة ذاته، وتساوي الكلّ في المقدوريّة والمعلوميّة.

واعلم أنّه سميعٌ بصير، أي يعلم المَسْمُوعات والمُبصَرات، فيكون عالماً بها.

واعلم أنّه مريدٌ، لتقديم بعض أفعاله وتأخيرها، ووقوعها مختلفة.

واعلم أنّه كارهٌ لأنـّه نهى عن المعاصي، فيكون كارهاً لها.

واعلم أنّه متكلّمٌ، لقوله تعالى: ﴿**وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً**﴾.

وكلامه مُحْدَثٌ:

لقوله تعالى: ﴿**مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ**﴾.

ولأنّ كلامه مركّبٌ، وكلُّ مركّبٍ مُحْدَث.

واعلم أنّه واحدٌ :

لقوله تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ**﴾.

والفساد لو كانا إلهين.

واعلم أنّه غنيٌّ، لأنـّه واجبُ الوجود، إذ لو كان ممكن الوجود، افتَقَر إلى مؤثّرٍ، فلا يكون هو المؤثّر في جميع ما سواه، ومنه نعرفُ أنّه تعالى قَديمٌ، وليس بجسمٍ ولا عَرَض ولا جوهر،لحدوثهما وقِدَمه.

واعلم أنّه ليس في حيّزٍ ولا جهة، وإلّا لافتقر إليهما .

واعلم أنّه ليس بمتّحدٍ بغيره، لقضاء صريح العقل ببطلان الاتّحاد.

واعلم أنّه ليس يُرى بالبصر، وإلّا لكان في جهةٍ، ولقوله تعالى: ﴿**لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾.

واعلم أنّه عَدْلٌ حكيم، لا يفعل قبيحاً، ولا يَخلُّ بواجبٍ، وإلّا لكان ناقصاً، تعالى الله عن ذلك .

واعلم أنّ النبوّة واجبة على الله تعالى، لأنّها لطف وكلّ لطفٍ واجب.

ومحمّدٌ رسول الله صلى الله عليه وآله، لأنّه ادّعى النبوّة، وظهر على يده المعجز وهو القرآن العزيز وغيره، وكلُّ مَنْ كان كذلك كان نبيّاً حقّاً.

واعلم أنّه معصومٌ من جميع الذُّنوب والسَّهو والنسيان والخَطأ، قبل النبوّة وبعدها، وإلّا لم يُوثَق بما يأمر به ويَنهى عنه، ولأدّى إلى التنفير عن أقواله وأفعاله.

واعلم أنّه خاتَمُ الأنبياء،لعلمه من دينه ضرورة.

واعلم أنّ الإمام الحقّ من بعده عَليُّ بن أبي طالب صلوات الله عليهما، لأنـّه نصَّ عليه نصّاً متواتراً بالخلافة، مثل قوله عليه السلام: «هذا خليفتي عليكم»، و «هذا إمامكم من بعدي»، «سَلِّموا على عليٍّ بإمرَة المؤمنين».

ولقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمْ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾ ولم يُقِم أحدُ الصَّلاة مع إنفاق الزكاة في حال ركوعه غير عليّ عليه السلام.

ثمّ من بعده أولاده الأحَدَ عشر وهم:

الحَسن، والحُسين، وعليّ، ومحمّد، وجعفر، وموسى، وعليّ، ومحمّد، وعليّ، والحسن، والقائم المنتظر صلوات الله عليهم أجمعين، لنصّ النبيّ عليهم في قوله: «هذا ولدي الحسين إمامٌ ، ابنُ إمام ، أخو إمام ، أبو أئمّةٍ تسعة ، تاسِعُهم قائمهم أفضلهم»، ونصّ كلّ واحدٍ منهم على من بعده.

وجميع هذه النصوص منقولة بالتواتر المعنوي، ونَقَل الخَصمُ كثيراً منها.

واعلم أنّ الحجّة القاطعة في إمامة الأئمّة الأَثني عشر العِصْمة المشترطة في الإمام، وذلك أنّها شرطٌ فيه، لأنّ العلّة المحوجة إلى نَصبه هي جواز الخطأ على الأُمّة، ولو كان جائزُ الخَطأ لافتقر إلى إمامٍ آخر، ويتسلسل إلى غير النهاية.

وغير الأثني عَشَر ليس بواجب العِصْمة بالإجماع، فوجبت إمامتهم دون غيرهم.

وغيبة المهدي صلوات الله عليه وسلامه لمصلحةٍ خفيّة، استأثر الله تعالى بعلمها، والأخبار متواترة بظهوره وتملّكه ، عجّل الله فرجه ، وأظهر فَلْجَهُ[1] وأيّامه بمحمّدٍ وآله الطاهرين.

واعلم أنّه لمّا ثبتَ صدق النبيّ فكلّ ما جاء به من أحوال الآخرة كسؤال القبر والحشر والجنّة والنّار والصراط والميزان حقٌّ وصدقٌ يجبُ الإقرار به.

ولنتبع ذلك بكيفيّات العبادات السمعيّة ولنبدأ بالصلاة... .

تمّت الرسالة، والحمدُ لله وحده، وصلواته على محمّدٍ وآله وسلّم كثيراً، بتاريخ يوم السبت رابع شهر ربيع الأوّل من شهور سنة اثنين وعشرين وثمانمائة، كتبه عبد الله وفقيره محمّد بن خليل.... حامداً لله على إنعامه وأفضاله ومصلّياً على محمّدٍ وآله.

---

١. الفَلْج: الظفر والفوز.

٤٨
رسالة الإقرار بالاعتقادات

لمؤلّف من القرن التاسع أو قبله

۞ لا نعرف مؤلّف هذه الرسالة الاعتقاديّة بالتحديد، لكن لا يخفى على من يلاحظها أنّ مؤلّفها من أعلام الإماميّة في القرون الماضية، ويبدو أنّ الهدف من تصنيفها تعليم عامّة الشيعة لكي يقرّوا بمعتقداتهم على النحو الصحيح بمثل ما ورد في هذه الرسالة.

ونسختها موجودة في مجموعة برقم ١٥٤٤١ وهي من مخطوطات القرن التاسع أو ما قبله بقليل ، ومحفوظة في مكتبة المجلس الشورى الاسلامي بطهران (راجع فهرست المكتبة: ج٤٣ / ٩٣)، وهذه المجموعة تتضمّن عدداً من الرسائل الكلاميّة والاعتقاديّة، وتاريخ كتابة إحدى رسائلها يوم السبت ٤ ربيع الأوّل ٨٢٢ هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبّ يَسِّر وأَعِنْ يا كريم

اِشْهَدُوا عَليَّ:

* أنّي أعتقدُ وجوبَ معرفة الله تعالى لوجوب شُكره، وأنّه لا طريق إليها إلّا النظر في مصنوعاته، لأنّه لا يمكنُ الوصول إليها إلّا به.

* وأعتقدُ أنّ هذا العالم مُحْدَثٌ، والدليلُ على ذلك أنّ كلّ صَنعةٍ لابدّ لها من صانع.

* وأعتقدُ أنّه تعالى قادرٌ، والدليلُ على ذلك بصحّة الفِعل منه وإتقانه.

* وأعتقدُ أنّه حيٌّ موجودٌ، والدليلُ على ذلك استحالة القادريّة والعالِميّة ممّن ليس بحَيٍّ ولا موجود.

* وأعتقدُ أنّه تعالى قادرٌ عالمٌ لذاته، والدليلُ على ذلك كونه حَيّاً.

* وأعتقدُ أنّه تعالى قديمٌ، لانتهاء الحَوادث إليه، ولوجوب تقديم الفاعل على المفعول.

* وأعتقدُ أنّه تعالى سميعٌ بصيرٌ، والدليلُ على ذلك كونه عالماً بالمسمُوعات والمُبصَرات.

* وأعتقدُ أنّه تعالى مُريدٌ وكارهٌ، والدليلُ على ذلك أنّه قد أمَرَ ونَهى، والحكيمُ لا يأمرُ إلّا بما يريد، ولا يَنهى إلّا عمّا يَكره.

* وأعتقدُ أنّه تعالى ليس بجسمٍ ولا عَرَض، والدليلُ على ذلك تعدّد فعل الأجسام علينا.

* وأعتقدُ أنّه تعالى غنيٌّ، والدليلُ على ذلك أنّه حَيٌّ ليس بمحتاج.

* وأعتقدُ أنّه تعالى واحدٌ، والدليلُ على ذلك أنّه بنفس ما يَقَعُ الفعل، يدلُّ على أنّ له فاعلٌ واحدٌ ، ومن [ذلك] احتاج إلى دليل.

* وأعتقدُ أنّه تعالى عَدْلٌ حكيمٌ؛ لأنّ جميع أفعاله تـعالى حِكْـمةٌ وصَـواب، وليس فيها شيءٌ من القبائح.

* وأعتقدُ نبوّة نبيّنا محمّد صلى الله عليه وآله، بظهور العِلْم المُعجِز على يديه، وتحدّي العُقلاء، وإعجازهم عن معارضته، مع توفّر دَواعيهم إلى ذلك .

* وأعتقدُ أنّ الخليفة من بعده عليّ بن أبي طالب عليه السلام بنصٍّ من الله، ونصٍّ من الرّسول عليه السلام، وأنّ الأئمّة من بعده :

ولده الحَسَن، ثُمّ الحُسين، ثُمّ عليّ بن الحسين، ثُمّ محمّد بن عليّ، ثُمّ جعفر بن محمّد، ثُمّ موسى بن جعفر، ثُمّ عليّ بن موسى الرِّضا، ثُمّ محمّد بن عليّ الجواد، ثُمّ عليّ بن محمّد الهادي، ثُمّ الحسن بن عليّ العسكري، ثُمّ الخَلَف الهادي المهدي صاحب الزّمان صلوات الله عليهم أجمعين،

والحمدُ لله رَبّ العالمين، وصلّى الله على محمّدٍ وآله الطاهرين.

٤٩

غاية المأمول
الجامعة بين المعقول والمنقول

السيّد عليّ بن محمّد دقماق الحسيني
القرن التاسع

۞ المعلومات عن حيات هذا الشريف الحسيني شحيح ، و الظاهر أنّ أول في تعرّض لترجمته هو الحُرّ العاملي في «أمل الآمل»[1] قال عنه: (فاضل صالح، يروي عن الشهيد بواسطتين) ثمّ ترجمه صاحب «رياض العلماء»[2] حيث تردد في اسمه بدواً و لذلك ترجمه تحت اسمين، ثمّ ألحق الأوّل بالثاني، و ذكر ذيل الترجمة الثانية كلّ ما عثر عليه ممّا يتعلّق به من اجازات و قراءآت و ما إلى ذلك من أخبار متفرقة، و استقى من ترجمته هذه الشيخ آقابزرگ الطهراني ، و من خلالها يمكن تحديد بعض مشايخه و تلامذته والفترة التي عاش فيها، و اليك خلاصة ما ذكره الشيخ الطهراني: (عليّ بن دقماق زين الدين الحسيني من مشايخ شمس الدين محمّد بن محمّد الشهير بابن

١. امل الأمل : ١/ ١٨٨

٢. رياض العما: ج ٤/ ٨٢و ٢٠٠

المؤذّن الجزّيني ابن عمّ الشهيد، والنسبة هذه إلى الجدّ فهو عليّ بن محمّد بن دقماق الشريف الحسيني.كما كتب نسبه في آخر اجازته لعبد الله بن سيف الدين التائب في ظهر «التحرير» للعلّامة في ٨٠٦ هـ و صرّح في هذه الاجازة بأنّه يروي عن زين الدين جعفر بن الحسام عن حسن بن ايوب عن فخر المحقّقين عن أبيه العلّامة. ويروي ابن دقماق هذا عن عزّ الدين حسن ابن احمد بن مظاهر الذي كتب له فخر المحقّقين اجازة مفصّلة. و يروي عن ابن دقماق هذا زين الدين عليّ بن محمّد بن يونس البياضي مؤلّف «الصراط المستقيم». (طبقات أعلام الشيعة: ق ٩ / ص ٩٢).

أقول: هنا أمورٌ ينبغي: التعرض لها:

١ ـ لم يرد ذكر لتاريخ ولادته و لا وفاته في المصدرين المذكورين و غيرهما سوى أنّه كان حيّاً في النصف الأوّل من القرن التاسع، و مع ذلك حددّ مفهرس مخطوطات مكتبة المجلس الشورى الإسلامي وفاته بسنة ٨٤٠ هـ و لا نعرف المصدر الذي اعتمد عليه.

٢ ـ نسب صاحب «رياض العلماء» لابن دقماق كتاباً واحداً و هو «نزهة المشتاق في علم الأدب» و قال عنه: (و قد ينقل عنه الكفعمي في كتاب فرح الكرب و فرح القلب).

و أمّا رسالتنا هذه والتي تليها فلم يرد لهما ذكر في جميع المصادر، واعتمادنا في نسبتهما إليه ما ورد في بداية المخطوطة من نسبتهما إليه.

٣ ـ هناك خلاف في اسم والده، فقد اختلفت المراجع في ضبطه بين: دقمان و دقان و دقماق، واستقرّ رأى الأفندي صاحب «الرياض» إلى أن الأخير هو الصحيح، ثمّ وجّه ضبط هذه الكلمة الغريبة بقوله: (لعلّها معرّب طخماق) التركية العثمانية التي كانت لغتها سائدة و متنشرة في بلادالشام آنذاك.

٤ ـ اعتمدنا في تحقيق هذه الرسالة والتي تليها على نسخة يتيمة ضمن مجموعة ـ تجمع كتب ابن دقماق الثلاثة وهي رسالتان و كتاب «نزهة العشّاق» ـ برقم ١٠٦٧ من مخطوطات مكتبة المجلس الشورى الإسلامي بطهران، وهي بخط نسخي كتبها محمّد بن إسماعيل سنة ١٠٠٩هـ (فهرست المكتبة: ج ٣٢ / ٢٠١).

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

سبحانك يا موجِد العالم من غير مثال، ومدبّر الكائنات في أزل الآزال، فلك الحمدُ على فضلك المترادف المتوال، ولك الشكر على إنعامك والأفضال، والصلاة على ذوات الأنفس المعصومة من الخطأ في المقال والفِعال، خصوصاً النبيّ المؤيّد والرسول المسدّد المصطفى محمّد وآله خير آل.

وبعدُ: فقد التمس منّي الولد السعيد، الموفّق الرشيد، زين الحاج والمعتمرين، عليّ ابن المرحوم الشهيد جمال الدِّين يوسف بن محمّد البحراني أن أملي له مقدّمة في علم الكلام، فأجبت مطلوبه مع شغل البال وتشعّب الأحوال، وسمّيتها «غاية المأمول الجامعة بين المعقول والمنقول»، ورتّبتها على مقدّمة وأربعة أركان وخاتمة.

أمّا المقدمة: فالنفس كمال أوّل بجسم طبيعي إلى ذي حياة بالقوّة، وهي متعلّقة بالبدن تعلّق العاشق بمعشوقه على ما ذكره الحكماء، فهي إذن ذات كمالٍ، والعلوم راسخة فيها كامنة تظهر بالاستعمال كما في الدهن الكامن في السمسم، والذهن قوّة في النفس معدّة لاكتساب العلوم، وهي تتفاوت في الجودة والبلادة، فتارةً تكون القوّة من الله، وتارةً تكون بالاستعداد: إمّا بأكل الأغذية الحارّة اليابسة، أو بكثرة المباحثة والمطالعة، وقد تجتمع الثلاثة فيحصل غاية الكمال، فينبغي لكلّ عاقل أن يجدّ في الطلب، ويعتقد أنّه لم يُخلق سدىً، ويصون عمره عن الضياع، فإنّ الطالب حثيث والعمر لا يعود.

وأمّا الأركان

فالأوّل: في التوحيد وهو مبنيٌّ على فصول.

قاعدة: الوجود ضروري التصوّر، ومن عَرفّه فقد أخطأ، إلّا أن يـريد تـبديل اللّفظ بما هو أجلى منه. وهـو مشـترك بـين المـوجودات لتـقسيمه إلى الواجب والممكن، وزائد على المـاهيّة لعـدم التكـرار فـي قـولنا: (المـاهيّة مـوجودة)، والتناقض لو قيل: (معدومة).

قاعدة: النظر واجب لوجوب شكر المُنعِم ودفع الخوف، ووجوبه عقلي وإلّا لزم إفحام الأنبياء من مكذّبيهم.

قاعدة: الدور والتسلسل باطلان : أمّا الدور فهو توقّف كلّ واحد من الشيئين على صاحبه وهو باطل بالضرورة. وأمّا التسلسل فهو عبارة عن وجود جملة ذات أفراد بينها ارتباط لا نهاية لها، وهو باطل من وجوه:

الأوّل: أنّها قد اشتركت في امتناع الوجود من ذاتها لإمكانها، فموجدها: إمّـا واحد منها فيلزم تأثير الشيء في نفسه وفي علله التي لا تتناهى، أو جملتها فيلزم تأثير الشيء في نفسه أو خارج عنها، فينقطع التسلسل.

الثاني: الجملة قابلة للزيادة والنقصان ، وذلك لأنّها أقلّ من ضعفها، وكلّ قابل للزيادة والنقصان فهو متناه.

الثالث: برهان التطبيق المشهور بين العلماء.

قاعدة: أركان الإيمان خمسة: العدل والتوحيد والنبوّة والإمامة والمعادالبدني.

قاعدة: قسّم بعضهم الصفات إلى ثبوتيّة وسلبيّة، وعكس بعضهم في الترتيب ؛ وهو : قادرٌ عالمٌ حيٌّ موجودٌ سميعٌ بصيرٌ مريدٌ كارهٌ مُدركٌ متكلّمٌ صادق، والسلبيّة ليس بجسم ولا عرض ولا جوهر ولا مركّب ولا يحلّ في شيءٍ ولا يتّحد بغيره ولا يُرى ولا يفتقر ولا له شريك .

وقال **بعضهم**: الكلّ سلبي، لأنّه قادر ليس بعاجز، وعالم ليس بجاهل.

وقال **بعضهم**: هي خمس: ثبوتيّة محضة مثل : قديم أزلي باقٍ أبدي، وسـلبيّة محضة مثل : ليس بجسمٍ ولا عرض إلى آخرها، وإضافيّة محضة مـثل : خـالق

ورازق إلى غير ذلك، ومشتركة بين الثبوت والإضافة مثل : القدرة والعلم، ومشترك بين السلب والثبوت مثل : الغنى والوحدة.

قاعدة: كلّ ما يمكن أن يتصوّر في الذهن: إمّا واجب لذاته وهو الله لا غير، وإمّا ممكن وهو ما سواه من الممكنات، وإمّا مستحيل لذاته وهو مثل شريك الباري.

فائدة: الموجود إمّا قديم وهو الذي لا يسبقه العدم، وإمّا مُحدَث وهو المسبوق بالعدم.

فصل: لمّا كان العالم لا يخلو عن الحركة والسكون وهما حادثان، أمّا الحركة فهي عبارة عن الحصول الأوّل في المكان الثاني فتكون مسبوقة بالمكان الأوّل، والسكون هو عبارة عن الحصول في المكان الأوّل فهو مسبوق بالكون ، وكلّ ما كان مسبوقاً بغيره فهو حادث، وأيضاً فكلّ منهما يعدم بالآخر وكلّ ما يعدم بغيره فهو حادث، وكان الجسم لا يخلو عنهما، فثبت حدوث الجسم لاستحالة قدمهما.

فائدة: إذا ثبت حدوث العالم، وهو كلّ ما سوى الله تعالى، ثبت أنّ له مُحدِث بالضرورة.

فصل: مُحدِث العالم واجب الوجود، وإلّا كان مُحدَثاً، فيلزم الدور والتسلسل، وقد تقدّم بطلانهما.

فائدة: كلّ من صدر عنه فعل: إمّا مع إمكان أن لا يصدر وهو يسمّى بالمختار، أو مع امتناع أن لا يصدر وهو الموجَب كالشمس في الإشراق والنّار في الإحراق.

فصل: لمّا ثبت أنّ العالم حادث وأنّه أثر الباري تعالى، ثبت أنّه قادرٌ مختار، لاستحالة تأخير الأثر عن الموجب وإلّا لم يكن علّة تامّة.

آخر: لمّا ثبت أنّ الترجيح من غير مرجّح محال، وثبت أنّ العالم ممكن لسبق العدم عليه، نتج أنّه لابدّ له من موجِد: فأمّا حال وجوده فيلزم تحصيل الحاصل وهو محال، أو حال عدمه فيكون الفاعل فيه مختار.

فائدة: قدرته عامّة لوجود العلّة فيما سواه وهو الإمكان، فإمّا ألاّ يقدر على شيءٍ وقد ثبت ضدّه، أو على البعض وهو ترجيح من غير مرجّح، أو على الجميع وهو المطلوب.

فصل: لمّا كانت الأفعال المحكمة - وهي المطابقة للمقصود المتقنة وهي الحسنة - تدلّ على علم فاعلها، وكانت أفعال الباري تعالى في غاية الإحكام والإتقان، ثبت أنّه تعالى عالم.

آخر: لمّا ثبت أنّ الباري مختار، وأنّ المختار إنّما يفعل بواسطة القصد والداعي، وإنّما يكون إلى ما تصوّر ماهيّته، ثبت أنّه عالم.

فائدة: علمه عام لإمكان ما سواه، ولتساوي نسبة جميع المعلومات إلى الذّات، وإلّا لزم ما تقدّم من المحال.

فصل: لمّا استحال صدور القدرة والعلم من غير الحيّ الموجود، وقد ثبت أنّه تعالى قادر عالم، ثبت أنّه حيٌّ موجود.

فائدة: لمّا ثبت أنّه تعالى عالم بكلّ معلوم، وكان من جملة معلوماته ما نسمعه ونبصره وندركه، سمّي بذلك سميعٌ بصيرٌ مُدرِك، وقد نطق القرآن بذلك، فيجب إثباته له.

فصل: لمّا تخصّصت أفعاله تعالى بأوقات مع تساويها ، وكانت القدرة والعلم غير صالحين للتخصيص، فثبت أنّه مُريد وكاره، وهو عبارة عن علمه بما اشتمل عليه الفعل من المصلحة والمفسدة، فيحصل الداعي أو الصارف، وقد دلّ القرآن عليه بقوله: ﴿**يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ**﴾.

فصل: لمّا ثبت أنّه تعالى قادر على كلّ مقدوراته، قادر على إنشاء حروف وأصوات في بعض الأجسام تعبّر عن مراده تعالى سمّي بذلك متكلِّماً، وتفسير الأشاعرة لا يعقل، وقد نطق القرآن بإثبات الكلام وحدوثه، فيجب إثباته له.

فائدة: لمّا كان الكذب من صفات النقص، وكان النقص عليه تعالى مُحال، استحال عليه الكَذِب، فثبت أنّه تعالى صادق .

فصل: كلّ ممكن مفتقر إلى غيره لاستحالة الترجيح من غير مرجّح، وواجب الوجود ليس بمفتقر، وإلّا لزم الدور والتسلسل، وهما باطلان.

مسألة: لمّا كان الجسم هو القابل للطول والعرض والعمق الذين هم الأبعاد الثلاثة، وكان الجسم مركّباً: إمّا من الصورة والهيولى، أو من مختلفات الصور، أو من الأجزاء التي لا تتجزّأ، وكلّ مركّب مفتقر إلى أجزائه التي يتركّب منها، وكلّ مفتقر ممكن، والباري تعالى قد ثبت أنّه واجب، فثبت أنّه ليس بجسمٍ.

فائدة: لمّا كان العرض محتاجاً إلى الجسم في قوامه ومتأخّر عنه، والباري لا يسبقه غيره ولا يحتاج إلى غيره ، ثبت أنّه تعالى ليس بعرض.

مسألة: لمّا كان المركّب مفتقرٌ إلى أجزائه كما ذكرنا، وكان الباري تعالى واجب الوجود ، ثبت أنّه غير مركّب.

مسألة: الاتّحاد باطل والمعقول منه صيرورة الشيئين شيئاً واحد، ولمّا كان هذا غير متصوّر كان على الله تعالى محال.

مسألة: الحلول قيامُ موجودٍ بموجودٍ على سبيل التبعيّة بحيث يبطل وجود الثاني بوجود الأوّل، والباري تعالى لا يقوم بغيره فلا يتّحد بغيره.

مسألة: الرؤية تحصل بتقلّب الحدقة نحو المرئي، ولا يحصل ذلك إلّا في المقابل أو فيما هو في حكمه، ولا يتحقّق إلّا في ذي الجهة، والباري تعالى ليس في جهة وإلّا لزم سبقها عليه وحاجته إليها وتعدّد القدماء، والكلّ محال، فلا تعقل رؤية الباري، ولقوله تعالى لموسى: ﴿**لَنْ تَرَانِي**﴾ النافية للأبد، ولقوله: ﴿**لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ**﴾ تمدح بنفي الرؤية.

مسألة: لمّا كانت الحاجة من لوازم الأجسام، وكان الباري ليس بجسمٍ كما تقدّم، استحال عليه الحاجة.

مسألة: لو تعدّدت الآلهة لزم التركيب ممّا به الاشتراك وهو وجوب الوجـود، وممّا به الامتياز وهو التشخّص، وكلّ مركّب ممكن لما تقدّم، والباري تعالى غير ممكن، فثبت أنّه واحد، وأيضاً التمانع مانع للأثنينيّة ، والسمع دليل قاطع.

مسألة: صفات الباري تعالى نفس ذاته ليست زائدة إلّا في الاعتبار، ومعاني الأشعريّة وأحوال البهشميّة غير معقولة، فيكفي في نفيها عدم تعقّلها.

الركن الثاني: في العدل

وهو تنزيه الباري تعالى عن فعل ما لا يليق به.

فصل: هذا يتفرّع عن حكم العقل بحسن بعض الأشياء وقبيحها، ولمّا اعترف بقبح بعض الأشياء وحسن بعضها من ، نفى الشرائع مثل حكماء الهند ، وغيرهم من المُلحدة، ومن لا يعرف شرعاً، علم أنّهما عقليّات، والمخالف مكابر، وقد ادّعـى بعضهم الضرورة في ذلك وليس ببعيد.

فصل: من الأفعال ما لا يوصف بزيادة على حدوثه كحركة الساهي والنائم، أو يوصف، فإمّا : أن يقتضي الوجود ويَمنع من غيره فهو الواجب، أو لا فهو الندب. وإن اقتضى الترك ومَنع فهو الحرام، وإلّا فالمكروه، وإن خُيّر فإباحة، والأربعة من قسم الحسن والآخر قبيح.

مسألة: لمّا ثبت أنّ الباري تعالى غنيّ، وعالم بالغنى، وأنّه لا يفعل قـبيحاً إلّا المحتاج أو الجاهل، ثبت أنّه تعالى لا يفعل القبيح ولا يخلّ بالواجب.

قاعدة: لمّا كان العبد يُمدح ويُذمّ على الأفعال، وكانت الجمادات لا تـوصف بذلك، ولا يحسن مخاطبتها، علم بذلك أنّ العبيد موجِدون لأفعالهم، وقد ادّعـى بعضهم الضرورة وأنّ الحيوانات العجماوات قد ركز هذا في مخيّلتها وهو قريبٌ.

الركن الثالث: في النبوّة

وهي من النبأة وهو العلوّ ، والإنباء وهو الإخبار، واصطلاحاً هو الإنسان المخبِر عن الله تعالى بواسطة من غير البشر، ولما اشتملت على منافع غريبة، وأمور عجيبة، مثل الدلالة على الأشياء المؤذيات، وكيفيّة شكر المنعم، وتفصيل الشرائع والجزئيّات ، علم حُسنها بضرورة العقل.

فصل: لمّا كان الإنسان مدني بالطبع لا يمكن أن يعيش وحده، بل لابدّ من نسّاجٍ وحدّاد وغير ذلك من أرباب الصنايع، والاجتماع مظنّة النزاع، فاحتاج الناس إلى شريعة يجتمعون عليها من شخص مميّز غير أبناء جنسه ،[يأتي] بأمرٍ خارق للعادة مطابق للدعوى مقرون بالتحدّي في زمان التكليف، وهو المسمّى بالمعجِز لعدم أولويّة بعض الناس على بعض، وجب في حكمة الباري تعالى إرسال ذلك الشخص بتلك الشريعة.

فصل آخر: تقرّر في العقل أنّ اللّطف – هو ما يُقرّب من الطاعة و يُبعدّ عن المعصية ولم يكن له حظّ في التمكين – واجبٌ، وثبت أنّ النبيّ ﷺ كذلك ثبت وجوب النبوّة.

مسألة: العصمة هي أمرٌ باطن خفيّ يفعله الله بالمكلّف بحيث يصير له داعٍ إلى الطاعة وصارف عن المعصية مع قدرته على ذلك، وكانت حاجة الخلق إلى النبيّ ﷺ وهو جواز الخطأ عليهم، وجبت عصمة النبيّ حذراً من التسلسل الذي تقدّم بطلانه.

مسألة: التكليف هو بعث من تجب طاعته على ما فيه مشقّة ابتداءً بشرط الإعلام، ولمّا كانت أفعال الباري تعالى منزّهةً عن العبث، وقد دلّ الكتاب العزيز عليه وبيّن الغاية فيه، وجب تكليف العباد وإعلامهم به لينفي عنهم الضرر، إذ الفعل بغير غرضٍ عبث.

مسألة: لمّا ظهر من مكّة رجلٌ يسمّى محمّد بن عبد الله بن عبد المطّلب، صلّى الله عليه، وظهر على يده أمور خارقة، للعادة وجب تصديقه وانقياد القلوب إليه، واتّباع شريعته وكونه ناسخاً لما قبله.

مسألة: قد ثبت صدقه صلى الله عليه وآله بالمعجز ونقل عنه متواتراً أنّه قال: «لا نبيّ بعدي»، وقد أخبر القرآن بذلك، فيجب تصديقه.

فصل: الإمام هو من يفعل الشيء لأجله، والإمامة رئاسة عامّة لشخص من الأشخاص في أمور الدِّين والدنيا بحقّ النيابة، وشرائط اللُّطف موجودة فيها، فإنّ الناس إذا كان لهم رئيس يرجعون إليه ويردّهم عن ظلمهم ويوصل كلّ حقّ إلى مستحقّه، كانوا أبعد عن الفساد، وأقرب إلى الصّلاح، وهذا هو اللّطف، وما كان كذلك يجب في حكمة الباري نصبهُ وتمييزه عن أبناء جنسه، ويجب على الخلق اتّباعه وامتثال أمره.

مسألة: لمّا كان الإمام قائماً مقام النبيّ، وكانت العصمة شرطٌ في النبيّ، كذلك تكون شرطاً في الإمام.

فصل: عليّ هو الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله بلا فصل، لنفي العصمة في غيره إجماعاً، واشتراطها في الإمام كما تقدّم.

مسألة: لمّا كانت العصمة شرطاً في الإمام وهي من الأُمور الباطنة، فلا تعلم إلّا بالنصّ، فوجب أن يكون منصوصاً عليه، والنصّ هو إيراد كلام لا يحتمل غير ما فهم منه مثل: أنت الخليفة من بعدي، أنت الإمام بعدي.

مسألة: المعقول والمنقول دلَّ على إمامة عليّ عليه السلام،

الأوّل: قبح تقديم المفضول على الفاضل، قال الله تعالى: ﴿**أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ**﴾.

مسألة: الفضيلة تبعاً للفضائل، وأصول الفضائل مجموعة في عليّ عليه السلام مثل: الكرم والشجاعة والعدالة والعفّة، وأصل الفضائل: إمّا بدنيّة مثل الزّهد والعبادة،

وإمّا نفسانيّة مثل العلم والذّكاء، وإمّا خارجيّة كالنَسَب ومصاحبة الأخيار، وقد كان عليّ عليه السلام جامعاً لجميع ذلك دون غيره.

وأمّا المنقول : فقوله تعالى: ﴿**وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ**﴾ ، ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾.

مسألة: الأخبار دلّت على إمامة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام مثل: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي». ولَقوله: «من كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه». والأخبار في ذلك أكثر من أن تُحصى.

مسألة: فرق ما بين النبيّ والإمام من وجوه:

الأوّل: أنّ النبيّ هو الإنسان المخبِر عن الله بغير واسطة من البشر، والإمام بواسطة من البشر.

الثاني: أنّ النبيّ أصل والإمام نائب عنه.

الثالث: نسبة الإمام إلى النبيّ كنسبة الرعيّة إلى الإمام.

الرابع: الإمام تجوز له التقيّة، بخلاف النبيّ فإنّه لا تجوز له التقيّة وإلّا لما ثبت حكم شرعي.

الخامس: أُبيح للنبيّ أشياء: مثل نكاح ما زاد على أربع، وأخذ الماء من العطشان مع حاجته إليه، وتحريم المرأة إذا وقعت في خاطره على زوجها، وأن تنام عينه ولا ينام قلبه، وأن يرى من ورائه كما يرى أمامه بمعنى التحفّظ ، وليس ذلك للإمام، وهنا فروق أُخر تركناها خوف الإطالة.

مسألة: الإمام بعد عليّ ولده الحَسن ، ثمّ أخوه الحسين بن عليّ ، ثمّ عليّ بن الحسين ، ثمّ محمّد بن علي الباقر ، ثمّ جعفر بن محمّد الصادق ، ثمّ موسى الكاظم ، ثمّ عليّ الرِّضا ، ثمّ محمّد بن علي الجواد ، ثمّ عليّ بن محمّد الهادي ، ثمّ الحسن العسكري ، ثمّ الحجّة الخلف صاحب الزمان محمّد بن الحسن:

لنصّ كلّ إمامٍ منهم على من بعده.

ولقول النبيّ عليه السلام: «الأئمّة من قريش».

ولقوله عليه السلام: «ولدي الحسن إمام ابن إمام أخو إمام، أبو أئمّةٍ تسعة تاسعهم قائمهم».

ولوجود الأدلّة السابقة، ولعدم مساواة غيرهم لهم في زمانهم ممّن ادّعى فيه الخلافة.

مسألة: الخلف الصالح حيٌّ موجود، لوجوب نصب الإمام، وانحصار الإمامة في الإثني عشر، ولوجود الأخبار الدالّة عليه عن النبيّ صلى الله عليه وآله وعن كلّ إمامٍ منهم، ولا استبعاد في طول عمره مع وجود قدرة الله تعالى، وقد عمّر من الأولياء مثل الخضر وفتى موسى ونوح وآدم ولقمان النسوري، ومن الأشقياء مثل الدجّال وشدّاد بن عاد وفرعون وغيرهم ما لا يحصى.

مسألة: الغيبة لا يجوز أن تكون من الله لعدم فعل القبيح عليه، ولا من الإمام لعصمته، فما بقي إلّا: من الخلق لعدم متابعتهم، أو لأمرٍ لا يطّلع عليه إلّا علّام الغيوب. وقد طوّل الأصحاب في ذلك وليس هذا موضع ذكره.

الركن الرابع: في المعاد

لمّا كان الخلق غير عبث، وأنّه لابدّ من غاية لوقوع أفعال الباري لغرضٍ صحيح، وتبيّن وجوب التكليف، فلابدّ من عود الإنسان إلى دار يحسن فيها الجزاء، فيعمر بمقدار ما يكتسب في هذه كماله ثمّ يحوّل إلى تلك الدار.

مسألة: لمّا كان التكليف مشقّة، وأنّه لابدّ من جزاء هو الثواب وهو النفع المستحقّ المقارن للتعظيم والإجلال، ثبت أنّه لابدّ من إعادة المعدوم للمجازات على فعله.

مسألة: العوض هو النفع المستحقّ الخالي عن التعظيم والإجلال، وكلّ من

حصل له ألم يجب عوده ليستوفي حقّه، فإنْ كان من الله كان زائداً على الألم، وإن كان من البشر كان بمقدار حقّه.

مسألة: لمّا ثبت صدق النبيّ ﷺ وقد نقل عنه متواتراً: «ادّخرتُ شفاعتي لأهل الكبائر من أُمّتي». وقد اتّفق المفسّرون على أنّ قوله عزّ وجلّ: ﴿**عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً**﴾ أنّ المراد به الشفاعة لمحمّد، فعلم أنّ له شفاعة وليس هي بجلب النفع وإلّا كنّا نحن الشافعين فيه، فتكون في إسقاط المضارّ.

مسألة: المؤمن بعد فراق الدُّنيا:

إمّا مطيع أو عاصٍ، أو خلط عملاً صالحاً بعملٍ سيىء ولم يتُب.

فالأوّل: مخلّد في الجنّة.

والثاني: يُجازى بقدر علمه إن لم يعف الله عنه، أو يستشفع فيه شافع ثمّ يرد إلى الجنّة لأنّها ثمن الإيمان.

والثالث: كذلك أيضاً إن لم يشفع فيه شافع.

مسألة: لمّا ثبت بدليل العقل أنّ دفع الضرر واجب عن النفس وجبت التوبة وهي الندم على المعصية والعزم على ترك المعاودة، وقد أمر في التنزيل بذلك بقوله: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللهِ تَوْبَةً نَصُوحاً**﴾ وهي مقبولة: إمّا وجوباً أو تفضّلاً لقوله تعالى: ﴿**وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ**﴾.

مسألة: دلّ العقل والنقل على صدق الرسول، وقد أخبر بأحوال القيامة كالجنّة والنار وإنطاق الجوارح وتطاير الكتب والصراط والميزان والثواب والعقاب، فيجب الجزم به، والعقل لم ينفه فتجب معرفته ومعرفة معانيه.

مسألة: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان عقلاً وسمعاً على الأعيان، بعد معرفة كون المعروف معروفاً والمنكر منكراً إمّا بالاستدلال من أهله أو التقليد لأهله، وجواز التأثير وعدم الضرر والإقلاع.

نصيحة: ينبغي لطالب العلم التقوّي بالله، وكثرة استشعار الخوف من الله، وصيانة العمر عن الضياع، والإخلاص في أقواله وأفعاله، وحسن الظنّ بالله تعالى، ولا يأمن من مكر الله، فإنّ الخوف والرّجاء مقترنان إلّا عند الموت فيقدّم الرّجاء. والنصيحة لخلقه، وحسن المعاشرة، وعدم الطمع في أموال الناس، وأن يعتقد في خاطره أنّ العباد مسخّرون لا نفع لهم إلّا بإرادة الله تعالى، وأنّ ما عنده من العلم إنّما هو نعمة من الله ساقها إليه فيجب عليه الشكر عليها وبذلها للناس. وصون العمر عن الضياع في غير ما يُرضي الله تعالى بل وفي المباح فإنّه من الخسران. ومجاهدة النفس فإنّها عدوّ بين جنبيه، وترك الحقد والحسد والبخل بالعلم والجاه والمال، ومصاحبة الأشرار، وإذاعة الأسرار، وأذى الجار، وذكر أهل العلم بما يسقط منزلتهم، والاستصغار بخلق الله، و[حفظ] الغيبة لهم، والمحافظة على صلاة الفرض في أوقاتها والإتيان بجميع وجوه البرّ ولو من كلّ شيء يسير خصوصاً صلة الإخوان، والمزاورة في الله، وصلاة النوافل، والصوم المندوب بعد الواجب، ورياضة النفس بالعبادة وأسباب الرياضة، وكثرة ذكر الموت والقدوم على باريه.

وأمّا **الخاتمة**: ففي العبادات..........

٥٠

المُقنعة في علم الكلام

السيّد عليّ بن محمّد دقماق الحسيني

القرن التاسع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله رَبّ العالمين وصلّى الله على محمّدٍ وآله الطاهرين.

وبعد، فهذه مقدّمة في علم الكلام سمّيتها بالمقنعة ورتّبتها على مسائل:

مسألة: قضايا العقل ثلاث:

واجب : وهو الذي إن قدرت وجوده صحّ، وإن قدرت عدمه لا يصحّ وهو الله تعالى.

وممكن : ويسمّى جائزاً أيضاً، وهو الذي يصحّ عليه الوجود ويصحّ عليه العدم كالمطر ونبات الشجر وحصول الثمر .

وممتنع : ويسمّى مستحيلاً ، ومحالٌ الشريك الباري ودخول البحر في قشر

بيضة لا البحر يصغر ولا البيضة تكبر.

مسألة: أركان الإيمان أربعة: التوحيد والعدل والنبوّة والإمامة والمعاد البدني.

مسألة: صفات الله تعالى : ثبوتيّة وهي: قادرٌ عالم حَيّ موجود سميع بصير مريد كاره مدرك متكلِّم صادق. وسلبيّة: وهي ليس بجسم ولا عرض ولا جوهر ولا مركّب ولا يتّحد بغيره ولا يحلّ في شيء ولا يفتقر ولا له شريك ولا يُرَى.

مسألة: معرفة الله تعالى واجبة لأنّ شكر المُنعم واجب، وهي لا تحصل إلّا بالنظر وهو الفكر في خلق السماوات والأرض وما بينهما من الجواهر والأعراض.

مسألة: المختار هو الذي يتأخّر فعله عنه، فإن شاء فعل وإن شاء ترك كالإنسان في حركاته وبقيّة أفعاله، والموجب هو الذي لا يتأخّر فعله عنه كالشمس في الإشراق والنار في الإحراق.

مسألة: الله تعالى قادر مختار، والدليل عليه أنّ العالم حادث لأنّه لا يخلو عن الحركة والسكون الحادثين، والعالم فعل الله وقد وقع على سبيل الجواز، وقدرته عامّة بجميع المقدورات، لأنّ الأشياء ممكنة، ونسبتها إليه على السويّة، فلو لم يقدر على الجميع لزم الترجيح من غير مرجّح.

مسألة: الله تعالى عالم لأنّه أوجد الأفعال المحكمة المتقنة، وكلّ من فعل ذلك كان عالماً ، وعلمه شامل بجميع المعلومات لتساويها إليه ، ولأنّه حيّ يصحّ أن يعلم كلّ معلوم.

مسألة: الله تعالى حَيّ لما ثبت من كونه قادراً عالماً، واستحال ذلك من غير الحيّ.

مسألة: الله تعالى موجود لأنّه أوجد العالم بعد عدمه.

مسألة: الله تعالى سميعٌ بصير مدرِك، لأنّه عالم بكلّ معلوم ومنها المسموع والمدرَك، فيكون متّصفاً بذلك، ولورود القرآن بذلك، فيجب إثباته له.

مسألة: الله تعالى مريد وكاره، لأنّه أمر بالطاعة فيكون مريداً لها، ونهى عن المعاصي فيكون كارهاً لها، لأنّه حكيم فلا يأمر إلّا بما يريد ولا ينهى إلّا عمّا يكره، وإلّا كان عابثاً، تعالى الله عن ذلك.

مسألة: الله تعالى متكلّم لأنّه قادر على خلق الكلام كما فعله لموسى في الشجرة، ولورود القرآن، وهو صادق لاستحالة النقص عليه والكذب نقص.

مسألة: الله تعالى ليس بجسم ولا عرض ولا جوهر وإلّا كان مفتقراً إلى مكانٍ أو محلٍّ.

مسألة: الله تعالى غير مركّبٍ وإلّا لكان مفتقراً إلى أجزائه التي يتركّب منها.

مسألة: الله تعالى يستحيل عليه الحلول والاتّحاد والحصول في مكانٍ أو جهةٍ وإلّا لزم الافتقار وهو مُحال.

مسألة: الرؤية محالٌ عليه لعدم حصوله في جهة كما تقدّم، ولقوله لموسى: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ النافية للأبد.

مسألة: الله تعالى واحد، لأنّه لو كان اثنين لزم فساد العالم لاختلافهما، ولأنّه يلزم التركيب، ولقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ ﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾.

مسألة: الله تعالى عدلٌ حكيم لاستحالة فعل القبيح إلّا من جاهلٍ، أو محتاجٍ وهما محالٌ عليه، وإلّا لكان ناقصاً مفتقراً.

مسألة: العقل يحسّن بعض الأشياء مثل الصدق وبرّ الوالدين والإحسان، ويقبّح بعض الأشياء مثل الظلم والكذب والعَبَث، والمخالف مكابر لفعله.

مسألة: أفعال العبيد منهم لأنّهم يستحقّون عليها الذّم والمدح والثواب والعقاب، ولأنّه يقبح منّا ذمّ الجماد، ولورود القرآن بذلك.

مسألة: النبوّة واجبة في حكمة الباري لاحتياج الناس إلى شريعة يجتمعون عليها، ولأنّه يهديهم إلى أفعال الخير، ولأنّ أفعاله تعالى تابعة للأعراض والمصالح

فلابدّ للنّاس من مُرشد إليها.

مسألة: محمّدٌ رسول الله ﷺ لظهوره وادّعائه النبوّة، وظهور المعجز على يديه مثل: القرآن، وانشقاق القمر، وحنين الجِذع، وغيره. وهو معصومٌ من أوّل العمر إلى آخره، وإلّا لم يبق وثوق بإخباره فلا فائدة في بعثه، وخاتم الرّسل لقوله: «لا نبيّ بعدي»، وقد علم صدقه .

مسألة: الإمامة واجبة، لأنّ الناس إذا كان لهم رئيس يردعهم عن المعاصي كانوا أقرب من الصلاح وأبعد من الفساد، فتكون لطفاً، واللُّطف واجب في حكمة ربّ العالمين.

مسألة: الخليفة بعد رسول الله ﷺ بلا فصلٍ عليّ بن أبي طالب عليه السلام لنصّ النبيّ عليه، وظهور المعجز على يده، ولأنّه معصومٌ دون غيره، ولأنّه أفضل من كلّ أحد بعد رسول الله ﷺ.

مسألة: الخلافة بعده لولده الحسن ثمّ الحسين ثمّ عليّ ثمّ محمّد ثمّ جعفر ثمّ موسى ثمّ عليّ الرضا ثمّ محمّد الجواد ثمّ علي الهادي ثمّ الحسن العسكري ثمّ الخَلَف الحجّة محمّد بن الحسن ، لنصّ كلّ إمامٍ منهم على من بعده ولأنّهم معصومون وغيرهم ليس بمعصوم إجماعاً، ولأنّ كلّ واحدٍ منهم أفضل من أهل زمانه.

مسألة: الخَلَف الحجّة حَيٌّ موجودٌ في كلّ زمانٍ لأنّه لا يجوز خلوّ الزمان من إمامٍ معصوم، وغيره ليس بمعصوم، ولأنّ غيره عمّر في الدُّنيا مثل نوح وشدّاد والدجّال، وقد بيّنا أنّه لا يجوز خلوّ الزمان من إمامٍ معصوم، والله قادرٌ على بقائه فيجب بقاؤه.

مسألة: الأجسام تعاد يوم القيامة كما كانت في الدُّنيا ثمّ تحاسب على ما عملت من خيرٍ أو شرٍّ، فإن كان فعلها خيراً كانت من أهل الجنّة، وإن كانت كافرة

كانت خالدة في النار، وإن كانت قد خلطت عملاً صالحاً بعملٍ سيىءٍ: فإمّا أن تتوب قبل موتها، أو يشفع فيها شافع فتدخل الجنّة، أو يعاقبها الله تعالى فتعذّب بما تستحقّ ثمّ تردّ إلى الجنّة.

مسألة: الثواب والعقاب والصراط والميزان وإنطاق الجوارح وتطاير الكتب والجنّة وما أعدَّ الله فيها من النعيم، والنّار وما أعدَّ الله فيها من الضرر والإهانة والاستخفاف، حقٌّ لإخبار النبيّ ﷺ به وقد ثبت صدق قوله.

ومنها: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهما يجبان بشرط العلم بالفعل وجواز التأثير.

تمّت والحمدُ لله وحده....

٥١
رسالة في أصول الدّين

عبدالسّميع بن فيّاض الأسدي الحِلّي
القرن التاسع

۞ يعدّ صانع هذه الرسالة و مؤلّفها أحد أعلام القرن التاسع الهجري، وصفه صاحب «رياض العلماء» بأنّه: (فقيه، فاضل، عالم، متكلم، جليل، و كان من أكابر تلامذة ابن فهد الحلّي) المتوفى سنة ٨٤١ هـ ، ثمّ أضاف: (و قد رأيت في قزوين له كتاب «تحفة الطالبيّين في معرفة أصول الدين» حسن الفوائد ، والنسخة كانت عتيقة جداً، و قد كتب في أوله: ... تصنيف الشيخ الفاضل الإمام العالم الكامل قدوة الفقهاء والمتكلمين الشيخ عبدالسميع بن فياض الاسدي قدس سره و نوّر ضريحه...و لعلّه أخوالشيخ عبدالعليّ بن الشيخ فياض الحلّي... قد رأيت في سجستان بخط بعض العلماء في جملة فهرس الكتب التي لها مدخل في مسألة الإمامة نسبة كتاب «الفوائد الباهرة» إلى الشيخ عبد السميع الأسدي)[1] كما ترجم له الشيخ الطهراني في (طبقات أعلام الشيعة: ق ٩ / ٧٥) وتحدّث عن الكتابين المذكورين آنفاً في (الذريعة: ١٦ / ١٣٣ و ٣٢٦) كلاهما نقلاً عن

١. رياض العماء: ٣ / ١٢١

المصدر السابق، ومن ثمّ أقام الأدلّة والشواهد على تمييزه عن سميّه المتأخّر عنه زماناً، ثمّ قال ما خلاصته: (وبالجملة : فهناك رجلان باسم عبدالسميع بن فـيّاض الأسـدي: أحدهما صاحب الترجمة و هو تلميذ ابن فهد، والثانى المؤخرّ عنه قليلاً و ليس هـذا المؤخّر تلميذ ابن فهد). و يوجد في الحلّة (جامعُ عبدالسميع بن فيّاض الحلّي) كما جإ فى كتاب «الحياة الفكرية في الحلّة خلال القرن التاسع» ص ٢٧١ و ٢٧٨.

امّا رسالتنا الاعتقادية هذه فلم ترد لها ذكرٌ في المرجعين المذكورين ـ ولا في اعيان الشيعة: ٨ / ١٦ ـ ولعلّها أحد الكتابين الذين مرّ ذكرهما.

اعتمدنا في تحقيق هذه الرسالة على نسخة فريدة موجودة ضمن مجموعة بـرقم ١٠٠٧٠ من مخطوطات مكتبة المجلس الشورى إسلامي (فهرس المكـتبة: ج ٣٢ / ٩٣)، و جاء في آخرها ـ كما ورد في بدايتهاـ التصريح بأنّه كتبه بطلبٍ من سمي زين العباد، ثمّ التصرّيح باسم المؤلّف، قال: (تمت الرسالة في أصول الدين المدوّنة لزيـن العابدين على يد أضعف العباد و أحوجهم يوم التناد إلى هو من بالمرصاد، عبدالسميع ابنفيّاض الأسدي وذلك في مدينة أستراباد سنة ثلاث و تسعين وثمانمائه هجريّة).

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من دلّ على ذاته بآثار صفاته، ونشكرك يا مَن أسبغ جميل نعمه وآلائه على سائر مخلوقاته، ونُصلّي على من اصطفيته للبريّة هادياً ويسراً، وعلى باب مدينة علمه وذريّته الذين جعلتهم للأُمّة بعده سراجاً منيراً.

وبعد: الحق سبحانه قد أوجب على الخلق عبادته، بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ والانْسَ اِلّا لِيَعبُدونَ﴾، والعبادة هي الانقياد إلى طاعة المعبود في جميع أوامره ونواهيه، المتكفّل بهما الكتاب العزيز والسنّة النبويّة، ولا تقبل بدون معرفة المعبود، فوجب على كلّ مكلّف معرفته باليقين، ولا تتمّ إلّا بالأدلّة والبراهين لغير المؤيّدين، والمعرفة تتفاوت بحسب تفاوت قابليّات أشخاص النوع الإنساني الذي هو الغاية من اتّحاد العوالم العلويّة والسفليّة وهم غير متناهين، فمعرفته غير متناهية لعدم الانحصار والتقييد في سير الأذهان إلى ذلك الجناب الإلهي الرفيع، لكن أقلّ ما يحصل به النجاة للمكلّف من العذاب الأليم والفوز إلى النعيم المقيم ،الاستدلال على كلّ مسألة من أصول الدِّين بدليلٍ يطمئنّ به نفس ذلك المكلّف، بحيث لا يختلجه شكّ في المدلول، فوجب على من عرف الطريق المستقيم أن يبيّن ذلك الأمر لكلّ ذي عقلٍ سليم، وكان من جملة الطالبين لسلوك طريق اليقين، من استنار قلبه بنور الإيمان، وقاده عقله السليم إلى الفحص عن مراتب العرفان، وتحلّى بلطائف الأخلاق الإلهيّة، وتخلّى عن سائر الموانع الدنيويّة، أعني سَميّ زين العباد، المخصوص بالعناية لقضاء حوائج العباد، فتحتّم على المسؤول إجابته، ولم يجد مندوحةً لمخالفته، فوجب الشروع بمقدّمات المقصود، ونسأل الإعانة من الأرواح المغترفة زلالها من أبحر الجود.

وقد حصر العلماء تلك المعرفة في أصول خمسة:

هي توحيد الحقّ سبحانه، وعدله ، ونبوّة أنبيائه ، وإمامة الوارثين لهم، ومعرفة ما يؤول إليه جميع الخلائق المسمّى بالمعاد الجسماني، الناطق به الكتاب الإلهي، والمجمع عليه سائر الأنبياء والمرسلين، ولم نجد فيه مخالفاً سوى الحكماء الإشراقيّين والمشائيّين.

وأصل هذه الأصول هو التوحيد، فلذا وجب تقديمه على الأربعة. وقُدّم العدل على النبوّة لكونه أصلاً بالنسبة إليها، وإن كان فرعاً بالنسبة إلى الأوّل، لأنّه ما لم يثبت العلم بعدل الله تعالى وحكمته لم يثبت العلم بالنبوّة. و قُدّم النبوّة على الإمامة لكونها نيابة عن النبوّة ومرتبة النائب مؤخّرة عن مرتبة المنوب، وأخّر المعاد عن الجميع لأنّه العلّة الغائيّة في إيجاد العالم، وهي مؤخّرة بالوجود الخارجي مقدّمة بالوجود العلمي.

فالأصل الأوّل: مشتمل على إثبات العلم بوجود الذّات المقدّسة ووجوبه وصفات الكمال الثابتة له أزل الآزال كالقدرة والعلم والحياة والإرادة والقِدَم والإدراك ، الذي يدخل تحته السمع والبصر وكالكلام والصدق، وما يلحق هذه الصفات الثمانية من الرحمة واللّطف والكراهة وغيرهما، ومشتمل أيضاً على إثبات العلم بنفي الصفات التي لا تليق بجلاله ، ولا تناسب كماله كالتركيب والجسميّة والعَرَضيّة والجوهريّة والحلول والتحيّز والرؤية والشركة والمعاني والأحوال والاحتياج ، وما يلحق هذه الصفات من الاتّحاد والألم واللّذة وغيرها.

والأصل الثاني: مشتمل على معرفة عدل الله وحكمته والأفعال الحسنة والقبيحة ، وكيفيّة صدورها عن فاعلها، واستحالة فعل القبيح والعَبَث على الله تعالى وغير ذلك.

والأصل الثالث: مشتمل على معرفة النبوّة والموصوف بها، ومعرفة العصمة والمعجز، وما يتعلّق بصفات النبيّ صلّى الله عليه وآله.

والأصل الرابع: مشتمل على معرفة الإمامة والموصوف بها، وكيفيّة ثبوتها، وانحصارها في عددٍ معيّن، وانتهائها إلى صاحب العصر وسقوط التكليف بعده، وخراب الدُّنيا والانتقال إلى الآخرة.

والأصل الخامس: مشتملٌ على معرفة المعاد البدني، ومعرفة من يجب إعادته، ومعرفة الجنّة والنار والثواب والعقاب وتفاصيلهما.

وقبل الشروع في المقصد نقدِّم مقدّمة تشتمل على معرفة ومعاني بعض الألفاظ على اصطلاح محقّقي أهل الكلام، فنقول:

الوجود: يطلق على معنيين: ذهني وخارجي.

فالأوّل: صفة للموجودات الذهنيّة.

والثاني: صفة للموجودات الخارجيّة حسيّةً كانت أو لا.

والعدم: يُطلق على معنيين أيضاً: مضاف وغير مضاف.

فالأوّل: له حصّة في الوجود الذهني كعدم زيد أو غيره من الموجودات الخارجيّة الحسيّة.

والثاني: ليس له حصّة فيه وهو العدم المحض ويمثّلونه بشريك الباري تعالى.

والحدوث: يُطلق على معنيين وهو ذاتي وزماني.

فالأوّل: عبارة عن إيجاد الشيء وصدوره عن موجده من غير سبق مادّة ومدّة.

والثاني: هو إيجاده مسبوقاً بمادّة جديدة.

والقِدَم: يُطلق على معنيين أيضاً : ذاتي وهو صفة الحقّ سبحانه وتعالى خاصّة، وزماني وهو صفة كلّ موجود مقدّم على وجوده الزماني بل والزمان أيضاً.

والوجود: صفة دائمة ثابتة لوجود الواجب لذاته، وغير ذاتي كوجود ما عداه.

والإمكان: صفة ذاتيّة ثابتة لسائر المخلوقات سواء برز إلى الوجود أو لا.

والامتناع: صفة شاملة لكلّ ما لا وجود له.

والمحسوس: كلّ ما يدرك بإحدى الحواس الخمس؛ أعني بالسمع والبصر والشمّ والذوق واللّمس.

والمعقول: كلّ صورة خطرت في النفس، سواءٌ كان حصولها من طريق الحسّ أو لا.

والبديهي والضروري: هو الذي يحصل للنفس من غير نظر واستدلال سواء احتاج إلى تنبيه أو لا.

والكسبي والنظري: هو الذي لا يحصل بدون نظر واستدلال، والعالم هو عبارة عن العقول والنفوس والأجسام والأعراض.

والعقل: جوهر روحاني مجرّد ليس له تعلّق بالبدن قوّةً ولا فعلاً.

والنفس: جوهر روحاني لها تعلّق فيه لاكتساب الكمال، وكلّ واحدٍ منها قائمٌ بذاته.

والجسم: هو الطويل العريض العميق، ولكلّ واحدٍ من هذه الثلاثة جهتان: فالجهات ستّ فوق وتحت، وهما حقيقتان، ويمين وشمال وقدّام وخلف، وهي إضافيّة، والجسم اسم جنس لشموله العرش والكرسي والسماوات السبع وما فيها من النجوم وللعناصر الأربع والمواليد الثلاث.

والعرض: هو صفة حالّة في الجسم قارّاً كان كالسواد وضدّه أو شيئاً لاكالحركة.

إذا ثبت ذلك في خيال الطالب، فنقول:

الدليل العقلي على وجود الصانع لهذا العالم المحسوس: أنّه لو لم يكن موجوداً لامتنع وجوده، لأنّ المعدوم لا يمكن استناد الفعل إليه، لاستحالة صدور المباين عن مباينه، ولا شكّ في مباينة الوجود للعدم، والدليل على استمرار وجوده تعالى أزلاً وأبداً تجدّد هذه الموجودات وإظهار بعضها وإخفاء البعض الآخر على مرّ

الدهور، لأنّ وجوده لو لم يكن مستمرّاً وثابتاً لم يتجدّد شيء من هـذه العـوالم، والتجدّد في كلّ آن بديهي.

والنقلي: قوله تعالى: ﴿اللهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ، و ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ إلى غير ذلك من الآيات.

والدليل العقلي على كونه واجب الوجود لذاته: انحصار جميع الموجودات في الواجب والممكن، فلو لم يكن ثابت الوجود لذاته لكان ممكناً، وكلّ ممكن يحتاج في وجوده إلى غيره، إذ لا نعني بالممكن إلّا من سبق عدمه على وجوده، والحاجة منافية لوجوب الوجود الذاتي لما يأتي إن شاء الله تعالى .

والنقلي: قوله تعالى: ﴿لِمَنْ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾ فيُجيب نفسه: ﴿لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْـقَهَّارِ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ﴾ إلى غير ذلك من الآيات.

والدليل العقلي على كونه سبحانه قادراً: حدوث الممكنات وتجدّدها في كلّ آنٍ، ونعني بالقادر هو الذي يمكنه الفعل والترك بخلاف الفاعل الذي يـفعل ولا يتمكّن من ترك أثره كالإحراق اللّازم لذات النار، والإشراق الذي لا ينفك عـن ذات الشمس، وهذا هو المسمّى بالموجَب.

والنقلي: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَى ما يَشاءُ قَدِيرٌ﴾، ﴿وَهُوَ القادِرُ عَلَى ما يَشاءُ﴾. والكتاب العزيز أكثره مشحونٌ بذلك.

والدليل العقلي على حدوث العالم وعدم مصاحبته للذات المقدّسة:

الأوّل: التغيّر والانتقال وعدم استقراره على وتيرة واحدة؛ لأنّ القديم هو الذي لا يتغيّر ولا يتبدّل، وهذا أمرٌ يعرفه ويشهده كلّ من له أدنى تأمّل وفكر.

والنقلي: قوله تعالى: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ ، وقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ﴾ وأمـثال ذلك كثيرة، ولا نعني بالمُحدَث إلّا الذي يتجدّد وينتقل في مراتب الوجود.

والدليل العقلي على كونه تعالى عالماً: صدور هذه الموجودات على وجه الإحكام والإتقان، والمحكم هو القويّ، والمتقن هو الذي ظهرت غايته فيه على وجه الكمال، وهذا ظاهر لمن تفكّر في خلق السماوات والأرض وما بينهما من المواليد الثلاث التي هي المعادن والنباتات والحيوانات، ولو لم يكن التفكّر إلّا في خلق الإنسان لكفى عن الجميع.

والنقلي: قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ**﴾، ﴿**عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ**﴾، ﴿**لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ**﴾.

وقد نطق القرآن بأجمعه في إثبات العلم له تعالى.

والدليل العقلي على كونه تعالى حيّاً: ثبوت هاتين الصفتين له تعالى أعني القدرة والعلم، لاستحالة اتّصاف غير الحيّ بهما، إذ الجماد لا يمكن اتّصافه بالقدرة والعلم، ومعنى الحيّ هو الدرّاك الفعّال المُفيض للحياة على كلّ بيّنة استعدّت لقبولها.

والنقلي: قوله تعالى: ﴿**اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ**﴾، ﴿**وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ**﴾.

ودليل الإفاضة للحياة من جهة النقل أيضاً قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا مِنْ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ**﴾ إلى غير ذلك.

والدليل العقلي على كونه تعالى مريداً وكارهاً: تخصيص إيجاد كلّ قابل للوجود في وقتٍ من الأوقات، وإنّما وجب إثبات الإرادة للذات المقدّسة، لأنّ القدرة ليس شأنها التخصيص وإنّما شأنها إبراز كلّ من قبل الوجود الخارجي بعد أن كان في الوجود العلمي، لأنّه لو كان عدماً مَحضاً لم تتعلّق القدرة به، وكذا العلم المطلق ليس شأنه التخصيص أيضاً لأنّ شأنه الإحاطة بكلّ شيء، وعدم خفاء شيء عليه بل هو مطابق لكلّ معلوم على ما هو عليه، وإذا لم تكن إحدى هاتين

الصفتين شأنها التخصيص فغيرها من باقي الصفات كالسمع والبصر والكلام لا يكون صالحاً بالطريق الأولى، فتعيّن ثبوت الإرادة له تعالى، ونعني بها العلم الخاصّ وهو علمه باشتمال إيجاد كلّ قابل للوجود في وقتٍ معيّن على مصلحة لا توجد في غير ذلك الوقت، وكراهته عبارة عن علمه باشتمال الفعل في ذلك الوقت على مفسدة ، فلا يليق من الحكيم إيجاده في ذلك الوقت.

هذا في الأفعال الصادرة عنه تعالى.

وأمّا بالنسبة إلى أفعال عبيده الاختياريّة: فإرادته تعالى لها عبارة عن أمره الصادر منه على لسان نبيّه بما فيه مصلحتهم ، وكراهته هي نهيه عمّا فيه مفسدتهم، وربّما كان الصواب في كون الأمر والنهي لازمين للإرادة والكراهة لا عينهما، ويجوز أن يسمّى الشيء باسم لازمه إذا لم يكن التعبير عن الملزوم بلفظ يدلّ عليه.

والنقلي: قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾ ، ﴿**أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ**﴾ ، ﴿**وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا**﴾ ، ﴿**وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ**﴾ إلى غير ذلك من الآيات.

والدليل العقلي على كونه تعالى مدرِكاً: ثبوت العلم له، لأنّ إدراكه تعالى ليس بآلة جسمانيّة، لكونها ممتنعة عليه لما يأتي في باب الصفات السلبيّة، فتعيّن أنّ علمه بالمدرَكات يُسمّى إدراكاً ويسمّى باعتباره مُدرِكاً، وباعتبار علمه بالمسموعات يسمّى سميعاً، وباعتبار علمه بالمُبصَرات يسمّى بصيراً، بخلاف بعض المخلوقات كالإنسان فإنّه لا يسمّى بهذه الأسماء إلّا باعتبار الآلة الحسيّة، وقد مضى تعريفها.

والنقلي: قوله تعالى: ﴿**لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾، وقد ثبت أنّ الإدراك هو إحاطة المدرِك بالمدرَك والاطّلاع عليه بقوله تعالى: ﴿**أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ**﴾.

والدليل العقلي على كونه تعالى متكلِّماً: إيجاد الحروف والأصوات المسموعة المنتظمة في بعض مخلوقاته كالشجرة وغيرها المعبّرة عنه بالعبارات المختلفة، وهذا التفسير أقرب إلى الحقّ من تفسير الكلام بكونه معنىً قديماً قائماً بذات الله تعالى لمنافاته الوضع اللّغوي والنبوي؛ لأنّ الحقّ سبحانه قد سمّى القرآن المركّب من هذه الحروف والأصوات كلاماً ونسبه إلى نفسه بقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللهِ﴾، والمعنى القديم لا يمكن الإصغاء إليه والاستماع له.

والنقلي: قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾ ، ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ﴾ الآية.

فالآية الأولى تدلّ على اتّصافه بالكلام، والثانية تدلّ على حدوثه وتركّبة من الحروف والأصوات، فالقول بعدمه باطل، فعلم أنّ المتكلّم هو مَن أوجد وفعل الكلام، لا مَن هو محلّ له وقائم به.

والدليل العقلي على كونه صادقاً في جميع ما أخبر به الأنبياء: اتّصافه بسائر صفات الكمال التي من جملتها الصدق؛ لأنّ كلّ ما يقبح في الشاهد لا يحسن صدوره من الحقّ سبحانه، ولا شكّ أنّ المقابل للصدق إنّما هو الكذب فيكون من صفات النقض، فيستحيل عليه، فلو جوّز العقل صدور الكذب منه تعالى لم يبق لأحدٍ من المكلّفين وثوق بما وعدهم به من اتّصال ثمرة أعمالهم الصالحة إليهم، ويجوز أيضاً الإخلال بما توعّدهم عليه من أليم العقاب فيزداد طغيان المكلّف في المعاصي ويفسد بذلك نظام الوجود، وإنّما يلزم ذلك كلّه من تجويز الكذب عليه تعالى، فلا يتعاطاه الحكيم .

والنقلي: قوله: ﴿ثُمَّ صَدَقْنَاهُمُ الْوَعْدَ﴾ ، ﴿وَصَدَقَ اللهُ﴾ ، ﴿وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾، وذمَّ الكذب بقوله تعالى: ﴿تَقُولُونَ عَلَى اللهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ، ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللهِ﴾ إلى غير ذلك من الآيات الصريحة في ذمّ الكذب، ولهذا كان من أعظم الكبائر.

والصفات الثبوتيّة : ليس للوازمها نهاية، لكن النجاة للمكلّف تحصل بمعرفة ما ذكرناه منها.

وأمّا السلبيّة، فنقول: الدليل على كونه تعالى غير مركّب يتوقّف على معرفة الماهيّة المركّبة ومعرفة أجزائها، وتقابلها الماهيّة البسيطة التي لا جزءَ لها. **فالمركّبة** : قد تكون أجزاؤها عقليّة كتركّب الماهيّة من الجنس والفصل، فإنّ الإنسان مثلاً مركّب من الجنس وهو الحيوان، ومن الفصل وهو الناطق، وهذان الجزءان عقليّان. وقد تكون حسيّة كتركّب بدن الإنسان وغيره من الحيوانات والنباتات والمعادن من العناصر الأربعة التي هي الأرض والماء والهواء والنار، ولا شكّ أنّ أجزاء الذّات المركّبة متقدّمة في الوجود العقلي والحسّي عليها، فلو كان الله سبحانه مركّباً لتقدّمت أجزاؤه على ذاته فيخرج كونه واجباً لذاته وتنقلب حقيقته من الوجوب الذاتي إلى الإمكان، وانقلاب الحقائق محال، فيكون بسيطاً لا جزءَ له لعدم الواسطة بين البسيط والمركّب.

والدليل على كونه تعالى ليس بجسم ولا عرض ولا جوهر: يتوقّف على معرفة كلّ واحدٍ منها، وقد مضى تعريف كلّ واحدٍ منها.

والأجسام كلّها منحصرة فيما قلناه أوّلاً، فلو كان الله تعالى واحداً أو عين كلّ واحد منها لكان مركّباً: إمّا من الجواهر الأفراد على مذهب المتكلّم، أو من المادّة والصورة على مذهب الحكيم. وقد مضى أنّ كلّ مركّب محتاج ومفتقر إلى جزئه، وكلّ محتاج ومفتقر ممكن، فلا يكون واجباً. ولو كان عرضاً لاحتاج في تحقّقه وثبوته إلى الجسم، لما مضى أنّه من صفات الأجسام، لعدم قيامه بذاته، فيكون في الافتقار أشدّ من الجسم، لأنّه محتاج إلى المحتاج، وذلك منافٍ للواجب لذاته، لأنّ وجوب الوجود يقتضي له الغنى الذاتي عن الجسميّة والعرضيّة.

وأمّا استحالة أن يكون جوهراً: فإنّ الجوهر هو الذي لو وجد لكان لا في

موضوع أو الموجود لا في موضوع، ويُراد في الموضوع هو المحلّ الذي لا يمكن قيام ذلك الشيء بدونه، وينقسم إلى روحاني كالعقول والنفوس وإلى جسماني كالسماء والأرض وما بينهما من الجواهر الجسمانيّة، وكلّ واحدٍ من هذين القسمين مفتقرٌ في وجوده إلى الغير لما قلناه من أنّ الواجب واحد لا تعدّد فيه. أمّا افتقار الأجسام فقد بانَ لك من كونها مفتقرة إلى أجزائها، وأمّا افتقار النفوس فلتوقّف وجودها على وجود علّيتها وتوقّف تحصيل كمالاتها على تقيّدها بالهياكل المحسوسة، وأمّا العقول فلما قلناه في النفوس من أنّ وجودها غير ذاتي لها إلّا لتعدّد الواجب، وقد مضى استحالة ذلك، ولأنّ علمها بتفاصيل العالم وإدراكها مفصّلةً على ما هي عليه متوقّف على تقيّدها بالنفوس الناطقة سواء كانت للفلك أو للإنسان؛ لأنّ النفوس الناطقة هي كالأبدان بالنسبة إلى العقول المجرّدة، فبينهما ارتباط كارتباط النفوس الناطقة بالنفوس الحيوانيّة، وكارتباط النفوس الحيوانيّة بالهياكل الحسيّة، فلو كان الحقّ سبحانه أحد هذه الجواهر لكان محتاجاً في وجوده أو كمالاته إلى الغير، والاحتياج عليه تعالى مُحال لكونه من لوازم مرتبة الإمكان فينافي مرتبة الوجوب فلا يكون جوهراً.

والدليل على كونه تعالى ليس محلّاً للحوادث: أنّ الذّات المتّصفة بحلول الحوادث فيها تكون منفعلة ومتغيّرة بحسب تغيّر تلك الأُمور الحالّة كالإنسان مثلاً فإنّ ذاته لمّا كانت محلّ الهموم والأحزان، وضدّها كانت منفعلة في كلّ آن، ومتغيّرة من حالٍ إلى غيره، فلو كان الله سبحانه كذلك لكان منفعلاً ومتغيّراً، وهذا ينافي وجوب الوجود لكونه من لوازم الإمكان، وكما أنّه لا يجوز أن يكون محلّاً لشيءٍ من الحوادث كذا لا يجوز أن يكون حالّاً في غيره بطريقٍ أولى، لأنّ الحالّ هو القائم بغيره، والمحلّ ربّما قام بذاته، فيكون وجوده أشدّ وأقدم وأقوى ممّا لا يقوم بذاته.

والحاصل: أنّهما صفتان لاحقتان، وقد ثبُتَ أنّه منزّهٌ عنهما.

والدليل على كونه تعالى غير مرئي: أنّ الرؤية إنّما يشار بـها إلى مـحسوس محصور في أحد الجهات الستّ عرضاً كان أو جسماً، وقد مضى أنّه تعالى منزّهٌ عنهما، ولأنّ المرئي بحاسّة البصَر لابدّ أن يكون ذا لون واقعاً عليه الضوء غير بعيد غاية البُعد وغير قريب غاية القُرب، والحقّ سبحانه بخلاف ذلك كلّه للطفه وقُربه غاية القرب، ﴿**ونحنُ أقرب إليه من حبل الوريد**﴾، وغاية بُعده عن مطمح الأبصار، بل أكثر مخلوقاته المحقّقة في الوجود الخارجي كـالعقول والنـفوس المـجرّدة، وكبعض الأجسام اللّطيفة كالهواء والنار والماء إذا لم يمازجه أجزاء أرضيّة كذلك. وإذا كان بعض مخلوقاته لا يمكن رؤيته، فكيف يمكن رؤية خالقها الأوّل الآخر الظاهر الباطن؟ خصوصاً وقد تمدّح بعدم الرؤية حيث قال: ﴿**لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾، فلو لم تكن الرؤية من صفات النقص اللّازمة لبعض الأجسام المكتشفة بالأعراض، لما تمدّح بعدمها، فلا يصحّ إثباتها له، وكلّ آيةٍ أو حديثٍ دلَّ ظاهره على الرؤية يجب تأويله، لقيام الدليل العـقلي على امتناع الرؤية عليه تعالى.

الدليل على كونه تعالى واحداً لا شريك له في ملكه ولا منازع له في ملكوته: أنّ إثبات الشريك موجبٌ لفساد نظام الموجودات، لأنّه لو كـان مـعه إلهٌ غـيره مستقلّ في الإيـجاد غـير مـفتقر، فـإذا اقـتضتْ إرادة أحـدهما خـراب العـالم المحسوس، وأراد الآخر بقاءه، فإنْ وقع مرادهما كان هذا العالم فـي آنٍ واحـد هالكاً مضمحلاً وباقياً، وهو باطل أيضاً، ويدلّ على ذلك النقل أيضاً وهـو قـوله تعالى: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا**﴾.

والدليل على كونه تعالى منزّهاً عن المعاني التي أثبتها له بـعض المـتكلّمين والأحوال التي أثبتها له آخرون يتوقّف على بيان معرفتهما:

أمّا المعاني: فهي عبارة[عن أمور] موجودة قائمة بذاته تعالى زائدة على الذّات المقدّسة قديمة معه.

وأمّا الأحوال: فهي عبارة عن أمور تابعة للصِّفات القديمة، لا توصف بالحدوث ولا بالقِدم، ولا بالوجود ولا بالعدَم، وهي القادريّة للقدرة، والعالميّة للعلم، والحيّية للحياة، والموجوديّة للوجود، فلو كان سبحانه قادراً بقدرة زائدة على ذاته، أو عالماً بعلم هو صورة منتقشة في ذاته زائداً عليها ، إلى غير ذلك من الصفات، لكان محتاجاً إليها، لإيجاد كلّ ما أراد وجوده، وقد عرفت أنّ الحاجة من صفات الممكنات فلا يصحّ اتّصافه بها، بل إيجاده تعالى للأشياء بقدرة هي عين ذاته ، وعلمه بها عبارة عن انكشافها لديه وحضورها عنده لا بعلمٍ زائد هو صورة أو غيرها، وكذا باقي الصفات فإنّها غير ذاته .

وفي **التحقيق**: أنّه سبحانه باعتبار إبرازه للأشياء من حضرة كتم عدم العلم إلى الوجود الخارجي سمّى نفسه قادراً، وباعتبار إحاطته بها أزلاً وأبداً سمّى نفسه عالماً، إلى غير ذلك من الأسماء، وقد مضى البحث فيه في الصفات الثبوتيّة.

والدليل على أنّه تعالى ليس بمحتاج: أنّ الحاجة في الذّات أو الصفات من لوازم الممكنات وهو نقص منافٍ لصفات الكمال فلا يتّصف به.

وإذا ثبت غناه وعدم احتياجه إلى غيره ثبت انتفاء اللّذة والألم عنه، لأنّ اللّذة الحسيّة من توابع المزاج، الذي هو كيفيّة حدثت عن الأخلاط الأربعة المجتمعة في البدن الإنساني وغيره من الحيوانات، والعقليّة من لوازم النفوس عند سيرها وسلوكها في مراتب كمالاتها البارزة من القوّة إلى الفعل، فيلتذّ بحصول ما لم يكن حاصلاً لها قبل النظر والاستدلال، والحقّ تعالى منزّه عن المزاج المتعلّق بالأبدان، وعن السير والسلوك في مراتب العرفان، فلا يصحّ عليه أحدهما. ولما قلناه من أنّ صفاته وأسماءه إطلاقها عليه متوقّف على الإذن الشرعي ولم يرد بذلك نصّ.

ومن التوابع للصِّفات السلبيّة أيضاً: كونه تعالى غير متّحد بغيره، لأنّ الاتّحاد

عبارة عن التيام الذاتين وصيرورتهما ذاتاً واحدة من غير زيادة ولا نقصان بعد أن كانتا متميّزتين، وهذا أمرٌ يشهد بمحاليّته صريح العقل، لأنّ الذّات المقدّسة لو اتّحدت بشيءٍ من مصنوعاتها إذ لا ثالث في الوجود الخارجي غير هذين الأمرين لما مضى، فبعد الاتّحاد: إمّا أن ينقلب ذات الممكن من الإمكان إلى الوجوب الذاتي ليصدق الاتّحاد، أو بالعكس وهو انقلاب ذات الواجب ممكناً، وكلا الأمرين محال، فإنّ انقلاب الحقائق غير ممكن، وانقلاب الماء هواء وبالعكس إنّما هو انقلاب الصورة لا الحقيقة، فإنّ حقيقة الجسم لم تتغيّر عن حالها فبطل الاتّحاد. ولقد ضلّت النصارى حيث ذهبوا إلى أنّ لاهوتيّة الذّات المقدّسة اتّحدت بناسوتيّة عيسى عليه السلام.

وهذا القدر في معرفة الذّات وصفاتها كافٍ لأهل الأذهان القاصرة، والأفكار المنغمسة في الشواغل الحسيّة واللّذات البدنيّة. وأمّا مَن علت هممهم، وصَفَت أفكارهم، وصار إنتقاش الأُمور الغيبيّة فيها كمرآةٍ مجلوّة غاية الجلاء، ينتقش فيهما صُوَرُ كلّ ما قابلها، بل انتقاش الأُمور الغيبيّة في النفس المهديّة أعظم، بل لا نسبة بينهما، فلا تقف النفوس التي قد تهذّبت عند شيءٍ من هذه الأدلّة و تطمئن به، لورود الشُّبه عليها، لأنّ بسبب جلاء تلك الأفكار، تحصل لها قوّة الاعتراض على تلك الأدلّة والأنظار، فيعلم أنّ هناك أمراً آخر فيبحث عنه، وكلّما توغّلت في غوص الأفكار، تجلّت عليها من عوالم الغيب المسائل الأبكار، فإنّ السير إلى الله تعالى ذو نهاية وفيه ليس له نهاية، وعند الصباح يُحمد القوم السُرَى.

هذا ما يتعلّق بالأصل الأوّل.

وأمّا الأصل الثاني، فنقول: الدليل على كونه تعالى عدلاً حكيماً لا يفعل قبيحاً، ولا يخلّ بفعلٍ يليق في حكمته، أنّه لولا ذلك لم يتمكّن العقل من إثبات الأصول الثلاثة التي هي : النبوّة والإمامة والمعاد؛ لأنّ العدل أصل لها وهي فروعه وما لم

يثبت الأصل لم يثبت الفرع، ونعني بالعدل كلّ مَن كانت أفعاله مستقيمةً على الدوام ليس فيها ميلٌ إلى جانب النقص، ونعني بالحكيم مَن يضع كلّ شيء في مرتبته ومحلّه وإثبات هذا الأصل يتوقّف على مقدّمة، هي:

أنّ المكلّف من نوع الإنسان وغيره يجب أن يكون له أفعال صادرة عنه بقصدٍ وإرادة، ويتمكّن من ترك ما أرادَ فعله، فلو لم يكن بهذه المثابة لقبُح تكليفه، ولا شكّ أنّ كلّ واحدٍ منّا يفرّق بين الأفعال الصادرة منه بالقدرة والاختيار، وبين الأفعال الاضطراريّة، وهذا لا ينكره إلّا مَن كابر مقتضى عقله.

ومع ثبوت هذه المقدمة، نقول: الله سبحانه قد كلّفنا بتكاليفٍ شاقّة فلابدّ لهذه التكاليف من غاية وإلّا لكان التكليف بها عَبثاً، ولابدّ من المعرفة بها على الوجه المقصود له تعالى، ولا يتمّ ذلك إلّا بفعل اللّطف الذي بسببه يحصل القُرب إلى الطاعة والبُعد عن المعصية، فاللّطف واجب في الحكمة، ويجب إيصال عوض هذه التكاليف الشاقّة إلى القائم بها، ولا يمكن أن يصل في دار الدُّنيا، فلابدّ أن يكون قادراً على إيصاله في دار الآخرة، وصادقاً فيما وعدنا على هذه المجاهدات، وعالماً بتفاصيل الاستحقاق، وقد مضى أنّه موصوفٌ بهذه الصفات الثلاث. فالعوض عن العبادة يسمّى ثواباً، وهو النفع المستحقّ المقارن للتعظيم والإجلال، ويستحيل الابتداء به لأنّ تعظيم من لا يستحقّ التعظيم قبيح.

وأمّا الحاصل للمكلّف عن الآلام، فإنّه يسمّى عوضاً، وهو النفع المستحقّ الخالي من التعظيم والإجلال:

فإن كان عوضاً عن الآلام الصادرة منه أو من غير المكلّف كالعجماوات، فيجب زيادته عن الألم بحيث ينجزه المكلّف على الألم.

وإن كان عوضاً عن فعل المكلّف فيجب المساواة.

وكذا يجب في حكمته الانتصاف للمظلوم من الظالم.

وهذا كلّه من لوازم العدل.

وكلّ فعلٍ يصدر عن الإنسان فإنّ حَسُن مدحه أو ذمّه عليه فهو من فعله وما لا فلا، وإذا ثبت أنّ بعض الأفعال يُحمد الإنسان عليه وبعضها يذمّ عليه، ثبت أنّ التحسين والتقبيح مستند إلى العقل، ولهذا يحكم بهما مَن لم يلتزم بالشرع.

وكلّ أفعاله تعالى يجب أن تكون منزّهةً عن القبائح لعدم صدوره من العدل، وحينئذٍ كلّ ما يوجد من القبائح في العالم فهي مستندة إلينا. ولهذا توعّدنا الحقّ سبحانه عليها حيث قال: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾، ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا﴾، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا﴾، ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ﴾ إلى غير ذلك من الفواحش.

هذا ما يتعلّق بالأصل الثاني على وجه الاختصار.

وأمّا الأصل الثالث، فنقول: الدليل على إثبات النبوّة يتوقّف على مقدّمة، هي:

أنّ الإنسان لمّا لم يمكن أن يعيش وحده اقتضت الحكمة اجتماع أفراد النوع، وبسببه يحصل النزاع؛ لأنّ كلّ واحدٍ من الأشخاص يحبّ لنفسه ما لا يحصل له ذلك الشيء المحبوب إلّا بغَبْن قرينه، فيحصل بسبب ذلك النزاع المؤدّي إلى فساد النظام، فاقتضتْ الحكمة الإلهيّة بعثة رئيس قاهرٍ بناموس إلهي غير مائل إلى أحد الأطراف، وهذا هو المسمّى بالرّسول الذي هو اللّطف.

ومن وجهٍ آخر: وهو أنّ الحقّ سبحانه في غاية التقدّس، والنفوس البشريّة في غاية الدناءة والخسّة، فلا مناسبة بينهما، وقد كلّفهم بتكاليف لم يهتدوا إلى معرفتها، فلو لم يبعث إليهم مَن يُعلِمُهم ذلك لكان ناقضاً لغرضه وذلك قبيح، فوجب القول بالبعثة. وحينئذٍ نقول:

الدليل على نبوّة نبيّنا محمّد بن عبد الله ﷺ:

أنّه ادّعى النبوّة وذلك ظاهر بالتواتر، وقد صدّقه الله تعالى بالمعجزات الباهرة،

وقد مضى أنّه عدلٌ حكيم لا يصدّق إلّا من علم صدقه، فيكون نبيّاً حقّاً، وشريعته ناسخة لجميع الشرائع، وباقية ببقاء التكليف.

والدليل على عصمته: أنّه لولا ذلك لأمكن وقوع القبيح وصدوره منه، ومع تجويز العقل ذلك لم يحصل الغرض من بعثته، والعِصمة هي نورٌ يقذفه الله تعالى في قلب المكلّف، بسبب ذلك يمتنع صدور المعصية والإخلال بالواجب منه مع قدرته على ذلك، وهذه الصفة لازمة لذاته من أوّل عمره إلى آخره.

والمعجِز: هو الأمر الخارق للعادة المقرون بالتحدّي، بخلاف الكرامة فإنّها وإن كانت خارقة للعادة إلّا أنّها غير مقترنة بالتحدّي. والتحدّي هو طلب الإتيان بمثل ذلك المعجز، ولا شكّ أنّ المعجزات التي ظهرت على يد نبيّنا قد بلغت التواتر، وأظهرها وأشهرها القرآن، ولمّا كان النبيّ صلى الله عليه وآله غير دائم بالشخص، واحتياج الخلق باقٍ بعده، وجبَ في الحكمة الإلهيّة نصب شخصٍ قائم مقامه يكون متّصفاً بصفات المنوب في جميع ما يحتاج إليه المكلّفون، فوجب إثبات الأصل الرابع.

فنقول: الإمام هو الرئيس المطلوب المتّصف بجميع صفات الكمال، المتخلّق بأخلاق النبيّ صلى الله عليه وآله، ولا يصحّ لهذا الوصف بدون العصمة كما في النبيّ صلى الله عليه وآله حتّى لا يجوّز العقل صدور الخطأ منه، وهذه الأوصاف لم توجد في غير عليّ عليه السلام بعد النبيّ صلى الله عليه وآله، فوجب القول بإمامته، لأنّها قد ادُّعيت بعده لثلاثة: العبّاس وأبي بكر وعليّ، ولم يكن أحد هؤلاء الثلاثة معصوماً بالإجماع غير عليّ عليه السلام. هذا من جهة النظر العقلي.

وأمّا من جهة النصّ عليه من النّبي صلى الله عليه وآله: فأكثر من أن تحصى في كتب المؤالف والمخالف كقوله عليه السلام: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي». وقوله عليه السلام في يوم غدير خُمّ: «سلِّموا على عليٍّ بإمرة المؤمنين بعد قوله: ألا مَن كنتُ مولاه فهذا عليٌّ مولاه اللَّهُمَّ والِ من والاهُ وعادِ مَن عاداه وانصر من نصره

واخذل من خذله وأدِر الحقّ معه أين ما دارَ». وغير ذلك من الأخبار التي يشهد بها المخالف والموالف.

ولمّا لم يكن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام بالشخص واحتياج الناس باقٍ بعده ، فلابدّ من شخص يقوم مقامه وهو الحسن عليه السلام لأنّه قد نصَّ عليه النبيّ صلى الله عليه وآله ، حيث قال في مشهدٍ من الخلق الكثير: «هذا ولدي -وأشار بذلك إلى الحسين عليه السلام - إمامٌ ابن إمام أخو إمام أبو أئمّة تسعة تاسعهم قائمهم يملأ الأرض عدلاً كما مُلئت جوراً وظلماً».

ثمّ القائم مقامه أخوه الحسين عليه السلام ، ثمّ ولده عليّ زين العابدين ، ثمّ ولده محمّد الباقر ، ثمّ ولده جعفر الصادق ، ثمّ ولده موسى الكاظم ، ثمّ ولده علي الرضا ، ثمّ ولده محمّد الجواد ، ثمّ ولده علي الهادي ، ثمّ ولده الحسن العسكري ، ثمّ ولده القائم المهدي صلوات الله عليهم أجمعين، وقد نصَّ كلّ واحدٍ من هؤلاء الأطهار الذين هم خلاصة خاصّة الجبّار على مَن بعده، وتفصيل الأخبار مذكورٌ في مظانّه بحيث بلغ ذلك كلّه التواتر.

ومن وجهٍ آخر: حيث شرطنا في القائم بالأمر أن يكون معصوماً لم يجز التخطّي إلى غير من ذكرناه، فإنّه لم يشتهر أنّ أحداً في زمانهم أعلم أو أتقى منهم، وبالنسبة إلى العوام الذين لم يعرفوا مرتبة هؤلاء العترة المحمّديّة عند الله سبحانه، وأمّا إذا حقّق اللّبيب شأن كلّ واحدٍ من الأئمّة، ودقّق النظر بعين الإنصاف، لعَلِمَ يقيناً أنّ نفس وجود كلّ واحدٍ منهم عليهم السلام في زمانه - وإن لم يكن متصرّفاً - لطفٌ لأهمّ نظام العالم بدونه وهو قفل خزانة الملك، ولهذا ما دام القائم المهدي عليه السلام موجوداً في دار الدُّنيا كان التكليف باقياً حتّى يرفعه الله تعالى إليه فيخرب هذا العالم وينتقل الأمر إلى الآخرة، وكلّ من يختلجه في ذلك شكّ فليسأل من الله سبحانه بالخضوع والابتهال عسى أن يُلقي في قلبه السكينة ويُنجّيه من غرور الشيطان، فإنّ الأمر عظيم قد هلك فيه جُلّ الخلائق.

هذا اختصار ما وقع في الأصل الرابع.

وأمّا الأصل الخامس: فهو يتوقّف على معرفة مَن يجب إعادته، سواءٌ كان من أهل الثواب أو غيره، فنقول:

الله سبحانه قد أخبر بحشر الأجساد في كتابه العزيز، ولو لم يكن إلّا قوله تعالى: ﴿**يَخْرُجُونَ مِنْ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ**﴾ ، ﴿**وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً**﴾ ، ﴿**يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ**﴾ ، ﴿**وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِي**﴾ ، ﴿**لِمَنْ الْمُلْكُ الْيَوْمَ**﴾ فيُجيب نفسه ﴿**لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ**﴾ لكفى في الاستدلال، وخبره صدقٌ وقوله حقٌّ لا ينكره مَن له عقلٌ سليم، ولقد أجمع على ذلك سائر الأنبياء ومَن قام مقامهم من الأوصياء.

فالشخص المُعاد: هل هو هذا البدن، أو الروح المتعلّقة به والمدبّرة له، أو المجموع منهما؟

ذهب إلى كلّ قسمٍ من الثلاثة قومٌ:

فالذي ذهب إلى الأوّل: قائل بأنّ الإنسان هو عبارة عن هذا الهيكل المحسوس وليس وراءه أمرٌ آخر وإلّا لعقلناه وتصوّرناه، والشيء إذا لم يعقل ويتصوّر لا يمكن الحكم عليه بشيء، لأنّ الحكم على الشيء فرع تصوّره، وقد تبيّن ذلك في علم الميزان.

والذي ذهب إلى القول الثاني: قائلٌ بأنّ الإنسان إنّما هو عبارة عن الروح المتشكّلة في هذا الشكل وهو آلة له، لأنّه مع انقطاع علاقته عنه تصير كالجماد، بل أحطّ مرتبةً منه، ولهذا بعد مفارقة الروح له لم ينقص من أعضائه شيء، ونجده يتلاشى ويضمحل في أقلّ زمان، فيعلم حينئذٍ يقيناً أنّ الأثر إنّما هو للروح، وعدم تصوّره لا يدلّ على عدم ذلك المؤثّر بأحد الدلالات الثلاث.

وفي التحقيق: أنّ كلّ أثر يصدر من مؤثّر فمؤثّره لا شكّ في بطونه، بخلاف

المؤثّر فيه فإنّه ظاهر، وأعظم المؤثّرين ذات الحقّ سبحانه، وهو أبطن من كلّ باطن، وإن كان باعتبار إظهار آياته أظهر من كلّ ظاهر، ولا يمكن تصوّره بالكُنه ونحكم عليه بأمور شتّى لا نهاية لها.

والذي ذهب إلى الثالث: قائل بأنّ الروح حال تجرّدها عن البدن وقبل تقيّدها به لا يسمّى إنساناً، والبدن حال عروج الروح عنه يصير جماداً لا أثر له بدونها، فعلم بذلك أنّ الإنسان عبارة عن مجموع البدن والروح، فإعادة المجموع واجبة، وهذا القول أقرب إلى الحقّ لكونه موافقاً لما اتّفقت عليه الأنبياء والأولياء.

ويجب التصديق بجميع ما أخبر به النبيّ صلى الله عليه وآله ومن جملة ما أخبر به إعادة الإنسان وغيره وسؤال القبر وحسابه. قال عليه السلام: «القبر إمّا روضة من رياض الجنّة أو حفرة من حفر النار». وتطاير الكتب والحساب يوم الموقف الأكبر يوم ﴿**تَرى النّاسَ سُكارَى وَما هُم بِسُكارى وَلكِن عَذاب الله شَديدٌ**﴾.

ويجب أن نعتقد: أنّ الصراط والميزان حقّ، والجنّة والنار المحسوستين حقّ، وما أعدَّ الله سبحانه فيهما من النعيم والعذاب المُقيم، فمن أراد النجاة من أهوال يوم القيامة فليسلك طريق هذا الرسول صلى الله عليه وآله ويتلقّى أقواله وأفعاله بالقبول، ويداوم على محافظة العبادات التي هي ثمرة هذه الأصول؛ لأنّ المقصود من الشجر الثمر والعلم بلا عمل كشجرٍ بلا ثمر، والسعيد هو الذي يداوم على فعل الطاعات حتّى يخرج من الدُّنيا ويلاقي ربّه بالبُشرى.

ولنختم الكلام بما أشار إليه أمير المؤمنين عليه السلام في جواب سؤال كميل بن زياد حين سأله قال له: «يا أمير المؤمنين ما الحقيقة؟ فقال له عليه السلام: ما لكَ والحقيقة؟ فقال له: أوَلستُ صاحب سرّك يا أمير المؤمنين؟ فقال: بلى، ولكن أخاف أن يرشح عليك ما يطفح منّي - ورُوي: أن يطفح عليك ما يرشح منّي -، فقال: أو مثلك مَن يُخيّب سائلاً يا أمير المؤمنين؟

فقال عليه السلام: الحقيقة كشف سُبحات الجلال من غير إشارة، فقال: زدني بياناً، فقال عليه السلام: جذبُ الأحديّة لصفة التوحيد، فقال: زدني بياناً، فقال عليه السلام: صحو المعلوم مع محو الموهوم، فقال: زدني بياناً، فقال عليه السلام: هتك الستر لغلَبَة السرّ، فقال: يا أمير المؤمنين زدني بياناً، فقال عليه السلام: نورٌ يشرق من صبح الأزل فيلوح على هياكل التوحيد آثاره، فقال: زدني بياناً، فقال عليه السلام: اطفِ المصباحَ فقد طلع الصبح ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم».

جعلنا الله وإيّاكم ممّن استغنى بضوء الصباح عن المصباح، والحمدُ لله ربّ العالمين.

تمّت الرسالة في أصول الدّين المدوّنة لزين العابدين، وعلى يد أضعف العباد وأحوجهم يوم التناد، إلى من هو بالمرصاد، عبد السميع بن فيّاض الأسدي، وذلك في مدينة الأسترآباد، سنة ثلاث وتسعين وثمانمائة هجريّة. وفرغ عن تسويده لنفسه أضعف العباد ، البعيد عن العناد ، الفقير إلى رحمة ربّه العليّ ، عطا الله بن المسيح ابن إبراهيم الآملي غفر الله لهم ولكافّة أهل الإيمان، آمين يا ربّ العالمين.

٥٢
رسالة
خزائن الإيمان در معرفت إيمان وإسلام

ضياء الدِّين عليّ بن سديد الدِّين داود الحسيني جرجاني
لعلّه من أعلام القرن التاسع الهجري

۞ برغم تعدّد الرسائل الاعتقاديّة المؤلّفة من قِبل صاحب رسالتنا هذه، والتى وقفنا عليها لحد الآن هي سبعة رسائل، والمكتوبة جميعها باللّغة الفارسيّة، إلّا أنّه لا تتوفّر لدينا معلومات دقيقة عن حياة المؤلّف، بل هناك تضارب في اسمه، فقد عدّد الشيخ آقا بزرگ الطهراني عدداً من أسمائه المذكورة في أواخر رسائله أو بداياتها وهي: ضياء الدِّين ابن سديد الدِّين الجرجاني/ ضياء الدِّين بن سيّد الجرجاني/ ضياء الدِّين محمّد ابن سيّد علي الجرجاني/ السيّد محمّد بن علي الحسيني الجرجاني/ محمّد بن عليّ ابن محمّد الحسيني (الذريعة: ج١٥ / ٢٨٣)، لكن رغم هذا التعدّد في الاسم والكُنية والنسبة ، فإنّ هناك اتّفاقاً في مضمون رسائله ومحتواها واسلوبها والمعتقَد الذي يدافع عنه، وأمّا مخطوطاتها فهي من القرن العاشر الهجري إلى منتصف القرن الحادي عشر، وكثرتها عدداً وتعدّد كتّابها شاهدان على رواجها بين المتحدّثين باللّغة

الفارسيّة، أمّا الفترة التي عاش فيها المؤلّف ففي بعض نسخ رسائله قرائن وشواهد على أنّه من أعلام القرن التاسع الهجري. و تأتيكم في هذه المجموعة الرسائل السبعة تباعاً، و قد اختار المصنّف لكلّ واحد منها عنواناً مستقلّاً عن الآخر، ونتحدث عن النسخ المعتمدة في مقدّمة كلّ واحدة منها.

والنسخة المعتمدة في هذا التحقيق موجودة في المكتبة المركزيّة لجامعة طهرانبرقم ۸۷۱۱ (راجع فهرست نسخه هاى خطى كتابخانه مركزى دانشگاه تهران: ۱۰۱۵/۵).

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربّ العالمين، والعاقبة للمتّقين، والصّلاة والسّـلام عـلى مـحمّدٍ سـيّد المرسلين وآله أجمعين.

أمّا بعدُ: چنين گويد العَبْدُ الفقير إلى الله الودود، ضياء الدِّين عليّ سديد الدِّين داود، كه اين رسالهای است مختصر در معرفت ايمان و اسـلام، بـنابر مـذهبِ اماميّه، كه آن مذهب اهل بيت رسول است عليهم السلام. و تأليـف كـردم وى را جـهت طالبانِ علمِ دين، و جويندگان راهِ يقين؛ تقرُّباً إلى الله تعالى، وطلباً لمرضاته، و «خزائن الايمان» ش ناميدم؛ وبالله العِصْمة والتوفيق، ومنه الهداية والتحقيق.

بدان كه ايمان را به دو نوع تعريف كردهاند: نوعی به طريق اجمال، و نوعی به طريق تفصيل.

اگر پرسند كه: ايمانِ اجمال كدام است ؟

بگو كه: ايمان اجمال، ايمانی را گويند كه مؤمن به در وی مُـجمَل بـود، نـه مُفصّل. و تعريف وی چنين بود، كه:

«الإيمانُ تصديقٌ بالرّسول، وجميعُ ما عُلِمَ بالضَّرورة مجيئهُ به مِنْ عِند الله، مع الإقرار باللِّسان»، يعنی ايمان تصديق بُوَد، يعنی بگرويدن و باور داشتن بُوَد به دل با اقرار لسان، وپيغمبر را به جميع چيزها كه بـالضروره مـعلوم شـده، و بـيقين پيوسته باشد كه اين پيغمبر بدان آمده است، و أنباء آورده، از آن خبر داده، و از نزد خدای عَزّ وجلّ به گفتن و كردن و واقع شدن آن چيزها، چون گفتن كلمۀ «لا إله إلّا الله، ومحمّد رسول الله، وعليٌّ وليُّ الله»، و گزاردنِ نمازِ پنجگانه، و داشتنِ روزۀ رمضان، و دادن زكاتِ مال، وحَجّ كردن خانۀ كعبه كسی را كه استطاعت

باشد، و وقوع قیامت، و حشر أجساد و أرواح، و بهشت و دوزخ، و حساب و کتاب، وغیر آن از معروفات. یا خبر دادن باشد بر ترک زنا، لواط، وشُربِ خَمر، و خوردن مال مردمان به ظلم، و دروغ گفتن، و بُهتان نهادن، و دزدی کردن، و قتل مؤمن به ظلم، و غیر آن از منکرات.

والفاظی که اِظهار و اِشعار این ایمان کند، بعد از آنکه تصدیق قلبی واقع نموده بود به لسان عربها، چنین بود که: «آمَنتُ بجمیع ما جاءَهُ من عند الله محمّدٌ رسول الله، وصدَّقتُ بجمیع ذلك» .

و به لسان فارسی چنین بود که: ایمان آوردم همهٔ آن چیزها که محمّد رسول الله به آن آمده، و آورده، و از آن خبر داده از نزد خدای عزّ وجلّ، و تصدیق کردم وی را، یعنی بگرویدم و باور داشتم وی را بدان چیزها.

وبعد از آن که تصدیق قلبی واقع آورده بود به کلمهٔ طیبه ـ که آن کلمهٔ شهادت است ـ بگوید که: «اَشْهدُ أن لا إله إلّا الله، و أشهدُ أنَّ محمّداً رسول الله، وأشهدُ أنَّ علیّاً ولیّ الله».

و هر آن کس که وی تصدیق به ایمان اجمال کند، و بعد از آن اظهار ایمان خود کند به الفاظی که ذکر کرده شد، وی از عهدهٔ ایمان بیرون آمده باشد، و ظاهراً و باطناً وی مؤمن بُودَ.

اگر تو را پرسند: که ایمان تفصیلی کدام است ؟

بگو که: ایمانِ تفصیلی ایمانی را گویند که مؤمن به در وی بتفصیل ذکر کرده شود. و مؤمنْ به درستی ایمان پنج بُودَ:

اول: ایمان به خدای عزّ وجلّ.

دوّم: ایمان به فرشتگان وی.

سیّم: ایمان به کتابتهاء وی.

چهارم: ایمان به رسولان و پیغمبران وی.

پنجم: ایمان به روزِ قیامت، و حَشر أجساد و أرواح.

و تعریف این ایمان چنین بُوَد که: «الإیمانُ هو التصدیقُ باللهِ، وملائکتهِ، وکُتبهِ، ورُسلهِ، والیومِ الآخِر، معَ الإقرارِ باللِّسانِ».

یعنی: ایمان، تصدیق کردن و بگرویدن بود به خدای عزّ وجلّ، و به فرشتگان وی، و به کتابهای وی، و به رسولان و پیغمبران وی، و به روز قیامت، و حشر أجساد و أرواح به اقرار لسان. و الفاظی که إظهار و إشعار این ایمان کند، بعد از آنکه تصدیق قلبی واقع آورده بود، به قولی چنین بود، که: «آمَنتُ بالله وملائکتهِ وکُتبهِ و رُسُلهِ والیومِ الآخِر».

و به لسان فارسی چنین بُوَد که: «ایمان آوردم بـه خـدای عـزّ و جـلّ، و بـه فرشتگان وی، و به کتابهای وی، و به رسولان و پیغمبران وی، و به روز قیامت و حشر أجساد و أرواح».

و یا بعد از آنکه تصدیق قلبی واقع آورده بُوَد، بگوید که: «أشهدُ أنْ لا إله إلّا الله، وأشهدُ أنَّ محمّداً رسول الله».

و امامیه ایمان را به عبارت دیگرینه تعریف کرده‌اند، و گفته‌اند که: «الإیمانُ عـبارةٌ عـن التّـصدیقِ بـوحدانـیّة الله تـعالی فـي ذاتـه، وبـالعدلِ فـي أفـعاله، والتصدیقُ بنبوّة الأنبیاء، والتصدیقُ بإمامة الأئمّة المعصومین من بعد الأنبیاء، مع الإقرار باللّسان».

یعنی: ایمان عبارت بُوَد از تصدیق کردن ـ یعنی بگرویدن و باور داشتن بُوَد ـ به وحدانیت و یگانگی خدای تعالی در ذات وی، و به عدل و راستی کردن در افعال وی، یعنی تصدیق کردن به آنکه خدای تعالی ظُلم نکند، و به ظلم نفرماید، و فِعل قبیح و تـرک واجب نکـند؛ وتـصدیق کـردن بـه امـامت و ولایت أئـمّهٔ معصومین بعد از أنبیا به اقرار لسان، و ألفاظی که اظهار و اشعار این ایمان کند.

بعد از آنکه تصدیق قلبی واقع آورده بُوَد به لسان عربی، چنین بود که: «آمنتُ بوحدانیّة الله تعالی في ذاتِهِ والعَدْل في أفعالِهِ ونبوّة الأنبياء، وبولاية الأئمّة المعصومين من بعد الأنبياء».

و به لسان فارسی چنین بُوَد که: «ایمان آوردم به وحدانیت و یگانگی خدای تعالی در ذات، و به عدل و راستی در افعال وی، و به نبوّت و رسالت أنبیا، و به امامت و ولایت أئمّهٔ معصومین از بعد أنبیا».

وبعد از آنکه تصدیق قلبی واقع آورده بُوَد، بگوید که: «أشهدُ أن لا إله إلّا الله، وأشهدُ أنّ محمّداً رسولُ الله».

پس اُصول این ایمان ـ که آن مؤمن به است ـ در این ایمان سه چیز بود:

أوّل : ایمان به وحدانیّت خدای تعالی در ذاتِ وی، و عدلِ در افعالِ وی.

دوم: ایمان به نبوّت.

سیّم: ایمانِ به امامت و ولایت أئمّهٔ معصومین از بعد أنبیا، ومَرْجَع ومآلِ این ایمان عِند التّوجیه، همان ایمان تفصیلی بود.

و بدان که: استعمال ایمان حقیقت بُوَد در تصدیق قلبی وی، و اقرار به لسان سبب ظهور ایمان بُوَد. و علامت وی نه حقیقتِ ایمان بود، و نه جزو حقیقتِ وی. و همچنین عمل سائر جوارح از طاعات و عبادات نیز، همه ثمرات مؤکّدات ایمان بود. و سبب ظهورِ و علامات وی، به حقیقت ایمان بُوَد و نه جزو حقیقت وی، زیرا که استعمال ایمان چون حقیقت بود در تصدیق قلبی، نشاید که استعمال در غیر نیز ـ که آن اقرار به لسان، و عمل سائر جوارح است ـ هم حقیقت بُوَد.

أمّا آنچه گفتیم که استعمال ایمان حقیقت بُوَد در تصدیق قلبی، دلیل بر این قول خدای است جَلّ جلالهُ: ﴿**أُوْلَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمْ الْإِيمَانَ**﴾؛ یعنی بنوشت در دل ایشان ایمان را.

و قوله تعالى أيضاً: ﴿**وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلْ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ**﴾.

يعنى: و لكن بگوييد اى أعراب! كه ما اسلام آورديم، يعنى بـه زبـان كـلمهٔ شهادت گفتيم، و حال آنكه داخل نشد ايمان در دل مسلمانان.

و دليل بر آنچه گفتيم، قول خداى است جلَّ جلالهُ كه: ﴿**وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ**﴾.

يعنى: از آدميان هستند كسانى كه مى‌گويند ما ايمان آورديم به خداى، و به روز قيامت، و حال آنكه ايشان مؤمن نيستند، زيرا كه ايشان را تصديق قلبى ـ كه آن حقيقت ايمان است ـ حاصل نيست، و اگر چه به زبان كلمهٔ شهادت مى‌گويند.

و حقّ جَلَّ وعَلا در جاى ديگر مى‌فرمايد كه: ﴿**قَالَتْ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُـلْ لَـمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلْ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ**﴾.

يعنى: اعراب گفتند كه ايمان آورده‌ايم، بگو اى محمّد! اعراب را كـه ايـمان نياورديد شما، و لكن بگوييد كه اسلام آورديم، يعنى به زبان كلمهٔ شهادت گفتيم، و حال آنكه حقيقت ايمان ـ كه آن تصديق قلبى است ـ داخل نشد در دلهاى شما. و اين چنين كس منافق بود، زيرا كه ظاهراًاظهار ايمان مى‌كند وباطناً منكر بود آن را؛ و منافق اين چنين كس را گويند.

و همچنين اگر شخصى را تصديق قلبى بُوَد، و به لسان و يا به سائر جوارح اظهار آن نكند، وى را ظاهراً مؤمن نگويند، زيرا كه شرط ايمان و سبب ظـهور وعلامات وى ـ كه آن اقـرارِ بـه لسـان، و عـمل سـائر جـوارح است ـ در وى حاصل نيست، پس اگر اين شخص با اين حال بميرد، أحكام مسلمانان بر وى اجرا نكنند.

اگر تو را پرسند: كه اسلام چيست ؟

بگو كه: اسلام نيز تصديق كردن بُوَد، يعنى بگرويدن و باور داشتن بود به دل،

به اقرار لسان، و پیغمبر را به همۀ آن چیزها که در تعریف ایمان ذکر کرده شد. و فرقی نبود میان ایمان و اسلام؛ یعنی تصدیق و اذعان و قبول بُوَد. و نیز اگر ایمان غیر اسلام بودی دین مقبول نبودی، زیرا که حقّ جلَّ و عَلا می‌فرماید که: ﴿**وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ**﴾.

یعنی: هر که گوید و بگرودِ [به] دینی که آن غیرِ اسلام بود، آن دین از وی مقبول نبود.

پس، ایمان غیرِ اسلام نبود، زیرا که دین مقبول است به اتفاق همه. پس، ایمان و اسلام هر دو یکی بود.

و بدان که ظهور و شعار مسلمانی از پنج چیز بود:

أوّل: گفتن کلمۀ شهادت.

دوم: از گزاردن نماز پنجگانه.

سیّم: از داشتنِ روزۀ رمضان.

چهارم: از دادنِ زکات مال.

پنجم: از حَج کردن خانۀ کعبه، از کسی که استطاعت داشته باشد.

اگر گویند که: قول پیغمبر علیه الصّلاة والسّلام: «الإسلامُ أن تشهدَ أن لا إله إلّا الله، وأنّ محمّداً رسول الله، وتُقيمَ الصّلاة، وتُؤتي الزكاة، وتصومَ رمضانَ، وتحجّ البيت إنْ استطَعتَ إليه سبيلاً»، دلیل است بر آنکه اسلام اعمال جوارح بود، نه تصدیق قلبی؟

جواب گوییم که: مراد پیغمبر عليه‌السلام در اینجا از اسلام، ثمرات و علامات اسلام بود، نه حقیقت اسلام.

تمّت الرِّسالة الشريفة بعون الله تعالى، وحُسْن توفيقه، والصَّلاة والسَّلام على سيّدنا وحبيبنا محمّدٍ وآله الطاهرين.

٥٣
رسالة اصول خمسه

ضياء الدِّين عليّ بن سديد الدِّين داود الحسيني الجرجاني
لعلّه من أعلام القرن التاسع الهجري

۞ هذه الرسالة الثانية من مجموعة رسائل سديد الدِّين الجرجاني الاعتقاديّة، والمدّونة باللّغة الفارسيّة، والنسخة المعتمدة في هذا التحقيق، هي الموجودة في المكتبة المركزيّة لجامعة طهران في المجموعة برقم ٢ / ٣١٩٠، راجع: فهرست نسخه‌هاى خطّى كتابخانه مركزى دانشگاه تهران ج١٨ / ١٠١٥.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ القادر المختار، والصَّلاة والسّلام على رسوله محمّدٍ وآله الأطهار.

أمّا بعدُ: بدان که واجب است بر هر مکلّف و آزاد و بندهٔ و مرد و زن، دانستن اُصول خمسه، که آن توحید و عدل و نبوّت و امامت و معاد است، به دلیل نه به تقلید. و هر کس که نداند یکی از این پنج را، در زُمره مؤمنان نیست، و مستحقّ عذاب أبدی است با کافران در دوزخ.

فصل أوّل: در توحید

بدان که: توحید عبارت است از إثبات واجب الوجود، و صفات ثبوتی وسلبی او. و از آن جمله وحدت اوست، چنانچه در این فصل مُبیّن گردد؛ إن شاء الله تعالی وحده العزیز.

واجب الوجود: یعنی ذاتی که اقتضای وجود خود کند موجود است، زیرا که جملهٔ ممکنات که ذاتِ ایشان اقتضای وجود ایشان نمی‌کند، به خود موجود نمی‌تواند شد. پس بضرورت موجودی دیگر می‌باید که ممکن الوجود نباشد تا آنها را بیافریند. و موجودی که ممکن الوجود نباشد، واجبُ الوجود است. پس، ثابت شد که واجب الوجود موجود باشد.

قدیم و باقي است: یعنی همیشه موجود بوده و خواهد بود، زیرا که ذات او اقتضای وجود او می‌کند. و وجود او ذاتِ او را واجبْ و لازم است، پس همیشه موجود بوده و خواهد بود .

قادر و مختار است: و إثبات این موقوف است بر دانستن سه مقدمه:

أوّل : آنکه قدیم است، چنانکه دانسته شد.

دوم: آنکه جملهٔ ممکنات که اثر مخصوص وی‌اند، و چیزی دیگر دخل ندارد، و در وجود آن جمله حادث‌اند به جهت آنکه خالی نیست از حوادث، یعنی البته در ایشان به نوعی پیدا می‌شود مثل حرکت و سکون، و هر چه خالی نیست از أمری حادث، حادث است، از برای آنکه اگر قدیم باشد، لازم می‌آید که آن حادث نیز قدیم باشد.

پس، ثابت شد که ممکنات ـ که أثر مخصوص واجب الوجود است ـ حادثند.

سیّم: آنکه هر قدیم که أثر مخصوص او حادث است، باید که قادر همچنان باشد تا به اختیار و ارادهٔ خود، گاهی ـ که خواسته باشد ـ آن حادث را آفریده باشد، که اگر غیر مختار باشد، أثر مخصوص او لازمِ ذاتِ او باشد، و مانند ذات او قدیم باشد نه حادث.

و چون این مقدّمات معلوم شد، می‌گوییم که:

واجب الوجود قدیم است، و أثر مخصوص او ـ که جملهٔ ممکنات است ـ حادث است. و هر قدیم که أثر مخصوص او حادث است، قادر و مختار است. پس، واجب الوجود قادر و مختار باشد .

عالم است: یعنی داناست، زیرا که آفریده است اشیای محکمهٔ عجیبه چون آسمانها و زمینها و ستارگان و کانها و غیر آن، و آفریدن خیلی چیزها بی عِلم ممکن نیست .

حَیّ است: زیرا که عالم و قادر است، و علم و قدرت بی حیات ممکن نیست.

مرید است: یعنی خواهنده است طاعات را .

کاره است: یعنی ناخواهنده است معاصی را، زیرا که أمر فرموده است به طاعات، و نهی فرموده از معاصی، و أمر به چیزی مستلزم ارادهٔ آن است، و نهی چیزی مستلزم کراهت آن .

متکلم است: به این معنی که آفریده است کلام را در جسم جامدی؛ یعنی آنکه از او سخن گفتن نمی‌آید به حسب عادت، زیرا که آن ممکن است، و حَقّ سبحانه قادر است بر جمیع ممکنات. و حقّ سبحانه و تعالی در قرآن مجید فرموده: ﴿**وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً**﴾. یعنی: سخن گفت خدای تعالی با موسی سخن گفتنی . **صادق است:** یعنی راستگوی است در خَبر خود، زیرا که کِذب قَبیح است، و قبیح بر خدای تعالی روانیست .

حقّ سبحانه و تعالی جوهر وعَرَض نیست: به جهت آنکه اینها از صفات حادثات‌اند و خدای تعالی حادث نیست، بلکه قدیم است.

و حقّ سبحانه و تعالی به چشم نمی‌توان دیدن: که اگر او را به چشم توانستی دیدن، جسم بودی یا جوهر که جزء بر جسم است، یا عَرَض که ثابت است جسم را. و خدای تعالی جسم و جوهر و عَرَض نیست، بنابر فرمودهٔ او که: ﴿**لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ**﴾؛ یعنی در نمی‌یابد او را چشمها.

و واحد است: که شریک ندارد در الوهیت، یعنی خدایی، زیرا که فرموده: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا**﴾؛ یعنی اگر بودی در آسمان و زمین خدایان غیر خدای تعالی، هر آینه فاسد شدی آسمان و زمین.

در جهت نیست: یعنی در جایی نیست، و محلّ حوادث نیست، یعنی چیزهای حادث او را ثابت نیست، از برای آنکه اینها از صفات ممکنات‌اند، همچنان که علما تعیین کرده‌اند؛ و خدای تعالی ممکن الوجود نیست .

فصل دوم: در عَدل

بدان که حقّ تعالی قبیح نمی‌کند، و راضی به قبیح نیست، و أمر به چیزهایی که قبیح است نمی‌کند، و ترک واجبی که مقتضای حکمت او باشد نمی‌کند، و

تکلیف بندگان بدان چیزی که بر آن قادر نباشد نمی‌کند، به جهت آنکه اینها همه قبیح‌اند، و فاعلِ قبیح؛ ـ یعنی [کسی که] کار زشت می‌کند ـ یا جاهل است به قباحت آن چیز، یا محتاج است به آن. و حقّ تعالی منزه است؛ یعنی پاکْ است از جهل و احتیاج.

و می‌باید دانست که طاعتها و گناهان که صادر می‌شود از بندگان، به اختیار ایشان است. و از این جهت است که مطیع یعنی طاعت کننده، مستحقّ ثواب، و عاصی یعنی گناه کننده، مستحقّ عذاب .

أصل سوم : در نبوّت

بدان که حقّ سُبحانه وتعالی حضرت محمّد بن عبد الله عليه‌السلام را بـه پـیغمبری فرستاده، و رسولُ ساخته به جمیع خلق، و بشارت دهنده است مـؤمنان را بـه جنت و نعیم، و بیم دهنده کافران را به عذاب وجحیم. و اظهار کـرده است بـر دست او معجزات، که دلالت می‌کند بر صدق او، و بر دعوی پیغمبری .

و معجزه: چیزی را گویند که مردم را عاجز سازد به آوردنِ مثل آن، یا دعوی آن چیز، چون: قرآن عظیم، و شَقّ قمر، و بـیرون آمـدن آب مـیان انگشـتان آن حضرت، و غیر آن، که مثل آن از مخلوقات متعذّر است ؛ یعنی محال است .

و می‌باید دانست که: پیغمبر صلى‌الله‌عليه‌وآله معصوم است، از اول عمر تا آخر عـمر، از صغایر و کبایر، که اگر معصوم نباشد اعتماد بر خبر او نتوان کرد.

و بدان که: پیغمبر ما صلى‌الله‌عليه‌وآله خاتم پیغمبران است؛ یعنی بعد از او پیغمبری دیگر نباشد، زیرا که کلام خدای تعالی دلالت می‌کند. و شریعت او ناسخ کننده و باطل سازندهٔ جمیع شریعتهاست.

أصل چهارم : در امامت

بدان که خدای تعالی أمر کرده است رسول خود را که خلیفه گرداند بعد از خود کسی را که حافظ دین او باشد، و اجرای أحکام کند؛ یعنی حُکمهای خدای تعالی را در میان خلق روان گرداند. و باید که آن شخص نیز، چون پیغمبر ﷺ معصوم باشد از هر گناه. و فرموده که تخصیص کند این خلافت را به امیر المؤمنین علیّ بن ابی طالب علیه‌السلام در روز غدیر خُمّ و غیر آن. و همچنین از اولاد باشند واحداً بعد واحدٍ؛ یعنی یکی بعد یکی صلوات الله علیهم أجمعین.

و دلیل عقلی و نقلی از کتاب؛ یعنی از قرآن، و سنت؛ یعنی حدیث پیغمبر ﷺ، که دلالت می‌کند بر آنکه امیر المؤمنین علی علیه‌السلام خلیفهٔ رسول و امام است نه غیر او، بسیار است، از آن جمله:

۱. آیه صدقه است به خاتم، که: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾. یعنی بدرستی که ولی شما خداست، و رسول ، و آنهایی که به پای می‌دارند نماز را، و زکات می‌دهند و حال آنکه ایشان رکوع کننده‌اند.

سبب فرود آمدن این آیت آن بود که امیر المؤمنین علیه‌السلام در مسجد نماز می‌گذارد، شخصی در آمد و چیزی طلبید، و آن جماعت که در مسجد نشسته بودند، آن شخص را چیزی ندادند، و امیر المؤمنین علیه‌السلام ـ با وجود آنکه نماز می‌گذارد و در رکوع بود ـ انگشتری از دست مبارک خویش نزد آن سایل انداخت. بعد از آن، این آیه در شأن او نازل شد. و از اینجا معلوم می‌شود که بعد از خدا و رسول، صاحب اختیارِ کارِ هر مسلمان امیر المؤمنین علی است نه غیر، و بعد از رسول، خلیفهٔ بحقّ او باشد .

۲. و آيۀ مباهله كه در اينجا مذكور است كـه: ﴿وَأَنْـفُسَنَا وَأَنْـفُسَكُمْ﴾ دلالت می‌كند صريحاً بر آنكه امير المؤمنين عليه السلام نفس پيغمبر است، جهت آنكه مراد به ﴿أَنْفُسَنَا﴾ او است، و اين محلّ خلاف نيست، و هر كس كه نفس پيغمبر باشد، خليفهِ پيغمبر او است .

۳. و از سنّت، مثل حديث غدير خُمّ كه: «مَنْ كنتُ مولاهُ فعليٌّ مولاه»؛ يعنى هر كس كه من بودم مولاى او، پس على مولاى او است .

٤. و حديث طاير مَشْوِىّ؛ يعنى مرغ بريان كه از بهشت آمـده بـود از بـراى پيغمبر صلى الله عليه وآله، آن حضرت دعا كرد كه: «اللّهُمَّ إئتني بأحبِّ خَلقِك إليكَ يأكُلُ معي». يعنى بار خدايا! بيار از براى من، كسى كه دوست‌ترين خلق تو است نزد تو، تا بخورد با من ، أمير عليه السلام حاضر شد، و با پيغمبر صلى الله عليه وآله از آن مرغ بخورد.

و ظاهر است كه دوست‌ترين خلق نزد خداى تعالى اولى است به خـلافت رسول صلى الله عليه وآله از ديگران.

٥. و حديثى ديگر كه پيغمبر صلى الله عليه وآله فرموده كه گفت امير المؤمنين على عليه السلام را كه: «أنتَ أخِي في الدُّنيا والآخِرة»؛ يعنى تو برادر منى در دنيا و در آخرت.

٦. و در حديث ديگر آمده كه: «أنتَ منّي بمنزلة هارون من موسى»؛ يعنى تو ازمن به جاى هـارونى از مـوسى. و هـارون بـرادر مـوسى عليهما السلام بـود، و خـليفۀ بى‌واسطۀ او.

پس، معلوم شد كه خليفۀ بى واسطۀ حضرت رسـول صلى الله عليه وآله بـاشد، و از هـمۀ صحابه پيش است در اسلام؛ يعنى داناتر و اشجع‌تر و زاهد و اعظم‌تر از روى جهاد يعنى جنگ با كافران، و كفايت در مهمات دين، و خبر دادن به مغيّبات، و اظهار معجزات، مثل: كندن درِ خيبر، و برداشـتن سـنگ عـظيم از سـر چـاه، و برگردانيدن آفتاب از غروب از براى نماز آن حضرت. و كدام عاقل اعتقاد كند

تقدیم پسر أبو قحافه و پسر خَطّاب، و پسر عُفّان را، کـه مـدتی در کـفر و بت پرستی بوده‌اند، و در جنگ اُحد وحُنین فرار نموده، و ظلم بر حـضرت سـیّدةُ النِّساء فاطمة الزّهراعليها‌السلام نموده به منع میراث او از پـیغمبرصلى‌الله‌عليه‌وآله، و مـنع فـدک کـه پیغمبرصلى‌الله‌عليه‌وآله بدو بخشیده بود، با جهل و نادانی ایشان که بر کسی پوشیده نیست .

و بدان که: بعد از امیر المؤمنین، امام بر حقّ فرزندان او:

امام حسن، و امام حسین، و علیّ بن الحسین، و محمّد بن علی، و جعفر بن محمّد، و موسی بن جعفر، و علیّ بن موسی، ومحمّد بن علی، و علی بن محمّد، وحسن بن علی، و محمّد بن الحسن المهدي صاحب الزمان است. و آن حضرت پنهان است از جور دشمنان، و ظهور او موعود است تا امید خلق باشد از ظهور. او بر دارد تاریکی ظلم‌را، و پر کند زمین را از عدل و داد، چنانکه پر از جور و ظلم شده باشد .

أصل پنجم: در معاد

بدان که حقّ تعالی اعاده می‌کند؛ یعنی بـار دیگـر زنـدگی مـی‌دهد، بـعد از آنکه فانی گردانیده و میرانیده است خلایق را، و جمع می‌کند تـمامی ایشـان را درعرصهٔ قیامت. پس، جزا می‌دهد مطیع را به ثواب، و عاصی را بـه عـقاب، و عوض ألمی که در دنیا بدیشان رسیده، در آخرت بدیشان می‌رساند، مکلَّف و غیر مکلَّف.

روایات بسیار در قرآن مجید به این معنی مُصرّح است، و أخبار صادقه در این باب متواتر؛ یعنی پیاپی و بسیار رسیده است، و جمیع [أهل] اسـلام بـر ایـن متفقند. پس، اقرار به این واجب است.

و همچنین آنچه پیغمبر صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِه فرمود از سؤال قبر، و صراط و میزان، و گویا شدن جوارح، و بهشت و دوزخ، و ثواب و عقاب بتفصیل.

و بدان که: أمر به معروف؛ یعنی فرمودن به نیکی، و نهی از منکر؛ یعنی دور کردن از بدی، بر هر مکلَّف واجب است به دل و زبان، و بعد از آن به دست مثلاً، به شرط آنکه داند که از ضرر ایمن است.

تمّت بعون الله وحُسنِ توفیقهِ.

٥٤

رساله عقايد دينيّه

ضياء الدِّين عليّ بن سديد الدِّين داود الحسيني الجرجاني
لعلّه من أعلام القرن التاسع الهجري

۞ هذه الرسالة الثالثة من مجموعة رسائل سديد الدين الجرجاني الاعتقادية المدوّنة باللغة الفارسية، و قد تحدّثنا عن مؤلّفها في مقدمة الرسالة الأولى.

وقد اعتمدت في هذا التحقيق على نسخة مكتبة السيّد المرعشيرحمهم الله وهي ضمن مجموعة برقم ٣٠٠١ مندرجة في حاشيته (الرسالة الحسينيّة في أصول الدين والفروع العباديّة) تأليف عزّالدين الآملي ق ١٠ هـ (راجع فهرس المكتبة: ج ٣ / ١٩٤)

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحَمدُ للهِ رَبّ العالمين والصَّلاة والسَّلام على محمّد سيِّد المرسلين وأهـل بـيته الطاهرين.

اما بعد، چنين گويد اين فقير حقير جانى ضياء الدِّين بن سديد جرجـانى ، تاب الله عليه وغفر له ولوالديه : كه اين رسالهاى است در بيان واجبات عقليه، كه جمع كردم آن را از جهت التماس بعضى از طالبان علوم ديـنيه ـ تـقرّباً إلى الله القديم وطلباً لثوابه الجسيم ـ و ترتيب سؤال و جواب، وى را مرتب گردانيدم تا فهم و حفظ آن آسانتر بود. وعقايد دينيهاش ناميدم، و دانستن اين قدر بر جمله مكلفان واجب است، هر كه اين قدر بداند در آخرت فايز و رستگار بود، و هر كه اين قدر نداند خاسر و زيانكار باشد و در عذاب خداى گرفتار شود. پس :

اگر گويند كه : چه مذهب دارى؟

گوييم : مذهب اماميه.

اگر گويند : چرا اين مذهب اختيار كردى، و ديگر مذهبها اختيار نكردى؟

گوييم : زيرا كه مذهب اماميه، مذهب اهل بيت رسول است عليهم السلام. و هـر كـه مذهب اهل بيت اختيار كند، بيقين ناجى و رستگار باشد و از ديگر مذهبها نجات بيقين حاصل نشود، زيرا كه ابو حنيفه گويد مـذهب مـن حـق است و مـذهب شافعى و مالك و حنبل نيز احتمال حقيقت دارد. و شافعى نيز گويد كه مذهب من حق است و مذهب ابو حنيفه و مالك و حنبل نيز احتمال حقيقت دارد. و مالك و حنبل نيز چنين گويد. پس رفتن به مذهب ايشان بيقين نجات حاصل نشود.

اگر گویند: به چه دانی که هر که مذهب اهل بیت اختیار کند، بیقین ناجی و رستگار باشد؟

گوییم: بدان دو حدیث صحیح که از رسول الله علیهم السلام نقل است:

حدیث اول: آن که رسول علیه السلام فرمود که: «مَثَلُ أهلُ بیتی کَمَثل سَفینة نُوح مَن رَکربَ فیها نجا وَ مَن تخلّف عنها غَرِق»؛ یعنی مَثَل و داستان اهل بیت من مثل و داستان کشتی نوح است. هر که در کشتی نوح نشست از غرق و هلاکت نجات یافت، و هر که تخلف کرد و ننشست غرق و هلاك شد. همچنین هر که دست در اهل بیت من زند و بر مذهب و طریق ایشان رود و تمسك بدیشان جوید، نجات یابد و از عذاب آخرت ایمن گردد. و هر که تخلف کند و بر مذهب وطریق اهل بیت نرود و تمسك بدیشان نجوید، هالك و خاسر باشد و در عذاب آخرت گرفتار شود.

و حدیث دوم: آن که رسول علیه السلام فرمود که: «سَتَفترقُ أُمّتی علی ثلاثة وسبعین فرقة واحدة منها ناجیة والباقیة هالکة»؛ یعنی زود باشد که امت من به هفتاد و سه گروه شوند: یکی از ایشان رستگار باشد و دیگران همه هالك و زیانکار باشند. و شکی نیست که گروه ناجیه از این گروهان، آن گروه است که مذهب اهل البیت دارد، بنا بر حدیث اول. و چون گروه ناجیه ایشان باشند، گروهان دیگر که مذهب اهل بیت اختیار نکرده‌اند همه هالك باشند، بنابراین هر دو حدیث.

پس این مذهب اختیار کردم تا بیقین ناجی و رستگار باشم، ودیگر مذهبها اختیار نکردم تا هالك و زیانکار نباشم.

اگر گویند : که اهل بیت کدام است؟

گوییم : که علی و فاطمه و حسن و حسین و زین العابدین و محمّد باقر و جعفر صادق و موسی کاظم و علی بن موسی الرضا و محمّد تقی و علی نقی و حسن عسکری و محمّد مهدی صلوات الله علیها و علیهم اجمعین.

اگر گويند: بناى مذهب ايشان بر چيست؟

گوييم: بر ايمان و اسلام و نماز و زكات و خمس و روزه وحج وجهاد.

اگر گويند: ايمان چيست؟

گوييم: ايمان تصديق است، باور داشتن به دل.

اگر گويند: اسلام چيست؟

گوييم: اسلام باور داشتن به اقرار زبان.

اگر گويند: كلمه اسلام چيست؟

گوييم: اين است كه: «اشهد أن لا اله إلّا الله و اشهد أنّ محمّداً رسول الله و أشهد أن عليّاً وليّ الله».

اگر گويند: به چه تصديق كنى و به چه ايمان دارى؟

گوييم : كه ايمان دارم به خداى عزّوجلّ به آنكه وى موجود است ، يعنى هستى دارد ، و واجب الوجود و قديم و ازلى و باقى و ابدى و سرمدى و قادر و عالم و حيّ و سميع و بصير و مدرك و مُريد و كاره و متكلم و عادل و يكى است.

و ايمان دارم : به آن كه خداى تعالى جسم و جوهر و عرض نيست، و مركب و محتاج نيست، و در مكان و جهت نيست، و ديدنى نيست، و حلول بر وى روا نيست، و متحد نيست.

و ايمان دارم : به فرشتگان وى و به كتابهاى وى و بر رسولان و پيغمبران وى.

و ايمان دارم : به آنكه محمّد بن عبدالله بن عبدالمطلب پيغمبرى به حق است و فرستاده خداى است.

و ايمان دارم : بعد از نبوّت محمّد مصطفى، به ولايت و امامت امير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، و بعد از وى به امامت حسن بن على، و بعد از وى به امامت حسين بن على، و بعد از وى به امامت على بن الحسين زين العابدين، و

بعد از وی به امامت محمّد باقر، و بعد از وی به امامت جعفر صادق، و بعد از وی به امامت موسی کاظم، وبعد از وی به امامت علی بن موسی رضا، و بعد از وی به امامت محمّد تقی، و بعد از وی به امامت علی نقی، و بعد از وی به امامت حسن عسکری، و بعد از وی به امامت محمّد مهدی صاحب الزمان صلوات الله علیهم اجمعین.

و ایمان دارم: به آنکه این محمّد مهدی ـ که پسر حسن عسکری است ـ إمام این زمانه است، و وی زنده است از زمان موت پدر تا این زمان، و ظاهر خواهد شد. و سبب غیبت وی از خلقان بود نه از خدای تعالی و نه از وی عليه‌السلام.

و ایمان دارم: به آنکه مرگ حق است، و زنده گردانیدن در گور مردگان را حق است، و سؤال منکر و نکیر حق است، و معاد و حشر اجساد ـ یعنی زنده گردانیدن مردگان را بعد از آنکه مرده و پوسیده و ریزیده باشند ـ حق است، و صراط و میزان و پریدن نامها حق است، و انطاق جوارح و بهشت و دوزخ و ثواب مر مؤمنان را و عقاب مر عاصیان را جمله حق است.

و ایمان دارم: به جمیع شرعیات چون نماز و زکات و خمس و روزه و حج و جهاد. و بدان که ایمان کامل آن بود که این همه را تصدیق کنی و باور داری. و ایمان اکمل؛ یعنی کاملتر از این آن بود که این جمله را تصدیق کنی و آنچه از اینها که عملی است در عمل آری.

اگر گویند: که به چه دانستی که خدای تعالی موجود است؟

گوییم: زیرا که عالم را آفریده است، و ایجاد کرده بعد از آنکه عالم نبود.

اگر گویند: که حد عالم چیست؟

گوییم: هر چه ما سوی الله است همه را عالم گویند، چون آسمانها و زمینها و آفتاب و ماهتاب و ستارگان و غیر آن.

اگر گویند: به چه دانستی که عالم مخلوق و آفریدهٔ خدای است، و چرا نشاید که عالم قدیم باشد؟

گوییم: زیرا که عالم متغیر و گردنده است و از حال به حال. و هر چه متغیر و گردنده بود نشاید که قدیم باشد، بلکه حادث بود.

اگر گویند: به چه دانی که عالم متغیر و گردنده است؟

گوییم: به ضرورت عقل دانیم، زیرا که ما نفس‌های خود را ـ که بعض از عالم است ـ می‌بینیم که متغیر و گردنده است، چنانچه از نطفه به علقه می‌آید و از علقه به مضغه و از مضغه به عظام، و از عظام به لحم، و از آنجا به حدی انسان می‌رسد. و چون متغیر و گردنده بود، لابد وی را گرداننده و متغیری باشد، زیرا که نزد عاقلان معلوم است که هیچ در بی درودگر، و هیچ زرینه بی زرگر، و هیچ بنا بی‌بنّا راست نگردد. و از اینجاست که سرور اولیاء و قدُوه اتقیا علی مرتضی علیه افضل الصلوات و اکمل التّحیات فرموده است که: «مَن عَررف نفسه فقد عَرِف ربّه»؛ یعنی هر که نظر کند و نفس خود را بشناسد با این گردش و تغیّرات و انتقالات، خدای خود را بشناسد؛ یعنی بشناسد که وی را خالق و آفریدگاری هست.

اگر گویند: حدّ واجب الوجود چیست؟

گوییم: واجب الوجود آن بود که وجود وی از ذات وی بود، و برای وجود خود محتاج به غیری نبود.

اگر گویند: به چه دلیل خدای تعالی واجب الوجود است؟

گوییم: زیرا که اگر واجب الوجودی نبودی ممکن الوجود بودی. پس برای وجود خود محتاج بودی به غیر، زیرا که ممکن الوجود آن بودی که برای وجود خود محتاج به غیر بودی. پس گوییم آن غیر [که] مؤثر وی است، واجب الوجود

است یا ممکن الوجود، اگر واجب الوجود است مطلوب ما ثابت شده، واگر ممکن الوجود است وی نیز محتاج بود به مؤثر دیگر. پس اگر عود کند دَور بود. و اگر بی نهایت رود تسلسل بود؛ و دور و تسلسل هر دو محال بود. و این محال اینجا لازم آید که فرض کنی که خدای تعالی واجب الوجود است، پس خدای تعالی واجب الوجود بود.

و اگر گویند: حدّ قدیم چیست؟

گوییم: قدیم آن بود که وجود او را ابتدا نبود یا عدم بر وی سابق نباشد.

اگر گویند: حد ازلی چیست؟

گوییم: ازلی آن بود که وجود وی دایم بود در زمان ماضی.

اگر گویند: حد باقی چیست؟

گوییم: آن بود که وجود وی مستمر بود یعنی کشیده بود و هرگز منقطع نگردد، و سرمدی نیز به همین معنی بود.

اگر گویند: حد ابدی چیست؟

گوییم: ابدی آن بود که وجود وی دایم بود در زمان مستقبل.

اگر گویند: به چه دلیل خدای تعالی قدیم و ازلی و باقی و سرمدی است؟

گوییم: زیرا که اگر قدیم نبودی عدم بر وی سابق بودی، و اگر ازلی و باقی و ابدی و سرمدی نبودی عدم بدو راه یافتی پس واجب الوجود نبودی، زیرا که الوجود آن بود که ذات وی مقتضی وجود وی بود، عدم بر وی جایز نبود، زیرا که واجب مقتضی ذی ذات که آن وجود است، از ذات زایل نگردد.

اگر گویند: حد قادری چیست؟

گوییم: قادر آن بود که فعل از وی به اختیار وی صادر شود، و همچنین ترك فعل از وی به اختیار وی بود. و این قادر را مختار نیز گویند.

اگر گويند: حدّ موجب چيست؟

گوييم: حد موجب آن بود كه فعلى از وى بى اختيار صادر شود، چون گرمى آتش از آتش. و خداى تعالى قادر مختار بود، نه موجب.

اگر گويند: به چه دليل خداى تعالى قادر مختار بود؟

گوييم: زيرا كه اگر قادر مختار نبودى، موجب بودى. پس، قديم بودن عالم لازم آمدى، زيرا كه موجب را فعل وى هرگز از وى جدا نگردد. و عـالم فـعل خداى تعال است و خداى تعالى قديم است، پس لازم آمدى كه عالم نيز ـ كه فعل وى است ـ قديم باشد؛ و قديم بودن عا محال بود و پس موجب بودن خداى تعالى محال بود، پس قادر بود.

اگر گويند: علم خداى تعالى به چه معنى بود؟

گوييم: عبارت از كشف و ظهور تام بود؛ يعنى جملۀ اشياء نزد وى منكشف و ظاهر و حاضرند و غايب نيستند.

اگر گويند: به چه دليل خداى تعالى عالم است؟

گوييم: زيرا كه افعال محكمۀ متقنه كرده است؛ يعنى افعال با فايده و بسيار فايده كرده است. و هر كه وى افعال محكمۀ متقنه كند، عالِم باشد. پس خداى تعالى عالم باشد.

اگر گويند: به چه اعتبارى خداى را سميع و بصير و مدرِك خوانند؟

گوييم: به اعتبار علم وى به مسموعات و مبصَرات و مدرَكات؛ يعنى عـلم خداچون تعلق گيرد به مسموعات وى را سميع خوانند، و چـون تـعلق گـيرد به مـبصَرات وى را بـصير خـوانـند، و چـون تـعلق گـيرد بـه مـدرَكـات وى را مدرك خوانند.

اگر گويند : كه دليل بر اينكه خداى تعالى را اين صفات ثابت است،چيست؟

گوییم : که قرآن دلیل است بر این، زیرا که در آن مـذکور است کـه: «**وَ هُـوَ السَّميعُ البَصِير**» و «**وَ هُوَ يُدْرِكُ الأبصار**».

اگر گویند : به چه دلیل خدای تعالی حیّ بود؟

گوییم : زیرا که قادر و عالم بود ، و هر که قادر و عالم بود، حیّ بود بضرورت.

اگر گویند : به چه دلیل خدای تعالی مُرید است؟

گوییم: زیرا که مکلفان را طاعات و عبادات فرموده است. و فرمودن وی به طاعات و عبادات، دلیل است بر آن که مُرید وخواهنده‌است‌آن‌را.

اگر گویند: به چه دلیل که خدای تعالی کاره است؟

گوییم: زیرا که نهی کرده است مکلفان را از مـعاصی. و نـهی کـردن وی از معاصی دلیل است بر آنکه کاره و ناخواهنده است.

اگر گویند: به چه دلیل که خدای تعالی متکلم است؟

گوییم: زیرا که کلام، عبارت از خلق و ایـجاد حـروف و اصـوات است در اجسام جمادیه، و این اُمور ممکنه است. و خدای تعالی بر این قادر است و ایجاد آن کرده است برای موسی عليه‌السلام در شجرهٔ وی ، و نیز قرآن بدین ناطق است: «**وَ كَلَّمَ اللهُ مُوسى تَكْلِيماً**».

اگر گویند : که به چه دلیل خدای تعالی کاره است؟

جواب گوییم : که نهی کرده است از معاصی. و نهی کردن وی از معاصی، دلیل است بر آنکه کاره شود؛ یعنی ناخواهنده است.

اگر گویند: به چه دلیل خدای تعالی عادل است؟

گوییم: زیرا که اگر عادل نبودی، ظالم بودی و ظلم قبیح بود. و قبیح بر خدای تعالی محال است، زیرا که حکیم است و حکیم نشاید که قبیح کند.

اگر گویند: به چه دلیل خدای تعالی یکی است؟

گوييم: زيرا كه اگر دو بودى محال لازم آمدى، زيرا كه ممكن است كه يكى خواهد كه جسمى ساكن باشد و آن ديگرى خواهد كه همين جسم در همين زمان متحرك باشد. پس اگر فرض كنيم كه مراد هر دو بر آيد، لازم آيد كه جسم در يك زمان هم متحرك باشد و هم ساكن؛ و اين محال بود.

و اگر فرض كنيم كه مراد هر دو بر نيايد، لازم آيد كه جسم نه متحرك باشد و نه ساكن؛ و اين نيز محال بود. و اگر فرض كنيم كه مراد يكى بر آيد و مراد ديگرى بر نيايد، ترجيح بى‌مرجّح لازم آيد؛ و اين هم محال بود، پس خداى تعالى يكى بود.

و بدان كه صفات خداى تعالى عين ذات بود، نه زايد بر ذات، چنانكه مُجبِّره گفته‌اند، زيرا كه صفات خداى تعالى صفات كمال است. پس اگر زايد بر ذات بود، هر آيينه غير ذات بود. پس، لازم آيد كه كمال خداى تعالى از غير بود، و اين روا نبود. و آنچه بعضى از اشاعره گفته كه صفات خداى تعالى نه عين بود و نه غير باطل است، زيرا كه اين معنى معقول نبود.

اگر گويند : حد جسم چيست ، و حدّ جوهر چيست ، و حد عرض چيست؟

گوييم : جسم هر مكان‌گيرى بود كه وى را طول و عرض و عمق بود. و جوهر هر مكان‌گيرى بود كه وى را جزء نباشد. و عرض آن را گويند كه وى قايم به جسم يا قايم به جوهر باشد، چون سفيدى و سياهي و سرخى و زردى و حركت و سكون و غير آن.

اگر گويند : به چه دليل كه خداى تعالى جسم و جوهر و عرض‌نيست؟

گوييم : زيرا كه اگر جسم جوهر باشد محتاج به مكان باشد، و اگر عرض باشد محتاج به محل خود شود كه آن جسم است يا جوهر، و مكان و محل هر دو غير وى‌اند. پس لازم آيد كه خداى تعالى محتاج به غير باشد؛ و اين روا نبود.

اگر گويند : به چه دليل كه خداى تعالى مركب نيست؟

گوییم : زیرا که مرکب محتاج به اجزاء خود بود، و اجزای وی غیر وی است، پس محتاج به غیر باشد. پس لازم آید که اگر خدای تعالی مرکب باشد، محتاج به غیر بود؛ و این روا نبود.

اگر گویند : به چه دلیل که خدای تعالی محتاج به غیر نیست؟

گوییم : زیرا که اگر محتاج به غیر باشد، ممکن بود. پس، لازم آید که واجب الوجود ممکن الوجود بود؛ و این روا نبود.

اگر گویند : به چه دلیل که خدای تعالی در مکان یا در جهت نبود؟

گوییم : زیرا که لازم آید که محتاج آن مکان یا آن جهت باشد و مکان و جهت غیر وی‌اند، پس لازم آید که خدای تعالی محتاج به غیر باشد و این روا نبود.

اگر گویند : حلول چیست؟

گوییم : فرود آمدن بود در محل.

اگر گویند : به چه دلیل که حلول بر خدای تعالی محال بود؟

گوییم : زیرا لازم می‌آید که خدای تعالی محتاج آن محل بود؛ و این روا نبود. و قول نصاری و قول بعضی از صوفیه که گفته‌اند که خدای تعالی حلول کند در دل عارفان باطل است.

اگر گویند : اتحاد چیست؟

گوییم : اتحاد آن بود که دو شیء یکی گردد، بی زیاده و نقصان.

اگر گویند : به چه دلیل خدای تعالی متحد نیست؟

گوییم : زیرا که بضرورت عقل می‌دانیم که این معنی معقول نیست. و نیز اگر خدای تعالی به غیر خود متحد بود، هر آینه غیر واجب بود یا ممکن؛ اگر واجب بود، تعدد واجب لازم آید؛ و این محال بود. و اگر ممکن بود، پس حاصل بعد از اتحاد یا واجب یا ممکن: اگر واجب بود، لازم آید که ممکن واجب گردد؛ و این نیز باطل بود. پس متحد بودن خدای تعالی به غیر خود باطل بود.

اگر گويند : به چه دليل كه خداى تعالى ديدنى نيست؟

گوييم : زيرا كه هر چه وى را ببينند، بايد كه در مقابل و يا در حكم مقابل باشد. و هر چه در مقابل و حكم مقابل باشد البته در جهت باشد، پس محتاج آن جهت باشد؛ و جهت غير وى است. پس لازم آيد كه خداى تعالى محتاج بود به غير؛ و اين روا نبود.

اگر گويند : به چه دليل محمّد بن عبدالله بن عبد المطلب پيغمبر و فرستاده خداى است؟

گوييم : زيرا كه دعوى پيغمبرى كرد. و [هركه] بر وفق دعوى خود اظهار معجز كند، پيغمبر و فرستادهٔ خداى بود.

اگر گويند : به چه دانى كه محمّد بن عبدالله بن عبدالمطلب دعوى پيغمبرى كرد؟

گوييم : به دليل تواتر دانيم، زيرا كه اخبار كثيره وارد شده است كه شخصى، نام وى محمّد بن عبدالله بن عبد المطلب در مكه ظاهر شد و دعوى پيغمبرى كرد، و بر وفق دعوى خود اظهار معجزات كرد، و يكى از آن معجزات قرآن است كه اكنون در ميان است.

اگر گويند : كه واجب هست كه پيغمبر معصوم باشد يا نى؟

گوييم : بلى واجب است كه معصوم باشد از صغاير و كبائر، پيش از بعثت و بعد از بعثت ، عمداً و سهواً، زيرا كه اگر معصوم نباشد جايز الخطا باشد. پس روا باشد كه خلقان وى را تصديق نكنند، و در اوامر و نواهي وى را مطيع و منقاد نگردند، پس فايدهٔ بعثت منتفى شود؛ و اين روا نبود.

اگر گويند : كه به چه دليل كه عليّ بن أبي طالب إمام است بعد از پيغمبرى ما، محمّد مصطفى صلى الله عليه وآله بلا فصل إمام است؟

گوییم : به نصّ خدای تعالی، و به نصّ پیغمبر ﷺ و آنکه او معصوم بود.

أمّا نصّ خدای تعالی : آن که در قرآن مجید فرموده است که ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمْ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾؛ یعنی این است و جز این نیست که علی شما، ولیّ خداست جلّ جلاله، و رسول خدای و آن کس که نماز کرد و در حال رکوع صدقه داد؛ یعنی انگشتری خود به سایل داد. و این به اتفاق همه هیچ کس دیگر اتفاق نیفتاد، جز علی را علیه‌السلام پس ولایت بعد از رسول علیه‌السلام به قول خدای عزّوجلّ علی را ثابت باشد.

أمّا نصّ پیغمبرعلیه‌السلام : چنان که به تواتر معلوم است کـه رسـول علیه‌السلام از حـجّة الوداع بازگردید. چون به موضع غدیر خم رسید، جبرئیل علیه‌السلام آمد و ایـن آیت آورد که: ﴿**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنْ النَّاسِ**﴾ و سبب نزول این آیت آن بود که جبرئیل علیه‌السلام پیشتر از این، آیت ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمْ اللهُ**﴾ را آورده بود برای امامت و ولایت علی علیه‌السلام. و رسول خدا علیه‌السلام از جهت خوف از بعضی آن را ابلاغ و ادا نمی‌کرد. خدای تعالی از آن حال خبر داد و گفت: ای رسول! برسان و ادا کن آنچه به تو نازل شده است از خدای؛ یعنی آیهٔ ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمْ**﴾ ، و اگر نرسانی و ادا نکنی آن را، پس تو تبلیغ و ادای رسالت نکرده باشی.

و مترس که خدای تعالی عاصم و نگه‌دار تو است؛ نگاه دارد تو را از ضرّ و شرّ جمله ظالمان از آدمیان. پس، رسول ﷺ آنجا فرود آمد و صحابه نیز آنجا حاضر شدند و از جهاز اشتر منبری ساختن و رسول ﷺ بر منبر شد و گفت: « یا أیّها النّاس مَنْ أولی بِکُمْ مِنْ انفُسِکُم » ؛ یعنی ای مردمان! کیست اولیتر بـه شـما از نفس‌های شما؛ یعنی ولی شما و صاحب تصرف در شـما. جـمله گـفتند: «الله ورسوله»؛ یعنی خدای. پس، رسول علیه‌السلام دست علی علیه‌السلام بگرفت و گـفت: « مَـنْ

مولاه فَعَليٌ مَولاهُ اللَّهُمَّ وَ الِ مَن والاَهُ وَ عَاداهُ و انصُرْ مَنْ نَصَرهُ واخْذُل مَنْ خَذله» یعنی هر کس که من به وی اولیترم و ولی ویم، علی به وی اولیتر است و ولی و إمام و صاحب تصرف وی است. بار خدایا! دوست دار آن را که علی را دوست دارد ، و دشمن دار آن را که علی را دشمن دارد، و یاری ده آن را که علی را یاری دهد، و خذلان کن و فرو گذار آن را که علی را خذلان کند و فرو گذارد . پس، خلق هر کس تهنیت گفتند علی عليه‌السلام را. و اول کسی تهنیت گفت، عمر بود گفت: «بَخٍ بَخٍ لك یا أبا الحَسَن! صِرْتَ مولای وَ مولی کُلّ مؤمنٍ و مؤمنة»؛ یعنی خوش و گوارانده باد تو را یا ابالحسن، گشتی مولای من و مولای هر مؤمن و مؤمنه.

اما آنکه علی معصوم بود، به تواتر ثابت شده است ، و غیر علی عليه‌السلام از آن کسانی که در ایشان دعوی امامت کردند، معصوم نبودند به اتفاق همه. پس بدین دلیلها، إمام بِحَق بعد از رسول، علی عليه‌السلام باشد.

اگر گویند : که امامت باقی امامان به چه ثابت شود؟

گوییم : به نصّ رسول عليه‌السلام، و به نصّ هر إمام ما بعد خود را. و به آنکه ایشان در زمان خود معصوم بودن، و غیر ایشان از آن کسانی که در ایشان دعوی امامت کردند، معصوم نبودند.

اما نصّ رسول عليه‌السلام : آن است که إمام حسین را عليه‌السلام گفت: «ابنی إمام، ابن إمام، أخو إمام، أبو أئمّة تسعة تاسعهم قائمهم»؛ گفت: پسر من حسین إمام است و پسری إمام است و برادر إمام است، پدر نُه إمام است که نهم ایشان قائم ایشان است. پس، بدین دلیل امامت‌دوازده إمام ثابت شود، و همه منصوص گردند از قبل پیغمبر عليه‌السلام.

اما آنکه هر امامی ما بعد خود را نصّ کرده است : به تواتر ثابت شده است.

اگر گویند : واجب هست که این امامان معصوم باشند یا نی؟

گوييم : بلی، زيرا كه سبب احتياج خلقان به إمام، جواز خطا و عصيان است. پس اگر إمام معصوم نباشد وی نيز محتاج شود به إمام ديگر، و همچنين هر إمام به إمام ديگر و تسسل لازم آيد؛ و تسلسل محال بود. پس عدم عصمت إمام محال بود، پس إمام بايد كه معصوم باشد.

اگر گويند : به چه دليل كه معاد ـ يعنی حشر و زنده گردانيدن خلقان را بعد از فنای ايشان ـ حق است، و واقع خواهد شدن؟

گوييم : زيرا كه خدای تعالی مكلفان را به طاعت و عبادات فرموده است و تكليف كرده. پس واجب بود بر خدای تعالی كه جزا و ثواب آن را برساند بديشان تا ظلم نكرده باشد. و آن پيش از موت اين مكلفان ممكن نبود، زيرا كه دنيا سرای تكليف است، وتكيف مشقّت و رنج است، وثواب راحت و تنعّم دايمی است ، با يكديگر در يك حال و در يك جای جمع نشوند. پس واجب بود بر خدای تعالی كه بعد از فنای ايشان، ايشان را زنده گرداند و ثواب اعمال ايشان بديشان رساند.

و نيز خدای تعالی آنان [را] خبر داده است، چنانكه در قرآن فرموده است: ﴿**كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ**﴾ ؛ يعنی همچنان كه خلقان را آفريديم اول بار، همچنان اعاده كنيم و بيافرينيم دوم بار؛ و خبر خدای تعالی صدق است.

اگر گويند : كه به چه دليل صراط و ميزان و پريدن نامها و انطاق جوارح و بهشت و دوزخ و ثواب و عقاب جمله حق است و واقع خواهدشدن؟

گوييم : زيرا كه اينها همه اُمور ممكنه‌اند، و پيغمبر صادق القول بر وقوع اينها خبر داده است. و هر امر ممكن راكه پيغمبری صادق القول به وقوع آن خبر دهد، وقوع آن واجب بود. پس، وقوع اين همه واجب بود.

الحمدُ لله رَبّ العالمين برحمتك يا أرحم الراحمين.

٥٥

رسالة في أصول الدِّين

ضياء الدِّين عليّ بن سديد الدِّين داود الحسيني الجرجاني

لعلّه من أعلام القرن التاسع الهجري

❁ هذه الرسالة الرابعة من مجموع الرسائل الفارسيّة، التي جميعها على نسق واحد وسياق واحد ولغة واحدة، وكلمات متقاربة ومتّحدة المعنى، وحتّى الأدلّة متشابهة، فبعضها مصدّرة باسم كاتبها وهو ضياء الدِّين الجرجاني المعروف، والتى تحدّثنا عنه في مقدّمة الرسالة الأولى، إلّا أنّ الملاحظ في هذه الرسالة أنّ الاسم المذكور في بداية الرسالة هو (ضياء الدِّين بن سيّد الجرجاني)، ولا يبعد وحدة مؤلّف هذه الرسالة مع مؤلّف سائر الرسائل الفارسيّة في هذه المجموعة، وقد رجّح العلّامة الشيخ آقا بزرگ الطهراني أنّ هذا الرجل نفس ضياء الدِّين بن سديد الجرجاني المعروف، والذي يحتمل أنّه من أعلام القرن التاسع الهجري. وقد اعتمدت في هذا التحقيق على النسخة الموجودة في المكتبة المركزيّة لجامعة طهران، ضمن مجموعة رقمها ١١ / ٧٥٠٧ (راجع فهرست كتابخانه مركزي دانشگاه تهران: ج١٨ / ٩٣).

❁

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الفقير إلى الله المجيد، ضياء الدِّين بن سيّد الجرجاني:

اگر تو را پرسند: كه خدا را مى‌شناسائى؟

بگو: بلى، مى‌شنا سم.

اگر تو را پرسند: كه خدارا به چه دليل مى‌شنا سى؟

بگو: به آن دليل كه عالم را آفريد، و إيجاد كرد، پيش از آن عالم نبود.

اگر تو را پرسند: كه عالم چيست؟

بگو: ما سوى الله را عالم گويند، چون آسمان و زمين و آفتاب و ماهتاب و ستارگان و حيوانات و جمادات و غير آن .

اگر تو را پرسند: كه صفات ثبوتيّة كه خدارا سزد و شايد، كدام است ؟

بگو: بدان كه خدا واجب الوجود، و موجود، و قديم، و أزلى، و باقي، و سرمدى، و حَيّ، و سميع، و بصير، و مُريد، و مُدْرِك، و متكلم، و عادل، و صادق، و يكى است .

اگر تورا پرسند: كه صفات سلبيّه كه خدا را نسزد و نشايد، كدام است؟

بگو: بدان كه خدا جسم نيست، و جوهر نيست، و عَرَض و مركب و متعدّد و محتاج نيست، و ديدنى، و در مكان، و در جهت، و حلول بر وى نيست.

اگر تورا پرسند: اُصول دين چند است ؟

بگو: پنج:

أوّل: توحيد.

دوم: عدل.

سيّم: نبوّت .

چهارم: امامت .

پنجم: معاد .

اگر تورا پرسند: توحید یعنی چه ؟

بگو: خدا یکی است، دو نیست، به دلیل آیهٔ مبارکه: ﴿**قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ**﴾.

اگر گویند: عَدل یعنی چه ؟

بگو: خدا عادل است و ظالم نیست، به دلیل آیهٔ مبارکه: ﴿**وَمَا اللهُ يُرِيدُ ظُلْماً لِلْعِبَادِ**﴾.

اگر تورا پرسند: که نبوّت یعنی چه ؟

بگو: حضرت پیغمبر محمّد بن عبد الله بن عبد المطّلب بن هاشم بـن عـبد المناف که پیغمبر بر حقّ آن، و فرستادهٔ خداست بر جمیع خلق عالم، به دلیل آیهٔ قرآن که: ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ**﴾.

[**اگر ترا پرسند**]: امامت یعنی چه ؟

بگو: حضرت علیّ بن أبی طالب بن عبد المطّلب بن هاشم بن عبد المناف خلیفهٔ بلا فصل رسول خدا، و امام بر حقّ است، به دلیل آیهٔ کریمه: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمْ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾، و همچنین یازده فرزند آن حضرت، امام بر حقّ می‌باشند، به دلیل آیهٔ مبارکه: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ**﴾.

اگر پرسند: که معاد یعنی چه ؟

بگو: که خداوند عالم زنده می‌کند مرده‌گان را، و هم می‌میراند زنده‌گان را در روز قیامت. و بازگشت تمام به سوی خداست، به دلیل آیه قرآن کـه: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ الْمَوْتَى**﴾ تا آخر آیه بگوید.

اگر تورا پرسند: که به چند چیز ایمان داری ؟

بگو: به پنج چیز :

[اول]: به خدای عزّ و جلّ .

دوم: ایمان دارم به فرشتگان او.

سیّم: ایمان دارم به کتابهای او .

چهارم: ایمان دارم به رسولان او .

پنجم: ایمان دارم به روز قیامت، که همه مؤمن و مؤمنه را حساب باشد.

اگر تورا پرسند که: سَر ایمان چیست ؟

بگو: کلمۀ طیّبۀ: «أشهدُ أنْ لا إلهَ إلّا الله».

اگر تورا پرسند: که دل ایمان چیست ؟

بگو: قرآن خواندن .

اگر تورا پرسند: کلید ایمان چیست ؟

بگو: ذکر الهی کردن .

اگر تورا پرسند: نمك ایمان چیست ؟

بگو: حلال از حرام شناختن .

اگر تورا پرسند: که ایمان چیست، و چه نام و معنی دارد؟

بگو: ایمان تصدیق به وی؛ یعنی باور داشتن به دل، و اقرار کردن به زبان، بر جمیع آن چیزی را از أحکام و شرایع پیغمبر، با محمّد مصطفی از نزد خدا و برده و به خلقان رسانیده، همه حقّ است .

اگر تورا پرسند: که ظهور و شعور ایمان چیست، و به چند چیز؟

أوّل: به گفتن کلمۀ شهادت.

دوم: بگزاردن نماز پنجگانه .

سيّم: به داشتن روزهٔ ماه مبارك رمضان .

چهارم: به دادن زكات .

پنجم: به گزاردن حَجّ خانهٔ كعبه است، كسى كه استطاعت بوده باشد.

بناى اسلام بر اين پنج چيزِ واجب است.

اگر تورا پرسند: كه پيش از نماز چند چيز واجب است؟

بگو: ده چيز :

أوّل: طهارت كردن.

دوم: وقت شناختن.

سيّم: قبله شناختن.

چهارم: عدد ركعات فريضه دانستن.

پنجم: سَتر عورت كردن.

ششم: شناختن لباس.

هفتم: مكان.

هشتم: پاك بودن تن.

نهم: پاك بودن جاى سجده .

دهم: تولّا و تبرّا .

اگر تورا پرسند: كه تاج قرآن چيست ؟

بگو: الرّحمٰن.

اگر تورا پرسند: كه حصار قرآن چيست ؟

بگو: آيةُ الكُرسيّ.

اگر تورا پرسند: كه پنج تن آل عبا كيانند؟

بگو: محمّد، على، فاطمه، حسن و حسين .

اگر تو را پرسند: كه پنج پشتِ آل عباى تو كيست؟

بگو: محمّد، و عبد الله، و عبد المطّلب، و هاشم، و عبد المناف.

اگر تورا پرسند: كه كدام غُسل، نماز بى‌وضو صحيح مى شود؟

بگو: غُسل جنابت، و ديگر غسلها نماز بى‌وضو تمام نمى‌شود.

اگر تورا پرسند: كه بناى مسلمانى و فروع دين چند است ؟

بگو: شش:

أوّل: نماز.

دوم: روزه.

سيّم: زكات.

چهارم: خمس.

پنجم: حج.

ششم: جهاد.

اگر تورا پرسند: كه ملت از كى دارى ؟

بگو: از امام جعفر صادق .

اگر گويند: **محمّد** صلى الله عليه وآله **مذهب از كه داشت ؟**

بگو: از إبراهيم خليل الله، إبراهيم خليل الله مذهب از شيث، و شيث از آدم، و آدم مذهب از جبرئيل، و جبرئيل از ميكائيل، و از اسرافيل، و اسرافيل از عزرائيل، و عزرائيل از خداوند مذهب داشت، به دليل آيۀ كريمه است: ﴿**إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الْإِسْلَامُ**﴾.

خداى ما يكى است، پيغمبر ما محمّد مصطفى صلى الله عليه وآله، و امام دوازده است: أوّل حضرت مرتضى على عليه السلام، و آخر امام عصر و الزّمان، عجّل اللهُ فَرَجَهُ است ؛ والله أعلمُ.

٥٦

رسالة في عقائد الإماميّة

ضياء الدِّين عليّ بن سديد الدِّين داود الحسيني الجرجاني
لعلّه من أعلام القرن التاسع الهجري

❁ هذه الرسالة الخامسة من مجموعة رسائل الجرجاني الاعتقاديّة، و هي كسابقاتها مدوّنة باللغة الفارسية، و تحمل نفس المواصفات التي تحدّثنا عنها في بداية الرسالة الفارسية الأولى. وقد اعتمدت في تحقيقها على النسخة الموجودة في خزانة مكتبة عتبة الإمام الرضا عليه السلام بخراسان، وهي برقم ٨٣٩٥.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الفقير إلى الله المجيد، ضياء الدِّين بن سديد الجرجاني رحمة الله عليه:

اگر ترا پرسند: كه خدا را شناسى؟

بگو: بلى شناسم.

اگر ترا پرسند: به چه دليل خداى را شناسى؟

بگو: به آنكه عالم‌را آفريد و إيجاد كرد، پيش از آنكه عالم نبود.

اگر ترا پرسند: كه عالم چيست؟

بگو: ما سِوَى الله را عالم گويند، چون آسمان و زمين و آفتاب و ماهتاب و ستارگان و حيوانات و جمادات، و غير آن در فرمان او است.

اگر ترا پرسند: كه صفات ثبوتيّة كه خداى را سزد و شايد، كدام است؟

بگو: آنكه موجود، و واجب الوجود، و قديم و أزلى، و باقي و سرمدى، و قادر، و حيّ و سميع و بَصير، و مُدرِك، و كاره، و متكلّم، و يكى است.

اگر ترا پرسند: كه صفات سلبيّه كه خدا را نسزد و نشايد، كدام است؟

بگو: آنكه وى جسم، و جوهر، و مركّب، و متحدى، و محتاج، و عَرَض، و زمانى، و مكانى، و ديدنى نيست، و حلول بر وى روا نيست.

اگر ترا پرسند: كه ايمان چيست؟

بگو: ايمان تصديق بود؛ يعنى اقرار كردن به زبان، و عمل كردن به اركان، زيرا كه فرموده‌اند: «الإيمانُ إقرارٌ باللِّسانِ، وعَمَلٌ بالأرْكانِ».

اگر ترا پرسند: كه به چند چيز ايمان دارى؟

بگو: به پنج چيز:

أوّل: ايمان دارم به خداى عزّ و جلّ .

دويم: ايمان به رسولان و پيغمبران و إمامان وى .

سيّم: ايمان دارم به فرشتگان وى از مؤمن و مؤمنه .

چهارم: ايمان دارم به كتابهاى وى .

پنجم: ايمان دارم به روز قيامت .

بدين پنج نوع بود.

اگر ترا پرسند: كه اُصول دين چند است ؟

جواب بگو: كه پنج است :

أوّل: توحيد .

دويم: عدل .

سيّم: نبوّت .

چهارم: امامت .

پنجم: معاد .

اگر ترا پرسند: كه توحيد به چه معنى است ؟

جواب بگو: آنكه بدانى و اعتقاد كنى كه خدا يكى است و دو نيست، و بى شريك و بى نظير و بى مِثْل و بى مانند و بى همتا .

اگر ترا پرسند: كه به چه دليل مى‌گويى كه خدايكى است و دو نيست؟

جواب بگو: آنكه ما مى‌بينيم كه در يك شهر يا در يك قريه، بلكه در يك اقليم دو پادشاه يا دو فرمانفر ما باشند، نمى‌شود كه ميان ايشان نزاع و فساد نشود .

و ديگر آنكه: جناب أقدس الهى صد و بيستُ چهار هزار پيغمبر آفريد، و همه آمدند و گفتند كه خدا يكى است. اگر چنانچه خداى ديگر ـ العياذُ بالله ـ مى‌بود، بايست كه او هم پيغمبرى بفرستد. پس معلوم شد كه خدا يكى است و دو نيست.

اگر ترا پرسند: که عدل چه معنی دارد ؟

جواب بگو: به آنکه خدا عادل است و ظالم نیست، و ظلم بر بندگان خود روا ندارد.

اگر ترا پرسند: که به چه دلیل می‌گویی که خدا عادل است، و ظالم نیست؟

جواب بگو: آنکه ظلم کسی می‌کند که احتیاج داشته باشد، و جناب أقدس الهی محتاج نیست.

و دیگر: ما می‌بینیم که در میان قرآن چند جا ظالم را لعنت کرده است، پس چگونه می‌شود که ظالم باشد!

پس، بنابراین خدای عادل است، و ظالم نیست .

اگر ترا پرسند: که امامت به چه معنی است ؟

جواب بگو: آنکه بدانی که علیّ بن أبی طالب با یازده فرزندش امامند، بر حقّند.

اگر ترا پرسند: که به چه دلیل می‌گویی که ایشان امامند، و غیر ایشان امام نیست ؟

جواب بگو: که امامت چیزی نیست که هر کس بیاید و بگوید که من امامم. و امامت علامت و نشانه دارد. و علامات او این است که باید اَعْلَم باشد و اَفْهَم و اَشْجَعْ باشد. پس معلوم شد که غیر ایشان کسی دیگر امام‌نیست .

چهارم: نبوّت .

اگر ترا پرسند: که نبوّت به چه معنی ؟

جواب بگو: به این معنی که پیغمبرﷺ ختم صد و بیستُ چهار هزار پیغمبران است.

اگر ترا پرسند: که به چه دلیل می‌گویی که جناب پیغمبر ختم صد و بیستُ چهار هزار پیغمبران است، و بعد از او کسی نیست ؟

جواب بگو:

اولاً: آنکه پیغمبری هم علامات و نشانه دارد. علامات پیغمبر ماﷺ آن است که معجزه می‌نمودند. و نشانۀ او آن بود که قرآن از برای او نازل شده .

وثانیاً: آنکه جناب أقدس الهی در آیه قرآن می‌فرماید که: ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ**﴾، و همچنین: ﴿**وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ**﴾.

پس معلوم شد که ختم نبوّت با جناب پیغمبر است، و بعد از او کسی نیست.

اگر ترا پرسند: که معاد به چه معنی؟

بگو: آنکه مُردن و زنده شدن و فشارش قبر و سؤال نکیرین، همه بر حقّ است.

اگر ترا پرسند: که فروع دین چند است ؟

جواب بگو: شش است :

أوّل: نماز.

دویم: روزه.

سیّم: خمس.

چهارم: زکات.

پنجم: حَج .

ششم: جهاد.

اگر ترا پرسند: که افعال نماز چند است ؟

جواب بگو: که هشت است :

أوّل: قیام.

دویم: نیّت .

سیّم: تکبیرة الإحرام .

چهارم: رکوع.

پنجم: سجود.

ششم: تشهد.

هفتم: سلام.

هشتم: قرائت.

اگر ترا پرسند: که سهو بر چند قسم است ؟

بگو: بر سه قسم :

أوّل: آنكه سهوى است كه نماز را باطل نمى‌كند، و تلافي هم ندارد.

دويم: سهوى است كه نماز را باطل نمى‌كند أما تلافي دارد.

سيّم: سهوى است كه نماز را باطل مى‌كند مطلق.

أمّا سهوى كه نمازرا باطل نمى‌كند: آن سهو كردن حَمد يا سورهٔ است، كه اگر كسى فراموش كرده باشد، نماز باطل نمى‌شود.

دوّيم: سهوى كه باطل نمى‌كند و تلافي دارد، آن فراموش كردن يك سجده است يا تشهد يا سلام .

و سهوى كه نماز باطل مى‌شود: سهو كردن ركنهاست هر ركعتى باشد؛ كه اگر كسى ركن را فراموش كند، بعد از آنكه به خاطرش مى‌آيد كه يك ركن را به عمل نياورده است، نمازش باطل است.

و بعضى در تشهد و سلام و قنوت خلاف كرده‌اند، أمّا احتياط شرط است؛ واللهُ أعلمُ بالصّواب.

٥٧

رسالة اعتقاديّة

ضياء الدِّين عليّ بن سديد الدِّين داود الحسيني الجرجاني
لعلّه من أعلام القرن التاسع الهجري

هذه هي الرسالة الاعتقاديّة السادسة للجرجاني والمكتوبة باللّغة الفارسيّة، ولها نسخة فريدة في مكتبة (انجمن ترقى اردو) في مدينة كراتشي بباكستان، (فهرست مكتبة انجمن ترقى اردو: ١ / ٢٦٢٧)، وقد وصفها منزوي في (فهرست مشترك نسخه‌هاى خطى فارسى پاكستان: ج٢ / ١١٣٦، رقم ٥٥٠٦) ولها نسخة مصوّرة في (مركز إحياء التراث الإسلامي بقم) حيث اعتمدت عليها في هذا التحقيق.

بسم الله الرحمن الرحیم

الحمدُ للهِ علی نَعمائه [و] آلائهِ، والصّلاة والسَّلام علی محمّدٍ أفضل أنبیائهِ، وعلی آله أوصیائهِ.

أمّا بعد:

سؤال: اُصول دین یعنی چیزهایی که بی‌دانستن آنها آدمی مسلمان نیست، چند است ؟

جواب: آن پنج است: توحید و عدل، و نبوّت، و امامت، و معاد .

سؤال: توحید چه معنی دارد ؟

جواب: توحید آن است که بنده اعتقاد کند که پیدا کنندهٔ عالم یکی است، و موصوف است به صفات کمالیّه، و عَجز و نُقصان را در او راه نیست.

سؤال: چه دلیل است بر آنکه عالم‌را پیدا کنندهِ هست؟ چرا خود به خود به هم نرسیده ؟

جواب: هر کسی که اندکْ شعوری داشته باشد، می‌داند که این آسمانها و زمینها، و ستاره‌های نورانی، و آفتاب و ماهتاب و درختان و میوه‌ها و گلها و جانوران، که در هر یکی هزار هزار حکمت و مصلحت است، خود به خود به هم نرسیده، مثلاً، اگر به طفلی گویند که این خانه بی گلکار، یا این تصویر بی نقّاش به هم رسیده، هرگز باور نمی‌کند، و بیقین می‌داند که تصویر بیجان بی نقّاش به هم نشده. پس چگونه این مخلوقات بی خالق به هم رسیدند؟

سؤال: کدام دلیل است بر آنکه حقّ سُبحانه تعالی یکی است ؟

جواب: اگر دو باشند فساد لازم آید، زیرا که البته در بعضی کارها میان آنها

نزاع خواهد شد، چنانچه مشاهده می‌شود که میان دو پادشاه و دو درویش که یک جا باشند، البته خصومت می‌شود. پس اگر مطلوب هر دو واقع شود اجتماع نقیضین می‌شود، و آن محال است؛ و اگر به وقوع نیاید عاجز خواهد بود، و عاجز خدا نمی‌باشد. مثلاً اگر یکی موجود بودن شخصی در وقت معیّن خواهد، و دیگر معدوم بودن او در همان وقت، پس اگر مطلوب هر دو واقع شود لازم می‌آید جمع شدن وجود و عدم، و اگر از یکی شود و از دیگر نه، پس این عاجز است .

سؤال: صفات ثبوتیّهٔ کمالیّه چند است ؟

جواب: بنابر مشهور هشت است :

أوّل: آنکه قادر و مختار است، یعنی بر همه چیز قدرت و در کار خود اختیار دارد؛ یعنی مثل آتش نیست که در سوختن بی اختیار است .

دوّیم: آنکه عالِم است؛ یعنی همه چیز را می‌داند، آنچه بود و هست و خواهد بود، و جمیع أشیا مانند قطرات باران در یک بیابان، و برگ درختان و جانوران، و همه چیز پیش عِلم او هویدا و ظاهر است .

سیّم: آنکه حیّ است ؛ یعنی زنده است، و علم [و] قدرت دارد .

وچهارم: آنکه مرید است؛ یعنی کارها از او به خواهش و اختیار موافق مصلحت صادر می‌شود. و لهذا علمای امامیّه گفته‌اند که ارادهٔ علم به مصلحت است؛ یعنی دانستن آنکه پیدا کردن فلان چیز در فلان وقت مصلحت است، یا معدوم کردن آن. و در احادیث وارد شده است که اراده همان إیجاد است؛ یعنی پیدا کردن. و سخن در این باب بسیار است، و برای مکلّف همین بس است که بداند افعال او سبحانه به اراده و اختیار است، و موافق مصلحت و حکمت است، و مجبور نیست، مثل سوختن آتش، و فرود آمدن سنگ .

پنجم: آنکه قدیم است و أزلی و أبدی است؛ یعنی همیشه بود و همیشه خواهد بود و عدم بر وجه روانیست .

ششم: آنکه حقّ تعالی متکلّم است؛ یعنی سخن تو را در جسمی از اجسام پیدا می‌کند، مانند درخت [کوه] طور که حضرت موسی از او شنید آواز، یا ملائکه در آسمان می‌شنوند.

هفتم: آنکه مُدرِک است؛ یعنی در می‌یابد جمیع چیزها را چنانچه هست. و آنچه مخلوقات به چشم و گوش و زبان و حواس دیگر می‌یابند، او سبحانه بی آنها می‌یابد.

هشتم: آنکه صادق است، یعنی دروغ نمی‌گوید، و خلاف وعده نمی‌کند.

سؤال: دلیل چیست بر اینکه او سبحانه این صفتها دارد؟

جواب: بر اینکه خلاف این صفتهایی، یعنی قادر نبودن و عالم نبودن و علی هذا القیاس، نقصان و قُبح است. و نقصان و قُبح به هیچ وجه بر او سبحانه روا نیست، به اتفاق جمیع عُقلا و اتقیا. جمیع پیغمبران و اوصیای ایشان علیهم‌السلام به این خبر داده‌اند، و قول ایشان حقّ است .

سؤال: اینکه می‌گویند که صفات الهی عین ذات است، چه معنی دارد،دلیل بر این چیست ؟

جواب: در ما ذاتی است و صفتی که عارض ذات است، مثلاً عِلْم که اول نداشتم بعد از آن عارض شد، همچنین در او سبحانه نیست، بلکه ذات مقدّس او قایم مقام جمیع صفات است ؛ یعنی به غیر از ذات أقدس چیزی نیست که عارض بر آن شده باشد.

و دلیل آن است: که اگر صفتهای سوای ذات عارض بر ذات باشند، یا قدیم باشد یا حادث؛ و هر دو محال است:

زيرا كه اگر قديم باشد، لازم مى‌آيد كه سواى حقّ تعالى چند چيز قديم باشند؛ و قديم به غير او سبحانه كسى نيست.

و اگر حادث باشند، لازم آيد كه او سبحانه محلّ حوادث باشد؛ و آن نيز محال است، چنانچه بعد از اين بيان خواهد شد.

أيضاً: لازم آيد كه او تعالى در كمالات خود محتاج به غير باشد، و احـتياج نقص هست، و از نقص خدا منزّه است.

أيضاً: در كلام أئمّه‌عليهم‌السلام وارد شده است كه صفات عين ذات است .

سؤال: صفات سلبيّه؛ يعنى صفاتى كه از حقّ سُبحان نعماى نفي بايد كـرد، چند است و دليل بر آن چيست ؟

جواب: بنابر مشهور هفت است :

أوّل: اينكه شريک ندارد، نه در خداوندى، و نه در آفريدن چيزها، و نه در لايق عبادت بودن، چنانكه كفار مكّه بتها را شريک در پرستيدن كرده بودند؛در دليل اول گذشت.

أمّا مستحق بودن بتها در عبادت، كه سنگى چنداند، و نفع و مضرّت از آنها نمى‌رسد، بطلان او از آن واضح است كه بر كسى پوشيده بماند، و اتفاق جميع پيغمبران بر اين واقع شده.

دوّيم: مركب نيست؛ يعنى اجزا ندارد، و مانند آدمى كه أجزاى او سر و دست و پا و غيره است، زيرا كه اگر مركب باشد محتاج به أجزا خواهد بود، و أجود محتاج به غير واجبِ الوجود نيست .

و چشم ندارد، زيرا كه مركب نيست .

و عَرَض نيست مانند سياهى و سفيدى، كه آن محتاج است به محلِّ خود، كه عارض به آن شده است.

و در مكان نيست، زيرا كه آنچه در مكان است مركّب و محتاج به مكان.

سیّم: آنکه محلّ حوادث نیست؛ یعنی بر ذات مقدّس او احوال مختلفه وارد نمی‌شود، مانند سهو و نسیان، و خواب و تشنگی، و واماندگی، و ألم و لذّت، و درد و بیماری، و جوانی و پیری، و خوردن و آشامیدن، و غیر ذلکَ، زیرا که این همه عوارض، دلیل عجز و نقص و احتیاج است و سبحانه منزّه است .

چهارم: آنکه او سبحانه را به چشم نتوان دید، برای آنکه هر چه دیدنی است در مکان خواهد بود، و جهت است، پس جسم خواهد بود؛ و آن محال است. و این ضروریّۀ دین شیعه است، و آیات و احادیث بسیار بر این معنی وارد شده.

و ایضاً: نوشیدن و بوییدن و چشیدن و أمثال آن بر جناب مقدس او روانیست، زیرا که اینها لازمۀ جسم است .

پنجم: آنکه صانع عالَم مِثْل ندارد؛ یعنی کسی مانند او در ذات و صفات نیست، و ضدّی ندارد که به او معارضه تواند کرد، و در آفریدن یاوری ندارد به اتفاق پیغمبران و اوصیای ایشان علیهم السلام.

وأیضاً: عجز و نقص لازم آید که اگر او را ضدّی یا یاوری باشد .

ششم: آنکه او سبحانه تعالی به کسی متحد نمی‌شود؛ یعنی یکی با چیزی نمی‌شود، زیرا که دو چیز یکی نمی‌شود، و حلول نمی‌کند چنانچه نصاری می‌گویند که حقّ تعالی در حضرت عیسی علیه السلام حلول کرده، و چنانچه غالیان شیعه می‌گویند که در حضرت رسول خدا و ائمۀ هدی علیهم السلام حلول کرده، یا با ایشان متحد شده، یا به صورت ایشان ظاهر شده است، زیرا که این همه عجز و نقص است، و این همه مذهبها کُفر و زندقه است. و ائمه ما حکم به قتل بعضی از اینها کرده‌اند، و از اینها تبرا فرموده‌اند.

هفتم: اینکه حقّ سبحانه تعالی در قدیم بودن شریک ندارد، و جمیع موجودات سوای جناب مقدس او حادث‌اند. و این معنی اجماعی مسلمانان

است، و آيات و احاديث دلالت صريح بر اين معنى دارند. و در احاديث معتبره وارد شده كه هر كه قائل شود به قديمى غير از خدا كافر است، كه هر چه در او قُبح و نقصى باشد، از او سبحانه دور بايد كرد، او را منزّه و پاک بايد دانست .

سؤال: عدل چه معنى دارد، و دليل اين چيست ؟

جواب: حقّ تعالى عادل است؛ يعنى ظم بر بندگان خود نمى‌كند، و كارهاى قبيح و بد از او صادر نمى‌شود، زيرا كه هر كه كار بد يا ظلم مى‌كند، يا نمى داند كه اين كار بد است، يا مى داند أمّا قدرت بر ترکِ آن ندارد، و يا قدرت دارد أمّا محتاج است به آن، يا عبث يا بى فايده مى‌كند. بنابر اول جهل او سبحانه لازم مى‌آيد، بنابر دويم عجز، وبنابر سيّم احتياج، و بنابر چهارم سفاهَت و بى شعورى، وهر چهار بر حقّ تعالى محال است، زيرا كه فعل عَبَث فعل حكيم نيست، و نقص بتر است. ليكن غرض در كارهاى او سبحانه رسانيدن نفع به بندگان است نه تحصيل نفع براى خود، والّا احتياج لازم مى‌آيد.

سؤال: نبوّت چيست، و چه معنى دارد ؟

جواب: نبوّت پيغمبرى است، و نبىّ پيغمبر است. و پيغمبر شخصى است كه خبر دهد از جناب خدا، و احكام او به بندگانش رساند، بى آنكه آدمى در ميان او و جناب الهى واسطه باشد.

سؤال: پيغمبر را چگونه توان شناخت ؟

جواب: به معجزه؛ و معجزه كارى است كه آدمى از كردن آن كار عاجز شود، و به خلاف عادت، و مقارِن دَعوي پيغمبرى بر طبق مُدّعا ظاهر شود. مثلاً مرده را زنده كردن، و ماه را شَق كردن، زيرا كه چون كسى دَعوي پيغمبرى كند، و مطابق آن معجزه ظاهر كند، مثلاً بگويد كه اين مرده‌را زنده مى‌كنم، و در همان ساعت زنده شود، البته بيقين مى‌دانيم كه راست مى‌گويد، از جهت آنكه حقّ تعالى بر

همه چيز قادر و عالم است، چنانكه گذشت. پس اگر اين مرد دروغگو باشد، و دعوي او قبح باشد، پس خدا روا مى‌دارد كه بندگان او گمراه شوند؛ و اين قبيح است، و قبح بر خدا روانيست، چنانچه دانستى .

سؤال: پيغمبر را چه صفاتى مى‌بايد؟

جواب: پيغمبر بايد كه معصوم باشد؛ يعنى گناهان كبيره و صغيره از او صادر نشوند، و بهتر از اُمّت خود باشد، و داناتر از همهٔ اُمّت باشد، و به صفات كمال موصوف باشد، مانند: كمال عقل و زيركى و فطانت وشجاعت و كرم و عفت و سخاوت، و أمثال آنها، و غيرت در دين و چشم، مروّت و تواضع؛ و منزّه باشد از صفات ذميمه، مثل: كينه و بُخل و جَهل و حِرص، و محبت دنيا، و نامردى، و از بيمارهايى كه باعث نفرت خلق باشد، مانند: خوره و پيسى و كورى و أمثال آنها، و إلّا خَلق به طرف او رغبت خواهد نمود، و گفتهٔ او را اثرى نخواهد بود.

سؤال: پيغمبر ما كيست ؟

جواب: حضرت محمّد بن عبد الله بن عبد المطّلب بن هاشم بن عبد مناف است.

و دليل بر نبوّت آن حضرت آن است كه: دعوى پيغمبرى نمود، و معجزه مطابق آن ظاهر كرد. و معجزات بسيارند، مانند :

شكافتن ماه، و تسبيح كردن سنگريزه در كف مبارک، و برون آمدن آب از ميان انگشتان، و غير ذلک.

و مشهورترين آنها قرآن مجيد است، كه تا روز قيامت باقي خواهد بود، زيرا كه همهٔ فصحا و بُلَغا و عُلَما اتفاق كرده‌اند كه مثل اين كلام از آدمى صادر نمى‌شود. و نيز عجمى كه علم عربى نمى‌دانند هرگاه قرآن مى‌شنوند، او را از كلامهاى ديگر ممتاز و جدا مى‌دانند. و جميع بُلغا وفُصحاى عرب از آوردن مثل

آن كلام عاجز شدند. ديگر اينكه آيات و سوره‌هاى آن را خواصّ بسيار است، در شفاى بيماران، و دفع وسواس شيطانى كه به تجربه معلوم شده است .

سؤال: امامت چيست، و امام چه معنى دارد ؟

جواب: امام آن است كه مقتداى و پيشواى اُمّت باشد در جميع اُمور دين و دنيا، مانند پيغمبر در نيابت و جانشينى پيغمبر.

سؤال: جانشين پيغمبر، و امام بعد آن حضرت كيست ؟

جواب: حضرت امير المؤمنين علىّ بن أبى طالب بن عبد المطّلب؛ براى آنكه پيغمبر خدا در غدير خُمّ او را جانشين خود كرد، و اين را مخالف و موافق نقل نموده، و متواتر است، و آيات و احاديث بى‌شمار كه در كتبهاى كلان مذكور است .

ديگر آنكه: آن حضرت از همه صحابه عالمتر و شجاعتر و صاحب كرم و جود بود، و قرابت و خويشى با پيغمبر داشت، و حضرت معصومه فاطمه زوجۀ ايشان بود .

ديگر آنكه: أبو بكر و عُمر و عُثمان، كه آنها را مخالفان امام مى‌دانند، حضرت فاطمه را آزار دادند، و هيزم بر در خانۀ آن حضرت آوردند كه جايش را بسوزانند، و فدك را حضرت پيغمبر خدا به أمر خدا به ايشان بخشيده بود، از او به غَصْب و ظلم گرفتند، و حضرت فاطمه به سبب ظلمى كه آنها كردند، از ايشان آزرده از اين عالم رفت، و وصيّت نموده كه آنها بر جنازۀ آن حضرت حاضر نشوند، چنانچه علماى مخالفين هم به اين اقرار دارند. و اين قسم ظالمان را كه بر حضرت فاطمه ظلم كنند امام گفتن، كمال بى شعورى است. و دلايل بر اين مطلب بسيار است، و براى صاحب انصاف همين قدر بس است .

سؤال: بعد از آن حضرت امام كيست ؟

جواب: فرزند ایشان حضرت امام حسن، بعد از آن حضرت امام حسین پسر حضرت أمیر المؤمنین، و برادر امام حسن، بعد از آن فرزند امام حسین حضرت امام زین العابدین، بعد از آن فرزند ایشان حضرت محمّد باقر، بعد از آن فرزند ایشان حضرت امام جعفر صادق، بعد از آن فرزند ایشان حضرت امام موسی کاظم، بعد از آن فرزند ایشان حضرت امام رضا، بعد از آن فرزند ایشان حضرت امام محمّد تقی، بعد از آن فرزند ایشان حضرت امام علیّ نقی، بعد از آن فرزند ایشان حضرت امام حسن عسکری، بعد از آن فرزند ایشان حضرت امام مهدی، صلوات الله علیهم أجمعین.

و دلیل بر این: آن است که هر یکی از ایشان علیهم السلام وصیت کرد که این امام بعد از آن است، چنانچه در کتابهای کلان نوشته‌اند، و در کتب مخالفین هم نوشته‌اند که حضرت رسول خدا صلی الله علیه و آله فرمودند که بعد از من، دوازده جانشین من خواهند بود.

سؤال: امامِ این وقت کیست ؟

جواب: امام دوازدهم حضرت صاحب الزّمان امام مهدی است، و از نظرها غایب است، و ظاهر خواهد شد، و زمین را پر از عدل و داد خواهد گرفت.

و دلیل بر این: احادیث بسیار است، و اتفاق علمای شیعه.

و آنچه مخالفین می‌گویند که بعد از این متولد می شود، و این قدر عمردار ممکن نیست باطل است، زیرا که حضرت خِضر والیاس، اینها از صالحان، و از کفّار دجّال و شیطان زیاده از این عمر دارند، و به اتفاق زنده دارند، و از نظرها غایب .

سؤال: معاد چیست، و دلیل چه خبر است ؟

جواب: معاد این است که حق تعالی همهٔ مرده‌گان را زنده می‌کند در روز قیامت به همین بدن، و کسی را که در دنیا کارهای خوب کرده باشد به بهشت می‌برد، و کسی را که کارهای بد کرده به دوزخ می‌برد، و عذاب می‌کند.

و دليل اين: اتفاق جميع مسلمانان است. وهمهٔ پيغمبران به اين خبر داده‌اند.

وأيضاً: اگر معاد نباشد، فرستادن پيغمبران، و تكليف روزه و نماز بى‌فايده خواهد بود.

و اگر كسى ـ العياذُ بالله ـ منكر معاد شود، كافر است.

سؤال: ضروريات او چندند ؟

جواب: ضروريات دين دو قسم‌اند:

يكى: ضرورى دين اسلام كه اگر كسى انكار آن كند كافر مى‌شود.

و[دوم]: ضرورى دين شيعه كه اگر انكار آن كند از دين شيعه بيرون مى‌رود.

وأمّا اول: ضرورى دين اسلام را مى‌شماريم، بعد از آن ضرورى دين شيعه.

ضرورى دين اسلام موافق آنچه بعضى از علما آورده‌اند، مثل :

واجب بودن پنج وقت نماز در شب و روز، مشروط بودن آن به طهارت في الجمله، و عدد ركعات از آنها، و مشتمل بودن هر يك از آنها بر ركوع و سجود، بلكه بر تكبير احرام، و قيام، و قرائت في الجمله .

ومشتمل بُوَد وضو بر شستن رو و دست و مسح، و واجب بودن غُسل جنابت و حيض بلكً نفاس، وبول وغايت كه وضو را مى‌شكند. و واجب بودن يا بهتر بودن غُسل مردگان، و كفن كردن، و نماز كردن بر ايشان، و پنهان كردن ايشان مجملاً.

و واجب بودن زكات فى الجمله، و روزهٔ ماه رمضان، و باطل شدن روزه به خوردن و آشاميدن چيزى كه معتاد باشد از راه معتاد، و جِماع در قُبُل زن روزه دار.

واجب بودن حَجّ بيت الله، و مشتمل بودن بر طواف، بلكه سعى در ميان صفا و مروه في الجمله، و احرام بستن و ماندن در عرفات و مشعر الحرام، بلكه ذِبح

قربانی، و سر تراشیدن مردان، و مو کم کردن از برای زنان، و رمی جمرات کردن.

و وجوبِ جهاد في الجمله .

و بهتر بودن نماز به جماعت، و بهتر بودن تصدیق بر فقرا في الجمله.

و فضیلت علم، و أهل علم، و فضیلت راستگویی که ضرر نرساند، و بد بودن دروغی که نافع نباشد .

و حرام بودن زنا و لواط، بلکه بوشیدن[۱] زن بیگانه و پسر از برای شهوت بنابر اَظْهَر .

و حرام بودن شراب انگوری، و بوزه، و شرابهای دیگر که از غیر انگور می‌گیرند، که حرام بودن آن ضروری دین اسلام نیست، زیرا که بعضی سُنیان آن را حلال می‌دانند، اما دور نیست که ضروری مذهب شیعه باشد.

و حرام بودن گوشت خوك، و خود مرده و خون في الجمله .

و حرام بودن نکاح مادران، و خواهران، و دختران، و دخترهای برادران و خواهران، و عمّه‌ها، و خاله‌های، بلکه مادر زن، و جمع میان دو خواهر بنابر نظر، و حرمت شود في الجمله .

و حرمت مال مردم بی جهت شرعی، و حرمت کشتن مسلمانان به غیر حقّ، و خوب نبودن فحش و دشنام مسلمان بی حُجّت، و زدن و تعذیب کردن ایشان بی سببی، بلکه غیبت و بهتان به ایشان بر احتمالی .

و بهتر بودن سلام، و وجوب جواب آن بنابر احتمالی قوی، و خوب بودن نیکی با پدر و مادر، و خوب نبودن عقوق ایشان، بلکه بهتر بودن مطلق صلهٔ رحم بنابر احتمال .

و آنکه: وارث أحقّ است به مال میت، و آنکه از غیر، بلکه به جا آوردن وصیّت بنابر احتمال، و تصدّقات و خیرات به میت نفع می‌رساند بنابر أظهر .

---

۱. کذا در أصل، شاید مراد بوسیدن باشد، وشاید در زیر پوشش بردن.

و آنكه: روزه مجملاً بهتر است .

و آنكه: نكاح باعث حلال شدن جماع مى‌شود، و طلاق في الجمله سبب جدايى ميان شوهر و زن مى‌شود.

و آنكه: زن بدن را از نامحرم پوشاند، و نظر كردن به عورت بيگانه خوب نيست، و وطى حيوانات خوب نيست .

و آنكه: به سبب بيع و اجاره و صلح، مال يكى به ديگرى منتقل مى‌شود بنابر أظهر .

و آنكه: ذبح حيوانات في الجمله باعث حليّت مى‌شود.

و حرام بودن از جانب خدا، دزدى و راهزنى مسلمانان.

و حق بودن قرآن مجيد، و نازل بودن آن از جانب خدا، بلكه معجزه بودن آن بنابر أظهر، و تعظيم آن، و خانهٔ كعبه، و مسجد الحرام، و مسجد مدينه.

و آنكه: آن حضرت خاتم پيغمبران است، و بعد او تا قيامت پيغمبرى نخواهد بود.

و محبت أهل بيت رسالت، و تعظيم ايشان، و لهذا نواصب و خوارج كافرند.

و حوض كوثر، وصراط، و شفاعت .

و آنكه: كافر هميشه در جهنم خواهد بود، و هر كه در بهشت در آيد هميشه در جَنّت خواهد بود .

و همچنين: ترك أفعالى كه متضمّن استخفاف بُدَن، تا جواب دِين الهى باشند، مثل از آنكه عمداً مصحف مجيد را بسوزاند، و يا در آب بيندازند، يالگد بر آن زنند، يا حق تعالى را يا ملائكه را يا يكى از انبيا و ائمّه عليهم السلام را دشنام دهد. يا سخنى بگويد كه متضمّن استخفاف باشد، خواه در تعظيم يا در تشبّه، يا كعبهٔ معظمه‌را بى حُجّت خراب كند، يا عمداً در آن بول يا غايط بكند. و همچنين به

روضات مقدسهٔ حضرت رسول خدا و ائمهٔ هدی استخفاف کند قولاً یا فعلاً. یا به یکی از عبادت ـ که ضروری دین است ـ استهزاءً استخفاف نماید، یا بُت و غَرَبَت[1] را معبود قرار دهد، و آن به قصد عبادت سجده کند، یا علامات کفر را ظاهر گرداند، مثل آنکه زُنّار بیندازد به این قصد، یا پیشانی خود را زرد کند با قصد اظهار شعایر ایشان.

أمّا اموری که نزد شیعهٔ امامیه ضروری است، نزد سایر مسلمانان ضروری نیست، مثل :

امامت دوازده إمام، و کمال و فضل ایشان، بلکه عصمت ایشان بنابر اَظْهَرْ، و منصوب بودن ایشان از جانب خدا و رسول بنابر اَظْهَرْ.

و إمامان زیاده از دوازده نیستند، و امام دوازدهم زنده است، او ظاهر خواهد شد، و بر دینهای باطل غالب خواهد شد.

واجب بودن: بیزاری از أبو بکر و عمر و عثمان و معاویه وحفصه وهنده و اُمّ الحَکَم، [و] یزید و همه خلفای بنی اُمیّه و بنی عبّاس که دعوی خلافت و امامت به ناحق کرده‌اند.

و لعن وبرائت از طلحه و زبیر و عایشه و عبید الله بن زیاد و عمر بن سعد و سنان بن أنس، و هر که با حضرت أمیر المؤمنین، و حضرت امام حسن و حسین جنگ کرد، و توبه معلوم نشد، و تبرا از جمیع دشمنان ایشان عموماً.

و اعتقاد به خوبی سلمان رحمة الله علیه، و أبو ذرّ رحمة الله علیه، و مقداد رحمة الله علیه، و عمّار رحمة الله علیه، خصوصاً، و خواصّ ائمّه عموماً.

وحلال بودن متعه و حَجّ تمتّع.

و گفتن: «حَيَّ علی خیرِ العَمَل» در اذان و در اقامت.

---

۱. درخت

و مسح پاها در وضو، و بهتر بودن از بالا به طرف پايين، وشستن اعضای وضو بنابر اَظْهَرْ.

و سنت نبودن: «الصَّلاةُ خَيرٌ مِنَ النَّوم» در اذان نماز صبح، و سنت نبودن نماز تراويح .

و خوب بودن جلسهٔ استراحت؛ يعنی لمحه‌ای نشستن بعد از سجدهٔ دويم بنابر احتمالی .

و مستحب بودن زيارت رسول خدا وائمهٔ هدی، تعظيم و تعمير مشاهده آنها،بلكه سُنّت بودن زيارت قبور صالحان شيعه، و خويشان مؤمنين مطلق، بنابر اَظْهَرْ.

و حرام بودن گوشت سگ، بلكه همهٔ درندگان و گزندگان مانند: شير و خرس و گربه و مار و موش و أمثال آنها بر احتمال اَظْهَرْ.

و بندگان در كارهای خود مجبور نيستند .

و عبادت كردن از بندگان در پنج وقت ساقط نمی‌شود.

و مجملاً : هر چه ظاهر بودن آن در دين و إسلام يا مذهب اِثنا عَشَرْ به مرتبه‌ای رسيده باشد كه هر كه در آن دين داخل شود آن‌را ضروريات آن دارند، و انكار كردن آن مستلزم انكار صاحب آن دين باشد، ضروری آن دين است، و انكار آن سبب بيرون آمدن از آن دين می‌شود.

٥٨

رسالة أصول و فروع

ضياء الدِّين عليّ بن سديد الدِّين داود الحسيني الجرجاني

لعلّه من أعلام القرن التاسع الهجري

۞ هذه الرسالة السابعة من مجموعة رسائل سديد الدّين الجرجاني في أصول الدِّين، وهي أيضاً كأخواتها مدوّنة باللّغة الفارسيّة، وقد استفدت في هذا التحقيق من النسخةالموجودة في المكتبة المركزيّة لجامعة طهران، و رقم المجموعة ٢ / ١٠١٥.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الفقيرُ إلى الله المجيد، ضياء الدِّين بن سَديد جرجانی:

اگر تو را پرسند: كه خدای را شناسی؟

بگو: شناسم.

اگر تو را پرسند: كه خدای را به چه شناسی؟

بگو: به آنكه عالم آفريده، و إيجاد كرده، بعد از آنكه عالم نبود.

و**اگر تو را پرسند:** كه عالم چيست ؟

بگو: كه ما سوی الله عالم گويند، چون آسمان و زمين و آفتاب و ماهتاب و غيره.

اگر تو را پرسند: كه صفات ثبوتيّة، كه خدای را سزد و شايد، كدام‌است؟

بگو: آنكه وی موجود، و واجب الوجود، و قديم و أزلی، و باقي و أبدی، و سرمدی، و قادر، و عالم، و حيّ، و سميع، و بصير، و مُدرِک، و مُريد، و كاره، و متكلم، و عادل، و يكی است .

اگر تو را پرسند: كه صفات سلبيّه كه خدای را نسزد و نشايد، كدام‌است؟

بگو: آنكه جِسم و جوهر و عَرَض نيست، و مركّب و متّحد و محتاج نيست، و در مكان و در جهت نيست، و ديده‌نی و حُلُول بر وی روا نيست.

اگر تو را پرسند: كه ايمان چيست ؟

بگو: ايمان تصديق بود؛ يعنی باور داشتن به دل مر پيغمبر را به جميع چيزها، كه اين پيغمبر بدان آمده باشد، و آورده و به خلقان رسانيده از نزد خدای عزّ وجلّ.

اگر تو را پرسند: که اسلام چیست ؟

بگو: اسلام نیز به همین معنی بود، و فرق نبود میان ایمان و اسلام.

اگر تو را پرسند: که ایمان داری ؟

بگو: دارم .

اگر تو را پرسند: به چه چیز ایمان داری ؟

بگو: به پنج چیز :

اول: ایمان دارم به خدا .

دوم: ایمان دارم به فرشتگان وی .

سیّم: ایمان دارم به کتابهای وی .

چهارم: ایمان دارم به رسولان وی .

پنجم: ایمان دارم به روز قیامت .

و مؤمن بدین پنج چیز بود .

اگر تو را پرسند: که ظهور و شُعار ایمان به چه چیز ؟

بگو: گفتن کلمهٔ شهادت، و به گذاردن پنجگانه نماز، و بدادن زکات مال، و بداشتن روزهٔ ماه رمضان، و به حَجّ کردن خانهٔ کعبه کسی را که استطاعت باشد. و بنای مسلمانی بر این پنج چیز بود .

اگر تو را پرسند: نماز کردن دانی ؟

بگو: بلی، دانم .

اگر تو را پرسند: که پیش از نماز چند چیز فرض است ؟

بگو: ده چیز :

اول: طهارت کردن .

دوم: وقت شناختن .

سیّم: قبله شناختن.

چهارم: عدد فرایضها دانستن .

پنجم: سَتر عورت .

ششم: شناختن لباس .

هفتم: شناختن مکان.

هشتم: پاکئ بودن تن.

نهم: پاکئ بودن لباس .

دهم: پاکئ بودن موضع سجود.

اگر تو را پرسند: که طهارت چند است ؟

بگو: طهارت سه :

اول: وضوء .

دوم: غسل .

سیّم: تیمّم .

اگر تو را پرسند: فعلهای فرض در وضو چند است ؟

بگو: پنج است :

أوّل : نیت کردن.

دوم: روی شستن.

سیّم: هر دو بال شستن .

چهارم: مَسحِ سر کردن.

پنجم: مَسحِ هر دو پای کردن .

اگر تو را پرسند: که غُسلهای فریضه چند است ؟

بگو: شش:

أوّل : غُسل جنابت .

دوم: غُسل حيض.

سيّم: غُسل استحاضه .

چهارم: غُسل نِفاس.

پنجم: غُسل ميّت .

ششم: غُسل مَسّ ميّت .

اگر تو را پرسند: كه در غُسل جنابت چند فرض است ؟

بگو: پنج چيز :

أوّل : نيّت كردن.

دوم: سر با همه تن شستن .

سيّم: نيت پيوسته داشتن به شستن سر .

چهارم: بر حكم نيت بودن تا فارغ شدن .

پنجم: ترتيبْ نگاه داشتن .

اگر تو را پرسند: فِعلهاى فرض در تيمّم چند است ؟

بگو: چهار:

أوّل : نيت كردن .

دوم: دست به خاک زدن .

سيّم: مسح پيشانى كردن .

چهارم: به كفِ دستها مسح پشت دستها كردن .

اگر تو را پرسند: مبطلات وضو چند است ؟

بگو: ده است :

أوّل : بول .

دوم: غایط .

سیّم: بادی که از موضع **معتاد** بیرون آید.

چهارم: خواب .

پنجم: دیوانگی .

ششم: بیهوشی .

هفتم: جنابت .

هشتم: حیض .

نهم: نفاس .

دهم: مسّ میّت آدمی مردهٔ سرد شدهٔ ناشُسته .

اگر تو را پرسند: که نجاسات چند است ؟

بگو: ده است :

أوّل : بول .

دوم: غایط.

سیّم: منی .

چهارم: خون.

پنجم: مردار.

ششم: سگ .

هفتم: خوک .

هشتم: کافر.

نهم: مُسکرات.

دهم: فُقّاع.

اگر تو را پرسند: مطهرات چند است ؟

بگو: ده چیز است :

أوّل : آب .

دوم: زمین.

سیّم: آتش .

چهارم: آفتاب .

پنجم: استحاله .

ششم: انقلاب .

هفتم: انتقال.

هشتم: زیاده .

نهم: نقصان .

دهم: اسلام .

اگر تو را پرسند: نمازهای فریضه چند است ؟

بگو: نه است :

اول: نماز یومیه .

دوم: نماز جمعه، اگر شرط حاصل بود .

سیّم: نماز عیدین.

چهارم: نماز گرفتن آفتاب و ماه .

پنجم: نماز زلزله .

ششم: نماز آیات .

هفتم: نماز طوافِ واجب .

هشتم: نماز نذر .

نهم: نماز میّت .

اگر تو را پرسند: که نماز یومیه چند است ؟

بگو: پنج است :

اول: نماز پيشين .

دوم: نماز ديگر .

سيّم: نماز شام.

چهارم: نماز خفتن .

پنجم: نماز بامداد .

اگر تو را پرسند: مجموع نماز يوميه چند است ؟

بگو: هفده ركعت است ؛ نماز پيشين و ديگر و خفتن، هر يكى از ايشان چهار ركعت بود در حضر، و دو ركعت بُوَد در سفر. و نماز شام و بامداد در حضر و در سفر به حال خود بُوَد و كم نشود .

اگر تو را پرسند: كه فعلهاى فرض در نماز يوميه چند است ؟

بگو: هشت است :

أوّل : نيت كردن .

دوم: تكبير احرام گفتن .

سيّم: قرائت خواندن .

چهارم: قيام .

پنجم: ركوع.

ششم: سجود .

هفتم: تشهد .

هشتم: سلام.

و نمازِ گرفتن آفتاب و ماهتاب و زلزله، هر يک از ايشان دو ركعت به دو ركوع و چهار سجده و يک سلام. و نماز ميّت پنج تكبير بُوَد و چهار دعا، و در وى قرائت و ركوع و سجود و تشهد و سلام نبود؛ واللهُ أعلَمُ. تمّت.

۞

٥٩
رسالة في أصول دين

لمؤلّف من القرن التاسع ؟

هذه الرسالة الاعتقاديّة تتحدّث عن أُصول الدِّين كباقي الرسائل الاعتقاديّة، إلّا أنّ الملفت فيها أنّ مؤلّفها عدّ الأصول المبنيّ عليها الدِّين ثمانية بدل الخمسة، فحذف من الخمسة المعروفة الأصل الخامس وهو المعاد، وفي المقابل أضاف إليها أربعة أصول أخرى وهي التولّي، والتبرّي، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وبهذا امتازت هـذه الرسالة عن غيرها، أمّا لغتها فهي فارسيّة، ولم يرد في بدايتها وخاتمتها اسم المؤلّف ولا تاريخ تصنيفها، لكن سياقها ونَفَسها يشابه إلى حدٍّ بعيد سياق رسائل الجرجاني الفارسيّة بل يطابقها في كثيرٍ من الموارد، ولهذا السبب ألحقناها بها في هذا المـقام برغم عدم وجود دليل يشير إلى نسبتها إليه، والنسخة المعتمدة في هذا التحقيق هي الموجودة في المجموعة المرقّمة ٥ / ١٠١٥ المحفوظة في خزانة المكتبة المركزيّة لجامعة طهران (راجع فهرست كتابخانه مركزى دانشگاه تهران : ج ٦٥/١٨)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ ربّ العالمين، والصّلاة على خيرِ خلقهِ محمّدٍ وآلهِ أجمعين.

أمّا بعد: بدان که اُصول دین بر هشت قسم است:

أوّل: توحید.

دوم: عدل.

سيّم: نبوّت.

چهارم: امامت .

پنجم: تولّی .

ششم: تبرا.

هفتم: أمر معروف.

هشتم: نهی منکر.

و بر جُملهٔ عاقلِ بالغ واجب است که این هشت اُصول‌را بداند، تا مؤمن باشد، و ایمان حاصل کرده باشد، و طاعت قبول باشد، و معصیت مغموض. و هر که بی‌معرفت این هشت اُصول را طاعت کند، البته هیچ طاعت وی قبول نباشد، و معصیت مغموض.

مسئله: اگر گویند توحید چه باشد ؟

گوییم: توحید آن باشد که بدانی خدای تعالی یکی است، بی ضد و بی همتا، کسی به وی نماند، و وی تعالی به کس نماند، و او را مثل و مانند نیست، و شنوا و بیناست، چنانکه گفت: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾.

و بدان که: خدای تعالی یکی است و دو نیست، چنانکه در قرآن گفت: ﴿**قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ**﴾؛ یعنی بگو ای محمّد! که خدای تعالی یکی است.

و جاى ديگر فرمود كه: ﴿**أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾؛ يعنى بدرستى كه خداى شما يكى است.

و بدان كه: خداى تعالى آفريدگار همه چيزهاست، چنانكه گفت: ﴿**اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ**﴾.

و خداي تعالى روزى دهندهٔ همهٔ جانوران است، چنانكه گفت: ﴿**إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ**﴾.

مسئله: اگر گويند كه عدل چه باشد ؟

گوييم: عدل آن باشد كه بدانى خداى تعالى عادل و حكيم است، و غايب نيست، چنانكه گفت: ﴿**إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ**﴾؛ يعنى خداى تعالى حكيم است، و حُكم نكند الّا به نيكى و عدل .

و بدان كه: خداى تعالى ظلم نكند بر آدميان، و ليكن آدميان ظلم كنند بر نفسهاى خويش، و خداى تعالى نفرمايد، وَرِضائُهُ نيست به ظلم، چنانكه در قرآن گفت: ﴿**وَمَا اللهُ يُرِيدُ ظُلْماً لِلْعالَمِينَ**﴾؛ يعنى خداى تعالى مريد ظلم نيست از هيچ كس. و جاى ديگر مى‌گويد: ﴿**وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ**﴾؛ يعنى خداى تعالى راضى نيست به كفر آدميان.

پس درست شد كه خداى تعالى عادل است، و غايب نيست؛ يعنى كار همه به حكمت كند و فرمايد. و هر ظلم در عالم مى‌رود جمله فعل بندگان است و هيچ فعل خداى تعالى نيست، و خداى عزّ وجلّ ظلم نكند.

مسئله: اگر گويند نبوّت چه باشد ؟

گوييم: نبوّت آن باشد كه بدانى كه محمّد رسول خداست بحقّ به خلقان، چنانكه گفت: ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ**﴾؛ مى‌گويد نيست محمّد الّا رسول. و جاى ديگر گفت: ﴿**يس وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ**

عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾؛ این سوگند است که یاد می‌کند، و می‌گوید که ای سیّد! بحقّ این قرآن محکم که تو از جملهٔ فرستادگانی و رسولانی بحقّ به راه راست.

پس بدین آیتها درست شد که محمّد علیهِ الصّلاة والسّلام رسول خداست بحقّ به خلقان.

مسئله: اگر گویند که امامت چه باشد ؟

گوییم: امامت آن باشد که بدانی بعد از پیغمبرﷺ، امیر المؤمنین علیّ ابن ابی طالب امام بحقّ بود، و وصی مصطفی بود به قول خدا و رسول، چنانکه گفت: **﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمْ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾**؛ یعنی بدرستی و راستی که نیست ولی شما، الّا خدا و رسول، و آن کس که نماز می‌کرد و در حال رکوع انگشتری به درویش داد. و هیچ کس را از صحابه اتفاق نیفتاد، الّا علی را صلّی اللهُ علیه، و در این دعوی خلاف نیست .

و جای دیگر فرمود: **﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾**؛ یعنی ای رسول! برسان امامت و ریاست علی را به امتان خویش. پس، مصطفیﷺ بدان منوالي که جبرئیلعليه‌السلام این آیت آورد، دست أمیر المؤمنین علی بن ابی طالب بگرفت و بر منبر شد، و گفت:

«یا أیّها النّاسُ مَنْ أولی بِکُم من أنفسِکُم»؛ یعنی رسول اللهﷺ گفت: ای قوم! که اولیتر است از شما به شما و به نفسهای شما؟

جمله گفتند: «اللهُ ورسولهُ»؛ یعنی خدا اولیتر است و رسول او.

پس گفت: «مَنْ کنتُ مولاهُ فَعَليٌّ مولاهُ»؛ یعنی فرمود هر که من به وی اولیترم، علی به وی اولیتر است، و امام او است.

پس، مصطفیﷺ این سخن بگفت، و طاعت أمیر بر جملهٔ خَلْقان واجب گردانید به قول خدا، و نصّ قرآن و آیهٔ محکم، چنانکه فرمود: **﴿أَطِيعُوا اللهَ**

وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الْأَمْرِ﴾؛ يعنى هر كه طاعت أمير المؤمنين عليّ بن أبى طالب دارد. و چون مصطفی صلى الله عليه وآله على را بر خلقان عرضه داشت، و طاعت وى بر جمله خلقان واجب گردانيد. آنگه دست بر دعا برداشت، و گفت: «اللّهُمَّ والِ مَنْ والاهُ، وعادِ مَن عاداهُ، وانصُر مَنْ نـصرَهُ، واخذُلْ مَنْ خذلَه».

يعنى گفت: بار خدايا! دوست دار آن راكه على را دوست دارد، و دشمن دار آن راكه على را دشمن دارد، و نـصرت كن آن را كه عـلى را نــصرت كـند، و خُذلان كن آن راكه على را خُذلان كند؛ يعنى فروگذار آن راكه على را فروگذارد.

پس بدين دليل درست شد كه بعد از پيغمبر عليه السلام، أمير المؤمنين عليّ بن أبى طالب امام بحقّ است ـ به قول خدا ورسول خدا ـ و يازده فرزند وى بعد از وى، چنانكه رسول عليه الصّلاة والسَّلام فرمود: «الأئمّةُ مِن بعدي إثنا عشرَ أوّلُهم عليٌّ وآخِرهم مهديّ»؛ يعنى رسول صلى الله عليه وآله وسلم فرمود: بعد از من دوازده‌اند؛ اول ايشان أمير المؤمنين عليّ بن أبى طالب است، و آخر ايشان امام محمّد مهدى است عليهم السلام.

و در خبر ديگر است كه فرمود: «الأئمّةُ مِن بعدي بِعَدَد نُقباءِ بني إسرائيل». و نقباى بنى إسرائيل دوازده است، چنانكه در قرآن مجيد فرمود كه: ﴿**وَبَعَثْنَا مِنْهُمْ اثْنَىْ عَشَرَ نَقِيباً**﴾.

پس درست شد به قول خدا و رسول كه امام بحقّ بعد از حضرت رسالت پناه دوازده‌اند، و كسى ديگر را در اين دعوي خلاف نيست، و بدين درجه نمى‌رسد، الّا اثنا عشريّان.

اگر گويند: تولّى چه باشد؟

گوييم: تولّى دوستى كردن بود با دوستان خداى عزّ و جلّ، چنانكه حضرت رسول فرمود: «مِنْ أوليائِهِمْ أتوَلَّى ومِنْ أعدائهِم أتبرّأ».

مسئله: اگر گويند أمر معروف چه باشد ؟

گوییم: أمر معروف آن باشد که بدانی أمر معروف واجب است بر فعل واجب، و سنّت است بر فعل سنت بر مردمان و زنان. وآن اطاعت داشتن خدای عزّ وجلّ و رسول و امام است .

مسئله: اگر گویند نهی از منکر چه باشد ؟

گوییم: نهی از منکر آن باشد که بدان که عاصیان را از معصیت باز داشتن واجب است به دست یا به زبان یا به دل، چنانکه در قرآن گفت: ﴿**وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنْ الْمُنكَرِ**﴾. پس بر قول خدا و رسول، أمر معروف و نهی از منکر واجب است بر آدمیان .

مسئله: اگر گویند چه دلیل است بر آنکه ما را زنده خواهند کردن، و بهشت و دوزخ هست ؟

گوییم: بدان دلیل که ما درست کردیم که خدای تعالی فعل قبیح نکند، و وعدهٔ خود خلاف نکند. و وی تعالی خبر داده است به زبان پیغمبر معصوم که من زنده خواهم کرد مؤمنان را، و مطیعان را به بهشت خواهم فرستاد، و عاصیان را به دوزخ خواهم فرستاد. و این همه، آن است که خدای تعالی بدان قادر است، پس باید که همه صدق و عدل حقّ باشد.

اگر گویند: چرا نشاید که از برای مصلحت مکلفان گفته باشند، چنانکه دهریان می‌گویند؟

گوییم: هیچ مصلحت مُصلِحتَر وَرای آن نبود که قول خویش راست گرداند، و به وعدهٔ خود وفا کند، چون ما درست کردیم که الله تعالی بر آن قادر است .

اگر گویند: بهشت از برای که آفرید، و دوزخ را از برای که ؟

گوییم: بهشت را از برای مؤمنان آفرید، و دوزخ را از برای کافران آفرید.

اگر گویند: مؤمن کیست، و کافر کیست ؟

گوییم: مؤمن آن باشد که مسئله‌ها که گفتیم و بیان کردیم، به دلیل و حجّت بداند، از توحید و عدل و نبوّت و امامت و ثواب و عقاب. و هر که این مسئله‌ها را به دلیل بداند، وی مؤمن باشد و مستحقّ بهشت شود. پس اگر این جمله‌را بداند و گناه نکرده باشد و بمیرد، قطعاً و یقیناً از اهل بهشت باشد، به قول خدا که: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلاً**﴾.

و اگر نه ـ العیاذُ بالله ـ که این جمله‌را بداند، و گناه کرده بمیرد، خدای تعالی عفو نکند، بدان مقدار که گناه کرده باشد عقابش کنند، و عاقبت در بهشت باشد، به قول خدا که می‌گوید: ﴿**إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً**﴾، ﴿**لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ**﴾. دوزخ جای کافران است، که این مسئله‌ها که گفتیم و بیان کردیم بکلی انکار کند، یا بعضی را اعتقاد ندارد. این است اُصول دین؛ واللهُ تعالی أعلَمُ.

٦٠
رسالة اعتقادية

من القرن التاسع الهجري

۞ هذه الرسالة الاعتقادية التي نجهل اسمها واسم كاتبها هي لأحد متكلمي الإماميّة، والمخطوطة التي تتضمّن هذه الرسالة تحتوي على ثمانية رسائل، ورسالتنا هذه هي الرابعة، وناسخ رسائل المجموعة هو عليّ بن فخر الدين بن حسن بن نجم الدين بن أيّوب الأعرج الحسيني، حيث تناوب على كتابتها من الفترة بين ٨٥٢ هـ لغاية ٨٥٦ هـ والأعرجيّون من الأسر العلميّة العراقية التي اتخذت جماعة منها من مدينة الحلّة سَكناً و أنجبت طائفة من الأعلام، و قد تحدّث الشيخ الطهراني عن عدد من أعلامها في «طبقات أعلام الشيعة»: ق ٩ / ٨٨ و ٩٦. و بملاحظة أن جميع رسائل هذه المجموعة لأعلام الحلّة، نحتمل قوّياً أن يكون كاتب رسالتنا هذه أيضاً حِلّي المولد والمنشأ والدراسة. و الرسالة موجزة و مختصرة و على نمط الرسائل المدوّنة بعد عصر خواجه نصيرالدين الطوسيﷺ حيث تخلو من بحث الآجال والأرزاق وسواهما ممّا تعارف البحث عنها في رسائل المتقدّمين.

والنسخة المعتمدة في هذا التحقيق من مخطوطات مكتبة المجلس الشورى

الإسلامي بطهران برقم ٧٢٣٢ (راجع فهرس المكتبة: ج ٢٥/ص ٢٣٢) ورق ٢١٤ـ٢١٦.
وقد نشرت هذه الرسالة بتحقيقنا في مجموعة «ميراث إسلامي ايران»: ج ٦/ ٤٦ ـ ٣٧، سنة ١٤١٨ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله الذي تعالى بقدرته عن أوصاف الواصفين، واحتجب بعظمته عن إدراك أبصار الناظرين، الذي حارت في كُنه ذاته أفكار أذهان العارفين، وصلّى الله على سيّد المرسلين، وخاتم النبيِّين، محمّد المصطفى، وعلى عترته الطاهرين.

أمّا بعدُ، فإنّ المعقول لمّا كان متقدِّماً على المنقول لم يتوقّف على بعثة الرسول، بل هو متوقّفٌ على التكليف المشروط بكمال العقل، فنقول:

يجبُ على المكلّف أن ينظر في موجود حادث، فيحصل له عقيب النّظر علماً بأنّ وجوده مسبوقٌ بالعدم، وأنّ كلّ موجودٍ مسبوقٍ بالعدم مصنوعٌ، وكلّ مصنوع فله صانعٌ قطعاً.

ولا شكّ في أنّ الصانع منعمٌ، لأنّ الوجود أجلّ النعم قدراً، وأجلاها ثبوتاً، فيجب على المكلّف فعلُ أحد أمرين مختلفين لا يمكن تركها ولا العمل بهما معاً، فيحصل للمكلّف التّوقف في الفعل، فيخطر بباله شبهة، فيجب نفيها عنه بدليلٍ عليّ ليتّضح سبيل الصّواب فيسلكه الناظر من مبدأه فيوصله إلى مطلوبه.

وبيان الدليل: أنّ المكلّف بُعيد نظره وتكرّر فكره، فيجد العقل قاضياً بثلاثة أشياء: واجبٌ، وممكنٌ، وممتنعٌ، ولكلّ منها صفاتٌ لا يشاركه فيها غيره.

أمّا الواجب لذاته: فهو الذي وجوده من ذاته، أي ذاته اقتضت الوجود من غير احتياج إلى غيره، فيكون وجوده سابقاً على كلّ زمانٍ، محقّقاً كان أو مقدّراً، فيستحيل عليه العدم، فيكون قديماً أزليّاً ، باقياً أبديّاً، لوجوب وجوده، واستحالة العدم عليه.

وإذا ثبت غِناهُ عن غيره في ذاته، ثبت غناه عن غيره في صفاته، لأنّ الصفات

في الخارج نفس الذّات، فيكون كاملاً في ذاته وصفاته، ومن كمُلَ في ذاته وصفاته صحَّ أن يكون مُنعِماً.

وأمّا **الممكن لذاته**: فهو الذي يعجزُ عن وجود ذاته، ويفتقر في وجودها إلى غيره، فيكون وجوده مسبوقاً بالعدم، ومن ثبت عجزه وافتقاره وسبقه بـالعدم لا يصلح أن يكون منعماً.

وأمّا **المستحيل لذاته**: فهو الشيءُ المعدوم الذي لا يصحُّ وجوده من ذاته ولا من غيره. ومن ثبت استحالة وجوده مطلقاً لا يصلحّ أن يكون منعماً.

فإذا عَرف الناظر ما بيّناه عَلم أنّ المنعم واجب الوجود، وأنّ النـعمة تـفضّلاً وإحساناً من عند قادرٍ، فيزول خوفه، وتنتفي شُبهته، ويحصل له الأمنُ والأُنسُ بالمُنعم، فيجب عليه شُكره، ولا يتمُّ الشكر إلّا بأمور :

الأوّل: أن يكون راضياً بتلك النّعمة.

الثاني: أن يكون مسروراً بحصولها له.

الثالث: أن يكون مبالغاً في رضا المنعم بحسب ما أمكنه.

فإذا عرف المكلّف ما قرّرناه ، علم بأدنى فكرة أنّ واجب الوجود واحدٌ، وأنّه قادرٌ وعالمٌ إلى غير ذلك من الصفات.

ونحن نبيّن تعريف كلّ صفةٍ في بحثٍ، ثمّ نوضحُ ذلك البحث من العقل بدليل، ومن النقل ببرهانٍ ليتّضح للناظر السبيل ، فيهون عليه السّير والسلوك في معرفة الجليل سبحانه.

البحث الأوّل: في التوحيد

الذي هو شرط الأيمان، وقاعدة الركن الذي بنينا عليه غيره.

وبيان ذلك بالدليل الأوّل:

أنّ العقل الكامل لم يقض إلّا بواجب واحد، وله صفات ذاتيّة لم يشاركه فيها غيره، فعلمنا أنّ واجب الوجود واحدٌ، وما قضاه العقل حقّ فيجب القول به للأمر باتّباعه.

وأمّا البرهان الثاني: قوله تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ**﴾ نُقل أمرِ الله تعالى بالإقرار بوحدانيّته، وجعل تلك الإقرار سبباً في دخول ملّة الإسلام ودين محمّد عليه السلام.

وقوله تعالى: ﴿**شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُوْلُوا الْعِلْمِ**﴾، فقد شهد الله والملائكة وأُولوا العلم بنفى جميع الآلهة إلّا إلاهيّته، وقد شهدنا بما شهدوا به، ونفينا ما نفوه، وأثبتنا ما أثبتوه، فيكون واحداً بدليل العقل والبرهان النقل، وهو المطلوب.

البحث الثاني: في ثبوت قدرته تعالى

وبيان ذلك بالدليل: أنّ صفاته ذاتيّة، وذاته ذات كمال، والقدرة صفةٌ له تعالى، وهي التّمكن من الإتّحاد، فيكون ممكّناً من اتّحاد ما هو قابلاً للإنفعال على سبيل العموم والجواز، فثبوت ذلك لازمٌ بالحس وبديهة العقل، لأنّا ندرك وجود أجناس مختلفات وأنواع وصفات دفعةً في زمانٍ واحد، وهذا يدلّ على أنّ الموجد لها قادرٌ مختار.

وأمّا البرهان الثاني: قوله تعالى ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِناً**﴾ فعلمنا أنّه قادرٌ على خلق الشيء ، وقادر على أن لا يخلقه، فيكون قادراً مختاراً بدليل العقل وبرهان النقل، وهو المطلوب.

البحث الثالث: في أنّه تعالى عالم

لأنّ صفاته ذاتيّة، والعلم صفة له تعالى وهو الكشف.

وبيان ذلك بالدليل: أنّ أحكام العقل واتّفاقه يدلّ على أنّ الفاعل عالمٌ، ولأناقد أثبتنا كونه تعالى مختاراً، وكلّ مختارٍ عالمٌ، لأنّه يفعل بتوسّط القصد والدّاعي، والدّاعي لا يدعوه إلّا إلى شيء قد علم حقيقته وتصوّر ماهيّته، وذلك يدلّ على علمه تعالى، فيكونُ عالماً.

وأمّا البرهان الثاني: قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ وغير ذلك من الآيات الدّالة على أنّه عالمٌ، فيكون عالماً بدليل العقل والبرهان النقل، وهو المطلوب.

البحث الرابع: في أنّه تعالى حَيٌّ

لأنّ صفاته تعالى ذاتيّة، والحياة صفة له تعالى، وهي صفةٌ تقتضي صحّة القدرة والعلم. ولأنّا قد أثبتنا كونه تعالى قادراً عالماً، فيكون حَيّاً، لأنّ ثبوت الفرع يقتضي ضروريّة ثبوت الأصل، فيكون تعالى حيّاً بالضرورة.

وأمّا البرهان الثاني: قوله تعالى: ﴿اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ فيكون حيّاً بدليل العقل وبرهان النقل، وهو المطلوب.

البحث الخامس: في أنّه تعالى مريدٌ كارهٌ

لإنّا قد أثبتنا أنّ صفاته تعالى ذاتية، وذاته ذات كمال، والإرادة صفة لها بها يترجّحُ الفعل على الترك، والكراهة عكس الإرادة.

وبيان ذلك بالدليل: أنّ ايجاده تعالى للفعل في زمان دون زمان مع تساوي

قدرته تعالى على إيجاد ذلك الفعل في غير ذلك الزمان، يدلّ على ارادته تعالى، ومن هنا ظهر أنّ ارادة الشيء تستلزم كراهة ضدّه، ومعناه إذا أراد وجود شيء في زمانٍ معيّنٍ كره تأخّر ذلك الشيء إلى زمانٍ آخر، فيكون مريداً وكارهاً لأفعال نفسه.

وأمّا لأفعال عبيده بأمره لهم بفعل الطاعات فيكون مريداً، ونهيه لهم عن أفعال تُثمر السيّئات فيكون كارهاً، وهو المطلوب.

البحث السادس: في أنّه تعالى سميعٌ بصيرٌ مُدرِك

وبيان ذلك بالدليل: أنّا نفتقر إلى العلم بالسّمع والبصر والإدراك إلى واسطة الحاسة. والباري تعالى ثبت أنّه واجب الوجود لذاته، وأنّ صفاته نفس ذاته خارجاً، فلا يكون بينه وبين صفاته واسطة يفتقر إليها . ونستدلّ بقوله تعالى: ﴿أَنَّ اللهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ فيكون عالماً بهما من غير افتقاره إلى واسطة جسمانيّة لدخولهما في جملة الأشياء، وذلك معنى قوله تعالى: ﴿سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾.

البحث السابع:

في بيان تعريف صفات لايصحّ اضافتها إلى الله، ولايجوز اتّصافه بها ولنوضّح كلّ واحدٍ منها بدليل :

الأوّل : أنّه تعالى ليس بجسم، ولا جوهر، ولا عرض، لأنّ الجسم مركّب من السطوح، والسطوح من الخطوط، والخطوط من الجواهر، والجواهر إمّا ذا وضع فيكون مفتقراً إلى حيّزه، فيكون وجوده مسبوقاً بالعدم، وإمّا غيرُ ذا وضعٍ فيكون مفتقراً في وجوده إلى غيره، والباري تعالى حيثُ وجب وجوده لذاته استحال عدمه وافتقاره، فلا يكون جوهراً ولا جسماً ولا عرضاً، لأنّ الجسم يفتقر إلى ما يفتقر إليه الجواهر، والعرض أسوأ حالاً منهما في الافتقار، فيكون الجوهريّة

والجسميّة والعرضية صفاتٌ مسلوبة عن الباري تعالى، ولإفتقارهم وسبق العدم لهم، فإذا لم يكن جسماً ولا جوهراً ولا عرضاً، فلا يكونُ مركّباً عن غـيره، ولا غيره مركّباً عنه، لوجوب وجوده، ومن حيث ثبت أنّـه تـعالى ليس بـجسم ولا عرض استحال أن يحلّ غيره فيه، أو يحلّ هو في غيره، فلا يكون في محلٍّ ولا جهةٍ، لغنائه عنهما، ومن حيث ثبت أنّه تعالى واحدٌ فلا يكون متّحداً بغيره، وكلّما ثبت للباري تعالى صفةٌ من ذاته يجب نفي ضدّها عنه.

البحث الثامن: في أنّه تعالى عدل حكيم

[أنّه تعالى عَدْلٌ حكيمٌ] لا يفعل قبيحاً ، ولا يخلُّ بواجب، لغنائه وعلمه، فإذا ثبت أنّه تعالى لا يفعل قبيحاً، ولا يخلُّ بواجبٍ، انتفى عنه تكليف ما لا يـطاق، ونقض الغرض، لأنّه قبيحٌ، والقبيح لا يتعاطاه الحكيم.

البحث التاسع: في إثبات النبوّة

وفيه هداياتٌ خمس:

الأولى: النبوّة رئاسةٌ لشخص من أشخاص البشر المُخبِر عن الله بغير واسـطة أحدٍ من بني نوعه، المؤيّد من الله بأمرٍ مطابقٍ خارقٍ للعادة، يتعذّر الاتيان بمثله على بني نوعه، فيكون ذلك الأمرُ برهاناً على ثبوت صدقه في دعواه النبوّة، فيجب الانقيادُ إليه، والامتثال لأمره ونهيه.

الثانية: يجبُ أن يكون معصوماً، لأنّه أتى بالشرع، وأمـرنا فـيه بـفعل أشـياء لم يكن للعقل دخلاً في مـعرفة العـمل بـها كـالإحرام وأفـعال الحـجّ وغـيرها، فيكون عالماً بتفاصيل جميع الأحكام، وذلك لم يتيسّر لغير المعصوم، فـيجب أن يكون معصوماً.

الثالثة: أن يكون منزّهاً عن العيوب المنفّرة في الذّات والصفات، ودناءة الآباء،

وعهر الأُمّهات، لتتّم فائدة بعثته، لاتّباع الخلق له.

الرابعة: أن يكون محتوياً على الخصال المحمودة كالزُّهد والعبادة، والشّجاعة، وقوّة الرأي، وما أشبه ذلك.

الخامسة: في إثبات نبوّة نبيّنا محمّدٍ صلى الله عليه وآله.

لأنّه إدّعى النبوّة وأظهر الأمر الخارق للعادة المتعذّر على الخلق الإتيان بمثله، وقد أحصى المسلمون له ألف أمر ظهرت على يديه خارقة للعادة يتعذّر على الخلق الايتان بمثلها أو بمثل واحدةٍ منها، وإن كان كلّ واحدٍ منها حاصلاً في ذلك المعنى، فثبتت نبوّته عليه السلام بغير القرآن وحده لحصول التواتر فيه لوجوده الآن، فيكون نبيّاً حقّاً، وهو المطلوب.

البحث العاشر: في ثبوت الإمامة

وفيه هداياتٌ ثلاث:

الأولى: أنّ الإمامة رئاسة عامّة لشخص، لأنّ النبيّ قد تكون رئاسته عامّة كداود وسليمان ومحمّد صلوات الله عليهم، وقد لا تكون عامّة كإبراهيم وإسحاق ويعقوب وعيسى عليهم السلام.

أمّا الإمام فيجب عصمته، وعموم رئاسته لعموم رئاسة مستخلفه، لأنّه لطفٌ لرعيّته، ومؤيّدٌ من الله بأمرٍ أو بنصٍ من الله، أو من نبيّ، أو من إمام قبله.

الثانية: في إثبات إمامة عليّ بن أبي طالب.

لأنّ جميع المقدمات التي هي شرطٌ في تعيّين النبيّ وجدناها حاصلةٌ في محمّد بن عبدالله صلى الله عليه وآله، وهي التأييد من الله بالأُمور الظاهرة على يديه، والنصّ، والمعجز، والمقدّمات بأسرها حاصلةٌ في عليّ بن أبي طالب عليه السلام دون غيره من الصَّحابة، فيكون هو الإمام بعد النبيّ صلى الله عليه وآله بلا فصل، لوجود المقدّمات فيه، وأنّ كلّ

واحدٍ من المقدّمات الذي هي غير القرآن خبرٌ آحاد، إلّا أنّ المقدّمات بأجـمعها يصدرُ عنها معنى واحدٍ، كما صدر عن معاجز النبيّ صلى الله عليه وآله معنى واحد وهو صدقه في دعواه النّبوة، فكذا يثبت صدق الإمام بالمعنى الثابت بالتواتر، وبالقرآن وحـده لثبوته بالتواتر لوجوده الآن، فثبتت إمامة عليّ عليه السلام بنصّ الله عليه، وبنصّ النـبيّ عليه، وبظهور المعجز على يديه، فيكون هو الإمـام بـعد النـبيّ صلى الله عليه وآله بـلا فـصلٍ، وهو المطلوب.

الثالثة: في إثبات إمامة باقي الأئمّة الأحد عشر عليهم السلام.

وفيها طرقٌ ثلاث:

[الأوّل]: ثبتت إمامة كلُّ امامٍ بنص من الله، ونصّ من الرّسول، وبنصّ إمام قبله.

أمّا النصوص من الله: فانّها جملةٌ لم يتّسع المكان لاستحضارها، لكن نذكر منها ما نستغني به في ثبوت إمامة كلّ واحدٍ منها بدليل:

فمنها: ما روى عن الشيخ السّعيد محمّد بن النعمان المفيد رحمه الله: «روت الشيعة أنّ الله جلّ اسمه أنزل إلى نبيّه كتاباً مختوماً باثني عشر خاتماً وأمره أن يـدفعه إلى أميرالمؤمنين عليه السلام ، ويأمره أن يفضَّ أوّل خاتم ما فيه ويعمل بما تحته، ثمّ يـدفعه عند وفاته إلى ابنه الحسن ويأمره أن يفضَّ الخاتم الثاني ويعمل بما تـحته، ثـمّ يدفعه عند حضور وفاته إلى أخيه الحسين ويأمره أن يفضّ الخاتم الثالث ويعمل بما تحته، ثمّ يدفعه الحسين عند وفاته إلى ابنه عليّ بن الحسين ويأمره بمثل ذلك، ثمّ يدفعه عليّ بن الحسين عند وفاته إلى ابنه محمّد بن عليّ الأكبر ويأمره بمثل ذلك، حتّى ينتهي إلى آخر الأئمّة عليهم السلام».

وهذا نصٌّ من الله صريحٌ على كلّ واحدٍ باسمه منفرداً.

ومنها: الصحيفة التي أخرجها جابر وقال: «أشهد بالله إنّي رأيـته فـي اللّـوح مكتوباً: بسم الله الرحمن الرحيم ـ هذا كتابٌ من الله العزيز العليم لمـحمّد نـوره

وسفيره وحجابه ودليله، نزل به الروح الأمين من عند ربّ العالمين:

عظِّم يا محمّد أسمائى، وأشكر نعمائي، ولا تجحد بآياتي، أنّا الله لا إله إلّا أنا قاصمُ الجبارّين، ومذّلُ الظالمين، وديّان الدين، أنّي أنا الله لا إله إلّا أنا فمن رجا غير فضلي، أو خاف غير عدلي، عذَّبته عذاباً لا أُعذِّبه أحداً من العالمين، فإيّاي فاعبُد، وعَليَّ فتوكّل، أنّي لم أبعث نبيّاً فأكملت أيّامه، وانقضت مدّته، إلّا جعلتُ له وصيّاً، وأنّي قد فضلّتكّ على الأنبياء، وفضّلتُ وصيّك على الأوصياء، وأكرمتك بشبّريك حسناً وحسيناً، فجعلت حسناً معدن عِلمي بعد انقضاء مدّه أبيه، وجعلتُ حسيناً خازن وحيّ، وأكرمته بالشّهادة، وختمتُ له بالسّعادة، فهو أفضلُ من استشهد، وارفع الشهداء درجة، جعلت كلمتي التّامّة معه، وحجّتي البالغة عنده، وبعترته أُثيبُ وأُعاقب، أوّلهم سيّد العابدين، وزين أولياء الماضين، وإبنه شبيه جدِّه المحمود، محمّد الباقر لعلمي، المعدن لحُكمي، سيهلك المرتابون في جعفر، الرّاد عليه كالرّاد عَليَّ، حقَّ القولُ منّي لأكرمنَّ مثوى جعفر، و... في أشياعه وأنصاره وأوليائه، انتخبت بعده موسى، انتخبتُ بعده فتنة عمياء خندس، لأنّ خيط فرضي لا تنقطع، وحجّتي لا تخفى، وأنّ أوليائي لا... يقتفون، ألا ومَن حَجَد واحداً منهم فقد حَجَد نعمتي، ومن غيرّ آيةً من كتابي فقد إفترى عليّ، وويلٌ للمُفترين الجاحدين عند انقضاء مدة عبدي موسى، حبيبي موسى وخيرتي، أنّ المكذّب بالثامن مكذّبٌ بكلّ أوليائي، وعليُّ وليّي وناصري، ومن أضعُ عليه أعباء النّبوة، وأمنحه بالاصطلاح، يقتله عفريتٌ مستكبرٌ، يدفن بالمدينة التي بناها العبد الصالح [ذو القرنين] إلى جنب أشرّ خلقي المأمون، حقّ القول مني لأقرّنَّ عينه بمحمّدٍ ابنه وخليفته من بعده، فهو وارث علمي، ومعدن حكمي، وموضع سرّي وحجّتي على خلقي، جعلت الجنّة مثواه، وشفّعته في سبعين من أهل بيتي، كلّهم قد استوجبوا النار، فأختم بالسعادة لابنه عليّ، وليّيّ وناصري، والشاهد في خلقي،

وأميني على وحيّ، أخرج منه الدّاعي إلى سبيلي، والخازنُ لعلمي الحسن، ثمّ أكملُ ذلك بابنه رحمةً للعالمين، عليه كمال موسى، وبهاء عيسى، وصبر أيوب، ستذلّ أوليائي في زمانه، وستهادون برؤوسهم كما تُهادى رؤوس الترك والدّيلم، فيقتلون، ويحرقون، ويكونون خائفين مرعوبين، تصبغ الأرض بدمائهم، ويقتنون بالويل والرنين في نسائهم، أُولئك أوليائي حقّاً، بهم أدفع كلّ فتنةٍ عمياء حندس، وبهم أكشف الزّلازل... والأغلال، أُولئك عليهم صلواتٌ من ربّهم ورحمة، وأُولئك هم المهتدون».

قال عبدالله بن سالم: «قال أبو بصير: لو لم تسمع في دهرك إلّا هذا الحديث لكفاك، فصنه إلّا عن أهله».

وقد روى هذه عن جابر نيّفٍ وأربعين رجلاً بطريق عدّة مذكورين بأسمائهم وآبائهم، ونحو هذا من طريق الشيعة جملةٌ من الأخبار عن النبيّ المختار.

وأسند الخوارزمي وغيره إلى سلمان الفارسي قال: «دخلتُ على رسول الله ﷺ فقال لي: يا سلمان إنّ الله لم يبعث نبيّاً إلّا وجعل له اثني عشر نقيباً.

قلت: قد عرفت هذا من أهل الكتابين.

قال: هل عَلِمَت من نقبائي الذين اختارهم الله لأُمّتي بعدي؟

قلت: الله ورسوله أعلم.

قال: خلقني الله من صفوة نوره، ودعاني فأطعته، وخلق من نوري عليّاً فدعاه فأطاعه، وخلق من نوري ونوره فاطمة، فدعاها فأطاعته، فخلق منّي ومنهما الحسنين، فدعاهما فأطاعاه، فسمّانا الله بخمسة من أسمائه، الله المحمود وأنا محمّد، والله العلي وهذا عليّ، والله فاطرٌ وهذه فاطمةُ، والله [وليّ] الإحسان وهذا الحسن، والله المحسن وهذا الحسين.

ثمّ خلق من نور الحسين تسعة أئمّة، دعاهم فأطاعوه قبل أن يخلق سماءً ولا

أرضاً، ولا ماءً ولا هواءً، ولا ملكاً بشراً، كنّا بعلمه أنواراً نُسبّحه، فنسمع له ونطيع.

قلت: فما لمن عرفهم؟

قال: من عرفهم حقّ معرفتهم، واقتدى بهم، فوالى وليّهم، وتبرّئ من عدوّهم، فهو والله مِنّا، يرِدُ حيث نَرِد، ويسكنُ حيث نسكن.

قلت: فهل يكون الإيمان بهم بغير معرفتهم بأسمائهم وأنسابهم؟

قال: لا.

قلت: فأنّى إليَّ بهم؟

قال: قد عرفت إلى الحسن، ثمّ سيّد العابدين، إلى آخرهم».

وهذه النصوص من الله صريحة على كلّ واحدٍ مميّزاً باسمه، فيكونوا هم الأئمّة بالنّص من الله، ولوجود العصمة فيهم دون غيرهم.

وأمّا النصّ من الرسول: [فـ] قول النبيّ عليه السلام: «هذا ولدى الحسين، امامٌ، ابن امام، أخو إمام فبو أئمّة تسعة، تاسعهم قائمهم وأفضلهم، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً».

وقوله عليه السلام: «قد عرفت إلى الحسين» ثمّ أوضح له التسعة الأئمّة من ولد الحسين مميّزين عن غيرهم بأسمائهم وهم:

عليّ بن الحسين، ومحمّد بن عليّ، وجعفر بن محمّد، وموسى بن جعفر، وعليّ ابن موسى، ومحمّد بن عليّ، و علي بن محمّد، و الحسن بن عليّ، و محمد بن الحسن صاحب الزمان عليه وآله السلام، فيكون كلّ واحد منهم هو الإمام في زمانه بعد موت أبيه.

وأمّا نصّ كلّ إمام منهم على من بعده: فهو أمر النبيّ صلى الله عليه وآله لعليّ عليه السلام أن يفظّ أول خاتم في الكتاب ويعمل بما تحته، ثمّ يدفعه عند وفاته إلى ابنه الحسن ويأمره بمثل... ودفعه عند وفاته إلى أخيه الحسين، وهكذا حتّى ينتهى الأمر إلى محمّد بن الحسن عليه السلام.

وهذا نصُّ كلّ إمام على من بعده امتثالُ لأمر الله وأمر رسوله، فيكونوا هم الأئمّة بعد النبيّ عليه السلام بنصّ من الله، ونصّ من الرسول، وبنصّ كلّ امامٍ على من بعده. وهو المطلوب.

البحث الحادي عشر
في المعاد، وما يجب اعتقاده على عامّة المكلّفين

أقول: أجمعت الإماميّة على ثبوت المعاد، واستدلّوا على ثبوته بأمرين: أحدهما عقليّاً، والآخر نقليّاً.

أمّا العقلي: فإنّه لما ثبت أنّه تعالى واجبُ الوجود، وجب أن يكون غنيّاً في الذّات والصفات، فيكون كاملاً، وأنّه بعث أنبيائه رحمةً للعالمين، وأيّدهم بالبراهين الدّالة على صدقهم فيما ادّعوه، لأنّ غرض الحكيم من بعثة الأنبياء عليهم السلام هو اتّباع الخلق لهم، والامتثال لأمرهم ونهيهم، فيجبُ أن يكون كلّ نبيّ معصوماً لا يفعل قبيحاً، لا يخلُّ بواجب، وإلّا سقط محلّه من القلوب، فيحصل التنفير عنه، فتنتفي فائدة البعثة المؤدّاة إلى نقض الغرض. ونقض الغرض لا يفعله إلّا عابثاً وجاهلاً، وهما يستحيلان عليه تعالى لكماله، فيجب أن يكون كلّ نبيٍّ معصوماً، لا يفعل قبيحاً ولا يخلُّ بواجبٍ. وقد علمنا أنّ محمّد بن عبدالله نبيّنا حقّاً بما خصّه الله تعالى من الكرامات، والإرهاصات، والبراهين الدالّة على صدقه في دعواه النبوّة، فيكون نبيّاً حقاً. وقد أمرنا بفعل أشياء في فعلها مشقّة، ونهى عن فعل أشياء ملائمة للطبع في تركها مشقّة، وهذا الأمر والنهي يسمّى تكليفاً، فلو لم يكن المعاد ثابتاً لكان من عرف الله وعبده طول عمره مساوياً لمن جهل الله وعصاه طول عمره، وبطلان هذا يعرف ببديهة العقل، والمخالف فيه كالمخالف في الضروريّات.

وأمّا النقلي: [فـ] قوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ لَمَجْمُوعُونَ إِلَى مِيقَاتِ يَوْمٍ مَعْلُومٍ**﴾ ، وقوله تعالى: ﴿**اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ**

فِيهِ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنْ اللهِ حَدِيثاً﴾، فقد تمدّح الله بجميع الأوّلين والآخرين، والتمدح صفة كمالٍ، فلو لم يكن المعاد ثابتاً لكان التمدّح كذباً، والكذب نقصٌ، وهما مستحيلان عليه تعالى لكماله، فيكون المعاد ثابتاً.

ولأنّ النبيّ ﷺ قد أخبر عنه.

وبالسؤال في القبر، وبالحساب، والصّراط، والميزان، والجنّة والنار، وأحوال القيامة، فيكون كلّ ما أخبر به حقّاً، لثبوت صدقه، فمن أنكر ما ذكرناه خرج عن ملّة الإسلام، واستحقّ العذاب الأليم.

وذلك آخر ما أردناه مختصرين غير مكلّفين، والحمد لله.

٦١

رسالۀ حَسَنیّه
در بیان اعتقادات عقلیّة وذکر عبادات شرعیّة نقلیّة

الشیخ عزّالدین بن جعفر بن شمس الدین الآملي
القرن التاسع الهجري

۞ هذه الرسالة من الرسائل الاعتقادية المكتوبة باللغة الفارسيّة، ولا نمتلك معلومات تفضيلية عن حياة كاتبها سوى ما أورده الأفندي في «رياض العلماء» ج ٣ / ٣١٦ بقوله: (الشيخ عزّالدين الآملي: فاضلٌ، عالم، فقيه،مدقق، جامع للعلوم العقلية والنقلية، و كان من شركاء الدرس مع الشيخ على الكركي والشيخ إبراهيم القطيفي عند الشيخ عليّ بن هلال الجزائري رحمهم الله [١]. و له مؤلّفات جياد حسنة الفوائد...و قد ذكره القاضي نور الله في «مجالس المؤمنين». و قبره الأن معروف بتوابع بلدة ساري في بلاد مازندران، و كان رحمة الله عليه من علماء دولة السلطان شاه طهماسب الصفوي. و له من الكتب: كتاب شرح نهج البلاغة من كلام علي عليه السلام للسيّد الرضي. والرسالة الحسنيّة في الأصول الدينيّة و فروع العبادات بالفارسيّة ألّفها لأقاحسن مت من وزراء مازندران، و

١. راجع: رياض العلماء: ٢٨٠ و ٢٨٣.

هو كتاب حسن جيّد الفوائد). هذا و قد أشار المؤلّف في مقدمة الرسالة أنّه ألّفها باشارة من آقا حسن وكيل السلطنة في دار المرز مازندران ، الذي يصفه بصفات حسنة، وأخلاق حميدة. وأمّا بلاد مازندران أو طبرستان فهي الولاية الكبيرة الواقعة في شمال ايران جنوب بحر قزوين، و قد أنجبت طائفة كبيرة من الأعلام، و اللغة السائدة فيها منذ القدم هي الفارسية، و لذلك نجد أن حاكم الولاية يطلب من هذا العالم الإمامي أن يؤلّف له رسالة باللغة الفارسية يشرح له فيها ما يجب على كلّ مؤمن الاعتقاد به عقلاً من التوحيد والعدل والإمامة وما إلى ذلك، والقيام به عملاً من الواجبات والتكاليف الشرعيّة كالصلاة والصوم والحج وغيرها، لينشرها بين الناس في تلك المنطقة العامرة المكتظّة بالسكان من المزارعين والفلاحين وسائر طبقات الناس، ولذلك نجد أن لغتها سهلة بسيطة خالية عن تعقيدات وتكلّفات المتكلمين واستدلالات الفقهاء والمتعلمين، ولذلك لا نشكّ أنّ هذه الرسالة كانت تقرأ على المنابر في المساجد وكتاتيب الصبيّة والطلاب المبتدئين لكى يعتقدوا بما يجب عليهم الاعتقاد به.والرسالة مركبة من بابين، الباب الأوّل في أصول الدين والثاني في الفروع، و نقتصر في المقام على الباب الأوّل وهو مصنوع من خمسة أركان، وهي الأصول الخمسة من التوحيد والعدل والنبوّة والإمامة والمعاد، تحتوي كلّ ركن على مجموعة من المسائل المتعلقة بموضوع الركن ومجموعها ٥٠ مسألة، وأوسع الأركان هو الركن الرابع حيث يتحدّث فيه عن موضوع امامة اميرالمؤمنين عليه السلام بالتفصيل مستشهداً بالآيات والأخبار المتواترة والمشهورة والمتفق عليها عند العامّة والخاصّة. اعتمدت في هذا التحقيق على مجموعة مخطوطة في مكتبة آية الله المرعشى بقم برقم ١٠٠٣ / من ورق ٣٥ لغاية ٩٢. و الرسالة مطبوعة سابقاً بتحقيقنا و منشورة في مجموعة (ميراث إسلامي ايران) المجلد ٧ / ص ٥٧٤ ـ ٥٤٤، سنة ١٤١٨ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه ثقتي

حمد بی‌حد، و ثنای بی‌عد، مر واجب الوجودی را سزاست که نـظام اُصـول را فیض وجود اوست، و انتظام فصول از لطف غیر محدود اوست. مبدعی که ابداع ممکنات، و اختراع مخلوقات به قبضه قدرتش مربوط است. معیدی که احیای اموات، و اعاده معدومات به علم و حکمتش منوط است.

و صلوات متوالیات، و تسلیمات متواترات بر آن سیّد و سرور، و بهتر و مهتر که آیه ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ**﴾ بیان نکته‌ای است از کمال ذات او، و دلالت ﴿**وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ**﴾ شرح نقطه‌ای است از جلال صفات او. و بر آل اطهار، و عترت اخیار، که ائمه دین، و هداة راه یقین، و نجوم اهل آسمان و زمین‌اند.

أمّا بعد: این رساله‌ای است مسمّی به «رساله حسنيّة در بیان اعتقادات عقلية و ذکر عبادات شرعيّة نقليّة» بر سبیل ایـجاز و اخـتصار، نـه اطـناب و اکـثار، بـه اشارت خدّام بارگاه گردون آشیان، حکومت پناه، معدلت دسـتگاه، امـیر اعـدل اعظم، جامع المکارم و الشیم، قالع رایات الظلم و الجهل، رافع آیات العـدل و العدل، ماحي آثار البدعة، حامي انوار الشريعة، مظهر طريق القديم، موضَّح سبيل الشرع المستقيم، مبتدع اُمراء الزمان، وكيل السلطنة بدار المرز المازندران، المؤيّد بالسعادات والكمالات والمنن، تاجاً للكـلمة والمـعدله والاجـلال، آقـا حسـن، أحسن الله في الدارين أحواله، وختم بالصّالحات أعماله، وزاد أنصاره، وضاعف اقتداره.

بيت:

تـا هست جـهان در كـنف امـن و امـان   باشد ذات تو كه او واسطه امن و امانست

در سلك تحرير منظم گشت، اگر در حيّز قبول خدّام مقرون گـردد، غـايت مسئول و نهايت مأمول خواهد بود. إن شاءالله تعالى.

اين رساله مشتمل است بر مقدمه و دو باب، والله الهادي إلى الصَّواب.

مقدّمه

بدان كه ايمان واجب است بر هر مكلّف، وايمان آن است كه مكلّف اعتقاد كند كه به دل و اقرار كند به زبان به هستى بارى تعالى، و صفات او، و به عدل و حكمت او، و به نبوّت أنبياء، و به امامت ائمه، و به معاد، و به آنكه هر چه پيغمبر از خداى تعالى به خلقان آورده همه حق است.

و مكلّف بر ايمان آن كس است كه او را آن مقدار عقل باشد كه آن‌چه در ايمان معتبر است تواند فهميد و دانست، خواه بالغ شرعى باشد و خواه نباشد.

و اسلام آن است كه مكلّف اظهار كلمه شهادت كند، و چيزى كه از ضروريات دين است مثل نماز و روزه و مانند آن را انكار نكند.

پس هر مكلّف كه اظهار كلمهٔ شهادت برين وجه نكـند مسـلمان نـباشد، و هر مكلّف كه به دل اعتقاد نكند و به زبان اقرار نكند بر آن چيزهايى كه گذشت مؤمن نباشد.

و مى‌بايد كه اين اعتقادات يقينى باشد، و يقين آن اعتقاد است كه راست باشد نه خطا، و در آنجا ترددى نباشد، و شبههٔ مخالف زايل‌بگردد.

باب أوّل: در بيان اعتقادات عقليّة

که ایمان عبارت از آن است، و چون ارکان ایمان که آن را اُصول دین گویند پنج بود: توحید، عدل، نبوّت، امامت، معاد، این ابواب بر پنج رکن مرتّب شد:

رکن أوّل: در بیان توحید

بدان که توحید آن است که مکلّف اعتقاد کند به هستی خدا، و صفات ثبوتیّة و سلبیّه وی، و در این رکن مقدمه و سه فصل:

مقدّمه: بدان که هر چه در ذهن کسی درآید خالی از آن نباشد که او را هستی لازم باشد و نیستی ممکن نباشد، یا هستی و نیستی هر دو ممکن باشد. آنچه او را هستی لازم باشد و نیستی ممکن نباشد، آن را واجب الوجود خوانند، و آن خدای تعالی باشد.

و آنچه او را نیستی لازم باشد و هستی ممکن نباشد، آن را ممتنع الوجود گویند، چون در آمدن آسمان و زمین در بیضه[1] چنانچه آسمان و زمین خورد نشود و بیضه بزرگ نشود!

و آنچه آن را هستی و نیستی [باشد] هر دو ممکن الوجود نامند، مثل آسمان و زمین و آدمی و سایر عالم.

و از این سخنان معلوم شد که هر چه موجود است یعنی هستی دارد بر دو قسم است:

یکی واجب الوجود، و دیگری ممکن الوجود.

---

۱. مقصود قرار گرفتن جهان خلقت درون يك تخم مرغ به كيفيتی كه نويسنده گويد، كه عقلاً و خارجاً ممتنع است.

و نيز پوشيده نيست كه وجود ممكن الوجود يعنى هستى وى از نفس وى نيست، بلكه از غير وى است.

فصل أوّل: در بيان وجودو هستى بارى تعالى

بدان كه خداى بارى تعالى واجب الوجود است، و موجود است، كه اگر موجود نباشد لازم آيد كه هيچ چيز موجود نباشد، زيرا كه در مقدمه مقرر شد كه هر چه موجود است بر دو قسم است: واجب الوجود و ممكن الوجود. و نيز مقرر شد كه وجود ممكن الوجود از غير اوست، پس اگر واجب الوجود نباشد ممكن الوجود نيز نخواهد بود، به جهت آنكه بر تقديرى كه واجب الوجود نباشد آن غير كه وجود ممكن الوجود از اوست نيز نخواهد بود، پس اگر واجب الوجود نباشد لازم آيد كه هيچ چيز موجود نباشد اصلاً، و اين خلاف واقع است. پس واجب الوجود كه خداى تعالى است موجود باشد.

مسأله: چون مبيّن شد كه واجب الوجود موجود است، لازم است كه قديم و أزلى باشد يعنى هستى او را اول نباشد ، و ابدى باشد يعنى وجود او را نهايت وآخر نباشد، و باقى باشد يعنى وجود او را بقاء و استمرار باشد، و سرمدّى باشد يعنى عدم را كه نيستى است هرگز بر وجود و هستى او راه نباشد، زيرا كه‌اگر نيستى را بر وجود او راه باشد بر وجهى از وجوه واجب الوجود نباشد،بلكه ممكن الوجود باشد، و اين باطل است، پس ازلى، و ابدى، و باقى و سرمدى باشد.

فصل دوم: در بيان صفات ثبوتيه

يعنى صفاتى كه لايق ذات بارى تعالى است، و موصوف است به آن.

مسأله: خداى تعالى قادر است، يعنى تواناست.

قادر آن است که فعل و ترك او به اراده و اختیار او باشد، یعنی اگر خواهد کند، و اگر نخواهد نکند.

بدانکه هر چه از او فعل صادر شود اگر ترك آن فعل ممکن باشد از او، آن را قادر و فاعل مختار خوانند، و اگر ترك آن فعل ممکن نباشد از او، آن را موجَب خوانند مثل آتش در سوزانیدن.

و چون این مقرّر شد باید دانست که :

حکماء در این مسأله خلاف کرده‌اند، و مذهب ایشان آن است کـه خـدای تعالی موجَب قادر نیست، و این مذهب باطل است، و حقّ آن است که قادر است و موجَب نیست، که اگر موجَب باشد و قادر نـباشد عـاجز بـاشد و در مـرتبه جمادات باشد چون آتش و آب و مانند آن، و این نقص است، و نقص بر خدای تعالی روا نباشد، زیرا که خدای را نشاید، پس خدای تعالی قادر باشد.

دیگر آنکه: اگر خدای تعالی موجَب باشد لازم آید که عالم أثر اوست و قدیم باشد، زیرا که اگر موجَب هرگز جدا نمی‌شود از آن موجِب، و چون ثابت شد که خدای تعالی قدیم است، پس اگر موجَب باشد اثر وی که عالَم است هرگز از او جدا نشود، پس لازم آید که عالَم نیز قدیم باشد، چنانکه خدای تعالی قدیم است، و حال آن که عالَم حادث است، و غیر از خدای تعالی هیچ چیز قدیم نیست. پس معلوم شد که خدای تعالی قادر است و موجَب نیست.

بدانکه خدای تـعالی قـادر است بـر هـمه مـمکنات، زیـرا کـه آنـچه سـبب تعلق قدرت اوست به ممکنات امکـان است، یـعنی مـمکن بـودن مـمکنات و امکان مشترك است در همه ممکنات، پس قدرت خدای تعالی به همه ممکنات تعلق گیرد.

مسأله: خدای تعالی عالم است، یعنی دانـا است و چـیزها نـزد او ظـاهر و حاضر است، زیرا که ثابت شد که خدای تعالی قادر است، و قادر آن است کـه

فعل او به اراده و خواهش او باشد، و اراده و خواهش چیزی بی آنکه او را داند ممکن نیست.

دیگر آنکه: أفعال غریبه که مشتمل بر خواصّ عجیبه و منافع کثیره است، مثل آفریدن آسمان و زمین و انواع مرکبات و غیر آن از خدای تعالی صادر شده، و هر که از او فعل‌های چنین صادر شود بالضّرورة عالم و داناست، پس خدای تعالی عالم باشد.

مسأله: آن که اگر خدای تعالی عالم نباشد جاهل باشد، و جهل نقص است، و نقص بر خدای تعالی روا نیست چنانکه گذشت، پس خدای تعالی عالم باشد.

و علم خدای تعالی متعلّق است به همه معلومات کلیّات و جزئیات، معدمات و موجودات، و آنچه بود و آنچه خواهد بود، زیرا که نسبت ذات خدای تعالی به همه مساوی است، پس اگر بعضی را نداند ترجیح بلا مرجّح از جهل لازم آید، و جهل نقص است، و نقص بر خدای تعالی روا نیست چنانکه گذشت.

مسأله: خدای تعالی حيّ است، یعنی زنده است زیرا که اگر حَيّ نبودی، قادر و عالم نبودی، و حال آنکه ثابت شد که قادر و عالم است، پس حَيّ باشد.

مسأله: خدای تعالی مُرید است، یعنی داناست به مصلحت فعل، و کاره است یعنی داناست به مصلحت ترك فعل، زیرا که خدای تعالی تخصیص کرد فعل خود را به وقت خاص و تخصیص کرد ترك فعل خود را به وقت دیگری و حال آن که قادر است بر فعل و ترك در همه اوقات، پس تخصیص فعل را به آن وقت خاص ، و تخصیص ترك را به آن وقت دیگر سببی می‌باید که موجب این تخصیص باشد، و این سبب نیست الّا اراده و کراهت است، پس خدای تعالی مرید و کاره باشد.

دیگر آنکه: ثابت شد که خدای تعالی عالم است به همه چیزها، پس عالم باشد به مصلحت فعل و مصلحت ترك فعل، پس خدای تعالی مرید و کاره باشد.

دیگر آن که: خدای تبارك امر کرده بندگان را به طاعت و نهی کرده از معصیت، و امر دلالت می‌کند بر اراده و نهی دلالت می‌کند بر کراهت، پس خدای تعالی مرید و کاره باشد.

مسأله: خدای تعالی مدرِك است، یعنی عالم است به مدرَکات، و مدرَکات آن چیزهاست که دریافته شود به یکی از حواس.

و سمیع است، یعنی داناست به مسموعات و مسموعات آن چیزهاست که آن را شنوند.

و بصیر است، یعنی عالم است به مبصَرات یعنی چیزهایی که آن را ببینند، زیرا که ثابت شد که خدای تعالی عالم است به جمیع معلومات، و از جمله مدرکات معلومات و مسموعات و مبصرات است، پس مدرِك و سمیع و بصیر باشد.

دیگر آن که: قرآن دلالت می‌کند بر آن که خدای تعالی مدرك و سمیع و بصیر است، چنانکه: ﴿**وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ**﴾ یعنی خدای تعالی داناست به دیدنی‌ها، چنانکه فرموده: ﴿**هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ یعنی خدای تعالی می‌داند آن چه آن را می‌بیند.

مسأله: خدای تعالی متکلم است، یعنی آفریننده حرفهاست در جسم جامد، چنانکه حروف[ی] چند در درخت زیتون آفرید تا با موسی کلیم الله ـ علی نبیّنا و علیه السلام ـ سخن گفت.

ودلیل بر آن که خدای تعالی متکلم است آن است که : آفریدن حروف در جسم جامد ممکن است، خدای تعالی قادر است بر همه ممکنات، پس قادر باشد بر ایجاد حروف در جسم جامد، و خدای تعالی در قرآن خبر داده که ﴿**وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً**﴾ یعنی خدای تعالی سخن آفرید در درخت تا با موسی ـ علی

نبيّنا و عليه السلام ـ سخن گفت، و هر چه خدای تعالی به آن خبر داده است حق است، پس خدای تعالی متکلم باشد.

مسأله: خدای تعالی صادق است، یعنی کلامش از خبر وعده و وعید همه راست است، زیرا که دروغ قبیح است، و نقص است، و خدای تعالی منزّه است از فعل قبیح و نقص.

و دیگر آن که: اگر کذب بر خدای تعالی روا باشد إثبات نبوّت أنبیاء نتوان کرد، و مکلفان را اعتماد بر وعد و وعید و إخبار او نماند، پس اقدام بر اطاعت و عبادت و متابعت پیغمبران نماند، پس تکلیف و فرستادن پیغمبران بی فایده و عبث شود.

فصل سوم: در صفات سلبیّه

یعنی صفاتی که خدای تعالی منزّه و مقدّس است از آن، و روا نباشد که ذات مقدس او را به آن نسبت کنند.

مسأله: خدای تعالی واحد است، یعنی یکی است و او را شریکی و نظیری نیست و مثل و مانندی، یکتای بی همتاست، زیرا که اگر او را شریك باشد تواند بود که یکی از ایشان خواهد که جسم معیّن مثل آسمان متحرك باشد، و دیگری خواهد که همان جسم ساکن باشد:

پس اگر مراد هر دو برآید لازم آید، که یك جسم در یك وقت متحرك باشد و هم ساکن، و عجز هر دو نیز لازم آید، و اینها محال است، پس خدای تعالی یکی باشد و او را شریك نباشد.

دیگر آن‌که: خدای تعالی فرمود که: ﴿**قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ**﴾ یعنی بگو ای محمّد که خدای تعالی یکی است و او را شریك نیست.

و نیز فرمود که ﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ یعنی به درستی و راستی که نیست خدای شما إلّا یکی. و فرمود که: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا﴾ یعنی اگر در آفرینش آسمان و زمین خدای دیگر می‌بود غیر از خدای تعالی، نظام وجود آسمان و زمین فاسد و مختل بودی، و نیز فرمود که: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ﴾ یعنی بدان ای محمّد که نیست خدای إلّا یکی.

مسأله: خدای تعالی مرکب نیست، و مرکب آن است که او را جزء باشد، و او موجود نشود إلّا بعد از آن که اجزاء پیدا شوند و به هم ترکیب کرده شوند، پس اگر خدای تعالی باشد محتاج باشد در هستی خود به آن اجزاء، و هر چه در وجود خود محتاج باشد به غیر خود ممکن الوجود بود، پس اگر خدای تعالی مرکب باشد ممکن الوجود بود، و این باطل است، زیرا که خدای تعالی واجب الوجود است، پس مرکب نه باشد.

مسأله: چون مبیّن شد که خدای تعالی مرکب نیست، ظاهر شد که جسم نباشد، زیرا که جسم آن مرکب را گویند که او را قسمت توان کرد در طول و عرض و عمق، پس اگر خدای تعالی جسم باشد مرکب باشد، و ثابت شد که مرکب نیست، پس جسم نباشد. و از این جا معلوم شد که قول مجسمه، یعنی آنها که می‌گویند خدای تعالی جسم است، باطل است.

مسأله: خدای تعالی جوهر نیست، و جوهر آن ممکن الوجودی است که در وجود محتاج به محل باشد که در آنجا حلول کند یعنی در آید، و چون ثابت شد که خدای تعالی واجب الوجود است و ممکن الوجود نیست، پس جوهر نباشد.

مسأله: خدای تعالی عرض نیست، و عرض آن ممکن الوجودی است که در وجود خود محتاج باشد به محلی که در آنجا حلول کند، چون سفیدی و سیاهی و شیرینی و ترشی و مانند آن، زیرا که اگر خدای تعالی عرض باشد

ممکن‌الوجود باشد، و این باطل باشد، زیرا که خدای واجب الوجود است، پس عرض نباشد.

مسأله: خدای تعالی متحد نیست به غیر، و اتحاد آن است که دو موجود یکی شوند بی زیادت و نقصان، و چون ظاهر و روشن است نزد عقل که ممکن نیست که دو موجود یکی شوند و اصلاً زاید و ناقص نشود، زیرا که زیادت و نقصان خواهد بود، البته معلوم است که خدای تعالی متحد نیست.

دیگر آن که: اگر خدای تعالی متحد شود به غیر، آن غیر اگر واجب الوجود باشد آنچه حاصل شود بعد از اتحاد اگر واجب الوجود باشد لازم آید که ممکن الوجود شده باشد، و اگر ممکن الوجود باشد لازم آید که واجب ممکن شده باشد، و اگر هر دو به حال خود باشند اتحاد حاصل نشده باشد، زیرا که اتحاد آن است که دو موجود یکی شوند بر وجهی که زیاده و نقصان نشود، پس معلوم شد که ممکن نیست، پس خدای تعالی متحد نباشد.

مسألة: خدای تعالی متحیّز نیست، یعنی در مکان و جایی نیست، و در جهت نیست، و در طرف نیست، زیرا که هر چه در مکان یا در جهت است البت جسم خواهد بود یا جوهر، و ثابت شد که خدای تعالی جسم و جوهر نیست، پس در مکان و در جهت نباشد.

و از اینجا معلوم شد که قول مجسمه که می‌گویند خدای تعالی بر عرش نشسته است، و قول کرّامیه که می‌گویند خدای تعالی در جهت فوق است، یعنی در طرف بالاست باطل و فاسد است.

مسأله: خدای تعالی در محل نیست، و حلول بر وی روا نیست، و حلول آن است که چیزی در چیزی درآید بر وجهی که اگر آن چیز دیگر نباشد آنچیز دیگر نیز نتواند بود. چون رنگ و بوی و طعم که در جسم حلول کند، زیرا که اگر

خدای تعالی در محل بودی، و حلول بر وی روا بودی، لازم آید که خدای تعالی در وجود خود محتاج بودی به آن محل و او را بی آن محل وجود و هستی نبودی، پس خدای تعالی ممکن الوجود بودی و این باطل است، زیرا که واجب الوجود است، پس در محل نباشد و حلول بر وی روا نباشد.

و از اینجا معلوم شد که قول حلولیّه یعنی آنها که حلول بر خدای تعالی جایز می‌دانند چون بعضی صوفیّه که می‌گویند خدای تعالی حلول می‌کند در دلهای اهل عرفان، و قول نصاری که می‌گویند خدای تعالی حلول کرده در عیسی علیه‌السلام باطل است.

مسأله: لذت و ألم بر خدای تعالی روا نیست، زیرا که لذت در یافتن چیزی است که موافق مزاج باشد، و ألم در یافتن چیزی است که مخالف مزاج باشد، و مزاج مستلزم جسمیت است. پس اگر لذت و ألم بر خدای تعالی روا باشد لازم آید که خدای تعالی جسم باشد، و ثابت شد که خدای تعالی جسم نیست، پس لذت و ألم بر وی روا نباشد.

مسأله: خدای تعالی محل حوادث نیست، یعنی روا نیست که حوادث مثل حرکت و سکون و قیام و قعود و مانند آن در خدای تعالی حلول کند، زیرا که اگر حوادث در وی حلول کند متغیر شود، و هر چه متغیر شود ممکن الوجود باشد، و خدای تعالی واجب الوجود است، پس محلّ حوادث نباشد.

مسأله: خدای تعالی دیدنی نیست، و دیدن به چشم به او تعلق نمی‌گیرد نه در دنیا و نه در آخرت، زیرا که هر چه دیده می‌شود می‌باید که در مکان و در جهت باشد، و خدای تعالی در مکان و در جهت نیست، پس دیده نشود.

و دیگر: خدای تعالی فرموده: ﴿**لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ**﴾ یعنی هیچ چشم او را درنمی‌یابد و نمی‌بیند. و فرمود: ﴿**لَنْ تَرَانِي**﴾ یعنی هرگز مرا نخواهی دید ای موسی.

مسأله: أشاعره ـکه پیشوایان مذهب سنیّان‌اند ـمخالفت کردند در این مسأله با خدای تعالی، با أنبیاء و أولیاء و جمیع علماء و عقلاء از اهل شرع و حکماء، انکار عقل و نقل کرده گفتند که خدای تعالی دیدنی است در آخرت، و مؤمنان او را خواهند دید، و چون بطلان مذهب و اعتقاد ایشان در غایت ظهور است در دفع شبهات ایشان حاجت به تطویل نیست.

مسأله: خدای تعالی غنی است، یعنی محتاج نیست نه در ذات و نه در صفات، که اگر محتاج باشد ممکن الوجود باشد و حال آنکه واجب الوجود است، پس محتاج نباشد.

و دیگر آن‌که: حاجت نقص است، و خدای تعالی منزّه است از جمیع نقائص، پس محتاج نباشد.

رکن دوم: در بیان عدل

عدل آن است که مکلّف اعتقاد کند که فعل خدای تعالی همه حُسن است، یعنی خوبست و مشتمل بر حکمت و مصلحت است، و منزّه است از فعل قبیح و خلل به واجب.

و بدان که هر فعلی که از کسی صادر شود: اگر آن کس به جهت فعل مستحقّ مذمّت شود نزد عقل ، آن فعل را حرام و قبیح گویند، مثل دروغ و خیانت و ظلم و مانند آن.

و اگر به جهت آن فعل مستحقّ مدح شود و به ترك مستحقّ مذمّت شود آن را واجب گویند، چون صدق و عدل و ردّ امانت و مثل آن.

و اگر به آن فعل مستحقّ مدح شود و به ترك مستحقّ مذمّمت نشـود آن را مندوب گویند، چون احسان و خیر و هر چه به آن ماند.

و اگر به آن فعل مستحقّ مدح و ذم هیچ کدام نشود و به ترك آن فعل مستحقّ مدح شود آن را مکروه گویند، مثل خوردن طعام در بازار پیش مردم، وبول کردن ایستاده و مانند آن.

و اگر به آن فعل و ترك نه مستحق مدح شود و نه ذم آن را مباح خوانند، چون چیزهایی که موجب حرام و سنت و مکروه نباشد مثل خوردن میوۀ حلال به جهت تفکّه و لذت و سیر کردن و مانند آن.

و مخفی نیست که عقل حکم می‌کند بر حسن بعضی افعال مثل عدل و احسان، و بر قبح بعضی افعال مثل خیانت و ظلم و دروغ و خلف وعده و مانند آن، و از این جهت است که آنها که اقرار به شرع ندارند چون ملاحدة و مانند ایشان حکم بر حسن و قبح افعال می‌کنند.

مسأله: خدای تعالی عادل و حکیم است، یعنی افعال وی همه حَسن است و فعل قبیح یعنی بد نمی‌کند ، چون ظلم و کذب و خلف وعده و مانند آن نمی‌کند و از وی صادر نمی‌شود. و خلل به واجب نمی‌کند یعنی آنچه لایق حکمت اوست چون فرستادن پیغمبران، و کتاب، و ثواب دادن مطیعان، و وفا کردن وعده‌ها آن را می‌کند و خلاف آن نمی‌کند، زیرا که فعل قبیح و خلل به واجب نقص است، وخدای تعالی منزّه است از نقص، زیرا که ناقص خدایی را نشاید.

دیگر آنکه: فعل قبیح و خلل به واجب کسی کند [که] جاهل باشد یا محتاج باشد به آن، و خدای تعالی جاهل نیست و عالم است به جزئیات و کلیات، و محتاج نیست نه در ذات و نه در صفات، پس فعل قبیح و خلل به واجب نکند.

دیگر آن که: اگر جایز باشد که فعل قبیح از خدای تعالی صادر شود اعتماد بر وعد و وعید وی نماند و إثبات ثبوت انبیاء نتوان کرد.

دیگر آنکه: قرآن دلالت می‌کند بر آنکه خدای تعالی فعل قبیح نمی‌کند،

چنانكه فرمود: ﴿**وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ**﴾ يعنى پروردگار تو ظلم نمی‌كند بر بندگان خود ، و فرمود: ﴿**وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ**﴾ يعنى خداى تعالى بر كفر بندگان راضى نيست . و از اين جا ظاهر شد كه قول أشاعره باطل است، و چون ثابت شد كه خداى تعالى فعل قبيح نمی‌كند، ظاهر شد كه اراده قبيح نمی‌كند، زيرا كه اراده قبيح نيز قبيح است.

مسأله: هر فعلى كه خداى تعالى می‌كند به جهت حكمتى و غرض و فايده می‌كند، زيرا كه اگر بى فايده و غرض و حكمت باشد عبث باشد، و عبث قبيح است، و خداى تعالى قبيح‌نكندچنان‌كه‌گذشت.

و نيز در قرآن فرمود كه: ﴿**أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً**﴾ يعنى شما پنداريد و گمان بريد كه شما را عبث و بى فايده آفريديم؟ بلكه از براى فايده آفريديم.

اما می‌بايد دانست كه آن فايده راجع به بندگان می‌شود ، زيرا كه خداى تعالى در ذات و در صفات غنى است و محتاج نيست.

مسأله: افعال بندگان از خير و شر همه از بندگان صادر می‌شود به اراده و اختيار ايشان، كه اگر افعال بندگان از خداى تعالى صادر شود و بندگان را قدرت و اختيار نباشد، چنانكه أشاعره می‌گويند، لازم كه فرق نباشد ميان افتادن كسى از بلندى و به زير آمدن از آنجا به نردبان، و لازم آيد كه امر و نهى باطل و عبث باشند، و لازم آيد كه كفر و معصيت كه از بندگان صادر می‌شود فعل خدا باشد، و خداى تعالى اين افعال در ايشان آفريده باشد و باز ايشان را بدين افعال عذاب كند در دوزخ، و اين ظلم و قبيح است، و خداى تعالى ظلم و قبيح نكند.

ديگر آن كه: خداى تعالى افعال بندگان را اسناد به ايشان كرده چنانكه فرموده: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ**﴾ ، و فرمود: ﴿**الَّذينَ كَفَرُوا**﴾ ، و فرمود : ﴿**جَزاءً بِما كانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ و از اين باب آيات بسيار است، پس اگر اين افعال از

ایشان صادر نشده باشد اسناد به ایشان نمی‌کرد، پس معلوم شد که خود اشاعره که می‌گویند همه افعال از خیر و شر و ظلم و کفر و فساد از خداست و بنده را هیچ قدرت و اختیار نیست باطل است ومهمل.

ـ**مسأله**: چون ثابت شد که خدای تعالی عادل و حکیم است، ثابت شد که هر چه لطف است نسبت به بندگان همه را می‌کند در حق ایشان و خلل به آن نمی‌کند، و لطف چیزی است که بندگان را نزدیك گرداند به طاعت و دور گرداند از معصیت، و بنده را از قدرت و اختیار بیرون نبرد مانند فرستادن پیغمبران، و نصب کردن امامان، و تکلیف کردن مکلّفان و مانند آن، زیرا که خدای تعالی خلق را برای فایده آفریده و آن فایده بی آنکه در حق ایشان لطف کند حاصل نمی‌شود، و قادر است بر فعل لطف، پس فعل لطف واجب باشد بر وی، یعنی لایق حکمت باشد، و آن چه لایق حکمت اوست اگر نکند نقض غرض کرده باشد، و نقض غرض قبیح است، پس خدای تعالی از این منزّه است، پس خدای تعالی در حقّ بندگان لطف کرده باشد.

ـ**مسأله**: از جمله الطاف تکلیف است، و تکلیف آن است که خدای تعالی الزام کند بر بندگان را و واجب گرداند آنچه ایشان را در وی مشقّت باشد، چون مقرر شد که لطف آن است که بنده را نزدیك گرداند به طاعت و دور گرداند از معصیت، وظاهر است که تکلیف از این قبیل است که نزدیك می‌گرداند بنده را به طاعت و دور گرداند از معصیت، پس تکلیف از جمله الطاف باشد، و چون ثابت شد که لطف بر خدای تعالی واجب است و لایق حکمت اوست، پس تکلیف کردن مکلفان واجب باشد بر خدای تعالی و لایق حکمت او باشد، و خدای تعالی خلل به واجب نمی‌کند، پس تکلیف کرده باشد بندگان.

رکن سوم: در بیان نبوّت یعنی پیغمبر

و پیغمبر آن انسانی است که خبر دهد از خدای تعالی، و در میان خدا و آن انسان واسطه بشری نباشد.

مسأله: فرستادن پیغمبران حق است، و لطف واجب است بر خدای تـعالی، پس فرستادن پیغمبران واجب باشد بر خدای تعالی.

اما آن که فرستادن پیغمبر لطف ظاهر است : زیرا که چون در میان مردم کسی باشد که مؤیّد باشد از نزد خدای تعالی به معجزات و آیات، و از برای ایشـان حلال و حرام، و خیر و شر، و طاعت و معصیت را بیان کند از خدای تعالی، و ایشان را امر و نهی کند، البته به طاعت نزدیك‌تر و از معصیت دورتر خواهند بود، پس فرستادن پیغمبران لطف باشد، و اما آنکه لطف بر خدای تعالی واجب است گذشت، پس فرستادن پیغمبران واجب باشد.

مسأله: واجب است که پیغمبر معصوم باشد از همه گناهان کبیره و صغیره، عمداً و سهواً، پیش از نبوّت و بعد از نبوّت، از اول عمر تا آخر عمر. و عصمت صفتی است که خدای تعالی از لطف بندهٔ خود را خبر می‌دهد تا آن بنده میل و قصد نکند به سوی فعل معصیت و ترك اطاعت، با آن که بنده قادر باشد بر فعل معصیت و ترك طاعت.

و دلیل بر وجوب عصمت پیغمبران آن است که: اگر معصوم نباشد اعتماد بر إخبار و أمر و نهی و وعد و وعید او نماند، و کسی او را تمکین نکند، و به اقوال و افعال او اعتماد نکند، و از دلهای مردم ساقط و پَست گردد، و آنچه از خـدای تعالی خبر دهد مقبول نیفتد، پس فرستادن وی عبث شود، و لازم آید که خدای تعالی فِعل عبث کرده باشد در فرستادن وی، و عبث بر خدای تعالی روانیست. پس عصمت پیغمبران واجب باشد.

و از اينجا ظاهر شد كه آنچه مخالفان مى‌گويند كه عصمت پيش از نبوّت، و از صغيرۀ در حال نبوّت سهواً شرط نيست باطل است.

و بعضى مخالفان گويند: كه معصوم بر فعل معصيت و ترك طاعت قادر نيست. و اين قول باطل است، زيرا كه اگر معصوم را قدرت بر فعل معصيت و ترك طاعت نباشد مكلّف نباشد، و او را به ترك معصيت و فعل طاعت ثواب نباشد، و اين اعتقاد اختيار نمى‌كند إلّا كسى كه ايمان و عقل ندارد.

مسأله: واجب است كه پيغمبر منزّه باشد از عيوب خَلقى مثل كورى و كرى و غير آن، و از رذائل خُلقى چون كج خُلقى و بُخل و بد دلى و امثال آن، و از نقايص فِعلى مثل صفت حياكت و حجامت و مانند آن، كه اگر چنين باشد او را و افعال و اقوال او را اعتبار نكنند، خصوصاً كسانى كه از اين عيوب مبرّا باشند، پس فرستادن او عبث باشد.

مسأله: واجب است كه پيغمبر از امت خود أفضل باشد، و در ميان امت او بهتر ازو و مساوى نيز نباشد، و اگر نه تقديم مفضول بر فاضل و ترجيح بلا مرجح لازم آيد، و نيز افضل با آن مساوى مطيع و منقاد او شود، پس ارسال او عبث شود نسبت به آن افضل و مساوى.

مسأله: پيغمبران أفضل از ملائكه‌اند چنانكه خداى تعالى مى‌فرمايد: ﴿**إِنَّ اللّٰهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحاً وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ**﴾ يعنى به درستى و راستى كه خداى تعالى برگزيده آدم و نوح و آل إبراهيم و آل عمران را بر جميع أهل عالم از ملائكه و جن و انس.

مسأله: محمّد بن عبدالله بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبد مناف، صلى الله عليه و آله رسول خدا و پيغمبر به حق است، زيرا كه آن حضرت دعوى نبوّت كرد، و معجزات از وى صادر شد بر طبق دعوى وى ، و هر كه دعوى نبوّت كند و از وى معجزه ظاهر شود بر طبق دعوى وى پيغمبر بحقّ باشد.

و معجزه آن چیزی است که ظاهر شود از کسی مخالف عادت مردم، مطابق دعوی آن کس، مقرون به تحدّی، وعاجز گرداند سایر مردمان را از مثل آن.

و معنی تحدّی آن است که آن کس که معجزه از وی ظاهر شود گوید مردم را که اگر شما در این کار من شك دارید و تصدیق نمی‌کنید مثل این کار من ظاهر کنید، و ایشان عاجز شوند و نتوانند که مثل آن ظاهر کنند.

و دعوی نبوّت آن حضرت، و ظاهر شدن معجزه از دست وی معلوم است به تواتر و در این شك نیست، و معجزات آن حضرت بسیار است چون قرآن که بُلغا و فصحای عرب را چنانکه خدای تعالی در قرآن می‌فرماید که:

﴿**وَإِنْ كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللهِ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ**﴾ یعنی اگر شما در شك آیید از آنچه فرستادیم بر بنده خود، پس بیارید یك سوره مثل این قرآن، و ایشان همه عاجز شدند و نتوانستند که یك سوره که عبارت از سه آیه است بیارند، با آنکه در غایت فصاحت و بلاغت بودند، و خدای تعالی از عجز ایشان خبر داده در قرآن که: ﴿**قُلْ لَئِنْ اجْتَمَعَت الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً**﴾ یعنی بگو ای محمّد که اگر اتفاق کنند جن و انس و بر آن که مثل این قرآن را بیارند اگر چه بعضی معاون و مددکار بعضی باشند، و تا غایت قرآن در میان مردم است و خواهد بود تا قیامت، و هیچ کس از عرب و عجم مثل آن ترکیب نمی‌تواند کرد.

مسأله: پیغمبر ما ﷺ خاتم پیغمبران است، یعنی آخر ایشان است و بعد از آن حضرت تا قیامت دیگر پیغمبر نخواهد بود، چنانکه خدای تعالی فرموده: ﴿**وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ**﴾ یعنی محمّد مصطفی ﷺ رسول خدا و آخر پیغمبران است.

مسأله: در میان علماء اختلاف است درین مسأله که حضرت پیغمبرﷺ بعد از تکلیف و پیش از بعثت در دین کدام پیغمبر بود، و خدای تعالی را به کدام دین عبادت می‌کرد؟

بعضی گفتند: بر دین حضرت ابراهیمعليه‌السلام.

و بعضی گفتند: بر دین حضرت عیسی علی نبیّنا و علیه السلام، و بر دین هودعليه‌السلام نیز گفتند،

و بعضی گفتند: بر دین خود که بدان مبعوث خواهد شدن اما بدان مأُمور نبود که به خلق رساند، بلکه مأُمور بود که به آن عمل کند. و حق این است

رکن چهارم: در بیان امامت

إمام آن کس است که حاکم و مهتر باشد بر جمیع مکلفان در اُمور دینی و دنیوی ، بر سبیل نیابت از حضرت پیغمبر ﷺ . و از اینجا معلوم است که دو کس را در یك زمان امامت نباشد، زیرا که [إمام] آن کس است که حاکم باشد بر همه مکلفان، پس اگر در یك زمان دو إمام ثابت کنند هر یك از ایشان و آن دیگری حاکم نخواهد بود، پس هر یك حاکم بر مکلفان نباشند، پس إمام نباشد.

و از اینجا معلوم شد بطلان مذهب زیدیّه که إمام متعدد در یك زمان [را] جایز می‌دانند.

مسأله: نصب إمام و تعیین او بر خدای تعالی واجب است، زیرا که امامت لطف است چنانکه در نبوّت [ثابت] شد، به جهت آن که چون بر سر مردمان مهتری و حاکمی باشد از قِبَل خدا و رسول و امر کند ایشان را به طاعت و منع کند از معصیت، و محافظت دین نماید، دین خدا و شریعت پیغمبران از تغییر و تبدیل و زیاده و نقصان محفوظ ماند، و مرجع ایشان باشد در مشکلات و

معضلات و وقایع و قضایا، البته آن مردم به طاعت نزدیکتر و از معصیت دور خواهند بود بی‌شك، پس نصب إمام واجب باشد بر خدا.

مسأله: واجب است که إمام معصوم باشد از همه گناهان صغیره و کبیره، از روی عمد و سهو، پیش از امامت و بعد از امامت، از اول عمر تا آخر عمر، به همان دلیل که گفته شد. و نیز واجب است که إمام منزّه باشد از عیوب خَلقی و رذائل خُلقی، و نقایص عملی چنانکه در بحث نبوّت گفته شد.

و نیز می‌باید که إمام افضل از رعیّت باشد در جمیع تحملات مثل: علم، زهد، تقوی، شجاعت، کرم و امثال این، و در میان رعیت أفضل ازو و مساوی او نیز نباشد، که اگر أفضل از آن در میان رعیت باشد، تقدیم آن إمام بر آن کس که أقل از اوست تقدیم مفضول بر فاضل باشد، و این قبیح و ناپسندیده است به نزد عقلا، چنانکه خدای تعالی فرموده در قرآن: ﴿**أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى**﴾.

یعنی : آیا آن کس که هدایت تواند کرد به سوی حق سزاوارتر است که مردم او را تابع شوند و او پیشوای مردمان باشد ، یا آن کس که هدایت نتواند کرد کسی را مگر آن که دیگری او را هدایت کند؟ یعنی آن کس که هدایت تواند کرد پیشوای حقّ است نه آن کس که هدایت نتواند کرد.

و اگر مساوی آن إمام در میان رعیت او باشد تقدیم آن إمام بر آن مساوی ترجیح بلا مرجّح باشد، و این نیز باطل است.

مسأله: شرط إمام آن است که امامت او به نصّ خدا باشد، زیرا که عصمت در امامت شرط است، و عصمت أمر خفی است معلوم نمی‌شود إلّا به اعلام خدای تعالی، پس لازم است که امامت به نصّ خدا باشد نه به مجرد دعویِ امامت و خروج، [چنانکه] زیدیّه می‌گویند، و نه به میراث چنانکه عباسیّه دعوی می‌کنند، و نه به اتفاق اُمّت چنانکه سُنّیه می‌گویند.

و نصّ خدا را از قرآن، و حديث پيغمبر ﷺ، وقول إمام سابق، و دعوى امامت به اظهار مُعجِز معلوم مى توان كرد، زيرا كه مُعجِز فعل خدا است كه ظاهر مى شود از دست آن إمام . پس چون از دست آن كس كه دعوى امامت مى‌كند ظاهر شود معلوم شود كه راست مى‌گويد، و خداى تعالى او را امامت داده است.

مسأله: إمام به حق بعد از حضرت پيغمبر ﷺ بلا فصل حضرت اميرالمؤمنين على‌بن أبي‌طالب عليه السلام است، زيرا كه إمام مى‌بايد كه معصوم باشد چنانكه گذشت، و معصوم اميرالمؤمنين على بود نه آنهاكه سنيّه و عباسيّه دعوى امامت ايشان كردند.

مسأله: آن كه إمام مى‌بايد كه منصوص باشد، و منصوص حضرت اميرالمؤمنين علىّ بن أبي طالب عليه السلام بود، چنانكه خداى تعالى فرموده كه:

﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمْ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾ يعنى حاكم شما خدا است، ورسول خدا، و آن كسان كه نماز را به پاى مى‌دارند و در حالت ركوع زكاة به مستحق دادن.

مفسرّان قرآن از موافق و مخالف اتفاق كرده‌اند كه حضرت اميرالمؤمنين عليّ ابن أبي طالب عليه السلام در حالت ركوع انگشترى به سائل داد و اين آيه در حق او نازل گشت به جهت آن تصدّق، و غير از آن حضرت هيچ كس اين كار نكرد.

ديگر : حضرت رسالت پناه ﷺ فرمود در غدير خم: «من كنت مولاه فهذا علي مولاه» يعنى هر كه را من حاكم و مهتر او باشم بر وى نيز على حاكم باشد.

و نيز فرمود كه : «انتَ منّي بمنزلة هارون مِن موسى إلّا أنّه لا نبيّ بَعدي» يعنى مرتبه تو اى على نسبت به من به منزلۀ مرتبۀ هارون است نسبت به موسى ، اما بعد از من پيغمبرى نخواهد بود. يعنى هر مرتبه كه حضرت هارون داشت تو نيز دارى غير از نبوّت كه بعد از من نخواهد بود، و اگر مى‌بود تو مى‌بودى. و ظاهر است كه هارون خليفه و وزير و نائب مناب و قائم مقام حضرت موسى على نبيّنا

و عليهما السلام و مفترض الطّاعة بود، پس حضرت اميرالمؤمنين على ﷺ نيز خليفه، و وزير ، و نائب مناب، و قائم مقام حضرت پيغمبر ﷺ بود، و مفترض الطاعه باشد. و چون اين مراتب آن حضرت را بود در حال حياتِ حضرت رسالت پناه ﷺ ، و شك نيست كه آن حضرت بعد از حضرت پيغمبر باقى بود، پس اين مراتب او را ثابت باشد بعد از وفات حضرت رسالت پناه، و نيز چنانكه در حال حيات آن حضرت ثابت بود، بعد از وفات او نيز زائل نشود.

و نيز فرموده كه : «انتَ أخي و خليفتي و قاضِي ديني» يعنى اى على تو برادر منى، و جانشين منى، و حاكم شريعت منى. و مانند اين روايت كه نصّ است بر امامت حضرت اميرالمؤمنين بسيار است و متواتر است.

ديگر آن كه : حضرت اميرالمؤمنين على ﷺ أفضل امت حضرت رسول ﷺ است، پس امامت حق او باشد. و افضليت آن حضرت معلوم است بى شك و شبهه، زيرا كه حق تعالى در قرآن آن حضرت را نفس حضرت پيغمبر ﷺ خوانده، چنانكه فرموده: «وَأَنْفُسَنا» يعنى على ﷺ نفس پيغمبر است، و حضرت پيغمبر نيز آن حضرت را نفس خود خوانده، چنانكه فرموده: «يا عَليّ جِسْمُك جِسمي، وَ لَحمُك لَحمي ، و دَمك دمي ، و حَربك حَربي» يعنى اى على تن تو تن من است، و گوشت تو گوشت من است، و خون تو خون من است، و جنگ تو جنگ من است، يعنى هر كه با تو جنگ كند چنان باشد كه با من جنگ كرده باشد. و امثال اين بسيار است، پس هر كه نفس آن حضرت باشد، نيز افضل باشد.

دليل ديگر بر افضليت آن حضرت آن است كه: غير حضرت پيغمبرﷺ هيچ كس در علم، حكمت، زهد، و شجاعت ، و كرم ، و حِلم ، و قرب به خدا و رسول و محبت به ايشان ، و رياضت، و طاعت، و صبر، و شكر خدا جهراً و سراً، و سائر كمالات نفسانى و غيره به آن حضرت نرسيده، چنانكه در أحاديث و اخبار و

تواریخ و آثار مقرّر مبین است، و حضرت پیغمبر ﷺ فرمود که: «انا مدینة العلم و علی بابها فمن أراد الحکمة فلیأتها من بابها» یعنی من شهر علم و حکمتم و علی دَرِ آن شهر است، پس هر که علم و حکمت خواهد از آن در درآید، غرض آن است که علم و حکمت من به علی رسید، و از آن حضرت می‌رسد، پس هر که علم و حکمت خواهد از امیرالمؤمنین علی بیاموزد، و هر که علم و حکمت از علی نیاموخت جاهل است و از اهل علم و حکمت نیست.

و از اینجا معلوم شد که هر که سلسله طریق مذهب خود در دین اسلام و شریعت حضرت رسول ملك علّام به دروازه و علی بابها نرسانید ، چون غول بیابانی که در بادیه ظلالت و ظلمات غوایت و جهالت حیران و سرگردان بماند، و عاقبت أمرش هلاکت باشد.

دیگر: حضرت پیغمبر فرمود که: «أقضاکُم علي» یعنی عالم‌ترین شما علی است.

دیگر آن که: بعد از حضرت پیغمر ﷺ امت به آن حضرت رجوع می‌کردند در جمیع مشکلات و معضلات و قضایا و احکام، و از آن حضرت می‌پرسیدند و تحقیق می‌کردند، و آن حضرت هرگز به ایشان رجوع نکرد.

دیگر آن که: حضرت پیغمبر ﷺ در روز مباهله آن حضرت و فرزندان [او] را با خود برد، به جهت دعا به دیگران را.

و دیگر آن که: قضایای عجبیه و احکام غریبه از آن حضرت صادر شد که عقل در آن حیران است، و هیچ کس را بر مثل آن احکام علم و اطلاع و قدرت نبود، چون صاحب غلام مقیّد کردن، صاحب کردن مادر و پدر و پسر وخواجه و غلام، و قضیه تهمت کردن زن بر همسایه خود، و مانند آن.

و دیگر آن که: جمیع علوم دینیّة و ادبیّه مثل علم کلام، تفسیر، قرآن، حدیث، وفقه، و حکمت، و معانی، و بدیع، و نحو، و صرف و مانند آن منسوب و مُسنَد به

آن حضرت است، و از آن حضرت، و از کلام آن حضرت گرفته و دانسته‌انـد، چنانکه مقرر است در میان أهل این علوم.

و دیگر آن که: قتال و جدال آن حضرت در حروب مثل جنگ بدر، و احد، و احزاب، و حنین و غیر از آن مشهور، و فتوحات آن حضرت در اخبار مـذکور است، و هرگز از مبارز روی نگردانید، و هیچ کس به آن حضرت مبارزت نکرده إلّا آن که کشته گردید یا مسلمان شد.

دیگر آن که: آن حضرت میل به زینت و زخارف دنیا نکرده و فرموده: «طلقتك ثلاثاً ثلاثاً» یعنی ای دنیا تو را سه طلاقه کردم، و این معنی کنایه است از مبالغه و ترك دنیا.

دیگر آن‌که: هیچ کس بعد از رسول الله ﷺ برابر به آن حضرت عبادت نکرد، و در روایت آمده که حضرت إمام زین العابدین در روز و شب هزار رکعت نماز می‌کرد و می‌گفت: «أینَ لي بعبادة عليّ» یعنی کـجاست مـرا عـبادت حـضرت امیرالمؤمنین علیه السلام.

دیگر آن که: روایت است که آن حضرت سه روز روزه داشت با اهل بیت خود به جهت وفای نذر، و در هر شب طعام خود را به مسکین و یتیم و اسیر بخشید و سوره هل أتی در شأن آن حضرت بدین سبب فرود آمد.

و در روایت صحیح آمده که آن حضرت بستان و باغ متعدد به دست مبارك خود ساخت و حاصل آن را همه ساله به أقارب و أجانب تصدّق می‌کرد، و هر چه در حوزه تصرف آن حضرت می‌آمد در ساعت همه را در راه خدا به فقرا و مساکین می‌بخشید، و چندین آیه در شأن آن حضرت بدین سبب فرود آمد.

دیگر آن که: خدای تعالی محبت آن حضرت را لازم گردانیده بر همه، چنانکه فرموده: ﴿**قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى**﴾ یعنی بگو ای محمّد امت

خود را که من از شما مزد نمی‌خواهم برین پیغمبری، لیکن دوستی اهل بیت بر شما لازم است، پس پرسیدن که اهل بیت تو چه کسانند؟

گفت: اهل بیت من علی و فاطمه و حسن و حسین است.

دیگر آن که: حضرت پیغمبر ﷺ فرمود که: «مَن أراد أن ینظُر إلی آدم في علمه، وإلی نوح في تقواه، وإلی إبراهیم في حِلمه، و إلی موسی في هیبته، و إلی عیسی في عبادته، فلینظر إلی عليّ بن أبي طالب»

یعنی هر که خواهد که نظر کند به آدم در علم وی، و به نوح در تقوای وی، و به ابراهیم در حلم وی، و به موسی در هیبت وی، و به عیسی در عبادت وی، باید که نظر کند به سوی عليّ بن أبي طالب.

دیگر: حضرت پیغمبر ﷺ فرمود که: «عليٌّ خیر البشر من أبی فقد کفر».

یعنی عليّ بن أبي طالب بهترین بنی آدم است، هر که قبول نکند کافر است.

دیگر فرمود: «حُبّ عليّ بن أبي طالب حسنة لا یضرّ معها سیئة، و بغضُ عليّ سیئةٌ لا ینفع معها حسنة» یعنی دوستی علی حسنه‌ای است که زیان ندارد با وجود آن حسنه هیچ بدی، و دشمنی علی بدی است که فایده ندارد با وجود آن بدی هیچ طاعت.

دیگر فرمود: «أفضلُ أمّتي عليّ بن أبي طالب» یعنی بهترین امت من عليّ بن أبي طالب.

دیگر فرمود: «خَیر مَن أترکُ بعدي عليّ بن أبي طالب» یعنی بهترین آن‌ها که ایشان را به شما می‌گذارم بعد از خود عليّ بن أبي طالب است.

دیگر: در روایت آمده که شخصی از برای حضرت ﷺ مرغ بریان آورد، حضرت فرمود: «اللّهُمَّ ائتني بأحبّ خلقك الیك لیأکل معي مِن هذا الطّیر» یعنی بار خدایا بفرست نزد من آن کس را که دوسترین خلق توست نزد تو تا با من

بخورد از اين مرغ. پس حضرت على عليه‌السلام در آمد، و انس بن مالك دربان حضرت بود گفت كه: «إنّ النبيّ على حاجةٍ» يعنى پيغمبر به حاجتى مشغول است و محل آمدن نيست، حضرت على بن أبي طالب بازگشت، باز حضرت پيغمبر همان گفت: باز حضرت اميرالمؤمنين على آمد و در كفت، و انس همان جواب گفت: اميرالمؤمنين بازگشت، بار سيّم حضرت پيغمبر صلى‌الله‌عليه‌وآله همان دعا گفت، باز اميرالمؤمنين على آمد و اين نوبت در را قويتر كوفت، حضرت پيغمبر صلى‌الله‌عليه‌وآله شنيد اذن داد و حضرت امير درآمد.

حضرت پيغمبر فرمود كه: «يا عليّ ما أبطاكَ عنّي» چيرا دير آمدى؟

حضرت امير فرمود: كه آمدم، انس مرا باز گردانيد.

حضرت پيغمبر فرمود كه : «يا أنس ما حَمَلك على هذا» چه چيز ترا بر اين داشت؟

گفتم: خواستم كه اين دعا براى يكى از انصار باشد!!

حضرت پيغمبر صلى‌الله‌عليه‌وآله فرمود: «أفي الأنصار خيرٌ من عليّ ، أفي الأنصار خيرٌ من عليّ » يعنى اى أنس آيا در ميان انصار كسى بهتر از على هست؟ آيا در ميان انصار فاضل‌تر از على كسى هست؟

ديگر : در جنگ احزاب چون حضرت أمير عمر [و] بن عَبد وَدّ را كشت، حضرت پيغمبر صلى‌الله‌عليه‌وآله فرمود: «لضربة عليّ خيرٌ من عبادة الثقلين» يعنى به درستى كه ضربت على عليه‌السلام بر عمرو بن عبد ودّ بهتر است از جميع عبادات جن و انس.

ديگر: در جنگ خيبر فرمود كه: «لأُسلّمنّ الرّاية غداً إلى رجلٍ يحبّ الله و رسوله ويُحبّه الله ورسوله كرارٌ غير فرّار» يعنى به درستى كه تسليم خواهم كرد عَلم را فردا به مردى كه دوست داشته باشد خدا و رسول را، و دوست داشته باشد خدا و رسول او را، و حمله كند در جنگ و نگريزد از جنگ.

و امثال این اخبار که دلالت بر افضلیت آن حضرت می‌کند بسیار است.

پس ثابت شد به این دلیل که امیرالمؤمنین علیه السلام افضل است از همه امت، و هر که افضل است امامت حق او باشد چنانکه گذشت، پس امامت بعد از حضرت پیغمبر صلی الله علیه و آله بلا فصل امیرالمؤمنین علی باشد نه دیگران.

دلیل دیگر: بر امامت امیرالمؤمنین علی بعد از حضرت پیغمبر صلی الله علیه و آله بلافصل، آن است که : امیرالمؤمنین دعوی امامت کرد و معجز ظاهر کرد بر طبق دعوی خود، و هر که دعوی امامت کند ومعجز نماید بر طبق دعوی خود إمام باشد، چنانکه در بحث نبوّت گذشت.

اما آن که حضرت دعوی امامت کرد متواتر است، و در اخبار و آثار مذکور است، و در کلام آن حضرت [در] «نهج البلاغه» مسطور است، و موافق و مخالف در این نزاع ندارند.

و أمّا معجزات آن حضرت بسیار است:

از جمله معجزات آن حضرت آن است که خبر داد از غایبات، چنانکه خبر داد از کشندۀ خود که چه کس خواهد بود، و در چه وقت خواهد بود، و چنان بود که حضرت خبر داد.

دیگر خبر داد از کشنده إمام حسین علیه السلام، و جای آن، و زمان آن، و چنان بود که آن حضرت خبر داده بود.

دیگر آن که در جنگ نهروان اصحابش گفتند که خوارج از نهر گذشتند، حضرت امیر فرمود که نگذشتند. جندب بن عبدالله روایت کند از وی که به دل گذرانیدم که اگر خوارج از نهروان گذشته باشند اول کسی که با وی جنگ کند من باشم، پس چون حضرت امیرالمؤمنین با لشکر نزدیك رسیدند دیدند که خوارج از نهر نگذشتند، پس حضرت امیر روی به من کرد و گفت: ای جندب دال بر تو

ظاهر شد يا نه؟

جندب گفت: من در دست و پای حضرت امیر المؤمنین افتادم و گفتم یا امیر توبه کردم که دیگر چنین خیال فاسد در ضمیر نگذرانم.

دیگر آن است که کمیل بن زیاد راکه یکی از اصحاب آن حضرت بود خبر داد که حجاج ترا خواهد کشت، و چنان شد که آن حضرت گفته بود.

دیگر آن حضرت به قنبر گفت که حجاج ترا ذبح خواهد کرد، و چنان شد که گفت.

دیگر آن حضرت روزی در مسجد کوفه بر بالای منبر بود، مردی در آمد و گفت یا امیرالمؤمنین خالد بن عرفطه ـ که یکی از خوارج بود ـ در وادی غزا مرد.

حضرت امیر فرمود: که نمُرد و نخواهد مُرد تا آن که مقدمه لشکر ضلالت شود، و علمدار وی حبیب بن حجاز باشد.

پس شخصی از میان برخواست و گفت: یا امیرالمؤمنین حبیب بن حجّاز منم، والله که من شیعه توام.

امیرالمؤمنین فرمود: زینهار در آن روز علم بر نداری و لیکن بر خواهي داشت، و در این مسجد از این در درخواهي آمد، و اشارت کرد به دری که آن را باب الثعبان گویند.

پس چون ابن زیاد علیه لعائن الله لشکر به جنگ إمام حسین عليه السلام می‌فرستاد، خالد بن عرفطه را مقدمه لشکر ضلالت گردانید، و حبیب بن حجاز را علمدار وی کرد و او با لشکر در مسجد کوفه درآمدند از باب الثعبان، چنانکه حضرت امیر المؤمنین عليه السلام خبر داده بود.

دیگر از معجزات آن حضرت: آن است که آن حضرت دو بار اشارت کرد به آفتاب و به اشارت آن حضرت آفتاب بازگشت، یك بار وقتی که حضرت پیغمبر صلی الله علیه وآله سر مبارك خود را بر روی ران آن حضرت نهاده به وحی مشغول شد و

وقت عصر تنگ شد، حضرت امیر نماز عصر را به اشارت دریافت، چون حضرت پیغمبر صلی الله علیه و آله از وحی فارغ شد و حال نماز امیرالمؤمنین معلوم کرد. فرمود که یا علی دعا کن و اشارت کن به آفتاب که خدای تعالی دعای ترا مستجاب می‌گرداند و آفتاب را باز گرداند. حضرت امیرالمؤمنین دعا کرد آفتاب بازگشت و نماز عصر را باز دریافت.

و یك بار دیگر از جنگ نهروان بازگشت به بابل رسید، و از فرات گذشت با جمعی از اصحاب خود با ایشان نماز عصر را گذراند، و باقی لشگر تا از فرات گذشتند وقت عصر تنگ شد، و امیرالمؤمنین دعا کرد و اشارت کرد به آفتاب، آفتاب بازگشت و باقی لشگر نماز عصر گذراند، و این قصه متواتر است، و در آنجا مسجدی ساختند و آن مسجد را «مسجد الشمس» گویند.

دیگر آن حضرت روزی بر منبر مسجد کوفه به خطبه مشغول بود، ناگاه آواز اژدهایی از در مسجد برآمد و در مسجد آمد، و قوم از او ترسیدند، خواستند که به دفع وی مشغول شوند، حضرت امیر اشارت کرد که هیچ مگوئید، قوم از او دور شدند، اژدها متوجه شد و آمد تا به منبر رسید و بر بالای منبر برآمد و بر پایه منبر ایستاده بود که حضرت به طرف وی میل کرد، اژدها چیزی چند به گوش حضرت امیر گفت، و مردمان آواز او را می‌شنودند و نمی‌فهمیدند، چون فارغ شد حضرت امیر جواب وی گفت و کس نفهمید که چه گفت، پس اژدها ناپدید شد و هیچ کس ندانست که کجا رفت، آن‌گه حضرت امیر بر سر خطبه رفت و خطبه را تمام کرد، و چون از منبر فرود آمد از حال اژدها پرسیدند؟

فرمود: که یکی از حاکمان جن بود مسأله بر وی مشکل شده بود از من پرسید، از برای وی بیان کردم و بازگشت.

دیگر از جملات معجزات آن حضرت آن است که در از خیبر کند و پل خندق

ساخت، و چندان نگاه داشت که همه لشگر از آنجا بگذشتند، و آن در مقدار بود که هفتاد کس جمع می‌شدند تا او را از جای بجنبانند.

و از جمله معجزات قضیه دِیر و چشمه است، و آن مشهور است، و معجزات آن حضرت بسیار [است].

و چون مقرر شد که آن حضرت دعوی امامت کرد و معجز نمود، ثابت شد که امامت حق آن حضرت است نه دیگران.

و دلایل بر امامت وی بیشتر از آن است که حصر آن توان کرد، و علامه شیخ جمال الملة والدین کتاب تصنیف کرده در بحث امامت، و آن کتاب را «ألفین» نام کرده، و در آن کتاب دو هزار دلیل است، هزار دلیل بر امامت حضرت امیرالمؤمنین علی بن أبي طالب و هزار دیگر بر نفی امامت مخالفان.

مسأله: إمام حقّ بعد از حضرت امیرالمؤمنین پسر وی إمام حسن بن علی است.

و بعد از وی برادر وی إمام حسین بن علی.

و بعد از وی پسر وی إمام زین العابدین، علی بن الحسین.

و بعد از وی پسر وی إمام محمّد باقر.

و بعد از وی پسر وی إمام جعفر صادق.

و بعد از وی پسر وی إمام موسی کاظم.

و بعد از وی پسر وی إمام علی بن موسی الرضا.

و بعد از وی پسر وی إمام محمّد تقی.

و بعد از وی پسر وی إمام علی نقی.

و بعد از وی پسر وی إمام حسن عسکری.

و بعد از وی پسر وی إمام محمّد مهدی صاحب الزمان، صلوات الله علیهم اجمعین، از جهت آنکه عصمت در امامت شرط است، چنانکه گذشت، و غیر از

ایشان کسی معصوم نبود، پس امامت حق ایشان باشد نه از دیگران.

دیگر آن که حضرت پیغمبر صلّی الله علیه وآله نصّ کرد بر امامت ایشان، و هر یك از ایشان نص کرد بر امامت دیگری.

اما نص حضرت پیغمبر صلّی الله علیه وآله بر ایشان: چنانکه در روایت آمده که حضرت پیغمبر صلّی الله علیه وآله اشارت به حضرت إمام حسین علیه السلام کرده فرمود: «إبني هذا إمام ابن إمام أخو إمام أبو أئمه تسعة تاسعهم قائمهم»

یعنی : این پسر من إمام است، و پسر إمام است، و برادر إمام است، و پدر نُه إمام است که نهمین ایشان قائم ایشان است، یعنی خواهد بود تا قیامت.

دیگر روایت کرد ابن عباس از حضرت پیغمبر صلّی الله علیه وآله که فرمود: خلفای من و اوصیای من و حجتهای خدای تعالی دوازده‌اند، اول ایشان برادر منست، و آخر ایشان فرزند من، گفتند: که فرزند تو که باشد؟

گفت: مهدی که پر خواهد کرد زمین را از عدل چنانکه پر بوده باشد از ظلم.

پس گفت: به حق آن کسی که مرا به خلق فرستاده که اگر از دنیا نماند إلّا یك روز هر آینه خدای تعالی آن روز را دراز کند تا بیرون آید فرزند من مهدی، پس عیسی فرود آید و به وی اقتداء کند و نماز گزارد، و روشن شود روی زمین از نور پروردگار و برسد پادشاهي وی به مشرق و مغرب.

دیگر روایتی است که جبرئیل امین علیه السلام فرود آمد، و لوحی از بهشت آورد و در آن لوح نام ائمه اثنا عشر علیهم السلام بود.

دیگر روایتی است که یهودیی بود جُندب نام، مسلمان شد و از حضرت پیغمبر صلّی الله علیه وآله پرسید که خلفاء بعد از تو چند خواهند بود؟

حضرت فرمود: که اوصیاء من بعد از من به عدد نُقباء بنی اسرائیل باشند، اول ایشان مهتر اوصیاء، وارث انبیاء، پدر ائمه نجباء، عليّ بن أبي طالب، و بعد از وی

پسر وی إمام حسن و إمام حسين، و چون مدت حسين تمام شود به امامت نشيند پسر وی علی لقب او زين العابدين باشد، و چون مدت علی تمام شود به جای وی بنشيند پسر وی محمّد باقر، و چون مدت وی تمام شود به جای او بنشيند پسر وی جعفر و او را صادق خوانند، و چون مدت جعفر تمام شود به جای او بنشيند موسی و او را كاظم خوانند، و چون مدت موسی تمام شود به جای او بنشيند پسر وی علی و او را رضا خوانند، و چون مدت علی تمام شود به جای وی بنشيند پسر او محمّد و او را تقی خوانند، و چون مدت محمّد تمام شود، به جای وی بنشيند پسر او علی و او را نقی خوانند، و چون مدت علی تمام شود به جای او بنشيند پسر وی حسن و او را عسكری خوانند، و چون مدت حسن تمام شود به جای او بنشيند پسر وی، خلف حجت، و غايب شود از امت.

پس جندب گفت: يا رسول الله ما يافتيم اين اوصياء را در توراة وحضرت موسی عليه السلام بشارت داد ما را به تو و اوصيای تو از فرزندان تو.

و آيات در اين باب بسيار است از طريق موافق و مخالف، و اين رساله را محل ذكر اين نيست.

فأمّا نصّ هر يك از ائمه اثنا عشر: بر امامت ديگر كه بعد از او خواست بودن، مذكور است در روايات به تفصيل، و حاصل آن روايات مجملاً آن است كه هر إمام از ائمه اثنی عشر عليهم السلام در محل وفات، فرزندان و خويشان و اصحاب و شيعه‌های خود را می‌طلبيدند ، و چون همه جمع می‌شدند به حضور ايشان نص می‌كردند بر آن كسی كه بعد از او إمام خواست بودن، و آن جماعت را گاه می‌گرفتند بر آن، و اين رساله را محل ذكر اين روايات نيست.

دليل ديگر: آن‌كه هر يك از ايشان افضل أهل زمان خود بودند، و هر كه افضل باشد امامت حق او باشد، پس امامت حق ايشان باشد. و ظاهر است كه زمانه از

إمام خالی نبوده است.

دلیل دیگر: آن که هر یك از ایشان دعوی امامت کردند، و معجز بر طبق دعوی خود نمودند، و هر که دعوی امامت کند و بر طبق دعوی معجز نماید إمام باشد، پس ایشان إمام باشند، و دعوی امامت و معجزات ایشان در کتب مطولات مذکور است.

مسأله: حضرت صاحب الزمان زنده است و باقی است و خواهد بود تا یك مکلّف بر روی زمین خواهد بود، زیرا که وجود إمام لطف است، و لطف واجب است بر خدای تعالی در همه زمان، و غیر از آن حضرت إمام دیگر نیست و بر حق آمده بود.

دیگر آن که: حضرت پیغمبر ﷺ و ائمه خبر دادهاند به وجود و بقای او تا به انتهای زمان تکلیف، و خبر ایشان حق است، پس لازم باشد بقای وی، و درازی عمر آن حضرت محال و مستبعد نیست ، زیرا که کسان بسیار بودهاند و اکنون هستند که عمر ایشان از عمر آن حضرت درازتر است مثل حضرت نوح و عیسی و حضر و الیاس و لقمان ، چنانکه در بعضی روایات آمده که لقمان چهار هزار سال زیست، و در بعضی روایات بیشتر و در بعضی روایات سه هزار سال.

دیگر آن که: درازی عمر ممکن است، و خدای تعالی قادر است بر همه ممکنات، و احادیث و اخبار متواتر وارد است بر درازی عمر آن حضرت، پس واجب است که واقع شود.

و سبب غایب بودن آن حضرت از قِبل آن حضرت نیز نیست ، زیرا که معصوم است، بلکه از رعیّت است به جهت خلق، نفاق و عداوت و مخالفت میورزند، و امتثال و اطاعت آن حضرت نمیکنند، و با وجود این قصد آن حضرت و اهل بیت و موالی و شیعه وی میکنند، پس از این جهت غایب است،

و چون عذر بر طرف شود ظاهر شود و روى زمين را به عدل بيآرايد، چنانكه در احاديث و اخبار تفصيل اين معنى و كيفيت ظهور و سلطنت آن حضرت وارد شده است.

عجّل الله دولة سلطنته و ظهوره، ورَزَقنا اقتباس نوره، و جَعَلنا ممّن يُجاهد لديه و يُستشهد بين يديه.

مسأله: بدان كه هر كس إمام به حق بعد از حضرت رسول الله ﷺ بلا فصل أميرالمؤمنين على را داند او را شيعه خوانند، و هر كس بعد از حضرت پيغمبر ﷺ ابوبكر [را خليفه] داند او را سُنّى گويند، و مذهب سنيان آن است كه خلفاى حضرت پيغمبر ﷺ چهارند و بعد از ايشان خليفه نيست تا ظهور مهدى، و نزد ايشان آن است كه حضرت مهدى متولد خواهد شد، و بعد از آن ظاهر خواهد شود.

و مذهب كيسانيه آن است كه بعد از حضرت رسالت پناه ﷺ حضرت اميرالمؤمنين على است، و بعد از وى محمّد بن الحنفيه، و مى‌گويند كه غايب است و ظاهر خواهد شد و مهدى آخر الزمان اوست.

و زيديه مى‌گويند: كه إمام بعد از حضرت امير المؤمنين عليه السلام ، زيد ـ پسر إمام زين العابدين ـ و هر كه از نسل حضرت فاطمه عليها السلام باشد، ودعوى امامت كند، و خروج كند و متّصف به علم و زهد باشد، در مذهب زيديه إمام است و شروط امامت در نزد ايشان پنج چيز است، و در مذهب ايشان تعدد إمام در يك زمان جايز است.

و ناووسيه: اميرالمؤمنين، و إمام حسن، و إمام حسين، وإمام زين العابدين، و إمام محمّد باقر، و إمام جعفر صادق عليهم السلام إمام مى‌دانند.

و اسماعيليه: تا به إمام جعفر صادق عليه السلام إمام مى‌دانند، و بعد از وى پسر وى

عبدالله أفطح[١] را إمام می‌دانند.

و این مذاهب و لواحق این مذاهب همه باطل است و فاسد است و ضلالت است، و مذهب حق مذهب حق امامیه است که قائلند به امامت دوازده إمام، چنانکه گذشت این طایفه را اثنی عشریه خوانند، و فرقه ناجیه از هفتاد و سه فرقه که حضرت رسالت پناه صلی الله علیه وآله در این حدیث مشهور اشارت کرد که این طائفه اثنی عشریه‌اند، زیرا که ایشان دست استمساك بعروة الوثقی ولایت اهل بیت علیهم السلام زدند، و دین و مذهب خود را از ایشان گرفتند، پس ناجی باشند به مقتضی حدیث حضرت نبوی چنانکه فرمود که: «مَثَلُ أهلُ بیتي کمَثَل سفینة نوح مَن رَکِبَ فیها نَجی و مَن تَخَلّف عنها غَرِق».

یعنی اهل و بیت من همچون کشتی نوح اند، هر که در آن کشتی نشست از طوفان نجات یافت، و هر که از آن کشتی تخلف کرد غرق شد.

رکن پنجم: در معاد

و معاد آن است که خدای تعالی در آخرت همه مردمان را زنده گرداند، و أرواج را به ابدان بازگرداند بعد از مفارقت، در روز قیامت، و این را معاد بدنی خوانند.

مسأله: بدان که معاد به این معنی که مذکور شد حق و صدق است، و از ضروریات دین پیغمبر است و [رسالت] جمیع أنبیاء مشتمل است بر این وجوب و اعتقاد بر این معاد، و هر که منکر این معاد باشد چون دهریّه، و ملاحده، و اسماعیلیه و مانند ایشان کافر باشد.

دلیل بر آن که معاد حق است آن است که: اعادهٔ اموات بر این وجه که گذشت

---

١. کذا در أصل.

امری است ممکن، چنانکه ابتداء خلق و آفرینش ایشان ممکن بود، خدای تعالی عالم است به جمیع أجزاء بدن هر مردم بعد از آن که پوسیده و ریزیده و متفرق شده باشد، به هر وجه که باشد، هر جا که باشد، و قادر است بر جمع و تألیف، و ترکیب آن اجزاء کند بعد از تفرقه و پریشانی، چنانکه در ابتداء قادر بود به خلق و ایجاد و ترکیب آن اجزاء، زیرا که خدای تعالی به وقوع معاد بدنی خبر داده است، و هر چه خدای تعالی خبر داده به وقوع آن حقّ و صدق است، زیرا که دروغ و فعل قبیح بر خدای تعالی روا نیست، پس معاد بدنی حق باشد، و حق تعالی می‌فرماید که: ﴿**قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ**﴾ یعنی گفت آن کافر که کِی زنده خواهد کرد آن استخوان‌های پوسیده و ریزیده را؟ بگو تو ای محمّد که زنده خواهد کرد این استخوان‌ها را آن کس که آفرید اول بار اینها را، و آن کس که به همه آفریده‌ها دانا است. و نیز می‌فرماید که: ﴿**كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ**﴾ یعنی چنانکه اول آفریدیم، آخر نیز اعاده خواهیم کرد، و امثال این آیات بسیار است و هر که ابتدای آفرینش [را] اقرار کند و اعاده انکار کند، کافر و مُلحد و جاهل است.

مسأله: دیگر آن که خدای تعالی بندگان را به ایمان و طاعات و عبادات تکلیف کرد، و به ثواب و بهشت و مستلذات بدنیّه و حور و قصور و فواکه و طیور وعده داده، و اینها در دنیا به أهل ایمان و طاعت و عبادت می‌رسند زیرا که تکلیف تا مردن زایل نمی‌گردد، و می‌باید در آخرت به ایشان رسد، و اگر نه خُلف وعده و ظلم لازم آید، و حال آن که خدای تعالی عادل و حکیم است، و خُلف وعده و خلل به واجب نمی‌کند، پس معاد بدنی حق باشد تا حق به مستحق برسد.

مسأله: هر که از دنیا با کفر بیرون رود مستحقّ عقاب بُوَد و مخلّد در دوزخ

بماند، و عقاب ضروری است به اهانت که مکلّف مستحقّ آن باشد، به سبب کفر و معصیت، و هر مکلّف که از دنیا بیرون رود اگر مبرّا از جمیع گناهان کبیره باشد مستحق ثواب باشد و مخلّد در بهشت بماند، و ثواب نفعی است دائمی با تعظیم و اجلال که مکلّف مستحقّ آن باشد به جهت ایمان و طاعت، و اگر گناه کبیره کرده باشد اما با توبه از دنیا بیرون رود یا شفیعی او را شفاعت کند، یا حقّ تعالی ازفضل خود گناه او را عفو کند آن کس نیز مستحقّ ثواب باشد و مخلّد دربهشت بماند، و اگر هیچ از این سه واقع نشود مستحقّ عقاب باشد به جهت گناهان، مستحقّ ثواب باشد به جهت ایمان پس اول آنجا به سبب ایمان و اعتقاد درست که داشت. اما می‌باید دانست که هر گناهي که حق غیر باشد مثل خون ناحقّ، و ظلم، و غصب اموال، و دشنام دادن کسی را ، و غیبت کردن و مانند آن را عفو و شفاعت نمی‌باشد و به توبه زایل نمی‌شود، بلکه در دنیا اداء می‌باید کرد، یا حلالی می‌باید طلبید، واگر در دنیا حلالی حاصل نشود در آخرت عوض می‌باید داد.

مسأله: توبه کردن از معصیت واجب است، زیرا که توبه دفع ضرر معصیت می‌کند که آن عقاب است، و دفع ضرر از نفس با قدرت و اختیار واجب است، آن که خدای تعالی امر کرد به توبه چنانکه فرمود: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللهِ تَوْبَةً نَصُوحاً**﴾ یعنی توبه کنید به خدای تعالی توبه‌ای سودمند، و امتثال امر خدای تعالی واجب است. پس توبه واجب باشد.

و توبه آن است که کسی ترك معصیت کند و پشیمان شود از هر معصیت که کرده باشد، و قصد کند که هرگز معصیت نکند، پس اگر آن معصیت شُربِ خمر باشد یا مانند آن از آن توبه کند بر این وجه که گفته شد، و ترك نماز باشد و مثل آن به توبۀ تنها از آن کافي نباشد بلکه با توبه قضاء نیز باید کرد.

و اگر توبه از حق الناس باشد مثل منع زکاة و خمس، با وجود توبه گذشته را

اداء باید کرد.

و اگر معصیت غیبت و یا مانند آن باشد توبه از آن و از آن کس حلالی حاصل کند.

و اگر غصب اموال و دزدی و مانند آن باشد، توبه کند و آن مال را اداء کند و به آن کس یا وارث آن کس حلالی حاصل کند.

و اگر مثل قتل و جرح باشد از روی عمد، توبه کند، و خود را به خونخواه تسلیم کند تا قصاص یا دیت بگیرد یا عفو، در آخرت آن کشته را عوض خواهد داد.

و اگر نتواند و از ادای حق الناس عاجز باشد و بر آن قدرت نداشته باشد، با وجود تویه قصد باید داشت که هر گاه که ممکن باشد اداء کند یا حلالی حاصل کند، و اگر اصلاً در دنیا میسّر نشد، در آخرت.

مسأله: سؤال منکر و نکیر، و عذاب قبر عاصیان را، و حشر و نشر و حساب، و پریدن کتاب‌های اعمال مکلّفان از یمین و شمال، و صراط و میزان، و بهشت و دوزخ، و ثواب و عقاب، و غیر آن از احوال آخرت همه حقّ است و واجب است اقرار و اعتقاد کردن به اینها، زیرا که اینها همه ممکن اند، و خدای تعالی قادر است بر جمیع ممکنات، و پیغمبر صادق القول به وقوع اینها خبر داده است، پس حق باشد.

مسأله: هر ألم به غیر رسد اگر آن غیر مستحق آن ألم باشد، بر آن ألم عوض نباشد، و اگر مستحق آن ألم نباشد بر آن ألم عوض لازم باشد، پس اگر آن ألم از خدای تعالی باشد، یا خدای تعالی آن ألم را مباح کرده باشد، یا أمر کرده باشد بر آن ألم بر سبیل استعجال یا استحباب، یا تمکین کرده باشد غیر ذی عقل را بر آن

ألم، عوض اینها همه بر خدای تعالی باشد اگر نه ظلم لازم آید، و باید که این عوض زاید باشد بر آن ألم آن مقدار که آن متألم بر آن راضی شود و اگر نه حجت لازم آید بر خدای تعالی.

و اگر آن ألم از مکلّف صادر شده باشد به غیر از وجوه مذکور، عوض آن ألم بر آن مکلّف باشد، و مساوات عوض با ألم در این صورت لازم آید، و اگر نه ظلم لازم آید.

و عوض جزائی است که مستحقّ باشد آن را متألم خالی از تعظیم، و جایزاست که عوض در دنیا باشد یا در آخرت یا در هر دو جهان، نفع باشد یا دفع ضرر.

مسأله: بدان که رزق چیزی است که کسی از او انتفاع تواند گرفت شرعاً، به أکل یا شرب یا غیر آن، و کسی دیگر را نرسد که او را منع کند از آن، خواه مال باشد یا غیر مال، مثل زن و فرزند و جاه.

و حرام روزی نیست شرعاً زیرا خدای تعالی می‌فرماید: ﴿**أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ**﴾ یعنی انفاق کنید از آن روزی که به شما دادیم، و محال است که خدای تعالی أمر کند به انفاق حرام.

و أجل آن وقتی است که حیوان در آن می‌رود، و أجل بر دو قسم است: أجل بلا، و أجل مسمّی.

و آن کس که کشته شد مثلاً اگر او را در آن وقت نمی‌کشتند احتمال داشت که می‌زیست، و احتمال داشت که می‌مُرد، و بعضی گویند که البته می‌مُرد، و بعضی گویند که البته می‌زیست، و این هر دو مذهب باطل و خطاست.

خاتمه

روایت است از اهل‌بیت عليهم‌السلام که چون مؤمن وفات نزدیك رسد شیطان در آن وقت نزد وی آید و سعی بلیغ نماید که وی را وسوسه کند شاید کـه وی را از ایمان بگرداند، پس هر مؤمن که خواهد در آن حالت از شرّ ابلیس لعین ایمن باشد باید که هر صبح و شام اگر تواند، و اگر نه آنچه مقدور او باشد این اعتقادات را که مذکور شد به دل خود بگذراند، و اعتقاد کند، و به زبان اقرار کـند، آنگـه بگوید که :

اللَّهُمَّ یا أرحم الرّاحمین، إنّي أودَعتُك یقیني هذا و ثباتَ دیني ، و أنتَ خیرُ مستودعٍ ، و قد أمرتنا بحفظ الودائِع، فردّه عليّ وقت حضور موتی برحمتكَ یا أرحم الراحمین.

و نیز باید که در صبح و شام به آنچه مقدور او باشد دعای عدیله را که مروی است از حضرت امیر المؤمنین علی عليه‌السلام بخواند.

باب دوم: ....

الحــمد لله أوّلاً و آخــراً، وظـاهراً وبـاطناً، والصـلاة والسـلام عـلى مـحمّد وآله أجمعين، الطيّبين الطاهرين المعصومين، بـرحـمتك يـا أرحـم أرحـمين، و أكــرم الأكـرمين، وأحسب الحـاسبين، وأعـلم العـالمين، وأحكـم الحـاكـمين، وأفضل الفاضلين.

تمّت الرسالة على يد الفقير، الراجي، العاصي، الضعيف، المذنب، المستغفر، المحتاج إلى رحمة الملك الجليل، الكبير الوهاب، من كلّ ذنب كبير أو صغير، ابن

السيّد محمّد حسين آفتاب الحسيني القمصري ـ قمصر قرية من قُرى مدينة قاشان ـ عفي عنهما وعن والديهما بحقّ محمّد و آل محمّد صلى الله عليه وآله.

وقد فرغ من كتابتها في ثالث شهر جمادى الأولى في سنة ١٠٧٥ خمسين وسبعين بعد الألف من الهجرة النبويّة من مكّة المعظّمة المشرّفة المكرّمة المفضّلة على كلّ بلادٍ إلى المدينة المباركة المنوّرة.....

٦٢

النجميّة
في علمي الكلام والفقه على قدر ما لا يسع لأحدٍ جهله

المحقّق الكَرَكي، عليّ بن حسين بن عبدالعالي رحمه الله
المتوفّى ٩٤٠ هـ

۞ هذه الرسالة الاعتقادية لشيخ الإسلام، وناشر لواء الإيمان في بلاد إيران، المحقّق الثاني عليّ بن حسين بن عبد العال العاملي الكركي. هاجر إلى بلاد فارس، وتسنّى أرقى المناصب الدينيّة فيها بعد استقرار الإمبراطوريّة الصفويّة، وكان له السهم الأوفر في نشر التشيّع في ربوع إيران، وكسر شوكة الصوفيّة وبقايا النواصب والمخالفين، وإعلاء كلمة الفقهاء والمجتهدين، وإرساء دعائم الحوزات العلميّة الشيعيّة، ولا تسع هذه المقدّمة للتحدّث فيها عن حياة هذا الرجل الحافلة بالإنجازات الهامّة التي كانت لها تأثيرات بعيدة المدى في ترسيخ دعائم التشيّع، وترويج الفكر الأصولي العقلاني، والتي لا زالت تأثيراتها حيّة باقية، ويكفي للدلالة على سموّ مقام هذا الرجل ما قاله العلّامة السيّد جواد الشهرستاني في مقدّمة موسوعة الكركي الفقهيّة والمسمّاة بـ «جامع المقاصد»: (... فالمحقّق الكركي يعتبر باعث النهضة الشيعيّة في إيران، ومجدّد

المذهب، وواضع الأُسس الشرعيّة الدستوريّة لدولة الصفويّين)[1].

استعنت في تحقيق هذه الرسالة الاعتقاديّة الموجزة على النسخة المحفوظة في مكتبة آية الله المرعشي بقم، وهي ضمن مجموعة برقم ٢ / ١٤٣٧٣ (راجع فهرس المكتبة: ج٣٦ / ٢٩٩)، وهناك نسخة أخرى لهذه الرسالة محفوظة في مكتبة آستان قدس رضوي بخراسان، أشار إليها الشيخ آقا بزرگ الطهراني في الذريعة: ج٢٤ / ٧٢ رقم ٣٧٥.

١. جامع المقاصد: ج١ / ٣٣.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله، والصَّلاة على رسوله محمّدٍ وآله الأطهار.

يجبُ على كلّ مكلّف حُرٍّ وعبد، ذكرٍ وأُنثى، أن يعرف الأصول الخمسة التي هي أركان الإيمان، وهي: التوحيد، والعدل، والنبوّة، والإمامة، والمعاد بالدليل لا بالتقليد، ومن جَهل شيئاً من ذلك لم ينتظم في سِلْك المؤمنين، واستحقّ العقاب الدائم مع الكافرين.

فصل

فالتوحيدُ هو العلمُ بوجودِ واجب الوجود، لأنّه أوجدَ جميع الممكنات، بعد أن لم تكن موجودة.

وبأنّه قادرٌ مختار، لأنّ الممكنات مُحْدَثة، لملازمتها الحوادث كالحركة والسكون.

وبأنّه عالمٌ، لأنّه فَعَل الأفعال المحكمة المتقنة.

وبأنّه حيٌّ، لأنّه قادرٌ عالم.

وبأنّه مريدٌ للطاعات، وكارهٌ للمعاصي، لأنّه أمرَ ونَهى، وهما يستلزمان الإرادة والكراهة.

وبأنّه متكلّمٌ، بمعنى أنّه خَلَق الكلام في جسمٍ جامد ؛ لأنّ ذلك ممكنٌ، وهو سبحانه قادرٌ على الممكنات .

ولقوله تعالى: ﴿**وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً**﴾.

وبأنّه صادقٌ في خبره، لأنّ الكَذِب قبيحٌ.

وبأنّه سبحانه ليس بجسمٍ ولا عَرَض ولا جوهر ولا مركّب، لأنّ ذلك من صفات الحادثات.

وبأنّه لا يَرى بحاسّة البصر، وإلّا لكان جِسْماً، ولقوله تعالى: ﴿**لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ**﴾.

وبأنّه واحدٌ لا شريك له، لقوله تعالى: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا**﴾.

وليس في جهةٍ ولا محلّاً للحوادث، وإلّا لكان ممكناً.

فصل

والعَدْلُ هو العلم بكونه تعالى لا يفعلُ القَبيح، ولا يرضى به، ولا يأمر بالقبائح، ولا يَخلّ بواجبٍ تقتضيه حكمته، ولا يكلّف بما ليس بمقدور؛ لأنّ فاعل القبيح إمّا جاهلٌ بقبحه، أو محتاجٌ إليه، والله سبحانه منزّهٌ عن الجهل والحاجة، وبأنّ الطاعات والمعاصي الصادرة عن العباد باختيارهم، ولهذا يستحقّ المطيع الثواب، والعاصي العقاب.

فصل

والنبوّة عبارةٌ عن العلم بأنّ الله سبحانه بَعَث محمّداً ﷺ نبيّاً ورسولاً إلى جميع الخلق، بشيراً للمؤمنين، ونذيراً للكافرين، وأظهر على يده المُعجزات الدالّة على صِدْقه: كالقرآن العزيز، وانشقاق القمر، ونبوع الماء من بين أصابعه، وغير ذلك ممّا لا يُحصى.

وبأنّه معصومٌ من أوّل عمره إلى آخره عن الصغائر والكبائر، وإلّا لم يوثق بخبره. وبأنّه خاتم الأنبياء كما ورد في القرآن، وأنّ شريعته ناسخة لجميع الشرائع.

فصل

والإمامة عبارة عن العلم بأنّ الله تعالى أمرَ رسوله أن يستخلف مِنْ بعده مَنْ يكون حافظاً لدينه، ومنفّذاً لأحكامه، معصوماً من كلّ ذنب، وأمره بأن ينصّ على أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام في يوم غدير خُمّ وغيره، وكذا أولاده الأئمّة الأحدَ عَشَر صلوات الله عليهم أجمعين.

وفي أدلّة العقل والنقل من الكتاب والسنّة ممّا يدلّ على أنّ أمير المؤمنين هو الإمام دون غيره من الأرجاس، ما يزيدُ على ألف دليل، مثل:

آية الصَّدقة بالخاتم الناطقة بأنّه الإمام، وآية المباهلة المتضمّنة أنّه نفس الرَّسول، وآية الطهارة الدالّة على عصمته، إلى نحو من سبعين آية.

وفي السُنّة: مثل الغدير، وبراءة، والطائر المشوي، وحديث الإخاء والمنزلة والنعل.. وغير ذلك ممّا لا يحصى.

ولأنـّه أقدم إسلاماً وأعلم وأشجع وأزهد وأعظم جهاداً وعناءً في الدِّين.

ولإخباره بالمغيّبات، وإظهار المعجزات، مثل: قلع باب خيبر بعد أن عجز الجيش عن تحريكها، ودحو الصَّخر من فَم القُلَيب، وردّ الشمس بعد غروبها ، في جملة أشياءٍ تزيد عن عدد القطا. وأيّ عاقلٍ يعتقد تقديم ابن أبي قحافة، وابن الخطّاب، وابن عفّان الأدناء في النسب والصفات، الذين لا يُعرف لهم تقدّمٌ ولا سَبْقٌ في علمٍ ولا جهاد، وقد عبدوا الأصنام مدّة طويلة، وفرّوا من الزَّحف في أُحُدٍ وحُنَين، وأحجَمُوا يوم الأحزاب، ونُكّست رؤوسهم يوم الراية وبراءة، وظَلَموا الزهراء بمنع إرثها ونِحْلَتها، ومنعوا أهل البيت حقّهم من الخُمس، وألبسوا أشياء أقلّها يوجب الكفر، فعليهم وعلى محبّيهم لعنة الله والملائكة والنّاس أجمعين.

ثمّ من بعد أمير المؤمنين وَلَده الحسن، ثمّ الحُسين، ثمّ عليّ زين العابدين، ثمّ

محمّد باقر علوم الدِّين، ثمّ جعفر الصادق الأمين، ثمّ موسى الكاظم الغيظ سيّد العارفين، ثُمّ عليّ الرضا، ثمّ محمّد الجواد، ثمّ علي الهادي، ثمّ الحسن العسكري، ثمّ الخَلَف الحُجّة القائم المنتظر محمّد بن الحسن المهدي، المستتر خوفاً من الأعداء، الموعد بظهوره بعد اليأس، لتكشف به الغماء، فيملأ الأرض قِسْطاً وعدلاً كما مُلِئتْ جوراً وظلماً.

فصل

والمعاد هو العلم بأنّ الله يُعيدُ الخَلق بعد فنائهم، ويَجمعهم في عَرَصة القيامة، فيجزي المطيع بالثّواب، والعاصي بالعقاب، ويعوّض كلّ ذي ألمٍ من المكلّفين وغيرهم، وقد نَطَق القرآن به في آياتٍ كثيرة، وتواترت به الأخبار عن الصادقين عليهم السلام، وأجمع عليه أهل الإسلام، فيجبُ الإقرار به، وكذا كلّ ما جاء به النبيّ صلى الله عليه وآله من سؤال القبر والحساب والصراط.

ويجبُ على كلّ مكلّف الأمرُ بالمعروف والنهي عن المنكر مع العلم بما يأمر به، وتجويز التأثير، والأمن من الضرر، باللّسان ثمّ باليد وبالقلب على جميع المكلّفين.

فهذه جملة الأصول الخمسة التي بها يحصل أدنى مراتب الإيمان، والله أعلم.

فرغتُ من تحرير الرسالة الشريفة في شهر ربيع الأوّل سنة ٩٤٦ هجريّة تمّ بالخير.

٦٣

الاعتقادات

للشريف النقيب، زين الدين عليّ بن حسن بن عليّ
ابن شدقم المدنّي الحسيني
المتوفى سنة ٩٦٠ هـ ؟

۞ يعدّ مؤلّف هذه الرسالة الاعتقادية من أعلام الإماميّة في الحجاز في القرن العاشر، و هو الشريف زين الدين عليّ بن بدر الدين حسن بن نورالدين عليّ بن شدقم الحسيني المدني. ولد في المدينة المنوّرة سنة ٩١٥ هـ ترجمه الأفندي في «رياض العلماء»، و الشيخ الطهراني في «طبقات أعلام الشيعة»: ق ١١ / ١٠٤، والسيّد محسن الأمين العاملي في «اعيان الشيعة»: ج ٨ / ١٨٥، و روى الأخير ترجمته نقلاً عن حفيده، قال:(كان واسع الجود والانعام، عظيم الصلة للقرابة، و كان نقيباً عفيفاً كاملاً و فقيهاً عالماً فاضلاً، حائزاً لفنون العلم و أصوله، عاملاً بواجباته ومندوباته، متورعاً بزهده و تقواه، مشتغلاً بأمر آخرته و عُقباه، حتّى أنّه عزل نفسه عن النقابة، واعتكف في المسجد النبويّ ولم يُفارق وطنه منذ نشاء إلّا إلى حرم الله الأمين لتحصيل العلم الشريف...) سافر إلى الهند عام ٩٥٥هـ بدعوة برهان نظام شاه سلطان الدكن و أقام بها

لسنتين، ثمّ عاد إلى مسقط رأسه وبقي فيها مشتغلاً بالنقابة والتأليف، و لعلّ تقليده منصب نقابة الأشراف في مدينة مهمّة كالمدينة المنوّرة، والتي لم تكن تعطى عادة الّا لذوي الفضل والمكانة الاجتماعية المرموقة عند البلاط العثماني لخير شاهد و دليل على سمّو مرتبته و علوّ شأنه. أمّا تاريخ وفاته فقد أهمل ذكره الشيخ آقا بزرگ في «طبقات أعلام الشيعة»، و حدّد السيّد الأمين نقلاً عن حفيده بيوم التاسع من رجب سنة ٩٦٠ هـ وأنّه عمّر ٤٥ سنه، لكن نشكّ في هذا التاريخ، و هناك قزائن تدلّ على أنّه أدرك أوائل القرن الحادى عشر، منها أنّ الشيخ الطهراني عدّه في طبقاته من أعلام القرن الحادي عشر، ومنها أنّه ينقل في هذه الرسالة الاعتقادية نصّاً من كتاب «مدارك الأحكام» وهو للسيّد محمّد بن على الموسوي العاملي المتوفى سنة ٩٩٨ هـ و منها ما جاء في أخر هذه الرسالة قوله: (قال ذلك جامعه فقير عفو الله ورضاءه، عليّ بن الحسن بن شدقم، عفى الله تعالى عنه مؤرخاً بيوم الأربعاء، ثالث رجب الفرد سنة ألف و احدى عشر)، و منها بعض الاسئله التي وجّهت إليه ومؤرخة سنة ١٠٠١ لغاية ١٠٠٩ و هي مذكورة في المجموعة التي فيها هذه الرسالة الاعتقادية.

الرسالة مركبة من قسمين، القسم الأوّل يذكر فيه المصنّف اعتقاداته باختصار، و القسم الثاني يذكر فيه سبعة فروع اعتقادية ويجيب عنها، و أرى أنّها فروع فريده في بابه. اعتمدت في هذا التحقيق على نسخة ضمن مجموعة برقم ٦٦٦٢/٥ من مخطوطات مكتبة السيّد المرعشى (راجع فهرس المكتبة: ج/٢٢٧). وقد طبعت هذه الرسالة بتحقيقنا في مجموعة (ميراث إسلامي ايران): ج٨/ ٤٩٩ سنة ١٤١٩ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على جزيل نعمه على الدوام والأبد، والصّلاة والسّلام على أشرف نبيّ صَلّى وعَبَد، وعلى آله هداة الحق والأئمّة لمن أقرَّ وجحد، ولعنة الله وعباده على من ظلمهم وعليهم مرد، من قدماء الأُمّة ومن بهم اقتدى وفيهم اعتقد.

أمّا بعدُ: [أشهد] أنّ الله تعالى موجودٌ واجب الوجود، ما احتاج في وجوده إلى غيره، لا أوّل لوجوده ولا آخر، قادرٌ على كلّ شيء، بدليل أنّ كلّ ما سواه من السماوات الأرض وما بينهما حادثٌ لا قديم، فالله سبحانه خالقة ومُحدِثه.

وأشهد أنّه تعالى حَيٌّ، عالمٌ بكلّ شيء، بدليل أنّه قادر على كلّ شيء.

وأشهد أنّه تعالى مريدٌ كاره، بدليل أنّه أمرنا بطاعته ونهانا عن معصيته.

وأشهد أنّه تعالى متكلمٌ بحروف وأصوات مسموعة، بدليل قول تعالى: ﴿**وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً**﴾، وكلامه ليس قديماً بل حادثٌ، أحدثه سبحانه في غيره بدليل قوله تعالى: ﴿**مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ**﴾.

وأشهد أنّه تعالى صادق، بدليل أنّ الكذب قبيح.

وأشهد أنّه تعالى غنيّ عن كلّ ما سواه، بدليل أنّه واجب الوجود الذي لا يحتاج إلى شيء.

وأشهد أنّه تعالى مجرّد عن كلّ شيء، ليس جسماً، ولا حالاً في جسم، ولا في مكان، ولا في جهةٍ، ولا مركّباً من أجزاء، ولا يشبه غيره، بدليل قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾.

وأشهد أنّه تعالى لا يلتذّ ولا يتألّم بشيئ بدليل أنّه ليس جسماً.

وأشهد أنّه تعالى لا يراه أحدٌ، ولا الأنبياء والملائكة، لا في الدنيا ولا في الآخرة بدليل قوله تعالى: ﴿**لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ**﴾.

وأشهد أنّه تعالى واحد، فرد، لا شريك له، بدليل أنّه لو كان له شريك خالفه في الأُمور وخربت الدنيا.

وأشهد أنّه تعالى عدل، حكيم، يفعل ما يجب عليه، ولا يفعل قبيحاً ولا يريده، لا يظلم أحداً بدليل أنّه غنيّ عن القبيح، عالم به.

وأشهد أنّه تعالى كلّف عباده وأقدرهم على طاعته وعصيانه ولم يُجبرهم، بدليل أنّهم إذا عصوه يعذّبهم.

وأشهد أن محمّداً بن عبدالله بن عبدالمطلب نبيّ الله ورسوله إلى جميع الأنس والجنّ، أخبره بذلك عن الله... . بدليل أنّه نبع الماء من بين أصابعه، وأنشّق له القمر نصفين، وأنزل عليه كلام الله القرآن.

وأشهد أنّه أفضل الخلق وخاتم الأنبياء، لا نبي بعده بدليل قوله تعالى: ﴿رَسُولَ اللهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾.

وأشهد أنّه منزّه عن كلّ عيب ونقيصة، معصوم عن الذنوب كلّها، صغيرةً وكبيرةً، عمداً وسهواً، من أول عمره إلى آخره، بدليل أنّ هذه النقائص تنفَّر عنه النفوس.

وأشهد أن الله تعالى يميتُ خلقه جميعاً، ويحاسبهم في قبورهم، ويعذّب فيها من كان عاصياً، ثمّ يبعثهم يوم القيامة ويخلّد المؤمنين في الجنّة والكافرين في النّار، وكذا يبعث جميع الدّواب والوحوش والطّيور ويحاسبها، بدليل أنّ الله ورسوله أخبرا بذلك.

وأشهد أنّ كلّ ما أخبر به نبيّنا من أحوال الدنيا والآخرة، حتّى الصراط والميزان وشفاعتة لأُمّته يوم القيامة عند الله حقٌ وواقعٌ، بدليل أنّه صادقٌ معصومٌ من الكذب وغيره.

وأشهد أنّ خلفاء النبيّ والأئمّة من بعده اثني عشر إماماً، كلّ واحدٍ منهم كان أفضل من الذي بعده ومن جميع الأُمّة، معصومون كالنبيّ، أوّلهم ابن عمّه

أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب بن عبدالمطلب، ثـمّ ولده الحسـن، ثـمّ أخـوه الحسين، ثمّ ولده عليّ زين العابدين، ثمّ ولده محمّد الباقر، ثمّ ولده جعفر الصادق، ثمّ ولده موسى الكاظم، ثمّ ولده عليّ بن موسى الرضا، ثمّ ولده محمّد الجواد، ثمّ ولده عليّ النقي، ثمّ ولده الحسن العسكري، ثمّ ولده محمّد المهدي المنتظر، بدليل قول النبيّ لعليّ ـ صلّي الله عليهما ـ: «أنتَ وارثُ علمي، والإمامُ والخليفة بعدي، تعلّم الناس ما لا يعلمون، وأنت أبو سبطي، وزوج ابنتي، ومـن ذريّـتكم العـترة الأئمّة المعصومون».

وأشهد أنّ ثاني عشرهم الإمام محمّد المهدي، حَـيٌّ فـي كـلّ وقتٍ وزمـانٍ، ويظهره الله للناس، يعدلُ بينهم بالشّرع.

وما منهم أحدٌ نبيّاً، ومن قال بنبوّتهم فهو كافر مرتدٌّ عن الإسلام، بـريءٌ مـنه محمّد وأهل بيته عليهم السلام.

وأشهد أنّ فاطمة بنت رسول الله، سيّدة النساء ومعصومة بنص القرآن.

هذه العقيدة التي جمعتها هي أصل الدِّين المحمّدي، ولعلّها كافية فـي تـحقّق ايمان من حفظها، إن تجاوز عنّا راضيّاً بهذا القدر.

ويلحقها فروع وهي:

[١] معرفة هذه الأصول الخمسة: أعني التوحيد، والعدل، والنـبوّة، والإمـامة والمعاد، واجبة عندنا، منقول على وجوبها إجماع علمائنا، وهل يكفى فيها التقليد أم يتعيّن الدليل؟

قيل: بالأوّل، وعزاه الشهيد الثاني في «المـقاصد» إلى المـحقّقين مـنّا ومـن الجمهور، وبه صرّح سبطه في «المدارك» ونقله عن شيخه الملّا أحمد الأردبيلي قدس سره فإنّه قال في صلاة الجمعة نقلاً عنه: (ليس في الكتاب والسّنة ما يدلّ على وجوب تعلّم العلم على الوجه الذي اعتبره المتأخّرون. والذي بل المستفاد منهما خلاف

ذلك كما يرشد إليه تيمّم عمّار وطهارة أهل قباء ونحو ذلك.

ثمّ قال: الكلام في ذلك، قوّت عدم الوجوب والاكتفاء في الاعتقادات الكلاميّة بأصالة الحقّ كيف اتّفق، وإن لم يكن عن دليل، وهو قويٌّ متين) انتهى.

وقيل : بالثاني، وبه صرّح الشهيد في «الألفية»، والمحقّق الثاني في «الجعفرية»، بِل صريح العلّامة في الباب بكونه إجماعيّاً، وكذا نجل الشهيد الثاني في «المعالم»، ونسب الأوّل إلى شاذّ من المخالفين، ثمّ حَكي عن المحقّق أنّه قال: (وإذا ثبت أنّ التقليد غير جائز فهل هذا الخطاء موضوع عنه؟ قال شيخنا أبو جعفر رضي الله عنه نعم، وخالفه الأكثرون) انتهى.

ويظهر من آخر كلام المحقّق الميل إلى ما قاله الشيخ الطوسي.

[٢] وعلى القول بتعيّن الدليل على هذه الأصول، هل يكفي فيها الدليل الإجمالي أم يجب الدليل التفصيلي؟

ظاهر العلّامة في الباب هو الثاني، بل وجوب كلّ ما تضمّنه من المسائل وأدلّتها، حتّى بعدد الأدلّة ، فإنّه بعد أن ادّعى الإجماع على وجوب هذه المعارف بالدليل لا بالتقليد قال: (فلابدّ من ذكر ما لا يمكن جهله على أحدٍ من المسلمين، ومن جهل شيئاً من ذلك خرج عن ربقة المؤمنين واستحقّ العقاب الدائم).

أي فلابدّ من ذكر الذي لا يمكن جهله ومن جهل شيئاً من ذلك، أي من الذي أذكره خرج عن ربقة المؤمنين، هذا هو المتبادر في حلّها وهو مطلقٌ فيتناول الجميع.

ويمكن كون المشار إليه بقوله ذلك هو الاسم المؤصول ، فإنّه الذي سبق ذكره، أي: «ومن جهل شيئاً من ذلك الذي لا يمكن جهله خرج عن الربقة»، وحينئذٍ فتكون العبادة مجملة؛ لأنّ ما لا يمكن جهله غير معيّن بخصوصه فانها تحتمل كونه جميع ما في الرسالة من المسائل والدلائل، ويحتمل كونه جميع ما فيها من

المسائل مع دليل واحدٍ لكلّ مسألةٍ دون باقى أدلّة المسألة. ويحتمل كونه بـعض المسائل مع دليل واحد من دلائل المسألة دون باقي دلائلها وباقي المسائل، لأنّ الواجب حصول المعارف بالدليل وقد حصل تعدّد الادلّة، فلا يجب.

و الثاني قريب في الإرادة الواجب تحصيل المعارف بـالدليل و قـد حـصل، فلا يجب تعدد الأدلّة. ويؤيّد الأوّل جمعه إيّاها جميعاً من غير بيان لمـا يـجوز جهله منها.

ولا يخفى ما فيه من عموم البلوى ، فإنّه مستلزمٌ لخروج أكـثر الشـيعة عـن الإيمان، كيف وأكثرهم لا يقيمُ الدليل على هذه المعارف تفصيلاً، بل ولا يعرفها تقليلاً، سيّما حدوث الكلام، وقيامه بغير الذّات المقدّسة، ونفي الرؤية والجسميّة والتحيّز والحركة والمعانى والأحوال، وقد صرّح الشهيد الثاني فـي «المـقاصد» وابنه في «المعالم» بالثاني، وهو الاكتفاء بالدليل الإجمالي، قال في «المعالم»:

(تحرير الأدلّة بالعبادات المصطلح عليها، ودفع الشُّبه الواردة فيها ليس بلازم، بل الواجب معرفة الدليل الإجمالي، بحيث يوجب الطمأنينة، وهذا يحصل بأيسر نظر، فلذلك لم يوقفوا الشهادة على استعلام المعرفة، و لم يكن النبيّ ﷺ يعرض الدليل على الأعرابي المسلم، إذا كانوا يعلمون منهم العلم بهذا القـدر، كـما قـال الأعرابي: «البعرةُ تدلّ على البعير، وأثر القَدَم على المسير، فسـماءٌ ذاتُ أبـراج، وأرضٌ ذات فجاج لا تدلّ على اللّطيف الخبير!!».

وقال في «المقاصد»: (الدليل لغةً الدالّ، وهو الناصب للدّليل، وقد يطلق على ما فيه ارشادٌ، وعند الفقهاء ما يمكن أن يتوصّل بصحيح النظر فيه إلى العلم [و هو] مطلوبٌ جزئيٌ، ولا ينحصر الدليل على هذه المعارف ممّا ذكره العـلماء، بـل لا يشترط ترتيب مقدّماته على الوجه المعتبر في الانتاج عند أهل الحَدّ والبرهان، وإنّما الواجب عيناً من ذلك إقامة ما تطمئنّ به النفس بحسب استعدادها، ويسكن

إليه القلب بحيث يمنع من تطرق الشبهة عن عقيدة المكلّف، ويخرج به عن التقليد البحث والعمى الصرف، كالدليل [عند] العجوز وغيرها.

وأمّا معرفة الدليل التفصيلي والاستعداد لدفع الشبهة وتحرير السؤال والجواب، فهو واجب كفاية لردّ شبهة الخصم ، حراسة للمذهب من تسلّط الخصم عليه. والواجب من هذا النوع أن يكون في كلّ قطر من أقطار المسلمين أحدٌ يذبّ عنهم بحيث لا يعسر الوُصول إليه عادةً عند الحاجة، وقد يجب ذلك أيضاً على المكلّف لدفع شبه تعرض له في نفسه) انتهى.

[٣] ما المراد بالدليل الإجمالي حيث يكتفى به؟ فإنّ صريح «المقاصد» و«المعالم» عدم تعيين الدليل لدفع الشُّبه الواردة بعد إقامة الدليل على المعارف الواجبة.

فيمكن حينئذٍ : أنّ المراد بالتفصيلي هو ذلك المنفيّ، وبالإجمالي الدليل على كلّ مسألةٍ من الأصول وما يتفرّع عليها من الواجبات، كحدوث الكلام وقيامه بغير الذّات المقدّسة، ونفي المعاني والأحوال، وعصمة النبيّ والإمام، وتغاير مفهومها، ونحو ذلك، وإن كان أوّل أمراً زائداً على الدليل لا يفي بدفع ما يردُ عليه من الشُّبه.

ويمكن : أنّ المراد بالتفصيلي هو الثاني، وبالإجمالي هو الدليل على الأصول الخمسة خاصّة دون فروعها الواجبة، ويكون خاصّة التفصيلي.

ويمكن أيضاً : أنّ المراد بالتفصيلي هو الثالث، وبالإجمالي إثبات وجود الصانع بأدنى دليل، ومعرفة ما زاد عنه من صفاته تعالى الواجبة، والأصول الأربعة الباقية فروعها القريبة بدون الدليل، كما هو ظاهر تشبيههما بدليلي الأعرابي والعجوز.

وهذا الاحتمال بعيد الإرادة، لأنّ دليل وجود الصّانع بمجرّده لا يدلّ على باقي المعارف سيّما الأصول الأربعة وفروعها، وما ذلك فيها إلّا محض تقليد، فكيف

يرتضيه من يوجب الدليل؟!

ولعلّهما أرادا بهذا التشبيه، تشبيه كلّ دليلٍ لأحد تلك المطالب بهذا الدليل لهذا المطلب ، لا تشبيهها كلّها بهذا المطلب في كون هذا الدليل وحده كافياً للجميع، كما لا يكفي في وجود الصانع دليل هذين مع عدم تمام وضوحه، أنّ هذه المعارف كلّها مثله في كلّ مطلب من البواقي أمّا أصلاً وفرعاً، أو أصلاً خاصّة، كما هما الاحتمالان الأوّلان من محتملات الإجمالي.

ويؤيّد **الأوّل منهما** : أنّ هذه المعارف قد أطلق نقل الإجماع على وجوبها، وكون الطريق إلى معرفتها إمّا التقليد أو الدليل، فعلى الأوّل لا يجزي معرفة بعضها وجهل الباقي، وعلى الثاني لا يجزي معرفة بعضها بالدليل وباقيها بدونه، والتفصيلُ باختصاص الدليل ببعضها أصلاً وفرعاً غير مصرّح به ولا معيّن محلّه، أي المختصّ عن غيره.

ويظهر من جواب نجل الشهيد الثاني للأخ المرحوم ـ تغمّده الله برحمته ـ أنّ المراد الإجمالي هو الثاني من محتملاته، حيث قال: (وبقى الكلام في اعتبار التصديق بتفاصيل الأصول الخمسة التي للمكلّف إلى تحصيل العلم بها طريق، ولا ريب أنّه أولى، غير أنّ له الاكتفاء فيها بالأمر الإجمالي وجهاً قريباً).

فإنّه بذكر الأصول يخرج التصديق بوجود الصانع خاصّة، وبذكره تفاصيل الخمسة يخرج إجمالها. وربما ظهر ذلك من كلام والده‏رحمه الله في «المقاصد» فإنّه قال: (القدر الواجب الذي يصير الإنسان به مؤمناً ويحصل له أقلّ ما يجب من المعرفة قصيرٌ جدّاً في الغالب).

وقال بعده: «لا ريب في اعتبار التصديق بصفاته الثبوتيّة وهي متعدّدة، وأصلها القدرة والعلم، ومرجعهما إلى وجوب الوجود وقد جعلوها ثمانية».

[٤] واختلف كلام أهل الكلام في عدد المعتبر منها، فجعلها في «التجريد»

ثمانية: القدرة، والعلم، والحياة، والإرادة، والادراك، والكلام، والصدق، والسرّمديّة.

وجعل بعض العلماء الثمانية هي:

القدرة، والعلم، والحياة والإرادة ، والسمع، والبصر ، والكلام ، والبقاء.

وذكر الفاضل في كثير من مصنّفاته الكلاميّة :(أنّ الصّفات التي يجب على المكلّف معرفتها بالدليل منحصرة في ثمان: القدرة، العلم، الحياة، الإرادة، والكراهة، والإدراك، وأنّه قديمٌ أزليّ ، باقٍ أبديّ ، وأنّه متكلّم، وأنّه صادق.

تحقيق العدد الذي لابدّ من اعتباره في التحديد نظرٌ، لأنّه إنْ رعي في ذلك ظاهر هذه الصفات وأسمائها المختلفة وجب اعتبار الكلّ، وإن نظر إلى الأصل الذي يرجع إليه كفى معرفة القدرة والعلم، لرجوع الإرادة، والكراهة، والسمع، والبصر، والإدراك إلى العلم، والكلام إلى القدرة، بل الكلّ راجع إلى وجوب الوجود كما مرّ.

فعلى هذا لا حرج في اختلاف هذه الأعداد، فإنّ مرجعها إلى اعتبار المعتبر، [و] الغرض منها التقريب على إفهام أهل التوحيد عند تحقيق الحال، فكلّ واحدٍ من هذه الأعداد مجزٍ في التوحيد، ومؤدٍّ للواجب إنْ شاء الله). انتهى.

[٥] ثمّ قال: (لا ريب في اعتبار تقديم التصديق بنبوّة النبيّ صلى الله عليه وآله أمام الصلاة، بل هي شرط للإسلام، ولكن القدر الواجب منه هل هو مجرّد اعتقاد نبوّته صلى الله عليه وآله كما هو ظاهر العبارة، أم لابدّ مع ذلك من اعتقاد عصمته، وطهارته، وختمه الأنبياء، ونحو ذلك ممّا يفرّع على النبوّة من الأحكام، ويلزمها من الشرائط؟

يمكن اعتبار جميع ما ذكر لأنّ الفرض المقصود من الرسالة لا يتمّ إلّا به، فتنتفي الفائدة التي باعتبارها وجب الإرسال، وهو ظاهر بعض كتب العقائد المصدّرة بأنّ من جهل ماذكروه فيها فليس مؤمناً، مع ذكرهم ذلك.)

والأوّل غير بعيد من الصواب.

[٦] ثمّ قال: (وهل يشترط في تحقّق الايمان الحاصل بالإقرار بالأئمّة الاثني

عشر عليهم السلام مع ما تقدّم من الشهادتين، التصديق بزيادة عن كونهم أئمّة يهدون بالحقّ، ويجب الانقياد إليهم، والأخذ عنهم، وإن لم يعتقد كمالهم وعصمتهم وطهارتهم، كما ذكر في النبيّ؟

فيه الوجهان، وأولى بالاكتفاء هنا وكذا الإشكال في معرفة عددهم، وأسمائهم عن ظهر القلب، أو الاكتفاء بالتصديق والإذعان للعدد المخصوص، وإنّ معه التّغيير والتبديل بحيث يخرج عن التقليد الحقّ، لأصالة عدم التكليف بأزيد من ذلك، والله أعلم) انتهى.

قال في «المقاصد»: (محلّ المخاطبة بهذا الواجب بعد تحقّق التكليف بإحدى العاملات الدالّة عليه على الفور، سواءٌ كان في وقت صلاة أم لا، ولا ريب في تحقّق الإيمان بعد تحصيل هذه المعارف، وهل يوصف به في زمان جهله؟ نظرٌ واشكالٌ، وقطع المرتضى رضي الله عنه بكونه حينئذٍ كافراً.

[٧] وفي تحقّق وقت طويلٍ للمهلة ندور، لأنّ القدر الذي يصير الإنسان به مؤمناً، يحصل فيه أقلّ ما يجب من المعرفة، قصيرٌ جدّاً في الغالب، ومن هنا جاء ما ورد أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله كان يلقّن الأعراب ويأمرهم بأن يقرّو الله بالوحدانيّة، وله بالرسالة، فإذا فعلوا ذلك تركهم وحكم باسلامهم. وفي الحديث المشهور أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «أُمرت أن أُقاتل الناس حتّى يقولوا لا إله إلّا الله».

وهذا القدر وما فوقه يتحقّق به الإيمان، يمكن تحصيله عقيب التكليف في زمن يسير، وقد يتّفق نادراً خلاف ذلك بحيث يخرج وقت الصلاة قبل تحصيل القدر الواجب، كما لو بلغ آخر الوقت بمقدار الصلاة أو ركعة وقبل أن يحصل الشرائط!

وفي وجوب قضاء الصلاة عليه حينئذٍ إشكال: من الشكّ في كفره حينئذٍ، واستلزام تكليفه بالصلاة، التكليف بما لا يطاق).

قال أيضاً في «المقاصد»: (واعلم أنّه كما تشترط في صحّتها - (أى الصّلاة) - الإسلام، كذا يشترط الإيمان، وهو التصديق القلبي، والإقرار اللّساني بالمعارف

الآتية، فلا تصحّ عبادة المخالف وإن حكم بإسلامه، والدليل عليه إجماع الأصحاب على عدم دخول غير المؤمن الجنّة، فلو صحّت الصلاة من غير المؤمن لايُثاب عليها، ولزم دخوله الجنّة لايصال الثواب إليه، إذ لا يقع إلّا فيها إجماعاً. والمراد بالإسلام الانقياد والإذعان بإظهار الشهادتين، سواءٌ اعترف مع ذلك بباقي المعارف أم لا، فهو أعمُّ من الإيمان.

وممّا يدلّ على التغاير قوله تعالى: ﴿قَالَتْ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾.

واحتجّ على اتّحادهما بقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنْ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

وذهب بعض الشارحين إلى أنّ اعتقاد الأصول الآتية التي من جملتها الإمامة هو الإسلام) انتهى ملخّصاً.

وهذا القول نسبه شارح «الجعفريّة» إلى بعض المتأخِّرين، مدّعياً عليه الإجماع قال: (إنّه ليس بصواب، ودعوى الإجماع فاسدٌ، لأنّه لم يذهب إليه أحدٌ من المتحقّقين، ويلزمه تكفير الأشاعرة القائلين برؤية الباري تعالى مع أنّه معترفٌ بإسلامهم) انتهى.

[٨] قال في «المقاصد»: (هذا الوجوب المتعلّق بهذه المعارف معدودٌ من جملة مقدّمات الصلاة، هل المعارف بأجمعها شروط في صحّة الصلاة بحيث لو أخلّ المكلّف بشيءٍ منها لم تصحّ صلاته أم لا؟

الذي صرّح به المصنَّف في هذا الرسالة الأوّل، كما نبّه عليه بقوله: (فمن لم يعتقد ما ذكرناه فلا صلاة له)، وهذا هو الظاهر لعدم تحقّق الإيمان بدونها، وهو مناط الثّواب وللنّص. وقد نازع بعض الأفاضل في شرطيّتها في الصّلاة محتجّاً بأصالة براءة ذمّة المكلّف من أخذ هذه المعارف بالدليل في صحّة صلاته ، وإن كان وجوبها في ما الجملة ممّا لا شبهة فيه، وقد عرفت جوابه) انتهى.

وقد ظهر من مجموع هذه الأبحاث أنّ لعلمائنا في طريق معرفة هذه المعارف

الموجبة للإيمان قولين:

أحدهما: جواز التقليد.

والثاني: تعيّن الدليل.

وعلى الثاني لو أخلَّ المكلَّف بالدليل، ففي كون هذا الخطأ موضوعاً عنه قولان. وفي تعيّن كون الدليل تفصيليّاً أو إجزاء الإجمالي قولان، ولم يتضَّح المراد بالإجمال اتّضاحاً تامّاً، وفي كون الإسلام والإيمان مترادفين أو متغايرين قولان.

وأنّ عدم دخول غير المؤمن الجنّة إجماعيّ عندنا، وكون بعضهم عليهم السلام قال بشرطيّة هذه المعارف بصحّة الصلاة ولم يعلم قائلٌ بخلافه.

والذي دعاني إلى جميع هذه المباحث أنّي رأيتُ أكثر أهل المذهب الحقّ لا يعرفُ من أركان الإيمان إلّا الإقرار بالشهادين، وإمامة إثني عشر إماماً من أهل البيت عليهم السلام ، ولم يعرف عددهم، ولا أسمائهم، بل ولا غير ذلك من باقي المعارف الواجبة.

قال ذلك جامعه، فقيرُ عفوّ الله ومرضاته، عليّ بن الحسن بن شدقم عفى الله تعالى عنهم ، مؤرّخاً بيوم الأربعاء، ثالث رجب الفرد، سنة ألف وإحدى عشر.

٦٤
الأسطنبوليّة في الواجبات العينية

الشهيد الثاني، زين الدين بن علي العاملي
المستشهد سنة ٩١١ هـ

۞ هذه الرسالة الاعتقاديّة لأحد أشهر فقهاء الإماميّة في القرن العاشر والمشهور بالشهيد الثاني، فقد نال رحمه الله الشهادة قتلاً يوم الجمعة رجب سنة ٩٦٦ هـ في اسطنبول (وعلى رواية استشهد في قرية تسمّى بايزيد وحُمل رأسه إلى اسطنبول) (راجع تفاصيل حياته وشهادته في: أعيان الشيعة: ٧ / ١٥٨ ـ ١٤٣). وبرغم قصر عمره الشريف فقد خلّف تراثاً كبيراً عدّد المترجمون له ٧٩ كتاباً ورسالةً. ومن أهمّ كتبه الفقهية كتاب «الروضة البهيّة في شرح اللمعة الدمشقية» في تمام الفقه وهو آخر كتاب صنّفه، ولا زال هذا الكتاب يدرّس في معاهد الشيعة وحوزاتها العلميّة.

أمّا هذه الرسالة الاعتقادية فقد صنّفها وهو في اسطنبول حيث سافر إليها ودخلها يوم ١٧ ربيع الأوّل سنة ٩٥٢هـ وخرج منها ١١ رجب سنة ٩٥٢هـ بحسب رواية ابن العودي، وهي كما جاء في مقدّمتها: (رسالة مشتملة على ما لا يسع المكلّف جهله من معرفة الله تعالى وما يتبعها من أصول الدين والعبادات العينية على وجه الاختصار)

وقد أوردنا القسم الأوّل وتركنا الثاني لخروجه عن غرض هذا الكتاب.

اعتمدنا في هذا التحقيق على نسخة فريدة تملكها مكتبة الإمام الحكيم العامّة في النجف وهي ضمن مجموعة برقم ١٧٥٧/٣ جاء في آخرها (فرغ منها مؤلّفها في سنة اثنتين وخمسين وتسعمائة في مجلس واحد، وكان الخلاص في سادس شـهر صـفر ختم بالخير والظفر).

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين ، وصلّى الله على محمّد وعترته الطاهرين

وبعدُ : فهذه رسالة مشتملة على ما لا يسع المكلّف جهله من معرفة الله تعالى، وما يتّبعها من أصول الدين والعبادات العينيّة على وجه الاختصار.

فأوّل ما يجب على المكلّف أن يعرف: أنّ الله تعالى موجود واجب الوجود. والدليل على ذلك أنّ العالم هو ما سوى الله تعالى حادث ممكن، فلو لم يكن واجب الوجود موجوداً لم يكن للعالم وجود، لأنّ وجود الممكن من غيره، ولا خارج عنه من الموجودات غير الواجب تعالى. وإذا ثبت كونه واجب الوجود ثبت كونه قديماً أزلياً باقياً أبدياً، لأنّه لو جاز عليه العدم لكان ممكناً. وكونه واحدٌ ليس بجسمٍ ولا عرضٍ ولا في مكان ولا مرئي، ولا مركّبٍ ولا حالٍّ في غيره ولا غيره حالٌ فيه، لاستلزام ذلك كلّه كونه ممكناً حادثاً ، وقد ثبت أنّه واجب الوجود، ولزم كونه قادراً مختاراً لأنّه خلق العالم المشتمل على الحوادث، فيكون قادراً. وكونه عالماً لما يشتمل عليه مخلوقاته من إحكام الصنعه وإتقانها، وقدرته وعلمه شاملان لجميع الأشياء، لأنّ نسبة جميع الممكنات إلى الموجب على السّوية، فتعلّق القدرة والعلم ببعض ذلك دون بعضٍ ترجيحٌ من غير مرجّح. وقدرته وعلمه يستلزمان كونه تعالى حيّاً، لأنّ غير الحيّ لا يقدر ولا يعلم. وعموم عِلمه يقتضي كونه سميعاً بصيراً مريداً كارهاً مدركاً، لأنّ مرجع هذه الصفات كلّها إلى العلم. فإنّ معنى كونه تعالى سميعاً بصيراً أن يعلم المسموع والمبصَر، ومعنى كونه مريداً وكارهاً أنّه يعلم الفعل المشتمل وجوده على المصلحة فيريده، والمشتمل على المفسدة فيكرهه. ومعنى كونه مدرِكاً أنّه يعلم الأشياء على أتمّ وجه، وعموم قدرته

تدلّ على أنّه متكلّم، يعنى أنّه خلق الكلام المركّب من الحروف المسموعة المنتظمة. وهو تعالى عدل حكيم لا يفعل القبيح ولا يريده، ولا يخلّ بالواجب، لأنّ ذلك نقص والله تعالى منزّه عنه. ومن عدله تكليف المكلّفين ليعرضهم للثواب الدائم، وإنزال الكتب، وإرسال الرسل إليهم، ويعرّفهم ما يريده منهم ويكرهه.

وخاتم الرسل نبيّنا محمّد صلى الله عليه وآله، والدليل على نبوّته ما دلّ على نبوّة سائر الأنبياء من دعوى النبوّة، وتصديق الله تعالى بإظهار المعجز على يده، ومعجزاته صلى الله عليه وآله أكثر من أن تحصى مثل: انشقاق القمر، وينبوع الماء من بين أصابعه، وحَنين الجذع اليابس إليه، وتكلّم الحيوان الصامت له، وإطعام الخلق الكثير من الطعام القليل مراراً. وأظهر معاجزه وأدومها القرآن العزيز، الذي عجزت الفصحاء عن معارضة سورة قصيرة منه. ودليل ختمه الأنبياء قوله تعالى: ﴿**وَخَاتَمُ النَّبِيِّين**﴾. وهو صلّى الله عليه وآله وجميع الأنبياء معصومين من جميع الذنوب، مأمون عليهم السهو والغلط، ليحصل الوثوق بما يأمرون به وينهون عنه، وتنقاد إلى طاعتهم القلوب.

ولمّا كان الموت حتماً على بني آدم، فلابدّ في حكمة الله تعالى من نصب خليفة للنبيّ بعد موته، يحفظ دينه، ويؤدّه إلى الناس كما أنزله الله تعالى. معصوم من الذنوب كما في النبيّ، موجود في الخلق ما بقي التكليف، منصوصٌ عليه من الله تعالى أو من النبيّ، أو من إمامٍ مثله، لخفإ العصمة على الناس. ولم تحصل العصمة والنصّ بعد النبيّ صلى الله عليه وآله إلّا لعليّ وأولاده الأحد عشر عليهم السلام، وهم: الحسن الزكيّ، والحسين الشهيد، وعليّ بن الحسين زين العابدين، ومحمّد الباقر، وجعفر الصادق، وموسى بن جعفر الكاظم، وعليّ بن موسى الرضا، ومحمّد الجواد، وعليّ الهادي، والحسن العسكري، والخلف المهدي الحجّة محمّد بن الحسن عليهم السلام، فيكونوا هم الأئمّة.

ومن النصوص الدالّة على إمامتهم عليهم السلام: قول النبيّ عليه السلام: «مَن كُنتُ مولاه فعليٌّ

مولاه»، «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي»، «سلّموا على عليٍّ بإمرة المؤمنين»، وقوله تعالى: ﴿**إنّما وَلِيكُم اللهُ وَرَسُولُه وَالذّينَ آمَنُوا الّذِينَ يُقِيْمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤتُونَ الزَّكاة وَهُم راكِعُون**﴾، وقول النبيّ صلى الله عليه وآله: «هذا ولدي الحسين عليه السلام إمام ابن إمامٍ أخو إمام، أبو أئمّةٍ تسعة تاسعهم قائمهم أفضلهم».

والمهدى عليه السلام إمام هذا الزمان بالنصّ. واللّطف واجب على الله تعالى.

ويجب اعتقاد المعاد، وحشر الأجساد، وبعث الأرواح لثواب المطيع وعقاب العاصي، ﴿**هنالك تبلوا كلّ نفس ما أسلفت وردوا إلى الله مولاهم الحقّ**﴾ لأنّه ثبت عصمة النبيّ صلى الله عليه وآله وقد أخبر بذلك، فيكون حقّاً. والقرآن [يقول] به هنالك: ﴿**تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون**﴾. والمؤمن المطيع مخلّد في الجنّة أبد الآبدين، والكافر مخلّد في النار دهر الداهرين، والذين خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيّئاً من فسّاق المؤمنين، فعسى الله أن يتوب عليهم إذا تابوا في دار الدنيا، ولا تحصل التوبة إلّا بالخروج من مظالم العباد، وقضاء الصلوات الفائتة وسائر العبادات المتروكة التي تقضى. والندم على الفائت، والعزم على ترك المعاودة، فإن لم يتوبوا ولم يتّفق لهم عفواً من الله تعالى ولا شفاعة، عذّبوا بالنار وعلى قدر استحقاقهم؛ ثمّ يخرجوا منها إلى الجنّة.

ويجب الإقرار بجميع ما جاء به النبيّ صلى الله عليه وآله من أحكام الدنيا والآخرة، ومنها: الشرائع، وعذاب القبر، وسؤال منكرٍ ونكير، والحشر، والصراط، والميزان، وغير ذلك.

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للعالم بهما، إذا جوّز التأثير وأمِن الضرر، والتناصر والتعاضد على الخير، والإنصاف والصدقة، وشكر المنعم.

والعبادات الشرعيّة التي كُلّفنا بها: فمنها: الصّلوات الخمس....

٦٥
الـواجبـات المَـلَـكيّـة

شيخ الإسلام، عزّ الدِّين، الحسين بن عبد الصَّمد الحارثي العاملي المتوفّى سنة ٩٨٤ هـ

۞ يعدّ مؤلّف هذه الرسالة الاعتقاديّة من طبقة أعلام الإماميّة الأجلّاء الذين جاهدوا في سبيل نشر العقائد الحقّة في ايران، فهاجر لأجل ذلك من مسقط رأسه جبل عامل في بدايات النصف الثاني من القرن العاشر الهجري إلى بلاد فارس في أيّام الملك شاه طهماسب الصفوي (٩٣٠ـ ٩٨٤هـ) ثاني ملوك الصفويّين، فأكرم الملِك وفادته وأسند إليه منصب الإفتاء و (مشيخة الإسلام) وهو أعلى منصب ديني آنذاك في بلاد فارس، فقام بأعبائه خير قيام لمدّة قاربت عقدين، ثمّ بعثه الملِك لإدارة شؤون المسلمين في خراسان فنصبه شيخاً للإسلام في مدينة هرات، وكانت آنذاك عاصمة خراسان الثقافيّة كما - أنّها كانت لعقود طويلة عاصمة دولة التيموريّين ـ فسكنها ثمان سنوات، وبعدها سافر إلى الحجّ وسكن و هو عائد في البحرين فترة فتوفّى بها ودفن في قرية المصلّى، ولا زال قبره مزاراً يتبرّك به الناس. وخلّف ولدين: الأوّل بهاء الدِّين محمّد المشتهر بالشيخ البهائي رحمه الله. والثاني الشيخ عبد الصمد. وقد تصدّى كلّ

منهما لمشيخة الإسلام بهرات .

يعدّ الشيخ عزّ الدِّين حسين فقيهاً بارعاً، ومحدِّثاً ماهراً، وكفاه فخراً ما وصفه به شيخه الشهيد الثاني ﵀ (٩١١ ـ ٩٦٥هـ) في إجازته بأنّ: (.. الأخ في الله، المصطفى في الأُخوّة، المختار في الدِّين، والمترقّي عن حضيض التقليد إلى أوج اليقين، الشيخ الإمام العالم الأوحد، ذا النفس الطاهرة الزكيّة، والهمّة الباهرة العليّة، والأخلاق الزاهرة الإنسيّة، عضد الإسلام والمسلمين، عزّ الدُّنيا والدِّين حسين ابن الشيخ الصالح العالم العامل المتقن المتفنّن، خلاصة الأخيار، الشيخ عبد الصمد ابن الشيخ الإمام شمس الدِّين محمّد الشهير بالجبعي العاملي الحارثي الهَمْداني...)[١].

تتضمّن هذه الرسالة ـ كما هو الحال في كثيرٍ من الرسائل الاعتقاديّة ـ مجموعتين من الواجبات: الاعتقاديّة والعمليّة، والمشهورتين بالأصول والفروع، ونحن نقتصر على الأولى منها في هذه المجموعة.

وقد اعتمدت في هذا التحقيق على نسخة نفيسة ضمن مجموعة رقمها ٦٢٢ وهي من مقتنيات كتابخانه ملّى تبريز (فهرس المكتبة: ج٢ / ٧١١) وكاتبها الشيخ بهاء الدِّين محمّد العاملي ولد المؤلّف، وجاء في آخرها: (تمّت الرسالة بعون الله وحسن توفيقه على يد العبد الفقير إلى الله الغنيّ بهاء الدِّين بن حسين الحارثي، يوم الثلاثاء من شهر شوّال من شهور سنة ستّة وستّين وتسعمائة، حامداً مصلّياً مستغفراً له ولوالديه ولمن دعا له بالمغفرة والرحمة والرضوان، والحمد لله وحده وصلَّ على من لا نبيّ بعده)، وقد استنسختها بيدي في المكتبة المذكورة عند زيارتي لمدينة تبريز صيف عام ١٤٢٨هـ والحمدُ لله أوّلاً وآخراً.

۞

١. راجع: رسائل الشهيد الثاني: ٢ / ١١١٣.

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ يسِّر يا كريم

الحمدُ لله المتفضِّل بالتكليف المؤدّي إلى أحسن الجزاء؛ والصّلاة والسلام على نبيّنا محمّدٍ سيّد الأنبياء، وعلى آلِهِ أشرف الأولياء، وعلى المخلصين من أصحابه أهل الوفاء، وسلّم تسليماً.

وبعدُ، فيقولُ فقيرُ رحمةِ ربّه الغنيّ، حُسين بن عبد الصَّمد الحارثي عفا الله عنه:

هذه الواجبات الملكيّة مشتملةٌ على جملةٍ ممّا يجبُ على كلّ مكلّفٍ معرفته من الواجبات العلميّة والعمليّة، وضعتُها تقرّباً إلى الله تعالى؛ فمن جَهِلها استحقّ العقاب العاجل فالآجل، وبالله التوفيق.

العِلميّات:

النّظر أوّل الواجبات، ووجوبه سَمعيٌّ عقليٌّ، لتوقّف معرفة الحقّ عليه، ولدفع خوف الاختلاف، ولو لم يكُن عقليّاً لزِمَ إفحام الأنبياء. فمن قصّر فيه أو اتّبعَ الهوى عُوقِب؛ ولا يكفيه تقليدُ سَلَفه إجماعاً، ولأنّ الباري قد ذمّه، والكثرَة لا تدلّ على الحقيّة، بل تدلُّ على البطلان، لأنّ المؤمنين في جميع الأُمم أقلّ كما جاء في القرآن والنصّ: « إنّا نركَبُ سُنّة مَن قَبلَنا »، والنّفوس إلى الباطل أميل، فالحقُّ أحقُّ أن يُتّبع، ﴿**فَماذا بَعدَ الحَقِّ إلّا الضَّلال**﴾؟!

فصل: الموجودات المُمكنة كلّها لابدّ لها من مُوجِدٍ، لامتناع إيجادها أنفُسها، ويجبُ كونه واجب الوجود، وإلّا دارَ أو تسلسلَ؛ وذلك هو الله تعالى.

وكُنهُ ذاته لا يعلمه إلّا هو اتّفاقاً. نعم، نعرِفه باعتبار صِفاته المتعقّلة :

أمّا الثبوتيّة: فهي أنّه حَيٌ، عالم، خالق، قادر، مختار لإيقاعه أفعاله على نهج السّداد بحسب اختياره وإرادته. مدرِكٌ، سميعٌ ، بصيرٌ، للسَّمع، بمعنى عِلمه

بالمُدرَكات والمسمُوعات والمُبصَرات، لامتناع الحواسّ عليه. وبكلّ شيءٍ عليم، وعلى كلّ شيءٍ قدير، لتساوي نِسبَة الممكنات إلى ذاته، مُريدٌ كارِهٌ للسَّمع، وأمره ونهيه. غَنيٌ، قديمٌ، أزليٌّ، باقٍ، أبديٌّ، لوجوب وجوده، ولأنّ ضدَّ ذلك نقصٌ وهو مُنزَّهٌ عن جميع النقائص ، لاقتضائِها الافتقار فالإمكان، وهو الغنيّ مطلقاً، متكلِّمٌ، لعموم قُدرته والسَّمع، بمعنى أنّه يُوجِدُ الكلامَ في شيءٍ، لامتناع الحروف والأصوات عليه، لأنّه ليس بجسمٍ.

وكلامه حادثٌ لقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ﴾، وللزوم الكذب في ﴿أَرْسَلْنَا نُوحاً﴾، والعَبَث في ﴿أَقِيمُوا﴾؛ وكلامُ الأشاعرَة غيرُ معقولٍ.

وهو صادقٌ، لقبح الكذب، وغناه عنه.

فصل: وأمّا **السلبيّة:** فليسَ بجسمٍ، ولا جوهرٍ، ولا عَرَضٍ، ولا مُركّب، ولا في محلٍّ، ولا مُحتاجاً، وإلّا لكان مُفتقراً مُمكِناً.

وليست صِفاتُه ـ كالوجود والقُدرة والعلم ـ زائدة على ذاته في الخارج، وإلّا تعدّد القُدَماء، أو كان مَحَلّاً للحوادث، مُنفعِلاً مُمكناً، وإنّما زيادتها في التعقّل والاعتبار، فباعتبار تعلّق ذاته بالعلم مثلاً يُسمّى عالِماً.

ولمّا أدركَ الأشاعرة فساد مذهبهم قالوا: صِفاتهُ لا هي هو ولا غيره، فازدادوا فضيحةً!

ولا مُصوّراً بصورةٍ، ولا محدوداً بنهايةٍ، ولا ذُو كيفيّة، لأنّ ذلك من صفات الأجسام.

ولا شريك له للسَّمع، ولاستلزام الشّركة التركيب فالحدوث، لاشتراكهما في وجوب الوجود، فلابدّ من مائزٍ.

ولا تُدرِكه الأبصار لأنّه ليسَ بجسمٍ، ولا في جهةٍ.

والأشاعرة خالفوا كلّ العُقلاء؛ وقولهم : و يرى بلا كَيْف،سفسَطةٌ.

والمراد بالرُّؤْيَة في السَّمع البَصيرةُ.

وليسَ محلّاً للحوادث، لامتناع انفعاله.

ولا يظلِمُ ربُّك أحداً، لقُبح الظُّلم واستغنائهِ عنه والعقلُ قاضٍ بقبحه كما يقضي بحُسن بعض الأفعال كالإحسان. ولو لم يَقضِ العقلُ بحسنٍ وقُبحٍ لم تثبت نُبوّة الأنبياء.

ولا يفعلُ القبيح ولا يُريده، لعلمه بقُبحه واستغنائه.

وليسَ كمثلهِ شيء.

ولا يُكلِّف الله نفساً إلّا وُسعَها.

مقدّمات: الباري جعلَ لنا قُدوةً واختياراً وبهما نفعلُ أفعالنا بالضّرورة؛ وإلّا امتنعَ التكليف وبطَلَت فائدة الرّسل والأمر والنّهي، وما أقبح أن ينهانا عن الفعل ثمّ يخلُقه فينا ويُعذِّبنا عليه، وللفَرق بين حركة المرتعِش والمُختار؛ وهو من أجلى البديهيّات، ولهذا يعلَمه كلّ الحيوانات. والكَسبُ تَلبيسٌ بالخُرافات.

والباري يَفعلُ لِغرَضٍ، للنّص، ولقُبح العَبَث، وليس الغَرَض الإضرار، لقُبحه، بل نفعنا لغناه، ﴿وَ هُوَ اللَّطِيفُ﴾ كما أخبَر.

ونِعَمه لا تُحصى وشُكرُ المُنعِم واجبٌ عقلاً وسَمعاً.

ولهذه المقدّمات أرسلَ رُسلاً لُطفاً منه ليعرّفونا لنشكرهُ بما يليقُ به، وكلَّفنا بالتكاليف الحَسَنة لنؤدّي بها شُكرَه وينتظَم بها معاشُنا ويعرّضنا بها للثّواب الدائم الذي لا يليقُ من الحكيم إيصالُه لغير مُستحقّه.

فصلٌ: النبيّ هو الإنسان المُخبِرُ عن الله بغير واسطة بَشَرٍ. ولا حصر مُحقَّق للأنبياء. وكلّهم معصومون حتّى عن الغَلَط والسّهو، وإلّا لم يوثق بقولهم فتنتفي فائدتُهم؛ والعِصمة لطفٌ من الله يحملُ على فعل الخير وترك الشرّ مع بقاء الاختيار.

ومنزّهون عن دناءة الآباء والأُمّهات وجميع الرّذائل لطفاً من الله لئلّا يسقط

محلّهم. ولهم الشفاعة لأهل الكبائر، للنّصّ.

ونبيّنا محمّد بن عبد الله، أفضلهم، للنّص. وهو نبيٌّ صادقٌ لظهور المعجزات، كالقُرآن لبلاغته وأُسلوبه ، وتسبيح الحصى ، وانشقاق القمر، وليس هذا فعل البشر، فلو كان كاذباً وصدّقه الباري كان إغراءً بالقبيح واتّباع الكاذِب ، وهو قبيحٌ.

ومِعراجهُ بشخصه إلى السماء ثمّ إلى ما شاء الله؛ جاءَ به النّقل.

وكذا كرامات الأولياء، وهي معاجزُ أنبيائهم.

الإمامة: هي رياسةٌ عامّةٌ في أمور الدِّين والدّنيا، وهي لُطفٌ من الله تعالى، لاقتضاء الحِكمةِ موتَ النبيّ فلابُدّ من حافظٍ لشرعِه ذي بَسطَةٍ في العلم والجسم، يُنصِف المظلومَ من ظالِمه، ولا يتّبع الهوى؛ فيجبُ أن يكون معصوماً وإلّا لم يؤمنْ منه الزِّيادة والنقصان ولو غَلَطاً ، أو اتّباع الهوى، فيجبُ الإنكارُ عليه ويسقط محلّه، فتحتاج إلى آخر ويتسلسل، وربّما لا يقدِر على الإنكار لسطوته فيتمادى في غيّه ويظهرُ الفساد كما وقع، ولقوله تعالى: ﴿**لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ**﴾ ، و﴿**أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ**﴾ وطاعتهما تجبُ في جميع الأشياء فكذا طاعَتُه ، وغيرُ المعصوم قد يأمُرُ بالفحشاء بل وَقَع، فيكون اللهُ آمِراً بها واللهُ لا يأمُرُ بالفَحشاء.

وإذا وجَبَت العصمة وَجَبَ كَونُه منصوصاً عليه لخفائِها.

والخليفةُ بعد النبيّ أخوهُ عليّ، لقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا**﴾ أجمعَ الكلُّ أنّ المراد به عليّ؛ فثبتَ له من الولاية ما ثبتَ لِلهِ ورسوله، ولقوله ﷺ: «لا ينبغي أن أذهب إلّا وأنتَ خليفتي»، وقوله ﷺ: «مَن يؤازِرُني ويكون وصيّي بعدي وخليفتي؟ فقال عليّ: أنا. فقالَ: أنتَ». رواهما أحمد بن حنبل في مسنده.

وقوله ﷺ: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيَّ بعدي». رواه أحمد

ابن حنبل في مسنده ومسلم في صحيحه ورواه [صاحب] «الجمع بين الصِّحاح الستّ» بطُرُقٍ متعدّدةٍ. والإستثناء يدلّ على أنّ كلّ ما كان للنبيّ فهو له إلّا النبوّة.

وقوله ﷺ: «من كنتُ مولاهُ فعليٌّ مولاه» وهو متواترٌ.

وأمثالُها كثير ، والتأويلاتُ تَلبيسٌ من المُعاندين على الجاهِلين.

ولأنّا شرطنا العصمة، وغيره ليسَ معصوماً إجماعاً.

ولأنّه أعلَم لقوله ﷺ: «أقضاكم عليّ» و«أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها»، وأقرب وأزهد وأشجع كما لا يخفى، فيكون أفضل.

ولقُبح تقديم المفضولينَ الّذين وقعَ منهم المعاصي اتّفاقاً.

ولهذا تأوّلوها بتعسّفاتٍ تصغُر عن النّقل ويحكمُ بفسادها كلّ ذي عَقل.

ثمّ الحَسن، ثمّ الحُسين، ثمّ عليّ، ثمّ محمّد، ثمّ جعفر، ثمّ موسى، ثمّ عليّ، ثمّ محمّد، ثمّ عليّ، ثمّ الحَسن، ثمّ المهديّ الثابت ظهوره بالنّص والإجماع وأنّ عيسى يقتدي به. واختفاؤه إمّا خوفاً، [أو]لحِكمَةٍ خفيّة.

ولا بُعدَ في طول عمره كالخضر وعيسى.

وهذا الترتيب يجب اعتقادُه لنصّ كلٍّ على لاحقِه نصّاً متواتراً عند شيعتهم؛ ولا يقدحُ فيه أنّ غيرهم لم ينقلُوه لمخالفته مُعتقداتهم لشُبهاتٍ ألقاها أوائلهم.

فصل: لا نَسُبُّ كلّ الصحابة، بل نسبُّ أعداءَ أهل البيت ، ونتقرّبُ إلى الله بحبّ الحافظين وصيّة الله ورسوله فيهم، ونسكتُ عن المجهول حالهم ونَكِلُ أمرهم إلى الله تعالى.

ونحملُ كلام الله تعالى وكلامَ رسوله وأهل بيته على ظاهره ما لم يقُم دليلٌ قاطِعٌ على خِلافه.

والعُدولُ عن ظاهره بغير دليلٍ ـ كفعل الباطنيّة ـ، إلحادٌ.

ونُحلِّل المُتعَة ونُوجبُ مَسحَ الرِّجلين لنصّ القرآن، والنّسخُ لم يثبتْ عند أهل

البيت، فكيف عندنا!

ونمنعُ المسحَ على الخُفّين، لعدم الدّليل عليه ولأنّ أهل البيت لم يقولوا به.

ولا نقولُ إلّا بقولهم، للاتّفاق على عدالتهم وغزارة علمهم، ولنصّ القرآن بطهارتهم، ولِما صحَّ في «مُسنَد أحمد بن حنبل» و «صحيح مسلم» و «الجمع بين الصحاح الستّ» من قوله صلى الله عليه وآله: «إنّي مخلِّفٌ فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا كتاب الله وعترتي أهل بيتي»، ولم يقُل: كتاب الله وأبا حنيفة! ولا كتاب الله والشافعي! ولا طهّرهما!؛ فتمسّكنا بمَن طهّرهُم الله وأمَرَنا الرّسول بالتمسّك بهم ﴿وَ مَا يَنْطِقُ عَن خطاؤهم الهَوَى﴾ ـ، فأمِنّا دون غيرهم.

ثمّ وإن لم يكونوا معصومين فهم مجتهدون ـ كما يقولون ـ فتقليدُنا لهم جائزٌ إجماعاً، فيلزمُ أن نكون نحن الفِرقَة الناجية إجماعاً.

خاتمة: الإيمان الشرعيّ [هو] ، التصديقُ بالقلب والإقرار باللِّسان بما جاء به النبيّ ،

ولا دخَل للأعمال فيه. ويقبلُ الشدّة والضّعف. والكبيرة لا تُخرِجُ منه ولا يُخلَّد فاعلها في النّار للنّص.

والكُفرُ إنكارُ ما عُلِمَ ضرورةً مجيء الرسول به كتعظيم أهل البيت ، فيُكفَّر محاربُهم والمستخِفُّ بحُرمتهم.

والفِسقُ: الخروجُ عن الطّاعة فيما دون الكفر.

والنِّفاقُ: إظهار الإيمان وإبطان الكُفر.

والعالَم يُمكن عَدَمه بل يعدمُ، ويجوزُ إيجادُ مثلهِ، للنّص وإمكان ذلك.

والمعادُ البدَنيّ حقٌّ، لأنّه ممكنٌ والقرآن والرّسول أخبرا به.

وكذا عذاب القبر وتنعيمُه وسؤال مُنكرٍ ونَكيرٍ والصِّراط والميزان والجنّة والنّار وتفاصيلُ ما أخبرا به هُناك.

والدُّعاء للأموات وفعل الخير عنهم يَنفَعُهم، للنّقل.

وتجب التّوبةُ، للنّص ووجوب دفع الضّرر؛ وهي النَّدم على المعصية والعَزمُ على عدم المعاودة إن كانت عن ظُلم النّفس، وإن كانت عن ظُلم العباد اشترطت بالخروج عن حقوقهم كما قُرِّر، أو عن إضلالٍ فبإرشاد الضالّ إن أمكن، أو عن ترك واجبٍ فبقضائه كما قُرِّر، أو عن غِيبةٍ فبالاعتذار إلى المُغتاب إن بلَغَتهُ دفعاً لغمّه وإلّا استغفرَ له. وتصحُّ عن بعضٍ دونَ بعضٍ. والله تعالى يقبل التّوبة عن عباده ويعفو عن السيّئات ويُحبّ التوّابين.

والنّصُ والإجماعُ على وجوب الأمر بالمعروف الواجب والنّهي عن المنكر وإنكاره بعدَ العلم بهما وتجويز التأثير والأمن من الضّرر وجوباً كفائيّاً بالقلب، فاللِّسان، فاليَد.

ويستحبُّ الأمر والنهي إذا كان مُتعلّقهما مُستحبّاً أو مكروهاً بالشرائط.

نصيحة: لم يُخلُقك الباري عَبَثاً ولا أرسلكَ كالبهائِم هَمَلاً، ولهذا كلَّفَك؛ وأعَزُّ الأشياء عندك نفسك، وهي أمّارةٌ بالسوء، فإن مكّنتها من جميع ما تشتهي هَلَكت، وكفى بذلك خُسراناً؛ فيجبُ تذكيرُها قصرَ العُمرِ وفناء الجسد، وأنّك في كُلِّ آنٍ وساعةٍ في نَقصٍ وسَيرٍ إلى الفناء القريب المُحقّق، فيجب منعها عن القبائح والمظالم وتهذيبها بالفكرِ والمواعظ، لتجتهد في الطّاعات ومحاسن الأخلاق وتستعين عليها بالقرآن وأحاديث أهل البيت ومواعِظهم البليغة، فإنّ فيها شِفاء من كلّ داء لتسعد السّعادة الأبديّة، ولا يكون عُمرك وبالاً عليك فتقع في الشّقاوة السرمديّة، أجارنا اللهُ وإيّاكُم من ذلك!

العمليّاتُ: أفضلها الصّلاة..............................

٦٦

السيفيّة

(العقائد المنصوريّة)

الشيخ محمّد بن الحارث المنصوري الجزائري
من أعلام القرن العاشر الهجري

۞ مؤلّف هذه الرسالة هو العلّامة الشيخ محمّد بن الحارث المنصوري الجزائري، ترجمه الشيخ الطهراني في «طبقات أعلام الشيعة» ق١٠ ص٢١٣ نقلاً عن «أمل الآمل»: (محمّد الجزائري ابن الحارث، كان فاضلاً عالماً شاعراً صدوقاً، محقّقاً من تلامذة عليّ بن عبد العالي العاملي الكركي.

أقول: هو محمّد بن الحارث المنصوري الجزائري الذي يروي عنه المير حسين بن الحسن الموسوي العاملي الكركي الذي توفّى بقزوين ١٠٠١هـ كما ذكره الحسين بن حيدر الكركي في بعض إجازاته المذكورة في «الروضات»، ورأيت مجموعة من مسائله مكتوبة على ظهرها أنّها رسائل الشيخ العالم الفاضل المحقّق الشيخ محمّد بن الحارث المنصوري الجزائري).

أمّا نسبة الجزائري فإلى منطقة الجزائر وهي الأهوار والمستنقعات الواقعة على

الحدود العراقيّة والإيرانيّة بناحية خوزستان من الجانب الإيراني والعمارة من الجانب العراقي، كما أنّ المنصوري نسبة إلى قرية بني منصور الواقعة في منطقة الجـزائـر، ولعلّها مولده، وقد جاء في آخر النسخة المُعتمدة : (قد فرغ من كتابتها وهو يومئذٍ في الجزائر ثمّ منها ببني منصور بيدي مصنّفها دام ظلّه).

والنسخة المعتمدة في هذا التحقيق هي المجموعة الموجودة في مكتبة البرلمان الإيراني برقم ٤٣٣٩ (فهرست كتابخانه مجلس شوراى إسـلامى: ١٢ / ٣٨) وهـي بخطّ محمّد رحيم بن محمّد صالح محمّد آبادي سنة ١٢٩١هـ ، وقد جاء في بدايـة الرسالة قول كاتبها:(المقدّمة المسمّاة بالسيفيّة، من مصنّفات الشيخ الفاضل الكامل العالم العامل، المحقّق المدقّق، الماهر في المعقول والمنقول، شمس المـلّة والحـقّ والدين، الشيخ محمّد بن الحارث دامت ايامه الزاهرة، بمحمدٍ وعترته الطاهرة، والحمد لله رب العالمين). وجاء في آخرها: (فرغ من تسويده مـؤلّفها... مـحمّد بـن الحـارث المنصوري عصر يوم الاثنين ثاني العشرين من شهر جـمادى الآخـر بسـنة اثـنين وخمسين وتسعمائة، والحمد لله أوّلاً وآخراً).

وقد طبعت هذه الرسالة بتحقيقنا ونشرت في مجلّة (گنجينه بهارستان) ج ١ / ٢٣١، سنة ١٤١٩ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الذي هدانا للإسلام، ودعانا إلى دار السَّلام، والصّلاة والسّلامُ على سادات الأنام، محمّدٍ وآله الكرام.

وبعدُ، فهذه نُبذةٌ يسيرة تشتملُ على ما لابُدَّ من معرفته للمكلّفين من أصول الدِّين، مَنْ عرفه كان من المؤمنين، ومَنْ جَهلَهُ كان من الخاسرين، وألحقتُ به ما يجبُ من معرفة الصَّلاة وأحكامها، ورتّبتها على مقصدين:

الأوّل: في أصول الدين

وفيه ثلاثة [فصول]:

الفصل الأوّل: في التوحيد والعَدْل

اِعلَم أيّدك اللهُ تعالى، أنّه لابدّ للمكلّف أن يَعلَمَ:

❊ أنّ له خالقاً، لأنـّه يعلم قطعاً أنّه وُجِدَ بعد أن لم يكن. ولا يمكنُ كون وجوده ذاتيّاً وإلّا لكان أزليّاً، ولا يجوزُ كونه مُوجِداً لنفسه، لإستحالة تأثير الشيء في نفسه بالوجود، فلابدّ من خالقٍ أوجَدهُ بعد إذ لم يكن.

❊ ويجبُ أنْ يعلَم أنّ خالقه واجبُ الوجود لذاته، بمعنى أنّ وجوده أولى مِن عدَمه؛ أولويّةً ذاتيّة لا يمكن معها العَدم، لأنـّه لو كان ممكناً لكان مُحْدَثاً، فيحتاجُ إلى مُحْدِثٍ غيره، فكذلك الُمحْدَثُ إنْ كان واجباً، فهو المطلوب. وإنْ كان ممكناً آخر افتقر إلى غيره، فإن انتهى إلى موجدٍ أوجب الوجود، فهو المطلوب، وإلّا اشتركت تلك الموجودات في الحُدوثِ.

والمُحدَثُ لا وجود له من نفسه، ولا وجودَ لغيره عنه، فلو لم ينتهِ إلى واجبٍ أوجدها، لزم أن لا يُوجدَ أصلاً، مع أنّها موجودةٌ، فيكونُ الواجبُ تعالى موجوداً، وهو المطلوب.

* ويجبُ أن يَعلم أنّ خالقه قادرٌ مختارٌ، لأنّه لو كان عاجزاً لم يصدر عنه، ولو لم يكن مختاراً ـ أي إن شاء فَعَل وأنْ شاء لم يَفعَل ـ لزم كون أفعاله لازمةً له أزلاً، فيكون العالَمُ قديماً، وهو محالٌ، لأنّ الممكن يستحيلُ قِدمه.

* ويجبُ أن يَعلم أنّ خالقه قادرٌ على جميع الممكنات: لأنّ قدرته ذاتيّةٌ، والممكناتُ متساوية في الإمكان، ونسبة ذاته إلى الجميع بالسّوية، فلو قدَرَ على البعض وعَجَز عن البعض، لزم الترجيحُ من غير مُرجّح، ولزم نقصهُ تعالى.

ولأنّ ذلك الممكن إن لم يمكن وجوده، لزمَ انقلابه ممتنعاً، وإنْ أمكن وجوده بتأثير غير الله تعالى، واللهُ عاجزٌ عنه، لزِم كون قدرة ذلك الغير أقوى من قدرة اللهُ تعالى، وهو محالٌ.

* ويجبُ أن يَعلم أنّ خالقه عالِمٌ، لأنّه فَعَل أفعالاً محكمة متقنةً مطابقةً للمصالح المقصودة، وكلّ مَنْ فعل ذلك فهو عالمٌ، وكيف لا يكونَ عالماً وهو خلق السماوات والأرض، وأودع فيهما من العجائب والغرائب ما يعجزُ الإنسان عن الإحاطة ببعضه، ولو لم تكن إلّا خَلْقها الإنسان وما فيها من التأليف العجيب، والتركيب الغريب، والخواصّ الكثيرة [لكفى بذلك دليلاً على علمه].

* ويجب أن يعلم أنّ خالقه عالمٌ بجميع المعلومات، واجبةً كانت، أو ممكنةً، أو ممتنعة، سواءٌ كانت الممكنات موجودة أو معدومة، كليّة أو جزئيّة على كلّ وجه.

أمّا الواجب: فلأنّه لا واجب إلّا ذاته، وهو يَعلمُ ذاته، لأنّه مجرّدٌ لا يغيب ذاته عنه.

وأمّا الممكنات والممتنعات: فلأنّ المقتضي لكونه عالماً هو ذاته، لاستحالة

افتقاره في علمه إلى غيره، وعلمه حضوريٌ، ونسبته إلى الجميع بالسَّويَّة، فلو عَلِم البعض دون البعض، لزم الترجيح من غير مُرجّح ونقصه تعالى، وهو مُحال.

* ويجبُ أن يعلم أنّ خالقه حيٌّ، لأنـّه قادرٌ عالمٌ، وكلّ من كان كذلك فهو حيٌّ بالضرورة.

* ويجبُ أن يَعلم أنّ خالقه مُريدٌ كارهٌ، ومعنى إرادته عِلْمُه بأنّ في إيجاد بعض الأشياء مصلحة، فيدعوه إلى الفعل، ومعنى كراهته عِلْمه بالمفسدة فيدعوه إلى الترك؛ لأنـّه تعالى أوجدَ الممكنات مختلفةً في الأزمنة والأشكال والألوان، مع تساوي الممكنات في قبول الأثر وعموم قدرته، وما ذلك إلّا لعلمه بالمصلحة والمفسدة، وإلّا لزم الترجيح من غير مرجّح، وهو مُحال.

* ويجبُ أن يعلم أنّ خالقه سميعٌ بصيرٌ، ومعناه أنّه عالمٌ بالمَسْموعات والمُبصَرات حيث هي كذلك، لقوله تعالى: ﴿**وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ**﴾.

وكذلك هو تعالى مُدرِكٌ، قال تعالى: ﴿**وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾.

* ويجبُ أن يَعلم أنّ خالقه تعالى متكلّمٌ؛ لإجماع الأنبياء، ولقوله تعالى: ﴿**وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً**﴾.

ومعنى كونه متكلِّماً أن يَخلِق حروفاً وأصواتاً بغير واسطة جارحةٍ، كما خَلَق الكلام في الشجرة فخاطب موسىعليه السلام، وتلك الحروف والأصوات حادثةٌ بالضرورة لتركّبها، ولأنّها غير مستقرّة في الوجود، فكيفَ تكون قديمة!، وحينئذٍ فلا تقوّم بذاته.

* ويجبُ أن يَعلم أنّ خالقه صادقٌ؛ لأنّ الكَذِب نَقصٌ، وهو عَلى واجبِ الوجودِ مُحال.

* ويجبُ أن يَعلم أنّه ليس بجسمٍ قابل للقسمة، ولا جوهرٍ متحيّزٍ غير قابلٍ لها، ولا عَرَض يَحِلّ في غيره كالسّواد والبياض، وليس له مكانٌ، وليس له جهةٌ، وليس

بمركّبٍ أصلاً، لأنـّه لو كان كذلك لكان ممكناً، وهو محالٌ. ولمّا لم يكن في جهةٍ استحال كونه مرئيّاً؛ لأنّ الرؤية لا تكون إلّا للمقابل أو ما في حكمه، وهما في جهةٍ بالضرورة.

وقول الـمُجسّمة: (إنّه تعالى جِسمٌ) باطلٌ، وكذا قولهم: (إنّه في السَّماء) لأنّ كلّ من كان جسماً أو في جهةٍ يكون مكانه وجهته سابقين عليه، فيلزم كـونه تـعالى متأخّراً عن هذه الأشياء الحادثة.

وكذا قول الأشاعرة: (إنّه مرئيٌّ بحاسّة البصر)، لأنـّه يستلزمُ كونه تعالى جِسماً وفي جهةٍ.

* ويجبُ أن يَعلم أنّ خالِقَهُ واحـدٌ؛ أي لا واجبُ الوجـود غـيره: لإجـماع الأنبياء. ولقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾.

ولأنـّه لو وُجد من حقيقة الواجب أكثر مِنْ فردٍ لزم التركيب ممّا به المشاركة والممايزة. ولأنـّه يلزمُ فساد نظام الوجود، لأنّهما:

إنْ أثّرا في العالم بالاتّفاق لَزم اجتماعُ علّتين مؤثّرتين لأثرٍ واحـدٍ شـخصيّ، وهو مُحالٌ قطعاً.

وإنْ اختلفا:

فإنْ وقع مرادهما لزم اجتماع النقيضين.

وإنْ ارتفعا لزم ارتفاع النقيضين.

ولو اقتسما لزم الترجيحُ من غير مرجّح.

* ويجبُ أن يَعلم أنّ خالقه غنيٌّ ليس بمحتاجٍ؛ لأنّ الحاجة نـقصٌ، وواجب الوجود منزّهٌ عن النقص.

* ويجبُ أن يعلم أنّ قدرته تعالى وجميعُ صفاته الكماليّة عينُ ذاته؛ لأنـّه لو كانت زائدة:

فإمّا قديمة، فيلزم تعدّد القدماء.

وإمّا حادثة فيلزم كونه تعالى محلّاً للحوادث، وكونها قبلها عارياً عن الكمال مُكمَّلاً بها بعد ذلك، وهو مُحالٌ.

وقول الأشاعرة بالمعاني، والمعتزلة بالأحوال، باطلٌ.

* ويجبُ أن يَعلم أنّ خالقهُ تعالى عَدْلٌ حكيمٌ لا يفعل القبائح، ولا يخلُّ بالواجبات؛ لأنّه تعالى غنيٌّ عن القبيح، غيرُ محتاجٍ إليه، ولا حِكمة في القبيح تدعو إلى فعله، وله عنه صارفٌ، وهو علمه بقُبحه، فيستحيلُ أن يفعله أو أن يريده.

وقول الأشاعرة: (إنّ جميع الكائنات حَسَنةً كانت أو قبيحة صادرة منه) باطلٌ؛ فإنّا نعلم أنّا نُذمُّ على بعض الأفعال، ونُمْدَحُ على بعضها، فكيف تكون صادرة منه؟! وكيف يكون ذلك وهو تعالى كلّف بالطّاعات، ونَهى عن المعاصي، فهل عاقلٌ يُجوِّز أن يأمر وينهى العَبد عن أشياء هي صادرة منه؟!

ولو كانت الأفعال كلّها منه بَطَل المعاد، والثواب، والعقاب، والوعد والوعيد، وكان الله تعالى ظالماً لعباده، تعالى اللهُ عَن ذلك عُلوّاً كبيراً.

وكذا قولهم: (إنّ أفعالَهُ خالية من الأعراض) باطلٌ، وإلّا لكان عابثاً والعَبَثُ قبيحٌ، ولقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾، وقوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾.

* ويجبُ أن يَعلم أنّ كلّ ما يتوقّف عليه غَرَضُ المُكلِّف سبحانه من الألطاف المُغرية إلى الطاعات المُبعّدة عن المعاصي، يجبُ عليه أن يفعله، وإلّا لزم نقضُ الغرض من التكليف، تعالى الله عنه.

الفصل الثاني: في النبوّة والإمامة

* ويجبُ على المكلّف أن يَعلم أنّ الله تعالى كَلَّف عباده بأفعال الطاعات وترك القبائح؛ لأنّ الله تعالى خَلَق الإنسان وميّزه عن غيره بالعقل، وجعل فيه

القوى الشهوانيّة والعَصَبيّة، بحيث أنّ طبعه يقتضي الميل إلى فعل القبائح وترك الواجب، فلو لم يكلّفه تعالى، ويَعِده على الخيرات بالثواب، ويتوعّده على فعل القبائح بالعقاب، كان كالمُغريّ له بالقبيح.

ولما تَعذَّرتْ مشافهته سُبحانه، فلابدّ أن يجعل لهم من أبناء جنسهم من يَحثّهم على ذلك، وينبّههم عنه، ويعرّفهم كيفيّة الطاعات والقوانين القاطعة للمنازعات، وذلك هو النبيّ، فيكون بعثه واجباً .

* ويجبُ كون ذلك النبيّ معصوماً، وإلّا لاحتاج إلى مَنْ يردعه عن خطئه، ويَسقط محلّه من القلوب بمعصيته، بل لو فعل المعاصي لكان ذلك أدعى للمكلّفين إلى المعصية، وهو مُحالٌ.

* ويجبُ كونه أفضل أهل زمانه، متّصفاً بسائر الكمالات النفسانيّة، خالياً عن جميع المنفّرات والمعايب الخُلقيّة والخَلقيّة، والدناءة نَسَباً وحَسَباً، وإلّا لزم عدمُ انقياد القلوب إليه، فيلزم نقضٌ مِنْ بَعثه.

* ويجبُ أن يَعلم أنّ نبيّ هذا الزمان محمّد بن عبد الله بن عبد المطّلب صلّى الله عليه وآله، لأنّه : ادّعى النبوّة، وظهر المُعجِز على يده، مثل: انشقاق القمر، ونبوع الماء من بين أصابعه، وإشباع الخلق الكثير من الزاد اليسير، وتسبيح الحَصى في كفّه، وحَنين الجِذع، وشكوى البعير إليه.

ولأنّه أتى بالقرآن العزيز، وتحدّى به العرب العرباء، فعَجَزوا عنه وأذعنوا له بالحقيّة، فإنّه أعظم مُعجزٍ، فإنّهم يعلمون أنّه نشأ بينهم صبيّاً لا يعرف الخطّ والكتابة، ولم يُعاشر العلماء والكَهَنة والسَّحرة، ثمّ أتاهم بالقرآن العظيم المشتمل على التأليف الغريب، والأُسلوب العجيب، الذي عَجَز عنه مصاقع البُلغاء، المُشتَملُ على علوم التوحيد، والهيئة، والحكمة، والرياضة، والطريقة، والشريعة، ومكارم الأخلاق، المكمَّل بالنسبة إلى سائر الكتب، وما ذلك إلّا أمرٌ خارق للعادة، فيكون بليغاً حقّاً.

* ويجبُ أن يعلم أنّ الله تعالى لا يترك الخلق بعد فَقْد النبيّ هَمَلاً؛ لأنّ العلّة مِنْ بعثة النبيّ باقية، بل يجبُ أن يَنصِب لهم رئيساً قائماً مقام النبيّ، يحفظ شريعته، ويحثّ النّاس عليها، وينهاهم عن المخالفة؛ لأنّ ذلك لطفٌ كالنبيّ، ويجبُ على الله والنبيّ بعثه، وإلّا لزم اختلاف الأُمّة، ووقوع الفتنة، مع أنّ الغرض من نصبه قطع ذلك.

ويجبُ أن يكون واحداً وإلّا لزم الاختلاف.

* ويجبُ أن يعلم أنّ الإمام بعد رسول الله، عليّ بن أبي طالب :

بالنصّ من اللهُ تعالى : نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمْ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾.

والنصّ من النبيّ : نحو قوله يوم غَدير خُمّ: «مَنْ كُنتُ مولاه فهذا عليٌّ مولاه، اللّهُمَّ والِ مَن والاه، وعادِ مَن عاداه، وانصُر مَن نَصَره، واخذُل مَن خَذَله، وأدِرِ الحقَّ معه كيفما دار».

وقد جاء في حقّه من الآيات القرآنيّة والأحاديث النبويّة ممّا لا يُحصى.

ولأنّه عليه السلام أدّعى الإمامة، فظهر المُعجِز على يده كردّ الشمس غير مرّةٍ، وإحياء الموتى، وكلام الجُمجمة، وغير ذلك.

ولأنّه يجبُ أن يكون الإمام معصوماً كالنبيّ، وغيره ليس بمعصوم، ولأنّه أفضل من غيره عِلماً وعَملاً.

ثمّ من بعده وَلَده الحَسن، ثمّ الحُسين، ثمّ عليّ بن الحسين، ثمّ محمّد بن علي، ثمّ جعفر بن محمّد الصادق، ثمّ موسى بن جعفر الكاظم، ثمّ عليّ بن موسى الرضا، ثمّ محمّد بن عليّ الجواد، ثمّ عليّ بن محمّد الهادي، ثمّ الحسن بن عليّ العسكري، ثمّ الخَلَف الحُجّة محمّد بن الحسن المهدي، صلوات الله عليهم أجمعين، بنصِّ الله ورسوله، ونصّ كلّ سابقٍ على لاحقه، ولأنّ غيرهم ليس بمعصومٍ اتّفاقاً، ولأنّ كلّ

عصرٍ لا يخلو من إمامٍ قائم مقام النبيّ لما عرفت، فيجبُ أن يكونوا هم الأئـمّة لانقطاع القول بغيرهم، ولأنّهم أفضلُ أهل زمانهم، ولظهور المُعجِزات على أيديهم.

الفصل الثالث: في المعاد

* يجبُ على المكلّف أن يعلم أنّ الله تعالى يُعيدُ الأرواح إلى الأجساد للحشر والجزاء؛ لإجماع الأنبياء على ذلك، ولأنـّه لولاه لقَبُح التكليف، ولأنّ كُـتُب اللهُ تعالى ناطقة بذلك.

* ويجبُ أن يعلم أنّ الصراط، والميزان، وتطاير الكتب، وإنـطاق الجـوارح، والجنّة وما وعد الله فيها من النعيم المُقيم، والنّار وما أعدَّ الله فـيها مـن العـذاب الأليم، والثواب والعقاب، وتفاصيلهما حقٌّ لا ريبَ فيه لإخبار الصادقين.

* ويجبُ أن يعلم أنّ التوبة واجبةٌ لقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللهِ تَوْبَةً نَصُوحاً**﴾، ولأنّها دافعة للضرر ودفعه واجبٌ.

* ويجبُ أن يَعلم أنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان على الأعيان: لأنّهما لطفٌ، وكلّ لطفٍ واجب.

ولقوله تعالى: ﴿**وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى**﴾. ولأنّ تاركهما مذمومٌ.

ويُشترط العلم بكون المعروفِ معروفاً والمُنكَر منكراً، وتجويز التأثير والأمن من الضرر، وكونهما ممّا تقعان، فإنّ الأمر بالماضي والنهي عنه عَبَثٌ.

والحمدُ لله على الإكمال، والصَّلاة على محمّدٍ وآله خير آل.

المقصد الثاني: في الصّلاة

....

***

فرغ من تسويده مؤلّفها المذنب الجاني، محمّد بن الحارث المنصوري ، عصر يوم الإثنين، ثاني عشرين من شهر جمادى الآخر، سنة إثني وخمسين وتسعمائة، والحمد لله أوّلاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، وصلّى الله على محمّدٍ وآله.

فرغ من كتابتها لنفسه الفقير إلى الله الوالي، العبد الأقلّ محمّد بن إبراهيم الأوالي، عفى الله عنه وعن والديه وعن إخوانه المؤمنين، ووفّقه لمعرفتها والعمل بما فيها، إنّه على ما يشاءُ قدير، وبالإجابة جدير، والحمدُ لله وكفى، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى.

٦٧
رسالة
اعتقادات الشيخ البهائي

الشيخ بهاء الدِّين محمّد بن الحسين بن عبد الصمد العاملي
(٩٥٣ ـ ١٠٣٠هـ)

۞ هذه الرسالة لشيخ الإسلام والمسلمين، بهاء الملّة والحقّ والدِّين، الشيخ الأجلّ البهائي، والذي ينتهي نسبه إلى الحارث الهَمْدانيّ صاحب أمير المؤمنين عليه السلام، كان رحمه الله فقيهاً بارعاً، أوصله فقهه وعلمه وفتياه إلى أعلى المراتب فأصبح شيخ الإسلام في مدينة أصفهان عاصمة الدولة الصفويّة، وإلى جانب فقهه فقد اشتهر بعلم الرياضيّات الشاملة للجبر والمثلّثات والهندسة، كما كان مهندساً بارعاً من الطراز الأوّل، ولا زال بعض ما أشرف على بنائه باقياً في مدينة اصفهان وشاهداً على قدراته الهندسيّة، كما كان رحمه الله أديباً بارعاً وشاعراً مجيداً باللّغتين العربيّة والفارسيّة، وله تأليفات عديدة في هذه العلوم لا زالت مرجعاً لأهل العلم. وهذه الرسالة الصغيرة تعدّ من مؤلّفاته التي تندرج في سياق الاعتقاديّات التي دأبَ فقهاء الإماميّة على كتابتها، وقد تحدّث العلّامة الطهراني عنها في (الذريعة: ٢ / ٢٢٨)، ولهذه الرسالة مخطوطتان: الأولى في

مجموعة رقمها ٧٠٣٦، والثانية في مجموعة رقمها ١٠٠٣، وهما محفوظتان في خزانة مكتبة السيّد المرعشي النجفي بقم، ولهذه الرسالة ـ حسب نقل الشيخ الطهراني ـ شرح باسم «الفرائد البهيّة في شرح الاعتقادات البهائيّة». وقد طبعت هذه الرسالة بتحقيقنا لأوّل مرّة عام ١٤١٨هـ في مجموعة (ميراث إسلامي إيران) المجلّد ٥ / ٥٣٩ ـ ٥٤٣.

وينبغي التنبيه إلى أنّ الشيخ البهائي يشير في هذه الرسالة إلى مشكلة واجهت الشيعة الامامية، وهي انتساب بعض العقائد المنحرفة التي تبنتها بعض الفرق المنسوبة إلى الشيعة مثل الحلول والباطنية إلى الشيعة الاثنا عشرية، ولذلك ينبّه الشيخ إلى هذه العقائد وينفيها عنهم.

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمدُ لله على آلائه، والصَّلاة على أشرف أنبياءه وأولياءه.

وبعدُ: فالغرضُ من تحرير هذه المقالة، والباعثُ على تدوين هذه الرسالة، أنّه لما كان لبعضِ الفِرق الباطلة، الذين سَمّوا أنفسهم بالشّيعة، ـ كالزيديّة، والواقفيّة، والكيسانيّة وغيرهم ـ اعتقادات فاسدةٌ في بعض الأصول الاعتقاديّة، والفروع العلميّة، وكنّا معاشر الشيعة الإثني عشريّة بريئين من تلك الأصول الباطلة، والفروع العاطلة، ومخالفونا من أهل السُنّة لمّا لم يطّلعوا على حقيقة مذهبنا، ولم يفرّقوا بيننا وبين أولئك الفِرَق الضّالة، لإشتراك الجميع في اسم الشيعة، نسبوا ما عليه تلك الفرق من بعض العقائد الفاسدة، وآلاراء الكاسدة الينا، وشنّعوا بها علينا، فأردنا أن نُبيّن ما نعتقده من المطالب الأصليّة، والأحكام الفرعيّة، وما نحن عليه من المسائل التي يظنّ المخالفون أنّا لا نقولُ بها، بل نعتقدُ خلافها، والله يَحِقُّ الحَقّ ويهدي إلى سواء السبيل.

فنقول: إنّا معاشر الشيعة الإثني عشريّة، إنّما أخذنا أصولنا الدينيّة، وفروعنا العملية، ممّا قامت عليه البراهين العقليّة، وشَهِدتْ به الدلائل النقليّة التي وصلت إلينا من أئمّة أهل البيت عليهم السلام، كما أخذ غيرنا أحكام دينهم عن غيرهم، ﴿**وَاللهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**﴾.

فنعتقدُ: أنّ العالم، أي جميعُ ما سوى الله سبحانه حادثٌ عن العَدَم، جوهراً كان أو عَرَضاً، بسيطاً أو مركباً، وأنّه لا قديمَ إلّا الله، وأنّه واجبُ الوجود لذاته، وأنّه قادرٌ، عالمٌ، حيٌّ، سميعٌ، بصيرٌ، غَنيٌ، مُدْرِكٌ، مريدٌ، كارهٌ، متكلّمٌ، صادقٌ.

وأنّ كلامه حروفٌ واصواتٌ حادثه.

وأنّ قدرته وعلمه يعمّان كلّ مقدور ومعلوم.

وأنّ كلّ ما يفعله سبحانه، فهو لغرضٍ ومصلحةٍ وحكمةٍ.

وأنّه واحدٌ أحدٌ منزّهٌ عن الشريك ، بريٌّ عن الانقسام الذّهني والخارجي، متعالٍ عن لوازم الجوهريّة والعَرَضيّة، مقدسٌ عن الحلول والاتّحاد، وأنّ كُنه ذاته ممّا لا تصل إليه أيدي العقول والأفكار، وأنّه أرفعُ وأجلُّ من أن يُدرك بالأبصار، في الدُّنيا وفي دار القرار.

ونعتقدُ: أنّه سبحانه أرسَلَ رُسلاً بالحُجَج والبيّنات، أوّلهم أبونا آدمعليه السلام، وآخرهم أشرف الأنبياء والمرسلين، وسيّد الأوّلين والآخرين، محمّدٍ [صلّى اللّه عليه و على] آله الطاهرين.

وأنّ معراجهصلى الله عليه وآله بجسده إلى السَّماء، ثمّ إلى ما شاءالله واقعٌ.

وأنّ جميع ما جاء به من الأحكام الاعتقاديّة والعمليّة، حقٌ لا ريب فيه، وصِدْقٌ لاِمرية تعتريه.

وأنّه معصومٌ من الكبائر، والصغائر، والسَّهو، والنسيان، وجميع النقائص الظاهرة والخفيّة.

وأنّه لا نبيّ بعده،

وأنّ جميع أوامره ونواهيه الدينيّة ليست باجتهادٍ، وإنّما هي بالوَحي.

ونعتقدُ: أنّ خليفته مِن بعده على اُمّته بالنَّص الجَليّ في يوم الغدير وغيره، أمير المؤمنين، وسيّد الوصيّين، عليّ بن أبي طالبعليه السلام، وبعده وَلَده الحسن، ثُمّ الحسين، ثُمّ عليّ زين العابدين، ثُمّ محمّد الباقر، ثُمّ جعفر الصادق، ثُمّ موسى الكاظم، ثُمّ عليّ الرضا، ثُمّ محمّد التقيّ، ثُمّ عليّ النقيّ، ثُمّ الحسن العسكري، ثمّ محمّد المهدي صاحب الزمان، سلام الله عليهم أجمعين، بنصّ كلّ سابقٍ على لاحقه.

وأنّهم وجميعُ الأنبياء وأوصيائهم معصومين عن جميع الذنوب، والسَّهو، والنسيان، وسائر النقائص.

وأنّ الإمام محمّد المهدي عليه السلام، حيٌّ مستورٌ عن النّاس كالخِضر والياس، إلى أن يأذن الله له في الظهور، فيملأ الأرض قِسْطاً وعَدْلاً كما مُلئت جوراً وظلماً.

ونعتقد: ظهور المعجزات على يد الأنبياء، والكرامات على يد الأولياء.

وأنّ الحُسْنَ والقُبحَ بمعنى ترتّب استحقاق المدح والذم عقليان.

وأنّ شُكر المنعم واجبٌ عقلاً وسمعاً.

وانّنا فاعلون لأفعالنا، ولسنا مجبورين عليها، وأنّ الله سبحانه لم يُكلّفنا إلّا ما نُطيقه، وأنّ تكليف ما لا يُطاق قبيحٌ لا يصدُرُ عنه تعالى.

ونَحمِلُ آيات القرآن المجيد على ظاهرها، إلّا ما قال الدّليل على خلافه كقوله سبحانه: ﴿**يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ**﴾، ﴿**تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا**﴾ ﴿**عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾ وأمثال ذلك.

ونعتقدُ: أنّ المعاد الجسماني، وعَذاب القبر ونعيمه، وسؤال مُنكرٍ ونَكيرٍ، والصراط، والميزان، والجنّة والنّار، حقٌ وصدقٌ.

وأنّ فاعل الكبيرة إذا ماتَ من غير توبةٍ لا يُخَلّدُ في النّار، وأنّ الآيات التي ظاهرها خلاف ذلك متأولةٌ.

وأنّ الشفاعة تَحصلُ لأصحاب الكبائر باذن الله تعالى، وأنّ المؤمنين مخلّدون في الجنَّة، والكفار مخلَّدون في النّار.

ونعتقد: وجوبَ محبّة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، الذين أقاموا على متابعته، ولم يخالفوا أوامرُه بعد وفاته، وانقادوا على ما أوصاهُم به حال حياته.

ونتبرّءُ ممّن حارَبَ أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، أو غَصَب حقّه، أو أعان على ذلك، أو رَضي به.

ونعتقدُ: وجوبَ الصَّلوات الخمس على كلّ شخصٍ بالغٍ عاقلٍ، إلّا المرأة في حال الحيض والنفاس.

ونعتقدُ: استجاب صلاة الجماعة، ووجوب صلاة الجمعة بشروطها، وأنّ مَسح الرِّجلين في الوضوء واجبٌ، والمسح على الخُفين غيرُ جائزٍ إلّا الضرورة. وأنّ الأغسال الواجبة ستةٌ:

غُسل الجِنابة، والحيض، والإستحاضة، والنفاس، ومسَّ الميّت، وغُسل الأموات.

وأنّ وطي الحائض والنُفَساء حرامٌ.

وأنّه لا يجوزُ للمُحْدِث مسُّ خطِّ المُصحَف، ولا للجُنُب قراءة سُوَر العَزائم، ولا المكثُ في شيءٍ مِنَ المساجد، ولا دخول المَسْجِد الحرام ومسجد النبيّ صلى الله عليه وآله.

ولا نُجَوِّزُ الصَّلاة في المكان المغضوب، ولا في الحرير المَحض، والذَّهب، وجِلْد غيرُ مأكول اللّحم، وصوفه، وشَعره، إلّا الخَزّ الخالص والسَّنجاب.

ولا نُجوّز الصَّلاة بغير فاتحة الكتاب، ولا السُّجود على المأكول والملبوس والمعادن.

ونوجِبُ الطمأنينة في الرّكوع والسجود بقدر الذّكر الواجب، ولا نُجوّزُ الصَّلاة خَلف الفاسق، ومجهول الحال، ونوجبُ قَصر الرُّباعيّات في السَّفر المُباح، ونقول باستحباب [نوافل] الصَّلوات الخمس، وصلاة اللّيل، والشفع والوتر.

ونعتقدُ: وجوبَ الزَّكاة في تسعة أشياء:

الذَّهبُ، والفِضّة، والإبل، والبَقَر، والغَنم، والحنطة، والشَّعير،، والَّتمر، والزَّبيب، بالشروط المقررة.

ووجوبُ صَوم شهر رمضان على كلّ بالغٍ عاقلٍ، إلّا الحائض والنُفَساء، وأنّ الصوم يَفسُدُ بتعمّد الأكل والشُّرب، والجماع، والكَذِب على الله ورسوله، والأئمّة الإثني عشر عليهم السلام.

وأنّ دخول شهر رمضان لا يثبتُ إلّا برؤية الهلال، وشهادة عدلين، أو الشياع،

وأنّ من أفطر في شهر رمضان عالماً عامداً من دون سَفرٍ، أو مَرَضٍ، أو إكراهٍ، أو حيض، أو نفاس، فقد وجبتْ عليه الكفارة، وهي عِتقُ رقبةٍ، أو صيامُ شهرين متتابعين، أو اطعامُ ستين مسكيناً، وإن أفطر على المحرّم كالخمر والزّنا فعليه الكفّارات الثلاث.

ونقول: بوجوب الحج في العُمر مرةً على كلّ مَنْ استطاع إليه سبيلا .

وأنّه يحرمُ على الـمُحرِم: الطيب شَمّاً وأكلاً ودُهناً، والنساء وطياً وتقبيلاً ولمساً ونظراً بشهوة، وكذا يحرُم عليه لَبس المخيط، وتغطية الرأس، وقَبض الأنف عن شمّ الرائحة الكريهة، وقتل القُمّل، وقَصّ الظُّفر، وازالة الشعر عن الرأس والبدن، واخراج الدَّم إلّا لضرورة.

وأنّه يَجبُ عليه في حال الطواف جَعْل الكَعبة على يساره، وأن يكون ثوبه وبدنه خاليين من النِّجاسة، وأن يكون سعيه بين الصَّفا والمروة سبعة أشواط لا أقلّ ولا أكثر.

وأن يكون الوقوف بعرفات من زوال الشَّمس إلى غروبها. وأن يكون الوقوف بالمشعر ليلة العيد إلى طلوع الشمس، ثمّ يذهب إلى منى، وَيَرمي جَمَرة العَقبة بسبع حصيّاتٍ يوم العيد، ويذبح الهَدْي إن كان من البقر والغنم، وينحرُه إن كان من الابل، ولا يجوزُ خلافُ ذلك.

نقول: بوجوب جهاد الكفّار الحربيِّين من أهل الكتاب وغيرهم، بالشروط المقرّرة بين علمائنا.

نقول: بتحريم الرِّبا، والرّشوة، والسِّحر، والقِمار، وحَلْق اللّحية، وأكل السَّمك الذي لا فَلْس له.

ونعتقدُ: أنّه لابدّ من التسمية عند رمى السَّهم إلى الصّيد، وأنّ من تركه عمداً فصيده مِيتةٌ يحرمُ أكله، أمّا لو تركها سهواً لم يحرم.

وأنّه لابدّ من التسمية عند ارسال الكلب للصيّد، ولابدّ أن يكون الكلب معلَّماً،

وأن يكون مُرْسِل الكلب المعلَّم مُسلِماً، وأنّ الكافر لو أرسَلَ الكلب لم يحلَّ أكلُ ما قَتَله، وإنْ تلفظ الكافرُ بالتَّسمية.

والصّيد الذي يقتله غيرُ الكلب المُعَلّم مثل البازي والفَـهد وسـائر الجـوارح الطائرة والسائرة، فهو ميتةٌ لا يحلُّ أكله.

ونعتقد: أنّ شُربَ الخَمر، وكلُّ مسكرٍ حرامٌ، وإن لم يحصل به السُّكر كالقطرة الواحدة. وأنّ كلّ مسلمٍ بالغ عاقلٍ شَرِب الخمر عامداً عالماً بـتحريمه مـختاراً، وَجَبَ أن يُجلد ثمانين جَلْدَة، سواءٌ كانَ رجلاً أو امرأةً، حرّاً أو مملوكاً.

ونعتقدُ: أنّه يحرمُ بيع الخَمر وشرائها، وكذا بيع آلات اللّهو كالطّنبور والرّبـاب وأمثالهما. وآلات القمار كالنّرد والشطرنج وغيرهما.

وأنّه يحرم بيع العِنب والّتمر وأمثالهما ليُعمل خمراً، وبيعُ الخشَب ليُعمل آلة لهوٍ أو قمار.

ونعتقدُ: أنّه يحرُم على الرِّجال والنساء الأكلُ والشُّرب في آنية الذّهب والفضّة، وعلى الرِّجال لَبسُ الذّهب والحرير، إلّا في حال الحرب والـضرورة كدفع القُمَّل وشِدّة البرد.

ونعتقدُ: أنّ الإنسان سواءٌ كان ذكراً أو أُنثى، لا يملكُ أحداً من آبائه وأُمّهاته، ولا أحداً من أجداده وجدّاته، ولا أحداً من أولاده وأولاد أولاده، ذكوراً وإناثاً، وأنّه إذا اشترى أحد هؤلاء انعتق في الحال.

وأنّه لا يَملكُ الرَّجُلَ أحداً من اخواته، وعمّاته، وخالاته، ولا أحداً من بنات أخيه وبنات أخته، فإن اشترى إحداهنَّ انعتقت في الحال.

وأمّا المراة فاعتقادنا أنّها تَملك جميع أقاربها إلّا العمودين، ولا ينعتق عـليها أحدٌ سواهما.

ونعتقدُ: أنّ النكاح المتعة لابدّ فيه من الإيجاب والقبول، وتعيين المُدّة، والمَهر،

ولابدّ للمرأة من العِدَة إنْ وقع الدخول، إلّا أن تكون آيسة أو صغيرة.

ونعتقدُ: أنّ الدخول بالمرأة لا يَحلُّ إلّا بأحد اُمورٍ أربعة:

أمّا العقد الدائم، أو المتعة، أو المِلْك، أو التحليل.

ومن وَطىء إمراةً بغير أحد هذه الأربعة وَجَب عليه الحدُّ الشّرعي، وهو الجَلْد، أو الرَّجم، أو مطلق القتل بالشروط المقررة.

ونعتقدُ: أنّ الرجل لا يَحِلُّ له أن يترك وطي زوجته أكثر من أربعة أشهر.

ونعتقدُ: أنّ الطلاق لا يصَّح بالكناية، ولا بالكتابة، ولا بغير العربية مع القدرة، وأنّه لابدّ من سماع عَدلين صيغة الطّلاق.

ونعتقدُ: وجوبُ العِدّة على المرأة بعد الطلاق إن وَقَع الدخول، إلّا أن تكون آيسةً، أو صغيرةً.

وأنّه تجبُ العِدّة عليها بموت الزّوج، وإن لم يَدخُل بها، سواءٌ كانت صغيرةً أو كبيرةً، شابةً أو آيسة، وسواءٌ كان نكاحها دائماً أو منقطعاً.

ونعتقدُ: أنّ عِدّة الوفاة إذا كان الزوج غائباً من حين ثبوت خبر موته، لا مِن حين موته.

ونعتقدُ: أنّ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر واجبٌ بشرط ظنّ التأثير وأمن الضرر.

هذه عقائدنا التي نَسَب مخالفونا خلافها إلينا، وافتروا بذلك علينا، والله وليّ التوفيق.

تمّت الرسالة، والصَّلاة على خاتم الرّسالة، وآله ذوي الشَّرف والكمال والنِبال.

٦٨

مختصر التحفة الكلاميّة

ابن أبي جمهور، محمّد بن علي الاحسائي
المتوفّى حدود القرن العاشر الهجري

۞ يعدّ مؤلّف هذه الرسالة من أعلام القرن العاشر الهجري، قال السيّد محسن الأمين (اعيان الشيعة: ج ٩ / ٤٣٤) في ترجمته: (الشيخ شمس الدين محمّد بن إبراهيم بن الحسن بن أبى جمهور الأحسائي ـ في «رياض العلماء» ما ملخّصه: هو الفقيه الحكيم (الفيلسوف) المتكلم المحدّث الصوفي، المعاصر للكركي، تلميذ عليّ بن هلال الجزائري. له مؤلّفات منها: كتاب غوالي اللآلي، كتاب نثر اللآليء، كتاب المجلي في مرآة المجي في العرفان والتصوف والأخلاق، معين الفكر في شرح الباب الحادي عشر. وهو ذو فضائل جمّه، لكن التصوف الغالي المفرط قد أبطل حقّه). و من مؤلّفاته «التحفة الكلاميّة» و هو كتاب مبسوط في الكلام، و قد اختصرها بطلب من (بعض من خصّه الله تعالى بالنفس القدسيّة). و قد اعتمدنا في هذا التحقيق على نسخة موجودة ضمن مجموعة برقم ٤ / ١٤٣٦٨ و هي من مخطوطات مكتبة السيّد المرعشي رحمه الله بقم (راجع فهرس المكتبة: ج ٣٦ / ٢٩٤) كتبها محمّد بن أفضل الكريتي سنة ٩٥٦ هـ بمشهد الرضا عليه السلام بخراسان.

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمدُ لله الذي بصّرنا على إدراك دقائق فصول الكلام، وجعلنا ممّن بعث إليه أفضل رسله محمّد وآله عليه وآله السلام.

وبعدُ، فإنّي بعد ما فرغت من تحرير «التحفة الكلاميّة»، وسارت في الأطراف سير الشعاع من المضيّ، صادفت في أثناء ذلك مطالعة بعض من خصّه الله تعالى بالنفس القدسيّة، ولمّا وجدتها بحيث ينفجر من تقديراتها نبع الكلام، إذ لم يورد فيها مسألة إلّا ودليلها واردٌ هيئة الانتاج الظاهر، إلّا استلزام المطلوب من غير افتقار إلى تصرّفٍ بتقديم وتأخير وإضمار وتغيير، اقترح اختصاره مرّة أخرى بحذف ما فيها من القوانين المنطقيّة، وإيجاز ما تقرّرت من الدلائل الكلاميّة، ولمّا تكرّر منه ذلك بادرتُ إلى مقتضى إشارته، فجاء بحمد الله كما يروق النواظر، ويجلو صفائح الأذهان، ويرمق البصائر وهو مرتّب على خمسة أبواب:

الباب الأوّل: في التوحيد

مسألة: واجب الوجود موجود، إذ لو لم يوجد لزم انحصار الموجودات في الممكن، وكلّ ما انحصرت الموجودات في الممكن، لزم أن لا يوجد موجود أصلاً ينتج، ولو لم يوجد واجب الوجود لم يوجد موجود أصلاً.

أمّا المقدّمة الأولى: فلأنّ الموجود قسمان: فإنْ كان وجوده من ذاته بحيث لا يفتقر في وجوده إلى غيره يسمّى واجب الوجود، وإن كان وجوده من غيره بحيث لو لم يوجد ذلك الغير لم يكن له وجود، يُسمّى ممكن الوجود، وإذا انتفى أحد القسمين أعني الواجب تحقّق الآخر.

وأمّا الثانية: فلأنّ الممكن في وجوده مفتقر إلى الغير، وكلّ مفتقر إلى الغير لا يوجد بنفسه، وكلّ ما لا يوجد بنفسه لا يستقلّ بالتأثير، وكلّ ما لا يستقلّ بالتأثير لا يصدر عنه موجود ينتج، لأنّ الممكن لا يصدر عنه موجود، فلو انحصر الموجودات في الممكن لم يكن هناك موجود أصلاً.

تنبيه: إذا ثبت أنّه واجب الوجود ثبت أنّه قديم، لأنّ الواجب لمّا كان وجوده ضروريّاً امتنع عدمه، فيجب قدمه فالواجب يجب قدمه.

مسألة: واجب الوجود واحد، لأنّه لو كان متعدّداً أمكن بينهما المخالفة بأن يريد أحدهما أمراً والآخر نقيضه، وإذا أمكن بينهما المخالفة لزم منه: إمّا اجتماع النقيضين، أو ارتفاعهما والترجيح بلا مرجّح[أو ترجيح] أحدهما، والكلّ بديهي البطلان.

والمقدّمة الأولى: بديهيّة غنيّة عن البيان،

وأمّا الثانية: فلأنّ الواقع على تقدير المخالفة. إمّا مرادهما معاً وهو اجتماع النقيضين أو لا هذا ولا ذاك وهو ارتفاعهما، أو مراد أحدهما دون الآخر. فإن كان لا عن سبب وهو الترجيح بلا مرجّح، أو بسبب قوّة أحدهما و ضعف الآخر وهو العجز.

وأيضاً: التوحيد ممّا أخبر به الصادق في قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَاحِدٌ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ وكلّ ما أخبر به الصادق حقّ فالتوحيد حقّ.

مسألة: واجب الوجود قادر مختار، بمعنى أنّه إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل، وليس شيء منهما لازماً له ، ويقابله الموجَب وهو الذي يلزمه الفعل ولا يمكنه الترك كالنار في الإحراق والشمس في الإشراق.

فنقول: لو لم يكن قادراً لكان موجَباً، وكلّ ما كان موجباً كان العالم الذي هو

أثره لازماً له، وكلّ ما كان العالم لازماً وهو قديم كان العالم قديماً، ينتج لو لم يكن قادراً مختاراً كان العالم قديماً، لكن قدِم العالم محال لأنّ العالم يتغيّر وكلّ متغيّر ممكن ، وكلّ ممكن محتاج إلى الغير في الوجود، وكلّ محتاج إلى الغير لا يوجد بنفسه، وكلّ ما لا يوجد بنفسه يستفيد الوجود من الغير ، وكلّ ما يستفيد الوجود من الغير كان قبل الوجود معدوماً، وكلّ ما كان قبل الوجود معدوماً فوجوده مسبوق بالعدم، وكلّ ما كان وجوده مسبوقاً بالعدم فهو حادث، ينتج أنّ العالم حادث.

مسألة: واجب الوجود عالِم، لأنّه فعل الأفعال المحكمة المتقنة المشتملة على حِكَم ومصالح لا تحصى، وكلّ من فعل الأفعال المذكورة فهو عالم.

والمقدّمة الأولى: ضروريّة حسيّة، وينبّه عليه تأمّل الإنسان في أحوال المخلوقات وارتباط السفليّات بالعلويّات، بل في أحوال نفسه وحواسّه وقواه.

والثانية: أيضاً ظاهرة غنيّة عن الدليل، وينبّه عليها أنّه لو لم يكن عالماً لما تأتّى منه الأفعال المذكورة دائماً ولا أكثريّاً، واللّازم باطل بالمشاهدة فالملزوم مثله.

مسألة: واجب الوجود عالم بجميع المعلومات وقادر على كلّ الممكنات، لأنّه قد ثبت أنّه قادر عالم، فلو اختصّ عمله وقدرته بالبعض دون البعض لزم التخصيص من غير مخصّص، واللّازم ظاهر البطلان فالملزوم مثله.

مسألة: واجب الوجود سميعٌ بصير، بمعنى أنّه عالم بالمسموعات والمُبصَرات، لأنّ المسموع والمبصَر من جملة المعلومات، وكلّ ما هو من جملة المعلومات معلوم له، فالمسموع والمبصَر معلوم له فيكون سميعاً بصيراً، ولأنّه وارد في النصّ حيث قال: «إنّه سميع الدّعاء وبصيرٌ بالعباد» وكلّ ما ورد في النصّ فهو حقّ.

مسألة: واجب الوجود مريدٌ لبعض الموجودات وهو الأفعال الحسنة، وكارهٌ لبعضها وهو القبائح منها، والدليل على ذلك أنّه أمر بالعبادات ونهى عن المعاصي ،

وكلّ آمرٍ له إرادة وكلّ ناهٍ له كراهة، فالله له إرادةوكراهة. وأمّا اختصاص إرادته بالأفعال الحسنة والكراهة بالقبيحة، فلأنّ إرادة القبيح وكراهة الحسن قبيحة عقلاً، وكلّ ما هو قبيح منتفٍ عنه تعالى.

مسألة: واجب الوجود حيّ لأنّه قادر عالم كما بيّنا، وكلّ قادر عالم حيّ بالضرورة، لكن حياته... كيفيّة تابعة للمزاج لاستحالة المزاج في حقّه تعالى، فهو معنى آخر وهو صلاحيّة العلم والقدرة.

مسألة: واجب الوجود متكلِّم بمعنى أنّه أوجد الحروف والأصوات في جسمٍ من الأجسام، فإنّها ليس من شأنها التكلّم حتّى سمع منها الكلام.

والدليل عليه : أنّ التكلّم بالمعنى المذكور مقدور وارد النصّ بوقوعه وكلّ مقدور كذلك فهو حقّ، فالتكلّم بالمعنى المذكور حقّ. أمّا إنّه مقدور فلأنّه ممكن وكلّ ممكن مقدور كما تقدّم. وأمّا أنّه واردُ في النصّ فلأنّه مجمع عليه من الأنبياء حيث تواتروا أنّهم عليهم السلام كانوا يقولون لأُممهم: قال الله تعالى، فأمر بكذا، ونهى عن كذا، وكلّ ذلك من أقسام الكلام ومذكورٌ في القرآن أيضاً، كما في قصّة موسى عليه السلام. وكلّ ما هو مجمع عليه من الأنبياء عليهم السلام ومذكورٌ في القرآن منصوص عليه، فالتكلّم بالمعنى المذكور منصوصٌ عليه.

مسألة: واجب الوجود حكيم ، لأنّه تعالى عالم بحقائق عليّة الأشياء وصفاتها من الحسن والقبح، قادرٌ على الكلّ، وكلّ من كان كذلك يفعل الأشياء على وجه يليق وينبغي، فهو تعالى يفعل الأشياء على وجه يليق وينبغي فيكون حكيماً ؛ إذ لا نعني بالحكيم إلّا من يفعل الأشياء كما ينبغي ويعلم الأشياء على ما هي عليه .

مسألة: في التنزيهات: واجب الوجود ليس بمركّب لأنّ كلّ مركّب مفتقر إلى الجزء وكلّ مفتقر إلى الجزء مفتقر إلى الغير، لأنّ جزء الشيء غيره وكلّ مفتقر إلى الغير ممكن، فكلّ مركّب ممكن، ولا عرض لأنّ كلّ عرض محتاج في الوجود إلى الجسم وكلّ محتاج ممكن، ولا جسمٌ لأنّ كلّ جسم مفتقر إلى المكان وكلّ مفتقر

ممكن ، ولأنّه حاصل في مكان ولا في جهة لما ذكرناه في الجسم بعينه.

فثبت أنّ كلّ ما كان أحد هذه الأشياء فهو ممكن، وكلّ ممكن حادث، وواجب الوجود ليس بحادث، فلا يكون بأحد من هذه الأشياء.

مسألة: واجب الوجود لا يتّصف بالحوادث لوناً كان أو غيره، لأنّ اتّصافه بها إمّا أزلي أو متجدّد، وكلاهما باطل، فالاتّصاف باطل. أمّا الأوّل فلأنّ الاتّصاف بما ليس منها ولا شيء من صفة الكمال بمفقود عنه فلا يكون اتّصافه به متجدّداً.

مسألة: واجب الوجود تعالى من شأنه أن يكون مرئيّاً ، لأنّ كلّ مرئيء جسمٌ ملوّن مُضيءٌ متحيّزٌ حاصل في جهة مقابل الرائي، ولا شيء من الواجب جسم ملوّن كذلك، فلا شيء من المرئي بواجب ، وينعكس إلى لا شيء من الواجب بمرئي وهو المطلوب.

مسألة: واجب الوجود تعالى لا يتّحد بغيره لأنّ اتّحاد الاثنين غير معقول، وكلّ ما هو غير معقول يجب نفيه عنه تعالى.

مسألة: واجب الوجود تعالى لا يتّصف بصفات زائدة بغيره لأنّ الصفات الزائدة على ذاته مغايرة له قائمة به على نحو اتّصاف الممكنات بها، والدليل عليه أنّ كلّ صفة قائمة بالموصوف محتاجة إلى موصوفها، وكلّ مفتقر ممكن وكلّ ممكن حادث، فلو اتّصف الواجب بصفات زائدة لزم كونه محلّاً للحوادث ، وكلّ ما هو محلّ الحوادث فهو حادث ، وإلّا يلزم أن يكون الحادث أزليّاً وهو ظاهر البطلان ، فلو كان الواجب محلّاً للحوادث يلزم أن يكون حادثاً، هذا خلف.

الباب الثاني: في العدل

مسألة: العقل يقضي بحسن بعض الأفعال وقبح بعضها بالاستقلال، من غير استعانة من الشرع، للعلم الضروري بحسن مراعاة اليتيم وتفقّده وقبح إيذاءه ولطمه، وكذا يحكم به من لم يتديّن بشريعة.

مسألة: واجب الوجود لا يفعل القبيح، لأنّه إمّا جاهل بقبحه أو محتاجٌ إليه أو عابث في فعله، والأوّل باطل كما بيّنا من عموم قوله ، والثاني باطل لاستلزام الإمكان ، والثالث باطل لاستلزامه السفه، ينتج أنّ كون فاعل القبيح باطل.

مسألة: أفعال العبيد صادرة عنهم باختيارهم، وهو ضروري غنيّ عن الدليل، ولو تنزّلنا عن ذلك:

نقول: أفعال العبيد واقعة على حسب دواعيهم وإرادتهم، ولا شيء من غير الاختياري كذلك، فلا شيء من أفعال العبيد بغير الاختياري.

أو نقول: لو لم يكن العبد مختاراً في فعله لزم قبح التكليف، واللّازم باطل، فالملزوم مثله.

بيان اللّزوم: إنّ التكليف حينئذٍ يكون متوجّهاً على العاجز، وكلّ تكليف متوجّهاً على العاجز هو قبيح بديهة.

مسألة: الله لطيفٌ بعباده:

إمّا بمعنى أنّه غير مدرك بالبصر، فالأمر في التنزيهات.

وإمّا بمعنى أنّه يفعل اللّطف بالعباد ، بمعنى أنّه يفعل بهم نوعاً من الفعل كبعثه الأنبياء وإنزال الكتب حتّى يكون الناس إلى الصلاح أقرب ومن الفساد أبعد، فلأنّ اللّطف بالمعنى المذكور مناسب للحكمة ، وكلّ مناسب للحكمة يليق بالوقوع ، وكلّ ما يليق بالوقوع فاعله الله، فالله فاعله لأنّه حكيمٌ رؤوف بالعباد.

مسألة: التكليف بالشرائع واجب عقلاً، لأنّ المكلّف بطبعه مائل إلى الشهوات والقبائح ، وكلّ مائل إليها لابدّ له من زاجر ، وذلك الزاجر ليس هو العقل – لعدم إدراكه الحسن والقبح في بعض الأُمور، ولصيرورته معلوماً بالقوّة الغضبيّة والشهويّة – فهو الشرع لعدم حاكم غيرهما.

الباب الثالث: في المعاد

مسألة: إعادة الأجسام ممكن، لأنّ الموجودات التي عدمت ماهيّتها قابلة للوجود، وكلّ ما هو قابل للوجود فهو ممكن. ثمّ نقول: ذلك الممكن واجب الوقوع لأنّه ممّا يتوقّف عليه العدل الذي يجب صدوره من الله تعالى بحكم العقل ونص الكتاب، وكلّ ما يتوقّف عليه العدل الواجب فهو واجب.

مسألة: عذاب القبر حقّ، وتغيير الألوان يوم القيامة، والسؤال فيه،والمحاسبة، وإنطاق الجوارح، والصحائف المشتملة على أعمال العباد وقراءتها، وتطاير الكتب يميناً وشمالاً ووراءً، ووزن الأعمال وصحايفها، والحوض والصراط، والجنّة والنار أمور ممكنة أخبر الصادقعليه السلام بوقوعها، وكلّ ممكن كذلك فهو حقّ، فالأُمور المذكورة حقّ.

مسألة: الله تعالى يقبل التوبة عن العباد ويعفو عن السيّئات، لأنّه وعدَ به في القرآن وكلّ ما وعدَ به حقّ فالمذكور حقّ.

مسألة: العفو عن الكبائر التي لم يَتُب عنها ـ عدا الكفر وحقوق العباد ـ جائز منه تعالى، لأنّه حسن منتفع به العبد المحتاج المؤمن، ولا ضرر فيه، وكلّ حسن كذلك فهو جائز الوقوع، فالعفو جائز الوقوع. وأمّا حقوق الآدميّين، فلا يجوز العفو عنها من غير رضا صاحبها، لأنّه ظلم وكلّ ظلم منفيّ عنه تعالى.

الباب الرابع: في النبوّة

النبيّ هو الإنسان الكامل المخبِر عن الله تعالى بغير واسطة بشر، والمعجز أمرٌ خارق للعباد، مقرون بالتحدّي، مطابق للدعوى، لا يمكن معارضته بحيث يخلق الله تعالى على يد النبيّ تصديقاً له.

... محمّد بن عبد الله بن عبد المطّلب بن هاشم رسول الله صلى الله عليه وآله، لأنّه ادّعى النبوّة وأظهر المعجز على طبق دعواه، وكلّ ما كان كذلك فهو نبيّ حقّ، فمحمّد نبيّ حقّ.

والمقدّمة الأولى يقينيّة تواتريّة لا مجال لانكارها، والثانية بديهيّة.

مسألة: جميع الأنبياء الذين أوّلهم آدم عليه السلام وآخرهم محمّد صلى الله عليه وآله معصومون من جميع الذنوب صغيرها وكبيرها عمداً وسهواً قبل البعثة وبعدها، وكذا من المباحات المنفّرة التي تدلّ على خسّة صاحبها كلبس السراويل في السوق، واعتياد الأكل في الطريق، ومن الأمراض المنفّرة كالبرص والجذام، وعن دنائة الآباء وعهر الأُمّهات، لأنّ كلّ ذلك يوجب التنفير يجب نفيه عنهم؛ لأنّ الغرض عن بعثهم امتثال أوامرهم وقبول أحكامهم، وهو إنّما يتأتّى من الاختلاط وملازمتهم، فما يوجب التنفير ينافي الغرض من بعثهم، فلا يليق بالحكيم إرسال من اتّصف بالمنفّرات المبعّدة.

مسألة: إذا ثبتت نبوّة نبيّنا صلى الله عليه وآله وأنّه معصوم، وكلّما ورد في كلامه ومن القرآن الذي هو معجز مثل : بيان إرسال الرّسل ، وإنزال الكتب ، وأخبار الأنبياء السابقة والأُمم الماضية ، والبلدان الخاوية ، والتكاليف الواجبة ، وما يترتّب عليها من الأعراض الدائمة، حقّ يجب الإيمان به، لأنّه كلام من دلّ المعجزة على صدقه، وكلّ كلام كذلك فهو حقّ.

مسألة: محمّد صلى الله عليه وآله خاتم الأنبياء، إذ قد ورد في القرآن أنّه خاتم الأنبياء، وتواتر من كلامه أنّه لا نبيّ بعدي، وشريعته باقية ببقاء الدُّنيا إذ لو انقطع من بقاء المكلّفين لزم خلوّ المكلّفين من الشريعة الزاجرة لهم، وهو باطل لما تقدّم في وجوب التكليف.

الباب الخامس: في الإمامة

وهي رئاسة عامّة في أمور الدِّين والدُّنيا نيابةً عن النبيّ صلى الله عليه وآله بواسطة أو غير واسطة.

مسألة: نصب الإمام واجب على الله تعالى عقلاً، أي مناسب للحكمة، لأنّ

الإمام يجب أن يكون معصوماً، وكلّ معصوم يجب أن يكون منصوصاً من قبله تعالى.

أمّا المقدّمة الأولى: فسيجيء بيانها.

وأمّا الثانية: فلأنّ العصمة أمرٌ خفيّ وكلّ أمر خفيّ لا يطّلع عليها إلّا علّام الغيوب، فلو وجب نصب الإمام على الخلق لزم إطلاعهم على الأمر الخفيّ لامتناع يقين الإمام من غير علم بكونه معصوماً، واللّازم باطل، وأمّا الملزوم مثله، وإذا لم يجب على الخلق فهو واجب على الله تعالى وهو المطلوب.

مسألة: الإمام يجب أن يكون معصوماً بعين ما ذكرناه في عصمة الأنبياء وتُذكر، ولأنّه لو صدر عنه الخطأ لاحتاج إلى إمام آخر ولزم التسلسل، ولأنّ نصب غير المعصوم زيادة إقرار له على المعاصي، فيؤدّي إلى القبيح، وكلّ ما يؤدّي إلى القبيح فهو قبيح، فنصب غير المعصوم قبيح.

مسألة: لا يجوز وجود إمامين في عصرٍ واحد؛ لأنّ تعدّد الإمام يوجب إمكان المخالفة في أمر مشروع كما ذكرنا في تعدّد الآلهة، فكلّ ما يوجب إمكان المخالفة يؤدّي إلى المحال، وكلّ ما يؤدّي إلى المحال فهو محال، فتعدّد الإمام محال.

فإن قيل: منقوض لما تواتر من تعدّد الأنبياء في وقتٍ واحد.

قلنا: إنّما يجوز ذلك فيما إذا كان لكلّ نبيٍّ شريعة مغايرة لشريعة صاحبه، فكلّ منهما يأمر وينهى من آمن بدينه أو كان أحدهما تابعاً للآخر، كما كان هارون النبيّ تابعاً لأوامر موسى عليهما السلام ووزيراً له، بخلاف الأمير فإنّ شريعتهما واحدة ونيابتهما عن النبيّ بمنزلة واحدة. ولو كان أحدهم مأموراً لمتابعة الآخر لخرج عن كونه إماماً، لأنّ نيابته حينئذٍ لا يكون على وجه العموم فلا يصدق عليه تعريف الإمامة.

مسألة: الإمام الحقّ بعد رسول الله صلى الله عليه وآله عليّ بن أبي طالب عليه السلام لأنّ الإمام معصوم، ولا شيء غير عليّ بمعصوم، فلا شيء من غير عليّ بإمام.

أمّا الأولى: فقد مرّ بيانها.

وأمّا الثانية: فبإجماع الأُمّة، إذ قد تواتر من غيره الكفر والفسق والخطأ في الأحكام. قال بعضهم حفظت من عُمَر سبعين قضيّة في ميراث الجَدّ يخالف بعضها بعضاً، ولم ينقل عنه عليه السلام أحد من الموافق والمخالف ما يخالف الشرع، ولأنّ الإمام منصوصٌ عليه ولا شيء من غير عليّ منصوصٌ عليه فلا شيء من غيره بإمام.

بيان الأولى: الإمامة المشترطة بالعصمة التي لا يعرف إلّا بالنّص كما مرّ.

وبيان الثانية: أنّ القائل بإمامة غيره لا يرى في حقّهم النصّ ، عدّتهم في ذلك اختيار الناس، وهو غير معتبر في نصب الإمام، لأنّ الإمام يجب أن يكون منصوصاً من قِبل الله تعالى.

الإمام الحقّ بعده ولده الحسن ثمّ الحسين ثمّ عليّ بن الحسين ثمّ محمّد بن علي ثمّ جعفر بن محمّد ثمّ موسى بن جعفر ثمّ عليّ بن موسى ثمّ محمّد بن علي ثمّ عليّ بن محمّد ثُمّ الحسن بن عليّ، ثُمّ محمّد بن الحسن المهدي صاحب الزمان صلوات الله عليهم أجمعين، لورود النصّ من النبيّ صلى الله عليه وآله في حقّهم، حيث قال للحسين عليه السلام : «هذا إمامٌ ابن إمام أخو إمام أبو أئمّة تسعة تاسعهم قائمهم» ، ولأنّ كلّ واحدٍ من هؤلاء نصَّ على من بعده ، ولاشتراط العصمة المنتفية عن غيرهم.

مسألة: الإمام الثاني عشر محمّد بن الحسن عليه السلام موجودٌ حَيّ، وهو إمام هذا الزمان، ولا يموت بعد فناء المكلّفين، والدليل عليه أنّ المكلّفين مدّة بقائهم محتاجون إلى إمامٍ معصوم حافظ للشرع من التبديل والتحريف، وليس غيره حافظاً كذلك، فهو عليه السلام الإمام.

فإن قيل: حاصل ما ذكرتم معشر الإماميّة في مسألة الغيبة أنّ الشريعة تضعف بمرور الأيّام، ومضيّ الأعوام، وكثرة البدع وتواتر الفتن، فإذا اندرست الشريعة، ولم يبق بين الأُمّة من يستنبط الأحكام من الكتاب والسُنّة، مع أنّهما غير مشتملين

على جميع الأحكام، وإمكان الاندراس متطرّق إليهما أيضاً، ويتحيّر الخلائق ولم يكن لهم مرجع لاستفادة المجهولات الشرعيّة، فلابدّ من وجود إمامٍ معصوم في هذه الحالة، لئلّا يكون للمكلّف حجّة على الله ،

فنقول فليوجد الإمام حينئذٍ ، وأيّ فائدة في وجود إمام غائب غير نافع ؟ و.... ويندفع بوجود الإمام حال التحيّر، ولا حاجة إلى ارتكاب ذلك الأمر البعيد.

أقول: قد سألت فافهم، قولك: (فليوجد الإمام حينئذٍ...)

مدفوعٌ : بأنّ ذلك الموجود في تلك الحال يجب أن يكون معصوماً لما بـيّنا، فذلك المعصوم :

إمّا أن يخبر عن الله تعالى من غير أمر بالتبليغ ، ومن غير إيجاب طاعته على المكلّفين، فيكون كاذباً ، فلا يكون معصوماً.

وإمّا أن يخبر بأمر الله في إيجاب طاعته :

فإمّا بلا واسطة بشر ، فيكون نبيّاً لصدق تعريف النبيّ صلى الله عليه وآله ، وهو باطل إذ لا نبيّ بعد خاتم الأنبياء

أو بواسطة بشر ، وهو معصوم أيضاً وهو أيضاً يخبر عن بشر وهكـذا إلى أن ينتهي إلى الوحي ، وهذا الموصوف ليس إلّا محمّد بن الحسن عليه السلام لعدم تحقّق هذه الصفات إلّا فيه، فهو الإمام في هذا اليوم .

فإن قلت: فليكن حال المكلّف كما هو الآن بأن يستفيد الأحكام الشرعيّة من العلماء، والعلماء هم يستنبطونه من الكتاب والسُنّة، وإذا جوّز ذلك.... الغيبة فليمتدّ هذا الحال إلى انقراض العالم فلا حاجة إلى الإمام.

قلت: الجواب عنه ما مرّ أنّ طول الزمـان ومـضيّ الأعـوام وحـدوث الفـتن وظهور البدع ، يوجب ضعف الشريعة واندراسها بحيث لا يبقى للمكلّف مـرجـع وملاذ إلّا الإمام .

لا يُقال: كلامكم هذا منقوض بما قبل البعثة إذ الناس كانوا مكلّفين مع أنّـه لم

يكن لهم معصومٌ زاجر.

لأنّا نقول: فرق بين ما قبل البعثة ، وما بعدها، لأنّ الشريعة السابقة كانت زاجرة للناس عن القبائح في ذلك الوقت، فإذا اندرست الشريعة بسبب طول الزمان وكثرة البدع، بحيث أدّى إلى تحيّر المكلّفين، بعث الله نبيّاً لإزالة الحرج، ولمّا انقطع الوحي فيما بعد البعثة، فلابدّ من معصوم يرجع إليه المكلّف، ويكون ذلك ناقلاً من معصوم إلى معصوم آخر إلى أن ينتهي إلى الوحي كما فصّلنا سابقاً.

ولعمرك أنّ تقرير مسألة الغيبة على هذا التفصيل والتنقيح لا تجده في الكتب المبسوطة، وقد أشبعنا الكلام في هذه المسألة في رسالتنا المسمّاة بـ«التحفة الكلاميه» من أراد الزيادة فليرجع إليها.

تمّت الرسالة يوم الأربعاء أربع وعشرين من شهر محرّم الحرام لسنة ٩٥٦ في المشهد المقدّسة الرضويّة عليه الصلاة والسلام، على يد العبد الأقلّ الداعي، محمّد ابن أفضل الكريتي غفر الله له ولوالديه ولجميع المؤمنين والمؤمنات، برحمتك يا أرحم الراحمين.

٦٩
شرح عقيدة الأسدي

يوسف بن بركة بن حاجي صدقة الأسدي
من القرن العاشر الهجري

۞ هذه رسالة مختصرة شرح من خلالها مؤلّفها رسالة له سابقة عليها أشدّ اختصاراً منها، تتضمّن بيان عقائده، و لم يرد ذكر للمؤلّف في كتب التراجم، و جُلّ ما نعرفه عنه هو ما يستفاد من مطاوي هذه الرسالة، و هو أنّه رسالة يشرح فيها اعتقاداته، فطلب منه جمال الدين شيخ قاسم بن أحمد أن يشرحها لتعمّ الفائدة بها، فاستجاب المؤلّف لطلبه. و نسخة الرسالة موجودة ضمن مجموعة برقم ١٢٢٠ من مخطوطات مكتبة مجلس الشورىٰ الإسلامي بطهران (راجع فهرس المكتبة: ج ٤ / ٣٧) والمجموعة تضمّ عدداً من الرسائل الكلاميّة المدوّنة بين القرن ٧ لغاية ١٠ للهجرة، وجاء في آخر الرسالة قول كاتبها: (وكتبه الفاضل محمود بن نصير الخادم في مكّة المشرّفة على جبل أبوقبيس[١] يوم الاثنين رابع شهر رجب المرجّب من شهور سنة أربع و ألف).

١. جبل أبي قبيس من جبال مكّة المشهورة ويقع شرق المسجد الحرام، وورد ذكره في تاريخ مكّه كثيراً حيث وقعت عليه حوادث تاريخيّه، وكانت سفوح هذا الجبل مغطاة بالبيوت، لكن رأيت الجرّافات تزيل البيوت عن آخرها في رمضان سنة ١٤٣٤هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمَدُ من وَهَبَ عنايته وألطافه لخلقه، مع هبته ما يرتقون به إلى ملزوم تلك العناية والألطاف، ومَنَح بتلك السعادة عباده، والشكر له على ما لوّح لنا من الإشارات المؤدّية إلى تلك برأفته، ليكون أبلغ في اللُّطف لنا، سِيَّما لمّا كان مع تلك التلويحات، قصدنا إلى ما التمسه منّا بعض الإخوان المؤمنين، وهو جناب جمال الدِّين شيخ قاسم بن أحمد وفّقه الله لسعادة الدارين، فوجدنا بتلك المنهل مورداً يجذبنا، ليشتدّ الميل والداعي، ليتمّ إن شاء الله تعالى لنا ورود ما خُلقنا لأجله، وبدأتُ بشرح عقيدةٍ كان قد ألّفتها ،نلتمس من الله تعالى الإعانة والتوفيق ، إنّه رؤوفٌ شفيق.

فنقول: **(العالمُ)** بمعنى العلامة التي هي عبارة عمّا سوى الله تعالى، وهو أولى من باقي التعاريف، وإن لم يكن بينهم فرق، إذ القصد كون الاستدلال **(موجود)** أي ضرورة يحصل معنى العالم ،للدلالة من حيث هو هو يؤدّي لتحصيل دلالته على مفهوم معنى وجود علّته التي حصل منها، إذ كلّ ما أدّى لمفهوم الدور أو التسلسل الملزومان للاحتياج، **(فوجوده لا)** من جنسه ولا من نفسه، وضرورة ذلك **(تدلّ على أنّ له موجِد)** أي مفعول به الوجود، **(لكونه مسبوقاً بالعدم)**، وقد عرفت عدم صلاحيّة وجوده عن من اتّصف بالأقسام المذكورة، **(فموجده)** تُحتّم ضرورة لابدّ وأن يكون **(متّصفٌ بصفات كمال)** أي ذاتي المعنى بإيقاع الأسماء عليه بصفاته التي وصف بها نفسه **(لا يتّصف بها غيره تعالى)** ، إذ قسمه الواجب لا من غيره **(منزّهٌ عمّا يتّصف به غيره)** ، لظهور ثمرة التقسيم وانحصار الموجود فيه كما في العدد، ووجود المفعول يستدعي وجود الفاعل **(وهو الله تعالى)** لا غير **(باعتبار)**

أي بتعقّل **(معنى مطلق العدم عنه)** بالملاحظات المذكورة يثبت له بتلك... الملاحظة، وكونه **(واجباً لذاته)** لما فهمت من الحصر، ووجود المعلول لما هو علّته يدلّ على وجود العلّة حقيقة، للزومه العقل، **(فالعالَم المذكور)** أوّلاً بمعانيه **(فعل الله تعالى)** والعبث قبيح، للزومه الاحتياج المنفيّ أوّلاً المنافي للحكمة، **(والله تعالى لا يفعل إلّا لغرضٍ)** عائد إلى فعله، **(ولابدّ أن يكون ذلك الغرض)** العائد **(هو النفع)** الحقيقي المناسب لعدله.

(ولمّا كانت الدُّنيا ليست هي) القصد لذلك الغرض، بل استعارة له، **(فهي غير صالحة)** لحصول **(النفع)** الدائم **(لانقطاعها)** واستيلاء العدم عليها، **(فدلّ)** مِن انقطاع الدُّنيا، وتحتّم النفع الدائم، لابدّ من امتثال التعريض له، وهو فعل التكليف الذي هو عبارة عن تصديق ما يجب تصديقه من دين محمّد ﷺ ، ليصحّ اتّصافه للتعظيم والإجلال **(على ما فهمت)**.

فبقي **(أنّ التكليف محتّم)** أي واجب عيناً **(على من اتّصف بالعقل)** فقط، دون البلوغ الشرعي، ذكراً كان أو أُنثى، حرّاً كان أو عبداً، مكلّف **(بما لا يمكن)** العدول عنه ، **(إذ بسببه)** ومعرفته **(يحصل التعريض للثواب الدائم)**، وبسبب جهله أو جهل بعضه يستحقّ العقاب الدائم ضرورة، لانتقالنا من دار الدُّنيا إلى دار الآخرة، التي هي عبارة عن الجنّة أو النّار، ولا ثالث العقلي كما في العدل. ولقوله ﷺ، والإجماع، والكتاب، وقد عرفت علّة حال من يدخل الجنّة.

وأمّا من يدخل النار فثلاثة : إذا لم يتّصف بما يستحقّ به التعظيم، فهو متّصفٌ بما يستحقّ به الإهانة فأدخل النار، والفرض أنّه لم يدخلها إلّا بسبب الجهل، ولم يمكنه العدول عنه بوجه مّا ، لأنّها دار حساب بلا عمل، فدوام عقابه لدوام جهله، لأنّ بقاء المعلول يدلّ على بقاء العلّة.

وحكم ما عدا هذين القسمين من الخلق لا يخفى.

وإذا كان الأمر منه تعالى علينا كذلك، وعلمه بقصورنا عن إحداث المعدومات، وعدم إحاطتنا على الأُمور الغيبيّة للصفة اللّازمة لنا قبل وجودنا وبعده. (**ولمّا لم يكن الحقّ تعالى في جهة ولا يشار إليه**) تعالى بوجه مّا، وعلمه أيضاً بقبح تكليف ما لا يُطاق، وجب (**عليه تعالى**) من أجل ذلك السبب فعل اللّطف المقرّب المُبعّد، وهو (**إرسال نائب عنه لتبليغ ما يتمّ به غرضه تعالى**) من فعله لنا (**لامتناع العبثيّة**) عليه تعالى (**لما قلناه**) وهو قولنا، والله تعالى حكيم لا يفعل إلّا لغرض، (**وللزوم صحّة نظام أعيان الموجودات**) من احتياج كلّ منهم إلى صاحبه، فيحصل التجاذب والاجتماع المؤدّي إلى الفتنة، المستلزم لفساد الوجود (**فيما**) يقع (**بينهم من الاختلافات الضروريّة**) بمعنى أمور وجدانيّة لمن له أدنى رَويّةٍ (**وهو من باب الألطاف الواجبة عليه في الحكمة**)المعبّر عنها (**بالعدل**)إذ هو لغةً التسوية، وفي الاصطلاح محصّله: أنّه تعالى لا يفعل قبيحاً ولا يخلّ بواجب، (**المشار إليه**) بمعنى أنّه إذا علم تعالى أنّ فعله لا يشمل منافع الحكمة إلّا بفعل ما يتوقّف عليه ذلك الفعل، وفعله لا يشمل منافع.... إذ لو لم يفعله لاتّصف بالقبيح المحال عليه تعالى ، وجب عليه فعل اللّطف الواجب، ومعنى عرض الآلام عليه تعالى لا يخفى .

(**ووجبَ علينا أيضاً معرفة النبيّ** ﷺ **لما قلناه**) قطعاً لما فهمت من وجوب معرفته ومتابعته وحصول غرضنا بسببه إذ لا رخصة لأحدٍ بتركه، ويحصل ضرورة لمن له أدنى رويّة من أنّه ممّا شاعَ وذاع وملأ السّماع وجودهُ بمكّة شرّفها الله تعالى ودعواه وتصديقه له تعالى ووجود الإجماع له بذلك كلّه ﷺ .

ومع استمرار التكليف ووجوبه وجواز العدم على النبيّ ﷺ وبقاء ما قلناه عليه تعالى وعلينا، وسيّما لمّا كان ما سواه تعالى جائز العدم، فبعد عدم النبيّ ﷺ عنّا لابدّ له تعالى من خليفة لنبيّه بمنزلة النيابة تامّ به الحقّ لما يستلزم به صحّة نظام دينهم ودنياهم، (**يقوم**) مقامه ﷺ، متّصف بصفاته المعتبرة له اللّائقة بكونه أهلاً

(بتبليغ غرضه تعالى)لمناسبته للحكمة، **(ويحفظه)** لغرضه تعالى **(بعد نبيّه)**ﷺ **(يتّصف بصفاته)**ﷺ، **(فوجب عليه)** لعدله وحكمته أيضاً فعل الإمامة لوجوب اللّطف عليه، ومع احتياج المكلّفين بتكليفهم يجب عليهم **(معرفة الأئمّة)** الإثني عشر عليهم السلام لما قلناه من جواز عدم النبيّ ﷺ وبقاء وجوب التكليف.

وكلّ زمانٍ لابدّ له من حافظٍ لشريعته ، معلومٌ إمامته بالأدلّة العقليّة والشرعيّة الشهيرة، وهو يحصل: إمّا بنصّ من الله تعالى، أو من معصومٍ سابق عليه، كما أنّ الأئمّة عليهم السلام سواء كان نبيّاً كما في نصب إمامنا عليّ بن أبي طالب عليه السلام من نبيّنا محمّد ﷺ، أو من إمامٍ سابق عليه كما في باقي الأئمّة بنصّ كلّ سابقٍ منهم على لاحقه. ومن معاجز شهيرة معلومة الصحّة عقلاً.

ولما **(كان ضروريّاً)** أي ممّا نجده بأدنى رويّةٍ **(مفارقتنا للدّنيا بغير جزاء)** أي لم يصل ثواب تكليفنا إلينا، **(وخصوصاً ما قلناه)** من كونه تعالى عَدْلاً حكيماً لا يفعل قبيحاً، ولا يخلّ بواجبٍ، فلو لم يوجدنا في زمانٍ آخر لُعدّ فاعلٍ قبيحاً، وهو مُحال عليه، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً. **(فلابدّ من إيجاد زمان غير قابل)** للعدم مثل زماننا هذا **(صالحاً)** أي معلولٍ يناسب علّته لملازمة المعلول والعلّة، إذ علّته الإيمان وثوابه دائم، فكذا معلوله وهو وجود زمان دائم **(لجزاء التكليف بمعنى أنّه يدوم لدوامه)**.

ولمّا كان الإيمان عبارة عن الأصول الخمسة التي هي التوحيد والعدل والنبوّة والإمامة والمعاد، وعرفت حصول الإجماع على وجوب معرفة الكلّ إجمالاً وتفصيلاً ليحصل الغرض، ومع جهل الكلّ أو البعض لم يحصل الغرض وعلّة تحصيل الغرض، وقد عرفت وجوبه **(فوجب معرفة المعاد البدني)** الممكن حصوله المتيقّن وصوله.

أسأل الله لي ولك العفو من الله، والفوز بالجنّة، إنّه كريمٌ يقبل القليل ويعفو عن

الكثير، ويجعل التوفيق لإصابة الصواب بأسهل الثواب.

والحمدُ لله على ما أولانا، وله الشكر على ما أعطانا، والصّلاة والسّلام على سيّدنا وشفيع ذنوبنا محمّد صلى الله عليه وآله.

صورة خطّ مصنّفه: وكتبه مؤلّفه العبد الأقلّ يوسف بن بركه بن حاجي صدقه الأسدي.

وكتبه لنفسه بيده الفانية، العبد الآثم حمزة بن أحمد كيلاني في بلدة الكاشان في شهر رجب المرجّب.

وكتبه الفاضل محمود بن محمّد نصير الخادم في مكّة المشرّفة على جبل أبو قبيس يوم الاثنين رابع شهر رجب المرجّب من شهور سنة أربع وألف...

٧٠

الأنوار الجَليّة في أصول المذهب الإماميّة

لمؤلّف من القرن العاشر الهجري

۞ هذه الرسالة الكلاميّة المختصرة شرحٌ لرسالة كلاميّة مختصرة أخرى نجهل كاتبهما، وليس لهما إلّا هذه النسخة اليتيمة التي اعتمدنا عليها في هذا التحقيق، وهي ضمن مجموعة برقم ١ / ١٥٦٦٨ من مخطوطات مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، وبالرغم من أن خط الرسالة من خطوط القرن ١١هـ إلّا أنّ أغلب رسائل هذه المجموعة من القرن ١٠هـ وما قبله، ولذلك أدرجناها في هذا الكتاب. والرسالة ناقصة الآخر وتتضمّن أصل التوحيد وقسماً من أصل النبوّة.

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

أحمَدُ لِمَن له الحَمد حرزٌ خليق، وأشكر لِمَن له الشكر قمنٌ يليق، المبدأ الواجب تحقّقه بدليلٍ وثيق، المبرّأ عن المشابهة والمناسبة بتصوّر وتصديق، واُصلّي على سيّد الكلّ الذي هو بالصّلاة حقيق، المرسول للثّقَلين بعنايةٍ وتوفيق، وآله المنزّهين عن ترك أولى الهادين إلى خير طريق، ومن شنأهُم هاوٍ في مكانٍ سحيق.

وبعدُ: فاعلم أنّ الواجب على العاقل عيناً أو البالغ العاقل أوّلاً وبالذات المعارف، لدفعها الضرر المظنون، الحاصل من اختلاف المعتقدات، ولشكر المنعم، ولكونها لُطفاً، ولقبح تركها، وهو الجهل بالله تعالى، وفيه مناقشة. ولحصول الانتفاع الدائمي، ولامتثال الخبر الإلهي، وللقرآن العربي، والسنّة وللإجماع .

(**وأمّا النظر**) والقصد: وأوّل القصد، فثانياً وبالعَرض، لتوقّف المعرفة الواجبة مطلقاً عليه، وهي ممكنة لأنّها نظريّة للحصر، فحينئذٍ:

(**يجب أن يتيقّن**) أنّ الباري تعالى له الحكم والأمر موجود، لاختراعه لأفراد العالم، لاستحالة تأثير الشيء في نفسه، فلابدّ من وجوده لامتناع تأثير المعدوم في غيره؛ لأنّ الإيجاد فرع الوجود، (**فيكون واجباً لذاته**):

لصدور الممكنات عنه، ولأنّه لو لم يكن الواجب موجوداً لم يكن لشيء من الموجودات وجود أصلاً.

ولأنّ الممكن لابدّ له من علّةٍ تامّة التأثير.

أو لأنّه لابدّ له من علّة تقتضي ارتفاع أنحاء العدم. ولاستحالة التسلسل والدور.

(**فيكون سرمديّاً**) لأنّ كلّ واجب لا يكون إلّا كذلك، ولإبداعه للحوادث،

ولانتفاء الدّور والتسلسل.

(فيكون مختاراً) لكون ما صدر عنه مختلفات، ولاستحالة قِدَم المعلول وحدوث العلّة للتلازمُ بينهما، ولامتناع عدمه عند عدم الأثر، ولتقدّم بعضها على بعضٍ، (فيكون عالِماً) لأنّ كلّ مختارٍ فعله بالقصد، ولقوله جلّ وعلا : ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾، ولإتقانه الكائنات، ولتجرّده، ولعلمه بذاته، ولاستناد الأشياء إليه، (فيكون حيّاً) لأنّ كلّ قادر عالم حيّ. ولوقوعه للمبتدعات، ولثبوت الوجوب الذاتي، وللنقل، (فيكون عام القدرة والعلم) لأنّ كلّ حيّ كذلك، لكن الصحّة في حقّه بمعنى الوجوب، وفي حقّ غيره بمعنى الجواز، فلا محذور. ولانتفاء المانعين، ولانتفاء العجز والجهل،ولأنّ المؤثّر إذا قدر وعلم البعض قدر وعلم الكلّ، والمقدّم حقّ بلا خلاف، والملازمة صريحة لمن له أدنى مُسكة، ولاستحالة الترجيح بلا مرجّح، ولوجوب الإستناد إليه.

(فيكون سميعاً بصيراً مُدرِكاً) لأنّه عبارة عن علمه بالمسموعات والمبصَرات والمدركات، ولحضورها لديه، وللقرآن. (فيكون مريداً وكارهاً) لأنّه عالم بكلّ معلوم، ولوقوع الأشياء الصادرة عنه على الوجه الأكمل، الحاصل كلّ في وقته، وعلى حاله المناسب له بمقتضى عنايته الأزليّة، ولأمره ونهيه، ولثبوت الاختيار له، ولكونه مصوّراً للأشياء وللفرقان.

(فيكون متكلّماً) لعموم قدرته ، لأنّ المتكلّم عرفاً ولغةً وشرعاً من أوجد الكلام، ولاستحالة المعنى، ولكونه أكمل، ولعموم الانتفاع به، وللقرآن ، (فيكون حادثاً) لتوقّف بعضه على بعض، ولتقدّم بعضه على بعض، ولانعدام بعضه على بعض، ولانتفاء العبثيّة والكذب، وللنقل، (فيكون صادقاً) لكون كلامه ملك الكلام لأنّه ملك الملوك، ولأنّه لو لم يكن صادقاً لم يحصل الوثوق بالأوامر والنواهي، ولولاه لم يحصل الوثوق بالنبوّات، بل لم يوثق بشيء من المهمّات، ولأنّه لولاه لكان

مكروهاً، ولأنّه لولا ذلك لكان بعض المخلوقين لكلّ منه، ولتنزّهه عن القبيح، ولتنزّهه عن النقص، ولأنّه لو لم يكن صادقاً لم يكن واجب الاتّباع.

(وأن يتيقّن) أنّه متعال عن الجوهريّة بأقسامها على رأي المتكلّمين والحكماء، وكذا العرضيّة بكلّ أفرادها لانتفاء المسبوقيّة، ولانتفاء الإمكان، ولانتفاء الدور، ولوجوب صدور الكلّ عنه.

(فلا يكون محلّاً وجهةً) ولا في محلّ وجهة من الجهات السّت: لامتناع الجوهريّة والعَرضيّة، ولامتناع الاحتياج، ولامتناع الحدوث، ولامتناع الانفعال، ولأنتفاء الوجوب، ولانتفاء القِدم، ولا ممّا ذكر، ولامتناع صدورها عنه ولانتفاء الدور. (فلا يكون مرئيّاً) لأنّ كلّ مراءٍ في جهة، ولأنّ كلّ مراءٍ إمّا جوهرٌ أو عرضٌ لابدّ وأن يكون متكيّفاً بكيفيّة، ولأنّ كلّ مراء يكون قابلاً للإشارة الحسيّة ولأنّ الدالّة على النفي المطلق.

(ولا يتّحد) بغيره حقيقةً ومجازاً لاستحالة انقلاب الحقائق، ولاستحالة اتّحاد الموجود بالمعدوم، ولاستحالة الانفعال والتفاعل، ولاستحالة تعدّد الواجب، ولو لم يكن واجداً من جميع الوجوه ولو لم يصدر عنه ما اتّحد به، ولم يكن تامّ التأثير والنقل. وأمّا اتّحاد السالك بمعنى رفع إنيّته فجائزة وصريح القرآن دالّ عليه لقوله جلّ اسمه: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾.

(فلا يلتذّ) ولا يتألّم عقليّة وحسيّة لعدم تغيّره، ولعدم نقصانه، ولعدم تكثّره، ولعدم حدوثه، ولعدم قدمهما، (فلا يكون مركّباً) بالأقسام كلّها لامتناع عدمه، ولامتناع حدوثه، ولامتناع أركانه، ولامتناع تعدّد الواجب، ولامتناع الجوهريّة، ولامتناع الانفعال، ولامتناع كون الغير مبدأً له، (وكذا لا يكون) مركّباً منه غيره لبُعد انفعاله بغيره، ولبُعد تكثّره، ولبُعد حدوثه، ولبُعد إمكانه. (وأيضاً) لا يجوز أن يكون بسيطاً لنفي تعدّده، ولنفي أركانه، ولنفي سبقه لغيره.

(فلا يحدّ ويرسَم) لا تامّاً ولا ناقِصاً، ولا يحدّ به ويرسَم بكلّ قسمٍ منهما لتعذّر الإحاطة به، ولتعذّر تركّبه، ولتعذّر تكثّره، ولتعذّر تعدّده، ولتعذّر افتقاره، ولتعذّر حدوثه، ولتعذّر الجنس والفصل عليه، (فلا ندّ ومثل وضدّ له،) لأنّ الضدّ عرض، والمثل هو المشارك في الحقيقة واللّوازم، والتشبيه والنظير بمعناه.

والندّ هو المشارك في الحقيقة لعسر التصوّر لحقيقته، ولعسر قبوله للإشارة الحسيّة، ولعسر تميّزه عن غيره، ولعسر تركّبه.

(فيكون واحداً) من كلّ الوجوه والاعتبارات، لأنّ كلّ متكثّر ممكن، ولأنّ كلّ متكثّر حادث، ولأنّ كلّ متكثّر يتطرّق عليه العدَم، ولأنّ كلّ متكثّر في معرض الزّوال، لا قوام له بذاته. (فلا شركة بينه) وبين غيره وإلّا لكان مسبوقاً بالطبع، ولكان غير واجب لذاته، ولكان نظام الكلّ غير حاصل، ولكان مركّباً، ولكان نفيه من الحكيم غير جائز، ولكان الأوامر والنواهي، وخلق الخلق، وإرسال الرّسل من الآخر ظاهر متحقّق، ولم يكن للواجب الحقّ الأمر بقتل المشركين، ولم يكن للرُّسل الكاملين قتلهم، ولم يكن للأولياء المعصومين أذاهم، ولم يكن للمؤمنين الصالحين نهيهم، ولم يكن الموحّدين اكمّل بل ينعكس الأمر، ولكان مخالفة المكلّف للإله غير مستقبحةٍ.

(فيكون صفاته) أمور اعتباريّة لا وجود لها خارجاً، بل لا ذهناً، وإلّا لم يصدق عليه الوجوب الذاتي، ولم يصدق عليه القِدَم الذاتي، ولم تصدق عليه الوحدانيّة، ولم يصدق عليه أنّه موجِد للكلّ، ولم يصدق عليه الكمال المطلق، ولم يصدق عليه قول مولانا الإمام عليّ عليه السلام: « ومِن كمال الإخلاص أن لا تصفه » بصفةٍ، لأنّ من المعلوم ضرورة وجوب المغايرة، ولعدم استقلال الصِّفة، ولعدم حدوثها وقدمها، ولعدم وجوبها، ولعدم إمكانها.

(وبهذا التحقيق) ظهر فساد من ذهبَ إلى [أن] صفاته قديمة قائمة بذاته أو

غيرها، والمغايرة اعتباريّة أو حادثة قائمة بذاته أو بغيرها، أو لا في محلّ، أو لا موجودة ولا معدومة، أو معلّلة أوّلاً هي ولا غيرها.

(وأن يتيقّن) أنّه تعالى عَدلٌ حكيم لا يفعل قبيحاً كالظلم، ولا يخلّ بواجب من الألطاف التي أوجبها على نفسه، وإلّا لم يحصل الوثوق بالأوامر والنواهي، ولم يحصل الوثوق بتصديق الصادق، ولم يحصل الوثوق بالثواب والأمن من العقاب. بل لا يوثق بشيءٍ من المهمّات، ولانتفاء الدّاعي، ووجود المانِع، (فلا يريد قبيحاً) بل لا يأمر به، بل لا يأمر بما لا يريد وينهى عنه أو عن حسن لقبحه، وللإغـراء، ولعدم الوثوق، (فالقبائح) الصادرة من غيره، وإلّا لقبح تكليفه، ولقبح أمره ونهيه، ولقبح تعذيبه، ولكان له الحجّة، ولم يكن له عليه نعمة دُنياً وآخرةً، ولم يحسُن منه الشكر، ولم يختبر العاصي من غيره، ولم يعلم المساء إليه من المحسن له، ولكان كالجماد. ولوجودها عند الدّاعي، وانتفاء الصّارف، وللتفرقة الضروريّة، وللقرآن الصريح.

(فيكون إيجاده) للعالم للنفع الحقيقي، لانتفاء العبثيّة، وانتفاء الحاجة، ولقـوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾، ولقـوله تـعالى فـي الحـديث القدسي: «كنتُ كنزاً...» الخـبر. (فـوجب التكـليف) لقـبح تـعظيم وإهـانة الغـير المستحقّ، ولحصول التفرقة، وللتوصّل به للنفع الدّاعي، (فلا يكـفي) العـلم، لأنّ كثيراً ممّن يغلب داعيه الحسّي، ولقبح توسّط أشقّ منه، ولعـدم عـمومه، فـيكون المقصود من التكليف التعرّض، ليشمل كـلّ مكـلّف، ولاشـتماله عـلى اللّـطفيّة، ولاشتماله على الأبلغيّة في انتفاع الكلّ.

(وأمّا حصوله) [فـ] مشروط بالموافاة. وعذاب الكافر من اسـتنكافه، وعـدم مبالاته، وطاعته باختياره (فاقتضت) عنايته الربّانيّة وجود شرع ليتميّز الممتثل من غيره، وليُثاب بطاعته، وليكن له الحجّة، ولا يجوز تفويضه لهم، لوقـوع الفسـاد،

ولعدم عصمتهم، ولاندراسه (**فمسّت الحاجة**) إلى شارعٍ متّصفٍ بجهتي تجرّد وتحيّز، متميّز بآيات ودلالات ومُعجزات، ليحصل الانقياد التامّ، ويحصل تمام الانتفاع، ويحصل تمام المطلوب منه، (فانتهيا) إلى الشريعة المحمّديّة، التي تمّ ما نقص وكمل ما تمّ. وعليٌّ ماكمل لأنّه قطب الرّحى المحيط أوّلها بآخرها، ولقول الجليل: «لولاك ما خلقت الأفلاك»، ولقوله صلى الله عليه وآله: «كنتُ نبيّاً.....» الخبر، ولقوله صلى الله عليه وآله: « سبّحنا فسبّحت الملائكة ». ولقول الإمام عليّ عليه السلام: «ما بنا من نعمة فمنك يا رسول الله».

ولكونه الكامِل المطلق بعد الله، لأنّه ظهرت معجزاتٍ عجز الضّابطون لحصرها، وكفى بالقرآن معجزاً لبقائه ببقاء التكليف، ولعجز الكلّ عن الإتيان بمثله بأقصر سورة بل آية. ولاشتماله على أسرار كلّ الكتب. ولكون علم ما كان حاصلاً فيه بعد دعواه، ولوجوب حفظه للنوع الأكمل، ولتحقّق إرهاصات، ولاعتراف كلّ الأنبياء بل الرُّسل، وللقرآن النّاطق صريحاً برسالته، (**فلابدّ من عصمته**) في جميع حالاته وأزمانه، حتّى في تروكه وتقريراته، بل في خلقه وخلقته، وصنائعه بل كامِلاً بالنسبة إلى... .

فهرس الرسائل